إصدارات موسوعة صحيح البخاري (٤)

إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري

تأليف

العلامة أبي العباس أحمد بن محمد القسطلاني الشافعي

(٨٥١-٩٢٣هـ)

مذيلاً بحواشي العجمي والعجلوني والسندي وغيرهم

تحقيق

المكتب العلمي بدار الكمال المتحدة

إشراف

عطاءات العلم

المجلد العشرون

التمني - أخبار الآحاد - الاعتصام بالكتاب والسنة - التوحيد

الأحاديث (٧٢٢٦-٧٥٦٣)

دار عطاءات العلم

دار ابن حزم



إصدارات موسوعة صحيح البخاري (٤)

إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري

تأليف

العلامة أبي العباس أحمد بن محمد القسطلاني الشافعي
(٨٥١-٩٢٣هـ)

مذيلاً بحواشي العجمي والعجلوني والسندي وغيرهم

تحقيق

المكتب العلمي بدار الكمال المتحدة

إشراف

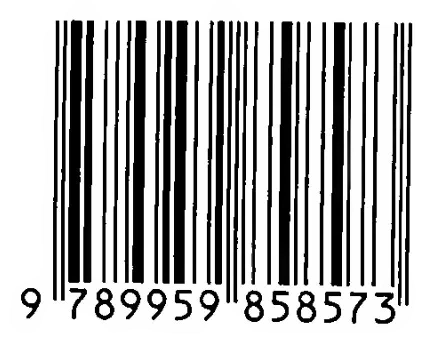
عطاءات العلم

المجلد العشرون

التمني - أخبار الآحاد - الاعتصام بالكتاب والسنة - التوحيد
الأحاديث (٧٢٢٦-٧٥٦٣)

دار عطاءات العلم   دار ابن حزم

بسم الله الرحمن الرحيم



ISBN 978-9959-858-57-3

الطبعة الأولى
١٤٤٢هـ - ٢٠٢١م

الطبعة الأولى لدار ابن حزم

أحد مشاريع



هاتف: ‎+٩٦٦١١٤٩١٦٥٣٣
فاكس: ‎+٩٦٦١١٤٩١٦٣٧٨
info@ataat.com.sa

دار ابن حزم
بيروت - لبنان - ص.ب: 14/6366
هاتف وفاكس: 701974 -300227 (009611)
البريد الإلكتروني: ibnhazim@cyberia.net.lb
الموقع الإلكتروني: www.daribnhazm.com

فريق العمل

دار الكمال المتحدة

المشرف على تحقيق كتاب «إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري»

الشيخ محمد نعيم بشير عِرْقسُوسي

المقابلة

توفيق محمود تَكْلة - محمد زياد شعبان - فرح نصري شيخ البُزُورِيَّة - خولة أحمد الدُّروبي

خُلود محمد العمر - فاطمة محمود الحمصي - آمنة وجيه المصري - هدى محمد إِيْبش

التحقيق والتعليق

عبد الرحيم محمد يوسفان - د. محمد عيد المنصور - محمد فواز مَدِيْنة - د. عدنان بن علي خضر

محمود عبد المولى - د. بسام محمد الأحمد الشيخ - رشاد عبد الكريم السَّيْرَوان

القراءة الأخيرة

خالد عواد العواد - عبد الرحيم محمد يوسفان

التنفيذ والإخراج

أيمن سليمان الدَّكَّاك - عبد الخالق علي نَتُّوف - فراس محمد زكي الرَّوّاس

عطاءات العلم

المشرف على موسوعة «صحيح البخاري»

د. بكر بن محمد فضل الله البخاري

المراجعة العلمية

أ. د. أيمن السيد بَيُّومي - أ.د. حسين عبد المنعم بركات - د. أحمد بن محمد الجِنْدي

د. صلاح الدين زِيطْرة - د. عبد الحكيم محمد بلمهدي - د. محمد عبد السَّتار أبو زيد

د. نقيب أحمد نَصير الدِّين

إدارة المشروع

د. زاهر سالم بلفقيه - د. هاني محمد سلامة

بسم الله الرحمن الرحيم

٩٤ - كتاب التمني

(بسم الله الرحمن الرحيم. كتاب التَّمنيّ) «تفعُّل» من «الأُمنيَّة» والجمع «أمانيُّ» والتَّمنِّي طلب ما لا طمع فيه أو ما فيه عسرٌ، فالأوَّل: نحو قول الطَّاعن في السِّنِّ: ليت الشَّباب يعود يومًا! فإنَّ عود الشَّباب لا طمع فيه لاستحالته عادةً، والثَّاني: نحو قول مُنقطِع الرَّجاء من مالٍ يحجُّ به: ليت لي مالًا فأحجَّ منه، فإنَّ حصول المال ممكنٌ ولكنْ فيه عسرٌ، ويمتنع «ليت غدًا يجيء» فإنَّ غدًا واجبُ المجيء، والحاصل أنَّ التَّمنِّي يكون في الممتنع والممكن، ولا يكون في الواجب، وأمَّا التَّرجِّي فيكون في الشَّيء المحبوب نحو: لعلَّ الحبيب قادمٌ، والإشفاق في الشَّيء المكروه نحو ﴿فَلَعَلَّكَ بَٰخِعٞ نَّفۡسَكَ﴾ [الكهف: ٦] أي: قاتلٌ نفسك، والمعنى: أَشفِقْ على نفسك أن تقتلها حسرةً على ما فاتك من إسلام قومك، قاله في «الكشَّاف» فتوقُّع المحبوب يسمَّى ترجِّيًا، وتوقُّع المكروه يسمَّى إشفاقًا، ولا يكون التَّوقُّع إلَّا في الممكن، وأمَّا قول فرعون: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ۝ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [غافر: ٣٦-٣٧] فجهلٌ منه أو إفكٌ، قاله في «المغني» والإشفاق لغةً الخوف، يقال: أشفقت عليه، بمعنى: خِفتُ عليه، وأشفقتُ منه، بمعنى خفتُ منه وحَذِرتُه.

١ - بابُ مَا جَاءَ فِي التَّمَنِّي، وَمَنْ تَمَنَّى الشَّهَادَةَ

(بابُ مَا جَاءَ فِي التَّمَنِّي، وَمَنْ تَمَنَّى الشَّهَادَةَ) بإثبات البسملة وما بعدها لأبي ذرٍّ عن المُستملي، وكذا هو عند ابن بطَّال لكن بلا بسملة، وأثبتها السَّفاقسيُّ لكن بحذف لفظ «باب» وللنَّسفيِّ بعد البسملة «ما جاء في التَّمنِّي» وللقابسيِّ بحذف الواو والبسملة و«كتاب».

٧٢٢٦ - حَدَّثَنَا سعيدُ ابْنُ عُفَيْرٍ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خَالِدٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: «وَالَّذِي نَفْسِي

بِيَدِهِ، لَوْلَا أَنَّ رِجَالًا يَكْرَهُونَ أَنْ يَتَخَلَّفُوا بَعْدِي، وَلَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُهُمْ؛ مَا تَخَلَّفْتُ، لَوَدِدْتُ أَنِّي أُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللهِ، ثُمَّ أُحْيَا ثُمَّ أُقْتَلُ، ثُمَّ أُحْيَا ثُمَّ أُقْتَلُ، ثُمَّ أُحْيَا ثُمَّ أُقْتَلُ».

وبه قال: (حَدَّثنا سَعِيدُ ابْنُ عُفَيرٍ) هو سعيد بن كثير بن عُفَيرٍ -بضمِّ العين المهملة وفتح الفاء- الحافظ أبو عثمان الأنصاريُّ المصريُّ قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (اللَّيْثُ) بن سعدٍ الإمام قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد أيضًا (عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خَالِدٍ) الفهميُّ أمير مصر (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) محمَّد بن مسلمٍ الزُّهريِّ (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ) بن عبد الرَّحمن بن عوفٍ (وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ) بن حزنٍ الإمام أبي محمَّدٍ المخزوميِّ سيِّد التَّابعين: (أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ) ﷺ (قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ) في تصريف قدرته (لَوْلَا أَنَّ رِجَالًا يَكْرَهُونَ أَنْ يَتَخَلَّفُوا بَعْدِي) عن الغزو معي لعجزهم عن آلة السَّفر من مركوبٍ وغيره (وَلَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُهُمْ) عليه (مَا تَخَلَّفْتُ) عن سريَّةٍ تغزو في سبيل الله (لَوَدِدْتُ) بفتح اللَّام والواو وكسر الدَّال المهملة الأولى وسكون الثَّانية، واللَّام للقسَم، وفي «الجهاد» [ح:٢٧٩٧] «والذي نفسي بيده لوددت» (أَنِّي أُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللهِ، ثُمَّ أُحْيَا) بضمِّ الهمزة فيهما، كاللَّاحق (ثُمَّ أُقْتَلُ ثُمَّ أُحْيَا ثُمَّ أُقْتَلُ ثُمَّ أُحْيَا، ثُمَّ أُقْتَلُ) بتكرير «ثُمَّ» ستَّ مرَّاتٍ، وختمه بـ«أقتل» لأنَّ الغرض الشَّهادةُ فجعلها آخرًا، والودُّ -كما قال الرَّاغب-: محبَّة الشَّيء[1] / وتمنِّي حصوله، وتمنِّي الفضل والخير لا يستلزم الوقوع فقد قال ﷺ: «وددت أنَّ موسى ﷺ صبر» فكأنَّه أراد المبالغة في بيان فضل الجهاد وتحريض المسلمين، وبهذا يجاب عن استشكال صدور هذا التَّمنِّي منه ﷺ مع أنَّه يعلم أنَّه لا يُقتَل، وأجاب السَّفاقسيُّ عنه باحتمال أن يكون قبل نزول آية ﴿وَٱللَّهُ يَعۡصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ﴾ [المائدة:٦٧] وتُعُقِّب بأنَّ نزولها كان في أوائل قدومه المدينة، والحديث صرَّح أبو هريرة بأنَّه سمعه من النَّبيِّ ﷺ، وإنَّما قَدِم أبو هريرة في أوائل سنة سبعٍ من الهجرة، وحكى ابن الملقِّن أنَّ بعضهم زعم أنَّ قوله: «لوددت» مُدرَجٌ من كلام أبي هريرة، قال: وهو بعيدٌ، وفيه جواز تمنِّي ما يمتنع في العادة.

١٠/٢٦٤

ومطابقة الحديث للتَّرجمة مستفادٌ[2] من التَّمنِّي في قوله: «لوددت» والحديث سبق في «الجهاد» في «باب تمنِّي الشَّهادة» [ح:٢٧٩٧].

---

(١) في (ص): «للشَّيء»، والمثبت موافق لمفردات الراغب.

(٢) في (ب) و(س): «مستفادة».

٧٢٢٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عن الأَعْرجِ، عَنْ أبي هُرَيْرَة: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ؛ وَدِدْتُ أَنِّي لَأُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللهِ فَأُقْتَلُ، ثُمَّ أُحْيَا ثُمَّ أُقْتَلُ، ثُمَّ أُحْيَا ثُمَّ أُقْتَلُ»، فَكَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ يَقُولُهُنَّ ثَلَاثًا، أَشْهَدُ بِاللهِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ) التِّنِّيسيُّ الكلاعيُّ الحافظ قال: (أَخْبرنا مَالِكٌ) الإمام (عَنْ أَبِي الزِّنَادِ) عبد الله بن ذكوان (عَنِ الأَعْرَجِ) عبد الرَّحمن بن هرمز (عَنْ أَبِي هُرَيْرَة) رضي الله عنه: (أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ وَدِدْتُ) بغير لام[1] (أَنِّي لَأُقَاتِلُ) بلام التَّأكيد من «باب المفاعلة» ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنيِّ: «أُقاتِلُ» (فِي سَبِيلِ اللهِ) بإسقاط اللَّام (فَأُقْتَلُ، ثُمَّ أُحْيَا ثُمَّ أُقْتَلُ، ثُمَّ أُحْيَا ثُمَّ أُقْتَلُ) بتكرير[2] «ثُمَّ» أربع مرَّاتٍ، وزاد غير أبي ذرٍّ: «ثمَّ أُحيا، ثمَّ أُقتل، ثمَّ أُحيا» بتكرارها ثلاثًا كذا في الفرع وفي غيره بإسقاط الأخيرة (فَكَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ) رضي الله عنه (يَقُولُهُنَّ) أي: كلمات «أقتل» (ثَلَاثًا، أَشْهَدُ بِاللهِ) أنَّه ﷺ قال ذلك، وفائدته التَّأكيد، وظاهره أنَّه من كلام الرَّاوي عن أبي هريرة أي: أشهد بالله أنَّ أبا هريرة كان يقول -أي: كلمات-: «أقتل» ثلاث مرَّاتٍ.

٢ - باب تَمَنِّي الخَيْرِ، وَقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَوْ كَانَ لِي أُحُدٌ ذَهَبًا»

(باب تَمَنِّي الخَيْرِ، وَقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ) ممَّا سبق موصولًا في «الرِّقاق» [ح: ٦٤٤٥] بلفظه: (لَوْ كَانَ لِي أُحُدٌ ذَهَبًا) وجواب «لو» قوله في الحديث الآتي إن شاء الله تعالى في هذا الباب: «لأحببت» [ح: ٧٢٢٨]... إلى آخره.

٧٢٢٨ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ ابْنُ نَصْرٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ هَمَّامٍ: سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَوْ كَانَ عِنْدِي أُحُدٌ ذَهَبًا؛ لَأَحْبَبْتُ أَنْ لا يَأْتِيَ ثَلَاثٌ وَعِنْدِي مِنْهُ دِينَارٌ، لَيْسَ شَيْءٌ أَرْصُدُهُ فِي دَيْنٍ عَلَيَّ أَجِدُ مَنْ يَقْبَلُهُ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا) بالجمع، ولأبي ذرٍّ: «حدَّثني» (إِسْحَاقُ ابْنُ نَصْرٍ) نسبه[3] إلى جدِّه، واسمُ أبيه إبراهيمُ البخاريُّ قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ) بن همَّامٍ الحافظ أبو بكرٍ الصَّنعانيُّ (عَنْ مَعْمَرٍ)

---

(١) في (ع): «واو» وليس بصحيح.

(٢) في (ب) و(س): «بتكرار».

(٣) في (ب) و(س): «نسبة».

أبي عروة بن راشدٍ الأزديِّ مولاهم (عن همّام) هو ابن منبِّهٍ الصَّنعانيّ أنَّه (سمع أبا هُريْرة) رضي الله عنه (عن النَّبيّ صلى الله عليه وسلم) أنَّه (قال: لوْ كان عندي أُحُدٌ) الجبل المعروف (ذهبًا) وفي رواية الأعرج عن أبي هريرة عند أحمد في أوَّله: «والذي نفسي بيده» وجواب «لو» قوله: (لأحْببْتُ أن لا يأتي ثلاثٌ) ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنيِّ: «(عليَّ ثلاثٌ») (وعندي منْهُ دينارٌ، ليس شيْءٌ أرْصُدُهُ) بفتح الهمزة وضمِّ الصَّاد المهملة، وفي نسخة الحافظ أبي ذرٍّ وهو في نسخةٍ مقروءةٍ على الأصل «أُرْصِده» بضمِّ الهمزة وكسر الصَّاد (في ديْنٍ) بفتح الدَّال المهملة (عليَّ) بتشديد الياء (أجدُ منْ يَقْبَلُهُ) والضَّمير لـ«الدِّينار» أو لـ«الدَّين»، والجملة حاليَّةٌ، قال الزَّركشيُّ: وفي الكلام تقديمٌ وتأخيرٌ اختلَّ به الكلام، وأصله: وعندي منه دينارٌ أجِدُ مَن يقبله ليس شيءٌ أرصده في دَينٍ، ففصل بين الموصوف -وهو «دينارٌ»- وصفته -وهو قوله: «أجد»- بالمستثنى، قال البدر الدَّمامينيّ: لا اختلال[1] إن شاء الله تعالى، ولا تقديم ولا تأخير، والكلام مستقيمٌ بحمد الله، وذلك بأن يجعل قوله: «ليس شيئًا أرصده لدَينٍ عليَّ» صفةً لـ«دينارٌ» والعائد اسم «ليس»، وهو الضمير المستكنُّ فيها، وقوله: «أجد من يقبله» حالٌ من «دينار»[2] وإن كان نكرةً؛ لكونه تخصَّص بالصِّفة، وحاصل المعنى أنَّه لا يجب على تقدير ملكه لأُحُدٍ ذهبًا أن يبقى عنده بعد ثلاث ليالٍ من ذلك المال دينارٌ موصوفٌ بكونه ليس مرصَدًا لوفاء ديَنٍ عليه في حال أنَّ له قابلًا لا يجده، وهذا معنًى -كما تراه- لا اختلال فيه، وليس في الكلام على التَّقدير الذي قلناه تقديمٌ ولا تأخيرٌ، فتأمَّله، وذكر الصَّغَانيُّ: أنَّ الصَّواب «ليس شيئًا» بالنَّصب، وقال في «اللَّامع»: إنَّه في رواية الأَصيليِّ بالنَّصب، ولغيره بالرَّفع، ووجه الدَّلالة على التَّمنِّي[3] من الحديث -مع أنَّ «لو» إنَّما هي امتناع[4] الشَّيء لامتناع غيره، لا للتَّمنِّي- أنَّ «لو» هنا شرطيَّةٌ بمعنى: «إنْ» ومحبَّة كون غير الواقع واقعًا هو نوعٌ من التَّمنِّي، فغايته أنَّ هذا تمنٍّ على هذا التقدير، قال السَّكَّاكيُّ: الجملة الجزائيَّة جملةٌ خبريَّةٌ مقيَّدةٌ بالشَّرط، فعلى هذا فهو تمنٍّ بالشَّرط، قاله في «الكواكب».

والحديث سبق في «الرِّقاق» [ح: ٦٤٤٥].

---

(١) في (ص): «اختلاف»، والمثبت موافق للمصابيح.

(٢) قوله: والعائد اسم «ليس»، ... من «دينار»، زيادة من المصابيح لازمة للسياق. ونبَّه على هذا السقط الشيخ قطة رحمه الله بهامش البولاقية.

(٣) في (ع): «النَّهي»، وهو تحريف.

(٤) في (ب) و(س): «لامتناع».

٣ - بابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَو اسْتَقبلْتُ من أمْري ما اسْتَدبَرْتُ»

(بابُ قَوْلِ/ النَّبِيِّ ﷺ) في حجّة الوداع: (لَوِ اسْتَقْبلْتُ مِنْ أَمْرِي ما اسْتَدبَرْتُ) وجواب «لو» في الحديث اللّاحق. ٢٦٥/١٠

٧٢٢٩ - حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ: حَدَّثَنِي عُرْوَةُ: أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَوِ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ مَا سُقْتُ الهَدْيَ، وَلحللْتُ مَعَ النَّاسِ حِينَ حَلُّوا».

وبه قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ) هو يحيى بن عبد الله بن بُكَيرٍ -بضمِّ الموحَّدة وفتح الكاف- أبو زكريَّا المصريُّ قال: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) بن سعدٍ الإمام (عَنْ عُقَيْلٍ) بضمِّ العين ابن خالدٍ الأيليِّ (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) محمَّد بن مسلمٍ الزُّهريِّ أنَّه قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (عُرْوَةُ) ابن الزُّبير: (أَنَّ عَائِشَةَ) ﵂، ولأبي ذرٍّ: «عن عروة عن عائشة» أنَّها (قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: لَوِ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ) و«ما» موصولٌ، والعائد محذوفٌ، أي: الذي استدبرته، والمعنى: لو علمت في أوَّل الحال ما علمت آخرًا من جواز العمرة في أشهر الحجِّ، وجواب «لو» قوله: (مَا سُقْتُ) معي (الهَدْيَ) أي: ما قرنت[1]، أو ما أفردت (وَلَحَلَلْتُ[2]) أي: لتمتَّعت (مَعَ النَّاسِ حِينَ حَلُّوا) لأنَّ صاحب الهدي لا يمكن له الإحلالُ حتَّى يبلغ الهدي محلَّه، وقال ذلك صلوات الله وسلامه عليه تطييبًا لقلوبهم؛ لأنَّه يشقُّ عليهم أن يحلُّوا ورسول الله ﷺ مُحرِمٌ.

ومباحث ذلك مرَّت في «الحجِّ» [ح: ١٦٥١].

٧٢٣٠ - حَدَّثَنَا الحَسَنُ بْنُ عُمَرَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ، عَنْ حَبِيبٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَلَبَّيْنَا بِالحَجِّ، وَقَدِمْنَا مَكَّةَ لأَرْبَعٍ خَلَوْنَ مِنْ ذِي الحِجَّةِ، فَأَمَرَنَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ نَطُوفَ بِالبَيْتِ وَبِالصَّفَا وَالمَرْوَةِ، وَأَنْ نَجْعَلَهَا عُمْرَةً، وَلْنَحِلَّ إِلَّا مَنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ، قَالَ: وَلَمْ يَكُنْ مَعَ أَحَدٍ مِنَّا هَدْيٌ غَيْرَ النَّبِيِّ ﷺ وَطَلْحَةَ، وَجَاءَ عَلِيٌّ مِنَ اليَمَنِ مَعَهُ الهَدْيُ، فَقَالَ: أَهْلَلْتُ بِمَا أَهَلَّ بِهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَقَالُوا: نَنْطَلِقُ إِلَى مِنًى وَذَكَرُ أَحَدِنَا يَقْطُرُ؟! قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنِّي لَوِ

(١) في (ص): «قارنت».

(٢) في (ص) و(ع): «وتحلّلت».

اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي ما اسْتَدْبَرْتُ؛ ما أَهْدَيْتُ، ولوْلا أنَّ معي الهدْي لحللْتُ»، قال: ولقيهُ سُراقةُ وهُو يَرْمِي جَمْرَةَ العقبةِ، فقَال: يا رسُول الله؛ ألَنا هذه خاصَّةً؟ قَال: «لا، بلْ لأبدٍ»، قال: وكانتْ عائشةُ قَدمَتْ مَكَّةَ وَهْيَ حائِضٌ، فأمرها النَّبيُّ ﷺ أنْ تَنْسُك المناسك كُلَّها غير أنَّها لا تطُوف ولا تُصلِّي حَتَّى تَطْهُرَ، فَلَمَّا نَزَلُوا البطحاء؛ قالَتْ عائشةُ: يا رسُول الله؛ أتنطلقُون بحجَّةٍ وعُمرةٍ وأنطلقُ بِحَجَّةٍ؟ قَالَ: ثُمَّ أَمَرَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي بكْرٍ الصِّدِّيقِ أنْ ينطلق مَعَهَا إلى التَّنْعِيم، فاعْتَمرتْ عُمْرةً في ذِي الحَجَّةِ بَعْدَ أَيَّامِ الحَجِّ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا الحَسَنُ بْنُ عُمَرَ) بضمِّ العين ابن شقيقٍ الجَرميُّ -بفتح الجيم- البصريُّ نزيل الرَّيِّ، قال: (حَدَّثَنَا يَزِيدُ) من الزِّيادة، ابن زُرَيعٍ البصريُّ (عَنْ حَبِيبٍ) بفتح الحاء المهملة وكسر الموحَّدة الأولى ابن أبي قُريبة أبي محمَّد المعلِّم البصريِّ (عَنْ عَطَاءٍ) أي: ابن أبي رباحٍ (عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ) الأنصاريِّ رضي الله عنهما أنَّه (قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ) في حجَّة الوداع (فَلَبَّيْنَا بِالحَجِّ) مفردًا (وَقَدِمْنَا مَكَّةَ لأَرْبَعٍ خَلَوْنَ مِنْ ذِي الحِجَّةِ، فَأَمَرَنَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ نَطُوفَ بِالبَيْتِ) بضمِّ الطَّاء وسكون الواو (وَبِالصَّفَا وَالمَرْوَةِ، وَأَنْ نَجْعَلَهَا) أي: الحجَّة (عُمْرَةً) وهو معنى فسخ الحجِّ إلى العمرة (وَلْنَحِلَّ) -بسكون اللَّام، وفتح النُّون، وكسر الحاء المهملة- من العمرة، ولأبي ذرٍّ: «ونَحِلَّ» (إِلَّا مَنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ) استثناءٌ من قوله: «فأَمَرنا» وسقط لغير الحَمُّويي لفظ «كان» (قَالَ) جابرٌ: (وَلَمْ يَكُنْ مَعَ أَحَدٍ مِنَّا هَدْيٌ غَيْرَ النَّبِيِّ ﷺ وَطَلْحَةَ) بنصب «غير» على الاستثناء لغير أبي ذرٍّ، وجرِّها صفةً «لأحدٍ» لأبي ذرٍّ، وطلحة هو ابن عبيد الله أحد العشرة (وَجَاءَ عَلِيٌّ) هو ابن أبي طالبٍ رضي الله عنه (مِنَ اليَمَنِ مَعَهُ الهَدْيُ) فقال له النَّبيُّ[1] ﷺ: «بمَ أهللت؟» (فَقَالَ: أَهْلَلْتُ بِمَا أَهَلَّ بِهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَقَالُوا) أي: المأمورون أن يجعلوها عمرة: (نَنْطَلِقُ) ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنِيِّ: «أنطلقُ» (إِلَى مِنًى) بالتَّنوين (وَذَكَرُ أَحَدِنَا يَقْطُرُ) منيًّا؟! لقربهم من الجماع، وحالة الحجِّ تنافي التَّرفُّه، وتناسب الشَّعث، فكيف يكون ذلك؟ (قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ) لمَّا بلغه ذلك: (إِنِّي لَوِ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ) أي: لو كنت الآن مستقبلًا زمن الأمر الذي استدبرته (مَا أَهْدَيْتُ) ما سقت الهدي (وَلَوْلَا أَنَّ مَعِي الهَدْيَ لَحَلَلْتُ) إذ وجوده مانعٌ من فسخ الحجِّ إلى العمرة والتَّحلُّل منها (قَالَ) جابرٌ: (وَلَقِيَهُ) عليه الصلاة والسلام (سُرَاقَةُ) بن مالك بن

(١) «النَّبيُّ»: ليس في (ص) و(ع).

جعشمٍ الكنانيُّ -بالنُّونين- (وَهُوَ يَرْمِي جَمْرَةَ العقبة، فقال: يا رسُول الله؛ ألنا هذه خاصَّةً؟ قَالَ) ﷺ: (لَا، بَلْ لأَبَدٍ) بالتَّنوين، ولأبي ذرٍّ عن الكشمهنيِّ: «للأبد» بزيادة لام أوَّله (قَالَ) جابرٌ: (وَكَانَتْ عَائِشَةُ) ﵂ (قَدِمَتْ مَكَّةَ) ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنيِّ: «معه مكَّة» (وَهْيَ حَائِضٌ، فَأَمَرَهَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تَنْسُكَ) بفتح الفوقيَّة وضمِّ السِّين بينهما نونٌ ساكنةٌ (المَنَاسِكَ كُلَّهَا) أي: تأتي بأفعال الحجِّ كلِّها (غَيْرَ أَنَّهَا لَا تَطُوفُ) بالبيت، ولا بين الصَّفا والمروة (وَلَا تُصَلِّي حَتَّى تَطْهُرَ، فَلَمَّا نَزَلُوا البَطْحَاءَ) وهو المحصَّب، وطهرت، وطافت (قَالَتْ عَائِشَةُ: يَا رَسُولَ اللهِ أَتَنْطَلِقُونَ بِحَجَّةٍ وَعُمْرَةٍ وَأَنْطَلِقُ بِحَجَّةٍ؟) ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنيِّ: «بحجٍّ» مفردٍ من غير عمرةٍ (قَالَ: ثُمَّ أَمَرَ) ﵊ أخاها (عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ) ﵄ (أَنْ يَنْطَلِقَ مَعَهَا إِلَى التَّنْعِيمِ) لتعتمر منه (فَاعْتَمَرَتْ عُمْرَةً فِي ذِي الحَجَّةِ بَعْدَ أَيَّامِ الحَجِّ).

وسبق الحديث في «باب تقضي الحائض المناسك كلَّها إلَّا الطَّواف بالبيت» من «كتاب الحجِّ» [ح:١٦٥١].

٤ - بابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَيْتَ كَذَا وَكَذَا»

(بابُ قَوْلِ النَّبِيِّ) والذي في «اليونينيَّة»: «قولِهِ» (ﷺ: لَيْتَ كَذَا وَكَذَا).

٧٢٣١ - حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللهِ بْنَ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ قَالَ: قَالَتْ عَائِشَةُ: أَرِقَ النَّبِيُّ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ فَقَالَ: «لَيْتَ رَجُلًا صَالِحًا مِنْ أَصْحَابِي يَحْرُسُنِي اللَّيْلَةَ»، إِذْ سَمِعْنَا صَوْتَ السِّلَاحِ، قَالَ: «مَنْ هَذَا؟» قِيلَ: سَعْدٌ يَا رَسُولَ اللهِ؛ جِئْتُ أَحْرُسُكَ، فَنَامَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى سَمِعْنَا غَطِيطَهُ، قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ: وَقَالَتْ عَائِشَةُ: قَالَ بِلَالٌ:

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ أَبِيتَنَّ لَيْلَةً ... بِـوَادٍ وَحَـوْلِي إِذْخِـرٌ وَجَلِيـلُ

فَأَخْبَرْتُ النَّبِيَّ ﷺ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا/ خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ) بفتح الميم وسكون المعجمة، البجليُّ الكوفيُّ القَطَوانيُّ ٢٦٦/١٠ -بفتح القاف والطَّاء المهملة- قال: (حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ) أبو محمَّدٍ مولى الصِّدِّيق قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ) الأنصاريُّ قال: (سَمِعْتُ عَبْدَ اللهِ بْنَ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ) العنزيَّ

المدنيِّ، حليف بني عديٍّ أبا محمَّدٍ وُلد على عهد النَّبيِّ ﷺ ولأبيه صحبةٌ مشهورةٌ ﵁ (قال: قالتْ عائشةُ) ﵂: (أرق) بفتح الهمزة وكسر الرَّاء: سَهر (النَّبيُّ ﷺ ذات ليْلةٍ) «ذات» مقحمةٌ (فقال: ليْت رجُلًا صالحًا منْ أصْحابي يَحْرُسُني اللّيْلة، إذْ سمعْنا صَوْت السّلاح، قال) ﷺ: (منْ هذا؟ قيل) ولأبي الوقت وأبي ذرٍّ عن الكُشْميهنيِّ: «ثمَّ قال»: (سَعْدٌ) بسكون العين، ابن أبي وقَّاصٍ (يَا رَسُولَ اللهِ؛ جئْتُ أحْرُسُك، فنام النَّبيُّ ﷺ حتَّى سَمِعْنَا غطِيطَهُ) بفتح الغين المعجمة وكسر الطَّاء المهملة الأولى: صوت النَّائم ونفخه، وفي «باب الحراسة في الغزو» من «الجهاد» [ح: ٢٨٨٥] من طريق عليِّ بن مسهرٍ عن يحيى بن سعيدٍ: كان النَّبيُّ ﷺ سَهِر، فلمَّا قدم المدينة قال: «ليت رجلًا...» إلى آخره، وعند مسلمٍ من طريق اللَّيث عن يحيى بن سعيدٍ: سهر رسول الله ﷺ مقدمه المدينة ليلةً فقال: «ليت رجلًا...» وظاهره أنَّ السَّهر والقول معًا كانا بعد قدومه المدينة، بخلاف رواية البخاريِّ في «باب الحراسة» المذكورة فإنَّ ظاهرها أنَّ السَّهر كان قبل القدوم، والقول بعده، وهو محمولٌ على التَّقديم والتَّأخير كما قدَّمته في الباب المذكور، وليس المراد بقدومه المدينة أوَّل ما قدم إليها في الهجرة؛ لأنَّ عائشةَ إذ ذاك لم تكن عنده ولا سعدٌ.

ومطابقة الحديث للتَّرجمة من حيث إنَّ «ليت» حرف تمنٍّ يتعلَّق بالمستحيل غالبًا، وبالممكن قليلًا، ومنه حديث الباب؛ فإنَّ كلًّا من الحراسة والمبيت بالمكان الذي تَمنَّاه قد وُجِد، والحديث سبق في «الجهاد» في «باب الحراسة» [ح: ٢٨٨٥].

(قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ) محمَّد بن إسماعيل البخاريُّ: (وَقَالَتْ عَائِشَةُ) ﵂: (قَالَ بِلَالٌ) عند مرضه أوَّل قدومهم في الهجرة: (أَلَا) بالتَّخفيف (لَيْتَ شِعْرِي هَلْ أَبِيتَنَّ لَيْلَةً * بِوَادٍ وَحَوْلِي إِذْخِرٌ) بكسر الهمزة وسكون الذَّال والخاء المعجمة: نبتٌ طيِّب الرَّائحة (وَجَلِيلُ)[1] بالجيم: الثُّمامة وهو نبتٌ قصيرٌ لا يطول، قالت عائشة: (فَأَخْبَرْتُ النَّبِيَّ ﷺ) بقوله.

وسبق موصولًا بتمامه في «مَقْدَم النَّبيِّ ﷺ» من «كتاب الهجرة» [ح: ٣٩٢٦] وموضع الدَّلالة منه قولها: «فأخبرت النَّبيَّ ﷺ».

---

(١) في هامش (ل): من الطَّويل.

٥ - بابُ تَمَنِّي القُرْآنِ وَالعلْمِ

(بابُ تَمَنِّي القُرْآنِ وَالعِلْمِ).

٧٢٣٢ - حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صالحٍ، عَنْ أبي هُرَيْرَة قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا تَحَاسُدَ إِلَّا فِي اثْنَتَيْنِ: رَجُلٌ آتَاهُ اللهُ القُرْآنَ، فَهُوَ يَتْلُوهُ آناءَ اللَّيْلِ وَالنَّهارِ، يَقُولُ: لَوْ أُوتِيتُ مِثْلَ مَا أُوتِيَ هَذَا؛ لَفَعَلْتُ كَمَا يَفْعَلُ، وَرَجُلٌ آتَاهُ اللهُ مَالًا يُنْفِقُهُ فِي حَقِّهِ، فَيَقُولُ: لَوْ أُوتِيتُ مِثْلَ مَا أُوتِيَ هَذَا لَفَعَلْتُ كَمَا يَفْعَلُ». حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ بِهَذَا.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ) أبو الحسن العبسيُّ مولاهم الكوفيُّ الحافظ قال: (حَدَّثَنَا جَرِيرٌ) بفتح الجيم ابن عبد الحميد (عَنِ الأَعْمَشِ) سليمان بن بلالٍ (عَنْ أَبِي صَالِحٍ) ذكوان السَّمَّان (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رضي الله عنه أنَّه (قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: لَا تَحَاسُدَ) بفوقيَّةٍ قبل الحاء المهملة وألفٍ بعدها وضمِّ السِّين المهملة، وفي «كتاب العلم» [ح: ٧٣] «لا حسد» والحسد تمنِّي زوال النِّعمة عن المنعَم عليه، والمراد به هنا الغِبطة، وأُطلِق الحسد عليها مجازًا، وهو أن يتمنَّى أن يكون له مثل ما لغيره من غير أن يزول عنه، أي: لا غبطة (إِلَّا فِي اثْنَتَيْنِ) بتاء التَّأنيث أي: لا حسد محمودًا في شيءٍ إلَّا في خصلتين، وفي «الاعتصام» [ح: ٧٣١٦] «اثنين» بغير تاءٍ[1] أي: في شيئين: (رَجُلٌ) بالرَّفع، بتقدير إحدى الاثنتين خصلة رجلٍ، فحذف المضاف وأُقيم المضاف إليه مُقامه (آتَاهُ اللهُ) أي: أعطاه الله (القُرْآنَ، فَهُوَ يَتْلُوهُ آنَاءَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ) ساعتهما، ولأبي ذرٍّ عن الحَمُّويي والمُستملي: «من آناء اللَّيل والنَّهار» (يَقُولُ) سامعه: (لَوْ أُوتِيتُ) أُعطيت (مِثْلَ مَا أُوتِيَ) أُعطيَ (هَذَا) الرَّجل[2] من تلاوة القرآن آناء اللَّيل والنَّهار (لَفَعَلْتُ كَمَا يَفْعَلُ) لقرأت كما يقرأ (و) الثَّاني: (رَجُلٌ آتَاهُ اللهُ مَالًا يُنْفِقُهُ فِي حَقِّهِ، فَيَقُولُ) الذي يراه ينفقه: (لَوْ أُوتِيتُ) أُعطيت (مِثْلَ مَا أُوتِيَ) أُعطيَ (هَذَا) من المال (لَفَعَلْتُ كَمَا يَفْعَلُ) لأنفقته كما أنفق.

والحديث يأتي إن شاء الله تعالى[3] في «التَّوحيد» [ح: ٧٥٢٨].

(١) كذا قال رحمه الله: والذي في نسخته هناك بالتاء.

(٢) «الرَّجل»: ليس في (د).

(٣) «إن شاء الله تعالى»: مثبتٌ من (ع).

وبه قال: (حدَّثنا قُتَيْبَةُ) بن سعيدٍ قال: (حدَّثنا جريرٌ) هو ابن عبد الحميد (بهذا) الحديث السَّابق.

وفيه إشارةٌ إلى أنَّ له فيه شيخين: عثمان بن أبي شيبة، وقتيبة بن سعيدٍ، كلاهما عن جريرٍ، وسقط ذلك في رواية أبي ذرٍّ.

٦ - بابُ مَا يُكْرَهُ مِن التَّمَنِّي

﴿وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بِهِۦ بَعْضَكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا ٱكْتَسَبُوا۟ وَلِلنِّسَآءِ نَصِيبٌ مِّمَّا ٱكْتَسَبْنَ وَسْـَٔلُوا۟ ٱللَّهَ مِن فَضْلِهِۦٓ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمًا﴾.

١٠/٢٦٧ (بابُ مَا يُكْرَهُ مِنَ التَّمَنِّي) وهو الذي يكون فيه إثمٌ كالذي يكون داعيًا/ إلى الحسد والبغضاء (﴿وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بِهِۦ بَعْضَكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾) لأنَّ ذلك التَّفضيل قسمةٌ من الله تعالى، صادرةٌ عن حكمةٍ وتدبيرٍ وعلمٍ بأحوال العباد، وبما ينبغي لكلٍّ[1] من بُسِطَ له في الرِّزق أو قُبِضَ، فعلى كلِّ واحدٍ أن يرضى بما قُسِمَ له، ولا يحسد أخاه على حظِّه، فالحسد -كما مرَّ- أن يتمنَّى أن يكون ذلك الشَّيء له ويزول عن صاحبه، والغبطة أن يتمنَّى مثل ما لغيره، والأوَّل منهيٌّ عنه؛ لما فيه من الاعتراض على الله تعالى في فعله وفي حكمته، وربَّما اعتقد في نفسه أنَّه أحقُّ بتلك النِّعم من ذلك الإنسان، وهذا اعتراضٌ على الله تعالى في حكمته[2] فيما[3] يلقيه في الكفر وفساد الدِّين.

وأمَّا الثَّاني وهو الغبطة، فجوَّزه قومٌ ومنعه آخرون، قالوا: لأنَّه ربَّما كانت تلك النِّعمة مَفْسدةً في دينه ومَضرَّةً عليه في الدُّنيا ولذا قالوا: لا يقول: اللَّهمَّ أعطني دارًا مثل دار فلان، وزوجةً مثل زوجة فلان، بل ينبغي أن يقول: اللَّهمَّ أعطني ما يكون صلاحًا في ديني ودنياي ومعادي ومعاشي، وإذا تأمَّل الإنسان؛ لم يجد دعاءً أحسن ممَّا ذكره الله تعالى في القرآن تعليمًا لعباده، وهو قوله تعالى: ﴿رَبَّنَآ ءَاتِنَا فِى ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِى ٱلْـَٔاخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ﴾ [البقرة: ٢٠١] ولمَّا قال الرِّجال: نرجو أن يكون أجرنا على الضِّعف من أجر النِّساء كالميراث، وقالت النِّساء: يكون

(١) في هامش (ل): كذا في خطِّه: «وبما ينبغي»: بالباء الموحدة، و«لكلٍّ»: بالتنوين.

(٢) «في حكمته»: ليس في (ص) و(ع).

(٣) في (ب): «بما».

وزرنا على نصف وزر الرِّجال كالميراث؛ نزل (﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا ٱكْتَسَبُوا۟ وَلِلنِّسَآءِ نَصِيبٌ مِّمَّا ٱكْتَسَبْنَ﴾) وليس ذلك على حسب الميراث (﴿وَسْـَٔلُوا۟ ٱللَّهَ مِن فَضْلِهِۦٓ﴾) فإنَّ خزائنه لا تنفد، ولا تتمنَّوا ما للنَّاس من الفضل (﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمًا﴾ [النساء: ٣٢]) فالتَّفضيل عن علم بمواضع الاستحقاق، وسقط قوله «﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ﴾» إلى آخر قوله: «﴿مِن فَضْلِهِۦٓ﴾» لأبي ذرٍّ، وقال: «إلى قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمًا﴾».

٧٢٣٣ - حَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ الرَّبِيعِ: حَدَّثَنَا أَبُو الأَحْوَصِ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ أَنَسٌ رضي الله عنه: لَوْلَا أَنِّي سَمِعْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: «لَا تَتَمَنَّوُا المَوْتَ»؛ لَتَمَنَّيْتُ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا حَسَنُ[1] بْنُ الرَّبِيعِ) بفتح الحاء والرَّاء فيهما ابن سليمان البجليُّ البورانيُّ الكوفيُّ قال: (حَدَّثَنَا أَبُو الأَحْوَصِ) سلَّامٌ -بتشديد اللَّام- ابن سليمٍ الكوفيُّ (عَنْ عَاصِمٍ) هو ابن سليمان المعروف بالأحول (عَنِ النَّضْرِ) بالنُّون المفتوحة والمعجمة السَّاكنة (بْنِ أَنَسٍ) أنَّه (قَالَ: قَالَ أَنَسٌ رضي الله عنه: لَوْلَا أَنِّي سَمِعْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: لَا تَتَمَنَّوْا) بفوقيَّتين، ولأبي ذرٍّ عن الحَمُّويي والمُستملي: «قال: لا تَمَنَّوا» (المَوْتَ لَتَمَنَّيْتُ) الموت، بلفظ الماضي وحذف إحدى التَّاءين، وإنَّما نهى عن تمنِّي الموت لما فيه من المفسدة، وهي طلب إزالة نعمة الحياة، وما يترتَّب عليها من الفوائد، ولأنَّ الله تعالى قدَّر الآجال، فَمُتَمنِّي الموت غير راضٍ بقضاء الله وقدره، ولا مسلِّمٌ لقضائه، نعم إذا خاف على دينه والوقوع في الفتنة فيجوز بلا كراهة[2].

والحديث أخرجه مسلمٌ في «الدَّعوات».

---

(١) في (س): «الحسن».

(٢) في هامش (ل): عبارة «التُّحفة»: ويُكره تمنِّي الموت لِضُرٍّ نزل به، أي: ببدنه وماله؛ للنَّهي الصحيح عنه، لا لِفتنة دِين؛ أي: خوفها، فلا يكره، بل يُسنُّ كما أفتى به المصنِّف، وبحث الأذرعيُّ تمنِّيه بالشَّهادة في سبيل الله، كما صحَّ عن عمر وغيره، وفي «المجموع»: يُسنُّ تمنِّيه ببلدٍ شريف أي: مكَّة والمدينة، أو القدس، وينبغي أن يلحق بها محالُّ الصَّالحين، والَّذي يتَّجه أنَّه لا كراهة في مجرَّد تمنِّيه؛ لأنَّ علَّة الكراهة أنَّه موضع الضُّرِّ يشعر بالتَّبرُّم بالقضاء، بخلافه مع عدمه، بل هو حينئذ دليل على الرِّضا، فتمنِّيه -لا لضرر- دليلٌ على محبَّة الآخرة، بل حديث: «من أحبَّ لقاء الله أحبَّ اللهُ لقاءه» يدلُّ على ندب تمنِّيه محبَّة لقاء الله كوفاته ببلد شريف، بل أولى. انتهى بمعناه.

٧٢٣٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ: حدَّثَنا عبدةُ، عَن ابن أبي خالدٍ، عَنْ قيسٍ قال: أتينا خبَّاب بْن الأرتّ نَعُودُهُ وقَد اكتوى سبعًا، فقال: لوْلا أنَّ رسُول الله ﷺ نهانا أنْ ندْعُو بالموْت، لدعوْتُ به.

وبه قال: (حدّثنا محمّدٌ) هو ابن سلام -بالتَّشديد والتَّخفيف- قال: (حدّثنا عبْدةُ) بفتح العين وسكون الموحَّدة ابن سليمان (عَن ابْن أبي خالِدٍ) إسماعيل -واسم أبي خالد سعدٌ- البجليّ (عَنْ قيسٍ) هو ابن أبي حازمٍ بالحاء المهملة والزَّاي أنَّه (قال: أتيْنا خبّاب بْن الأرتّ) بالمثنَّاة الفوقيَّة المشدَّدة، و«خَبَّاب» بالمعجمة المفتوحة، والموحَّدتين أولاهما مشدَّدةٌ بينهما ألفٌ التَّميميَّ حليف بن زهرة البدريَّ، حال كوننا (نَعُودُهُ وَقَدِ اكْتَوَى) في بطنه (سبْعًا) أي: سبع كيَّات (فَقَالَ: لَوْلَا أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَهَانَا أَنْ نَدْعُوَ بِالْمَوْتِ لَدَعَوْتُ بِهِ) على نفسي، وقال ذلك لأنَّه ابتُلي في جسده ببلاءٍ شديدٍ.

والحديث سبق في «الطِّبِّ» في «باب تمنِّي المريض الموت» [ح: ٥٦٧٢].

٧٢٣٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ -اسْمُهُ: سَعْدُ بْنُ عُبَيْدٍ مَوْلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَزْهَرَ-: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَتَمَنَّى أَحَدُكُمُ الْمَوْتَ، إِمَّا مُحْسِنًا فَلَعَلَّهُ يَزْدَادُ، وَإِمَّا مُسِيئًا فَلَعَلَّهُ يَسْتَعْتِبُ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ) المسنَديُّ الجعفيُّ قال: (حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ) الصَّنعانيُّ قاضيها قال: (أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ) هو ابن راشدٍ (عَنِ الزُّهْرِيِّ) محمَّد بن مسلمٍ (عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ) بضمِّ العين وفتح الموحَّدة (اسْمُهُ: سَعْدُ بْنُ عُبَيْدٍ مَوْلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَزْهَرَ) وسقط لفظ «اسمه» و«ابن أزهر» لأبي ذرٍّ (أَنَّ رَسُولَ اللهِ) ولأبي ذرٍّ: «عن أبي هريرة: أنَّ رسول الله» (ﷺ قَالَ: لَا يَتَمَنَّى) قال التُّوربشتيُّ: الياء المثنَّاة التَّحتيَّة في قوله: «لا يتمنَّى» مثبتةٌ في رسم الخطِّ في كتب الحديث، فلعلَّه نهيٌ ورد على صيغة الخبر والمراد منه لا يتمنَّ، فأُجري مُجرى الصَّحيح، ويُحتمَل أنَّ بعض الرُّواة أثبتها في الخطِّ، فروي على ذلك، وقال البيضاويُّ: هو نهيٌ أُخرِج في صورة النَّفي للتَّأكيد، ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنيِّ: «لا يَتمنَّيَنَّ» (أَحَدُكُمُ الْمَوْتَ) زاد في رواية أنسٍ السَّابقة في «الطِّبِّ» [ح: ٥٦٧١] «من ضرٍّ/ أصابه» (إِمَّا مُحْسِنًا فَلَعَلَّهُ يَزْدَادُ) خيرًا (وَإِمَّا مُسِيئًا فَلَعَلَّهُ يَسْتَعْتِبُ) بنصب «محسنًا» و«مسيئًا»، قال الزَّركشيُّ -تبعًا لابن مالكٍ حيث قال في «توضيحه»-: تقديره إمَّا يكون محسنًا، وإمَّا يكون مسيئًا، فحذف «يكون» ١٠/٢٦٨

مع اسمها مرَّتين وأبقى الخبر، وأكثر ما يكون ذلك بعد «أن» و«لو» كقوله:

انطقْ بحقٍّ وإن مستخرجًا إحنًا ... فإنَّ ذا الحقِّ غلَّابٌ وإن غلبا

وكقوله:

علمتك[1] منَّانًا فلستُ بآملٍ ... نَدَاك ولو غَرثانَ ظمآنَ عاريا

وفي «العلَّ» في هذين الموضعين شاهدٌ على مجيء «العلَّ» للرَّجاء المجرَّد من التَّعليل، وأكثر مجيئها في الرَّجاء إذا كان معه تعليلٌ نحو ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ١٨٩] ﴿لَعَلِّي أَرْجِعُ إِلَى النَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [يوسف: ٤٦] ومعنى «يستعتب» يطلب العتبى، أي: الرِّضا عنه، وتعقَّبه في «المصابيح» فقال: اشتمل كلامه على أمرين ضعيفين قابلين للنِّزاع أمَّا الأوَّل: فجزمه بأنَّ كلًّا من قوله: «محسنًا» و«مسيئًا» خبرٌ لـ«يكون» محذوفةً مع احتمال أن يكونا حالين من فاعل «يتمنَّى» وهو «أحدكم» وعطف أحد الحالَين على الآخر، وأتى بعد كلِّ حالٍ بما ينبِّه على علَّة النَّهي عن تمنِّي الموت، والأصل لا يتمنَّى أحدكم الموت محسنًا أو مسيئًا[2] أي: سواءٌ كان على حالة الإحسان أو الإساءة، أمَّا إن كان محسنًا فلا يتمنَّى الموت لعلَّه يزداد إحسانًا على إحسانه، فيضاعف أجره وثوابه، وأمَّا إن كان مسيئًا فلا يتمنَّى أيضًا إذ لعلَّه يندم على إساءته ويطلب الرِّضا عنه، فيكون ذلك سببًا لمحو سيِّئاته التي اقترفها، وأمَّا الثَّاني: فادِّعاؤه أنَّ أكثر مجيء «لعلَّ» للتَّرجِّي[3] المصحوب بالتَّعليل وهذا ممنوعٌ، وهذه كتب النُّحاة الأكابر طافحةٌ بالإعراض عن ذكر هذا القيد[4]، ولو سَلِم، فليس في هذا الحديث شاهدٌ على مجيئها للتَّرجِّي المجرَّد؛ لإمكان اعتبار التَّعليل معه، وقد فُهِمَت صحَّة اعتباره ممَّا قرَّرناه، فتأمَّله. انتهى.

---

(١) في (ص): «عليك»، وهو تحريفٌ.

(٢) في (س): «إمَّا محسنًا، وإمَّا مسيئًا».

(٣) في هامش (ل): قال الأخفش والكسائيُّ: وتأتي «لعلَّ» للتَّعليل نحو ما قال الأخفش: يقول الرَّجل لصاحبه: افرغ عملك لعلَّنا نتغدى، واعمل عملك تأخذ أجرك؛ أي: لِتتغدى ولتأخذ. انتهى. ومن التَّعليل قوله: ﴿لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾ [طه: ٤٤] أي: ليتذكَّر، قال في «المغني»: ومَن لم يُثبت ذلك؛ يحمله على الرَّجاء ويصرفه للمخاطبين؛ أي: اذهبا على رجائكما. انتهى من خطِّ المؤلِّف على هامش نسخته رحمه الله.

(٤) في (ل): «القيل»، وفي هامشها: قوله: «القيل»: كذا بخطِّه، وهو كما في «المصابيح» وعلى الهامش: «القيد» بالدَّال فليحرَّر. قلت: في الأصول الخطية للمصابيح نفس الخلاف.

وقد سبق في «باب تمنِّي المريض الموت» من «الطِّبِّ» [ح: ٥٦٧١] مزيدٌ على ما هنا، فليراجع، وفي الحديث: التَّصريح بكراهة تمنِّي الموت لضرٍّ نزل به من فاقةٍ أو محنةٍ بعدوٍّ ونحوه من مشاقِّ الدُّنيا، وأمَّا إذا خاف ضررًا أو فتنةً فلا كراهة فيه، وفي مناسبة الأحاديث الثَّلاثة للآية المسوقة قبلها غموضٌ إلَّا إن كان أراد أنَّ المكروه من التَّمنِّي هو جنس ما دلَّت عليه الآية وما دلَّ عليه الحديث، وحاصل ما في الآية الزَّجر عن الحسد، وحاصل ما في الحديث الحثُّ على الصَّبر؛ لأنَّ تمنِّي الموت غالبًا ينشأ عن وقوع أمرٍ يختار الذي يقع به المَوت على الحياة، فإذا نُهِيَ عن تمنِّي الموت؛ كان[1] كأنَّه أمرٌ بالصَّبر على ما نزل به، ومجمع[2] الآية والحديث الحثُّ على الرِّضا بالقضاء، والتَّسليم لأمر الله تعالى، قاله في «فتح الباري».

٧ - بابُ قَوْلِ الرَّجُلِ: «لَوْلَا اللهُ مَا اهْتَدَيْنَا»

(بابُ قَوْلِ الرَّجُلِ) ولأبي ذرٍّ عن الحَمُّويي والمُستملي: «النَّبيِّ» صلى الله عليه وسلم: (لَوْلَا اللهُ مَا اهْتَدَيْنَا).

٧٢٣٦ - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ: أَخْبَرَنِي أَبِي: عَنْ شُعْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ، عَنِ البَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم يَنْقُلُ مَعَنَا التُّرَابَ يَوْمَ الأَحْزَابِ، وَلَقَدْ رَأَيْتُهُ وَارَى التُّرَابُ بَيَاضَ بَطْنِهِ يَقُولُ: «لَوْلَا أَنْتَ مَا اهْتَدَيْنَا، وَلَا تَصَدَّقْنَا وَلَا صَلَّيْنَا، فَأَنْزِلَنْ سَكِينَةً عَلَيْنَا، إِنَّ الأُلَى -وَرُبَّمَا قَالَ: إِنَّ المَلَا- قَدْ بَغَوْا عَلَيْنَا، إِذَا أَرَادُوا فِتْنَةً أَبَيْنَا أَبَيْنَا» يَرْفَعُ بِهَا صَوْتَهُ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدَانُ) هو عبد الله قال: (أَخْبَرَنِي) بالإفراد (أَبِي) عثمان بن جبلة بن أبي رَوَّادٍ البصريُّ (عَنْ شُعْبَةَ) بن الحجَّاج أنَّه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ) عمرو بن عبد الله السَّبيعيُّ (عَنِ البَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ) رضي الله عنه أنَّه (قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم يَنْقُلُ مَعَنَا[3] التُّرَابَ) ونحن نحفر الخندق (يَوْمَ الأَحْزَابِ، وَلَقَدْ رَأَيْتُهُ) صلوات الله وسلامه عليه حال كونه (وَارَى) بألفٍ وفتح الرَّاء من غير همزٍ، أي: غطَّى (التُّرَابُ بَيَاضَ بَطْنِهِ) حال كونه (يَقُولُ) يرتجز بكلام ابن رواحة عبد الله، أو هو من كلام عامر بن الأكوع، وسبق ذلك، ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيْهَنِيِّ: «وإنَّ التُّراب

(١) «كان»: مثبتٌ من (ب) و(س). وهي ثابتة في «الفتح».

(٢) في (ص): «وتجمع». وكذا في «الفتح».

(٣) في (ع): «عنَّا»، ولعلَّه تحريفٌ.

لَموارٍ بياض إِبْطَيه» بكسر الهمزة وسكون الموحَّدة وفتح الطَّاء المهملة، تثنية «إبطٍ» والجملة حاليَّةٌ: (لَوْلَا أَنْتَ مَا اهْتَدَيْنَا) قال ابن بطَّالٍ: «لولا» عند العرب يمتنع بها الشَّيء لوجود غيره، تقول: لولا زيدٌ ما صرت إليك أي: كان مصيري إليك من أجل زيد، وكذلك «لولا الله ما اهتدينا» أي: كانت هدايتنا من قِبَل الله (وَلَاتَصَدَّقْنَا وَلَا صَلَّيْنَا، فَأَنْزِلَنْ) بنون التَّأكيد الخفيفة (سَكِينَةً): وقارًا وطمأنينةً (عَلَيْنَا، إِنَّ الأُلَى) بضمِّ الهمزة فلامٍ مفتوحةٍ: الذين -(وَرُبَّمَا قَالَ) ﷺ: (إِنَّ المَلَا - قَدْ بَغَوْا عَلَيْنَا، إِذَا أَرَادُوا فِتْنَةً؛ أَبَيْنَا أَبَيْنَا) مرَّتين، من الإباء أي: امتنعنا (يَرْفَعُ بِهَا صَوْتَهُ).

والحديث ومباحثه مرَّا في «غزوة الخندق» [ح: ٢٨٣٧].

٨ - باب كَرَاهِيَةِ التَّمَنِّي لِقَاءَ العَدُوِّ. وَرَوَاهُ الأَعْرَجُ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

٢٦٩/١٠ (باب كَرَاهِيَةِ التَّمَنِّي لِقَاءَ العَدُوِّ) بنصب «لقاء» على المفعوليَّة/، ولأبي ذرٍّ: «تمنِّي» بإسقاط الألف واللَّام «لقاءِ» بالجرِّ على الإضافة، وللأَصيليِّ وابن عساكر: «التَّمنِّي للقاء العدوِّ» بزيادة لام قبل التي بعدها القاف (وَرَوَاهُ) أي: كراهية تمنِّي لقاء العدو (الأَعْرَجُ) عبد الرَّحمن بن هرمزٍ (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رضي الله عنه (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) وسبق أواخر «الجهاد» [ح: ٣٠٢٦].

٧٢٣٧ - حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ عَمْرٍو: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ سَالِمٍ أَبِي النَّضْرِ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عُبَيْدِ اللهِ -وَكَانَ كَاتِبًا لَهُ- قَالَ: كَتَبَ إِلَيْهِ عَبْدُ اللهِ بْنُ أَبِي أَوْفَى، فَقَرَأْتُهُ، فَإِذَا فِيهِ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَتَمَنَّوْا لِقَاءَ العَدُوِّ، وَسَلُوا اللهَ العَافِيَةَ».

وبه قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد، ولأبي ذرٍّ والأَصيليِّ وابن عساكر: «حدَّثنا» (عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ) المسنَديُّ قال: (حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ عَمْرٍو) بفتح العين ابن المهلَّب الأزديُّ البغداديُّ أصله من الكوفة قال: (حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ) إبراهيم بن محمَّد الفَزَاريُّ، بفتح الفاء والزَّاي (عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ) الإمام في المغازي (عَنْ سَالِمٍ) بالتَّنوين (أَبِي النَّضْرِ) بالنُّون المفتوحة والمعجَمة السَّاكنة (مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عُبَيْدِ اللهِ) بضمِّ العين فيهما القرشيِّ -(وَكَانَ) أبو النَّضر (كَاتِبًا لَهُ) أي: لمولاه عمر- أنَّه (قَالَ: كَتَبَ إِلَيْهِ) أي: لعمر بن عبيد الله (عَبْدُ اللهِ بْنُ أَبِي أَوْفَى) علقمة الصحابيُّ رضي الله عنه كتابًا (فَقَرَأْتُهُ، فَإِذَا فِيهِ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: لَا تَتَمَنَّوْا) بفتح النُّون

المشدَّدة (لقاء العَدُوّ، وسَلُوا[1] الله العافيةَ) من المكاره والبليَّات في الدُّنيا والآخرة، فإن قلت: لا ريب أنَّ تمنِّي الشَّهادة محبوبٌ، فكيف ينهى عن تمنِّي لقاء العدوّ وهو يُفضي إلى المحبوب؟ أجيب بأنَّ حصول الشَّهادة أخصُّ من اللِّقاء؛ لإمكان تحصيل الشَّهادة مع نصرة الإسلام ودوام عزِّه، واللِّقاء قد يُفضي إلى عكس ذلك، فنهى عن تمنِّيه، ولا ينافي ذلك تمنِّي الشَّهادة.

٩ - بابُ مَا يَجُوزُ مِنَ اللَّوِّ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةً﴾

(بابُ مَا يَجُوزُ مِنَ اللَّوِّ) بألفٍ ولامينِ وواوٍ ساكنةٍ مخفَّفةٍ في الفرع وأصله[2] ويُروى بتشديدها، واستُشكِل بأنَّ «لو» حرفٌ، وأهل العربية لا يُجيزون دخول الألف واللام على الحروف، قاله القاضي عياضٌ، وأُجيب بأنَّ «لو» هنا مسمًّى بها، فهي اسمٌ زِيْدَ فيه واوٌ أخرى، ثم أُدغمت الأولى في الثَّانية على القاعدة المقرَّرة في بابها، فلا بِدْعَ إذًا في دخول علامات الأسماء عليها؛ إذ لم تدخل وهي حرفٌ، إنَّما دخلت وهي اسمٌ، وقال صاحب «النِّهاية»: الأصل «لو» ساكنة الواو، وهي حرفٌ من حروف المعاني يمتنع بها الشَّيء لامتناع غيره غالبًا، فلمَّا سُمِّيَ بها زِيْدَ فيها، فلمَّا أرادوا[3] إعرابها أُتي فيها بالتعريف لتكون علامةً لذلك، ومن ثَمَّ شدَّد الواو، وقد سُمِع بالتشديد منوَّنًا، قال[4]:

أُلَامُ على لَوٍّ ولَو كُنْتُ عالمًا ... بإدبار[5] لَوٍّ لَم تَفُتني أوائلُه

وقال آخر:

لَيْتَ شِعْرِي وَأَيْنَ مِنِّي ليتُ ... إنَّ ليتًا وإنَّ لوًّا عَناءُ

وقال الشَّيخ تقيُّ الدِّين السُّبكيُّ ﵀: «لو» إنَّما لا يدخلها الألف واللام إذا بقيت على

---

(١) في (ع): «واسألوا».

(٢) «وأصله»: ليس في (ع).

(٣) في (ص): «أراد».

(٤) «قال»: ليس في (ص).

(٥) في (ع): «بأذناب».

الحرفيَّة، أمَّا إذا سُمِّي بها فهي من جملة الحروف التي سُمعتِ التَّسمية بها من حروف الهجاء، ومن[1] حروف المعاني، ومن شواهده قوله:

وقِـدْمًا أَهْلَكَـتْ لـوٌّ كثيـرًا ... وقبـلَ اليَـوْمِ عَالَجَهـا قُـدارُ

فأضاف إليها واوًا أخرى، وأدغمها، وجعلها فاعلًا، قال: ومقصود البخاريِّ ﷺ بالتَّرجمة وأحاديثها: أنَّ النُّطق بـ«لو» لا يُكره في الإطلاق، وإنَّما يكره في شيءٍ مخصوصٍ، يؤخذ ذلك من قوله: «من اللَّوِّ» فأشار إلى التبعيض، ولورودها في الأحاديث الصَّحيحة، وقيل: إنَّ البخاريَّ أشار بقوله: «ما يجوز من اللَّوِّ» إلى أنَّ «اللَّوَّ» في الأصل لا يجوز إلَّا ما استُثني، وعند النَّسائيِّ وابن ماجه من طريق محمَّد بن عجلان، عن الأعرج، عن أبي هريرة يَبْلُغ به النبيَّ ﷺ قال: «المؤمن القويُّ خيرٌ وأحبُّ إلى الله من المؤمن الضَّعيف، وفي كلٍّ خيرٌ، احرِص على ما ينفعك ولا تعجِزْ، فإن غلبك أمرٌ فقل: قدَّر الله وما شاء فَعَلَ، وإياك واللَّوَّ؛ فإنَّ اللَّوَّ تفتح عمل الشَّيطان» هذا لفظ ابن ماجه، ولفظ النَّسائيِّ قال: قال رسول الله ﷺ...، والباقي سواءٌ إلَّا أنَّه قال: «وما شاء، وإيَّاك...» وأخرجه النَّسائيُّ والطبريُّ والطَّحاويُّ من طريق عبد الله بن إدريس عن ربيعة بن عثمان فقال: عن محمَّد بن يحيى بن حبَّان عن الأعرج، ولفظ النَّسائيِّ: «وفي كلٍّ خيرٌ» وفيه: «احرص على ما ينفعك، واستعِنْ بالله ولا تعجِز، وإذا أصابك شيءٌ فلا تقل: لو أنِّي فعلت كذا وكذا، ولكن قُل: قَدَّر الله وما شاء فعل»، قال في «الفتح»: هذه الطريق أصحُّ طرق هذا/ الحديث، وقوله: «فإنَّ اللَّوَّ تفتح عمل الشَّيطان» أي: تُلقي في القلب معارضةَ القَدَر، فيوسوس به الشَّيطان، ولا معارضة بين ما ورد من الأحاديث الدالَّة على الجواز والدالَّة على النَّهي؛ لأنَّ النَّهي مخصوصٌ بالجزم بالفعل الذي لم يقع، فالمعنى لا تقل لشيءٍ لم يقع: لو أنِّي فعلت كذا لوقع، قاضيًا بتحتُّم ذلك، غير مضمرٍ في نفسك شَرْطَ مشيئة الله، وما ورد من قول: «لو» محمولٌ على ما إذا كان قائلُه موقنًا بالشَّرط المذكور وهو أنَّه لا يقع شيءٌ إلَّا بمشيئة الله وإرادته، قاله الطبريُّ، وقال غيره: الظاهر أنَّ النَّهي عن إطلاق ذلك فيما لا فائدة فيه، أمَّا من قاله تأسُّفًا على ما فاته من طاعة الله فلا بأس به.

١٠/٥٠٠

(١) «من»: ليس في (ص) و(ع).

(وَقَوْلِهِ تعالى: ﴿لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةً﴾ [هود: ٨٠]) أي: لو قويتُ بنفسي على دفعكم، وجواب ﴿لَوْ﴾ محذوفٌ؛ تقديره لدفعتُكم، وحذفه -كما قال ابن بطَّالٍ- لأنَّه يخصُّ بالنفي[1] ضروب المنع، وإنَّما أراد لوطٌ ﷺ العدَّة من الرِّجال، وإلَّا فهو يعلم أنَّ له من الله ركنًا شديدًا، ولكنَّه أجرى الحكم على الظاهر، و«لو» تدل على امتناع الشَّيء لامتناع غيره، تقول: لو جاءني زيدٌ لأكرمتك معناه: إنِّي امتنعت من إكرامك لامتناع مجيء زيدٍ، وتكون بمعنى الشَّرطيَّة، نحو: ﴿وَلَأَمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢١] أي: وإن أعجبتكم، وللتقليل نحو: التمِسْ ولو خاتمًا من حديدٍ، وللعرض نحو لو تنزلُ عندنا لتصيبَ خيرًا، وللحضِّ نحو لو فعلت كذا بمعنى افعلْ، وبمعنى التَّمنِّي نحو ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً﴾ [الشعراء: ١٠٢] أي: فليت لنا كرَّةً، ولهذا نصب ﴿فَنَكُونَ﴾ في جوابها كما نصب ﴿فَأَفُوزَ﴾ [النساء: ٧٣] في جواب «ليت» واختُلف هل هي الامتناعيَّة أُشرِبت معنى التَّمنِّي أو المصدريَّة أو قِسْمٌ برأسه؟ ورجَّحَ الأخيرَ ابنُ مالكٍ[2].

٧٢٣٨ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ، عَنِ القَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ قَالَ: ذَكَرَ ابْنُ عَبَّاسٍ المُتَلَاعِنَيْنِ، فَقَالَ عَبْدُ اللهِ بْنُ شَدَّادٍ: أَهِيَ الَّتِي قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَوْ كُنْتُ رَاجِمًا امْرَأَةً مِنْ غَيْرِ بَيِّنَةٍ...»؟ قَالَ: لَا، تِلْكَ امْرَأَةٌ أَعْلَنَتْ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ) المدينيُّ قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) بن عيينة قال: (حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ) عبد الله بن ذكوان (عَنِ القَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ) أي: ابن أبي بكر الصِّدِّيق ﵃ أنَّه (قَالَ: ذَكَرَ ابْنُ عَبَّاسٍ) ﵄ (المُتَلَاعِنَيْنِ) -بفتح النُّون الأولى على التَّثنية- وقصَّتَهما (فَقَالَ عَبْدُ اللهِ ابْنُ شَدَّادٍ) بالمعجَمة المفتوحة والمهملتين الأولى مشدَّدة بينهما ألفٌ ابن الهادِ الكوفيُّ: (أَهِيَ) بهمزة الاستفهام، ولأبي ذرٍّ: «هي» المرأة (الَّتِي قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: لَوْ كُنْتُ رَاجِمًا امْرَأَةً) مُحصنةً زنت (مِنْ غَيْرِ) ولأبي ذرٍّ عن المُستملي: «عن» وله عن الكُشْمِيهَنيِّ: «بغير» (بَيِّنَةٍ) وجواب «لو» محذوفٌ، أي: لرجمتها؟ (قَالَ: لَا تِلْكَ امْرَأَةٌ أَعْلَنَتْ) بالسُّوء في الإسلام، لكنَّها لم يثبت عليها ذلك ببيِّنةٍ ولا اعترافٍ، ولم يُسمِّها.

والحديث سبق في «اللِّعان» [ح: ٦٨٥٥] ومطابقته للتَّرجمة في قوله: «لو كنت راجمًا».

---

(١) هكذا في كل النُّسخ، وفي السياق إشكال نبَّه عليه الشيخ قطة بهامش البولاقية، والذي في «ابن بطال» و«الفتح»: «يحصر بالنفي».

(٢) قوله: «ولو تدل على امتناع الشَّيء... قسمٌ برأسه؟ ورجَّح الأخيرَ ابنُ مالكٍ» سقط من (ع).

٧٢٣٩ - حَدَّثَنَا عَلِيٌّ: حَدَّثَنَا سُفيَانُ، قَالَ عَمْرٌو: حَدَّثَنا عطاءٌ قال: أعْتَمَ النَّبِيُّ ﷺ بالعِشَاءِ، فَخَرَجَ عُمَرُ فَقَالَ: الصَّلَاةَ يَا رَسُولَ اللهِ، رَقَدَ النِّسَاءُ وَالصِّبْيَانُ، فَخرج ورأسُهُ يَقْطُرُ يقولُ: «لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي -أَوْ عَلَى النَّاسِ، وَقَالَ سُفيَانُ أيضًا: عَلَى أُمَّتِي- لأمَرْتُهُمْ بالصَّلاةِ هذه السَّاعَةَ»، قَالَ ابنُ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَخَّرَ النَّبِيُّ ﷺ هَذِهِ الصَّلاةَ، فجاء عُمرُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ رَقَدَ النِّسَاءُ وَالوِلْدَانُ، فَخَرَجَ وَهوَ يَمْسَحُ المَاءَ عَنْ شِقِّهِ يَقُولُ: «إِنَّهُ لَلْوقتُ، لَوْلا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي»، وَقَالَ عَمْرٌو: حَدَّثَنَا عَطَاءٌ... لَيْسَ فِيهِ ابْنُ عَبَّاسٍ، أَمَّا عَمْرٌو؛ فَقَالَ: رَأْسُهُ يَقْطُرُ، وَقَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: يَمْسَحُ المَاءَ عَنْ شِقِّهِ. وَقَالَ عَمْرٌو: لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي، وَقَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: إِنَّهُ لَلْوَقْتُ، لَوْلا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي.

وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ المُنْذِرِ: حَدَّثَنَا مَعْنٌ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ عَمْرٍو، عَنْ عَطَاءٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَلِيٌّ) هو ابن عبد الله المدينيُّ قال: (حَدَّثَنَا سُفيَانُ) بن عُيينة (قَالَ عَمْرٌو) بفتح العين ابن دينارٍ (حَدَّثَنَا عَطَاءٌ) هو ابن أبي رباحٍ (قَالَ) أي: عطاءٌ: (أَعْتَمَ النَّبِيُّ ﷺ بِالعِشَاءِ) أي: أبطأ عن صلاة العشاء حتَّى دخلت ظُلمة اللَّيل (فَخَرَجَ عُمَرُ) رضي الله عنه (فَقَالَ: الصَّلَاةَ يَا رَسُولَ اللهِ) بنصب «الصَّلاة» على الإغراء بفعلٍ محذوفٍ، أي: احضرُ الصَّلاةَ يا رسول الله (رَقَدَ النِّسَاءُ وَالصِّبْيَانُ) الَّذين بالمسجد، وأسقط العلامة من الفعل[1]، مثل قال نسوةٌ وقالت نسوةٌ، ويتقوَّى الإسقاط هنا بعطف «الصِّبيان» على «النِّساء» (فَخَرَجَ) رسول الله ﷺ (وَرَأْسُهُ) أي: شعر رأسه (يَقْطُرُ) ماءً لأنَّه كان اغتسل قبل أن يخرج، والجملة مبتدأٌ وخبرٌ في موضع الحال من النَّبيِّ ﷺ وكذا الجملةُ التالية[2] في موضع الحال أيضًا، أي: خرج حال كونه (يَقُولُ: لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي - أَوْ) قال: (عَلَى النَّاسِ) شكٌّ من الرَّاوي (وَقَالَ سُفْيَانُ) ابن عُيينة بالسَّند السَّابق (أَيْضًا[3]: عَلَى أُمَّتِي- لأَمَرْتُهُمْ بِالصَّلَاةِ هَذِهِ السَّاعَةَ) أي: لولا مخافة[4] أن أشقَّ عليهم لأمرتهم أمر إيجابٍ أن يصلُّوها في هذا الوقت.

(١) يقصد تاء التأنيث من الفعل (رقد).

(٢) في (ص): «الثَّالثة»، وهو تصحيفٌ، وفي (ع): «الثَّانية».

(٣) «أيضًا»: سقط من (ع).

(٤) في (ع): «أن أخاف».

وهذا الحديث مُرسَلٌ لأنَّ عطاءً تابعيٌّ.

(وَقَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ) عبد الملك بن عبد العزيز بالسَّند[1] المذكور إلى سُفيان بن عيينة عن ابن جريجٍ (عَنْ عطاءٍ) أي: ابن أبي رباحٍ (عن ابْن عبّاسٍ) رضي الله عنهما أنَّه قال: (أخَّرَ النَّبيُّ صلى الله عليه وسلم هذهِ الصَّلاةَ) أي: صلاة العشاء ليلةً (فجاء عُمَرُ فقال: يا رَسُولَ الله رَقَدَ النِّساءُ وَالوِلْدَانُ) جمع وليدٍ، وهو الصبيُّ (فخَرَجَ) عليه الصلاة والسلام (وَهُوَ يَمْسَحُ المَاءَ) أي: ماء الغُسْل (عَنْ شِقِّه) بكسر الشِّين المعجَمة والقاف المشدَّدة، حال كونه (يَقُولُ/: إنَّهُ لَلْوَقْتُ) بفتح اللام الأولى وسكون الثانية، أي: الوقت صلاة العشاء (لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي) وهذا موصولٌ (وَقَالَ عَمْرٌو) هو ابن دينارٍ: (حَدَّثَنَا عَطَاءٌ...، لَيْسَ فِيهِ) أي: في سنده (ابْنُ عَبَّاسٍ، أَمَّا) بفتح الهمزة وتشديد الميم (عمْرٌو) أي: ابن دينارٍ (فَقَالَ) في روايته: (رَأْسُهُ يَقْطُرُ) أي: ماءً (وَقَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ) عبد الملك في روايته: (يَمْسَحُ المَاءَ عَنْ شِقِّهِ) بكسر المعجَمة (وَقَالَ عَمْرٌو) المذكور: (لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي، وَقَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: إنَّهُ لَلْوَقْتُ) بفتح اللّام الأولى وسكون الثانية (لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي) أي: لحكمتُ بأنَّ هذه السَّاعة وقت صلاة العشاء.

(وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ المُنْذِرِ) أبو إسحاق الحزاميُّ شيخ المؤلِّف قال: (حَدَّثَنَا مَعْنٌ) بفتح الميم وسكون العين المهملة بعدها نونٌ ابن عيسى القَزَّاز بالقاف والزَّاءين مشدَّدة أوَّلهما، قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ) الطائفيُّ (عَنْ عَمْرٍو) هو ابن دينارٍ (عَنْ عَطَاءٍ) هو ابن أبي رباحٍ (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم) وهذا موصولٌ بذكر ابن عبَّاسٍ فيه، وهو مخالفٌ لتصريح سفيان بن عيينة عن عمرٍو بأنَّ حديثه عن عطاءٍ ليس فيه ابنُ عبَّاسٍ، قيل: فهو من أوهام الطائفيِّ، وهو موصوفٌ بسوء الحفظ، وتُعُقِّبَ: بأنَّه إذا كان كذلك فكيف رضيَ البخاريُّ بإخراجه فيه موصولًا؟ وهذا وصله الإسماعيليُّ.

و«لولا» حرف امتناعٍ ويلزم بعدها المبتدأ، وحرفُ تحضيضٍ[2] ويلزم بعدها الفعل المضارع نحو ﴿لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ اللَّهَ﴾ [النمل: ٤٦] وللتوبيخ فتختصُّ بالماضي نحو ﴿لَّوْلَا جَآءُو عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ﴾ [النور: ١٣] ومنه[3] ﴿وَلَوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُم﴾ [النور: ١٦] إلَّا أنَّ الفعل أُخِّر، وذكر الهرويُّ فيها

(١) في (ص): «بالشَّكِّ»، وهو تحريفٌ.

(٢) في هامش (ل): بمهملة ومعجمتين.

(٣) في (ص): «ونحو».

الاستفهام، نحو قوله تعالى: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾ [المنافقون: ١٠] وأنَّها تكون نافيةً بمنزلة «لم» وجعل منه قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَآ إِيمَٰنُهَآ إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ﴾ [يونس: ٩٨] إذا ثبت هذا فـ«لولا» هنا الامتناعيَّة، ويجب حذف خبر المبتدأ الواقع بعدها، [1] قال ابن مالكٍ: وعلى هذا إطلاق أكثر النَّحويِّين إلَّا الرُّمَّانيَّ وابنَ [2] الشَّجريِّ، قال: وقد يُسِّر لي في هذه المسألة زيادةٌ وهي أنَّ المبتدأ المذكور بعد «لولا» على ثلاثة أضربٍ: مُخبَرٌ عنه بكونٍ غير مقيَّدٍ، ومُخبَرٌ عنه بكونٍ مقيَّدٍ لا يُدرَك معناه عند حذفه، ومُخبَرٌ عنه بكونٍ مقيَّدٍ يُدرَك معناه عند حذفه، **فالأول**: نحو لولا زيدٌ لزارنا عمرٌو، فمثل هذا يلزم حذفُ خبره؛ لأنَّ المعنى لولا زيدٌ على كلِّ حالٍ من أحواله لزارنا عمرٌو، فلم يكن حالٌ من أحواله أَولى بالذِّكر من غيرها، فلزِم الحذفُ لذلك، ولِما في الجملة من الاستطالة المُحْوِجة إلى الاختصار، **الثاني**: وهو المخبَر عنه بكونٍ مقيَّدٍ ولا يُدرَك معناه إلَّا بذكره، نحو: لولا زيدٌ غائبٌ لم أَزُرْك، فخبر هذا النوع واجبُ الثُّبوت؛ لأنَّ معناه: يُجهَل عند حذفه، ومنه قول النبيِّ ﷺ: «لولا قومُك حديثو عهدٍ بكفرٍ» أو «حديثٌ عهدُهم بكفرٍ» فلو اقتصر في مثل هذا على المبتدأ لظُنَّ أنَّ المراد لولا قومُك على كلِّ حالٍ من أحوالهم لنقضتُ الكعبة، وهو خلاف المقصود؛ لأنَّ من أحوالهم بُعْدَ عهدهم بالكفر فيما يُستَقبل، وتلك الحال لا تَمنع من نقض الكعبة وبنائها على الوجه المذكور، ومن هذا النوع قال عبد الرحمن بن الحارث لأبي هريرة: إني ذاكرٌ لك أمرًا، ولولا مروان أَقسمَ عليَّ لم أذكره لك، **الثالث**: وهو المُخبَر عنه بكونٍ مقيَّدٍ يُدرَك معناه عند حذفه، كقوله: لولا أخو زيدٍ ينصره لغلب، ولولا صاحب عمرو يُعينه لعجز، فهذه الأمثلة وأمثالها يجوز فيها إثباتُ الخبر وحذفه. انتهى. وحينئذ فيكون قوله هنا: «لولا أن أشقَّ على أُمَّتي لأمرتُهم...» من القسم الأوَّل، ويحتاج إلى تقديرٍ، أي: لولا مخافة أن أشقَّ لأمرتهم أمر إيجابٍ، وإلَّا لانعكس معناه [3]؛ إذ الممتنع المشقَّة، والموجود الأمر، واللَّام جواب «لولا».

واستُشكِل مطابقة الحديث للتَّرجمة؛ إذ هي لـ«لو» الذي هو لامتناع الشَّيء لامتناع غيره، والحديث فيه: «لولا» الذي هو لامتناع الشَّيء لوجود غيره، اللازم بعدها المبتدأ، ولا يخفى

---

(١) زيد في (ع): «و».

(٢) «ابن»: ليست في (ص) و(ع).

(٣) في (س): «معناها».

ما بينهما من البون البعيد، وأجيب بأنَّ مآل «لولا» إلى «لو» إذ معناه: لو لم تكن المشقَّة لأمرتهم...

٧٢٤٠ - حدَّثنا يَحْيى ابنُ بُكَيْرٍ: حدَّثنا اللَّيْثُ، عنْ جَعْفَرِ بْنِ ربيعة، عنْ عَبْدِ الرَّحمن: سمعتُ أبا هُرَيْرةَ رضي الله عنه يقولُ: إنَّ رَسُولَ الله صلى الله عليه وسلم قال: «لوْلا أنْ أشُقَّ على أُمَّتي لأمَرْتُهُمْ بالسِّوَاكِ».

تَابَعَهُ سُلَيْمَانُ بْنُ مُغِيرَةَ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ، عن النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم.

وبه قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ) بضمِّ الموحَّدة وفتح الكاف قال: (حدَّثنا اللَّيْثُ) بن سعدٍ الإمام (عَنْ جَعْفَرِ بْنِ رَبِيعَةَ) الكنديِّ (عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَن) بن هرمزٍ الأعرج أنَّه قال: (سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه يَقُولُ: إنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم قال: لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي/ لأَمَرْتُهُمْ بِالسِّوَاكِ) أمر إيجابٍ وتحتُّمٍ، وإلَّا فالمندوب مأمورٌ به على المرجَّح، والمقتضي لهذا التأويل حينئذٍ أنَّ السِّواك مندوبٌ إليه، ومَن يرى أنَّ المندوب غير مأمورٍ به لا يحتاج إلى هذا التأويل؛ لأنَّ الأمر هو الإيجاب عنده[1]، وزاد في روايةٍ أخرى «عند كلِّ صلاةٍ» والسِّرُّ في ذلك أن يخرج القرآن مِن فِيْهِ، وفوهُ طيِّبٌ؛ لأنَّه إذا قام يصلِّي قام المَلَك خلفه يسمع قراءته، فلا يزال عجبه بالقرآن يُدنيه حتَّى يضع فاه على فِيْه، فما يخرج من فِيْه شيءٌ من القرآن إلَّا صار في جوف ذلك المَلَك، كما رواه البزَّار مرفوعًا من حديث عليٍّ بإسنادٍ حسنٍ، والملائكة تتأذَّى من الرَّائحة الكريهة.

٢٧٢/١٠

(تَابَعَهُ سُلَيمانُ بنُ مُغِيرَةَ) القيسيُّ البصريُّ فيما وصله مسلمٌ من طريق أبي النَّضر عنه (عَنْ ثَابِتٍ) البُنانيِّ (عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم) وفي الفرع كأصله علامة سقوط هذه المتابعة في رواية أنسٍ، وقال في «الفتح»: إنَّها ثابتةٌ هنا في نسخة الصَّغانيِّ، قال: وهو خطأٌ، والصَّواب ما وقع عند غيره ذكرُها عقب حديث أنسٍ المذكور عَقِبه.

والحديث من أفراده.

٧٢٤١ - حَدَّثَنَا عَيَّاشُ بْنُ الوَلِيدِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الأَعْلَى: حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: وَاصَلَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم آخِرَ الشَّهْرِ، وَوَاصَلَ أُنَاسٌ مِنَ النَّاسِ، فَبَلَغَ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم فَقَالَ: «لَوْ مُدَّ بِيَ الشَّهْرُ لَوَاصَلْتُ وِصَالًا يَدَعُ المُتَعَمِّقُونَ تَعَمُّقَهُمْ، إِنِّي لَسْتُ مِثْلَكُمْ، إِنِّي أَظَلُّ يُطْعِمُنِي رَبِّي وَيَسْقِينِ».

تَابَعَهُ سُلَيْمَانُ بْنُ مُغِيرَةَ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم.

(١) قوله: «أمر إيجابٍ وتحتُّمٍ، وإلَّا؛ فالمندوب... لأنَّ الأمر هو الإيجاب عنده» سقط من (ع).

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَيَّاشُ بْنُ الوَلِيدِ) بالتحتيَّة المشدَّدة والشِّين المعجمة الرَّقَّام البصريُّ قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الأَعْلَى) بن عبد الأعلى السَّاميُّ[1] البصريُّ قال: (حدثنا حُمَيْدٌ) الطَّويل (عَنْ ثَابِتٍ) البُنانيِّ (عَنْ أَنَسٍ ﵁) أنَّه (قَالَ: وَاصَلَ النَّبِيُّ ﷺ) لم يأكلْ ولم يشربْ وقت الإفطار (آخِرَ الشَّهْرِ) أي: شهر رمضان (وَوَاصَلَ) معه (أُنَاسٌ) بضمِّ الهمزة، أي: ناسٌ، والتنوينُ للتَّبعيض (مِنَ النَّاسِ، فَبَلَغَ) ذلك (النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: لَوْ مُدَّ بِيَ[2] الشَّهْرُ) بضمِّ الميم وتشديد الدَّال المهمَلة مبنيًّا للمفعول، و«بي» جارٌّ ومجرورٌ، ولأبي ذرٍّ: «مَدَّني» بفتح الميم والدَّال المشدَّدة بعدها نونُ وقايةٍ، وجواب[3] «لو» قوله[4]: (لَوَاصَلْتُ) بهم (وِصَالًا يَدَعُ المُتَعَمِّقُونَ تَعَمُّقَهُمْ) بضمِّ العين من «يَدَعُ» وفتحها في الأُخْرَيين، من قولهم: تعمَّق في كلامه أي: تنطَّع. فإن قلتَ: الجملة الواقعة بعد النَّكرة هنا صفةٌ لها ولا رابط، فكيف وجهه؟ أُجيب بأنَّه محذوفٌ للقرينة الحاليَّة أي: وصالًا يترك لأجله المتنطِّعون تنطُّعهم[5] (إِنِّي لَسْتُ مِثْلَكُمْ، إِنِّي أَظَلُّ) أصيرُ حال كوني (يُطْعِمُنِي رَبِّي وَيَسْقِينِ) طعامًا وشرابًا من الجنَّة، لا يقال: إنَّه إذا كان يُطعَم ويُسقى فليس مواصِلًا؛ لأنَّ المُحْضَرَ من الجنَّة لا يجري عليه أحوال المكلَّفين، أو هو مجازٌ عن لازم الطَّعام والشَّراب، وهو القوَّة فكأنَّه قال: يُعطيني قوَّة الآكِل والشَّارِب.

والحديث سبق في «الصَّوم» [ح: ١٩٦٤].

(تَابَعَهُ) أي: تابع حُميدًا (سُلَيْمَانُ بْنُ مُغِيرَةَ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) وصله مسلمٌ كما ذكرته قريبًا، قال في «الفتح»: ووقع لنا بعلوٍّ في «مسند عبد بن حميد» قال: ووقع هذا التعليق في رواية كريمة سابقًا على حديث حميدٍ عن أنسٍ، فصار كأنَّه طريقٌ أخرى معلَّقةٌ لحديث: «لولا أن أشق[6]» وهو غلطٌ فاحشٌ، والصَّواب ثبوتُه هنا، كما وقع في رواية الباقين. انتهى. ولم يذكره في الفرع كأصله هنا، بل عقِبَ حديث: «لولا أن أشقَّ» لكنه رَقَم عليه علامة السُّقوط لأبي ذرٍّ، كما نبَّهت عليه في ما سبق.

---

(١) في هامش (ج): بسين مهملة «تقريب».

(٢) في (ع): «فيَّ».

(٣) في (ص) و(ع): «وخبر».

(٤) «قوله»: ليس في (ب).

(٥) في (ب): «تنطُّعتهم».

(٦) زيد في (ص): «على أمَّتي».

٧٢٤٢ - حَدَّثَنا أبو اليمان: أخبرنا شُعَيبٌ، عَنِ الزُّهريِّ. وقالَ اللَّيثُ: حَدَّثني عَبْدُ الرَّحمَن بْنُ خالِدٍ، عَنِ ابنِ شِهابٍ: أنَّ سعيدَ بْنَ المُسَيِّبِ أخبَرَهُ: أنَّ أبا هُريرةَ قال: نهى رسولُ الله ﷺ عن الوِصالِ، قالُوا: فإنَّكَ تُواصِلُ، قال: «أيُّكُمْ مِثْلي؟! إنِّي أبيتُ يُطْعِمُني رَبِّي ويَسقِين» فلَمَّا أبَوْا أنْ يَنْتَهُوا وَاصَلَ بِهِمْ يَوْمًا ثُمَّ يَوْمًا، ثُمَّ رَأَوُا الهِلالَ، فقالَ: «لَوْ تَأخَّرَ؛ لزِدْتُكُمْ» كالمُنَكِّلِ لَهُمْ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ) الحكم بن نافع قال: (أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ) هو ابن أبي حمزة (عَنِ الزُّهْرِيِّ) محمَّد بن مسلم بن شهابٍ (وَقَالَ اللَّيْثُ) بن سعدٍ الإمام، فيما وصله الدَّارقطنيُّ من طريق أبي صالحٍ عنه: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خَالِدٍ) الفَهْميُّ أمير مصر (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهريِّ: (أَنَّ سَعِيدَ بْنَ المُسَيِّبِ أَخْبَرَهُ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ) ﵁ (قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنِ الوِصَالِ) نهي تحريمٍ أو تنزيهٍ (قَالُوا): يا رسول الله (فَإِنَّكَ[1] تُوَاصِلُ، قَالَ) ﵊: (أَيُّكُمْ مِثْلِي؟! إِنِّي أَبِيتُ يُطْعِمُنِي رَبِّي وَيَسْقِينِ، فَلَمَّا أَبَوْا) امتنعوا (أَنْ يَنْتَهُوا) عن الوِصال (وَاصَلَ بِهِمْ يَوْمًا ثُمَّ يَوْمًا، ثُمَّ رَأَوُا الهِلَالَ) ظاهره أنَّ قدر المواصلة بهم كان[2] يومين (فَقَالَ) ﵊: (لَوْ تَأَخَّرَ) الشَّهر (لَزِدْتُكُمْ) مِنَ الوِصال إلى أن ترجعوا عنه، فتسألوا التخفيف عنكم بتركه، قال لهم ذلك (كَالمُنَكِّلِ لَهُمْ) بضمِّ الميم وفتح النُّون وكسر الكاف مشدَّدةً بعدها لامٌ أي: المعاقِب لهم، واستُدِلَّ به على جواز قول: «لو» وحمل النَّهي الوارد فيه على ما يتعلَّق بالأمور الشَّرعيَّة؛ كما مرَّ قريبًا في هذا الباب [قبل ح: ٧٢٣٨].

والحديث سبق في «الصوم» [ح: ١٩٦٥] أيضًا.

٧٢٤٣ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا أبُو الأحْوَصِ: حَدَّثَنَا أشْعَثُ، عَنِ الأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الجَدْرِ أَمِنَ البَيْتِ هُوَ؟ قَالَ: «نَعَمْ» قُلْتُ: فَمَا لَهُمْ لَمْ يُدْخِلُوهُ فِي البَيْتِ؟ قَالَ: «إِنَّ قَوْمَكِ قَصُرَتْ بِهِمُ النَّفَقَةُ» قُلْتُ: فَمَا شَأْنُ بَابِهِ مُرْتَفِعًا؟ قَالَ: «فَعَلَ ذَاكِ قَوْمُكِ لِيُدْخِلُوا مَنْ شَاؤُوا، وَيَمْنَعُوا مَنْ شَاؤُوا، لَوْلَا أَنَّ قَوْمَكِ حَدِيثٌ عَهْدُهُمْ بِالجَاهِلِيَّةِ، فَأَخَافُ أَنْ تُنْكِرَ قُلُوبُهُمْ أَنْ أُدْخِلَ الجَدْرَ فِي البَيْتِ، وَأَنْ أُلْصِقَ بَابَهُ فِي الأَرْضِ».

١٠/٢٧٣ وبه قال: (حَدَّثَنَا/ مُسَدَّدٌ) هو ابن مُسَرْهَدٍ قال: (حَدَّثَنَا أَبُو الأَحْوَصِ) سلَّام -بالتشديد- ابن سُلَيمٍ الحافظ قال: (حَدَّثَنَا أَشْعَثُ) بن أبي الشَّعثاء سُليمٌ المحاربيُّ (عَنِ الأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ)

(١) في (ع): «إنك».
(٢) في (ص) و(ع): «كانت».

النَّخعيِّ (عَنْ عَائِشَةَ) رضي الله عنها أنَّها (قَالَتْ: سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ عن الجَدْر) بفتح الجيم وسكون الدَّال المهملة، وهو الحِجْر، بكسر الحاء المهملة وسكون الجيم، ويقال له: الحطيم (أمن البَيْتِ هُوَ؟ قَالَ) ﷺ: (نَعَمْ) هو من البيت، قالت عائشة: (قُلْتُ): يا رسول الله (فما لَهُمْ) ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنيِّ: «فما بالُهم» (لَمْ يُدْخِلُوهُ) بضمِّ أوَّله وكسر الخاء المعجمة، من الإدخال، والضَّمير المنصوب لـ«الجدر» (فِي البَيْتِ؟ قَالَ) عليه الصلاة والسلام: (إِنَّ قَوْمَك) قريشًا (قَصُرَتْ) بفتح القاف وضمِّ الصَّاد، والذي في «اليونينيَّة» بفتح الصَّاد المشدَّدة (بِهِمُ النَّفَقَةُ) على[1] عمارته من الحِجْر وغيره (قُلْتُ): يا رسول الله (فَمَا شَأْنُ بَابِهِ مُرْتَفِعًا؟ قَالَ) عليه الصلاة والسلام: (فَعَلَ ذَاكِ) أي: الارتفاع (قَوْمُكِ) بكسر الكاف فيهما أي: قريشٌ (لِيُدْخِلُوا) بضمِّ الياء وكسر الخاء المعجَمة (مَنْ شَاؤُوْا، وَيَمْنَعُوا مَنْ شَاؤُوْا، لَوْلَا) ولأبي ذرٍّ: «ولولا» (أَنَّ قَوْمَكِ حَدِيثٌ) بالتَّنوين (عَهْدُهُمْ بِالجَاهِلِيَّةِ) ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنيِّ: «حديثُ عهدٍ» بالإضافة (فَأَخَافُ أَنْ تُنْكِرَ قُلُوبُهُمْ أَنْ أُدْخِلَ الجَدْرَ) بفتح الجيم وسكون الدَّال المهمَلة، ولأبي ذرٍّ عن المُستملي: «الجِدار» (فِي البَيْتِ وَأَنْ أُلْصِقَ بَابَهُ فِي الأَرْضِ) وجواب «لولا» محذوفٌ، تقديره لفعلتُ.

والحديث سبق في «الحج» [ح: ١٥٨٤].

٧٢٤٤ - حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ: حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَوْلَا الهِجْرَةُ لَكُنْتُ امْرأً مِنَ الأَنْصَارِ، وَلَوْ سَلَكَ النَّاسُ وَادِيًا وَسَلَكَتِ الأَنْصَارُ وَادِيًا -أَوْ شِعْبًا- لَسَلَكْتُ وَادِيَ الأَنْصَارِ أَوْ شِعْبَ الأَنْصَارِ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ) الحكم بن نافعٍ قال: (أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ) هو ابن أبي حمزة قال: (حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ) عبد الله بن ذكْوان (عَنِ الأَعْرَجِ) عبد الرَّحمن بن هُرمزٍ (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رضي الله عنه أنَّه (قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: لَوْلَا الهِجْرَةُ لَكُنْتُ امْرأً مِنَ الأَنْصَارِ) قال البغويُّ في «شرح السُّنَّة» فيما نقله عنه في «شرح المشكاة»: ليس المراد منه الانتقال عن النَّسب الوِلاديِّ؛ لأنَّه حرامٌ، مع أنَّ نسبه أفضلُ الأنساب وأكرمُها، وإنَّما أراد النَّسب البِلاديَّ، ومعناه: لولا الهجرة من الدِّين ونسبتُها دينيَّةٌ لا يسعني تركُها؛ لأنَّها عبادةٌ مأمورٌ بها؛ لانتسبتُ إلى داركم، قيل: أراد ﷺ بهذا الكلام إكرامَ الأنصار، والتَّعريضَ بأن لا فضيلةَ أعلى من النُّصرة بعد

---

(١) في (ب) و(س): «عن».

الهجرة، وبيان أنَّهم بلغوا من الكرامة مبلغًا، لولا أنَّه ﷺ من المهاجرين السَّابقين الذين خرجوا من ديارهم، وقُطِعوا عن أقاربهم وأحبابهم، وحُرِموا أوطانهم وأموالهم[1] (وَلَوْ سلك النَّاسُ وَاديًا وَسلكت الأنصارُ واديًا أوْ شعْبًا) بكسر الشِّين: طريقًا في الجبل (لسلَكْتُ وَادي الأنْصار أوْ شعْبَ الأنصار) قيل: أراد حُسْن موافقته إيَّاهم، وترجيحهم في ذلك على غيرهم لِما شاهد منهم من حُسْن الوفاء بالعهد والجِوار، وما أراد بذلك وجوب متابعته إيَّاهم، فإنَّ متابعته حقٌّ على كلِّ مؤمنٍ؛ لأنَّه ﷺ هو المتبوع المُطاع، لا التابع المُطيع.

٧٢٤٥ - حَدَّثَنَا مُوسَى: حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى، عَنْ عَبَّادِ بْنِ تَمِيمٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ زَيْدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَوْلَا الهِجْرَةُ؛ لَكُنْتُ امْرأً مِنَ الأَنْصَارِ، وَلَوْ سَلَكَ النَّاسُ وَادِيًا أَوْ شِعْبًا؛ لَسَلَكْتُ وَادِيَ الأَنْصَارِ وَشِعْبَهَا»، تَابَعَهُ أَبُو التَّيَّاحِ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، فِي الشِّعْبِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُوسَى) بن إسماعيل التَّبوذكيُّ قال: (حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ) بضمِّ الواو وفتح الهاء ابن خالدٍ البصريُّ (عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى) بفتح العين المازنيِّ الأنصاريِّ (عَنْ عَبَّادِ بْنِ تَمِيمٍ) بفتح العين والموحَّدة المشدَّدة ابن زيدٍ (عنْ) عمِّه (عَبْدِ اللهِ بْنِ زَيْدٍ) المدنيِّ الأنصاريِّ المازنيِّ رضي الله عنه (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أنَّه (قَالَ: لَوْلَا الهِجْرَةُ) التي لا يجوز تبديلُها (لَكُنْتُ امْرأً مِنَ الأَنْصَارِ، وَلَوْ سَلَكَ النَّاسُ وَادِيًا أَوْ شِعْبًا) ولأبي ذرٍّ عن الحَمُّويي والكُشْمِيهَنيِّ: «وشِعبًا» بحذف الألف وفتح الواو (لَسَلَكْتُ وَادِيَ الأَنْصَارِ وَشِعْبَهَا).

(تابَعَهُ) أي: تابع عبَّاد بن تميمٍ (أَبُو التَّيَّاحِ) بفتح الفوقيَّة والتحتيَّة المشدَّدة وبعد الألف حاءٌ مهملةٌ، يزيد بن حُميدٍ الضُّبَعِيُّ -بضمِّ الضَّاد المعجَمة وفتح الموحَّدة بعدها عينٌ مهملةٌ مكسورةٌ- البصريُّ (عَنْ أَنَسٍ) رضي الله عنه (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الشِّعْبِ) أي: من قوله: ولو سلك النَّاس واديًا أو شعبًا... إلى آخره.

والحديث سبق في «المناقب» [ح: ٣٧٧٨].

---

(١) في (ص): «وأولادهم». ونبَّه الشيخ قطة رحمه الله بهامش البولاقية إلى أنه وقع في بعض النسخ بدل كلام البغوي هذا: قال الطِّيبيُّ: لولا فضلي على الأنصار بسبب الهجرة لكنت واحداً منهم، وهذا تواضع منه ﷺ، وحث للناس على إكرامهم واحترامهم، لكن لا يبلغون رتبة المهاجرين السابقين الذين أخرجوا من ديارهم وقطعوا عن أقاربهم وأحبابهم وحرموا أوطانهم وأموالهم.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٩٥-١- بَابُ مَا جَاءَ فِي إِجَازَةِ خَبَرِ الوَاحِدِ الصَّدُوقِ فِي الأَذَانِ وَالصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ وَالفَرَائِضِ وَالأَحْكَامِ

وَقَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُواْ فِي ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُواْ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓاْ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ وَيُسَمَّى الرَّجُلُ طَائِفَةً؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُواْ﴾ فَلَوِ اقْتَتَلَ رَجُلَانِ دَخَلَ فِي مَعْنَى الآيَةِ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ﴾ وَكَيْفَ بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ أُمَرَاءَهُ وَاحِدًا بَعْدَ وَاحِدٍ، فَإِنْ سَهَا أَحَدٌ مِنْهُمْ رُدَّ إِلَى السُّنَّةِ.

(بسم الله الرحمن الرحيم. بابُ مَا جَاءَ فِي إِجَازَةِ خَبَرِ الوَاحِدِ الصَّدُوقِ) أي: العمل بقوله (فِي) دخول وقت (الأَذَانِ، و) الإعلام بجهة القِبْلة لأجل (الصَّلَاةِ، وَ) طلوع الفجر أو غروب الشَّمس في (الصَّوْمِ وَالفَرَائِضِ)/ من عطف العامِّ على الخاصِّ (وَالأَحْكَامِ) جمع حُكْمٍ وهو خطاب الله تعالى المتعلِّق بأفعال المكلَّفين من حيث إنَّهم مكلَّفون، وهو من عطف العامِّ على عامٍّ أخصَّ منه؛ لأنَّ الفرائض فردٌ من الأحكام، والمراد بـ«الواحد» هنا حقيقة الوحدة، وعند الأُصوليِّين ما لم يتواتر، والتقييد بالصِّدق[1] لا بدَّ منه، فلا يحتجُّ بالكَذوب اتِّفاقًا، أمَّا من لم يُعرَف حالُه، فثالثها: يجوز إن اعتُضِد، قال في «الفتح»: وسقطت البسملة لأبي ذرٍّ والقابسيِّ والجرجانيِّ، وثبتت هنا قبل الباب في رواية كريمة والأَصيليِّ، ويحتمل أن يكون هذا من جملة أبواب «الاعتصام» فإنَّه من جملة متعلَّقاته، فلعلَّ بعض من بيَّض الكتاب قدَّمه عليه، ووقع في بعض النُّسخ: «كتاب خبر الواحد» وليس بعده «بابٌ»[2] والذي عند الجميع بلفظ «باب» فيكون من جملة «كتاب الأحكام» وهو واضحٌ. نعم وقع[3] في نسخة الصَّغانيِّ: «كتاب أخبار الآحاد» ثمَّ «باب ما جاء...» إلى آخره (وَقَوْلِ اللهِ تَعَالَى) بالجرِّ عطفًا على السَّابق، وسقطت الواو لغير أبي ذرٍّ، فـ«قول» رَفْعٌ: (﴿فَلَوْلَا﴾) فهلَّا (﴿نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٖ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٞ﴾) أي: من كلِّ جماعةٍ كثيرةٍ جماعةٌ

٢٧٤/١٠

(١) في (ع): «بالصَّدوق».

(٢) في «الفتح»: «وليس بعمدة».

(٣) «وقع»: مثبتٌ من (ص).

قليلةٌ منهم يكفونهم النَّفير (﴿لِّيَتَفَقَّهُواْ فِي ٱلدِّينِ﴾) ليتكلَّفوا الفقاهة فيه، ويتجشَّموا المشاقَّ في تحصيلها (﴿وَلِيُنذِرُواْ قَوْمَهُمْ﴾) وليجعلوا مرمى همَّتهم إلى التَّفقُّه إنذار قومهم وإرشادهم (﴿إِذَا رَجَعُوٓاْ إِلَيْهِمْ﴾) دون الأغراض الخسيسة من التَّصدُّر والتَّرؤُّس، والتَّشبُّه بالظَّلمة في المراكب والملابس (﴿لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٢]) ما يجب اجتنابه، واستُدِلَّ به على أنَّ أخبار الآحاد يلزم بها العمل؛ لأنَّ عموم كلِّ فرقةٍ يقتضي أن ينفر من كلِّ ثلاثةٍ تفرَّدوا بقريةٍ طائفةٌ إلى التَّفقُّه لتنذر فرقتها كي يتذكَّروا ويحذروا، فلو لم تعتبر الأخبار ما لم تتواتر لم يُفِد ذلك، وسقط لغير كريمة قوله «﴿لِّيَتَفَقَّهُواْ﴾...» إلى آخره، وقال بعد قوله: ﴿طَآئِفَةٌ﴾: «الآية» قال البخاريُّ: (وَيُسَمَّى الرَّجُلُ) الواحد (طَائِفَةً؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُواْ﴾ [الحجرات: ٩] فَلَوِ اقْتَتَلَ رَجُلَانِ) ولأبي ذرٍّ والكُشْمِيهَنِيِّ: «الرَّجلان» (دَخَلَ)[1] في (مَعْنَى الآيَةِ) لإطلاق الطَّائفة على الواحد، وبهذا احتجَّ إمامنا الشَّافعيُّ، وقبله ابن[2] مجاهدٍ، وعن ابن عبَّاسٍ وغيره: أنَّ لفظ «الطَّائفة» يتناول الواحد فما فوقه، ولا يختصُّ بعددٍ معيَّنٍ، وعن ابن عبَّاسٍ أيضًا من أربعةٍ إلى أربعين، وعن عطاءٍ اثنان فصاعدًا (وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ﴾) بخبرٍ، وتنكير «الفاسق» و«النَّبأ» للتَّعميم، كأنَّه قال: أيُّ فاسقٍ جاءكم بأيِّ نبأ (﴿فَتَبَيَّنُوٓاْ﴾ [الحجرات: ٦]) فتوقَّفوا فيه، وتطلَّبوا بيان الأمر وانكشاف الحقيقة، ولا تعتمدوا قول الفاسق؛ لأنَّ من لا يتحامى جنس الفسوق لا يتحامى الكذب الذي هو نوعٌ منه، وفي الآية دليلٌ على قَبول خبر الواحد العدل؛ لأنَّا لو توقَّفنا في خبره لسوَّينا بينه وبين الفاسق، ولخلا التَّخصيص به عن الفائدة، وقال ابن كثيرٍ: ومن ههنا امتنع طوائف من العلماء من قَبول مجهول الحال لاحتمال فسقه في نفس الأمر، وقَبِله آخرون لأنَّا إنَّما أُمِرنا بالتَّثبُّت عند خبر الفاسق، وهذا ليس بمحقَّق الفسق لأنَّه مجهول الحال (وَكَيْفَ بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ أُمَرَاءَهُ): جمع أميرٍ، ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنِيِّ: «أُمراءَ» -بحذف الضَّمير- إلى الجهات (وَاحِدًا بَعْدَ وَاحِدٍ) فلو لم يكن خبر الواحد مقبولًا لَما كان في إرساله معنًى، وإنَّما أرسل آخر بعد الأوَّل مع كون خبره مقبولًا؛ ليذكِّره عند السَّهو، كما قال: (فَإِنْ

---

(١) في (ب) و(س): «دخلا».

(٢) زيد في (س) و(ص): «ابن»، وليس بصحيح.

سَهَا أَحَدٌ مِنْهُمْ) أي: من الأُمراء المبعوثين (رُدَّ) بضمِّ الرَّاء، مبنيًّا للمفعول (إلى السُّنَّة) أي: الطَّريقة المحمَّديَّة الشَّاملة للواجب والمندوب وغيرهما.

٧٢٤٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ المُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَهَّابِ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ أبي قلابة: حدَّثنا مَالِكُ بْنُ الحُوَيْرِثِ قَالَ: أَتَيْنَا النَّبِيَّ ﷺ وَنَحْنُ شَبَبَةٌ مُتَقَارِبُونَ، فَأَقَمْنَا عِنْدَهُ عِشْرِينَ لَيْلَةً، وكان رَسُولُ اللهِ ﷺ رَفِيقًا، فَلَمَّا ظَنَّ أَنَّا قَدِ اشْتَهَيْنَا أَهْلَنَا -أَوْ قَدِ اشْتَقْنَا- سَأَلَنَا عَمَّنْ تركنا بعدنا، فَأَخْبَرْنَاهُ، قَالَ: «ارْجِعُوا إِلَى أَهْلِيكُمْ، فَأَقِيمُوا فِيهِمْ، وَعَلِّمُوهُمْ، وَمُرُوهُمْ -وَذَكَرَ أَشْيَاءَ أَحْفَظُهَا أَوْ لَا أَحْفَظُهَا- وَصَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي، فَإِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَلْيُؤَذِّنْ لَكُمْ أَحَدُكُمْ، وَلْيَؤُمَّكُمْ أَكْبَرُكُمْ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ المُثَنَّى) العَنَزيُّ الحافظ قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَهَّابِ) بن عبد المجيد الثَّقفيُّ قال: (حَدَّثَنَا أَيُّوبُ) السَّختيانيُّ (عَنْ أَبِي قِلَابَةَ) بكسر القاف، عبد الله بن زيدٍ الجرميِّ أنَّه قال: (حَدَّثَنَا مَالِكُ بن الحُوَيْرِثِ) بضمِّ الحاء المهملة، آخره مثلَّثةٌ مصغَّرًا، حجازيٌّ سكن البصرة ومات بها رضي الله عنه، وثبت قوله: «بن الحويرث» في رواية أبي ذرٍّ، أنَّه (قَالَ: أَتَيْنَا النَّبِيَّ ﷺ) وافدين عليه (وَنَحْنُ شَبَبَةٌ) بمعجمةٍ وموحَّدتين مفتوحاتٍ، جمع «شابٍّ» وهو مَن كان دون الكهولة (مُتَقَارِبُونَ) أي: في السِّنِّ أو القراءة كما في «مسلمٍ» أو في العلم كما في «أبي داود» (فَأَقَمْنَا عِنْدَهُ عِشْرِينَ لَيْلَةً، وَكَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ رَفِيقًا) بفاءٍ وقافٍ، من الرِّفق، وفي «مسلمٍ» «رقيقًا» بقافين، وكذا هو عند بعض رواة البخاريِّ وهو من الرِّقَّة/ (فَلَمَّا ظَنَّ أَنَّا قَدِ اشْتَهَيْنَا أَهْلَنَا) بفتح اللَّام: أزواجنا أو أعمَّ، ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنيِّ: «أهلِينا» بكسر اللَّام وزيادة تحتيَّةٍ ساكنةٍ بعدها (أَوْ) قال: (قَدِ اشْتَقْنَا؛ سَأَلَنَا) -بفتح اللَّام- ﷺ (عَمَّنْ تَرَكْنَا بَعْدَنَا، فَأَخْبَرْنَاهُ) بذلك (قَالَ: ارْجِعُوا إِلَى أَهْلِيكُمْ) بفتح الهمزة وسكون الهاء، وكان ذلك بعد الفتح، وقد انقطعت الهجرة، والمقام بالمدينة راجعٌ إلى اختيار الوافد إليها (فَأَقِيمُوا فِيهِمْ، وَعَلِّمُوهُمْ) شرائع الإسلام (وَمُرُوهُمْ) بالإتيان بالواجبات، والاجتناب عن المحرَّمات، قال أبو قِلابة: (وَذَكَرَ) مالك بن الحويرث (أَشْيَاءَ أَحْفَظُهَا أَوْ لَا أَحْفَظُهَا) ليس بشكٍّ، بل تنويعٌ، ومن جملة الأشياء التي حفظها أبو قِلابة عن مالكٍ قولُه عليه الصلاة والسلام: (وَصَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي، فَإِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ) أي: دخل وقتها (فَلْيُؤَذِّنْ لَكُمْ أَحَدُكُمْ، وَلْيَؤُمَّكُمْ) في الصَّلاة

٧٥/١٠

(أَكْبَرُكُمْ) في الفضل، أو في السِّنِّ عند التَّساوي في الفضيلة.

ومطابقة الحديث للتَّرجمة في قوله: «فليؤذِّن لكم أحدكم» لأنَّ أذان الواحد يُؤذن بدخول الوقت والعمل به، والحديث سبق بعين[1] هذا المتن والإسناد في «باب الأذان للمسافر» من «كتاب الصَّلاة» [ح: ٦٣١].

٧٢٤٧ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنِ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا يَمْنَعَنَّ أَحَدَكُمْ أَذَانُ بِلَالٍ مِنْ سَحُورِهِ فَإِنَّهُ يُؤَذِّنُ -أَوْ قَالَ: يُنَادِي- بِلَيْلٍ لِيَرْجِعَ قَائِمَكُمْ، وَيُنَبِّهَ نَائِمَكُمْ، وَلَيْسَ الفَجْرُ أَنْ يَقُولَ هَكَذَا -وَجَمَعَ يَحْيَى كَفَّيْهِ- حَتَّى يَقُولَ هَكَذَا» وَمَدَّ يَحْيَى إِصْبَعَيْهِ السَّبَّابَتَيْنِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مُسَرْهَدٍ (عَنْ يَحْيَى) بن سعيدٍ القطَّان (عَنِ التَّيْمِيِّ) سليمان ابن طرخان (عَنْ أَبِي عُثْمَانَ) عبد الرَّحمن النَّهديِّ، بفتح النُّون وسكون الهاء (عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ) عبد الله رضي الله عنه أنَّه (قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: لَا يَمْنَعَنَّ أَحَدَكُمْ أَذَانُ بِلَالٍ مِنْ) أكل (سَحُورِهِ) بفتح السِّين (فَإِنَّهُ يُؤَذِّنُ -أَوْ قَالَ: يُنَادِي- بِلَيْلٍ) أي[2]: فيه (لِيَرْجِعَ) بفتح المثنَّاة التَّحتيَّة، وسكون الرَّاء، وكسر الجيم المخفَّفة، من رجع ثلاثيًّا، أي: ليردَّ (قَائِمُكُمْ) بالرَّفع، وفي «اليونينيَّة» «قائمَكم» بالفتح[3]، مصلَّحًا على كشطٍ مصحَّحًا عليها، و«ليَرجع[4]» بفتح أوَّله، وقوله في «التَّنقيح»: وحكى فيه ثعلبٌ أرجعت رباعيًّا، فعلى هذا يُضمُّ أوَّله، تعقَّبه في «التَّوضيح»[5] فقال: إن أراد مطلقًا حتَّى يدخل فيه هذا الحديث فيفتقر إلى ثبوت روايةٍ فيه بالضَّمِّ، وإلَّا فليس في نسخ البخاريِّ إلَّا الفتح على ما أفهمه كلام الشَّارحين، وإن أراد غير ذلك فليس ممَّا نحن بصدده. انتهى. وفي الفرع كأصله عن أبي ذرٍّ: «لِيُرَجِّعَ» بضمِّ حرف المضارعةِ وفتح الرَّاء وتشديد الجيم مكسورةً ومفتوحةً في «اليونينيَّة» «قائمَكم» بالنَّصب على المفعوليَّة؛ والمراد به القائم في التَّهجُّد، يعني: لينام تلك اللَّحظة؛ ليصبح نشيطًا، أو

(١) في (ع): «بغير»، وهو تحريفٌ.

(٢) في (ص): «أو»، ولعلَّه تحريفٌ.

(٣) في هامش (ج): بخطه: «بالنصب».

(٤) في هامش (ل): وفي «المحكم»: حكى سيبويه: «رجَّعته» بالتَّشديد. «منه».

(٥) كذا، والصواب: «المصابيح» وهذا النص بحروفه في مصابيح الجامع للدماميني (١٤٢/١٠).

ليتسحَّر إن أراد الصَّوم (وَيُنَبِّهَ) يوقظ (نَائِمَكُمْ) ليستعدَّ للصَّلاة (وليْس الفجْرُ أنْ يقُول) أي: يظهر (هَكَذَا) مستطيلًا غير منتشرٍ وهو الفجر الكاذب (وجمع يَحْيى) بن سعيدٍ القطَّان (كفيْه حَتَّى يَقُولَ) يظهر (هَكَذَا، وَمَدَّ يَحْيَى) القطَّان المذكور (إِصْبَعَيْهِ السَّبَابَتَيْنِ) أي: حتى يصير مستطيلًا منتشرًا في الأفق ممدودًا من الطَّرفين: اليمين والشِّمال، وهو الفجر الصَّادق، وفيه إطلاق القول على الفعل.

والحديث سبق في «باب الأذان قبل الفجر» من أبواب «الأذان» [ح: ٦٢١] ومطابقته للتَّرجمة في قوله: «لا يمنعنَّ أحدكم أذان بلالٍ من سحوره» فإنَّه مخبرٌ أنَّ الوقت الذي أذَّن فيه من اللَّيل حتَّى يجوز التَّسحُّر فيه، وهو خبر واحدٍ صدوقٍ.

٧٢٤٨ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ بْنُ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ دِينَارٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللهِ بْنَ عُمَرَ رضي الله عنهما، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «إِنَّ بِلَالًا يُنَادِي بِلَيْلٍ، فَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُنَادِيَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ) التَّبوذكيُّ قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ بْنُ مُسْلِمٍ) القَسْمَليُّ البصريُّ قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ دِينَارٍ) المدنيُّ مولى ابن عمر (قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللهِ بْنَ عُمَرَ) بن الخطَّاب (رضي الله عنهما، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم) أنَّه (قَالَ: إِنَّ بِلَالًا يُنَادِي) أي: يؤذِّن (بِلَيْلٍ، فَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُنَادِيَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ) عبد الله -وقيل عمرو- بن قيس القرشيُّ العامريُّ الأعمى، واسم أمِّ مكتومٍ عاتكة بنت عبد الله.

ومطابقته للتَّرجمة في قوله: «إنَّ بلالًا ينادي بليلٍ» كما تقرَّر في السَّابق، والحديث سبق أيضًا في «الأذان» [ح: ٦٢٠].

٧٢٤٩ - حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الحَكَمِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ قَالَ: صَلَّى بِنَا النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم الظُّهْرَ خَمْسًا، فَقِيلَ: أَزِيدَ فِي الصَّلَاةِ؟ قَالَ: «وَمَا ذَاكَ؟» قَالُوا: صَلَّيْتَ خَمْسًا، فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ بَعْدَمَا سَلَّمَ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ) بن غياثٍ قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجَّاج (عَنِ الحَكَمِ) بفتحتين ابن عُتَيبة بضمِّ العين وفتح الفوقيَّة مصغَّرًا (عَنْ إِبْرَاهِيمَ) النَّخعيِّ (عَنْ عَلْقَمَةَ) ابن

قيسٍ (عَنْ عبْدِ الله) بن مسعودٍ رضي الله عنه أنَّه (قال: صلَّى بنا النَّبيُّ صلى الله عليه وسلم الظُّهر خَمْسًا) أي: خمس ركعاتٍ (فَقِيل) له لمَّا سلَّم: يا رسول الله (أزيد في الصَّلاة) ركعةٌ[1]؟ (قال) عليه الصلاة والسلام: (وما ذاكَ؟) أي: وما سؤالكم عن الزِّيادة في الصَّلاة؟ (قالُوا: صلَّيْت خمسًا، فسجد) صلى الله عليه وسلم (سجْدَتَيْن) للسَّهو (بعْدما سلَّمَ) لتعذُّر السُّجود قبله؛ لعدم علمه بالسَّهو، وعبَّر هنا بقوله: «قالوا: صلَّيت» بلفظ الجمع، وفي «باب إذا صلى خمسًا» [ح: ١٢٢٦] من طريق أبي الوليد هشام عن شعبة: «قال: صلَّيت خمسًا» بلفظ الإفراد، وبهذا تحصل المطابقة بين الحديث والتَّرجمة هنا؛ إذ الحديثان حديثٌ واحدٌ عن صحابيٍّ واحدٍ في حادثةٍ واحدةٍ، وقد صدَّقه النَّبيُّ صلى الله عليه وسلم وعمل بإخباره؛ لكونه صَدوقًا عنده، ولم يقف الحافظ ابن حجرٍ على تسمية مَن واجهه صلى الله عليه وسلم بذلك. ٢٧٦/١٠

٧٢٥٠ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم انْصَرَفَ مِنَ اثْنَتَيْنِ، فَقَالَ لَهُ ذُو اليَدَيْنِ: أَقَصُرَتِ الصَّلَاةُ يَا رَسُولَ اللهِ أَمْ نَسِيتَ؟ فَقَالَ: «أَصَدَقَ ذُو اليَدَيْنِ؟» فَقَالَ النَّاسُ: نَعَمْ، فَقَامَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ أُخْرَيَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ كَبَّرَ، ثُمَّ سَجَدَ مِثْلَ سُجُودِهِ -أَوْ أَطْوَلَ- ثُمَّ رَفَعَ، ثُمَّ كَبَّرَ، فَسَجَدَ مِثْلَ سُجُودِهِ، ثُمَّ رَفَعَ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) بن أبي أويسٍ قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (مَالِكٌ) الإمام الأعظم ابن أنسٍ الأصبحيُّ (عَنْ أَيُّوبَ) السَّخْتِيَانيِّ (عَنْ مُحَمَّدٍ) أي: ابن سيرين (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رضي الله عنه: (أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم انْصَرَفَ مِنَ اثْنَتَيْنِ) ركعتين أي: من إحدى صلاتَي العشيِّ[2] كما في الرِّواية الأخرى [ح: ٤٨٢] (فَقَالَ لَهُ ذُو اليَدَيْنِ) الخِرْباق، وكان في يده طولٌ: (أَقَصُرَتِ الصَّلَاةُ) بهمزة الاستفهام الاستخباريِّ وفتح القاف وضم الصَّاد المهملة (يَا رَسُولَ اللهِ أَمْ نَسِيتَ؟ فَقَالَ) صلى الله عليه وسلم للنَّاس: (أَصَدَقَ ذُو اليَدَيْنِ) فيما قاله؟ والهمزة للاستفهام (فَقَالَ النَّاسُ: نَعَمْ) صدق (فَقَامَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم) أي: أحرم، ثمَّ جلس، ثمَّ قام (فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ أُخْرَيَيْنِ) بتحتيَّتين بعد الرَّاء فنونٍ (ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ كَبَّرَ، ثُمَّ سَجَدَ) وكان سجوده (مِثْلَ سُجُودِهِ) الذي للصَّلاة (أَوْ أَطْوَلَ) منه، شكٌّ من الرَّاوي (ثُمَّ رَفَعَ، ثُمَّ كَبَّرَ، فَسَجَدَ) سجودًا (مِثْلَ سُجُودِهِ)

(١) في هامش (ج): كذا بخطه.

(٢) في (ع): «العشاء». والمثبت موافق لصحيح البخاري.

للصَّلاة، فهو نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ، أو هو حالٌ من المصدر بعد إضماره (ثمَّ رفع) من سجوده، ثم سلَّم من غير أن يتشهَّد.

ومطابقته ظاهرةٌ لأنَّه عمل بخبر ذي اليدين وهو واحدٌ، وإنَّما قال: «أصدق ذو اليدين؟» لاستثبات خبره؛ لكونه انفرد دون من صلَّى معه؛ لاحتمال خطئه في ذلك، ولا يلزم منه ردُّ خبره مطلقًا، وهذا على قول من يرى رجوع الإمام في السَّهو إلى إخبار[1] من يفيد خبره العلم عنده، وهو رأي البخاريِّ، ولذلك أورد الخبرين[2] هنا، بخلاف من يحمل الأمر على أنَّه تذكُّرٌ، فلا يتَّجه إيراده في هذا المحلِّ، قاله في «الفتح» وسبق في «السَّهو» في «باب من لم يتشهَّد في سجدتَي السَّهو» [ح: ١٢٢٨].

٧٢٥١ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: بَيْنَا النَّاسُ بِقُبَاءٍ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ؛ إِذْ جَاءَهُمْ آتٍ فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَدْ أُنْزِلَ عَلَيْهِ اللَّيْلَةَ قُرْآنٌ، وَقَدْ أُمِرَ أَنْ يَسْتَقْبِلَ الكَعْبَةَ، فَاسْتَقْبِلُوهَا، وَكَانَتْ وُجُوهُهُمْ إِلَى الشَّأْمِ، فَاسْتَدَارُوا إِلَى الكَعْبَةِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) بن أبي أويسٍ قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (مَالِكٌ) الإمام (عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ دِينَارٍ) المدنيِّ (عَنْ) مولاه (عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ) رضي الله عنهما أنَّه (قَالَ: بَيْنَا) بغير ميمٍ (النَّاسُ بِقُبَاءٍ) بالهمزة والمدِّ، منصرفٌ على أنَّه مذكَّرٌ، ويجوز المنع من الصَّرف بتأويل البقعة، ويجوز فيه القصر، و«بينا» ظرفٌ، و«النَّاس» مبتدأٌ، و«بقباءٍ» متعلِّقٌ بالخبر، أي: مستقرُّون بقباءٍ (فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ) ولأبي ذرٍّ عن الحَمُّويي والمُستملي: «الفجر» (إِذْ جَاءَهُمْ آتٍ) هو عبَّاد ابن بشرٍ، و«إذ» هنا للمفاجأة كـ«إذا»، و«آتٍ» اسم فاعلٍ من «أتى يأتي» صفةٌ لموصوفٍ محذوفٍ أي: رجلٌ (فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَدْ أُنْزِلَ عَلَيْهِ اللَّيْلَةَ قُرْآنٌ) يريد قوله تعالى: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة: ١٤٤] الآيات (وَقَدْ أُمِرَ) -بضمِّ الهمزة فيهما- عليه الصلاة والسلام (أَنْ يَسْتَقْبِلَ الكَعْبَةَ، فَاسْتَقْبِلُوهَا) بكسر الموحَّدة فيهما، على الأمر في الثَّاني، وتُفتَح فيه على الخبر، وضمير الفاعل[3] على كسرها لأهل قباءٍ، وعلى فتحها عليهم أو على أصحاب النَّبيِّ ﷺ

(١) في (ص): «خبر».

(٢) في (ع): «خبرين».

(٣) في (ص) و(ع): «المفعول»، وليس بصحيح.

المصلِّين معه (وكانتْ وُجُوهُهمْ إلى الشّأم، فاسْتدارُوا إلى الكعْبة) بأن تحوَّل الإمام من مكانه في مقدَّم المسجد إلى مؤخَّره، ثمَّ تحوَّلت الرِّجال حتَّى صاروا خلفه، وتحوَّلتِ النِّساء حتَّى صرنَ خلف الرِّجال، ولم تتوال خُطاهم عند التَّحويل، بل وقعت مفرَّقةً.

والحديث سبق في «الصَّلاة» [ح:٤٠٣] ومطابقته في قوله: «إذ أتاهم آتٍ» لأنَّ الصَّحابة قد عملوا[1] بخبره، واستداروا إلى الكعبة.

٧٢٥٢ - حَدَّثَنَا يَحْيَى: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاق، عَن البَرَاء قَالَ: لَمَّا قدم رَسُولُ اللهِ ﷺ المَدِينَةَ؛ صَلَّى نَحْوَ بَيْتِ المَقْدِسِ سِتَّةَ عَشَرَ، أَوْ سَبْعَةَ عَشَر شَهْرًا وكَانَ يُحِبُّ أَنْ يُوَجَّهَ إِلَى الكَعْبَةِ، فَأَنْزَلَ اللهُ تَعَالَى: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَىٰهَا﴾ فَوُجِّهَ نَحْوَ الكَعْبَةِ، وَصَلَّى مَعَهُ رَجُلٌ العَصْرَ، ثُمَّ خَرَجَ فَمَرَّ عَلَى قَوْمٍ مِنَ الأَنْصَارِ، فَقَالَ: هُوَ يَشْهَدُ أَنَّهُ صَلَّى مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، وَأَنَّهُ قَدْ وُجِّهَ إِلَى الكَعْبَةِ، فَانْحَرَفُوا وَهُمْ رُكُوعٌ فِي صَلَاةِ العَصْرِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى) بن موسى البلخيُّ قال: (حَدَّثَنَا وَكِيعٌ) هو ابن الجرَّاح (عَنْ إِسْرَائِيلَ) بن يونس (عَنْ) جدِّه (أَبِي إِسْحَاقَ) عمرو بن عبد الله السَّبيعيِّ (عَنِ البَرَاءِ) بن عازبٍ رضي الله عنهما أنَّه (قَالَ: لَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللهِ ﷺ المَدِينَةَ) في الهجرة من مكَّة (صَلَّى نَحْوَ) أي: جهةَ (بَيْتِ المَقْدِسِ سِتَّةَ عَشَرَ أَوْ سَبْعَةَ عَشَرَ شَهْرًا) من الهجرة (وَكَانَ) ﷺ (يُحِبُّ أَنْ يُوَجَّهَ) بضمِّ التَّحتيَّة وفتح الجيم مشدَّدةً، مبنيًّا للمفعول أي: يُؤمَر بالتَّوجُّه (إِلَى الكَعْبَةِ، فَأَنْزَلَ اللهُ تَعَالَى/: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ﴾) أي: تردُّد وجهك وتصرُّف نظرك في جهة السَّماء، ٢٧٧/١٠ وكان ﷺ يتوقَّع من ربِّه أن يحوِّله إلى الكعبة موافقةً لإبراهيم، ومخالفةً لليهود؛ لأنَّها أدعى للعرب إلى الإيمان؛ لأنَّها مفخرتهم[2] ومطافهم ومزارهم (﴿فَلَنُوَلِّيَنَّكَ﴾): فَلَنُعْطينَّك وَلَنُمَكِّننَّك من استقبالها، أو فَلَنَجْعلنَّك تلي سَمْتَها دون سَمْتِ بيت المقدس (﴿قِبْلَةً تَرْضَىٰهَا﴾ [البقرة: ١٤٤]) تحبُّها وتميل إليها لأغراضك الصَّحيحة التي أضمرتها، ووافقت مشيئة الله وحكمته (فَوُجِّهَ) بضمِّ الواو وكسر الجيم (نَحْوَ الكَعْبَةِ، وَصَلَّى مَعَهُ رَجُلٌ) اسمه عبَّاد بن بشرٍ كما عند ابن بَشْكُوَال، أو عبَّاد بن نهيكٍ (العَصْرَ) ولا تنافيَ بين قوله هنا: «العصر» وقوله في

(١) في (ص): «علموا»، وهو تحريفٌ.

(٢) في (ع): «مفخرهم».

السَّابقة: «الصُّبح بقباءٍ» [ح: ٧٢٥١] لأنَّ العصر ليوم التَّوجُّه بالمدينة، والصُّبح لأهل قباءٍ في اليوم الثَّاني (ثُمَّ خَرَجَ فَمَرَّ عَلَى قَوْمٍ مِنَ الأَنْصَارِ) يصلُّون العصر نحو بيت المقدس (فَقَالَ: هُوَ يَشْهَدُ أَنَّهُ صَلَّى مَعَ النَّبِيِّ ﷺ) وهذا على طريق التَّجريد جرَّد من نفسه شخصًا، أو على طريق الالتفات، أو نقل الرَّاوي كلامه بالمعنى (وَأَنَّهُ) عليه الصلاة والسلام (قَدْ وُجِّهَ) بضمِّ الواو وكسر الجيم (إِلَى الكَعْبَةِ، فَانْحَرَفُوا وَهُمْ رُكُوعٌ فِي صَلَاةِ العَصْرِ) نَحْوَ الكعبة.

والحديث سبق في «باب التَّوجُّه نحو القبلة» من «الصَّلاة» [ح: ٣٩٩] ومطابقته ظاهرةٌ، وقال في «مصابيح الجامع»: فإن قلت: إن كان مقصود البخاريِّ أن يُثبت قَبول خبر الواحد بهذا الخبر الذي هو خبر الواحد فإنَّ ذلك إثبات الشَّيء بنفسه، وأجاب بأنَّه إنَّما مقصوده التَّنبيه على مثالٍ من أمثلة قَبولهم خبر الواحد؛ ليضمَّ إليه أمثالًا لا تُحصى، فثبت بذلك القطع بقبولهم لخبر[1] الواحد، قال: ثمَّ ممَّا يتعلَّق بالكلام على هذا الحديث -وهو استقبال أهل قباءٍ إلى الكعبة عند مجيء الآتي لهم وهم في صلاة الصُّبح؛ لأنَّه عليه السلام أُمِرَ أن يستقبل الكعبة- أنَّ نَسْخَ الكتاب والسُّنَّة المتواترة بخبر الواحد هل يجوز أو لا؟ الأكثرون على المنع؛ لأنَّ المقطوع لا يُزال بالمظنون، فنُقِل عن الظَّاهريَّة جواز ذلك، واستُدِلَّ للجواز بهذا الحديث، ووجه الدَّليل أنَّهم قد[2] عمِلوا بخبر الواحد، ولم يُنكِر عليهم النَّبيُّ ﷺ، قال ابن دقيق العيد: وفي هذا الاستدلال عندي مناقشةٌ، فإنَّ المسألة مفروضةٌ في نسخ الكتاب والسُّنَّة المتواترة بخبر الواحد، ويمتنع في العادة في أهل قباءٍ -مع قربهم منه ﷺ وإتيانهم إليه وتيسُّر[3] مراجعتهم له- أن يكون مستندهم في الصَّلاة إلى بيت المقدس خبرًا عنه ﷺ مع طول المدَّة ستَّة عشر شهرًا من غير مشاهدةٍ لفعله، أو مشافهةٍ من قوله، قال البدر الدَّمامينيُّ: ليس الكلام في صلاتهم إلى بيت المقدس مع طول المدَّة، وإنَّما هو في الصَّلاة التي استداروا في أثنائها إلى الكعبة بمجرَّد إخبار الصَّحابيِّ الواحد لهم بتحويل القبلة، ولم يُنكِر عليهم ذلك النَّبيُّ ﷺ، وهذا هو الذي استدلُّوا به فيما يظهر، والشَّيخ -أي: ابن دقيقِ العيد- لم

---

(١) في (ص): «الخبر»، والمثبت موافق للمصابيح.

(٢) «قد»: ليس في (ص) و(ع)، ولا في مطبوع المصابيح.

(٣) في (ع): «وتيسير»، والمثبت موافق للمصابيح.

يدفعه، ثمَّ أطال الكلام ﷺ في ذلك بما هو مسطورٌ في «شرح العمدة» فليراجع.

٧٢٥٣ - حَدَّثَني يَحْيَى بْنُ قَزَعَة: حَدَّثَني مالكٌ، عنْ إسْحاق بْن عَبْد الله بْن أبي طَلْحة، عَنْ أَنَس بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ: كُنْتُ أَسْقِي أَبا طَلْحةَ الأنْصاريّ وَأَبا عُبَيْدَةَ بْنَ الجَرَّاح وأُبيَّ بْن كَعْب شرابًا مِنْ فَضِيخٍ -وَهُوَ تَمْرٌ- فَجَاءَهُمْ آتٍ فَقَال: إنَّ الخمْرَ قَدْ حُرِّمَتْ، فقالَ أبو طَلْحة: يا أنسُ قُمْ إلى هَذه الجِرَارِ فَاكْسِرْهَا، قَالَ أَنَسٌ: فَقُمْتُ إِلَى مِهْرَاسٍ لَنَا، فَضرَبْتُها بأسْفَلِه حَتَّى انكسرتْ.

وبه قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد، ولأبي ذرٍّ: «حدَّثنا» (يَحْيَى بْنُ قَزَعَةَ) بفتح القاف والزَّاي والعين المهملة المكِّيُّ المؤذِّن قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (مَالِكٌ) الإمام (عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللهِ ابْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه) أنَّه (قَالَ: كُنْتُ أَسْقِي أَبَا طَلْحَةَ) زيد بن سهلٍ (الأَنْصَارِيَّ وَأَبَا عُبَيْدَةَ بْنَ الجَرَّاحِ) عامر بن عبد الله بن الجرَّاح (وَأُبَيَّ بْنَ كَعْبٍ) الأنصاريَّ (شَرَابًا مِنْ فَضِيخٍ) بفاءٍ مفتوحةٍ فضادٍ معجمةٍ مكسورةٍ فتحتيَّةٍ ساكنةٍ فحاءٍ معجمةٍ (وَهْوَ) أي: الفضيخ (تَمْرٌ) مفضوخٌ أي: مكسورٌ يُتَّخذ منه ذاك الشَّراب (فَجَاءَهُمْ آتٍ) فاعلٌ، وعلامة الرَّفع ضمَّةٌ مقدَّرةٌ، ولم يقفِ الحافظ ابن حجرٍ على اسم هذا الآتي (فَقَالَ: إِنَّ الخَمْرَ قَدْ حُرِّمَتْ، فَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ) لي: (يَا أَنَسُ قُمْ إِلَى هَذِهِ الجِرَارِ) التي فيها شراب الفضيخ (فَاكْسِرْهَا، قَالَ أَنَسٌ) رضي الله عنه: (فَقُمْتُ إِلَى مِهْرَاسٍ لَنَا) بكسر الميم وسكون الهاء آخره سينٌ مهملةٌ (فَضَرَبْتُهَا بِأَسْفَلِهِ حَتَّى انْكَسَرَتْ) وفي: «باب نزل تحريم الخمر» [ح: ٥٥٨٢] «فأهرِقْها فأهرقتها»[1].

ومطابقته للتَّرجمة ظاهرةٌ، وفي بعض طرق الحديث: «فوالله ما سألوا عنها ولا راجعوها بعد خبر الرَّجل»، قال في «الفتح»: وهو حجَّةٌ قويَّةٌ في قبول خبر الواحد؛ لأنَّهم أثبتوا به نسخ/ الشَّيء الذي كان مباحًا، حتَّى أقدموا من أجله على تحريمه والعمل بمقتضى ذلك[2]. ٢٧٨/١٠

٧٢٥٤ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ صِلَةَ، عَنْ حُذَيْفَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لأَهْلِ نَجْرَانَ: «لأَبْعَثَنَّ إِلَيْكُمْ رَجُلًا أَمِينًا حَقَّ أَمِينٍ» فَاسْتَشْرَفَ لَهَا أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ، فَبَعَثَ أَبَا عُبَيْدَةَ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ) الإمام أبو أيُّوب الواشحيُّ البصريُّ قاضي مكَّة قال:

---

(١) في (ص) و(ع): «فهرقتها».

(٢) زيد في (ع): «قبلوه»، وليست في «الفتح».

(حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجَّاج (عَنْ أَبِي إِسْحَاق) عمرو بن عبد الله السَّبيعيِّ (عَنْ صلة) بكسر الصَّاد المهملة وفتح اللَّام مخففَّة، ابن زفرَ العبسيِّ (عَنْ حُذيْفَةَ) بن اليمان رضي الله عنه: (أنَّ النَّبيَّ صلى الله عليه وسلم قَالَ لأَهْلِ نَجْرَانَ) بفتح النُّون وسكون الجيم: بلدٌ باليمن، وقد كانوا سألوه أن يبعث معهم رجلًا أمينًا: (لأَبْعَثَنَّ إِلَيْكُمْ رَجُلًا أَمِينًا حَقَّ أَمِينٍ) فيه توكيدٌ، والإضافة نحو إنَّ زيدًا لعالمٌ حقُّ عالمٍ وجدُّ عالمٍ أي: عالم حقًّا وجِدًّا يعني: عالمٌ يبالغ في العلم جدًّا (فَاسْتَشْرفَ) أي: تطلَّع (لَهَا) ورغب فيها حرصًا على الوصف بالأمانة (أَصْحَابُ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، فَبَعثَ) لهم (أَبَا عُبَيْدَةَ) بن الجرَّاح، والوصف بالأمانة وإن كان في الكلِّ، لكنَّه صلى الله عليه وسلم خصَّ بعضهم بوصفٍ يغلب[1] عليه، كما في وصف عثمان بالحياء.

والحديث سبق في «مناقب أبي عبيدة» [ح: ٣٧٤٥] وفي «المغازي» [ح: ٤٣٨٠].

٧٢٥٥ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ خَالِدٍ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه: قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «لِكُلِّ أُمَّةٍ أَمِينٌ، وَأَمِينُ هَذِهِ الأُمَّةِ أَبُو عُبَيْدَةَ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ) الواشحيُّ قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجَّاج (عَنْ خَالِدٍ) هو ابن مهران الحذَّاء البصريُّ (عَنْ أَبِي قِلَابَةَ) عبد الله بن زيدٍ (عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه) أنَّه قال: (قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: لِكُلِّ أُمَّةٍ أَمِينٌ، وَأَمِينُ هَذِهِ الأُمَّةِ) المحمَّديَّة (أَبُو عُبَيْدَةَ) بن الجرَّاح.

والحديث سبق في «مناقبه» أيضًا [ح: ٣٧٤٤] وأورده هنا مناسبةً لسابقه[2]، فيكون مناسبًا للتَّرجمة؛ لأنَّ المناسب للمناسب للشَّيء مناسبٌ لذلك الشَّيء.

٧٢٥٦ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ حُنَيْنٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ عُمَرَ رضي الله عنهم قَالَ: وَكَانَ رَجُلٌ مِنَ الأَنْصَارِ إِذَا غَابَ عَنْ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم وَشَهِدْتُهُ؛ أَتَيْتُهُ بِمَا يَكُونُ مِنْ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم، وَإِذَا غِبْتُ عَنْ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم وَشَهِدَ؛ أَتَانِي بِمَا يَكُونُ مِنْ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم.

وبه قال: (حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ) الواشحيُّ قال: (حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ) بفتح الحاء

---

(١) في (ع): «فغلب».

(٢) في (ب): «السَّابقة».

وتشديد الميم، وزيدٌ -من الزِّيادة- ابن درهمٍ الإمام أبو إسماعيل الأزديُّ الأزرق (عنْ يحْيى ابْنِ سَعِيدٍ) الأنصاريِّ (عنْ عُبيْد بْن حُنيْنٍ[1]) بضمّ العين والحاء المهملتين فيهما مصغَّرين مولى زيد بن الخطَّاب (عن ابْن عبَّاسٍ، عنْ عُمر رضي الله عنه) أنّه (قال: وكان رجُلٌ من الأنْصار) اسمه أوس بن خَوَلي[2] (إذا غابَ عنْ رسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم وشهِدْتُهُ) أي: حضرته (أتيْتُهُ بمَا يكُونُ مِنْ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم) من أقواله وأفعاله وأحواله (وإذا غِبْتُ عنْ رسُول الله صلى الله عليه وسلم وشهد) هو، ولأبي ذرٍّ عن المُستملي والكُشْمِيهَنيِّ: «وشهده» أي: حضر ما يكون عنده (أتانِي بِما يكُونُ مِنْ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم).

والحديث سبق بتمامه في «تفسير سورة التَّحريم» [ح:٤٩١٣] وفي «باب التَّناوب في العلم» من «كتاب العلم» [ح:٨٩] ويُستفاد منه أنَّ عمر رضي الله عنه كان يقبل خبر الشَّخص[3] الواحد.

٧٢٥٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ زُبَيْدٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم بَعَثَ جَيْشًا وَأَمَّرَ عَلَيْهِمْ رَجُلًا، فَأَوْقَدَ نَارًا، وَقَالَ: ادْخُلُوهَا، فَأَرَادُوا أَنْ يَدْخُلُوهَا، وَقَالَ آخَرُونَ: إِنَّمَا فَرَرْنَا مِنْهَا، فَذَكَرُوا لِلنَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ لِلَّذِينَ أَرَادُوا أَنْ يَدْخُلُوهَا: «لَوْ دَخَلُوهَا لَمْ يَزَالُوا فِيهَا إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ» وَقَالَ لِلآخَرِينَ: «لَا طَاعَةَ فِي مَعْصِيَةٍ، إِنَّمَا الطَّاعَةُ فِي المَعْرُوفِ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ) بالموحَّدة والمعجمة المشدَّدة، المعروف ببُندارٍ قال: (حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ) محمَّد بن جعفرٍ قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجَّاج (عَنْ زُبَيْدٍ) بضمِّ الزَّاي وفتح الموحَّدة ابن الحارث الياميِّ (عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ) بإسكان العين في الأوَّل وضمِّها في الثَّاني ختن أبي عبد الرَّحمن السُّلَمِيِّ (عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ) السُّلَمِيِّ (عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم بَعَثَ جَيْشًا) لأجل ناسٍ تراءاهم أهل جدَّة (وَأَمَّرَ عَلَيْهِمْ رَجُلًا) اسمه عبد الله بن حذافة السَّهميُّ المهاجريُّ، زاد في «الأحكام» [ح:٧١٤٥] «من الأنصار» ويؤوَّل بأنَّه أنصاريٌّ بالمحالفة،

---

(١) في (ب) و(س): «حُسين»، وهو تحريفٌ.

(٢) في هامش (ج) و(ل): قوله: خَوَلي: بخاءٍ معجمة وواو مفتوحتين، قال في «القاموس»: وقد تُسكَّن؛ يعني الواو. كما في «الشامي».

(٣) «الشَّخص»: ليس في (ع).

أو بالمعنى الأعمِّ من كونه ممَّن نصر النَّبيَّ ﷺ في الجملة (فأوْقد) بالإفراد، ولأبي ذرٍّ: «فأوقدوا» (نَارًا، وَقَالَ) بالواو، ولأبي الوقت: «فقال»: (ادْخلُوها، فأرادُوا أنْ يدْخلُوها، وقال آخَرُونَ: إِنَّمَا فَرَرْنَا مِنْهَا، فَذَكَرُوا) ذلك (لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ لِلَّذِين أَرَادُوا أَنْ يَدْخلُوها: لَوْ دَخَلُوهَا لَمْ يَزَالُوا فِيهَا إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ) أي: لَماتوا فيها، ولم يخرجوا منها مدَّة الدُّنيا، وفي «الأحكام» [ح:٧١٤٥] «لو دخلوا فيها ما خرجوا منها أبدًا» ويُحتَمل أن يكون الضَّمير لنار الآخرة، والتَّأبيد محمولٌ على طول[1] الإقامة على البقاء (وَقَالَ) عليه الصلاة والسلام (لِلآخرين) الذين لم يريدوا دخولها: (لَا طَاعَةَ فِي مَعْصِيَةٍ) ولأبي ذرٍّ عن الحَمُّويي والمُستملي: «في المعصية» (إِنَّمَا) تجب (الطَّاعَةُ فِي المَعْرُوفِ).

قال السَّفاقسيُّ: لا مطابقة بين الحديث وما ترجم له لأنَّهم لم يطيعوه في دخول النَّار، وأجاب في «الفتح» بأنَّهم كانوا مطيعين لهُ في غير ذلك، وبه يتمُّ الغرض، والحديث سبق في أوائل «الأحكام» في «باب السَّمع والطَّاعة للإمام» [ح:٧١٤٥].

٧٢٥٨ - ٧٢٥٩ - حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ: أَنَّ عُبَيْدَ اللهِ بْنَ عَبْدِ اللهِ، أَخْبَرَهُ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ وَزَيْدَ بْنَ خَالِدٍ، أَخْبَرَاهُ: أَنَّ رَجُلَيْنِ اخْتَصَمَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ) بضمِّ الزَّاي مُصغَّرًا/ أبو خيثمة النَّسائيُّ الحافظ، نزيل بغداد، قال: (حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ) قال: (حَدَّثَنَا أَبِي) إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرَّحمن بن عوفٍ (عَنْ صَالِحٍ) هو ابن كيسان (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) محمَّد بن مسلمٍ الزُّهريِّ: (أَنَّ عُبَيْدَ اللهِ) بضمِّ العين (بْنَ عَبْدِ اللهِ) بن عتبة (أَخْبَرَهُ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ وَزَيْدَ بْنَ خَالِدٍ) الجهنيَّ رضي الله عنهما (أَخْبَرَاهُ: أَنَّ رَجُلَيْنِ اخْتَصَمَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ). ٢٧٩/١٠

٧٢٦٠ - وَحَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُتْبَةَ ابْنِ مَسْعُودٍ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: بَيْنَمَا نَحْنُ عِنْدَ رَسُولِ اللهِ ﷺ؛ إِذْ قَامَ رَجُلٌ مِنَ الأَعْرَابِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، اقْضِ لِي بِكِتَابِ اللهِ، فَقَامَ خَصْمُهُ فَقَالَ: صَدَقَ يَا رَسُولَ اللهِ، اقْضِ لَهُ بِكِتَابِ اللهِ، وَائْذَنْ لِي، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «قُلْ» فَقَالَ: إِنَّ ابْنِي كَانَ عَسِيفًا عَلَى هَذَا -وَالعَسِيفُ الأَجِيرُ- فَزَنَى

(١) «طول»: ليس في (ع).

بِامْرَأَتِهِ، فَأَخْبَرُونِي أَنَّ عَلى ابْنِي الرَّجْمَ، فافْتَدَيْتُ مِنْهُ بِمِئَةٍ من الغنم ووليدَةٍ، ثُمَّ سَأَلْتُ أَهْلَ العِلْمِ، فَأَخْبَرُونِي أَنَّ عَلى امرأته الرَّجْمَ، وأنَّما على ابني جلْدُ مئةٍ وتَغريبُ عامٍ، فقال: «والَّذي نفسي بيده، لأَقْضِيَنَّ بَيْنَكُمَا بِكِتابِ الله، أمَّا الوليدَةُ والغنمُ فَرُدُّوها، وَأَمَّا ابْنُك فعليه جلْدُ مئةٍ وَتغريبُ عامٍ، وَأمَّا أَنْتَ يا أُنَيْسُ -لِرَجُلٍ مِنْ أَسْلَم- فاغْدُ على امْرَأة هَذا، فإنِ اعترفَتْ فارْجُمْها» فَغَدَا عَلَيْهَا أُنَيْسٌ فَاعْتَرَفَتْ فَرَجَمها.

وبه قال المؤلِّف: (وَحَدَّثنَا أَبُو اليَمَانِ) الحكم بن نافعٍ قال: (أَخبرنا شُعَيْبٌ) هو ابن أبي حمزة (عَنِ الزُّهْرِيِّ) أنَّه قال: (أَخْبَرَنِي) بالإفراد (عُبَيْدُ اللهِ) بضمِّ العين (بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ) رضي الله عنه (قَالَ: بَيْنَمَا) بالميم (نَحْنُ عِنْدَ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم) وفي رواية ابن أبي ذئبٍ عند البخاريِّ: «وهو جالس في المسجد»[1] (إِذْ قَامَ رَجُلٌ مِنَ الأَعْرَابِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، اقْضِ لِي بِكِتَابِ اللهِ) الذي حَكَم به على عباده، أو المراد ما تضمَّنه القرآن (فَقَامَ خَصْمُهُ) زاد في روايةٍ أخرى «وكان أفقه منه» [ح:٦٨٢٧] (فَقَالَ: صَدَقَ يَا رَسُولَ اللهِ، اقْضِ لَهُ بِكِتَابِ اللهِ)[2]، وفي روايةٍ أخرى: «فاقضِ له» بزيادة الفاء، وفيه جزاء شرطٍ محذوفٍ، يعني: اتَّفقتُ معه بما عرض على جنابك، فاقضِ، فوضع كلمة التَّصديق موضع الشَّرط (وَائْذَنْ لِي) زاد ابن أبي شيبة عن سفيان: «حتَّى أقولَ» (فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: قُلْ، فَقَالَ) أي: الثَّاني كما هو ظاهر السِّياق: (إِنَّ ابْنِي) زاد في «باب الاعتراف بالزِّنى» [ح:٦٨٢٧] «هذا» وفيه أنَّ الابن كان حاضرًا فأشار إليه، ومعظم الرِّوايات ليس فيها لفظة[3] «هذا» (كَانَ عَسِيفًا) بفتح العين وكسر السِّين المهملتين[4] آخره فاءٌ (عَلَى هَذَا) إشارةٌ لخصمه، وهو زوج المرأة، قال الزُّهريُّ أو غيره: (-وَالعَسِيفُ الأَجِيرُ-) وسُمِّي به لأنَّ المستأجر يعسفه في العمل، والعسف الجَور، وقوله: «على هذا» ضمَّن «على» معنى «عند» وكأنَّ الرَّجل استخدمه فيما تحتاج إليه امرأته من الأمور، فكان ذلك سببًا لما وقع له معها (فَزَنَى بِامْرَأَتِهِ) لم يعرف الحافظ ابن حجرٍ اسمها ولا اسم الابن (فَأَخْبَرُونِي أَنَّ عَلَى ابْنِي الرَّجْمَ، فَافْتَدَيْتُ) بالفاء (مِنْهُ) أي: من الرَّجم (بِمِئَةٍ مِنَ الغَنَمِ وَوَلِيدَةٍ) جاريةٍ، وكأنَّهم

(١) لم نقف عليها في صحيح البخاري.

(٢) قوله: «الذي حَكَم به على عباده، أو المراد... اقْضِ لَهُ بِكِتَابِ اللهِ» سقط من (ع).

(٣) في (ب) و(س): «لفظ».

(٤) في (ب) و(س): «المهملة».

ظنُّوا أنَّ ذلك حقٌّ له يستحقُّ أن يعفو عنه على مالٍ يأخذه[1] منه، وهو ظنٌّ باطلٌ (ثُمَّ سأَلْتُ أَهْلَ العِلْمِ، فَأَخْبَرُونِي أَنَّ عَلَى امْرَأَتِهِ الرَّجْمَ) لأنَّها مُحصَنةٌ (وَأَنَّمَا عَلى ابْني جلْدُ مئةٍ وتغْرِيبُ عامٍ) فيه جواز الإفتاء في زمانه صلى الله عليه وسلم وبلده (فَقَالَ) صلوات الله وسلامه عليه: (وَالَّذي نَفْسي بيَده لأَقْضِيَنَّ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللهِ) وفي رواية عمرو بن شعيبٍ عن ابن شهابٍ عند النَّسائيِّ: «لأقضيَنَّ بينكما بالحقِّ» وذلك يرجِّح الاحتمال الأوَّل في قوله: «اقضِ لي بكتاب الله» (أَمَّا الوَلِيدَةُ وَالغنَمُ فَرُدُّوهَا) على صاحبها (وَأَمَّا ابْنُكَ؛ فَعَلَيْهِ جَلْدُ مِئَةٍ وَتَغْرِيبُ عَامٍ) لأنَّه اعترف وكان بِكْرًا (وَأَمَّا أَنْتَ يَا أُنَيْسُ -لِرَجُلٍ مِنْ أَسْلَمَ-) قال ابن السَّكن في «كتاب الصَّحابة»: لا أدري من هو؟ ولا وجدتُ له روايةً ولا ذكرًا إلَّا في هذا الحديث، وقال ابن عبد البرِّ: هو ابن الضَّحَّاك الأسلميُّ (فَاغْدُ عَلَى امْرَأَةِ هَذَا) بالغين المعجمة السَّاكنة أي: فاذهب إليها (فَإِنِ اعْتَرَفَتْ) بالزِّنى (فَارْجُمْهَا، فَغَدَا عَلَيْهَا) فذهب إليها (أُنَيْسٌ) فسألها (فَاعْتَرَفَتْ، فَرَجَمَهَا) بعد استيفاء الشُّروط الشَّرعيَّة، وعُدِّي «غدا» بـ«على» لفائدة الاستعلاء، أي: متأمِّرًا عليها وحاكمًا عليها، وقد عُدِّيت[2] بـ«على» في القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿أَنِ اغْدُوا عَلَى حَرْثِكُمْ﴾ [القلم: ٢٢] وقال الشَّاعر:

وقد أغدو على ثُبَةٍ كرامٍ ... نَشاوى واجدين لما نشاءُ

ومباحث هذا الحديث سبقت في مواضع كـ«المحاربين» [ح: ٦٨٢٧] فلتُراجَع في مظانِّها، وفي الحديث: أنَّ المُخَدَّرة التي لا تعتاد البروز لا تُكلَّف الحضور لمجلس الحكم، بل يجوز أن يُرسَل إليها من يحكم لها وعليها، ومطابقته للتَّرجمة قيل: من تصديق أحد المتخاصمين الآخر وقبول خبره.

٢ - بابُ بَعْثِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم الزُّبَيْرَ طَلِيعَةً وَحْدَهُ

(بابُ بَعْثِ النَّبِيِّ) بإضافة «باب» لتاليه وإسكان العين، وفي نسخةٍ «بابٌ» بالتَّنوين[3] «بعَثَ النَّبيُّ» (صلى الله عليه وسلم) بفتح عين «بعث» فعلًا ماضيًا، و«النَّبيُّ» رفع فاعل (الزُّبَيْرَ) بن العوَّام حال كونه (طَلِيعَةً وَحْدَهُ) ليطَّلع يوم الأحزاب على أحوال العدوِّ.

---

(١) في (ص): «فأخذه»، وهو تحريفٌ.

(٢) في (ع): «عدّت»، ولعلَّه تحريفٌ.

(٣) في غير (س): «التنوين».

٧٢٦١ - حَدَّثَنا عليُّ بْنُ عبدِ الله: حدَّثنا سُفيانُ: حَدَّثَنا ابْنُ المُنْكدرِ قالَ: سمعْتُ جابرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ قَالَ: ندبَ النَّبيُّ ﷺ النَّاسَ يوْمَ الخنْدقِ، فانتدبَ الزُّبَيْرُ، ثُمَّ نَدَبهُمْ فَانتدبَ الزُّبيْرُ، ثُمَّ نَدَبَهُمْ فَانْتَدَبَ الزُّبَيْرُ، فقالَ: «لِكُلِّ نبيٍّ حواريٌّ، وحواريَّ الزُّبيْرُ».

قَالَ سُفْيَانُ: حَفِظْتُهُ مِنِ ابْنِ المُنْكَدِرِ، وَقَالَ لَهُ أَيُّوبُ: يَا أَبَا بكْرٍ، حَدِّثْهُمْ عَنْ جابِرٍ؛ فإنَّ القَوْمَ يُعْجِبُهُمْ أَنْ تُحَدِّثَهُمْ عَنْ جَابِرٍ، فَقَالَ فِي ذَلِكَ المَجْلِسِ: سَمِعْتُ جَابِرًا، فتَابَعَ بَيْنَ أَحاديث: سمِعْتُ جابِرًا، قُلْتُ لِسُفْيَانَ: فَإِنَّ الثَّوْرِيَّ يَقُولُ: يَوْمَ قُرَيْظَةَ، فَقَالَ: كَذَا حَفِظْتُهُ مِنْهُ -كما أَنَّكَ جالِسٌ- يَوْمَ الخَنْدَقِ، قَالَ سُفْيَانُ: هُوَ يَوْمٌ وَاحِدٌ، وَتَبَسَّمَ سُفْيَانُ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ) ولأبي ذرٍّ: «ابن المدينيِّ» قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) بن عيينة قال: (حَدَّثَنَا ابْنُ المُنْكَدِرِ) محمَّد (قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ)/ الأنصاريَّ ﵄ (قَالَ: نَدَبَ النَّبِيُّ ﷺ النَّاسَ) أي: دعاهم وطلبهم (يَوْمَ الخَنْدَقِ) أن يأتوه بأخبار العدوِّ (فَانْتَدَبَ الزُّبَيْرُ) أي: أجاب فأسرع (ثُمَّ نَدَبَهُمْ) ﵊ (فَانْتَدَبَ الزُّبَيْرُ، ثُمَّ نَدَبَهُمْ فَانْتَدَبَ الزُّبَيْرُ) بتكرار «ثمَّ» مرَّتين، وزاد في رواية أبي ذرٍّ: «ثلاثًا» أي: كرَّر ندب النَّاس، فانتدب الزُّبير ثلاث مراتٍ (فَقَالَ) ﷺ: (لِكُلِّ نَبِيٍّ حَوَارِيٌّ) بفتح الحاء المهملة وفتح الواو وكسر الرَّاء وتشديد التَّحتيَّة[1]، ناصرٌ (وَحَوَارِيِّ)[2] ناصري (الزُّبَيْرُ) والمراد أنَّه كان له اختصاصٌ بالنُّصرة وزيادةٌ فيها على سائر أقرانه، لا سيَّما في ذلك اليوم، وإلَّا فكلُّ الصَّحابة[3] كانوا أنصارًا له ﵊.

(قَالَ سُفْيَانُ) بن عيينة: (حَفِظْتُهُ) أي: الحديث (مِنِ ابْنِ المُنْكَدِرِ) محمَّد (وَقَالَ لَهُ) أي: لابن المنكدر (أَيُّوبُ) السَّختيانيُّ: (يَا أَبَا بَكْرٍ) هي كنية محمَّد بن المنكدر (حَدِّثْهُمْ) بكسر الدَّال (عَنْ جَابِرٍ فَإِنَّ القَوْمَ يُعْجِبُهُمْ أَنْ تُحَدِّثَهُمْ عَنْ جَابِرٍ) كلمة «أن» مصدريَّةٌ (فَقَالَ) ابن المنكدر (فِي ذَلِكَ المَجْلِسِ: سَمِعْتُ جَابِرًا، فَتَابَعَ) بفوقيَّةٍ واحدةٍ، ولأبي ذرٍّ عن الحَمُّويي والمُستملي: «فتتابع» بفوقيَّتين (بَيْنَ أَحَادِيثَ) ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنيِّ: «بين أربعةِ أحاديثَ»: (سَمِعْتُ جَابِرًا) قال

(١) في هامش (ج) و(ل): أي: منوَّنة، فهو مصروف وإن ماثل: مفاعل؛ لأنَّ ياء النسب فيه عارضة. فليراجع «السَّمين».

(٢) الذي في اليونينية هنا: «وحواريَّ»، وفي هامش (ج) و(ل): أضافهُ إلى ياء المتكلِّم فحَذَف الياء، وقد ضبطهُ جمعٌ بفتح الياء، وآخرون بكسرها، وهو القياس، لكن استثقلوا ثلاث ياءات؛ حذفوا ياء المتكلِّم، وأبدلوا من الكسرة فتحة. «مناوي ﵀».

(٣) في (ب) و(س): «أصحابه».

عليُّ بن المدينيِّ: (قُلْتُ لِسُفْيَانَ) بن عيينةَ: (فَإِنَّ الثَّوْرِيَّ) سفيان (يَقُولُ: يَوْمَ قُرَيْظَةَ) يعني: بدل قوله: «يوم الخندق» (فَقَالَ) ابن عيينة: (كَذَا حَفِظْتُهُ مِنْهُ) من ابن المنكدر، ولفظة «منه» ثابتةٌ لأبي الوقت (-كَمَا أَنَّكَ جَالِسٌ- يَوْمَ الخَنْدَقِ، قَالَ سُفْيَانُ) بن عيينة: (هُوَ يَوْمٌ وَاحِدٌ) يعني: يوم الخندق ويوم قريظة (وَتَبَسَّمَ سُفْيَانُ) بن عيينة.

قال في «الفتح»: وهذا إنَّما يصحُّ على إطلاق «اليوم»[1] على الزَّمان الذي يقع فيه الكثير، سواءٌ قلَّت أيَّامه أو كثرت، كما يقال: يوم الفتح، ويراد به الأيام التي أقام فيها ﷺ بمكَّة لمَّا فتحها، وكذا وقعة الخندق دامت أيَّامًا آخرُها لمَّا انصرفت الأحزاب ورجع ﷺ وأصحابه إلى منازلهم، جاءه[2] جبريل بين الظُّهر والعصر، فأمره بالخروج إلى بني قريظة، فخرجوا، ثمَّ حاصرهم أيَّامًا حتَّى نزلوا على حكم سعد بن معاذٍ، وقال الإسماعيليُّ: إنَّما طلب النَّبيُّ ﷺ يوم الخندق خبر بني قريظة، ثم ذكر من طريق فليح بن سليمان عن محمَّد بن المنكدر عن جابرٍ قال: «ندب رسول الله ﷺ يوم الخندق من يأتيه بخبر بني قريظة» فمن قال: يوم قريظة أي: الذي أراد أن يعلم فيه خبرهم، لا اليوم الذي غزاهم فيه، وذلك مراد سفيان، والله أعلم.

والمطابقة في قوله: «ندب النَّبيُّ ﷺ» «فانتدب الزُّبير» وسبق في «الجهاد» في «باب هل يبعث الطَّليعة وحده؟» [ح: ٢٨٤٧].

٣ - بابُ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَن يُؤْذَنَ لَكُمْ﴾ فَإِذَا أَذِنَ لَهُ وَاحِدٌ؛ جَازَ

(بابُ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَن يُؤْذَنَ لَكُمْ﴾ [الأحزاب: ٥٣]) ﴿أَن[3] يُؤْذَنَ لَكُمْ﴾ في موضع الحال، أي: لا تدخلوا إلَّا مأذونًا لكم، أو في معنى الظَّرف، تقديره وقتَ أن يُؤْذَن لكم (فَإِذَا أَذِنَ لَهُ وَاحِدٌ جَازَ) له الدُّخول لعدم تعيين العدد في النَّصِّ، فصار الواحد من جملة ما يصدق عليه الإذن، قال في «الفتح»: وهذا متَّفقٌ على العمل به عند الجمهور، حتَّى اكتفوا فيه بخبر من لم تثبت عدالته؛ لقيام القرينة فيه بالصِّدق.

---

(١) زيد في من (ص) و(ع): «لا»، ولا يصحُّ إثباتها.، ولا هي في الفتح.

(٢) في غير (ج) و(ص) و(ع): «فجاءه». والمثبت موافق للفتح.

(٣) في (ع): «أي».

٧٢٦٢ - حدَّثنا سُليمانُ بْنُ حربٍ: حدَّثنا حمَّادٌ، عَنْ أيُّوب، عَنْ أبي عُثمان، عن أبي موسى: أنَّ النَّبِيَّ ﷺ دخلَ حائطًا وأمرني بحفظ الباب، فجاء رَجُلٌ يَسْتأذِنُ، فقال: «ائْذَنْ لَهُ، وبشِّرْهُ بِالجَنَّة» فإذا أبُو بَكرٍ، ثُمَّ جاء عُمَرُ، فقال: «ائذَنْ لَهُ، وبَشِّرْهُ بالجَنَّة» ثُمَّ جاء عُثمانُ، فقال: «ائذَنْ لَهُ، وَبَشِّرْهُ بالجَنَّة».

وبه قال: (حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ) الواشحيُّ قال: (حَدَّثنا حَمَّادٌ) ولأبي ذرٍّ: «حمَّاد بن زيدٍ» أي: الأزرق (عَنْ أَيُّوبَ) السَّختيانيِّ (عَنْ أَبِي عُثْمَانَ) عبد الرَّحمن النَّهديِّ (عَنْ أَبِي مُوسَى) عبد الله بن قيسٍ الأشعريِّ رضي الله عنه: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ حَائِطًا) يعني: بستان أريسٍ[1] (وَأَمَرَنِي بِحِفْظِ البَابِ) ولا مغايرةَ بين قوله هنا: «وأمرني» وقوله في السَّابقة: «ولم يأمرني بحفظه»[2] [ح:٧٠٩٧] لأنَّ النَّفي كان في أوَّل ما جاء، ودخل ﷺ الحائط، وجلس أبو موسى بالباب وقال: لأكوننَّ[3] اليوم بوَّاب النَّبيِّ ﷺ فقوله: «ولم يأمرني بحفظه» كان في تلك الحالة، ثمَّ لمَّا جاء أبو بكرٍ واستأذن له، وأمره أن يأذن له، أمره حينئذٍ بحفظ الباب تقريرًا له على ما فعله ورضي به تصريحًا، أو تقريرًا فيكون مجازًا (فَجَاءَ رَجُلٌ يَسْتَأْذِنُ) في الدُّخول عليه، فذكرت له (فَقَالَ) عليه الصلاة والسلام: (ائْذَنْ لَهُ) في الدُّخول (وَبَشِّرْهُ بِالجَنَّةِ، فَإِذَا أَبُو بَكْرٍ، ثُمَّ جَاءَ عُمَرُ، فَقَالَ: ائْذَنْ لَهُ وَبَشِّرْهُ بِالجَنَّةِ، ثُمَّ جَاءَ عُثْمَانُ، فَقَالَ: ائْذَنْ لَهُ وَبَشِّرْهُ بِالجَنَّةِ).

والحديث سبق في «مناقب أبي بكرٍ» [ح:٣٦٧٤] و«مناقب عمر» [ح:٣٦٩٣] طويلًا، وهذا مُختصرٌ/ منه. ٢٨١/١٠

٧٢٦٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ حُنَيْنٍ: سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنْ عُمَرَ رضي الله عنهم قَالَ: جِئْتُ فَإِذَا رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي مَشْرُبَةٍ لَهُ. وَغُلَامٌ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ أَسْوَدُ عَلَى رَأْسِ الدَّرَجَةِ، فَقُلْتُ: قُلْ: هَذَا عُمَرُ بْنُ الخَطَّابِ، فَأَذِنَ لِي.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللهِ) العامريُّ الأويسيُّ الفقيه قال: (حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ) أبو محمَّد مولى الصِّدِّيق (عَنْ يَحْيَى) بن سعيدٍ الأنصاريِّ (عَنْ عُبَيْدِ بْنِ حُنَيْنٍ)

---

(١) في (ع): «أي: بستانًا بأريسٍ».

(٢) قوله: «بحفظه» ليست في الرواية.

(٣) في غير (س): «لكونن».

-بالتَّصغير فيهما- أنَّه (سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنْ عُمَرَ) بن الخطَّاب (رضي الله عنه قال: جِئْتُ) أي: بعد أن أخبره صاحبه أوس بن خولي أنَّ النَّبيَّ ﷺ اعتزل أزواجه (فإذا رَسُولُ اللهِ ﷺ في مَشْرُبَةٍ) بفتح الميم وضمِّ الرَّاء، بينهما معجمةٌ ساكنةٌ، أي: غرفةٍ (لَهُ، وَغُلَامٌ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ أَسْوَدُ) اسمه رباحٌ (عَلَى رَأْسِ الدَّرَجَةِ) قاعدٌ (فَقُلْتُ) له: (قُلْ) لرسول الله ﷺ: (هذا عُمَرُ بْنُ الخَطَّابِ) يستأذن في الدُّخول، فدخل الغلام واستأذن (فَأَذِنَ لِي) ﷺ فدخلت، ففيه الاكتفاء بالواحد في الخبر، فهو حجَّةٌ لقبول خبر الواحد والعمل به.

وسبق الحديث بطوله في «تفسير سورة التَّحريم» [ح: ٤٩١٣] وهذا طرفٌ منه، وبالله المستعان.

٤ - باب مَا كَانَ يَبْعَثُ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الأُمَرَاءِ وَالرُّسُلِ وَاحِدًا بَعْدَ وَاحِدٍ
وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ دِحْيَةَ الكَلْبِيَّ بِكِتَابِهِ إِلَى عَظِيمِ بُصْرَى أَنْ يَدْفَعَهُ إِلَى قَيْصَرَ

(باب مَا كَانَ يَبْعَثُ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الأُمَرَاءِ) كعتَّاب بن أَسيدٍ على مكَّة، وعثمان بن أبي العاص على الطَّائف (وَالرُّسُلِ) إلى الملوك، كحاطب بن أبي بَلْتعة إلى المقوقس صاحب الإسكندريَّة، وشجاع بن وهبٍ إلى الحارث بن أبي شمرٍ الغسَّانيِّ ملك البلقاء، وعبد الله بن حذافة إلى كسرى[1] (وَاحِدًا بَعْدَ وَاحِدٍ، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ) رضي الله عنهما، فيما وصله مطوَّلًا في «بدء الوحي» [ح: ٧] (بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ دِحْيَةَ) بن خليفةَ بن فروةَ بن فضالةَ بن زيدِ بن امرئ القيسِ (الكَلْبِيَّ) من كلب وبرة الخَزْرج بفتح الخاء المعجمة وسكون الزَّاي وآخره جيمٌ (بِكِتَابِهِ إِلَى عَظِيمِ) أهل (بُصْرَى)[2] بضمِّ الموحَّدة وفتح الرَّاء بينهما صادٌ مهملةٌ ساكنةٌ، الحارث بن أبي شمرٍ (أَنْ يَدْفَعَهُ إِلَى قَيْصَرَ) ملك الرُّوم، وهذا التَّعليق ثابتٌ في رواية الكُشْمِيهَنيِّ دون غيره.

٧٢٦٤ - حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، أَنَّهُ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُتْبَةَ: أَنَّ عَبْدَ اللهِ بْنَ عَبَّاسٍ أَخْبَرَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ بَعَثَ بِكِتَابِهِ إِلَى كِسْرَى، فَأَمَرَهُ أَنْ يَدْفَعَهُ إِلَى عَظِيمِ البَحْرَيْنِ، يَدْفَعُهُ عَظِيمُ البَحْرَيْنِ إِلَى كِسْرَى، فَلَمَّا قَرَأَهُ كِسْرَى مَزَّقَهُ، فَحَسِبْتُ أَنَّ ابْنَ المُسَيَّبِ قَالَ: فَدَعَا عَلَيْهِمْ رَسُولُ اللهِ ﷺ أَنْ يُمَزَّقُوا كُلَّ مُمَزَّقٍ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ) هو يحيى بن عبد الله بن بكيرٍ المخزوميُّ مولاهم المصريُّ

---

(١) قوله: «وعبد الله بن حذافة إلى كسرى» مثبت من (ع).

(٢) في هامش (ج): بلد في أوائل الشام.

قال: (حَدَّثني) بالإفراد (اللَّيْثُ) بن سعدٍ الإمام المصريُّ (عَنْ يُونُسَ) بن يزيد الأيليِّ (عن ابْنِ شِهَابٍ) محمَّد بن مسلم الزُّهريِّ (أَنَّهُ قال: أَخْبَرني) بالإفراد (عُبَيْدُ الله) بضمِّ العين (بْنُ عبْدِ الله ابْنِ عُتْبَةَ) بن مسعودٍ: (أَنَّ عَبْدَ الله بْنَ عَبَّاسٍ أَخْبَرهُ: أَنَّ رَسُول الله ﷺ بعث بكتابه إلى كِسْرَى) أبرويز بن هرمز مع عبد الله بن حذافة السَّهميِّ (فأَمرهُ) أي: أمر ﷺ عبد الله بن حذافة (أَنْ يَدْفَعَهُ) أي: الكتاب (إلى عَظِيمِ البَحْرَيْنِ) المنذر بن ساوى (يدْفعُهُ عظيمُ البَحْرَيْنِ إِلَى كِسْرَى) ملك الفرس، فدفعه إليه (فَلَمَّا قَرَأَهُ كِسْرَى مَزَّقَهُ) قال ابن شهابٍ الزُّهريُّ: (فَحَسِبْتُ أَنَّ ابْنَ المُسَيِّبِ) سعيدًا (قَالَ: فَدَعَا عَلَيْهِمْ) على كسرى وجنوده (رَسُولُ الله ﷺ أَنْ يُمَزَّقُوا كُلَّ مُمَزَّقٍ) أي: يتفرَّقوا ويتقطَّعوا، وقد استجاب الله تعالى دعاء نبيِّه ﷺ، فقد انقرضوا بالكُلِّيَّة في خلافة عمر رضي الله عنه، وقد قرأت في «تنقيح الزَّركشيِّ» ما نصُّه عن ابن عبَّاسٍ: «أنَّ رسول الله ﷺ بعث بكتابه إلى كسرى»، ثمَّ قال: كذا وقع الحديث في الأمَّهات، ولم يذكر فيه «دحية» بعد قوله: «بعث» والصَّواب إثباته، وقد ذكره البخاريُّ فيما رواه الكُشْمِيهَنِيُّ معلَّقًا، وقال ابن عبَّاسٍ: «بعث النَّبيُّ ﷺ دحية بكتابه إلى عظيم بصرى أن يدفعه إلى قيصر»، وهو الصَّواب. انتهى. ونقله عنه صاحب «المصابيح» ساكتًا عليه، قال في «الفتح» بعد أن ذكره: فيه خبطٌ، وكأنَّه توهَّم أنَّ القصَّتين واحدةٌ، وحمله على ذلك كونهما من رواية ابن عبَّاسٍ، والحقُّ أنَّ المبعوث لعظيم بصرى هو دحية، والمبعوث لعظيم البحرين عبد الله ابن حذافة، وإن لم يُسَمَّ في هذه الرِّواية، فقد سُمِّي في غيرها، ولو[1] لم يكن في الدَّليل على المغايرة[2] بينهما إلَّا بُعْدُ ما بين بصرى والبحرين، فإنَّ بينهما نحو شهرٍ، وبصرى كانت في مملكة هرقل ملك الرُّوم، والبحرين كانت في مملكة كسرى ملك الفرس، قال: وإنَّما نبَّهت على ذلك خشية أن يغترَّ به من ليس له اطِّلاعٌ على ذلك، والله الموفِّق.

٧٢٦٥ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ، حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ الأَكْوَعِ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ لِرَجُلٍ مِنْ أَسْلَمَ: «أَذِّنْ فِي قَوْمِكَ أَوْ فِي النَّاسِ يَوْمَ عَاشُورَاءَ: أَنَّ مَنْ أَكَلَ فَلْيُتِمَّ بَقِيَّةَ يَوْمِهِ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ أَكَلَ فَلْيَصُمْ».

(١) «ولو»: سقط من غير (س). وهي ثابتة في الفتح.

(٢) في (ع): «التغاير». والمثبت موافق للفتح.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مُسَرْهَدٍ قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى) بن سعيدٍ القطَّان (عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ) بضمِّ العين، مولى سلمة بن الأكوع قال: (حَدَّثَنَا سلمةُ بْنُ الأكْوعِ) ﵁: (أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ/ قَالَ لِرَجُلٍ مِنْ أَسْلَمَ) اسمه هند بن أسماء بن حارثة: (أَذِّنْ فِي قَوْمِكَ -أَوْ) قال: (فِي النَّاسِ- يَوْمَ عَاشُورَاءَ) بالهمز والمدِّ: (أَنَّ مَنْ أَكَلَ) في أوَّل اليوم (فَلْيُتِمَّ) أي: فليمسك عن المفطر (بَقِيَّةَ يَوْمِهِ) حرمة لليوم (وَمَنْ لَمْ يَكُنْ أَكَلَ؛ فَلْيَصُمْ) زاد في «كتاب الصَّوم» [ح:٢٠٠٧] «فإنَّ اليوم يوم عاشوراء». ٢٨٢/١٠

والحديث سبق في «الصَّوم» ثلاثيًّا [ح:٢٠٠٧] وهو هنا رباعيٌّ، ومطابقته لِمَا تُرجم له في قوله: «قال لرجلٍ من أسلم: أذِّن في قومك» فإنَّه من جملة الرُّسل الذين أرسلهم، وقد سرد محمَّد ابن سعدٍ كاتب الواقديِّ في «طبقاته» أمراء السَّرايا مستوعبًا لهم، فلا أُطيل بذكرهم.

٥ - باب وَصَاةِ النَّبِيِّ ﷺ وُفُودَ العَرَبِ أَنْ يُبَلِّغُوا مَنْ وَرَاءَهُمْ

قَالَهُ مَالِكُ بْنُ الحُوَيْرِثِ

(باب وَصَاةِ النَّبِيِّ ﷺ) بفتح الواو، وقد تُكسَر من غير همزٍ، أي: وصيَّة النَّبيِّ ﷺ (وُفُودَ العَرَبِ أَنْ يُبَلِّغُوا) بفتح الموحَّدة وكسر اللَّام المشدَّدة؛ أي: بأن يبلِّغوا ما سمعوه من العلم (مَنْ وَرَاءَهُمْ) في موضع نصبٍ على المفعوليَّة (قَالَهُ مَالِكُ بْنُ الحُوَيْرِثِ) بضمِّ الحاء المهملة مصغَّرًا، فيما سبق قريبًا أوائل: «باب ما جاء في إجازة خبر الواحد» [ح:٧٢٤٦].

٧٢٦٦ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الجَعْدِ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ. (ح) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا النَّضْرُ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي جَمْرَةَ قَالَ: كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يُقْعِدُنِي عَلَى سَرِيرِهِ، فَقَالَ: إِنَّ وَفْدَ عَبْدِ القَيْسِ لَمَّا أَتَوْا رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَنِ الوَفْدُ»؟ قَالُوا: رَبِيعَةُ، قَالَ: «مَرْحَبًا بِالوَفْدِ وَالقَوْمِ غَيْرَ خَزَايَا وَلَا نَدَامَى» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ كُفَّارَ مُضَرَ، فَمُرْنَا بِأَمْرٍ نَدْخُلُ بِهِ الجَنَّةَ، وَنُخْبِرُ بِهِ مَنْ وَرَاءَنَا، فَسَأَلُوا عَنِ الأَشْرِبَةِ، فَنَهَاهُمْ عَنْ أَرْبَعٍ وَأَمَرَهُمْ بِأَرْبَعٍ: أَمَرَهُمْ بِالإِيمَانِ بِاللهِ قَالَ: «هَلْ تَدْرُونَ مَا الإِيمَانُ بِاللهِ»؟ قَالُوا: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ -وَأَظُنُّ فِيهِ صِيَامُ رَمَضَانَ- وَتُؤْتُوا مِنَ المَغَانِمِ الخُمُسَ» وَنَهَاهُمْ عَنِ الدُّبَّاءِ، وَالحَنْتَمِ، وَالمُزَفَّتِ، وَالنَّقِيرِ -وَرُبَّمَا قَالَ: المُقَيَّرِ- قَالَ: «احْفَظُوهُنَّ، وَأَبْلِغُوهُنَّ مَنْ وَرَاءَكُمْ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الجَعْدِ) بفتح الجيم وسكون العين بعدها دالٌ مهملتين الجوهريُّ البغداديُّ قال: (أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ) بن الحجَّاج. (ح) للتَّحويل[1]: قال البخاريُّ: (وحدّثني) بالإفراد (إِسْحَاقُ) «ابن رَاهُوْيَه»، قال في «الفتح»: كما في رواية أبي ذرٍّ، قال: (أَخْبَرَنَا النَّضْرُ) بالنُّون المفتوحة والضَّاد المعجمة السَّاكنة، ابن شُمَيلٍ أبو الحسن المازنيُّ البصريُّ النَّحويُّ شيخ مرو ومحدِّثها قال: (أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ) بن الحجَّاج (عَنْ أَبِي جَمْرَةَ) بالجيم والرَّاء نصر بن عمران الضُّبَعيِّ أنَّه (قَالَ: كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ) رضي الله عنهما (يُقْعِدُنِي) بضمِّ أوَّله وكسر ثالثه (على سَرِيرِهِ) وفي «مسند إسحاق بن رَاهُوْيَه»: أنبأنا النَّضر بن شُمَيلٍ وعبد الله بن إدريس قالا: حدَّثنا شعبة... فذكره، وفيه فيُجلسني معه على السَّرير، فأترجم بينه وبين النَّاس (فَقَالَ: إِنَّ) ولأبي ذرٍّ والأَصيليِّ في نسخةٍ: «فقال لي: إنَّ» (وَفْدَ عَبْدِ القَيْسِ) بن أفصى (لَمَّا أَتَوْا رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم) عام الفتح (قَالَ) لهم: (مَنِ الوَفْدُ؟) وفي «كتاب الإيمان» [ح: ٥٣] بكسر الهمزة: «منِ القوم أو منِ الوفد»؟ بالشَّكِّ (قَالُوا): نحن (رَبِيعَةُ) بن نزار بن معدّ بن عدنان (قَالَ: مَرْحَبًا بِالوَفْدِ وَالقَوْمِ) «مرحبًا» مأخوذ من رحُب رُحبًا، بالضَّمِّ، إذا وسع، منصوبٌ بعاملٍ مُضمَرٍ لازمِ إضماره، والمعنى أصبتم رَحْبًا وسَعةً، ولأبي ذرٍّ: «أوِ القومُ» بزيادة همزةٍ قبل الواو، بالشَّكِّ من الرَّاوي (غَيْرَ خَزَايَا وَلَا نَدَامَى) جمع «نادمٍ» على لغةٍ ذكرها القزَّاز، و«غيرَ» حالٌ من «الوفد» أو «القوم» والعامل فيه الفعل المقدَّر (قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ إِنَّ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ كُفَّارَ مُضَرَ) بضمِّ الميم وفتح الضَّاد المعجمة، مخفوضٌ للإضافة بالفتحة للعلميَّة والتَّأنيث، وكانت مساكنهم بالبحرين وما والاها من أطراف العراق (فَمُرْنَا بِأَمْرٍ) زاد في «الإيمان» [ح: ٥٣] «فَصْلٍ» بالصَّاد المهملة والتَّنوين في الكلمتين على الوصفيَّة (نَدْخُلُ بِهِ الجَنَّةَ) إذا قُبِلَ منَّا برحمة الله (وَنُخْبِرُ بِهِ مَنْ وَرَاءَنَا) من قومنا الذين خلفناهم في بلادنا (فَسَأَلُوا) النَّبيَّ صلى الله عليه وسلم (عَنِ الأَشْرِبَةِ) أي: عن ظروفها (فَنَهَاهُمْ عَنْ أَرْبَعٍ وَأَمَرَهُمْ بِأَرْبَعٍ أَمَرَهُمْ بِالإِيمَانِ بِاللهِ) أي: وحده (قَالَ: هَلْ تَدْرُونَ مَا الإِيمَانُ بِاللهِ؟ قَالُوا: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ) عليه الصلاة والسلام: هو (شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ -وَأَظُنُّ[2]

---

(١) في (ص): «التحويل السند».

(٢) في هامش (ج) و(ل): يُنظر في القائل: «وأظنُّ»، كذا بخطِّه.

فِيهِ) في الحديث: (صِيَامُ رَمَضَانَ- وَتُؤْتُوا) وفي «الإيمان»: «وأن تُعطوا» وهو معطوفٌ على قوله: «بأربعٍ» أي: أمرهم بالإيمان وبأن يُعطوا (مِنَ المَغَانِمِ) بلفظ الجمع (الخُمُسَ) قال في «شرح المشكاة»: قوله: «بأمرٍ فصلٍ» يُحتَمل أن يكون «الأمر» واحد الأوامر، وأن يكون بمعنى الشَّأن، و«فَصْلٍ» يُحتَمل أن يكون بمعنى الفاصل، وهو الذي يفصل بين الصَّحيح والفاسد، والحقِّ والباطل، وأن يكون بمعنى المفصَّل أي: مُبيَّنٍ[1] مكشوفٍ ظاهرٍ، ينفصل به المراد عن الاشتباه، فإذا كان بمعنى الشَّأن والفاصل -وهو الظَّاهر- يكون التَّنكير للتَّعظيم بشهادة قوله: ندخل به الجنَّة، كما قال ﷺ: «سألتني عن عظيمٍ» في جواب معاذ: «أخبِرْني بعملٍ يدخلني الجنَّة»، فالمناسب حينئذٍ أن يكون الفصْل بمعنى المفصّل لتفصيله صلوات الله وسلامه عليه الإيمان بأركانه الخمسة كما فصَّله في حديث معاذٍ، وإن كان بمعنى واحدِ الأوامر فيكون التَّنكير للتَّقليل، فإذًا المراد/ به اللَّفظ، والباء للاستعانة، والمأمور به محذوفٌ أي: مُرنا بعملٍ بواسطة «افعل» وتصريحه في هذا المقام أن يُقال لهم: آمِنوا، أو قولوا: آمنَّا، هذا هو المعنيُّ بقول الرَّاوي: أمرهم بالإيمان بالله، وعلى أن يراد بالأمر الشَّأن يكون المراد معنى اللَّفظ ومؤدَّاه، وعلى هذا «الفصل» بمعنى الفاصل أي: مُرنا بأمرٍ فاصلٍ جامعٍ قاطعٍ كما في قوله ﷺ: «قل: آمنت بالله ثمَّ استقم» فالمأمور ههنا أمرٌ واحدٌ، وهو الإيمان، والأركان الخمسة كالتَّفسير للإيمان، بدلالة قوله ﷺ: «أتدرون ما الإيمان بالله وحده؟» ثمَّ بيَّنه بما قال، فإن قيل: على هذا في قول الرَّاوي إشكالان: أحدهما أنَّ المأمور واحدٌ، وقد قال: أربعة، وثانيهما أنَّ الأركان خمسةٌ، وقد ذكر أربعًا، والجواب عنِ الأوَّل أنَّه جعل الإيمان أربعًا باعتبار أجزائه المفصَّلة، وعن الثَّاني أنَّ من عادة البلغاء أنَّ الكلام إذا كان منصوبًا لغرضٍ من الأغراض جعلوا سياقه له، وتوجُّهه إليه، كأنَّ ما سواه مرفوضٌ مطروحٌ، ومنه قوله تعالى: ﴿فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ﴾ [يس: ١٤] أي: فعزَّزناهما، ترك المنصوب، وأتى بالجارِّ والمجرور لأنَّ الكلام لم يكن مسوقًا له، فهها لمَّا لم يكنِ الغرض في الإيراد ذكر الشَّهادتين؛ لأنَّ القوم كانوا مؤمنين مقرِّين بكلمتي الشَّهادة بدليل قولهم: «الله ورسوله أعلم» وترحُّبِ النَّبيِّ ﷺ بهم[2]، ولكن

١٠/٢٨٣

(١) في (ب): «بين». والمثبت موافق لشرح المشكاة.

(٢) في (ص): «لهم». وكذا في شرح المشكاة.

كانوا يظنُّون أنَّ الإيمان مقصورٌ عليهما، وأنَّهما كافيتان لهم، وكان الأمر في صدر الإسلام؛ لذلك لم يجعله الرَّاوي من الأوامر، وقصد به أنَّه صلى الله عليه وسلم نبَّههم على موجب توهُّمهم بقوله: «أتدرون ما الإيمان؟» ولذلك خصَّص ذكر «أن تعطوا من المغانم الخمس» حيث أتى بالفعل المضارع على الخطاب؛ لأنَّ القوم كانوا أصحاب حروبٍ وغزواتٍ بدليل قولهم: «وبيننا وبينك كفَّار مضر» لأنَّه هو الغرض[1] من إيراد الكلام، فصار أمرًا من الأوامر. انتهى. (وَنهاهُمْ) صلى الله عليه وسلم (عَنِ) الانتباذ في (الدُّبَّاءِ) بضمِّ الدَّال المهملة وتشديد الموحَّدة والمدِّ: القرع (وَ) الانتباذ في (الحَنْتَمِ) بالحاء المهملة المفتوحة: الجرَّة الخضراء (وَ) الانتباذ في (المُزَفَّتِ) ما طُلِيَ بالزِّفت (وَ) الانتباذ في (النَّقِيرِ) بالنُّون المفتوحة والقاف المكسورة: أصل خشبةٍ تُنقر، فيُنتَبذ فيه (وَرُبَّمَا قَالَ) ابن عباس: (المُقَيَّرِ) بضمِّ الميم وفتح القاف والتَّحتيَّة المشدَّدة: ما يطلى بالقار، نبتٌ يُحرق إذا يبس، تُطلى به السُّفن كما تطلى بالزِّفت، وهذا منسوخٌ بحديث مسلمٍ: «كنت نهيتكم عن الانتباذ إلَّا في الأسقية، فانتبذوا في كلِّ وعاء، ولا تشربوا مُسكِرًا» وقدَّره الشَّيخ عزُّ الدِّين بن عبد السَّلام في «مجاز القرآن» وأنهاكم عن شرب نبيذ الدُّبَّاء والحنتم والمُزفَّت والنَّقير، فليتأمَّل (قَالَ: احْفَظُوهُنَّ) بهمزة وصلٍ (وَأَبْلِغُوهُنَّ) بهمزةٍ مفتوحةٍ وكسر اللَّام (مَنْ وَرَاءَكُمْ) من قومكم، وفيه دليلٌ على أنَّ إبلاغ[2] الخبر وتعليم العلم واجبٌ؛ إذ الأمر للوجوب وهو يتناول كلَّ فردٍ فردٍ، فلولا أنَّ الحجَّة تقوم بتبليغ الواحد، ما حضَّهم عليه.

والحديث سبق أوائل الكتاب في «الإيمان» [ح: ٥٣].

٦ - بابُ خَبَرِ المَرْأَةِ الوَاحِدَةِ

(بابُ خَبَرِ المَرْأَةِ الوَاحِدَةِ) هل يعمل به أو[3] لا؟

٧٢٦٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الوَلِيدِ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ تَوْبَةَ العَنْبَرِيِّ قَالَ: قَالَ لِي الشَّعْبِيُّ: أَرَأَيْتَ حَدِيثَ الحَسَنِ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم؟! وَقَاعَدْتُ ابْنَ عُمَرَ قَرِيبًا مِنْ سَنَتَيْنِ أَوْ سَنَةٍ وَنِصْفٍ، فَلَمْ أَسْمَعْهُ يُحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم غَيْرَ هَذَا، قَالَ: كَانَ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم

---

(١) قوله: «أنَّ الكلام إذا كان منصوبًا لغرضٍ... مضر؛ لأنَّه هو الغرض» سقط من (ع).

(٢) في (ب): «بلاغ».

(٣) في غير (ص): «أم».

فِيهِمْ سَعْدٌ، فَذَهَبُوا يَأْكُلُونَ مِنْ لَحْمٍ، فَنَادَتْهُمُ امْرَأَةٌ مِنْ بَعْضِ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ: إِنَّهُ لَحْمُ ضَبٍّ، فَأَمْسَكُوا، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «كُلُوا أَوِ اطْعَمُوا فَإِنَّهُ حَلَالٌ -أَوْ قَالَ: لَا بَأْسَ بِهِ، شَكَّ فِيهِ- وَلَكِنَّهُ لَيْسَ مِنْ طَعَامِي».

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الوَلِيدِ) بن عبد الحميد البُسْريُّ القرشيُّ البصريُّ، من ولد بُسْر ابن أرطاة قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ) غندرٌ قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجَّاج (عَنْ تَوْبَةَ) بفتح الفوقيَّة والموحَّدة بينهما واوٌ ساكنةٌ ابن كيسان (العَنْبَرِيِّ) بالنُّون والموحَّدة والرَّاء، نسبةٌ إلى بني العنبر بطنٍ مشهورٍ من بني تميمٍ أنَّه (قَالَ: قَالَ لِي الشَّعْبِيُّ) عامر بن شَرَاحيل: (أَرَأَيْتَ) أي: أأبصرت (حَدِيثَ الحَسَنِ) البصريِّ (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؟! وَقَاعَدْتُ ابْنَ عُمَرَ) رضي الله عنهما، أي: جالسته (قَرِيبًا مِنْ سَنَتَيْنِ أَوْ سَنَةٍ وَنِصْفٍ، فَلَمْ أَسْمَعْهُ يُحَدِّثُ) ولأبوي الوقت وذرٍّ: «رَوَى» (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ غَيْرَ هَذَا) قال في «الفتح»: والاستفهام في قوله: «أرأيت» للإنكار، وكان الشَّعبيُّ يُنكِر على من يُرسِل الأحاديث عن النَّبيِّ ﷺ إشارةً إلى أنَّ الحامل لفاعل[1] ذلك طلب الإكثار من التَّحديث عنه، وإلَّا لكان يكتفي بما[2] سمعه موصولًا، وقال في «الكواكب»: غرضه أنَّ الحسن -مع أنَّه تابعيٌّ- يُكثر الحديث عن النَّبيِّ ﷺ؛ يعني: جريءٌ على الإقدام عليه، وابن عمر -مع أنَّه صحابيٌّ- مقلِّلٌ فيه، محتاطٌ محترزٌ مهما أمكن له، وكان عمر رضي الله عنه يحضُّ على قلَّة التَّحديث عنِ النَّبيِّ ﷺ/ خشية أن يُحدَّث عنه بما لم يقل؛ لأنَّهم لم يكونوا يكتبون، فإذا طال العهد، لم يُؤمَن النِّسيان، وقول الحافظ ابن حجرٍ: «وقوله: وقاعدت ابن عمر» الجملة حاليَّةٌ، تعقَّبه العينيُّ بأنَّه ليس كذلك، بل هو ابتداء كلامٍ لبيان تقليل[3] ابن عمر في الحديث، والإشارة في قوله: «غير هذا» إلى قوله: (قَالَ: كَانَ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ فِيهِمْ سَعْدٌ) بسكون العين ابن أبي وقَّاصٍ رضي الله عنه (فَذَهَبُوا يَأْكُلُونَ مِنْ لَحْمٍ) وعند الإسماعيليِّ من طريق معاذٍ عن شعبة «فأتوا بلحم ضبٍّ» وسبق في «الأطعمة» [ح:٥٣٩١] عن ابن عبَّاسٍ عن خالد بن الوليد: «أنَّه دخل مع رسول الله ﷺ بيت ميمونة، فأُتِي بضبٍّ محنوذٍ، فأهوى إليه رسول الله ﷺ بيده» (فَنَادَتْهُمُ امْرَأَةٌ مِنْ بَعْضِ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ) وهي ميمونة

٢٨٤/١٠

(١) في (ص): «الحامل لنا على». والمثبت موافق للفتح.

(٢) في (ع): «مما». والمثبت موافق للفتح.

(٣) في (ع): «فعل». والمثبت موافق للعمدة.

كما عند الطَّبرانيِّ (إِنَّهُ لَحْمُ ضبٍّ، فأمسَكُوا) أي: الصَّحابة عن الأكل (فقال رسُولُ الله ﷺ: كُلُوا) منه (أو[1] اطْعَمُوا) بهمزة وصلٍ (فإنَّهُ حَلالٌ -أَوْ قَالَ) عليه الصلاة والسلام: (لا بأْس به) قال شعبة: (شَكَّ فِيهِ) توبة[2] العنبريُّ- (ولكنَّهُ) قال ﷺ: لكنَّ الضَّبَّ (لَيْس منْ طعامي) المألوف فلذا أترك أكله، لا لكونه حرامًا، وفيه إظهار الكراهة لما يجده الإنسان في نفسه لقوله في الحديث الآخر: «فأجدني أعافه» [ح: ٥٣٩١].

وهذا آخر «كتاب الأحكام» وما بعده من «التَّمنِّي» و«إجازة خبر الواحد» وفرغت منه بعون الله وتوفيقه في يوم الأربعاء[3] خامس عشر شهر الله المحرَّم[4] الحرام سنة ستَّ عشرةَ وتسعِ مئة، والله أسألُ الإعانةَ على التَّكميلِ، فهو حسبي ونِعْمَ الوكيل[5].



---

(١) في (ب): «و».

(٢) «توبة»: ليس في (ع).

(٣) زيد في (ص): «في».

(٤) في (ص): «شهر محرَّم».

(٥) قوله: «وفرغت منه بعون الله وتوفيقه... فهو حسبي ونعم الوكيل» سقط من (ع).

٩٦ - كتابُ الاعتِصَامِ بالكِتَابِ وَالسُّنَّةِ

(كتابُ الاعْتِصَامِ) هو «افتعالٌ» من العصمة وهي المَنَعة، والعاصم: المانع، والاعتصام: الاستمساك[1] بالشَّيء، فالمعنى هنا الاستمساك (بالكِتابِ) أي: بالقرآن (والسُّنَّة) وهي ما جاء عن النَّبيِّ ﷺ من أقواله وأفعاله وتقريره وما همَّ بفعله، والمراد امتثال قوله تعالى: ﴿ وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا ﴾ [آل عمران: ١٠٣] والحبل في الأصل: هو السَّبب، وكلُّ ما وصلك إلى شيءٍ فهو حبلٌ، وأصله في الأجرام، واستعماله في المعاني من باب المجاز، ويجوز أن يكون حينئذٍ من باب الاستعارة، ويجوز أن يكون من باب التَّمثيل، ومن كلام الأنصار ﵃: إنَّ بيننا وبين القوم حبالًا، ونحن قاطعوها يعنون العهود والحلف، قال الأعشى:

وإذا تُجَوِّزُها حِبَالُ قَبيلةٍ أَخَذَتْ من الأُخرى إِلَيْك حِبالَها

يعني العهود، قال في «اللُّباب»: وهذا المعنى غير طائلٍ، بل سُمِّي العهد حبلًا للتَّوصُّل به إلى الغرض، قال:

ما زلتُ مُعْتصمًا بحبلٍ منكم[2] ....

والمراد بالحبل هنا القرآن لقوله عليه الصلاة والسلام في الحديث الطَّويل: «هو حبل الله المتين».

٧٢٦٨ - حَدَّثَنَا الحُمَيْدِيُّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ مِسْعَرٍ وَغَيْرِهِ، عَنْ قَيْسِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ قَالَ: قَالَ رَجُلٌ مِنَ اليَهُودِ لِعُمَرَ: يَا أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ لَوْ أَنَّ عَلَيْنَا نَزَلَتْ هَذِهِ الآيَةُ: ﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا ﴾ لَاتَّخَذْنَا ذَلِكَ اليَوْمَ عِيدًا، فَقَالَ عُمَرُ: إِنِّي لَأَعْلَمُ أَيَّ يَوْمٍ نَزَلَتْ هَذِهِ الآيَةُ، نَزَلَتْ يَوْمَ عَرَفَةَ فِي يَوْمِ جُمُعَةٍ. سَمِعَ سُفْيَانُ مِنْ مِسْعَرٍ، وَمِسْعَرٌ قَيْسًا، وَقَيْسٌ طَارِقًا.

---

(١) زيد في (ص): «هو الاستمساك».

(٢) عجزه كما في تفسير اللباب لابن عادل (١١٨٦):

.... مَنْ حَلَّ ساحتكم بأسبابٍ نجا

وبه قال: (حدّثنا الحُمَيديُّ) ولأبوي الوقت وذرٍّ: «حدَّثنا عبد الله بن الزبير الحميدي» قال: (حدّثنا سُفْيَانُ) بن عيينة (عنْ مسْعرٍ) بكسر الميم وسكون المهملة ابن كِدَامٍ بكسر الكاف وفتح المهملة المخفَّفة (وَغيْرِهِ) يحتمل -كما قال في «الفتح»- أن يكون سفيان الثَّوريَّ؛ فإنَّ الإمام أحمد أخرجه من روايته (عنْ قَيْسِ بْنِ مُسْلِمٍ) الجَدَليِّ -بالجيم المفتوحة والدَّال المهملة- الكوفيِّ (عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ) الأحمسيِّ -رأى النَّبيَّ ﷺ، لكنَّه لم يثبت له منه سماعٌ- أنَّه (قَالَ: قَالَ رَجُلٌ مِنَ اليَهُودِ) هو كعب الأحبار قبل أن يُسلم كما عند الطَّبرانيِّ في «الأوسط» (لِعُمَرَ) بن الخطَّاب رضي الله عنه: (يَا أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ لَوْ أَنَّ عَلَيْنَا) معشرَ اليهود (نزلتْ هَذِهِ الآيَةُ: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾) يعني: الفرائض والسُّنن، والحدود والجهاد، والحرام والحلال، فلم ينزل بعدها حلالٌ ولا حرامٌ ولا شيءٌ من الفرائض، وهذا ظاهر السِّياق، وفيه نظرٌ، وقد ذهب جماعةٌ إلى أنَّ المراد بالإكمال ما يتعلَّق بأصول الأركان[1]، لا ما[2] يتفرَّع عنها (﴿وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي﴾) بفتح مكَّة، ودخولها آمنين ظاهرين، وهدم منار الجاهليَّة ومناسكهم، وإقامة مناسكهم[3] (﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ﴾) اخترته لكم (﴿دِينًا﴾ [المائدة: ٣]) من بين الأديان، ورضي يتعدَّى لواحدٍ وهو ﴿ٱلْإِسْلَٰمَ﴾، و﴿دِينًا﴾ على هذا حالٌ، أو هو يتضمَّن معنى «جعل وصيَّر» فيتعدَّى لاثنين: ﴿ٱلْإِسْلَٰمَ﴾، و﴿دِينًا﴾، و«على» في قوله: ﴿وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ﴾ يتعلَّق بـ﴿أَتْمَمْتُ﴾ ولا يجوز تعلُّقه بـ﴿نِعْمَتِي﴾ وإن كان فعلها يتعدَّى بـ«على»؛ نحو: ﴿أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ﴾/ [الأحزاب: ٣٧] لأنَّ المصدر لا يتقدَّم عليه معمولُه إلَّا أن ينوب مَنابَه (لَاتَّخَذْنَا ذَلِكَ اليَوْمَ عِيدًا) نعظِّمه في كلِّ سنةٍ؛ لعظم ما وقع فيه من كمال الدِّين (فَقَالَ عُمَرُ) لكعبٍ: (إِنِّي لأَعْلَمُ أَيَّ يَوْمٍ نَزَلَتْ هَذِهِ الآيَةُ) فيه (نَزَلَتْ[4] يَوْمَ عَرَفَةَ فِي يَوْمِ جُمُعَةٍ) قال ابن عبَّاسٍ: كان ذلك اليوم خمسة أعيادٍ: جمعة، وعرفة، وعيد اليهود، وعيد النَّصارى، والمجوس، ولم تجتمع أعياد أهل المِلَل في يومٍ قبله ولا بعده.

١٠/٢٨٥

قال البخاريُّ رحمه الله: (سَمِعَ سُفْيَانُ) بن عيينة حديث طارقٍ هذا (مِنْ مِسْعَرٍ) ولأبي ذرٍّ: «سمع سفيان مِسْعرًا» (وَمِسْعَرٌ) سمع (قَيْسًا، وَقَيْسٌ) سمع (طَارِقًا) فصرَّح بالسَّماع فيما عنعنه أوَّلًا

---

(١) في هامش (ج): «كذا بخطه».

(٢) في (ص): «مالا».

(٣) قوله: «إقامة مناسككم» مثبتٌ من (ع).

(٤) زيد في (ب): «في».

اطِّلاعًا منه على سماع كلٍّ من شيخه، ووجه سياق الحديث هنا من حيث إنَّ الآية تدلُّ على أنَّ هذه الأمَّة المحمَّديَّة معتصمةٌ[1] بالكتاب والسُّنَّة؛ لأنَّ الله تعالى منَّ عليهم بإكمال الدِّين، وإتمام النِّعمة، ورضي لهم بدين الإسلام.

والحديث سبق في «كتاب الإيمان» [ح: ٤٥].

٧٢٦٩ - حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: أَنَّهُ سَمِعَ عُمَرَ الغَدَ -حِينَ بَايَعَ المُسْلِمُونَ أَبَا بَكْرٍ، وَاسْتَوَى عَلَى مِنْبَرِ رَسُولِ اللهِ ﷺ- تَشَهَّدَ قَبْلَ أَبِي بَكْرٍ، فَقَالَ: أَمَّا بَعْدُ فَاخْتَارَ اللهُ لِرَسُولِهِ ﷺ الَّذِي عِنْدَهُ عَلَى الَّذِي عِنْدَكُمْ، وَهَذَا الكِتَابُ الَّذِي هَدَى اللهُ بِهِ رَسُولَكُمْ، فَخُذُوا بِهِ تَهْتَدُوا، وَإِنَّمَا هَدَى اللهُ بِهِ رَسُولَهُ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ) نسبه لجدِّه، واسم أبيه عبد الله قال: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) بن سعدٍ المصريُّ الإمام (عَنْ عُقَيْلٍ) بضمِّ العين ابن خالدٍ (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) محمَّد بن مسلمٍ أنَّه قال: (أَخْبَرَنِي) بالإفراد (أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: أَنَّهُ سَمِعَ عُمَرَ) ﵁ (الغَدَ) من يوم تُوفِّي النَّبيُّ ﷺ (حِينَ بَايَعَ المُسْلِمُونَ أَبَا بَكْرٍ) الصِّدِّيق ﵁ (وَاسْتَوَى) عمر (عَلَى مِنْبَرِ رَسُولِ اللهِ ﷺ تَشَهَّدَ قَبْلَ أَبِي بَكْرٍ) بسكون الموحَّدة بعد القاف، وفي «الأحكام» في «باب الاستخلاف» [ح: ٧٢١٩] «وأبو بكرٍ صامتٌ لا يتكلَّم» (فَقَالَ: أَمَّا بَعْدُ فَاخْتَارَ اللهُ لِرَسُولِهِ ﷺ الَّذِي عِنْدَهُ) من معالي درجات الجنَّات، وحضور حظائر الكرامات (عَلَى الَّذِي عِنْدَكُمْ) في الدُّنيا (وَهَذَا الكِتَابُ) أي: القرآن (الَّذِي هَدَى اللهُ بِهِ رَسُولَكُمْ، فَخُذُوا بِهِ تَهْتَدُوا، وَإِنَّمَا) ولأبي ذرٍّ عن الحَمُّويي والمُستملي: «لما» وله عن الكُشْمِيهَنيِّ: «بما» بالموحَّدة بدل اللَّام (هَدَى اللهُ بِهِ) بالقرآن (رَسُولَهُ)[2] ﷺ.

ومطابقة الحديث للتَّرجمة من[3] قوله: «وهذا الكتاب الذي هدى الله[4] به رسولكم» كما لا يخفى على ذي لُبٍّ.

والحديث سبق في «باب الاستخلاف» من «كتاب الأحكام» [ح: ٧٢١٩].

---

(١) في (ص) و(ع): «معتصمين».
(٢) في (ج): «رسولكم»، وفي هامشها: كذا بخطه.
(٣) في (ب) و(س): «في».
(٤) اسم الجلالة: ليس في (ص) و(ع).

٧٢٧٠ - حَدَّثَنَا مُوسى بْنُ إسْماعيل: حَدَّثَنا وُهَيْبٌ، عنْ خالِدٍ، عنْ عِكْرمة، عن ابْن عبَّاسٍ قال: ضَمَّني إِلَيْه النَّبِيُّ ﷺ وَقال: «اللَّهُمَّ عَلِّمْهُ الكتابَ».

وبه قال: (حدَّثنا مُوسى بْنُ إسْماعيل) أبو سلمة التَّبوذكيُّ الحافظ قال: (حدَّثنا وُهيْبٌ) بضمِّ الواو، ابن خالدٍ البصريُّ (عنْ خَالدٍ) الحذَّاء (عنْ عكْرِمة) مولى ابن عبَّاسٍ (عن ابْن عبَّاسٍ) رضي الله عنهما أنَّه (قَالَ: ضَمَّنِي إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ وقال: اللَّهُمّ علِّمْهُ) فهِّمه (الكتابَ) أي: القرآن ليعتصم به.

وسبق في «كتاب العلم» [ح: ٧٥].

٧٢٧١ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ صَبَّاحٍ: حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ قَالَ: سَمِعْتُ عَوْفًا أَنَّ أَبَا الْمِنْهَالِ حَدَّثَهُ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا بَرْزَةَ قَالَ: إِنَّ اللهَ يُغْنِيكُمْ أَوْ نَعَشَكُمْ بِالإِسْلَامِ وَبِمُحَمَّدٍ ﷺ، قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ: وَقَعَ هُنَا «يُغْنِيكُمْ» وَإِنَّمَا هُوَ «نَعَشَكُمْ» يُنْظَرُ فِي أَصْلِ «كِتَابِ الاعْتِصَامِ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ صَبَّاحٍ) بفتح الصَّاد المهملة والموحَّدة المشدَّدة وبعد الألف حاءٌ مهملةٌ، العطَّار البصريُّ قال: (حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ) بضمِّ الميم الأولى وكسر الثَّانية، ابن سليمان بن طَرْخان البصريُّ (قَالَ: سَمِعْتُ عَوْفًا) -بالفاء- الأعرابيَّ: (أَنَّ أَبَا الْمِنْهَالِ) بكسر الميم وسكون النُّون سيَّار بن سلامة (حَدَّثَهُ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا بَرْزَةَ) بفتح الموحَّدة والزَّاي بينهما راءٌ ساكنةٌ نَضْلَة -بالنُّون المفتوحة والضَّاد المعجمة السَّاكنة- الأسلميَّ (قَالَ: إِنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ (يُغْنِيكُمْ) بالغين المعجمة من الإغناء (أَوْ نَعَشَكُمْ) بنونٍ فعينٍ مهملةٍ فشينٍ معجمةٍ مفتوحاتٍ أي: رفعكم أو جبركم عن[1] الكسر[2]، أو أقامكم من[3] العثرة (بِالإِسْلَامِ وَبِمُحَمَّدٍ ﷺ) وسقط قوله «أو نعشكم» لأبي ذرٍّ.

(قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ) المصنِّف: (وَقَعَ هُنَا يُغْنِيكُمْ) بالغينِ المعجمة السَّاكنة بعدها نونٌ (وَإِنَّمَا هُوَ نَعَشَكُمْ) بالنُّون فالعين المهملة فالشِّين المعجمة المفتوحات (يُنْظَرُ) ذلك (فِي أَصْلِ كِتَابِ

---

(١) في (ب) و(س): «من».

(٢) في (ع): «الكفر».

(٣) في غير (ب) و(س): «عن».

الاعْتِصَامِ) قال في «الفتح»: فيه أنَّه صنَّف «كتاب الاعتصام» مُفرَدًا، وكتب منه هنا[1] ما يليق[2] بشرطه في هذا الكتاب كما صنع في «كتاب الأدب المفرد» فلمَّا رأى هذه اللَّفظة مغايرةً لما عنده أنَّه الصَّواب؛ أحال على مراجعة ذلك الأصل وكأنَّه كان في هذه الحالة غائبًا عنه، فأمر بمراجعته وأن يُصلَح منه، وقد وقع له نحو هذا في تفسير ﴿أَنقَضَ ظَهْرَكَ﴾ كما سبق في «تفسير[3] سورة ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾» [ح:٤٩٥١] وقوله: «قال أبو عبد الله...» إلى آخره ثابتٌ في رواية أبي ذرٍّ عن المُستملي، ساقطٌ لغيره، وسقط لابن عساكر في نسخةٍ قوله «يُنظر...» إلى آخره.

والحديث سبق في «الفتن» في «باب إذا قال عند قوم شيئًا» [ح:٧١١٢].

٧٢٧٢ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ دِينَارٍ: أَنَّ عَبْدَ اللهِ بْنَ عُمَرَ كَتَبَ إِلَى عَبْدِ المَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ يُبَايِعُهُ: وَأُقِرُّ بِذَلِكَ بِالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ عَلَى سُنَّةِ اللهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ، فِيمَا اسْتَطَعْتُ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) بنُ عبد اللهِ بنِ أبي أويسٍ قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (مَالِكٌ) الإمام الأصبحيُّ (عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ دِينَارٍ) مولى ابن عمرَ/: (أَنَّ عَبْدَ اللهِ بْنَ عُمَرَ) بن الخطَّاب رضي الله عنهما ٢٨٦/١٠ (كَتَبَ إِلَى عَبْدِ المَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ) بعد قتل عبد الله بن الزُّبير (يُبَايِعُهُ) على الخلافة: (وَأُقِرُّ بِذَلِكَ بِالسَّمْعِ) ولأبي ذرٍّ: «وأُقرُّ لك بالسَّمع» (وَالطَّاعَةِ عَلَى سُنَّةِ اللهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ) صلى الله عليه وسلم (فِيمَا اسْتَطَعْتُ) ومن كان على سنَّة الله ورسوله فقد اعتصم بهما[4].

والحديث سبق بأتمَّ من هذا في «باب كيف يبايع الإمام» من أواخر «كتاب الأحكام» [ح:٧٢٠٣].

١ - بابُ قَوْلِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم: «بُعِثْتُ بِجَوَامِعِ الكَلِمِ»

(بابُ قَوْلِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم) في الحديث الآتي إن شاء الله تعالى [ح:٧٢٧٣] (بُعِثْتُ بِجَوَامِعِ الكَلِمِ) وروى العسكريُّ في «الأمثال» من طريق سليمان بن عبد الله النَّوفليِّ عن جعفر بن محمَّد عن أبيه أنَّ النَّبيَّ صلى الله عليه وسلم قال: «أُوتيتَ جوامع الكَلِم، واختُصر لي الكلام اختصارًا»

(١) في (ص): «ههنا».

(٢) في (ع): «سبق».

(٣) «تفسير»: ليست في (ص) و(ع).

(٤) في (ب): «بها»، وهو تحريفٌ.

وهو مُرسَلٌ، وفي سنده[1] من لم أعرفه، وللدَّيلميِّ بلا سندٍ عن ابن عبَّاسٍ مرفوعًا مثله، لكن بلفظ «أُعطِيت الحديث» بدل «الكلم» وعند البيهقيِّ في «الشُّعب» نحوه، فكلُّ كلمةٍ يسيرةٍ جمعت معانيَ كثيرةً فهي من جوامع الكلم، والاختصار هو الاقتصار على ما يدلُّ على الغرض مع حذفٍ أو إضمارٍ، والعرب لا يحذفون ما لا دلالة عليه ولا وُصْلة إليه؛ لأنَّ حذف ما لا دلالة عليه مُنَافٍ لغرض وضع الكلام من الإفادة والإفهام، وفائدة الحذف تقليل الكلام، وتقريب معانيه إلى الأفهام، والحذف أنواع: أحدها حذف المضافات، وله أمثلةٌ كثيرةٌ، منها نسبة التَّحليل والتَّحريم والكراهة والإيجاب والاستحباب إلى الأعيان، فهذا من مجاز الحذف؛ إذ لا يُتصوَّر تعلُّق الطَّلب بالأجرام، وإنَّما تُطلبُ أفعالٌ تتعلَّق بها، فتحريم الميتة تحريمٌ لأكلها، وتحريم الخمر تحريمٌ لشربها، وأدلَّة الحذف أنواعٌ: منها ما يدلُّ العقل على حذفه، والمقصود الأعظم يرشد إلى تعيينه، وله مثالان: أحدهما قوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ﴾ [المائدة: ٣] الثَّاني ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ﴾ [النِّساء: ٢٣] فإنَّ العقل يدلُّ على الحذف؛ إذ لا يصحُّ تحريم الأجرام، والمقصود الأظهر يُرشِد إلى أنَّ التَّقدير حُرِّم عليكم أكلُ الميتة، حُرِّم عليكم نكاح أمَّهاتكم.

ومباحث هذا طويلةٌ جدًّا، لا نُطيل بإيرادها، وللشَّيخ عزِّ الدِّين بن عبد السَّلام «مجاز القرآن» لخَّصت منه ما تراه، سقى الله بالرَّحمة ثراه.

٧٢٧٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ المُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﵁: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «بُعِثْتُ بِجَوَامِعِ الكَلِمِ، وَنُصِرْتُ بِالرُّعْبِ، وَبَيْنَا أَنَا نَائِمٌ رَأَيْتُنِي أُتِيتُ بِمَفَاتِيحِ خَزَائِنِ الأَرْضِ، فَوُضِعَتْ فِي يَدِي» قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: فَقَدْ ذَهَبَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَأَنْتُمْ تَلْغَثُونَهَا، أَوْ تَرْغَثُونَهَا، أَوْ كَلِمَةً تُشْبِهُهَا.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللهِ) العامريُّ الأويسيُّ الفقيه قال: (حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ) بسكون العين، ابن إبراهيم بن عبد الرَّحمن بن عوفٍ (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) محمَّد بن مسلمٍ الزُّهريِّ (عَنْ سَعِيدِ بْنِ المُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﵁: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: بُعِثْتُ بِجَوَامِعِ الكَلِمِ) سبق في «باب المفاتيح في اليد» من «كتاب التَّعبير» [ح: ٧٠١٣] «قال محمَّدٌ: وبلغني أنَّ

(١) في (ب): «مسنده»، وهو تحريفٌ.

جوامع الكلم أنَّ الله تعالى يجمع الأمور الكثيرة التي كانت تُكتَب في الكتب قبله في الأمر الواحد والأمرين، أو نحو ذلك»، وأنَّ في رواية أبي ذرٍّ: «قال أبو عبد الله» بدل قوله: «محمَّد» فقيل: المراد البخاريُّ، وصوَّب[1] ورجَّح[2] الحافظ ابن حجرٍ: أنَّه محمَّد بن مسلمٍ الزُّهريُّ، وأنَّ غير الزُّهريِّ جَزَمَ بأنَّ المراد بجوامع الكلم القرآنُ بقرينة قوله: «بُعِثت» والقرآن هو الغاية القصوى في إيجاز اللَّفظ واتِّساع المعاني، قد بهرت بلاغته العقول، وظهرت فصاحته على كلِّ مقول، أعجز بإعجازه فرسان البلاغة البارعة، وفرَّق بجوامع كلمه ذوي الألفاظ النَّاصعة، والكلمات الجامعة، وكانوا قد حاولوا الإتيان ببعض شيءٍ منه فما أطاقوه، وراموا ذلك فما استطاعوه؛ إذ رأوه نظمًا عجيبًا خارجًا عن أساليب كلامهم، ورصفًا بديعًا مباينًا لقوانين بلاغتهم ونظامهم، فأيقنوا بالقصور عن معارضته، واستشعروا العجز عن مقابلته، ولمَّا سمع المغيرة بن الوليد من النَّبيِّ ﷺ ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَٰنِ﴾ الآية [النحل: ٩٠] قال: والله إنَّ له لحلاوةً، وإنَّ عليه لطلاوةً، وإنَّ أسفله لمغدِقٌ، وإنَّ أعلاه لمثمِرٌ. وسمع أعرابيٌّ رجلًا يقرأ: ﴿فَٱصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾ [الحجر: ٩٤] فسجد وقال: سجدت لفصاحته، وقد ذكروا من أمثلة جوامع الكلم في القرآن قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ يَٰٓأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٧٩] وقوله: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ فَزِعُوا۟ فَلَا فَوْتَ وَأُخِذُوا۟ مِن مَّكَانٍ قَرِيبٍ﴾ [سبأ: ٥١] وقوله: ﴿ٱدْفَعْ بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ فَإِذَا ٱلَّذِى بَيْنَكَ وَبَيْنَهُۥ عَدَٰوَةٌ كَأَنَّهُۥ وَلِىٌّ حَمِيمٌ﴾ [فصلت: ٣٤] وقوله: ﴿وَقِيلَ يَٰٓأَرْضُ ٱبْلَعِى مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقْلِعِى﴾ الآية [هود: ٤٤] قال القاضي عياضٌ: إذا تأمَّلت هذه الآياتِ وأشباهها حقَّقت[3] إيجاز ألفاظها، وكثرة معانيها، وديباجة عبارتها، وحُسْن تأليف حروفها، وتلاؤم كَلِمِها، وأنَّ تحت كلِّ/ لفظةٍ منها جُملًا كثيرة، وفُصولًا جمَّة، وعلومًا زواخر، مُلِئت الدَّواوين من بعض ما استُفيد منها، وكثُرت المقالات في المستَنْبَطات عنها. وقد حكى الأصمعيُّ أنَّه سمع كلام جاريةٍ، فقال لها: قاتلك الله! ما أفصحَك! فقالت: أيُعدُّ[4] هذا فصاحةً بعد قوله تعالى: ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ أُمِّ مُوسَىٰٓ أَنْ أَرْضِعِيهِ﴾ [القصص: ٧] فجمع في آيةٍ واحدةٍ بين أمرين، ونَهْيين، وخبرين، وبِشارتين، ومن أمثلة

٧/١٠

(١) «وصوب»: ليس في (ص).

(٢) «ورجَّح»: ليس في (ع)، وفي هامش (ل): كذا بخطِّه.

(٣) في (ع): «تحقَّقت».

(٤) في (ب) و(س): «أَوَ تعدُّ»، والمثبت موافق للشفا.

جوامع كلمه ﷺ الواردة في الأحاديث حديث: «كلُّ عملٍ ليس عليه أمرُنا فهو ردٌّ» [ح:٢٦٩٧] «وكلُّ شرطٍ ليس في كتاب الله فهو باطلٌ» [ح:٢١٦٨] و«ليس الخبر كالمعاينة» و«البلاء موكَّلٌ بالمنطق» و«أيُّ داءٍ أدوأ من البخل!» و«حبُّك الشَّيء يُعمي ويُصمُّ...» إلى غير ذلك ممَّا يعسر استقصاؤه، ويدلُّك على أنَّه ﷺ قد حاز من الفصاحة وجوامع الكلم درجةً لا يرقاها غيره، وحاز مرتبةً لا يقدر فيها قدره، وفي كتابي «المواهب اللَّدُنيَّة»[1] من ذلك ما يشفي ويكفي، قال ابن المُنيِّر: ولم يَتَحدَّ نبيٌّ من الأنبياء بالفصاحة إلَّا نبيُّنا ﷺ؛ لأنَّ هذه الخصوصيَّة لا تكون لغير الكتاب العزيز، وهل فصاحته عليه الصلاة والسلام في جوامع الكلم التي ليست من التِّلاوة ولكنَّها معدودةٌ من السُّنَّة[2] تُحُدِّي بها أم لا؟ وظاهر قوله: «أُوتيت جوامع الكلم» أنَّه من التَّحدُّث بنعمة الله وخصائصه، كقوله: (وَنُصِرْتُ بِالرُّعْبِ) بضمِّ الرَّاء، أي: الخوف يُقذَف في قلوب أعدائي، زاد في «التَّيمُّم» [ح:٣٣٥] «مسيرة شهرٍ» وجعل الغاية مسيرة الشَّهر؛ لأنَّه لم يكن بين بلده وبين أحدٍ من أعدائه أكثر منه (وَبَيْنَا) بغير ميم (أَنَا نَائِمٌ رَأَيْتُنِي) رأيت نفسي (أُتِيتُ) بغير واوٍ بعد الهمزة، وفي «باب رؤيا اللَّيل» من «التَّعبير» [ح:٧٠٣٧] بإثباتها (بِمَفَاتِيحِ خَزَائِنِ الأَرْضِ) كخزائن كسرى أو معادن الذَّهب والفضَّة (فَوُضِعَتْ فِي يَدِي) بالإفراد[3]، حقيقة أو مجازًا، فيكون كنايةً عن وعد الله بما ذكر أنَّه يعطيه أمَّته.

(قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ) بالسَّند السَّابق إليه: (فَقَدْ ذَهَبَ) أي: فتُوفِّي (رَسُولُ اللهِ ﷺ وَأَنْتُمْ تَلْغَثُونَهَا) بفوقيَّة مفتوحةٍ، فلامٍ ساكنةٍ، فغينٍ معجمةٍ مفتوحةٍ، فمثلَّثةٍ مضمومةٍ، وبعد الواو السَّاكنة نونٌ فهاءٌ، فألفٌ، من اللَّغيث بوزن «عظيمٍ»: طعامٌ مخلوطٌ بشعيرٍ، كذا في «المحكَم» عن ثعلب، أي: تأكلونها كيفما اتَّفق (أَوْ) قال: (تَرْغَثُونَهَا) بالرَّاء بدل اللَّام، من الرَّغث، كنايةً عن العيش، وأصله: من رَغَثَ الجديُ أمَّه، إذا ارتضع منها، وأرغثته هي أرضعته، قاله القزَّاز، والشَّكُّ من الرَّاوي، أي: وأنتم ترضعونها (أَوْ) قال (كَلِمَةً تُشْبِهُهَا) أي: تشبه إحدى الكلمتين المذكورتين، نحو ما سبق في «التَّعبير» [ح:٦٦٩٨] «تنتثلونها» بالمثلَّثة وتاء الافتعال، أي: تستخرجونها.

والحديث من أفراده.

(١) «اللدنية»: مثبتٌ من (ع).

(٢) «السُّنَّة»: مثبتٌ من (ع)، وكذا هو في المواهب.

(٣) «بالإفراد»: مثبتٌ من غير (ع).

٧٢٧٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أبيه، عن أبي هُريرة، عن النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَا مِنَ الأَنْبِيَاءِ نَبِيٌّ إِلَّا أُعطِيَ مِنَ الآيَاتِ ما مِثْلُهُ أُومِن -أو آمن- عليه البشرُ، وَإِنَّمَا كَانَ الَّذِي أُوتِيتُ وَحْيًا أَوْحَاهُ اللهُ إِلَيَّ، فَأَرْجُو أَنِّي أَكْثَرُهُمْ تَابِعًا يَوْمَ القِيَامة».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللهِ) الأويسيُّ قال: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) بن سعدٍ الإمام الفَهْميُّ المصريُّ (عَنْ سَعِيدٍ) بكسر العين (عَنْ أَبِيهِ) أبي سعيدٍ كيسان[١] المقبُريِّ (عَنْ أَبِي هُرَيْرَة) رضي الله عنه (عن النَّبِيِّ ﷺ) أنَّه (قَالَ: مَا مِنَ الأَنْبِيَاءِ نَبِيٌّ إِلَّا[٢] أُعْطِيَ مِنَ الآيَاتِ مَا) أي: الذي (مِثْلُهُ أُومِن) بهمزةٍ مضمومةٍ بعدها واوٌ ساكنةٌ فميمٌ مكسورةٌ فنونٌ مفتوحةٌ، من الأمن (أَوْ) قال: (آمَنَ) بفتح الهمزة والميم من الإيمان (عَلَيْهِ) أي: لأجله (البَشَرُ، وَإِنَّمَا كَانَ) معظم المعجز (الَّذِي أُوتِيتُ) بحذف الضَّمير المنصوب، ولأبي ذرٍّ عن الحَمُّويي والكُشْمِيهَنيِّ: «أُوتيتُه» أي: من المعجزات (وَحْيًا أَوْحَاهُ اللهُ إِلَيَّ) وهو القرآن العظيم[٣]؛ لكونه آيةً باقيةً لا تعدم ما بقيت الدُّنيا، مع تكفُّل الله تعالى بحفظه، فقال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩] وسائر معجزات غيره من الأنبياء انقضت بانقضاء أوقاتها، فلم يبق إلَّا خبرها، والقرآن العظيم[٤] الباهرة آياته الظَّاهرة معجزاته على ما كان عليه مِن وقت نزوله إلى هذا الزَّمن مدَّة تسع مئةِ سنةٍ وستَّ عشرةَ سنةً، حجَّته قاهرةٌ، ومعارضته ممتنعةٌ باهرةٌ ولذا رتَّب عليه قوله: (فَأَرْجُو أَنِّي أَكْثَرُهُمْ) أكثر الأنبياء (تَابِعًا يَوْمَ القِيَامَةِ) لأنَّ بدوام المعجزة يتجدَّد الإيمان، ويتظاهر البرهان، و«تابعًا» نصبٌ على التَّمييز.

والحديث مرَّ في «فضائل القرآن» [ح: ٤٩٨١].

٢ - باب الاقْتِدَاءِ بِسُنَنِ رَسُولِ اللهِ ﷺ

وَقَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾ قَالَ: أَئِمَّةً نَقْتَدِي بِمَنْ قَبْلَنَا، وَيَقْتَدِي بِنَا مَنْ بَعْدَنَا. وَقَالَ ابْنُ عَوْنٍ: ثَلَاثٌ أُحِبُّهُنَّ لِنَفْسِي وَلِإِخْوَانِي: هَذِهِ السُّنَّةُ أَنْ يَتَعَلَّمُوهَا وَيَسْأَلُوا عَنْهَا، وَالقُرْآنُ أَنْ يَتَفَهَّمُوهُ وَيَسْأَلُوا النَّاسَ عَنْهُ، وَيَدَعُوا النَّاسَ إِلَّا مِنْ خَيْرٍ.

(باب الاقْتِدَاءِ بِسُنَنِ رَسُولِ اللهِ ﷺ) الشَّاملة لأقواله وأفعاله وتقريره (وَقَوْلِ اللهِ تَعَالَى:

---

(١) إلى هنا ينتهي السقط من (د).

(٢) زيد في هامش (د) من نسخة: (قد).

(٣) «العظيم»: ليس في (د).

(٤) في غير (ص) و(ع): «العزيز».

﴿وَٱجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾) أفرده للجنس، وحسَّنه كونه رأس فاصلةٍ، أو اجعل كلَّ واحدٍ منَّا إمامًا كما قال تعالى: ﴿يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا﴾ [الفرقان: ٧٤] أو لاتِّحادهم واتِّفاق كلمتهم، أو لأنَّه مصدرٌ في الأصل/ كصيامٍ وقيامٍ (قال: أئمَّةً نقتدي بمنْ قبْلنا، ويقْتدي بنا منْ بعْدنا) قاله مجاهدٌ فيما أخرجه الفريابيُّ والطَّبريُّ بسندٍ صحيحٍ، أي: اجعلنا أئمَّة لهم في الحلال والحرام يقتدون بنا فيه، قيل: وفي الآية ما يدلُّ على أنَّ الرِّئاسة في الدِّين تُطلب ويُرغب فيها.

٢٨٨/١٠

(وَقَالَ ابْنُ عَوْنٍ) بفتح العين المهملة وبعد الواو السَّاكنة نونٌ، عبد الله البصريُّ التَّابعيُّ الصَّغير فيما وصله محمَّد بن نصرٍ المروزيُّ في «كتاب السُّنَّة» (ثَلاثٌ أُحِبُّهُنَّ لنفْسي ولإخْواني) المؤمنين: (هَذِهِ السُّنَّةُ) الطَّريقة النَّبويَّة المحمَّديَّة، والإشارة في قوله: «هذه» نوعيَّةٌ لا شخصيَّةٌ (أَنْ يَتَعَلَّمُوهَا وَيَسْأَلُوا عَنْهَا) علماءها (وَالقُرْآنُ أَنْ يَتَفَهَّمُوهُ) أي: يتدبَّروه، قال في «الكواكب»: قال في القرآن: يتفهَّموه، وفي السُّنَّة يتعلَّموها؛ لأنَّ الغالب على حال المسلم أن يتعلَّم القرآن في أوَّل أمره فلا يحتاج إلى الوصيَّة بتعلُّمه؛ فلذا وصَّى بفهم معناه، وإدراك منطوقه وفحواه، وقال في «الفتح»: ويحتمل أن يكون السَّبب أنَّ القرآن قد جُمِعَ بين دفَّتي المصحف، ولم تكن السُّنَّة يومئذٍ جُمِعت/، فأراد بتعلُّمها جمعها؛ ليتمكَّن من تفهُّمها، بخلاف القرآن فإنَّه مجموعٌ (وَيَسْأَلُوا النَّاسَ عَنْهُ وَيَدَعُوا النَّاسَ) بفتح الدَّال: يتركوهم (إِلَّا مِنْ خَيْرٍ) ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنيِّ: «وَيَدْعُوا النَّاسَ» -قال في «الفتح»: بسكون الدَّال- إلى «خيرٍ».

د٢٤١/٧أ

٧٢٧٥ - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَبَّاسٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ وَاصِلٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ قَالَ: جَلَسْتُ إِلَى شَيْبَةَ فِي هَذَا المَسْجِدِ، قَالَ: جَلَسَ إِلَيَّ عُمَرُ فِي مَجْلِسِكَ هَذَا، فَقَالَ: هَمَمْتُ أَلَّا أَدَعَ فِيهَا صَفْرَاءَ وَلَا بَيْضَاءَ إِلَّا قَسَمْتُهَا بَيْنَ المُسْلِمِينَ، قُلْتُ: مَا أَنْتَ بِفَاعِلٍ قَالَ: لِمَ؟ قُلْتُ: لَمْ يَفْعَلْهُ صَاحِبَاكَ، قَالَ: هُمَا المَرْآنِ يُقْتَدَى بِهِمَا.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَبَّاسٍ) بفتح العين وسكون الميم، و«عبَّاس»[1] -بالموحَّدة[2]- الباهليُّ البَصريُّ[3] قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ) بن مهديٍّ قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) الثَّوريُّ

---

(١) في (د): «العبَّاس والموحَّدة».

(٢) في هامش (ل): «بالموحَّدة»، كذا بخطِّه.

(٣) في (ص) و(ع): «المصري»، ولعلَّه تحريفٌ.

(عَنْ وَاصِلٍ) هو ابن حيَّان بتشديد التَّحتيَّة (عَنْ أَبِي وَائِلٍ) شقيق بن سلمة أنَّه (قال: جلستُ إِلَى شَيْبَةَ) بفتح الشِّين المعجمة وسكون التَّحتيَّة بعدها موحَّدةٌ، ابن عثمان الحجَبيِّ (فِي هذا المَسْجِدِ) عند باب الكعبة الحرام، أو في الكعبة نفسها (قال: جلسَ إليَّ) بتشديد التَّحتيَّة (عُمَرُ) بن الخطَّاب ﷺ (فِي مَجْلِسِكَ هَذَا، فَقَالَ: هَمَمْتُ) أي: قصدت، ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنيِّ: «لقد هممت» (أَلَّا أَدَعَ) أي: لا أترك (فِيهَا) أي: في الكعبة (صَفْرَاءَ وَلَا بَيْضاء) ذهبًا ولا فضَّة (إِلَّا قَسَمْتُهَا بَيْنَ المُسْلِمِينَ) لمصالحهم، قال شيبة: (قُلْتُ) لعمر ﷺ: (مَا أَنْت بِفَاعِلٍ) ذلك (قَالَ) عمر: (لِمَ؟ قُلْتُ: لَمْ يَفْعَلْهُ صَاحِبَاكَ) النَّبيُّ ﷺ ولا أبو بكر ﷺ (قال) عمر: (هُمَا المَرْآنِ يُقْتَدَى بِهِمَا) بضمِّ التَّحتيَّة وفتح الدَّال المهملة، ولأبي ذرٍّ: «نَقتدِي» بنونٍ مفتوحةٍ بدل التَّحتيَّة وكسر الدَّال، وعند ابن ماجه بسندٍ صحيحٍ عن شقيقٍ قال: «بعث معي رجلٌ بدراهم هديَّةً إلى البيت قال: فدخلتُ البيتَ[1] وشيبة جالسٌ على كرسيٍّ، فناولته إيَّاها، فقال: ألك هذه؟ قلت: لا ولو كانت لي، لم آتكَ بها، قال: أما لئن قلت ذاك، لقد جلس عمر بن الخطاب مجلسك الذي أنت فيه فقال: لا أخرج حتَّى أقسم مال الكعبة بين فقراء المسلمين، قلت: ما أنت بفاعلٍ، قال: لأفعلنَّ، قال: ولِمَ؟ قلت: لأنَّ النَّبيَّ ﷺ قد رأى مكانه، وأبو بكر، وهما أحوج منك إلى المال، فلم يحرِّكاه، فقام كما هو فخرج»، ففيه أنَّ عمر ﷺ لمَّا أراد أن يصرف ذلك في مصالح المسلمين، وذكَّره شيبة بأنَّ النَّبيَّ ﷺ وأبا بكرٍ لم يتعرَّضا له، لم يَسَعْه خلافهما، ونَزَّلَ تقريرَ النَّبيِّ ﷺ بمنزلة[2] حكمه باستمرار ما ترك تغييره، فوجب عليه الاقتداء به لعموم قوله تعالى: ﴿وَٱتَّبِعُوهُ﴾ [الأعراف: ١٥٨] وعُلِمَ من هذا أنَّه لا يجوز صرف ذلك في فقراء المسلمين، بل يصرفه القيِّم في الجهة المنذورة، وربَّما يُهدَم[3] البيت أو تخلق[4] بعض آلاته فيصرف ذلك فيه، ولو صُرِف في مصالح المسلمين لكان كأنَّه قد[5] أُخرِج عن وجهه الذي سُبِّل فيه، وللشَّيخ تقيِّ الدِّين السُّبكيِّ كتاب «نزول السَّكينة على

---

(١) قوله: «قال: فدخلتُ البيتَ» من سنن ابن ماجه (٣١١٦).

(٢) في غير (د) و(ع): «منزلة».

(٣) في (ب) و(س): «تهدَّم».

(٤) في غير (د) و(ع): «خلق».

(٥) «قد»: ليس في (د).

قناديل المدينة» ذكر فيه فوائد جمَّةً أفاض الله تعالى عليه فواضل الرَّحمة.

ومطابقة الحديث للترجمة في قوله: «هما المرآن يقتدى بهما».

٧٢٧٦ - حَدَّثَنَا عليُّ بْنُ عَبْدِ الله: حَدَّثَنَا سُفيانُ قَالَ: سألتُ الأعمش فقال: عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ: سَمِعْتُ حُذَيْفَةَ يَقُولُ: حَدَّثنا رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أنَّ الأمانة نزلَتْ من السَّماء في جذر قُلوب الرِّجَال، وَنَزَلَ القُرآنُ، فَقَرَؤُوا القُرآنَ وَعَلِمُوا مِنَ السُّنَّةِ».

د٢٤١/٧ب وبه/ قال: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ) المدينيُّ قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) بن عيينة (قَالَ: سَأَلْتُ الأَعْمَشَ) سليمان بن مهران (فَقَالَ: عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ) الهَمْدانيِّ الجهنيِّ أنَّه قال: (سَمِعْتُ حُذَيْفَةَ) بن اليمان رضي الله عنه (يَقُولُ: حَدَّثَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ: أَنَّ الأَمَانَةَ) وهي ضدُّ الخيانة، أو الإيمان وشرائعه (نَزَلَتْ مِنَ السَّمَاءِ فِي جَذْرِ قُلُوبِ الرِّجَالِ) بفتح الجيم وكسرها وإسكان الذَّال المعجمة: أصل قلوب المؤمنين حتَّى صارت طبيعةً فُطِروا عليها (وَنَزَلَ القُرْآنُ، فَقَرَؤُوا القُرْآنَ ٢٨٩/١٠ وَعَلِمُوا مِنَ السُّنَّةِ) الأمانةَ وما/ يتعلَّق بها، فاجتمع لهم الطَّبع والشَّرع في حفظها، وهذا موضع التَّرجمة على ما لا يخفى.

والحديث سبق مطوَّلًا في «الرِّقاق» [ح:٦٤٩٧] و«الفتن» [ح:٧٠٨٦].

٧٢٧٧ - حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ مُرَّةَ: سَمِعْتُ مُرَّةَ الهَمْدَانِيَّ يَقُولُ: قَالَ عَبْدُ اللهِ: إِنَّ أَحْسَنَ الحَدِيثِ كِتَابُ اللهِ، وَأَحْسَنَ الهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَشَرَّ الأُمُورِ مُحْدَثَاتُهَا وَ﴿إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَآتٍ وَمَا أَنتُم بِمُعْجِزِينَ﴾.

وبه قال: (حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ) العسقلانيُّ قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجَّاج قال: (أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ مُرَّةَ) بفتح العين في الأوَّل وضمِّ الميم وتشديد الرَّاء في الآخر، الجَمَلي بفتح الجيم والميم المخفَّفة، قال: (سَمِعْتُ مُرَّةَ) بن شراحيل، ويقال له: مرَّة الطَّيِّب (الهَمْدَانِيَّ) بسكون الميم وفتح الدَّال المهملة، وليس هو والد عمرٍو الرَّاوي عنه (يَقُولُ: قَالَ عَبْدُ اللهِ) بن مسعودٍ رضي الله عنه: (إِنَّ أَحْسَنَ الحَدِيثِ كِتَابُ اللهِ، وَأَحْسَنَ الهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ ﷺ) بفتح الهاء وسكون الدَّال المهملة فيهما: السَّمت والطَّريقة والسِّيرة، يقال: هدى هَدْيَ زيدٍ إذا سار سيرته، ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنيِّ: «وأحسن الهُدَى هُدَى محمَّدٍ» بضمِّ

الهاء وفتح الدَّال والقصر: الإرشاد، واللَّام في «الهَدْي» للاستغراق؛ لأنَّ أفعل التَّفضيل لا يُضاف إلَّا إلى متعدِّدٍ، وهو داخلٌ فيه، ولأنَّه لو لم يكن للاستغراق، لم يُفد المعنى المقصود، وهو تفضيل دينه وسُنَّته على سائر الأديان والسُّنن (وَشَرَّ الأُمُور مُحْدَثاتُها) بضمِّ الميم وسكون الحاء وفتح الدَّال المخفَّفة المهملتين، جمع «مُحْدَثة» والمراد بها البِدَع والضَّلالات من الأفعال والأقوال، والبدعة كلُّ شيءٍ عُمِلَ على غير مثالٍ سابقٍ، وفي الشَّرع إحداث ما لم يكن في عهد رسول الله ﷺ، فإن كان له أصلٌ يدلُّ عليه الشَّرع، فليس ببدعةٍ، قال إمامنا الشَّافعيُّ رحمه الله: البدعة بدعتان: محمودةٌ ومذمومةٌ، فما وافق السُّنَّة فهو محمودٌ، وما خالفها؛ فهو مذمومٌ، أخرجه أبو نُعيم بمعناه من طريق إبراهيم بن الجنيد عن الشَّافعيِّ، وعند البيهقيِّ في «مناقب الشَّافعيِّ» أنَّه قال: المُحدَثات ضربان: ما أُحدِث مخالفًا كتابًا أو سنَّةً أو أثرًا أو إجماعًا فهذه بدعة الضَّلالة، وما أُحدِث من الخير لا يخالف شيئًا من ذلك فهذه مُحدَثةٌ غير مذمومةٍ (وَ﴿إِنَّ مَا تُوعَدُونَ﴾) من البعث وأحواله (﴿لَآتٍ﴾) لكائنٌ لا محالة (﴿وَمَآ أَنتُم بِمُعۡجِزِينَ﴾ [الأنعام: ١٣٤]) بفائتين، ردٌّ لقولهم: من مات فات.

وهذا من قول/ ابن مسعودٍ، ختم موعظته بشيءٍ من القرآن يناسب الحال، وظاهر سياق هذا الحديث أنَّه موقوفٌ، قال الحافظ ابن حجرٍ: لكنَّ القدر الذي له حكم الرَّفع منه قوله: «وأحسن الهدي هدي محمَّدٍ ﷺ» فإنَّ فيه إخبارًا عن صفةٍ من صفاته ﷺ، وهو أحد أقسام المرفوع، وقد جاء الحديث عن ابن مسعودٍ مصرَّحًا فيه بالرَّفع من وجهٍ آخر، أخرجه أصحاب السُّنن، لكنَّه ليس على شرط البخاريِّ، وأخرجه مسلمٌ من حديث جابرٍ مرفوعًا أيضًا بزيادةٍ فيه، وليس هو على شرط البخاريِّ أيضًا، وقد سبق حديث الباب في «كتاب[1] الأدب» [ح: ٦٠٩٨]. د٧/٤٤٢أ

٧٢٧٨ - ٧٢٧٩ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا سُفيَانُ: حَدَّثَنَا الزُّهرِيُّ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «لأَقْضِيَنَّ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللهِ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مُسَرْهَدٍ قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) بن عيينة قال: (حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ) محمَّد بن مسلم ابن شهابٍ (عَنْ عُبَيْدِ اللهِ) بضمِّ العين، ابن عبد الله بن عتبة بن مسعودٍ

(١) «كتاب»: ليس في (د).

(عَنْ أبي هُريْرة وزيْد بن خالدٍ) رضي الله عنهما (قال) كذا في الفرع كأصله بالإفراد، أي: قال كلٌّ منهما، وفي غيره: «قالا»: (كُنا عند النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم) فقام رجلٌ فقال: أنشدك الله إلَّا قضيت بيننا بكتاب الله...، الحديث في قصَّة العسيف الذي زنى بامرأة الذي استأجره (فقال) صلى الله عليه وسلم لهما: (لأقْضينَّ بيْنكُما بكتاب اللهِ) القصَّة إلى آخرها السَّابق ذلك في «المحاربين» [ح: ٦٨٢٧] وغيره[1] [ح: ٢٦٩٥، ٢٧٢٤] واقتُصِر منها هنا على قوله: «كنَّا عند النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم فقال: لأقضينَّ بينكما بكتاب الله» القدر المذكور إشارةً إلى أنَّ السُّنَّة يُطلَق عليها كتاب الله؛ لأنَّها بوحيه وتقديره، قال الله تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلۡهَوَىٰٓ ۝ إِنۡ هُوَ إِلَّا وَحۡيٞ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ٣-٤].

٧٢٨٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ: حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ: حَدَّثَنَا هِلَالُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «كُلُّ أُمَّتِي يَدْخُلُونَ الجَنَّةَ إِلَّا مَنْ أَبَى» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، وَمَنْ يَأْبَى؟ قَالَ: «مَنْ أَطَاعَنِي، دَخَلَ الجَنَّةَ، وَمَنْ عَصَانِي، فَقَدْ أَبَى».

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ) العَوَقيُّ -بفتح العين المهملة والواو بعدها قافٌ- أبو بكرٍ الباهليُّ البصريُّ قال: (حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ) بضمِّ الفاء وفتح اللَّام وبعد التَّحتيَّة السَّاكنة حاءٌ مهملةٌ، ابن سليمان المدنيُّ قال: (حَدَّثَنَا هِلَالُ بْنُ عَلِيٍّ) بن أسامة، يقال له ابن أبي ميمون، وقد يُنسَب إلى جدِّه (عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ) بالتَّحتيَّة والمهملة (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رضي الله عنه: (أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: كُلُّ أُمَّتِي) أي: أمَّة الإجابة (يَدْخُلُونَ الجَنَّةَ إِلَّا مَنْ أَبَى) بفتح الهمزة والموحَّدة من عصى منهم، فاستثناهم تغليظًا عليهم وزجرًا لهم[2] عن المعاصي، أو المراد أمَّة الدَّعوة، و«إلَّا من أبى» أي: كفر بامتناعه عن/ قبول الدَّعوة (قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، وَمَنْ يَأْبَى؟ قَالَ: مَنْ أَطَاعَنِي، دَخَلَ الجَنَّةَ، وَمَنْ عَصَانِي، فَقَدْ أَبَى) قال في «شرح المشكاة»: «ومن يأبى» معطوفٌ على محذوفٍ أي: عرفنا الذين يدخلون الجنَّة، والذي أبى لا نعرفه، وكان من حقِّ الجواب أن يقال: من عصاني، فعدل إلى ما ذكره[3] تنبيهًا به على أنَّهم ما عرفوا/ ذاك ولا هذا إذِ التَّقدير من أطاعني وتمسَّك بالكتاب والسُّنَّة دخل الجنَّة، ومن اتَّبع هواه وزلَّ عن الصَّواب وضلَّ عن الطَّريق المستقيم دخل النَّار، فوضع «أبى» موضعه وضعًا للسَّبب موضع

٢٩٠/١٠ ٢٤٢/٧ب

(١) في غير (ب) و(س): «غيرها»، ولعلَّ المثبت هو الصَّواب.

(٢) «لهم»: مثبتٌ من (د).

(٣) في هامش (ج) و(ل): كذا بخطِّه، فعدل إلى ما هو عليه. انتهى. قلنا: وكذا هو في شرح المشكاة.

المسيَّب، قال: ويعضد هذا التَّأويل إيراد مُحيي السُّنَّة هذا الحديث في «باب الاعتصام بالكتاب والسُّنَّة» والتَّصريح بذكر الطَّاعة، فإنَّ المطيع هو الذي يعتصم بالكتاب والسُّنَّة ويجتنب الأهواء والبدع.

والحديث من أفراده.

٧٢٨١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبَادَةَ: أَخْبَرَنَا يَزِيدُ: حَدَّثَنَا سَلِيمُ بْنُ حَيَّانَ -وَأَثْنَى عَلَيْهِ-: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مِينَاءَ: حَدَّثَنَا أَوْ سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ يَقُولُ: جَاءَتْ مَلَائِكَةٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ نَائِمٌ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّهُ نَائِمٌ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّ العَيْنَ نَائِمَةٌ وَالقَلْبَ يَقْظَانُ، فَقَالُوا: إِنَّ لِصَاحِبِكُمْ هَذَا مَثَلًا، فَاضْرِبُوا لَهُ مَثَلًا، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّهُ نَائِمٌ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّ العَيْنَ نَائِمَةٌ وَالقَلْبَ يَقْظَانُ، فَقَالُوا: مَثَلُهُ كَمَثَلِ رَجُلٍ بَنَى دَارًا، وَجَعَلَ فِيهَا مَأْدُبَةً، وَبَعَثَ دَاعِيًا، فَمَنْ أَجَابَ الدَّاعِيَ؛ دَخَلَ الدَّارَ وَأَكَلَ مِنَ المَأْدُبَةِ، وَمَنْ لَمْ يُجِبِ الدَّاعِيَ لَمْ يَدْخُلِ الدَّارَ وَلَمْ يَأْكُلْ مِنَ المَأْدُبَةِ، فَقَالُوا: أَوِّلُوهَا لَهُ يَفْقَهْهَا، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّهُ نَائِمٌ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّ العَيْنَ نَائِمَةٌ وَالقَلْبَ يَقْظَانُ. فَقَالُوا: فَالدَّارُ الجَنَّةُ، وَالدَّاعِي مُحَمَّدٌ ﷺ فَمَنْ أَطَاعَ مُحَمَّدًا ﷺ فَقَدْ أَطَاعَ اللهَ، وَمَنْ عَصَى مُحَمَّدًا ﷺ فَقَدْ عَصَى اللهَ، وَمُحَمَّدٌ ﷺ فَرَّقَ بَيْنَ النَّاسِ.

تَابَعَهُ قُتَيْبَةُ، عَنْ لَيْثٍ، عَنْ خَالِدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِلَالٍ، عَنْ جَابِرٍ: خَرَجَ عَلَيْنَا النَّبِيُّ ﷺ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبَادَةَ) بفتح العين المهملة وتخفيف الموحَّدة الواسطيُّ، واسم جدِّه البَخْتَريُّ بفتح الموحَّدة وسكون المعجمة وفتح الفوقيَّة، وليس له في «البخاريِّ» سوى هذا الحديث، وآخر سبق[1] في «الأدب» [ح:٦١٠٦] ومن عداه في «الصَّحيحين» فبضمِّ العين قال: (أَخْبَرَنَا يَزِيدُ) بن هارون قال: (حَدَّثَنَا سَلِيمُ بْنُ حَيَّانَ) بفتح السِّين المهملة وكسر اللَّام، بوزن «عَظيم» وفي الفرع مكتوبٌ على كشطٍ «سُليمانُ» وكذا في «اليونينيَّة» بزيادة ألفٍ ونونٍ وضمِّ السِّين[2]، وكذا هو في عدَّة نسخٍ، وهو سليمان بن حيَّان أبو خالدٍ الأحمر الكوفيُّ، والذي في «فتح الباري» و«عمدة القاري» و«الكواكب»: «سَليم» و«حيَّان» بفتح الحاء المهملة وتشديد التَّحتيَّة الهذليُّ البصريُّ، قال محمَّد بن عَبادة: (وَأَثْنَى عَلَيْهِ) يزيد بن هارون خيرًا،

---

(١) «سبق»: ليس في (د).

(٢) في (ع): «الشين»، وفي غير (د): «النون»، ولعلَّ المثبت هو الصَّواب.

قال: (حَدَّثنا سعيدُ بْنُ ميناء) بكسر الميم وسكون التَّحتيَّة بعدها نونٌ فهمزةٌ ممدودًا، أبو الوليد قال: (حدّثنا أو) قال[1]: (سمعتُ جابر بْن عبْد الله) الأنصاريَّ ﵄، والقائل: «حدَّثنا أو سمعت» سعيد بن ميناء، والشَّاكُّ سَليم بن حيَّان، شكَّ في أيِّ الصيغتين قالها شيخه سعيدٌ؟ ويجوز في «جابر» الرَّفع على تقدير حدَّثنا، والنَّصب على تقدير سمعت جابرًا (يقولُ: جاءتْ مَلَائِكَةٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهْوَ نَائِمٌ) ذكر منهم التِّرمذيُّ في «جامعه» اثنين: جبريل وميكائيل، فيُحتَمل أن يكون مع كلٍّ واحدٍ منهما غيره، أو اقتصر فيه[2] على من باشر الكلام ابتداءً وجوابًا، وفي حديث ابن مسعودٍ عند التِّرمذيِّ وحسَّنه وصحَّحه ابن خزيمة: «أنَّه ﷺ توسَّد[3] فَخِذَ فرقد، وكان إذا نام نفخ، قال: فبينا أنا قاعدٌ إذا أنا برجالٍ عليهم ثيابٌ بيضٌ، الله أعلم بما بهم من الجمال، فجلست طائفةٌ منهم عند رأس رسول الله ﷺ، وطائفةٌ منهم عند رجليه» (فَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّهُ نَائِمٌ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّ العَيْنَ نَائِمَةٌ وَالقَلْبَ يَقْظَانُ) قال الرَّامَهُرْمُزيُّ: هذا تمثيلٌ يُراد به حياة القلب وصحَّة خواطره، وقال البيضاويُّ فيما حكاه في «شرح المشكاة»: قول/ بعضهم: «إنَّه نائمٌ... إلى آخره». مناظرةٌ جرت بينهم بيانًا وتحقيقًا لِمَا أنَّ النُّفوس القدسيَّة الكاملة لا يضعف إدراكها بضعف الحواسِّ واستراحة الأبدان (فَقَالُوا: إِنَّ لِصَاحِبِكُمْ هَذَا) يعنون النَّبيَّ ﷺ (مَثَلًا، فَاضْرِبُوا لَهُ مَثَلًا، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّهُ نَائِمٌ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّ العَيْنَ نَائِمَةٌ وَالقَلْبَ يَقْظَانُ، فَقَالُوا: مَثَلُهُ) ﵊ (كَمَثَلِ رَجُلٍ بَنَى دَارًا، وَجَعَلَ فِيهَا مَأْدُبَةً) بفتح الميم وسكون الهمزة وضمِّ الدَّال وفتحها بعدها موحَّدةٌ مفتوحةٌ فهاء تأنيثٍ، وقيل: بالضَّمِّ: الوليمة، وبالفتح: أدب الله الذي أدَّب به عباده، وحينئذٍ فيتعيَّن الضَّمُّ هنا (وَبَعَثَ دَاعِيًا) يدعو النَّاس إليها (فَمَنْ أَجَابَ الدَّاعِيَ، دَخَلَ الدَّارَ وَأَكَلَ مِنَ المَأْدُبَةِ، وَمَنْ لَمْ يُجِبِ الدَّاعِيَ، لَمْ يَدْخُلِ الدَّارَ وَلَمْ يَأْكُلْ مِنَ المَأْدُبَةِ) وفي حديث ابن مسعودٍ عند أحمد: «بنى بنيانًا حصينًا، ثمَّ جعل مأدبةً، فدعا النَّاس إلى طعامه وشرابه، فمن أجابه، أكل من طعامه، وشرب من شرابه، ومن لم يجبه، عاقبه الله» (فَقَالُوا: أَوِّلُوهَا) بكسر الواو المشدَّدة، أي: فسِّروا الحكاية أو التَّمثيل (لَهُ) ﷺ (يَفْقَهْهَا) من أوَّل تأويلًا، إذا فسَّر الشَّيء بما يؤول

د٧٥/٢٤٣أ

(١) «قال»: ليس في (د).

(٢) «فيه»: سقط من (د).

(٣) في (ب): «توسده».

إليه[١]»، والتَّأويل في اصطلاح العلماء: تفسير اللَّفظ بما يحتمله احتمالًا غير بيِّنٍ (فَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّهُ نَائِمٌ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّ العَيْنَ نَائِمَةٌ وَالقَلْبَ يَقْظَانُ) كرَّر «فقال بعضهم: إنَّه نائمٌ...» إلى آخره ثلاث مراتٍ (فَقَالُوا: فَالدَّارُ) الممثَّل بها[٢] (الجَنَّةُ، وَالدَّاعِي مُحمَّدٌ ﷺ) وفي حديث ابن/ مسعودٍ عند أحمد: «أمَّا السَّيِّد فهو ربُّ العالمين، وأمَّا البنيان فهو الإسلام، وأمَّا الطَّعام فهو الجنَّة، ومحمَّدٌ الدَّاعي، فمن اتَّبعه كان في الجنَّة» (فَمَنْ أَطَاعَ مُحَمَّدًا ﷺ فَقَدْ أطاع الله) لأنَّه رسول الله صاحب المأدبة، فمن أجابه ودخل في دعوته أكل من المأدبة (وَمَنْ عَصَى مُحَمَّدًا ﷺ فَقَدْ عَصَى اللهَ) فإن قلت: التَّشبيه يقتضي أن يكون مَثَل الباني هو مَثَل النَّبيِّ ﷺ، حيث قال: مثله كمثل رجلٍ بنى دارًا، لا مثل الدَّاعي، أجاب في «شرح المشكاة» فقال: قوله: «مثله[٣] كمثل رجل» مطلعٌ للتَّشبيه وهو يُنبِئ عن أنَّ هذا ليس من التَّشبيهات المفرَّقة؛ كقول امرئ القيس:

كأنَّ قلوبَ الطَّيرِ رطبًا ويابسًا ... لدى وكرها العُنَّابُ والحَشَفُ البالي

شبَّه القلوب الرَّطبة بالعنَّاب، واليابسة بالحَشَف، على التَّفريق[٤]، بل هو من التَّمثيل الذي يُنتزَع فيه الوجهُ من أمور متعدِّدةٍ[٥] متوهَّمةٍ منضمٍّ[٦] بعضُها مع بعضٍ؛ إذ لو أريد التَّفريق لقيل: مثله كمثل داعٍ بعثه رجلٌ، ومن ثَمَّ قُدِّمت في التَّأويل «الدَّار» على «الدَّاعي» وعلى «المضيف» روعي في التَّأويل[٧] أدبٌ حسنٌ حيث لم يصرِّح المشبَّه بالرَّجل، لكنَّه/ لمَّح في قوله: «من أطاع الله» إلى ما يدلُّ على أنَّ المشبَّه من هو، قال الطِّيبيُّ: وتحريره أنَّ الملائكة مثَّلوا سبق رحمة الله تعالى على العالمين بإرساله[٨] الرَّحمة المهداة إلى الخلق، كما قال تعالى: ﴿وَمَآ

٢٩١/١٠
د٢٤٣/٧ب

---

(١) في غير (ب) و(س): «إذا فسر بما يؤل إليه الشيء» ولعلَّ المثبت هو الصَّواب.

(٢) «الممثل بها»: سقط من (د).

(٣) «مثله»: سقط من (د).

(٤) في هامش (ج) و(ل): وقال الكِرمانيُّ: إنَّه ليس من باب تشبيه المفرد بالمفرد، بل تشبيه المركَّب بالمركَّب، مِن غير ملاحظة مطابقة المفردات بين الطَّرفين. «منه».

(٥) في (د): «معدودة».

(٦) في (ع): «فنظم»، وهو تحريفٌ.

(٧) في (ع): «التأويلات».

(٨) في (د): «بإرسال».

أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٧] ثمَّ إعداده الجنَّة للخلق، ودعوته ﷺ إيَّاهم إلى الجنَّة ونعيمها وبهجتها، ثمَّ إرشاده الخلق بسلوك الطَّريق إليها، واتِّباعهم إيَّاه بالاعتصام بالكتاب والسُّنَّة المُدلَيين إلى العالم السُّفليِّ، فكأنَّ النَّاس واقعون في مهواة طبيعتهم ومشتغلون بشهواتها، وإنَّ الله يريد بلطفه رفعهم، فأدلى حبلَي[١] القرآن والسُّنَّة إليهم ليخلِّصهم[٢] من تلك الورطة، فمن تمسَّك بهما، نجا وحصل في الفردوس الأعلى والجناب الأقدس عند مليكٍ مقتدرٍ، ومن أخلد إلى الأرض، هلك وأضاع نفسه من رحمة الله تعالى، بحال مضيفٍ كريمٍ بنى دارًا، وجعل فيها من أنواع الأطعمة المستلذَّة والأشربة المستعذبة ما لا يحصى ولا يوصف، ثمَّ بعث داعيًا إلى النَّاس يدعوهم إلى الضِّيافة إكرامًا لهم، فمن اتَّبع[٣] الدَّاعي، نال من تلك الكرامة، ومن لم يتَّبع حُرِمَ منها، ثمَّ إنَّهم وضعوا مكانَ حلولِ سخط الله بهم ونزول العقاب السَّرمديِّ عليهم قولهم: «لم يدخلِ الدَّار، ولم يأكل من المَأدبة»؛ لأنَّ فاتحة الكلام سيقت لبيان سبق الرَّحمة على الغضب، فلم يطابق أن لو خُتِم بما يصرِّح بالعقاب والغضب، فجاؤوا بما يدلُّ على[٤] المراد على سبيل الكناية (وَمُحَمَّدٌ ﷺ فَرَّقَ) بتشديد الرَّاء: فارقٌ، ولغير أبي ذرٍّ: «فَرْقٌ» بسكونها على المصدر، وُصِفَ به للمبالغة، أي: الفارق (بَيْنَ النَّاسِ) المؤمن والكافر، والصَّالح والطَّالح؛ إذ به تميَّزتِ الأعمال والعمَّال، وهذا كالتَّذييل للكلام السَّابق؛ لأنَّه مشتملٌ على معناه ومؤكِّدٌ له، وفيه إيقاظٌ للسَّامعين من رقدة الغفلة، وحثٌّ على الاعتصام بالكتاب والسُّنَّة والإعراض عمَّا يخالفهما.

(تَابَعَهُ) أي: تابع محمَّد بن عَبَادة (قُتَيْبَةُ) بن سعيدٍ (عَنْ لَيْثٍ) هو ابن سعدٍ (عَنْ خَالِدٍ) أبي عبد الرَّحيم بن يزيدٍ المصريِّ (عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِلَالٍ) اللَّيثيِّ المدنيِّ (عَنْ جَابِرٍ) الأنصاريِّ ﷺ أنَّه قال: (خَرَجَ عَلَيْنَا النَّبِيُّ ﷺ) وصله التِّرمذيُّ بلفظ: «خرج علينا النَّبيُّ ﷺ يومًا فقال: إنِّي رأيت في المنام كأنَّ جبريل عند رأسي، وميكائيل عند رجلي، يقول أحدهما لصاحبه: اضرب له مثلًا، فقال: اسمع سَمِعتْ أذنك، واعقل عَقَلَ قلبك، إنَّما مثلك ومثل

(١) في (د) و(ص): «حبلَ»، وكذا في شرح المشكاة، وزيد قبلها في (ص): «إلى العالم السفلي».

(٢) في (ع): «لتخليصهم».

(٣) في (د): «تبع».

(٤) زيد في (د): «أنَّ». وليست في شرح المشكاة.

أمَّتك كمثل مَلِكٍ اتَّخذ دارًا، ثمَّ بنى فيها بناءً، ثمَّ جعل فيها مائدة[1]، ثمَّ بعث رسولًا يدعو النَّاس إلى طعامه، فمنهم من أجاب الرَّسول، ومنهم من تركه، فالله هو الملك، والدَّار الإسلام، والبيت الجنَّة، وأنت يا محمَّدُ/ رسولٌ، من أجابك، دخل الإسلام، ومن دخل الإسلام، دخل الجنَّة، ومن دخل الجنَّة، أكل ممَّا[2] فيها»، قال التِّرمذيُّ: وهو حديثٌ مرسلٌ؛ لأنَّ سعيد بن أبي هلالٍ لم يدرك جابرًا، قال في «الفتح»: يريد أنَّه منقطعٌ بين سعيدٍ وجابرٍ، وقد اعتضد هذا المنقطع بحديث ربيعة الجرشيِّ عند الطَّبرانيِّ بنحو سياقه، وسنده جيِّدٌ، وأورده المؤلِّف لرفع توهُّم من ظنَّ أنَّ طريق سعيد بن ميناء موقوفٌ.

د٧٤٤/أ

٧٢٨٢ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ هَمَّامٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ قَالَ: يَا مَعْشَرَ القُرَّاءِ اسْتَقِيمُوا، فَقَدْ سُبِقْتُمْ سَبْقًا بَعِيدًا، فَإِنْ أَخَذْتُمْ يَمِينًا وَشِمَالًا؛ لَقَدْ ضَلَلْتُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا.

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ) الفضل بن دكينٍ/ قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) الثَّوريُّ (عَنِ الأَعْمَشِ) سليمان بن مهران (عَنْ إِبْرَاهِيمَ) النَّخعيِّ (عَنْ هَمَّامٍ) هو ابن الحارث (عَنْ حُذَيْفَةَ) بن اليمان ﷺ أنَّه (قَالَ: يَا مَعْشَرَ القُرَّاءِ) بضمِّ القاف وتشديد الرَّاء، مهموزًا، جمع «قارئ» والمراد: العلماء بالقرآن والسُّنَّة العبَّاد (اسْتَقِيمُوا) اسلكوا طريق الاستقامة بأن تتمسَّكوا بأمر الله فعلًا وتركًا (فَقَدْ سُبِقْتُمْ) بضمِّ السِّين وكسر الموحَّدة مصحَّحًا عليه في الفرع كأصله مبنيًّا للمفعول، أي: لازموا الكتاب والسُّنَّة؛ فإنَّكم مسبوقون (سَبْقًا بَعِيدًا) أي: ظاهرًا، ووصفه بالبعد؛ لأنَّه غاية شأو المتسابقين، ولأبي ذرٍّ: «سَبَقْتُمْ» بفتح السِّين والموحَّدة، قال في «الفتح»: وبه جزم ابن التِّين، وهو المعتمَد، وزاد محمَّد بن يحيى الذُّهليُّ عن أبي نُعيمٍ شيخ البخاريِّ فيه: «فإن استقمتم؛ فقد سبقتم» أخرجه أبو نُعيم في «مستخرجه» وخاطب بذلك من أدرك أوائل الإسلام، فإذا تمسَّك بالكتاب والسُّنَّة؛ سبق إلى كلِّ خيرٍ[3]؛ لأنَّ من جاء بعده إن عمل بعمله لم يصل إلى ما وصل إليه من سبقه إلى الإسلام، وإلَّا؛ فهو أبعد منه حسًّا وحكمًا (فَإِنْ) خالفتم الأمر و(أَخَذْتُمْ يَمِينًا وَشِمَالًا) عن طريق الاستقامة (لَقَدْ ضَلَلْتُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا).

٢٩٢/١٠

---

(١) في (د): «مأدبة»، وكذا في نسخة (ج)، وكتب على هامشها: «بخطه: مائدة». والمثبت موافق لسنن الترمذي (٢٨٦٠).

(٢) في (ص) و(ع): «ما»، وكذا في سنن الترمذي.

(٣) «خير»: مثبتٌ من (ع)، وهي ثابتة في الفتح.

ومطابقة الحديث للتَّرجمة في قوله: «استقيموا»[1]؛ لأنَّ الاستقامة هي الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ، وقد قال ابن عبَّاسٍ في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [الانعام: ١٣٥] قال: أمر الله المؤمنين بالجماعة ونهاهم عن الاختلاف والفرقة، وقال القرطبيُّ أبو محمَّدٍ: الصِّراط الطَّريق الذي هو دين الإسلام، وقوله: ﴿مُسْتَقِيمًا﴾ نصبٌ على الحال، والمعنى مستويًا قويمًا لا اعوجاجَ فيه، وقد بيَّنه على لسان نبيِّه ﷺ، وتشعَّبت منه طرقٌ، فمن سلك الجادَّة نجا، ومن خرج إلى تلك الطُّرق أفضت به إلى النَّار، وعن ابن مسعودٍ قال: «خطَّ رسول الله ﷺ خطًّا بيده ثمَّ قال: هذا سبيل الله مستقيمًا، وخطَّ عن يمينه وشماله ثمَّ قال: هذه السُّبل ليس منها سبيلٌ إلَّا عليه شيطانٌ يدعو إليه، ثمَّ قرأ: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا﴾ الآية [الأنعام: ١٥٣]»/ رواه الإمام أحمد. د٧/٤٤٢ب

٧٢٨٣ - حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ بُرَيْدٍ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا مَثَلِي وَمَثَلُ مَا بَعَثَنِي اللهُ بِهِ كَمَثَلِ رَجُلٍ أَتَى قَوْمًا فَقَالَ: يَا قَوْمِ إِنِّي رَأَيْتُ الجَيْشَ بِعَيْنَيَّ، وَإِنِّي أَنَا النَّذِيرُ العُرْيَانُ، فَالنَّجَاءُ، فَأَطَاعَهُ طَائِفَةٌ مِنْ قَوْمِهِ فَأَدْلَجُوا، فَانْطَلَقُوا عَلَى مَهَلِهِمْ، فَنَجَوْا، وَكَذَّبَتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ فَأَصْبَحُوا مَكَانَهُمْ، فَصَبَّحَهُمُ الجَيْشُ، فَأَهْلَكَهُمْ وَاجْتَاحَهُمْ، فَذَلِكَ مَثَلُ مَنْ أَطَاعَنِي فَاتَّبَعَ مَا جِئْتُ بِهِ، وَمَثَلُ مَنْ عَصَانِي وَكَذَّبَ بِمَا جِئْتُ بِهِ مِنَ الحَقِّ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ) بضمِّ الكاف آخره موحَّدةٌ مصغَّرًا، محمَّد بن العلاء قال: (حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ) حمَّاد بن أسامة (عَنْ بُرَيْدٍ) بضمِّ الموحَّدة وفتح الرَّاء بن[2] عبد[3] الله (عَنْ) جدِّه[4] (أَبِي بُرْدَةَ) بضمِّ الموحَّدة وسكون الرَّاء، عامرٍ أو الحارث (عَنْ) أبيه (أَبِي مُوسَى) عبد الله بن قيسٍ رضي الله عنه (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أنَّه (قَالَ: إِنَّمَا مَثَلِي وَمَثَلُ مَا) بفتح الميم والمثلَّثة فيهما، أي: صفتي العجيبة الشَّأن وصفة ما (بَعَثَنِي اللهُ بِهِ) إليكم من الأمر العجيب الشَّأن

(١) في هامش (ل):

إن ثبتت للنَّفس الاستقامه فتلك للعبد هي الكرامه «محصل مقاصد».

(٢) «بن»: سقط من جميع النسخ.

(٣) في (ب) و(س): «عبيد»، وهو تحريف.

(٤) «جده»: ليس في (د).

(كَمَثَلِ رَجُلٍ) كصفة رجلٍ (أَتَى قَوْمًا) بالتَّنكير للشيوع (فَقَالَ) لهم: (يا قَوْمِ إنِّي رأيْتُ الجَيْشَ) المعهود (بِعَيْنَيَّ) بلفظ التَّثنية (وَإِنِّي أَنَا النَّذِيرُ العُرْيَانُ) بالعين المهملة والرَّاء السَّاكنة، بعدها تحتيَّةٌ، من التَّعرِّي، وهو مَثَلٌ سائرٌ يُضرَب لشدَّة الأمر، ودنوِّ المحذور، وبراءة المحذِّر من[1] التُّهمة، وأصله أنَّ الرَّجل إذا رأى[2] العدوَّ[3] قد هجم على قومه، وكان يخشى لحوقهم عند لحوقه، تجرَّد عن ثوبه، وجعله على رأس خشبةٍ وصاح ليأخذوا حذرهم، ويستعدُّوا قبل لحوقهم، وقال ابن السَّكن: هو رجلٌ من خثعم، حَمَل عليه يوم ذي الخَلَصة عوف بن عامرٍ، فقطع يده ويد امرأته (فَالنَّجَاءُ) بالهمزِ والمدِّ والرَّفع مصحَّحًا عليه في الفرع، وفي غيره بالنَّصب مفعولٌ مطلقٌ، أي: الإسراع، والذي في «اليونينيَّة» الهمز فقط من غير حركةِ رفعٍ ولا غيره، وفي «الرِّقاق»[4] في «باب الانتهاء عن المعاصي» [ح:٦٤٨٢] «فالنَّجاء النَّجاء» مرَّتين (فَأَطَاعَهُ طَائِفَةٌ مِنْ قَوْمِهِ، فَأَدْلَجُوا) بهمزةٍ مفتوحةٍ فدالٍ مهملةٍ ساكنةٍ وبالجيم: ساروا أوَّل اللَّيل (فَانْطَلَقُوا عَلَى مَهَلِهِمْ) بتحريك الهاء بالفتحة: بالسَّكينة والتَّأنِّي (فَنَجَوْا) من العدوِّ (وَكَذَّبَتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ فَأَصْبَحُوا مَكَانَهُمْ، فَصَبَّحَهُمُ الجَيْشُ، فَأَهْلَكَهُمْ وَاجْتَاحَهُمْ) بالجيم السَّاكنة والحاء المهملة: استأصلهم (فَذَلِكَ مَثَلُ مَنْ أَطَاعَنِي فَاتَّبَعَ) بالفاء، ولأبي ذرٍّ عن الحَمُّويي والمُستملي: «واتَّبَعَ» (مَا جِئْتُ بِهِ، وَمَثَلُ مَنْ عَصَانِي وَكَذَّبَ بِمَا جِئْتُ بِهِ مِنَ الحَقِّ) قال الطِّيبيُّ: هذا التَّشبيه من التَّشبيهات المفرَّقة، شبَّه ذاته ﷺ بالرَّجل، وما بعثه الله به من إنذار القوم بعذاب الله القريب بإنذار الرَّجل قومه بالجيش/ المصبِّح، وشبَّه من أطاعه من أمَّته ومن عصاه بمن كذَّب الرَّجل في إنذاره وصدَّقه، وفي قول الرَّجل: «أنا النَّذير...» إلى آخره أنواعٌ من التَّأكيد: أحدها قوله: «بعينيَّ» لأنَّ الرُّؤية لا تكون إلَّا بهما[5]، وثانيها «إنِّي» و«أنا»، وثالثها «العُريان» فإنَّه دلَّ على بلوغ النِّهاية[6] في قرب العدوِّ.

١٠/٢٩٣

---

(١) في غير (د): «عن».

(٢) في (ص): «إن»، وسقط منها: «رأى».

(٣) زيد في (ع): «و».

(٤) في (س) و(ص): «الرقائق»، وليس بصحيحٍ.

(٥) في (د) و(ع): «بها»، وكذا في شرح المشكاة.

(٦) في (ص): «الغاية».

والحديث سبق في «باب الانتهاء عن المعاصي» من «الرِّقاق» [ح: ٦٤٨٢].

٧٢٨٤ - ٧٢٨٥ - حَدَّثَنا قُتَيْبَةُ بْنُ سعيدٍ: حدَّثَنا ليْثٌ، عَنْ عُقَيْلٍ، عن الزُّهْريِّ: أخْبرني عُبَيْدُ الله ابْنُ عَبْدِ اللهِ بْن عُتْبَةَ، عَنْ أبي هُرَيْرةَ قَالَ: لمَّا تُوُفِّيَ رَسولُ الله ﷺ واسْتُخلفَ أبو بكرٍ بَعْدَهُ، وكَفر مَنْ كَفَر مِنَ العَربِ قَال عُمَرُ لأَبِي بَكْرٍ: كَيْف تُقاتِلُ النَّاس وقد قال رَسولُ الله ﷺ: «أُمِرْتُ أنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إلَهَ إلَّا اللهُ، فَمَنْ قَالَ: لَا إلَهَ إلَّا اللهُ عَصَم منِّي مَالَهُ وَنَفْسَهُ إلَّا بحقِّه، وَحِسَابُهُ عَلَى اللهِ»؟ فَقَالَ: وَاللهِ لأُقَاتِلَنَّ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ، فإِنَّ الزَّكَاة حَقُّ المالِ، وَاللهِ لوْ مَنَعُونِي عِقالًا كَانُوا يُؤَدُّونَهُ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ لَقَاتَلْتُهُمْ عَلَى مَنْعِهِ، فَقَالَ عُمَرُ: فَوَاللهِ مَا هُوَ إِلَّا أَنْ رَأَيْتُ اللهَ قَدْ شَرَحَ صَدْرَ أَبِي بَكْرٍ لِلْقِتَالِ، فَعَرَفْتُ أَنَّهُ الحَقُّ. قَالَ ابْنُ بُكَيْرٍ وَعَبْدُ اللهِ عَنِ اللَّيْثِ: عَنَاقًا، وَهْوَ أَصَحُّ.

د٧/٢٤٥أ وبه قال/: (حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ) أبو رجاء البلخيُّ قال: (حَدَّثَنَا لَيْثٌ) هو ابن سعدٍ الإمام (عَنْ عُقَيْلٍ) بضمِّ العين، ابن خالدٍ الأَيْليِّ (عَنِ الزُّهْرِيِّ) محمَّد بن مسلم[1] أنَّه قال: (أَخْبَرَنِي) بالإفراد (عُبَيْدُ اللهِ) بضمِّ العين (بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُتْبَةَ) بن مسعودٍ (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رضي الله عنه أنَّه (قَالَ: لَمَّا تُوُفِّيَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَاسْتُخْلِفَ أَبُو بَكْرٍ) رضي الله عنه (بَعْدَهُ، وَكَفَرَ مَنْ كَفَرَ مِنَ العَرَبِ) غطفان وفزارة وبنو يربوعٍ وبعض بني[2] تميمٍ وغيرهم، منعوا الزَّكاة، فأراد أبو بكر أن يُقاتِلهم (قَالَ عُمَرُ) رضي الله عنه (لأَبِي بَكْرٍ) رضي الله عنه معترضًا عليه: (كَيْفَ تُقَاتِلُ النَّاسَ وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: أُمِرْتُ) بضمِّ الهمزة، أي: أمرني الله (أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، فَمَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، عَصَمَ مِنِّي مَالَهُ وَنَفْسَهُ) فلا يُستباح مالُه، ولا يُهدَر دمُه (إِلَّا بِحَقِّهِ) بحقِّ الإسلام، من قتل نفسٍ محرَّمةٍ، أو إنكار وجوب الزَّكاة، أو منعها بتأويلٍ باطلٍ (وَحِسَابُهُ) فيما يسرُّه (عَلَى اللهِ) فيثبُتُ المؤمن ويعاقب غيره، فلا نقاتله، ولا نفتش باطنه هل هو مخلصٌ أم لا؟ فإنَّ ذلك إلى الله تعالى، وحسابه عليه، ولم ينظر عمر رضي الله عنه إلى قوله: «إلَّا بحقِّه» ولا تأمَّل شرائطه.

(فَقَالَ) له أبو بكر رضي الله عنه: (وَاللهِ لأُقَاتِلَنَّ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ) فقال: أحدهما واجبٌ دون الآخر، أو امتنع من إعطاء الزَّكاة متأوِّلًا (فَإِنَّ الزَّكَاةَ حَقُّ المَالِ) كما أنَّ الصَّلاة حقُّ البدن

(١) زيد في (ب) و(س): «الزُّهري»، وهو تكرار.

(٢) «بني»: سقط من غير (ب) و(س).

فكما لا تتناول العصمة من لم يؤدِّ حقَّ الصَّلاة كذلك لا تتناول العصمة من لم يؤدِّ حقَّ الزَّكاة، وإذا لم تتناولهم العصمة بقوا في عموم قوله: «أُمِرت أن أقاتل النَّاس» فوجب قتالهم حينئذٍ، وهذا من لطيف النَّظر، أن يقلِب المعترض على المستدلِّ دليله فيكون أحقَّ به، وكذلك فعل أبو بكرٍ، فسلَّم له عمر ﵄ (وَاللهِ لَوْ مَنَعُونِي عِقَالًا): هو الحبل الذي يُعقَل به البعير، قال أبو عبيدٍ: وقد بعث النَّبيُّ ﷺ محمَّد بن مسلمة على الصَّدقة، فكان يأخذ مع كلِّ فريضةٍ عقالًا، قال النَّوويُّ: وقد ذهب إلى هذا -أي إلى أنَّ المراد بالعقال حقيقته، وهو الحبل- كثيرٌ من المحقِّقين، والمراد به قدر قيمته، والرَّاجح أنَّ العقال لا يؤخذ في الزَّكاة لوجوبه بعينه، وإنَّما يُؤخَذ تبعًا للفريضة التي تُعقَل به، أو أنَّه قال ذلك مبالغةً على تقدير أن لو كانوا يؤدُّونه إلى رسول الله ﷺ، وقيل: العقال يُطلَق على صدقة العام، يعني صدقته، حكاه الماورديُّ عنِ الكسائيِّ، وقيل: إنَّه الفريضة من الإبل، وقيل: ما يؤخذ في الزَّكاة من أنعامٍ وثمارٍ؛ لأنَّه عُقِل عن مالها، لكن قال ابن التَّيميِّ في «التَّحرير»: من فسَّر العقال بفريضة العام تعسَّف، ولأبي ذرٍّ: «كذا» وهي كنايةٌ عن قوله: عقالًا، وله عن الكُشْمِيهَنيِّ: «كذا وكذا» (كَانُوا يُؤَدُّونَهُ إِلَى رَسُولِ اللهِ/ ﷺ لَقَاتَلْتُهُمْ عَلَى مَنْعِهِ، فَقَالَ عُمَرُ) ﵁: (فَوَاللهِ مَا هُوَ إِلَّا أَنْ رَأَيْتُ اللهَ قَدْ شَرَحَ صَدْرَ أَبِي بَكْرٍ لِلْقِتَالِ، فَعَرَفْتُ أَنَّهُ الحَقُّ) بما ظهر من الدَّليل الذي أقامه، لا أنَّه قلَّده في ذلك؛ لأنَّ المجتهد لا يقلِّد مجتهدًا، واختُلِف في قوله: «كذا» فقيل: هي وهمٌ، وإلى ذلك أشار المؤلِّف[1] بقوله: (قَالَ ابْنُ بُكَيْرٍ) يحيى بن عبد الله بن بكيرٍ المصريُّ (وَعَبْدُ اللهِ) بن صالحٍ كاتب اللَّيث (عَنِ اللَّيْثِ) بن سعدٍ الإمام: (عَنَاقًا، وَهْوَ أَصَحُّ) من رواية: «عقالًا» ووقع في روايةٍ ذكرها أبو عبيدٍ[2]: «لو منعوني جديًا أذوط» أي: صغير الفكِّ والذَّقن، وهو يؤيِّد أنَّ الرِّواية «عناقًا».

د٥/٧٢٤٥ب

ومطابقة الحديث للتَّرجمة في قوله: «لأقاتلنَّ من فرَّق بين الصَّلاة والزَّكاة؛ فإنَّ من فرَّق بينهما خرج عن الاقتداء بالسُّنَّة الشَّريفة».

والحديث سبق في أوَّل «الزَّكاة» [ح:١٤٠٠].

---

(١) في (ب) و(س): «المصنف».

(٢) هكذا الصواب والذي في الفتح: أبي عبيدة، وهو تصحيف لا أصل له في الأصول الخطية للفتح.

٧٢٨٦ - حدَّثني إسْماعيلُ: حدَّثني ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ يونُس، عن ابن شهابٍ: حدَّثني عُبيْدُ الله بْنُ عَبْدالله بْنِ عُتْبَةَ: أَنَّ عبْدَ الله بْنَ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قال: قدم عُيَيْنَةُ بْنُ حصْن بْن حُذيْفة بْن بدْرٍ فنزل على ابْنِ أخِيهِ الحُرِّ بْن قيسِ بْنِ حِصْنٍ -وكان مِنَ النَّفرِ الَّذينَ يُدْنيهِمْ عُمرُ، وكان القُرَّاءُ أصْحاب مَجْلِس عُمر وَمُشاورَتِهِ كُهُولًا كَانُوا أَوْ شُبَّانًا- فقَال عُيَيْنَةُ لابْنِ أخيه: يا بْن أخي هلْ لك وجْهٌ عنْدَ هذا الأمير، فَتَسْتأْذِنَ لِي عَلَيْهِ؟ قَالَ: سَأَسْتَأْذِنُ لَكَ عَلَيْهِ، قَال ابْنُ عَبَّاسٍ: فاسْتَأْذن لعُيَيْنة، فلمَّا دخل؛ قال: يا بْنَ الخَطَّابِ؛ وَاللهِ مَا تُعْطِينَا الجَزْلَ، وَمَا تَحْكُمُ بَيْنَنَا بِالعَدْلِ، فَغَضِبَ عُمَرُ حَتَّى هَمَّ بِأَنْ يَقعَ بِه، فقالَ الحُرُّ: يَا أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ إِنَّ اللهَ تَعَالَى قَالَ لِنَبِيِّهِ صلى الله عليه وسلم: ﴿خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾ وَإِنَّ هَذَا مِنَ الجَاهِلِينَ، فَوَاللهِ مَا جَاوَزَهَا عُمَرُ حِينَ تَلَاهَا عَلَيْهِ، وَكَانَ وَقَّافًا عِنْدَ كِتَابِ اللهِ.

وبه قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد، ولأبي ذرٍّ: «حدَّثنا» (إِسْمَاعِيلُ) بن أبي أويسٍ قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (ابْنُ وَهْبٍ) عبد الله (عَنْ يُونُسَ) بن يزيد الأَيْليِّ (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) محمَّد بن مسلمٍ أنَّه قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (عُبَيْدُ اللهِ) بضمِّ العين (بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُتْبَةَ) بن مسعودٍ (أَنَّ عَبْدَ/ اللهِ ابْنَ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: قَدِمَ عُيَيْنَةُ بْنُ حِصْنِ بْنِ حُذَيْفَةَ بْنِ بَدْرٍ) الفزاريُّ من مسلمة الفتح، وشهد حُنينًا (فَنَزَلَ عَلَى ابْنِ أَخِيهِ الحُرِّ بْنِ قَيْسِ بْنِ حِصْنٍ) وكان عيينة فيمن وافق طُلَيحة الأسديَّ لمَّا ادَّعى النُّبوَّة، فلمَّا غلبهم المسلمون في قتال أهل الرِّدَّة فرَّ طُليحة وأُسِر عيينة، فأُتِي به إلى أبي بكر، فاستتابه فتاب، وكان قدومه إلى المدينة إلى عمر بعد أن استقام أمره وشهد الفتوح، وفيه من جفاء الأعراب شيءٌ (وَكَانَ) الحرُّ بن قيسٍ (مِنَ النَّفَرِ الَّذِينَ يُدْنِيهِمْ) بضمِّ التَّحتيَّة وسكون الدَّال المهملة، أي: يقرِّبهم (عُمَرُ، وَكَانَ القُرَّاءُ أَصْحَابَ مَجْلِسِ عُمَرَ وَمُشَاوَرَتِهِ) الذين يشاورهم في الأمور (كُهُولًا كَانُوا أَوْ شُبَّانًا[1]) بضمِّ الشِّين المعجمة وتشديد الموحَّدة، وكان الحُرُّ متَّصفًا بذلك فلذا كان عمر يقرِّبه (فَقَالَ عُيَيْنَةُ لِابْنِ أَخِيهِ) الحرِّ بن قيسٍ: (يَا بْنَ أَخِي؛ هَلْ لَكَ وَجْهٌ) أي: وجاهةٌ ومنزلةٌ (عِنْدَ هَذَا الأَمِيرِ) عمر بن الخطَّاب رضي الله عنه (فَتَسْتَأْذِنَ لِي عَلَيْهِ؟) بنصب «فتستأذنَ لي»: فتطلبَ منه الإذن في خلوةٍ؟ (قَالَ) له الحرُّ: (سَأَسْتَأْذِنُ لَكَ عَلَيْهِ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ[2]) بالسَّند السَّابق: (فَاسْتَأْذَنَ) الحرُّ (لِعُيَيْنَةَ) فأذن له (فَلَمَّا دَخَلَ) عيينة عليه (قَالَ: يَا بْنَ الخَطَّابِ) وهذا من جفائه حيث لم يقل: يا أمير المؤمنين ونحوه (وَاللهِ

(١) في (د): «شبابًا».

(٢) في هامش (ص): كذا بخطِّه.

مَا تُعْطِينَا الجَزْلَ) بفتح الجيم وسكون الزَّاي بعدها لامٌ، أي: الكثير (وما) ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنِيِّ: «ولا» (تَحْكُمُ بَيْنَنَا بِالعَدْلِ، فَغَضِبَ عُمَرُ) وكان شديدًا في الله (حتَّى همَّ بأنْ يقع بِهِ): قَصَد أن يبالغ في ضربه (فَقَالَ) له (الحُرُّ: يَا أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ إنَّ اللهَ/ تعالى قال لنبيِّه ﷺ: ﴿خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ﴾) بالمعروف والجميل من الأفعال (﴿وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْجَـٰهِلِينَ﴾[1] [الأعراف: ١٩٩]) أي: ولا تكافئ السُّفهاء بمثل سَفَههم ولا تُمارِهم (وَإِنَّ هذا) عيينة (من الجَاهِلِينَ) قال ابن عبَّاس أو الحرُّ بن قيسٍ: (فَوَاللهِ مَا جَاوَزَهَا) لم يتعدَّ[2] (عُمَرُ حِينَ تلاها عَلَيْهِ) الحرُّ، أي: العمل بها (وَكَانَ وَقَّافًا عِنْدَ كِتَابِ اللهِ) لا يتجاوز حكمه.

د٧ ٤٤٦ب

والحديث سبق في «تفسير سورة الأعراف» [ح: ٤٦٤٢].

٧٢٨٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ المُنْذِرِ، عَنْ أَسْمَاءَ ابْنَةِ أَبِي بَكْرٍ ﵄ أَنَّهَا قَالَتْ: أَتَيْتُ عَائِشَةَ حِينَ خَسَفَتِ الشَّمْسُ، وَالنَّاسُ قِيَامٌ وَهِيَ قَائِمَةٌ تُصَلِّي، فَقُلْتُ: مَا لِلنَّاسِ؟ فَأَشَارَتْ بِيَدِهَا نَحْوَ السَّمَاءِ، فَقَالَتْ: سُبْحَانَ اللهِ! فَقُلْتُ: آيَةٌ؟ قَالَتْ بِرَأْسِهَا: أَنْ نَعَمْ فَلَمَّا انْصَرَفَ رَسُولُ اللهِ ﷺ حَمِدَ اللهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «مَا مِنْ شَيْءٍ لَمْ أَرَهُ إِلَّا وَقَدْ رَأَيْتُهُ فِي مَقَامِي، حَتَّى الجَنَّةُ وَالنَّارُ، وَأُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّكُمْ تُفْتَنُونَ فِي القُبُورِ قَرِيبًا مِنْ فِتْنَةِ الدَّجَّالِ، فَأَمَّا المُؤْمِنُ -أَوِ المُسْلِمُ، لَا أَدْرِي أَيَّ ذَلِكَ قَالَتْ أَسْمَاءُ- فَيَقُولُ: مُحَمَّدٌ جَاءَنَا بِالبَيِّنَاتِ، فَأَجَبْنَا وَآمَنَّا، فَيُقَالُ: نَمْ صَالِحًا، عَلِمْنَا أَنَّكَ مُوقِنٌ، وَأَمَّا المُنَافِقُ -أَوِ المُرْتَابُ، لَا أَدْرِي أَيَّ ذَلِكَ قَالَتْ أَسْمَاءُ؟- فَيَقُولُ: لَا أَدْرِي، سَمِعْتُ النَّاسَ يَقُولُونَ شَيْئًا فَقُلْتُهُ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَةَ) القعنبيُّ (عَنْ مَالِكٍ) الإمام (عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ) بن الزُّبير (عَنْ) زوجته (فَاطِمَةَ بِنْتِ المُنْذِرِ، عَنْ) جدَّتها (أَسْمَاءَ ابْنَةِ) ولأبي ذرٍّ: «بنت» (أَبِي بَكْرٍ ﵄ أَنَّهَا قَالَتْ: أَتَيْتُ عَائِشَةَ حِينَ خَسَفَتِ الشَّمْسُ) بالخاء المعجمة، ولأبي ذرٍّ عن المُستملي: «كسفت» بالكاف «الشَّمس» فقيل[3]: لغتان، أو يغلب في القمر لفظ الخسوف،

---

(١) في هامش (ل):

خـذِ العفـوَ وأْمـر بعُـرفٍ ... كما أُمِرتَ وأعرض عن الجاهلين
ولِـنْ في الكـلام لكـلِّ الأنـام ... ومُستحسَنٌ من ذوي الجاه لِينُ

(٢) «لم يتعدَّ»: سقط من (د).

(٣) «فقيل»: مثبتٌ من (د) و(ع).

بالخاء المعجمة[1]، وفي الشَّمس الكسوف، بالكاف (والنَّاس قيامٌ، وهي) أي: عائشة رضي الله عنها (قائمةٌ تُصلِّي، فقُلْتُ) لها: (ما[2] للنَّاس؟) ولأبي ذرٍّ عن المُستملي: «ما بالُ النَّاس؟» أي: ما شأنهم فزعين؟ (فأشارتْ بيدها نحوَ السَّماء) تعني: انكسفت الشَّمس (فقالتْ) عائشة: (سُبْحَانَ اللهِ!) قالت أسماء: (فَقُلْتُ) لها: (آيةٌ) لعذاب الناس؟ (قالتْ) عائشة: (برأسها: أنْ نَعَمْ) ولأبي ذرٍّ عن المُستملي والحَمُّويي: «أيْ نَعَم» بالتَّحتيَّة بدل النُّون (فَلمَّا انْصرف رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم) من الصَّلاة (حَمِدَ اللهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ) من عطف العامِّ على الخاصِّ (ثُمَّ قال: مَا مِنْ شَيْءٍ لَمْ أَرَهُ إِلَّا وَقَدْ رَأَيْتُهُ) رؤية عينٍ حال كوني (فِي مَقَامِي) هذا[3] (حَتَّى الجَنَّةَ وَالنَّارَ) بالنَّصب عطفًا على الضَّمير المنصوب في قوله: «رأيته» ويجوز الرَّفع على أنَّ «حتَّى» ابتدائيَّةٌ، و«الجنَّة» مبتدأٌ محذوف الخبر، أي: حتَّى الجَنَّةُ مرئيَّةٌ، و«النَّار» عطفٌ عليه (وَأُوحِيَ) بضمِّ الهمزة (إِلَيَّ) بتشديد الياء (أَنَّكُمْ تُفْتَنُونَ فِي القُبُورِ) أي: تُمتَحنون فيها (قَرِيبًا مِنْ فِتْنَةِ الدَّجَّالِ، فَأَمَّا المُؤْمِنُ -أَوِ المُسْلِمُ) قالت فاطمة بنت المنذر: (لَا أَدْرِي أَيَّ ذَلِكَ قَالَتْ أَسْمَاءُ- فَيَقُولُ): هو (مُحَمَّدٌ جَاءَنَا بِالبَيِّنَاتِ) بالمعجزات (فَأَجَبْنَا) دعوته، ولأبي ذرٍّ عن الحَمُّويي والمُستملي: «فأجبناه» بضمير المفعول (وَآمَنَّا) أي: به (فَيُقَالُ) له: (نَمْ) حال كونك (صَالِحًا) منتفعًا بأعمالك (عَلِمْنَا أَنَّكَ مُوقِنٌ، وَأَمَّا المُنَافِقُ -أَوِ المُرْتَابُ) وهو الشَّاكُّ، قالت فاطمة: (لَا أَدْرِي أَيَّ ذَلِكَ قَالَتْ أَسْمَاءُ؟- فَيَقُولُ: لَا أَدْرِي سَمِعْتُ النَّاسَ يَقُولُونَ شَيْئًا فَقُلْتُهُ).

والحديث سبق في «العلم» [ح:٨٦] و«الكسوف» [ح:١٠٥٣] ومطابقته للتَّرجمة في قوله: «جاءنا بالبيِّنات فأجبنا» لأنَّ الذي أجاب وآمن هو الذي اقتدى بسُنَّته صلى الله عليه وسلم.

٧٢٨٨ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «دَعُونِي مَا تَرَكْتُكُمْ، إِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِسُؤَالِهِمْ وَاخْتِلَافِهِمْ عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ، فَإِذَا نَهَيْتُكُمْ عَنْ شَيْءٍ، فَاجْتَنِبُوهُ، وَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأْتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ».

د٧/٢٤٦ب وبه قال: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) أي: ابن أبي أويسٍ قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (مَالِكٌ)/ الإمام

(١) «المعجمة»: ليس في (د).

(٢) في (د): «مال».

(٣) «هذا»: ليس في (ص) و(ع).

(عَنْ أَبِي الزِّنَادِ) عبد الله بن/ ذكوان (عَنِ الأَعْرَجِ) عبد الرَّحمن بن هرمز (عَنْ أبي هُرَيْرَة) رضي الله عنه ٢٩٥/١٠ (عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم) أنَّه (قَالَ: دَعُونِي مَا تَرَكْتُكُمْ) أي: اتركوني مدَّة تركي إياكم بغير[1] أمرٍ بشيءٍ ولا نهيٍ عن شيءٍ، أو لا تُكثِروا من الاستفصال فإنَّه قد يُفضي إلى مثل ما وقع لبني إسرائيل؛ إذ أُمِروا بذبح البقرة فشدَّدوا فشدَّد الله عليهم، كما قال: (إِنَّمَا هَلَكَ[2] مَنْ كان قَبْلَكُمْ بِسُؤَالِهِمْ وَاخْتِلَافِهِمْ[3]) بالموحَّدة، أي: بسبب سؤالهم، ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنيِّ: «أَهْلَكَ» بزيادة الهمزة المفتوحة من الثُّلاثيِّ المزيد «سؤالُهم» بإسقاط الموحَّدة، مرفوعٌ فاعلُه «واختلافُهم» عطفٌ عليه، وفي «الفتح» وفي رواية غير[4] الكُشْمِيهَنيِّ: «أُهْلِكَ» بضمِّ أوَّله وكسر اللَّام (عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ، فَإِذَا نَهَيْتُكُمْ عَنْ شَيْءٍ فَاجْتَنِبُوهُ، وَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَائْتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ) وهذا -كما قال النَّوويُّ- من جوامع كَلِمه صلى الله عليه وسلم، ويدخل فيه كثيرٌ من الأحكام كالصَّلاة لمن عجز عن ركنٍ منها أو شرطٍ، فيأتي بالمقدور، وسبب هذا الحديث على[5] ما ذكره مسلمٌ من رواية محمَّد بن زيادٍ عن أبي هريرة رضي الله عنه: خَطَبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: «يا أيُّها النَّاس قد فرض الله عليكم الحجَّ، فحجُّوا، فقال رجلٌ: أكلَّ عامٍ يا رسول الله؟ فسكت حتَّى قالها ثلاثًا، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لو قلت: نعم لوجبت ولما استطعتم» ثمَّ قال: ذَروني ما تركتكم» الحديث، وأخرجه الدَّارقطنيُّ مختصرًا، وزاد فيه فنزلت ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾ [المائدة: ١٠١].

---

(١) في (ع): «الغير».

(٢) في (د): «أهلك»، وستأتي.

(٣) في هامش (ج) و(ل): قوله: «واختلافهم» عطفٌ عليه، أي: فعلى رواية «بسؤالهم» بالموحدة؛ يتعيَّن جرُّ «واختلافِهم»، وعلى رواية إسقاطها؛ يتعيَّن رفعه، كما صرَّح به في «الفتح» وعبارته: قوله: «أَهلَكَ» بفتحات، وقال بعد ذلك: «سؤالهم» بالرَّفع، على أنَّه فاعل «الإهلاك»، وفي رواية عن الكشميهنيِّ: «أُهلِكَ» بضمِّ أوَّله وكسر اللَّام، وقال بعد ذلك «بسؤالهم» أي: بسبب سؤالهم، وقوله: «واختلافِهم» بالرَّفع والجرِّ على الوجهين، ووقع في رواية همَّام عند أحمد بلفظ: «فإنَّما هلك...»، وفيه «بسؤالهم»، ويتعيَّن الجرُّ في «واختلافهم»، وفي رواية الزُّهريِّ: «وإنَّما أهلكَ الذين...»، وفيه «سؤالُهم»، ويتعيَّن الرَّفع في «واختلافُهم» وامَّا قول النَّوويِّ في «الفتنة»: «واختلافُهم» برفع الفاء، لا بكسرها؛ فإنَّه باعتبار الرِّواية التي ذكرها وهي التي من طريق الزُّهريِّ.

(٤) في غير (د) و(ع): «عن»، وهو تحريفٌ.

(٥) «على»: ليس في (د).

ومطابقة حديث الباب لما ترجم به تُؤخَذ من معنى الحديث؛ لأنَّ الذي يجتنب ما[1] نهاه عنه[2] ﷺ، ويأتمر بما أمره به، فهو ممَّن اقتدى بسُنَّته[3].

٣ - بابُ مَا يُكرَهُ مِنْ كَثْرَةِ السُّؤَالِ، وَتَكَلُّفِ مَا لَا يَعْنِيهِ، وَقَوْله تَعالَى: ﴿لَا تَسْـَٔلُوا۟ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾

(بابُ ما يُكرَهُ مِنْ كَثْرَةِ السُّؤالِ) عن أمورٍ مغيَّبةٍ ورد الشَّرع بالإيمان بها مع ترك كيفيَّتها والسُّؤال عمَّا لا يكون له شاهدٌ في عالم الحسِّ كالسُّؤال[4] عن السَّاعة، والرُّوح، ومدَّة هذه الأمَّة إلى غير ذلك ممَّا لا يُعرَف إلَّا بالنَّقل المحض (وَ) ما يُكرَه من (تَكَلُّفِ مَا لَا يَعْنِيه، وَقَوْلِهِ تَعَالَى) بالجرِّ عطفًا على السَّابق: (﴿لَا تَسْـَٔلُوا۟ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾ [المائدة: ١٠١]) جواب الشَّرط، والجملة الشَّرطيَّة في محلِّ جرٍّ صفةٍ لـ﴿أَشْيَآءَ﴾ و﴿أَشْيَآءَ﴾ قال الخليلُ وسيبويهِ وجملةُ البصريِّين: أصله شَيْئَاء بهمزتين بينهما ألفٌ، وهي «فَعْلاء» من لفظ «شيءٍ» وهمزتها الثَّانية للتَّأنيث؛ ولذا لم تنصرف، كحمراء، وهي مفردةٌ لفظًا، جمعٌ معنًى، ولمَّا استُثْقِلت الهمزتان المجتمعتان[5]، قدِّمت الأولى التي هي لامٌ فجُعِلت قبل الشِّين، فصار وزنها «لَفْعاء» والجملة التَّالية[6] لهذه الجملة المعطوفة عليها وهي ﴿وَإِن تَسْـَٔلُوا۟﴾ صفةٌ لـ﴿أَشْيَآءَ﴾ أيضًا، أي: وإن تسألوا عن/ هذه التكاليف الصَّعبة في زمان الوحي تُبدَ لكم تلك التَّكاليف التي تغمُّكم وتشقُّ عليكم، وتُؤمَروا بتحمُّلها، فتعرِّضوا أنفسكم لغضب الله بالتَّفريط فيها.

د٧/٢٤٧أ

٧٢٨٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يَزِيدَ المُقْرِئُ: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ: حَدَّثَنِي عُقَيْلٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ أَعْظَمَ المُسْلِمِينَ جُرْمًا مَنْ سَأَلَ عَنْ شَيْءٍ لَمْ يُحَرَّمْ فَحُرِّمَ مِنْ أَجْلِ مَسْأَلَتِهِ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يَزِيدَ) أبو عبد الله (المُقْرِئُ) بالهمز الحافظ قال: (حَدَّثَنَا

(١) في غير (ب) و(س): «عمَّا».

(٢) «عنه»: مثبتٌ من (ب) و(س).

(٣) في هامش (ج): بلغ عرضًا على خطِّ الشَّارح ﷺ. أحمد بن العجمي.

(٤) في (ص): «عن السُّؤال».

(٥) في (ص): «المخففتان»، ولعلَّه تحريفٌ.

(٦) في (ع): «الثالثة»، ولعلَّه تصحيفٌ.

سَعِيدٌ) بكسر العين ابن أبي أيُّوب الخزاعيُّ المصريُّ، واسم أبي أيُّوب مِقْلاصٌ بكسر الميم وسكون القاف آخره صادٌ مهملةٌ، قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (عُقَيْلٌ) بضمِّ العين، ابن خالدٍ الأيليُّ (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) محمَّد بن مسلمٍ الزُّهريِّ (عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، عَنْ أَبِيهِ) سعد ابن أبي وقاصٍ ﵁: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: إِنَّ أَعْظَمَ الْمُسْلِمِينَ جُرْمًا) بضمِّ الجيم وسكون الرَّاء بعدها ميمٌ، أي: إثمًا (مَنْ سَأَلَ عَنْ شَيْءٍ لَمْ يُحَرَّمْ) زاد مسلمٌ: «على النَّاس» (فَحُرِّمَ) بضمِّ الحاء وتشديد الرَّاء المكسورة، زاد مسلمٌ «عليهم»[1] (مِنْ أَجْلِ مَسْأَلَتِهِ) لا يُقال: إنَّ في هذا الحديث دلالةً للقدريَّة القائلين: إنَّ الله تعالى يفعل شيئًا من أجل شيءٍ، وهو مخالفٌ لأهل السُّنَّة؛ لأنَّ أهل السُّنَّة لا يُنكِرون إمكان التَّعليل، وإنَّما ينكرون وجوبه، فلا يمتنع أن يكون المقدّر الشَّيء الفلانيّ يتعلَّق به الحرمة إن سُئِل عنه، وقد سبق القضاء بذلك، لا أنَّ[2] السُّؤال علَّةٌ للتَّحريم. انتهى. والسُّؤال وإن لم يكن في نفسه جُرمًا فضلًا عن كونه أكبر الكبائر، لكنَّه لمَّا كان سببًا لتحريم مباحٍ صار أعظم الجرائم؛ لأنَّه سببٌ في التَّضييق على جميع المسلمين[3]، ويُؤخَذ منه أنَّ من عمل شيئًا أضرَّ به غيره كان آثمًا، ولا تنافيَ بين قوله تعالى: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ﴾[4] [النحل: ٤٣] وقوله: ﴿لَا تَسْـَٔلُواْ﴾ لأنَّ المأمورَ به ما تقرَّر حكمه، والمنهيَّ عنه ما لم يتعبَّد الله تعالى به عباده.

والحديث أخرجه مسلم في «فضائل النَّبيِّ ﷺ» وأبو داود في «السُّنَّة». ٢٩٦/١٠

٧٢٩٠ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا عَفَّانُ: حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ: سَمِعْتُ أَبَا النَّضْرِ يُحَدِّثُ، عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اتَّخَذَ حُجْرَةً فِي الْمَسْجِدِ مِنْ حَصِيرٍ، فَصَلَّى رَسُولُ اللهِ ﷺ فِيهَا لَيَالِيَ حَتَّى اجْتَمَعَ إِلَيْهِ نَاسٌ، ثُمَّ فَقَدُوا صَوْتَهُ لَيْلَةً، فَظَنُّوا أَنَّهُ قَدْ نَامَ، فَجَعَلَ بَعْضُهُمْ يَتَنَحْنَحُ؛ لِيَخْرُجَ إِلَيْهِمْ، فَقَالَ: «مَا زَالَ بِكُمُ الَّذِي رَأَيْتُ مِنْ صَنِيعِكُمْ حَتَّى خَشِيتُ أَنْ يُكْتَبَ عَلَيْكُمْ، وَلَوْ كُتِبَ عَلَيْكُمْ، مَا قُمْتُمْ بِهِ، فَصَلُّوا -أَيُّهَا النَّاسُ- فِي بُيُوتِكُمْ؛ فَإِنَّ أَفْضَلَ صَلَاةِ الْمَرْءِ فِي بَيْتِهِ، إِلَّا الْمَكْتُوبَةَ».

---

(١) قوله: «زاد مسلم: عليهم»: ليس في (د).

(٢) في (ص): «لأن».

(٣) في (ع): «المؤمنين».

(٤) في (ج) و(ل): «اسألوا»، وبهامشهما: كذا بخطِّه، والتِّلاوة: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ﴾.

وبه قال: (حدَّثنا إسْحاق) بن منصورٍ الكوسَج الحافظ قال: (أخبرنا عفَّان) بن مسلمٍ الصَّفَّار، كذا بلفظ: «أخبرنا» بالخاء المعجَمة في الفرع، وهو في «الفتح» بلفظ: «حدَّثنا» بالحاء المهملة، واسْتُدِلَ به على أنَّ إسحاق هذا هو ابن منصورٍ، لا إسحاق ابن رَاهْوَيه، قال: لقوله: «حدَّثنا عفان»، وإسحاق ابن رَاهُوْيَه إنَّما يقول: «أخبرنا» ولأنَّ أبا نُعيمٍ أخرجه من طريق أبي خيثمة عن عفَّان، ولو كان في «مسند إسحاق» لما عدل عنه، قال: (حدَّثنا وُهَيْبٌ) بضمِّ الواو وفتح الهاء، ابن خالدٍ قال: (حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ) صاحب «المغازي» قال: (سمعْتُ أَبَا النَّضْرِ) بالنُّون المفتوحة والمعجمة السَّاكنة سالم بن أبي أميَّة (يُحَدِّثُ عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ) بضمِّ الموحَّدة وسكون المهملة، وسعيد بكسر العين مولى الحضرميِّ (عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ) رضي الله عنه: (أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم اتَّخَذَ حُجْرَةً) بضمِّ الحاء المهملة/ وسكون الجيم، بعدها راءٌ، ولأبي ذرٍّ عن الحَمُّويي والمُستملي[1]: «حُجْزَة» بالزَّاي بدل الرَّاء (فِي المَسْجِدِ مِنْ حَصِيرٍ) أي: حوَّطها بها فيه لتستره من النَّاس وقت الصَّلاة (فَصَلَّى رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم فِيهَا لَيَالِيَ) من رمضان (حَتَّى اجْتَمَعَ إِلَيْهِ نَاسٌ ثُمَّ فَقَدُوا[2]) -بفتح الفاء والقاف- (صَوْتَهُ لَيْلَةً، فَظَنُّوا أَنَّهُ قَدْ نَامَ، فَجَعَلَ بَعْضُهُمْ يَتَنَحْنَحُ) بنونين وحاءين مهملتين (لِيَخْرُجَ إِلَيْهِمْ) صلوات الله وسلامه عليه (فَقَالَ: مَا زَالَ بِكُمُ الَّذِي رَأَيْتُ مِنْ صَنِيْعِكُمْ) بفتح الصَّاد المهملة وسكون التَّحتيَّة بعد النُّون المكسورة، ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنيِّ: «من صُنْعِكم» بضمِّ الصَّاد وسكون النُّون، من غير تحتيَّةٍ: من شدَّة حرصكم في إقامة صلاة التَّراويح جماعةً (حَتَّى خَشِيتُ) أنِّي[3] لو واظبتُ على ذلك (أَنْ يُكْتَبَ عَلَيْكُمْ) أي: يُفرَض (وَلَوْ كُتِبَ عَلَيْكُمْ؛ مَا قُمْتُمْ بِهِ فَصَلُّوا، -أَيُّهَا النَّاسُ- فِي بُيُوتِكُمْ؛ فَإِنَّ أَفْضَلَ[4] صَلَاةِ المَرْءِ فِي بَيْتِهِ، إِلَّا المَكْتُوبَةَ) ولأبي ذرٍّ عن الحَمُّويي والمُستملي: «إِلَّا الصَّلاة المكتوبة» أي: المفروضة، يُستَثنى منه صلاة العيد ونحوها ممَّا شُرع جماعةً، وتحيَّة المسجد لتعظيمه.

والحديث سبق في «صلاة اللَّيل» من «كتاب الصَّلاة» [ح: ٧٣١].

د٧/٢٤٧ب

---

(١) «والمستملي»: ليس في (د).

(٢) في (س) و(ب): «ففقدوا».

(٣) في (ص): «أي».

(٤) زيد في هامش (د) من نسخة: «الصَّلاة».

٧٢٩١ - حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ مُوسَى: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ بُرَيْدِ ابْنِ أَبِي بُرْدَة، عنْ أبي بُرْدَة، عنْ أَبِي مُوسَى الأَشْعَرِيِّ قَالَ: سُئِلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنْ أَشْيَاءَ كَرِهَهَا، فَلَمَّا أَكْثَرُوا عليْهِ المسْألة غضب وَقَالَ: «سَلُونِي»، فَقَامَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ مَنْ أَبِي؟ قَالَ: «أَبُوكَ حُذَافَةُ» ثُمَّ قام آخرُ فقال: يَا رَسُولَ اللهِ؛ مَنْ أَبِي؟ فَقَالَ: «أَبُوكَ سَالِمٌ مَوْلَى شَيْبَةَ» فَلَمَّا رَأَى عُمَرُ مَا بِوَجْهِ رَسُولِ اللهِ ﷺ من الغَضَبِ، قَالَ: إِنَّا نَتُوبُ إِلَى اللهِ عَزَّ وَجَلَّ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ مُوسَى) بن راشدٍ القطَّان قال: (حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ) حمَّاد بن أسامة (عَنْ بُرَيْدِ ابْنِ أَبِي بُرْدَةَ) بضمِّ الموحَّدة وفتح الرَّاء في الأوَّل، وسكونها في الثَّاني (عَنْ) جدِّه (أَبِي بُرْدَةَ) عامرٍ أو الحارث (عَنْ أَبِي مُوسَى الأَشْعَرِيِّ) رضي الله عنه أنَّه (قَالَ: سُئِلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنْ أَشْيَاءَ) غير منصرفٍ (كَرِهَهَا) لأنَّه ربَّما كان فيها سببٌ لتحريم شيءٍ على المسلمين، فتلحقهم به المشقَّة، قيل: منها سؤال من قال: أين ناقتي؟ ومن سأل عن وقت السَّاعة، ومن سأل عن الحجِّ أيجب كلَّ عامٍ؟ (فَلَمَّا أَكْثَرُوا عَلَيْهِ المَسْأَلَةَ غَضِبَ) لكونهم تعنَّتوا في المسألة، وتكلَّفوا ما لا حاجة لهم به (وَقَالَ) لهم: (سَلُونِي) أي: عمَّا شئتم؛ كما في «كتاب العلم» [ح:٩٢] (فَقَامَ رَجُلٌ) اسمه عبد الله بن حُذافة (فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ؛ مَنْ أَبِي؟ قَالَ: أَبُوكَ حُذَافَةُ) بضمِّ الحاء المهملة وفتح المعجمة وبعد الألف فاءٌ، القرشيُّ السَّهميُّ (ثُمَّ قَامَ آخَرُ) اسمه سعد بن سالمٍ (فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ مَنْ أَبِي؟ فَقَالَ: أَبُوكَ سَالِمٌ مَوْلَى شَيْبَةَ) بن ربيعة، وكان سبب ذلك طعن النَّاس في نسب بعضهم (فَلَمَّا رَأَى عُمَرُ) رضي الله عنه (مَا بوَجْهِ رَسُولِ اللهِ ﷺ مِنَ الغَضَبِ) أي[1]: من أثر الغضب (قَالَ: إِنَّا نَتُوبُ إِلَى اللهِ عَزَّ وَجَلَّ) ممَّا يوجِب غضبك يا رسول الله، وزاد مسلمٌ فما أتى على أصحاب رسول الله ﷺ يومٌ كان أشدَّ منه.

والحديث سبق/ في «باب الغضب في الموعظة» من «كتاب العلم» [ح:٩٢]. د٧/١

٧٢٩٢ - حَدَّثَنَا مُوسَى: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ المَلِكِ، عَنْ وَرَّادٍ كَاتِبِ المُغِيرَةِ قَالَ: كَتَبَ مُعَاوِيَةُ إِلَى المُغِيرَةِ: اكْتُبْ إِلَيَّ مَا سَمِعْتَ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ فَكَتَبَ إِلَيْهِ إِنَّ نَبِيَّ اللهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ المُلْكُ وَلَهُ الحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ. اللَّهُمَّ، لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ، وَلَا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الجَدِّ مِنْكَ الجَدُّ» وَكَتَبَ إِلَيْهِ: إِنَّهُ

(١) في (ص): «أو»، وهو تحريف.

كان ينهى عَنْ قيل وقال، وكثرة السؤال، وإضاعة المال، وكان ينهى عَنْ عُقوق الأمهات، ووأد البنات، ومنعٍ وهات.

وبه قال: (حَدَّثنا مُوسى) بن إسماعيل التَّبوذكيُّ قال: (حَدَّثنا أبو عوانة) الوضَّاح اليشكريُّ قال: (حدَّثنا عبْدُ الملك) بن عُميرٍ الكوفيُّ (عَنْ ورّادٍ) بفتح الواو والرَّاء المشدَّدة (كَاتِبِ المُغِيرَةِ) بن شعبة[1] ومولاه أنَّه (قالَ: كَتَبَ مُعَاوِيَةُ) بن أبي سفيان (إِلى المُغِيرةِ: اكْتُبْ إِلَيَّ) بتشديد الياء (مَا سَمِعْتَ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ فَكَتَبَ إِلَيْهِ) المغيرة (إنَّ نبيَّ الله[2] ﷺ كَانَ يَقُولُ فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ) بضمِّ الدَّال والموحَّدة، أي: عَقِبَ كلِّ صلاةٍ مكتوبةٍ بعد الفراغ منها: (لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ) حالٌ ثانيةٌ مؤكِّدةٌ لمعنى الأولى، و«لا» نافيةٌ، و«شريكَ» مبنيٌّ مع «لا» على الفتح، وخبر «لا» متعلَّق «له» (لهُ المُلْكُ وَلَهُ الحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، اللَّهُمَّ، لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ) أي: للَّذي أعطيته (ولا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ) للَّذي منعته (وَلَا يَنْفَعُ ذَا/ الجَدِّ مِنْكَ الجَدُّ) بفتح الجيم فيهما، أي: لا ينفع صاحبَ الحظِّ من نزول عذابك حظُّه، وإنَّما ينفعه عمله الصَّالح، فالألف واللَّام في «الجَدُّ» الثَّاني عوضٌ عنِ الضَّمير، وقد سوَّغ ذلك الزَّمخشريُّ واختاره كثيرٌ من البصريِّين والكوفيِّين في نحو قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِيَ ٱلْمَأْوَىٰ﴾ [النَّازعات: ٤١] قال ورَّاد بالسَّند السَّابق: (وَكَتَبَ) المغيرة أيضًا (إِلَيْهِ) أي: إلى معاوية: (إِنَّهُ) ﷺ (كَانَ يَنْهَى عَنْ قِيلَ وَقَالَ) ببنائهما على الفتح على سبيل الحكاية، وبجرِّهما وتنوينهما مُعرَبين، لكنَّ الذي يقتضيه المعنى كونُهما على سبيل الحكاية؛ لأنَّ «القيلَ والقال» إذا كانا اسمين كانا بمعنًى[3] واحدٍ كـ«القول» فلم يكن في عطف أحدهما على الآخر فائدةٌ، بخلاف ما إذا كانا فعلين؛ فإنَّه يكون النَّهي عن «قيل» فيما لا يصحُّ ولا يُعلَم حقيقته، فيقول المرء في حديثه: قيل كذا؛ كما جاء في الحديث: «بئس مطيَّةُ المرء[4] زعموا» وإنَّما كان النَّهي عن ذلك لشغل[5] الزَّمان في التَّحديث بما لا يصحُّ ولا يجوز، ويكون النَّهي

(١) في (ب): «شيبة»، وهو تحريفٌ.

(٢) في (ع): «النبي».

(٣) في (د) و(ع): «المعنى».

(٤) في (ع): «الكذب».

(٥) في (د) و(ع): «الإشغال»، وفي (ص): «الاشتغال».

عن «قال» فيما يُشَكُّ في حقيقته وإسناده إلى غيره؛ لأنَّه يشغل الوقت بما لا فائدة فيه، بل قد يكون كذبًا، فيأثم ويضرُّ نفسه وغيره، أمَّا من تحقَّق الحديث، وتحقق من يُسنده إليه ممَّا[1] أباحه الشَّرع؛ فلا حرج في ذلك (وَ) كان عليه الصلاة والسلام ينهى عن (كثْرة السّؤال) بفتح الكاف، وكسرها لغةٌ رديئةٌ؛ كما في «الصِّحاح» أي: كثرة المسائل العلميَّة التي لا تدعو الحاجة إليها، وفي حديث معاوية: «نهى عن الأغلوطات»[2] وهي شداد المسائل وصِعابها، وإنَّما كرِه ذلك؛ لما يتضمَّن كثيرٌ منه التَّكلُّف في الدِّين والتَّنطُّع من غير ضرورةٍ، أو المسائل في المال، وقد وردت أحاديث في تعظيم مسألة النَّاس (وَ) عن (إِضَاعَةِ المَالِ) فيما لا يحلُّ (وَكَانَ يَنْهى عَنْ عُقُوقِ الأُمَّهَاتِ) جمع «أُمَّهَة» قال/:

د٧/٢٤٨ب

أُمَّهتي خِنْدِفُ واليـاسُ أبـي

إلَّا أنَّ «أمَّهةً» لمن يعقل و«أمّ» لمن يعقل ولمن لا يعقل، قال الشَّيخ تقيُّ الدِّين بن دقيق العيد: وتخصيص العقوق بالأمَّهات مع امتناعه في الآباء أيضًا؛ لأجل شدَّة حقوقهنَّ، ورجحان الأمر ببرّهن بالنِّسبة إلى الآباء، وهذا من باب تخصيص الشَّيء بالذِّكر[3] بإظهار[4] عِظَمِه في المنع إن كان ممنوعًا، وَشَرَفه إن كان مأمورًا به، وقد يُراعى في موضعٍ آخر بالتَّنبيه بذكر الأدنى على الأعلى، فيخصُّ الأدنى بالذِّكر، وذلك بحسب اختلاف المقصود (وَ) عن (وَأْدِ البَنَاتِ) بالهمزة السَّاكنة والدَّال المهملة، أي: دفنهنَّ مع الحياة، فعل الجاهليَّة؛ ولذا خُصَّت بالذِّكر، فتوجَّه النَّهي إليه، لا لأنَّ الحكم مخصوصٌ بالبنات (وَ) عن (مَنْعٍ) بفتح الميم وسكون النُّون وتنوين العين مكسورةً؛ لما يسأل من الحقوق الواجبة عليه (وَ) عن قول: (هَاتِ) بكسر الفوقيَّة من غير تنوينٍ، يطلب من النَّاس من غير حاجةٍ، وفيه ترجيح أن يكون المراد من النَّهي عن كثرة السُّؤال سؤال غير[5] المال دفعًا للتَّكرار.

والحديث سبق في «الصَّلاة» [ح: ٨٤٤] وغيرها [ح: ٢٤٠٨، ٥٩٧٥، ٦٤٧٣].

---

(١) في (ص): «بما».

(٢) في هامش (ج) و(ل): «الأُغلوطة -بالضَّمِّ- والمغْلَطَة: الكلام يُغلَط فيه، ويغُالَط به، «قاموس».

(٣) «بالذكر»: ليس في (د).

(٤) في (ب) و(س): «لإظهار».

(٥) في (د) و(ع): «السؤال عن»، ولا يصحُّ.

٧٢٩٣ - حَدَّثَنَا سُلَيمانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثنا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عنْ ثابتٍ، عنْ أنسٍ قال: كُنَّا عند عُمر فَقَالَ: نُهينا عن التَّكلُّف.

وبه قال: (حَدَّثَنَا سُلَيمانُ بْنُ حَرْبٍ) الواشحيُّ قال: (حدّثنا حمّادُ بْنُ زَيْدٍ) أي: ابن درهمٍ أبو إسماعيل الأزديُّ الأزرق (عَنْ ثابِتٍ) البُنانيِّ (عَنْ أنسٍ) رضي الله عنه أنَّه (قال: كُنّا عنْد عُمرٍ) بن الخطَّاب رضي الله عنه (فَقَالَ: نُهِينَا) بضمِّ النُّون وكسر الهاء (عَنِ التَّكلُّفِ) وهذا الحديث أخرجه أبو نُعيمٍ في «المستَخرج» من طريق أبي مسلمٍ الكجِّيِّ عن سليمان بن حربٍ، ولفظه عن أنسٍ «كنَّا عند عمرَ وعليه قميصٌ في ظهره أربعُ رقاعٍ، فقرأ: ﴿وَفَٰكِهَةً وَأَبًّا﴾ [عبس: ٣١] فقال: هذه الفاكهة قد عرفناها، فما الأبُّ؟ ثمَّ قال: مَهْ، نهينا عن التَّكلُّف»، وأخرجه عَبْدُ بن حُمَيدٍ عن سليمان بن حربٍ وقال فيه بعد قوله: «فما الأبُّ؟»: ثمَّ قال: «يا بن أمِّ[1] عمر إنَّ هذا لهو التَّكلُّف، وما عليك ألَّا تدري ما الأبُّ؟».

٧٢٩٤ - حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ. وَحَدَّثَنِي مَحْمُودٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ: أَخْبَرَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم خَرَجَ حِينَ زَاغَتِ الشَّمْسُ فَصَلَّى الظُّهْرَ، فَلَمَّا سَلَّمَ؛ قَامَ عَلَى المِنْبَرِ فَذَكَرَ السَّاعَةَ، وَذَكَرَ أَنَّ بَيْنَ يَدَيْهَا أُمُورًا عِظَامًا، ثُمَّ قَالَ: «مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَسْأَلَ عَنْ شَيْءٍ فَلْيَسْأَلْ عَنْهُ، فَوَاللهِ لَا تَسْأَلُونِي عَنْ شَيْءٍ إِلَّا أَخْبَرْتُكُمْ بِهِ مَا دُمْتُ فِي مَقَامِي هَذَا»؟ قَالَ أَنَسٌ: فَأَكْثَرَ النَّاسُ البُكَاءَ، وَأَكْثَرَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم أَنْ يَقُولَ: «سَلُونِي»، فَقَالَ أَنَسٌ: فَقَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ فَقَالَ: أَيْنَ مَدْخَلِي يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «النَّارُ»، فَقَامَ عَبْدُ اللهِ بْنُ حُذَافَةَ فَقَالَ: مَنْ أَبِي يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «أَبُوكَ حُذَافَةُ»، قَالَ: ثُمَّ أَكْثَرَ أَنْ يَقُولَ: «سَلُونِي سَلُونِي» فَبَرَكَ عُمَرُ عَلَى رُكْبَتَيْهِ فَقَالَ: رَضِينَا بِاللهِ رَبًّا، وَبِالإِسْلَامِ دِينًا، وَبِمُحَمَّدٍ صلى الله عليه وسلم رَسُولًا، قَالَ: فَسَكَتَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم حِينَ قَالَ عُمَرُ ذَلِكَ، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: «أَوْلَى؟ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَقَدْ عُرِضَتْ عَلَيَّ الجَنَّةُ وَالنَّارُ آنِفًا فِي عُرْضِ هَذَا الحَائِطِ وَأَنَا أُصَلِّي، فَلَمْ أَرَ كَاليَوْمِ فِي الخَيْرِ وَالشَّرِّ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ) الحكم بن نافعٍ قال: (أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ) هو ابن أبي حمزة (عَنِ الزُّهْرِيِّ) محمَّد بن مسلمٍ، قال البخاريُّ: (وَحَدَّثَنِي) بالإفراد (مَحْمُودٌ) هو ابن غيلان قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ) بن همَّامٍ قال: (أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ) هو ابن راشدٍ (عَنِ الزُّهْرِيِّ) أنَّه قال:

(١) «أمِّ» مثبت من (ب) و(س)، وهي ثابتة في الفتح.

(أَخْبَرَنِي) بالإفراد (أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ ﵁: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خرج حين زاغت الشَّمْسُ) أي: زالت (فَصَلَّى الظُّهْرَ) في أوَّل وقتها (فَلَمَّا سَلَّمَ، قَامَ عَلَى المِنْبرِ) لما بلغه أنَّ قومًا من المنافقين يسألون منه ويعجزونه[1] عن بعض ما يسألونه (فَذَكَرَ السَّاعة، وذكر أنَّ بين يَدَيْهَا أُمُورًا عِظَامًا، ثُمَّ قَالَ: مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَسْأَلَ عَنْ شَيْءٍ، فَلْيَسْأَلْ) أي: فليسألني (عنه، فَوَاللهِ لَا تَسْأَلُونِي عَنْ شَيْءٍ إِلَّا أَخْبَرْتُكُمْ بِهِ مَا دُمْتُ فِي مَقَامِي هَذَا؟) بفتح الميم (قَالَ أَنَسٌ: فَأَكْثَرَ النَّاسُ)/ ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنيِّ: «فأكثر الأنصارُ» (البُكَاءَ) خوفًا[2] ممَّا سمعوه من أهوال يوم القيامة، أو من نزول العذاب العامِّ المعهود في الأمم السَّالفة عند ردِّهم على أنبيائهم بسبب تغيُّظه[3] ﵊ من مقالة المنافقين السَّابقة آنفًا (وَأَكْثَرَ رَسُولُ اللهِ[4] ﷺ أَنْ يَقُولَ: سَلُونِي، فَقَالَ أَنَسٌ: فَقَامَ إِلَيْهِ) ﷺ (رَجُلٌ فَقَالَ: أَيْنَ مَدْخَلِي يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: النَّارُ) بالرَّفع، قال في «الفتح»: ولم أقِفْ على اسم هذا الرَّجل في شيءٍ من الطُّرق، وكأنَّهم أبهموه عمدًا للسَّتر[5] عليه، وفي «الطَّبرانيِّ» من حديث أبي فراسٍ[6] الأسلميِّ نحوه، وزاد «وسأله رجلٌ أفي[7] الجنَّة أنا؟ قال: في الجنَّة» قال: ولم أقِفْ على اسم هذا الرَّجل الآخر (فَقَامَ عَبْدُ اللهِ بْنُ حُذَافَةَ فَقَالَ: مَنْ أَبِي يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: أَبُوكَ حُذَافَةُ، قَالَ: ثُمَّ أَكْثَرَ) ﵊ (أَنْ يَقُولَ: سَلُونِي سَلُونِي) بتكريرها مرَّتين للحَمُّويي والمُستملي، ولغيرهما مرَّةً واحدةً (فَبَرَكَ عُمَرُ) ﵁ (عَلَى رُكْبَتَيْهِ) بلفظ التَّثنية (فَقَالَ: رَضِينَا بِاللهِ رَبًّا، وَبِالإِسْلَامِ دِينًا، وَبِمُحَمَّدٍ ﷺ رَسُولًا) وفي «مُرسَل السُّدِّيِّ» عند الطَّبريِّ[8] في نحو هذه: «فقام إليه عمر فقبَّل رجله وقال: رضينا بالله ربًّا...» إلى آخره بمثل ما هنا، وزاد: «بالقرآن إمامًا، فاعفُ عنَّا عفا الله عنك،

---

(١) في (ع): «ويعجزون».

(٢) في (ع): «حزنًا».

(٣) في (ب): «تغليظه».

(٤) في (د): «النبيُّ»، وفي هامشها: كالمثبت.

(٥) في (د): «للتَّستُّر».

(٦) في هامش (ج): «فِرَاس» بكسر الفاء وتخفيف الراء وبالسين المهملة «تقريب».

(٧) في غير (ب) و(س): «في».

(٨) في غير (د) و(ع): «الطبراني»، ولعلَّه تحريفٌ.

فلم يزل به حتَّى رضي» وفيه استعمال المزاوجة في الدُّعاء؛ لأنَّه ﷺ معفوٌّ عنه قبل ذلك (قَالَ: فسكت رَسُولُ الله ﷺ حين قال عُمرُ ذلك، ثُمَّ قال رَسولُ الله ﷺ: أَوْلَى) قال في «الكواكب»: وَأَوْلَى يعني أَوْ لا ترضون؟ يعني رضيتم أو لا؟ وكتبت بالياء في أكثر النُّسخ، قلت: وكذا هي في «اليونينيَّة» (وَالَّذِي نَفْسِي بِيدِهِ لقدْ عُرضتْ عليَّ الجنَّةُ والنَّارُ آنِفًا) بمدِّ الهمزة والنَّصب على الظَّرفيَّة؛ لتضمُّنه معنى الظَّرفيَّة، أي: أوَّل وقتٍ يقرب منِّي وهو الآن (فِي عُرْضِ هَذَا الحَائِطِ) بضمِّ العين وسكون الرَّاء، أي: جانبه (وَأَنَا أُصلِّي، فَلَمْ أَرَ) فلم أبصر (كَاليَوْمِ) صفة محذوفٍ، أي: يومًا مثل هذا اليوم (فِي الخَيْرِ) الذي رأيته[1] في الجنَّة (وَالشَّرِّ) الذي رأيته في النَّار.

والحديث سبق في «باب وقت الظُّهر» من «كتاب الصَّلاة» [ح: ٥٤٠] وسياق لفظ الحديث هنا على لفظ معمرٍ، وفي «باب وقت الظهر»[2] على لفظ شعيبٍ.

٧٢٩٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ: أَخْبَرَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: أَخْبَرَنِي مُوسَى بْنُ أَنَسٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَجُلٌ: يَا نَبِيَّ اللهِ؛ مَنْ أَبِي؟ قَالَ: «أَبُوكَ فُلَانٌ» وَنَزَلَتْ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ﴾ الآيَةَ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ) صاعقة قال: (أَخْبَرَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ) بفتح الرَّاء وسكون الواو بعدها مهملةٌ، وعُبَادة بضمِّ العين وتخفيف الموحَّدة، قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجَّاج قال: (أَخْبَرَنِي) بالإفراد (مُوسَى بْنُ أَنَسٍ) قاضي البصرة (قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ) ﵁، وهو أبو موسى الرَّاوي عنه (قَالَ: قَالَ رَجُلٌ) هو عبد الله بن حذافة، أو قيس بن حذافة/ أو خارجة ابن حذافة، وكان يطعن فيه: (يَا نَبِيَّ اللهِ مَنْ أَبِي؟ قَالَ) صلوات الله وسلامه عليه: (أَبُوكَ فُلَانٌ) أي: حذافة (وَنَزَلَتْ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ﴾ الآيَةَ [المائدة: ١٠١]). د٧/٢٤٩ب

وسبق الحديث في «تفسير[3] سورة المائدة» [ح: ٤٦٢١].

(١) «رأيته»: ليس في (د).

(٢) قوله: «من كتاب الصَّلاة... لفظ معمرٍ، وفي باب وقت الظهر» سقط من (د).

(٣) زيد في (ب) و(د): «في».

٧٢٩٦ - حَدَّثَنَا الحَسَنُ بْنُ صَبَّاحٍ: حَدَّثَنَا شَبَابَةُ: حَدَّثَنَا وَرْقَاءُ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَنْ يَبْرَحَ النَّاسُ يتساءلون حتى يقولوا: هَذَا اللهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ، فَمَنْ خَلَقَ اللهَ؟».

وبه قال: (حَدَّثَنَا الحَسَنُ بْنُ صَبَّاحٍ) بفتح الصَّاد المهملة والموحَّدة المشدَّدة آخره مهملة الواسطيُّ قال: (حَدَّثَنَا شَبَابَةُ) بفتح الشِّين المعجمة والموحَّدة المخفَّفة وبعد الألف موحَّدة أخرى ابن سَوَّارٍ، بفتح السِّين المهملة والواو المشدَّدة، قال:(حَدَّثَنَا وَرْقَاءُ) بفتح الواو وسكون الرَّاء بعدها قافٌ مهموزٌ ممدودٌ ابن عمرٍو (عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) أبي طُوَالة -بضمِّ الطَّاء المهملة وتخفيف الواو- الأنصاريِّ قاضي المدينة أنَّه قال: (سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ) رضي الله عنه (يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: لَنْ يَبْرَحَ) بالموحَّدة والحاء المهملة: لن يزال (النَّاسُ يَتَسَاءَلُونَ) ولأبي ذرٍّ عن المُستملي: «يسَّاءلون» بتشديد السِّين، والتَّساؤل جريان السُّؤال بين اثنين فصاعدًا، ويجري بينهم السُّؤال في كلِّ نوعٍ (حَتَّى يَقُولُوا) ويجوز أن يكون بين العبد والشَّيطان أو النفس، حتَّى يبلغ إلى أن يُقال: (هَذَا اللهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ) أي: هذا مسلَّمٌ، وهو أنَّ الله تعالى خالق كلِّ شيءٍ، وهو شيء، وكلُّ شيءٍ مخلوقٌ (فَمَنْ خَلَقَ اللهَ؟) زاد في «بدء الخلق» [ح: ٣٢٧٦] «فإذا بلغه؛ فليستعِذْ بالله ولْيَنْتَه» أي: عن التَّفكُّر في هذا الخاطر، وفي «مسلم» «فليقل: آمنت بالله» وفي أخرى له «ورسله» ولأبي داود والنَّسائيِّ/ «فقولوا: ﴿ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾ السُّورة [الإخلاص] ثمَّ يتفل عن يساره، ثمَّ ليستعذ بالله» والحكمة في قوله الصِّفات الثَّلاث: أنَّها منبِّهة على أنَّ الله تعالى لا يجوز أن يكون مخلوقًا، أمَّا ﴿أَحَدٌ﴾ فمعناه الذي لا ثانيَ له ولا مثل[1]، فلو فُرِض مخلوقًا لم يكن أحدًا على الإطلاق.

٢٩٩/١٠

ويأتي مزيد لذلك في «كتاب التَّوحيد» إن شاء الله تعالى بعون الله وقوته[2].

والحديث من أفراد «البخاريِّ» من هذا الوجه.

٧٢٩٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدِ بْنِ مَيْمُونٍ: حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَرْثٍ بِالمَدِينَةِ، وَهْوَ يَتَوَكَّأُ عَلَى

---

(١) زيد في (ب): «له».

(٢) قوله: «-إن شاء الله تعالى- بعون الله وقوته» ليس في (ع).

عَسِيبٍ، فَمَرَّ بِنفرٍ مِنَ اليهود، فقالَ بعْضُهُمْ: سلُوهُ عن الرُّوح، وقال بعْضُهُمْ: لا تَسْألُوهُ لا يُسْمِعُكُمْ مَا تَكْرَهُونَ، فَقَامُوا إِلَيْهِ فَقَالُوا: يا أبا القاسم حدِّثْنا عن الرُّوح، فقام ساعةً يَنظُرُ، فعرفْتُ أنَّهُ يُوحى إِلَيْهِ، فَتَأَخَّرْتُ عَنْهُ حَتّى صعد الوحْيُ، ثُمَّ قال: ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي ﴾.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدِ بْنِ مَيْمُونٍ) التَّبَّان المدنيُّ قال: (حدَّثنا عيسى بْنُ يُونُس) ابن أبي إسحاق أحد الأعلام في الحفظ والعبادة (عنِ الأعْمَش) سليمان بن مهران (عنْ إبْرَاهِيم) النَّخعيِّ (عَنْ عَلْقَمَةَ) بن قيسٍ (عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ) عبد الله (رضي الله عنه) أنَّه (قال: كُنْتُ مَعَ النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم فِي حَرْثٍ) بالحاء المهملة المفتوحة، والرَّاء السَّاكنة بعدها مثلَّثةٌ: زَرْعٍ، ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنِيِّ: «في خِرَبٍ» بخاءٍ معجمةٍ مكسورةٍ وراءٍ مفتوحة بعدها موحَّدةٌ (بِالمَدِينَةِ، وَهُوَ يَتَوَكَّأُ عَلَى عَسِيبٍ) بفتح العين وكسر السِّين المهملتين وبعد التَّحتيَّة موحَّدةٌ، عصًا من جريد النَّخل (فَمَرَّ) صلى الله عليه وسلم (بِنَفَرٍ مِنَ اليَهُودِ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ) زاد في «الإسراء» [ح: ٤٧٢١] «لبعض»: (سَلُوهُ عَنِ الرُّوحِ) الذي في الحيوان، أي: عن حقيقته (وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا تَسْأَلُوهُ لَا يُسْمِعُكُمْ) بضمِّ أوَّلِهِ والجزم على النَّهي/ والرَّفع على الاستئناف (مَا تَكْرَهُونَ) أي: إن لم يفسِّره؛ لأنَّهم قالوا: إن فسَّره؛ فليسَ بنبيٍّ، وإن لم يفسِّره؛ فهو نبيٌّ، وقد كانوا يكرهون نبوَّتَهُ (فَقَامُوا إِلَيْهِ فَقَالُوا: يَا أَبَا القَاسِمِ، حَدِّثْنَا) بكسرِ الدَّالِ والجزمِ (عَنِ الرُّوحِ، فَقَامَ) صلى الله عليه وسلم (سَاعَةً يَنْظُرُ) قال ابنُ مسعود: (فَعَرَفْتُ أَنَّهُ يُوحَى إِلَيْهِ، فَتَأَخَّرْتُ عَنْهُ) خوفًا أن يتشوَّش بقربي (حَتَّى صَعِدَ الوَحْيُ) بكسر العين المهملة[1] (ثُمَّ قَالَ) عليه الصلاة والسلام: (﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي ﴾ [الإسراء: ٨٥]) ممَّا استأثَرَ بعلمِه، وعن أبي بريدة[2]: لقد مضى النَّبيُّ صلى الله عليه وسلم وما يَعلم الرُّوحَ، ولقد عجزتِ الأوائلُ عن إدراك ماهيَّته بعد نَفاق[3] الأعمار الطَّويلة على الخوض فيه، والحكمةُ في ذلك عجزُ العقل عن إدراك[4] مخلوقٍ مجاورٍ له؛ ليدلَّ على أنَّه عن إدراك خالقِهِ أعجز، ولذا رُدَّ ما قيل في حدِّه: إنَّه جسمٌ رقيقٌ هوائيٌّ في كل جزءٍ من الحيوان، وقوله: «﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ ﴾» بإثبات الواو في الفرع كأصله، وفي بعض النُّسخ بحذفها، فقال بعضهم:

(د ٧/ ٢٥٠أ)

(١) «المهملة»: ليس في (د).

(٢) في (د): «بريد» وليس بصحيح.

(٣) في (ب) و(س): «إنفاق».

(٤) زيد في (ع) و(ص): «معرفة».

التِّلاوة بإثباتها، يعني أنَّ هذا مما وقع في «البخاريِّ» من الآيات المتلوَّة على غير وجهها، قال البدر الدَّمامينيُّ في «مصابيحه»: ليس هذا من قبيل المغيَّر؛ لأنَّ الآية المقترنة بحرف عطفٍ يجوز عند حكايتها أن تقترن بالعاطف، وأن تُخلى منه، نصَّ على جواز الأمرين الشَّيخ بهاء الدِّين السُّبكيُّ في «شرح مختصر ابن الحاجب» مثال الأوَّل «ما أجد لي ولكم مثلًا[1] إلَّا كما قال العبد الصَّالح: فصبرٌ جميل»... [ح:٢٦٦١] إلى غير ذلك[2]، ومثال الثَّاني قوله ﷺ حين سُئِل عن الخمر: «ما أُنزل عليَّ فيها شيءٌ إلَّا هذه الآية الجامعة الفاذَّة ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ۝ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾» [الزلزلة: ٧-٨] [ح: ٢٣٧١] قال: وقد أشبعنا الكلام على ذلك في «حاشية المغني» فليراجع منها[3].

٤ - بابُ الاِقْتِدَاءِ بِأَفْعَالِ النَّبِيِّ ﷺ

(بابُ الاِقْتِدَاءِ بِأَفْعَالِ النَّبِيِّ ﷺ) واجبٌ؛ لعموم قوله تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾ [الحشر: ٧] وقوله[4]: ﴿فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١] فيجب اتِّباعه في فعله كما يجب في قوله حتَّى يقوم دليلٌ على النَّدب أو الخصوصيَّة.

٧٢٩٨ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما قَالَ: اتَّخَذَ النَّبِيُّ ﷺ خَاتَمًا مِنْ ذَهَبٍ، فَاتَّخَذَ النَّاسُ خَوَاتِيمَ مِنْ ذَهَبٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنِّي اتَّخَذْتُ خَاتَمًا مِنْ ذَهَبٍ» فَنَبَذَهُ وَقَالَ: «إِنِّي لَنْ أَلْبَسَهُ أَبَدًا» فَنَبَذَ النَّاسُ خَوَاتِيمَهُمْ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ) الفضل بن دُكينٍ قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) الثَّوريُّ -كما جزم به المِزِّيُّ-: (عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ دِينَارٍ) المدنيِّ (عَنِ ابْنِ عُمَرَ) عبد الله (رضي الله عنهما) أنَّه (قَالَ: اتَّخَذَ النَّبِيُّ ﷺ خَاتَمًا مِنْ ذَهَبٍ، فَاتَّخَذَ النَّاسُ خَوَاتِيمَ مِنْ ذَهَبٍ) على التَّوزيع، أي: كل واحدٍ اتَّخذ خاتمًا (فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: إِنِّي اتَّخَذْتُ خَاتَمًا مِنْ ذَهَبٍ/ فَنَبَذَهُ) أي: فطرحه (وَقَالَ: إِنِّي لَنْ أَلْبَسَهُ أَبَدًا) كراهة مشاركتهم له في خاتمه الذي اتَّخذه ليختم به كتبه إلى الملوك؛ لئلَّا تفوت

د٧/٢٥٠ب

(١) في غير (ع): «مثالًا».

(٢) زيد في (د): «وهو كثيرٌ».

(٣) زيد في (ص): «والله تعالى أعلم».

(٤) في (ب) و(س): «ولقوله».

مصلحة نقش اسمه بوقوع الاشتراك ويحصل الخلل، أو لكونه من ذهبٍ، وكان وقت تحريم لبس الذَّهب على الرجال (فنبذ النَّاسُ خواتيمهُمْ) أي: طرحوها اقتداءً بفعله ﷺ فعلًا وتَرْكًا، ولا دلالة في ذلك على الوجوب، بل على مطلق الاقتداء به والتَّأسِّي.

٣٠٠/١٠ والحديث سبق في «باب خواتيم الذهب» [ح: ٥٨٦٧] من وجه آخر من «كتاب اللِّباس»[1].

٥ - باب مَا يُكْرَهُ مِنَ التَّعَمُّقِ وَالتَّنَازُعِ فِي العِلمِ، وَالغُلُوِّ فِي الدِّينِ وَالبِدَعِ؛ لِقَوْلِهِ تَعالَى: ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ وَلَا تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡحَقَّ﴾

(باب مَا يُكْرَهُ مِنَ التَّعَمُّقِ) بالعين المهملة المفتوحة والميم المضمومة المشدَّدة بعدها قافٌ، أي: التشدُّد في الأمر حتَّى يتجاوز الحدَّ فيه (وَالتَّنَازُعِ) وهو التَّجادل (فِي العِلمِ) عند الاختلاف فيه إذا لم يتَّضح الدَّليل، وسقط لأبي ذرٍّ «في العلم» (وَالغُلُوِّ) بضمِّ الغين المعجمة واللَّام وتشديد الواو: المبالغة والتَّشدُّد (فِي الدِّينِ) حتَّى يتجاوز الحدَّ (وَ) الغلوِّ في (البِدَعِ) المذمومة (لِقَوْلِهِ) ولأبي ذرٍّ: «لقول الله» (تَعالَى: ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ﴾) لا تُجاوزوا الحدَّ، فغلت اليهود في حطِّ المسيح عيسى ابن مريم ﷺ عن منزلته حتَّى قالوا: إنَّه ابن الزِّنى، وغلت النَّصارى في رفعه عن مقداره حيث جعلوه ابن الله (﴿وَلَا تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡحَقَّ﴾ [النساء: ١٧١]) وهو تنزيهه عن الشَّريك والولد.

٧٢٩٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تُوَاصِلُوا» قَالُوا: إِنَّكَ تُوَاصِلُ! قَالَ: «إِنِّي لَسْتُ مِثْلَكُمْ، إِنِّي أَبِيتُ يُطْعِمُنِي رَبِّي وَيَسْقِينِي» فَلَمْ يَنْتَهُوا عَنِ الوِصَالِ، قَالَ: فَوَاصَلَ بِهِمُ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَيْنِ أَوْ لَيْلَتَيْنِ، ثُمَّ رَأَوُا الهِلَالَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَوْ تَأَخَّرَ الهِلَالُ؛ لَزِدْتُكُمْ» كَالمُنَكِّلِ لَهُمْ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ) المسندي قال: (حَدَّثَنَا هِشَامٌ) هو ابن يوسف اليمانيُّ[2] قاضيها قال: (أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ) هو ابن راشدٍ (عَنِ الزُّهْرِيِّ) محمَّد بن مسلمٍ (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ) بن عبد الرَّحمن (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رضي الله عنه أنَّه (قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَا تُوَاصِلُوا) في

(١) زيد في (ص): «والله سبحانه وتعالى الموفِّق».

(٢) في (ع): «الصَّنعانيُّ»، وكلاهما صحيحٌ.

الصَّوم، بأن تَصِلوا[1] يومًا بيومٍ من غير أكلٍ وشربٍ بينهما، والنَّهي للتحريم أو التَّنزيه (قالوا): يا رسول الله (إِنَّكَ تُوَاصِلُ! قَالَ: إِنِّي لَسْتُ مِثْلَكُمْ، إِنِّي أَبِيتُ يُطْعِمُنِي رَبِّي وَيَسْقِينِي) بإثبات الياء، ولأبي ذرٍّ[2]: «ويسقين» بحذف الياء، لا يُقال: إنَّ قوله: «يُطعمني ويسقيني» منافٍ للوصال؛ لأنَّ المراد بالإطعام: لازمه، وهو التَّقوية، أو المراد من طعام الجنَّة، وهو لا يفطر آكله[3] (فَلَمْ يَنْتَهُوا عَنِ الوِصَالِ) ظنًّا منهم أنَّ النَّهي ليس للتحريم (قَالَ) أبو هريرة: (فَوَاصَلَ بِهِمُ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَيْنِ أَوْ لَيْلَتَيْنِ، ثُمَّ رَأَوُا الهِلَالَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَوْ تَأَخَّرَ الهِلَالُ لَزِدْتُكُمْ) في المواصلة حتَّى تعجزوا عنها (كَالمُنَكِّلِ لَهُمْ) بكسر الكاف المشدَّدة، من التَّنكيل، أي: كالمُعذِّب لهم، وللحَمُّويي: «كالمُنْكِي لهم[4]» بضمِّ الميم وسكون النون وكسر الكاف، من النِّكاية والإنكاء[5]، وللمُستملي: «كالمنكر» أي: عليهم، فاللَّام في «لهم» بمعنى «على».

واستُشكِل وجه المطابقة بين الحديث والتَّرجمة، وأُجيب بأنَّ عادة المؤلِّف إيراد ما لا يُطابق/ ظاهرًا حيث تكون المطابقة في طريقٍ من طُرق الحديث؛ لتشحيذ الأذهان، ففي «التَّمنِّي» [ح:٧٢٤١] -كما سبق-: واصل النَّبيُّ ﷺ آخر الشَّهر، وواصل أناس من النَّاس، فبلغ النَّبيَّ ﷺ فقال: «لو مُدَّ في الشَّهر لواصلتُ وِصَالًا يدعُ المتعمِّقون تعمُّقهم، إنِّي لست مثلكم» وحديث الوصال واحدٌ وإن تعدَّدت رواته من الصَّحابة، وقد حصلت المطابقة على ما لا يخفى.

د٧/٢٥١أ

٧٣٠٠ - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ التَّيْمِيُّ: حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ: خَطَبَنَا عَلِيٌّ ﵁ عَلَى مِنْبَرٍ مِنْ آجُرٍّ، وَعَلَيْهِ سَيْفٌ فِيهِ صَحِيفَةٌ مُعَلَّقَةٌ فَقَالَ: وَاللهِ مَا عِنْدَنَا مِنْ كِتَابٍ يُقْرَأُ إِلَّا كِتَابُ اللهِ وَمَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ، فَنَشَرَهَا، فَإِذَا فِيهَا أَسْنَانُ الإِبِلِ، وَإِذَا فِيهَا: «المَدِينَةُ حَرَمٌ مِنْ عَيْرٍ إِلَى كَذَا، فَمَنْ أَحْدَثَ فِيهَا حَدَثًا فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللهِ وَالمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ،

---

(١) في (ع): «يواصلوا».

(٢) العبارة في (ع): «لأبي ذرٍّ ولغيره»، والمثبت موافقٌ لما في «اليونينيَّة».

(٣) في هامش (ج): تعقَّبه ابن التين بما أجاب عنه في «الفتح» في باب التنكيل لمن أكثر الوصال» من «كتاب الصوم» وبسط الكلام على ذلك بما لا مزيد عليه، فيراجع.

(٤) «لهم»: ليس في (د).

(٥) في (د) و(ع): «النكاء»، وفي نسخة بهامش (د) كالمثبت.

لَا يَقْبَلُ اللهُ مِنْهُ صَرْفًا ولا عدلًا» وإذا فيه: «ذمَّةُ المُسْلمين واحدةٌ، يسعى بها أدناهُمْ، فمنْ أخفر مُسلمًا فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللهِ والملائكة والنَّاس أجمعين، لا يقبلُ اللهُ منهُ صرفًا ولا عدلًا» وإذا فيها: «منْ والى قوْمًا بغَيْرِ إذْنِ مَوَالِيهِ فَعَليْه لَعْنَةُ اللهِ والملائكة وَالنَّاس أجْمعين، لا يقبلُ اللهُ منهُ صَرفًا ولا عدلًا».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْص بْنِ غِيَاثٍ) قال: (حدّثنا أبي) حفصٌ قال: (حدّثنا الأَعْمَشُ) سليمان قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (إِبْرَاهِيمُ) بن يزيد (التَّيْمِيُّ) العابد قال: (حدّثني) بالإفراد (أَبِي) يزيد بن شريكٍ (قَالَ: خَطَبَنَا عَلِيٌّ) هو ابن أبي طالب (ﷺ عَلَى مِنْبَرٍ مِنْ آجُرٍّ) بمدِّ الهمزة وضمِّ الجيم وتشديد الرَّاء، هو الطُّوب المشويُّ (وَعَلَيْهِ سَيْفٌ فِيهِ صحيفةٌ مُعلَّقةٌ، فَقَالَ: وَاللهِ مَا عِنْدَنَا مِنْ[1] كِتَابٍ يُقْرَأُ) بضمِّ الياء مبنيًّا للمفعول (إِلَّا كِتَابُ اللهِ وَمَا فِي هذِهِ الصَّحِيفَةِ، فَنَشَرَهَا) أي: فتحها فقُرئت (فَإِذَا فِيهَا أَسْنَانُ الإِبِلِ) أي: إبل الدِّيات، واختلافها في العمد والخطأ وشبه العمد (وَإِذَا فِيهَا: المَدِينَةُ حَرَمٌ[2]) أي: مُحرَّمةٌ (مِنْ عَيْرٍ) بفتح العين المهملة بعدها تحتيَّةٌ ساكنةٌ فراءٌ: جبلٌ بالمدينة (إِلَى كَذَا) في «مسلم» «إلى ثور» وهو جبلٌ معروفٌ (فَمَنْ أَحْدَثَ فِيهَا حَدَثًا) من ابتدع بدعةً أو ظلمًا (فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللهِ وَالمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ) والمراد باللَّعنة هنا: البعد عن[3] الجنَّة أوَّل الأمر (لَا يَقْبَلُ اللهُ مِنْهُ صَرْفًا) فرضًا (وَلَا عَدْلًا) نافلةً، أو بالعكس، أو التَّوبة والفدية، أو غير ذلك مما سبق في حَرَم المدينة من آخر «كتاب الحج» [ح:١٨٦٧] (وَإِذَا فِيهِ) في المكتوب في الصَّحيفة: (ذِمَّةُ المُسْلِمِينَ وَاحِدَةٌ) أي: أمانُهم صحيحٌ، فإذا أمَّنَ الكافرَ واحدٌ منهم حَرُم على غيره التَّعرُّض له، وقال البيضاويُّ: الذِّمَّة: العهد، سمِّي بها؛ لأنَّها يُذَمُّ متعاطيها على إضاعتها (يَسْعَى بِهَا) أي: يتولَّاها (أَدْنَاهُمْ) من المرأة والعبد ونحوهما (فَمَنْ أَخْفَرَ مُسْلِمًا) بالخاء المعجمة والفاء: نقض عهده (فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللهِ وَالمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لَا يَقْبَلُ اللهُ مِنْهُ صَرْفًا وَلَا عَدْلًا، وَإِذَا فِيهَا) في الصَّحيفة: (مَنْ وَالَى قَوْمًا) اتَّخذهم أولياء (بِغَيْرِ إِذْنِ/ مَوَالِيهِ) ليس لتقييد الحكم، بل هو إيراد الكلام على ما هو الغالب (فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللهِ وَالمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لَا يَقْبَلُ اللهُ مِنْهُ صَرْفًا وَلَا عَدْلًا) ولأحمد وأبي داود والنَّسائيِّ من طريق سعيد بن أبي عَروبة، عن قتادة، عن الحسن، عن قيس بن عبادة

٣٠١/١٠

(١) «من»: ليس في (ص).

(٢) في (ع): «حرام».

(٣) في (ع): «من».

قال: «انطلقت أنا والأشتر إلى عليٍّ فقلنا: هل عَهِد إليك رسول الله ﷺ شيئًا لم يعهده إلى النَّاس عامَّة؟ قال: لا، إلَّا ما كان في كتابي هذا، قال: وكتابه في قراب سيفه، فإذا فيه: المؤمنون تتكافأ دماؤهم...» الحديث، ولمسلمٍ من طريق أبي الطُّفيل/: «كنت عند عليٍّ، فأتاه رجلٌ فقال له[1]: ما كان النَّبيُّ ﷺ يسرُّ إليك؟ فغضب، ثمَّ قال: ما كان يُسرُّ إليَّ شيئًا يكتمه عن النَّاس، غير أنَّه حدَّثني بكلماتٍ أربع، وفي روايةٍ له[2]: ما خصَّنا بشيءٍ لم يعمَّ به النَّاس كافَّةً إلَّا ما كان[3] في قراب سيفي هذا، فأخرج صحيفةً مكتوبًا فيها: لعن الله من ذَبَح لغير الله، ولعن الله من سرق منار الأرض، ولعن الله من لعن والده، ولعن الله من آوى محدثًا»، وفي «كتاب العلم» [ح:١١١] من طريق أبي جحيفة: «قلت لعليٍّ: هل[4] عندكم كتابٌ؟ قال: لا إلَّا كتاب الله، أو فهمٌ أُعطيه رجلٌ مسلمٌ، أو ما في هذه الصَّحيفة، قال: قلت: وما في هذه الصَّحيفة؟ قال: العقل وفِكَاك الأسير ولا يُقتَل مسلمٌ بكافرٍ»، والجمع بين هذه الأخبار أنَّ الصَّحيفة المذكورة كانت مشتملةً على مجموع ما ذكر، فنقل كلُّ راوٍ بعضها، قاله في «الفتح» وقال: والغرض بإيراد الحديث -يعني حديث الباب هنا-: لعن من أحدث حدثًا، فإنَّه وإن قُيِّد في الخبر بـ«المدينة» فالحكم عامٌّ فيها وفي غيرها إذا كان من متعلِّقات الدِّين، وقال الكِرمانيُّ في[5] مناسبة حديث عليٍّ للتَّرجمة: لعلَّه استفاد من قول عليٍّ رضي الله عنه تبكيت من تنطَّع في الكلام، وجاء بغير ما في الكتاب والسُّنَّة[6]، قال العينيُّ: والذي قاله الكِرمانيُّ هو المناسب لألفاظ التَّرجمة، والذي قاله بعضهم -يعني الحافظ ابن حجرٍ- بعيدٌ من ذلك، يُعرَف بالتأمُّل.

د٧/٢٥١ب

٧٣٠١ - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ: حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ، عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ: قَالَتْ عَائِشَةُ رضي الله عنها: صَنَعَ النَّبِيُّ ﷺ شَيْئًا تَرَخَّصَ فِيهِ وَتَنَزَّهَ عَنْهُ قَوْمٌ، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ، فَحَمِدَ اللهَ ثُمَّ قَالَ: «مَا بَالُ أَقْوَامٍ يَتَنَزَّهُونَ عَنِ الشَّيْءِ أَصْنَعُهُ؟ فَوَاللهِ إِنِّي أَعْلَمُهُمْ بِاللهِ، وَأَشَدُّهُمْ لَهُ خَشْيَةً».

---

(١) «له»: مثبتٌ من (ب) و(س).

(٢) «له»: ليس في (د).

(٣) «ما كان»: مثبتٌ من (د) و(س).

(٤) في (ع): «كم».

(٥) «في»: ليس في (ص) و(ع).

(٦) في هامش (ج): عبارة الكِرمانيِّ: فإن قلت: ما وجه مناسبته للتَّرجمة؟ قلت: لعلَّه استفاد... إلى آخره.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ) قال: (حَدَّثَنَا أَبِي) حفصُ بن غياثٍ قال: (حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ) سُليمانُ بن مهران قال: (حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ) هو ابن صُبَيحٍ؛ بالصَّاد المهملة والموحَّدة وآخره مهملةٌ، مصغَّرٌ، وهو أبو الضُّحى (عَنْ مَسْرُوقٍ) أبي عائشة بن الأجدع الهَمْدانيِّ أنَّه (قَالَ: قَالَتْ عَائِشَةُ ﵂: صَنَعَ النَّبِيُّ ﷺ شَيْئًا تَرَخَّصَ[1] فِيهِ) يحتمل أن يكون كالإفطار في بعض الأيام في غير رمضان والتَّزوُّج، وثبت قوله: «فيه» لأبي ذرٍّ (وَتَنَزَّهَ عَنْهُ قَوْمٌ) فسردوا الصَّوم واختاروا العزوبة (فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ، فَحَمِدَ اللهَ) بكسر الميم، زاد أبو ذرٍّ: «وأثنى عليه» (ثُمَّ قَالَ: مَا بَالُ أَقْوَامٍ يَتَنَزَّهُونَ) أي: يتباعدون ويحترزون (عَنِ الشَّيْءِ أَصْنَعُهُ؟) «أصنعه» في موضع نصبٍ على الحال من «الشيء» (فَوَاللهِ إِنِّي أَعْلَمُهُمْ بِاللهِ) أي: بغضب الله وعقابه، يعني: أنا أفعل شيئًا من المباحات كالنَّوم والأكل في النَّهار والتَّزوُّج، وقومٌ يحترزون عنه، فإن احترزوا عنه لخوف عذاب الله تعالى فإنِّي أعلم بقدر عذاب الله تعالى منهم (وَأَشَدُّهُمْ لَهُ) تعالى (خَشْيَةً) فأنا أولى أن أحترز عنه، وكان ينبغي لهم أن يجعلوا عدم تنزُّههم[2] عن المرخَّص مُسَبَّبًا عن عمله صلوات الله وسلامه عليه، فعكسوا فأنكروا[3]، فأنكر عليهم، قال الدَّاوديُّ: التَّنزُّه عمَّا رخَّص فيه الشَّارع من أعظم الذُّنوب/؛ لأنَّه يرى نفسه أتقى لله[4] من رسوله، وهذا إلحادٌ، قال في «فتح الباري»: لا شكَّ في إلحاد من اعتقد ذلك، لكن في حديث أنسٍ [ح:٥٠٦٣] «جاء ثلاثة رهطٍ إلى أزواج النَّبيِّ ﷺ يسألونه عن عبادة النَّبيِّ ﷺ فلمَّا أُخبروا بها؛ كأنَّهم تقالُّوها فقالوا: أين نحن من النَّبيِّ[5] ﷺ وقد غفر الله له[6] ما تقدَّم من ذنبه وما تأخَّر؟» أي: إنَّ بيننا وبينه بَونًا بعيدًا، فإنَّا على صدد التَّفريط وسوء العاقبة، وهو معصومٌ مأمون العاقبة، وأعمالنا جُنَّةٌ من العِقاب، وأعماله مُجلِبةٌ للثَّواب، فردَّ ﷺ ما اختاروا لأنفسهم من الرَّهبانيَّة بأنَّ ما استأثرتم من الإفراط في

د٧/٢٥٢أ

(١) في هامش (د) من نسخة: «فرخَّص».

(٢) في غير (ب) و(س): «تنزيههم»، ولعلَّ المثبت هو الصَّواب.

(٣) «فأنكروا»: مثبتٌ من (ع).

(٤) في (د): «فيه».

(٥) في (د): «رسول الله».

(٦) في هامش (ج): «كذا بخطه».

الرياضة لو كان أحسنَ من العدل الذي أنا عليه لكنتُ أولى بذلك، ففيه أنَّ العلَّة التي اعتلَّ بها من أُشير إليهم في الحديث أنَّه غَفَر الله له ما تقدَّم من ذنبه وما تأخَّر، وفي الحديث بيان حُسن خُلُقه، والحثُّ على الاقتداء به ﷺ، والنَّهي عن التَّعمُّق، وذمُّ التَّنزُّه عن المباح شكًّا في إباحته، وفيه أنَّ العلم بالله تعالى يوجب اشتداد الخشية/. ٣٠٢/١٠

وحديث الباب سبق في «بابِ مَن لم يواجه بالعتاب» من «كتاب الأدب» [ح:٦١٠١].

٧٣٠٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ: أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ، عَنْ نَافِعِ بْنِ عُمَرَ، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ قَالَ: كَادَ الخَيِّرَانِ أَنْ يَهْلِكَا: أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، لَمَّا قَدِمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَفْدُ بَنِي تَمِيمٍ أَشَارَ أَحَدُهُمَا بِالأَقْرَعِ ابْنِ حَابِسٍ التَّمِيمِيِّ الحَنْظَلِيِّ أَخِي بَنِي مُجَاشِعٍ، وَأَشَارَ الآخَرُ بِغَيْرِهِ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ لِعُمَرَ: إِنَّمَا أَرَدْتَ خِلَافِي، فَقَالَ عُمَرُ: مَا أَرَدْتُ خِلَافَكَ، فَارْتَفَعَتْ أَصْوَاتُهُمَا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَنَزَلَتْ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَرْفَعُوٓاْ أَصْوَٰتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ ٱلنَّبِيِّ﴾... إِلَى قَوْلِهِ: ﴿عَظِيمٌ﴾ قَالَ ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ: قَالَ ابْنُ الزُّبَيْرِ: فَكَانَ عُمَرُ بَعْدُ -وَلَمْ يَذْكُرْ ذَلِكَ عَنْ أَبِيهِ، يَعْنِي: أَبَا بَكْرٍ- إِذَا حَدَّثَ النَّبِيَّ ﷺ بِحَدِيثٍ حَدَّثَهُ كَأَخِي السِّرَارِ، لَمْ يُسْمِعْهُ حَتَّى يَسْتَفْهِمَهُ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ) أبو الحَسَنِ المروزيُّ المجاور بمكَّة قال: (أَخْبَرَنَا) ولأبي ذرٍّ: «حدَّثنا» (وَكِيعٌ) بفتح الواو وكسر الكاف ابن الجرَّاح أبو سفيان الرُّؤاسِيُّ[1] أحدُ الأعلام (عَنْ نَافِعِ بْنِ عُمَرَ) الجُمَحِيِّ المكِّيِّ الحافظ، ولأبي ذرٍّ: «أخبرنا نافع بن عمر» (عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ) بضمِّ الميم وفتح اللَّام زهير الأحول المكِّيِّ أنَّه (قَالَ: كَادَ) أي: قارب (الخَيِّرَانِ) تثنية «خَيِّر» بفتح المعجمة وتشديد التَّحتيَّة المكسورة، أي: الرَّجلان الكثيران الخير (أَنْ يَهْلِكَا) بكسر اللَّام والنَّصب بحذف نون الرَّفع[2]، وفيه دخول «أن» على خبر «كاد» وهو قليلٌ، ولأبي ذرٍّ: «أن يهلكان» بإثبات نون الرَّفع و«أن» قبل، والخيِّران هما: (أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ) رضي الله عنهما (لَمَّا) بفتح اللَّام وتشديد الميم (قَدِمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَفْدُ بَنِي تَمِيمٍ) سنة تسعٍ وسألوه أن يُؤمِّر عليهم أحدًا (أَشَارَ أَحَدُهُمَا) أي: أحدُ الخيِّرين وهو عمر (بِالأَقْرَعِ) أي: بتأمير الأقرع (بْنِ حَابِسٍ التَّمِيمِيِّ الحَنْظَلِيِّ أَخِي) بالياء، ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنِيِّ: «أخو» (بَنِي

(١) في هامش (ج): «الرُّؤاسِيُّ» بضمِّ الراء وهمزة مفتوحة «تقريب».

(٢) زيد في (ص): (بـ«أن»).

مُجَاشِعٍ) بالجيم والشِّين المعجمة ابن دارم[1] بن مالك بن حنظلة بن مالك بن زيد مناة ابن تميمٍ، وسقط لغير أبي ذرٍّ «التَّميميِّ» (وَأَشَارَ الآخَرُ) وهو أبو بكرٍ رضي الله عنه (بِغَيْرِهِ) بتأمير غير الأقرع، وهو القعقاع بن معبد بن زرارة التَّميميُّ (فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ لِعُمَرَ) رضي الله عنهما: (إِنَّمَا أَرَدْتَ) بتأمير الأقرع[2] (خِلَافِي) أي مخالفة قولي (فَقَالَ عُمَرُ) لأبي بكرٍ: (مَا أَرَدْتُ) بذلك (خِلَافَكَ، فَارْتَفَعَتْ أَصْوَاتُهُمَا عِنْدَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم) في ذلك (فَنَزَلَتْ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَرْفَعُوٓاْ أَصْوَٰتَكُمْ﴾)/ ٧/٢٥٢ب د إذا نطقتم (﴿فَوْقَ صَوْتِ ٱلنَّبِيِّ﴾... إِلَى قَوْلِهِ: ﴿عَظِيمٌ﴾ [الحجرات: ٢]) أي: إذا نطق ونطقتم فعليكم أن لا تبلغوا بأصواتكم وراء الحدِّ الذي يبلغه بصوته، وأن تنقصوا[3] منها بحيث يكون كلامه غالبًا لكلامكم، وجهره باهرًا لجهركم، حتَّى تكون مزيَّته عليكم لائحةً، وسابقته لديكم واضحةً، وسقط لغير أبي ذرٍّ قوله «﴿فَوْقَ صَوْتِ ٱلنَّبِيِّ﴾».

(قَالَ) ولأبي ذرٍّ: «وقال» (ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ) زهيرٌ بالسَّند السَّابق: (قَالَ ابْنُ الزُّبَيْرِ) عبد الله: (فَكَانَ عُمَرُ) رضي الله عنه (بَعْدُ) أي: بعد[4] نزول هذه الآية (وَلَمْ يَذْكُرْ) أي: ابن الزبير (ذَلِكَ عَنْ أَبِيهِ) عن جدِّه لأمِّه أسماء (يَعْنِي: أَبَا بَكْرٍ) وفيه أنَّ الجدَّ للأمِّ يُسمَّى أبًا، والجملة اعتراضٌ بين قوله: «بعد» وقوله: (إِذَا حَدَّثَ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم بِحَدِيثٍ حَدَّثَهُ كَأَخِي السِّرَارِ) بكسر السِّين المهملة، كصاحب السِّرار، أي: لا يرفع صوته إذا حدَّثه بل يكلِّمه كلامًا مثل المسارَّة وشبهها لخفض صوته، قال الزَّمخشريُّ: ولو أريد بـ«أخي السِّرار» المسارُّ كان وجهًا، والكاف على هذا في محلِّ نصبٍ على الحال، يعني: لأنَّ التَّقدير حدَّثه مثل الشخص[5] المسارِّ، قال: وعلى الأوَّل صفةٌ لمصدرٍ محذوفٍ، يعني: لأنَّ التَّقدير حدَّثه حديثًا مثل المسارَّة (لَمْ يُسْمِعْهُ) بضمِّ أوَّله، أي: لم يُسمع عمر النَّبيَّ صلى الله عليه وسلم حديثه (حَتَّى يَسْتَفْهِمَهُ) النَّبيُّ صلى الله عليه وسلم، قال الزَّمخشريُّ: والضَّمير في «لم يُسمعه» راجعٌ للكاف إذا جُعلت صفةً للمصدر، و«لم يسمعه»

(١) «ابن دارم»: مثبتٌ من (د) و(س).

(٢) في (ص) و(ع) و(ل): «القعقاع»، وليس بصحيحٍ، وفي هامش (ل): قوله: «القعقاع»: كذا بخطِّه؛ فليتأمَّل العبارة. وفي هامش (ج): كذا بخطِّه، وأنت خبير أن عمر إنما أشار بتأمير الأقرع كما تقدَّم قريبًا.

(٣) في (د): «تغضُّوا».

(٤) «بعد»: مثبتٌ من (د) و(س).

(٥) «الشَّخص»: مثبتٌ من (د) و(س).

منصوب المحلِّ بمنزلة الكاف على الوصفيَّة، وإذا جُعلت حالًا كان الضَّمير لها أيضًا، إلَّا إن قُدِّر مضافٌ، كقولك: يسمع صوته، فحُذِف الصَّوتُ وأُقيم الضَّمير مقامه، ولا يجوز أن يجعل «لم يسمعه» حالًا من النَّبيِّ ﷺ؛ لأنَّ المعنى يصير ركيكًا، وقال في «فتح الباري»: والمقصود من الحديث قوله تعالى في أوَّل السُّورة: ﴿لَا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [الحجرات: ١] ومنه تظهر مطابقته لهذه التَّرجمة، وقال العينيُّ: مطابقته للجزء الثَّاني وهو التَّنازع في العلم تؤخذ من قوله: «فارتفعت أصواتهما» وكان تنازعهما في تولية اثنين في الإمارة، كلٌّ منهما يريد تولية خلاف من يريده الآخر، والتَّنازع في العلم الاختلاف.

والحديث سبق في «سورة الحجرات» [ح: ٤٨٤٥] ووقع التَّنبيه فيها أنَّ سياق الحديث صورته صورة الإرسال، لكن في آخره: أنَّه حمله عن عبد الله بن الزُّبير، والله الموفِّق والمعين.

٧٣٠٣ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ فِي مَرَضِهِ: «مُرُوا أَبَا بَكْرٍ يُصَلِّي بِالنَّاسِ» قَالَتْ عَائِشَةُ: قُلْتُ: إِنَّ أَبَا بَكْرٍ إِذَا قَامَ فِي مَقَامِكَ، لَمْ يُسْمِعِ النَّاسَ مِنَ الْبُكَاءِ، فَمُرْ عُمَرَ فَلْيُصَلِّ، فَقَالَ: «مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ»، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: فَقُلْتُ لِحَفْصَةَ: قُولِي: إِنَّ أَبَا بَكْرٍ إِذَا قَامَ فِي مَقَامِكَ لَمْ يُسْمِعِ النَّاسَ مِنَ الْبُكَاءِ، فَمُرْ عُمَرَ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ، فَفَعَلَتْ حَفْصَةُ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّكُنَّ لَأَنْتُنَّ صَوَاحِبُ يُوسُفَ، مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ لِلنَّاسِ» قَالَتْ حَفْصَةُ لِعَائِشَةَ: مَا كُنْتُ لِأُصِيبَ مِنْكِ خَيْرًا.

وبه قال: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) بن أبي أويسٍ قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (مَالِكٌ) الإمام (عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ) عروة بن الزُّبير (عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ) ﵂: (أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ فِي مَرَضِهِ) الذي توفِّي فيه/: (مُرُوا أَبَا بَكْرٍ يُصَلِّي بِالنَّاسِ) بالياء بعد اللَّام، مرفوعٌ على الاستئناف، أو أُجري/ المعتلُّ مجرى الصَّحيح (قَالَتْ عَائِشَةُ) ﵂: (قُلْتُ: إِنَّ أَبَا بَكْرٍ إِذَا قَامَ فِي مَقَامِكَ لَمْ يُسْمِعِ النَّاسَ مِنَ الْبُكَاءِ) إذ ذلك عادته إذا قرأ القرآن، لا سيَّما[1] إذا قام مقام النَّبيِّ[2] ﷺ وفَقَدَهُ منه (فَمُرْ عُمَرَ فَلْيُصَلِّ[3]) مجزومٌ بحذف حرف العلَّة، جواب الأمر، ولأبي ذرٍّ:

١٠/٣٠٣
٧د/٢٥٣أ

(١) في هامش (ص): كذا بخطه.

(٢) في نسخة (ج): إذا قام النبي ﷺ، وكتب على هامشها: كذا بخطِّه، ولعلَّه هكذا: «قام مقام النبيِّ».

(٣) زيد في (د): «بالنَّاس».

«للنَّاس» (فقَالَ) عليه الصلاة والسلام: (مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ) ولأبي ذرٍّ: «للنَّاس» (فَقَالَتْ عَائِشَةُ: فَقُلْتُ لِحَفْصَةَ) بنت عمر: (قُولِي) له صلى الله عليه وسلم: (إِنَّ أَبَا بَكْرٍ إِذَا قَامَ فِي مَقَامِكَ لَمْ يُسْمِعِ النَّاسَ مِنَ البُكَاءِ، فَمُرْ عُمَرَ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ[1]) ولأبي ذرٍّ: «للنَّاس» (فَفَعَلَتْ) فقالت (حَفْصَةُ) ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم (فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: إِنَّكُنَّ[2] لأَنْتُنَّ صَوَاحِبُ يُوسُفَ) الصدِّيق عليه السلام تُظهرن خلاف ما تُبطنَّ كهُنَّ (مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ لِلنَّاسِ) فـ(قَالَتْ حَفْصَةُ لِعَائِشَةَ) رضي الله عنهما: (مَا كُنْتُ لأُصِيبَ مِنْكِ خَيْرًا) والحديث سبق في «الصَّلاة» [ح: ٦٧٩] ومطابقته لما تُرجم له هنا من حيث إنَّ المرادة والمراجعة داخلةٌ في معنى التَّعمُّق؛ لأنَّ التَّعمُّق هو المبالغة في الأمر والتَّشديد فيه.

٧٣٠٤ - حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ: حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ قَالَ: جَاءَ عُوَيْمِرٌ العَجْلَانِيُّ إِلَى عَاصِمِ بْنِ عَدِيٍّ فَقَالَ: أَرَأَيْتَ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا فَيَقْتُلُهُ، أَتَقْتُلُونَهُ بِهِ؟ سَلْ لِي يَا عَاصِمُ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم، فَسَأَلَهُ، فَكَرِهَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم المَسَائِلَ وَعَابَ، فَرَجَعَ عَاصِمٌ فَأَخْبَرَهُ أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم كَرِهَ المَسَائِلَ، فَقَالَ عُوَيْمِرٌ: وَاللهِ لآتِيَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم، فَجَاءَ وَقَدْ أَنْزَلَ اللهُ تَعَالَى القُرْآنَ خَلْفَ عَاصِمٍ، فَقَالَ لَهُ: «قَدْ أَنْزَلَ اللهُ فِيكُمْ قُرْآنًا» فَدَعَا بِهِمَا، فَتَقَدَّمَا فَتَلَاعَنَا، ثُمَّ قَالَ عُوَيْمِرٌ: كَذَبْتُ عَلَيْهَا يَا رَسُولَ اللهِ إِنْ أَمْسَكْتُهَا، فَفَارَقَهَا وَلَمْ يَأْمُرْهُ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم بِفِرَاقِهَا، فَجَرَتِ السُّنَّةُ فِي المُتَلَاعِنَيْنِ، وَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «انْظُرُوهَا، فَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أَحْمَرَ قَصِيرًا مِثْلَ وَحَرَةٍ فَلَا أُرَاهُ إِلَّا قَدْ كَذَبَ، وَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أَسْحَمَ أَعْيَنَ ذَا أَلْيَتَيْنِ فَلَا أَحْسِبُ إِلَّا قَدْ صَدَقَ عَلَيْهَا» فَجَاءَتْ بِهِ عَلَى الأَمْرِ المَكْرُوهِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا آدَمُ) بن أبي إياسٍ العسقلانيُّ قال: (حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ) ولأبي ذرٍّ: «حدَّثنا محمَّد بن عبد الرَّحمن» أي: ابن المغيرة بن الحارث[3] بن أبي ذئبٍ، واسمه هشام بن سعيدٍ قال: (حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ) محمَّد بن مسلم بن شهابٍ (عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ) بسكون الهاء والعين (السَّاعِدِيِّ) رضي الله عنه أنَّه (قَالَ: جَاءَ عُوَيْمِرٌ العَجْلَانِيُّ) بفتح العين وسكون الجيم، وسقط «العجلانيُّ» لغير أبي ذرٍّ (إِلَى عَاصِمِ بْنِ عَدِيٍّ فَقَالَ) له: يا عاصم (أَرَأَيْتَ رَجُلًا) أي: أَخبِرْني

(١) زيد في (د): «فقال عليه الصلاة والسلام: مروا أبا بكرٍ؛ فليصلِّ بالنَّاس»، وهو تكرارٌ.

(٢) «إنَّكنَّ»: سقط من (ص).

(٣) «أي: ابن المغيرة بن الحارث»: مثبت من (ب) و(س).

عن حكم رجلٍ (وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا) أجنبيًّا منها (فَيَقْتُلُهُ، أَتَقْتُلُونَهُ بِهِ) قصاصًا؟ زاد في طريقٍ آخر: «أم كيف يفعل؟» [ح:٤٧٤٦] أي: أيَّ شيءٍ يفعل؟ و«أم» تحتمل أن تكون متَّصلةً؛ يعني[1]: إذا رأى الرَّجل هذا المنكر والأمر الفظيع، وثارت عليه الحميَّة، أيقتله فتقتلونه؟ أم يصبر على ذلك الشَّنار[2] والعار؟ وأن تكون منقطعةً، فسأل أوَّلًا عن القتل مع القصاص، ثمَّ أضرب عنه إلى سؤالٍ[3]؛ لأنَّ «أم» المنقطعة متضمِّنةٌ لـ«بل» والهمزة، فـ«بل» تضرب[4] الكلام السَّابق، والهمزة تستأنف كلامًا آخر[5]، والمعنى كيف يفعلُ؟ أيصبر على العار، أو يُحدث[6] له أمرًا آخر؟ (سَلْ لِي يَا عَاصِمُ رَسُولَ اللهِ ﷺ) عن ذلك (فَسَأَلَهُ) عاصمٌ (فَكَرِهَ النَّبِيُّ ﷺ المَسَائِلَ) المذكورة، لما فيها من البشاعة (وَعَابَ) على سائلها، ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنِيِّ: «وعابها» (فَرَجَعَ عَاصِمٌ) إلى أهله، وجاءه عويمرٌ (فَأَخْبَرَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَرِهَ المَسَائِلَ، فَقَالَ عُوَيْمِرٌ: وَاللهِ لآتِيَنَّ النَّبِيَّ ﷺ) وأسأله عن ذلك (فَجَاءَ) إليه[7] ﷺ (وَقَدْ أَنْزَلَ اللهُ تَعَالَى القُرْآنَ) وهو قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ﴾... الآية[8] (خَلْفَ عَاصِمٍ)/ بفتح الخاء المعجمة وسكون اللَّام، أي: بعد رجوعه (فَقَالَ) ﷺ (له: قَدْ أَنْزَلَ اللهُ فِيكُمْ) وفي «اللِّعان» [ح:٥٣٠٨] «قد أُنزل[9] فيك وفي صاحبتك» أي: زوجته خولة (قُرْآنًا، فَدَعَا بِهِمَا) ولأبي ذرٍّ: «فدعاهما» (فَتَقَدَّمَا فَتَلَاعَنَا، ثُمَّ قَالَ عُوَيْمِرٌ: كَذَبْتُ عَلَيْهَا يَا رَسُولَ اللهِ إِنْ أَمْسَكْتُهَا، فَفَارَقَهَا) وفي «اللِّعان» [ح:٥٣٠٨]: فطلَّقها (وَلَمْ يَأْمُرْهُ النَّبِيُّ ﷺ بِفِرَاقِهَا) لأنَّ نفس اللِّعان يوجب المفارقة، وهو مذهب مالكٍ والشَّافعيِّ، وقال أبو حنيفة: لا تحصل الفرقة إلَّا بقضاء القاضي بها بعد التَّلاعن (فَجَرَتِ السُّنَّةُ فِي المُتَلَاعِنَيْنِ) -بفتح النُّون الأولى بلفظ التَّثنية- أن يفترقا

د٧/٢٥٣ب

---

(١) في (ع): «بمعنى».

(٢) في (د) و(ص): «الشَّأن» وفي (ع): «الشنآن»، ولعلَّ المثبت هو الأرجح.

(٣) في (ب) و(س): «إلى سؤالٍ آخر».

(٤) في (ع): «الضرب».

(٥) «الآخر»: ليس في (د).

(٦) زيد في (د): لفظ الجلالة.

(٧) في (د): «إلى النَّبيِّ».

(٨) زيد في (د): «فأرسل».

(٩) زيد في (د): اسم الجلالة، وليس في الرواية.

فلا يجتمعان بعد الملاعنة أبدًا، قال سهل بن سعدٍ رضي الله عنه: (وَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: انْظُرُوهَا) أي: المرأة الملاعنة[1] (فَإِنْ جَاءَتْ بِهِ) بالولد الذي هي حاملٌ به (أَحْمَرَ) اللَّون (قَصِيرًا مِثْلَ وَحَرَةٍ) بفتح الواو والحاء المهملة والرَّاء: دويبَّةٌ فوق العدسة، وقيل: حمراءُ تلزق بالأرض كالوزغة، تقع في الطَّعام فتُفسِده (فَلَا أُرَاهُ)[2] بضمِّ الهمزة، فلا أظنُّه[3]؛ أي: عويمرًا (إِلَّا قَدْ كَذَبَ) عليها (وَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أَسْحَمَ) بفتح الهمزة وسكون السِّين وفتح الحاء المهملتين، أسود (أَعْيَنَ) بفتح الهمزة والتَّحتيَّة بينهما عينٌ مهملةٌ ساكنةٌ، واسع العين (ذَا أَلْيَتَيْنِ) بتحتيَّةٍ ثمَّ فوقيَّة، كبيرتين، والاستعمال أليين بحذف الفوقيَّة (فَلَا أَحْسِبُ إِلَّا) أنَّه (قَدْ/ صَدَقَ) أي: عويمر (عَلَيْهَا، فَجَاءَتْ بِهِ عَلَى الأَمْرِ المَكْرُوهِ) وهو كونه أسحَمَ أعْيَنَ؛ لأنَّه متضمِّنٌ لثبوت زناها عادةً، والضَّمير في قوله: «فإن جاءت به» للولد أو الحمل؛ لدلالة السِّياق عليه؛ كقوله تعالى: ﴿إِن تَرَكَ خَيْرًا﴾ [البقرة: ١٨] أي: الميِّتُ.

٣٠٤/١٠

ومطابقة الحديث للتَّرجمة في قوله: فكره النَّبيُّ صلى الله عليه وسلم المسائل وعابها؛ لأنَّه أفحَش في السُّؤال فلذا كره ذلك، والحديث سبق في «اللِّعان» [ح: ٥٣٠٨].

٧٣٠٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي عُقَيْلٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي مَالِكُ بْنُ أَوْسٍ النَّصْرِيُّ -وَكَانَ مُحَمَّدُ بْنُ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ ذَكَرَ لِي ذِكْرًا مِنْ ذَلِكَ، فَدَخَلْتُ عَلَى مَالِكٍ فَسَأَلْتُهُ- فَقَالَ: انْطَلَقْتُ حَتَّى أَدْخُلَ عَلَى عُمَرَ، أَتَاهُ حَاجِبُهُ يَرْفَا، فَقَالَ: هَلْ لَكَ فِي عُثْمَانَ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ وَالزُّبَيْرِ وَسَعْدٍ يَسْتَأْذِنُونَ قَالَ: نَعَمْ، فَدَخَلُوا فَسَلَّمُوا وَجَلَسُوا، فَقَالَ: هَلْ لَكَ فِي عَلِيٍّ وَعَبَّاسٍ؟ فَأَذِنَ لَهُمَا، قَالَ العَبَّاسُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ؛ اقْضِ بَيْنِي وَبَيْنَ الظَّالِمِ، اسْتَبَّا، فَقَالَ الرَّهْطُ: عُثْمَانُ وَأَصْحَابُهُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، اقْضِ بَيْنَهُمَا، وَأَرِحْ أَحَدَهُمَا مِنَ الآخَرِ، فَقَالَ: اتَّئِدُوا، أَنْشُدُكُمْ بِاللهِ الَّذِي بِإِذْنِهِ تَقُومُ السَّمَاءُ وَالأَرْضُ، هَلْ تَعْلَمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «لَا نُورَثُ، مَا تَرَكْنَا صَدَقَةٌ؟» يُرِيدُ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم نَفْسَهُ؟ قَالَ الرَّهْطُ: قَدْ قَالَ ذَلِكَ، فَأَقْبَلَ عُمَرُ عَلَى عَلِيٍّ وَعَبَّاسٍ فَقَالَ: أَنْشُدُكُمَا بِاللهِ، هَلْ تَعْلَمَانِ أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ ذَلِكَ؟ قَالَا: نَعَمْ، قَالَ عُمَرُ: فَإِنِّي مُحَدِّثُكُمْ عَنْ هَذَا الأَمْرِ، إِنَّ اللهَ كَانَ خَصَّ رَسُولَهُ صلى الله عليه وسلم فِي هَذَا المَالِ بِشَيْءٍ لَمْ يُعْطِهِ أَحَدًا غَيْرَهُ،

(١) في (د): «المتلاعنة».

(٢) في هامش (ج): تعلوه، فلا أراه.

(٣) في (ص): «فلا أظنُّ».

فَإِنَّ اللهَ يَقُولُ: ﴿مَآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنْهُمْ فَمَآ أَوْجَفْتُمْ﴾... الآيَةَ، فَكَانَتْ هَذِهِ خَالِصَةً لِرَسُولِ اللهِ ﷺ، ثُمَّ وَاللهِ مَا احْتَازَهَا دُونَكُمْ، وَلَا اسْتَأْثَرَ بِهَا عَلَيْكُمْ، وَقَدْ أَعْطَاكُمُوهَا وَبَثَّهَا فِيكُمْ، حَتَّى بَقِيَ مِنْهَا هَذَا المَالُ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُنْفِقُ عَلَى أَهْلِهِ نَفَقَةَ سَنَتِهِمْ مِنْ هَذَا المَالِ، ثُمَّ يَأْخُذُ مَا بَقِيَ فَيَجْعَلُهُ مَجْعَلَ مَالِ اللهِ، فَعَمِلَ النَّبِيُّ ﷺ بِذَلِكَ حَيَاتَهُ، أَنْشُدُكُمْ بِاللهِ، هَلْ تَعْلَمُونَ ذَلِكَ؟ فَقَالُوا: نَعَمْ، ثُمَّ قَالَ لِعَلِيٍّ وَعَبَّاسٍ: أَنْشُدُكُمَا اللهَ، هَلْ تَعْلَمَانِ ذَلِكَ؟ قَالَا: نَعَمْ، ثُمَّ تَوَفَّى اللهُ نَبِيَّهُ ﷺ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: أَنَا وَلِيُّ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَقَبَضَهَا أَبُو بَكْرٍ فَعَمِلَ فِيهَا بِمَا عَمِلَ فِيهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ، وَأَنْتُمَا حِينَئِذٍ -وَأَقْبَلَ عَلَى عَلِيٍّ وَعَبَّاسٍ- تَزْعُمَانِ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ فِيهَا كَذَا، وَاللهُ يَعْلَمُ أَنَّهُ فِيهَا صَادِقٌ، بَارٌّ، رَاشِدٌ، تَابِعٌ لِلْحَقِّ، ثُمَّ تَوَفَّى اللهُ أَبَا بَكْرٍ، فَقُلْتُ: أَنَا وَلِيُّ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ، فَقَبَضْتُهَا سَنَتَيْنِ أَعْمَلُ فِيهَا بِمَا عَمِلَ بِهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ، ثُمَّ جِئْتُمَانِي وَكَلِمَتُكُمَا عَلَى كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ وَأَمْرُكُمَا جَمِيعٌ، جِئْتَنِي تَسْأَلُنِي نَصِيبَكَ مِنِ ابْنِ أَخِيكَ، وَأَتَانِي هَذَا يَسْأَلُنِي نَصِيبَ امْرَأَتِهِ مِنْ أَبِيهَا، فَقُلْتُ: إِنْ شِئْتُمَا؛ دَفَعْتُهَا إِلَيْكُمَا عَلَى أَنَّ عَلَيْكُمَا عَهْدَ اللهِ وَمِيثَاقَهُ تَعْمَلَانِ فِيهَا بِمَا عَمِلَ بِهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ، وَبِمَا عَمِلَ فِيهَا أَبُو بَكْرٍ، وَبِمَا عَمِلْتُ فِيهَا مُنْذُ وَلِيتُهَا، وَإِلَّا؛ فَلَا تُكَلِّمَانِي فِيهَا، فَقُلْتُمَا: ادْفَعْهَا إِلَيْنَا بِذَلِكَ، فَدَفَعْتُهَا إِلَيْكُمَا بِذَلِكَ، أَنْشُدُكُمْ بِاللهِ؛ هَلْ دَفَعْتُهَا إِلَيْهِمَا بِذَلِكَ؟ قَالَ الرَّهْطُ: نَعَمْ، فَأَقْبَلَ عَلَى عَلِيٍّ وَعَبَّاسٍ فَقَالَ: أَنْشُدُكُمَا بِاللهِ؛ هَلْ دَفَعْتُهَا إِلَيْكُمَا؟ قَالَا: نَعَمْ، قَالَ: أَفَتَلْتَمِسَانِ مِنِّي قَضَاءً غَيْرَ ذَلِكَ؟ فَوَالَّذِي بِإِذْنِهِ تَقُومُ السَّمَاءُ وَالأَرْضُ؛ لَا أَقْضِي فِيهَا قَضَاءً غَيْرَ ذَلِكَ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ، فَإِنْ عَجَزْتُمَا عَنْهَا؛ فَادْفَعَاهَا إِلَيَّ، فَأَنَا أَكْفِيكُمَاهَا.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ) التِّنِّيسيُّ قال: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) بن سعدٍ الإمامُ قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (عُقَيْلٌ) بضمِّ العين وفتح القاف، ابن خالدٍ الأيليُّ (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) محمَّد ابن مسلمٍ الزُّهريُّ أنَّه (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإفراد (مَالِكُ بْنُ أَوْسٍ) بفتح الهمزة وسكون الواو، ابن الحَدَثَان، بفتح الحاء والدَّال المهملتين والمثلَّثة ابن عوف بن ربيعة بن سعيد بن يربوع بن واثلة بن دهمان بن نصر بن معاوية بن بكر بن هوازن (النَّصْرِيُّ) بالنُّون المفتوحة والصَّاد المهملة السَّاكنة، كما في «الكواكب» وعليها علامة الإهمال في الفرع مصحَّحًا عليها، وضبطها العينيُّ بالضَّاد المعجمة، وقال: نسبةً إلى النَّضر بن كنانة بن خزيمة بن مُدركة بن إلياس بن مضر، قال: وفي هَمْدان أيضًا النَّضر بن ربيعة. انتهى. وهذا الذي قاله لا أعرفه، والمعروف أنَّه بالمهملة نسبةً لجدِّه الأعلى نصر بن معاوية كما مرَّ، يُقال: إنَّ لأبيه أوس صحبةً، وكذا قيل:

٧/٢٥٤أ د لولده/ مالك، قال ابن شهابٍ: (وَكَانَ مُحَمَّدُ بْنُ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ ذَكَرَ لِي ذِكْرًا) بكسر المعجمة وسكون الكاف (مِنْ ذَلِكَ) الحديث الآتي (فَدَخَلْتُ عَلَى مَالِكٍ) أي: ابن أوسٍ (فَسَأَلْتُهُ) عن ذلك الحديث (فَقَالَ: انْطَلَقْتُ حَتَّى) أي: إلى أن (أَدْخُلَ عَلَى عُمَرَ) ﵁، عبَّر بالمضارع في موضع الماضي مبالغةً؛ لإرادة[1] استحضار صورة الحال، فجلست عنده، فبينا أنا جالسٌ (أَتَاهُ حَاجِبُهُ يَرْفَا) بتحتيَّةٍ مفتوحةٍ فراءٍ ساكنةٍ ثمَّ فاءٍ فألفٍ، وقد تُهمز، قال في «الفتح»: وهي روايتنا من طريق أبي ذرٍّ، وكان يرفا من موالي عمر، أدرك الجاهليَّة، ولا يُعرف له صُحبة (فَقَالَ) له: (هَلْ لَكَ) رغبةٌ (فِي عُثْمَانَ) بن عفَّان (وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ) ابن عوفٍ (وَالزُّبَيْرِ) بن العوَّام (وَسَعْدٍ) بسكون العين، أي[2]: ابن أبي وقَّاصٍ (يَسْتَأْذِنُونَ) في الدُّخول عليك؟ (قَالَ) عمر: (نَعَمْ) فأذن لهم (فَدَخَلُوا فَسَلَّمُوا وَجَلَسُوا) زاد في «فرض الخُمُس» [ح: ٣٠٩٤] «ثمَّ جلس يرفا[3] يسيرًا» (فَقَالَ) ولأبي ذرٍّ: «قال»: (هَلْ لَكَ) رغبةٌ (فِي) دخول (عَلِيٍّ) أي: ابن أبي طالبٍ (وَعَبَّاسٍ) عمِّ النَّبيِّ ﷺ؟ قال عمر: نعم (فَأَذِنَ لَهُمَا) فلمَّا دخلا (قَالَ العَبَّاسُ) لعمر: (يَا أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ، اقْضِ بَيْنِي وَبَيْنَ[4] الظَّالِمِ، اسْتَبَّا) بلفظ التَّثنية، أي: تخاشنا في الكلام، وتكلَّما بغليظ القول كالمستَّبين، وقال الدَّاوديُّ، يعني: أنَّ كلَّ واحدٍ منهما يدَّعي أنَّه مظلومٌ في هذا الأمر، وليس المراد أنَّ عليًّا يسبُّ العبَّاس بغير ذلك، لأنَّه كأبيه، ولا أنَّ العبَّاس يسبُّ عليًّا بغير ذلك لفضل عليٍّ ﵁[5]، وأراد بقوله: «الظَّالم» عليًّا، وليس المراد أنَّه ظالمٌ للنَّاس، وأنَّ الظُّلم من شيمه وأخلاقه -معاذ الله- وإنَّما يريد الظَّالم لي في هذا الأمر، على ما ظهر له، وفي «الخُمُس» [ح: ٣٠٩٤] و«بين هذا» ولم يقل: الظَّالم، وفي رواية جويرية عند «مسلم» و«بين هذا[6] الكاذب، الآثم، الغادر، الخائن» قال في «الفتح»: ولم أر في شيءٍ من الطُّرق أنَّه صدر من عليٍّ في حقِّ العبَّاس شيءٌ بخلاف ما يُفهم من قوله في رواية عُقيلٍ هذه، وإنَّما جاز للعبَّاس مثل هذا القول؛ لأنَّ عليًّا كان كالولد له، وللوالد ما ليس لغيره، فأراد ردعه عمَّا يعتقد أنَّه مخطئٌ

(١) في (ص): «لأنَّ الإرادة».
(٢) «أي»: مثبتٌ من (د).
(٣) «يرفا»: مثبتٌ من (د) و(س)، وكذا اسمه ثابت في الصحيح.
(٤) زيد في (د): «هذا».
(٥) في غير (د): «عنهما».
(٦) «هذا»: مثبتٌ من (د) و(س)، وهي ثابتة في صحيح مسلم (١٧٥٧).

فيه، أو هي كلمةٌ لا يُراد بها حقيقتها، وقد كان هذا بمحضرٍ من الصَّحابة، فلم يُنكروه مع تشدُّدهم في إنكار المُنكر؛ لأنَّهم فهموا بقرينة الحال أنَّه لا يريد به الحقيقة[1] (فَقَالَ الرَّهْطُ عُثْمَانُ وَأَصْحَابُهُ) لعمر: (يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ؛ اقْضِ بَيْنَهُمَا وَأَرِحْ أَحَدَهُمَا مِنَ الآخَرِ، فَقَالَ) عمر: (اتَّئِدُوا) بهمزة وصلٍ وتشديد الفوقيَّة بعدها همزةٌ مكسورةٌ فدالٌ مهملةٌ مضمومةٌ: تمهَّلوا واصبروا (أَنْشُدُكُمْ) بفتح الهمزة وضمِّ الشِّين: أسألكم رافعًا نشيدتي، أي: صوتي (بِاللهِ الَّذِي بِإِذْنِهِ تَقُومُ السَّمَاءُ) فوق رؤوسكم بغير عمدٍ (وَالأَرْضُ) على الماء تحت أقدامكم، ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنيِّ: «أنشدكم اللهَ» بإسقاط حرف الجرِّ (هَلْ تَعْلَمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ/ قَالَ: لَا نُورَثُ) أي: الأنبياء (مَا تَرَكْنَا)/ «ما»: موصولٌ مبتدأٌ، والعائد محذوفٌ، أي: الذي تركناه، وخبر المبتدأ: (صَدَقَةٌ؟ يُرِيدُ رَسُولُ اللهِ ﷺ نَفْسَهُ؟) وغيره من الأنبياء؛ لقوله في رواية أخرى: «إنَّا معاشر الأنبياء» نعم استُشكِلَ مع قوله تعالى في زكريَّا: ﴿يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ﴾ [مريم: ٦] وقوله: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُودَ﴾ [النمل: ١٦] وأُجيب: بأنَّ المراد ميراث النُّبوَّة والعِلْم (قَالَ الرَّهْطُ: قَدْ قَالَ) ﷺ (ذَلِكَ، فَأَقْبَلَ عُمَرُ) رضي الله عنه (عَلَى عَلِيٍّ وَعَبَّاسٍ، فَقَالَ) لهما: (أَنْشُدُكُمَا بِاللهِ، هَلْ تَعْلَمَانِ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ ذَلِكَ؟ قَالَا: نَعَمْ، قَالَ عُمَرُ: فَإِنِّي مُحَدِّثُكُمْ عَنْ هَذَا الأَمْرِ[2]، إِنَّ اللهَ كَانَ) بتشديد النُّون ونصب الجلالة الشَّريفة[3] (خَصَّ رَسُولَهُ[4] ﷺ فِي هَذَا المَالِ) أي: الفيء (بِشَيْءٍ لَمْ يُعْطِهِ أَحَدًا غَيْرَهُ) وفي «مسلمٍ»: «بخاصَّةٍ لم يخصُص[5] بها غيره»، وعند أبي داود من طريق أسامة بن زيدٍ عن ابن شهابٍ: «كانت لرسول الله ﷺ ثلاث صفايا: بنو النَّضير، وخيبر، وفدك، فأمَّا بنو النَّضير، فكانت حبسًا لنوائبه، وأمَّا فدك؛ فكانت حبسًا لأبناء السَّبيل، وأمَّا خيبر؛ فجزَّأها بين المسلمين، ثمَّ قسم جُزءًا لنفقة أهله، وما فضل منه جعله في فقراء المهاجرين»[6] (فَإِنَّ اللهَ) تعالى (يَقُولُ) ولأبي ذرٍّ والأَصيلي وابن

د٢٥٤/٧ب

٣٠٥/١٠

(١) في غير (د) و(س): «حقيقته».

(٢) زيد في (ب) و(س): «إن كان الله، وفي نسخةٍ».

(٣) زيد في (ب) و(س): «والتقديم والتأخير».

(٤) في (ب) و(س): «رسول الله».

(٥) في (ع): «يخصَّ»، والمثبت موافق لمسلم.

(٦) في هامش (د): وقسَّمها بين المهاجرين، ولم يعط الأنصار منها شيئًا إلَّا ثلاثة نفرٍ كانت بهم حاجةٌ؛ وهم: أبو دجانة سماك بن خرشة، وسهل بن حنيف، والحارث بن الصمم.

عساكر: «قال الله تعالى» (﴿مَا﴾) وفي[1] التَّنزيل[2] ﴿وَمَا﴾ (﴿أَفَآءَ﴾) رَدَّ (﴿ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنْهُمْ﴾) من بني النَّضير أو من الكفرة (﴿فَمَآ أَوْجَفْتُمْ﴾ [الحشر: ٦]) أسرعتم يا مسلمون (... الآيةَ، فَكَانَتْ هَذِهِ خَالِصَةً لِرَسُولِ اللهِ ﷺ) لا حقَّ لغيره فيها (ثُمَّ وَاللهِ مَا احْتَازَهَا) بحاءٍ مهملةٍ ساكنةٍ، ثمَّ فوقيَّةٍ فألفٍ فزايٍ مفتوحةٍ، من الحيازة، أي: ما جَمَعَهَا (دُونَكُمْ) ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنِيِّ: «ما اختارها» بالخاء المعجمة والرَّاء (وَلَا اسْتَأْثَرَ) بالفوقيَّة وبعد الهمزة السَّاكنة مثلَّثةٌ فراءٌ، أي: ما تفرَّد (بِهَا عَلَيْكُمْ، وَقَدْ أَعْطَاكُمُوهَا) أي: أموال الفيء (وَبَثَّهَا) بفتح الموحَّدة والمثلَّثة المشددة، أي: فرَّقها (فِيكُمْ، حَتَّى بَقِيَ مِنْهَا هَذَا المَالُ، وَكَانَ) بالواو، وللكُشْميهنيِّ: «فكان» بالفاء (النَّبِيُّ ﷺ يُنْفِقُ عَلَى أَهْلِهِ نَفَقَةَ سَنَتِهِمْ مِنْ هَذَا المَالِ، ثُمَّ يَأْخُذُ مَا بَقِيَ) منه (فَيَجْعَلُهُ مَجْعَلَ مَالِ اللهِ) في السِّلاح والكراع، ومصالح المسلمين (فَعَمِلَ) بكسر الميم (النَّبِيُّ ﷺ بِذَلِكَ حَيَاتَهُ، أَنْشُدُكُمْ بِاللهِ، هَلْ تَعْلَمُونَ ذَلِكَ؟ فَقَالُوا) ولأبي ذرٍّ: «قالوا»: (نَعَمْ، ثُمَّ قَالَ) عمر (لِعَلِيٍّ وَعَبَّاسٍ: أَنْشُدُكُمَا اللهَ) بإسقاط حرف الجرِّ من الجلالة الشَّريفة، ولأبي ذرٍّ: بإثباته (هَلْ تَعْلَمَانِ ذَلِكَ؟ قَالَا: نَعَمْ، ثُمَّ تَوَفَّى اللهُ نَبِيَّهُ ﷺ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ) رضي الله عنه: (أَنَا وَلِيُّ رَسُولِ اللهِ ﷺ) بتشديد التَّحتيَّة من «ولي» (فَقَبَضَهَا/)[3] بفتحاتٍ (أَبُو بَكْرٍ، فَعَمِلَ فِيهَا بِمَا عَمِلَ فِيهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ، وَأَنْتُمَا حِينَئِذٍ -وَأَقْبَلَ عَلَى عَلِيٍّ وَعَبَّاسٍ-) فقال[4]: (تَزْعُمَانِ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ[5] فِيهَا كَذَا) وفي رواية مسلمٍ[6]: «فجئتما، تطلب أنت[7] ميراثك من ابن أخيك، ويطلب[8] هذا ميراث امرأته من أبيها، فقال أبو بكرٍ: قال رسول الله ﷺ: لا نورَث ما تركنا صدقةٌ، فرأيتماه كاذبًا، آثمًا، غادرًا، خائنًا» وكأنَّ الزُّهريَّ كان[9] يُحدِّث به تارةً فيصرِّح، وتارةً

د٧/٢٥٥أ

(١) «وفي»: مثبتٌ من (ب) و(س).

(٢) في هامش (ج): تقدَّم قبل بابين أنَّ مثل هذا يجوز عند حكايته أن يُقرن بالعاطف وأن يُخلَّى منه.

(٣) في (ع): «قبضها».

(٤) «فقال»: مثبتٌ من (د) و(س).

(٥) زيد في (ع): «فعل».

(٦) «مسلم»: ليس في (ع).

(٧) في غير (ب) و(س): «تطلبان».

(٨) في (ع): «وطلب»، والمثبت موافق لمسلم (١٧٥٧).

(٩) «كان»: ليس في (د).

يكنِّي، وهو نظير ما سبق من قول العبَّاس لعليٍّ رضي الله عنه (وَاللهُ يَعْلَمُ أَنَّهُ) أي: أنَّ أبا بكرٍ (فِيهَا صَادِقٌ، بَارٌّ) بتشديد الرَّاء (رَاشِدٌ، تَابِعٌ لِلْحَقِّ، ثُمَّ تَوَفَّى اللهُ أَبَا بَكْرٍ) رضي الله عنه (فَقُلْتُ: أَنَا وَلِيُّ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم وَ) وليُّ (أَبِي بَكْرٍ) رضي الله عنه (فَقَبَضْتُهَا سَنَتَيْنِ) بلفظ التَّثنية (أَعْمَلُ فِيهَا) بفتح الميم (بِمَا عَمِلَ) بكسرها (بِهِ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم وَأَبُو بَكْرٍ، ثُمَّ جِئْتُمَانِي وَكَلِمَتُكُمَا عَلَى كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ) لا مخالفة بينكما (وَأَمْرُكُمَا جَمِيعٌ) لا تفرُّق فيه ولا تنازع (جِئْتَنِي) يا عبَّاسُ (تَسْأَلُنِي نَصِيبَكَ مِنِ ابْنِ أَخِيكَ) أي: من ميراثه صلوات الله وسلامه عليه (وَأَتَانِي هَذَا) -يُشير إلى عليٍّ- (يَسْأَلُنِي نَصِيبَ امْرَأَتِهِ) فاطمة (مِنْ) ميراث (أَبِيهَا) عليه الصلاة والسلام (فَقُلْتُ) لكما: (إِنْ شِئْتُمَا دَفَعْتُهَا إِلَيْكُمَا، عَلَى أَنَّ عَلَيْكُمَا عَهْدَ اللهِ وَمِيثَاقَهُ تَعْمَلَانِ) ولأبي ذرٍّ: «لَتعملان» (فِيهَا بِمَا عَمِلَ بِهِ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم، وَبِمَا عَمِلَ فِيهَا أَبُو بَكْرٍ، وَبِمَا عَمِلْتُ فِيهَا مُنْذُ) بالنُّون (وَلِيتُهَا) بفتح الواو وكسر اللَّام مخفَّفةً، أي: لتتصرَّفان فيها، وتنتفعان[1] منها بقدر حقِّكما، كما تصرَّف فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأبو بكرٍ، وعمر، لا على جهة التَّمليك؛ إذ هي صدقةٌ/ محرَّمةُ التَّمليك بعده صلى الله عليه وسلم (وَإِلَّا، فَلَا تُكَلِّمَانِي فِيهَا، فَقُلْتُمَا: ادْفَعْهَا إِلَيْنَا بِذَلِكَ، فَدَفَعْتُهَا إِلَيْكُمَا بِذَلِكَ، أَنْشُدُكُمْ بِاللهِ، هَلْ دَفَعْتُهَا إِلَيْهِمَا بِذَلِكَ؟ قَالَ الرَّهْطُ: نَعَمْ، فَأَقْبَلَ) عمر، ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنيِّ: «ثمَّ أقبل» (عَلَى عَلِيٍّ وَعَبَّاسٍ، فَقَالَ: أَنْشُدُكُمَا بِاللهِ) بحرف الجرِّ (هَلْ دَفَعْتُهَا إِلَيْكُمَا؟) زاد أبو ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنيِّ: «بذلك» (قَالَا: نَعَمْ، قَالَ) عمر: (أَفَتَلْتَمِسَانِ)[2] أفتطلبان (مِنِّي قَضَاءً غَيْرَ ذَلِكَ؟ فَوَالَّذِي بِإِذْنِهِ تَقُومُ السَّمَاءُ) بغير عَمَدٍ (وَالأَرْضُ) على الماء (لَا أَقْضِي فِيهَا قَضَاءً غَيْرَ ذَلِكَ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ، فَإِنْ عَجَزْتُمَا عَنْهَا فَادْفَعَاهَا إِلَيَّ، فَأَنَا أَكْفِيكُمَاهَا) ومطابقة الحديث للتَّرجمة في قول الرَّهط: عثمان وأصحابه: «اقضِ بينهما، وأرِحْ أحدهما من الآخر»؛ فإنَّ الظَّنَّ بهما أنَّهما لم يتنازعاه[3] إلَّا ولكلٍّ منهما مُستَنَدٌ في الحقِّ بيده دون الآخر، فأفضى بهما[4] ذلك إلى المخاصمة، ثمَّ المجادلة التي لولا التَّنازع/ لكان اللائق خلاف ذلك، قاله في «الفتح».

٣٠٦/١٠

د٢٥٥/٧ب

(١) في (د): «لتتصرفا فيها وتنتفعا»، وهو خطأ.

(٢) زيد في (د): «مني»، وفي (ع): «منِّي: أي».

(٣) في (ب) و(س): «يتنازعا».

(٤) في (ص): «بينهما».

وفي الحديث اتِّخاذ الحاجب، وإقامةُ الإمام من ينظر على الوقف نيابةً عنه، والتَّشريك بين اثنين في ذلك، وغير ذلك ممَّا يُدرَك بالتَّأمُّل.

وسبق الحديث في «باب فرض الخُمُس» [ح: ٣٠٩٤] بطوله، والله تعالى أعلم[1].

٦ - بابُ إِثْمِ مَنْ آوَى مُحْدِثًا، رَوَاهُ عَلِيٌّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

(بابُ إِثْمِ مَنْ آوَى) بفتح الهمزة الممدودة والواو (مُحْدِثًا) بضمِّ الميم، وكسر المهملة: مُبتَدِعًا أو ظالمًا (رَوَاهُ) أي: إثم من آوى محدثًا (عَلِيٌّ) أي: ابن أبي طالب رضي الله عنه (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) قال في «الفتح»: تقدَّم موصولًا في الباب الذي قبله، قال في «عمدة القاري»: ليس في الباب الذي قبله ما يطابق التَّرجمة، وإنَّما الذي يُطابقها ما تقدَّم في «باب الجزية» في «باب إثم من عاهد ثمَّ غدر» [ح:٣١٧٩] قال فيه: «فمن أحدث فيه حدثًا أو آوى مُحدِثًا فعليه لعنة الله».

٧٣٠٦ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَاحِدِ: حَدَّثَنَا عَاصِمٌ قَالَ: قُلْتُ لأَنَسٍ: أَحَرَّمَ رَسُولُ اللهِ ﷺ المَدِينَةَ؟ قَالَ: نَعَمْ، مَا بَيْنَ كَذَا إِلَى كَذَا، لَا يُقْطَعُ شَجَرُهَا، مَنْ أَحْدَثَ فِيهَا حَدَثًا، فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللهِ وَالمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، قَالَ عَاصِمٌ: فَأَخْبَرَنِي مُوسَى بْنُ أَنَسٍ أَنَّهُ قَالَ: أَوْ آوَى مُحْدِثًا.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ) أبو سلمة التَّبوذكيُّ قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَاحِدِ) بن زيادٍ العبديُّ مولاهم البصريُّ قال: (حَدَّثَنَا عَاصِمٌ) هو ابن سليمان الأحول (قَالَ: قُلْتُ لأَنَسٍ) رضي الله عنه: (أَحَرَّمَ رَسُولُ اللهِ ﷺ المَدِينَةَ؟) بهمزة الاستفهام (قَالَ: نَعَمْ مَا بَيْنَ كَذَا إِلَى كَذَا) وفي حديث عليٍّ السَّابق في «باب فضل المدينة» من «الحجِّ» [ح:١٨٧٠] «ما بين عائر[2] إلى كذا»، واتَّفقت روايات البخاريِّ كلُّها على إبهام الثَّاني، وفي «مسلمٍ»: «إلى ثور»، وسبق ما في ذلك من البحث في «فضل المدينة» [ح:١٨٧٠] (لَا يُقْطَعُ شَجَرُهَا) زاد أبو داود: «ولا يُنَفَّر صيدُها» (مَنْ أَحْدَثَ فِيهَا حَدَثًا) مخالفًا للشَّرع (فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللهِ وَالمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ) والمراد باللَّعن العذاب الذي يستحقُّه، لا كلعن الكافر، وهذا التَّوعُّد وإن كان عامًّا في المدينة وغيرها لكنَّه

---

(١) «والله تعالى أعلم»: مثبتٌ من (ب) و(س).

(٢) في هامش (ج): قال في «الترتيب»: عير وعائر: جبل بالمدينة.

خصَّ المدينة بالذِّكر لشرفها؛ إذ هي مهبط الوحي، ومنها انتشر الدِّين (قَالَ عَاصِمٌ) أي: ابن سليمان بالسَّند السَّابق: (فَأَخْبَرَنِي) بالإفراد (مُوسَى بْنُ أَنَسٍ أَنَّهُ قَالَ: أَوْ آوَى مُحْدِثًا) قال الدَّارقطنيُّ: الصواب[1] عن عاصمٍ[2] عن النَّضر بن أنسٍ، لا عن موسى، قال: والوهم فيه من البخاريِّ أو شيخه، قال عياض: وقد أخرجه مسلمٌ على الصَّواب، قال في «الفتح»: فإن أراد أنَّه قال: عن النَّضر؛ فليس كذلك، فإنَّه إنَّما قال: كما أخرجه عن حامد بن[3] عمر، عن عبد الواحد، عن عاصمٍ، عن ابن أنسٍ، فإن كان عياضٌ أراد أنَّ[4] الإبهام صوابٌ فلا يخفى ما فيه، والذي سمَّاه النَّضر هو مسدَّدٌ عن عبد الواحد، كذا أخرجه في «مسنده» وأبو نُعيمٍ في «المستخرج» من طريقه، وقد رواه عمرو بن أبي قيسٍ عن عاصمٍ، فبيَّن أنَّ بعضه عنده عن أنسٍ نفسه، وبعضه عن النَّضر بن أنسٍ، عن أبيه، أخرجه أبو عَوانة في «مستخرجه» وأبو الشَّيخ في «كتاب التَّرهيب» جميعًا من طريقه عن عاصمٍ عن أنسٍ، قال عاصمٌ: ولم أسمع من أنسٍ: «أو آوى محدثًا»/ فقلت للنَّضر: أسمعت هذا -يعني القدر الزَّائد- من أنسٍ؟ قال: لكنِّي سمعته منه أكثر من مئة مرَّة[5]. د٧/٢٥٦أ

والحديث سبق في «الحجِّ» [ح: ١٨٧٠] في الباب المذكور، وبالله المستعان على الإكمال[6].

٧ - بابُ مَا يُذْكَرُ مِنْ ذَمِّ الرَّأْيِ وَتَكَلُّفِ القِيَاسِ ﴿وَلَا تَقْفُ﴾ لَا تَقُلْ ﴿مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾

(بابُ مَا يُذْكَرُ مِنْ ذَمِّ الرَّأْيِ) أي: الذي على غير أصلٍ من كتابٍ أو سنَّةٍ أو إجماعٍ (وَتَكَلُّفِ القِيَاسِ) الذي لا يكون على هذه الأصول، فإن كان الرَّأي على أصلٍ منها فمحمودٌ غير مذمومٍ، وكذا القياس (﴿وَلَا تَقْفُ﴾ [الإسراء: ٣٦]) بفتح الفوقيَّة وسكون القاف، أي: (لَا تَقُلْ ﴿مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦]) قاله ابن عبَّاسٍ فيما أخرجه الطَّبريُّ وابن أبي حاتمٍ من طريق عليِّ ابن أبي طلحة عنه، واحتجَّ به المؤلِّف لِمَا ذكره من ذمِّ التَّكلُّف، وسقط قوله «لا تقل» لأبي ذرٍّ،

---

(١) زيادة من فتح الباري (١٣/٢٨١).

(٢) «عن عاصم»: مثبتٌ من (د) و(س).

(٣) في (د): «عن»، وهو تحريفٌ، والمثبت موافق لمسلم وللأصول الخطية للفتح.

(٤) «أنَّ»: ليس في (ص) و(ع).

(٥) في غير (د) و(س): «كرَّة».

(٦) «وبالله المستعان على الكمال»: ليس في (د) و(ع).

١٠/٣٠٧ وقال العوفيُّ عن ابن عبَّاس: لا تذمَّ أحدًا بما ليس لك به علمٌ/ وقال محمَّد ابن الحنفيَّة: يعني شهادة الزُّور، وقال قتادة: لا تقل رأيتُ ولم ترَ، وسمعتُ ولم تسمع، وعلمتُ ولم تعلم فإنَّ الله سائلك عن ذلك كله، ولا يصحُّ التَّشبُّث به لمُبْطِلِ الاجتهاد؛ لأنَّ ذا نوعٌ من العلم ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ﴾ [الممتحنة: ١٠] أقام الشَّارع غالب الظَّنِّ مقام العلم، وأمر بالعمل به كما في الشَّهادات.

٧٣٠٧ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنُ تَلِيدٍ: حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ شُرَيْحٍ وَغَيْرُهُ، عَنْ أَبِي الأَسْوَدِ، عَنْ عُرْوَةَ قَالَ: حَجَّ عَلَيْنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ عَمْرٍو فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ اللهَ لَا يَنْزِعُ العِلْمَ بَعْدَ أَنْ أَعْطَاهُمُوهُ انْتِزَاعًا، وَلَكِنْ يَنْتَزِعُهُ مِنْهُمْ مَعَ قَبْضِ العُلَمَاءِ بِعِلْمِهِمْ، فَيَبْقَى نَاسٌ جُهَّالٌ، يُسْتَفْتَوْنَ فَيُفْتُونَ بِرَأْيِهِمْ، فَيُضِلُّونَ وَيَضِلُّونَ» فَحَدَّثْتُ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ إِنَّ عَبْدَ اللهِ بْنَ عَمْرٍو حَجَّ بَعْدُ فَقَالَتْ: يَا ابْنَ أُخْتِي؛ انْطَلِقْ إِلَى عَبْدِ اللهِ، فَاسْتَثْبِتْ لِي مِنْهُ الَّذِي حَدَّثْتَنِي عَنْهُ، فَجِئْتُهُ، فَسَأَلْتُهُ، فَحَدَّثَنِي بِهِ كَنَحْوِ مَا حَدَّثَنِي، فَأَتَيْتُ عَائِشَةَ فَأَخْبَرْتُهَا، فَعَجِبَتْ، فَقَالَتْ: وَاللهِ لَقَدْ حَفِظَ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَمْرٍو!

وبه قال: (حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنُ تَلِيدٍ) بفتح الفوقيَّة وكسر اللَّام بوزن عظيم، هو سعِيد -بكسر العين- ابن عيسى بن تليدٍ نسبه إلى جدِّه، قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد، ولأبي ذرٍّ بالجمع (ابْنُ وَهْبٍ) عبد الله قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ شُرَيْحٍ) بضمِّ المعجمة وفتح الرَّاء بعدها تحتيَّةٌ ساكنةٌ فمهملةٌ، الإسكندرانيُّ (وَغَيْرُهُ) قال الحافظ أبو ذرٍّ الهرويُّ: هو عبد الله ابن لَهيعة، وأبهمه المصنِّف ﵀[1]؛ لضعفه عنده، واعتمد على عبد الرَّحمن بن شُرَيْحٍ (عَنْ أَبِي الأَسْوَدِ) محمَّد بن عبد الرَّحمن (عَنْ عُرْوَةَ) بن الزُّبير أنَّه (قَالَ: حَجَّ) مارًّا (عَلَيْنَا عَبْدُ اللهِ ابْنُ عَمْرٍو) بفتح العين وسكون الميم (فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: إِنَّ اللهَ لَا يَنْزِعُ العِلْمَ) من النَّاس (بَعْدَ أَنْ أَعْطَاهُمُوهُ انْتِزَاعًا) نُصِبَ على المصدريَّة، ولأبي ذرٍّ عن الحَمُّويي: «أعطاكموه» بالكاف بدل الهاء[2] (وَلَكِنْ يَنْتَزِعُهُ[3] مِنْهُمْ) أو منكم، بالكاف (مَعَ قَبْضِ العُلَمَاءِ بِعِلْمِهِمْ) فيه نوع قلبٍ، والتَّقدير ولكن ينتزعه بقبض العلماء مع علمهم، أو

---

(١) «﵀»: ليس في (د).

(٢) في (د): «أعطاهموه بالهاء بدل الكاف»، وليس بصحيحٍ.

(٣) في (د): «ينزعه»، وفي نسخة بهامشها كالمثبت.

المراد بـ«علمهم»: بكتبهم، بأن يُمحى العلم من الدَّفاتر، وتبقى «مع» على[1] المصاحبَة (فَيَبْقَى نَاسٌ جُهَّالٌ) بفتح التَّحتيَّة والقاف من «فيبقى» (يُسْتَفْتَوْنَ) بفتح الفوقيَّة قبل الواو السَّاكنة، أي: تُطلَبُ منهم الفتوى (فَيُفْتُونَ) بضمِّ التَّحتيَّة والفوقيَّة (بِرَأْيِهِمْ، فَيُضِلُّونَ) بضمِّ التَّحتيَّة (وَيَضِلُّونَ) بفتحها، قال عروة: (فَحَدَّثْتُ عَائِشَةَ) ولأبوي الوقت وذرٍّ: «فحدَّثتُ به عائشة» (زَوْجَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، ثُمَّ إِنَّ عَبْدَ اللهِ بْنَ عَمْرٍو حَجَّ بَعْدُ) أي: بعد تلك[2] السَّنة أو الحجَّة (فَقَالَتْ)/ له عائشة: (يَا بْنَ أُخْتِي) أسماء بنت أبي بكر (انْطَلِقْ إِلَى عَبْدِ اللهِ) بن عمرٍو (فَاسْتَثْبِتْ لِي مِنْهُ الَّذِي حَدَّثْتَنِي عَنْهُ) بسكون المثلَّثة، وفي «مسلمٍ» قالت لي عائشة: «يا بن أختي بلغني أنَّ عبد الله بن عمرٍو مارٌّ بنا إلى الحجِّ، فَالقَهُ فسائله، فإنَّه قد حمل عن النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم عِلمًا كثيرًا»، قال عروة: (فَجِئْتُهُ) أي: جئتُ عبد الله بن عمرٍو (فَسَأَلْتُهُ) عن ذلك (فَحَدَّثَنِي بِهِ كَنَحْوِ[3] مَا حَدَّثَنِي) في المرَّة الأولى (فَأَتَيْتُ عَائِشَةَ) رضي الله عنها (فَأَخْبَرْتُهَا) بذلك (فَعَجِبَتْ) لكونه ما غيَّر حرفًا عنه (فَقَالَتْ: وَاللهِ لَقَدْ حَفِظَ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَمْرٍو!) وفي رواية سفيان ابن عُيينة عند الحميديِّ[4] قال عروة: «ثمَّ لبثتُ سنةً، ثمَّ لقيتُ عبد الله بن عمرٍو في الطَّواف، فسألته، فأخبرني»، قال في «الفتح»: فأفاد أنَّ لقاءه إيَّاه في المرَّة الثَّانية كان بمكَّة، وكأنَّ عروة كان حجَّ في تلك السَّنة من المدينة، وحجَّ عبد الله من مصر، فبلغ عائشة، ويكون قولها: «قد قدم» أي[5]: من مصر طالبًا مكَّة[6]، لا أنَّه قدم المدينة؛ إذ لو دخلها للقيه عروة بها، ويحتمل أن تكون عائشة حجَّت تلك السَّنة وحجَّ معها عروة، فقدم عبد الله بَعْدُ، فلقيه عروةُ[7] بأمر عائشة، وعند أحمد عن ابن مسعودٍ قال: «هل تدرون ما ذهابُ العلم؟ ذهابُ العلماء» واستُدِلَّ

د٧/٢٥٦ب

---

(١) «على»: مثبتٌ من (د) و(س).

(٢) «تلك»: مثبتٌ من (د) و(س).

(٣) في (ص): «نحو»، وفي (ع): «بنحو»، والمثبت موافقٌ لما في «اليونينيَّة».

(٤) في (د): «الحَمُّويي»، وهو تحريفٌ.

(٥) «أي»: مثبتٌ من (ب) و(س)، ونبَّه الشيخ قطة رحمه الله بهامش الطبعة البولاقية إلى أنَّ هذه اللفظة: «قد قَدِم» لم ترد هنا في رواية أحد، ولعلها في رواية أوردها الفتح. انتهى. قلنا: هذه العبارة منقولة من الفتح، وهي في رواية حرملة التي أخرجها مسلم وأورد ابن حجر بعض ألفاظها أثناء شرحه.

(٦) في (د): «المكَّة».

(٧) «عروة»: مثبتٌ من (د) و(س).

بالحديث على جواز خلوِّ الزَّمان عن مجتهدٍ، وهو قول الجمهور، خلافًا لأكثر الحنابلة وبعضٍ من غيرهم؛ لأنَّه صريحٌ في رفع العلم بقبض العلماء، وفي ترئيس أهل الجهل، ومِنْ لازِمِهِ الحُكمُ بالجهل، وإذا انتفى العلم ومن يحكم به استلزم انتفاء الاجتهاد والمجتهد، وعورض هذا بحديث «لا تزال طائفةٌ من أمَّتي ظاهرين حتَّى يأتي أمر الله» [ح:٣١١٦] وأُجيب بأنَّه ظاهرٌ في عدم الخلوِّ، لا في نفي الجواز، وبأنَّ الدَّليل الأوَّل أظهر؛ للتَّصريح بقبض العلم تارةً ورفعه[1] أخرى، بخلاف الثَّاني، ومطابقة الحديث للتَّرجمة في قوله: «فيفتون برأيهم».

والحديث سبق في «باب كيف يقبض العلم» من «كتاب العلم» [ح:١٠٠] وأخرجه مسلمٌ في «القدر» والتِّرمذيُّ في «العلم» وابن ماجه في «السُّنَّة».

٧٣٠٨ - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ: أَخْبَرَنَا أَبُو حَمْزَةَ: سَمِعْتُ الأَعْمَشَ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا وَائِلٍ: هَلْ شَهِدْتَ صِفِّينَ؟ قَالَ: نَعَمْ فَسَمِعْتُ سَهْلَ بْنَ حُنَيْفٍ يَقُولُ.. (ح): وَحَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ قَالَ: قَالَ سَهْلُ بْنُ حُنَيْفٍ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّهِمُوا رَأْيَكُمْ عَلَى دِينِكُمْ، لَقَدْ رَأَيْتُنِي يَوْمَ أَبِي جَنْدَلٍ وَلَوْ أَسْتَطِيعُ أَنْ أَرُدَّ أَمْرَ رَسُولِ اللهِ ﷺ لَرَدَدْتُهُ، وَمَا وَضَعْنَا سُيُوفَنَا عَلَى عَوَاتِقِنَا إِلَى أَمْرٍ يُفْظِعُنَا إِلَّا أَسْهَلْنَ بِنَا إِلَى أَمْرٍ نَعْرِفُهُ غَيْرَ هَذَا الأَمْرِ، قَالَ: وَقَالَ أَبُو وَائِلٍ: شَهِدْتُ صِفِّينَ، وَبِئْسَتْ صِفُّونَ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدَانُ) هو عبد الله بن عثمان، وعبدان لقبه قال: (أَخْبَرَنَا أَبُو حَمْزَةَ) بالحاء المهملة والزَّاي، محمَّد بن ميمون السُّكَّريُّ قال: (سَمِعْتُ الأَعْمَشَ) سليمان بن مهران (قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا وَائِلٍ) شقيق بن سلمة: (هَلْ شَهِدْتَ) وقعة (صِفِّينَ) التي كانت بين عليٍّ ومعاوية؟ (قَالَ: نَعَمْ) حضرتُها (فَسَمِعْتُ سَهْلَ بْنَ حُنَيْفٍ) بضمِّ الحاء وفتح النون (يَقُولُ)... ٣٠٨/١٠ (ح) لتحويل السَّند إلى آخر، قال البخاريُّ: (وَحَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ)/ التَّبوذكيُّ الحافظ قال: (حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ) الوَضَّاح اليشكريُّ (عَنِ الأَعْمَشِ عَنْ أَبِي وَائِلٍ) أنَّه (قَالَ: قَالَ سَهْلُ بْنُ حُنَيْفٍ) ﵁ يوم صِفِّين وقد كانوا يتَّهمونه بالتَّقصير/ في القتال يومئذٍ: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّهِمُوا رَأْيَكُمْ) في هذا القتال (عَلَى دِينِكُمْ) فإنَّما تقاتلون إخوانكم في الإسلام باجتهادٍ اجتهدتموه، وقال في «الفتح» أي: لا تعملوا في أمر الدِّين بالرَّأي المجرَّد الذي لا يستند إلى أصلٍ من

د٢٥٧/٧أ

(١) في (ص): «برفعه».

الدِّين، وقال ابن بطالٍ: وهذا وإن كان يدلُّ على ذمِّ الرَّأي لكنَّه مخصوصٌ بما إذا كان معارضًا للنصِّ، فكأنَّه قال: اتَّهموا الرَّأي إذا خالف السُّنة (لَقَدْ رَأَيْتُنِي) أي: رأيت نفسي (يَوْمَ أَبِي جَنْدَلٍ) بفتح الجيم والدَّال المهملة بينهما نونٌ ساكنةٌ آخره لامٌ، ابن سُهَيل ابن عمرٍو؛ إذ جاء يَرْسُفُ في قيوده يوم الحديبية سنة ستٍّ عند[1] كتب الصُّلح على وضع الحرب عشر سنين، ومن أتى من قريشٍ بغير إذن وليِّه ردَّه عليهم (وَلَوْ أَسْتَطِيعُ[2] أَنْ أَرُدَّ أَمْرَ رَسُولِ اللهِ ﷺ) إذ ردَّ أبا جندلٍ إلى قريشٍ لأجل الصُّلح (لَرَدَدْتُهُ) وقاتلتُ قريشًا قتالًا لا مزيد له، فكما توقَّفتُ يوم الحديبية من أجل أنِّي لا أخالف حكم رسول الله ﷺ كذلك أتوقَّف اليوم؛ لأجل مصلحة المسلمين، وقد جاء عن عمر نحو قول[3] سهلٍ[4] ولفظه «اتقوا الرَّأي في دينكم» أخرجه البيهقيُّ في «المدخل» وأخرجه هو والطَّبرانيُّ مطوَّلًا بلفظ: «اتَّهموا الرَّأي على الدِّين، فلقد رأيتُني أردُّ أمر رسول الله ﷺ برأيي اجتهادًا، فوالله ما آلو عن الحقِّ، وذلك يوم أبي جندلٍ، حتَّى قال لي رسول الله ﷺ: تراني أرضى وتأبى؟!» والحاصل -كما قال في «فتح الباري»-: أنَّ المصير إلى الرَّأي إنَّما يكون عند فقد النَّصِّ، وإلى هذا يومئ قولُ إمامنا الشَّافعيِّ فيما أخرجه البيهقيُّ بسندٍ صحيحٍ إلى أحمد ابن حنبلٍ: سمعتُ الشَّافعيَّ يقول: القياس عند الضَّرورة، ومع ذلك فليس القائل برأيه على ثقةٍ من أنَّه وقع على المراد من الحُكم في نفس الأمر، وإنَّما عليه بذل الوسع[5] في الاجتهاد ليؤجر ولو أخطأ، وبالله التَّوفيق. ولأبي ذرٍّ: «ولو أستطيع أن أردَّ أمر رسول الله ﷺ عليه[6] لرددته» (وَمَا وَضَعْنَا سُيُوفَنَا عَلَى عَوَاتِقِنَا) في الله (إِلَى أَمْرٍ يُفْظِعُنَا) بضمِّ التَّحتيَّة وسكون الفاء وكسر الظَّاء المعجمة: يوقعُنا في أمرٍ فظيعٍ، أي: شديدٍ في القبح (إِلَّا أَسْهَلْنَ) أي: السُّيوف ملتبسة[7] (بِنَا) بفتح الهمزة وسكون السِّين المهملة واللَّام بينهما هاءٌ مفتوحةٌ آخره نونٌ، أي: إلَّا أفضَيْنَ بنا، ولأبي ذرٍّ عن

---

(١) في هامش (د) من نسخة: (بعد).

(٢) زيد في (د): «يوم الحديبية».

(٣) زيد في (د): «أبي»، وليس بصحيح.

(٤) في نسخة (ج): «أبي سهل» وشطب على كلمة «أبي» وكتب على الهامش: كذا بخطِّه، ولعلَّه: «سَهْل».

(٥) في (ع): «بذله للوسع».

(٦) «عليه»: سقط من (د).

(٧) في (س): «متلبِّسة».

الكُشْمِيهَنِيِّ: «إلَّا أسهلن بها» (إلى أمْرٍ) سهلٍ (نَعْرِفُهُ) حالًا ومآلًا فأدخلتنا فيه (غَيْرَ هٰذا الأمْرِ) الذي نحن فيه فإنَّه مُشكل حيث عَظُمت المصيبة بقتل/ المسلمين وشِدَّة المعارضة من حجج الفريقين إذ حجَّة عليٍّ وأتباعه ما شُرِعَ من قتال أهل البغي حتَّى يرجعوا إلى الحقِّ، وحجَّة معاوية وأتباعه قَتْلُ عثمان ظلمًا، ووجود قَتَلَتِه بأعيانهم في العسكر العراقيِّ، فعظُمت الشُّبهة حتَّى اشتدَّ القتال، إلى أن وقع التَّحكيم فكان ما كان[1].

د٧/٢٥٧ب

ومطابقة الحديث للتَّرجمة في قوله: «اتَّهموا رأيكم على دينكم» ونَسَبَ اليومَ إلى أبي جندلٍ لا إلى الحديبية؛ لأنَّ ردَّه إلى المشركين كان شاقًّا على المسلمين، وكان ذلك أعظم ما جرى عليهم من سائر الأمور، وأرادوا القتال بسببه، وألَّا يردُّوا أبا جندلٍ، ولا يرضوا بالصُّلح، والحديث سبق في «كتاب الجزية» [ح: ٣١٨١].

(قَالَ) الأعمش سليمان بالسَّند السَّابق: (وَقَالَ أَبُو وَائِلٍ) شقيق بن سلمة: (شَهِدْتُ) أي: حضرت وقعة (صِفِّينَ) بكسر الصَّاد المهملة والفاء المشدَّدة بعدها تحتيَّةٌ ساكنةٌ فنونٌ، لا ينصرف للعلميَّة والتَّأنيث: بقعة بين الشَّام والعراق، بشاطئ الفرات (وَبِئْسَتْ صِفُّونَ) بضمِّ الفاء بعدها واوٌ بدل الياء، أي: بئست المقاتلة التي وقعت فيها، وإعراب الواقع هنا كإعراب الجمع في نحو قوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلْأَبْرَارِ لَفِى عِلِّيِّينَ ۝ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا عِلِّيُّونَ﴾ [المطففين: ١٨] والمشهور إعرابه بالنُّون[2] والتَّحتيَّةُ ثابتةٌ في أحواله الثَّلاثة، تقول: هذا صفِّينُ برفع النُّون، ورأيت صفِّينَ، ومررت بصفِّينَ بفتح النُّون فيهما، قال في «الفتح»: ولأبي ذرٍّ: «شهدت صفِّين وبئست صفِّين» بالتَّحتيَّة فيهما، ولغيره الثَّاني بالواو، وفي رواية النَّسفيِّ مثلُه، لكن قال: «بئست الصَّفُّون» بزيادة الألف واللَّام، وبعضهم فتح الصَّاد، والفاء مكسورةٌ مشدَّدةٌ اتِّفاقًا، والله أعلم.

٨ - بابُ مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُسْأَلُ مِمَّا لَمْ يُنْزَلْ عَلَيْهِ الوَحْيُ فَيَقُولُ: لَا أَدْرِي، أَوْ لَمْ يُجِبْ حَتَّى يُنْزَلَ عَلَيْهِ الوَحْيُ، وَلَمْ يَقُلْ بِرَأْيٍ وَلَا بِقِيَاسٍ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ﴾
وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الرُّوحِ فَسَكَتَ حَتَّى نَزَلَتِ الآيَةُ

(بابُ مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُسْأَلُ)/ بضمِّ أوَّله مبنيًّا للمفعول (مِمَّا لَمْ يُنْزَلْ) مبنيٌّ[3]

١٠/٣٠٩

---

(١) قوله: «فكان ما كان»: ليس في (د).

(٢) في هامش (ج): أي: بالحركات الكائنة على النون.

(٣) في (د): «مبنيًّا».

للمفعول أيضًا[1] (عَلَيْهِ الوَحْيُ) قرآنًا أو غيره (فَيَقُولُ: لَا أَدْرِي) كما جاء في أحاديث -تأتي إن شاء الله تعالى- لكنَّها ليست على شرط المؤلِّف (أَوْ لَمْ يُجِبْ) عن ذلك (حَتَّى يُنْزَلَ) بضمِّ أوَّله وفتح ثالثه (عَلَيْهِ الوَحْيُ) -بالرَّفع- ببيان[2] ذلك، فيُجب حينئذٍ، ولأبي ذرٍّ عن المُستملي: «حتَّى يُنزِل الله عليه الوحيَ» بالنَّصب على المفعوليَّة (وَلَمْ يَقُلْ بِرَأْيٍ وَلَا بِقِيَاسٍ) من عطف المرادف، وقيل: الرَّأيُ التَّفكر، أي: لم يقل بمقتضى العقل ولا بالقياس، وقيل: الرَّأيُ أعمُّ؛ لشموله مثل الاستحسان (لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ﴾) أي: في قوله تعالى: ﴿لِتَحۡكُمَ بَيۡنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ﴾ [النِّساء: ١٠٥] أي: بما علَّمك الله.

(وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ) عبد الله: (سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الرُّوحِ فَسَكَتَ حَتَّى نَزَلَتِ الآيَةُ) ﴿وَيَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ﴾/ [الإسراء: ٨٥] وقوله: «الآية» ثابتٌ لأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنِيِّ. د٢٥٨/٧أ

٧٣٠٩ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ المُنْكَدِرِ يَقُولُ: سَمِعْتُ جَابِرَ ابْنَ عَبْدِ اللهِ يَقُولُ: مَرِضْتُ، فَجَاءَنِي رَسُولُ اللهِ ﷺ يَعُودُنِي وَأَبُو بَكْرٍ وَهُمَا مَاشِيَانِ، فَأَتَانِي وَقَدْ أُغْمِيَ عَلَيَّ فَتَوَضَّأَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، ثُمَّ صَبَّ وَضُوءَهُ عَلَيَّ، فَأَفَقْتُ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ -وَرُبَّمَا قَالَ سُفْيَانُ: فَقُلْتُ: أَيْ رَسُولَ اللهِ- كَيْفَ أَقْضِي فِي مَالِي؟ كَيْفَ أَصْنَعُ فِي مَالِي؟ قَالَ: فَمَا أَجَابَنِي بِشَيْءٍ حَتَّى نَزَلَتْ آيَةُ المِيرَاثِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ) المدينيُّ قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) بن عيينة (قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ المُنْكَدِرِ) محمَّدًا (يَقُولُ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ) الأنصاريَّ رضي الله عنهما (يَقُولُ: مَرِضْتُ، فَجَاءَنِي رَسُولُ اللهِ ﷺ يَعُودُنِي وَأَبُو بَكْرٍ) في بني سلمة (وَهُمَا مَاشِيَانِ، فَأَتَانِي وَقَدْ أُغْمِيَ) أي: غُشي (عَلَيَّ) والواو للحال (فَتَوَضَّأَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، ثُمَّ صَبَّ وَضُوءَهُ) بفتح الواو، أي: ماء وَضوئه[3] (عَلَيَّ، فَأَفَقْتُ) من الإغماء (فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ -وَرُبَّمَا قَالَ سُفْيَانُ) بن عُيينة: (فَقُلْتُ: أَيْ رَسُولَ اللهِ- كَيْفَ أَقْضِي[4] فِي مَالِي؟ كَيْفَ أَصْنَعُ فِي مَالِي؟ قَالَ) جابرٌ: (فَمَا أَجَابَنِي) ﷺ

---

(١) في هاش (د): (قوله: «مبنيًّا للمفعول أيضًا» لعلَّه: اقتصر عليه؛ لأنه الرِّواية، وإلَّا فيجوز بناؤه للفاعل، وكذا «حتى ينزل عليه الوحي» فاعرفه).

(٢) في (د): «مبيِّنًا»، وفي (ع): «تبيان».

(٣) زيد في (د): «بفتح الواو».

(٤) في (ع): «أوصي».

(بِشَيْءٍ حَتَّى نَزَلَتْ آيَةُ المِيرَاثِ) وفي «النِّساء» [ح: ٤٥٧٧] «فنزلت: ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِىٓ أَوْلَٰدِكُمْ﴾ [النِّساء: ١١]» وسبق هناك أنَّ الدِّمياطيَّ قال: إنَّه وهمٌ، وأنَّ الذي في جابرٍ: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ[1] قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِى ٱلْكَلَٰلَةِ﴾ [النِّساء: ١٧٦] كما رواه مسلمٌ، وفيه زيادة بحثٍ فاطلبه ثَمَّ [ح: ٤٥٧٧]، وليس في الحديث المعلَّق ولا الموصول دليلٌ؛ لقول المصنِّف في التَّرجمة: لا أدري، وقال في «الكواكب»: في قوله: «لا أدري» حزازةٌ؛ إذ ليس في الحديث ما يدلُّ عليه، ولم يثبت عنه صلى الله عليه وسلم ذلك، قال في «فتح الباري»: وهو تساهلٌ شديدٌ منه[2] في الإقدام على نفي الثُّبوت، والظَّاهر أنَّه أشار في التَّرجمة إلى ما ورد في ذلك ممَّا لم يثبُت عنده منه شيءٌ على شرطه وإن كان يصلح للحُجَّة، على عادته في أمثال ذلك، وفي حديث ابن عمر عند ابن حِبَّان: جاء رجلٌ إلى النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم فقال: أيُّ البقاع خيرٌ؟ قال: «لا أدري» فأتاه جبريل فسأله، فقال: لا أدري، فقال: سَلْ ربَّك فانتفض جبريل انتفاضةً... الحديث، وفي حديث أبي هريرة رضي الله عنه عند الدَّارقطنيِّ والحاكم: أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «ما أدري الحدود كفارةٌ لأهلها أم لا؟» وعن المهلَّب: إنَّما سكت النَّبيُّ صلى الله عليه وسلم في أشياء مُعضلةٍ ليس لها أصلٌ في الشَّريعة، فلا بدَّ فيها من الاطِّلاع على الوحي، وإلَّا فقد شرَّع صلى الله عليه وسلم لأمَّته القياس، وأعلمهم كيفيَّة الاستنباط في مسائل لها أصولٌ ومعانٍ؛ ليريهم كيف يصنعون فيما لا نصَّ فيه، والقياس: هو تشبيه ما لا حُكم فيه بما فيه حكمٌ في المعنى، وقد شبَّه صلى الله عليه وسلم الحُمُرَ بالخيل، فقال: «ما أنزل الله عليَّ فيها شيئًا[3] غير هذه الآية الفاذَّة الجامعة: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ۝ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ﴾ [الزلزلة: ٧-٨]» [ح: ٢٣٧١] وقال للمرأة التي أخبرته أنَّ أباها لم يحجَّ: «أرأيتِ لو كان على أبيك دينٌ، أكنت قاضيته؟ فالله أحقُّ بالقضاء» فهذا هو عين القياس، وتعقَّبه السَّفاقسيُّ: بأنَّ البخاريَّ لم يُرِد النَّفي المطلق، وإنَّما أراد أنَّه صلى الله عليه وسلم ترك الكلام في أشياء، وأجاب

---

(١) في هامش (د): عبارة الشَّرح هناك: لأنَّ ﴿يَسْتَفْتُونَكَ﴾ نزلت في آخر الأمر، وآية المواريث نزلت قبل ذلك بمدَّة في سعد بن الرَّبيع، وكان قُتِلَ يوم أحدٍ، وخلَّف ابنتين وأمَّهما وأخًا، فأخذ الأخ المال، فنزلت، وبه احتجَّ مَن قال: إنَّها لم تنزل في قصَّة جابرٍ، وإنَّما في قصَّة ابنتي سعد بن الرَّبيع، وليس ذلك بلازمٍ؛ إذ لا مانع أن تتنزَّل في الأمرين معًا، فقد ظهر أنَّ ابن جرير لم يَهِمْ، والله أعلم.

(٢) «منه»: مثبتٌ من (د) و(س).

(٣) في هامش (ج): بخطِّه: «شيءٌ» ولفظ الحديث: «لم ينزل عليَّ فيها شيءٌ» وتقدَّم أيضًا في كلام «المصابيح»: «ما أنزل عليَّ فيها شيءٌ».

بالرَّأي في أشياء، وقد بوَّب لكلٍّ ذلك بما ورد فيه، وأشار إلى قوله بعدَ بابين: «باب من شبَّه أصلًا/ معلومًا بأصلٍ مُبيَّنٍ». د٢٥٨.٧ب

والحديث سبق في «تفسير سورة النِّساء» [ح: ٤٥٧٧] والله أعلم.

٩ - بابُ تَعْلِيمِ النَّبِيِّ ﷺ أُمَّتَهُ -مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ- مِمَّا عَلَّمَهُ اللهُ، لَيْسَ بِرَأْيٍ وَلَا تَمْثِيلٍ

(بابُ تَعْلِيمِ النَّبِيِّ ﷺ أُمَّتَهُ -مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ- مِمَّا عَلَّمَهُ اللهُ، لَيْسَ بِرَأْيٍ وَلَا تَمْثِيلٍ) أي: ولا قياسٍ، وهو[1] إثبات مثل حكمٍ معلومٍ في معلومٍ آخر؛ لاشتراكهما في عِلَّة الحكم، والرَّأي أعمُّ.

٧٣١٠ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الأَصْبَهَانِيِّ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ذَكْوَانَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ: جَاءَتِ امْرَأَةٌ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللهِ ذَهَبَ الرِّجَالُ بِحَدِيثِكَ، فَاجْعَلْ لَنَا مِنْ نَفْسِكَ يَوْمًا نَأْتِيكَ فِيهِ؛ تُعَلِّمُنَا مِمَّا عَلَّمَكَ اللهُ، فَقَالَ: «اجْتَمِعْنَ فِي يَوْمِ كَذَا وَكَذَا، فِي مَكَانِ كَذَا وَكَذَا»، فَاجْتَمَعْنَ، فَأَتَاهُنَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَعَلَّمَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَهُ اللهُ، ثُمَّ قَالَ: «مَا مِنْكُنَّ امْرَأَةٌ تُقَدِّمُ بَيْنَ يَدَيْهَا مِنْ وَلَدِهَا ثَلَاثَةً، إِلَّا كَانَ لَهَا حِجَابًا مِنَ النَّارِ» فَقَالَتِ امْرَأَةٌ مِنْهُنَّ: يَا رَسُولَ اللهِ؛ وَاثْنَيْنِ؟ قَالَ: فَأَعَادَتْهَا مَرَّتَيْنِ، ثُمَّ قَالَ: «وَاثْنَيْنِ، وَاثْنَيْنِ، وَاثْنَيْنِ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مُسَرْهَدٍ قال: (حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ) الوضَّاح اليشكريُّ (عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الأَصْبَهَانِيِّ) هو عبد الرَّحمن بن عبد الله الأصبهانيُّ الأصلِ الكوفيُّ (عَنْ أَبِي صَالِحٍ ذَكْوَانَ) الزَّيَّات (عَنْ أَبِي سَعِيدٍ) الخدريِّ ﵁ أنَّه قال: (جَاءَتِ امْرَأَةٌ) قال الحافظ ابن حجرٍ: لم أقف على اسمها، ويُحتمَل أن تكون/ هي أسماءَ بنت يزيد بن السَّكن (إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللهِ، ذَهَبَ الرِّجَالُ بِحَدِيثِكَ، فَاجْعَلْ لَنَا مِنْ نَفْسِكَ) أي: من اختيارك لا اختيارنا (يَوْمًا) من الأيَّام (نَأْتِيكَ فِيهِ، تُعَلِّمُنَا مِمَّا عَلَّمَكَ اللهُ، فَقَالَ) ﷺ لهنَّ: (اجْتَمِعْنَ) بكسر الميم (فِي يَوْمِ كَذَا وَكَذَا، فِي مَكَانِ كَذَا وَكَذَا، فَاجْتَمَعْنَ) بفتح الميم (فَأَتَاهُنَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ فَعَلَّمَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَهُ اللهُ، ثُمَّ قَالَ) لهنَّ: (مَا مِنْكُنَّ امْرَأَةٌ تُقَدِّمُ بَيْنَ يَدَيْهَا) من التَّقديم إلى يوم القيامة (مِنْ وَلَدِهَا ثَلَاثَةً، إِلَّا كَانَ) التَّقديم (لَهَا حِجَابًا مِنَ النَّارِ، فَقَالَتِ امْرَأَةٌ مِنْهُنَّ) هي أمُّ سُليمٍ[2] أو أمُّ أيمن أو أمُّ ١٠/٣١٠

---

(١) في (د): «هذا»، وفي الهامش من نسخة كالمثبت.

(٢) في (د): «أمُّ سلمة»، وهو تحريف.

مبشِّرٍ: (يَا رَسُولَ اللهِ، و) من قدَّم (اثْنَيْنِ؟) ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنيِّ: «أو اثنين؟» (قال) أبو سعيدٍ: (فَأَعَادَتْهَا[1]) أي: كلمة «أو اثنين»[2] (مَرَّتَيْنِ، ثُمَّ قَالَ) ﷺ: (وَاثْنَيْنِ، وَاثْنَيْنِ، وَاثْنَيْنِ) ثلاثًا، ومطابقة الحديث للتَّرجمة في قوله: «إلَّا كان لها حجابًا من النَّار» لأنَّ هذا أمرٌ توقيفيٌّ لا يُعلَم إلَّا من قِبَل الله تعالى، ليس قولًا برأيٍ ولا تمثيلٍ، قاله في «الكواكب».

وسبق الحديث في «العلم» في «باب هل يجعل للنِّساء يومًا على حِدَتِه في العلم» [ح:١٠١] وفي «الجنائز» [ح:١٢٤٩] أيضًا.

١٠ - بابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الحَقِّ يُقَاتِلُونَ» وَهُمْ أَهْلُ العِلْمِ

(بابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الحَقِّ يُقَاتِلُونَ) قال البخاريُّ: (وَهُمْ أَهْلُ العِلْمِ) ولأبي ذرٍّ: «وهم من أهل العلم» وسقط له «يُقاتلون» وروى البخاريُّ عن عليِّ بن المدينيِّ: «هم أصحاب الحديث» ذكره التِّرمذيُّ.

٧٣١١ - حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ قَيْسٍ، عَنِ المُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ حَتَّى يَأْتِيَهُمْ أَمْرُ اللهِ وَهُمْ ظَاهِرُونَ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ) بضمِّ العين المهملة[3] (بْنُ مُوسَى) العبسيُّ -بالموحَّدة ثمَّ المهملة- الكوفيُّ (عَنْ إِسْمَاعِيلَ) بن أبي[4] خالدٍ التَّابعيِّ (عَنْ قَيْسٍ) هو ابن أبي حازم (عَنِ المُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ) ﵁ (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أنَّه (قَالَ: لَا يَزَالُ) بالتَّحتيَّة أوَّله في الفرع كأصله (طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ) معاونين أو غالبين[5]، زاد في حديث ثوبان عند «مسلمٍ»: على الحقِّ لا يضرُّهم من خذلهم[6] (حَتَّى يَأْتِيَهُمْ أَمْرُ اللهِ) بقيام السَّاعة (وَهُمْ ظَاهِرُونَ) غالبون على من

(١) في (ع): «فأعادها».

(٢) في (د): «واثنين».

(٣) «المهملة»: ليس في (د).

(٤) في هامش (ج): إسماعيل ابن أبي خالد، وسقط لفظ «أبي» من قلم الشارح.

(٥) في (د): «عالين».

(٦) هو في البخاري من حديث معاوية (٣٦٤١).

خالفهم، واستُشكِل بحديث «مسلمٍ» عن عبد الله بن عمرو: «لا تقوم السَّاعة إلَّا على شرار النَّاس...» الحديث، وأُجيبَ بأنَّ المراد من شرار/ النَّاس الذين تقومُ عليهم السَّاعة، قومٌ يكونون بموضعٍ مخصوصٍ، وبموضعٍ آخر تكون طائفةٌ يقاتلون على الحقِّ، وعند الطَّبرانيِّ من حديث أبي أُمامة: قيل: يا رسول الله وأين هم؟ قال: «ببيت المقدس» والمراد بهم: الذين يحصرهم الدَّجَّال إذا خرج، فينزل عيسى إليهم فيقتل الدَّجَّال، ويحتمل أن يكون ذلك عند خروج الدَّجَّال أو بعد موت عيسى ﷺ بعد هبوب الرِّيح التي تهبُّ بعده، فلا يبقى أحدٌ في قلبه مثقالُ ذرَّةٍ من إيمانٍ إلَّا قَبَضته، ويبقى شرار النَّاس، فعليهم تقوم السَّاعة، وهناك يتحقَّق خلوُّ الأرض عن مسلمٍ فضلًا عن هذه الطَّائفة الكريمة، وهذا -كما في «الفتح»- أولى ما يُتمَسَّك به في الجمع بين الحديثين المذكورين.

د٧٥٩/أ

والحديث سبق في «علامات النُّبوَّة» [ح:٣٦٤٠] ويأتي إن شاء الله تعالى في «التَّوحيد» [ح: ٧٤٥٩] بعون الله[1].

٧٣١٢ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، أَخْبَرَنِي حُمَيْدٌ قَالَ: سَمِعْتُ مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ يَخْطُبُ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ يُرِدِ اللهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ، وَإِنَّمَا أَنَا قَاسِمٌ، وَيُعْطِي اللهُ، وَلَنْ يَزَالَ أَمْرُ هَذِهِ الأُمَّةِ مُسْتَقِيمًا حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ، أَوْ حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللهِ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) بن أبي أويس قال: (حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ) عبد الله (عَنْ يُونُسَ) بن يزيد الأيليِّ (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) محمَّد بن مسلمٍ الزُّهريِّ أنَّه قال: (أَخْبَرَنِي) بالإفراد (حُمَيْدٌ) بضمِّ الحاء المهملة وفتح الميم، ابن عبد الرَّحمن بن عوفٍ (قَالَ: سَمِعْتُ مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ) ﵄ حال كونه (يَخْطُبُ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: مَنْ يُرِدِ اللهُ بِهِ خَيْرًا) أي: جميع الخيرات؛ لأنَّ النَّكرة تفيد العموم[2]، أو خيرًا عظيمًا، فالتَّنوين للتَّعظيم (يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ) والفقه في الأصل: الفهم، يقال: فَقِهَ الرَّجل -بالكسر- يفقه فقهًا، إذا فَهِم وعلم، وفَقُهَ

(١) «بعون الله» ليس في (د).

(٢) في هامش (ج): ليس على إطلاقه، بل محلُّه إذا وقعت في سياق الشرط -كما هنا- أو سياق النفي أو الامتنان أو نحو ذلك.

-بالضَّم- يفقه، إذا صار فقيهًا عالمًا، وجعله العُرف خاصًّا[1] بعلم الشَّريعة وتخصيصًا بعلم الفروع، وإنَّما خُصَّ من علم الشَّريعة بالفقه؛ لأنَّه علمٌ مُستنبَطٌ بالقوانين والأدلَّة والأقيسة والنَّظر الدَّقيق، بخلاف علم اللُّغة والنَّحو والصَّرف، رُوِي أنَّ سلمان نزل على نَبَطيَّةٍ بالعراق، فقال لها: هل ههنا مكانٌ نظيفٌ أُصلِّي فيه؟ فقالت: طهِّر قلبك وصلِّ حيث شئت، فقال: فقهتِ، أي: فهمتِ، ولو قال: علمتِ، لم يقع هذا الموقع، وعن الدَّارمي عن عمران قال: قلت للحسن يومًا في شيءٍ قاله: يا أبا سعيدٍ، ليس هكذا يقول الفقهاء، فقال: ويحك، هل رأيت فقيهًا قطُّ؟ إنَّما الفقيه الزَّاهد في الدُّنيا، الرَّاغب في الآخرة، البصير بأمور/ دينه، المداوم على عبادة ربِّه (وَإِنَّمَا أَنَا قَاسِمٌ) قال القاضي عياضٌ: أي: إنَّما أقسم بينكم، فألقي إلى كلِّ واحدٍ ما يليق به (وَيُعْطِي اللهُ) كلَّ واحدٍ منكم من الفهم والتَّفكُّر والعمل ما أراده، وقال التُّوربشتيُّ: أَعلَمَ صلى الله عليه وسلم أنَّه[2] لم يُفَضِّل في قسمة ما أوحي إليه أحدًا من أمَّته على الآخر، بل سوَّى في البلاغ، وعدل في القسمة، وإنَّما التَّفاوت في الفهم، وهو واقعٌ من طريق العطاء، ولقد كان بعض الصَّحابة يسمع الحديث فلا يفهم منه إلَّا الظَّاهر الجليَّ، ويسمعه آخر منهم، أو من القرن الذي يليهم/ أو ممَّن أتى بعده، فيستنبط منه كثيرًا، وقال الطِّيبيُّ: الواو في قوله: «وإنَّما أنا» للحال من فاعل «يفقِّهه» أو من مفعوله، وإذا كان الثَّاني فالمعنى: أنَّ الله يعطي كلًّا ممن أراد أن يُفقِّهه استعدادًا لِدَرْك المعاني على ما قدَّره، ثمَّ يُلهمني بإلقاء ما هو اللَّائق باستعداد كلِّ واحدٍ، وعليه كلام القاضي، وإذا كان الأوَّل فالمعنى أنِّي أُلقي ما يسنح لي، وأسوِّي فيه[3] ولا أُرجِّح واحدًا على واحدٍ، فالله تعالى يوفِّق كُلًّا منهم على ما أراد وشاء من العطاء، وعليه كلام التُّوربشتيِّ. انتهى. (وَلَنْ يَزَالَ أَمْرُ هَذِهِ الأُمَّةِ مُسْتَقِيمًا) على الدِّين الحقِّ (حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ، أَوْ) قال: (حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللهِ) تعالى، بالشَّكِّ من الرَّاوي، ومطابقة الحديث للتَّرجمة في قوله: «ولن يزال أمر هذه الأمَّة مستقيمًا» لأنَّ من جملة الاستقامة أن يكون فيهم التَّفقُّه والمتفقِّه، ولا بدَّ منه لترتبط الأخبار المذكورة بعضها ببعضٍ، وتحصل جهةٌ جامعةٌ بينهما معنًى.

٣١١/١٠

د٢٥٩/٧ب

---

(١) في (ع): «خاصيًّا».

(٢) «أنَّه»: سقط من (ص) و(ل)، وفي هامشهما: كذا بخطِّه، وفي نسخةٍ: اعلم أنَّه صلى الله عليه وسلم.

(٣) قوله: «فيه»: زيادة من شرح المشكاة.

والحديث سبق في «العلم» [ح: ٧١] وأخرجه مسلمٌ في «الزَّكاة» والله سبحانه وتعالى أعلم[١].

١١ - بابُ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعًا﴾

(بابُ قَوْلِ اللهِ) ولأبي ذرٍّ: «بابٌ»[٢] بالتَّنوين «في قول الله» (تَعالَى: ﴿أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعًا﴾ [الأنعام: ٦٥]) أي: متفرِّقين.

٧٣١٣ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: قَالَ عَمْرٌو: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ رضي الله عنهما يَقُولُ: لَمَّا نَزَلَ عَلَى رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم: ﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِنْ فَوْقِكُمْ﴾ قَالَ: «أَعُوذُ بِوَجْهِكَ» ﴿أَوْ مِنْ تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ﴾ قَالَ: «أَعُوذُ بِوَجْهِكَ» فَلَمَّا نَزَلَتْ: ﴿أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعًا وَيُذِيقَ بَعْضَكُمْ بَأْسَ بَعْضٍ﴾ قَالَ: «هَاتَانِ أَهْوَنُ أَوْ أَيْسَرُ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ) المدينيُّ قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) بن عُيينة: (قَالَ عَمْرٌو) -بفتح العين المهملة[٣]- ابن دينارٍ: (سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ رضي الله عنهما يَقُولُ: لَمَّا نَزَلَ عَلَى رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم: ﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ﴾) الكامل القدرة (﴿عَلَى أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِنْ فَوْقِكُمْ﴾) كالمطر النَّازل على قوم نوح[٤] حجارةً (قَالَ) صلى الله عليه وسلم: (أَعُوذُ بِوَجْهِكَ) أي: بذاتك من عذابك (﴿أَوْ مِنْ تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ﴾) كالرَّجفة والخسفة، ويجوز أن يكون الظَّرف متعلِّقًا بـ«يبعث» وأن يكون متعلِّقًا بمحذوفٍ على أنَّه صفةٌ لـ«عذابًا» أي: عذابًا كائنًا من هاتين الجهتين (قَالَ) صلى الله عليه وسلم: (أَعُوذُ بِوَجْهِكَ) من عذابك[٥] (فَلَمَّا نَزَلَتْ: ﴿أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعًا﴾) أي: يخلطكم فرقًا مختلفين على أهواءٍ شتَّى، كلُّ فرقةٍ مشايعة[٦] لإمامٍ، ومعنى خلطهم إنشاء القتال بينهم، فيختلطون في ملاحم

(١) «والله سبحانه وتعالى»: مثبتٌ من (ب) و(س).

(٢) «باب»: ليس في (د).

(٣) «المهملة»: ليس في (د).

(٤) في هامش (ج) و(ل): كذا بخطِّه، ولعلَّه: «قوم لوط». زاد في هامش (ج): وعبارة الخطيب: ﴿مِنْ فَوْقِكُمْ﴾ بإرسال الصيحة والحجارة والريح والطوفان؛ كما فُعِلَ بقوم نوح وعاد وثمود وقوم لوط وأصحاب الفيل، ﴿أَوْ مِنْ تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ﴾ بالغرق أو الخسف؛ كما فُعِلَ بفرعون وقارون. انتهى. وتقدَّم في «التفسير» تبعًا لـ«الأنوار»: ﴿مِنْ فَوْقِكُمْ﴾ كما فُعِلَ بقوم نوح ولوط وأصحاب الفيل. انتهى. ولم يذكر «الحجارة» فليتأمَّل.

(٥) قوله: «﴿أَوْ مِنْ تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ﴾ كالرَّجفة والخسفة... أعوذُ بِوَجْهِكَ من عذابك» سقط من (ص).

(٦) في (د): «متابعة».

القتال، و«شيعًا» نُصب على الحال، وهي جمع «شِيْعَة» كسِدْرةٍ وسِدرٍ، وقيل: المعنى يجعلكم فِرَقًا ويثبِّت فيكم الأهواء المختلفة (﴿وَيُذِيقَ بَعْضَكُم بَأْسَ بَعْضٍ﴾ [الأنعام: ٦٥]) بقتل بعضكم بعضًا، والبأس: السَّيف والإذاقة استعارةٌ، وهي فاشيةٌ كقوله تعالى: ﴿ذُوقُواْ مَسَّ سَقَرَ﴾ [القمر: ٤٨] ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ﴾ [الدُّخان: ٤٩] ﴿فَذُوقُواْ ٱلْعَذَابَ﴾ [آل عمران: ١٠٦] وقال:

أذقناهم(١) كؤوسَ الموتِ صِرْفًا وذاقـوا مـن أسـنَّتنا كؤوسـا

(قَالَ) صلوات الله وسلامه عليه: (هَاتَانِ) المحنتان اللَّبس والإذاقة (أَهْوَنُ، أَوْ) قال: (أَيْسَرُ) لأنَّ الفتن بين المخلوقين وعذابهم أهون وأيسر من عذاب الله على الكفر.

والحديث سبق في «تفسير سورة الأنعام» [ح: ٤٦٢٨] وأخرجه التِّرمذيُّ في «التَّفسير».

١٢ - بابُ مَنْ شَبَّهَ أَصْلًا مَعْلُومًا بِأَصْلٍ مُبَيَّنٍ، قَدْ بَيَّنَ الله حُكْمَهُمَا لِيُفْهِمَ السَّائِلَ

د٧/٢٦٠أ (بابُ مَنْ شَبَّهَ أَصْلًا مَعْلُومًا بِأَصْلٍ مُبَيَّنٍ) بفتح التَّحتيَّة (قَدْ بَيَّنَ الله(٢))/ ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنيِّ: «بيَّن رسول الله» (حُكْمَهُمَا) بلفظ التَّثنية، ولأبي الوقت: «حكمها» قال في «الفتح»: وفي رواية غير الكُشْمِيهَنيِّ والجرجانيِّ: «من شبَّه أصلًا معلومًا بأصلٍ مبيَّن وقد بيَّن النَّبيُّ ﷺ حكمهما(٣)»، بإثبات الواو في قوله: «وقد بيَّن» (لِيُفْهِمَ السَّائِلَ) المراد.

٧٣١٤ - حَدَّثَنَا أَصْبَغُ بْنُ الفَرَجِ: حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ أَعْرَابِيًّا أَتَى رَسُولَ اللهِ ﷺ فَقَالَ: إِنَّ امْرَأَتِي وَلَدَتْ غُلَامًا أَسْوَدَ، وَإِنِّي أَنْكَرْتُهُ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «هَلْ لَكَ مِنْ إِبِلٍ؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «فَمَا أَلْوَانُهَا»؟ قَالَ: حُمْرٌ، قَالَ: «هَلْ فِيهَا مِنْ أَوْرَقَ»؟ قَالَ: إِنَّ فِيهَا لَوُرْقًا، قَالَ: «فَأَنَّى تُرَى ذَلِكَ جَاءَهَا»؟ قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، عِرْقٌ نَزَعَهَا، وَلَمْ يُرَخِّصْ لَهُ فِي الانْتِفَاءِ مِنْهُ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَصْبَغُ بْنُ الفَرَجِ) بالمهملة والموحَّدة والمعجمة في الأوَّل والجيم في الثَّاني أبو عبد الله المصريُّ قال: (حَدَّثَنِي) ولأبوي ذرٍّ والوقت: «أخبرني» بالخاء والإفراد في

(١) زيد في (ص): «من»، ولا يصحُّ.

(٢) زيد في (ع): «حكمها».

(٣) في غير (ب) و(س): «حكمها»، وليس بصحيحٍ.

الرِّوايتين[1] (ابْنُ وَهْبٍ) عبد الله المصريُّ[2] (عَنْ يُونُسَ) بن يزيد الأيليِّ (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) محمَّد ابن مسلمٍ الزُّهريِّ (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) بن عوفٍ (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رضي الله عنه (أَنَّ أَعْرَابِيًّا) اسمه ضمضم بن قتادة، كما في «المبهمات» لعبد/ الغنيِّ بن سعيدٍ، وعند مسلمٍ وأصحاب السُّنن: «أنَّ أعرابيًّا من فزارة»، بفتح الفاء وتخفيف الزَّاي هو فَزَارة بن ذبيان بن بغيضٍ[3] (أَتَى رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم فَقَالَ): يا رسول الله (إِنَّ امْرَأَتِي وَلَدَتْ غُلَامًا أَسْوَدَ) أي: وإنِّي أنا أبيضُ، ولم أعرف اسم المرأة ولا الغلام، و«أسود» صفةٌ لـ«غلامٍ» وهو لا ينصرف للوزن والصِّفة (وَإِنِّي أَنْكَرْتُهُ) أي: استنكرته بقلبي، ولم يرد أنَّه أنكره بلسانه (فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: هَلْ لَكَ مِنْ إِبِلٍ؟ قَالَ) الأعرابيُّ: (نَعَمْ، قَالَ) عليه الصلاة والسلام له: (فَمَا أَلْوَانُهَا؟) «ما» مبتدأٌ من أسماء الاستفهام، و«ألوانها» خبره (قَالَ): ألوانها (حُمْرٌ) رفع[4] خبر المبتدأ المقدَّر (قَالَ) صلوات الله وسلامه عليه: (هَلْ) ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنيِّ: «فهل» (فِيهَا مِنْ أَوْرَقَ؟) بفتح الهمزة والرَّاء، بينهما واوٌ ساكنةٌ، آخره قافٌ، قال الأصمعيُّ: الأورق من الإبل الَّذي في لونه بياضٌ يميل إلى سوادٍ، وهو أطيب الإبل لحمًا، وليس بمحمودٍ عندهم في عَمَلِه وسيْره، وهو غير مُنصرفٍ؛ للوصف ووزن الفعل، والفاء في «فهل» عاطفةٌ (قَالَ) الأعرابيُّ: (إِنَّ فِيهَا لَوُرْقًا) بضمِّ الواو وسكون الرَّاء «إنَّ» واسمها، وخبرها في المجرور، واللَّام هي الدَّاخلة في خبر «إنَّ» وأصلُها لام الابتداء، ولكنَّها أُخِّرت[5] لأجل أنَّها غير عاملةٍ، و«إنَّ» عاملةٌ، وتُسمَّى هذه اللَّام المُزحلَقة (قَالَ) عليه الصلاة والسلام: (فَأَنَّى تُرَى) بفتح الفوقيَّة أو بضمِّها، أي: تظنُّ (ذَلِكَ جَاءَهَا؟) الفاعل[6] ضميرٌ يعود على

---

(١) قوله: «ولأبوي ذرٍّ والوقت: أخبرني بالخاء والإفراد في الرِّوايتين» سقط من (د).

(٢) في (د): «البصريُّ»، وليس بصحيحٍ.

(٣) في (ع): «نغيض»، وهو تصحيفٌ.

(٤) زيد في (د): «على».

(٥) في هامش (ج): قوله: «ولكنَّها أُخِّرت... إلى آخره» عبارة «الأوضح» و«شرحه»: وتدخل لام الابتداء بعد «إنَّ» المكسورة، وتُسمَّى اللَّام المزحلقة والمزحلفة؛ بالقاف والفاء، سُمِّيت بذلك لأنَّ أصل «إنَّ زيدًا لقائم»: «لأنَّ زيدًا قائم»، فكرهوا افتتاح الكلام بحرفين مؤكِّدين، فزحلقوا اللَّام دون «إنَّ» لئلَّا يتقدَّم معمولها عليها، وإنَّما لم يُدَّعَ أنَّ الأصل «إنَّ لَزيدًا قائم» لئلَّا يحول ضميرُ ما له صدرُ الكلام بين العامل والمعمول، قاله في «المغني»، وإنَّما دخلت «اللَّام» بعد «إنَّ» لأنَّها شبيهة للقسم في التأكيد، قاله سيبويه، وسُمِّيت لامَ الابتداء لأنَّها تدخل على المبتدأ.

(٦) «الفاعل»: ليس (د).

اللَّون، والمفعول يعود على الإبل، و«ذلك» مفعولٌ ثانٍ، و«أنَّى» استفهامٌ بمعنى: كيف، أي: كيف أتاها اللَّون الَّذي ليس في أبويها؟ (قَالَ) الأعرابيُّ: (يَا رَسُولَ اللهِ؛ عِرْقٌ نَزَعهَا) بكسر العين وسكون الرَّاء بعدها قافٌ، و«نزعها» بالزَّاي، والمراد بالعرق هنا الأصل من النَّسب، شُبِّهَ بعرق الثَّمرة، ومنه فلانٌ مُعرِقٌ في النَّسب والحسب، ومعنى «نزعه» أشبهه، واجتذب منه إليه، وأظهر لونه عليه، وأصل النَّزع الجذبُ، فكأنَّه جذبه إليه، وللكُشْميهنيِّ: «نزعه» قال أبو هريرة[1]: (وَلَمْ يُرَخِّصْ لَهُ) ﷺ، أي: للأعرابيِّ/ (فِي الاِنْتِفَاءِ مِنْهُ) أي: باللِّعان[2] ونفي الولد من نفسه، ومطابقة الحديث للتَّرجمة من كونه ﷺ شبَّه للأعرابيِّ ما أنكره من لون الغلام بما عرف من نِتاجِ الإبل، فأبان له بما يعرف أنَّ الإبل الحُمر تُنتج الأورق وهو الأغبر، فكذلك المرأة البيضاء تلد الأسود.

د٧/٢٦٠ب

وسبق الحديث[3] في «اللِّعان[4]» [ح: ٥٣٠٥].

٧٣١٥ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ أَبِي بِشْرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ امْرَأَةً جَاءَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: إِنَّ أُمِّي نَذَرَتْ أَنْ تَحُجَّ، فَمَاتَتْ قَبْلَ أَنْ تَحُجَّ، أَفَأَحُجَّ عَنْهَا؟ قَالَ: «نَعَمْ، حُجِّي عَنْهَا، أَرَأَيْتِ لَوْ كَانَ عَلَى أُمِّكِ دَيْنٌ أَكُنْتِ قَاضِيَتَهُ؟» قَالَتْ: نَعَمْ، فَقَالَ: «فَاقْضُوا الَّذِي لَهُ؛ فَإِنَّ اللهَ أَحَقُّ بِالوَفَاءِ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مُسَرْهَدٍ قال: (حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ) الوضَّاح اليشكريُّ[5] (عَنْ أَبِي بِشْرٍ) بكسر الموحَّدة وسكون المعجمة، جعفر بن أبي[6] وحشيَّة (عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ) الوالبيِّ، مولى أبي محمَّدٍ، أحد الأعلام (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ) ﵄ (أَنَّ امْرَأَةً) زاد في «باب الحجِّ والنُّذور[7] عن الميِّت» من «كتاب الحجِّ» [ح: ١٨٥٢]: «من جُهينة»، وفي «النَّسائيِّ» هي امرأة سنان بن سلمة

(١) في هامش (ل): قال: ولعلَّ هذا نَزَعَهُ عِرقٌ.

(٢) في كل الأصول: «في انتفاء اللعان»، وهو وهم إذ المقصود فعل اللعان لا نفيه.

(٣) في هامش (د): في الحديث أنَّ التَّعريض بالقذف ليس قذفًا، وبه قال الجمهور، واستدلَّ به إمامنا الشَّافعيُّ لذلك، وبه قال الجمهور، وعند المالكيَّة: يجب به الحدُّ إذا كان مفهومًا. «قسطلانيُّ».

(٤) في (ع): «اللعن».

(٥) في هامش (ج): إلى يشكر بن وائل بن قاسط «لب».

(٦) «أبي»: مثبتٌ من (ع).

(٧) في (د): «باب النُّذور»، وليس بصحيح.

الجهنيِّ، ولأحمد: سنان بن عبد الله، وهي أصحُّ، وفي الطَّبرانيِّ: أنَّها عمَّته[1] كذا قاله في المقدِّمة[2]، وقال في الشَّرح: إنَّ ما في «النَّسائيِّ» لا يُفسَّر به المبهم في حديث الباب؛ لأنَّ في حديث الباب أنَّ المرأة سألت بنفسها، وفي «النَّسائيِّ» أنَّ زوجها سأل، ويحتمل أن تكون نسبة السُّؤال إليها مجازيَّةٌ (جَاءَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ): يا رسول الله (إِنَّ أُمِّي نَذَرَتْ أَنْ تَحُجَّ، فَمَاتَتْ قَبْلَ أَنْ تَحُجَّ، أَفَأَحُجَّ عَنْهَا؟) أي: أيصحُّ منِّي أن أكون نائبةً عنها فأحجَّ عنها، فالفاء الدَّاخلة عليها همزة الاستفهام الاستخباريِّ عاطفةٌ[3] على المحذوف المقدَّر، ولم تسمَّ الأمُّ (قَالَ) ﷺ: (نَعَمْ حُجِّي عَنْهَا، أَرَأَيْتِ) أي: أخبريني (لَوْ كَانَ عَلَى أُمِّكِ دَيْنٌ) لمخلوقٍ (أَكُنْتِ قَاضِيَتَهُ) عنها؟ (قَالَتْ: نَعَمْ، فَقَالَ: فَاقْضُوا) أيُّها المسلمون الحقَّ (الَّذِي لَهُ) تعالى[4]، ودخلت المرأة في هذا الخطاب دخولًا بالقصد الأوَّل، وقد عُلِمَ في الأصول أنَّ النِّساء يدخلن في خطاب الرِّجال، لا سيَّما عند القرينة المُدخلة[5]، ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنيِّ: «اقضوا الله» (فَإِنَّ اللهَ) تعالى (أَحَقُّ بِالوَفَاءِ) من غيره، ومطابقة الحديث في كونه ﷺ شبَّه للمرأة التي سألته عن أمِّها دَيْنَ الله بما تعرف من دَيْنِ العباد، غير أنَّه قال: «فدَيْنُ الله أحقُّ» وقول الفقهاء بتقديم حقِّ الآدميِّ لا يُنافي الأحقيَّة بالوفاء واللُّزوم؛ لأنَّ تقديم حقِّ العبد بسبب احتياجه، ثمَّ إنَّ عقد هذا الباب وما فيه يدلُّ على صحَّة القياس، والباب السَّابق يدلُّ على الذَّمِّ، وأُجيب بأنَّ القياس صحيحٌ مُشتمِلٌ على جميع شرائطه المقرَّرة في علم/ الأصول، ٣١٣/١٠ وفاسدٌ بخلاف ذلك، فالمذموم هو الفاسد، والصَّحيح لا مذمَّة فيه، بل هو مأمورٌ به، وفي الباب دليلٌ على وقوع القياس منه ﷺ وقد احتجَّ المزنيُّ بهذين الحديثين على من أنكر القياس، وما اتَّفق عليه الجمهور هو الحجَّة، فقد قاس الصَّحابة فمن بعدهم من التَّابعين[6] وفقهاء الأمصار[7].

---

(١) في هامش (د): تقدَّم أنَّ اسمها عائشة.

(٢) يقصد الحافظ ابن حجر، في مقدمته لشرحه المسماة «هُدَى الساري مقدمة فتح الباري».

(٣) في غير (ب) و(س): «معطوفٌ».

(٤) في هامش (د): وفي الحديث دليلٌ على أنَّ من مات وفي ذمَّته حقُّ الله من حجٍّ أو كفَّارةٍ أو نذرٍ؛ فإنَّه يجب قضاؤه.

(٥) في (ع): «الدَّالَّة».

(٦) «من»: ليس في (ل)، وفي هامشها: قوله: «التَّابعين»: كذا بخطِّه؛ بإسقاط «من» الجارَّة، وفي نسخةٍ بإثباتها.

(٧) زيد في (ع): «والله الموفِّق».

١٣ - بابُ ما جاءَ في اجْتِهادِ القُضاةِ بما أَنْزَلَ اللهُ تَعالَى

لِقَوْلِهِ: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ وَمَدَحَ النَّبِيُّ ﷺ صَاحِبَ الحِكْمَةِ حِينَ يَقْضِي بِهَا وَيُعَلِّمُهَا لَا يَتَكَلَّفُ مِنْ قِبَلِهِ، وَمُشَاوَرَةِ الخُلَفَاءِ وَسُؤَالِهِمْ أَهْلَ العِلْمِ.

د٢٦١/٧أ (بابُ مَا جَاءَ فِي اجْتِهَادِ القُضَاةِ) بصيغة الجمع، ولأبي ذرٍّ وأبي الوقت: «القَضَاء»/ بفتح القاف والضَّاد[1] والمدِّ وإضافة «الاجتهاد» إليه، والمعنى الاجتهاد في الحكم، وفيه حذفٌ تقديره اجتهادُ مُتولِّي القضاء (بِمَا أَنْزَلَ اللهُ تَعَالَى[2]) والاجتهاد: بذل الوسع للتَّوصُّل إلى معرفة الحكم الشَّرعيِّ (لِقَوْلِهِ) تعالى: (﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾) [المائدة: ٤٥] يجوز أن تكون ﴿مَنْ﴾ شرطيَّةً وهو الظَّاهر، وأن تكون موصولةً، والفاء في الخبر زائدةٌ؛ لشبهه بالشَّرط (وَمَدَحَ النَّبِيُّ ﷺ صَاحِبَ الحِكْمَةِ) بفتح الدَّال والحاء، و«النَّبيُّ» رُفِعَ على الفاعليَّة، و«صاحِبَ» نُصب على المفعوليَّة، وبسكون الدَّال مجرورًا عطفًا على قوله: «ما جاء في اجتهادِ[3]» ويكون المصدر مضافًا لفاعله (حِينَ يَقْضِي بِهَا) بالحكمة (وَيُعَلِّمُهَا) للنَّاس (لَا) ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنيِّ: «ولا» (يَتَكَلَّفُ مِنْ قِبَلِهِ) بكسر القاف وفتح الموحَّدة أي: من جهته، ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنيِّ: «قِيْله» بتحتيَّةٍ ساكنةٍ بدل الموحَّدة المفتوحة، أي: من كلامه (وَمُشَاوَرَةِ الخُلَفَاءِ) والقضاة[4] بالجرِّ عطفًا على قوله: «في اجتهاد القضاة» أي: وفيما جاء في مشاورة الخلفاء (وَسُؤَالِهِمْ أَهْلَ العِلْمِ).

٧٣١٦ - حَدَّثَنَا شِهَابُ بْنُ عَبَّادٍ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ حُمَيْدٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ قَيْسٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا حَسَدَ إِلَّا فِي اثْنَتَيْنِ: رَجُلٌ آتَاهُ اللهُ مَالًا فَسُلِّطَ عَلَى هَلَكَتِهِ فِي الحَقِّ، وَآخَرُ آتَاهُ اللهُ حِكْمَةً فَهْوَ يَقْضِي بِهَا وَيُعَلِّمُهَا».

---

(١) «والضَّاد»: ليس في (د).

(٢) في هامش (د): قوله: ﴿بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾: مُتعلِّق بـ«القضاء» بمعنى: الحُكم، وكذا على نسخة: «القضاة»، ويحتمل عليها أن يتعلَّق بمقدَّرٍ؛ نحو: ليحكم، وعلى الأولى فالإضافة بمعنى: «في» أو على حذف مُضافٍ، كما ذكره.

(٣) في غير (س): «الاجتهاد».

(٤) في (ج) و(ص) و(ع): «القضاة»، وكذا في الموضع اللَّاحق، وضُرب عليها هنا في (د)، وبهامش (ج): قوله: «والقضاة» كذا بخطِّه، وهي زائدة، فليتأمَّل.

وبه قال: (حَدَّثَنَا شِهَابُ بْنُ عَبَّادٍ) بفتح العين والموحَّدة المشدَّدة، العبديُّ الكوفيُّ قال: (حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ حُمَيْدٍ) بضمِّ الحاء، ابن عبد الرَّحمن الرّؤاسيُّ (عَنْ إِسْمَاعِيلَ) بن أبي خالدٍ البجليِّ، واسم أبي خالدٍ سعدٌ (عَنْ قَيْسٍ) هو ابن أبي حازمٍ (عَنْ عَبْدِ اللهِ) بن مسعودٍ رضي الله عنه أنَّه (قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: لَا حَسَدَ) لا رُخصة، أو لا غِبطة (إِلَّا فِي اثْنَتَيْنِ) خصلتين: (رَجُلٌ) بالرَّفع (آتَاهُ) بمدِّ الهمزة: أعطاه (اللهُ مَالًا فَسُلِّطَ) بضمِّ السِّين وكسر اللَّام، وللكُشميهنيِّ: «فسَلَّطه» بفتحهما وزيادة هاءٍ بعد الطَّاء (عَلَى هَلَكَتِهِ) بفتحاتٍ: على إنفاقه (فِي الحَقِّ، وَآخَرُ) ولأبي ذرٍّ: «أو آخر[1]» (آتَاهُ اللهُ حِكْمَةً) بكسر الحاء المهملة وسكون الكاف، والحكمة السُّنَّة، أو الفقه والعلم بالدِّين، أو ما يَنفع من موعظةٍ ونحوها، أو الحكم بالحقِّ، أو الفهمُ عن الله ورسوله، ووردت أيضًا بمعنى النُّبوَّة (فَهْوَ يَقْضِي بِهَا) بالحكمة (وَيُعَلِّمُهَا) النَّاس، وفي قوله: «فسلَّطه على هلكته» مبالغتان:

إحداهما: التَّسليط؛ فإنَّه يدلُّ على الغلبة وقهر النَّفس المجبولة على الشُّحِّ البالغ.

وثانيتهما: قوله: «على هلكته»، فإنَّه يدلُّ على أنَّه لا يُبقي من المال باقيًا[2]، ولمَّا أوهم القرينتان -الإسراف والتَّبذير- المقول فيهما: لا خير في السَّرف، كمَّله بقوله: «في الحقِّ» كما قيل: لا سرف في الخير، وكذا القرينة الأخرى اشتملت على مبالغاتٍ: إحداها الحكمة؛ فإنَّها تدلُّ على علمٍ دقيقٍ مع إتقانٍ في العمل، وثانيها «يقضي» أي: يقضي بين النَّاس، وهي من مرتبته صلى الله عليه وسلم، وثالثها «ويعلِّمُها»، وهي أيضًا من مرتبة سيِّد المرسلين، قاله في «شرح المشكاة».

والحديث سبق في «باب من قضى بالحكمة» في أوائل «الأحكام» [ح: ٧١٤١] وكذا في «العلم» [ح: ٧٣] و«الزَّكاة» [ح: ١٤٠٩] ومطابقته للتَّرجمة الثَّانية[3] ظاهرةٌ.

٧٣١٧ - ٧٣١٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ المُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ: سَأَلَ عُمَرُ بْنُ الخَطَّابِ عَنْ إِمْلَاصِ المَرْأَةِ -هِيَ الَّتِي يُضْرَبُ بَطْنُهَا، فَتُلْقِي جَنِينًا- فَقَالَ: أَيُّكُمْ سمع مِنَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فِيهِ شَيْئًا؟ فَقُلْتُ: أَنَا، فَقَالَ: مَا هُوَ؟ قُلْتُ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم

---

(١) «ولأبي ذرٍّ: أو آخر»: سقط من (د).

(٢) في (د): «باقية».

(٣) «الثَّانية»: ليس في (ص).

يَقُولُ: «فِيهِ غُرَّةٌ: عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ»، فقال: لا تبرَحْ حتَّى تجيئَنِي بالمَخرَجِ فِيمَا قُلْت. فَخَرجْتُ، فوجدْتُ مُحَمَّدَ بْنَ مَسْلَمَةَ، فَجِئْتُ بِهِ، فَشَهِدَ مَعِي أَنَّهُ سَمعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «فِيهِ غُرَّةٌ: عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ»، تَابَعَهُ ابنُ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنِ المُغِيرَةِ.

د٧/٢٦١ب وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ) هو ابن سلام، كما جزم به ابن السَّكن/ ورجَّحه في «الفتح» قال: (أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ)[1] محمَّد بن خازم، بالمعجمتين، قال: (حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ) عروة بن الزُّبير (عَنِ المُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ) الثَّقفيِّ -شهد الحديبية- رضي الله عنه أنَّه (قَالَ: سَأَلَ عُمَرُ بْنُ الخَطَّابِ) رضي الله عنه الصَّحابة رضي الله عنهم (عَنْ إِمْلَاصِ المَرْأَةِ) بكسر الهمزة وسكون الميم آخره صادٌ مهملةٌ (وَهِيَ[2] الَّتِي يُضْرَبُ) بضمِّ أوَّله مبنيًّا للمفعول (بَطْنُهَا) نائب الفاعل (فَتُلْقِي) بضمِّ الفوقيَّة وكسر القاف (جَنِينًا) ميِّتًا، ماذا يجب على الجاني فيه؟ (فَقَالَ: أَيُّكُمْ سَمِعَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ فِيهِ شَيْئًا؟) قال المغيرة: (فَقُلْتُ: أَنَا) سمعته (فَقَالَ) عمر رضي الله عنه: (مَا هُوَ) الذي سمعته؟ (قُلْتُ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ فِيهِ) في الإملاص وهو الجنين (غُرَّةٌ) بضمِّ الغين المعجمة وفتح الرَّاء مُشدَّدةً (عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ) بالرَّفع بالتَّنوين[3] في الثَّلاثة، والثَّاني بدلُ كُلٍّ من كلٍّ ونكرةٍ من نكرةٍ،

١٠/٣١٤ وعبَّر ﷺ عن الجسم كلِّه/ بالغُرَّة (فَقَالَ) عمر للمغيرة: (لَا تَبْرَحْ حَتَّى تَجِيئَنِي) وللأَصيليِّ: «حتَّى تجيء» (بِالمَخْرَجِ) بفتح الميم والرَّاء، بينهما معجمةٌ، وآخره جيمٌ (فِيمَا) وللأَصيليِّ وأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنيِّ: «ممَّا» (قُلْتَ).

(فَخَرَجْتُ) من عنده (فَوَجَدْتُ مُحَمَّدَ بْنَ مَسْلَمَةَ) الخزرجيَّ البدريَّ (فَجِئْتُ بِهِ) إليه (فَشَهِدَ مَعِي أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: فِيهِ غُرَّةٌ: عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ) فإن قيل: خبر الواحد حجَّةٌ يجب العمل به، فلِمَ ألزمه بالشَّاهد؟ أُجيب بأنَّه للتَّأكيد، وليطمئنَّ قلبه بذلك، مع أنَّه لم يخرج بانضمام آخر إليه عن[4] كونه خبر الواحد، ومطابقة الحديث للشِّقِّ الثَّاني من التَّرجمة ظاهرةٌ، وسبق في آخر «الدِّيَات» في «باب جنين المرأة» [ح: ٦٩٠٦].

(تَابَعَهُ) أي: تابع هشامَ بن عروة في روايته عن أبيه (ابْنُ أَبِي الزِّنَادِ) عبد الرَّحمن (عَنْ أَبِيهِ)

---

(١) زيد في (د): «هو».

(٢) في هامش (ج): بخطِّه: «هي» ثابتة للكشميهنيِّ.

(٣) في (ب) و(س): «والتَّنوين».

(٤) «عن»: ليس في (ص).

عبد الله بن ذكوان (عَنْ عُرْوَةَ) بن الزُّبير (عَنِ المُغِيرَةِ) بن شُعبة، فيما وصله المحامليُّ في الجزء الثَّالث عشر من «فوائد الأصبهانيِّ» عنه، وفي رواية أبي ذرٍّ: «عن الأعرج عبد الرَّحمن بن هرمز، عن أبي هريرة» بدل «عروة» و«المغيرة» قال الحافظ أبو الفضل[1] ابن حَجَرٍ رحمه الله: وهو غلطٌ، والصَّواب الأوَّل.

١٤ - بابُ قَوْلِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم: «لَتَتْبَعُنَّ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ»

(بابُ قَوْلِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم: لَتَتْبَعُنَّ) بلام التَّأكيد[2]، وفتح الفوقيَّة الأولى وتسكين الثَّانية، وفتح الموحَّدة وضمِّ العين وتشديد النُّون؛ كذا في الفرع، وضبطه في «الفتح» بفوقيَّتين مفتوحتين وكسر الموحَّدة، قال: وأصله تتَّبعون (سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ) بفتح السِّين والنُّون أي: طريقتهم في كلِّ منهيٍّ عنه، وسقط لغير الكُشْمِيهَنِيِّ «كان».

٧٣١٩ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ابْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ، عَنِ المَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَأْخُذَ أُمَّتِي بِأَخْذِ القُرُونِ قَبْلَهَا، شِبْرًا بِشِبْرٍ، وَذِرَاعًا بِذِرَاعٍ» فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللهِ؛ كَفَارِسَ وَالرُّومِ؟ فَقَالَ: «وَمَنِ النَّاسُ إِلَّا أُولَئِكَ؟».

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ابْنُ يُونُسَ) هو أحمد بن عبد الله بن يونس اليربوعيُّ الكوفيُّ قال: (حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ) محمَّد بن عبد الرَّحمن (عَنِ المَقْبُرِيِّ) سعيد بن أبي سعيدٍ كيسان (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم) أنَّه (قَالَ: لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَأْخُذَ أُمَّتِي بِأَخْذِ/ القُرُونِ قَبْلَهَا) بموحَّدةٍ مكسورةٍ بعدها ألفٌ مهموزةٌ وخاءٌ معجمةٌ ساكنةٌ، أي: بسيرتهم، وفي رواية الأَصيليِّ على ما حكاه ابن بطالٍ فيما ذكره في «الفتح»: «بما» الموصولة «أَخَذَ» بلفظ الماضي، وهي رواية الإسماعيليِّ، وفي رواية النَّسفيِّ: «مَأْخذ القرون» بميمٍ مفتوحةٍ وهمزة ساكنةٍ، والقرون جمع قَرْنٍ -بفتح القاف وسكون الرَّاء-: الأمَّة من النَّاس، وفي رواية الإسماعيليِّ من طريق عبد الله بن نافعٍ عن ابن أبي ذئبٍ «الأمم والقرون» (شِبْرًا بِشِبْرٍ، وَذِرَاعًا بِذِرَاعٍ) بالذَّال المعجمة، وللكُشميهنيِّ: «شبرًا شبرًا، وذراعًا ذراعًا» (فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللهِ) هؤلاء الَّذين يتَّبعونهم (كَفَارِسَ وَالرُّومِ؟ فَقَالَ) صلى الله عليه وسلم: (وَمَنِ النَّاسُ)

د٦٢/٧

(١) «الحافظ أبو الفضل»: ليس في (س) و(ص).

(٢) في هامش (ج): قوله: بلام التأكيد.

المُتَّبَعون المعهودون المُتَقدِّمون[1] (إلَّا أُولَئِكَ) الفرس والروم؟ وهما جيلان مشهوران من النَّاس، وعيَّنهما لكونهما[2] إذ ذاك أكبر ملوك الأرض، وأكثرهم رعيَّةً، وأوسعهم بلادًا، وكلمة «مَنْ» في قوله: «ومَنِ النَّاسُ؟» بفتح الميم وكسر النُّون للسَّاكنين، للاستفهام الإنكاريِّ.

والحديث من أفراده.

٧٣٢٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ العَزِيزِ: حَدَّثَنَا أَبُو عُمَرَ الصَّنْعَانِيُّ -مِنَ اليَمَنِ- عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَتَتْبَعُنَّ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ شِبْرًا شِبْرًا، وَذِرَاعًا بِذِرَاعٍ، حَتَّى لَوْ دَخَلُوا جُحْرَ ضَبٍّ تَبِعْتُمُوهُمْ» قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللهِ، اليَهُودَ وَالنَّصَارَى؟ قَالَ: «فَمَنْ؟!».

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ العَزِيزِ) الرَّمليُّ[3] قال: (حَدَّثَنَا أَبُو عُمَرَ) بضمِّ العين: حفص ابن ميسرة (الصَّنْعَانِيُّ، مِنَ اليَمَنِ) لا من صنعاء الشَّام (عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ) بالتَّحتيَّة والمهملة مخفَّفةً (عَنْ أَبِي سَعِيدٍ) سعد بن مالكٍ (الخُدْرِيِّ) رضي الله عنه (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أنَّه (قَالَ: لَتَتْبَعُنَّ سَنَنَ مَنْ) بفتح السِّين، أي: طريق من (كَانَ قَبْلَكُمْ) وسقط لفظ[4] «كان» لأبي ذرٍّ (شِبْرًا شِبْرًا، وَذِرَاعًا بِذِرَاعٍ) بباء الجرِّ في «بذراعٍ» فقط، وللكُشميهنيِّ: «شبرًا بشبرٍ، وذراعًا بذراعٍ»[5] كذا في الفرع كأصله وقال في «الفتح»: «قوله: شبرًا شبرًا[6] وذراعًا ذراعًا[7]»، وفي رواية الكُشْمِيهَنِيِّ: «شبرًا بشبرٍ[8] وذراعًا بذراعٍ» عكس الذي قبله (حَتَّى لَوْ دَخَلُوا جُحْرَ ضَبٍّ تَبِعْتُمُوهُمْ) بضمِّ الجيم وسكون الحاء المهملة، والضَّبُّ: بالضَّاد المعجمة بعدها موحَّدةٌ مشددةٌ، وهو الحيوان البرِّيُّ المعروف، يشبه الورل[9]، وقد قيل: إنَّه يعيش سبع مئة سنةٍ فصاعدًا،

(١) في (د): «المُقتَدَون».

(٢) في (د): «لأنَّهما».

(٣) في هامش (ج): إلى رملة فلسطين، ومحمَّد بن عبد العزيز أصله من واسط، سكن الرملة «ترتيب».

(٤) «لفظ»: ليس في (د).

(٥) قوله: «فقط، وللكُشميهنيِّ: شبرًا بشبرٍ، وذراعًا بذراعٍ» سقط من (د) و(ع).

(٦) في (ب) و(س): «بشبرٍ»، وهو خطأ.

(٧) في (ب) و(س): «بذراعٍ»، وهو خطأ.

(٨) في غير (ص) و(ع): «شبرًا»، وهو خطأ.

(٩) في هامش (ج): «يشبه الورَل» قيل: إنَّه يعيش سبعَ مئة سنةَ فصاعدًا، ويبول في كلِّ أربعين يومًا قطرةً، ولا يسقط له سنٌّ.

ويبول في كلِّ أربعين يومًا قطرةً، ولا تسقط له سِنٌّ[1]، وخُصَّ جُحْرُه بالذِّكر لشدَّة ضيقه، وهو كنايةٌ عن شدَّة الموافقة لهم في المعاصي لا في الكفر؛ أي: أنَّهم لاقتفائهم آثارَهم واتِّباعهم طرائقَهم لو دخلوا في مثل هذا الضِّيق لوافقوهم (قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللهِ) المُتَّبَعُون[2] الَّذين قبلنا هم (اليَهُودُ) بالرَّفع والنَّصب (وَالنَّصَارَى؟ قَالَ) ﷺ: (فَمَنْ) هم غير/ أولئك؟ «فمن» استفهامٌ إنكاريٌّ كالسَّابق، قال في «الفتح»: ولم أقف على تعيين القائل، ولا يُنافي هذا ما سبق من أنَّهم كفارس والرُّوم؛ لأنَّ الرُّوم نصارى، وفي الفرس كان يهود، مع أنَّ ذلك[3] -كالشِّبر والذِّراع والطَّريق ودخول الجُحْر- على سبيل التَّمثيل، ويحتمل أن يكون الجواب اختلف بحسب المقام، فحيث قيل: «فارس والرُّوم» كان هناك قرينةٌ تتعلَّق بالحكم بين النَّاس وسياسة الرَّعيَّة، وحيث قيل: «اليهودُ والنَّصارى» كان هناك قرينةٌ تتعلَّق بأمور الدِّيانات أصولها/ وفروعها.

٣١٥/١٠

د٧/٢٦٢ب

والحديث سبق في «ذكر بني إسرائيل» [ح: ٣٤٥٦].

١٥ - بابُ إِثْمِ مَنْ دَعَا إِلَى ضَلَالَةٍ أَوْ سَنَّ سُنَّةً سَيِّئَةً

لِقَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿وَمِنْ أَوْزَارِ الَّذِينَ يُضِلُّونَهُم بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾. الآيَةَ.

(بابُ إِثْمِ مَنْ دَعَا) النَّاس (إِلَى ضَلَالَةٍ) لحديث: «من دعا إلى ضلالةٍ كان عليه من الإثم مثل آثام من تبعه، لا ينقصُ ذلك من آثامهم شيئًا» أخرجه مسلمٌ وأبو داود والتِّرمذيُّ من حديث أبي هريرة (أَوْ سَنَّ سُنَّةً سَيِّئَةً) لحديث: «ومن سنَّ في الإسلام سُنَّةً سيِّئةً كان عليه وزرُها ووزرُ من عمل بها، من غير أن ينقص من أوزارهم شيئًا» رواه مسلمٌ من حديث جرير بن عبد الله البجليِّ (لِقَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿وَمِنْ أَوْزَارِ الَّذِينَ يُضِلُّونَهُم بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾... الآيَةَ [النَّحل: ٢٥]) في ﴿مِن﴾ وجهان: أحدهما أنَّها[4] مزيدةٌ، وهو قول الأخفش؛ أي: وأوزار الَّذين، على معنى: ومثلُ أوزار؛ لقوله: «كان عليه وزرها ووزر من عمل بها» والثَّاني: أنَّها غير مزيدةٍ، وهي للتَّبعيض، أي: وبعضَ أوزار الَّذين، وقدَّر أبو البقاء مفعولًا حُذِف وهذه صفتُه، أي: وأوزارًا من أوزار،

---

(١) كذا في حياة الحيوان الكبرى للدميري (٢/١٠٧) وفي ثبوت ذلك نظر مطول.

(٢) في (د): «المتبوعون».

(٣) في هامش (ج): أي: كما أفادته الكاف.

(٤) في غير (ب) و(س): «أنَّ ﴿مِن﴾».

ولا بدَّ من حذف «مثل» أيضًا، ومنع الواحديُّ أن تكون للتَّبعيض، قال: لأنَّه يستلزم تخفيف الأوزار عن الأتْبَاع، وهو غير جائزٍ؛ لقوله ﷺ: «من غير أن ينقص من أوزارهم شيءٌ[(١)]» لكنَّها للجنس، أي: ليحملوا من جنس أوزار الأتباع، قال أبو حيَّان: والَّتي لبيان الجنس لا تتقدَّر هكذا، وإنَّما تتقدَّر: والأوزارَ الَّتي هي أوزار الَّذين، فهو من حيث المعنى كقول الأخفش وإن اختلفا في التَّقدير، و﴿بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ حالٌ من مفعول ﴿يُضِلُّونَهُم﴾ أي: يُضلُّون من لا يعلمُ أنَّهم ضُلَّالٌ -قاله في «الكشَّاف»- أو من الفاعل، ورُجِّح هذا بأنَّه[(٢)] هو المحدَّث عنه، وأوَّلُ الكلام قوله: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُم مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمۡ قَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ ۞ لِيَحۡمِلُوٓاْ أَوۡزَارَهُمۡ كَامِلَةٗ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ وَمِنۡ أَوۡزَارِ ٱلَّذِينَ يُضِلُّونَهُم بِغَيۡرِ عِلۡمٍ﴾[(٣)] [النَّحل: ٢٤-٢٥] وقوله: ﴿لَهُم﴾ أي: لهؤلاء الكفَّار، و﴿أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ﴾ أي: أحاديث الأوَّلين وأباطيلهم، واللَّام في ﴿لِيَحۡمِلُوٓاْ﴾ للتَّعليل، أي: قالوا ذلك إضلالًا للنَّاس، فحَمَلوا أوزار ضلالِهم كاملةً، وبعضَ أوزار -أو وأوزار[(٤)]- من ضلَّ بضلالهم، وهو وزرُ الإضلال؛ لأنَّ المُضِلَّ والضَّالَّ شريكان، وثبت قوله: «بغير علمٍ» لأبي ذرٍّ، وسقط له لفظ «الآية».

٧٣٢١ - حَدَّثَنَا الحُمَيْدِيُّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُرَّةَ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَيْسَ مِنْ نَفْسٍ تُقْتَلُ ظُلْمًا إِلَّا كَانَ عَلَى ابْنِ آدَمَ الأَوَّلِ كِفْلٌ مِنْهَا -وَرُبَّمَا قَالَ سُفْيَانُ: مِنْ دَمِهَا- لأَنَّهُ أَوَّلُ مَنْ سَنَّ القَتْلَ أَوَّلًا».

وبه قال: (حَدَّثَنَا الحُمَيْدِيُّ) عبد الله بن الزُّبير قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) بن عيينة قال: (حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ) سليمان بن مهران (عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُرَّةَ) بضمِّ الميم وفتح الرَّاء مشددةً، الخارفيِّ[(٥)] (عَنْ مَسْرُوقٍ) هو ابن الأجدع (عَنْ عَبْدِ اللهِ) بن مسعودٍ أنَّه (قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَيْسَ مِنْ نَفْسٍ) من بني آدم (تُقْتَلُ ظُلْمًا) بضمِّ الفوقيَّة الأولى وفتح الثَّانية بينهما قافٌ ساكنةٌ (إِلَّا كَانَ عَلَى ابْنِ آدَمَ الأَوَّلِ)[(٦)] قابيل حيث قتل أخاه هابيل (كِفْلٌ) بكسر الكاف

---

(١) هكذا في الأصول، وفي هامش (ج): كذا بخطِّه، والَّذي تقدَّم في الحديث: «شيئًا».

(٢) في (ع): «لأنَّه».

(٣) «﴿وَمِنۡ أَوۡزَارِ ٱلَّذِينَ يُضِلُّونَهُم بِغَيۡرِ عِلۡمٍ﴾»: مثبتٌ من (د) و(ع).

(٤) «أو وأوزار»: ليس في (د) و(ص) و(ل)، وفي هامش (ل): الَّذي في خطِّه: «وبعض أوزار» أو «وأوزار»؛ فليُتأمَّل.

(٥) في هامش (ج): بخاء معجمة وراء مكسورة وفاء، نسبة إلى خارف؛ بطن من هَمدان «لب».

(٦) في هامش (ج): في نسخة آلْ مَلِك: «الأوَّل» بنصب اللَّام، وفي «الفرع» بنصبٍ ورفعٍ، بخطِّه.

وسكون الفاء، نصيبٌ (مِنْهَا) قال الحُميديُّ: (وَرُبَّمَا قَالَ سُفْيَانُ) بن عيينة: (مِنْ دَمِهَا؛ لأَنَّهُ أَوَّلُ مَنْ سَنَّ القَتْلَ أَوَّلًا) على وجه الأرض من بني آدم، وسقط لأبي ذرٍّ/ «أوَّل مَنْ». ٢٦٣/٧د

وفي الحديث الحثُّ على اجتناب البدع والمُحْدَثات في الدِّين؛ لأنَّ الذي يُحدِثُ البدعة ربَّما تهاون بها لخفَّة أمرها في الأوَّل، ولا يشعر بما يترتَّب عليها من المفسدة، وهو أن يلحقه إثمُ من عمل بها مِنْ بعده؛ إذ كان الأصلَ في إحداثها.

والحديث سبق في «خلق آدم» [ح: ٣٣٣٥].

١٦ - بابُ مَا ذَكَرَ النَّبِيُّ ﷺ وَحَضَّ عَلَى اتِّفَاقِ أَهْلِ العِلْمِ، وَمَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ الحَرَمَانِ؛ مَكَّةُ وَالمَدِينَةُ، وَمَا كَانَ بِهَا مِنْ مَشَاهِدِ النَّبِيِّ ﷺ وَالمُهَاجِرِينَ وَالأَنْصَارِ، وَمُصَلَّى النَّبِيِّ ﷺ، وَالمِنْبَرِ، وَالقَبْرِ

(بابُ مَا ذَكَرَ النَّبِيُّ ﷺ) بفتح الذَّال المعجمة والكاف، و«النَّبيُّ» رفع فاعلٍ (وَحَضَّ) بحاءٍ مهملةٍ مفتوحةٍ وضادٍ معجمةٍ مشدَّدةٍ، أي: حَرَّضَ (عَلَى اتِّفَاقِ أَهْلِ العِلْمِ) قال في «الكواكب»: في بعض الرِّوايات: «وما حضَّ عليه من اتِّفاق أهل العلم» وهو من باب تنازع العاملين؛ وهما: «ذَكَرَ» و«حَضَّ» (وَمَا أَجْمَعَ) بهمزة قطعٍ، ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنِيِّ: «وما اجتمع» بهمزة وصلٍ وزيادة فوقيَّةٍ بعد الجيم (عَلَيْهِ الحَرَمَانِ: مَكَّةُ وَالمَدِينَةُ) أي: ما اجتمع عليه أهلهما من الصَّحابة، ولم يخالف صاحبٌ مَن غيرهما، والإجماع اتِّفاق المجتهدين من أمَّة محمَّدٍ ﷺ على أمرٍ من الأمور الدِّينيَّة، بشرط أن يكون بعد وفاته ﷺ، فخرج بالمجتهدين العوامُّ، وعُلِمَ/ اختصاصه بالمجتهدين، والاختصاص بهم اتِّفاقٌ، فلا عبرة باتِّفاق غيرهم اتِّفاقًا، وعُلِمَ عدم انعقاده في حياته ﷺ من قوله: «بعد وفاته»، ووجهه أنَّه إن وافقهم فالحُجَّة في قوله، وإلَّا، فلا اعتبار بقولهم دونه، وعُلم أنَّ إجماع كلٍّ من أهل المدينة النَّبويَّة وأهل البيت النبويِّ -وهم فاطمة، وعليٌّ، والحسن، والحُسين رضي الله عنهم- والخلفاء الأربعة: أبي بكرٍ وعمر وعثمان وعليٍّ رضي الله عنهم، والشَّيخين: أبي بكرٍ وعمر، وأهل الحرمَين: مكَّة والمدينة، وأهل المِصْرَين: -الكوفة والبصرة- غير حُجَّةٍ؛ لأنَّه اجتهادُ بعض مُجتهدي[1] الأمَّة، لا كلِّهم، خلافًا لمالكٍ في ٣١٦/١٠

(١) في (ص) و(ع): «مجتهد».

إجماع أهل المدينة، وعبارة المؤلِّف تُشعِرُ بأنَّ اتِّفاق أهل الحَرمين كليهما إجماعٌ، لكن قال في «الفتح»: لعلَّه أراد التَّرجيح به[1] لا دعوى الإجماع (وَمَا كَانَ بِهَا) بالمدينة (مِنْ مَشاهِدِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم و) مشاهد (المُهَاجِرِينَ وَالأَنْصَارِ، وَمُصَلَّى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم) عطفٌ على «مَشَاهِدِ» (وَالمِنْبَرِ وَالقَبْرِ) معطوفان عليه، وفيه تفضيل المدينة بما ذُكر، لا سيَّما وما بين القبر والمنبر روضةٌ من رياض الجنَّة، ومنبره على حوضه، ولأبي ذرٍّ عن الحَمُّويي والمُستملي: «وما كان بهما» بلفظ التَّثنية، والإفرادُ أولى؛ لأنَّ ما ذكره في الباب كلُّه مُتعلِّقٌ بالمدينة وحدها، وقال في «الفتح»: والتَّثنية أولى.

٧٣٢٢ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ المُنْكَدِرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ السَّلَمِيِّ: أَنَّ أَعْرَابِيًّا بَايَعَ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم عَلَى الإِسْلَامِ، فَأَصَابَ الأَعْرَابِيَّ وَعْكٌ بِالمَدِينَةِ، فَجَاءَ الأَعْرَابِيُّ إِلَى رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَقِلْنِي بَيْعَتِي، فَأَبَى رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم، ثُمَّ جَاءَهُ فَقَالَ: أَقِلْنِي بَيْعَتِي، فَأَبَى، ثُمَّ جَاءَهُ فَقَالَ: أَقِلْنِي بَيْعَتِي، فَأَبَى، فَخَرَجَ الأَعْرَابِيُّ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: «إِنَّمَا المَدِينَةُ كَالكِيرِ، تَنْفِي خَبَثَهَا، وَيَنْصَعُ طِيبُهَا».

وبه قال: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) بن أبي أويسٍ قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (مَالِكٌ) هو ابن أنسٍ الإمام (عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ المُنْكَدِرِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ) بن عمرو بن/ حرامٍ بمهملةٍ وراءٍ (السَّلَمِيِّ) بفتحتين الأنصاريِّ، صحابيٌّ ابن صحابيٍّ غزا تسع عشرة غزوة رضي الله عنهما (أَنَّ أَعْرَابِيًّا) قيل: اسمه قيس بن أبي حازمٍ، ورُدَّ بأنَّه[2] تابعيٌّ كبيرٌ لا صحابيٌّ، أو هو قيس بن حازمٍ المنقريُّ الصَّحابيُّ (بَايَعَ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم عَلَى الإِسْلَامِ، فَأَصَابَ الأَعْرَابِيَّ وَعْكٌ) بفتح الواو وسكون العين: حُمَّى (بِالمَدِينَةِ، فَجَاءَ الأَعْرَابِيُّ إِلَى رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم) وسقط قوله «إلى» في رواية الكُشْمِيهَنيِّ، فـ«رسول» نصبٌ على ما لا يخفى (فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ؛ أَقِلْنِي بَيْعَتِي) على الهجرة أو من المقام بالمدينة (فَأَبَى) بالموحَّدة: فامتنع (رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم) أن يُقيلَه (ثُمَّ جَاءَهُ) مَرَّةً ثانيةً (فَقَالَ): يا رسول الله (أَقِلْنِي بَيْعَتِي، فَأَبَى) أن يُقيله (ثُمَّ جَاءَهُ) الثَّالثة (فَقَالَ): يا رسول الله (أَقِلْنِي بَيْعَتِي، فَأَبَى) أن يُقيله (فَخَرَجَ الأَعْرَابِيُّ) من المدينة إلى البدو (فَقَالَ

د٦٣/٧ب

---

(١) «به»: ليس في (د).

(٢) في (ل): «بأنَّ»، وفي هامشها: قوله: «بأنَّ»: كذا بخطِّه، من غير ضمير.

رَسُولُ اللهِ ﷺ: إِنَّمَا المَدِينَةُ كَالكِيرِ) الَّذي يُنفَخُ به النَّار، أي[1]: الموضع المُشتمل عليها (تَنْفِي خَبَثَهَا) بفتح الفوقيَّة وسكون النُّون وكسر الفاء، و«خَبَثَهَا» بفتح المعجمة والموحَّدة والمثلَّثة: ما يثيره من الوسخ (وَيَنْصَعُ) بالتَّحتيَّة وسكون النُّون بعدها صادٌ فعينٌ مهملتان: وَيَخلُصُ (طِيبُهَا) بكسر الطَّاء والتَّخفيف والرَّفع فاعلُ «يَنْصَع»، ولأبي ذرٍّ: «وتنصعُ» بالفوقيَّة «طِيبَهَا» بالنَّصب على المفعوليَّة، كذا في الفرع كأصله: «طِيْبها» بالتَّخفيف وكسر أوَّله في الرِّوايتين، وبه ضبط القزَّاز، لكنَّه استشكله فقال: لم أرَ للنُّصوع[2] في الطِّيب ذكرًا[3]، وإنَّما الكلام يتضوَّع بالضَّاد المعجمة وزيادة الواو الثَّقيلة.

ومرَّ الحديث في «فضل المدينة» في أواخر «الحجِّ» [ح: ١٨٨٣] وفي «الأحكام» [ح: ٧٢١٦] ومطابقته لِمَا تُرجم به هنا من جهة الفضيلة الَّتي اشتمل[4] على ذكرها كلٌّ منهما.

٧٣٢٣ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَاحِدِ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: كُنْتُ أُقْرِئُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ: فَلَمَّا كَانَ آخِرَ حَجَّةٍ حَجَّهَا عُمَرُ فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بِمِنًى: لَوْ شَهِدْتَ أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ أَتَاهُ رَجُلٌ قَالَ: إِنَّ فُلَانًا يَقُولُ: لَوْ مَاتَ أَمِيرُ المُؤْمِنِينَ لَبَايَعْنَا فُلَانًا، فَقَالَ عُمَرُ: لَأَقُومَنَّ العَشِيَّةَ فَأُحَذِّرَ هَؤُلَاءِ الرَّهْطَ الَّذِينَ يُرِيدُونَ أَنْ يَغْصِبُوهُمْ، قُلْتُ: لَا تَفْعَلْ، فَإِنَّ المَوْسِمَ يَجْمَعُ رَعَاعَ النَّاسِ يَغْلِبُونَ عَلَى مَجْلِسِكَ، فَأَخَافُ أَلَّا يُنْزِلُوهَا عَلَى وَجْهِهَا، فَيُطِيرُ بِهَا كُلُّ مُطِيرٍ، فَأَمْهِلْ حَتَّى تَقْدَمَ المَدِينَةَ؛ دَارَ الهِجْرَةِ وَدَارَ السُّنَّةِ، فَتَخْلُصَ بِأَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ مِنَ المُهَاجِرِينَ وَالأَنْصَارِ، فَيَحْفَظُوا مَقَالَتَكَ، وَيُنَزِّلُوهَا عَلَى وَجْهِهَا، فَقَالَ: وَاللهِ لَأَقُومَنَّ بِهِ فِي أَوَّلِ مَقَامٍ أَقُومُهُ بِالمَدِينَةِ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَقَدِمْنَا المَدِينَةَ فَقَالَ: إِنَّ اللهَ بَعَثَ مُحَمَّدًا ﷺ بِالحَقِّ، وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ الكِتَابَ، فَكَانَ فِيمَا أَنْزَلَ آيَةُ الرَّجْمِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ) التَّبوذكيُّ قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَاحِدِ) بن زيادٍ قال: (حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ) بسكون العين بين فتحتين، ابن راشدٍ (عَنِ الزُّهْرِيِّ) محمَّد بن مسلمٍ (عَنْ عُبَيْدِ اللهِ) بضمِّ العين (بْنِ عَبْدِ اللهِ) بن عتبة بن مسعودٍ أنه (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما

(١) «أي»: مثبتٌ من (ب) و(س).

(٢) في (د) و(ص): «في النُّصوع».

(٣) في هامش (ج): بخطِّه: «ذكرٌ».

(٤) في (ع): «احتمل»، وليس فيها: «على».

قَالَ: كُنْتُ أُقْرِئُ) بضمِّ الهمزة وسكون القاف، من الإقراء (عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ) القرآن، وقول الدَّاوديِّ[1]: «معنى أُقرِئُ رجالًا، أي: أتعلَّمُ منهم من القرآن؛ لأنَّ ابن عبَّاسٍ كان عند وفاة النَّبيِّ ﷺ إنَّما حفظ المُفصَّل من المهاجرين والأنصار» تُعقِّب[2] بأنَّه[3] خروجٌ عن الظَّاهر، بل عن النَّصِّ؛ لأنَّ قوله: «أُقرئ» معناه أُعلِّم، قال في «الفتح»: ويؤيِّده أنَّ في رواية ابن إسحاق عن عبد الله بن أبي بكرٍ عن الزُّهريِّ: «كنتُ أختلف إلى عبد الرَّحمن بن عوفٍ ونحن بمنًى مع عمر ابن الخطَّاب، أُعلِّم عبد الرَّحمن بن عوفٍ القرآنَ» أخرجه ابن أبي شيبة، وقد كان ابن عبَّاس/ ذكيًّا سريع الحفظ، وكان كثيرٌ من الصَّحابة/ لاشتغالهم بالجهاد لم يستوعبوا القرآن حفظًا، وكان من[4] اتَّفق له ذلك يستدركه بعد الوفاة النَّبويَّة، فكانوا يعتمدون على نُجَباء الأبناء، فيُقرِئُونهم تلقينًا للحفظ (فَلَمَّا كَانَ آخِرَ حَجَّةٍ حَجَّهَا عُمَرُ) رضي الله عنه سنة ثلاثٍ وعشرين (فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ) بن عوفٍ (بِمِنًى) بالتَّنوين وكسر الميم: (لَوْ شَهِدْتَ أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ أَتَاهُ رَجُلٌ) لشهدت عجبًا، فجواب «لو» محذوفٌ، أو كلمة «لو» للتَّمنِّي، فلا تحتاج إلى جوابٍ، ولم أعرف اسم الرَّجل، وفي «باب رجم الحُبْلى من الزِّنى» من «الحدود» [ح:٦٨٣٠] قال: «كنت أُقرِئ رجالًا من المهاجرين، منهم عبد الرَّحمن بن عوفٍ، فبينا أنا في منزله بمنًى وهو عند عمر بن الخطَّاب في آخر حَجَّةٍ حجَّها؛ إذ رجع إليَّ عبد الرَّحمن فقال: لو رأيت رجلًا أتى أمير المؤمنين اليوم» (قَالَ) ولأبي ذرٍّ: «فقال»: (إِنَّ فُلَانًا) لم أقف على اسمه أيضًا (يَقُولُ: لَوْ مَاتَ أَمِيرُ المُؤْمِنِينَ) عمر (لَبَايَعْنَا فُلَانًا) يعني: طلحة بن عبيد الله أو عليًّا (فَقَالَ عُمَرُ: لأَقُومَنَّ العَشِيَّةَ فَأُحَذِّرَ) بالنَّصب، ولأبي ذرٍّ: بالرَّفع، وللكُشميهنيِّ: «فلأحذِّر» (هَؤُلَاءِ الرَّهْطَ الَّذِينَ يُرِيدُونَ أَنْ يَغْصِبُوهُمْ) بفتح التَّحتيَّة وسكون المعجمة وكسر المهملة، أي: يقصدون أمورًا ليست من وظيفتهم ولا مرتبتهم، فيريدون أن يباشروها بالظُّلم والغصب، قال عبد الرَّحمن: (قُلْتُ): يا أمير المؤمنين (لَا تَفْعَلْ) ذلك[5] (فَإِنَّ المَوْسِمَ يَجْمَعُ رَعَاعَ النَّاسِ) بفتح الرَّاء والعين المهملة

د٧/٢٦٤أ

٣١٧/١٠

---

(١) في غير (د): «الدَّارميُّ»، وليس بصحيحٍ.

(٢) في (ع): «تعقَّبه».

(٣) في (د) و(س): «لأنَّه».

(٤) في (د) و(ع): «ممَّن».

(٥) في (د): «ذاك».

وبعد الألف أخرى: جَهلتهم وأراذلَهم (يَغْلِبُونَ) ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنِيِّ: «ويغلبون» (علَى مَجْلِسِكَ) يَكْثُرون فيه (فَأَخَافُ أَلَّا يُنَزِّلُوهَا) بضمِّ التَّحتيَّة وفتح النُّون وكسر الزَّاي مشدَّدةً، وبسكون النُّون، أي: مقالتك (عَلَى وَجْهِهَا) وللكُشميهنيِّ: «وُجوهِها» (فَيُطِيرُ بِهَا) بضمِّ التَّحتيَّة وكسر الطَّاء المهملة وسكون التَّحتيَّة (كُلُّ مُطِيرٍ) بضمِّ الميم مع التَّخفيف، أي: فينقُلها كلُّ ناقلٍ بالسُّرعة من غير تأمُّلٍ ولا ضبطٍ، ولأبي الوقت: «فَيُطَيِّرُها[1]» بتشديد التَّحتيَّة (فَأَمْهِلْ) بهمزة قطعٍ وكسر الهاء (حَتَّى تَقْدَمَ المَدِينَةَ؛ دَارَ الهِجْرَةِ وَدَارَ السُّنَّةِ) بالنَّصب على البدليَّة من «المدينة» (فَتَخْلُصَ) بضمِّ اللَّام والنَّصب لأبي ذرٍّ، ولغيره بالرَّفع، أي: حتَّى تقدم المدينة فتصل (بِأَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ مِنَ المُهَاجِرِينَ وَالأَنْصَارِ فَيَحْفَظُوا) بالفاء، ولأبي الوقت: «ويحفظوا» بالواو[2] (مَقَالَتَكَ، وَيُنَزِّلُوهَا) بالتَّخفيف والتَّشديد (عَلَى وَجْهِهَا، فَقَالَ) عمر ﵁: (وَاللهِ لأَقُومَنَّ بِهِ فِي أَوَّلِ مَقَامٍ أَقُومُهُ بِالمَدِينَةِ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ) ﵄ بالسَّند السَّابق: (فَقَدِمْنَا المَدِينَةَ) فجاء عمر يوم الجمعة حين زاغت الشَّمس، فجلس على المنبر، فلمَّا سكت المؤذِّن، قام (فَقَالَ) بعد أن أثنى على الله/ بما هو أهله: (إِنَّ اللهَ بَعَثَ مُحَمَّدًا ﷺ بِالحَقِّ، وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ الكِتَابَ، فَكَانَ فِيمَا أَنْزَلَ) فيه -بفتح همزة «أنزل»- (آيَةَ الرَّجْمِ) بنصب «آية» وهي قوله ممَّا نُسِخَ لفظُهُ: «الشَّيخُ والشَّيخةُ إذا زنيا فارجموهما ألبتَّة» ولأبي ذرٍّ: «أُنزِل» بضمِّ الهمزة وكسر الزَّاي «آيةُ الرَّجم» بالرَّفع، وسقطت التَّصلية بعد قوله «إنَّ الله بعث محمَّدًا» في رواية أبي ذرٍّ. د٢٦٤/٧ب

ومطابقة الحديث للتَّرجمة من وصف المدينة بدار الهجرة والسنَّة، ومأوى المهاجرين والأنصار، والحديث أورده هنا باختصارٍ، وسبق في «باب رجم الحُبلى من الزِّنى» من «الحدود» [ح: ٦٨٣٠] مطوَّلًا.

٧٣٢٤ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدٍ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ أَبِي هُرَيْرَةَ وَعَلَيْهِ ثَوْبَانِ مُمَشَّقَانِ مِنْ كَتَّانٍ، فَتَمَخَّطَ، فَقَالَ: بَخٍ بَخٍ، أَبُو هُرَيْرَةَ يَتَمَخَّطُ فِي الكَتَّانِ!، لَقَدْ رَأَيْتُنِي وَإِنِّي لأَخِرُّ فِيمَا بَيْنَ مِنْبَرِ رَسُولِ اللهِ ﷺ إِلَى حُجْرَةِ عَائِشَةَ مَغْشِيًّا عَلَيَّ، فَيَجِيءُ الجَائِي فَيَضَعُ رِجْلَهُ عَلَى عُنُقِي، وَيُرَى أَنِّي مَجْنُونٌ، وَمَا بِي مِنْ جُنُونٍ، مَا بِي إِلَّا الجُوعُ.

---

(١) في (د): «ينطيِّرها»، وليس بصحيحٍ.

(٢) «بالواو»: مثبتٌ من (ب) و(س).

وبه قال: (حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ) الواشحيُّ[1] قال[2]: (حَدَّثَنَا حَمَّادٌ) هو ابن زيدٍ (عَنْ أَيُّوبَ) السَّختيانيِّ (عَنْ مُحَمَّدٍ) هو ابن سيرين أنَّه (قَالَ: كُنَّا عِنْدَ أَبِي هُرَيْرَةَ) ﵁ (وَعَلَيْهِ ثَوْبَانِ مُمَشَّقَانِ) بضمِّ الميم الأولى وفتح الثَّانية والمعجمة المشدَّدة والقاف: مصبوغان بالمِشْق -بكسر الميم وفتحها وسكون الشِّين- بالطِّين الأحمر (مِنْ كَتَّانٍ) والواو في قوله: «وعليه» للحال (فَتَمَخَّطَ[3]) أي: استنثر (فَقَالَ: بُخ بُخ) بموحَّدةٍ مفتوحةٍ وتُضمُّ[4] فخاءٍ معجمةٍ ساكنةٍ فيهما مخفَّفةٍ وتُشدَّد: كلمةٌ تُقال عند المدح والرِّضا بالشَّيء، وقد تكون للمبالغة[5] (أَبُو هُرَيْرَةَ يَتَمَخَّطُ فِي الكَتَّانِ[6]! لَقَدْ رَأَيْتُنِي) أي: لقد رأيت نفسي (وَإِنِّي لأَخِرُّ) أسقُط (فِيمَا بَيْنَ مِنْبَرِ رَسُولِ اللهِ ﷺ إِلَى حُجْرَةِ عَائِشَةَ) ﵂ حال كوني (مَغْشِيًّا) بفتح الميم وسكون الغين المعجمة، أي: مغمًى (عَلَيَّ) -بتشديد الياء- من الجوع، وللحَمُّويي والمُستملي: «عليه» بالهاء (فَيَجِيءُ الجَائِي فَيَضَعُ رِجْلَهُ عَلَى عُنُقِي) وللحَمُّويي والمُستملي: «على عنقه» (وَيُرَى) بضمِّ التَّحتيَّة/: ويُظَنُّ (أَنِّي مَجْنُونٌ، وَ) الحال أنَّ[7] (مَا بِي مِنْ جُنُونٍ، مَا بِي إِلَّا الجُوعُ) والغرض من الحديث هنا قوله: وإنِّي لأخرُّ ما[8] بين المنبر والحجرة، وقال ابن بطَّالٍ عن المهلَّب: وجه دخوله في التَّرجمة الإشارة إلى أنَّه لمَّا صبر على الشِّدَّة الَّتي أشار إليها من

٣١٨/١٠

(١) في (د): «الواسطيُّ»، وهو تحريفٌ.

(٢) «قال»: مثبتٌ من (ب) و(س).

(٣) في هامش (د): المخاط: معروفٌ، وامتخط: أخرج المخاط من أنفه، ومخَّطه غيره -بالتَّشديد- فتمخَّط، «مصباح».

(٤) في هامش (ج) و(ل): قوله: «وتُضَمُّ»: كذا بخطِّه، وظاهره أنَّ «الباء» تُضمُّ، وعبارة «القاموس»: بَخْ كـ«قَدْ» أي: عَظُمَ الأمر وفَخُم، تُقالُ وحدها وتُكرَّر: بَخٍ بَخْ؛ الأوَّل منوَّنٌ، والثَّاني مُسكَّنٌ، وقُلْ في الإفراد: بَخْ ساكنة، وبخٍ مكسورة، وبخِ مكسورة، وبخٌ منوَّنة مضمومة، ويقال: بخْ بخْ، مُسكَّنتين، وبخٍ بخٍ؛ منوَّنتين، وبخٌّ بخٌّ، مشدَّدتين، كلمة تقال عند الرِّضا والإعجاب بالشَّيء، أو الفخر والمدح. انتهى. وليس في اللُّغات المذكورة ضمُّ الباء.

(٥) في (د): «عند المبالغة».

(٦) في هامش (د): الكَتَّان؛ بفتح الكاف: معروفٌ، وله بزرٌ يُعتَصر ويُتَصبَّح به، قال ابن دريدٍ: والكَتَّان عربيٌّ، وسُمِّي بذلك؛ لأنَّه يُكَتَّن. أي: يَسودُ إذا أُلقيَ بعضه على بعضٍ، «مصباح».

(٧) «أنَّ»: مثبتٌ من (ع).

(٨) في (ب) و(س): «فيما».

أجل ملازمة النَّبيِّ ﷺ في طلب العلم جُوْزِي بما انفرد به من كثرة محفوظه ومنقوله من الأحكام وغيرها، وذلك ببركة صبره على المدينة.

والحديث أخرجه التِّرمذيُّ في «الزُّهد».

٧٣٢٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَابِسٍ قَالَ: سُئِلَ ابْنُ عَبَّاسٍ: أَشَهِدْتَ العِيدَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ؟ قَالَ: نَعَمْ، وَلَوْلَا مَنْزِلَتِي مِنْهُ مَا شَهِدْتُهُ مِنَ الصِّغَرِ، فَأَتَى العَلَمَ الَّذِي عِنْدَ دَارِ كَثِيرِ بْنِ الصَّلْتِ، فَصَلَّى، ثُمَّ خَطَبَ، وَلَمْ يَذْكُرْ أَذَانًا وَلَا إِقَامَةً، ثُمَّ أَمَرَ بِالصَّدَقَةِ، فَجَعَلَ النِّسَاءُ يُشِرْنَ إِلَى آذَانِهِنَّ وَحُلُوقِهِنَّ، فَأَمَرَ بِلَالًا فَأَتَاهُنَّ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ) -بالمثلَّثة- العبديُّ البصريُّ قال: (أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ) الثَّوريُّ (عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَابِسٍ) -بالعين المهملة وبعد الألف موحَّدةٌ مكسورةٌ فمهملةٌ- ابن ربيعة النَّخعيِّ أنَّه (قَالَ: سُئِلَ ابْنُ عَبَّاسٍ) رضي الله عنهما بضمِّ السِّين وكسر الهمزة: (أَشَهِدْتَ) بهمزة الاستفهام، أي: أحضرت (العِيدَ) أي: صلاته (مَعَ النَّبِيِّ ﷺ؟ قَالَ: نَعَمْ، وَلَوْلَا مَنْزِلَتِي مِنْهُ مَا شَهِدْتُهُ مِنَ الصِّغَرِ) أي: ما حضرت العيد، وسبق في «باب العَلَم الَّذي بالمُصَلَّى»/ من «العيدين» [ح:٩٧٧] د٧/٢٦٥أ «ولولا مكاني من الصِّغر ما شهدته» وهو يدلُّ على أنَّ الضَّمير في قوله: «منه» يعود على غير المذكور[1] وهو الصِّغر[2]، ومشى بعضهم على ظاهر ذلك السِّياق، فقال: إنَّ الضَّمير يعودُ على النَّبيِّ ﷺ، والمعنى لولا منزلتي من النَّبيِّ ﷺ ما شهدتُ معه العيد، وهو مُتَّجهٌ، لكنَّ[3] السِّياق يخالفه، وفيه نظرٌ؛ لأنَّ الغالب أنَّ الصِّغر في مثل هذا يكون مانعًا، لا مُقتضيًا، فلعلَّ فيه تقديمًا وتأخيرًا، ويكون قوله: «من الصِّغر» متعلِّقًا بما بعده، فيكون المعنى لولا منزلتي من النَّبيِّ ﷺ ما حضرت معه لأجل صغري، ويمكن حمله على ظاهره، وأراد بشهوده ما وقع من وعظه للنِّساء؛ لأنَّ الصِّغر يقتضي أن يُغتَفَر له الحضورُ معهنَّ، بخلاف الكبر[4] (فَأَتَى) عليه الصلاة والسلام (العَلَمَ) بفتحتين (الَّذِي عِنْدَ دَارِ كَثِيرِ بْنِ الصَّلْتِ) بالمثلَّثة، و«الصَّلْت» -بفتح الصَّاد المهملة وسكون

---

(١) في (د): «مذكور».

(٢) في (د) و(ع): «الصَّغير»، وكذا في المواضع اللَّاحقة.

(٣) زيد في (د): «هذا».

(٤) في (د) و(ع): «الكبير».

اللَّام بعدها فوقيَّة- ابن مَعْدِيْكَرِب الكنديُّ (فَصَلَّى) عليه الصلاة والسلام العيد بالنَّاس (ثُمَّ خَطَبَ، وَلَمْ) ولأبي ذرٍّ: «فلم[1]» بالفاء بدل الواو (يَذْكُرْ أَذَانًا وَلَا إِقَامَةً، ثُمَّ أَمَرَ) عليه الصلاة والسلام (بِالصَّدَقَةِ) وفي «العيدين» [ح:٩٧٧] «ثمَّ خطب، ثمَّ أتى[2] النِّساء ومعه بلالٌ، فوعظهنَّ وذكَّرهنَّ، وأمرهنَّ[3] بالصَّدقة» (فَجَعَلَ) ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنيِّ: «فَجَعَلْنَ» (النِّسَاءُ يُشِرْنَ) بضمِّ التَّحتيَّة وكسر المعجمَة وسكون الرَّاء، وفي «العيدين» [ح:٩٧٧] فرأيتهنَّ يهوينَ بأيديهنَّ (إِلَى آذَانِهِنَّ وَحُلُوقِهِنَّ، فَأَمَرَ) عليه الصلاة والسلام (بِلَالًا) أن[4] يأتيهنَّ ليأخذ منهنَّ ما يتصدَّقن به (فَأَتَاهُنَّ) فجعلن يُلقين في ثوبه الفتخ[5] والخواتيم[6] (ثُمَّ رَجَعَ) بلالٌ (إِلَى النَّبِيِّ ﷺ).

ومطابقة الحديث للتَّرجمة في قوله: «فأتى العَلَم الذي عند دار كثيرٍ» وقال المهلَّب -فيما ذكره عنه ابن بطَّالٍ-: شاهد التَّرجمة قول ابن عبَّاسٍ: «ولولا مكاني من الصِّغر ما شهدته»؛ لأنَّ معناه أنَّ صغير أهل المدينة وكبيرهم ونساءهم وخدمهم ضبطوا العَلَم معاينةً منهم في مواطن العمل من شارعها المبيِّن عن الله تعالى، وليس لغيرهم هذه المنزلة، وتُعُقِّب بأنَّ قول ابن عبَّاسٍ: «من الصِّغر ما شهدته» إشارةٌ منه إلى أنَّ الصِّغر[7] مَظِنَّة عدم الوصول إلى المقام الذي شاهد فيه النَّبيَّ ﷺ حين سمع كلامه وسائر ما قصَّه، لكن لمَّا كان ابن عمِّه، وخالته أمُّ المؤمنين[8] وصل بذلك إلى المنزلة المذكورة، ولولا ذلك؛ لم يصِلْ، ويؤخَذ منها نفي التَّعميم الذي ادَّعاه المهلَّب، وعلى تقدير تسليمه فهو خاصٌّ بمن شاهد ذلك وهم الصَّحابة، فلا يشاركهم فيه مَن بعدهم بمجرَّد كونه من أهل المدينة، قاله في «فتح الباري».

والحديث سبق في «الصَّلاة» [ح:٨٦٣] وفي «العيدين» [ح:٩٧٧]/. د٧/٢٦٥ب

(١) «فلم»: ليس في (د).

(٢) «ثمَّ أتى»: ليس في (ص)، وفيها: «إلى».

(٣) «وأمرهنَّ»: ليس في (د).

(٤) «أن»: مثبتٌ من (د).

(٥) في هامش (ج): «الفَتْخة» وتحرَّك: خاتم كبير يكون في اليد والرجل، الجمع: فتخ «قاموس».

(٦) في (د): «والخواتم».

(٧) في هامش (ج): لفظ الحديث المتقدِّم: «ما شهدته من الصغر». وفي (ص): «الصَّغير».

(٨) في هامش (د): ميمونة رضي الله عنها بنت الحارث، كان اسمها: برَّة، فسمَّاها رسول الله ﷺ ميمونة، زوَّجها له ﷺ عمُّه العبَّاس رضي الله عنه وهي خالة ابنه عبد الله بن عبَّاسٍ، وأختها أسماء بنت عُميسٍ وسلمى بنت عُمَيسٍ.

٧٣٢٦ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﵄: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَأْتِي قُبَاءَ مَاشِيًا وَرَاكِبًا.

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ) الفضل بن دكين قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) بن عيينة (عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ دِينَارٍ) المدنيِّ (عَنِ ابْنِ عُمَرَ) مولاه (﵄ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَأْتِي قُبَاءَ) بضمِّ القاف ممدودًا، وقد يُقصر، ويُذكَّر على أنَّه اسم موضعٍ فيُصَرف، ويؤنَّث على أنَّه اسم بقعةٍ فلا يُصرَف؛ للتَّأنيث والعلميَّة، أي: يأتي مسجد قُباءٍ حال كونه (مَاشِيًا) مرَّةً (وَرَاكِبًا) أخرى، وفي «باب من أتى مسجد قُباءٍ» من أواخر «الصَّلاة» [ح:١١٩١]: «يأتي مسجد قُباءٍ كلَّ سبتٍ ماشيًا وراكبًا»، وللكُشميهنيِّ: «راكبًا وماشيًا»[1] بالتَّقديم والتَّأخير، قال المهلَّب: المراد مُعاينة النَّبيِّ ﷺ/ ماشيًا وراكبًا في قصده مسجد قباءٍ، وهو مشهدٌ من مشاهده ﷺ، وليس ذلك بغير المدينة. ٣١٩/١٠

والحديث مضى في أواخر «الصَّلاة» في ثلاثة أبوابٍ متواليةٍ أوَّلها: «باب مسجد قُباءٍ» [ح:١١٩١، ١١٩٣، ١١٩٤].

٧٣٢٧ - ٧٣٢٨ - حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ لِعَبْدِ اللهِ بْنِ الزُّبَيْرِ: ادْفِنِّي مَعَ صَوَاحِبِي، وَلَا تَدْفِنِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْبَيْتِ؛ فَإِنِّي أَكْرَهُ أَنْ أُزَكَّى.

وَعَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ عُمَرَ أَرْسَلَ إِلَى عَائِشَةَ: ائْذَنِي لِي أَنْ أُدْفَنَ مَعَ صَاحِبَيَّ، فَقَالَتْ: إِي وَاللهِ، قَالَ: وَكَانَ الرَّجُلُ إِذَا أَرْسَلَ إِلَيْهَا مِنَ الصَّحَابَةِ قَالَتْ: لَا وَاللهِ، لَا أُوثِرُهُمْ بِأَحَدٍ أَبَدًا.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ) الهَبَّاريُّ[2] قال: (حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ) حمَّاد بن أسامة (عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ) عروة بن الزُّبير (عَنْ عَائِشَةَ) ﵂ أنَّها (قَالَتْ لِعَبْدِ اللهِ بْنِ الزُّبَيْرِ) بن العوَّام ابن أسماء أُخت عائشة ﵄: (ادْفِنِّي) إذا متُّ (مَعَ صَوَاحِبِي) بالتَّخفيف أُمَّهاتِ المؤمنين ﵅ بالبقيع (وَلَا تَدْفِنِّي) بفتح الفوقيَّة وكسر الفاء وتشديد النُّون (مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْبَيْتِ) في حجرتي التي دُفِنَ فيها النَّبيُّ ﷺ وصاحباه (فَإِنِّي أَكْرَهُ أَنْ أُزَكَّى) بضمِّ الهمزة وفتح الزَّاي

(١) «راكبًا وماشيًا»: مثبتٌ من (س) و(ص).

(٢) في هامش (ج): بفتح الهاء والباء المشدَّدة وفي آخرها الراء «ترتيب».

والكاف المشدَّدة، كرهتْ أن يُثنى عليها بما ليس فيها، بل بمجرَّد كونها مدفونةً[1] عنده ﷺ وصاحبيه دون سائر أُمَّهاتِ المؤمنين، فيظنَّ أنَّها خُصَّت بذلك دونهنَّ لمعنًى فيها ليس فيهنَّ، وهذا منها غايةٌ في التَّواضع.

(وَعَنْ هِشَامٍ) بالسَّند السَّابق ممَّا وصله الإسماعيليُّ من وجهٍ آخر (عَنْ أَبِيهِ) عروة: (أَنَّ عُمَرَ) ابن الخطَّاب رضي الله عنه (أَرْسَلَ إِلَى عَائِشَةَ) رضي الله عنها، قال الحافظ ابن حجرٍ: هذا صورتُه الإرسال؛ لأنَّ عروة لم يُدركْ زمن إرسال عمر إلى عائشة، لكنَّه محمولٌ على أنَّه حمله عن عائشة، فيكون موصولًا: (ائْذَنِي لِي أَنْ أُدْفَنَ) بضمِّ الهمزة وفتح الفاء (مَعَ صَاحِبَيَّ) النَّبيِّ ﷺ وأبي بكرٍ (فَقَالَتْ: إِيْ) بكسر الهمزة وسكون التَّحتيَّة (وَاللهِ) حرف جوابٍ بمعنى[2]: نعم، ولا تقع إلَّا مع[3] القَسَم (قَالَ) عروة بن الزُّبير: (وَكَانَ الرَّجُلُ إِذَا أَرْسَلَ إِلَيْهَا مِنَ الصَّحَابَةِ) يسألُها أن يُدفن معهم، وجواب الشَّرط قوله: (قَالَتْ: لَا وَاللهِ، لَا أُوثِرُهُمْ) بالمثلَّثة (بِأَحَدٍ أَبَدًا) أي: لا أتبعهم بدفن أحدٍ، وقال ابن قُرْقُولٍ[4]: هو من باب القلب، أي: لا أُوثر بهم أحدًا[5]، ويحتمل أن يكون: لا أُثيرهم بأحدٍ، أي: لا أنبشهم لدفن أحدٍ، والباء بمعنى اللَّام، واستشكله السَّفاقسيُّ بقولها في قصَّة عمر: «لأوثرنَّه على نفسي»، وأجاب/ باحتمال أن يكون الَّذي آثرته به المكان الذي دُفِن فيه من وراء قبر أبيها بقرب النَّبيِّ ﷺ، وذلك لا ينفي وجود مكانٍ آخر في الحجرة.

د٧/٢٦٦أ

والحديث من أفراده.

٧٣٢٩ - حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ سُلَيْمَانَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ، عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ، قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي العَصْرَ، فَيَأْتِي العَوَالِيَ وَالشَّمْسُ مُرْتَفِعَةٌ.

وَزَادَ اللَّيْثُ عن يُونُسَ: وَبُعْدُ العَوَالِي أَرْبَعَةُ أَمْيَالٍ أَوْ ثَلَاثَةٌ.

---

(١) زيد في (ع): «مع النَّبيِّ».

(٢) في (د): «يعني».

(٣) في هامش (ج) و(ل): قوله: «ولا تقع إلَّا بعد القسم»: كذا بخطِّه، وعبارة «المغني»: ولا تقع عند الجميع إلَّا قبل القَسَم.

(٤) في هامش (ج) و(ل): قال ابن خلِّكان: بضمِّ القافين، وسكون الرَّاء المهملة بينهما، وبعد الواو لامٌ. «ترتيب».

(٥) في هامش (ج) و(ل): «فتح»: لا أُوثر أحدًا بهم، كذا بخطِّه على هامشه.

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ سُلَيْمَانَ) بن[1] بلالٍ قال: (حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ) واسم أبي بكرٍ عبد الحميد، وأبي أويسٍ عبد الله، الأصبحيُّ الأعشى (عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ) أبي محمَّد مولى الصِّدِّيق (عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ) -بفتح الكاف- المدنيِّ أنَّه قال: (قَالَ ابْنُ شِهَابٍ) محمَّد بن مسلمٍ الزُّهريُّ: (أَخْبَرَنِي) بالإفراد (أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ) رضي الله عنه: (أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم كَانَ يُصَلِّي العَصْرَ، فَيَأْتِي العَوَالِيَ) بفتح العين والواو المخفَّفة: جمع عاليةٍ، أي: المرتفع من قرى المدينة من جهة نجدٍ (وَالشَّمْسُ مُرْتَفِعَةٌ) أي: والحال أنَّ الشَّمس مرتفعةٌ (وَزَادَ اللَّيْثُ) بن سعدٍ الإمام، فيما وصله البيهقيُّ (عَنْ يُونُسَ) بن يزيد الأيليِّ: (وَبُعْدُ العَوَالِي) بضمِّ الموحَّدة وسكون العين (أَرْبَعَةُ أَمْيَالٍ أَوْ ثَلَاثَةٌ) والأميال: جمع مِيْلٍ، وهو ثلث الفرسخ، وقيل: هو[2] مدُّ البصر، والشَّكُّ من الرَّاوي.

ومطابقة الحديث للتَّرجمة قيل: من قوله: «فيأتي العوالي» لأنَّ إتيانه إلى العوالي يدلُّ على أنَّ العوالي من جملة مشاهده في المدينة.

٧٣٣٠ - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ زُرَارَةَ: حَدَّثَنَا القَاسِمُ بْنُ مَالِكٍ، عَنِ الجُعَيْدِ: سَمِعْتُ السَّائِبَ بْنَ يَزِيدَ يَقُولُ: كَانَ الصَّاعُ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم مُدًّا وَثُلُثًا بِمُدِّكُمُ اليَوْمَ، وَقَدْ زِيدَ فِيهِ. سَمِعَ القاسمُ بنُ مالكٍ الجُعَيْدَ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ زُرَارَةَ) بفتح العين في الأوَّل وضمِّ الزَّاي وتكرير الرَّاء بينهما ألفٌ، الكلابيُّ النَّيسابوريُّ قال: (حَدَّثَنَا القَاسِمُ بْنُ مَالِكٍ) أبو جعفر المزنيُّ الكوفيُّ (عَنِ الجُعَيْدِ) بضمِّ الجيم وفتح[3] العين مصغَّرًا وقد يُستعمل مكبَّرًا، ابن عبد الرَّحمن بن أويسٍ الكنديُّ المدنيُّ أنَّه قال: (سَمِعْتُ السَّائِبَ بْنَ يَزِيدَ) الكنديَّ، له ولأبيه صحبةٌ رضي الله عنهما (يَقُولُ: كَانَ الصَّاعُ) جمعه أَصْوُع، بوزن أَفْلُس، قال الجوهريُّ: وإن شئت أبدلت من الواو المضمومة همزةً. انتهى. ويقال فيه أيضًا: أصوُع[4] على القلب، أي: تحويل العين إلى ما قبل الفاء مع

(١) في غير (ص): «أبو» والمثبت هو الصَّواب.

(٢) «هو»: ليس في (د).

(٣) في (د): «ورفع» وليس بصحيح.

(٤) في هامش (ج) و(ل): كذا بخطِّه «أصوُع» وفيه نظرٌ، وعبارة غيره: «آصُع».

قلب الواو همزة فتجتمع همزتان، فتُبدل الثَّانية ألفًا؛ لوقوعها ساكنةً بعد همزةٍ مفتوحةٍ، وكان (عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ مُدًّا وَثُلُثًا) نَصْبٌ خبرُ «كان»، وللأَصيليِّ وابن عساكر: «مدٌّ وثلثٌ» بالرَّفع، على طريق من يكتب المنصوب/ بغير ألفٍ، وقال في «الكواكب»: أو يكون في «كان» ضمير الشَّأن، فيرتفع على الخبر (بِمُدِّكُمُ اليَوْمَ) وكان الصَّاع في زمنه ﷺ أربعة أمدادٍ، والمدُّ: رطلٌ وثُلث رطلٍ عراقيِّ (وَقَدْ زِيدَ فِيهِ) أي: في الصَّاع زمن عمر بن عبد العزيز حتَّى صار مُدًّا وثُلث مدٍّ من الأمداد العمريَّة (سَمِعَ القَاسِمُ بنُ مالِكٍ الجُعَيْدَ) يُشير إلى ما سبق في «كفَّارة الأيمان» [ح:٦٧١٢] عن عثمان بن أبي شيبة عن القاسم: حدَّثنا الجُعَيد، وفي رواية زياد[1] بن أيُّوب[2] عن القاسم بن مالكٍ قال: أخبرنا الجُعيد...، أخرجه الإسماعيليُّ، وقوله: «سمع...» إلى آخره ثابتٌ[3] لأبوي ذرٍّ والوقت/ فقط.

٣٢٠/١٠ — د٧/٢٦٦ب

ومناسبة الحديث للتَّرجمة -كما في «الفتح»-: أنَّ الصَّاع ممَّا اجتمع عليه أهل الحرمين بعد العهد النَّبويِّ واستمرَّ، فلمَّا زاد بنو أميَّة في الصَّاع لم يتركوا اعتبار الصَّاع النَّبويِّ فيما ورد فيه التَّقدير بالصَّاع من زكاة الفطر وغيرها، بل استمرُّوا على اعتباره في ذلك، وإن استعملوا الصَّاع الزَّائد[4] في شيءٍ غير ما وقع التَّقدير فيه[5] بالصَّاع كما نبَّه عليه مالكٌ، ورجع إليه أبو يوسف في القصَّة المشهورة.

والحديث سبق في «الكفَّارات» [ح:٦٧١٢] وأخرجه النَّسائيُّ.

٧٣٣١ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ ابْنِ مَالِكٍ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «اللَّهُمَّ بَارِكْ لَهُمْ فِي مِكْيَالِهِمْ، وَبَارِكْ لَهُمْ فِي صَاعِهِمْ وَمُدِّهِمْ» يَعْنِي: أَهْلَ المَدِينَةِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَةَ) القعنبيُّ (عَنْ مَالِكٍ) الإمام (عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ

(١) في (ع): «يزيد»، وهو تحريفٌ.

(٢) قوله: «عن القاسم: حدَّثنا الجُعَيد، وفي رواية زياد بن أيُّوب» سقط من (د).

(٣) في (د) و(ع): «ثبت».

(٤) «الزَّائد»: ليس في (د).

(٥) «فيه»: ليس في (د).

أَبِي طَلْحَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ) رضي الله عنه (أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: اللَّهُمَّ بَارِكْ) زِدْ (لَهُمْ فِي مِكْيَالِهِمْ، وَبَارِكْ لَهُمْ فِي صَاعِهِمْ وَمُدِّهِمْ، يَعْنِي) صلى الله عليه وسلم (أَهْلَ المَدِينَةِ) قال القاضي عياض: ويحتمل أن تكون هذه البركة دينيَّةً، وهو ما يتعلَّق بهذه المقادير من حقوق الله تعالى في الزَّكوات[1] والكفَّارات، فيكون بمعنى البقاء لها لبقاء الحكم بها ببقاء الشَّريعة وثباتها، وأن تكون دنيويَّةً من تكثير المال والقدر بها حتَّى يكفي منها ما لا يكفي من غيرها[2]، أو ترجع البركة إلى التَّصرُّف بها في التِّجارة[3] وأرباحها، وإلى كثرة ما يُكال بها من غلَّاتها وأثمارها، أو لاتِّساع عيش أهلها بعد ضيقه؛ لما فتح الله عليهم ووسَّع من فضله لهم بتمليك البلاد والخصب والرِّيف بالشَّام والعراق وغيرهما، حتَّى كَثُر الحَمْلُ إلى المدينة، وفي هذا كلِّه ظهور إجابة دعوته صلى الله عليه وسلم وقبولها. انتهى. ورجَّح النَّوويُّ كونها في نفس المكيل بالمدينة، بحيث يكفي المدُّ فيها لمن[4] لا يكفيه في غيرها، وقال الطِّيبيُّ: ولعلَّ الظَّاهر هو قول القاضي: «أو لاتِّساع عيش أهلها...» إلى آخره؛ لأنَّه صلى الله عليه وسلم قال: «وأنا أدعوك للمدينة بمثل ما دعاك إبراهيم[5] لمكَّة» ودعاء إبراهيم هو قوله: ﴿فَٱجْعَلْ أَفْـِٔدَةً مِّنَ ٱلنَّاسِ تَهْوِىٓ إِلَيْهِمْ وَٱرْزُقْهُم مِّنَ ٱلثَّمَرَٰتِ لَعَلَّهُمْ يَشْكُرُونَ﴾ [إبراهيم: ٣٧] يعني: وارزقهم من الثَّمرات بأن تجلب إليهم من البلاد؛ لعلَّهم يشكرون النِّعمة في[6] أن يُرزقوا أنواع الثَّمرات في وادٍ ليس فيه لحمٌ ولا شجرٌ ولا ماءٌ، لا جرم أنَّ الله عزَّ وجلَّ أجاب دعوته، فجعله حرمًا آمنًا يُجبَى إليه ثمرات كلِّ شيءٍ رزقًا من لدنه، ولعمري إنَّ دعاء حبيب الله صلى الله عليه وسلم استُجيب لها، وضاعف خيرها على خيرها[7] بأن جلب إليها في زمن الخلفاء الرَّاشدين رضوان الله عليهم من مشارق الأرض ومغاربها من كنوز كسرى وقيصر وخاقان ما لا يُحصَى ولا يُحصَر، وفي آخر الأمر يأرز[8] الدِّين إليها من أقاصي الأراضي وشاسع البلاد، وينصر هذا التَّأويل قوله في

---

(١) في (د): «الزَّكاة».

(٢) في غير (ب) و(س): «غيره».

(٣) في (د) و(ع): «التِّجارات».

(٤) في (ب) و(س): «من».

(٥) «إبراهيم»: مثبتٌ من (د) و(ع).

(٦) في (ص): «و».

(٧) في (ع): «غيرها»، وليس في (د): «على خيرها».

(٨) في هامش (ج): قال النوويُّ: «يأرز» بياء مثنَّاة تحتها بعدها همزة ثمَّ راء مكسورة ثمَّ زايٌ، هذا هو المشهور، =

د٧/٢٦٧أ حديث/أبي هريرة: «أُمِرت بقريةٍ تأكل القرى، ومكَّة أيضًا من مأكولها». انتهى.

ومطابقة الحديث للتَّرجمة كالذي قبله كما لا يخفى، وسبق في «البيوع» [ح:٢١٣٠] و«الكفَّارات» [ح:٦٧١٤] وأخرجه «مسلمٌ» و«النَّسائيُّ».

٧٣٣٢ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ: حَدَّثَنَا أَبُو ضَمْرَةَ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ الْيَهُودَ جَاؤُوا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِرَجُلٍ وَامْرَأَةٍ زَنَيَا، فَأَمَرَ بِهِمَا فَرُجِمَا قَرِيبًا مِنْ حَيْثُ تُوضَعُ الْجَنَائِزُ عِنْدَ الْمَسْجِدِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ) أبو إسحاق القرشيُّ الحِزَاميُّ[(١)] المدنيُّ قال: (حَدَّثَنَا أَبُو ضَمْرَةَ) أنس بن عياضٍ المدنيُّ قال: (حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ) صاحب «المغازي» (عَنْ نَافِعٍ) مولى ابن عمر (عَنِ ابْنِ عُمَرَ) رضي الله عنهما: (أَنَّ الْيَهُودَ) من خيبر، وذكر الطَّبريُّ وغيره -كما مرَّ[(٢)]- في «المحاربين» [ح:٦٨٤١] أنَّ منهم كعبَ بنَ الأشرف، وكعبَ بنَ أسد[(٣)]، وسعيدَ بنَ عمرو، ومالكَ بن الصَّيف، وكنانةَ بنَ أبي الحقيق، وغيرَهم (جَاؤُوا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ) وسقط لفظ «إلى» لأبي ذرٍّ عن المُستملي، فالتَّالي منصوبٌ (بِرَجُلٍ) لم يُسَمَّ[(٤)] (وَامْرَأَةٍ) اسمها بُسْرة بضمِّ الموحَّدة وسكون المهملة (زَنَيَا) وكانا مُحصَنين (فَأَمَرَ) ﷺ (بِهِمَا) بالزَّانيين (فَرُجِمَا قَرِيبًا مِنْ حَيْثُ تُوضَعُ الْجَنَائِزُ) بضمِّ الفوقيَّة وفتح الضَّاد المعجمة، بينهما واوٌ/ ساكنةٌ، ولأبي ذرٍّ عن المُستملي: «حيث مَوضع الجنائز» بميم مفتوحةٍ بدل الفوقيَّة، و«الجنائز» جُرَّ بالإضافة (عِنْدَ الْمَسْجِدِ) النَّبويِّ، ومطابقته[(٥)] للتَّرجمة في قوله: «حيث تُوضَع الجنائز» إذ هي من المشاهد الكريمة المصرَّح بها في قوله: «ومُصلَّى النَّبيِّ ﷺ». ٣٢١/١٠

وسبق الحديث بأتمَّ من هذا في «المحاربين» في «باب أحكام أهل الذِّمَّة» [ح:٦٨٤١].

= وحُكيَ عن «المطالع» ضمُّ الراء وفتحها، قال: ومعناه: ينضمُّ ويجتمع... إلى آخره.

(١) في هامش (ج): «الحِزاميُّ» بكسر الحاء المهملة وبالزاي «تقريب».

(٢) «كما مرَّ»: ليس في (د).

(٣) في (د): «سعد»، وفي غيرها: «أسعد»، والمثبت موافقٌ لما في المصادر.

(٤) «لم يُسمَّ»: ليس في (د).

(٥) في (ص): «ومطابقة الحديث».

٧٣٣٣ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ عَمْرٍو مَوْلَى المُطَّلِبِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﵁: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ طَلَعَ لَهُ أُحُدٌ فَقَالَ: «هَذَا جَبَلٌ يُحِبُّنَا وَنُحِبُّهُ، اللَّهُمَّ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ حَرَّمَ مَكَّةَ، وَإِنِّي أُحَرِّمُ مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا» تَابَعَهُ سَهْلٌ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي أُحُدٍ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) بن أبي أُويَسٍ قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (مَالِكٌ) إمام دار الهجرة ابن أنسٍ الأصبحيُّ (عَنْ عَمْرٍو) بفتح العين ابن أبي عمرٍو ميسرة (مَوْلَى المُطَّلِبِ) المدنيِّ أبي[1] عثمان (عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﵁: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ طَلَعَ) أي: بدا (لَهُ أُحُدٌ) الجبل المشهور عند رجوعه من خيبر[2] سنة ستٍّ أو سبعٍ (فَقَالَ: هَذَا) مشيرًا إلى أُحُدٍ (جَبَلٌ يُحِبُّنَا) حقيقةً بأن خلق[3] الله تعالى فيه الإدراك والمحبَّة (وَنُحِبُّهُ) إذ جزاء المحبَّة المحبَّة، وقيل: إنَّه محمولٌ على المجاز، أي: يحبنُّا أهلُه ونحبُّ أهلَه -وهم الأنصار- أو المراد نحبُّ أُحُدًا بأهله؛ لأنَّه في أرض من نحبُّ، والأولى -كما في «شرح السُّنَّة»- إجراؤه على ظاهره، ولا يُنكَر وصف الجمادات بحبِّ الأنبياء والأولياء وأهل الطَّاعة، وهذا هو المختار الذي لا محيد عنه، على أنَّه يحتمل أنَّه أراد بالجبل أرض المدينة كلَّها، وخصَّ الجبل بالذِّكر؛ لأنَّه أوَّل ما يبدو من أعلامها[4]؛ لقوله أوَّلًا في الحديث: طلع له أُحُدٌ، وقوله ثانيًا: (اللَّهُمَّ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ) خليلك (حَرَّمَ مَكَّةَ) بتحريمك لها على لسانه[5] (وَإِنِّي أُحَرِّمُ مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا)[6] أي: لابتي المدينة، تثنية لابةٍ، وهي الحَرَّة؛ إذ المدينة بين حَرَّتين، وإلى معنى الأوَّل يُلْمِح قولُ بلالٍ:

. . . . وهل يَبْدُوَنَّ لي شامة/ وطفيل د٧/٢٦٧ب

وليس المتمنَّى ظهور هذين الجبلين، بل لأنَّهما من أعلام مكَّة.

---

(١) في (د): «أبو».

(٢) في غير (د) و(ع): «حنين» وهو تحريفٌ.

(٣) في غير (د) و(ع): «يخلق».

(٤) في (ص): «أعلاها».

(٥) في هامش (ج): أي: بإظهاره، وإلَّا فهي محرَّمة يوم خلق السماوات والأرض.

(٦) في هامش (ج): غير مهموزٍ؛ لأنَّها من مادَّةِ «لَوَب» فوزنها «لابَةٌ» مثل: ساعة، كما في «المصباح».

والحديث مرَّ في «الجهاد» في «باب فضل الخدمة في الغزو» [ح:٢٨٨٩] وفي «أحاديث الأنبياء» [ح:٣٣٦٧] و[1]آخر «غزوة أحد» [ح:٣٠٨٥].

(تَابَعَهُ) أي: تابع أنسَ بن مالكٍ (سَهْلٌ) بفتح السِّين المهملة، ابن سعدٍ (عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فِي) قوله: (أُحُدٍ) جبلٌ يحبُّنا ونحبُّه، لا في قوله: «اللَّهمَّ إنَّ إبراهيم....» إلى آخره، وسبق هذا مُعلَّقًا عن سليمان بلفظ: وقال سليمان، عن سعد بن سعيدٍ، عن عُمارة بن غزيَّة[2]، عن عبَّاسٍ، عن أبيه، عن النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم قال: «أُحُدٌ جبلٌ يحبُّنا ونحبُّه» [ح:١٤٨٢] وعبَّاسٌ هو ابن سهل ابن سعدٍ المذكور.

٧٣٣٤ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ: حَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ: حَدَّثَنِي أَبُو حَازِمٍ، عَنْ سَهْلٍ: أَنَّهُ كَانَ بَيْنَ جِدَارِ المَسْجِدِ مِمَّا يَلِي القِبْلَةَ وَبَيْنَ المِنْبَرِ مَمَرُّ الشَّاةِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ) هو سعيد بن الحكم بن محمَّد[3] بن أبي مريم المصريُّ[4] قال: (حَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ) بالغين المعجمة المفتوحة والسِّين المهملة المشدَّدة، محمَّد بن مُطَرِّفٍ قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (أَبُو حَازِمٍ) بالحاء المهملة والزَّاي سلمة بن دينار الأعرج (عَنْ سَهْلٍ) بفتح السِّين ابن سعدٍ السَّاعديِّ رضي الله عنه (أَنَّهُ كَانَ بَيْنَ جِدارِ المَسْجِدِ) النَّبويِّ (مِمَّا يَلِي القِبْلَةَ وَبَيْنَ المِنْبَرِ مَمَرُّ الشَّاةِ) أي: موضع مرورها، وهو بالرَّفع على أنَّ «كان» تامَّةٌ، أو «ممرُّ» اسم «كان» بتقدير نحو «قَدْر» والظَّرف الخبر، وفي «باب قدر كم ينبغي أن يكون بين المصلَّى والسُّترة؟» أوائل «كتاب الصَّلاة» [ح:٤٩٦] عن سهلٍ قال: «كان بين مصلَّى رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين الجدار ممرُّ الشَّاة».

٧٣٣٥ - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ خُبَيْبِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: «مَا بَيْنَ بَيْتِي وَمِنْبَرِي رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الجَنَّةِ، وَمِنْبَرِي عَلَى حَوْضِي».

---

(١) زيد في (ص): «في».

(٢) في هامش (ج): «عُمارة» بضمِّ العين المهملة، قال ابن الأثير: و«غَزِيَّة» بفتح الغين المعجمة وكسر الزاي وتشديد الياء «ترتيب».

(٣) في جميع النُّسخ: «سعيد بن محمَّد بن الحكم»، والمثبت موافق لكتب التَّراجم، وهو الصَّواب.

(٤) في غير (د) و(ع): «البصريُّ» والمثبت موافقٌ لكتب التَّراجم.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ) بفتح العين وسكون الميم، ابن بحر بن كَنِيزٍ -بالنُّون والزَّاي- أبو حفصٍ الباهليُّ الفلَّاس الصَّيرفيُّ البصريُّ قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ) بفتح الميم وكسر الدَّال بينهما هاءٌ ساكنةٌ، ابن حسَّان الحافظ أبو سعيدٍ البصريُّ اللُّؤلؤيُّ قال: (حَدَّثَنَا مَالِكٌ) الإمام الأعظم (عَنْ خُبَيْبِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) بضمِّ الخاء المعجمة وفتح الموحَّدة الأولى، الأنصاريِّ المدنيِّ (عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ) أي: ابن عمر بن الخطَّاب (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رضي الله عنه أنَّه (قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: مَا بَيْنَ بَيْتِي) أي: قبري وهو في[1] منزله (وَمِنْبَرِي رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الجَنَّةِ) مقتطعة منها، كالحجر الأسود، أو تنقل إليها، كالجذع الذي حنَّ إليه صلوات الله وسلامه عليه، أو هو مجازٌ، بأن يكون من إطلاق المسبَّب على السَّبب؛ لأنَّ ملازمة ذلك المكان للعبادة سببٌ في نيل الجنَّة، وفيه نظرٌ سبق في أواخر[2] «الحجِّ» [ح:١٨٨٨] (وَمِنْبَرِي عَلَى حَوْضِي) أي: يُوضَع بعينه يوم القيامة عليه، والقدرة صالحةٌ لذلك، وسبق مزيدٌ لذلك في «الحجِّ» [ح:١٨٨٨] ومطابقته هنا ظاهرةٌ، والمراد بحوضه نهر الكوثر الكائن داخل الجنَّة، لا حوضه الذي خارجها المستمدُّ من الكوثر، أو أنَّ له هناك منبرًا على/ ١٠/٣٢٢ حوضه يدعو النَّاس عليه[3] إليه.

٧٣٣٦ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ قَالَ: سَابَقَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم بَيْنَ الخَيْلِ، فَأُرْسِلَتِ الَّتِي ضُمِّرَتْ مِنْهَا وَأَمَدُهَا إِلَى الحَفْيَاءِ إِلَى ثَنِيَّةِ الوَدَاعِ، وَالَّتِي لَمْ تُضَمَّرْ أَمَدُهَا ثَنِيَّةُ الوَدَاعِ إِلَى مَسْجِدِ بَنِي زُرَيْقٍ، وَأَنَّ عَبْدَ اللهِ كَانَ فِيمَنْ سَابَقَ.
حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، عَنْ لَيْثٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ. (ح)

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ) التَّبوذكيُّ قال: (حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةُ) -بضمِّ الجيم- ابن أسماء البصريُّ (عَنْ نَافِعٍ) مولى ابن عمر (عَنْ عَبْدِ اللهِ) بن عمر/ رضي الله عنهما أنَّه (قَالَ: سَابَقَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم د٢٦٨/٧أ بَيْنَ الخَيْلِ، فَأُرْسِلَتِ) الخيل (الَّتِي ضُمِّرَتْ) بضمِّ الضَّاد المعجمة وتشديد الميم مكسورةً، و«أُرسِلت» بضمِّ الهمزة، والتَّضمير هو أن تعلف الفرس حتَّى تسمن، ثمَّ تُرَدَّ إلى القوت، وذلك في أربعين يومًا، وقال الخطَّابيُّ: تضمير الخيل أن يُظاهَر عليها بالعلف مدَّةً، ثمَّ تغشى

(١) «في»: ليس في (د) و(ع).
(٢) في غير (د) و(ع): «آخر».
(٣) «عليه»: ليس في (د) و(ع).

بالجِلال[1] ولا تُعلَف إلَّا قوتًا حتَّى تعرق، فتذهب كثرة لحمها، ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنيِّ: «فَأَرْسَلَ» بفتح الهمزة، أي: فأرسل النَّبيُّ ﷺ الخيل التي ضُمِّرت (مِنْهَا) من الخيول (وَأَمَدُهَا) بفتح الهمزة والميم المخفَّفة: غايتها (إِلَى الحَفْيَاءِ) بفتح الحاء المهملة وسكون الفاء بعدها تحتيَّةٌ، مهموزٌ ممدودٌ، موضعٌ بينه وبين المدينة خمسة أميالٍ أو ستَّةٍ، وسقطت «إِلَى» لأبي ذرٍّ، فـ«الحفياء» رفع (إِلَى ثَنِيَّةِ الوَدَاعِ) بفتح الواو، موضعٌ[2] (وَالَّتِي لَمْ تُضَمَّرْ أَمَدُهَا) غايتها (ثَنِيَّةُ الوَدَاعِ إِلَى مَسْجِدِ بَنِي زُرَيْقٍ) من الأنصار، وزيد في المسافة للمُضمَّرة لقوَّتها، وقُصِرَ منها لِما لم تُضمَّر لقصورها عن شَأْوِ[3] ذات التَّضمير؛ ليكون عدلًا بين النَّوعين، وكلُّه إعدادٌ للقوَّة في إعزاز كلمة الله؛ امتثالًا لقوله تعالى: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم﴾ [الأنفال: ٦٠] (وَأَنَّ عَبْدَ اللهِ) بن عمر رضي الله عنهما (كَانَ فِيمَنْ سَابَقَ) قال المهلَّب -فيما نقله عنه ابن بطَّالٍ في حديث سهلٍ-: في مقدار ما بين الجدار والمنبر سُنَّةٌ مُتَّبَعةٌ في موضع المنبر؛ لِيُدخَل إليه من ذلك الموضع، ومسافة ما بين الحَفياء والثَّنيَّة لمسابقة الخيل سُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ، أي[4]: يكون ذلك سُنَّةً متَّبعَةً ومبدءًا[5] للخيل[6] المضمَّرة عنده[7] عند السِّباق[8].

والحديث سبق في «الصَّلاة» في «باب هل يُقال: مسجد بني فلانٍ» [ح: ٤٢٠] وسقط لأبي ذرٍّ من قوله «وأمدها...» إلى آخره، وثبت لغيره.

وبه قال: (حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ) بن سعيدٍ (عَنْ لَيْثٍ) هو ابن سعدٍ الإمام (عَنْ نَافِعٍ) مولى ابن عمر (عَنِ ابْنِ عُمَرَ) عبد الله بهذا، وهذا[9] الطَّريق -كما قال في «الفتح الباري»- يتعلَّق[10]

---

(١) في (د): «بالجِلالة»، والمثبت موافق لأعلام الحديث.

(٢) «موضعٌ»: مثبتٌ من (د).

(٣) في هامش (ج) و(ل): «الشَّأْوُ؛ وزان «فَلْسٍ»: الغاية والأَمَد، وجرى شأوًا أي: طَلَقًا. «مصباح».

(٤) «أي»: مثبتٌ من (ب) و(س).

(٥) في (ب) و(س): «وأمدًا».

(٦) في (د) و(ع): «الخيل».

(٧) «عنده»: مثبتٌ من (د) و(ع).

(٨) في (ع): «المسافة».

(٩) في (ع): «هذه».

(١٠) في (ع): «متعلق».

بالمسابقة[١]، فهو متابعةٌ لرواية جويرية بن أسماء السَّابقة عن نافعٍ. (ح) للتَّحويل.

٧٣٣٧ - وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا عِيسَى وَابْنُ إِدْرِيسَ وَابْنُ أَبِي غَنِيَّةَ، عَنْ أَبِي حَيَّانَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ عَلَى مِنْبَرِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم.

قال المؤلِّف: (وَحَدَّثَنِي) بالواو والإفراد، ولأبي ذرٍّ: «حدَّثنا» بسقوط الواو وبالجمع (إِسْحَاقُ) هو ابن إبراهيم المعروف بابن رَاهُوْيَه كما جزم به أبو نُعَيم والكلاباذيُّ وغيرهما، قال: (أَخْبَرَنَا عِيسَى) بن يونس بن أبي إسحاق -عمرو بن عبد الله- الهَمْدانيُّ السَّبيعيُّ (وَابْنُ إِدْرِيسَ) هو عبد الله بن إدريس بن يزيد الكوفيُّ (وَابْنُ أَبِي غَنِيَّةَ) بفتح الغين المعجمة وكسر النُّون وتشديد التَّحتيَّة المفتوحة، هو يحيى بن عبد الملك بن حُمَيد بن أبي غنيَّة الكوفيُّ الأصبهانيُّ الأصل، ثلاثتهم (عَنْ أَبِي حَيَّانَ) بفتح الحاء المهملة والتَّحتيَّة المشدَّدة وبعد الألف نونٌ، يحيى بن سعيد بن حيَّان، التَّيميِّ تيم الرِّباب[٢]/ (عَنِ الشَّعْبِيِّ) عامر بن شراحيل (عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما) أنَّه (قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ) بن الخطَّاب (عَلَى مِنْبَرِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم) وسبق تمامه في «الأشربة» في «باب ما جاء في أنَّ الخمر ما خامر العقل» [ح: ٥٥٨٨] فقال: «إنَّه قد نزل تحريم الخمر وهي من خمسة أشياء: العنب والتَّمر والحنطة والشَّعير والعسل، والخمر ما خامر العقل...»؛ الحديث، ففي سياق المؤلِّف له هنا فيه إجحافٌ في الاختصار، ولذا استَشكل سياقه مع سابقه بعض الشُّرَّاح، فظنَّ أنَّ سياق حديث قتيبة السَّابق لهذا الحديث الذي هو حديث ابن عمر عن عمر المختصر من حديث الأشربة هذا[٣]، قال في «الفتح»: وهو غلطٌ فاحشٌ، فإنَّ حديث عمر من أفراد الشَّعبيِّ عن ابن عمر عن عمر، وسبب هذا الغلط ما ذكرته من المبالغة في الاختصار، فلو قال بعد قوله في حديث قتيبة بعد قوله: «عن ابن عمر» بهذا كما ذكرته؛ لارتفع الإشكال كذا قرَّره في «الفتح»، فليُتأمَّل، فإنَّ ظاهر التَّحويل يشعر[٤] بأنَّ السَّابق للَّاحق وإن لم يكن بلفظه على

د٧/٢٦٨ب

---

(١) في (ص): «بالمسافة».

(٢) في هامش (ج) و(ل): كذا بخطِّه: «الرِّباب» وقال ابن الأثير: «تيم الرِّباب» بكسر الرَّاءِ وتخفيف الباءِ الموحَّدة الأولى «ترتيب».

(٣) في (د): «هنا». وفي هامش (ل): كذا بخطِّه.

(٤) في (ص): «مشعر».

ما هي[1] عادة المؤلِّف وغيره، وقال العينيُّ بعد إيراده لذلك: أخرجه من طريقين: أحدهما عن قتيبة، والآخر عن إسحاق، وقد سقط قوله «حدَّثنا قتيبة[2]...» إلى قوله «حدَّثني إسحاق» لغير كريمة، وثبت لها.

٧٣٣٨ - حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ: أَخْبَرَنِي السَّائِبُ بْنُ يَزِيدَ: سَمِعَ عُثْمَانَ ابْنَ عَفَّانَ خَطِيبًا عَلَى مِنْبَرِ النَّبِيِّ ﷺ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ) الحكم بن نافعٍ قال: (أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ) هو ابن أبي حمزة (عَنِ الزُّهْرِيِّ) محمَّد بن مسلم بن شهابٍ أنَّه قال: (أَخْبَرَنِي) بالإفراد (السَّائِبُ بْنُ يَزِيدَ) الصَّحابيُّ رضي الله عنه أنَّه (سَمِعَ/ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ) رضي الله عنه حال كونه (خَطِيبًا) وفي روايةٍ: «خطبنا» بنون المتكلِّم مع غيره بلفظ الماضي، وهو الذي في «اليونينيَّة» أي: خطبنا عثمان (عَلَى مِنْبَرِ النَّبِيِّ ﷺ) وهذا حديثٌ أخرجه أبو عُبيدٍ في «كتاب الأموال» من وجهٍ آخر عن الزُّهريِّ، فزاد فيه: يقول: «هذا شهر زكاتكم، فمن كان عليه دينٌ فليؤدِّه..». ٣٢٣/١٠

٧٣٣٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الأَعْلَى: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ حَسَّانَ: أَنَّ هِشَامَ بْنَ عُرْوَةَ حَدَّثَهُ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ يُوضَعُ لِي وَلِرَسُولِ اللهِ ﷺ هَذَا المِرْكَنُ فَنَشْرَعُ فِيهِ جَمِيعًا.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ) بالموحَّدة والمعجمة المشدَّدة، أبو بكرٍ العبديُّ مولاهم الحافظ بُندارٌ قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الأَعْلَى) بن عبد الأعلى السَّامي -بالسِّين المهملة- البصريُّ قال: (حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ حَسَّانَ) القُرْدُوسِيُّ -بضمِّ القاف والدَّال المهملة بينهما راءٌ ساكنةٌ وسينٍ[3] مهملةٍ مكسورةٍ- الأزديُّ مولاهم الحافظ: (أَنَّ هِشَامَ بْنَ عُرْوَةَ حَدَّثَهُ عَنْ أَبِيهِ) عروة بن الزُّبير: (أَنَّ عَائِشَةَ) رضي الله عنها (قَالَتْ: كَانَ) ولأبي ذرٍّ: «قد كان» (يُوضَعُ لِي وَلِرَسُولِ اللهِ ﷺ هَذَا المِرْكَنُ) بكسر الميم وفتح الكاف[4] بينهما راءٌ ساكنةٌ بعدها نونٌ، الإجَّانة التي يغسل فيها الثِّياب، قاله

---

(١) في (ص): «هو»، وفي (ع): «في».

(٢) زيد في (د) و(ع): «ابن سعيد».

(٣) في غير (د) و(ع): «وبسين».

(٤) في (د) و(ل): «وسكون الكاف»، وليس بصحيحٍ، وفي هامش (ل): قوله: «وسكون الكاف»: كذا بخطِّه، وصوابه: «وفتح الكاف».

الكِرمانيُّ وغيره، وقال الخليل: شِبْه تَوْر من أدمٍ، وقال غيره: شِبْه حوضٍ من نحاسٍ، قال في «الفتح»: وأبعد من فسَّره بالإجَّانة -بكسر الهمزة وتشديد الجيم/ ثمَّ نونٌ- لأنَّه فسَّر الغريب بمثله، والإجَّانة هي القِصريَّة، بكسر القاف، قال العينيُّ متعقِّبًا: قال ابن الأثير: المِرْكَن: الإجَّانة التي يُغسَل فيها الثِّياب، والميم زائدةٌ، وكذا فسَّره الأصمعيُّ (فَنَشْرَعُ فِيهِ جَمِيعًا) أي: نتناول منه بغير إناءٍ، وسبق في «باب غُسل الرَّجل مع امرأته» [ح:٢٥٠] من «كتاب الغسل»: قالت: «كنت أغتسل أنا والنَّبيُّ ﷺ من إناءٍ واحدٍ من قدحٍ يُقال له: الفَرَقُ»[١]، قال ابن بطَّالٍ -فيما حكاه في «الفتح» عنه[٢]-: فيه سنَّةٌ متَّبعةٌ لبيان مقدار ما يكفي الزَّوج والمرأة إذا اغتسلا[٣].

٧٣٤٠ - ٧٣٤١ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا عَبَّادُ بْنُ عَبَّادٍ: حَدَّثَنَا عَاصِمٌ الأَحْوَلُ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: حَالَفَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَ الأَنْصَارِ وَقُرَيْشٍ فِي دَارِي الَّتِي بِالمَدِينَةِ، وَقَنَتَ شَهْرًا يَدْعُو عَلَى أَحْيَاءٍ مِنْ بَنِي سُلَيْمٍ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مُسَرْهَدٍ، قال (حَدَّثَنَا عَبَّادُ بْنُ عَبَّادٍ) بفتح العين والموحَّدة المشدَّدة فيهما ابن حبيب بن المهلَّب المهلَّبيُّ[٤] أبو معاوية من علماء البصرة قال: (حَدَّثَنَا عَاصِمٌ الأَحْوَلُ) بن سليمان أبو عبد الرَّحمن البصريُّ الحافظ (عَنْ أَنَسٍ) رضي الله عنه أنَّه (قَالَ: حَالَفَ) بالحاء المهملة وباللَّام المفتوحة بعدها فاءٌ، أي: عاقَدَ (النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَ الأَنْصَارِ) من الأوس والخزرج (وَقُرَيْشٍ) من المهاجرين على التَّناصر والتَّعاضد (فِي دَارِي الَّتِي بِالمَدِينَةِ) وهذا موضع التَّرجمة، وهو[٥] آخر هذا الحديث، والتَّالي[٦] حديثٌ آخر، وهو قوله: (وَقَنَتَ) عليه الصلاة والسلام (شَهْرًا) بعد الرُّكوع (يَدْعُو عَلَى أَحْيَاءٍ) بفتح الهمزة وسكون الحاء المهملة

---

(١) في هامش (ج): «الفَرَق» بفتحتين: إناء بالمدينة، يسع ستَّة عشر رطلًا، قال الأزهريُّ: أهل اللُّغة مُجمِعون على فتح الراء، وأصحاب الحديث يُسكِّنون «مصباح».

(٢) «عنه»: مثبتٌ من (د).

(٣) والحديث سبق في كتاب الغسل مرارًا (٢٥٠) (٢٦١) (٢٦٣) (٢٧٣)، وفي كتاب الحيض (٢٩٩)، وكتاب اللباس (٥٩٥٦).

(٤) «المهلَّبيُّ»: ليس في (د).

(٥) في (د): «وهذا».

(٦) في (د) و(ع): «والثَّاني».

(مِنْ بَنِي سُلَيْمٍ) بضمِّ السِّين وفتح اللَّام؛ لأنَّهم غدروا بالقرَّاء وقتلوهم، وكانوا سبعين من أهل الصُّفَّة يتفقرون[1] العلم ويتعلَّمون القرآن، وكانوا ردءًا للمسلمين إذا نزلت بهم نازلةٌ، وكانوا حقًّا عمَّار المسجد وليوث الملاحم، ولم ينجُ منهم إلَّا كعب بن زيدٍ الأنصاريُّ من بني النَّجَّار؛ فإنَّه تخلَّص وبه رمقٌ، فعاش حتَّى استُشهِد يوم الخندق، وكان ذلك في السَّنة الرَّابعة، وفي روايةٍ بـ«المغازي» [ح:٤٠٩٠]: «قنت شهرًا في صلاة الصُّبح يدعو على أحياءٍ من أحياء العرب -على رِعلٍ[2] وذكوان وعُصَيَّة وبني لَحيان-» وساق المؤلِّف هنا حديثين اختصرهما، وسبق كلٌّ منهما أتمَّ[3] ممَّا ذكره هنا.

٧٣٤٢ - حَدَّثَنِي أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ: حَدَّثَنَا بُرَيْدٌ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ قَالَ: قَدِمْتُ المَدِينَةَ فَلَقِيَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ سَلَامٍ فَقَالَ لِي: انطَلِقْ إِلَى المَنْزِلِ فَأَسْقِيَكَ فِي قَدَحٍ شَرِبَ فِيهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ، وَتُصَلِّي فِي مَسْجِدٍ صَلَّى فِيهِ النَّبِيُّ ﷺ، فَانْطَلَقْتُ مَعَهُ، فَسَقَانِي سَوِيقًا، وَأَطْعَمَنِي تَمْرًا، وَصَلَّيْتُ فِي مَسْجِدِهِ.

وبه قال: (حَدَّثَنِي) ولأبي ذرٍّ بالجمع[4] (أَبُو كُرَيْبٍ) بضمِّ الكاف، محمَّد بن العلاء قال: (حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ) بضمِّ الهمزة، حمَّاد بن أسامة قال: (حَدَّثَنَا بُرَيْدٌ) بضمِّ الموحَّدة وفتح الرَّاء، ابن عبد الله بن أبي بردة بن[5] أبي موسى الأشعريِّ (عَنْ أَبِي بُرْدَةَ) بضمِّ الموحَّدة، عامرٍ أو الحارث، أنَّه (قَالَ: قَدِمْتُ المَدِينَةَ) طيبة (فَلَقِيَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ سَلَامٍ) بتخفيف اللَّام، وعند عبد الرَّزَّاق من طريق سعيد بن أبي بردة عن أبيه[6] قال: «أرسلني أبي إلى عبد الله بن سلامٍ

---

(١) في هامش (ج) و(ل): في «النِّهاية»: يتفقَّرون؛ بتقديم الفاء على القاف، والمشهور العكس، قال بعض المتأخِّرين: هي عندي أصحُّ الرِّوايات وأليقها بالمعنى؛ يعني: أنَّهم يستخرجون غامضه ويفتحونَ مغلقَهُ، وأصله: فَقَرتُ البئر: إذا حفرتَها؛ لاستخراج مائها.

(٢) في هامش (ج): «رِعْل» بكسر الراء وسكون العين المهملتين، و«ذَكوان» بفتح الذال المعجمة، غير منصرف، و«عُصَيَّة» بضمِّ العين وفتح الصاد المهملتين «ك، ش» و«لَحْيان» بفتح اللَّام وكسرها وسكون الحاء المهملة وبالتحتيَّة والنون «شاميٌّ».

(٣) في (ب) و(س): «بأتمَّ».

(٤) زيد في (د): «ولغيره بالإفراد».

(٥) في (د): «عن»، وهو تحريف.

(٦) في (ص): «أبي بردة»، وفي (د) و(ع): «أبي هريرة»، وليس بصحيح.

لأتعلَّم منه، فسألني: من أنت؟ فأخبرته، فرحَّب بي» (فَقَالَ لِي: انْطَلِقْ إِلَى الْمَنْزِلِ) أي: انطلق معي إلى منزلي، فـ«أل» بدلٌ من المضاف إليه (فَأَسْقِيَكَ) بالنَّصب (فِي قَدَحٍ/ شَرِبَ فِيهِ[1] رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم وَتُصَلِّي فِي مَسْجِدٍ صَلَّى فِيهِ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم فَانْطَلَقْتُ مَعَهُ) إلى منزله (فَسَقَانِي) ولأبي ذرٍّ: «فأسقاني» بهمزةٍ مفتوحةٍ بعد الفاء (سَوِيقًا، وَأَطْعَمَنِي تَمْرًا، وَصَلَّيْتُ فِي مَسْجِدِهِ) وفي «المناقب» [ح: ٣٨١٤] فقال: ألا تجيء فأطعمك سويقًا وتمرًا وتدخل في بيت؟ بالتَّنكير للتَّعظيم بدخول[2] رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه.

د٢٦٩٠٧ب

٧٣٤٣ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ الرَّبِيعِ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ: حَدَّثَنِي عِكْرِمَةُ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ عُمَرَ رضي الله عنه حَدَّثَهُ قَالَ: حَدَّثَنِي النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «أَتَانِي اللَّيْلَةَ آتٍ مِنْ رَبِّي وَهْوَ بِالعَقِيقِ أَنْ صَلِّ فِي هَذَا الوَادِي الْمُبَارَكِ، وَقُلْ: عُمْرَةٌ وَحَجَّةٌ». وَقَالَ هَارُونُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا عَلِيٌّ: عُمْرَةٌ فِي حَجَّةٍ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ الرَّبِيعِ) -بكسر العين- أبو زيدٍ الهرويُّ نسبةٌ لبيع الثِّياب الهرويَّة/ قال: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْمُبَارَكِ) الهنائيُّ[3] (عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ) -بالمثلَّثة- الإمام أبي نصرٍ اليماميِّ[4] الطَّائيِّ مولاهم، أحد الأعلام، أنَّه قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (عِكْرِمَةُ) مولى ابن عبَّاسٍ (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ) رضي الله عنهما ولأبي ذرٍّ: «قال: حدَّثني» -بالإفراد- «ابن عبَّاسٍ»: (أَنَّ عُمَرَ) بن الخطَّاب (رضي الله عنه حَدَّثَهُ قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد[5] (النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم) أنَّه (قَالَ: أَتَانِي اللَّيْلَةَ آتٍ مِنْ رَبِّي) ملكٌ أو هو[6] جبريل (وَهْوَ بِالعَقِيقِ) وادٍ بظاهر المدينة (أَنْ صَلِّ) سُنَّة الإحرام (فِي هَذَا الوَادِي الْمُبَارَكِ، وَقُلْ: عُمْرَةٌ وَحَجَّةٌ) فيه أنَّه كان قارنًا، ورُوِي بالنَّصب بفعلٍ مقدَّرٍ، نحو نويت أو أردت عمرةً وحجَّةً.

٣٢٤/١٠

---

(١) في هامش (د) من نسخةٍ: «منه».

(٢) في (س) و(ص): «الدخول».

(٣) في هامش (ج) و(ل): قال ابن الأثير: «الهُنَائيّ» بضمِّ الهاءِ وتخفيف النُّون والمدِّ، إلى هُناءة؛ بطن من الأزد «ترتيب».

(٤) في هامش (ج) و(ل): «اليماميّ» نسبة إلى اليمامة -بميمَين- بلدة من بلاد العوالي.

(٥) «بالإفراد»: مثبتٌ من (د) و(س).

(٦) «هو»: ليس في (د).

وسبق الحديث في أوائل «الحجِّ» [ح: ١٥٣٤].

(وَقَالَ هَارُونُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ) أبو الحسن الخزَّاز -بالمعجَمات- البصريُّ، ممَّا وصله عبد بن حميدٍ في «مسنده» وعمر بن شبَّة في «أخبار المدينة» كلاهما عنه: (حَدَّثَنَا عَلِيٌّ) هو ابن المبارك، فقال في روايته: (عُمْرَةٌ فِي حَجَّةٍ) أي: مدرجةٌ في حجَّةٍ، فخالف سعيد بن الرَّبيع في قوله: «عمرة وحجَّة»، بواو العطف.

٧٣٤٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: وَقَّتَ النَّبِيُّ ﷺ قَرْنًا لأَهْلِ نَجْدٍ، وَالجُحْفَةَ لأَهْلِ الشَّأْمِ، وَذَا الحُلَيْفَةِ لأَهْلِ المَدِينَةِ قَالَ: سَمِعْتُ هَذَا مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، وَبَلَغَنِي أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «وَلأَهْلِ اليَمَنِ يَلَمْلَمُ»، وَذُكِرَ العِرَاقُ فَقَالَ: لَمْ يَكُنْ عِرَاقٌ يَوْمَئِذٍ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ[1] يُوسُفَ) البيكنديُّ قال[2]: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) بن عيينة (عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ دِينَارٍ) المدنيِّ (عَنِ ابْنِ عُمَرَ) رضي الله عنهما أنَّه قال: (وَقَّتَ النَّبِيُّ ﷺ) بتشديد القاف، أي: جعل حدًّا يُحرَم منه ولا يُتجاوَز، أو من الوقت على بابه؛ يعني: أنَّه علَّق الإحرام بالوقت الَّذي يكون الشَّخص فيه مُحرِمًا[3] في هذه الأماكن، فعيَّن (قَرْنًا) بفتح القاف وسكون الرَّاء، وهو على مرحلتين من مكَّة (لأَهْلِ نَجْدٍ) بفتح النُّون وسكون الجيم بعدها دالٌ مهملةٌ، وهو ما ارتفع، والمراد هنا ما ارتفع من تهامة إلى أرض العراق (وَ) عيَّن (الجُحْفَةَ) بالجيم المضمومة والحاء المهملة السَّاكنة بعدها فاءٌ: قريةٌ على خمس أو ستِّ مراحل من مكَّة (لأَهْلِ الشَّأْمِ) زاد النَّسائيُّ: «ومصر» (وَذَا الحُلَيْفَةِ) بضمِّ الحاء المهملة وبالفاء مصغَّرًا، مكانٌ بينه وبين مكَّة مئتا ميلٍ غير ميلين، وبين المدينة ستَّة أميالٍ (لأَهْلِ المَدِينَةِ) النَّبويَّة فـ «أل» في «المدينة» للغلبة كـ «العقبة» لعقبة أيلة، و«البيت» للكعبة (قَالَ) ابن عمر: (سَمِعْتُ هَذَا مِنَ النَّبِيِّ ﷺ وَبَلَغَنِي أَنَّ النَّبِيَّ/ ﷺ قَالَ: وَلأَهْلِ اليَمَنِ[4] يَلَمْلَمُ) بفتح اللَّامين والتَّحتيَّة وسكون الميم [د٧/٢٧٠ب]

(١) «بن»: سقط من (س).

(٢) «قال»: ليس في (د).

(٣) «محرمًا»: مثبتٌ من (د) و(ع).

(٤) في (ص): «المدينة»، وليس بصحيحٍ.

الأولى، جبلٌ من جبال تهامة على ليلتين من مكَّة، والياء فيه بدلٌ من همزةٍ، ولا يقدح فيه قوله: «بلغني» إذ هو عمَّن لم يُعرَف؛ لأنَّه إنَّما يروي عن صحابيٍّ، وهم عدولٌ (وَذُكِرَ العِرَاقُ) بضمِّ الذال المعجمة[1] مبنيًا للمجهول (فَقَالَ) ابن عمر: (لَمْ يَكُنْ عِرَاقٌ يَوْمَئِذٍ) أي: لم يكن أهل العراق في ذلك الوقت مسلمين حتَّى يُوَقِّتَ لهم عليه الصلاة والسلام ميقاتًا.

وسبق الحديث في أوائل «الحجِّ» [ح: ١٥٢٢].

٧٣٤٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ المُبَارَكِ: حَدَّثَنَا الفُضَيْلُ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ: حَدَّثَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ أُرِيَ وَهْوَ فِي مُعَرَّسِهِ بِذِي الحُلَيْفَةِ، فَقِيلَ لَهُ: إِنَّكَ بِبَطْحَاءَ مُبَارَكَةٍ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ المُبَارَكِ) العيشيُّ -بالتَّحتيَّة والمعجمة- الطَّفاويُّ البصريُّ قال: (حَدَّثَنَا الفُضَيْلُ) بضمِّ الفاء وفتح الضَّاد المعجمة، ابن سليمان النُّميري[2] قال: (حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ) مولى آل الزُّبير، الإمام في المغازي قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللهِ عَنْ أَبِيهِ) عبد الله بن عمر رضي الله عنهما (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ أُرِيَ) بضمِّ الهمزة وكسر الرَّاء (وَهْوَ فِي مُعَرَّسِهِ) بضمِّ الميم وفتح العين المهملة والرَّاء المُشدَّدة، منزله الَّذي كان فيه آخر اللَّيل (بِذِي الحُلَيْفَةِ) في المنام (فَقِيلَ) بالفاء، ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنيِّ: «وقيل» (لَهُ) عليه الصلاة والسلام: (إِنَّكَ بِبَطْحَاءَ مُبَارَكَةٍ).

والحديث سبق في أوائل «الحجِّ» [ح: ١٥٣٥] ومطابقته للتَّرجمة ظاهرةٌ لمن تأمَّلها، والله الموفِّق والمعين، ومرادُه من سياق أحاديث هذا الباب تقديم أهل المدينة في العلم على غيرهم في العصر النَّبويِّ، ثمَّ بعده قبل تفرُّق الصَّحابة في الأمصار، ولا سبيل إلى التَّعميم كما[3] لا يخفى، والله تعالى يُعينُ على الإتمام، ويَمُنُّ بالإخلاص والنَّفع، أستودِعُه تعالى ذلك، فإنَّه لا تخيب ودائعه، وصلَّى الله على سيِّدنا محمَّد وعلى آله وصحبه وسلَّم[4].

---

(١) «المعجمة»: مثبتٌ من (ص).

(٢) «النَّمري»، وليس بصحيح.

(٣) في (د): «لِمَا».

(٤) قوله: «وصلَّى الله على سيِّدنا محمَّد وعلى آله وصحبه وسلَّم» ليس في (د) و(ع).

١٧ - بابُ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ﴾

(باب) في (قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ [آل عمران: ١٢٨]) اسم ﴿لَيْسَ﴾: ﴿شَيْءٌ﴾ والخبر ﴿لَكَ﴾، و﴿مِنَ ٱلْأَمْرِ﴾ حالٌ من ﴿شَيْءٌ﴾ لأنَّه صفةٌ مقدَّمةٌ ﴿أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾ عطفٌ على ﴿لِيَقْطَعَ طَرَفًا مِّنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَوْ يَكْبِتَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٢٧] و﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ اعتراضٌ بين المعطوف والمعطوف عليه.

٧٣٤٦ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ فِي صَلَاةِ الفَجْرِ رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ قَالَ: «اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَلَكَ الحَمْدُ» فِي الأَخِيرَةِ، ثُمَّ قَالَ: «اللَّهُمَّ العَنْ فُلَانًا وَفُلَانًا» فَأَنْزَلَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَٰلِمُونَ﴾.

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ) السِّمسار المروزيُّ قال: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ) بن المبارك المروزيُّ قال: (أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ) بفتح الميمين بينهما/ عينٌ مهملةٌ ساكنةٌ، ابن راشدٍ (عَنِ الزُّهْرِيِّ) محمَّد بن مسلم بن شهابٍ (عَنْ سَالِمٍ) مولى ابن عمر (عَنِ ابْنِ عُمَرَ) بن الخطَّاب رضي الله عنهما: (أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ فِي صَلَاةِ الفَجْرِ) حال كونه (رَفَعَ) ولأبي ذرٍّ: «ورفع» (رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ قَالَ) قال في «الكواكب»: فإن قلت: أين مقول «يقول»؟ وأجاب بأنَّه جعله كالفعل اللَّازم، أي: يفعل القول ويحقِّقه، أو هو/ محذوفٌ. انتهى. وأجاب في «الفتح»: باحتمال أن يكون بمعنى: قائلًا، ولفظ «قال» المذكور زائدٌ، ويؤيِّده أنَّه وقع في «تفسير سورة آل عمران» [ح: ٤٥٥٩] من رواية حبَّان ابن موسى بلفظ: «أنَّه سمع رسول الله ﷺ من الرُّكوع في الرَّكعة الأخيرة من صلاة الفجر يقول: اللَّهم...» وتعقَّبه العينيُّ: بأنَّه احتمالٌ لا يمنع السُّؤال؛ لأنَّه وإن كان حالًا فلا بدَّ له من مقولٍ، ودعواه زيادة[1] «قال» غير صحيحةٍ؛ لأنَّه واقع في محلِّه.

٣٢٥/١٠

د٧/٢٧٠ب

(اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَلَكَ الحَمْدُ) بإثبات الواو (فِي) الرَّكعة (الأَخِيرَةِ) ولأبي ذرٍّ: «الآخِرة» بإسقاط التَّحتيَّة، وقوله في «الكواكب» وتبعه[2] في «اللَّامع»: «فإن قلت: ما وجه التَّخصيص بالآخرة

---

(١) في (ص) و(ل): «بزيادة». وفي هامش (ل): «زيادة»: كذا بخطِّه بهامشه.

(٢) في (ص): «وتعقَّبه»، وهو تحريفٌ.

وله الحمد في الدُّنيا أيضًا؟ قلتُ: نعيم الآخرة أشرفُ، فالحمد عليه هو الحمد حقيقةً، أو المراد بالآخرة: العاقبة، أي: مآل كلِّ الحُمود إليك» تعقَّبه في «الفتح»: بأنَّه ظنَّ أنَّ قوله: «في الآخرة» متعلِّق بالجملة، وأنَّه بقيَّة الذِّكر الَّذي قاله النَّبيُّ[1] ﷺ في الاعتدال[2]، وليس هو من كلامه ﷺ بل هو من كلام ابن عمر ﵄، قال: ثمَّ[3] يُنظَر في جمعه «الحمد» على «حمودٍ» (ثُمَّ قَالَ: اللَّهُمَّ العَنْ فُلَانًا وَفُلَانًا[4]) بالتَّكرار مرَّتين، يريد صفوان بن أميَّة وسُهَيل[5] ابن عمرٍو[6] والحارث بن هشامٍ، وقول الكِرمانيِّ: «فلانًا وفلانًا يعني: رِعْلًا وذكوان» وَهمٌ منه[7]، وإنَّما المراد ناسٌ بأعيانهم كما ذكر لا القبائل (فَأَنْزَلَ اللهُ ﷿: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَىْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾) أي: إنَّ الله مالك أمرهم، فإمَّا أن يُهلكهم، أو يهزمهم، أو يتوب عليهم إن أسلموا (﴿أَوْ يُعَذِّبَهُمْ﴾) إن أصرُّوا على الكفر، ليس لك من أمرهم شيءٌ، إنَّما أنت عبدٌ مبعوثٌ لإنذارهم ومجاهدتهم، وعن الفرَّاء ﴿أَوْ﴾ بمعنى «حتَّى»، وعن ابن عيسى «إلَّا أن» كقولك: لألزَمَنَّك أو تُعطيني[8] حقِّي، أي: ليس لك من أمرهم شيءٌ إلَّا أن يتوبَ عليهم فتفرح بحالهم، أو يُعذِّبهم فتتشفَّى منهم[9]، وقيل: أراد[10] أن يدعو عليهم، فنهاه الله تعالى؛ لعلمه أنَّ فيهم من يؤمن (﴿فَإِنَّهُمْ ظَٰلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٢٨]) مُستحقُّون للتَّعذيب.

قال ابن بطَّالٍ: دخول هذه التَّرجمة في «كتاب الاعتصام» من جهة دُعائه ﷺ على المذكورين؛ لكونهم لم يُذعِنوا للإيمان ليعتصموا به من اللَّعنة، والحديث سبق في تفسير

---

(١) «النَّبيُّ»: مثبتٌ من (د) و(ع).

(٢) في (ع): «الإعلام».

(٣) زيد في (د): «قال».

(٤) زيد في (د): «وفلانًا».

(٥) في (د): «وسهل»، وهو تحريفٌ.

(٦) في النُّسخ: «عمير»، وهو تحريفٌ.

(٧) في هامش (ج) و(ل): قد يقال: ليس بموهِم؛ لِمَا تقدَّم في «تفسير سورة آل عمران» بلفظ: «اللَّهمَّ العن فلانًا وفلانًا» لأحياءٍ من العربِ.

(٨) في (د): «تقضيني».

(٩) في غير (د) و(ص): «فيهم».

(١٠) في (ب): «المراد».

«سورة آل عمران» [ح: ٤٥٥٩] ومطابقته لِمَا ترُجم له هنا واضحة.

١٨ - بابُ قولِه تعالى: ﴿وَكَانَ ٱلۡإِنسَٰنُ أَكۡثَرَ شَيۡءٖ جَدَلٗا﴾ وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُجَٰدِلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ﴾

(بابُ قولِه[1] تعالى) وسقط لأبي ذرٍّ «قوله تعالى» (﴿وَكَانَ ٱلۡإِنسَٰنُ أَكۡثَرَ شَيۡءٖ جَدَلٗا﴾[2] [الكهف: ٥٤]) ﴿جَدَلٗا﴾ تمييزٌ، أي: أكثر الأشياء الَّتي يتأتَّى منها الجدال إن فصَّلتها واحدًا بعد واحدٍ خصومةً ومماراةً بالباطل، يعني: أنَّ جدل الإنسان أكثر من جدل كلِّ شيءٍ (وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُجَٰدِلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ﴾ [العنكبوت: ٤٦]) بالخصلة الَّتي هي أحسن، وهي مقابلة الخشونة باللِّين، والغضب بالكظم كما قال: ﴿ٱدۡفَعۡ بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ﴾ [فصلت: ٣٤] ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنۡهُمۡ﴾ [العنكبوت: ٤٦] فأفرطوا في الاعتداء والعناد، ولم يقبلوا النُّصح، ولم ينفع فيهم/ الرِّفق، فاستعمِلوا معهم الغِلظة، وقيل: إلَّا الَّذين آذَوا رسول الله ﷺ، أو الَّذين أثبتوا الولد والشَّريك، وقالوا: ﴿يَدُ ٱللَّهِ مَغۡلُولَةٌ﴾ [المائدة: ٦٤] أو معناه: ولا تجادلوا الدَّاخلين في الذِّمَّة المؤدِّين للجِزْية إلَّا بالَّتي هي أحسن، إلَّا الَّذين ظلموا فنبذوا الذِّمَّة ومنعوا الجزية فمجادلتهم بالسَّيف، والآية تدلُّ على جواز المناظرة مع الكَفَرة في الدِّين، وعلى جواز تعلُّم علم الكلام الَّذي به تتحقَّق[3] المجادلة.

د٧/٢٧١أ

٧٣٤٧ - حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ. (ح): حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ: أَخْبَرَنَا عَتَّابُ بْنُ بَشِيرٍ، عَنْ إِسْحَاقَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ: أَخْبَرَنِي عَلِيُّ بْنُ حُسَيْنٍ: أَنَّ حُسَيْنَ بْنَ عَلِيٍّ عليهما السلام أَخْبَرَهُ أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ طَرَقَهُ وَفَاطِمَةَ عليها السلام بِنْتَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَقَالَ لَهُمْ: «أَلَا تُصَلُّونَ؟!» فَقَالَ عَلِيٌّ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ إِنَّمَا أَنْفُسُنَا بِيَدِ اللهِ، فَإِذَا شَاءَ أَنْ يَبْعَثَنَا بَعَثَنَا، فَانْصَرَفَ رَسُولُ اللهِ ﷺ حِينَ قَالَ لَهُ ذَلِكَ، وَلَمْ يَرْجِعْ إِلَيْهِ شَيْئًا، ثُمَّ سَمِعَهُ وَهْوَ مُدْبِرٌ يَضْرِبُ فَخِذَهُ

(١) في (ع): «قول الله».

(٢) تقدَّمت الآية في (د) و(ع) على رواية أبي ذرٍّ، وفي هامش (د): وفيمَن نزلت هذه الآية قولان: أحدهم: في النَّضر ابن الحارث، وكان جداله في القرآن، قاله ابن عبَّاسٍ رضي الله عنهما، والثَّاني: في أُبيِّ بن خلفٍ، وكان جداله في البعث حتَّى أتى بعظمٍ قد رمَّ، فقال: أيقدرُ اللهُ على إعادة هذا؟ قاله ابن السَّائب، قال الزَّجَّاج: كلُّ ما يعقلُ من الجنِّ والملائكة يُجادِلُ، والإنسان أكثر هذه الأشياء جدلًا.

(٣) في (ص) و(ع): «تُحقَّق».

وَهُوَ يَقُولُ: ﴿وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ أَكْثَرَ شَىْءٍ جَدَلًا﴾. قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ: يُقَالُ: مَا أَتَاكَ لَيْلًا فَهُوَ طَارِقٌ، وَيُقَالُ: ﴿ٱلطَّارِقُ﴾: النَّجْمُ، وَ﴿ٱلثَّاقِبُ﴾: المُضِيءُ، يُقَالُ: أَثْقِبْ نَارَكَ لِلْمُوقِدِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ) الحكم بن نافعٍ قال: (أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ) بضمِّ المعجمة وفتح المهملة، ابن أبي حمزة الحافظ، أبو بشرٍ الحمصيُّ مولى بني أميَّة (عَنِ الزُّهْرِيِّ) محمَّد بن مسلمٍ أبي بكرٍ أحد الأعلام. (ح) مهملةٌ للتَّحويل من سندٍ إلى آخر: قال البخاريُّ: (حَدَّثَنِي) بالإفراد بغير واوٍ، ولأبي ذرٍّ: «وحدَّثني» (مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ) بالتَّخفيف البيكنديُّ الحافظ قال: (أَخْبَرَنَا عَتَّابُ بْنُ بَشِيرٍ) بفتح العين والفوقيَّة المشدَّدة وبعد الألف موحَّدةٌ، و«بَشير»: بفتح الموحَّدة وكسر المعجمة[1]، الجزريُّ، بالجيم والزَّاي ثمَّ الرَّاء المكسورة (عَنْ إِسْحَاقَ) بن راشدٍ الجزريِّ أيضًا، ولفظ/ الحديث له (عَنِ الزُّهْرِيِّ) أنَّه قال: (أَخْبَرَنِي) بالإفراد (عَلِيُّ بْنُ حُسَيْنٍ) بضمِّ الحاء وفتح السِّين المهملتين، ابن عليِّ بن أبي طالبٍ[2] (أَنَّ) أباه (حُسَيْنَ بْنَ عَلِيٍّ ﵄ أَخْبَرَهُ أَنَّ) أباه (عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ) ﵁[3] (قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ طَرَقَهُ وَفَاطِمَةَ ﵍[4] بِنْتَ رَسُولِ اللهِ ﷺ) بنصب «فاطمةَ» عطفًا على الضَّمير المنصوب في «طرقه» أي: أتاهما ليلًا (فَقَالَ لَهُمْ) لعليٍّ وفاطمة ومَن معهما يحضُّهم: (أَلَا) بالتَّخفيف وفتح الهمزة (تُصَلُّونَ؟!) وفي رواية شُعيب بن أبي حمزة في «التَّهجُّد» [ح:١١٢٧] فقال لهما: «ألا تُصلِّيان» بالتَّثنية (فقَالَ عَلِيٌّ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ إِنَّمَا أَنْفُسُنَا بِيَدِ اللهِ) استعارةٌ لقدرته (فَإِذَا شَاءَ أَنْ يَبْعَثَنَا بَعَثَنَا) بفتح المثلَّثة فيهما: أن يوقظنا للصَّلاة أيقظنا (فَانْصَرَفَ رَسُولُ اللهِ ﷺ) مُدبرًا (حِينَ قَالَ لَهُ) عليٌّ (ذَلِكَ، وَلَمْ يَرْجِعْ إِلَيْهِ شَيْئًا) أي: لم يُجبه بشيءٍ، وفيه التفاتٌ، وفي رواية شُعيبٍ [ح:١١٢٧]: «فانصرف حين قلتُ[5] ذلك ولم يرجع إليَّ شيئًا» (ثُمَّ سَمِعَهُ وَهُوَ مُدْبِرٌ) بضمِّ الميم وسكون الدَّال المهملة وكسر الموحَّدة: مولٍّ ظهره، ولأبي ذرٍّ: «وهو مُنصرِفٌ» حال كونه (يَضْرِبُ فَخِذَهُ) -بكسر الخاء وفتح الذَّال المعجمتين- تعجُّبًا من

٣٢٦/١٠

(١) «وكسر المعجمة»: ليس في (د).

(٢) زيد في (د) و(ع): «أخبره».

(٣) «﵁»: مثبتٌ من (ب) و(س).

(٤) في (د): «عليهما السلام».

(٥) زيد في (ع): «له»، وليس في رواية شعيبٍ.

سرعة جوابه (وَهُوَ) أي: والحال أنَّه (يَقُولُ: ﴿وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا﴾ [الكهف: ٥٤]) ويؤخذ من الحديث أنَّ عليًّا ترك فعل الأَوْلى وإن كان ما احتجَّ به متوجِّهًا[1]، ومن ثَمَّ تلا النَّبيُّ ﷺ الآية، ولم يُلزمه مع ذلك بالقيام إلى الصَّلاة، ولو كان امتثل وقام لكان أَوْلى، وفيه أنَّ الإنسان جُبِل على الدِّفاع عن نفسه بالقول والفعل، ويحتمل أن يكون عليٌّ امتثل ذلك؛ إذ ليس في القصَّة تصريحٌ بأنَّ عليًّا امتنع، وإنَّما أجاب على[2] ما ذُكر اعتذارًا عن ترك القيام/ لغلبة النَّوم، ولا يمتنع أنَّه صلَّى عقب هذه المراجعة؛ إذ ليس في الحديث ما ينفيه، وفيه مشروعيَّة التَّذكير للغافل؛ لأنَّ الغفلة من طبع البشر.

د٧/٢٧١ب

(قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ) المؤلِّف ﵀: (يُقَالُ: مَا أَتَاكَ لَيْلًا فَهْوَ طَارِقٌ) لاحتياجه إلى دقِّ الباب، وسقط «قال أبو عبد الله...» إلى آخره لغير أبي[3] ذرٍّ (وَيُقَالُ: ﴿ٱلطَّارِقُ﴾: النَّجْمُ، وَ﴿ٱلثَّاقِبُ﴾: المُضِيءُ) لثقبه الظَّلام بضوئه (يُقَالُ: أَثْقِبْ) بكسر القاف وجزم الموحَّدة فعل أمرٍ (نَارَكَ لِلْمُوقِدِ) بكسر القاف: الَّذي يوقد النَّار، يُشير إلى قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءِ وَٱلطَّارِقِ﴾... إلى آخره [الطَّارق: ١-٣] فأقسمَ بـ«السَّماء» لعظَم قدرها في أعين الخلق؛ لكونها معدن الرِّزق، ومسكن الملائكة، وفيها الجنَّة، وبـ﴿ٱلطَّارِقُ﴾ والمراد جنس النُّجوم، أو جنس الشُّهب الَّتي يُرمى بها؛ لعظم منفعتها، ووُصِفَ بالطَّارق؛ لأنَّه يبدو باللَّيل كما يُقال للآتي ليلًا: طارقٌ.

٧٣٤٨ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: بَيْنَا نَحْنُ فِي المَسْجِدِ خَرَجَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فَقَالَ: «انْطَلِقُوا إِلَى يَهُودَ» فَخَرَجْنَا مَعَهُ حَتَّى جِئْنَا بَيْتَ المِدْرَاسِ، فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ فَنَادَاهُمْ فَقَالَ: «يَا مَعْشَرَ يَهُودَ، أَسْلِمُوا تَسْلَمُوا» فَقَالُوا: بَلَّغْتَ يَا أَبَا القَاسِمِ، قَالَ: فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «ذَلِكَ أُرِيدُ، أَسْلِمُوا تَسْلَمُوا» فَقَالُوا: قَدْ بَلَّغْتَ يَا أَبَا القَاسِمِ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «ذَلِكَ أُرِيدُ» ثُمَّ قَالَهَا الثَّالِثَةَ، فَقَالَ: «اعْلَمُوا أَنَّمَا الأَرْضُ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ، وَإِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُجْلِيَكُمْ مِنْ هَذِهِ الأَرْضِ، فَمَنْ وَجَدَ مِنْكُمْ بِمَالِهِ شَيْئًا فَلْيَبِعْهُ، وَإِلَّا فَاعْلَمُوا أَنَّمَا الأَرْضُ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ) بن سعيدٍ قال: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) بن سعدٍ أبو الحارث الإمام،

---

(١) في (ب) و(س): «مُتَّجِهًا».

(٢) في (د): «عن».

(٣) في (ع): «لأبي» والمثبت موافقٌ لما في «اليونينيَّة».

مولى بني فهمٍ (عَنْ سَعِيدٍ) -بكسر العين- المقبُريِّ (عَنْ أَبِيهِ) أبي سعيدٍ كيسان (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رضي الله عنه أنَّه (قَالَ: بَيْنَا) بغير ميمٍ (نَحْنُ فِي المَسْجِدِ خَرَجَ رَسُولُ اللهِ) ولأبي ذرٍّ: «النَّبيُّ» (صلى الله عليه وسلم فَقَالَ: انْطَلِقُوا إِلَى يَهُودَ، فَخَرَجْنَا مَعَهُ) عليه الصلاة والسلام (حَتَّى جِئْنَا بَيْتَ المِدْرَاسِ) بكسر الميم وسكون الدَّال المهملة، وهو الَّذي يُدَرِّسُ[1] فيه عالمهم التَّوراة (فَقَامَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم فَنَادَاهُمْ فَقَالَ: يَا مَعْشَرَ يَهُودَ؛ أَسْلِمُوا) بكسر اللَّام (تَسْلَمُوا) بفتحها، الأوَّل من الإسلام، والثَّاني من السَّلامة (فَقَالُوا: بَلَّغْتَ) الرِّسالة، ولأبي ذرٍّ: «قد بلَّغت» (يَا أَبَا القَاسِمِ) ولم يُذْعِنوا لطاعته (قَالَ: فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: ذَلِكَ) أي: إقرارُكم بالتَّبليغ[2] (أُرِيدُ) بضمِّ الهمزة وكسر الرَّاء، أي: أقصدُ، وسقط لأبي ذرٍّ قوله «لهم رسول الله...» إلى آخر التَّصلية[3] (أَسْلِمُوا؛ تَسْلَمُوا، فَقَالُوا: قَدْ بَلَّغْتَ يَا أَبَا القَاسِمِ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: ذَلِكَ أُرِيدُ، ثُمَّ قَالَهَا) أي: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم[4] المقالة المذكورة المرَّة (الثَّالِثَةَ) وكرَّر[5] للمبالغة في التَّبليغ ﴿وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [النَّحل: ١٢٥] (فَقَالَ) عليه الصلاة والسلام لهم: (اعْلَمُوا أَنَّمَا الأَرْضُ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ) بفتح همزة «أنَّما» ولأبي ذرٍّ: «ولرسوله» (وَإِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُجْلِيَكُمْ) بضمِّ الهمزة وسكون الجيم وكسر اللَّام: أطردكم[6] (مِنْ هَذِهِ الأَرْضِ، فَمَنْ وَجَدَ مِنْكُمْ بِمَالِهِ) الباء للبدليَّة، أي: بدل ماله (شَيْئًا فَلْيَبِعْهُ) جواب «مَن»، أي: من كان له شيءٌ ممَّا لا يُمكن نقلُه فليبعه (وَإِلَّا) أي: وإن لم[7] تفعلوا ما قلتُ لكم (فَاعْلَمُوا أَنَّمَا الأَرْضُ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ) يورثُها/ للمسلمين. ٣٢٧/١٠

ومطابقة الحديث للتَّرجمة ظاهرةٌ، وسبق في «الجزية» من «كتاب الجهاد»[8] [ح: ٣١٦٧].

---

(١) زيد في (ب): «لهم».

(٢) في (ع): «أي: التَّبليغ».

(٣) في (ص): «القصَّة»، وهو تحريفٌ.

(٤) قوله: «رسول الله صلى الله عليه وسلم»: ليس في (د) و(ع).

(٥) في (ب): «كرَّرها»، وفي (د): «وكُرِّرت»، وفي (ع): «ذُكرت».

(٦) زيد في (د): «من تلك الأرض».

(٧) في غير (د) و(ع): «لا».

(٨) زيد في (ع): «والله الموفق».

١٩ - بابُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا ﴾ وَمَا أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِلُزُومِ الجَمَاعَةِ وَهُمْ أَهْلُ العِلْمِ

(بابُ قَوْلِهِ[1] تَعَالَى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا ﴾ [البقرة: ١٤٣]) خيارًا، وقيل للخيار: وسطٌ؛ لأنَّ الأطراف يتسارع[2] إليها الخللُ، والأوساط/ محميَّةٌ، قال حبيبٌ: د٧/٤٢٧٢أ

كانت هي الوسط المحميَّ فاكتنفت ... بها الحوادث حتَّى أصبحت طرفا

أو عدولًا؛ لأنَّ الوسط عدلٌ بين الأطراف فليس إلى بعضها أقرب من بعضٍ، أي: جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا بين الغلوِّ والتَّقصير، فإنَّكم لم تغلوا غُلوَّ النَّصارى حيث وصفوا المسيح بالألوهيَّة، ولم[3] تُقَصِّروا تقصير اليهود حيث وصفوا مريم بالزِّنى وعيسى بأنَّه ولد الزِّنى، وسقط لفظ «قوله تعالى» لأبي ذرٍّ (وَمَا أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ) أمَّته (بِلُزُومِ الجَمَاعَةِ وَهُمْ أَهْلُ العِلْمِ) المجتهدون.

٧٣٤٩ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ: حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ: حَدَّثَنَا أَبُو صَالِحٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «يُجَاءُ بِنُوحٍ يَوْمَ القِيَامَةِ، فَيُقَالُ لَهُ: هَلْ بَلَّغْتَ؟ فَيَقُولُ: نَعَمْ يَا رَبِّ، فَتُسْأَلُ أُمَّتُهُ: هَلْ بَلَّغَكُمْ؟ فَيَقُولُونَ: مَا جَاءَنَا مِنْ نَذِيرٍ، فَيَقُولُ: مَنْ شُهُودُكَ؟ فَيَقُولُ: مُحَمَّدٌ وَأُمَّتُهُ، فَيُجَاءُ بِكُمْ فَتَشْهَدُونَ» ثُمَّ قَرَأَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا ﴾ قَالَ: عَدْلًا ﴿ لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ﴾»، وَعَنْ جَعْفَرِ بْنِ عَوْنٍ: حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذَا.

وبه قال: (حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ) أبو يعقوب الكوسج المروزيُّ قال: (حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ) حمَّاد بن أسامة قال: (حَدَّثَنَا) ولأبي ذرٍّ: «قال» أي: قال أبو أسامة: قال (الأَعْمَشُ[4]) سُليمان بن مهران قال: (حَدَّثَنَا أَبُو صَالِحٍ) ذكوان الزَّيَّات (عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ) ﵁ أنه (قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: يُجَاءُ بِنُوحٍ) ﵇ بضمِّ التَّحتيَّة وفتح الجيم، وفي «تفسير سورة

---

(١) في (س): «قول الله».

(٢) في (د): «يتنازع»، ولعلَّه تحريفٌ.

(٣) في غير (ب) و(س): «ولن».

(٤) في هامش (ل): العمش: هو ضعف البصر مع سيلان الدُّموع.

البقرة» [ح:٤٤٨٧] «يُدعى نوحٌ» (يَوْمَ القِيَامَةِ فَيُقَالُ لَهُ: هَلْ بَلَّغْتَ) رسالتي[1] إلى قومك؟ (فَيَقُولُ: نَعَمْ يَا رَبِّ) بلَّغتُها (فَتُسْأَلُ أُمَّتُهُ) بضمِّ الفوقيَّة من «فتُسأل»: (هَلْ بَلَّغَكُمْ؟ فَيَقُولُونَ: مَا جَاءَنَا مِنْ نَذِيرٍ، فَيَقُولُ) تبارك وتعالى له، ولأبوي الوقت وذرٍّ: «فيقال»: (مَنْ شُهُودُكَ) الَّذين يشهدون لك أنَّك بلَّغتهم؟ (فَيَقُولُ) نوحٌ: يشهد لي (مُحَمَّدٌ وَأُمَّتُهُ، فَيُجَاءُ بِكُمْ) ولأبوي الوقت وذرٍّ: «فقال رسول الله ﷺ: فيُجاء بكم» (فَتَشْهَدُونَ) أنَّه بلَّغهم (ثُمَّ قَرَأَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ قَالَ:) في تفسير ﴿وَسَطًا﴾ أي: (عَدْلًا[2] ﴿لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾) ولأبي ذرٍّ: «عدلًا إلى قوله: ﴿لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾» واللَّام في ﴿لِّتَكُونُوا۟﴾: لام «كي» فتفيد العِلِّيَّة، أو[3] هي لام الصَّيرورة، وأتى بـ﴿شُهَدَآءَ﴾ الَّذي هو جمع «شهيدٍ» ليدلَّ على المبالغة دون «شاهدِيْن» و«شُهودٍ» جمعَي[4] «شاهد» وفي ﴿عَلَى﴾ قولان: إنَّها على بابها وهو الظَّاهر، أو بمعنى اللَّام، بمعنى: إنَّكم تنقلون إليهم ما علِمْتُموه من الوحي والدِّين كما نقله الرسول ﷺ (﴿وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة:١٤٣]) عطفٌ على ﴿لِّتَكُونُوا۟﴾ أي: يُزَكِّيكم ويعلَمُ بعدالتكم، والشَّهادة قد تكون بلا مُشاهدةٍ، كالشَّهادة بالتَّسامع في الأشياء المعروفة، ولمَّا كان الشَّهيد كالرَّقيب جيء بكلمة الاستعلاء.

والاستدلال[5] بالآية على أنَّ الإجماع حجَّةٌ؛ لأنَّ الله تعالى وصف هذه الأمَّة بالعدالة، والعدل: هو المُستحقُّ للشَّهادة وقبولها، فإذا اجتمعوا على شيءٍ وشهدوا به لزم قبوله، والحديث سبق في «تفسير سورة البقرة» [ح:٤٤٨٧] و«أحاديث الأنبياء» [ح:٣٣٣٩].

قال إسحاق بن منصورٍ: (وَعَنْ جَعْفَرِ بْنِ عَوْنٍ) بفتح العين وبعد الواو السَّاكنة نونٌ المخزوميِّ القرشيِّ قال: (حَدَّثَنَا) ولأبي ذرٍّ: «أخبرنا» (الأَعْمَشُ) سليمان (عَنْ أَبِي صَالِحٍ) ذكوان/ (عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذَا) الحديث، وحاصله أنَّ إسحاق بن د٢٧٢/٧ب

(١) في (ع): «رسالتك».

(٢) في (د) و(ع): «عدولًا».

(٣) في (ع): «إذا» وهو تحريفٌ.

(٤) في (د): «جمع».

(٥) في (د): «واستُدِلَّ».

منصورٍ شيخ البخاريِّ روى هذا الحديث عن أبي أسامة بلفظ التَّحديث، وعن جعفر بن عونٍ بالعنعنة.

٢٠ - بابٌ: إِذَا اجْتَهَدَ العَامِلُ أَوِ الحَاكِمُ فَأَخْطَأَ خِلَافَ الرَّسُولِ مِنْ غَيْرِ عِلْمٍ فَحُكْمُهُ مَرْدُودٌ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهْوَ رَدٌّ»

هذا (بابٌ) -بالتَّنوين- يُذكَر فيه: (إِذَا اجْتَهَدَ العَامِلُ) بتقديم الميم على اللَّام، أي: عامل الزَّكاة ونحوه، ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنِيِّ: «العالم» بتأخيرها، أي: المفتي (أَوِ الحَاكِمُ فَأَخْطَأَ خِلَافَ) شرع (الرَّسُولِ) صلوات الله وسلامه عليه، أي: مخالفًا لحكم سُنَّته في أخذه[1] واجب الزَّكاة أو في قضائه، و«أو» للتَّنويع (مِنْ غَيْرِ عِلْمٍ) أي: لم يتعمَّد المخالفة، وإنَّما خالف خطأً (فَحُكْمُهُ مَرْدُودٌ) لا يُعمَل به (لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهْوَ رَدٌّ) وصله مسلمٌ، وكذا سبق في «الصُّلح» [ح:٢٦٩٧] لكن بلفظٍ آخر، واستُشكِل قوله: «فأخطأ خلاف الرَّسول» لأنَّ ظاهره منافٍ للمراد؛ لأنَّ من أخطأ خلاف الرَّسول فلا يُذَمُّ، بخلاف من أخطأ وِفَاقَهُ؛ ولذا قال في «الكواكب»: وفي التَّرجمة نوع تَعَجْرُفٍ، وأجاب في «الفتح» بأنَّ الكلام تمَّ عند قوله: «فأخطأ» وهو يتعلَّق[2] بقوله: «اجتهد» وقوله: «خلاف الرَّسول» أي: فقال خلاف الرسول، وحذفُ «قال» في الكلام كثيرٌ، فأيُّ عجرفةٍ في هذا؟! قال: ووقع في «حاشية نسخة الدِّمياطيِّ» بخطِّه: الصَّواب في التَّرجمة «فأخطأ بخلاف الرسول»/ قال في «الفتح»: وليس دعوى حذف الباء برافعٍ للإشكال، بل إن سلك طريق التغيير فلعلَّ اللام متأخِّرةٌ، ويكون الأصل: «خالف» بدل «خلاف»، وتعقَّبه العينيُّ: بأنَّ تقديره بقوله: «فقال خلاف الرَّسول» يكون عطفًا على «أخطأ» فيؤدي إلى نفي المقصود الذي ذكرناه الآن. انتهى. وسقط لغير أبي ذرٍّ «عليه» من قوله «عليه أمرنا».

٣٢٨/١٠

٧٣٥٠ - ٧٣٥١ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ أَخِيهِ، عَنْ عَبْدِ المَجِيدِ بْنِ سُهَيْلِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ: أَنَّهُ سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ المُسَيِّبِ يُحَدِّثُ: أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الخُدْرِيَّ وَأَبَا هُرَيْرَةَ حَدَّثَاهُ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ بَعَثَ أَخَا بَنِي عَدِيٍّ الأَنْصَارِيَّ وَاسْتَعْمَلَهُ عَلَى خَيْبَرَ، فَقَدِمَ بِتَمْرٍ جَنِيبٍ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ:

(١) في غير (د) و(ع): «أخذ».

(٢) في (ب) و(س): «متعلِّق».

«أَكُلُّ تَمْرِ خَيْبَرَ هَكَذَا؟!» قَالَ: لَا وَاللهِ يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّا لَنَشْتَرِي الصَّاعَ بِالصَّاعَيْنِ مِنَ الجَمْعِ، فقال رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: «لَا تَفْعَلُوا، وَلَكِنْ مِثْلًا بِمِثْلٍ، أَوْ بِيعُوا هَذَا وَاشْتَرُوا بِثَمَنِهِ مِنْ هَذَا، وكَذلِك المِيزَانُ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) بن أبي أويسٍ (عَنْ أَخِيهِ) أبي بكرٍ، واسمه عبد الحميد بتقديم المهمَلة على الميم [(1)](عَنْ عَبْدِ المَجِيدِ) بتقديم الميم على الجيم (بْنِ سُهَيْلِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ عَوْفٍ) الزُّهريِّ المدنيِّ -بضمِّ سين «سُهَيل» وفتح هائه- كذا في الفرع وغيره من النُّسخ المقابَلة على «اليونينيَّة» وفرعها وفي نسخةٍ: «عن أخيه عن سُليمان بن بلالٍ عن عبد المجيد...» إلى آخره، قال في «الفتح»: وذكر أبو عليٍّ الجيَّانيُّ أنَّ «سليمان» سقط من أصل الفَرَبْرِيِّ فيما ذكر أبو زيدٍ، قال: والصَّواب إثباتُه، فإنَّه لا يتَّصل السَّند إلَّا به، وقد ثبت كذلك في رواية إبراهيم بن معقلٍ النَّسفيِّ، قال: وكذلك[(2)] لم يكن في كتاب ابن السَّكن، ولا عند أبي أحمد الجرجانيِّ، قال[(3)] الحافظ ابن حجرٍ: وهو ثابتٌ عندنا في النُّسخة المعتمدة من رواية أبي ذرٍّ عن شيوخه الثَّلاثة عن الفَرَبْرِيِّ، وكذا في سائر النُّسخ التي اتَّصلت لنا عن الفَرَبْرِيِّ، فكأنَّها سقطت من نسخة أبي زيدٍ[(4)]، فظنَّ سقوطها من أصل شيخه، وقد جزم أبو نُعيمٍ في «مستخرجه» أنَّ البخاريَّ/ أخرجه عن إسماعيل، عن أخيه عن سليمان، وهو يرويه عن أبي أحمد الجرجانيِّ عن الفَرَبْرِيِّ، وأمَّا رواية ابن السَّكن فلم أقف عليها. انتهى. (أَنَّهُ سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ المُسَيَّبِ يُحَدِّثُ: أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الخُدْرِيَّ وَأَبَا هُرَيْرَةَ) رضي الله عنهما (حَدَّثَاهُ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم بَعَثَ أَخَا بَنِي عَدِيٍّ) أي: واحدًا منهم اسمه: سواد بن غَزِيَّة، بفتح الغين المعجمَة وكسر الزَّاي وتشديد التَّحتيَّة (الأَنْصَارِيَّ، وَاسْتَعْمَلَهُ عَلَى خَيْبَرَ، فَقَدِمَ بِتَمْرٍ جَنِيبٍ) بفتح الجيم وكسر النون وبعد التَّحتيَّة السَّاكنة موحَّدةٌ: نوعٌ من التَّمر أجود تمورهم (فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: أَكُلُّ تَمْرِ خَيْبَرَ هَكَذَا[(5)]؟! قَالَ) ولأبي الوقت: «فقال»: (لَا وَاللهِ يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّا لَنَشْتَرِي الصَّاعَ) من الجنيب (بِالصَّاعَيْنِ مِنَ الجَمْعِ)

د٧/٢٧٣أ

---

(١) زيد في (ب) و(س): «عن سليمان بن بلال»، وفي (ع): «عن سليمان»، والكلام اللاحق لا يدلُّ على إثباتها.

(٢) في (د): «وكذا».

(٣) في (د): «قاله»، وكلاهما صحيحٌ.

(٤) في (ب)(ص): «ذرٍّ»، وهو تحريفٌ.

(٥) في (س): «كذا».

بفتح الجيم وسكون الميم: تمرٍ رديءٍ (فقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: لَا تَفْعَلُوا) ذلك (وَلَكِنْ مِثْلًا بِمِثْلٍ) بسكون المثلَّثة فيهما (أَوْ بِيعُوا هَذَا وَاشْتَرُوا بِثَمَنِهِ مِنْ هَذَا) وفي «مسلم»: «هو الرِّبا، فردُّوه، ثمَّ بيعوا تمرنا، واشتروا لنا هذا» (وَكَذَلِكَ المِيزَانُ) يعني: كلُّ ما يوزن فيباع وزنًا بوزنٍ من غير تفاضل فحكمه حكم المكيلات.

ومطابقة الحديث للتَّرجمة من جهة أنَّ الصحابيَّ اجتهد فيما فعل، فردَّه النَّبيُّ ﷺ ونهاه عمَّا فعل، وعذره لاجتهاده، والحديث سبق في «البيوع» في «باب إذا أراد بيع التَّمر بتمرٍ خيرٍ منه» [ح: ٢٢٠١].

٢١ - بابُ أَجْرِ الحَاكِمِ إِذَا اجْتَهَدَ فَأَصَابَ أَوْ أَخْطَأَ

(بابُ أَجْرِ الحَاكِمِ إِذَا اجْتَهَدَ)[1] في حكمه (فَأَصَابَ أَوْ[2] أَخْطَأَ) فهو مأجورٌ.

٧٣٥٢ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يَزِيدَ المُقْرِئُ المَكِّيُّ: حَدَّثَنَا حَيْوَةُ بْنُ شُرَيحٍ: حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ ابْنِ الهَادِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الحَارِثِ، عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي قَيْسٍ مَوْلَى عَمْرِو ابْنِ العَاصِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ العَاصِ: أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا حَكَمَ الحَاكِمُ، فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِذَا حَكَمَ، فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ» قَالَ: فَحَدَّثْتُ بِهَذَا الحَدِيثِ أَبَا بَكْرِ ابْنَ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ، فَقَالَ: هَكَذَا حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَقَالَ عَبْدُ العَزِيزِ بْنُ المُطَّلِبِ: عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ...، مِثْلَهُ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يَزِيدَ) من الزِّيادة (المُقْرِئُ) بالهمز (المَكِّيُّ) وسقط «المقرئ» و«المكِّيُّ» لغير أبي ذرٍّ، قال: (حَدَّثَنَا حَيْوَةُ) بفتح الحاء المهملة وبعد التَّحتيَّة السَّاكنة واوٌ مفتوحةٌ فهاءُ تأنيثٍ (بن شُرَيحٍ) بضمِّ المعجمة وفتح الرَّاء وبعد التَّحتيَّة السَّاكنة مهملةٌ، وثبت: «ابن شريح» لأبي ذرٍّ، وسقط لغيره، وابن شُريحٍ هذا هو التَّجيبيُّ فقيه مصر وزاهدها ومحدِّثها، له أحوالٌ وكراماتٌ، قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ ابْنِ الهَادِ) هو يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد اللَّيثيُّ (عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الحَارِثِ) التَّيميِّ المدنيِّ التَّابعيِّ ولأبيه صحبةٌ (عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ) بكسر العين، وبُسْر بضمِّ الموحَّدة وسكون السِّين المهملة المدنيِّ العابد

---

(١) في هامش (ج): «بلغ».

(٢) في (ص): «و».

مولى ابن الحضرميّ (عَنْ أَبِي قَيْسٍ مَوْلَى عَمْرِو بْنِ العَاصِ) قال في «الفتح»: قال البخاريُّ: لا يُعرَف اسمُه، وتبعه الحاكم أبو أحمد، وجزم ابن يونس في «تاريخ مصر» بأنَّه عبد الرَّحمن بن ثابتٍ، وهو أعرفُ بالمصريّين من غيره، ونقل عن محمَّد بن سحنون أنَّه سمَّى أباه الحكم، وخطَّأه في ذلك، وحكى الدِّمياطيُّ أنَّ اسمه سعدٌ، وعزاه لمسلمٍ في «الكنى» قال الحافظ ابن حجرٍ: وقد راجعتُ نسخًا في «الكنى» لمسلمٍ/ فلم أرَ ذلك فيها، وما لأبي قيسٍ في البخاريِّ إلَّا هذا الحديث (عَنْ عَمْرِو بْنِ العَاصِ) رضي الله عنه (أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: إِذَا حَكَمَ الحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ) أي: إذا أراد الحاكم أن يحكم فعند ذلك يجتهد؛ لأنَّ/ الحُكْمَ متأخِّرٌ عن الاجتهاد، فلا يجوز الحكم قبل الاجتهاد اتِّفاقًا، ويحتمل -كما في «الفتح»- أن تكون الفاء في قوله: «فاجتهد» تفسيريَّةً لا تعقيبيَّةً (ثُمَّ أَصَابَ) بأن وافق ما في نفس الأمر من حكم الله (فَلَهُ أَجْرَانِ) أجر الاجتهاد وأجر الإصابة (وَإِذَا حَكَمَ فَاجْتَهَدَ) أي: أراد أن يحكم فاجتهد (ثُمَّ أَخْطَأَ) بأن وقع[1] ذلك غير[2] حكم الله (فَلَهُ أَجْرٌ) واحدٌ، وهو أجر الاجتهاد فقط (قَالَ) يزيد بن عبد الله بن الهاد الرَّاوي: (فَحَدَّثْتُ بِهَذَا الحَدِيثِ أَبَا بَكْرِ ابْنَ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ) بفتح العين والحاء المهملتين، ونسبه في هذه الرِّواية لجدِّه وهو أبو بكر بن محمَّد بن عمرو بن حزمٍ (فَقَالَ: هَكَذَا حَدَّثَنِي) بالإفراد (أَبُو سَلَمَةَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) بن عوفٍ (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) بمثل حديث عمرو بن العاص.

(وَقَالَ عَبْدُ العَزِيزِ بْنُ المُطَّلِبِ) بن عبد الله بن حَنْطبٍ المخزوميّ قاضي المدينة، وليس له في البخاريِّ سوى هذا الموضع المعلَّق (عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ) أي: ابن محمَّد بن عمرو بن حزمٍ قاضي المدينة أيضًا (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ) بن عبد الرَّحمن (عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم... مِثْلَهُ) فخالف أباه في روايته عن أبي سلمة، وأرسل الحديث الذي وصله؛ لأنَّ أبا سلمة تابعيٌّ، قال في «الفتح»: وقد وجدتُ ليزيد ابن الهاد فيه متابعًا عند عبد الرزاق وأبي عَوانة من طريقه عن معمر، عن يحيى بن[3] سعيدٍ -هو الأنصاريُّ- عن أبي بكر بن محمَّد عن أبي سلمة عن أبي هريرة، فذكر الحديث مثله بغير قصَّة[4]، وفيه «فله أجران اثنان».

---

(١) في (ع): «وافق».

(٢) في غير (د) و(ع): «بغير».

(٣) زيد في (د): «أبي».

(٤) في (د): «نصّه»، ولعلَّه تحريف.

وفي الحديث دليلٌ على أنَّ الحقَّ عند الله واحدٌ، وكلَّ واقعةٍ لله تعالى فيها حكمٌ فمن وجده أصاب، ومن فقده أخطأ، وفيه أنَّ المجتهد يُخطِئ ويُصيب، والمسألة مقرَّرةٌ في أصول الفقه، فقال أبو الحسن الأشعريُّ والقاضي أبو بكر الباقلانيُّ وأبو يوسف ومحمَّدٌ وابن سُريج: المسألة التي لا قاطع[1] فيها من مسائل الفقه كلُّ مجتهدٍ فيها مصيبٌ، وقال الأشعريُّ والقاضي أبو بكرٍ: حُكْمُ الله فيها تابعٌ لظنِّ المجتهد، فما ظنُّه فيها من الحكم فهو حكمُ الله في حقِّه وحقِّ مُقلِّده، وقال أبو يوسف ومحمَّد وابن سُريجٍ -في أصح الرِّوايات عنه-: مقالةً تُسمَّى بالأشبه، وهي أنَّ في كلِّ حادثةٍ ما لو حَكَم الله لم يحكم إلَّا به، وقال في «المنخول»: وهذا حكمٌ على الغيب، ثمَّ هؤلاء القائلون بالأشبه يُعبِّرون عنه بأنَّ المجتهد مصيبٌ في اجتهاده، مخطئٌ في الحكم، أي: إذا صادف خلاف ما لو حكم الله لم يحكم إلَّا به، وربَّما قالوا: يُخطئ انتهاءً لا ابتداءً، هذا آخر تفاريع القول بأنَّ كلَّ مجتهدٍ مصيبٌ، وقال الجمهور -وهو الصحيحُ- المصيبُ واحدٌ، وقال ابن السَّمعانيِّ/ في «القواطع»: إنَّه ظاهر مذهب الشَّافعيِّ، ومن حكى عنه غيره فقد أخطأ، ولله تعالى في كلِّ واقعةٍ حكمٌ سابقٌ على اجتهاد المجتهدين، وفكر الناظرين، ثمَّ اختلفوا أعليه دليلٌ أم هو كدفينٍ يُصيبُه من شاء الله تعالى ويُخطئه من شاءه؟ والصَّحيح أنَّ عليه أمارةً، واختلف القائلون بأنَّ عليه أمارةً في أنَّ المجتهد هل هو مكلَّفٌ بإصابة الحقِّ أو لا؟ لأنَّ الإصابة ليست في وُسْعه، والصَّحيح الأوَّل لإمكانها، ثمَّ اختلفوا فيما إذا أخطأ الحقَّ هل يأثم؟ والصَّحيح: لا يأثم، بل له أجرٌ لبذله وُسْعه في طلبه، وقال النَّبيُّ ﷺ: «إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران، وإذا أخطأ فله أجرٌ واحدٌ» وقيل: يأثم لعدم إصابته المكلَّف بها، وأمَّا المسألة التي يكون فيها قاطعٌ من نصٍّ أو إجماعٍ واختُلِف[2] فيها لعدم الوقوف عليه؛ فالمصيب فيها واحدٌ بالإجماع وإن دقَّ مسلك ذلك القاطع، وقيل: على الخلاف فيما لا قاطع فيها، وهو غريبٌ، ثمَّ إذا أخطأه نُظِرَ، فإن لم يُقصِّر وبذل المجهود في طلبه، ولكن تعذَّر عليه الوصول إليه فهل يأثم؟ فيه مذهبان: وأصحُّهما المنع، والثَّاني نعم، ومتى قصَّر المجتهد في اجتهاده أثِمَ وفاقًا؛ لتركه الواجب عليه من بذله وُسْعه فيه.

د٧/٢٧٤أ

---

(١) في هامش (د) من نسخةٍ: «قطع».

(٢) في (د): «واختلفوا».

٢٢ - بابُ الحُجَّةِ عَلَى مَنْ قَالَ: إِنَّ أَحْكَامَ النَّبِيِّ ﷺ كَانَتْ ظَاهِرَةً، وَمَا كَانَ يَغِيبُ بَعْضُهُمْ مِنْ مَشَاهِدِ النَّبِيِّ ﷺ وَأُمُورِ الإِسْلَامِ

(بابُ الحُجَّةِ عَلَى مَنْ قَالَ: إِنَّ أَحْكَامَ النَّبِيِّ ﷺ كَانَتْ ظَاهِرَةً) للنَّاس لا تخفى إلَّا على النَّادر (وَمَا كَانَ يَغِيبُ بَعْضُهُمْ) أي: بعض الصحابة (مِنْ[1] مَشَاهِدِ النَّبِيِّ ﷺ) بفتح ميم مشاهد (وَأُمُورِ الإِسْلَامِ) عُطِفَ على مقول القول، وكلمة «ما» في قوله: «وما كان»[2] نافيةٌ، أو عُطِف على «الحجَّة»، فـ«ما» موصولةٌ، لكن قال في «الفتح»: إنَّ ظاهر[3] السِّياق يأبى كونَها نافيةً[4]، قالوا: والتَّرجمة معقودةٌ لبيان أنَّ كثيرًا من أكابر الصَّحابة كان[5] يغيب عن بعض ما يقوله النَّبيُّ ﷺ أو يفعله من/الأفعال التكليفيَّة، فيستمرُّ على ما كان اطَّلع عليه هو، إمَّا على المنسوخ؛ لعدم اطِّلاعه على ناسخه، وإمَّا على البراءة الأصليَّة، وقال ابن بطَّالٍ: أراد الرَّدَّ على الرَّافضة والخوارج الذين زعموا[6] أنَّ التَّواتر شرطٌ في قَبول الخبر، وقولهم مردودٌ بما صحَّ أنَّ الصَّحابة كان يأخذ بعضُهم عن بعضٍ، ويرجع بعضهم إلى ما رواه غيره، وانعقد الإجماع على القول بالعمل بأخبار الآحاد.

١٠/٣٣٠

٧٣٥٣ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ: حَدَّثَنِي عَطَاءٌ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ قَالَ: اسْتَأْذَنَ أَبُو مُوسَى عَلَى عُمَرَ، فَكَأَنَّهُ وَجَدَهُ مَشْغُولًا، فَرَجَعَ، فَقَالَ عُمَرُ: أَلَمْ أَسْمَعْ صَوْتَ عَبْدِ اللهِ بْنِ قَيْسٍ؟ ائْذَنُوا لَهُ، فَدُعِيَ لَهُ، فَقَالَ: مَا حَمَلَكَ عَلَى مَا صَنَعْتَ؟ فَقَالَ: إِنَّا كُنَّا نُؤْمَرُ بِهَذَا، قَالَ: فَأْتِنِي عَلَى هَذَا بِبَيِّنَةٍ أَوْ لَأَفْعَلَنَّ بِكَ، فَانْطَلَقَ إِلَى مَجْلِسٍ مِنَ الأَنْصَارِ، فَقَالُوا: لَا يَشْهَدُ إِلَّا أَصَاغِرُنَا، فَقَامَ أَبُو سَعِيدٍ الخُدْرِيُّ فَقَالَ: قَدْ كُنَّا نُؤْمَرُ بِهَذَا، فَقَالَ عُمَرُ: خَفِيَ عَلَيَّ هَذَا مِنْ أَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ، أَلْهَانِي الصَّفْقُ بِالأَسْوَاقِ.

---

(١) في غير (ص) و(ع): «عن»، والمثبت موافقٌ لما في «اليونينيَّة».

(٢) قوله: «في قوله: وما كان»: مثبتٌ من (د).

(٣) في (د): «هذا».

(٤) قوله: «عُطِفَ على مقول القول... السِّياق يأبى كونَها نافيةً» جاء في غير (د) و(ع) سابقًا بعد قوله: «يغيب بعضهم».

(٥) في (د): «كانوا»، وكذا في الموضع الاحق.

(٦) في (ب) و(س): «يزعمون».

وبه قال: (حَدَّثنا مُسَدَّدٌ) هو ابن مُسَرْهَدٍ قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى) بن سعيدٍ القطَّان (عن ابْنِ جُرَيْجٍ) عبد الملك بن عبد العزيز أنَّه قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (عَطَاءٌ) هو ابن أبي رباح (عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ) بضمِّ العين فيهما، اللَّيثيِّ المكِّيِّ أنَّه (قَالَ: اسْتَأْذَنَ أَبُو مُوسَى) عبد الله بن قيسٍ الأشعريُّ (عَلَى عُمَرَ) بن الخطَّاب ﵁، أي: ثلاثًا (فَكَأَنَّهُ وَجَدَهُ مَشْغُولًا، فَرَجَعَ، فَقَالَ عُمَرُ: أَلَمْ أَسْمَعْ صَوْتَ/ عَبْدِ اللهِ بْنِ قَيْسٍ؟) يريد أبا موسى (ائْذَنُوا لَهُ) في الدُّخول (فَدُعِيَ لَهُ) بضمِّ الدَّال وكسر العين فحضر[1] عنده (فَقَالَ) له: (مَا حَمَلَكَ عَلَى مَا صَنَعْتَ) من الرُّجوع؟ (فَقَالَ) أبو موسى: (إِنَّا كُنَّا نُؤْمَرُ) -بضمِّ النُّون وفتح الميم- من قِبَلِ النَّبيِّ ﷺ (بِهَذَا) أي: بالرُّجوع إذا استأذنَّا ثلاثًا ولم يؤذَن لنا (قَالَ) عمر: (فَأْتِنِي عَلَى هَذَا بِبَيِّنَةٍ) على ما ذكرته (أَوْ لَأَفْعَلَنَّ بِكَ، فَانْطَلَقَ) أبو موسى (إِلَى مَجْلِسٍ مِنَ الأَنْصَارِ) فسألهم عن ذلك (فَقَالُوا) أي: أُبيٌّ والأنصار[2]: (لَا يَشْهَدُ إِلَّا أَصَاغِرُنَا) بألفٍ بعد الصاد، ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنِيِّ: «[3]إلَّا[4] أصْغَرُنا» (فَقَامَ أَبُو سَعِيدٍ الخُدْرِيُّ) ﵁ -وكان أصغر القوم- معه (فَقَالَ) لعمر: (قَدْ كُنَّا نُؤْمَرُ بِهَذَا) أي: نرجع إذا استأذنَّا ولم يؤذَن لنا (فَقَالَ عُمَرُ: خَفِيَ عَلَيَّ) بتشديد التَّحتيَّة (هَذَا مِنْ أَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ، أَلْهَانِي) شَغَلني (الصَّفْقُ بِالأَسْوَاقِ) وهو ضرب اليد على اليد عند البيع، وليس قول عمر ذلك رَدًّا لخبر الواحد بل احتياطًا، وإلَّا فقد قَبِل عمر حديث عبد الرَّحمن بن عوفٍ في أخذ الجزية من المجوس، وحديثَه في الطَّاعون، وحديثَ عمرو بن حزمٍ في التَّسوية بين الأصابع في الدِّيَة.

ومطابقة الحديث للتَّرجمة من جهة أنَّ عمر لمَّا خفيَ عليه أمرُ الاستئذان رجع إلى قول أبي موسى، فدلَّ على أنَّه يعملُ بخبر الواحد، وأنَّ بعض السُّنن كان يخفى على بعض الصَّحابة، وأنَّ الشاهد يبلِّغ الغائب ما شهده، وأنَّ الغائب يقبله ممَّن حدَّثه به ويعتمده ويعمل به، لا يقال: طلب عمر البيِّنة يدلُّ على أنَّه لا يحتجُّ بخبر الواحد؛ لأنَّه مع انضمام أبي سعيدٍ إليه لا يصير متواترًا كما لا يخفى.

والحديث سبق في «الاستئذان» في «باب التسليم والاستئذان» [ح: ٦٢٤٥].

---

(١) في هامش (د) من نسخةٍ: «فجلس».

(٢) في (د): «أي: الأنصار».

(٣) زيد في (ب) و(س): «لا يشهد لك».

(٤) «إلَّا»: ليس في (د).

٧٣٥٤ - حَدَّثَنَا عَلِيٌّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنِي الزُّهْرِيُّ: أَنَّهُ سَمِعَهُ مِنَ الأَعْرَجِ يَقُولُ: أَخْبَرَنِي أَبُو هُرَيْرَةَ قَالَ: إِنَّكُمْ تَزْعُمُونَ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ يُكْثِرُ الحَدِيثَ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ وَاللهُ المَوْعِدُ، إِنِّي كُنْتُ امْرأً مِسْكِينًا أَلْزَمُ رَسُولَ اللهِ ﷺ عَلَى مِلْءِ بَطْنِي، وَكَانَ المُهَاجِرُونَ يَشْغَلُهُمُ الصَّفْقُ بِالأَسْوَاقِ، وَكَانَتِ الأَنْصَارُ يَشْغَلُهُمُ القِيَامُ عَلَى أَمْوَالِهِمْ، فَشَهِدْتُ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ وَقَالَ: «مَنْ يَبْسُطْ رِدَاءَهُ حَتَّى أَقْضِيَ مَقَالَتِي ثُمَّ يَقْبِضُهُ فَلَنْ يَنْسَ شَيْئًا سَمِعَهُ مِنِّي» فَبَسَطْتُ بُرْدَةً كَانَتْ عَلَيَّ، فَوَالَّذِي بَعَثَهُ بِالحَقِّ مَا نَسِيتُ شَيْئًا سَمِعْتُهُ مِنْهُ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَلِيٌّ) هو ابن عبد الله المدينيُّ قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) بن عُيينة قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (الزُّهْرِيُّ) محمَّد بن مسلم (أَنَّهُ سَمِعَهُ[1] مِنَ الأَعْرَجِ) عبد الرَّحمن بن هُرمزٍ (يَقُولُ: أَخْبَرَنِي) بالإفراد (أَبُو هُرَيْرَةَ) ﵁ (قَالَ: إِنَّكُمْ[2] تَزْعُمُونَ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ) تقولون: إنَّ أبا هريرة (يُكْثِرُ الحَدِيثَ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ وَاللهُ المَوْعِدُ) يوم القيامة يُظهِر أنَّكم على الحقِّ في الإنكار، أو أنِّي عليه في الإكثار، والجملة معترضةٌ، ولا بدَّ في التَّركيب من تأويلٍ؛ لأنَّ «مَفعِلًا» للمكان أو الزَّمان أو المصدر، ولا يصحُّ هنا إطلاق شيءٍ منها، فلا بدَّ من إضمارٍ أو تجوُّزٍ يدلُّ عليه المقام، قاله البرماويُّ كالكِرمانيِّ (إِنِّي كُنْتُ امْرأً مِسْكِينًا) من مساكين الصُّفَّة (أَلْزَمُ)[3] بفتح الهمزة والزَّاي واللام بينهما ساكنةٌ (رَسُولَ اللهِ ﷺ عَلَى مِلْءِ بَطْنِي) مقتنعًا بالقوت فلم يكن لي غيبةٌ عنه، يعني: أنَّه كان[4] لا ينقطع عنه خشيةَ أن يفوته القوت (وَكَانَ المُهَاجِرُونَ/ يَشْغَلُهُمُ الصَّفْقُ) البيع (بِالأَسْوَاقِ) و«يشْغَلهم» بفتح ياء المضارعة والغين المعجَمة[5] من الثُّلاثيِّ، وعبَّر بالصَّفق عن التَّبايُع؛ لأنَّهم كانوا إذا تبايعوا تصافَقوا بالأكفِّ أمارةً لانبرام[6] البيع، فإذا تصافقت الأكفُّ انتقلت الأملاك واستقرَّت كلُّ يدٍ منهما على ما صار لكلٍّ واحدٍ منهما من ملك صاحبه (وَكَانَتِ الأَنْصَارُ يَشْغَلُهُمُ القِيَامُ عَلَى أَمْوَالِهِمْ) في

د٧/٢٧٥أ

(١) في (ب) و(س): «سمع».

(٢) في هامش (ج): «إنَّكم» بخطِّه، كذا في «اليونينيَّة» بكسر الهمزة وفتحها.

(٣) في هامش (د) من نسخةٍ: «أصحبُ».

(٤) في (د): «يعني: فكان».

(٥) في (د): «المعجمتين»، ولا يصحُّ.

(٦) في (د): «الانتزاع»، ولعلَّه تحريفٌ.

الزِّراعة، زاد في رواية يونس عن ابن شهابٍ عند مسلمٍ: «فأشهدُ إذا غابوا، وأحفظ إذا نسوا» (فَشَهِدْتُ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ وَقَالَ: مَنْ يَبْسُطْ) بلفظ المضارع مجزومًا، ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنِيِّ: «مَن بَسَطَ» بلفظ الماضي/ (رِدَاءَهُ) وفي «المزارعة» [ح:٢٠٤٧] «ثوبه» (حَتَّى أَقْضِيَ مَقَالَتِي) زاد في «المزارعة» «هذه» (ثُمَّ يَقْبِضُهُ) بالرَّفع، وفي «اليونينيَّة» بالجزم، وفي «المزارعة» «ثمَّ يجمعه» (فَلَنْ يَنْسَ) بغير تحتيَّةٍ بعد السِّين مصلَّحةً في الفرع على كشطٍ، قال السَّفاقسيُّ: إنَّه وقع كذلك بالنُّون وبالجزم في الرِّواية، وذكر أنَّ القزَّاز نقل عن بعض العرب من يجزم بـ«لن». انتهى. وفي بعض[1] النُّسخ المعتمدة: «فلن ينسى» بإثباتها خطًّا، وهو الذي في «اليونينيَّة»، ولأبي ذرٍّ عن الحَمُّويي والمُستملي: «فلم» بحرف الجزم بدل حرف النصب «يَنْسَ» (شَيْئًا سَمِعَهُ مِنِّي) قال أبو هريرة: (فَبَسَطْتُ بُرْدَةً كَانَتْ عَلَيَّ) بتشديد الياء (فَوَ) الله (الَّذِي بَعَثَهُ) إلى الخلق (بِالحَقِّ؛ مَا نَسِيتُ شَيْئًا سَمِعْتُهُ مِنْهُ) بعد أن جمعتها إلى صدري.

٣٣١/١٠

ومباحث الحديث سبقت غير مرَّةٍ [ح:١١٨٠، ٢٠٤٧، ٢٣٥٠] ومطابقتُه للتَّرجمة من جهة كون أبي هريرة أخبر عن النَّبيِّ ﷺ من أقواله وأفعاله ما غاب عنه كثيرٌ من الصَّحابة، ولمَّا بلَّغهم ما سمعه قَبِلوه وعَمِلوا به، فدلَّ على قَبول خبر الواحد والعمل به، وفيه ردٌّ على مشترط[2] التَّواتر، وإنَّه كان يعزب على المتقدِّم في الصُّحبة الشَّريفة الواسع العلم ما يعلمه غيره ممَّا سمعه منه ﷺ أو اطَّلع عليه، فمن ذلك حديث أبي بكرٍ الصِّدِّيق مع جلالة قدره، حيث لم يعلم النَّصَّ في الجدَّة حتَّى أخبره محمَّد بن مسلمة والمغيرة بالنَّصِّ فيها، وهو في «الموطَّأ» وحديث عمر في الاستئذان المذكور في هذا الباب... [ح:٧٣٥٣] إلى غير ذلك ممَّا في تتبُّعه طولٌ يخرج عن الاختصار، وفي حديث البراء بسندٍ صحيحٍ: «ليس كلُّنا كان يسمع الحديث من النَّبيِّ ﷺ، كانت لنا ضيعةٌ وأشغالٌ، ولكن كان النَّاس لا يكذبون، فيحدِّث الشَّاهدُ الغائبَ»، والله الموفِّق والمعين.

٢٣ - بابُ مَنْ رَأَى تَرْكَ النَّكِيرِ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ حُجَّةً، لَا مِنْ غَيْرِ الرَّسُولِ

(بابُ مَنْ رَأَى تَرْكَ النَّكِيرِ) بفتح النُّون وكسر الكاف، أي: الإنكار (مِنَ النَّبِيِّ ﷺ) لِما

(١) في (د): «غيره من».

(٢) في غير (د) و(ع): «مشترطي».

يُفعَل بحضرته أو يُقال ويطَّلع[1] عليه/(حُجَّةً) لأنَّه لا يُقِرُّ أحدًا على باطلٍ، سواءٌ استبشر به مع ذلك أم لا، لكنَّ دلالته مع الاستبشار أقوى، وقد تمسَّك الشَّافعيُّ في القيافة واعتبارها في النَّسب بكِلا الأمرين الاستبشار وعدم الإنكارِ في قصَّة المدلجيِّ، وسواءٌ كان المسكوت عنه ممَّن يُغريه الإنكار أو لا، كافرًا كان أو منافقًا، والقول باستثناء من يزيده الإنكار إغراءً حكاه ابن السَّمعانيِّ عن المعتزلة، بناءً على أنَّه لا يجب إنكاره عليه للإغراء، قال: والأظهر أنَّه يجب إنكاره عليه؛ ليزول توهُّم الإباحة، والقول باستثناء ما إذا كان الفاعل كافرًا أو منافقًا قولُ إمام الحرمين، بناء على أنَّ الكافر غير مكلَّفٍ بالفروع، ولأنَّ المنافق كافرٌ في الباطن، والقول بالاقتصار على الكافر ذهب إليه الماورديُّ، وهو أظهر؛ لأنَّه أهلٌ للانقياد في الجملة، وكما يدلُّ للجواز للفاعل، فكذا لغيره؛ لأنَّ حكمه على الواحد حكمُه على الجماعة، وذهب القاضي أبو بكر الباقلانيُّ إلى اختصاصه بمن قرِّر ولا يتعدَّى إلى غيره، فإنَّ التقرير لا صيغة له. نعم والصَّحيح أنَّه يعمُّ سائر المكلَّفين؛ لأنَّه في حكم الخطاب، وخطاب الواحد خطابٌ للجميع (لَا مِنْ غَيْرِ الرَّسُولِ) ﷺ لعدم عصمته، فسكوته لا يدلُّ على الجواز؛ لأنَّه قد لا يتبيَّن له حينئذٍ وجه الصَّواب، قال في «المصابيح»: وفيه نظرٌ؛ لأنَّه إذا أفتى واحدٌ في مسألةٍ تكليفيَّةٍ، وعرف به أهل الإجماع، وسكتوا عليه، ولم ينكره أحدٌ، ومضى[2] قدر مهلة النَّظر في تلك الحادثة عادةً، وكان ذلك القول المسكوت عليه[3] واقعًا في محلِّ الاجتهاد، فالصحيح أنَّه حجَّةٌ، وهل هو إجماعٌ أو لا؟ فيه خلافٌ، قالوا: والخلاف لفظيٌّ، وعلى الجملة قد تصوَّرنا في بعض الصُّور أنَّ ترك النَّكير من غير النَّبيِّ ﷺ حجَّةٌ.

٧٣٥٥ - حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ حُمَيْدٍ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ قَالَ: رَأَيْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ يَحْلِفُ بِاللهِ أَنَّ ابْنَ الصَّائِدِ الدَّجَّالُ، قُلْتُ: تَحْلِفُ بِاللهِ؟ قَالَ: إِنِّي سَمِعْتُ عُمَرَ يَحْلِفُ عَلَى ذَلِكَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَلَمْ يُنْكِرْهُ النَّبِيُّ ﷺ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ حُمَيْدٍ) بالتَّصغير، قال في «الفتح»: هو خُراسانيٌّ فيما ذكره أبو عبد الله بن منده في «رجال البخاريِّ»، وقال محمَّد بن إسماعيل بن محمَّد بن خلفون: حمَّاد بن

---

(١) في (د): «أو يطَّلع».

(٢) في (ص): «وقد مضى».

(٣) في (د): «عنه».

حُميد العسقلانيُّ روى عن عُبيد الله بن معاذٍ، روى عنه البخاريُّ في «الاعتصام» [ح: ٧٣٥٥] وقال أبو أحمد بن عديٍّ: حمَّاد بن حُميدٍ لا يُعرف عن عُبيد الله بن معاذٍ، وقال ابن أبي حاتمٍ: حمَّاد بن حُميدٍ العسقلانيُّ روى عن ضَمْرة وبشر[1] بن بكر بن سويدٍ وروَّاد، سمع منه أبي[2] ببيت المقدس في رحلته الثَّانية وروى عنه، وسُئل أبي عنه فقال: شيخٌ، قال محمَّد بن إسماعيل: روى عنه البخاريُّ في «الجامع» في «باب من رأى ترك النَّكير من النَّبيِّ ﷺ حُجَّةً» قال محمَّد بن إسماعيل: لم يَجْرِ لحمَّادٍ ذكرٌ في النُّسخة عن/ النَّسفيِّ، إنَّما عنده: «وقال عُبيد الله بن معاذٍ» وليس قبله حمَّاد بن حُميدٍ. انتهى. وقال الحافظ ابن حجرٍ: وقد زعم أبو الوليد الباجيُّ في «رجال البخاريِّ» أنَّه هو الذي روى عنه البخاريُّ هنا، وهو بعيدٌ، قال: (حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ) بالتَّصغير (بْنُ مُعَاذٍ) قال: (حَدَّثَنَا أَبِي)/ معاذ بن حسَّان بن نصر بن حسَّان العنبريُّ البصريُّ قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجَّاج (عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ) بسكون العين، ابن عبد الرَّحمن بن عوفٍ (عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ) أنَّه (قَالَ: رَأَيْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ) الأنصاريَّ ﵄ (يَحْلِفُ) أي: شاهدتُه حين حلف[3] (بِاللهِ أَنَّ ابْنَ الصَّائِدِ)[4] بألفٍ بعد الصَّاد بوزن «الظَّالم» ولأبي ذرٍّ: «ابن الصيَّاد» واسمه صافٍ (الدَّجَّالُ) قال ابن المنكدر: (قُلْتُ) له: (تَحْلِفُ بِاللهِ؟ قَالَ) جابرٌ: (إِنِّي سَمِعْتُ عُمَرَ) بن الخطَّاب ﵁ (يَحْلِفُ) أي: بالله (عَلَى ذَلِكَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَلَمْ يُنْكِرْهُ النَّبِيُّ ﷺ).

٣٣٢/١٠

د٧/٢٧٦أ

استُشكِل هذا مع ما سبق في «الجنائز» [ح: ١٣٥٤] من أنَّ عمر ﵁ قال للنَّبيِّ ﷺ: دَعْني أضرب عنقه فقال: «إن يَكُنْ هو فلن تُسلَّط عليه» إذ هو صريحٌ في أنَّه تردَّد في أمره، وحينئذٍ فلا يدلُّ سكوته على إنكاره عند حلف عمر على أنَّه هو، وقد تقرَّر أنَّ شرط العمل بالتَّقرير ألَّا يعارضه التَّصريح بخلافه، فمن قال أو فعل بحضرته ﷺ شيئًا فأقره دلَّ ذلك على

(١) في (ع): «بسر» وهو تصحيفٌ.

(٢) في (ع): «ابنه» وفي (ص): «أبي» وهو تحريفٌ.

(٣) في (ع): «ذلك».

(٤) في هامش (ج): «باب إذا أسلم الصبيُّ فمات» تقدَّم في «الجنائز» «ابن صَيَّاد» بفتح الصاد المهملة وبعد المثنَّاة التحتيَّة المشدَّدة ألفٌ فدال مهملة، واسمه صافي؛ كـ«قاضي»، وقيل: عبد الله، وكان من اليهود، وكانوا حلفاء بني النجَّار.

الجواز، فلو[1] قال ﷺ أو فعل خلاف ذلك دلَّ على نسخ ذلك التقرير إلَّا إن ثبت دليلُ الخصوصيَّة، وعند أبي داود بسندٍ صحيحٍ عن موسى بن عقبة، عن نافعٍ قال: كان ابن عمر يقول: «والله ما أشكُّ أنَّ المسيح الدَّجَّال هو ابن صيَّاد» وأجاب ابن بطَّالٍ عن التردُّد: بأنَّه كان قبل أن يُعلِمه الله بأنَّه هو الدَّجَّال، فلمَّا أعلمه لم يُنكِر على[2] عمر حلفه، وبأنَّ العرب قد تُخرِج الكلام مَخرَج الشَّكِّ وإن لم يكن في الخبر شكٌّ، فيكون ذلك من تلطُّفه ﷺ لعمر في صرفه عن قتله، وقال ابن دقيق العيد في أوائل «شرح الإلمام»: إذا أخبر شخصٌ بحضرة النَّبيِّ ﷺ عن أمرٍ ليس فيه حكمٌ شرعيٌّ، فهل يكون سكوته ﷺ دليلًا على مطابقة ما في الواقع كما وقع لعمر في حلفه على أنَّ ابن صيَّادٍ هو الدَّجَّال فلم ينكر عليه؟ فهل يدلُّ عدم إنكاره على أنَّ ابن صيَّاد هو الدجَّال كما فهمه جابرٌ حتَّى صار يحلف عليه ويستند إلى حلف عمر، أو لا يدلُّ؟ فيه نظرٌ، قال: والأقرب عندي أنَّه لا يدلُّ؛ لأنَّ مأخذ المسألة ومناطَها هو العِصْمة من التَّقرير على باطلٍ، وذلك يتوقَّف على تحقُّق البطلان، ولا يكفي فيه عدم تحقُّق الصِّحَّة إلَّا أن يدَّعيَ مدَّعٍ أنَّه يكفي في وجوب البيان عدم تحقُّق الصِّحَّة، فيحتاج إلى دليلٍ وهو عاجزٌ عنه. نعم التقرير يسوِّغ الحلف على ذلك على غلبة الظن؛ لعدم توقُّف ذلك على العلم/. انتهى. قال في «الفتح»: ولا يلزم من عدم تحقُّق البطلان أن يكون السُّكوت مستويَ الطَّرفين، بل يجوز أن يكون المحلوف عليه من قسم خلاف الأَولى، وقال في «المصابيح»: وقد يقال: هذا محمولٌ على أنَّه لم ينكره إنكارَ من نفى كونه الدجَّال؛ بدليل أنَّه أيضًا لم يسكت على ذلك، بل أشار إلى أنَّه متردِّدٌ، ففي «الصَّحيحين»: أنَّه قال لعمر: «إن يكن هو فلن تُسلَّط عليه» [ح: ١٣٥٤] فتردَّد في أمره، فلمَّا حلف عمر على ذلك صار حالفًا على غَلَبَة ظنِّه، والبيان قد تقدَّم من النَّبيِّ ﷺ، ثم هذا سكوتٌ عن[3] حلفٍ على أمرٍ غيبٍ لا على حكمٍ شرعيٍّ، ولعلَّ مسألة السَّكوت والتقرير مختصَّةٌ بالأحكام الشرعيَّة، لا الأمور الغيبيَّة. انتهى. وقال البيهقيُّ: ليس في حديث جابرٍ أكثر من سكوت النَّبيِّ ﷺ على حلف عمر، فيحتمل أن يكون النَّبيُّ ﷺ

د٧/٢٧٦ب

(١) في (ص): «فإن».

(٢) «على»: سقط من (ب).

(٣) في هامش (د) من نسخةٍ: «على».

كان متوقِّفًا في أمره، ثم جاءه التثبُّت من الله أنَّه[1] غيره على ما تقتضيه قصَّة تميمٍ الدَّاريِّ، وبه تمسَّك من جزم[2] بأنَّ الدجَّال غير ابن صيادٍ[3]، وتكون الصِّفة التي في ابن صيَّاد وافقت ما في الدجَّال، والحاصل أنَّه إن وقع الشَّكُّ في أنَّه الدّجَّال الذي يقتله عيسى ابن مريم ﷺ فلم يقع الشَّكُّ في أنَّه أحد الدّجَّالين الكذَّابين الذين أنذر بهم النَّبيُّ ﷺ في قوله: «إنَّ بين يدي السَّاعة دجَّالين كذَّابين» وقصَّة تميمٍ الدَّاريِّ أخرجها مسلمٌ من حديث فاطمة بنت قيسٍ: «أنَّ النَّبيَّ ﷺ خطب فذكر أنَّ تميمًا الداريَّ ركب في سفينةٍ مع ثلاثين رجلًا من قومه، فلعب بهم الموج شهرًا، ثمَّ نزلوا في جزيرةٍ، فلقيتهم دابَّةٌ كثيرة/ الشَّعر، فقالت لهم: أنا الجسَّاسة[4]، ودلَّتهم على رجلٍ في الدَّير، قال: فانطلقنا سِراعًا، فدخلنا الدَّير فإذا فيه أعظم إنسانٍ رأيناه قطُّ خَلْقًا وأشدُّه[5] وثاقًا، مجموعةٌ يداه إلى عنقه بالحديد، فقلنا: ويلك! ما[6] أنت؟...» فذكر الحديث، وفيه: أنَّه سألهم عن نبيِّ الأمِّيين هل بُعِث؟ وأنَّه قال: إن يُطيعوه؛ فهو خيرٌ لهم، وأنَّه سألهم عن بُحيرة طبريَّة، وأنَّه قال لهم: إنِّي مُخبِركم عنِّي، أنا المسيح، وإنِّي أوشكُ أن يؤذَن لي في الخروج، فأخرج فأسير في الأرض، فلا أدع قريةً إلَّا هبطتها في أربعين ليلةً غير مكَّة وطَيبة، ففيه -كما قال البيهقيُّ-: أنَّ الدّجَّال الأكبر الذي يخرج في آخر الزَّمان غير ابن صيَّادٍ، وعند[7] مسلمٍ من طريق داود بن أبي هندٍ عن أبي نضرة[8] عن أبي سعيدٍ قال: صحبني ابن صيَّادٍ إلى مكَّة، فقال لي: ما قد لقيت من النَّاس؟ يزعمون أنِّي الدّجَّال! ألستَ سمعتَ[9] رسول الله ﷺ يقول: «إنَّه لا يولَد له»؟! قلت: بلى، قال: فإنَّه قد وُلِد لي، قال: أوَلستَ سمعتَه يقول: «لا يدخل المدينة ولا مكَّة»؟! قلت: بلى، قال: قد وُلِدت بالمدينة،

٣٣٣/١٠

(١) في غير (د) و(ع): «بأنَّه».

(٢) في (ع): «ابن حزم»، وهو تحريفٌ.

(٣) في (د): «الصَّيَّاد»، وكذا في المواضع اللَّاحقة.

(٤) في هامش (د): قف على قصَّة الجسَّاسة وابن صيَّاد؛ هل مات أو فُقِد؟

(٥) في (ب) و(س): «وأشدَّ».

(٦) في (ب) و(س): «من»، وفي هامش (د) من نسخةٍ: «فما».

(٧) زيد في (د): «ابن»، ولا يصحُّ.

(٨) في (ب) و(ع): «نصرة»، وفي سائر النُّسخ: «بصرة»، والمثبت من كتب التَّراجم.

(٩) زيد في (د): «من».

د٧٧/٧أ
وها أنا/ أريد مكَّة. وقال الخطَّابيُّ اختلف السَّلف في أمر ابن صيَّادٍ بعد كِبَره، فروي عنه: أنَّه تاب عن ذلك القول ومات بالمدينة، وأنَّهم لمَّا أرادوا الصَّلاة عليه كشفوا عن[1] وجهه حتَّى يراه[2] النَّاس، وقيل لهم: اشهدوا، لكن يُعكِّر على هذا ما عند أبي داود بسندٍ صحيحٍ عن جابرٍ قال: «فقدنا ابن صيَّادٍ يوم الحرَّة...»، وبسندٍ حسنٍ قيل: إنَّه مات.

وفي **الحديث**: جواز الحلف بما يغلب[3] على الظَّنِّ، والحديث أخرجه مسلمٌ في «الفتن» وأبو داود في «الملاحم»[4].

٢٤ - **بابُ الأَحْكَامِ الَّتِي تُعْرَفُ بِالدَّلَائِلِ، وَكَيْفَ مَعْنَى الدُّلَالَةِ وَتَفْسِيرِهَا؟**

وَقَدْ أَخْبَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَمْرَ الخَيْلِ وَغَيْرِهَا، ثُمَّ سُئِلَ عَنِ الحُمُرِ، فَدَلَّهُمْ عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ وَسُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الضَّبِّ، فَقَالَ: «لَا آكُلُهُ وَلَا أُحَرِّمُهُ» وَأُكِلَ عَلَى مَائِدَةِ النَّبِيِّ ﷺ الضَّبُّ، فَاسْتَدَلَّ ابْنُ عَبَّاسٍ بِأَنَّهُ لَيْسَ بِحَرَامٍ.

(بابُ) بيان (الأَحْكَامِ الَّتِي تُعْرَفُ بِالدَّلَائِلِ) ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنِيِّ: «بالدَّليل» بالإفراد، والدَّليل ما يرشد إلى المطلوب، ويلزم من العلم به العلمُ بوجود المدلول، والمراد بالأدلَّة الكتاب والسُّنَّة والإجماع والقياس والاستدلال، وقال إمام الحرمين والغزاليُّ: ثلاثةٌ فقط، فأسقطا القياس والاستدلال، فالإمام بناه على أنَّ الأدلَّة لا تتناول إلَّا القطعيَّ، والغزاليُّ خصَّ الأدلَّة بالثَّمرة للأحكام؛ فلهذا كانت ثلاثةً، وجعل القياس من طرق[5] الاستثمار، فإنَّه دلالةٌ من حيث معقول اللَّفظ؛ كما أنَّ العموم والخصوص دلالةٌ من حيث صيغته[6] (وَكَيْفَ مَعْنَى الدُّلَالَةِ) بتثليث الدَّال، وهي في عُرْف الشَّرع الإرشاد إلى أنَّ حكم الشَّيء الخاصِّ الذي لم يَرِدْ فيه نصٌّ داخلٌ تحت حكم دليلٍ آخر بطريق العموم (وَتَفْسِيرِهَا؟) أي: تبيينها وهو تعليم المأمور كيفيَّة ما أُمر به، كتعليم عائشة ﵂ للمرأة السَّائلة التوضُّؤ بالفِرْصَة (وَقَدْ أَخْبَرَ

(١) «عن»: ليس في (د).

(٢) في (ب) و(س): «رآه».

(٣) في (ع): «غلب».

(٤) في هامش (ج): «بلغ».

(٥) في (ب) و(ع): «طرف»، ولعلَّه تحريفٌ.

(٦) في (ع): «صفته».

النَّبيُّ ﷺ) في أوَّل أحاديث هذا الباب (أَمْرَ الخَيْلِ وَغَيْرِهَا، ثُمَّ سُئِلَ عَنِ الحُمُرِ) بضمَّتين (فَدَلَّهُمْ عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَن﴾) بالفاء، ولأبي ذرٍّ: «من[1]» (﴿يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ﴾ [الزلزلة: ٧]) إذ فيه إشارةٌ إلى أن حكم الحُمر وغيرها مندرجٌ في العموم المستفاد منه (وَسُئِلَ النَّبيُّ ﷺ) كما في ثالث أحاديث هذا الباب [ح: ٧٣٥٨] (عَنِ الضَّبِّ) أيحلُّ أكله؟ (فَقَالَ: لَا آكُلُهُ وَلَا أُحَرِّمُهُ، وَأُكِلَ عَلَى مَائِدَةِ النَّبِيِّ ﷺ الضَّبُّ، فَاسْتَدَلَّ ابْنُ عَبَّاسٍ بِأَنَّهُ لَيْسَ بِحَرَامٍ) لأنَّه ﷺ لا يُقِرُّ على باطلٍ.

٧٣٥٦ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ السَّمَّانِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﵁: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «الخَيْلُ لِثَلَاثَةٍ: لِرَجُلٍ أَجْرٌ، وَلِرَجُلٍ سِتْرٌ، وَعَلَى رَجُلٍ وِزْرٌ، فَأَمَّا الرَّجُلُ الَّذِي لَهُ أَجْرٌ فَرَجُلٌ رَبَطَهَا فِي سَبِيلِ اللهِ، فَأَطَالَ فِي مَرْجٍ أَوْ رَوْضَةٍ، فَمَا أَصَابَتْ فِي طِيَلِهَا ذَلِكَ المَرْجِ وَالرَّوْضَةِ كَانَ لَهُ حَسَنَاتٍ، وَلَوْ أَنَّهَا قَطَعَتْ طِيَلَهَا، فَاسْتَنَّتْ شَرَفًا أَوْ شَرَفَيْنِ كَانَتْ آثَارُهَا وَأَرْوَاثُهَا حَسَنَاتٍ لَهُ، وَلَوْ أَنَّهَا مَرَّتْ بِنَهَرٍ فَشَرِبَتْ مِنْهُ، وَلَمْ يُرِدْ أَنْ يَسْقِيَ بِهِ كَانَ ذَلِكَ حَسَنَاتٍ لَهُ، وَهِيَ لِذَلِكَ الرَّجُلِ أَجْرٌ، وَرَجُلٌ رَبَطَهَا تَغَنِّيًا وَتَعَفُّفًا، وَلَمْ يَنْسَ حَقَّ اللهِ فِي رِقَابِهَا وَلَا ظُهُورِهَا، فَهِيَ لَهُ سِتْرٌ، وَرَجُلٌ رَبَطَهَا فَخْرًا وَرِيَاءً، فَهِيَ عَلَى ذَلِكَ وِزْرٌ» وَسُئِلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنِ الحُمُرِ قَالَ: «مَا أَنْزَلَ اللهُ عَلَيَّ فِيهَا إِلَّا هَذِهِ الآيَةَ الفَاذَّةَ الجَامِعَةَ: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ۝ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ﴾».

وبه قال: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) بن أبي أويسٍ قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (مَالِكٌ) الإمام (عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ) الفقيه العدويِّ مولى عمر المدنيِّ (عَنْ أَبِي صَالِحٍ) ذكوان (السَّمَّانِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﵁: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: الخَيْلُ لِثَلَاثَةٍ: لِرَجُلٍ أَجْرٌ، وَلِرَجُلٍ سِتْرٌ، وَعَلَى رَجُلٍ وِزْرٌ) بكسر الواو وسكون الزَّاي: إثمٌ[2] (فَأَمَّا الرَّجُلُ الَّذِي) هي (لَهُ أَجْرٌ فَرَجُلٌ رَبَطَهَا) للجهاد (فِي سَبِيلِ اللهِ، فَأَطَالَ) في الحبل الذي ربطها به، حتَّى تسرح للرَّعي، ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنيِّ: «فأطال/ لها» (فِي مَرْجٍ) بفتح الميم وبعد الرَّاء السَّاكنة جيمٌ: موضع كلأ (أَوْ رَوْضَةٍ) بالشَّكِّ من الرَّاوي (فَمَا أَصَابَتْ) أي: ما أكلت وشربت ومشت (فِي طِيَلِهَا) بكسر الطَّاء المهملة وفتح التَّحتيَّة: في[3] حبلها المربوطة به

(١) في (د): «بالواو» وليس بصحيح.

(٢) «إثمٌ»: ليس في (ص) و(ع).

(٣) «في»: مثبتٌ من (ب) و(س).

(ذَلِكَ المَرْجِ) ولأبي ذرٍّ والأصيليِّ: «من المرج» (وَالرَّوْضَةِ) ولأبي ذرٍّ: «أو الرَّوضة» (كان لَهُ) أي: لصاحبها (حَسَنَاتٍ) يوم القيامة (وَلَوْ أَنَّهَا قَطَعَتْ طِيَلَهَا) حبلها المذكور (فَاسْتَنَّتْ) بفتح الفوقيَّة والنُّون المشدَّدة: عدت بمرجٍ ونشاطٍ (شَرَفًا أَوْ شَرَفَيْنِ) بفتح الشِّين المعجَمة والرَّاء والفاء[1] فيهما: شوطًا أو شوطين (كَانَتْ آثَارُهَا) بمدِّ الهمزة وبالمثلَّثة وفي الأرض بحوافرها عند خطواتها (وَأَرْوَاثُهَا حَسَنَاتٍ لَهُ)/ يوم القيامة (وَلَوْ أَنَّهَا مَرَّتْ بِنَهَرٍ) بفتح الهاء وتسكَّن ٣٣٤/١٠ (فَشَرِبَتْ مِنْهُ) بغير قصد صاحبها (وَلَمْ يُرِدْ أَنْ يَسْقِيَ بِهِ) أي: يسقيه، والباء زائدةٌ، وللأصيليِّ: «أن تُسقَى» بضمِّ الفوقيَّة وفتح القاف (كَانَ ذَلِكَ) أي: ذلك الشُّرب بغير[2] إرادته (حَسَنَاتٍ لَهُ، وَهِيَ لِذَلِكَ الرَّجُلِ أَجْرٌ، وَرَجُلٌ رَبَطَهَا تَغَنِّيًا) بفتح الفوقيَّة والمعجَمة وكسر النُّون المشدَّدة، أي: يستغني بها عن النَّاس، والنَّصب على التَّعليل (وَتَعَفُّفًا) يتعفَّف بها عن الافتقار إليهم بما يعمل عليها ويكسبه على ظهرها (وَلَمْ يَنْسَ حَقَّ اللهِ فِي رِقَابِهَا وَلَا ظُهُورِهَا) سقط لفظ «لا» لأبي ذرٍّ، واستدلَّ به الحنفيَّة في إيجاب الزَّكاة في الخيل، وقال غيرهم، أي: يؤدِّي زكاة تجارتها، وظهورها: بأن يركب عليها في سبيل الله (فَهْيَ لَهُ سِتْرٌ) تقيه من الفاقة (وَرَجُلٌ رَبَطَهَا فَخْرًا) لأجل الفخر (وَرِيَاءً) أي: إظهارًا للطَّاعة، والباطن بخلافه (فَهِيَ عَلَى ذَلِكَ وِزْرٌ) إثمٌ.

(وَسُئِلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنِ الحُمُرِ) هل لها حكم الخيل؟ ويحتمل أن يكون السَّائل صعصعة بن[3] معاوية عمَّ الفرزدق[4]؛ لحديث النَّسائيِّ في «التَّفسير» وصحَّحه الحاكم عنه بلفظ: «قدمت على النَّبيِّ ﷺ فسمعته يقول: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ﴾ [الزَّلزلة: ٧] إلى آخر السورة، قال: ما أبالي ألَّا أسمع[5] غيرها، حسبي حسبي» (قَالَ: مَا أَنْزَلَ اللهُ عَلَيَّ فِيهَا إِلَّا هَذِهِ الآيَةَ الفَاذَّةَ) بالفاء وبعد الألف ذالٌ معجَمةٌ مشدَّدةٌ: القليلة المِثْل، المنفردة في معناها (الجَامِعَةَ) لكلِّ خيرٍ وشرٍّ (﴿فَمَن﴾) بالفاء، ولأبي ذرٍّ: «من» (﴿يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ۝﴾

---

(١) «والفاء»: مثبتٌ من (د).

(٢) في غير (ب): «و».

(٣) زيد في (ص): «أبي»، وليس بصحيحٍ.

(٤) هكذا في الأصول، والصواب: «عمُّ الأحنف بن قيس» كما نبَّه. وكما في «الفتح» و«العمدة»، وصعصعة جدُّ الفرزدق، لا عمُّه.

(٥) في غير (د): «أستمع».

﴿وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾ [الزلزلة: ٧-٨]) قال ابن مسعودٍ: هذه أحكم آيةٍ في القرآن وأصدق، واتَّفق العلماء على عموم هذه الآية[1]، القائلون بالعموم ومن لم يقل به، وقال كعب الأحبار: لقد أنزل الله تعالى على محمَّدٍ آيتين أحصتا ما في التَّوراة والإنجيل والزَّبور والصُّحف: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ۝ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾ [الزلزلة: ٧-٨].

والحديث سبق في «الجهاد» [ح: ٢٨٦٠] و«علامات النّبوّة» [ح: ٣٦٤٦] و«التّفسير» [ح: ٤٩٦٢].

٧٣٥٧ - حَدَّثَنَا يَحْيَى: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ مَنْصُورِ ابْنِ صَفِيَّةَ، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ امْرَأَةً سَأَلَتِ النَّبِيَّ ﷺ. حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ -هُوَ ابْنُ عُقْبَةَ- حَدَّثَنَا الفُضَيْلُ بْنُ سُلَيْمَانَ النُّمَيْرِيُّ البَصْرِيُّ: حَدَّثَنَا مَنْصُورُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنُ شَيْبَةَ: حَدَّثَتْنِي أُمِّي عَنْ عَائِشَةَ ﵂: أَنَّ امْرَأَةً سَأَلَتِ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الحَيْضِ، كَيْفَ نَغْتَسِلُ مِنْهُ؟ قَالَ: «تَأْخُذِينَ فِرْصَةً مُمَسَّكَةً فَتَوَضَّئِينَ بِهَا» قَالَتْ: كَيْفَ أَتَوَضَّأُ بِهَا

(١) في هامش (ج) و(ل): قوله: «واتّفق العلماء»: قال الشَّيخ زكريَّا في «الأعلام»: عدَّ بعضهم مِن العمومات في القرآن التي لم يطرقها تخصيص، وهي: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾ [آل عمران: ١٨٥] ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزْقُهَا﴾ [هود: ٦] ﴿وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٨٢] ﴿وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٨٤] وقد تنازع في الأولى، بناء على إطلاق النفس على الباري تعالى، ونُوزعَ في الآخرة مِن جهة تخصيصها بالممكن. انتهى. وفي تفسير «البسيليّ»: ﴿لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا﴾ [طه: ٦] إنَّ ما بينها مِن عطف الخاصِّ على العامِّ، وهي مِن العامِّ الباقي على عمومه، قال ابن عرفة: وكان بعضهم يقول: أكثر كلمات القرآن المُشتمِلة على الأحكام الظَّنيَّة مخصوصةٌ إلَّا قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنكِحُواْ ٱلْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤْمِنُواْ﴾ [البقرة: ٢٢١] ويحكيه عن ابن الحاجب، وكان البسيليُّ يقول: هو مخصوص بالمسلم، يكون له أُختٌ كتابيَّة، فله أن يُزوِّجها مِن مُشرِك أو لا؟ فيها قولان، وإنَّما المُجمَع عليه تزويجُ المُسلِمة مِن المُشرِك. انتهى. وفي شرح «نقاية السنباطيّ»: أنَّ العامَّ الذي لم يُخصَّ عزيزٌ في القرآن؛ إذ ما مِن عامٍّ إلَّا خُصَّ إلَّا قوله: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ﴾ [الصافات: ٩٦] ﴿وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٨٢] ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣] كذا في الأصل قال: وما ادَّعاه مِن العزَّة والحصر في هذه الثَّلاثة مردودٌ بقول الزَّركشيِّ في «البرهان»: إنَّه قد جاء بكثرةٍ في القرآن، وأوردَ منه: ﴿وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٨٢] ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ ٱلنَّاسَ شَيْـًٔا﴾ [يونس: ٤٤] ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٤٩] ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ قَرَارًا﴾ [غافر: ٦٤] ﴿هُوَ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ﴾ [غافر: ٦٧]. انتهى بمعناه، وقوله: «وما ادَّعاه... إلى آخره» يُشعرُ بأنَّه لم يراجع «الإتقان»، فإنَّه ذكر فيه أنَّ الجلال البلقينيَّ قال: مثاله عزيز، ثمَّ أوردَ عبارة «البرهان»، ثمَّ قال: هذه الآيات كلُّها -أي: التي في «البرهان»- في غير الأحكام الفرعيَّة، فالظَّاهر أنَّ مراد البلقينيِّ: أنَّه عزيز في الأحكام الفرعيَّة، وقد استخرجت بعد الفكر أنَّه فيها، وهي ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣] فإنَّه لا خصوص فيها. انتهى كذا بخطِّ شيخنا العجميِّ ﵀.

يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «تَوَضَّئِي» قَالَتْ: كَيْفَ أَتَوَضَّأُ بِهَا يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «تَوَضَّئِينَ بِهَا» قَالَتْ عَائِشَةُ: فَعَرَفْتُ الَّذِي يُرِيدُ رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَجَذَبْتُهَا إِلَيَّ فَعَلَّمْتُهَا.

وبه قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى) هو ابن جعفرٍ البيكنديُّ كما جزم به الكلاباذيُّ والبيهقيُّ/ أو هو ابن موسى البلخيُّ قال: (حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ) سفيان بن أبي عمران ميمون الهلاليُّ أبو محمَّد الكوفيُّ ثم المكِّيُّ الحافظ الفقيه الحجَّة (عَنْ مَنْصُورِ ابْنِ صَفِيَّةَ) اسم أبيه عبدُ الرحمن بنُ طلحة ابنِ الحارث بنِ عبد الدَّار، العَبْدريُّ[1] الحجبيُّ المكِّيُّ، ثقةٌ أخطأ ابن حزمٍ في تضعيفه (عَنْ أُمِّهِ) صفيَّة بنت شيبة بن عثمان بن أبي طلحة العبدريَّة، لها رؤيةٌ وحديث عن عائشة وغيرها من الصَّحابة، وفي «البخاريِّ» التَّصريح بسماعها من النَّبيِّ ﷺ، وأنكر الدَّارقطنيُّ إدراكها (عَنْ عَائِشَةَ) ﵂: (أَنَّ امْرَأَةً) اسمها أسماء بنت شَكَلٍ بفتح المعجمة والكاف بعدها لامٌ (سَأَلَتِ النَّبِيَّ ﷺ).

قال المؤلِّف: (حَدَّثَنَا) ولأبي ذرٍّ: «وحدَّثنا» (مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ عُقْبَةَ) بضمِّ العين وسكون القاف، الشَّيبانيُّ الكوفيُّ، يكنى أبا عبد الله فيما جزم به الكلاباذيُّ، وهو من قدماء شُيوخ البخاريِّ، ولفظ الحديث له، وسقط لأبي ذرٍّ «هو» فقط، قال: (حَدَّثَنَا الفُضَيْلُ) بضمِّ الفاء وفتح الضَّاد المعجَمة (بْنُ سُلَيْمَانَ) بضمِّ السِّين وفتح اللام (النُّمَيْرِيُّ) بضمِّ النّون وفتح الميم، أبو سليمان (البَصْرِيُّ) قال: (حَدَّثَنَا مَنْصُورُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنُ شَيْبَةَ) قال الحافظ ابن حجرٍ: وقع هنا منصور بن عبد الرَّحمن ابن شيبة، وشيبة إنَّما هو جدُّ منصورٍ لأمِّه؛ لأنَّ أمَّه صفيَّة بنت شيبة بن عثمان بن طلحة الحجبيِّ، وعلى هذا فيكتب «ابن شيبة» بالألف وبالرَّفع[2] كإعراب «منصورٍ»؛ لأنَّه صفته، لا إعراب «عبد الرَّحمن» فهو نسبةٌ إلى أبي أمِّه، والذي في «اليونينيَّة» بكسر النُّون فقط صفةٌ لسابقه، قال: (حَدَّثَتْنِي) بالإفراد (أُمِّي) صفيَّة بنت شيبة (عَنْ عَائِشَةَ ﵂: أَنَّ امْرَأَةً) هي أسماء كما مرَّ قريبًا (سَأَلَتِ النَّبِيَّ) ولأبي الوقت[3]: «رسول الله» (ﷺ عَنِ الحَيْضِ كَيْفَ نَغْتَسِلُ مِنْهُ؟) بنونٍ مفتوحةٍ وكسر السِّين، ولأبي ذرٍّ:

---

(١) في (د): «العبدي» وهو تحريف.

(٢) «وبالرَّفع»: ليس في (د).

(٣) في هامش (ج) و(ل): «أبي الوقت» كذا بخطِّه، والَّذي في المتون: «أبا ذرٍّ».

«يُغْتَسَل منه[1]» بتحتيَّةٍ مضمومةٍ بدل النُّون وفتح السِّين، وفي نسخةٍ: بالمثنَّاة الفوقيَّة المفتوحة (قَالَ: تَأْخُذِينَ) ولأبي ذرٍّ عن الحَمُّويي والمُستملي: «تأخُذِي» بحذف النُّون، والأوَّل هو الصَّواب (فِرْصَةً) بتثليث الفاء وسكون الرَّاء وبالصَّاد المهملة: قطعةً من قطنٍ (مُمَسَّكَةً) مطيَّبةً بالمسك (فَتَوَضَّئِينَ بِهَا[2]) ولأبي ذرٍّ عن الحَمُّويي والمُستملي: «فَتَوَضَّئي بها» بحذف النُّون، أي: وضوءًا لغويًّا، أي: تنظَّفي بها/ (قَالَتْ: كَيْفَ أَتَوَضَّأُ بِهَا يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ) ولأبي ذرٍّ: «فقال» (النَّبِيُّ ﷺ: تَوَضَّئِي) ليس هنا «بها» (قَالَتْ: كَيْفَ أَتَوَضَّأُ بِهَا يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ) ولأبي ذرٍّ: «فقال» (النَّبِيُّ ﷺ: تَوَضَّئِينَ) وللكشميهني: «توضئي» (بِهَا، قَالَتْ عَائِشَةُ) ﵂: (فَعَرَفْتُ الَّذِي يُرِيدُ رَسُولُ اللهِ ﷺ) بقوله/: «توضَّئي بها» (فَجَذَبْتُهَا) بالذَّال المعجمة (إِلَيَّ) بتشديد الياء (فَعَلَّمْتُهَا).

١٠/٣٣٥

د٧/٢٧٨ب

ومطابقة الحديث للتَّرجمة في قوله: «توضَّئي بها» فإنَّه وقع بيانه للسَّائلة بما فهمته عائشة ﵂ وأقرَّها ﷺ على ذلك؛ لأنَّ السَّائلة لم تكن تعرف أنَّ تتبُّع الدَّم بالفرصة يسمَّى توضُّؤًا، فلمَّا فهمت عائشة غرضه بيَّنت للسَّائلة ما خفي عليها من ذلك، فالمجمَل يوقف على بيانه من القرائن، وتختلف الأفهام في إدراكه.

وسبق هذا الحديث[3] في «الطهارة» [ح: ٣١٤] بلفظ سفيان بن عُيَينة.

٧٣٥٨ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ أَبِي بِشْرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ أُمَّ حُفَيْدٍ بِنْتَ الحَارِثِ بْنِ حَزْنٍ أَهْدَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ سَمْنًا وَأَقِطًا وَأَضُبًّا، فَدَعَا بِهِنَّ النَّبِيُّ ﷺ، فَأُكِلْنَ عَلَى مَائِدَتِهِ، فَتَرَكَهُنَّ النَّبِيُّ ﷺ كَالمُتَقَذِّرِ لَهُ، وَلَوْ كُنَّ حَرَامًا مَا أُكِلْنَ عَلَى مَائِدَتِهِ، وَلَا أَمَرَ بِأَكْلِهِنَّ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ) التَّبوذكيُّ قال: (حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ) الوضَّاح (عَنْ أَبِي بِشْرٍ) بكسر الموحَّدة وسكون المعجمة، جعفر بن أبي وحشيَّة (عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ) الوالبيِّ مولاهم، أحد الأعلام (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ) ﵄: (أَنَّ أُمَّ حُفَيْدٍ) بضمِّ الحاء المهملة وفتح الفاء وبعد

---

(١) «منه»: مثبتٌ من (د) و(ع).

(٢) في هامش (ج) و(ل): بخطِّه، ليس هنا «بها».

(٣) في (ب): «الباب».

التَّحتيَّة السَّاكنة دالٌ مهملةٌ، هُزَيلة، بضمِّ الهاء وفتح الزَّاي، مصغر هَزْلة (بِنْتَ الحَارِثِ بْنِ حَزْنٍ) بفتح الحاء المهملة وسكون الزَّاي بعدها نونٌ، الهلاليَّة أخت ميمونة أمِّ المؤمنين وخالة ابن عبَّاسٍ (أَهْدَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ سَمْنًا وَأَقِطًا) لبنًا مجمَّدًا (وَأَضُبًّا) بهمزةٍ مفتوحةٍ فضادٍ معجمةٍ مضمومةٍ: جمع ضبٍّ، وللكشميهنيِّ: «وضَبًّا» بفتح الضَّاد بلفظ الإفراد (فَدَعَا بِهِنَّ) أو به (النَّبِيُّ ﷺ، فَأُكِلْنَ) أو فأُكِلَ (عَلَى مَائِدَتِهِ، فَتَرَكَهُنَّ) أو تركه (النَّبِيُّ ﷺ كَالمُتَقَذِّرِ[1] لَهُ) بالقاف والذَّال المعجَمة[2] المشدَّدة، ولأبي ذرٍّ عن الحَمُّويي والمُستملي: «لهنَّ» (وَلَوْ كُنَّ) أي: الأضبُّ (حَرَامًا مَا أُكِلْنَ) ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنيِّ: «ولو كان» أي: الضبُّ حرامًا، ما أُكِل (عَلَى مَائِدَتِهِ، وَلَا أَمَرَ بِأَكْلِهِنَّ) أو بأكله، ومطابقته ظاهرةٌ.

٧٣٥٩ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي عَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبَاحٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ أَكَلَ ثُومًا أَوْ بَصَلًا فَلْيَعْتَزِلْنَا، أَوْ لِيَعْتَزِلْ مَسْجِدَنَا، وَلْيَقْعُدْ فِي بَيْتِهِ» وَإِنَّهُ أُتِيَ بِبَدْرٍ -قَالَ ابْنُ وَهْبٍ يَعْنِي: طَبَقًا- فِيهِ خَضِرَاتٌ مِنْ بُقُولٍ، فَوَجَدَ لَهَا رِيحًا، فَسَأَلَ عَنْهَا، فَأُخْبِرَ بِمَا فِيهَا مِنَ البُقُولِ، فَقَالَ: «قَرِّبُوهَا» فَقَرَّبُوهَا إِلَى بَعْضِ أَصْحَابِهِ كَانَ مَعَهُ، فَلَمَّا رَآهُ كَرِهَ أَكْلَهَا، قَالَ: «كُلْ فَإِنِّي أُنَاجِي مَنْ لَا تُنَاجِي» وَقَالَ ابْنُ عُفَيْرٍ عَنِ ابْنِ وَهْبٍ: بِقِدْرٍ فِيهِ خَضِرَاتٌ، وَلَمْ يَذْكُرِ اللَّيْثُ وَأَبُو صَفْوَانَ عَنْ يُونُسَ قِصَّةَ القِدْرِ، فَلَا أَدْرِي هُوَ مِنْ قَوْلِ الزُّهْرِيِّ أَوْ فِي الحَدِيثِ؟

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ) أبو جعفر ابن الطَّبريِّ[3] المصريُّ الحافظ قال: (حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ) عبد الله المصريُّ قال: (أَخْبَرَنِي) بالإفراد (يُونُسُ) بن يزيد الأيليُّ (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) محمَّد بن مسلمٍ الزُّهريِّ أنَّه قال: (أَخْبَرَنِي) بالإفراد (عَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبَاحٍ) بفتح الرَّاء والموحَّدة المخفَّفة (عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ) الأنصاريِّ ﵄ أنَّه (قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: مَنْ أَكَلَ ثُومًا) بضمِّ المثلَّثة (أَوْ بَصَلًا فَلْيَعْتَزِلْنَا) جواب الشَّرط، أي: فليعتزلْ الحضور عندنا والصَّلاةَ معنا (أَوْ لِيَعْتَزِلْ مَسْجِدَنَا) عامٌّ في جميع المساجد، ويؤيِّده الرِّواية الأخرى:

(١) في (د): «كالمستقذر».

(٢) في (ج) و(ل): «الزاي»، وبهامشهما: «الزاي» كذا بخطِّه، وصوابه: «والذَّال المعجمة».

(٣) في (د) و(س): «الطَّبرانيُّ»، وهو تحريفٌ.

«مساجدنا» بلفظ الجمع، فيكون لفظ الإفراد للجنس، أو هو خاصٌّ بمسجده صلى الله عليه وسلم؛ لكونه مهبط الملك بالوحي (وَلْيَقْعُدْ) ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنِيِّ: «أو[1] ليقعد» (فِي بَيْتِهِ) فلا يحضر المساجد والجماعات، وليصلِّ في بيته، فإنَّ ذلك عذرٌ[2] له عن[3] التَّخلُّف (وَإِنَّهُ) بكسر الهمزة (أُتِيَ) -بضمِّ الهمزة- عليه الصلاة والسلام (بِبَدْرٍ) بفتح الموحَّدة الثَّانية وسكون الدَّال المهملة بعدها راءٌ: طَبَقٌ[4] (قَالَ ابْنُ وَهْبٍ) عبد الله: (يَعْنِي: طَبَقًا فِيهِ) بُقولٌ (خَضِرَاتٌ)/ بفتح الخاء[5] وكسر الضَّاد المعجَمتين، وسُمِّي الطَّبق بَدْرًا؛ لاستدارته كاستدارة القمر، وللأَصيليِّ: «خُضَرَاتٌ[6]» بضمِّ الخاء وفتح الضَّاد، وهو مبتدأٌ، ومسوِّغهُ تقدُّم[7] الخبر[8] في المجرور، والجملة في محلِّ الصِّفة لـ«بَدْر» وهو مسوِّغٌ ثانٍ[9]، والخضرات: جمع خضرةٍ العشب النَّاعم (مِنْ بُقُولٍ، فَوَجَدَ) بفتحاتٍ: أصاب (لَهَا رِيحًا) كريهةً كالبصل والثُّوم والفجل (فَسَأَلَ عَنْهَا) بفتح السين، والفاء سببيَّة، أي: بسبب ما وجد من الرِّيح سأل، وفاعل «سأل» ضميرُ النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم (فَأُخْبِرَ) بضمِّ الهمزة وكسر الموحَّدة[10] مبنيًّا للمجهول[11]، والمفعول الذي[12] لم يسمَّ فاعلُه ضميرُ النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم، وهو هنا

د٧/٢٧٩أ

(١) «أو»: سقط من (د).

(٢) في هامش (ج): كذا بخطِّه على لغةِ: إنَّ خراسًا أسدًا. وفي (ل): «عذرًا»، وفي هامشها: كذا بخطِّه على لغة: إنَّ حراسنا أسدًا.

(٣) في (ب): «في».

(٤) «طبق»: مثبتٌ من (د) و(ع).

(٥) في هامش (ل): «الخاء»: سقطت من خطِّه.

(٦) في (ص): «خضراوات»، ولا يصحُّ.

(٧) في (د): «تقديم».

(٨) في هامش (ج): فيه مسامحة لا تخفى، فليتأمَّل، والأولى أن يقال: إنَّ مسوِّغ الابتداء هنا بـ«خضرات» أمران؛ أحدهما: كونه صفةً لموصوف محذوف؛ أي: بُقول خضرات، كما قدَّمه، والثاني: تقدُّم خبره عليه، وهو الجارُّ والمجرور.

(٩) قال الشيخ قطة رحمه الله بهامش البولاقية: قوله: «وهو مسوغ ثان» لا يخفى ما فيه.

(١٠) في(د): «الباء».

(١١) في (د): «للمفعول»، وفي (ج) و(ص): «للفاعل»، وفي هامش (ج): كذا بخطِّه، والأولى أن يقال: مبنيًّا للمفعول الذي لم يُسمَّ فاعلُه، ونائب الفاعل ضميرُ النبيِّ... إلى آخره، وقوله: «يتعدَّى إلى الثالث... إلى آخره» كذا بخطِّه، وفيه نظر، والظاهر أنَّه مفعول ثانٍ لا ثالث.

(١٢) في (ع): «للذي».

يتعدَّى إلى الثالث بحرف الجرِّ، وهو قوله: (بِمَا فِيهَا مِنَ البُقُولِ) و«ما» موصولٌ[1]، والعائد ضمير الاستقرار، وضمير «فيها» يعود على «الخضرات»[2]، أي: أُخبِر بما اختلط فيها، وتكون «في» مجازًا في الظَّرف (فَقَالَ) ﷺ: (قَرِّبُوهَا) أي: إلى فلانٍ، ففيه حذفٌ (فَقَرَّبُوهَا إِلَى بَعْضِ أَصْحَابِهِ كَانَ مَعَهُ) ﷺ وهذا منقولٌ بالمعنى؛ لأنَّ لفظه ﷺ/: قرِّبوها لأبي أيُّوب[3]، فكأنَّ الرَّاويَ لم يحفظه، فكنَّى عنه، وعلى تقدير ألَّا يكون عينه، ففيه التفاتٌ؛ لأنَّ الأصل أن يقول: إلى بعض أصحابي، وقوله: «كان معه» من كلام الرَّاوي (فَلَمَّا رَآهُ كَرِهَ أَكْلَهَا) بفتح الهمزة، وفاعل «رآه» يعود على النَّبيِّ ﷺ، وضمير المفعول على الذي قُرِّب إليه، وضمير «كره» يعود على الرَّجل، وجملة «كره» في محلِّ الحال من مفعول «رأى[4]» لأنَّ الرؤية بصريَّة، وجواب «لمَّا» قوله: (قَالَ) أي: النَّبيُّ ﷺ للرَّجل: (كُلْ فَإِنِّي أُنَاجِي مَنْ لَا تُنَاجِي) مِنَ الملائكة. ٣٣٦/١٠

(وَقَالَ) وسقط الواو لأبي ذرٍّ (ابْنُ عُفَيْرٍ) بضمِّ العين المهملة وفتح الفاء، وهو سعيد بن كثير بن عفيرٍ شيخ المؤلِّف (عَنِ ابْنِ وَهْبٍ) عبد الله: (بِقِدْرٍ) بكسر القاف وسكون الدَّال المهملة (فِيهِ خَضِرَاتٌ) بفتح الخاء وكسر الضَّاد، وللأصيليِّ: «(خُضَرَاتٌ)» بضمٍّ ثم فتحٍ بدل من[5] «بِبَدْرٍ» (وَلَمْ يَذْكُرِ اللَّيْثُ) بن سعدٍ الإمام، فيما وصله الذُّهليُّ في «الزُّهريَّات» (وَأَبُو صَفْوَانَ) عبد الله بن سعيدٍ الأمويُّ، فيما وصله في «الأطعمة» [ح:٥٤٥٢] في روايتيهما[6] (عَنْ يُونُسَ) بن يزيد الأيليِّ (قِصَّةَ القِدْرِ، فَلَا أَدْرِي هُوَ مِنْ قَوْلِ الزُّهْرِيِّ) محمَّد بن مسلمٍ مُدرَجًا

---

(١) في (د): «موصولةٌ».

(٢) في هامش (ج): قوله: «وضمير «فيها» يعود على الخضرات.. إلى آخره، عبارته في كتاب الصلاة قبيل الجمعة في باب ما جاء في أكل الثوم النيء: «أُتي بقدر» بضم الهمزة وكسر القاف، ما يطبخ فيه طعام فيه خضراوات، «من بقول» أي مطبوخة «فوجد لها ريحاً فسأل فأُخبر» بضم الهمزة مبنيًّا للمفعول؛ أي أُخبر النبي ﷺ «بما فيها» أي القدر «من البقول فقال: قرِّبوه» أي القدر أو الخضرات أو البقول مشيرًا إلى بعض أصحابه. انتهى المقصود بلفظه.

(٣) في هامش (ج): كما تقدَّم قُبَيل «كتاب الجمعة».

(٤) في هامش (ج) و(ل): قوله: «كره» كذا بخطِّه، وصوابه: «رآه» بدليلِ ما بعده.

(٥) «من»: ليس في (د).

(٦) في (ع): «روايتهما».

(أَوْ) هو مرويٌّ (فِي الحَدِيثِ) وقد بالغ بعضهم فقال: إنَّ لفظة «القِدْر» بالقاف تصحيفٌ، وسبب ذلك استشكال القِدْر، فإنَّه يُشعِر بأنَّه مطبوخٌ، وقد ورد الإذن بأكلها مطبوخةً، ويمكن الجواب: بأنَّ ما في القِدْر قد يُمات بالطَّبخ حتَّى تذهبَ رائحته الكريهة أصلًا، وقد لا ينتهي به إلى ذلك، فتُحمَل هذه الرِّواية الصَّحيحة على الحالة[1] الثَّانية، بل يجوز أن يكون قد جُعِل في القِدْر على نيَّة أن يُطبَخ، ثم اتَّفق أن أُتيَ به قبل الطَّبخ، لكنَّ أمره بالتَّقريب/ لبعض أصحابه يُبعِد هذا الاحتمال، ولكن مع هذه الاحتمالات لا يبقى إشكالٌ يُفضي إلى جعله مصحَّفًا أو ضعيفًا.

د٧/٢٧٩ب

والحديث سبق في «الصلاة» في «باب ما جاء في أكل الثوم النَّيْءِ» [ح: ٨٥٥].

٧٣٦٠ - حَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللهِ بْنُ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا أَبِي وَعَمِّي قَالَا: حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ أَبِيهِ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ جُبَيْرٍ: أَنَّ أَبَاهُ جُبَيْرَ بْنَ مُطْعِمٍ أَخْبَرَهُ: أَنَّ امْرَأَةً مِنَ الأَنْصَارِ أَتَتْ رَسُولَ اللهِ ﷺ فَكَلَّمَتْهُ فِي شَيْءٍ، فَأَمَرَهَا بِأَمْرٍ، فَقَالَتْ: أَرَأَيْتَ يَا رَسُولَ اللهِ إِنْ لَمْ أَجِدْكَ؟ قَالَ: «إِنْ لَمْ تَجِدِينِي؛ فَأْتِي أَبَا بَكْرٍ». زَادَ الحُمَيْدِيُّ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ: كَأَنَّهَا تَعْنِي المَوْتَ.

وبه قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (عُبَيْدُ اللهِ) بضمِّ العين (بْنُ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ) بنِ سَعْدٍ -بسكون العين فيهما- ابنِ إبراهيم بن عبد الرَّحمن بن عوفٍ الزُّهريُّ أبو الفضل البغداديُّ قاضي أصبهان قال: (حَدَّثَنَا أَبِي) سعدٌ (وَعَمِّي) يعقوب بن إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرَّحمن بن عوفٍ (قَالَا) أي: قال كلٌّ منهما: (حَدَّثَنَا أَبِي) إبراهيم (عَنْ أَبِيهِ) سعدٍ قال: (أَخْبَرَنِي) بالإفراد (مُحَمَّدُ بْنُ جُبَيْرٍ: أَنَّ أَبَاهُ جُبَيْرَ بْنَ مُطْعِمٍ) القرشيَّ النوفليَّ (أَخْبَرَهُ: أَنَّ امْرَأَةً مِنَ الأَنْصَارِ) لم تُسَمَّ، وسقط من «اليونينيَّة» و«الملكيَّة» لفظ: «من الأنصار» (أَتَتْ رَسُولَ اللهِ ﷺ، فَكَلَّمَتْهُ فِي شَيْءٍ) يعطيها (فَأَمَرَهَا بِأَمْرٍ) وفي «مناقب أبي بكرٍ» [ح: ٣٦٥٩] فأمرها أن ترجع إليه (فَقَالَتْ: أَرَأَيْتَ) أي: أخبرني (يَا رَسُولَ اللهِ إِنْ لَمْ أَجِدْكَ؟ قَالَ) عليه الصلاة والسلام: (إِنْ لَمْ تَجِدِينِي فَأْتِي أَبَا بَكْرٍ) الصِّدِّيق رضي الله عنه.

(زَادَ الحُمَيْدِيُّ) عبد الله بن الزُّبير على الحديث السَّابق -ولأبي ذرٍّ: «زاد لنا الحميديُّ»-

---

(١) في (د): «الحال».

(عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ) المذكور بالسَّند المذكور[1]: (كَأَنَّهَا تَعْنِي) بقولها: إن لم أجدك (المَوْتَ) أي: إن جئت فوجدتك قد متَّ ماذا أفعل؟

قال في «الكواكب»: ومناسبة هذا الحديث للتَّرجمة أنَّه يُستدلُّ به على خلافة أبي بكرٍ، لكن بطريق الإشارة[2] لا التَّصريح، والحديث سبق في «مناقب أبي بكرٍ» [ح: ٣٦٥٩].

بسم الله الرحمن الرحيم

٢٥ - بابُ قَوْلِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم: «لَا تَسْأَلُوا أَهْلَ الكِتَابِ عَنْ شَيْءٍ»

(بسم الله الرحمن الرحيم) سقطت البسملة لأبي ذرٍّ. (بابُ قَوْلِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم: لَا تَسْأَلُوا أَهْلَ الكِتَابِ) اليهود والنَّصارى (عَنْ شَيْءٍ) ممَّا يتعلَّق بالشَّرائع؛ لأنَّ شرعنا غير محتاج لشيء، فإذا لم يوجد فيه نصٌّ ففي النَّظر والاستدلال غنًى عن سؤالهم. نعم لا يدخل في النَّهي سؤالهم عن الأخبار المصدِّقة لشرعنا والأخبار عن الأمم السَّالفة، وكذا سؤال مَن آمن/ منهم. ٣٣٧/١٠

٧٣٦١ - وَقَالَ أَبُو اليَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ: أَخْبَرَنِي حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: سَمِعَ مُعَاوِيَةَ يُحَدِّثُ رَهْطًا مِنْ قُرَيْشٍ بِالمَدِينَةِ، وَذَكَرَ كَعْبَ الأَحْبَارِ، فَقَالَ: إِنْ كَانَ مِنْ أَصْدَقِ هَؤُلَاءِ المُحَدِّثِينَ الَّذِينَ يُحَدِّثُونَ عَنْ أَهْلِ الكِتَابِ، وَإِنْ كُنَّا مَعَ ذَلِكَ لَنَبْلُو عَلَيْهِ الكَذِبَ.

(وَقَالَ أَبُو اليَمَانِ) شيخ المؤلِّف الحكم بن نافعٍ ولم يقل: «حدَّثنا أبو اليمان» إمَّا لكونه أخذه عنه مذاكرةً، أو لكونه أثرًا موقوفًا. نعم؛ أخرجه الإسماعيليُّ عن عبد الله بن العبَّاس الطيالسيِّ عن البخاريِّ قال: «حدَّثنا أبو اليمان» ومن هذا الوجه أخرجه أبو نُعيمٍ، قال في «الفتح»: فظهر أنَّه مسموعٌ له، وترجَّح الاحتمال الثَّاني، وكذا هو في «التَّاريخ الصَّغير» للمؤلِّف قال: حدَّثنا أبو اليمان قال: (أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ) هو ابن أبي حمزة (عَنِ الزُّهْرِيِّ) محمَّد بن مسلمٍ أنَّه قال: (أَخْبَرَنِي) بالإفراد (حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) بضمِّ الحاء مصغَّرًا، ابن عوفٍ أنَّه (سَمِعَ مُعَاوِيَةَ) ابن أبي سفيان (يُحَدِّثُ رَهْطًا مِنْ قُرَيْشٍ بِالمَدِينَةِ) لمَّا حجَّ في خلافته، وقال ابن حجرٍ: لم أقف/ على تعيين د٧/٢٨٠أ

---

(١) في (ع): «السَّابق».

(٢) في هامش (ل):

إمامُنا بإشارات الرَّسول أبو بكرٍ كما أجمع القاصي مع الدَّاني «نونيَّة».

الزُّهط (وَذَكَرَ كَعْبَ الأَحْبَارِ) بن ماتع -بالفوقيَّة بعدها عينٌ مهملةٌ- ابن عمرو بن قيسٍ من آل ذي رُعَينٍ، وقيل: ذي الكلاع، الحِمْيريَّ، وكان يهوديًّا عالمًا بكتبهم، أسلم في عهد عمر أو أبي بكر أو في عهده ﷺ، وتأخَّرت هجرته، والأوَّل أشهر (فَقَالَ) أي: معاوية: (إِنْ كَانَ) كعبٌ (مِنْ أَصْدَقِ هَؤُلَاءِ المُحَدِّثِينَ الَّذِينَ يُحَدِّثُونَ عَنْ أَهْلِ الكِتَابِ) ممَّن هو نظير كعبٍ ممَّن كان من أهل الكتاب وأسلم (وَإِنْ كُنَّا مَعَ ذَلِكَ لَنَبْلُو) بالنُّون: لَنختبرُ[١] (عَلَيْهِ الكَذِبَ) الضَّمير المخفوض بـ«على» يعود على كعب الأحبار، يعني: أنَّه يُخطِئ فيما يقوله في بعض الأحيان، ولم يُرِد أنَّه كان[٢] كذَّابًا، كذا ذكره ابن حِبَّان في «كتاب الثِّقات» وقيل: إنَّ الهاء في «عليه» راجعةٌ إلى «الكتاب» من قوله: إن[٣] كان من أصدق هؤلاء المحدِّثين الذين يحدِّثون عن أهل الكتاب، وذلك لأنَّ كتبهم قد بُدِّلت وحُرِّفت، وليس عائدًا على «كعب» قال القاضي عياضٌ: وعندي أنَّه يصحُّ عوده على كعب أو على حديثه وإن لم يقصد الكذب أو يتعمَّده كعبٌ؛ إذ لا يُشترط في الكذب عند أهل السُّنَّة التَّعمُّد، بل هو إخبار بالشَّيء على خلاف ما هو عليه، وليس في هذا تجريحٌ لكعبٍ بالكذب، وقال ابن الجوزيِّ، يعني: أنَّ الكذب فيما يُخبِر به عن أهل الكتاب لا منه، فالأخبار التي يحكيها عن القوم يكون في بعضها كذبٌ، فأمَّا كعب الأحبار فهو من[٤] خيار الأحبار، وأخرج ابن سعدٍ من طريق عبد الرَّحمن بن جُبير بن نُفير[٥] قال: قال معاوية: «ألا إنَّ كعب الأحبار أحدُ العلماء، إن كان عنده لعلمٌ كالثِّمار، وإن كنَّا فيه لمفرِّطين».

٧٣٦٢ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ: أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ المُبَارَكِ، عَنْ يَحْيَى ابْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: كَانَ أَهْلُ الكِتَابِ يَقْرَؤُونَ التَّوْرَاةَ بِالعِبْرَانِيَّةِ، وَيُفَسِّرُونَهَا بِالعَرَبِيَّةِ لأَهْلِ الإِسْلَامِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا تُصَدِّقُوا أَهْلَ الكِتَابِ، وَلَا تُكَذِّبُوهُمْ، وَقُولُوا: آمَنَّا بِاللهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ» الآيَةَ.

وبه قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد، ولأبي ذرٍّ بالجمع (مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ) بالموحَّدة والمعجمة

(١) في هامش (ج) و(ل): بخطِّه: «لَنَبْلُوا» كذا في «اليونينيَّة» بالفٍ بعد الواو.

(٢) في هامش (ل): قوله: «أنَّه كان»: كذا بخطِّه، وفي المتن: «إن كان».

(٣) في (د): «إنَّه».

(٤) زيد في (ع): «جملة».

(٥) في هامش (ج): «نُفير» بنون وفاء، مصغَّرًا «تقريب».

المشدَّدة، ابن عثمان أبو بكرٍ العبديُّ مولاهم، الحافظ بندار قال: (حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ) بضمِّ العين، ابن فارس العبديُّ البصريُّ، أصله من بخارى قال: (أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ الْمُبَارَكِ) الهُنائيُّ، بضمِّ الهاء وتخفيف النون، ممدودًا (عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ) بالمثلَّثة الطَّائيِّ مولاهم (عَنِ أَبِي[1] سَلَمَةَ) بن عبد الرَّحمن بن عوف (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رضي الله عنه أنَّه (قَالَ: كَانَ أَهْلُ الكِتَابِ) اليهود (يَقْرَؤُونَ التَّوْرَاةَ بِالعِبْرَانِيَّةِ) بكسر العين المُهمَلة وسكون الموحَّدة (وَيُفَسِّرُونَهَا بِالعَرَبِيَّةِ لأَهْلِ الإِسْلَامِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: لَا تُصَدِّقُوا أَهْلَ الكِتَابِ وَلَا تُكَذِّبُوهُمْ) إذا[2] كان ما يخبرونكم به محتملًا؛ لئلا يكون في نفس الأمر صدقًا فتكذِّبوه، أو كذبًا فتصدِّقوه، فتقعوا في الحرج (وَقُولُوا) أيُّها المؤمنون: (آمَنَّا بِاللهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا) القرآن (وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ. الآيَةَ[3]).

والحديث سبق في «باب قوله: ﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا﴾» من تفسير البقرة سندًا ومتنًا [ح: ٤٤٨٥].

٧٣٦٣ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ: أَخْبَرَنَا ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ ابْنُ عَبْدِ اللهِ: أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: كَيْفَ تَسْأَلُونَ أَهْلَ الكِتَابِ عَنْ شَيْءٍ وَكِتَابُكُمُ الَّذِي أُنْزِلَ عَلَى رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم أَحْدَثُ؟! تَقْرَؤُونَهُ مَحْضًا لَمْ يُشَبْ، وَقَدْ حَدَّثَكُمْ أَنَّ أَهْلَ الكِتَابِ بَدَّلُوا كِتَابَ اللهِ، وَغَيَّرُوهُ، وَكَتَبُوا بِأَيْدِيهِمُ الكِتَابَ، وَقَالُوا: هُوَ مِنْ عِنْدِ اللهِ لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا، أَلَا يَنْهَاكُمْ مَا جَاءَكُمْ مِنَ العِلْمِ عَنْ مَسْأَلَتِهِمْ؟ لَا وَاللهِ مَا رَأَيْنَا مِنْهُمْ رَجُلًا يَسْأَلُكُمْ عَنِ الَّذِي أُنْزِلَ عَلَيْكُمْ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ)/ أبو سلمة التَّبوذكيُّ الحافظ قال: (حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ) د٢٨٠/٧ب ابن سعدِ بن إبراهيم الزُّهريُّ قال: (أَخْبَرَنَا ابْنُ شِهَابٍ) محمَّد بن مسلم[4] (عَنْ عُبَيْدِ اللهِ) بضمِّ العين (ابْنُ عَبْدِ الله) بن/ عتبة بن مسعودٍ، وثبت قوله: «ابن عبد الله» لأبي ذرٍّ، وسقط لغيره (أَنَّ ٣٣٨/١٠ ابْنَ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: كَيْفَ تَسْأَلُونَ أَهْلَ الكِتَابِ) من اليهود والنَّصارى، والاستفهام إنكاريٌّ (عَنْ شَيْءٍ) من الشَّرائع (وَكِتَابُكُمُ) القرآن (الَّذِي أُنْزِلَ عَلَى رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم أَحْدَثُ؟!) أي:

---

(١) في غير (ع): «ابن»، وهو تحريفٌ.

(٢) في غير (د): «إذ».

(٣) التلاوة: ﴿وَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ﴾ [العنكبوت: ٤٦].

(٤) زيد في (د): «الزُّهريُّ».

أقرب نزولًا إليكم[1] من عند الله، فالحدوث بالنسبة إلى المنزَّل[2] إليهم، وهو في نفسه قديمٌ (تَقْرَؤُنَهُ مَحْضًا) خالصًا (لَمْ يُشَبْ) بضمِّ أوَّله وفتح المعجمة: لم يخلط، فلا يتطرَّق إليه تحريفٌ ولا تبديلٌ، بخلاف التَّوراة والإنجيل (وَقَدْ حَدَّثَكُمْ) سبحانه وتعالى في كتابه: (أَنَّ أَهْلَ الكِتَابِ) من اليهود وغيرهم (بَدَّلُوا كِتَابَ اللهِ) التَّوراة (وَغَيَّرُوهُ، وَكَتَبُوا بِأَيْدِيهِمُ الكِتَابَ. وَقَالُوا: هُوَ مِنْ عِنْدِ اللهِ لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا، أَلَا) بالتَّخفيف (يَنْهَاكُمْ مَا جَاءَكُمْ مِنَ العِلْمِ) بالكتاب والسُّنَّة (عَنْ مَسْأَلَتِهِمْ؟) بفتح الميم وسكون السِّين، ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنِيِّ: «مُسَاءلتهم» بضمِّ الميم وفتح السِّين بعدها ألفٌ (لَا وَاللهِ مَا رَأَيْنَا مِنْهُمْ رَجُلًا يَسْأَلُكُمْ عَنِ الَّذِي أُنْزِلَ عَلَيْكُمْ) فأنتم بالطريق الأولى ألَّا تسألوهم.

والحديث سبق في «الشَّهادات» [ح: ٢٦٨٥].

٢٦ - بابُ كَرَاهِيَةِ الخِلَافِ

(بابُ كَرَاهِيَةِ الخِلَافِ) في الأحكام الشَّرعيَّة، أو أعمَّ من ذلك، ولأبي ذرٍّ: «الاختلاف» وهذا الباب عند أبي ذرٍّ بعد «باب نهي النَّبيِّ ﷺ على التَّحريم» وقبل هذا الباب المذكور: «بابُ قولِ الله تعالى: ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾» [الشورى: ٣٨] وقال في «الفتح»: وسقطت هذه التَّرجمة لابن بطَّالٍ، فصار حديثها من جملة «باب النَّهي على التَّحريم»[3].

٧٣٦٤ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ سَلَّامِ بْنِ أَبِي مُطِيعٍ، عَنْ أَبِي عِمْرَانَ الجَوْنِيِّ، عَنْ جُنْدَبِ بْنِ عَبْدِ اللهِ البَجَلِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «اقْرَؤُوا القُرْآنَ مَا ائْتَلَفَتْ قُلُوبُكُمْ، فَإِذَا اخْتَلَفْتُمْ فَقُومُوا عَنْهُ» قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ: سَمِعَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ سَلَّامًا.

وبه قال: (حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ) هو ابن رَاهُوْيَه -كما جزم به الكلاباذيُّ- قال: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ) بفتح الميم وسكون[4] الهاء وكسر الدَّال المهملة (عَنْ سَلَّامِ بْنِ أَبِي مُطِيعٍ) بتشديد اللَّام الخزاعيِّ (عَنْ أَبِي عِمْرَانَ) عبدِ الملك بنِ حبيبٍ (الجَوْنِيِّ) بفتح الجيم

---

(١) «إليكم»: ليس في (ص) و(ع).

(٢) في (د) و(ص) و(ج) و(ل): «المنزول»، وبهامش (ج) و(ص) و(ل): كذا بخطِّه: «المنزول»، ولعلَّه: «النُّزول».

(٣) في غير (ب) و(س): «للتَّحريم» ولعلَّ المثبت هو الصَّواب.

(٤) في (ع): «وبسكون».

وسكون الواو بعدها نونٌ فتحتيَّةٌ، نسبةً لأحد أجداده الجَون بن عوفٍ (عَنْ جُنْدَب بْن عَبْدِ اللهِ البَجَلِيِّ) رضي الله عنه أنَّه (قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: اقْرَؤُوْا القُرْآنَ مَا ائْتَلَفَتْ) ما اجتمعت (قُلُوبُكُمْ) عليه (فَإِذَا اخْتَلَفْتُمْ) في فهم معانيه (فَقُومُوا عَنْهُ) لئلَّا يتمادى بكم الاختلاف[1] إلى الشَّرِّ.

وسبق الحديث في «فضائل القرآن» [ح: ٥٠٦٠]، وأخرجه مسلمٌ في «النُّذور»[2] والنَّسائي في «فضائل القرآن».

(قَالَ أَبُو عَبْدِ الله) البخاريُّ: (سَمِعَ عَبْدُ الرَّحْمنِ) بنُ مَهديٍّ (سَلَّامًا) أي: ابنَ أبي مطيعٍ، وأشار بهذا إلى ما سبق في آخر «فضائل القرآن» [ح: ٥٠٦١] وهذا ثبت في رواية المُستملي.

٧٣٦٥ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ: حَدَّثَنَا أَبُو عِمْرَانَ الجَوْنِيُّ، عَنْ جُنْدَبِ بْنِ عَبْدِ اللهِ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «اقْرَؤُوْا القُرْآنَ مَا ائْتَلَفَتْ عَلَيْهِ قُلُوبُكُمْ، فَإِذَا اخْتَلَفْتُمْ فَقُومُوا عَنْهُ».

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ: وَقَالَ يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، عَنْ هَارُونَ الأَعْوَرِ: حَدَّثَنَا أَبُو عِمْرَانَ، عَنْ جُنْدَبٍ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم.

وبه قال: (حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ) بن رَاهُوْيَه قال: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ)/ بن عبد الوارث قال: (حَدَّثَنَا هَمَّامٌ) بفتح الهاء وتشديد الميم الأولى، ابن يحيى البصريُّ قال: (حَدَّثَنَا أَبُو عِمْرَانَ) عبد الملك (الجَوْنِيُّ، عَنْ جُنْدَبِ بْنِ عَبْدِ اللهِ) سقط لأبي ذرٍّ «ابن عبد الله» (أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: اقْرَؤُوْا القُرْآنَ مَا ائْتَلَفَتْ عَلَيْهِ قُلُوبُكُمْ، فَإِذَا اخْتَلَفْتُمْ فَقُومُوا عَنْهُ) أي: اقرؤوا والزموا الائتلاف على ما دلَّ عليه وقاد إليه، فإذا وقع الاختلاف بأن عرض عارض شبهةٍ يقتضي المنازعة الدَّاعية إلى الافتراق، فاتركوا القراءة[3] وتمسَّكوا بالمحكَم الموجب[4] للأُلفة، وأعرضوا عن المتشابه المؤدِّي إلى الفُرقة، قاله في «الفتح» فيما سبق مع غيره في آخر «فضائل القرآن» [ح: ٥٠٦١] وأوردته هنا لبُعد العهد به.

د ٢٨١/٧أ

(١) في (ب) و(س): «الخلاف».

(٢) في (ب) و(ص): «النَّذر».

(٣) في (د): «القرآن».

(٤) قوله: «الموجب» زيادة من الفتح.

(قَالَ أَبُو عَبْدِ الله) البخاريُّ -كذا ثبت في رواية أبي ذرٍّ، وهو ساقط لغيره-: (وَقَالَ يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ) بن زاذان، أبو[1] خالد الواسطيُّ (عَنْ هَارُونَ) بنِ موسى الأزديِّ العتكيِّ مولاهم، البصريِّ النحويِّ (الأَعْوَرِ) قال: (حَدَّثَنَا أَبُو عِمْرَانَ) الجَونيُّ (عَنْ جُنْدَبٍ) رضي الله عنه (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) وهذا التَّعليق وصله الدَّارميُّ.

٧٣٦٦ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى: أَخْبَرَنَا هِشَامٌ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: لَمَّا حُضِرَ النَّبِيُّ ﷺ -قَالَ: وَفِي البَيْتِ رِجَالٌ فِيهِمْ عُمَرُ بْنُ الخَطَّابِ- قَالَ: «هَلُمَّ أَكْتُبْ لَكُمْ كِتَابًا لَنْ تَضِلُّوا بَعْدَهُ» قَالَ عُمَرُ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ غَلَبَهُ الوَجَعُ، وَعِنْدَكُمُ القُرْآنُ، فَحَسْبُنَا كِتَابُ اللهِ، وَاخْتَلَفَ أَهْلُ البَيْتِ وَاخْتَصَمُوا، فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: قَرِّبُوا يَكْتُبْ لَكُمْ رَسُولُ اللهِ ﷺ كِتَابًا لَنْ تَضِلُّوا بَعْدَهُ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ مَا قَالَ عُمَرُ، فَلَمَّا أَكْثَرُوا اللَّغَطَ وَالاِخْتِلَافَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «قُومُوا عَنِّي» قَالَ عُبَيْدُ اللهِ: فَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَقُولُ: إِنَّ الرَّزِيَّةَ كُلَّ الرَّزِيَّةِ مَا حَالَ بَيْنَ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَبَيْنَ أَنْ يَكْتُبَ لَهُمْ ذَلِكَ الكِتَابَ مِنِ اخْتِلَافِهِمْ وَلَغَطِهِمْ.

٣٣٩/١٠ وبه قال: (حَدَّثَنَا) ولأبي ذرٍّ: «حدَّثني» بالإفراد/ (إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى) بن يزيد الفرَّاء أبو إسحاق الرَّازيُّ الصَّغير قال: (أَخْبَرَنَا هِشَامٌ) هو ابن يوسف (عَنْ مَعْمَرٍ) بسكون العين، ابن راشدٍ (عَنِ الزُّهْرِيِّ) محمَّد بن مسلمٍ (عَنْ عُبَيْدِ اللهِ) بضمِّ العين (بْنِ عَبْدِ اللهِ) بن عتبة بن مسعودٍ (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ) رضي الله عنهما أنَّه (قَالَ: لَمَّا حُضِرَ النَّبِيُّ ﷺ) بضمِّ الحاء المُهمَلة وكسر الضَّاد المعجمة، أي: حضره الموت -(قَالَ: وَفِي البَيْتِ رِجَالٌ فِيهِمْ عُمَرُ بْنُ الخَطَّابِ) رضي الله عنه- (قَالَ) عليه الصلاة والسلام: (هَلُمَّ) أي: تعالوا (أَكْتُبْ لَكُمْ) بالجزم جواب الأمر (كِتَابًا لَنْ تَضِلُّوا بَعْدَهُ) زاد أبو ذرٍّ عن الحَمُّويي: «أبدًا» (قَالَ عُمَرُ) رضي الله عنه: (إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ غَلَبَهُ الوَجَعُ، وَ) الحال أنَّ[2] (عِنْدَكُمُ القُرْآنُ، فَحَسْبُنَا) كافينا (كِتَابُ اللهِ) فلا نكلِّفه عليه الصلاة والسلام ما يشقُّ عليه في هذه[3] الحالة من إملاء الكتاب (وَاخْتَلَفَ أَهْلُ البَيْتِ وَاخْتَصَمُوا) بسبب ذلك (فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: قَرِّبُوا يَكْتُبْ لَكُمْ رَسُولُ اللهِ ﷺ كِتَابًا لَنْ تَضِلُّوا بَعْدَهُ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ مَا قَالَ عُمَرُ): إنَّ النَّبيَّ ﷺ غلبه الوجع، وعندكم القرآن،

---

(١) في (د): «ابن»، وهو تحريفٌ.

(٢) «أنَّ»: زيادة من (د).

(٣) «هذه»: مثبتٌ من (ب) و(س).

فحسبنا كتاب الله (فَلَمَّا أَكْثَرُوا اللَّغَطَ) بالغين المعجمة: الصَّوت بذلك (وَالاِخْتلاف عند النَّبيِّ ﷺ قَالَ) لهم: (قُومُوا عَنِّي) زاد في «العلم» [ح: ١١٤] «ولا ينبغي عندي التَّنازع» (قال عُبيْدُ الله) -بضمِّ العين- بن عبد الله بن عتبة: (فَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ ﵄ (يَقُولُ: إِنَّ الرَّزِيَّةَ كُلَّ الرَّزِيَّةِ) أي: إن المصيبة كلَّ المصيبة (مَا حَالَ) أي: الذي حجز (بَيْنَ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَبَيْنَ أَنْ يَكْتُبَ لَهُمْ ذَلِكَ الكِتَابَ/ مِنِ اخْتِلَافِهِمْ وَلَغَطِهِمْ) بيان لقوله: «ما حال» وقد كان عمر ﵁ أفقه من ابن عباس؛ د٢٨١/٧ب لاكتفائه بالقرآن، وفي تركه ﵊ الإنكار على عمر ﵁ دليلٌ على استصوابه.

والحديث سبق في «باب كتابة العلم» من «كتاب العلم»[(١)] [ح: ١١٤] وفي «المغازي» [ح: ٤٤٣١]، وأخرجه مسلمٌ في[(٢)] «الوصايا» والنَّسائيُّ في «العلم».

٢٧ - بابُ نَهْيِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى التَّحْرِيمِ إِلَّا مَا تُعْرَفُ إِبَاحَتُهُ وَكَذَلِكَ أَمْرُهُ، نَحْوَ قَوْلِهِ حِينَ أَحَلُّوا: «أَصِيبُوا مِنَ النِّسَاءِ»

وَقَالَ جَابِرٌ: وَلَمْ يَعْزِمْ عَلَيْهِمْ وَلَكِنْ أَحَلَّهُنَّ لَهُمْ، وَقَالَتْ أُمُّ عَطِيَّةَ: نُهِينَا عَنِ اتِّبَاعِ الجَنَائِزِ وَلَمْ يُعْزَمْ عَلَيْنَا

(بابُ نَهْيِ) بسكون الهاء، وإضافة «باب»[(٣)] (النَّبِيِّ[(٤)] ﷺ) الصَّادر منه محمولٌ (عَلَى التَّحْرِيمِ) وهو حقيقةٌ فيه، وفي نسخةٍ «بابٌ» بالتَّنوين «نَهَى النَّبِيُّ» بفتح الهاء، ورفع «النَّبيُّ[(٥)]» على الفاعليَّة، وفي الفرع كأصله «عن التَّحريم» بالنُّون بدل «على» والذي شرحه العينيُّ -كالحافظ ابن حجرٍ- «على[(٦)]» باللَّام[(٧)] (إِلَّا مَا تُعْرَفُ[(٨)] إِبَاحَتُهُ) بدلالة السِّياق عليه، أو قرينة[(٩)] الحال، أو إقامة الدَّليل (وَكَذَلِكَ أَمْرُهُ) ﵊ تحرم مخالفته؛ لوجوب امتثاله ما لم يقم دليلٌ

---

(١) «من كتاب العلم»: ليس في (د).

(٢) زيد في (ب) و(س): «باب».

(٣) «باب»: سقط من (د).

(٤) وقع في غير (ب) و(س) سابقًا بعد قوله: «نهي».

(٥) في (د): «النَّهي»، وهو تحريف.

(٦) «على»: ليس في (ع).

(٧) في هامش (ج): لعلَّ مراده أنَّ الذي في الشرحين المذكورين لفظ «على» باللام، لا لفظ «عن» بالنون.

(٨) في غير (د): «نعرف» والمثبت موافقٌ لما في «اليونينيَّة».

(٩) في (د): «بقرينة» وفي (ع): «القرينة» وفي (ج) و(ل): «أقرينة»، وبهامشهما: بخطِّه: «أقرينةُ» ولعلَّه: «أو قرينة».

على إرادة النَّدب أو غيره (نَحْوَ قَوْلِهِ) عليه الصلاة والسلام (حِينَ أَحَلُّوا) في حجَّة الوداع لمَّا أمرهم بفسخ الحجِّ إلى العمرة وتحلَّلوا من العمرة: (أَصِيبُوا مِنَ النِّسَاءِ) أي: جامعوهنَّ (وَقال جابرٌ) هو ابن عبد الله الأنصاريُّ رضي الله عنه، وسقطت الواو لأبي ذرٍّ (وَلَمْ يَعْزِمْ) أي: لم يوجِب صلى الله عليه وسلم (عَلَيْهِمْ) أن يجامعوهنَّ (وَلَكِنْ أَحَلَّهُنَّ لَهُمْ) فالأمر فيه للإباحة، وهذا وصله الإسماعيليُّ (وَقَالَتْ أُمُّ عَطِيَّة) نُسَيبة: (نُهِينَا) بضمِّ النُّون، أي: نهانا النَّبيُّ صلى الله عليه وسلم (عَنِ اتِّبَاعِ الجَنَائِزِ[1] وَلَمْ يُعْزَمْ عَلَيْنَا) بضمِّ التَّحتيَّة وفتح الزَّاي، أي: ولم يوجِب علينا صلى الله عليه وسلم.

وهذا سبق موصولًا في «الجنائز» [ح: ١٢٧٨].

٧٣٦٧ - حَدَّثَنَا المَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، قَالَ عَطَاءٌ: قَالَ جَابِرٌ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ: وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ البُرْسَانِي: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ فِي أُنَاسٍ مَعَهُ قَالَ: أَهْلَلْنَا أَصْحَابَ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم فِي الحَجِّ خَالِصًا لَيْسَ مَعَهُ عُمْرَةٌ -قَالَ عَطَاءٌ: قَالَ جَابِرٌ- فَقَدِمَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم صُبْحَ رَابِعَةٍ مَضَتْ مِنْ ذِي الحِجَّةِ، فَلَمَّا قَدِمْنَا؛ أَمَرَنَا النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم أَنْ نَحِلَّ وَقَالَ: «أَحِلُّوا وَأَصِيبُوا مِنَ النِّسَاءِ»، قَالَ عَطَاءٌ: قَالَ جَابِرٌ: وَلَمْ يَعْزِمْ عَلَيْهِمْ، وَلَكِنْ أَحَلَّهُنَّ لَهُمْ، فَبَلَغَهُ أَنَّا نَقُولُ لَمَّا لَمْ يَكُنْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ عَرَفَةَ إِلَّا خَمْسٌ: أَمَرَنَا أَنْ نَحِلَّ إِلَى نِسَائِنَا، فَنَأْتِي عَرَفَةَ تَقْطُرُ مَذَاكِيرُنَا المَذْيَ! قَالَ: وَيَقُولُ جَابِرٌ بِيَدِهِ هَكَذَا وَحَرَّكَهَا، فَقَامَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم فَقَالَ: «قَدْ عَلِمْتُمْ أَنِّي أَتْقَاكُمْ للهِ وَأَصْدَقُكُمْ وَأَبَرُّكُمْ، وَلَوْلَا هَدْيِي لَحَلَلْتُ كَمَا تَحِلُّونَ، فَحِلُّوا، فَلَوِ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ مَا أَهْدَيْتُ» فَحَلَلْنَا وَسَمِعْنَا وَأَطَعْنَا.

وبه قال: (حَدَّثَنَا المَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ) الحنظليُّ البلخيّ الحافظ[2] (عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ) عبد الملك (قَالَ عَطَاءٌ) هو ابن أبي رباح: (قَالَ جَابِرٌ) هو ابن عبد الله (قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ) المؤلِّف: (وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ) بفتح الموحَّدة وسكون الكاف (البُرْسَانِي) بضمِّ الموحَّدة وسكون الرَّاء وبالسِّين المهملة وبعد الألف نونٌ مكسورةٌ، نسبةً إلى بُرْسان بطنٍ من الأزد، وثبت: «البُرسانيُّ» لأبي ذرٍّ، وسقطت لغيره (حَدَّثَنَا ابْنُ/ جُرَيْجٍ) عبد الملك، ولأبي ذرٍّ: «عن ابن جريج» أنَّه (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإفراد (عَطَاءٌ) هو ابن أبي رباح قال: (سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ)

١٠/٣٤٠

(١) في هامش (د) من نسخة: «الجنازة».

(٢) زيد في (ص): «قال».

الأنصاريَّ ﵁ (فِي أُنَاسٍ مَعَهُ) كان القياس أن يقول: معي لكنَّه التفاتٌ (قال: أَهْلَلْنَا أَصْحَابَ) بالنَّصب على الاختصاص[1] (رَسُولِ اللهِ ﷺ فِي الحَجِّ خَالِصًا لَيْسَ مَعَهُ عُمْرَةٌ) هو محمولٌ على ما كانوا ابتدؤوا به، ثمَّ أُذِنَ لهم بإدخال العمرة على الحجِّ، وفسخ الحجِّ إلى العمرة، فصاروا على ثلاثة أنحاء -كما قالت عائشة ﵂-: منَّا من أهلَّ بحجٍّ، ومنَّا من أهلَّ بعمرةٍ، ومنَّا من جمع (قَالَ عَطَاءٌ) بالسَّند السَّابق: (قَالَ جَابِرٌ: فَقَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ) مكَّة/ (صُبْحَ رَابِعَةٍ مَضَتْ مِنْ ذِي الحِجَّةِ، فَلَمَّا قَدِمْنَا، أَمَرَنَا النَّبِيُّ ﷺ) بفتح راء[2] «أمرنا[3]» (أَنْ نَحِلَّ) بفتح النُّون وكسر الحاء المهملة، أي: بالإحلال (وَقَالَ: أَحِلُّوا) من إحرامكم (وَأَصِيبُوا مِنَ النِّسَاءِ) إذنٌ في الجماع (قَالَ عَطَاءٌ) بالسَّند السَّابق: (قَالَ جَابِرٌ) ﵁: (وَلَمْ يَعْزِمْ عَلَيْهِمْ) لم يوجب عليهم جماعهنَّ (وَلَكِنْ أَحَلَّهُنَّ لَهُمْ، فَبَلَغَهُ) ﷺ (أَنَّا نَقُولُ لَمَّا) بالتَّشديد (لَمْ يَكُنْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ عَرَفَةَ إِلَّا خَمْسٌ) من اللَّيالي أوَّلها ليلة الأحد، وآخرها ليلة الخميس؛ لأنَّ توجُّههم من مكَّة كان عشيَّة الأربعاء، فباتوا ليلة الخميس بمنًى، ودخلوا عرفة يوم الخميس (أَمَرَنَا أَنْ نَحِلَّ إِلَى نِسَائِنَا فَنَأْتِي عَرَفَةَ تَقْطُرُ مَذَاكِيرُنَا) جمع «ذَكَر» على غير قياسٍ (المَذْيَ!) بالذَّال المعجَمة السَّاكنة، ولأبي ذرٍّ عن المُستملي[4]: «المنيَّ» (قَالَ) عطاء بالسَّند السَّابق: (وَيَقُولُ جَابِرٌ بِيَدِهِ هَكَذَا وَحَرَّكَهَا) أي: أمالها، قال الكِرمانيُّ: هذه الإشارة لكيفيَّة التَّقطير (فَقَامَ رَسُولُ اللهِ ﷺ) زاد حمَّاد بن زيدٍ[5] «خطيبًا» [ح: ٢٥٠٥] (فَقَالَ: قَدْ عَلِمْتُمْ أَنِّي أَتْقَاكُمْ لِلهِ وَأَصْدَقُكُمْ وَأَبَرُّكُمْ، وَلَوْلَا هَدْيِي[6] لَحَلَلْتُ كَمَا تَحِلُّونَ) بفتح الفوقيَّة وكسر الحاء المهملة (فَحِلُّوا) بكسر الحاء: أمرٌ من حلَّ[7] (فَلَوِ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ) أي: لو علمتُ في أوَّل الأمر ما علمت آخرًا، وهو

د٧/٢٨٢أ

---

(١) قوله: «بالنَّصب على الاختصاص»: جاء في غير (د) و(ع) لاحقًا بعد قوله: «في الحجِّ»، وزيد قبله: «أصحاب»، ولعلَّ المثبت هو الصَّواب.

(٢) وقع في (ع) بعد لفظ: «قدمنا أمرنا».

(٣) في (د) و(ع): «بفتح الرَّاء»، وجاء سابقًا بعد قوله: «أمرنا».

(٤) في (د): «الكُشْميهَنيِّ»، وليس بصحيحٍ، وفي هامشها من نسخةٍ كالمثبت.

(٥) في هامش (ج): قوله: «زاد حمَّاد بن زيدٍ» أي: في «باب الاشتراك في الهدي» من «كتاب الشركة» ولفظه: «حدَّثنا النعمان: حدَّثنا حمَّاد بن زيدٍ: أخبرنا عبد الملك ابن جُرَيج عن عطاء... إلى آخره».

(٦) في (د) و(ع): «الهدي».

(٧) في (ع): «حلَّه».

جواز العمرة في أشهر الحجِّ (مَا أَهْدَيْتُ[1]، فَحَلَلْنا وَسَمِعْنا وأطعْنا).

ومطابقة الحديث للتَّرجمة من حيث إنَّ أمره عليه الصلاة والسلام بإصابة النِّساء لم يكن على الوجوب، ولهذا قال: لم يعزم عليهم، ولكن أحلهنَّ لهم.

وسبق الحديث بـ«الحجِّ» [ح: ١٦٥١].

٧٣٦٨ - حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَارِثِ، عَنِ الحُسَيْنِ، عَنِ ابْنِ بُرَيْدَةَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ المُزَنِيُّ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «صَلُّوا قَبْلَ صَلَاةِ المَغْرِبِ -قَالَ فِي الثَّالِثَةِ- : لِمَنْ شَاءَ» كَرَاهِيَةَ أَنْ يَتَّخِذَهَا النَّاسُ سُنَّةً.

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ) بفتح الميمين، عبد الله بن عمرو المُقْعَد البصريُّ قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَارِثِ) بن سعيدٍ (عَنِ الحُسَيْنِ) بضمِّ الحاء ابن ذكوان المعلِّم (عَنِ ابْنِ بُرَيْدَةَ) بضمِّ الموحَّدة وفتح الرَّاء عبيد الله الأسلميِّ قاضي مرو، أنَّه قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (عَبْدُ اللهِ) بن مُغَفَّل، بالغين المعجمة المفتوحة والفاء المفتوحة المشدَّدة (المُزَنِيُّ) رضي الله عنه (عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم) أنَّه (قَالَ: صَلُّوا قَبْلَ صَلَاةِ المَغْرِبِ -قَالَ فِي الثَّالِثَةِ- : لِمَنْ شَاءَ؛ كَرَاهِيَةَ) أي: لأجل كراهية (أَنْ يَتَّخِذَهَا النَّاسُ سُنَّةً) طريقةً لازمةً لا يجوز تركُها، وفيه إشارةٌ إلى أنَّ الأمرَ حقيقةٌ في الوجوب؛ فلذلك أردفه بما يدلُّ على التَّخيير بين الفعل والتَّرك، فكان ذلك صارفًا للحمل على الوجوب، وهذا الباب بعد الباب التَّالي لهذا، ويليه «بابُ كراهيةِ الخلاف»[2].

والحديث سبق في «الصَّلاة» في «باب كم بين الأذان والإقامة؟» [ح: ١١٨٣].

٢٨ - بابُ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى:

﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾ ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ وَأَنَّ المُشَاوَرَةَ قَبْلَ العَزْمِ وَالتَّبَيُّنِ؛ لِقَوْلِهِ: ﴿فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾ فَإِذَا عَزَمَ الرَّسُولُ صلى الله عليه وسلم لَمْ يَكُنْ لِبَشَرٍ التَّقَدُّمُ عَلَى اللهِ وَرَسُولِهِ.

وَشَاوَرَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم أَصْحَابَهُ يَوْمَ أُحُدٍ فِي المُقَامِ وَالخُرُوجِ، فَرَأَوْا لَهُ الخُرُوجَ. فَلَمَّا لَبِسَ لَأْمَتَهُ وَعَزَمَ قَالُوا: أَقِمْ، فَلَمْ يَمِلْ إِلَيْهِمْ بَعْدَ العَزْمِ وَقَالَ: «لَا يَنْبَغِي لِنَبِيٍّ يَلْبَسُ لَأْمَتَهُ فَيَضَعُهَا حَتَّى يَحْكُمَ اللهُ» وَشَاوَرَ عَلِيًّا وَأُسَامَةَ فِيمَا رَمَى أَهْلُ الإِفْكِ عَائِشَةَ فَسَمِعَ مِنْهُمَا حَتَّى نَزَلَ القُرْآنُ، فَجَلَدَ الرَّامِينَ وَلَمْ

(١) في (ب): «هديت».

(٢) في هامش (ج): أي: عند أبي ذرٍّ؛ كما سبق التنبيه عليه في كلامه.

يَلْتَفِتْ إِلَى تَنَازُعِهِمْ، وَلَكِنْ حَكَمَ بِمَا أَمَرَهُ اللهُ، وَكَانَتِ الأَئِمَّةُ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ يستشيرُون الأُمناء مِنْ أَهْلِ العِلْمِ فِي الأُمُورِ المُبَاحَةِ لِيَأْخُذُوا بِأَسْهَلِهَا، فَإِذَا وَضَحَ الكِتَابُ أَوِ السُّنَّةُ لَمْ يَتَعَدَّوْهُ إلى غَيْرِه اقْتداءً بِالنَّبِيِّ ﷺ، وَرَأَى أَبُو بَكْرٍ قِتَالَ مَنْ مَنَعَ الزَّكَاةَ، فَقَالَ عُمَرُ: كَيْفَ تُقَاتِلُ وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، فَإِذَا قَالُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا» فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: وَاللهِ لأُقَاتِلَنَّ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ مَا جَمَعَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، ثُمَّ تَابَعَهُ بَعْدُ عُمَرُ، فَلَمْ يَلْتَفِتْ أَبُو بَكْرٍ إِلَى مَشُورَةٍ؛ إِذْ كَانَ عِنْدَهُ حُكْمُ رَسُولِ اللهِ ﷺ فِي الَّذِينَ فَرَّقُوا بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ، وَأَرَادُوا تَبْدِيلَ الدِّينِ وَأَحْكَامِهِ، وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ» وَكَانَ القُرَّاءُ أَصْحَابَ مَشُورَةِ عُمَرَ، كُهُولًا كَانُوا أَوْ شُبَّانًا، وَكَانَ وَقَّافًا عِنْدَ كِتَابِ اللهِ عز وجل.

(بابُ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾ [الشورى: ٣٨]) أي: ذو شورى، يعني[1]: لا ينفردون برأيٍ حتَّى يجتمعوا عليه، وقولِهِ تعالى: (﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ [آل عمران: ٥٩]) استظهارًا برأيهم، وتطييبًا لنفوسهم، وتمهيدًا لسُنَّة المشاورة للأمَّة (وَأَنَّ/ المُشَاوَرَةَ قَبْلَ العَزْمِ) على الشَّيء (وَ) قبل (التَّبَيُّنِ) وهو وضوح المقصود (لِقَوْلِهِ) تعالى: (﴿فَإِذَا عَزَمْتَ﴾) فإذا قطعت الرَّأي على شيءٍ بعد الشُّورى (﴿فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾/ [آل عمران: ١٥٩]) في إمضاء أمرك على ما هو أصلحُ لك (فَإِذَا عَزَمَ الرَّسُولُ ﷺ) بعد المشورة على شيءٍ وشرع فيه (لَمْ يَكُنْ لِبَشَرٍ التَّقَدُّمُ عَلَى اللهِ وَرَسُولِهِ) للنَّهي عن ذلك في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [الحجرات: ١] (وَشَاوَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَصْحَابَهُ يَوْمَ أُحُدٍ فِي المُقَامِ) بضمِّ الميم[2] (وَالخُرُوجِ[3]، فَرَأَوْا لَهُ الخُرُوجَ، فَلَمَّا لَبِسَ لَامَتَهُ) بغير همزةٍ في الفرع كأصله، وفي غيرهما[4] بهمزةٍ ساكنةٍ بعد اللَّام، أي: درعه (وَعَزَمَ) على الخروج والقتال وندموا (قَالُوا) له: يا رسول الله (أَقِمْ) -بفتح الهمزة وكسر القاف- بالمدينة، ولا تخرج منها إليهم (فَلَمْ يَمِلْ إِلَيْهِمْ) فيما قالوه (بَعْدَ العَزْمِ) لأنَّه يناقض التوكُّل الذي أمره الله به (وَقَالَ: لَا يَنْبَغِي لِنَبِيٍّ يَلْبَسُ لأْمَتَهُ فَيَضَعُهَا حَتَّى يَحْكُمَ اللهُ) بينه وبين عدوِّه، وهذا وصله الطَّبرانيُّ بمعناه من حديث ابن عبَّاسٍ.

د٢٨٢/٧ب

٣٤١/١٠

---

(١) في (د): «أي».

(٢) قوله: «بضمِّ الميم»: جاء في غير (د) و(ع) بعد قوله: «والخروج» ولعلَّ المثبت هو الصَّواب.

(٣) وقع في (ع) بعد لفظ: «المقام».

(٤) في (د) و(ع): «غيره».

(وَشَاوَرَ) صلى الله عليه وسلم (عَلِيًّا) أي: ابن أبي طالب (وأُسامة) بن زيد (فيما رمى[1] أَهْلُ الإِفْكِ) ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنيِّ: «(رمى به أهل الإفك[2])» (عائشةَ) رضي الله عنها (فَسَمِعَ مِنْهُما) ما قالاه، ولم يعمل بجميعه، فأمَّا عليٌّ فأومأ إلى الفراق بقوله: والنِّساء سواها كثيرٌ، وأمَّا أسامة فقال: إنَّه لا يعلم عنها إلَّا الخير، فلم يعمل عليه الصلاة والسلام بما أومأ إليه عليٌّ من المفارقة، وعمل بقوله: «واسأل الجارية تصدقك[3]» [ح:٢٦٦١]، فسألها، وعمل بقول أسامة في عدم المفارقة، ولكنَّه أذن لها في التَّوجُّه إلى بيت أبيها (حَتَّى نَزَلَ القُرْآنُ، فَجَلَدَ الرَّامِينَ) بصيغة الجمع، وسُمِّي في رواية أبي داود منهم: مِسْطَح بن أثاثة، وحسَّان بن ثابتٍ، وحَمْنة بنت جحشٍ، ولم يقع في شيءٍ من طرق حديث الإفك في «الصَّحيحين» أنَّه جلد الرَّامي، نعم رواه أحمد وأصحاب السُّنن من حديث عائشة (وَلَمْ يَلْتَفِتْ إِلَى تَنَازُعِهِمْ) أي: إلى تنازع عليٍّ وأسامةَ ومَن وافقهما، وفي «الطَّبرانيِّ» عن ابن عمرَ في قِصَّة الإفك: وبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى عليِّ بن أبي طالب وأسامةَ بنِ زيدٍ وبريرةَ، قال في «الفتح»: فكأنَّه أشار بصيغة الجمع في قوله: «تنازُعِهم» إلى ضمِّ بريرةَ إلى عليٍّ وأسامةَ، لكن استُشكِل بأنَّ ظاهر سياق الحديث الصَّحيح أنَّها لم تكن حاضرةً، وأُجيبَ: بأنَّ المراد بالتَّنازع اختلاف قول[4] المذكورين عند مساءلتهم واستشارتهم، وهو أعمُّ من أن يكونوا مجتمعين أو مُفْتَرقين (وَلَكِنْ حَكَمَ بِمَا أَمَرَهُ اللهُ، وَكَانَتِ الأَئِمَّةُ) من الصَّحابة والتَّابعين فمن بعدهم (بَعْدَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم يَسْتَشِيرُونَ الأُمَنَاءَ مِنْ أَهْلِ العِلْمِ فِي الأُمُورِ المُبَاحَةِ لِيَأْخُذُوا بِأَسْهَلِهَا) إذا لم يكن فيها نصٌّ بحكمٍ معيَّنٍ، وكانت/ على أصل الإباحة، والتَّقييد بـ«الأمناء» صفةٌ موضِّحةٌ؛ لأنَّ غير المؤتمن لا يُستشار، ولا يُلتفت لقوله (فَإِذَا وَضَحَ الكِتَابُ) القرآن (أَوِ السُّنَّةُ لَمْ يَتَعَدَّوْهُ إِلَى غَيْرِهِ اقْتِدَاءً) ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنيِّ: «(اقتَدَوا)» (بِالنَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، وَرَأَى أَبُو بَكْرٍ) الصِّدِّيق رضي الله عنه (قِتَالَ مَنْ مَنَعَ الزَّكَاةَ، فَقَالَ عُمَرُ) رضي الله عنه: (كَيْفَ تُقَاتِلُ) زاد أبو ذرٍّ: «(النَّاس)» (وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: أُمِرْتُ) أي: أمرني الله (أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ) المشركين عبدة الأوثان دون أهل الكتاب (حَتَّى) أي: إلى أن (يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، فَإِذَا قَالُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ) مع محمَّد رسول الله (عَصَمُوا) أي: حفظوا (مِنِّي دِمَاءَهُمْ

د٢٨٣/٧أ

---

(١) زيد في (ب) و(س): «به»، ولا يصحُّ.

(٢) في (ب) و(س): «رمى أهل الإفك به»، وليس بصحيح، انظر اليونينية.

(٣) «تصدقك»: مثبتٌ من (د) و(ع).

(٤) من ههنا يبدأ سقط في (ص)، وينتهي في الحديث رقم [٧٤٤٤].

وَأَمْوَالَهُمْ) فلا تُهدَر دماؤهم ولا تُستباح أموالهم بعد عصمتهم بالإسلام بسببٍ من الأسباب (إِلَّا بِحَقِّهَا) من قتل نفسٍ أو حدٍّ أو غرامة مُتْلَفٍ، زاد أبو ذرٍّ هنا: «(وحسابهم)» أي: بعد ذلك «(على الله)» أي: في أمر سرائرهم، وإنَّما قيل: دون أهل الكتاب؛ لأنَّهم إذا أعطوا الجزية؛ سقط عنهم القتال، وثبتت لهم العصمة، فيكون ذلك تقييدًا للمطلق، قال الطِّيبيُّ: الذي يُذاق من لفظ «النَّاس» العموم والاستغراق[1] (فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ) رضي الله عنه: (وَاللهِ لأُقَاتِلَنَّ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ مَا جَمَعَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم/. ثُمَّ تَابَعَهُ بَعْدُ عُمَرُ) رضي الله عنه على ذلك (فَلَمْ يَلْتَفِتْ أَبُو بَكْرٍ إِلَى مَشُورَةٍ) وللكشميهنيِّ: «(إلى مَشُورَتِه)» (إِذْ) بسكون المعجمة (كَانَ عِنْدَهُ حُكْمُ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم فِي الَّذِينَ فَرَّقُوا بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَأَرَادُوا تَبْدِيلَ الدِّينِ وَأَحْكَامِهِ) بالجرِّ عطفًا على المجرور السَّابق. ٣٤٢/١٠

(وَقَالَ) ولغير أبي ذرٍّ: «(قال)» (النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم) فيما وصله المؤلِّف من حديث ابن عبَّاسٍ في «كتاب المحاربين» [ح:٦٩٢٢] (مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ، وَكَانَ الْقُرَّاءُ أَصْحَابَ مَشُورَةِ عُمَرَ) بفتح الميم وضمِّ الشِّين[2] المعجمة وسكون الواو (كُهُولًا كَانُوا أَوْ[3] شُبَّانًا[4]) هذا طرفٌ من حديثٍ وقع موصولًا في «التَّفسير» [ح:٤٦٤٢] (وَكَانَ) أي: عمر (وَقَّافًا) بتشديد القاف، أي: كثير الوقوف (عِنْدَ كِتَابِ اللهِ عز وجل) كذا وقع في «التَّفسير» [ح:٤٦٤٢] موصولًا.

٧٣٦٩ - حَدَّثَنَا الأُوَيْسِيُّ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ صَالِحٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ: حَدَّثَنِي عُرْوَةُ وَابْنُ الْمُسَيَّبِ وَعَلْقَمَةُ بْنُ وَقَّاصٍ وَعُبَيْدُ اللهِ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها حِينَ قَالَ لَهَا أَهْلُ الإِفْكِ قَالَتْ: وَدَعَا رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ وَأُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ حِينَ اسْتَلْبَثَ الْوَحْيُ يَسْأَلُهُمَا وَهْوَ يَسْتَشِيرُهُمَا فِي فِرَاقِ أَهْلِهِ، فَأَمَّا أُسَامَةُ فَأَشَارَ بِالَّذِي يَعْلَمُ مِنْ بَرَاءَةِ أَهْلِهِ، وَأَمَّا عَلِيٌّ فَقَالَ: لَمْ يُضَيِّقِ اللهُ عَلَيْكَ، وَالنِّسَاءُ سِوَاهَا كَثِيرٌ، وَسَلِ الْجَارِيَةَ تَصْدُقْكَ، فَقَالَ: «هَلْ رَأَيْتِ مِنْ شَيْءٍ يَرِيبُكِ»؟ قَالَتْ: مَا رَأَيْتُ أَمْرًا أَكْثَرَ مِنْ أَنَّهَا جَارِيَةٌ حَدِيثَةُ السِّنِّ تَنَامُ عَنْ عَجِينِ أَهْلِهَا، فَتَأْتِي الدَّاجِنُ فَتَأْكُلُهُ، فَقَامَ عَلَى الْمِنْبَرِ فَقَالَ: «يَا مَعْشَرَ الْمُسْلِمِينَ مَنْ يَعْذِرُنِي مِنْ رَجُلٍ بَلَغَنِي أَذَاهُ فِي أَهْلِي؟ وَاللهِ مَا عَلِمْتُ عَلَى أَهْلِي إِلَّا خَيْرًا» فَذَكَرَ بَرَاءَةَ عَائِشَةَ. وَقَالَ أَبُو أُسَامَةَ: عَنْ هِشَامٍ.

---

(١) قوله: «قال الطِّيبيُّ: الذي يُذاق من لفظ النَّاس العموم والاستغراق» مثبتٌ من (د) و(ع).

(٢) «الشِّين»: مثبتٌ من (د).

(٣) في (ع): «أو».

(٤) في (د): «شبابًا».

وبه قال: (حَدَّثنا الأُوَيْسِيُّ) ولأبي ذرٍّ: «الأويسيُّ عبد العزيز بن عبد الله» قال: (حدَّثنا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ) -بسكون العين- ابن إبراهيم بن عبد الرَّحمن بن عوفٍ، وثبت: «ابن سعد» لأبي ذرٍّ وسقط لغيره (عَنْ صَالِحٍ) هو ابن كيسان (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) محمَّد بن مسلم الزُّهريِّ أنَّه قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (عُرْوَةُ) بن الزُّبير بن العوَّام (وَابْنُ المُسَيَّبِ) سعيدٌ (وَعلْقَمَةُ بْنُ وَقَّاصٍ وَعُبَيْدُ اللهِ) بضمِّ العين ابن عبد الله بن عُتبة بن مسعودٍ، أربعتهم (عَنْ عَائِشَةَ ﵂ حِينَ قَالَ لَهَا أَهْلُ الإِفْكِ) زاد أبو ذرٍّ: «ما قالوا» (قَالَتْ/: وَدَعَا رَسُولُ اللهِ ﷺ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ) ﵁ (وَأُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ) ﵄ (حِينَ اسْتَلْبَثَ الوَحْيُ) تأخَّر وأبطأ (يَسْأَلُهُمَا وَهْوَ يَسْتَشِيرُهُمَا فِي فِرَاقِ أَهْلِهِ) يعني عائشة، ولم تقل: في فراقي؛ لكراهتها التَّصريح بإضافة الفراق إليها (فَأَمَّا أُسَامَةُ فَأَشَارَ) على رسول الله ﷺ (بِالَّذِي يَعْلَمُ مِنْ بَرَاءَةِ أَهْلِهِ) ممَّا نسبوه إليها، فقال -كما في «الشَّهادات» [ح: ٢٦٦١]- «أهلك يا رسول الله، ولا نعلم والله إلَّا خيرًا» (وَأَمَّا عَلِيٌّ) ﵁ (فَقَالَ): يا رسول الله (لَمْ يُضَيِّقِ اللهُ عَلَيْكَ، وَالنِّسَاءُ سِوَاهَا كَثِيرٌ) بصيغة التَّذكير للكلِّ على إرادة الجنس، وإنَّما قال ذلك لِما رأى عند النَّبيِّ ﷺ من الغمِّ والقلق لأجل ذلك (وَسَلِ الجَارِيَةَ) بريرة (تَصْدُقْكَ) بالجزم على الجزاء، أي: إن أردت تعجيل الرَّاحة فطلِّقها، وإن أردت خلاف ذلك فابحث عن حقيقة الأمر، فدعا ﷺ بريرة (فَقَالَ) لها: (هَلْ رَأَيْتِ مِنْ شَيْءٍ يَرِيبُكِ؟) بفتح أوَّله، يعني: من جنس ما قيل فيها (قَالَتْ: مَا رَأَيْتُ أَمْرًا أَكْثَرَ مِنْ أَنَّهَا جَارِيَةٌ حَدِيثَةُ السِّنِّ تَنَامُ) ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنيِّ: «فتنام» (عَنْ عَجِينِ أَهْلِهَا) لأنَّ الحديث السِّنِّ يغلب عليه النَّوم ويكثر عليه (فَتَأْتِي الدَّاجِنُ) بالدَّال المُهمَلة والجيم: الشَّاة التي تألف البيوت (فَتَأْكُلُهُ، فَقَامَ) النَّبيُّ ﷺ (عَلَى المِنْبَرِ) خطيبًا (فَقَالَ: يَا مَعْشَرَ المُسْلِمِينَ، مَنْ يَعْذِرُنِي) بكسر الذَّال المُعجَمة: من يقوم بعذري إن[1] كافأته على قبيح فعله ولا يلومني (مِنْ رَجُلٍ بَلَغَنِي أَذَاهُ فِي أَهْلِي؟ وَاللهِ مَا عَلِمْتُ عَلَى) ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنيِّ: «في» (أَهْلِي إِلَّا خَيْرًا، فَذَكَرَ بَرَاءَةَ عَائِشَةَ) ﵂.

وهذا الحديث سبق بأطول من هذا في مواضع في «الشَّهادات» [ح: ٢٦٦١] و«التَّفسير» [ح: ٤٧٥٠] و«الأيمان والنُّذور» [ح: ٦٦٦٢] وغيرها.

(١) في (د): «إذا» وفي هامشها من نسخةٍ كالمثبت.

(وَقَالَ أَبُو أُسَامَةَ) حمَّاد بن أسامة: (عَنْ هِشَامٍ) هو ابنُ عروة [ح: ٤٧٥٧].

٧٣٧٠ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي زَكَرِيَّاءَ الغَسَّانِيُّ، عَنْ هشامٍ، عنْ عُرْوة، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ خَطَبَ النَّاسَ، فَحَمِدَ اللهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ وَقَالَ: «مَا تُشِيرُون عليَّ في قَوْمٍ يَسُبُّونَ أَهْلِي مَا عَلِمْتُ عَلَيْهِمْ مِنْ سُوءٍ قَطُّ»؟ وَعَنْ عُرْوَةَ قَالَ: لَمَّا أُخْبِرَتْ عَائِشَةُ بِالأَمْرِ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَتَأْذَنُ لِي أَنْ أَنْطَلِقَ إِلَى أَهْلِي؟ فَأَذِنَ لَهَا وَأَرْسَلَ مَعَهَا الغُلَامَ، وَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الأَنْصَارِ: سُبْحَانَكَ ﴿مَا يَكُونُ لَنَا أَن نَّتَكَلَّمَ بِهَٰذَا سُبْحَٰنَكَ هَٰذَا بُهْتَٰنٌ عَظِيمٌ﴾.

قال المؤلِّف: (حَدَّثَنِي) بالإفراد، ولأبي ذرٍّ: «وحدَّثني» بالواو (مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ) النَّشائيُّ، بالنون والشِّين المُعجَمة الخفيفة قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي زَكَرِيَّاءَ الغَسَّانِيُّ) بغينٍ معجمةٍ مفتوحةٍ وسينٍ مهملةٍ مشدَّدةٍ وبعد الألف نونٌ، وفي أصل أبي ذرٍّ كما ذكره في حاشية الفرع كأصله «العشانيُّ» بالعين المهملة والشِّين المعجمة، وصحَّح عليه وكتب: نسخة: «الغسَّانيُّ» بالغين المعجمة والسِّين/ المهملة، قال الحافظ ابن حجرٍ: والذي بالعين المهملة ثمَّ المعجمة تصحيفٌ شنيعٌ (عَنْ هِشَامٍ) هو ابن عروة (عَنْ) أبيه (عُرْوَةَ) بن الزُّبير (عَنْ عَائِشَةَ) ﵂: (أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ خَطَبَ النَّاسَ، فَحَمِدَ اللهَ) تعالى (وَأَثْنَى عَلَيْهِ) بما هو أهلُه (وَقَالَ: مَا تُشِيرُونَ عَلَيَّ) بتشديد الياء (فِي قَوْمٍ يَسُبُّونَ أَهْلِي مَا عَلِمْتُ عَلَيْهِمْ مِنْ سُوءٍ قَطُّ/؟ وَعَنْ عُرْوَةَ) بن الزُّبير بالسَّند السَّابق أنَّه (قَالَ: لَمَّا أُخْبِرَتْ عَائِشَةُ) بضمِّ الهمزة مبنيًّا للمفعول وسكون الفوقيَّة (بِالأَمْرِ) الذي قاله أهل الإفك (قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَتَأْذَنُ لِي أَنْ أَنْطَلِقَ إِلَى أَهْلِي؟ فَأَذِنَ لَهَا، وَأَرْسَلَ مَعَهَا الغُلَامَ، وَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الأَنْصَارِ) هو أبو أيُوب خالدٌ الأنصاريُّ -كما عند ابن إسحاق، وأخرجه الحاكم من طريقه-: (سُبْحَانَكَ ﴿مَا يَكُونُ لَنَا أَن نَّتَكَلَّمَ بِهَٰذَا سُبْحَٰنَكَ هَٰذَا بُهْتَٰنٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٦]) وسبَّح تعجُّبًا ممَّن يقول ذلك، فهو تنزيهٌ لله تعالى من أن تكون حُرمة نبيِّه فاجرةً، وقوله: «وقال أبو أسامة» هو تعليقٌ، وقوله: «وحدَّثني محمَّد بن حربٍ» طريقٌ موصولٌ، والله أعلم.

١٠/٣٤٣ د٧/٢٨٤أ

هذا آخر «كتاب الاعتصام» نجز[1] سادس عشر[2] ربيع الأوَّل سنة ستَّ عشرة وتسع مئة.

(١) في (د): «فرغ منه مؤلِّفه في».

(٢) «عشر»: ليس في (د).

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٩٧ - كتابُ التَّوحِيدِ

ولمَّا فرغ المؤلِّف من مسائل أصول الفقه وما يتعلَّق به[١] شرع في مسائل أصول الكلام وما يتعلَّق به، وبه ختم الكتاب، وكان الأولى تقديم أصول الكلام[٢] لأنَّه الأصل والأساس، والكلُّ مبنيٌّ عليه، لكنَّه من باب التَّرقِّي إرادةً لختم[٣] الكتاب بالأشرف، فقال:

(بسم الله الرَّحمن الرَّحيم) ثبتت البسملة لأبي ذرٍّ، وسقطت لغيره[٤].

(كِتابُ التَّوحيد) هو مصدر «وحَّد يوحِّد» ومعنى وحَّدت الله: اعتقدته منفردًا بذاته وصفاته لا نظير له ولا شبيه، وقال الجُنيد: التَّوحيد: إفرادُ القِدَم من الحَدَث[٥]، وهو بمعنى الحدوث، والحدوث يقال للحدوث الذَّاتيِّ وهو كون الشَّيء مسبوقًا بغيره، والزَّمانيِّ وهو كونه مسبوقًا بالعدم، والإضافيِّ وهو ما يكون وجودُه أقلَّ من وجود آخر فيما مضى، وهو تعالى منزَّهٌ عنه بالمعاني الثَّلاثة، وهو من الاعتبارات العقليَّة التي لا وجود لها في الخارج، وفي رواية المُستملي كما في الفرع: «كتاب الرَّدِّ على الجَهْميَّة» بفتح الجيم وسكون الهاء وبعد الميم تحتيَّةٌ مشدَّدةٌ، وهم طوائف يُنسَبون إلى جَهْم بن صفوان من أهل الكوفة: «و» الردِّ على: «غيرهم» أي: القدريَّة، وأمَّا الخوارج فسبق ما يتعلَّق بهم في «كتاب الفِتَن» [ح:٦٩٣٠] وكذا الرَّافضة في «كتاب الأحكام» [ح:٦٩٢٢] وهؤلاء الفِرَق الأربعة رؤوس المبتدعة، وقال الحافظ ابن حجرٍ -وتبعه العينيُّ- بعد قوله: «كتاب التَّوحيد»: وزاد المُستملي: «الرَّدّ على الجَهْميَّة».

---

(١) «وما يتعلَّق به»: مثبتٌ من (د) و(ع).

(٢) قوله: «وما يتعلَّق به، وبه ختم الكتاب، وكان الأولى تقديم أصول الكلام» سقط من (د).

(٣) في (د) و(ع): «ختم».

(٤) قوله: «ثبتت البسملة لأبي ذرٍّ، وسقطت لغيره» سقط من (د).

(٥) في الفتح: «إفراد القديم من المحدث».

١ - بابُ ما جاء في دُعاء النَّبيِّ ﷺ أُمَّتهُ إلى توْحيد الله تبارك وتعالى

(بابُ مَا جَاءَ فِي دُعَاءِ النَّبِيِّ ﷺ أُمَّتَهُ إِلَى تَوْحِيدِ اللهِ تبارك وتعالى) وفي نسخةٍ: «﷯» وهو الشَّهادة بأنَّ الله واحدٌ، ومعنى أنَّه[1] تعالى واحدٌ -كما قاله بعضهم-: نفي التَّقسيم لذاته، ونفي التَّشبيه عن حقِّه وصفاته، ونفي الشَّريك معه في أفعاله ومصنوعاته، فلا تشبه ذاتُه الذَّوات، ولا صفته الصِّفات/ ولا فعل لغيره حتَّى يكون شريكًا له في فعله أو عديلًا له، وهذا هو[2] الذي تضمَّنته سورة الإخلاص من كونه واحدًا صمدًا إلى آخرها، فالحقُّ سبحانه مخالفٌ لمخلوقاته كلِّها مخالفةً مُطلَقةً.

د٢٨٤/٧ب

٧٣٧١ - ٧٣٧٢ - حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ: حَدَّثَنَا زَكَرِيَّاءُ بْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ صَيْفِي، عَنْ أَبِي مَعْبَدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﵄: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ مُعَاذًا إِلَى اليَمَنِ. وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ ابْنُ أَبِي الأَسْوَدِ: حَدَّثَنَا الفَضْلُ بْنُ العَلَاءِ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أُمَيَّةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ صَيْفِي: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا مَعْبَدٍ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: لَمَّا بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ مُعَاذًا نَحْوَ اليَمَنِ قَالَ لَهُ: «إِنَّكَ تَقْدَمُ عَلَى قَوْمٍ مِنْ أَهْلِ الكِتَابِ، فَلْيَكُنْ أَوَّلَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَى أَنْ يُوَحِّدُوا اللهَ تَعَالَى، فَإِذَا عَرَفُوا ذَلِكَ فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللهَ فَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي يَوْمِهِمْ وَلَيْلَتِهِمْ، فَإِذَا صَلَّوْا فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ زَكَاةَ أَمْوَالِهِمْ تُؤْخَذُ مِنْ غَنِيِّهِمْ فَتُرَدُّ عَلَى فَقِيرِهِمْ، فَإِذَا أَقَرُّوا بِذَلِكَ فَخُذْ مِنْهُمْ، وَتَوَقَّ كَرَائِمَ أَمْوَالِ النَّاسِ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ) الضَّحَّاك النَّبيل قال: (حَدَّثَنَا زَكَرِيَّاءُ بْنُ إِسْحَاقَ) المكِّيُّ (عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللهِ) ولأبي ذرٍّ: «عن يحيى بن محمَّد بن عبد الله» (بْنِ صَيْفِي) بالصَّاد المهملة، مولى عمرو بن عثمان بن عفَّان، المكِّيِّ، ونسبه في الأولى لجدِّه (عَنْ أَبِي مَعْبَدٍ) بفتح الميم والموحَّدة بينهما عينٌ مهملةٌ ساكنةٌ -نافذ- بالنُّون والفاء والمعجمة (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﵄: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ مُعَاذًا إِلَى اليَمَنِ).

٣٤٤/١٠ قال البخاريُّ: (وَحَدَّثَنِي) بالإفراد (عَبْدُ اللهِ ابْنُ أَبِي الأَسْوَدِ)/ هو عبد الله[3] بن محمَّد بن

(١) في (د): «أنَّ الله».

(٢) «هو»: ليس في (د).

(٣) زيد في (ب) و(س): «ابن معاذ» وهو خطأ.

أبي الأسود، واسمه حميدٌ البصريُّ قال: (حَدَّثَنَا الفَضْلُ بْنُ العَلاءِ) بفتح العين ممدودًا، الكوفيُّ قال: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أُمَيَّةَ) الأمويُّ (عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللهِ) ولأبي ذرٍّ وأبي الوقت والأَصيليِّ: «عن يحيى بن محمَّد بن عبد الله» (بْنِ صَيْفِي: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا مَعْبَدٍ[1]) نافذًا (مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ) ﵄ (يَقُولُ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ) ولأبي ذرٍّ: «قال»: (لَمَّا بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ مُعَاذًا نَحْوَ اليَمَنِ) ولأبي ذرٍّ: «معاذ بن جبلٍ إلى نحو أهل اليمن» أي: إلى جهة أهل اليمن، وهو من إطلاق الكُلِّ وإرادة البعض؛ لأنَّ بعثه كان إلى بعضهم، لا إلى جميعهم (قَالَ لَهُ: إِنَّكَ تَقْدَمُ) بفتح الدَّال (عَلَى قَوْمٍ مِنْ أَهْلِ الكِتَابِ) هم اليهود (فَلْيَكُنْ أَوَّلَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَى أَنْ يُوَحِّدُوا اللهَ تَعَالَى) أي: إلى توحيده، و«ما» مصدريَّةٌ (فَإِذَا عَرَفُوا ذَلِكَ) أي: التَّوحيد (فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللهَ فَرَضَ) ولأبي ذرٍّ: «أنَّ الله قد فَرَضَ» (عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي يَوْمِهِمْ وَلَيْلَتِهِمْ، فَإِذَا صَلُّوا فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ زَكَاةَ أَمْوَالِهِمْ) ولأبي ذرٍّ عن الحَمُّويي والمُستملي: «زكاةً في أموالهم» (تُؤْخَذُ مِنْ غَنِيِّهِمْ) بالإفراد (فَتُرَدُّ عَلَى فَقِيرِهِمْ) بالإفراد أيضًا (فَإِذَا أَقَرُّوا بِذَلِكَ) صدَّقوا به وآمنوا (فَخُذْ مِنْهُمْ) زكاة أموالهم (وَتَوَقَّ) اجْتَنِبْ (كَرَائِمَ أَمْوَالِ النَّاسِ) خيار مواشيهم أن تأخذها في الزَّكاة، والكريمة: الشَّاة الغزيرة اللَّبن، وفي الحديث دليلٌ لمن قال: أوَّل[2] واجبِ المعرفة كإمام الحَرَمين، واستدلَّ بأنَّه لا يتأتَّى الإتيان بشيءٍ من المأمورات على قصد الامتثال ولا الانكفاف عن شيءٍ من المنهيَّات على قصد الانزجار إلَّا بعد معرفة الآمر الناهي، واعتُرِض عليه بأنَّ المعرفة لا تتأتَّى إلَّا بالنَّظر والاستدلال، وهي مقدِّمة الواجب فتجب، فيكون أوَّل واجبِ النَّظر، وقال الزَّركشيُّ: اختُلف في التَّقليد في ذلك على مذاهب[3] أحدها -وهو قول الجمهور-: المنع؛ للإجماع على وجوب المعرفة، وبقوله تعالى: ﴿فَٱعۡلَمۡ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [محمَّد: ١٩] فأمر بالعلم بالوحدانيَّة/، والتَّقليدُ لا يفيد العلم، وقد ذمَّ الله تعالى التَّقليد في الأصول، وحثَّ عليه في الفروع[4]، فقال في الأصول: ﴿إِنَّا وَجَدۡنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٖ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّقۡتَدُونَ﴾ [الزُّخرف: ٢٢] وحثَّ على السُّؤال في الفروع بقوله تعالى:

د٧/٢٨٥أ

(١) في (س): «سعيد» ولعلَّه تحريفٌ.

(٢) في (ع): «أوله».

(٣) في هامش (د): قف على أنَّه اختُلف في التَّقليد على ثلاثة مذاهب.

(٤) في (ب): «الفرع».

﴿فَسْئَلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأنبياء: ٧] والثَّاني: الجواز؛ لإجماع السَّلف على قبول كلمتَي الشَّهادة من النَّاطق بهما، ولم يقل أحدٌ له[1]: هل نظرت أو تبصَّرت بدليلٍ؟ والثَّالث: يجب التَّقليد، وأنَّ النَّظر والبحث فيه حرامٌ، والقائل بهذا المذهب طائفتان: طائفةٌ ينفون النَّظر ويقولون: إذا كان المطلوبُ في هذا العِلْمَ، والنَّظر لا يفضي إليه، فالاشتغال به حرامٌ، وطائفةٌ يعترفون بالنَّظر لكن يقولون: ربَّما أوقع النَّظر في هذا في الشُّبَهِ، فيكون ذلك سببَ الضَّلال، وقد زلَّ به طائفةٌ من العقلاء، فيحرم الاشتغال به لأجل ذلك، وقد يُتوهَّم أنَّ هذا مذهب الشَّافعيِّ وغيره من السَّلف[2]؛ لنهيهم عن علم الكلام والاشتغال به، ولا شكَّ أنَّ منعهم منه ليس هو لأنَّه ممنوعٌ مطلقًا، كيف وقد قطع أصحابه بأنَّه من فروض الكفايات؟! وإنَّما منعوا منه لمن لا يكون له قَدَمٌ[3] في مسالك التَّحقيق، فيؤدِّي إلى الارتياب والشَّكِّ نحو الكفر، وذكر البيهقيُّ في «شُعَب الإيمان» هذا قال: وكيف يكون العلم الذي يتوصَّل به إلى معرفة الله وعلم صفاته ومعرفة رسله والفرق بين النَّبيِّ الصَّادق والمتنبِّئ مذمومًا أو مرغوبًا عنه؟ ولكنَّهم لإشفاقهم على الضَّعَفة ألَّا يبلغوا ما يريدون منه فيضلُّوا نَهَوا عن الاشتغال به، ونقل عن الأشعريِّ أنَّ إيمان المقلِّد لا يصحُّ، وأنَّه يقول بتكفير العوامِّ، وأنكره الأستاذ أبو القاسم القشيريُّ وقال: هذا كذبٌ وزورٌ من تلبيسات الكرَّاميَّة على العوامِّ، والظَّنُّ بجميع عوامِّ المسلمين أنَّهم مصدِّقون[4] بالله تعالى، وقال أبو منصورٍ في «المقنع»: أجمع أصحابنا على أنَّ العوامَّ مؤمنون عارفون بالله تعالى، وأنهم حَشْو الجنَّة/؛ للإخبار والإجماع فيه، لكنَّ منهم من قال: لا بدَّ من نظرٍ عقليٍّ في العقائد، وقد حصل لهم منه القدر الكافي، فإنَّ فِطَرَهم جُبِلت على توحيد الصَّانع وقِدَمِه وحُدوث الموجودات، وإن عجزوا عن التعبير عنه على اصطلاح المتكلِّمين، فالعلم بالعبارة علمٌ زائدٌ لا يلزمهم، وقد كان النَّبيُّ ﷺ يكتفي من الأعراب بالتَّصديق، مع العلم بقصورهم عن معرفة النَّظر بالأدلَّة، ومطابقة الحديث للتَّرجمة ظاهرةٌ وسبق أوَّل «الزَّكاة» [ح: ١٤٥٨].

١٠/٣٤٥

(١) في (ع): «لهم».

(٢) قوله: «وقد زلَّ به طائفةٌ من العقلاء... مذهب الشَّافعيِّ وغيره من السَّلف» مثبتٌ من (د).

(٣) زيد في (د): «صدق».

(٤) في (د): «يصدِّقون».

٧٣٧٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبي حصينٍ والأشعث بن سُلَيْمٍ: سَمِعَا الأَسْوَدَ بْنَ هِلَالٍ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَا مُعَاذُ أَتَدْرِي مَا حَقُّ الله عَلَى العِبَادِ؟» قَالَ: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «أَنْ يَعْبُدُوهُ وَلَا يُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، أَتَدْرِي مَا حَقُّهُمْ عليه؟» قَالَ: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «أَلَّا يُعَذِّبَهُمْ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ) بالموحَّدة والمعجمة المشدَّدة، بندارٌ قال: (حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ) محمَّد بن جعفر قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجَّاج (عَنْ أَبِي حَصِينٍ) بفتح الحاء وكسر الصَّاد المهملتين/ عثمان بن عاصمٍ الأسديِّ (وَالأَشْعَثِ بْنِ سُلَيْمٍ) بضمِّ السِّين المهملة، هو الأشعث ابن أبي الشَّعثاء المحاربيُّ أنَّهما (سَمِعَا الأَسْوَدَ بْنَ هِلَالٍ) المحاربيَّ الكوفيَّ (عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ) رضي الله عنه أنَّه (قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ) ولأبي ذرٍّ: «رسول الله» (ﷺ: يَا مُعَاذُ، أَتَدْرِي مَا حَقُّ اللهِ عَلَى العِبَادِ؟ قَالَ) معاذ: قلت: (اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ) رسول الله ﷺ: (أَنْ يَعْبُدُوهُ) بأن يطيعوه ويجتنبوا معاصيَه (وَلَا يُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا) عطفٌ على السَّابق؛ لأنَّه تمام التَّوحيد، والجملة حاليَّةٌ، أي: يعبدوه[1] في حال عدم الإشراك به[2]، ثمَّ قال ﷺ: (أَتَدْرِي) يا معاذ (مَا حَقُّهُمْ عَلَيْهِ؟) ما حقُّ العباد على الله؟ وهو من باب المشاكلة، كقوله تعالى: ﴿وَمَكَرُوا۟ وَمَكَرَ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٥٤] أو المراد: الحقُّ الثَّابت أو الواجب الشَّرعيُّ بإخباره تعالى عنه، أو كالواجب في تحقُّق وجوبه[3] (قَالَ) معاذ: (اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ) ﷺ: (أَلَّا يُعَذِّبَهُمْ) إذا اجتنبوا الكبائر والمناهي، وأتَوا بالمأمورات.

د٧/٢٨٥ب

والحديث سبق في «الرِّقاق» [ح: ٦٥٠٠] ونحوه[4] [ح: ٢٨٥٦، ٦٢٦٧] وأخرجه مسلمٌ في «الإيمان».

٧٣٧٤ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي صَعْصَعَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ: أَنَّ رَجُلًا سَمِعَ رَجُلًا يَقْرَأُ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ يُرَدِّدُهَا، فَلَمَّا أَصْبَحَ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَذَكَرَ لَهُ ذَلِكَ، وَكَأَنَّ الرَّجُلَ يَتَقَالُّهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنَّهَا لَتَعْدِلُ ثُلُثَ القُرْآنِ».

(١) في (د): «يعبدونه».

(٢) قال الشيخ قطة رحمه الله قوله: «والجملة حالية... إلى آخره» لعل الصواب حذفه والاقتصار على ما قبله. تأمل.

(٣) في (د): «وجوده».

(٤) في (ب) و(س): «وغيره».

زَادَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبي سعِيدٍ: أَخْبَرَني أخي قتادةُ ابْنُ النُّعْمَانِ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم.

وبه قال: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) بن أبي أويسٍ قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (مَالِكٌ) الإمام بن أنسٍ الأصبحيُّ (عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي صَعْصَعَةَ، عَنْ أَبِيهِ) عبد الله (عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ) رضي الله عنه: (أَنَّ رَجُلًا سَمِعَ رَجُلًا يَقْرَأُ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ يُرَدِّدُهَا) يكرِّرها ويُعيدها، واسم الرجل القارئ: قتادة بن النُّعمان، رواه ابن وهب، عن ابن لَهيعة، عن الحارث ابن يزيد[1]، عن أبي الهيثم، عن أبي سعيدٍ (فَلَمَّا أَصْبَحَ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فَذَكَرَ لَهُ ذَلِكَ) ولأبي ذرٍّ: «فذكر ذلك له» (وَكَأَنَّ) بالواو والهمزة وتشديد النُّون، ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنيِّ: «فكأنَّ» بالفاء (الرَّجُلَ) الذي سمع (يَتَقَالُّهَا) بالقاف وتشديد اللَّام يعدُّها قليلةً (فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنَّها) أي: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] ولأبي ذرٍّ: «فإنَّها» (لَتَعْدِلُ ثُلُثَ القُرْآنِ) لأنَّ القرآن على ثلاثة أنحاء: قصصٍ، وأحكامٍ، وصفاتٍ لله عز وجل، و﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ متمحِّضةٌ[2] للتَّوحيد والصِّفات، فهي ثُلثُه، وفيه دليلٌ على شرف علم التَّوحيد، وكيف لا والعلم يشرف بشرف المعلوم؟ ومعلومُ هذا العلمِ هو الله وصفاته، وما يجوز عليه وما لا يجوز عليه، فما ظنُّك بشرف منزلته وجلالة محلِّه؟!

(زَادَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ) الأنصاريُّ (عَنْ مَالِكٍ) الإمام (عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِيهِ) عبد الله ابن عبد الرَّحمن بن أبي صعصعة (عَنْ أَبِي سَعِيدٍ) الخدريِّ رضي الله عنه أنَّه قال: (أَخْبَرَنِي) بالإفراد (أَخِي) لأُمِّي (قَتَادَةُ بْنُ النُّعْمَانِ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم) وهذا سبق في فضل: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ من «فضائل القرآن» [ح: ٥٠١٣].

٧٣٧٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: حَدَّثَنَا عَمْرٌو، عَنِ ابْنِ أَبِي هِلَالٍ: أَنَّ أَبَا الرِّجَالِ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ حَدَّثَهُ عَنْ أُمِّهِ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ -وَكَانَتْ فِي حَجْرِ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم- عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم بَعَثَ رَجُلًا عَلَى سَرِيَّةٍ، وَكَانَ يَقْرَأُ لِأَصْحَابِهِ فِي صَلَاتِهِ فَيَخْتِمُ بِـ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ فَلَمَّا رَجَعُوا ذَكَرُوا ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فَقَالَ:

(١) في (د): «زيادة»، وليس بصحيحٍ. والمثبت موافق للفتح.

(٢) في (د): «متضمِّنةٌ».

«سَلُوهُ، لأيِّ شَيْءٍ يَصْنَعُ ذَلِكَ؟» فَسَأَلُوهُ، فَقَالَ: لِأَنَّهَا صِفَةُ الرَّحْمَنِ، وَأَنا أُحبُّ أنْ أقْرأَ بها، فقال النَّبِيُّ ﷺ: «أَخْبِرُوهُ أَنَّ اللهَ يُحِبُّهُ».

د ٧ ٢٨٦أ وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ) كذا غير منسوبٍ في الفرع كأصله، قال خلفٌ في «الأطراف»: أحسبه محمَّد بن يحيى الذُّهليَّ قال: (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ) أبو جعفر بن الطَّبريِّ[1] الحافظ المصريُّ قال: (حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ) عبد الله/ المصريُّ قال: (حَدَّثَنَا عَمْرٌو) بفتح العين، ابن ٣٤٦/١٠ الحارث المصريُّ (عَنِ ابْنِ أَبِي هِلَالٍ) سعيدٍ: (أَنَّ أَبَا الرِّجَالِ) بكسر الرَّاء وتخفيف الجيم (مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) الأنصاريَّ، مشهورٌ بكنيته، وكان له عشرة أولادٍ رجالٍ (حَدَّثَهُ عَنْ أُمِّهِ عَمْرَةَ) بفتح العين المهملة وسكون الميم (بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) بن سعد بن زُرارة الأنصاريَّة المدنيَّة (-وَكَانَتْ فِي حَجْرِ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ- عَنْ عَائِشَةَ) ﵂: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ رَجُلًا عَلَى سَرِيَّةٍ) أميرًا عليها، وهو متعلِّقٌ بـ«بعث» ولا يصحُّ أن يتعلَّق بصفةٍ لـ«رجل» لفساد المعنى، ولا بحالٍ؛ لأنَّ «رجلًا» نكرةٌ، ولم يقل: في سريَّةٍ؛ لأنَّ «على» تُفيد معنى الاستعلاء، والرَّجل: قيل: هو كلثوم بن الهدم[2]، قال الحافظ ابن حجرٍ: وفيه نظرٌ؛ لأنَّهم ذكروا أنَّه مات في أوَّل الهجرة قبل نزول القتال، قال: ورأيت بخطِّ الرَّشيد العطَّار: كلثوم بن زهدم، وعزاه لـ«صفوة الصَّفوة[3]» لابن طاهرٍ، ويقال: قتادة بن النُّعمان، وهو غلطٌ، وانتقالٌ من الذي قبله إلى هذا (وَكَانَ يَقْرَأُ لأَصْحَابِهِ فِي صَلَاتِهِ) ولأبي ذرٍّ: «في صلاتهم» أي: التي يصلِّيها بهم (فَيَخْتِمُ)[4] قراءته (بـ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾) السُّورة إلى آخرها [الإخلاص: ١-٦] وهذا يُشْعِر بأنَّه كان يقرأ بغيرها معها في ركعةٍ واحدةٍ، فيكون دليلًا على جواز الجمع بين السُّورتين غير الفاتحة في ركعةٍ، والمراد[5]: أنَّه كان من عادته أن يقرأها بعد الفاتحة (فَلَمَّا رَجَعُوا) من السَّريَّة (ذَكَرُوا ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: سَلُوهُ لأيِّ شَيْءٍ يَصْنَعُ ذَلِكَ؟ فَسَأَلُوهُ): لِمَ تختم

(١) في (د) و(س): «الطَّبرانيِّ» وهو تحريفٌ.

(٢) في هامش (ج): تقدَّم في «باب الجمع بين السورتين في الركعة» من «كتاب الصلاة» أنَّ «كُلثوم» بضمِّ الكاف و«الهِدْم» بكسر الهاء وسكون الدال.

(٣) كذا في الأصول باتفاق، والصواب: «صفة التصوف» فهو الذي لابن طاهر كما في هُدى الساري (ص٣٤٤) فتنبه.

(٤) في (ع): «يختم».

(٥) في (ب) و(س): «أو المراد» ولعلَّ المثبت هو الصَّواب.

بـ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾؟ (فقالَ) الرجل: أختم بها (لأنها صفةُ الرَّحْمن) لأنَّ فيها أسماءه وصفاته، وأسماؤه مشتقَّةٌ من صفاته (وَأنا أُحبُّ أنْ أقْرأ بهَا[1]) فجاؤوا فأخبروا[2] النَّبيَّ ﷺ (فقالَ النَّبيُّ ﷺ: أَخْبِرُوهُ أنَّ اللهَ) تعالى (يُحِبُّهُ) لمحبته قراءتها، ومحبة الله تعالى لعباده إرادة الإثابة لهم.

والحديث سبق في «باب الجمع بين السُّورتين في الرَّكعة» من «كتاب الصَّلاة» [قبل ح: ٧٧٥] وأخرجه مسلمٌ في «الصَّلاة» والنَّسائيُّ فيه وفي «اليوم واللَّيلة».

٢ - بابُ قَوْلِ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾

(بابُ قَوْلِ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ﴾) أي: سمُّوا بهذا الاسم أو بهذا[3]، قال البيضاويُّ: المراد التَّسوية[4] بين اللَّفظتين هو أنَّهما يُطلَقان على ذاتٍ واحدةٍ وإن اختلف اعتبار إطلاقهما، والتَّوحيد إنَّما هو للذَّات الذي هو المعبود، هذا إذا كان ردًّا لقول المشركين، أي: حين سمعوه ﷺ يقول: يا ألله، يا رحمن، فقالوا: إنَّه ينهانا أن نعبد إلهَيْنِ وهو يدعو إلهًا آخر؟! وعلى[5] أن يكون ردًّا لليهود، أي: حيث قالوا لمَّا سمعوه أيضًا يقول: يا ألله يا رحمن: إنَّك لَتُقِلَّ ذكر الرَّحمن/ وقد أكثر[6] الله تعالى في التَّوراة، فالمعنى: أنَّهما سيَّان في حسن الإطلاق والإفضاء إلى المقصود، وهو أجوب[7] لقوله: (﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠]) و«أو» للتَّخيير، والتَّنوين في ﴿أَيًّا﴾ عوضٌ عن المضاف إليه، و﴿مَّا﴾ صلةٌ لتأكيد ما في «أيٍّ» من الإبهام، والضَّمير في قوله: «له» للمسمَّى؛ لأنَّ التسمية له لا للاسم، وكان أصل الكلام: أيًّا ما تدعوا فهو حسنٌ، فوُضِع موضعه ﴿فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ للمبالغة، والدلالة على ما هو الدليل عليه، وكونها حُسنى لدلالتها على صفات الجلال والإكرام. انتهى. قال الطِّيبيُّ:

د٧/٢٨٦ب

---

(١) في (ع): «أقرأها».

(٢) زيد في (د): «به».

(٣) زيد في (ع): «الاسم».

(٤) في غير (ع): «بالتسوية»، والمثبت موافق لما في البيضاوي.

(٥) في (د): «أو على»، ولعلَّ المثبت هو الصَّواب.

(٦) في (د): «أكثره».

(٧) في (د): «أوفق»، وفي هامش (ج) و(ل): أي: أحسن جوابًا، «زكريَّا».

إنَّما كان أجوب[1]؛ لأنَّ اعتراض اليهود كان تعييرًا للمسلمين على ترجيح أحد الاسمين على الآخر، واعتراض المشركين كان تعييرًا على الجمع بين اللفظين، فقوله: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟﴾ مطابقٌ للردِّ على اليهود؛ لأنَّ المعنى: أيَّ الاسمين دعوتموه فهو به حسنٌ، وهو لا ينطبق على اعتراض المشركين، والجواب: أنَّ[2] هذا مسلَّمٌ إذا كان ﴿أَوِ﴾ للتخيير، فلم يمنع أن تكون للإباحة؛ كما في قوله: جالِس الحسن أو ابن سيرين، فحينئذٍ يكون أجوب، وتقريبه[3]: قل: سمُّوا ذاته المقدَّسة بالله أو بالرحمنِ، فهما سيَّان في استصواب/ التَّسمية بهما، فبأيِّهما سمَّيته ٣٤٧/١٠ فأنت مصيبٌ، وإن سمَّيته بهما فأنت أصوب؛ لأنَّ له الأسماء الحسنى[4]، وقد أمرنا أن ندعو بها في قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠] فجواب الشرط الأوَّل قوله: فأنت مصيبٌ، ودلَّ على الشَّرط الثَّاني وجوابه قوله: ﴿فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ وحينئذٍ فالآية فنٌّ من فنون الإيجاز الذي هو حِلْية التنزيل، وقوله: ﴿فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ هو من باب الإطناب، فظهر بهذا أنَّ الإباحة أنسب من التخيير؛ لأنَّ أبا جهل حظر الجمع بين الاسمين، فرُدَّ بإباحة أن يجمع بين أسماء، يعني: فكيف يمنع من الجمع بين الاسمين وقد أبيح الجمع بين الأسماء المتكاثرة؟ على أنَّ الجواب بالتخيير في الردِّ على أهل الكتاب غير مطابقٍ؛ لأنَّهم اعترضوا بالترجيح، وأُجيب بالتسوية؛ لأنَّ ﴿أَوِ﴾ تقتضيها، وكان الجواب العتيد[5] أن يقال: إنَّما رجَّحنا «الله» على «الرَّحمن» في الذِّكر؛ لأنَّه جامعٌ لجميع صفات الكمال، بخلاف «الرَّحمن» ويُساعِد ما ذكرنا من أنَّ الكلام مع المشركين قوله تعالى: ﴿وَقُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٌ فِى ٱلْمُلْكِ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ وَلِىٌّ مِّنَ ٱلذُّلِّ﴾ [الإسراء: ١١١] لأنَّه مناسبٌ أن يكون تسجيلًا للردِّ على المشركين.

٧٣٧٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ وَأَبِي ظَبْيَانَ، عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا يَرْحَمُ اللهُ مَنْ لَا يَرْحَمُ النَّاسَ».

---

(١) في (د): «جوابًا».

(٢) «أنَّ»: مثبتٌ من (د).

(٣) في (د) و(ع): «بقرينة».

(٤) زيد في (د): «فادعوه بها».

(٥) «العتيد»: ليس في (د) و(س).

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ) ولأبي ذرٍّ: «محمّد بن سلام» بتخفيف اللام وتشديدها، قال: (أَخْبَرَنَا) ولأبي ذرٍّ: «حدَّثنا» (أَبُو مُعَاوِيَةَ) محمَّد بن خازم، بالخاء المعجمة والزَّاي (عَنِ الأَعْمَشِ) سليمان بن مهران الكوفيِّ (عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ) الهَمْدانيِّ الكوفيِّ (وَأَبِي ظَبْيان) بفتح الظاء المعجَمة وسكون الموحَّدة، «حُصَين»: بضمِّ الحاء وفتح الصَّاد المهملتين، ابن جندبٍ الكوفيِّ، كلاهما (عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ) البجليِّ رضي الله عنه أنَّه (قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: لَا يَرْحَمُ اللهُ) في الآخرة (مَنْ لَا يَرْحَمُ النَّاسَ) من مؤمنٍ وكافرٍ، و«يَرْحَم» بفتح أوَّله في الموضعين.

ومطابقته للترجمة/ ظاهرةٌ، وسبق الحديث في «الأدب» [ح:٦٠١٣] وأخرجه مسلمٌ في «الفضائل». د٧/٢٨٧أ

٧٣٧٧ - حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَاصِمٍ الأَحْوَلِ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ النَّهْدِيِّ، عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم إِذْ جَاءَهُ رَسُولُ إِحْدَى بَنَاتِهِ يَدْعُوهُ إِلَى ابْنِهَا فِي الْمَوْتِ، فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «ارْجِعْ فَأَخْبِرْهَا أَنَّ لِلَّهِ مَا أَخَذَ، وَلَهُ مَا أَعْطَى، وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِأَجَلٍ مُسَمًّى، فَمُرْهَا فَلْتَصْبِرْ وَلْتَحْتَسِبْ» فَأَعَادَتِ الرَّسُولَ أَنَّهَا أَقْسَمَتْ لَيَأْتِيَنَّهَا، فَقَامَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم وَقَامَ مَعَهُ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ وَمُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ، فَدُفِعَ الصَّبِيُّ إِلَيْهِ وَنَفْسُهُ تَقَعْقَعُ كَأَنَّهَا فِي شَنٍّ، فَفَاضَتْ عَيْنَاهُ، فَقَالَ لَهُ سَعْدٌ: يَا رَسُولَ اللهِ، مَاهَذَا؟ قَالَ: «هَذِهِ رَحْمَةٌ جَعَلَهَا اللهُ فِي قُلُوبِ عِبَادِهِ، وَإِنَّمَا يَرْحَمُ اللهُ مِنْ عِبَادِهِ الرُّحَمَاءَ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ) محمَّد بن الفضل قال: (حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ) بفتح الحاء والميم المشدَّدة ابن درهمٍ الأزديُّ أحد الأعلام (عَنْ عَاصِمٍ الأَحْوَلِ) بن سليمان (عَنْ أَبِي عُثْمَانَ) عبد الرحمن بن ملٍّ (النَّهْدِيِّ) بفتح النون وسكون الهاء (عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ) الحِبِّ ابن الحِبِّ رضي الله عنه أنَّه (قَالَ: كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم إِذْ جَاءَهُ رَسُولُ إِحْدَى بَنَاتِهِ) زينب (يَدْعُوهُ) أي: الرّسول، ولأبي ذرٍّ: «تدعوه» بالفوقيَّة بدل التّحتيَّة، أي: تدعوه زينب على لسان رسولها (إِلَى ابْنِهَا) وهو (فِي) حالة (المَوْتِ) من معالجة الرُّوح (فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: ارْجِعْ) زاد أبو ذرٍّ: «إليها» وسقط له لفظ «النّبيُّ» والتَّصلية (فَأَخْبِرْهَا أَنَّ لِلَّهِ مَا أَخَذَ وَلَهُ مَا أَعْطَى) أي: الذي أراد أن يأخذه هو الذي أعطاه، فإن أخذه؛ أخذ ما هو له، ولفظ «ما»[1] فيهما

(١) في هامش (ل): سقط لفظة «ما» من خطِّه.

مصدريَّةٌ، أي: أنَّ[1] لله الأخذ والإعطاء، أو موصولةٌ والعائد محذوفٌ، وكذا الصِّلة[2] (وَكُلُّ شَيْءٍ) من الأخذ والإعطاء وغيرهما (عِنْدَهُ) في علمه (بِأَجَلٍ مُسَمًّى) مقدَّرٍ (فَمُرْهَا فَلْتَصْبِرْ وَلْتَحْتَسِبْ) أي: تنوي بصبرها طلب الثَّواب منه تعالى؛ ليحسب[3] ذلك من عملها الصالح (فَأَعَادَتِ الرَّسُولَ) إليه ﷺ (أَنَّهَا أَقْسَمَتْ) ولأبي ذرٍّ عن الحَمُّويي والمُستملي: «قد أقسمت» أي: عليه (لَيَأْتِيَنَّهَا، فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ وَقَامَ مَعَهُ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ وَمُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ) زاد في «الجنائز» [ح: ١٢٨٤] وأبيُّ بن كعبٍ وزيد بن ثابتٍ ورجالٌ (فَدُفِعَ الصَّبِيُّ إِلَيْهِ) بالفاء والدَّال المهملة المضمومة، وللكُشْميهنيِّ: «فرُفِعَ» بالرَّاء بدل الدَّال، وللحَمُّويي والمُستملي: «ورُفِعَ» بالواو بدل الفاء (وَنَفْسُهُ تَقَعْقَعُ) بحذف إحدى التَّاءين تخفيفًا، أي: تضطرب وتتحرَّك، والقعقعة: حكاية حركةٍ لشيءٍ يُسمَع له صوتٌ كالسِّلاح (كَأَنَّهَا) أي: نفسه (فِي شَنٍّ) بفتح الشِّين المعجَمة وتشديد النُّون/: قِربةٍ خلقةٍ يابسةٍ (فَفَاضَتْ) بالبكاء (عَيْنَاهُ) ﷺ ١٠/٣٤٨ (فَقَالَ لَهُ سَعْدٌ) أي: ابن عبادة المذكور: (يَا رَسُولَ اللهِ، مَا هَذَا) البكاء وأنت تنهى عنه؟ وثبت: «ما هذا» لأبي ذرٍّ (قَالَ) ﷺ: (هَذِهِ رَحْمَةٌ) أي: الدَّمعة التي تراها من حزن القلب بغير تعمُّدٍ ولا استدعاءٍ لا مؤاخذة فيها، فهي أثر الرَّحمة التي (جَعَلَهَا اللهُ) تعالى (فِي قُلُوبِ عِبَادِهِ، وَإِنَّمَا يَرْحَمُ اللهُ مِنْ عِبَادِهِ الرُّحَمَاءَ[4]) وليس من باب الجزع وقلَّة الصَّبر، و«الرُّحماء»: جمع رحيمٍ، من صيغ المبالغة، وهو أحد الأمثلة الخمسة: فَعول وفعَّال ومِفْعال وفَعِل وفعيل، وزاد بعضهم فيها: فِعِّيلًا كَسِكِّير، وجاء «فعيل» بمعنى: مفعول، قال المتلمِّس:

فأمَّا إذا عضَّت بك الحرب عضَّةً ... فإنَّك معطوفٌ عليك رحيمُ/ د٧/٢٨٧ب

والرَّحمة لغةً: الرِّقَّة والانعطاف، ومنه اشتقاق الرَّحِم، وهي البطن؛ لانعطافها على

---

(١) «أنَّ»: ليس في (د).

(٢) في هامش (ج) و(ل): وقوله: «وكذا الصِّلة» فيه تأمُّل، فإنَّ الصِّلة موجودة، وإنَّما المحذوفُ العائدُ من الصِّلة.

(٣) في (د): «ليحتسب».

(٤) في هامش (ج) و(ل): تقدَّم في «الجنائز» أنَّه يجوز نصبُ «الرُّحماء» على أنَّ «ما» في «إنَّما» كافَّة كقوله: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ﴾ [البقرة: ١٧٣] ورفعُه على أنَّها موصولة بمعنى: «الَّذي يرحمه» قال في «عقود الزَّبرجد»: قال أبو البقاء: وأفردَ على معنى الجنس كقوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ ثمَّ قال: ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ [البقرة: ١٧] وقال غيره: «مِن» في قوله: «مِن عباده» بيانيَّة، وهي حال مِن المفعول «قدِّمَتْ».

الجنين، فعلى هذا يكون وصفه تعالى بالرَّحمة مجازًا عن[1] إنعامه تعالى على عباده، كالملك إذا عطف على رعيَّته أصابهم خيره، وتكون على هذا التقدير صفة فعلٍ، لا صفة ذاتٍ، وقيل: الرَّحمة: إرادة الخير لمن أراد الله به ذلك، ووصفه بها على ذلك القول حقيقةٌ، وهي حينئذٍ صفةُ ذاتٍ، وهذا القولُ هو الظَّاهر، وقيل: الرَّحمة رقَّةٌ تقتضي الإحسان إلى المرحوم، وقد تستعمل تارةً في الرِّقَّة المجرَّدة، وتارةً في الإحسان المجرَّد، وإذا وُصِف بها الباري تعالى فليس يُراد بها إلَّا الإحسان المجرَّد دون الرِّقَّة، وعلى هذا روي: الرَّحمة من الله إنعامٌ وإفضالٌ، ومن الآدميِّين رقَّةٌ وتعطُّفٌ، وأمَّا ما روي عن ابن عبَّاسٍ رضي الله عنهما أنَّه قال: «الرَّحمن الرَّحيم: اسمانِ رقيقان، أحدهما أرقُّ من الآخر» فلا يثبت؛ لأنَّه من رواية الكلبيِّ عن أبي صالحٍ عنه، والكلبيُّ متروكُ الحديث، ونقل البيهقيُّ عن الحسين بن الفضل البجليِّ أنَّه نسب راوي حديث ابن عبَّاسٍ إلى التَّصحيف، وقال: إنَّما هو الرَّفيق؛ بالفاء، أي: فهما اسمان رفيقان، أحدهما أرفق من الآخر، وقوَّاه البيهقيُّ بالحديث المرويِّ في مسلمٍ عن عائشة رضي الله عنها مرفوعًا: «إنَّ الله رفيقٌ يحبُّ الرِّفق، ويُعطي عليه ما لا يُعطي على العنف» واختُلِف هل «الرَّحمن الرَّحيم» بمعنًى واحدٍ؟ فقيل: بمعنًى واحدٍ، كندمان ونديم، فيكون الجمع بينهما تأكيدًا، وقيل: لكلٍّ واحدٍ منهما فائدةٌ غير فائدة الآخر، وذلك بالنِّسبة إلى تغاير تعلُّقهما؛ إذ يقال: رحمن الدُّنيا ورحيم الآخرة؛ لأنَّ رحمته في الدُّنيا تعمُّ المؤمن والكافر، وفي الآخرة تخصُّ المؤمن، وقيل: الرَّحمن أبلغ؛ إذ لا يُطلَق إلَّا على الله سبحانه، وعلى هذا فالقياس أن يترقَّى إلى الأبلغ فيقول: رحيم رحمن، قال صاحب «التقريب»: إنَّما قدَّم أعلى الوصفين، والقياس تقديم أدناهما، كجوادٍ فيَّاضٍ؛ لأنَّ ذلك القياس فيما كان الثَّاني من جنس الأوَّل وفيه زيادةٌ، و«الرَّحمن» يتناول جلائل النِّعم وأصولها، و«الرَّحيم» دقائقها وفروعها، فلم يكن في الثَّاني زيادةٌ على الأوَّل، فكأنَّه جنسٌ آخر، فيقال: لِما ثبت أنَّ «الرَّحمن» أبلغ من «الرَّحيم» في تأدية معنى الرَّحمة المترقِّي[2] من «الرَّحيم» إليه؛ لأنَّ معنى التَّرقِّي هو أن يُذكَر معنًى ثمَّ يُردَف بما هو أبلغ منه[3]، وقال صاحب

(١) في (د) و(ع): «من».

(٢) في (د): «بالتَّرقِّي».

(٣) قال الشيخ قطة رحمه الله: قوله: «فيقال: لما ثبت... إلى آخره»، تأمله فإنه لا يناسب ما قبله، ولعله محرف والأصل: فحينئذ لم يثبت... إلى آخره، ليكون ملتئمًا مع ما قبله فتدبر.

«الإيجاز والانتصاف»: «الرَّحمن» أبلغ؛ لأنَّه كالعَلَم إذ كان لا يوصَف به غير الله تعالى، فكأنَّه الموصوف، وهو أقدم إذ الأصل في نِعَم الله أن تكون عظيمةً، فالبداءة بما يدلُّ على عظمها أَولى. هذا أحسن الأقوال، يعني: أنَّ هذا الأسلوب ليس من باب التَّرقِّي، بل هو من باب التَّتميم، وهو تقييدُ الكلام بتابعٍ يفيد مبالغةً، وذلك/ أنَّه تعالى لمَّا ذكر ما دلَّ على جلائل النِّعم وعظائمها أراد المبالغة والاستيعاب، فتمَّم بما دلَّ على دقائقها وروادفها؛ ليدلَّ به على أنَّه مولى النِّعم كلِّها، ظواهرها وبواطنها، جلائلها ودقائقها/، فلو قصد التَّرقِّي لفاتت المبالغة المذكورة، ومن شرط التَّتميم الأخذ بما هو أعلى في الشَّيء، ثمَّ بما هو أحطُّ[1] منه؛ ليستوعب جميع ما يدخل تحت ذلك الشَّيء؛ لأنَّهم لا يعدلون عن الأصل والقياس إلَّا لتوخِّي نُكْتةٍ، وقيل: إنَّه من باب التَّكميل، وهو أن يؤتى بكلامٍ في فنٍّ، فيُرَى أنَّه ناقصٌ فيه، فيكمَّل بآخر، فإنَّه تعالى لمَّا قال: «الرَّحمن» تُوُهِّم أنَّ جلائل النِّعم منه، وأنَّ الدقائق لا يجوز أن تنسب إليه لحقارتها، فكمَّل بـ«الرَّحيم» ويؤيِّده ما في حديث التِّرمذيِّ عن أنسٍ مرفوعًا: «لِيَسأل أحدكم ربَّه حاجته كلَّها حتَّى يسأل شسع نعله إذا انقطع» وزاد: «حتَّى يسأل الملح».

د٧/١٢٨٨ ١٠/٣٤٩

وحديث الباب سبق في «الجنائز» [ح: ١٢٨٤].

٣ - بابُ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: (أَنَا الرَّزَّاقُ ذُو القُوَّةِ المَتِينُ)

(بابُ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: أَنَا الرَّزَّاقُ) ولأبوي الوقت وذرٍّ والأَصيليِّ: «﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ﴾» أي: الذي يرزق كلَّ ما يفتقر إلى الرِّزق، وفيه إيماءٌ باستغنائه عنه، وقُرِئ: (إنِّي أنا الرَّزَّاق) وهو موافقٌ للرِّواية الأُولى (﴿ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ﴾ [الذَّاريات: ٥٨]) الشَّديد القوَّة، و﴿ٱلْمَتِينُ﴾ بالرفع: صفة لـ﴿ذُو﴾ وقرأ الأعمش بالجرِّ صفةً لـ﴿ٱلْقُوَّةِ﴾ على تأويل الاقتدار.

٧٣٧٨ - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيِّ، عَنْ أَبِي مُوسَى الأَشْعَرِيِّ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا أَحَدٌ أَصْبَرَ عَلَى أَذًى سَمِعَهُ مِنَ اللهِ، يَدْعُونَ لَهُ الوَلَدَ ثُمَّ يُعَافِيهِمْ وَيَرْزُقُهُمْ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدَانُ) هو عبد الله بن عثمان بن جَبَلة المروزيُّ (عَنْ أَبِي حَمْزَةَ) بالحاء

(١) في (د): «أحوط»، وهو تحريف.

المهملة والزَّاي، محمَّد بن ميمونٍ السُّكَّريُّ (عَنِ الأَعْمَشِ) سليمان بن مهران (عَنْ سعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ) ولأبي ذرٍّ: «هو ابن جبير» (عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ)[1] بن حَبيِّبٍ، بفتح الموحَّدة وتشديد التَّحتيَّة (السُّلَمِيِّ) الكوفيِّ المقرئ، ولأبيه[2] صحبةٌ (عَنْ أَبِي مُوسَى الأَشْعَرِيِّ) رضي الله عنه (قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: مَا أَحَدٌ أَصْبَرَ) ولأبي ذرٍّ بالرَّفع «أفعل» تفضيل من الصَّبر، وهو حبس النَّفس على المكروه، والله تعالى منزَّهٌ عن ذلك، فالمرادُ لازمُه، وهو ترك المعاجلة بالعقوبة (عَلَى أَذًى سَمِعَهُ مِنَ اللهِ، يَدَّعُونَ) بتشديد الدَّال (لَهُ) أي: ينسبون إليه (الوَلَدَ) واستُشكِل بأنَّ الله تعالى مُنزَّهٌ عن الأذى، وأجيب بأنَّ المراد أذًى يلحق أنبياءه؛ إذ في إثبات الولد إيذاءٌ للنَّبيِّ صلى الله عليه وسلم؛ لأنَّه تكذيبٌ له وإنكارٌ لمقالته (ثُمَّ يُعَافِيهِمْ) من العِلَل والبليَّات والمكروهات (وَيَرْزُقُهُمْ) ما ينتفعون به من الأقوات وغيرها، مقابلةً للسَّيِّئات بالحسنات، والرَّزَّاق خالق الأرزاق والأسباب التي يُتمتَّع بها، والرِّزق هو المنتَفَعُ به، وكل ما يُنتَفَع به فهو رِزقُه، سواءٌ كان مباحًا أو محظورًا، والرِّزق نوعان: محسوسٌ ومعقولٌ؛ ولذا قال بعض المحقِّقين: الرَّزَّاق مَن رَزَق الأشباحَ فوائدَ[3] لطفه، والأرواحَ عوائدَ كشفه، وقال القرطبيُّ: الرِّزق في ألسنة المحدِّثين السَّماع، يقال: رزقٌ، يعنون به: سماع الحديث، قال: وهو/ صحيحٌ. انتهى. وحظُّ العارف منه أن يتحقَّق[4] معناه؛ ليتيقَّن[5] أنَّه لا يستحقُّه إلَّا الله، فلا ينتظر الرِّزق ولا يتوقَّعه إلَّا منه، فَيكِل أمره إليه ولا يتوكَّل فيه إلَّا عليه، ويجعل يده خزانة ربِّه، ولسانه وَصْلةً بين الله وبين النَّاس في وصول الأرزاق الرُّوحانية والجسمانية إليهم؛ بالإرشاد والتَّعليم وصرف المال ودعاء الخير وغير ذلك؛ لينال حظًّا من هذه الصِّفة، قال القشيريُّ أبو القاسم: من عرف أنَّ الله هو الرَّزَّاق أفرده بالقصد إليه[6]، وتقرَّب إليه بدوام التَّوكل عليه، أرسل الشِّبليُّ[7] إلى غنيٍّ أنِ ابعث إلينا شيئًا من دنياك، فكتب إليه: سل دنياك من مولاك، فكتب إليه الشِّبليُّ: الدُّنيا حقيرةٌ وأنت حقيرٌ،

د٧/٢٨٨ب

(١) في هامش (د): «واسمه عبد الله».

(٢) في (ع): «ولأمِّه»، ولعلَّه تحريفٌ.

(٣) في (د): «عوائد».

(٤) في (د) و(ع): «يحقِّق».

(٥) في (د): «ليتحقَّق».

(٦) «إليه»: ليس في (د).

(٧) في هامش (د): قف على حكاية الشِّبليِّ مع غنيٍّ.

وإنَّما أطلب الحقير من الحقير، ولا أطلب من مولاي غير مولاي، فسَمَت همَّته العليَّة ألَّا يطلب من الله تعالى الأشياء الخسيسة، ومناسبة الآية للحديث اشتماله على صفتي الرِّزق والقوَّة الدَّالة على القدرة، أمَّا الرِّزق فمن قوله: «ويرزقهم» وأمَّا القوَّة فمن قوله: «أصبر» فإنَّ فيه إشارةً إلى القدرة على الإحسان إليهم مع إساءتهم، بخلاف طبع البشر، فإنَّه لا يقدر على الإحسان إلى المسيء إلَّا مِن جِهة تكليفه ذلك/ شرعًا، قاله ابن المُنيِّر. ٣٥٠/١٠

وسبق الحديث في «الأدب» في «باب الصبر على الأذى» [ح:٦٠٩٩][1].

٤ - بابُ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ فَلَا يُظۡهِرُ عَلَىٰ غَيۡبِهِۦٓ أَحَدًا﴾ و﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلۡمُ ٱلسَّاعَةِ﴾ و﴿أَنزَلَهُۥ بِعِلۡمِهِۦ﴾ و﴿مَا تَحۡمِلُ مِنۡ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلۡمِهِۦ﴾ ﴿إِلَيۡهِ يُرَدُّ عِلۡمُ ٱلسَّاعَةِ﴾

قَالَ يَحْيَى بْنُ زِيادٍ: الظَّاهِرُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا، وَالبَاطِنُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا.

(بابُ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ﴾) خبر مبتدأ محذوفٍ، أي: هو عالم الغيب (﴿فَلَا يُظۡهِرُ﴾) فلا يُطْلِع (﴿عَلَىٰ غَيۡبِهِۦٓ أَحَدًا﴾) من خلقه ﴿إِلَّا مَنِ ٱرۡتَضَىٰ مِن رَّسُولٖ﴾ [الجن: ٢٦] أي: إلَّا رسولًا قد ارتضاه لعلم بعض الغيب؛ ليكون إخباره عن الغيب معجزةً له، فإنَّه يُطلِعه على غيبه ما شاء و﴿مِن رَّسُولٖ﴾ بيانٌ لـ﴿مَنِ ٱرۡتَضَىٰ﴾ قال في «الكشَّاف»: وفي هذه الآية إبطال الكرامات[2]؛ لأنَّ الذين تُضاف إليهم الكرامات وإن كانوا أولياء مرتضين فليسوا برسلٍ، وقد خصَّ الله الرُّسل من بين المرتضين بالاطِّلاع على الغيب. انتهى. وأُجيب: بأنَّ قوله: ﴿عَلَىٰ غَيۡبِهِۦٓ﴾ لفظٌ مفردٌ[3] ليس فيه صيغة العموم، فيكفي أن يقال: إنَّ الله لا يُظهِر على غيبٍ واحدٍ من غيوبه أحدًا إلَّا الرُّسل، فيُحمَل على وقت وقوع القيامة، فكيف وقد ذكرها عقب قوله: ﴿أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٞ مَّا تُوعَدُونَ﴾؟ [الأنبياء: ١٠٩] وتُعقِّب بأنَّه ضعيفٌ؛ لأنَّ الرُّسل أيضًا لم يُظهَروا على ذلك، وقال البيضاويُّ: جوابه تخصيص الرَّسول: بالمَلَك، والإظهار: بما يكون من غير واسطةٍ، وكرامات الأولياء على المغيَّبات[4] إنَّما

---

(١) في هامش (ج): «بلغ».

(٢) في (ع): «للكرامات».

(٣) في هامش (د): قوله «لفظ مفردٌ...» إلى آخره: عبارة المحلِّي في «جمع الجوامع»: والمفرد المضاف إلى معرفةٍ للعموم، كما قاله المصنِّف في «شرح المختصر» يعني: ما لم يتحقَّق عهدٌ؛ نحو: ﴿فَلۡيَحۡذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنۡ أَمۡرِهِۦٓ﴾ [النور: ٦٣] أي: كل أمر الله، وخُصَّ منه أمر النَّدب.

(٤) قال الشيخ قطة ﷺ: قوله: «وكرامات الأولياء...» إلى آخره تأمله مع ما قبله فإنه ربما نافاه.

تكون تلقِّيًا عن الملائكة كاطِّلاعنا على أحوال الآخرة بتوسُّط الأنبياء، وقال الطِّيبيُّ: الأقرب تخصيص الإطلاع بالضَّعف والخفاء، فإنَّ إطلاع الله الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم على الغيب أمكن وأقوى من إطلاعه الأولياء، يدلُّ عليه حرف الاستعلاء في قوله: ﴿عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ﴾ فضُمِّن ﴿يُظْهِرُ﴾ معنى يُطْلِع، أي: فلا يُظهِر الله على غيبه إظهارًا تامًّا وكشفًا جليًّا إلَّا من ارتضى من رسولٍ/ فإنَّ الله تعالى إذا أراد أن يُطلِع النَّبيَّ على الغيب، يوحي إليه أو يرسل إليه الملك، وأمَّا كرامات الأولياء فهي من قبيل التَّلويحات واللَّمحات، أو من جنس إجابة دعوةٍ وصدق فراسةٍ، فإنَّ كشف الأولياء غير تامٍّ كالأنبياء.

د٧/٢٨٩أ

(وَ) بابُ قول الله تعالى: (﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ﴾ [لقمان: ٣٤]) أي: وقت قيامها (وَ) قوله تعالى: (﴿أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ﴾ [النِّساء: ١٦٦]) أي: أنزله وهو عالمٌ بأنَّك أهلٌ بإنزاله إليك وأنَّك مبلِّغه، أو أنزله بما علم من مصالح العباد، وفيه نفي قول المعتزلة في إنكار الصِّفات، فإنَّه أثبت لنفسه العلم، وقوله تعالى: (و﴿مَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِۦ﴾ [فاطر: ١١]) هو في موضع الحال، أي: إلَّا معلومةٌ له[1]، وقوله تعالى: (﴿إِلَيْهِ يُرَدُّ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ﴾ [فصِّلت: ٤٧]) أي: علم قيامها يردُّ إليه، أي: يجب على المسؤول[2] أن يقول: الله أعلم بذلك.

(قَالَ يَحْيَى بْنُ زِيادٍ) الفرَّاء المشهور في «كتاب معاني القرآن» له: (الظَّاهِرُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا، وَالبَاطِنُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا) وقال غيره: الظَّاهر: الجليُّ وجوده بآياته الباهرة في أرضه وسمائه، والباطن: المحتجب كُنْه ذاته عن نظر العقل بحجب كبريائه، وقيل: الظَّاهر بالقدرة، والباطن عن الفكرة، وقيل: الظَّاهر بلا اقتراب، والباطن بلا احتجاب، وقال الشَّيخ أبو حامد[3]: اعلم أنَّه إنَّما خفي مع ظهوره؛ لشدَّة ظهوره، وظهوره سبب بطونه، ونوره هو حجاب نوره، وقيل: الظَّاهر بنعمته والباطن برحمته، وقيل: الظَّاهر بما يفيض عليك من العطاء والنَّعماء، والباطن بما يدفع عنك من البلاء، وقيل: الظَّاهر لقومٍ فلذلك وحَّدوه، والباطن عن قومٍ فلذلك جحدوه.

---

(١) «له»: ليس في (د).

(٢) زيد في (د): «عنها».

(٣) في غير (د) و(س): «أحمد»، وليس بصحيح.

٧٣٧٩ - حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَفَاتِيحُ الغَيْبِ خَمْسٌ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا اللهُ، لَا يَعْلَمُ مَا تَغِيضُ الأَرْحَامُ إِلَّا اللهُ، وَلَا يَعْلَمُ مَا فِي غَدٍ إِلَّا اللهُ، وَلَا يَعْلَمُ مَتَى يَأْتِي المَطَرُ أَحَدٌ إِلَّا اللهُ، وَلَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِلَّا اللهُ، وَلَا يَعْلَمُ مَتَى تَقُومُ السَّاعَةُ إِلَّا اللهُ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ) القطوانيُّ الكوفيُّ قال: (حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ) أبو محمَّدٍ مولى الصِّدِّيق قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد[1] (عَبْدُ[2] اللهِ بْنُ دِينَارٍ) المدنيُّ مولى ابن عمر، (عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) أنَّه (قَالَ: مَفَاتِيحُ الغَيْبِ خَمْسٌ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا اللهُ) أي: أنَّه تعالى يعلم ما غاب عن العباد من الثَّواب والعقاب، والآجال والأحوال، جعل للغيب مفاتيح على طريق الاستعارة؛ لأنَّ المفاتيح يتوصَّل بها إلى ما في المخازن المستوثق منها بالإغلاق والإقفال، ومن علم مفاتيحها وكيفيَّة فتحها توصَّل[3]/ إليها، فأراد أنَّه المتوصِّل إلى المغيَّبات المحيط علمه بها[4]، لا يتوصَّل إليها غيره، فيعلم أوقاتها وما في تعجيلها وتأخيرها من الحكم، فيُظهِرها على ما اقتضه حكمته وتعلَّقت به مشيئته، وفيه دليلٌ على أنَّه تعالى يعلم الأشياء قبل وقوعها، والحكمة في كونها خمسًا: الإشارة إلى حصر العوالم فيها، فأشار إلى ما يزيد في النَّفس وينقص بقوله: (لَا يَعْلَمُ مَا تَغِيضُ الأَرْحَامُ إِلَّا اللهُ) أي: ما تُنقصه، يقال/: غاض الماء وغِضْتُه أنا، وما تزداد، أي: ما تحمله من الولد على أيِّ حالٍ هو؟ من ذكورةٍ وأنوثةٍ، وعددٍ؛ فإنَّها تشتمل على واحدٍ واثنين وثلاثةٍ وأربعةٍ، أو جسد الولد فإنَّه يكون تامًّا ومُخدَجًا، أو مدَّة الولادة فإنَّها[5] تكون أقلَّ من تسعة أشهرٍ وأزيد عليها إلى أربعٍ عند الشَّافعيِّ، وإلى سنتين عند الحنفيَّة، وإلى خمسٍ عند مالكٍ، وخصَّ الرَّحم بالذِّكر؛ لكون الأكثر يعرفونها بالعادة، ومع ذلك نفى أن يعرف أحدٌ حقيقتها. نعم إذا أمر بكونه ذكرًا أو أنثى أو شقيًّا[6] أو سعيدًا علم به

٣٥١/١٠

٢٨٩/٧ د ب

---

(١) في (ع): «إفرادًا».

(٢) في (س): «عبيد»، وهو تحريف.

(٣) في (د): «يتوصَّل».

(٤) زيد في (د): «وحده».

(٥) في (ع): «لأنها».

(٦) في غير (د): «أشقيًّا»، ولعلَّ المثبت هو الصَّواب.

الملائكة الموكَّلون بذلك ومن شاء الله من خلقه، وأشار إلى أنواع الزَّمان وما فيها من الحوادث بقوله: (وَلَا يَعْلَمُ مَا فِي غَدٍ) من خيرٍ وشرٍّ وغيرهما (إِلَّا اللهُ) وعبَّر بلفظ «غدٍ» لأنَّ حقيقته أقرب الأزمنة، وإذا كان مع قربه لا يُعلَم حقيقة ما يقع فيه فما[1] بعده أحرى، وأشار إلى العالم العلويِّ بقوله: (وَلَا يَعْلَمُ مَتَى يَأْتِي المَطَرُ) ليلًا أو نهارًا (أَحَدٌ إِلَّا اللهُ) نعم إذا أمر به؛ علمته الملائكة الموكَّلون به ومن شاء الله من خلقه، وأشار إلى العالم السُّفليِّ بقوله: (وَلَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِلَّا اللهُ) أي: أين تموت؟ وربَّما أقامت بأرضٍ وضربت أوتادها وقالت: لا أبرح منها، فترمي بها مرامي القدر حتَّى تموت في مكانٍ لا[2] يخطر ببالها، كما رُوِي: أنَّ ملك الموت مرَّ على سليمان بن داود ﷺ[3]، فجعل ينظر إلى رجلٍ من جلسائه يديم النَّظر إليه، فقال الرَّجل: من هذا؟ فقال: ملك الموت، فقال: كأنَّه يريدني، فمُرِ الرِّيح أن تحملني وتلقيني بالهند، ففعل، فقال ملك الموت: كان دوام نظري إليه[4] تعجُّبًا منه؛ إذ أُمِرت أقبض روحه بالهند وهو عندك!

وفي «الطَّبرانيِّ الكبير» عن أسامة بن زيدٍ قال: قال رسول الله ﷺ: «ما جعل الله منيَّة عبدٍ بأرضٍ إلَّا جعل[5] له فيها حاجةً» وإنَّما جعل العلم لله والدِّراية للعبد؛ لأنَّ في الدِّراية معنى الحيلة، والمعنى أنَّها -أي: النَّفس- لا تعرف -وإن[6] أعملت حيلتها[7]- ما يختصُّ بها، ولا شيء أخصَّ بالإنسان من كسبه وعاقبته، فإذا لم يكن له طريقٌ إلى معرفتهما؛ كان من معرفة ما عداهما[8] أبعد، وأمَّا المنجِّم الذي يخبر[9] بوقت الغيث[10] والموت فإنَّه يقول بالقياس

---

(١) في غير (س): «فيما»، ولعلَّه تحريفٌ.

(٢) في (س): «لم».

(٣) «بن داود ﷺ»: ليس في (د).

(٤) «إليه»: ليس في (س).

(٥) زيد في (د) اسم الجلالة.

(٦) في (د): «وإنَّما».

(٧) في (د): «حيلها».

(٨) في (ع): «سواهما».

(٩) في (د) و(ع): «المنجِّمون الذين يخبرون».

(١٠) في (ب) و(س): «الغيب».

والنَّظر في المطالع[1]، وما يدرك بالدَّليل لا يكون غيبًا، على أنَّه مجرَّد الظَّنِّ، والظَّنُّ غير العلم، والله تعالى أعلم، وأشار إلى علوم الآخرة بقوله: (وَلَا يَعْلَمُ مَتَى تَقُومُ السَّاعَةُ إِلَّا اللهُ) فلا يعلم ذلك نبيٌّ مرسلٌ ولا ملكٌ مقرَّبٌ.

ومطابقة الحديث للتَّرجمة ظاهرةٌ، والحديث سبق في آخر «الاستسقاء» [ح: ١٠٣٩].

٧٣٨٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ ﵂ قَالَتْ: مَنْ حَدَّثَكَ أَنَّ مُحَمَّدًا ﷺ رَأَى رَبَّهُ فَقَدْ كَذَبَ، وَهْوَ يَقُولُ: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ وَمَنْ حَدَّثَكَ أَنَّهُ يَعْلَمُ الغَيْبَ فَقَدْ كَذَبَ، وَهْوَ يَقُولُ: لَا يَعْلَمُ الغَيْبَ إِلَّا اللهُ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ) بن واقد الفريابيُّ الضَّبيُّ مولاهم، محدِّث قيساريَّة قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) الثَّوريُّ (عَنْ إِسْمَاعِيلَ) بن أبي خالد البجليِّ (عَنِ الشَّعْبِيِّ) عامر بن شراحيل، أحد الأعلام، قال: أدركت خمس مئةٍ من الصَّحابة/ وما كتبت سوداء في بيضاء، ولا حدَّثت بحديثٍ إلَّا حفظته (عَنْ مَسْرُوقٍ) أي: ابن الأجدع (عَنْ عَائِشَةَ ﵂) أنَّها (قَالَتْ: مَنْ حَدَّثَكَ أَنَّ مُحَمَّدًا ﷺ رَأَى رَبَّهُ) ليلة المعراج (فَقَدْ كَذَبَ) قالته رأيًا باجتهادها؛ لقولها: (وَهْوَ) أي: الله تعالى (يَقُولُ) في سورة الأنعام [ح:١٠٣] (﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾) وأجاب المثبتون: بأنَّ معنى الآية: لا تحيط به الأبصار، أو لا تدركه الأبصار وإنَّما يدركه المبصرون، أو لا تدركه في الدُّنيا؛ لضعف تركيبها في الدُّنيا/ فإذا كان في الآخرة خلق الله تعالى فيهم قوَّةً يقدرون بها على الرُّؤية، وفي كتابي «المواهب» من مباحث ذلك ما يكفي (وَمَنْ حَدَّثَكَ أَنَّهُ يَعْلَمُ الغَيْبَ فَقَدْ كَذَبَ) والضَّمير في «أنَّه يعلم» للنَّبيِّ ﷺ لعطفه على قوله: «من حدثك أنَّ محمَّدًا» وصرَّح به فيما أخرجه ابن خزيمة وابن حبَّان من طريق عبد ربِّه[2] بن سعيد[3] عن داود بن[4] أبي هند عن الشَّعبيِّ بلفظ: «أعظم الفرية على الله من قال: إنَّ محمَّدًا رأى ربَّه، وأنَّ

د٧/٢٩٠أ ١٠/٣٥٢

(١) في (ع): «الطَّالع».

(٢) في الأصول: «عبد بن ربِّه»، وفي هامش (ج) و(ل): قوله: «عبد بن ربِّه» كذا بخطِّه، والَّذي في «التَّهذيب» و«تقريبه»: عبد ربِّه ابن سعيد بن قيس الأنصاريُّ، أخو يحيى المدنيِّ، ثقة من الخامسة، مات سنة تسع وثلاثين ومئة.

(٣) في (د) و(س): «سعد» وهو تحريفٌ.

(٤) في (د) و(س): «عن» وليس بصحيحٍ.

محمَّدًا كتم شيئًا من الوحي، وأنَّ محمَّدًا يعلم ما في غدٍ» (وَهْوَ) تعالى (يقُولُ: لا يعْلمُ الغيْب إلَّا اللهُ) والآية: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [النمل: ٦٥] وجاز مثل ذلك؛ لأنَّه ليس الغرض القراءة ولا نقلها[1]، وقَوْلُ الدَّاودي: -ما أظنُّ قوله في هذا الطَّريق: «من حدَّثك، أنَّ محمَّدًا يعلم الغيب» محفوظًا، وما أحدٌ يدَّعي أنَّ رسول الله ﷺ كان يعلم الغيب إلَّا ما[2] علَّمه الله- متعقَّب بأنَّ بعض من لم يرسخ في الإيمان كان يظنُّ ذلك حتَّى كان يرى أنَّ صحَّة النُّبوَّة تستلزم اطِّلاع النَّبيِّ على جميع المغيَّبات، ففي «مغازي ابن إسحاق»: أنَّ ناقته ﷺ ضلَّتْ، فقال ابن الصَّليت -بالصَّاد المهملة، آخره مثنَّاةٌ، بوزن عظيمٍ-: يزعم محمَّدٌ[3] أنَّه نبيٌّ ويخبركم[4] عن خبر السَّماء وهو لا يدري أين ناقته؟ فقال النَّبيُّ ﷺ: «إنَّ رجلًا يقول كذا وكذا، وإني والله لا أعلم إلَّا ما علمني الله، وقد دلَّني الله عليها وهي في شِعْب كذا، قد حبستها شجرةٌ» فذهبوا فجاؤوا بها، فأَعْلَم ﷺ أنَّه لا يعلم من الغيب إلَّا ما علَّمه الله، والغرض من الباب: إثبات صفة العلم، وفيه ردٌّ على المعتزلة حيث قالوا: إنَّه عالمٌ بلا علمٍ، قال العِبْريُّ[5]: وكتبهم شاهدةٌ بتعليل[6] عالميَّة الله تعالى بالعلم كما يقول به أهل السُّنَّة، لكنَّ النِّزاع في أنَّ ذلك العلم المعلَّل به هل هو عين الذَّات كما تقول المعتزلة، أو لا كما يقول أهل السُّنَّة؟ ثمَّ إنَّ علمه تعالى شاملٌ لكلِّ معلومٍ جزئيَّاتٍ وكلِّيَّاتٍ، قال تعالى: ﴿أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾ [الطَّلاق: ١٢] أي: علمه أحاط بالمعلومات كلِّها، وقال تعالى: ﴿عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ﴾ الآية [سبأ: ٣] وأطبق المسلمون على أنَّه تعالى يعلم دبيب النَّملة السَّوداء على[7]/ الصَّخرة الصَّماء في اللَّيلة الظَّلماء، وأنَّ معلوماته لا تدخل تحت العدِّ[8] والإحصاء، وعلمه محيطٌ بها

٧/٩٠ب

---

(١) في (د): «تعلُّمها».

(٢) في غير (د) و(س): «من».

(٣) «محمَّدٌ»: مثبتٌ من (د) و(س).

(٤) في (د): «وهو يخبركم».

(٥) في (د) و(ع): «العسكريُّ»، وفي هامش (ج) و(ل): بالكسر والسكون، البرهان بن عبد الله الشريف الحنفيُّ، انتهى. قلنا: كذا قال العجمي رحمه الله، والصواب: البرهان عبد الله الشريف الحنفي.

(٦) في (ع): «بتعليق».

(٧) في غير (د) و(ع): «في».

(٨) في غير (د): «العلَّة» ولعلَّه تحريفٌ.

جملةً وتفصيلًا، وكيف لا وهو خالقها؟ ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ﴾ [الملك: ١٤] وضلَّت الفلاسفة حيث زعموا أنَّه يعلم الجزئيَّات على الوجه الكلِّيِّ لا الجزئيِّ.

وحديث الباب سبق في «التَّفسير» [ح: ٤٦١٢].

٥ - بابُ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿ٱلسَّلَٰمُ ٱلْمُؤْمِنُ﴾

(بابُ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿ٱلسَّلَٰمُ﴾) سقط لفظ «باب» لغير أبي ذرٍّ، و«السَّلام» هو مصدرٌ نُعِتَ به، والمعنى ذو السَّلامة من النَّقائص والبراءة من العيوب، والفرق بينه وبين القدُّوس: أنَّ القدُّوس يدلُّ على براءة الشَّيء من نقصٍ تقتضيه ذاته، فإنَّ القدُّوس[1]: طهارة الشَّيء في نفسه، والسَّلام: يدلُّ على نزاهته عن نقصٍ يعتريه لعروض[2] آفةٍ أو صدور فعلٍ، وقيل: معنى السَّلام: مالك تسليم العباد من المخاوف والمهالك، فيرجع إلى القدرة، فيكون من صفات الذَّات، وقيل: ذو السَّلام على المؤمنين في الجنان كما قال تعالى: ﴿سَلَٰمٌ قَوْلًا مِّن رَّبٍّ رَّحِيمٍ﴾ [يس: ٥٨] فيكون مرجعه إلى الكلام القديم، ووظيفة العارف أن يتخلَّق به بحيث يسلم قلبه عن الحقد، والحسد وإرادة الشَّرِّ وقصد الخيانة، وجوارحه عن ارتكاب المحظورات واقتراف الآثام (﴿ٱلْمُؤْمِنُ﴾ [الحشر: ٢٣])[3] هو الذي آمن أولياءه عذابه، يقال: آمنه يؤمنه فهو مؤمن، وقيل: المصدِّق لرسله بإظهار معجزته[4] عليهم، ومصدِّق المؤمنين ما وعدهم من الثَّواب، ومصدِّق الكافرين ما أوعدهم من العقاب، وقال مجاهدٌ: المؤمن: الذي وحَّد نفسه بقوله: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران: ١٨].

٧٣٨١ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ابْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا مُغِيرَةُ: حَدَّثَنَا شَقِيقُ بْنُ سَلَمَةَ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللهِ: كُنَّا نُصَلِّي خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ فَنَقُولُ: السَّلَامُ عَلَى اللهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ اللهَ هُوَ السَّلَامُ، وَلَكِنْ قُولُوا: التَّحِيَّاتُ للهِ وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللهِ

---

(١) في (ب) و(ع): «القدس».

(٢) في (د): «بعروض».

(٣) في هامش (ج): أي: في يوم الفزع الأكبر، إمَّا بمقتضى قوله تعالى: ﴿أَلَّا تَخَافُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَبْشِرُوا بِالْجَنَّةِ﴾ [فصلت: ٣٠] أو بخلق الأمن والطُّمأنينة فيهم؛ كما يُعلَم ذلك من مراجعة «الطيبيِّ». انتهى.

(٤) في (د): «معجزاته».

وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لا إِلهَ إِلَّا اللهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ابْنُ يُونُسَ) هو أحمد بن عبد الله بن يونس الكوفيُّ قال: (حَدَّثنا زُهَيْرٌ) بضمِّ الزَّاي مصغَّرًا، ابن معاوية الجعفيُّ قال: (حَدَّثَنَا مُغِيرَةُ) بن المِقسم -بكسر الميم- قال: (حَدَّثَنَا شَقِيقُ بْنُ سَلَمَةَ) أبو وائلٍ الأسديُّ الكوفيُّ المخضرم (قَالَ/: قَالَ عَبْدُ اللهِ) ابن مسعودٍ ﵁: (كُنَّا نُصَلِّي خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ فَنَقُولُ) في التَّشهُّد: (السَّلَامُ عَلَى اللهِ) أي: «من عباده» كما في الرِّواية الأخرى [ح: ٨٣٥] (فَقَالَ) لنا: (النَّبِيُّ ﷺ) لمَّا فرغ من الصَّلاة: (إِنَّ اللهَ هُوَ السَّلَامُ) فأنكر التَّسليم على الله، وبيَّن أنَّ ذلك عكس ما يجب أن يقال، فإنَّ كلَّ سلامٍ ورحمةٍ له ومنه، فهو مالكها ومعطيها، وقال ابن الأنباريِّ: أمرهم أن يصرفوه إلى الخلق؛ لحاجتهم إلى السَّلامة وغناه سبحانه وتعالى عنها (وَلَكِنْ قُولُوا: التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ) جمع تحيَّةٍ، وهي «تفعلة» من الحياة، بمعنى: الإحياء والتَّبقية، واللَّام في «لله» للاختصاص، أو المراد: كلُّ ما تعظَّم به الملوك لله؛ فاللَّام للاستحقاق (وَالصَّلَوَاتُ) المعهودات في الشَّرع واجبةٌ (وَالطَّيِّبَاتُ) ما طاب من الكلام وحسن أن يُثنَى به على الله، أو ذكر الله مستحقٌّ لله (السَّلَامُ عَلَيْكَ) مبتدأٌ حُذِف خبره، أي: السَّلام عليك موجودٌ (أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللهِ/ الصَّالِحِينَ) إنَّما أعاد حرف الجرِّ؛ ليصحَّ العطف على الضَّمير المجرور، و«الصَّالحين» نعتٌ لـ«عباد» والصَّالح هو: القائم بحقوق الله تعالى وحقوق العباد (أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ) معطوفٌ على سابقه، و«رسوله»[1] «فعول» بمعنى مُرسَلٍ، و«فعول» بمعنى «مُفعَلٍ» قليلٌ، قال ابن عطيَّة: العرب تُجرِي «رسول» مجرى المصدر، فتصف به الجمع والواحد والمؤنَّث، ومنه قوله تعالى: ﴿أَنَا۠ رَسُولُ رَبِّكِ﴾ [مريم: ١٩].

والحديث سبق في «الصَّلاة» [ح: ٨٣٥] بأتمَّ من هذا.

٦ - بابُ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿مَلِكِ ٱلنَّاسِ﴾. فِيهِ ابْنُ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

(بابُ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى) وسقط لغير أبي ذرٍّ لفظ «باب» (﴿مَلِكِ ٱلنَّاسِ﴾ [النَّاس: ٢]) الملك معناه: ذو الملك، وهو إذا كان عبارةً عن التَّصرُّف في الأشياء بالخلق والإبداع والإماتة

(١) في (د): «ورسول».

والإحياء كان من أسماء الأفعال كالخالق، وإن كان راجعًا إلى القدرة فهي صفة ذاتٍ[1]، وعن بعض المحقِّقين: «الملك الحقّ» هو الغنيُّ مطلقًا في ذاته وفي صفاته عن كلِّ ما سواه، ويحتاج إليه كلُّ ما سواه إمَّا بواسطةٍ أو بغير واسطةٍ، فهو بتقديره منفردٌ وبتدبيره متوحِّدٌ، ليس لأمره مردٌّ ولا لحكمه ردٌّ، أمَّا العبد فإنَّه يحتاج[2] في الوجود إلى الغير، والاحتياج ممَّا ينافي الملك، فلا يمكن أن يكون له ملكٌ مطلقٌ، والمَلِك يختصُّ عرفًا بمن يسوس ذوي العقول ويدبِّر أمورهم، فلذلك تقول[3]: ﴿مَلِكِ ٱلنَّاسِ﴾ [النَّاس: ٢] ولا يقال: ملك الأشياء، ووظيفة العارف من هذا الاسم أن يعلم أنَّه هو المستغني على الإطلاق عن كلِّ شيءٍ، وما عداه مفتقرٌ إليه في وجوده وبقائه، مسخَّرٌ لحكمه وقضائه، فيستغني عن النَّاس رأسًا ولا يرجو ولا يخاف إلَّا إياه، ويتخلَّق به بالاستغناء عن الغير، قال في «الكشَّاف»: فإن قلت: هلَّا اكتفى بإظهار المضاف إليه مرَّةً واحدةً؟ قلت: لأنَّ عطف البيان للبيان، فكان مظنَّةً للإظهار، فلهذا كرَّر لفظ ﴿ٱلنَّاسِ﴾ لأنَّ عطف البيان يحتاج إلى مزيد الإظهار، ولأنَّ التَّكرير يقتضي مزيد شرف النَّاس وأنَّهم أشرف المخلوقات، وقال الإمام فخر الدِّين: وإنَّما بدأ بذكر الرَّبِّ، وهو اسمٌ لمن قام بتدبيره وإصلاحه من أوائل نعمه وإلى أن ربَّاه وأعطاه العقل، فحينئذٍ عرف بالدَّليل أنَّه عبدٌ مملوكٌ وهو مالكٌ، فثنَّى بذكر الملك، ولمَّا علم أنَّ العبادة لازمةٌ له وعرف أنَّه معبودٌ مستحقٌّ لتلك العبادة عرَّفه بأنَّه إله، فلهذا خَتَم به.

(فِيهِ) أي: في هذا الباب (ابْنُ عُمَرَ) أي: حديثه (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) ممَّا وصله في «بابِ قول الله تعالى: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾ [ص: ٧٥]» الآتي إن شاء الله تعالى بعد اثني عشر بابًا [ح: ٧٤١٢] بلفظ: «إنَّ الله يقبض يوم القيامة الأرض وتكون السَّموات بيمينه ثمَّ يقول: أنا الملك».

٧٣٨٢ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «يَقْبِضُ اللهُ الأَرْضَ يَوْمَ القِيَامَةِ، وَيَطْوِي السَّمَاءَ بِيَمِينِهِ ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا المَلِكُ، أَيْنَ مُلُوكُ الأَرْضِ؟». وَقَالَ شُعَيْبٌ وَالزُّبَيْدِيُّ وَابْنُ مُسَافِرٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ يَحْيَى: عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ.

---

(١) قوله: «وإن كان راجعًا إلى القدرة فهي صفة ذاتٍ» مثبتٌ من هامش (د).

(٢) في (ب) و(س): «محتاجٌ».

(٣) في (ع): «يقال».

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ) أبو جعفرٍ ابن[1] الطَّبريُّ المصريُّ الحافظ قال: (حَدَّثنا ابْنُ وَهْبٍ) عبد الله المصريُّ قال: (أَخْبَرَنِي) بالإفراد (يُونُسُ) بن يزيد الأيليُّ (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) محمَّد بن مسلمٍ الزُّهريِّ (عَنْ سَعِيدٍ) زاد أبو ذرٍّ: «هو/ ابن المسيِّب» (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رضي الله عنه (عَنِ النَّبِيِّ/ صلى الله عليه وسلم) أنَّه (قَالَ: يَقْبِضُ اللهُ الأَرْضَ) بأن يجمعها حتَّى تصير شيئًا واحدًا ويبيدها (يَوْمَ القِيَامَةِ، وَيَطْوِي السَّمَاءَ) يفنيها (بِيَمِينِهِ) بقدرته (ثُمَّ يَقُولُ) جلَّ جلاله: (أَنَا المَلِكُ) أي: ذو الملك على الإطلاق، فلا مُلْكَ لغيره في الدَّارين (أَيْنَ مُلُوكُ الأَرْضِ؟) وفي الحديث: إثبات اليمين صفةٌ لله تعالى من صفات ذاته وليست جارحةً خلافًا للمجسِّمة.

د٧/٢٩١ب ١٠/٣٥٤

وسبق في «باب يقبض الله الأرض» من «الرِّقاق» [ح: ٦٥١٩].

(وَقَالَ شُعَيْبٌ) هو ابن أبي حمزة، فيما وصله الدَّارميُّ (وَالزُّبَيْدِيُّ) بضمِّ الزَّاي وفتح الموحَّدة، محمَّد بن الوليد، ممَّا وصله ابن خزيمة (وَابْنُ مُسَافِرٍ) عبد الرَّحمن بن خالدٍ[2]، ممَّا سبق موصولًا في «تفسير سورة الزُّمر» [ح:٤٨١٢] (وَإِسْحَاقُ بْنُ يَحْيَى) الكلبيُّ فيما وصله الذُّهليُّ في «الزُّهريات» أربعتهم (عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ) وفيه: أنَّه اختُلِف على ابن شهابٍ الزُّهريِّ في شيخه، فقال يونس: سعيد بن المسيِّب، وقال الآخرون: أبو سلمة، وكلٌّ منهما يرويه عن أبي هريرة، ونقل ابن خزيمة عن محمَّد بن يحيى الذُّهليِّ أنَّ الطَّريقين محفوظان، قال في «الفتح»: وصنيع البخاريِّ يقتضي ذلك وإن كان الذي تقتضيه القواعد ترجيح رواية شعيبٍ؛ لكثرة من تابعه، لكنَّ يونس كان من خواصِّ الزُّهريِّ الملازمين له، وزاد أبو ذرٍّ بعد قوله: «عن أبي سلمة»: «مثله» أي: مثل الحديث السَّابق.

٧ - بابُ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ ﴿سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ ﴿وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ﴾ وَمَنْ حَلَفَ بِعِزَّةِ اللهِ وَصِفَاتِهِ

وَقَالَ أَنَسٌ: قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «تَقُولُ جَهَنَّمُ: قَطْ قَطْ وَعِزَّتِكَ». وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم: «يَبْقَى رَجُلٌ بَيْنَ الجَنَّةِ وَالنَّارِ وَهُوَ آخِرُ أَهْلِ النَّارِ دُخُولًا الجَنَّةَ فَيَقُولُ: رَبِّ اصْرِفْ وَجْهِي عَنِ النَّارِ، لَا وَعِزَّتِكَ لَا أَسْأَلُكَ غَيْرَهَا». قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «قَالَ اللهُ عز وجل: لَكَ ذَلِكَ وَعَشَرَةُ أَمْثَالِهِ». وَقَالَ أَيُّوبُ: وَعِزَّتِكَ لَا غِنَى بِي عَنْ بَرَكَتِكَ.

(١) «ابن»: مثبتٌ من (د).

(٢) في الأصول سبق قلم: «ابن عوف».

(بابُ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ﴾): الغالب، من قولهم: عزَّ، إذا غلب، ومرجعه إلى القدرة المتعالية عن المعارضة، فمعناه: مركَّبٌ من وصفٍ حقيقيٍّ ونعتٍ تنزيهيٍّ، وقيل: القويُّ الشَّديد، من قولهم: عزَّ يعزُّ؛ إذا قوي واشتدَّ، ومنه قوله تعالى: ﴿فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ﴾ [يس: ١٤] وقيل: عديم المثل، فيكون من أسماء التَّنزيه، وقيل: هو الذي تتعذَّر الإحاطة بوصفه ويعسر الوصول إليه، وقيل: العزيز من ضلَّت العقول في بحار عظمته[1]، وحارت الألباب دون إدراك نعته، وَكَلَّتِ الألسن عن استيفاء مدح جلاله ووصف جماله، وحظُّ العارف منه أن يُعزَّ نفسه، فلا يستهينها بالمطامع الدنيئة، ولا يدانيها[2] بالسُّؤال من النَّاس والافتقار إليهم (﴿ٱلْحَكِيمُ﴾ [إبراهيم: ٤]) ذو العلم القديم المطابق للمعلوم مطابقةً لا يتطرَّق إليها خفاءٌ ولا شبهةٌ، وأنَّه[3] أتقن الأشياء كلَّها، فالحكمة: صفةٌ من صفات الذَّات يُظهِرها الفعل، وتعبِّر عنها المحكمات، وتشهد لها[4] العقول بما شاهدته في الموجودات، كغيرها من صفات الحق، فتأمَّل ذلك في مسالك أفعاله، ومجاري تدبيره، وترتيب ملكه وملكوته، وقيام الأمر كلِّه به، وتطلَّب آثار ذلك في خلقه في السَّموات والأرض وما فيهنَّ وما بينهنَّ؛ من أفلاكٍ ونجومٍ وشمسٍ وقمرٍ، وتدبير ذلك وتقديره[5] بأمرٍ محكمٍ مع دؤوب/ اختلاف اللَّيل والنَّهار وتقلُّبهما، وإيلاج كلٍّ واحدٍ منهما في قرينه، وتكويرهما بعضهما على بعضٍ، وما يحدثه عن ذلك من العجائب المبدعات، والآيات البيِّنات بإحكامٍ متناسقٍ، وحِكَمٍ مستمِّرةِ الوجود، إلى غير ذلك من سائر أفعاله المتقنة وبدائعه المحكمة، ممَّا يكلُّ دونه النَّظر، وينحسر دونه البصر، ويزيد على القول، ويربو على الوصف، ولا يدرك كُنْهَه العقول، ولا يحيط به سوى اللَّوح المحفوظ، وأوَّل موضعٍ وقع فيه ﴿وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ في سورة إبراهيم [آية: ٤] وأمَّا مطلق ﴿ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ فأوَّل ما وقع في «البقرة» في دعاء

د٢٩٢/٧أ

---

(١) في هامش (ل):

في بحرِ هيبتِهِ وتيهِ جلالِهِ ... غرقت وتاهت غاية الأفكار

«رائيَّة».

(٢) في غير (د) و(ع): «يدنِّسها».

(٣) في (د): «فإنَّه».

(٤) في (د) و(ع): «وتشهدها».

(٥) «وتقديره»: مثبتٌ من (د) و(س).

إبراهيم لأهل مكَّة[1]، قال في «اللُّباب»: والعزيز: هو الغالب الذي لا يُغلب، والحكيم هو العليم الذي لا يجهل شيئًا، وهما بهذين التَّفسيرين صفةٌ للذَّات، وإن أُرِيد بـ«العزيز» أفعال العزَّة؛ وهو الامتناع من استيلاء الغير عليه، وأُرِيد بالحكيم[2] أفعال الحكمة؛ لم يكونا من صفات الذَّات، بل من صفات الفعل، والفرق بينهما: أنَّ صفات الذَّات أزليَّةٌ، وصفات الفعل ليست كذلك[3].

٣٥٥/١٠ وقوله تعالى: (﴿سُبْحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [الصَّافات: ١٨]) من الولد والصَّاحبة/ والشَّريك، وثبت لأبي ذرٍّ والأَصيليِّ[4] «عمَّا يصفون» وأضيف الرَّبُّ إلى العزَّة؛ لاختصاصه بها، كأنَّه قيل: ذو العزَّة كما تقول: صاحب صدقٍ؛ لاختصاصه بالصِّدق، ويجوز أن يراد أنَّه ما من عزَّةٍ لأحدٍ إلَّا وهو ربُّها ومالكها كقوله: ﴿تُعِزُّ مَن تَشَآءُ﴾ [آل عمران: ٢٦] وقوله تعالى: (﴿وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ﴾ [المنافقون: ٨]) أي: ولله المنعة والقوَّة ولمن أعزَّ[5] من رسوله والمؤمنين، وعزَّة كلٍّ واحدٍ بقدر علوِّ مرتبته، فعزَّة الرَّسول ﷺ بما خصَّه الله به من الخصائص التي لا تُحصَى والبراهين التي لا تُستَقصى، وعزَّة المؤمنين بما ورثوه من العلم النَّبويِّ، وهم في ذلك متفاوتون بقدر ميراثهم من ذلك العلم والهداية للخلق إلى الحقِّ، والعزيز: من لا تناله أيدي الشَّياطين ولا تبلغه رعونات الشَّهوات، فتذلَّلْ هداك الله لعزَّته وتضاءلْ لعظمته، وتضرَّع إليه في خلواتك عساه يَهَبُ لك عزًّا لا ذلَّ يصحبه، وشرفًا لا ضِعَة[6] تتخلله، ثمَّ تذلَّل لأوليائه وأهل طاعته، وتعزَّز على كلِّ جبَّارٍ عنيدٍ.

(وَمَنْ حَلَفَ بِعِزَّةِ اللهِ وَصِفَاتِهِ) والعزَّة تحتمل -كما قال ابن بطَّالٍ-: أن تكون صفة ذاتٍ بمعنى القدرة والعظمة، فيحنث، وأن تكون صفة فعلٍ بمعنى القهر لمخلوقاته، فلا يحنث.

---

(١) في (ل): «لِأوَّل مكَّة»، وفي هامشها: كذا بخطِّه، ولعلَّه: «لِأهل مكَّة»؛ فليتأمَّل.

(٢) في غير (د): «بالحكمة».

(٣) في هامش (ج) و(ل): هذا مبنيٌّ على مذهب الأشاعرة، قال العِزُّ بن جماعة: الصِّفات على قسمين: صفات ذات، وهي قديمة بالاتِّفاق كالعلم والكلام، وصفات الأفعال كالخلق، اختُلِفَ فيها؛ فمذهب الحنفيَّة أنَّها قديمة، ومذهب الأشاعرة أنَّها حادثة، والنِّزاع عند التَّحقيق يزول فافهمه، هذا كلامه.

(٤) «والأصيليِّ»: سقط من (د).

(٥) في (د): «أعزَّه».

(٦) في (د) و(ع): «صنيعة»، وكلاهما تحريف.

نعم إذا أطلق الحالف انصرف إلى صفة الذات وانعقدت اليمين، وللمستملي: «و[1]سلطانه» بدل قوله: «وصفاته».

(وَقَالَ أَنَسٌ) ﵁ في حديثٍ موصولٍ سبق في تفسير سورة «ق» [ح:٤٨٤٨] (قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: تَقُولُ جَهَنَّمُ)/ تنطق كإنطاق الجوارح: (قَطِ قَطْ) بفتح القاف وكسر الطّاء أو سكونها فيهما، أي: حَسْب (وَعِزَّتِكَ) مجرورٌ بواو القَسَم. د٧٥٠٢٩٢ب

(وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ) في حديث سبق موصولًا في «الرِّقاق» [ح:٦٥٧٣] (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أنّه قال: (يَبْقَى رَجُلٌ) اسمه جُهَينة (بَيْنَ الجَنَّةِ وَالنَّارِ وَهُوَ آخِرُ أَهْلِ النَّارِ دُخُولًا الجَنَّةَ، فَيَقُولُ: رَبِّ) ولأبي ذرٍّ: «يا ربِّ» (اصْرِفْ وَجْهِي عَنِ النَّارِ) زاد في أواخر «الرِّقاق» [ح:٦٥٧٣] «فيقول: لعلَّك إن أعطيتك أن تسألني[2] غيره، فيقول»: (لَا وَعِزَّتِكَ لَا أَسْأَلُكَ غَيْرَهَا) أي: غير هذه المسألة.

(قَالَ أَبُو سَعِيدٍ) الخدريّ: (إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: قَالَ اللهُ ﷿: لَكَ ذَلِكَ وَعَشَرَةُ أَمْثَالِهِ) فيه أنَّ أبا سعيدٍ وافق أبا هريرة على رواية الحديث المذكور[3] إلَّا في قوله: «عشرة أمثاله» فإنَّ في حديث أبي هريرة كما في «الرِّقاق» [ح:٦٥٧٣]: «فيقول الله: هذا لك ومثله معه» وسبق مبحثه والله الموفِّق.

(وَقَالَ أَيُّوبُ) صلوات الله وسلامه عليه فيما سبق موصولًا في «الغسل» من «كتاب الطَّهارة» [ح:٢٧٩] وغيره: «لمَّا خرَّ عليه جرادٌ من ذهبٍ، فجعل أيُّوب يَحثِي في ثوبه، فناداه ربُّه: يا أيُّوب، ألم أكن أغنيتك عمَّا ترى؟ قال: بلى» (وَعِزَّتِكَ؛ لَا غِنَى بِي[4] عَنْ بَرَكَتِكَ) بكسر الغين المعجمة، وفتح النُّون، مقصورًا، ولأبي ذرٍّ عن الحَمُّويي والمُستملي: «لا غَناء» بالهمز ممدودًا: الكفاية[5]، وكذا[6] في «اليونينيَّة»: «عناء» بغير نقطةٍ على العين مع المدِّ، وفي «الفرع التِّنكزيّ»[7] «عناء» بزيادة عينٍ

(١) في (ع): «أو».

(٢) في غير (د): «تسأل»، والمثبت موافق للصحيح.

(٣) في (د): «المذكورة».

(٤) في (ع): «لي»، وكلاهما مرويٌّ.

(٥) «بالهمز ممدودًا: الكفاية»: ليس في (ع).

(٦) في غير (د) و(ع): «و».

(٧) في (د): «العسكري».

تحتها علامة الإهمال، وفي آخر: «غناء» بالمعجمة، فليحرَّر.

٧٣٨٣ - حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَارِثِ: حَدَّثَنَا حُسَيْنٌ المُعَلِّمُ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ بُرَيْدَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ: «أَعُوذُ بِعِزَّتِكَ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، الَّذِي لَا يَمُوتُ، وَالجِنُّ وَالإِنْسُ يَمُوتُونَ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ) عبد الله بن عمرو المقعد المِنْقريُّ البصريُّ قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَارِثِ) بن سعيد بن ذكوان التَّميميُّ مولاهم البصريُّ التَّنوريُّ الحافظ قال: (حَدَّثَنَا حُسَيْنٌ المُعَلِّمُ)[1] بن ذكوان البصريُّ قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (عَبْدُ اللهِ بْنُ بُرَيْدَةَ) بضمِّ الموحَّدة، ابن الحَصِيب الأسلميُّ أبو سهلٍ المروزيُّ قاضيها (عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ) بفتح أوَّله وثالثه، وسكون ثانيه، البصريِّ، نزيل مرو وقاضيها (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ) رضي الله عنهما (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ: أَعُوذُ بِعِزَّتِكَ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، الَّذِي لَا يَمُوتُ) بلفظ الغائب، وفي روايةٍ: «اللَّهم إنِّي أعوذ بعزَّتك لا إله إلَّا أنت أن تضلَّني، أنت الحيُّ الذي لا يموت»[2] (وَالجِنُّ وَالإِنْسُ يَمُوتُونَ) وكلمة «تضلَّني» المزادة[3] في هذه الرِّواية متعلِّقة بـ«أعوذ» أي: من أن تضلَّني، وكلمة التَّوحيد معترضةٌ/ لتأكيد العزَّة، واستغنى عن ذكر عائد الموصول؛ لأنَّ نفس المخاطب هو المرجوع إليه، وبه يحصل الارتباط، وكذلك[4] المتكلِّم نحو:

أنا الذي سمَّتني أمِّي حيدره

ولا يقال[5]: إنَّ مفهوم قوله أنَّ الملائكة لا يموتون؛ لأنَّا نقول[6]: «والجنُّ والإنس يموتون»/؛ لأنَّه مفهوم لقبٍ ولا اعتبار به.

١٠/٣٥٦ — د٧/٢٩٣أ

(١) زيد في (ع): «أي».

(٢) في (ب) و(س): «تموت».

(٣) في غير (د) و(ع): «الزَّائدة».

(٤) في غير (د) و(س): «ذلك».

(٥) في هامش (ج) و(ل): قوله: «ولا يقال...» إلى آخره كذا بخطِّه، ولعلَّه سقط مِن قلمه شيء، ويدلُّ على ذلك: عبارة «الفتح» ونصُّها: استدلَّ به على أنَّ الملائكة لا تموت، ولا حُجَّة فيه؛ لأنَّه مفهوم لقب، ولا اعتبار به...» إلى آخره، وعبارة الكِرمانيِّ: «فإنْ قلتَ فيه: إنَّ الملائكة لا يموتون؛ قلتُ: لا؛ إذ مفهوم اللَّقب لا اعتبار به».

(٦) قوله: «أنَّ الملائكة لا يموتون؛ لأنا نقول» مثبتٌ من (د).

والحديث أخرجه مسلمٌ في «الدُّعاء» والنَّسائيُّ في «النُّعوت».

٧٣٨٤ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي الأَسْوَدِ: حَدَّثَنَا حَرَمِيٌّ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «يُلْقَى فِي النَّارِ». وَقَالَ خَلِيفَةُ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ. وَعَنْ مُعْتَمِرٍ: سَمِعْتُ أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَزَالُ يُلْقَى فِيهَا وَتَقُولُ: هَلْ مِنْ مَزِيدٍ، حَتَّى يَضَعَ فِيهَا رَبُّ العَالَمِينَ قَدَمَهُ فَيَنْزَوِي بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ، ثُمَّ تَقُولُ: قَدْ قَدْ بِعِزَّتِكَ وَكَرَمِكَ، وَلَا تَزَالُ الجَنَّةُ تَفْضُلُ حَتَّى يُنْشِئَ اللهُ لَهَا خَلْقًا فَيُسْكِنَهُمْ فَضْلَ الجَنَّةِ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا[1] ابْنُ أَبِي الأَسْوَدِ) هو عبد الله بن محمَّد بن الأسود أبو بكرٍ البصريُّ الحافظ قال: (حَدَّثَنَا حَرَمِيٌّ) بفتح الحاء المهملة والراء وكسر الميم بعدها ياء النِّسبة، ابن عُمَارة -بضمِّ العين وتخفيف الميم- ابن أبي حفصة نابتٌ -بنونٍ وموحَّدةٍ ثمَّ مثنَّاةٌ- العتكيُّ مولاهم قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجَّاج (عَنْ قَتَادَةَ) بن دعامة (عَنْ أَنَسٍ) رضي الله عنه (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أنَّه (قَالَ: يُلْقَى) بضمِّ أوَّله وفتح ثالثه بينهما لامٌ ساكنةٌ، ولأبي ذرٍّ: «لا يزال يُلقَى» (فِي النَّارِ).

قال المؤلِّف: (وَقَالَ[2] خَلِيفَةُ) بن خيَّاطٍ: (حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ) أبو معاوية البصريُّ قال: (حَدَّثَنَا سَعِيدٌ) بكسر العين، ابن أبي عَروبة (عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ) رضي الله عنه.

(وَعَنْ مُعْتَمِرٍ) بضمِّ الميم الأولى وكسر الثانية، ابن سليمان التَّيميِّ، وهو معطوفٌ على قوله: حدَّثنا يزيد بن زريعٍ، فهو موصولٌ[3] أي: وقال لي خليفة أيضًا: عن معتمرٍ، وبهذا جزم أصحاب الأطراف، أنَّه قال: (سَمِعْتُ أَبِي) سليمان (عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ) رضي الله عنه (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أنَّه (قَالَ: لَا يَزَالُ يُلْقَى فِيهَا) أي: العصاة في النَّار (وَ) هي (تَقُولُ: هَلْ مِنْ مَزِيدٍ)؟ مصدرٌ كالمَجيد، أي: أنَّها تقول بعد امتلائها: هل من مزيدٍ؟ أي: هل بقي فيَّ موضعٌ لم يمتلئ؟ يعني: قد امتلأت، أو أنَّها تستزيد وفيها موضعٌ للمزيد، وإسناد القول إليها حقيقةٌ بأن يخلق الله فيها القول أو مجازٌ (حَتَّى يَضَعَ فِيهَا رَبُّ العَالَمِينَ قَدَمَهُ) أي: من قدَّمه لها من

(١) في (ع): «حدَّثني».

(٢) زيد في (د): «لي».

(٣) في (ع): «موقوف»، وليس بصحيحٍ.

أهل العذاب، أو ثمَّة مخلوقٌ اسمه: القدم[1]، أو المراد تذليلها كتذليل من يُوضع تحت الرِّجل، والعرب تضع الأمثال بالأعضاء ولا تريد أعيانها (فَيَنْزَوِي) بالنُّون والزَّاي، فيجتمع[2] وينقبض (بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ، ثُمَّ تَقُولُ: قَدْ قَدْ) بفتح القاف وسكون الدَّال وتُكسَر فيهما، أي: حسبي حسبي قد اكتفيت (بِعِزَّتِكَ وَكَرَمِكَ، وَلَا تَزَالُ الجَنَّةُ تَفْضُلُ) عن الدَّاخلين فيها، ولأبي ذرٍّ عن المُستملي: «بفَضْلٍ» بموحَّدةٍ بدل[3] الفوقيَّة وفتح الفاء وسكون الضَّاد (حَتَّى يُنْشِئَ اللهُ لَهَا خَلْقًا فَيُسْكِنَهُمْ فَضْلَ الجَنَّةِ) الذي بقي منها.

وقد ساق المؤلِّف هذا الحديث[4] هنا من ثلاثة طرقٍ عن قتادة، وسبق لفظ شعبة في تفسير سورة «ق» [ح:٤٨٤٨] وساقه[5] هنا على لفظ خليفة، ويُستَنبط منه مشروعيَّة الحلف بكرم الله، كما في الحلف بعزَّة الله.

ومطابقة الحديث[6] ظاهرةٌ.

٨ - بابُ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ﴾

(بابُ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى) وسقط «باب» لغير أبي ذرٍّ (﴿وَهُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ﴾ [الأنعام:٧٣]) أي: بكلمة الحق، وهي قول: كن، وقال ابن عادلٍ في «لبابه»: قيل: الباء بمعنى اللَّام، أي: إظهارًا للحقِّ؛ لأنَّه جعل صنعه[7] دليلًا على وحدانيته، فهو نظير قوله تعالى: ﴿مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَٰطِلًا﴾ [آل عمران: ١٩١]/. انتهى. وهذا نقله السَّفاقسيُّ عن الدَّاوديِّ، وتُعقِّب: بأنَّ النُّحاة ذكروا للباء أربعة عشر معنًى، ليس منها أنَّها تأتي بمعنى اللَّام، و«الحقُّ» في الأسماء الحسنى معناه -كما قاله أبو الحكم عبد السَّلام بن برجان-: الواجب الوجود بالبقاء الدَّائم والدَّوام المتوالي، الجامع للخير، والمجد، والمحامد كلِّها، والثَّناء الحسن،

٧/٢٩٣ب

(١) في (ع): «القديم»، ولعلَّه تحريفٌ.

(٢) في (د): «فينجمع».

(٣) زيد في (د): «المثنَّاة».

(٤) زيد في (د): «الذي».

(٥) في (د): «وسياقه»، وفي (ع): «سيأتي».

(٦) في (ل): «ومطابقته للحديث»، وفي هامشها: قوله: «ومطابقته...» إلى آخره كذا بخطِّه.

(٧) في (ع): «صنيعه».

والأسماء الحسنى، والصفات العُلى، قال: ومعنى قولنا: «واجب الوجود»: أنّه اضطرّ جميع الموجودات إلى معرفة وجوده، وألزمها إيجاده إيَّاها، قال تعالى -وقد ذكر دلائله[1]- واستشهاده ببيِّناته: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ وَأَنَّهُۥ يُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ وَأَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الحج: ٦] فأوجب عن واجب/ وجوده أنَّه يحيي الموتى، وأنه على كلِّ شيءٍ قديرٌ، وأنَّ وجود كلِّ ذي وجودٍ[2] عن وجوده، ثمَّ قال: ﴿وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ هُوَ ٱلْبَٰطِلُ﴾ [الحج: ٦٢] أي: لا وجود له؛ إذ ليس له[3] في الوجود وجود ألبتَّة، فاستحال لذلك وجوده، فالموجودات من حيث إنَّها ممكنةٌ لا وجود لها في حدِّ ذاتها ولا ثبوت لها من قبل أنفسها، وإيَّاه عنى الشَّاعر بقوله:

ألا كلُّ شيءٍ ما خَلا اللهَ باطل وكـلُّ نعيمٍ لا محالـةَ زائـل[4]

ولمَّا أظهر جملة المخلوقات التي خلقها بالحقِّ وللحقِّ قال: ﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ﴾ [العنكبوت: ٤٤] فظهر الحقُّ بعضه لبعضٍ ودلَّ عليه به، فالله تعالى هو الحقُّ المبين، وجوده الحقُّ، وقوله الحقُّ، وقدرته الحقُّ، وعلمه الحقُّ، وإرادته الحقُّ، وصفاته العلى الحقُّ، وأسماؤه كلُّها الحقُّ، وأَوْجَد فعله الحقَّ بكلمته الحقِّ، فالحقُّ بوجوب[5] وجوده وعموم حقيقته قد ملأ أركان الوجود كلَّها، وشمل نواحي[6] العلم، وأطبق على أقطار التَّفكير، فلم يكن للباطل من الوجود نصيبٌ.

٧٣٨٥ - حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﵄ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَدْعُو مِنَ اللَّيْلِ: «اللَّهُمَّ لَكَ الحَمْدُ أَنْتَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ، لَكَ الحَمْدُ أَنْتَ قَيِّمُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَنْ فِيهِنَّ، لَكَ الحَمْدُ أَنْتَ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ، قَوْلُكَ الحَقُّ، وَوَعْدُكَ الحَقُّ، وَلِقَاؤُكَ حَقٌّ، وَالجَنَّةُ حَقٌّ، وَالنَّارُ حَقٌّ، وَالسَّاعَةُ حَقٌّ، اللَّهُمَّ لَكَ أَسْلَمْتُ، وَبِكَ آمَنْتُ، وَعَلَيْكَ تَوَكَّلْتُ، وَإِلَيْكَ أَنَبْتُ، وَبِكَ خَاصَمْتُ، وَإِلَيْكَ حَاكَمْتُ، فَاغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ وَمَا

(١) في هامش (ل): قوله: «دلائله»، الَّذي في خطِّه: «لائله»، فسقطت الدَّال من قلمه.

(٢) زيد في (د): «وجوب».

(٣) «له»: ليس في (د).

(٤) قوله: «وكلُّ نعيمٍ لا محالة زائل» ليس في (د) و(ع).

(٥) في (د): «بوجود»، ولعلَّه تحريفٌ.

(٦) في (د) و(ع): «بنواحي».

أَخَّرْتُ، وَأَسْرَرْتُ وَأَعْلَنْتُ، أَنْتَ إِلَهِي لَا إِلَهَ لِي غَيْرُكَ». حَدَّثَنَا ثابتُ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، بِهَذا، وَقَالَ: «أَنْتَ الحَقُّ وَقَوْلُكَ الحَقُّ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ) بفتح القاف، ابن عقبة[1] السُّوائيُّ قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) الثَّوريُّ (عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ) عبد الملك (عَنْ سُلَيْمَانَ) بن مسلمٍ الأحول (عَنْ طَاوُسٍ) الإمام أبي عبد الرَّحمن بن كيسان، وقيل اسمه ذكوان (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﵄) أنَّه (قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَدْعُو مِنَ اللَّيْلِ) أي: إذا تهجَّد من اللَّيل: (اللَّهُمَّ لَكَ الحَمْدُ أَنْتَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ، لَكَ الحَمْدُ أَنْتَ قَيِّمُ السَّمَوَاتِ[2] وَالأَرْضِ وَمَنْ فِيهِنَّ) وفي رواية «قيَّام» [ح:٧٤٤٢] وفي أخرى «قيُّوم» وهي من أبنية[3] المبالغة، والقيِّم: معناه القائم بأمور[4] الخلق ومدبِّرهم ومدبِّر العالم في جميع أحواله، والقيُّوم: هو القائم بنفسه مطلقًا لا بغيره، ويقوم به كلُّ موجودٍ حتَّى لا يُتَصوَّر وجود الشَّيء ولا دوام وجوده إلَّا به، وقال التُّوربشتيُّ: معناه أنت الذي تقوم بحفظهما وحفظ من أحاطتا به واشتملتا عليه، وقال: و«مَن» تغليبًا للعقلاء على غيرهم، ولأبي ذرٍّ: «وما فيهنَّ» (لَكَ الحَمْدُ أَنْتَ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ) أي: ذو نور السَّموات ونور الأرض، وأضاف النُّور إليهما للدَّلالة على سعة إشراقه، وفشوِّ إضاءته حتَّى تضيء له السَّموات والأرض، وجاز [أن] يراد أهل السَّموات والأرض[5]، وأنَّهم يستضيئون به (قَوْلُكَ الحَقُّ)/ أي: مدلوله ثابتٌ (وَوَعْدُكَ الحَقُّ) الثَّابت المتحقَّق وجوده، فلا يدخله خلفٌ ولا شكٌّ، وعَطَف الوعد على القول وهو قولٌ؛ فهو من عطف الخاصِّ على العامِّ (وَلِقَاؤُكَ حَقٌّ) أي: رؤيتك في الدَّار الآخرة حيث لا مانع (وَالجَنَّةُ حَقٌّ، وَالنَّارُ حَقٌّ) كلٌّ منهما موجودٌ (وَالسَّاعَةُ حَقٌّ) قيامها (اللَّهُمَّ لَكَ أَسْلَمْتُ) انقدت لأمرك ونهيك (وَبِكَ آمَنْتُ) صدَّقت بك وبما أنزلت (وَعَلَيْكَ تَوَكَّلْتُ) أي: فوَّضت أموري كلّها (وَإِلَيْكَ[6] أَنَبْتُ) رجعت مقبلًا بقلبي

٧٠/٢٩٤أ

(١) في (د): «عيينة»، وهو تحريفٌ.

(٢) في هامش (ج): حديث الدعاء: «قيَّام السماوات» وفي رواية: «قيِّم» وفي أخرى: «قيُّوم» وهي من أبنية المبالغة، وأصلها من الواو «قَيوام وقَيْوِم وقَيْوُوم» بوزن «فَيعال وفَيعِل وفَيعُول» «نهاية».

(٣) في (د): «أمثلة».

(٤) في (ع): «بأمر».

(٥) قوله: «وجاز [أن] يراد أهل السَّموات والأرض» مثبتٌ من (د) و(س).

(٦) في (د): «وبك»، ولعلَّه سبق نظرٍ.

عليك (وَبِكَ) أي: بما آتيتني من البراهين والحجج (خَاصَمْتُ) مَنْ خاصمني من الكفَّار (وَإِلَيْكَ حَاكَمْتُ) كلَّ من أبى قبول ما أرسلتني به (فَاغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ وَمَا أَخَّرْتُ) وسقط لفظ «ما» الثَّانية في رواية أبي ذرٍّ (وَأَسْرَرْتُ وَأَعْلَنْتُ) بغير «ما» فيهما، وقاله تواضعًا و[1] تعليمًا لنا (أَنْتَ إِلَهِي لَا إِلَهَ لِي غَيْرُكَ).

ومطابقة الحديث للتَّرجمة في قوله: «أنت ربُّ السَّموات والأرض» أي: أنت مالكهما وخالقهما.

والحديث سبق في «صلاة اللَّيل» [ح: ١١٢٠] وفي «الدَّعوات» [ح: ٦٣١٧].

وبه قال: (حَدَّثَنَا ثَابِتُ بْنُ مُحَمَّدٍ) العابد الكوفيُّ قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) الثَّوريُّ (بِهَذَا) السَّند والمتن المذكورين (وَقَالَ: أَنْتَ الحَقُّ) أي: المتحقِّق وجوده (وَقَوْلُكَ الحَقُّ) وهذا يأتي إن شاء الله تعالى في قوله: «باب قوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢]» [ح: ٧٤٤٢].

٩ - بابٌ: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾

(بابٌ) بالتَّنوين (﴿وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [النِّساء: ١٣٤]) ولغير أبي ذرٍّ: «قولُ/ الله تعالى» ٣٥٨/١٠ بالرَّفع: «﴿وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾» وقد عُلِم بالضَّرورة من الدِّين وثبت في الكتاب والسُّنَّة بحيث لا يمكن إنكاره ولا تأويله: أنَّ الباري تعالى حيٌّ سميعٌ بصيرٌ، وانعقد إجماع أهل الأديان بل جميع العقلاء على ذلك، وقد يُستَدلُّ على الحياة بأنَّه عالمٌ قادرٌ، وكلُّ عالمٍ قادرٍ حيٌّ بالضَّرورة، وعلى السَّمع والبصر بأنَّ كلَّ حيٍّ يصحُّ كونه سميعًا بصيرًا، وكلُّ ما يصحُّ للواجب من الكمالات يثبت بالعقل[2]؛ لبراءته عن أن يكون له ذلك بالقوَّة والإمكان، وعلى الكلِّ بأنَّها صفات كمالٍ قطعًا، والخلوُّ عن صفات الكمال في حقِّ من يصحُّ اتِّصافه بها نقصٌ، وهو على الله تعالى مُحالٌ، قال تعالى: ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَآ ءَاتَيْنَٰهَآ إِبْرَٰهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ﴾ [الأنعام: ٨٣] وقد ألزم ﵇ أباه الحجَّة بقوله: ﴿لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ﴾ [مريم: ٤٢] فأفاد أنَّ عدمهما نقصٌ لا يليق بالمعبود، ولا يلزم من قدمهما قدم المسموعات والمبصَرات، كما لا يلزم من قدم العلم قدم المعلومات؛ لأنَّها صفاتٌ قديمةٌ يحدث لها تعلُّقات بالحوادث، ولا يقال: إنَّ معنى: سميعٌ

(١) في غير (د) و(ع): «أو».

(٢) في (د): «بالفعل».

وبصيرٌ: عليمٌ؛ لأنَّه يلزم منه -كما قال ابن بطَّال- التَّسوية بين الأعمى الذي يعلم أنَّ السَّماء خضراء ولا يراها، والأصمِّ الذي يعلم أنَّ في النَّاس أصواتًا ولا يسمعها، فقد صحَّ أنَّ كونه سميعًا بصيرًا يفيد قدرًا زائدًا على كونه عليمًا، وكونه سميعًا بصيرًا يتضمَّن أنَّه يَسْمَعُ بِسَمْعٍ ويُبصر ببصرٍ، كما تضمَّن كونه عليمًا أنَّه يعلم بعلمٍ، وقد أطلق تعالى على نفسه الكريمة/ هذه الأسماء خطابًا لمن هو من أهل اللُّغة، والمفهوم في اللُّغة من «عليم»: ذاتٌ له علمٌ، بل يستحيل عندهم «عليمٌ» بلا علمٍ كاستحالته بلا معلومٍ، فلا يجوز صرفه عنه إلَّا لقاطعٍ عقليٍّ يوجب نفيه، وقد أُجيب عن قول المعتزليِّ: بأنَّ السَّمع ينشأ عن وصول الهواء المسموع إلى العصب المفروش في أصل الصِّماخ، والله منزَّهٌ عن الجوارح، بأنَّ ذلك عادةٌ أجراها الله تعالى فيمن يكون حيًّا، فيخلقه الله تعالى عند وصول الهواء إلى المحلِّ المذكور، والله تعالى يسمع المسموعات بدون الوسائط، وكذا يرى المرئيَّات بدون المقابلة وخروج الشُّعاع، فذاته تعالى مع كونه حيًّا موجودًا لا تشبه الذَّوات، فكذلك صفات ذاته لا تشبه الصِّفات، فيسمع ويبصر بلا جارحةِ حدقةٍ وأذنٍ، بمرأًى منه خفاء الهواجس، وبمسمعٍ[1] منه صوت أرجل النَّمل على الصَّخرة الملساء، وحظُّ العبد من هذين الاسمين أن يتحقَّق أنَّه بمسمعٍ من الله ومرأًى منه، فلا يستهين باطِّلاعه عليه ونظره إليه، ويراقب[2] مجامع أحواله من مقاله وأفعاله. قيل: إذا عصيت مولاك فاعْصِ في موضعٍ لا يراك.

٧٣٨٥ م - وَقَالَ الأَعْمَشُ: عَنْ تَمِيمٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتِ: الحَمْدُ للهِ الَّذِي وَسِعَ سَمْعُهُ الأَصْوَاتَ، فَأَنْزَلَ اللهُ تَعَالَى عَلَى النَّبِيِّ ﷺ: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِي تُجَٰدِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾.

(وَقَالَ الأَعْمَشُ) سليمان بن مهران، فيما وصله أحمد والنَّسائيُّ: (عَنْ تَمِيمٍ) أي: ابن سلمة الكوفيِّ (عَنْ عُرْوَةَ) بن الزُّبير (عَنْ عَائِشَةَ) ﵂ أنَّها (قَالَتِ: الحَمْدُ للهِ الَّذِي وَسِعَ سَمْعُهُ الأَصْوَاتَ) أي: أدرك سمعه الأصوات، وليس المراد من الوسع ما يفهم من ظاهره؛ لأنَّ الوصف بذلك يؤدِّي إلى القول بالتَّجسيم، فيجب صرفه عن ظاهره إلى ما يقتضي الدَّليل صحَّته (فَأَنْزَلَ اللهُ تَعَالَى عَلَى النَّبِيِّ ﷺ: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِي تُجَٰدِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾ [المجادلة: ١])

(١) في (د): «ويسمع»، ولعلَّه تحريفٌ.

(٢) في هامش (ل):

وَرَاقِبِ اللهَ فِي سِرٍّ وَفِي عَلَنِ ... تَنَلْ مَقَامًا مِنَ الإِحْسَانِ فِيهِ عَلِي «لاميَّة».

كذا اختصره، وتمامه كما عند أحمد بعد قوله: الأصوات: «لقد جاءت المجادِلة إلى رسول الله ﷺ تكلِّمه في جانب البيت ما أسمع ما تقول، فأنزل الله الآية» وعند ابن ماجه وابن أبي حاتمٍ أنَّ عائشة قالت: «تبارك الذي أوعى سمعه كلَّ شيءٍ، إنِّي أسمع كلام خولة ويخفى عليَّ بعضه وهي تشتكي زوجها إلى رسول الله ﷺ وهي تقول[1]: يا رسول الله؛ أكَلَ شبابي ونَثَرْتُ[2] له بطني، حتَّى إذا كبرت سنِّي وانقطع ولدي ظاهَرَ منِّي، اللهمَّ إنِّي أشكو إليك، قالت: فما برحت حتَّى نزل جبريل بهذه الآية».

٧٣٨٦ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ، عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَكُنَّا إِذَا عَلَوْنَا كَبَّرْنَا، فَقَالَ: «ارْبَعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ، فَإِنَّكُمْ لَا تَدْعُونَ أَصَمَّ وَلَا غَائِبًا، تَدْعُونَ سَمِيعًا بَصِيرًا قَرِيبًا» ثُمَّ أَتَى عَلَيَّ وَأَنَا أَقُولُ فِي نَفْسِي: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ، فَقَالَ لِي: «يَا عَبْدَ اللهِ بْنَ قَيْسٍ قُلْ: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ، فَإِنَّهَا كَنْزٌ مِنْ كُنُوزِ الجَنَّةِ» أَوْ قَالَ: «أَلَا أَدُلُّكَ» بِهِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ) الواشحيُّ قال: (حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ)[3] أي: ابن درهمٍ/ (عَنْ أَيُّوبَ) السَّختيانيِّ (عَنْ أَبِي عُثْمَانَ) عبد الرَّحمن بن ملٍّ النَّهديِّ (عَنْ أَبِي مُوسَى) عبد الله بن قيسٍ الأشعريِّ أنَّه (قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ) قال الحافظ ابن حجرٍ: لم أقف على تعيينه (فَكُنَّا إِذَا عَلَوْنَا) شَرَفًا (كَبَّرْنَا) الله تعالى نقول: الله أكبر، نرفع أصواتنا بذلك (فَقَالَ) النَّبيُّ ﷺ لنا: (ارْبَعُوا) بوصل الهمزة وفتح الموحَّدة، وقال السَّفاقسيُّ: رويناه بكسرها (عَلَى أَنْفُسِكُمْ) أي: ارفقوا بها، لا تبالغوا في رفع أصواتكم، أو لا تعجلوا (فَإِنَّكُمْ لَا تَدْعُونَ)/ بسكون الدَّال (أَصَمَّ وَلَا غَائِبًا) ولم يقل: ولا أعمًى حتَّى يناسب أصمَّ؛ لأنَّ الأعمى غائبٌ عن الإحساس بالمبصر، والغائب كالأعمى في عدم رؤيته ذلك المبصر، فنفى لازمه؛ ليكون أبلغ وأعمَّ، قاله في «الكواكب» (تَدْعُونَ) وفي «الدَّعوات» [ح: ٦٣٨٤] «لكن تدعون» (سَمِيعًا بَصِيرًا قَرِيبًا) وهذا كالتَّعليل لقوله: «لا تدعون أصمَّ» قال أبو موسى: (ثُمَّ أَتَى) ﷺ (عَلَيَّ) بالتَّشديد (وَأَنَا أَقُولُ فِي نَفْسِي: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ، فَقَالَ لِي: يَا عَبْدَ اللهِ بْنَ قَيْسٍ

٣٥٩/١٠ — د٢٩٥/٧أ

(١) زيد في غير (د): «له».

(٢) في هامش (ج) و(ل): قال في «النهاية»: أرادت أنَّها كانت شابَّةً تَلِدُ الأولاد عنده، وامرأةٌ نثورٌ: كثيرة الولد.

(٣) في (س): «يزيد»، وهو تحريف.

قُلْ: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ، فَإِنَّهَا كَنْزٌ مِنْ كُنُوزِ الجَنَّةِ) أي: كالكنز في نفاسته (أَوْ قال: «أَلَا أَدُلُّكَ» بِهِ) أي: ببقية الخبر، والشَّكُّ من الرَّاوي.

والحديث سبق في «باب الدُّعاء إذا علا عقبة» من «كتاب الدَّعوات» بهذا الإسناد والمتن [ح: ٦٣٨٤].

٧٣٨٧ - ٧٣٨٨ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ: حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرٌو، عَنْ يَزِيدَ، عَنْ أَبِي الخَيْرِ: سَمِعَ عَبْدَ اللهِ بْنَ عَمْرٍو: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ رضي الله عنه قَالَ لِلنَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم: يَا رَسُولَ اللهِ، عَلِّمْنِي دُعَاءً أَدْعُو بِهِ فِي صَلَاتِي، قَالَ: «قُلِ: اللَّهُمَّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي ظُلْمًا كَثِيرًا، وَلَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ، فَاغْفِرْ لِي مِنْ عِنْدِكَ مَغْفِرَةً، إِنَّكَ أَنْتَ الغَفُورُ الرَّحِيمُ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ) بن يحيى بن سعيدٍ الجعفيُّ أبو سعيدٍ[١] الكوفيُّ نزيل مصر قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد، ولأبي ذرٍّ: بالجمع (ابْنُ وَهْبٍ) عبد الله قال: (أَخْبَرَنِي) بالإفراد (عَمْرٌو) بفتح العين، ابن الحارث البصريُّ (عَنْ يَزِيدَ) من الزِّيادة، ابن أبي حبيبٍ سويدٍ (عَنْ أَبِي الخَيْرِ[٢]) مَرثَد بن عبد الله -بفتح الميم والمثلَّثة- أنَّه (سَمِعَ عَبْدَ اللهِ بْنَ عَمْرٍو) بفتح العين، ابن العاصي: (أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ رضي الله عنه قَالَ لِلنَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم: يَا رَسُولَ اللهِ، عَلِّمْنِي دُعَاءً أَدْعُو بِهِ فِي صَلَاتِي، قَالَ) صلى الله عليه وسلم: (قُلِ[٣]: اللَّهُمَّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي ظُلْمًا كَثِيرًا) بالمثلَّثة على المشهور من الرِّواية، ووقع هنا للقابسيِّ بالموحَّدة[٤] أي: بملابستها ما يوجب عقوبتها (وَلَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ، فَاغْفِرْ لِي مِنْ عِنْدِكَ مَغْفِرَةً) عظيمةً، وفائدة قوله: «من عندك»: الدَّلالة على التَّعظيم أيضًا؛ لأنَّ عظمة المعطي تستلزم عظمة العطاء (إِنَّكَ أَنْتَ الغَفُورُ الرَّحِيمُ) ومناسبة الحديث للتَّرجمة -كما أشار إليه ابن بطَّالٍ-: أنَّ دعاء أبي بكرٍ بما علَّمه النَّبيُّ صلى الله عليه وسلم يقتضي أنَّ الله تعالى يسمع لدعائه ويجازيه عليه، وقال

---

(١) «أبو سعيدٍ»: ليس في (د).

(٢) في (ب): «الحبر»، وهو تصحيفٌ.

(٣) «قل»: ليس في (د).

(٤) قوله: «بالموحدة» زيادة من «الفتح» لا بدَّ منها. وفي هامش (ج) و(ل): «ووقع هنا للقابسيِّ» وفي هامشهما: كذا بخطِّه -أي من دون ذكر شيءٍ- والَّذي في «الفتح»: وقع هنا للقابسيِّ بالموحَّدة.

آخر: حديث أبي بكرٍ رضي الله عنه ليس مطابقًا للتَّرجمة؛ إذ ليس فيه ذكر صفتي السَّمع والبصر، لكنَّه ذكر لازمهما[1] من جهة أنَّ فائدة الدُّعاء إجابة الدَّاعي لمطلوبه، والدُّعاء في الصَّلاة يُطلب فيه الإسرار[2]، فلولا أنَّ سمْعه تعالى يتعلَّق بالسِّرِّ كما يتعلَّق بالجهر لَمَا حصلت فائدة الدُّعاء، وقال في «الكواكب»: لمَّا كان بعض الذُّنوب ممَّا يُسمَع وبعضها ممَّا يُبصَر لم يقع مغفرةٌ إلَّا بعد الإسماع والإبصار، حكاه في «فتح الباري».

والحديث سبق في «باب الدُّعاء قبل السَّلام» من «كتاب الصَّلاة» [ح:٨٣٤] وفي «كتاب الدَّعوات» [ح:٦٣٢٦].

٧٣٨٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ: حَدَّثَنِي عُرْوَةُ: أَنَّ عَائِشَةَ رضي الله عنها حَدَّثَتْهُ: قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «إِنَّ جِبْرِيلَ عليه السلام نَادَانِي قَالَ: إِنَّ اللهَ قَدْ سَمِعَ قَوْلَ قَوْمِكَ وَمَا رَدُّوا عَلَيْكَ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ) التِّنِّيسيُّ قال: (أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ) عبد الله قال: (أَخْبَرَنِي) بالإفراد (يُونُسُ) بن يزيد الأيليُّ (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) محمَّد بن مسلمٍ الزُّهريِّ أنَّه قال[3]: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (عُرْوَةُ) بن الزُّبير: (أَنَّ عَائِشَةَ رضي الله عنها حَدَّثَتْهُ) فقالت: (قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: إِنَّ جِبْرِيلَ/ عليه السلام نَادَانِي) لمَّا رجعت من الطَّائف ولم يقبل قومي ما دعوتهم إليه من التَّوحيد (قَالَ: إِنَّ اللهَ قَدْ سَمِعَ قَوْلَ قَوْمِكَ وَمَا رَدُّوا عَلَيْكَ) أي: جوابهم لك وردَّهم عليك وعدم قبولهم الإسلام. د٧/٢٩٥ب

والحديث سبق بأتمَّ من هذا في «بدء الخلق»/ [ح:٣٢٣١]. ١٠/٣٦٠

١٠ - بابُ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ﴾

(بابُ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ﴾ [الأنعام: ٦٥]) بالذَّات، والمقتدر على جميع الممكنات، وما عداه فإنَّما يقدر بإقداره على بعض الأشياء في بعض الأحوال، فحقيقٌ به ألَّا يقال: إنَّه قادرٌ

(١) في غير (د): «لازمها».

(٢) في (د) و(ع): «إسرار الدعاء».

(٣) «أنَّه قال»: مثبتٌ من (د).

إلَّا مقيَّدًا أو على قصد التَّقييد، قال الشَّيخ أبو القاسم القشيريُّ: ومن عرف أنَّه قادر على الكمال خشي سطوات عقوبته عند ارتكاب مخالفته، وأمَّل لطائف رحمته وزوائد نعمته عند سؤاله[1] حاجته[2] لا بوسيلة طاعته لكن بكرمه ومِنَّته، ولأبي ذرٍّ: «باب قوله: ﴿قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ﴾» وفي نسخةٍ سقوط «الباب» فالتَّالي رفعٌ.

٧٣٩٠ - حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ: حَدَّثَنَا مَعْنُ بْنُ عِيسَى: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي الْمَوَالِي قَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ الْمُنْكَدِرِ يُحَدِّثُ عَبْدَ اللهِ بْنَ الْحَسَنِ يَقُولُ: أَخْبَرَنِي جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللهِ السَّلَمِيُّ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُعَلِّمُ أَصْحَابَهُ الإِسْتِخَارَةَ فِي الأُمُورِ كُلِّهَا كَمَا يُعَلِّمُ السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ يَقُولُ: «إِذَا هَمَّ أَحَدُكُمْ بِالأَمْرِ فَلْيَرْكَعْ رَكْعَتَيْنِ مِنْ غَيْرِ الْفَرِيضَةِ ثُمَّ لِيَقُلِ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْتَخِيرُكَ بِعِلْمِكَ، وَأَسْتَقْدِرُكَ بِقُدْرَتِكَ، وَأَسْأَلُكَ مِنْ فَضْلِكَ، فَإِنَّكَ تَقْدِرُ وَلَا أَقْدِرُ، وَتَعْلَمُ وَلَا أَعْلَمُ، وَأَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ، اللَّهُمَّ فَإِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ هَذَا الأَمْرَ ثُمَّ يُسَمِّيهِ بِعَيْنِهِ خَيْرًا لِي فِي عَاجِلِ أَمْرِي وَآجِلِهِ -قَالَ: أَوْ فِي دِينِي وَمَعَاشِي وَعَاقِبَةِ أَمْرِي- فَاقْدُرْهُ لِي، وَيَسِّرْهُ لِي، ثُمَّ بَارِكْ لِي فِيهِ، اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّهُ شَرٌّ لِي فِي دِينِي وَمَعَاشِي وَعَاقِبَةِ أَمْرِي -أَوْ قَالَ: فِي عَاجِلِ أَمْرِي وَآجِلِهِ- فَاصْرِفْنِي عَنْهُ، وَاقْدُرْ لِيَ الْخَيْرَ حَيْثُ كَانَ، ثُمَّ رَضِّنِي بِهِ».

وبه قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد[3]، ولأبي ذرٍّ: بالجمع (إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ) الحزاميُّ المدنيُّ قال: (حَدَّثَنَا مَعْنُ بْنُ عِيسَى) بفتح الميم وسكون العين المهملة، المدنيُّ القزَّاز الإمام أبو يحيى قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي الْمَوَالِي) واسمه زيدٌ، وقيل: أبو الموالي، جدُّه مولى آل عليٍّ (قَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ الْمُنْكَدِرِ) بن عبد الله بن الهُدَير -بالتَّصغير- التَّيميَّ المدنيَّ الحافظ (يُحَدِّثُ عَبْدَ اللهِ بْنَ الْحَسَنِ) بن الحسن -بفتح الحاء فيهما- ابن عليِّ بن أبي طالبٍ، وليس له ذكر في «البخاريِّ» إلَّا في هذا الموضع (يَقُولُ: أَخْبَرَنِي) بالإفراد (جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللهِ السَّلَمِيُّ) بفتح السِّين واللَّام، الأنصاريُّ ﷺ (قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُعَلِّمُ أَصْحَابَهُ الإِسْتِخَارَةَ فِي الأُمُورِ كُلِّهَا) أي: في المباحات والمستحبَّات أو في وقت فعل الواجب الموسَّع (كَمَا يُعَلِّمُ) ولأبي ذرٍّ: «كما يعلِّمهم» (السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ يَقُولُ) صلوات الله وسلامه عليه: (إِذَا هَمَّ أَحَدُكُمْ بِالأَمْرِ فَلْيَرْكَعْ

(١) في (س): «سؤال».

(٢) في (د) و(ع): «وحاجته».

(٣) «بالإفراد»: مثبتٌ من (د).

رَكْعَتَيْنِ مِنْ غَيْرِ الفَرِيضَةِ[1]) في غير وقت الكراهة، وقال الطِّيبيُّ: قوله: «من غير الفريضة» بعد قوله: «كما يعلِّمنا السُّورة من القرآن» يدلُّ على الاعتناء التَّامِّ البالغ حدَّه بالصَّلاة والدُّعاء، وأنَّهما تلوان للفريضة والقرآن (ثُمَّ لِيَقُلِ) بعد الصَّلاة أو في أثنائها في السُّجود أو بعد التَّشهد: (اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْتَخِيرُكَ بِعِلْمِكَ) «استفعالٌ» من الخير ضدُّ الشَّرِّ، أي: أطلب منك الخيرة (وَأَسْتَقْدِرُكَ بِقُدْرَتِكَ): أطلب منك أن تجعل لي عليه قدرةً، والباء فيهما للاستعانة، أي: إنِّي أطلب خيرك مستعينًا بعلمك فإنِّي لا أعلم فيمَ خيرتي، وأطلب منك القدرة فإنِّي لا حول لي ولا قوَّة إلَّا بك، أو للاستعطاف[2]، أي: اللهمَّ إنِّي أطلب منك الخير بعلمك الشَّامل للخيرات، وأطلب منك القدرة بحقِّ تقديرك المقدورات أن تيسِّرْهما عليَّ، فيكون كقوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ بِمَآ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ﴾ [القصص: ١٧] (وَأَسْأَلُكَ مِنْ فَضْلِكَ) وفي «الدَّعوات» زيادة [ح: ٦٣٨٢] «العظيم» (فَإِنَّكَ تَقْدِرُ وَلَا أَقْدِرُ) إلَّا بك (وَتَعْلَمُ) ما فيه الخيرة لي (وَلَا أَعْلَمُ) ذلك[3]/ (وَأَنْتَ عَلَّامُ الغُيُوبِ، اللَّهُمَّ فَإِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ) بالفاء في «فإن كنت تعلم» (هَذَا الأَمْرَ) وفي «الدَّعوات»: «أنَّ هذا الأمر» (ثُمَّ يُسَمِّيهِ) بالتَّحتيَّة والفوقيَّة (بِعَيْنِهِ) أي: بأن ينطق به أو يستحضره بقلبه (خَيْرًا لِي) نصبٌ مفعول ثانٍ لـ«تعلم» (فِي عَاجِلِ أَمْرِي وَآجِلِه، قَالَ) الرَّاوي: (أَوْ) قال[4]: (فِي دِينِي وَمَعَاشِي) حياتي أو ما يُعاش فيه (وَعَاقِبَةِ أَمْرِي فَاقْدُرْهُ لِي) بضمِّ الدَّال، أي: أنجزه لي (وَيَسِّرْهُ لِي، ثُمَّ بَارِكْ لِي فِيهِ، اللَّهُمَّ إِنْ) ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنيِّ: «وإن» (كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّهُ شَرٌّ لِي فِي دِينِي وَمَعَاشِي وَعَاقِبَةِ أَمْرِي -أَوْ قَالَ: فِي عَاجِلِ أَمْرِي وَآجِلِهِ- فَاصْرِفْنِي عَنْهُ) حتَّى لا يبقى لي تعلُّق[5] به (وَاقْدُرْ لِيَ الخَيْرَ حَيْثُ كَانَ ثُمَّ رَضِّنِي بِهِ) بتشديد الضَّاد المعجمة، أي: اجعلني بذلك راضيًا فلا أندم على طلبه ولا على وقوعه، والشَّكُّ في الموضعين من الرَّاوي.

د٦/٢٩٦أ

---

(١) في هامش (د): قوله: «من غير الفريضة» لعلَّ التَّقييد بها باعتبارها باعتبار الأكمل، وإلَّا فتحصل بأيِّ صلاةٍ، وعبارة الرَّمليِّ في «شرح المنهاج»: وركعتان بعد الوضوء، وألحق به البلقينيُّ الغسل والتيمُّم ينوي بهما سنَّته، وركعتان للاستخارة، وتحصل السُّنَّتان بكلِّ صلاةٍ كالتَّحيَّة. انتهت.

(٢) في هامش (ج): عبارة «الفتح»: أو القسم الاستعطافي.

(٣) في (د) و(ع): «إلَّا بك».

(٤) «قال»: ليس في (د).

(٥) في (د) و(ع): «متعلَّقًا».

وسبق الحديث في «باب ما جاء في التَّطوُّع مثنى مثنى» من «كتاب التَّهجد» [ح:١١٦٢] وفي «كتاب الدَّعوات» [ح:٦٣٨٢] والله الموفِّق وبه المستعان.

١١ - بابُ مُقَلِّبِ القُلُوبِ، وَقَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَـٰرَهُمْ﴾

(بابُ مُقَلِّبِ القُلُوبِ، وَقَوْلِ اللهِ تَعَالَى) ولغير أبي ذرٍّ بإسقاط «الباب» فما بعده مرفوعٌ، وكذا قوله: وقولُ الله تعالى: (﴿وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَـٰرَهُمْ﴾/ [الأنعام:١١٠]) فأمَّا «مقلِّبُ» فخبر مبتدأ محذوفٍ، أي: الله مقلِّب القلوب، وما بعده معطوفٌ عليه، والمعنى أنَّه تعالى مبدِّل الخواطر وناقض العزائم، فإنَّ قلوب العباد بيد قدرته يقلِّبها كيف يشاء، و«الأفئدة» جمع فؤادٍ وهو القلب[1]، وقال الرَّاغب: الفؤاد كالقلب، لكن يقال له: فؤاد؛ إذا اعتبر فيه معنى التَّفاؤد، أي: التوقُّد[2]، يقال: فأدت اللَّحم: شويته، ومنه: لحمٌ فئيدٌ، أي: مشويٌّ، وظاهر هذا أنَّ الفؤاد غير القلب، ويقال فيه: فوادٌ، بالواو بدلًا عن الهمزة، وقُدِّم ذكر تقليب الأفئدة على الأبصار؛ لأنَّ موضع الدَّواعي والصَّوارف هو القلب، فإذا حصلت الدَّاعية في القلب انصرف البصر إليه شاء أم أبى، وإذا حصلت الصَّوارف في القلب انصرف[3] عنه، وهو وإن كان يبصره بحسب الظَّاهر إلَّا أنَّه لا يصير ذلك الإبصار سببًا للوقوف على الفوائد المطلوبة، فلمَّا كان المعدول هو القلب وأمَّا السَّمع والبصر فهما آلتان للقلب، كانا لا محالة تابعين للقلب؛ فلذا وقع الابتداء بذكر تقليب القلوب، ثمَّ أتبعه بذكر البصر.

٣٦١/١٠

٧٣٩١ - حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنِ ابْنِ المُبَارَكِ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ قَالَ: أَكْثَرُ مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَحْلِفُ: «لَا وَمُقَلِّبِ القُلُوبِ».

وبه قال: (حَدَّثَنِي) ولأبي ذرٍّ: بالجمع (سَعِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ) الملقَّب بسعدويه، الواسطيُّ نزيل بغداد (عَنِ ابْنِ المُبَارَكِ) عبد الله (عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ) صاحب المغازي (عَنْ سَالِمٍ، عَنْ) أبيه (عَبْدِ اللهِ) بن عمر بن الخطَّاب رضي الله عنهما أنَّه (قَالَ[4]: أَكْثَرُ مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَحْلِفُ: لَا وَمُقَلِّبِ

(١) زيد في (د): «ويطلق على القلب».

(٢) في (د): «التفؤُّد».

(٣) زيد في (ع): «البصر إليه شاء أم أبى»، ولعلَّه سبق نظرٍ.

(٤) زيد في (د): «كان».

القُلُوبِ) أي: لا أفعل أو لا أقول وحقِّ مقلِّب القلوب، وفي نسبة مقلِّب القلوب إلى الله تعالى إشعارٌ بأنَّه يتولَّى قلوب عباده ولا يَكِلُها إلى أحدٍ من خلقه، وفي دعائه ﷺ: «يا مقلِّب القلوب ثبِّت قلبي على دينك» إشارةٌ إلى شمول ذلك للعباد حتَّى الأنبياء، ودفعُ توهُّم من يتوهَّم أنَّهم يُستَثنَون من ذلك، قاله[1] البيضاوي. د٧ ٢٩٦ب

وفي الحديث أنَّ أعراض القلوب من إرادةٍ وغيرها تقع بخلق الله، وجواز تسمية الله بما ثبت في الحديث وإن لم يتواتر، وجواز اشتقاق الاسم له من الفعل الثَّابت، والحديث مرَّ في «القدر» [ح: ٦٦١٧].

١٢ - بابٌ: إِنَّ لِلَّهِ مِئَةَ اسْمٍ إِلَّا وَاحِدًا، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿ذُو الْجَلَالِ﴾: العَظَمَةِ ﴿الْبَرُّ﴾: اللَّطِيفُ

(بابٌ) بالتَّنوين يُذكَر فيه: (إِنَّ لِلَّهِ مِئَةَ اسْمٍ إِلَّا وَاحِدًا) ولفظ «الباب» ثابتٌ لأبي ذرٍّ، وفي روايته عن الحَمُّويي والمُستملي: «إلَّا واحدةً» بلفظ التَّأنيث باعتبار معنى التسمية.

(قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ) رضي الله عنهما: (﴿ذُو الْجَلَالِ﴾ [الرَّحمن: ٢٧]) أي: (العَظَمَةِ) وعند ابن كثيرٍ في «تفسيره»: وقال ابن عبَّاسٍ: ﴿ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ ذو العظمة والكبرياء. انتهى. فهو تعالى ذو الجلال الذي لا جلال ولا كمال إلَّا وهما له مطلقان، عمَّ جلاله جميع الأكوان، فلم تُطِق الأكوان رؤيته في الدُّنيا لهيبة الجلال، فإذا كان في اليوم الموعود فإنَّه تعالى يَبرز لعباده المؤمنين في الجمال والجلال والأنس فينظرون إليه، فتعود أنوار النَّظر عليهم، فتتجدَّد لهم قوَّةٌ يقدرون بها على النَّظر إليه، لا حَرَمنا[2] اللهُ ذلك بمنِّه وفَضْله[3]، ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنيِّ: «العظيم».

وقال ابن عبَّاسٍ أيضًا فيما وصله الطَّبريُّ: (﴿الْبَرُّ﴾ [الطُّور: ٢٨]) معناه (اللَّطِيفُ) وقال غيره: البرُّ: المحسن، فما من برٍّ وإحسان إلَّا وهو موليه، قال القشيريُّ: من كان الله تعالى بارًّا به عَصَم عن[4] المخالفات نفسه[5]، وأدام بفنون اللَّطائف أُنسَه، وطيَّب فؤاده، وحصَّل مراده،

---

(١) في (د) و(ع): «قال» ولعلَّه تحريفٌ.

(٢) في غير (ب): «أحرمنا».

(٣) «بمنِّه وفضله»: ليس في (د).

(٤) في هامش (د) من نسخةٍ: «من».

(٥) «نفسه»: ليس في (د).

وجعل التَّقوى زاده، قال: ومن آداب من عرف أنَّه تعالى البرُّ: أن يكون بارًّا بكلِّ أحدٍ لا سيَّما بأبويه.

٧٣٩٢ - حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ: حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ للهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا مِئَةً إِلَّا وَاحِدًا، مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الجَنَّةَ». ﴿أَحْصَيْنَهُ﴾: حَفِظْنَاهُ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ) الحكم بن نافعٍ قال: (أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ) هو ابن أبي حمزة قال: (حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ) عبد الله بن ذكوان (عَنِ الأَعْرَجِ) عبد الرَّحمن بن هرمز (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) ﵁ (أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: إِنَّ للهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا مِئَةً إِلَّا وَاحِدًا) ولأبي ذرٍّ: «إلَّا واحدةً» بالتَّأنيث، وفائدة قوله: «مئةً إلَّا واحدًا»[1] التَّأكيد والفذلكة؛ لئلَّا يُزاد على ما ورد كقوله/: ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البقرة:١٩٦] ورَفْعُ التَّصحيف، فإنَّ «تسعةً» تُصحَّف بسبعةٍ، و«تسعين» بسبعين، بالموحَّدة فيهما، وفي الاستثناء إشارةٌ إلى أنَّ الوتر أفضل من الشَّفع «إنَّ الله وترٌ يحبُّ الوتر» [ح:٦٤١٠] فإن قيل: إذا قلنا: بأنَّ الاسم عين[2] المسمَّى على ما هو الصَّحيح لزم من قوله: «إنَّ لله تسعةً وتسعين اسمًا» الحكم بتعدُّد الإله؟ والجواب: من وجهين: أحدهما: أنَّ المراد من «الاسم» ههنا[3]: اللَّفظ، ولا خلاف في ورود الاسم بهذا المعنى، إنَّما النِّزاع في أنَّه هل يُطلَق ويراد به المسمَّى عينه، ولا يلزم من تعدُّد الأسماء تعدُّد المسمَّى، والثَّاني: أنَّ كلَّ واحدٍ من الألفاظ المطلقة على الله تعالى تدلُّ على ذاته باعتبار/ صفةٍ حقيقيَّةٍ أو غير حقيقيَّةٍ، وذلك يستدعي التَّعدُّد في الاعتبارات والصِّفات دون الذَّات، ولا استحالة في ذلك، وفيه -كما قال الخطَّابيُّ- دليلٌ على أنَّ أشهر أسمائه تعالى «الله» لإضافة هذه الأسماء إليه، وقد رُوي أنَّه الاسم الأعظم، وقال ابن مالكٍ: ولكون «الله» اسمًا علمًا[4] وليس بصفةٍ قيل في كلِّ اسمٍ من أسمائه تعالى سواه: اسمٌ من أسماء «الله» وهو من قول الطَّبريِّ على ما رواه النَّوويُّ: إلى الله

٣٦٢/١٠ ٢٩٧/٧د أ

(١) في (د) و(ع): «واحدة».

(٢) في (د): «غير»، وليس بصحيحٍ.

(٣) في (ع): «هنا».

(٤) في (د): «اسم علمٍ».

يُنسَب كلُّ اسمٍ له، فيقال: الكريم من أسماء الله، ولا يقال: من أسماء الكريم الله (منْ أحْصاها) أي: حفظها، كما فسَّره[1] به البخاريُّ -كما يأتي قريبًا إن شاء الله تعالى- والأكثرون، ويؤيِّده ما سبق في «الدَّعوات» [ح:٦٤١٠] «لا يحفظها أحدٌ إلَّا» (دَخَلَ الجَنَّةَ) أو المعنى ضَبَطَها حصرًا وتعدادًا أو علمًا وإيمانًا، وذكر الجزاء بلفظ الماضي تحقيقًا، أو بمعنى الإطاقة، أي: أطاق القيام بحقِّها والعمل بمقتضاها، وذلك بأنَّ يعتبر معانيها، فيطالب نفسه بما تتضمَّنه من صفات الرُّبوبيّة وأحكام العبوديّة، فيتخلَّق بها، وقال الطِّيبيُّ[2]: إنَّما[3] أكَّد الأعداد دفعًا للتجوُّز واحتمال الزِّيادة والنُّقصان، وقد أرشد الله تعالى بقوله: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَـٰٓئِهِۦ﴾ [الأعراف: ١٨٠] إلى عِظَمِ الخطب في الإحصاء بألَّا يُتجَاوز المسموع والأعداد المذكورة، وألَّا يُلحَد فيها[4] إلى الباطل. انتهى.

ثمَّ إنَّ مفهوم الاسم قد يكون نفس الذَّات والحقيقة، وقد يكون مأخوذًا باعتبار الأجزاء، وقد يكون مأخوذًا باعتبار الصِّفات والأفعال والسُّلوب والإضافات، ولا خفاء في تكثُّر[5] أسماء الله تعالى بهذا الاعتبار، وامتناع[6] ما يكون باعتبار الجزء؛ لتنزُّهه تعالى عن التَّركيب، فإن قلت: اعتبار السُّلوب والإضافة يقتضي تكثُّر أسماء الله تعالى جدًّا، فما وجه التَّخصيص بالتِّسعة والتِّسعين على ما نطق به الحديث، على أنَّه قد دلَّ الدُّعاء المشهور عنه صلى الله عليه وسلم على أنَّ لله[7] أسماء لم يُعلِّمها أحدًا من خلقه، واستأثر بها في علم الغيب عنده، وورد في الكتاب والسُّنَّة أسامٍ خارجةٌ عن التِّسعة والتِّسعين، كالكافي، والدَّائم، والصَّادق، وذي المعارج، وذي الفضل[8]، والغالب... إلى غير ذلك؟ أُجيب بوجوهٍ: منها: أنَّ التَّنصيص

(١) في (د): «فسَّر».

(٢) في هامش (ل): «يُراجَع الطِّيبيُّ ويُحرَّر».

(٣) في (د): «كما»، ولعلَّه تحريفٌ.

(٤) في (د): «منها».

(٥) في (د): «تكثير».

(٦) في (د) و(ع): «واعتبار»، ولعلَّه سبق نظرٍ.

(٧) زيد في النُّسخ: «تسعة»، والمثبت هو الصَّواب.

(٨) «وذي الفضل» ليس في (د).

على العدد لا[1] لنفي[2] الزِّيادة بل لغرضٍ آخر كزيادة الفضيلة مثلًا، ومنها: أنَّ قوله: «من أحصاها؛ دخل الجنَّة» في موضع الوصف، كقوله: للأمير عشرة غلمان يكفونه مهمَّاته؛ بمعنى: أنَّ لهم زيادة قربٍ واشتغال بالمهمَّات، فإن قلت: إن كان اسمه الأعظم خارجًا عن هذه الجملة فكيف يختصُّ ما سواه بهذا الشَّرف؟ وإن كان داخلًا فكيف يصحُّ أنَّه ممَّا يختَصُّ بمعرفته/ نبيٌّ أو وليٌّ[3]، وأنَّه سبب كراماتٍ عظيمةٍ لمن عرفه حتَّى قيل: إنَّ آصف[4] بن برخيا إنَّما جاء بعرش بلقيس؛ لأنَّه قد أوتي الاسم الأعظم؟ أجيب باحتمال أن يكون خارجًا، وتكون زيادة شرف تسعةٍ وتسعينٍ وجلالتها بالإضافة إلى ما عداه، وأن يكون داخلًا مبهمًا لا يعرفه بعينه إلَّا نبيٌّ أو وليٌّ، ومنها: أنَّ الأسماء منحصرةٌ في تسعةٍ وتسعين، والرِّواية المشتملة على تفصيلها غير مذكورةٍ في الصَّحيح ولا خاليةٍ عن الاضطراب/ والتغيير، وقد ذكر كثيرٌ من المحدِّثين أنَّ في إسنادها ضعفًا، قاله في «شرح المقاصد».

د٢٩٧/٧ب — ٣٦٣/١٠

قال البخاريُّ: (﴿أَحْصَيْنَٰهُ﴾ [يس: ١٢]) أي: (حَفِظْنَاهُ) وأشار به إلى أنَّ معنى «أحصاها»: حفظها، لكن قال الأَصيليُّ: الإحصاء للأسماء: العمل بها لا عدُّها ولا حفظها؛ لأنَّ ذلك قد يقع للكافر والمنافق، كما في حديث الخوارج: «يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم» [ح: ٣٣٤٤] وقال في «الكواكب»: أي: حفظها وعرفها؛ لأنَّ العارف بها لا يكون إلَّا مؤمنًا، والمؤمن يدخل الجنَّة لا محالة، وهذا -أعني قوله: «﴿أَحْصَيْنَٰهُ﴾: حفظناه»- ثبت في رواية أبي ذرٍّ عن الحَمُّويي.

والحديث سبق في «الشُّروط» [ح: ٢٧٣٦] متنًا وإسنادًا[5].

١٣ - بابُ السُّؤَالِ بِأَسْمَاءِ اللهِ تَعَالَى وَالاِسْتِعَاذَةِ بِهَا

(بابُ السُّؤَالِ بِأَسْمَاءِ اللهِ تَعَالَى وَالاِسْتِعَاذَةِ بِهَا) ولفظ: «باب» ثابتٌ في رواية أبي ذرٍّ.

---

(١) زيد في (د) و(ع) «ينتهي».

(٢) في (د) «النفس» ولعلَّه تحريفٌ.

(٣) في غير (د) «مما اختص بمعرفة نبيٌّ أو وليٌّ».

(٤) في هامش (ج) و(ل): «آصَف» كـ«هاجَر»: كاتِب سليمان صلوات الله عليه دعا بالاسم الأعظم، فرأى سليمان العرشَ مُستقرًّا عنده. «قاموس».

(٥) زيد في (ع): «الله الموفِّق».

٧٣٩٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ المَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ إِلَى فِرَاشِهِ؛ فَلْيَنْفُضْهُ بِصَنِفَةِ ثَوْبِهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ وَلْيَقُلْ: بِاسْمِكَ رَبِّ وَضَعْتُ جَنْبِي وَبِكَ أَرْفَعُهُ، إِنْ أَمْسَكْتَ نَفْسِي فَاغْفِرْ لَهَا، وَإِنْ أَرْسَلْتَهَا فَاحْفَظْهَا بِمَا تَحْفَظُ بِهِ عِبَادَكَ الصَّالِحِينَ». تَابَعَهُ يَحْيَى وَبِشْرُ بْنُ المُفَضَّلِ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَزَادَ زُهَيْرٌ وَأَبُو ضَمْرَةَ وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ زَكَرِيَّاءَ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَرَوَاهُ ابْنُ عَجْلَانَ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. تَابَعَهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَالدَّرَاوَرْدِيُّ وَأُسَامَةُ بْنُ حَفْصٍ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللهِ) الأويسيُّ المدنيُّ قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد ولأبي ذرٍّ بالجمع (مَالِكٌ) الإمام ابن أنسٍ الأصبحيُّ (عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ) كيسان (المَقْبُرِيِّ) بضمِّ الموحَّدة نسبةٌ إلى مقبرة المدينة (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رضي الله عنه (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أنَّه (قَالَ: إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ إِلَى فِرَاشِهِ) لينام عليه (فَلْيَنْفُضْهُ) -بضمِّ الفاء- قبل أن يدخل فيه[1] (بِصَنِفَةِ ثَوْبِهِ) بباء الجرِّ بعدها صادٌ مهملةٌ مفتوحةٌ فنونٌ مكسورةٌ ففاءٌ فهاء تأنيثٍ، أي: بطرف ثوبه أو حاشيته أو طُرَّته، وهو جانبه الذي لا هدب له (ثَلَاثَ مَرَّاتٍ) حذرًا من وجود مؤذيةٍ كعقربٍ أو حيَّةٍ وهو لا يشعر، ويده مستورةٌ بحاشية الثَّوب؛ لئلَّا يحصل بها مكروهٌ إن كان ثَمَّ شيءٍ (وَلْيَقُلْ: بِاسْمِكَ رَبِّ وَضَعْتُ جَنْبِي وَبِكَ أَرْفَعُهُ) الباء للاستعانة، أي: بك أستعين على وضع جنبي ورفعه (إِنْ أَمْسَكْتَ نَفْسِي) توفَّيتها (فَاغْفِرْ لَهَا، وَإِنْ أَرْسَلْتَهَا)[2] رددتها (فَاحْفَظْهَا بِمَا تَحْفَظُ بِهِ عِبَادَكَ الصَّالِحِينَ) ذكر المغفرة عند الإمساك لأنَّ المغفرة تناسب الميِّت، والحفظ عند الإرسال لمناسبته له، والباء في «بما تحفظ» كهي في[3] كتبت بالقلم، و«ما» موصولةٌ مبهمةٌ، وبيانها ما دلَّ عليه صلتها؛ لأنَّه تعالى إنَّما يحفظ عباده الصَّالحين من المعاصي، وألَّا يَهِنُوا في طاعته بتوفيقه ولطفه.

(تَابَعَهُ) أي: تابع عبد العزيز الأويسيَّ في روايته عن مالكٍ (يَحْيَى) بن سعيدٍ القطَّان، فيما رواه

---

(١) في (د) و(ع): «إليه».

(٢) زيد في (د): «وإن».

(٣) زيد في (د) و(ع): «مثلها في».

النَّسائيُّ (وَبِشْرُ بْنُ المُفَضَّلِ) بالضَّاد المعجمة المشدَّدة، فيما رواه مسدَّدٌ كلاهما (عَنْ عُبَيْدِ اللهِ) بضمِّ العين ابن عمر العمريِّ (عَنْ سَعِيدٍ) أي: ابن أبي سعيدٍ (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ).

(وَزَادَ زُهَيْرٌ) بضمِّ الزَّاي وفتح الهاء، ابن معاوية، فيما سبق في «الدَّعوات» [ح: ٦٣٢٠] (وَأَبُو ضَمْرَةَ) بالضَّاد المعجمة المفتوحة/ بعدها ميمٌ ساكنةٌ، أنس بن عياضٍ، فيما رواه مسلمٌ (وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ زَكَرِيَّاءَ) فيما رواه الحارث بن أبي أسامة في «مسنده» (عَنْ عُبَيْدِ اللهِ) العمريِّ (عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ) أبي سعيد كيسان المقبُريِّ (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) والمراد بالزِّيادة لفظة «عن أبيه» (وَرَوَاهُ) أي: الحديث المذكور (ابْنُ عَجْلَانَ) بفتح العين المهملة وسكون الجيم محمَّدٌ الفقيه المدنيُّ[1]، فيما رواه أحمد (عَنْ سَعِيدٍ) أي: ابن أبي سعيدٍ المقبُريِّ (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) ﵁ (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. تَابَعَهُ) أي: تابع محمَّد بن عجلان (مُحَمَّدُ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) الطُّفاويُّ البصريُّ (وَالدَّرَاوَرْدِيُّ) عبد العزيز بن محمَّدٍ، فيما رواه محمَّد بن يحيى بن أبي عمر العدنيُّ عنه (وَأُسَامَةُ بْنُ حَفْصٍ)[2] والمراد بهذه التَّعاليق بيان الاختلاف على سعيدٍ المقبُريِّ، هل روى الحديث عن أبي هريرة بلا واسطةٍ أو بواسطة أبيه؟ ومتابعة محمَّد بن عبد الرَّحمن هذه سقطت لأبي ذرٍّ.

ومطابقة الحديث للتَّرجمة في قوله: «باسمك ربِّي وضعتُ جنبي وبك أرفعه» قال ابن بطَّالٍ: مقصود البخاريِّ بهذه التَّرجمة تصحيح الدَّليل بأنَّ/ الاسم هو المسمَّى ولذلك صحَّت الاستعاذة به والاستعانة، يظهر ذلك في قوله: «باسمك ربِّي وضعت جنبي وبك أرفعه» فأضاف الوضع إلى الاسم، والرَّفع إلى الذَّات، فدلَّ على أنَّ الاسم هو الذَّات، وقد استعان وضعًا ورفعًا بها لا باللَّفظ. انتهى. قال في «شرح المقاصد»: المتأخِّرون اقتصروا على ما اختلفوا فيه من مغايرة الاسم المسمَّى[3]، ثمَّ[4] قال: والاسم هو اللَّفظ المفرد الموضوع للمعنى على ما يعمُّ أنواع الكلمة، وقد يُقيَّد بالاستقلال والتجرُّد عن الزَّمان، فيقابل الفعل والحرف على ما هو مصطلح النُّحاة، والمسمَّى هو المعنى الذي وُضِع الاسم بإزائه، والتَّسمية هي وضع

د٧/٢٩٨أ

١٠/٣٦٤

---

(١) في هامش (ج): بخطِّ «سط»: وصل رواية الطفاويِّ في الشرح.

(٢) في هامش (ج): وكذا «سط» وصل رواية أسامة بن حفص.

(٣) في (ع): «للمسمَّى».

(٤) «ثمَّ»: ليس في (ع).

الاسم للمعنى، وقد يُراد بها ذكر الشَّيء باسمه، كما يقال: سمَّى زيدًا ولم يسمِّ عمرًا، فلا خفاء في تغاير الأمور الثَّلاثة، وإنَّما الخفاء فيما ذهب إليه بعض أصحابنا من أنَّ الاسم نفس المسمَّى، وفيما ذكره الشَّيخ الأشعريُّ من أنَّ أسماء الله تعالى ثلاثة أقسام: ما هو نفس المسمَّى، مثل: الله الدَّال على الوجود، أي: الذَّات الكريمة، وما هو غيره، كالخالق والرَّازق ونحو ذلك ممَّا يدل على فعلٍ، وما لا يقال: إنَّه هو، ولا غيره، كالعالم والقادر وكلِّ ما يدلُّ على الصِّفات القديمة، وأمَّا التَّسمية فغير الاسم والمسمَّى، وتوضيحه أنَّهم يريدون بالتَّسمية اللَّفظ، وبالاسم مدلوله؛ كما يريدون بالوصف قول الواصف، وبالصِّفة: مدلوله، وكما يقولون: إنَّ القراءة حادثةٌ والمقروء قديمٌ، فالأصحاب[1] اعتبروا المدلول المطابقيَّ، فأطلقوا القول بأنَّ الاسم نفس المسمَّى؛ للقطع بأنَّ مدلول «الخالق» شيءٌ ناله[2] الخلق لا نفس الخلق، ومدلول/ «العالم» شيءٌ ناله العلم لا نفس العلم، والشَّيخ أخذ المدلول أعمَّ، واعتبر في أسماء الصِّفات المعانيَ المقصودة، فزعم أنَّ مدلول «الخالق» الخلق، وهو غير الذَّات، ومدلول «العالم» العلم، وهو لا عينٌ ولا غيرٌ، وتمسَّكوا في ذلك بالعقل والنَّقل، أمَّا العقل فلأنَّه لو كانت الأسماء غير الذَّات لكانت حادثةً، فلم يكن الباريء تعالى في الأزل إلهًا وعالِمًا وقادرًا ونحو ذلك، وهو مُحالٌ، بخلاف الخالقيَّة، فإنَّه يلزم من قدمها قدم المخلوق[3] إذا أُرِيد الخالق بالفعل كالقاطع في قولنا: السَّيف قاطعٌ عند الوقوع، بخلاف قولنا: السَّيف قاطعٌ في الغمد، بمعنى: أنَّ مِنْ شأنه ذلك، فإنَّ الخالق حينئذٍ معناه: له[4] الاقتدار على ذلك، وأمَّا النَّقل فلقوله تعالى: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ[5]﴾ [الأعلى: ١] والتَّسبيح إنَّما يكون للذَّات دون اللَّفظ، وقولِه تعالى: ﴿مَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ أَسْمَآءً سَمَّيْتُمُوهَآ﴾ [يوسف: ٤٠] وعبادتهم إنَّما هي للأصنام التي هي المسمَّيات دون الأسامي، وأمَّا التَّمسُّك بأنَّ الاسم لو كان غير المسمَّى لَمَا كان قولنا: «محمَّدٌ رسول الله» حكمًا بثبوت الرِّسالة له ﷺ بل لغيره؛ فشبهةٌ واهيةٌ، فإنَّ الاسم

د٧/٢٩٨ب

---

(١) في (د): «أمَّا الأصحاب».

(٢) في (د): «قاله»، ولعلَّه تحريف.

(٣) في (د) و(ع): «المخلوقا».

(٤) «له»: ليس في (د).

(٥) زيد في (د): ﴿ٱلْأَعْلَى﴾.

وإن لم يكن نفس المسمَّى لكنّه دالٌّ عليه، ووضع الكلام على أن تُذكَر الألفاظ وترجع الأحكام إلى المدلولات؛ كقولنا: زيدٌ كاتبٌ، أي: مدلول زيدٍ متَّصفٌ بمعنى الكتابة، وقد ترجع بمعونة القرينة إلى نفس اللَّفظ كما في قولنا: زيدٌ مكتوبٌ وثلاثيٌّ ومعربٌ ونحو ذلك، وأُجيب عن[1] الأوَّل: بأنَّ الثَّابت في الأزل معنى الإلهيَّة والعلم، ولا يلزم من انتفاء الاسم بمعنى اللَّفظ انتفاء ذلك المعنى، وعن الثَّاني: بأنَّ معنى تسبيح الاسم تقديسه وتنزيهه عن أن يُسمَّى به الغير، أو عن أن يفسَّر بما لا يليق به[2]، أو عن أن يُذكَر على غير وجه التَّعظيم، أو هو كنايةٌ عن تسبيح الذَّات، كما في قولهم: سلامٌ على المجلس الشَّريف والجناب المنيف، وفيه من التَّعظيم والإجلال ما لا يخفى، أو لفظ «الاسم» مقحمٌ، كما في قول الشَّاعر:

ثـمَّ اسـم السَّـلام عليكمـا

ومعنى عبادة الأسماء أنَّهم يعبدون الأصنام التي ليس فيها من الإلهيَّة إلَّا مجرَّد الاسم، كمن سمَّى نفسه بالسُّلطان وليس عنده آلات السَّلطنة وأسبابها، فيقال: إنَّه فَرِحَ من السَّلطنة بالاسم، على أن في تقرير الاستدلال اعترافًا بالمغايرة/ حيث يقال: التَّسبيح لذات الرَّبِّ دون اسمه، والعبادة لذوات الأصنام دون أساميها[3]، بل ربَّما يُدَّعَى أنَّ في الآيتين دلالةً على المغايرة حيث أُضِيف الاسم إلى الرَّبِّ عَزَّ وَجَلَّ، وجَعَلَ الأسماء بتسميتهم[4] وفعلهم، مع القطع بأنَّ أشخاص الأصنام ليست كذلك، ثمَّ عورِض الوجهان بوجهين: الأوَّل: أنَّ الاسم لفظٌ، وهو عَرَضٌ غير باقٍ ولا[5] قائم بنفسه/، متَّصفٌ بأنَّه متركِّبٌ من الحروف، وبأنَّه أعجميٌّ أو عربيٌّ، ثلاثيٌّ أو رباعيٌّ، والمسمَّى معنًى لا يتَّصف بذلك، فربَّما يكون جسمًا قائمًا بنفسه، متَّصفًا بالألوان، متمكِّنًا في المكان... إلى غير ذلك من الخواصِّ، فكيف يتَّحدان؟ الثَّاني: قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠] وقوله عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «إن لله تسعةً وتسعينَ اسمًا» مع القطع بأنَّ المسمَّى واحدٌ لا تعدُّد فيه، وأُجيب: بأنَّ النِّزاع ليس في نفس اللَّفظ بل

٣٦٥/١٠

د٢٩٩/٧أ

---

(١) زيد في هامش (د) من نسخةٍ: «الإشكال».

(٢) «به»: ليس في (د).

(٣) في (د): «أسمائها».

(٤) في (د): «تسميتهم».

(٥) في غير (د): «أو لا»، وزيد في (ع): «غير».

مدلوله[1]، ونحن إنَّما نعبِّر عن اللَّفظ بالتَّسمية وإن كانت في اللُّغة فعل الواضع أو الذَّاكر[2]، ثمَّ لا نُنكِر إطلاق الاسم على التَّسمية كما في الآية والحديث، على أنَّ الحقَّ أنَّ المسمَّيات أيضًا كثيرةٌ؛ للقطع بأنَّ مفهوم «العالِم» غير مفهوم «القادِر» وكذا البواقي، وإنَّما الواحد هو الذَّات المتَّصف[3] بالمسمَّيات، فإن قيل: تمسُّك الفريقين بالآيات والحديث ممَّا لا يكاد يصحُّ؛ لأنَّ النِّزاع ليس في «ا س م» بل في أفراد مدلوله، من مثل: السَّماء والأرض، والعالم والقادر، والاسم والفعل، وغير ذلك على ما يشهد به كلامهم، ألا ترى أنَّه لو أُريد الأوَّل لَما كان للقول بتعدُّد[4] أسماء الله تعالى وانقسامها -إلى ما هو عينٌ أو غيرٌ، أو لا عينٌ ولا غيرٌ- معنًى، وبهذا يسقط ما ذكره الإمام الرازيُّ من أنَّ لفظ «الاسم» مسمًّى بالاسم[5] لا الفعل أو الحرف، فههنا الاسم والمسمَّى واحدٌ، ولا يحتاج إلى الجواب؛ لأنَّ لفظ «الاسم» من حيث إنَّه دالٌّ وموضوعٌ، والمسمَّى[6] من حيث إنَّه مدلولٌ وموضوعٌ له، بل فردٌ من أفراد الموضوع له فتغايرا، قلنا: نعم إلَّا أنَّ وجه تمسُّك الأوَّلين أنَّ في مثل: ﴿سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ[7]﴾ أُريد بلفظ: «الاسم» الذي هو من جملة الأسماء مسمَّاه الذي هو اسمٌ من أسماء الله تعالى، ثُم أريد به مسمَّاه الذي هو الذَّات، إلَّا أنه يَرِدُ إشكال الإضافة، ووجه تمسُّك الآخرين أنَّ في قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾ أُريد بلفظ ﴿الْأَسْمَاءُ﴾ مثل لفظ: الرَّحمن والرَّحيم، والعليم والقدير، وغير ذلك ممَّا هو غير لفظ «أسماء» ثم إنَّها متعدِّدةٌ، فتكون غير المسمَّى الذي هو ذات الواحد الحقيقيِّ الذي لا تعدُّد فيه أصلًا، فإن قيل: قد ظهر أن ليس الخلاف في لفظ «الاسم» وأنَّه في اللُّغة موضوعٌ للفظ الشَّيء أو لمعناه، بل في الأسماء التي من جملتها لفظ الاسم، ولا خلاف في أنَّها أصواتٌ وحروفٌ مغايرة لمدلولاتها ومفهوماتها، وإن أريد بالاسم المدلول فلا خفاء في أنَّ مدلولَ[8]

---

(١) في (د) و(ع): «بأن النزاع في نفس اللَّفظ لا مدلوله»، ولعلَّ المثبت هو الصَّواب.

(٢) زيد في (ع): «مثلًا».

(٣) في (د): «المتَّصفة».

(٤) في (د): «بتعداد».

(٥) في (ع): «الاسم».

(٦) زيد في غير (د): «هو».

(٧) زيد في (د): ﴿الْأَعْلَى﴾.

(٨) في الأصول: «المدلول» والصواب دون أل التعريف.

د٧/٢٩٩ب اسمِ الشَّيء ومفهومِه نفسُ مسمَّاه من غير احتياجٍ إلى استدلالٍ، بل هو لغوٌ من الكلام/ بمنزلة قولنا: ذات الشَّيء ذاته، فما وجه هذا الاختلاف المستمرِّ بين كثيرٍ من العقلاء؟ قلنا: الاسم إذا وقع في الكلام قد يُراد به معناه، كقولنا: زيدٌ كاتبٌ، وقد يُراد نفس لفظه؛ كقولنا: زيدٌ اسمٌ معربٌ، حتَّى إنَّ كلَّ كلمةٍ[1] فإنَّه اسمٌ موضوعٌ بإزاء لفظٍ يعبَّر عنه، كقولنا: ضَرَبَ: فعلٌ ماضٍ، ومِن: حرف جرٍّ، ثم إذا أُريد المعنى فقد يُراد نفس ماهيَّة المسمَّى كقولنا: الحيوان جنسٌ، والإنسان نوعٌ، وقد يُراد بعض أفرادها كقولنا: جاءني إنسانٌ، ورأيت حيوانًا، وقد يُراد جزؤها كالنَّاطق، أو عارضٌ لها كالضَّاحك، فلَا يبعُد أن يقع بهذا الاعتبار اختلافٌ واشتباهٌ في أنَّ اسم الشَّيء نفس مسمَّاه أو غيره. انتهى بحروفه، وإنَّما أطلت به لأمرٍ اقتضاه، والله الموفِّق والمعين.

وحديث الباب سبق في «الدَّعوات» [ح: ٦٣٢٠][2].

٧٣٩٤ - حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ المَلِكِ، عَنْ رِبْعِيٍّ، عَنْ حُذَيْفَةَ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَوَى إِلَى فِرَاشِهِ قَالَ: «اللَّهُمَّ بِاسْمِكَ أَحْيَا وَأَمُوتُ» وَإِذَا أَصْبَحَ قَالَ: «الحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَحْيَانَا بَعْدَ مَا أَمَاتَنَا وَإِلَيْهِ النُّشُورُ».

٣٦٦/١٠ وبه قال: (حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ) هو ابن إبراهيم/ أبو عمرٍو الفراهيديُّ الأزديُّ مولاهم، البصريُّ قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجَّاج (عَنْ عَبْدِ المَلِكِ) بن عميرٍ (عَنْ رِبْعِيٍّ) بكسر الرَّاء والعين المهملة، بينهما موحَّدةٌ ساكنةٌ، ابن حِراش -بالحاء المهملة المكسورة، وبعد الراء ألفٌ، فشينٌ معجمةٌ- الغطفانيِّ، قيل: إنَّه تكلَّم بعد الموت (عَنْ حُذَيْفَةَ) بن اليمان ﵄ أنَّه (قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَوَى) بقصر الهمزة[3] (إِلَى فِرَاشِهِ) دخل فيه (قَالَ: اللَّهُمَّ بِاسْمِكَ) بوصل الهمزة، أي: بذكر اسمك (أَحْيَا) ما حييت (وَ) عليه (أَمُوتُ) أو باسمك المميت أموت

(١) في حاشية (س): (قوله: حتَّى إن كلَّ كلمةٍ... إلى آخره: هكذا في النُّسخ، ولعلَّ فيه حذفًا، والأصل: حتَّى إنَّ كلَّ كلمةٍ كذلك). انتهى. زاد الشيخ قطة ﵀ بعد نقله للحاشية: مثلًا يعني إن إرادة اللفظ ليست قاصرة من أقسام الكلمة على الاسم بل تجري في الفعل والحرف أيضًا، وإن صارا بذلك من قسم الاسم فليتأمل. وربما يرشد لذلك قوله بعد: «كقولنا: ضرب فعل ماض ومن حرف جر، هذا ظاهر».

(٢) في هامش (ج): «بلغ».

(٣) «بقصر الهمزة»: مثبتٌ من (د).

وباسمك المحيي أحيا؛ لأنَّ معاني الأسماء الحسنى[1] ثابتةٌ لله[2] تعالى، فكلُّ ما ظهر في الوجود فهو صادرٌ عن تلك المقتضيات[3] (وَإِذَا أَصْبَحَ قَالَ: الحَمْدُ لِلهِ الَّذِي أَحْيَانَا بَعْدَ مَا أَمَاتَنا) أطلق الموت على النَّوم؛ لأنَّه يزول معه العقل والحركة كالموت (وَإِلَيْهِ النُّشُورُ) الإحياء للبعث أو المرجع في نيل الثَّواب مما نكتسبه في حياتنا هذه.

والحديث سبق في «الدَّعوات» أيضًا [ح: ٦٣١٢].

٧٣٩٥ - حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ حَفْصٍ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ رِبْعِيِّ بْنِ حِرَاشٍ، عَنْ خَرَشَةَ ابْنِ الحُرِّ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَخَذَ مَضْجَعَهُ مِنَ اللَّيْلِ قَالَ: «بِاسْمِكَ نَمُوتُ وَنَحْيَا» فَإِذَا اسْتَيْقَظَ قَالَ: «الحَمْدُ لِلهِ الَّذِي أَحْيَانَا بَعْدَ مَا أَمَاتَنَا وَإِلَيْهِ النُّشُورُ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ حَفْصٍ) بسكون العين، الطَّلحيُّ الكوفيُّ الضَّخم قال: (حَدَّثَنَا شَيْبَانُ) بن عبد الرَّحمن أبو معاوية (عَنْ مَنْصُورٍ) هو ابن المعتمر (عَنْ رِبْعِيِّ بْنِ حِرَاشٍ) الغطفانيِّ (عَنْ خَرَشَةَ) بفتح المعجمتين والرَّاء (بْنِ الحُرِّ) بضمِّ الحاء المهملة وتشديد الرَّاء الفزاريِّ الكوفيِّ (عَنْ أَبِي ذَرٍّ) جُندب بن جُنادة ﵁ أنَّه (قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَخَذَ مَضْجَعَهُ) بفتح الجيم (مِنَ اللَّيْلِ قَالَ: بِاسْمِكَ) بذكر اسمك (نَمُوتُ وَنَحْيَا، فَإِذَا) بالفاء، ولأبي ذرٍّ: «وإذا» (اسْتَيْقَظَ) من نومه (قَالَ: الحَمْدُ لِلهِ الَّذِي أَحْيَانَا بَعْدَ مَا أَمَاتَنَا) ردَّ أنفسنا بعد أن قبضها عن التَّصرُّف بالنَّوم، أي: الحمد لله شكرًا لنيل نعمة التَّصرُّف في الطَّاعات بالانتباه من النَّوم الذي هو أخو الموت، وزوال المانع عن التَّقرب بالعبادات (وَإِلَيْهِ) تعالى (النُّشُورُ) الإحياء بعد الموت والبعث يوم القيامة.

٧٣٩٦ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ كُرَيْبٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﵄ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْتِيَ أَهْلَهُ فَقَالَ: بِاسْمِ اللهِ، اللَّهُمَّ جَنِّبْنَا الشَّيْطَانَ، وَجَنِّبِ الشَّيْطَانَ مَا رَزَقْتَنَا؛ فَإِنَّهُ إِنْ يُقَدَّرْ بَيْنَهُمَا وَلَدٌ فِي ذَلِكَ لَمْ يَضُرُّهُ شَيْطَانٌ أَبَدًا».

(١) «الحسنى»: ليس في (د).

(٢) في غير (د) و(ع): «له».

(٣) في هامش (ج): أي: «التميز».

د٧/٣٠٠أ وبه قال: (حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ) أبو رجاءٍ الثَّقفيُّ مولاهم/ البغلانيُّ البلخيُّ قال: (حدَّثنا جَرِيرٌ) هو ابن عبد الحميد (عَنْ مَنْصُورٍ) هو ابن المعتمر (عَنْ سَالِمٍ) هو ابن أبي الجعد (عَنْ كُرَيْبٍ) مولى ابن عبَّاسٍ (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﵄) أنَّه (قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ) بالكاف، ولأبي ذرٍّ: «أحدهم» (إِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْتِيَ أَهْلَهُ) يجامع امرأته أو سُرِّيَّته (فَقَالَ: بِاسْمِ اللهِ، اللَّهُمَّ جَنِّبْنَا الشَّيْطَانَ، وَجَنِّبِ الشَّيْطَانَ مَا رَزَقْتَنَا) وجواب «لو» الشَّرطية محذوفٌ، أي: لَسَلِمَ من الشَّيطان، يدلُّ له قوله: (فَإِنَّهُ إِنْ يُقَدَّرْ) بفتح الدَّال المشدَّدة (بَيْنَهُمَا وَلَدٌ فِي ذَلِكَ) الإتيان (لَمْ يَضُرُّهُ شَيْطَانٌ) بإضلاله وإغوائه (أَبَدًا) بل يكون من جملة من لا سبيل للشَّيطان عليه، و«شيطانٌ» في قوله: «لم يضرُّه شيطانٌ» بدون «أل» وفي «الكواكب»: فإن قلت: التَّقدير أزليٌّ فما وجه أن يقدَّر؟ وأجاب: بأنَّ المراد به تعلُّقه، وقال في «الفتح»: أي: إن كان قُدِّر؛ لأنَّ التَّقدير أزليٌّ، لكن عبَّر بصيغة المضارعة بالنِّسبة للتَّعلُّق.

والحديث سبق في «باب التَّسمية على كلِّ حالٍ وعند الوقاع» من «كتاب الوضوء» [ح:١٤١] وفي «النِّكاح» أيضًا [ح:٥١٦٥].

٧٣٩٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَةَ: حَدَّثَنَا فُضَيْلٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ هَمَّامٍ، عَنْ عَدِيِّ ابْنِ حَاتِمٍ قَالَ: سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ قُلْتُ: أُرْسِلُ كِلَابِي المُعَلَّمَةَ، قَالَ: «إِذَا أَرْسَلْتَ كِلَابَكَ المُعَلَّمَةَ وَذَكَرْتَ اسْمَ اللهِ، فَأَمْسَكْنَ فَكُلْ، وَإِذَا رَمَيْتَ بِالمِعْرَاضِ فَخَزَقَ فَكُلْ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَةَ) بفتح الميم واللَّام، القَعْنبيُّ قال: (حَدَّثَنَا فُضَيْلٌ) بضمِّ الفاء وفتح الضَّاد المعجمة، ابن عياضٍ التَّميميُّ الزَّاهد الخراسانيُّ (عَنْ مَنْصُورٍ) هو ابن المعتمر (عَنْ إِبْرَاهِيمَ) النَّخعيِّ (عَنْ هَمَّامٍ) بفتح الهاء وتشديد الميم، بعدها ميمٌ أخرى، ابن الحارث النَّخعيِّ[1] (عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ) الطَّائيِّ، ولد الجواد المشهور، أسلم في سنة تسعٍ أو سنة عشرٍ، وكان قبل ذلك نصرانيًّا، قال مُحِلُّ[2] بنُ[3] خليفة عنه: إنَّه قال: ما أُقيمت الصَّلاة

(١) «النَّخعيِّ»: ليس في (د).

(٢) كذا في (ج) على الصواب، وبهامشها: بضمِّ الميم وكسر الحاء المهملة وتشديد اللَّام؛ كما في «التقريب»، وفي (د) و(ع): «عليٌّ»، وفي هامش (د) من نسخةٍ «محمَّد» وهو محرَّفٌ، والمثبت من كتب التَّراجم، وسقط من باقي النُّسخ.

(٣) «ابن»: مثبتٌ من (د) و(ع).

منذ أسلمت إلَّا وأنا على وضوءٍ، وقد أسنَّ، قال خليفة[1]: بلغ مئةً وعشرين سنةً، وقال أبو حاتمٍ السِّجستانيُّ: بلغ مئةً وثمانين ﵁/ أنَّه (قَالَ: سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ قُلْتُ): يا رسول الله ١٠/٣٦٧ (أُرْسِلُ كِلَابِي المُعَلَّمَةَ) بفتح اللَّام المشدَّدة، التي تنزجر بالزَّجر وتسترسل بالإرسال ولا تأكل من الصَّيد، وفي «كتاب الصَّيد» في «بابِ ما جاء في التَّصيُّد»[2] [ح:٥٤٨٧] من وجهٍ آخر قال: «سألت رسول الله ﷺ فقلت: إنَّا قومٌ نتصيَّد بهذه الكلاب» (قَالَ) ﷺ: (إِذَا أَرْسَلْتَ كِلَابَكَ المُعَلَّمَةَ وَذَكَرْتَ اسْمَ اللهِ) ﷯ بأن قلت: بسم الله (فَأَمْسَكْنَ) عليك (فَكُلْ) ممَّا صادته (وَإِذَا رَمَيْتَ بِالمِعْرَاضِ) بكسر الميم وسكون العين المهملة آخره ضادٌ معجمةٌ: خشبةٌ في رأسها كالزُّجِّ يلقيها على الصَّيد (فَخَزَقَ) بالخاء المعجمة والزَّاي والقاف، أي: جرح الصَّيد بحدِّه (فَكُلْ) فإنَّه حلالٌ، وإن قتل بعرضه فهو وقيذٌ لا يحلُّ؛ لأنَّ عرضه لا يسلك إلى داخله.

وسبق الحديث في «الصَّيد» [ح:٥٤٨٧].

٧٣٩٨ - حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ مُوسَى: حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الأَحْمَرُ قَالَ: سَمِعْتُ هِشَامَ بْنَ عُرْوَةَ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ هُنَا أَقْوَامًا حَدِيثًا عَهْدُهُمْ بِشِرْكٍ يَأْتُونَا بِلُحْمَانٍ، لَا نَدْرِي يَذْكُرُونَ اسْمَ اللهِ عَلَيْهَا أَمْ لَا؟ قَالَ: «اذْكُرُوا أَنْتُمُ اسْمَ اللهِ وَكُلُوا». تَابَعَهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَالدَّرَاوَرْدِيُّ وَأُسَامَةُ بْنُ حَفْصٍ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ مُوسَى) بن راشدٍ القطَّان الكوفيُّ نزيل بغداد قال: (حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ)/ سليمان بن حيَّان[3] (الأَحْمَرُ) الكوفيُّ (قَالَ: سَمِعْتُ هِشَامَ بْنَ عُرْوَةَ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ) عروة د٧/٣٠٠ب ابن الزُّبير (عَنْ عَائِشَةَ) ﵂ أنَّها (قَالَتْ: قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ إِنَّ هُنَا) ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنيِّ: «ههنا» (أَقْوَامًا حَدِيثًا) بالنَّصب منوَّنًا، ولأبي ذرٍّ: «حديثٌ» بالرَّفع والتَّنوين (عَهْدُهُمْ بِشِرْكٍ) برفع «عهدهم» (يَأْتُونَا) ولأبي ذرٍّ: «يأتوننا» بنونين، والأوَّل على لغة من يحذف نون الجمع بدون ناصبٍ وجازمٍ (بِلُحْمَانٍ) بضمِّ اللَّام جمع لحمٍ (لَا نَدْرِي يَذْكُرُونَ اسْمَ اللهِ عَلَيْهَا) عند الذَّبح (أَمْ لَا؟ قَالَ) ﵊: (اذْكُرُوا أَنْتُمُ اسْمَ اللهِ) ﷯ على الأكل (وَكُلُوا).

(١) زيد في (د): «عنه».

(٢) في غير (ع): «الصَّيد».

(٣) في (د): «حبَّان»، ولعلَّه تصحيفٌ.

والحديث سبق في «الذّبائح» [ح:٥٥٠٧].

(تَابَعَهُ) أي: تابع أبا خالدٍ الأحمر (مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) الطُّفاويُّ، فيما أخرجه المؤلِّف موصولًا في «البيوع» [ح:٢٠٥٧] (وَالدَّرَاوَرْدِيُّ) عبد العزيز بن محمَّدٍ، فيما وصله العدنيُّ عنه (وَأُسَامَةُ بْنُ حَفْصٍ) فيما وصله المؤلِّف في «بابِ ذبيحة الأعراب» من «الصَّيد» [ح:٥٥٠٧] قال في «الفتح»: وقع قوله: «تابعه...» إلى آخره، هنا عقب حديث أبي هريرة المبدأ بذكره في هذا الباب [ح:٧٣٩٣] عند كريمة والأَصيليِّ وغيرهما، والصَّواب ما وقع عند أبي ذرٍّ وغيره أنَّ محلَّ ذلك عقب حديث عائشة، وهو سادس أحاديث الباب.

٧٣٩٩ - حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: ضَحَّى النَّبِيُّ ﷺ بِكَبْشَيْنِ يُسَمِّي وَيُكَبِّرُ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ) بن الحارث بن سَخْبرة الأزديُّ أبو عمر الحوضيُّ قال: (حَدَّثَنَا هِشَامٌ) هو ابن عبد الله الدَّستُوائيُّ (عَنْ قَتَادَةَ) بن دعامة (عَنْ أَنَسٍ) ﵁ أنَّه (قَالَ: ضَحَّى النَّبِيُّ ﷺ بِكَبْشَيْنِ) يتعلَّق بـ«ضحَّى» حال كونه (يُسَمِّي) الله تعالى (وَيُكَبِّرُ) فقال[1]: «باسم الله والله أكبر».

والحديث أخرجه أبو داود.

٧٤٠٠ - حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الأَسْوَدِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ جُنْدَبٍ: أَنَّهُ شَهِدَ النَّبِيَّ ﷺ يَوْمَ النَّحْرِ صَلَّى ثُمَّ خَطَبَ فَقَالَ: «مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ فَلْيَذْبَحْ مَكَانَهَا أُخْرَى، وَمَنْ لَمْ يَذْبَحْ فَلْيَذْبَحْ بِاسْمِ اللهِ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ) الحوضيُّ قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجَّاج (عَنِ الأَسْوَدِ ابْنِ قَيْسٍ) العبديِّ -ويقال: العجليِّ- الكوفيِّ (عَنْ جُنْدُبٍ) بضمِّ الجيم وسكون النُّون وفتح الدَّال وضمِّها، ابن عبد الله البجليِّ ﵁ (أَنَّهُ شَهِدَ النَّبِيَّ ﷺ يَوْمَ النَّحْرِ صَلَّى) صلاة العيد (ثُمَّ خَطَبَ) النَّاس[2] (فَقَالَ) في خطبته: (مَنْ ذَبَحَ) أضحيته (قَبْلَ أَنْ يُصَلِّي) العيد (فَلْيَذْبَحْ

(١) في (د): «يقول».

(٢) «النَّاس»: مثبتٌ من (د).

مَكَانَهَا) أي: مكان التي[1] ذبحها ذبيحةً (أُخْرَى، وَمَنْ لَمْ يَذْبَحْ فَلْيَذْبَحْ بِاسْمِ اللهِ) بِسُنَّة الله أو تبرُّكًا باسم الله.

والحديث سبق في «بابِ كلام الإمام والنّاس في خطبة العيد» من «كتاب العيد» [ح: ٩٨٥].

٧٤٠١ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا وَرْقَاءُ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «لَا تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ، وَمَنْ كَانَ حَالِفًا فَلْيَحْلِفْ بِاللهِ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ) الفضل بن دكينٍ قال: (حَدَّثَنَا وَرْقَاءُ) بفتح الواو، وسكون الرَّاء، بعدها قافٌ، ممدودًا، ابن عمر الخوارزميُّ (عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ دِينَارٍ) العدويِّ مولاهم، أبي عبد الرَّحمن المدنيِّ مولى ابن عمر (عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما) أنَّه (قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: لَا تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ) لأنَّ في الحلف تعظيم المحلوف به، وحقيقة العظمة لا تكون إلَّا لله عز وجل (وَمَنْ/ كَانَ حَالِفًا فَلْيَحْلِفْ بِاللهِ) أي: من كان مريدًا للحلف فليحلف بالله لا بغيره من الآباء وغيرهم، وخصَّ الآباء؛ لوروده على سببٍ، وهو أنَّهم كانوا في الجاهليَّة يحلفون بآبائهم وآلهتهم، وفي حديث التِّرمذيِّ وصحَّحه الحاكم/ عن ابن عمر: «لا يُحلَف بغير الله، فإنِّي سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: من حلف بغير الله فقد كفر» والمراد به: الزَّجر والتَّغليظ، وفيه مباحث سبقت مع الحديث في «الأيمان» [ح: ٦٦٤٨][2].

٣٦٨/١٠ د٣٠١/٧أ

١٤ - بابُ مَا يُذْكَرُ فِي الذَّاتِ وَالنُّعُوتِ وَأَسَامِي اللهِ

وَقَالَ خُبَيْبٌ: وَذَلِكَ فِي ذَاتِ الإِلَهِ. فَذَكَرَ الذَّاتَ بِاسْمِهِ تَعَالَى.

(بابُ مَا يُذْكَرُ) بضمِّ أوَّله وفتح ثالثه (فِي الذَّاتِ) الإلهيَّة (وَالنُّعُوتِ) أي: والصِّفات القائمة بها (وَأَسَامِي اللهِ) عز وجل، قال القاضي عياضٌ: ذات الشَّيء نفسه وحقيقته، وقد استعمل أهل الكلام «الذَّات» بالألف واللَّام، وغلَّطهم النُّحاة وجوَّزه بعضهم؛ لأنَّها تَرِدُ بمعنى النَّفس وحقيقة الشَّيء، وجاء في الشِّعر، ولكنَّه شاذٌّ، واستعمال البخاريِّ لها على ما تقدَّم من أنَّ المراد بها نفس الشَّيء، على طريقة المتكلِّمين في حقِّ الله تعالى، ففرَّق بين النُّعوت والذَّوات، وقال

---

(١) «التي»: سقط من (د).

(٢) والحديث سبق في الشهادات (٢٦٧٩) ومناقب الأنصار (٣٨٣٦)، والأدب (٦١٠٨) والأبيات كما ذكر.

ابن برهان: إطلاق المتكلِّمين الذَّات في حقِّ الله تعالى من جهلهم؛ لأنَّ «ذات» تأنيث «ذو» وهو جلَّت عظمته لا يصحُّ له إلحاق تاء التَّأنيث، قال: وقولهم: «الصِّفات الذَّاتيَّة» جهلٌ منهم أيضًا؛ لأنَّ النَّسب إلى «ذات» ذويٌّ، وأجيب: بأنَّ الممتنع استعمالها بمعنى صاحبة، أمَّا إذا قُطِعَت عن هذا المعنى، واستُعمِلَت بمعنى الاسميَّة فلا محذور، كقوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾ [الأنفال: ٤٣] أي: بنفس الصُّدور.

(وَقَالَ خُبَيْبٌ) بضمِّ الخاء المعجمة، وفتح الموحَّدة، ابن عديٍّ الأنصاريُّ: (وَذَلِكَ فِي ذَاتِ الإِلَهِ، فَذَكَرَ الذَّاتَ) متلبِّسًا[1] (بِاسْمِهِ تَعَالَى) أو ذكر حقيقة الله تعالى بلفظ الذَّات، قال في «الفتح»: ظاهر لفظه[2] أنَّ مراده أنَّه أضاف لفظ «ذات» إلى اسم الله تعالى، وسمعه النَّبيُّ ﷺ فلم يُنكِره، فكان جائزًا، وقد ترجم البيهقيُّ في «الأسماء والصِّفات»: «ما جاء في الذَّات» وأورد حديث أبي هريرة المتَّفق عليه في ذكر إبراهيم ﵇: «إلَّا ثلاث كذباتٍ: ثنتين في ذات الله» [ح: ٣٣٥٨] وحديث: «ولا تفكَّروا[3] في ذات الله» ومعنى ذلك[4]: من أجل، أو بمعنى[5] حقّ، فالظَّاهر أنَّ المراد جواز إطلاق لفظ «ذات» لا بالمعنى الذي أحدثه المتكلِّمون، ولكنَّه غير مردودٍ؛ إذ[6] عُرِف أن المراد به النَّفس؛ لثبوت لفظ النَّفس في القرآن.

٧٤٠٢ - حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ أَبِي سُفْيَانَ بْنِ أَسِيدِ ابْنِ جَارِيَةَ الثَّقَفِيُّ -حَلِيفٌ لِبَنِي زُهْرَةَ وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ أَبِي هُرَيْرَةَ- أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَشَرَةً: مِنْهُمْ: خُبَيْبٌ الأَنْصَارِيُّ، فَأَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عِيَاضٍ: أَنَّ ابْنَةَ الحَارِثِ أَخْبَرَتْهُ: أَنَّهُمْ حِينَ اجْتَمَعُوا اسْتَعَارَ مِنْهَا مُوسَى يَسْتَحِدُّ بِهَا، فَلَمَّا خَرَجُوا مِنَ الحَرَمِ لِيَقْتُلُوهُ قَالَ

---

(١) في (د) و(ع): «ملتبسًا».

(٢) الهاء عائدة على الكِرماني لأنه صاحب قول: «أو ذكر حقيقة الله تعالى بلفظ الذات، كما نص عليه الحافظ ابن حجر واختصره المؤلف هنا. فلم يبق لعود الضمير اسم مذكور».

(٣) في (ع): «تتفكروا».

(٤) في هامش (ج): قوله: «ومعنى ذلك... إلى آخره» عبارة «الفتح»: ولفظ «الذات» في الأحاديث المذكورة بمعنى: من أجل، أو بمعنى: حق.

(٥) في (ع): «المعنى» وسقط منها «أو» وفي هامش (ل): قوله: «أو بمعنى» الَّذي في خطِّه سقوط الواو من «أو» وعبارة «الفتح»: ولفظ الذَّات في الأحاديث المذكورة بمعنى من أجل، أو بمعنى حق.

(٦) في (د): «إن» وفي (س): «إذا».

خُبَيْبٌ الأَنْصَارِيُّ:

وَلَسْتُ أُبَالِي حِينَ أُقْتَلُ مُسْلِمًا عَلَى أَيِّ شِقٍّ كَانَ لِلَّهِ مَصْرَعِي

وَذَلِكَ فِي ذَاتِ الإِلَهِ وَإِنْ يَشَأْ يُبَارِكْ عَلَى أَوْصَالِ شِلْوٍ مُمَزَّعِ

فَقَتَلَهُ ابْنُ الحَارِثِ، فَأَخْبَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَصْحَابَهُ خَبَرَهُمْ يَوْمَ أُصِيبُوا.

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ) الحكم بن نافعٍ قال: (أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ) هو ابن أبي حمزة (عَنِ الزُّهْرِيِّ) محمَّد بن مسلمٍ أنَّه قال: (أَخْبَرَنِي) بالإفراد (عَمْرُو بْنُ أَبِي سُفْيَانَ) بفتح العين (بْنِ أَسِيدِ بْنِ جَارِيَةَ) بفتح الهمزة وكسر السِّين، و«جارية» بالجيم (الثَّقَفِيُّ) بالمثلَّثة (حَلِيفٌ بالحاء المهملة (لِبَنِي[1] زُهْرَةَ) بضمِّ الزَّاي، أي: معاهدٌ لهم (وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ) ﵁ (قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللهِ ﷺ) لمَّا قدم بعد أُحُدٍ رهطٌ من عَضَلٍ[2] والقَارَة فقالوا: يا رسول الله؛ إنَّ فينا إسلامًا، فابعث معنا نفرًا من أصحابك يُفقِّهوننا (عَشَرَةً: مِنْهُمْ: خُبَيْبٌ الأَنْصَارِيُّ) فلمَّا كانوا بالهَدَأَة ذُكِروا لبني لَحْيان، فنفروا لهم قريبًا من مئتي رجلٍ، فلمَّا رأوهم لجؤوا إلى فَدْفَدٍ، أي: رابيةٍ، فأحاط بهم القوم ورموهم بالنَّبْل، وقتلوا عاصمًا أميرهم في سبعةٍ من العشرة/ ونزل إليهم ثلاثةٌ: منهم: خُبيبٌ، وابن دَثِنَة[3]، وعبد الله بن طارقٍ فأوثقوهم بأوتار قِسيِّهم، وباعوا خُبيبًا وابن دثنة بمكَّة، فاشترى خُبيبًا بنو الحارث بن عامر ابن نوفل بن عبد منافٍ، فلبث خُبيب عندهم أسيرًا، قال ابن شهابٍ الزُّهريُّ: (فَأَخْبَرَنِي) بالإفراد (عُبَيْدُ اللهِ) بضمِّ العين (بْنُ عِيَاضٍ) بكسر العين آخره ضادٌ معجمةٌ، القاريُّ، من القارة: (أَنَّ ابْنَةَ الحَارِثِ) زينب (أَخْبَرَتْهُ أَنَّهُمْ حِينَ اجْتَمَعُوا) أي: لقتله (اسْتَعَارَ) ولأبي ذرٍّ عن الحَمُّويي والمُستملي: «فاستعار» (مِنْهَا مُوسَى/ يَسْتَحِدُّ بِهَا) يحلق بها شعر عانته؛ لئلَّا يظهر عند قتله (فَلَمَّا خَرَجُوا) به (مِنَ الحَرَمِ لِيَقْتُلُوهُ) في الحلِّ (قَالَ خُبَيْبٌ الأَنْصَارِيُّ: وَلَسْتُ أُبَالِي) ولأبي الوقت والأَصيليِّ: «ما أبالي» (حِينَ أُقْتَلُ مُسْلِمًا عَلَى أَيِّ شِقٍّ) بكسر المعجمة (كَانَ لِلَّهِ مَصْرَعِي) أي: مطرحي على الأرض (وَذَلِكَ فِي ذَاتِ الإِلَهِ) في طلب ثوابه (وَإِنْ يَشَأْ يُبَارِكْ عَلَى

د٣٠١/٧ب

٣٦٩/١٠

---

(١) في (ع): «بني».

(٢) في (ع): «عكل» وهو تحريف.

(٣) في هامش (د): «اسمه زيد».

أَوْصَالِ شِلْوٍ) بكسر المعجمة وسكون اللَّام، أي: أوصال جسدٍ (مُمَزَّعِ) بضمِّ الميم الأولى وفتح الثَّانية والزَّاي المشدَّدة بعدها عينٌ مهملةٌ، أي: مُقطَّع مفرَّق (فَقَتَلَهُ ابْنُ الحارث) عُقبةُ بالتَّنعيم، وصلبه ثَمَّ (فَأَخْبَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَصْحَابَهُ خَبَرَهُمْ يَوْمَ أُصِيبُوا).

والحديث سبق في «الجهاد» بأتمَّ من هذا في «باب هل يستأسر[1] الرَّجل» [ح: ٣٠٤٥].

١٥ - بابُ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ﴾ وَقَوْلِهِ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿تَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِى وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِكَ﴾

(بابُ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ﴾ [آل عمران: ٢٨]) مفعولٌ ثانٍ لـ «يحذِّر»[2]؛ لأنَّه في الأصل متعدٍّ لواحدٍ، فازداد بالتَّضعيف آخر، وقدَّر بعضهم حذف مضافٍ، أي: عقاب نفسه، وصرَّح بعضهم بعدم الاحتياج إليه، كذا نقله أبو البقاء، قال في «الدُّرِّ»: وليس بشيءٍ؛ إذ لا بدَّ من تقدير هذا المضاف لصحَّة المعنى، ألا ترى إلى غير ما نحن فيه، نحو قولك: حذَّرتك نفس زيد، أنَّه لا بدَّ من شيءٍ يُحذَّر منه كالعقاب والسَّطوة؛ لأنَّ الذَّوات لا يُتَصوَّر الحذر منها نفسها، إنَّما يُتصَوَّر من أفعالها وما يصدر عنها، وقال أبو مسلم: المعنى ويحذِّركم الله نفسه أن تعصوه فتستحقُّوا عقابه، وعبَّر هنا بالنَّفس عن الذَّات جريًا على عادة العرب، كما قال الأعشى:

يومًا بأجود نائلًا منه إذا ... نفسُ الجبانِ تحمَّدت[3] سُؤَّالها

وقال بعضهم: الهاء في ﴿نَفْسَهُۥ﴾ تعود على المصدر المفهوم من قوله: ﴿لَّا يَتَّخِذِ﴾[4] أي: ويحذِّركم الله نفس الاتِّخاذ، والنَّفس عبارةٌ عن وجود الشَّيء وذاته[5]، وقال أبو العباس المقرئ: ورد لفظ النَّفس في القرآن بمعنى العلم بالشَّيء والشَّهادة كقوله تعالى: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ﴾ [آل عمران: ٢٨] يعني: علمه فيكم وشهادته عليكم، وبمعنى البدن، قال تعالى: ﴿كُلُّ

---

(١) في (د): «يستأمر».

(٢) في (د): «لـ ﴿يُحَذِّرُكُمُ﴾».

(٣) في هامش (د) من نسخةٍ: «تحذَّرت».

(٤) في النُّسخ: «لا تتَّخذوا» ولعلَّ المثبت هو الصَّواب.

(٥) في هامش (د): قف على إطلاقات النَّفس.

نَفۡسٖ ذَآئِقَةُ ٱلۡمَوۡتِۗ﴾ [آل عمران: ١٨٥] وبمعنى الهوى، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلنَّفۡسَ لَأَمَّارَةُۢ بِٱلسُّوٓءِ﴾ [يوسف: ٥٣] يعني الهوى، وبمعنى: الرُّوح، قال تعالى: ﴿أَخۡرِجُوٓاْ أَنفُسَكُمُۖ﴾ [الأنفال: ٥٣] أي: أرواحكم. انتهى. والفائدة في ذكر النَّفس أنَّه لو قال: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ﴾ كان لا يفيد أنَّ الذي أُريد التَّحذير منه هو عقابٌ يصدر من الله[1] تعالى أو من غيره، فلمَّا ذكر النَّفس زال ذلك، ومعلومٌ/ أنَّ العقاب الصَّادر عنه يكون أعظم العقاب؛ لكونه قادرًا على ما لا نهاية له. د٧/٣٠٢أ

(وَقَوْلِهِ) ولأبي ذرٍّ: «وقول الله» (جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿تَعۡلَمُ مَا فِي نَفۡسِي﴾) ذاتي (﴿وَلَآ أَعۡلَمُ مَا فِي نَفۡسِكَۚ﴾ [المائدة: ١١٦]) ذاتك، فنفس الشَّيء ذاته وهويته، والمعنى تعلم معلومي ولا أعلم معلومك، وقال في «اللُّباب»: لا يجوز أن تكون ﴿تَعۡلَمُ﴾[2] عرفانيَّةً؛ لأنَّ العرفان يستدعي سبق جهلٍ، أو يُقتصر به على معرفة الذَّات دون أحوالها، فالمفعول الثَّاني محذوفٌ، أي: تعلم ما في نفسي كائنًا وموجودًا على حقيقته لا يخفى عليك منه شيءٌ، وقوله: ﴿وَلَآ أَعۡلَمُ﴾ فهي[3] وإن كان يجوز أن تكون عرفانيَّةً إلَّا أنَّها لمَّا صارت مقابلةً لِمَا قبلها كانت مثلها. انتهى. وقال البيهقيُّ: والنَّفس في كلام العرب على أوجهٍ: منها: الحقيقة كما يقولون: في نفس الأمر، وليس للأمر نفسٌ منفوسةٌ[4]، ومنها: الذات، قال: وقد قيل: في قوله تعالى: ﴿تَعۡلَمُ مَا فِي نَفۡسِي﴾[5]: إنَّ معناه ما أُكِنُّه وأُسرُّه، ولا أعلم ما تسرُّه عنِّي، وقيل: ذكر النَّفس هنا للمقابلة والمشاكلة[6]، وعُورِض بالآية التي في أوَّل الباب؛ إذ ليس فيها مقابلةٌ.

٧٤٠٣ - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ، عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَا مِنْ أَحَدٍ أَغْيَرُ مِنَ اللهِ؛ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ حَرَّمَ الفَوَاحِشَ، وَمَا أَحَدٌ أَحَبَّ إِلَيْهِ المَدْحُ مِنَ اللهِ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ) النَّخعيُّ قال: (حَدَّثَنَا أَبِي) حفص بن غياث

(١) في (ع): «منه».

(٢) في (د) و(ع): «أعلم الأولى».

(٣) «فهي»: مثبتٌ من (د) و(ع).

(٤) في (ج) و(ل): «مُتقوِّمة»، وبهامشهما: كذا بخطِّه، وعبارة «الفتح»: منفوسَة.

(٥) في هامش (ل): وقع في خطِّه: «ما في نفسك».

(٦) في هامش (ج): كذا بخطِّه، وعبارة «الفتح»: المشاكلة. انتهى. وفي (د) و(ع): «والمشاركة».

قاضي الكوفة قال: (حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ) سليمان بن مهران (عَنْ شَقِيقٍ[1]) أبي وائل بن سلمة (عَنْ عَبْدِ اللهِ) بن مسعودٍ رضي الله عنه (عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم) أنَّه (قَالَ: مَا مِنْ أَحَدٍ أَغْيَرُ[2] مِنَ اللهِ) عز وجل (مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ حَرَّمَ الفَوَاحِشَ) والمراد بالغيرة هنا -والله أعلم-: لازمها، وهو الغضب، ولازم الغضب: إرادة إيصال العقوبة، وقيل: غيرة الله: كراهة إتيان الفواحش، أي: عدم رضاه بها لا التَّقدير (وَمَا أَحَدٌ أَحَبَّ) بالنَّصب، ولأبي ذرٍّ بالرَّفع (إِلَيْهِ المَدْحُ مِنَ اللهِ) عز وجل و«أحبَّ» بالنَّصب، و«المدحُ» بالرَّفع فاعله، وليس في الحديث ما يدلُّ على مطابقته للتَّرجمة صريحًا. نعم في رواية «تفسير سورة الأنعام» [ح: ٤٦٣٤] زيادة قوله: «ولذلك مدح نفسه» وساقه هنا على الاختصار بدون هذه الزِّيادة؛ تشحيذًا للأذهان على عادته، ولمَّا لم يستحضر الكِرمانيُّ هذه الزِّيادة عند شرحه ذلك قال: لعلَّه أقام استعمال «أحدٌ» مقام النَّفس لتلازمهما في صحَّة استعمال كلٍّ واحدٍ منهما مقام الآخر.

١٠/٣٧٠

والحديث سبق في تفسير «الأنعام» [ح: ٤٦٣٤] وفي «باب الغيرة» من «النِّكاح» [ح: ٥٢٢٠].

٧٤٠٤ - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «لَمَّا خَلَقَ اللهُ الخَلْقَ كَتَبَ فِي كِتَابِهِ -هُوَ يَكْتُبُ عَلَى نَفْسِهِ، وَهْوَ وَضْعٌ عِنْدَهُ عَلَى العَرْشِ-: إِنَّ رَحْمَتِي تَغْلِبُ غَضَبِي».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدَانُ) هو عبد الله بن عثمان المروزيُّ، وعبدان لقبه (عَنْ أَبِي حَمْزَةَ) بالحاء المهملة والزَّاي، محمَّد بن ميمون السُّكريِّ (عَنِ الأَعْمَشِ) سليمان (عَنْ أَبِي صَالِحٍ) ذكوان السَّمان (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رضي الله عنه (عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم) أنَّه (قَالَ: لَمَّا خَلَقَ اللهُ) عز وجل (الخَلْقَ كَتَبَ) أَمَرَ القلمَ أن يكتب (فِي كِتَابِهِ[3]، هُوَ يَكْتُبُ عَلَى نَفْسِهِ) بيانٌ لقوله: «كتب» ولأبي ذرٍّ: «وهو يكتب» فالجملة حاليَّةٌ (وَهْوَ وَضْعٌ) بفتح الواو وسكون الضَّاد المعجمة أي: موضوعٌ،

(١) زيد في (د): «ابن»، وليس بصحيح.

(٢) في هامش (ج): جوَّز ابن السِّيد في «أغير» الرفع والنصب على أنَّ «ما» تميميَّة أو حجازيَّة، و«من» زائدة في الموضعين، ويجوز إذا فتحت الراء من «أغير» أن يكون في موضع خفض على الصفة لـ«أحد» على اللفظ، والخبر محذوف في الوجهين؛ أي: موجود. انتهى «عقود».

(٣) في (د): «كتاب».

وفي رواية أبي ذرٍّ على ما حكاه عياضٌ: «وَضَعَ» بفتح الضَّاد، فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ/ للفاعل، وفي نسخةٍ معتمدةٍ: «وضعٌ» بكسر الضَّاد مع التَّنوين (عِنْدَهُ) أي: علم ذلك عنده (عَلَى العَرْشِ) مكنونًا عن سائر الخلق، مرفوعًا عن حيِّز الإدراك، والله تعالى منزَّه عن الحلول في المكان؛ لأنَّ الحلول عَرَضٌ يَفْنى، وهو حادثٌ، والحادث لا يليق به تعالى، وليس الكَتْبُ لئلَّا ينساه، تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا، بل لأجل الملائكة الموكَّلين بالمكلَّفين، وفي «بدء الخلق»: [ح: ٣١٩٤] «فوق العرش» وفيه: تنبيهٌ على تعظيم الأمر وجلالة القدر، فإنَّ اللَّوح المحفوظ تحت العرش، والكتاب المشتمل على هذا الحكم فوق العرش، ولعلَّ السَّبب في ذلك -والعلم عند الله تعالى- أنَّ ما تحت العرش عالم الأسباب والمسبَّبات، واللَّوح يشتمل على تفاصيل ذلك، ذكره في «شرح المشكاة» والمكتوب هو قوله: (إِنَّ رَحْمَتِي تَغْلِبُ غَضَبِي) والمراد بالغضب لازمه، وهو إيصال العذاب إلى من يقع عليه الغضب؛ لأنَّ السَّبق والغلبة باعتبار التَّعلُّق، أي: تعلُّق الرَّحمة سابقٌ على تعلُّق الغضب؛ لأنَّ الرَّحمة مقتضى ذاته المقدَّسة، وأمَّا الغضب فإنَّه متوقِّفٌ على سابقةِ عملٍ من العبد الحادث.

د٧/٣٠٢ب

والحديث سبق في أوائل «بدء الخلق» [ح: ٣١٩٤] وأخرجه مسلمٌ.

٧٤٠٥ - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ: سَمِعْتُ أَبَا صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﵁ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَقُولُ اللهُ تَعَالَى: أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي، وَأَنَا مَعَهُ إِذَا ذَكَرَنِي، فَإِنْ ذَكَرَنِي فِي نَفْسِهِ ذَكَرْتُهُ فِي نَفْسِي، وَإِنْ ذَكَرَنِي فِي مَلأٍ ذَكَرْتُهُ فِي مَلأٍ خَيْرٍ مِنْهُمْ، وَإِنْ تَقَرَّبَ إِلَيَّ بِشِبْرٍ تَقَرَّبْتُ إِلَيْهِ ذِرَاعًا، وَإِنْ تَقَرَّبَ إِلَيَّ ذِرَاعًا تَقَرَّبْتُ إِلَيْهِ بَاعًا، وَإِنْ أَتَانِي يَمْشِي أَتَيْتُهُ هَرْوَلَةً».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ) قال: (حَدَّثَنَا أَبِي) حفص بن غياثٍ قال: (حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ) سليمان قال: (سَمِعْتُ أَبَا صَالِحٍ) ذكوان (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﵁) أنَّه (قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: يَقُولُ اللهُ تَعَالَى: أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي) إن ظنَّ أنِّي أعفو عنه وأغفر فله ذلك، وإن ظنَّ أنِّي أعاقبه وأؤاخذه فكذلك، وفيه إشارة إلى ترجيح جانب الرَّجاء على الخوف، وقيَّده بعض أهل التَّحقيق بالمُحْتَضَر، وأمَّا قبل ذلك فأقوال: ثالثها: الاعتدال، فينبغي للمرء أن يجتهد بقيام وظائف العبادات، موقنًا بأنَّ الله يقبله ويغفر له؛ لأنَّه وعده[1] بذلك، وهو لا يخلف الميعاد،

(١) في (ع): «وعد».

فإن اعتقد أو ظنَّ خلاف ذلك فهو آيسٌ من رحمة الله، وهو من الكبائر، ومن[1] مات على ذلك؛ وُكِلَ إلى ظنِّه، وأمَّا ظنُّ المغفرة مع الإصرار على المعصية فذلك محض الجهل والغرَّة (وَأنَا مَعَهُ) بعلمي (إِذَا ذَكَرَنِي) وهي معيَّة خصوصيَّةٍ، أي: معه بالرَّحمة والتَّوفيق والهداية والرِّعاية والإعانة، فهي غير المعيَّة/ المعلومة من قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: ٤] فإنَّ معناها المعيَّة بالعلم والإحاطة (فَإِنْ ذَكَرَنِي) بالتَّنزيه والتَّقديس سرًّا (فِي نَفْسِهِ ذَكَرْتُهُ) بالثَّواب والرَّحمة سرًّا[2] (فِي نَفْسِي، وَإِنْ ذَكَرَنِي فِي مَلأٍ) بفتح الميم واللَّام مهموزٌ[3]، في جماعةٍ جهرًا (ذَكَرْتُهُ) بالثَّواب (فِي مَلأٍ خَيْرٍ مِنْهُمْ) وهم الملأ الأعلى، ولا يلزم منه تفضيل الملائكة على بني آدم؛ لاحتمال أن يكون المراد بالملأ الذين هم خيرٌ من ملأ الذَّاكرين الأنبياء والشُّهداء، فلم ينحصر/ ذلك في الملائكة، وأيضًا فإنَّ الخيريَّة إنَّما حصلت بالذَّاكر والملأ معًا، فالجانب الذي فيه ربُّ العزَّة خيرٌ من الجانب الذي ليس فيه بلا ارتيابٍ، فالخيريَّة حصلت[4] على المجموع، وهذا قاله الحافظ ابن حجرٍ مبتكرًا، لكن قال: إنَّه سبقه إلى معناه الكمال بن الزَّملكانيِّ في الجزء الذي جمعه في الرَّفيق الأعلى (وَإِنْ تَقَرَّبَ إِلَيَّ) بتشديد الياء (بِشِبْرٍ) ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنيِّ: «شبرًا» بإسقاط الخافض والنَّصب، أي: مقدار شبرٍ (تَقَرَّبْتُ إِلَيْهِ ذِرَاعًا، وَإِنْ تَقَرَّبَ إِلَيَّ ذِرَاعًا) بكسر الذَّال المعجمة، أي: بقدر ذراعٍ (تَقَرَّبْتُ إِلَيْهِ) ولأبي ذرٍّ عن الحَمُّويي: «منه» (بَاعًا) أي: بقدر[5] باعٍ، وهو طول ذراعي الإنسان وعضديه وعرض صدره (وَإِنْ) ولأبي ذرٍّ عن الحَمُّويي والمُستملي: «ومن» (أَتَانِي يَمْشِي أَتَيْتُهُ هَرْوَلَةً) إسراعًا، يعني: من تقرَّب إليَّ بطاعةٍ قليلةٍ جازيته بمثوبةٍ كثيرةٍ، وكلَّما زاد في الطَّاعة زدت في ثوابه، وإن كان كيفيَّة إتيانه بالطَّاعة على التَّأني، فإتياني بالثَّواب له على السُّرعة، والتَّقرُّب والهرولة: مجازٌ على سبيل المشاكلة، أو الاستعارة، أو قصد إرادة لوازمها، وإلَّا فهذه الإطلاقات وأشباهها لا يجوز إطلاقها على الله تعالى إلَّا على المجاز؛ لاستحالتها عليه تعالى.

٣٧١/١٠ ، د١٣٠٣/٧

---

(١) في هامش (د) من نسخةٍ: «فإن».

(٢) زيد في (ع): «ذكرته»، وهو تكرارٌ.

(٣) في (د): «مهموزًا».

(٤) في غير (د) و(ع): «بالنِّسبة للمجموع».

(٥) في (د): «مقدار».

وفي **الحديث**: جواز إطلاق «النَّفس» على الذَّات، فإطلاقه في الكتاب والسُّنَّة إذنٌ شرعيٌّ فيه، أو يقال: هو بطريق المشاكلة، لكن يعكِّر على هذا الثَّاني قوله تعالى: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفۡسَهُۥ﴾ [آل عمران: ٢٨].

والحديث من أفراده[١].

١٦ - بابُ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿كُلُّ شَيۡءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجۡهَهُۥ﴾

(بابُ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿كُلُّ شَيۡءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجۡهَهُۥ﴾ [القصص: ٨٨]) أي: إلَّا إيَّاه، فالوجه يعبَّر به عن الذَّات، وإنَّما جرى على عادة العرب في التَّعبير بالأشرف عن الجملة، ومن جَعَل «شيئًا» يُطلَق على البارئ تعالى -وهو الصَّحيح- قال: هذا استثناءٌ متصلٌ، ومن لم يطلقه عليه جعله متَّصلًا أيضًا، وجعل «الوجه» ما عُمِل لأجله، أو يجعله منقطعًا، أي: لكن هو لم يهلك، ويجوز رفع ﴿وَجۡهَهُۥ﴾ على الصِّفة، وفُسِّر الهلاك بالعدم، أي: إنَّ الله تعالى يُعدِم كلَّ شيءٍ، وفُسِّر أيضًا بإخراج الشَّيء عن كونه منتفعًا به، إمَّا بالإماتة، أو بتفريق الأجزاء وإن كانت باقيةً، كما يقال: هلك الثَّوب، وقيل: معنى كونه هالكًا كونه قابلًا للهلاك في ذاته، وقال مجاهدٌ: ﴿كُلُّ شَيۡءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجۡهَهُۥ﴾ يعني: عِلْمَ العلماء إذا أريد به وجه الله. انتهى. وثبت لفظ: «باب» لأبي ذرٍّ.

٧٤٠٦ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَمْرٍو، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الآيَةُ: ﴿قُلۡ هُوَ ٱلۡقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبۡعَثَ عَلَيۡكُمۡ عَذَابٗا مِّن فَوۡقِكُمۡ﴾ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَعُوذُ بِوَجْهِكَ» فَقَالَ: ﴿أَوۡ مِن تَحۡتِ أَرۡجُلِكُمۡ﴾ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَعُوذُ بِوَجْهِكَ» قَالَ: ﴿أَوۡ يَلۡبِسَكُمۡ شِيَعٗا﴾ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «هَذَا أَيْسَرُ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ) البلخيُّ قال: (حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ) وسقط «بن زيدٍ» لغير أبي ذرٍّ (عَنْ عَمْرٍو) بفتح العين، ابن دينارٍ (عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ) الأنصاريِّ رضي الله عنهما أنَّه (قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الآيَةُ: ﴿قُلۡ هُوَ ٱلۡقَادِرُ﴾) أي: الكامل القدرة (﴿عَلَىٰٓ أَن يَبۡعَثَ عَلَيۡكُمۡ عَذَابٗا مِّن فَوۡقِكُمۡ﴾) أي: كما أمطر[٢] على قوم لوطٍ/ وعلى أصحاب الفيل الحجارة (قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: أَعُوذُ بِوَجْهِكَ) د٣٠٣/٧ب

(١) زيد في (ع): «والله الموفِّق».

(٢) في (ع): «أمطره».

أي: بذاتك (فَقَالَ: ﴿أَوۡ مِن تَحۡتِ أَرۡجُلِكُمۡ﴾ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: أَعُوذُ بِوَجْهِكَ، قال) ولأبي ذرٍّ: «فقال»: (﴿أَوۡ يَلۡبِسَكُمۡ شِيَعٗا﴾ [الأنعام: ٦٥]) أو يخلطكم فِرَقًا مختلفين على أهواءٍ شتّى (فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: هَذَا أَيْسَرُ) لأنَّ الفتن بين المخلوقين أهون من عذاب الله، وفي رواية ابن السَّكن ممَّا ذكره في «فتح الباري»: «هذه أيسر» قال: وسقط لفظ الإشارة من رواية الأَصيليِّ/، قال الزَّركشيُّ: ورواية غيره هي الصَّحيحة، وبها يستقلُّ الكلام، قال[1] في «المصابيح»: وروايته[2] أيضًا صحيحةٌ، وقُصَارى ما فيها حذف المبتدأ الذي ثبت في الرِّوايتين، وذلك جائزٌ، فكيف يحكم بعدم صحَّتها ولا شاهدَ يستند إليه هذا الحكم[3]؟ انتهى. والمراد منه قوله: «أعوذ بوجهك» قال البيهقيُّ: تكرَّر ذكر الوجه[4] في الكتاب والسُّنَّة الصَّحيحة، وهو في بعضها صفة ذاتٍ، كقوله: «إلَّا برداء الكبرياء على وجهه» وفي بعضها من أجل، كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا نُطۡعِمُكُمۡ لِوَجۡهِ ٱللَّهِ﴾ [الإنسان: ٩] وفي بعضها بمعنى الرِّضا، كقوله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ وَجۡهَ ٱللَّهِ﴾[5] [الرُّوم: ٣٨] ﴿إِلَّا ٱبۡتِغَآءَ وَجۡهِ رَبِّهِ﴾ [اللَّيل: ٢٠] وليس المراد الجارحة جزمًا.

٣٧٢/١٠

والحديث سبق في تفسير سورة الأنعام [ح: ٤٦٢٨] وفي «كتاب الاعتصام بالكتاب والسُّنَّة» في قوله: «بابِ قولِ الله تعالى: ﴿أَوۡ يَلۡبِسَكُمۡ شِيَعٗا﴾» [ح: ٧٣١٣].

١٧ - بابُ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿وَلِتُصۡنَعَ عَلَىٰ عَيۡنِيٓ﴾ تُغَذَّى، وَقَوْلِهِ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿تَجۡرِي بِأَعۡيُنِنَا﴾

(بابُ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿وَلِتُصۡنَعَ عَلَىٰ عَيۡنِيٓ﴾ [طه: ٣٩] تُغَذَّى) بضمِّ الفوقيَّة وفتح الغين والذَّال المشدَّدة[6] المعجمتين، من التَّغذية، قاله قتادة، وفي نسخة الصَّغانيِّ: بالدَّال المهملة ولا يُفتَح أوَّله على حذف إحدى التَّاءين، فإنَّه تفسير «تُصْنَع» وقال عبد الرَّحمن بن زيد بن أسلم، يعني: أجعله في بيت المَلِك، يَنْعَم ويترف غذاؤه عندهم، وقال أبو عمران الجونيُّ: قال: تُربَّى بعين الله، وقال معمر بن المثنَّى: ﴿وَلِتُصۡنَعَ عَلَىٰ عَيۡنِيٓ﴾: بحيث أرى، وقيل: لتُربَّى بمرأًى

(١) في (ع): «قاله»، وكلاهما صحيحٌ.

(٢) في (ع): «ورواية غيره».

(٣) في (د): «الحاكم».

(٤) في (ج) و(ل): «القرآن»، وبهامشهما: كذا بخطِّه، ولعلَّه: «الوجهُ».

(٥) في (د): ﴿يُرِيدُونَ وَجۡهَهُۥ﴾ [الأنعام: ٥٢].

(٦) «المشدَّدة»: ليس في (د).

منِّي، قال الواحديُّ: قوله: ﴿عَلَىٰ عَيْنِيٓ﴾ بمرأى منِّي؛ صحيحٌ، ولكن لا يكون في هذا تخصيصٌ لموسى ﷺ، فإنَّ جميع الأشياء[1] بمرأى منه تعالى، والصَّحيح: لتُغذَّى على محبَّتي وإرادتي، قال: وهذا قول قتادة واختيار أبي عبيدة وابن الأنباريِّ، قال في «فتوح الغيب»[2]: هذا الاختصاص للتَّشريف كاختصاص عيسى بـ«كلمة الله» والكعبة بـ«بيت الله» فإنَّ الكلَّ موجودٌ بـ«كُن» وكلُّ البيوت بيت الله، على أنَّ خلاصة الكلام وزبدته تفيد مزيد الاعتناء بشأنه، وأنَّه من الملحوظين بسوابق إنعامه، وقوله: «تُغذَّى» ثبت في رواية أبي ذرٍّ عن المُستملي، وسقط لفظ «باب» لغير أبي ذرٍّ فاللَّاحق مرفوعٌ استئنافًا.

(وَقَوْلِهِ جَلَّ ذِكْرُهُ) بالرَّفع والجرِّ[3] عطفًا على سابقه: (﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤]) أي: بمرأى منَّا أو بحفظنا، أو ﴿بِأَعْيُنِنَا﴾ حالٌ من الضَّمير في ﴿تَجْرِي﴾ أي: محفوظةً بنا، ومن ذلك/ قوله تعالى: ﴿وَٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [هود: ٣٧] أي: نحن نراك ونحفظك و﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ أي: بالمكان المحفوظ[4] بالكلاءة والحفظ والرِّعاية، يقال: فلانٌ بمرأى من المَلِك ومسمعٍ، إذا كان بحيث تحوطه عنايته وتكتنفه رعايته، ونحو ذلك ممَّا ورد به الشَّرع، وامتنع حمله على معانيه الحقيقيَّة، وعند الأشعريِّ أنَّها صفاتٌ زائدةٌ، وعند الجمهور -وهو أحد قولي الأشعريِّ- أنَّها مجازاتٌ، فالمراد بالعين البصر.

د٧/٧٠٤ب

٧٤٠٧ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ قَالَ: ذُكِرَ الدَّجَّالُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «إِنَّ اللهَ لَا يَخْفَى عَلَيْكُمْ، إِنَّ اللهَ لَيْسَ بِأَعْوَرَ -وَأَشَارَ بِيَدِهِ إِلَى عَيْنِهِ- وَإِنَّ المَسِيحَ الدَّجَّالَ أَعْوَرُ العَيْنِ اليُمْنَى، كَأَنَّ عَيْنَهُ عِنَبَةٌ طَافِيَةٌ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ) التَّبوذكيُّ الحافظ قال: (حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةُ) بن أسماء (عَنْ نَافِعٍ، عَنْ) مولاه (عَبْدِ اللهِ) بن عمر ﵄ أنَّه (قَالَ: ذُكِرَ الدَّجَّالُ) بضمِّ المعجمة (عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: إِنَّ اللهَ لَا يَخْفَى عَلَيْكُمْ، إِنَّ اللهَ) ﷻ (لَيْسَ بِأَعْوَرَ، وَأَشَارَ) ﷺ (بِيَدِهِ) المقدَّسة (إِلَى عَيْنِهِ) فيه إيماءٌ إلى الرَّدِّ على من يقول: معنى رؤيته تعالى ووصفه بأنَّه بصيرٌ: العلم والقدرة،

(١) في (ع): «الأنبياء».

(٢) في هامش (ج): «حاشية الطيبيِّ على الكشاف».

(٣) في (د): «بالجرِّ والرَّفع».

(٤) في (ب): «المحوط».

فالمراد التمثيل والتَّقريب للفهم لا إثبات الجارحة، ولا دلالة فيه للمجسِّمة؛ لأنَّ الجسم حادثٌ، وهو قديمٌ، فالمراد نفي النَّقص والعور عنه، وأنَّه ليس كمن لا يَرَى ولا يُبْصِر، بل منتَفٍ عنه جميع النَّقائص والآفات، وسُئِل الحافظ ابن حجرٍ: هل لقارئ هذا الحديث أن يشير بيده عند قراءة[1] هذا الحديث إلى عينه كما صنع ﷺ؟ فأجاب بأنَّه إن حضر عنده من يوافقه على معتقده، وكان يعتقد تنزيه الله تعالى عن/ صفة الحدوث، وأراد التَّأسي به محضًا جاز، والأَولى به التَّرك خشية أن يدخل على من يراه شبهة التَّشبيه، تعالى الله عن ذلك (وَإِنَّ المَسِيحَ الدَّجَّالَ) بكسر الهمزة (أَعْوَرُ العَيْنِ[2] اليُمْنَى) من إضافة الموصوف إلى صفته، ولأبي ذرٍّ: «أعور عين[3] اليمنى» (كَأَنَّ عَيْنَهُ عِنَبَةٌ طَافِيَةٌ) بالياء، أي: ناتئة بارزة وهي غير الممسوحة، وقد تُهمَز لكن أنكره بعضهم، وسبق ما فيه في[4] «الفتن» في «باب ذكر الدجال» [ح: ٧١٢٣].

٣٧٣/١٠

٧٤٠٨ - حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: أَخْبَرَنَا قَتَادَةُ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَا بَعَثَ اللهُ مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا أَنْذَرَ قَوْمَهُ الأَعْوَرَ الكَذَّابَ، إِنَّهُ أَعْوَرُ وَإِنَّ رَبَّكُمْ لَيْسَ بِأَعْوَرَ، مَكْتُوبٌ بَيْنَ عَيْنَيْهِ: كَافِرٌ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ) بن الحارث بن سَخْبرة الحوضيُّ قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجَّاج قال: (أَخْبَرَنَا قَتَادَةُ) بن دعامة (قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أنَّه (قَالَ: مَا بَعَثَ اللهُ) عز وجل (مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا أَنْذَرَ قَوْمَهُ الأَعْوَرَ الكَذَّابَ، إِنَّهُ أَعْوَرُ وَإِنَّ رَبَّكُمْ) ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنيِّ: «وإنَّ الله» (لَيْسَ بِأَعْوَرَ) لتعاليه عن كلِّ نقصٍ، واقتصر في وصف الدَّجَّال على العور؛ لكون كلِّ أحدٍ يُدرِكه، فدعواه الرُّبوبيَّة مع ذلك كاذبةٌ[5] (مَكْتُوبٌ بَيْنَ عَيْنَيْهِ: كَافِرٌ) زاد أبو أُمامة فيما رواه ابن ماجه: «يقرؤه كلُّ مؤمنٍ كاتبٍ وغير كاتبٍ[6]».

وسبق الحديث في «الفتن» [ح: ٧١٣١].

(١) في (د): «قراءته».
(٢) في غير (د): «عين» والمثبت موافق لما في «اليونينيَّة».
(٣) في غير (د): «العين» والمثبت موافق لما في «اليونينيَّة».
(٤) في (د): «من».
(٥) في (د): «يكذِّبه».
(٦) في (د): «وغيره».

١٨ - بابُ قَوْلِ اللهِ: هُوَ الخَالِقُ البَارِئُ المُصَوِّرُ

(بابُ قَوْلِ اللهِ: هُوَ الخَالِقُ البَارِئُ المُصَوِّرُ [الحشر: ٢٤]) كذا لأبي ذرٍّ، ولغيره: سقوط «الباب» وقال: «﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلْخَٰلِقُ﴾» كذا في الفرع وسقط لأبي ذرٍّ لفظ «هو» وقال في «فتح الباري»: «باب قول الله تعالى: هو الخالق» كذا للأكثر، والتِّلاوة: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلْخَٰلِقُ...﴾/ إلى آخره، وثبت كذلك في بعض النُّسخ من رواية كريمة. و«الخالق»: هو[1] المقدِّر، و«البارئ»: المنشئ المخترع، وقُدِّم ذكر ﴿ٱلْخَٰلِقُ﴾ على ﴿ٱلْبَارِئُ﴾ لأنَّ الإرادة مقدَّمة على تأثير القدرة، وهو الإحداث على الوجه المقدَّر، ثمَّ التَّصوير، فالتَّصوير مرتَّبٌ على الخلق والبراءة تابعٌ[2] لهما؛ لأنَّ إيجاد[3] الذَّوات مقدَّمٌ على إيجاد الصِّفات، و﴿ٱلْخَٰلِقُ﴾ من الخلق، ويستعمل بمعنى: الإبداع؛ وهو إيجاد الشَّيء من غير أصلٍ؛ كقوله تعالى: ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [الأنعام: ١] وبمعنى التَّكوين؛ كقوله تعالى: ﴿خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِن نُّطْفَةٍ﴾ [النَّحل: ٤] والخلَّاق: مبالغة من[4] «خالق»، والخلق: فِعْلُه، والخليقة: جماعة المخلوقين[5]، وقد يعبَّر عن المخلوقات بالخلق تجوُّزًا، فمن علم أنَّه الخالق فعليه أن يُنْعِم[6] النَّظر في إتقان خَلقه؛ لتلوح له دلائل حكمته في صنعه، فيعلم أنَّه خلقه من ترابٍ ثمَّ من نطفةٍ وركَّب أعضاءه ورتَّب[7] أجزاءه، فقسَّم تلك القطرة، فجعل[8] بعضها مخًّا، وبعضها عظمًا، وبعضها عروقًا، وبعضها أنيابًا، وبعضها شحمًا، وبعضها لحمًا، وبعضها جلدًا، وبعضها شعرًا، ثمَّ رتَّب كلَّ عضوٍ على ترتيبٍ يخالف مجاوره، ثمَّ مدَّ من تلك القطرة معانيَ صفاتِ المخلوق، وأسمائه، وأخلاقه من علمٍ، وقدرةٍ، وإرادةٍ، وعقلٍ، وحلمٍ، وكرمٍ، ونحو

د ٧/ ٣٠٤ب

---

(١) في (د): «هنا».

(٢) في (د) و(ع): «وتابع».

(٣) في (ع): «اتِّحاد»، وكذا في الموضع اللَّاحق، وهو تصحيفٌ.

(٤) في غير (د) و(ع): «في».

(٥) في (د): «المخلوق».

(٦) في (د): «يمعن»، وبهامش (ج): أنعم في النظر إذا أطال التفكُّر فيه «نهاية».

(٧) في (د): «وركَّب».

(٨) في (ع): «الجعل».

هذا وأضداد[1] هذا، فتبارك الله أحسن الخالقين، وأمَّا ﴿ٱلْبَارِئُ﴾ فقالوا: معناه الخالق، يقال: برأ الله الخلق[2] يبرؤهم برءًا وبروءًا، أي: خلقهم، والبريَّة: الخلق، بالهمز وبغيره، قالوا: والبريئة: من البرا، وهو التُّراب، وقد جاء هذا الاسم بين اسمي فعلٍ[3]، وقد جاءت الرِّوايات بتعداد[4] الأسماء وذكر الاسمين معًا في العدد، فلو كان مفهومهما واحدًا لاستغنى بذكر أحدهما عن الآخر، فلا بدَّ من فارقٍ يفرِّق بينهما وإن تقاربت الأشباه، فالإيجاد والإبداع اسمٌ عامٌّ لما تناوله[5] معنى الإيجاد، ومعنى الإيجاد إخراج ذات المكوَّن من العدم إلى الوجود، واسم الخلق: يتناول جميع الموادِّ الظَّاهرة للمصنوع الظَّاهر، وهذا حدٌّ خاصٌّ في الخلق، واسم البرء: يتناول إيجاد البواطن من باطن ما خلق منه ذوات المقادير، وهي الأجسام، وجعل الذَّوات ذواتًا في الكون، محمولة في الأجسام، محجوبةً في الهياكل، وأمَّا ﴿ٱلْمُصَوِّرُ﴾ فهو مبدع صور المخلوقات على وجوه تتميَّز بها عن غيرها، من تقديرٍ وتخطيطٍ واختصاصٍ بشكلٍ، ونحو هذا، فالله تعالى خالق كلِّ شيءٍ، بمعنى أنَّه مقدِّره أو موجده من أصلٍ ومن غير أصلٍ، وبارئه حسبما اقتضته حكمته وسبقت به كلمته من غير تفاوتٍ واختلالٍ[6]، ومصوِّره بصورةٍ/ يترتَّب عليها خواصُّه ويتمُّ بها كماله. ٣٧٤/١٠

٧٤٠٩ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ: حَدَّثَنَا عَفَّانُ: حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ: حَدَّثَنَا مُوسَى هُوَ ابْنُ عُقْبَةَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ ابْنُ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ، عَنِ ابْنِ مُحَيْرِيزٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ فِي غَزْوَةِ بَنِي المُصْطَلِقِ: أَنَّهُمْ أَصَابُوا سَبَايَا، فَأَرَادُوا أَنْ يَسْتَمْتِعُوا بِهِنَّ وَلَا يَحْمِلْنَ، فَسَأَلُوا النَّبِيَّ ﷺ عَنِ العَزْلِ، فَقَالَ: «مَا عَلَيْكُمْ أَلَّا تَفْعَلُوا، فَإِنَّ اللهَ قَدْ كَتَبَ مَنْ هُوَ خَالِقٌ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ». وَقَالَ مُجَاهِدٌ: عَنْ قَزَعَةَ: سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ فَقَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَيْسَتْ نَفْسٌ مَخْلُوقَةٌ إِلَّا اللهُ خَالِقُهَا».

---

(١) زيد في (ع): «ونحو» ولعلَّه سبق نظرٍ.

(٢) في هامش (ج) و(ل): في «القاموس»: برأ الله الخلق -كـ«جَعَل»- بَرْءًا وبُروءًا: خَلَقَهم، قال الجوهريُّ: ومنه البريَّة للخلق، تركوا همزه، أو هي من البرا، أي: بالقصر، فأصلها غير الهمز.

(٣) في هامش (ج) و(ل): أراد بهما: الخالق والمصوِّر، فإنَّهما مِن صفات الأفعال.

(٤) في (د): «بتعدُّد».

(٥) زيد في (د) و(ع): «من».

(٦) في (د): «واختلاف».

وبه قال: (حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ) هو ابن منصورٍ أو ابن رَاهُوْيَه قال: (حدّثنا عفّانُ) قال: (حدّثنا وُهَيْبٌ) بضمِّ الواو، ابن خالدٍ، قال[1]: (حَدَّثَنَا مُوسَى هُوَ ابْنُ عُقْبَةَ) وسقط لأبي ذرٍّ «هو ابن عقبة» قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ) بفتح الحاء المهملة، وتشديد الموحَّدة/ الأنصاريُّ المدنيُّ (عَنِ ابْنِ مُحَيْرِيزٍ) بضمِّ الميم وفتح الحاء المهملة وسكون التَّحتيَّة بعدها راءٌ فتحتيَّةٌ ساكنةٌ فزايٌ، الجمحيّ القرشيّ (عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ) رَضِيَ اللهُ عَنْهُ (فِي غَزْوَةِ بَنِي المُصْطَلِقِ) بكسر اللَّام: (أَنَّهُمْ أَصَابُوا سَبَايَا) جمع سبيئةٍ، بالهمز، وهي المرأة تُسبَى، مثل: خطيئة وخطايا، أي: جواريَ أُخِذُوا من الكفَّار أسرًا (فَأَرَادُوا) لمَّا طالت عليهم العزبة (أَنْ يَسْتَمْتِعُوا بِهِنَّ) في الجماع (وَلَا يَحْمِلْنَ، فَسَأَلُوا النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ العَزْلِ) وهو نزع الذَّكر من الفرج وقت الإنزال (فَقَالَ) عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: (مَا عَلَيْكُمْ أَلَّا تَفْعَلُوا) أي: ليس عليكم ضررٌ في ترك العزل، أو ليس عدم العزل واجبًا عليكم، أو «لا» زائدةٌ، كما قاله المبرِّد (فَإِنَّ اللهَ) عَزَّ وَجَلَّ (قَدْ كَتَبَ) أي: أمر من كتب (مَنْ هُوَ خَالِقٌ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ) فلا فائدة في عزلكم، فإنَّه تعالى إن كان قد خلقها؛ سبقكم الماء فلا ينفعكم الحرص.

(وَقَالَ مُجَاهِدٌ) هو ابن جبرٍ المفسِّر[2]، فيما وَصَلَهُ[3]: (عَنْ قَزَعَةَ) بالقاف والزَّاي المفتوحتين: (سَمِعْتُ) ولأبي ذرٍّ: «قال: سألت» (أَبَا سَعِيدٍ) الخدريَّ عن العزل (فَقَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: لَيْسَتْ نَفْسٌ مَخْلُوقَةٌ) مقدَّرة الخلق (إِلَّا اللهُ) عَزَّ وَجَلَّ (خَالِقُهَا) أي: مُبرِزُها من العدم إلى الوجود.

١٩ - بابُ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾

(بابُ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]) يريد قوله تعالى لإبليس لمَّا لم يسجد لآدم: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ امتثالًا لأمري، أي: خلقته بنفسي من غير توسُّطِ كأبٍ وأمٍّ، والتَّثنية[4] لِمَا في خلقه من مزيد القدرة واختلاف الفعل، وقيل: المراد باليد القدرة،

(١) «قال»: ليس في (د).

(٢) «المفسِّر»: ليس في (د).

(٣) في هامش (ج) و(ل): «لم يذكُر مَن وصلَهُ»، وعبارة «الفتح»: وَصَلَهُ مسلم وأصحاب السُّنن الثَّلاثة من رواية سفيان بن عيينة، عن عبد الله بن أبي نجيح، عن مجاهد.

(٤) في (ع): «التشبيه».

وتُعقِّب: بأنَّه لو كان اليد بمعنى القدرة لم يكن بين آدم وإبليس فرقٌ؛ لتشاركهما فيما خُلق كلٌّ منهما به، وهي قدرته، وفي كلام المحقِّقين من علماء البيان أنَّ قولنا: اليد مجازٌ عن القدرة إنَّما هو لنفي وَهْمِ التَّشبيه والتَّجسيم بسرعةٍ، وإلَّا فهي تمثيلاتٌ وتصويراتٌ للمعاني العقليَّة بإبرازها في الصُّور الحسِّيَّة، ولأنَّه عُهِدَ أنَّه من اعتنى بشيءٍ باشره بيديه[1]، فيستفاد من ذلك أنَّ العناية بخلق آدم أتمُّ من العناية بخلق غيره، وثبت لفظ: «باب» لأبي ذرٍّ.

٧٤١٠ - حَدَّثَنِي مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «يَجْمَعُ اللهُ المُؤْمِنِينَ يَوْمَ القِيَامَةِ كَذَلِكَ فَيَقُولُونَ: لَوِ اسْتَشْفَعْنَا إِلَى رَبِّنَا حَتَّى يُرِيحَنَا مِنْ مَكَانِنَا هَذَا، فَيَأْتُونَ آدَمَ فَيَقُولُونَ: يَا آدَمُ، أَمَا تَرَى النَّاسَ؟ خَلَقَكَ اللهُ بِيَدِهِ، وَأَسْجَدَ لَكَ مَلَائِكَتَهُ، وَعَلَّمَكَ أَسْمَاءَ كُلِّ شَيْءٍ، شَفِّعْ لَنَا إِلَى رَبِّنَا حَتَّى يُرِيحَنَا مِنْ مَكَانِنَا هَذَا، فَيَقُولُ: لَسْتُ هُنَاكَ -وَيَذْكُرُ لَهُمْ خَطِيئَتَهُ الَّتِي أَصَابَ- وَلَكِنِ ائْتُوا نُوحًا، فَإِنَّهُ أَوَّلُ رَسُولٍ بَعَثَهُ اللهُ إِلَى أَهْلِ الأَرْضِ، فَيَأْتُونَ نُوحًا، فَيَقُولُ: لَسْتُ هُنَاكُمْ -وَيَذْكُرُ خَطِيئَتَهُ الَّتِي أَصَابَ- وَلَكِنِ ائْتُوا إِبْرَاهِيمَ خَلِيلَ الرَّحْمَنِ، فَيَأْتُونَ إِبْرَاهِيمَ فَيَقُولُ: لَسْتُ هُنَاكُمْ -وَيَذْكُرُ لَهُمْ خَطَايَاهُ الَّتِي أَصَابَهَا- وَلَكِنِ ائْتُوا مُوسَى عَبْدًا آتَاهُ اللهُ التَّوْرَاةَ وَكَلَّمَهُ تَكْلِيمًا، فَيَأْتُونَ مُوسَى فَيَقُولُ: لَسْتُ هُنَاكُمْ -وَيَذْكُرُ لَهُمْ خَطِيئَتَهُ الَّتِي أَصَابَ- وَلَكِنِ ائْتُوا عِيسَى عَبْدَ اللهِ وَرَسُولَهُ، وَكَلِمَتَهُ وَرُوحَهُ، فَيَأْتُونَ عِيسَى فَيَقُولُ: لَسْتُ هُنَاكُمْ، وَلَكِنِ ائْتُوا مُحَمَّدًا ﷺ عَبْدًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ، فَيَأْتُونِي، فَأَنْطَلِقُ، فَأَسْتَأْذِنُ عَلَى رَبِّي، فَيُؤْذَنُ لِي عَلَيْهِ، فَإِذَا رَأَيْتُ رَبِّي وَقَعْتُ لَهُ سَاجِدًا، فَيَدَعُنِي مَا شَاءَ اللهُ أَنْ يَدَعَنِي ثُمَّ يُقَالُ لِي: ارْفَعْ مُحَمَّدُ، وَقُلْ يُسْمَعْ، وَسَلْ تُعْطَهْ، وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ، فَأَحْمَدُ رَبِّي بِمَحَامِدَ عَلَّمَنِيهَا، ثُمَّ أَشْفَعُ فَيَحُدُّ لِي حَدًّا فَأُدْخِلُهُمُ الجَنَّةَ، ثُمَّ أَرْجِعُ، فَإِذَا رَأَيْتُ رَبِّي وَقَعْتُ سَاجِدًا، فَيَدَعُنِي مَا شَاءَ اللهُ أَنْ يَدَعَنِي ثُمَّ يُقَالُ: ارْفَعْ مُحَمَّدُ، وَقُلْ يُسْمَعْ، وَسَلْ تُعْطَهْ، وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ، فَأَحْمَدُ رَبِّي بِمَحَامِدَ عَلَّمَنِيهَا، ثُمَّ أَشْفَعُ فَيَحُدُّ لِي حَدًّا، فَأُدْخِلُهُمُ الجَنَّةَ، ثُمَّ أَرْجِعُ، فَإِذَا رَأَيْتُ رَبِّي وَقَعْتُ سَاجِدًا، فَيَدَعُنِي مَا شَاءَ اللهُ أَنْ يَدَعَنِي ثُمَّ يُقَالُ: ارْفَعْ مُحَمَّدُ، قُلْ يُسْمَعْ، وَسَلْ تُعْطَهْ، وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ، فَأَحْمَدُ رَبِّي بِمَحَامِدَ عَلَّمَنِيهَا رَبِّي، ثُمَّ أَشْفَعُ فَيَحُدُّ لِي حَدًّا، فَأُدْخِلُهُمُ الجَنَّةَ، ثُمَّ أَرْجِعُ فَأَقُولُ: يَا رَبِّ، مَا بَقِيَ فِي النَّارِ إِلَّا مَنْ حَبَسَهُ القُرْآنُ وَوَجَبَ عَلَيْهِ الخُلُودُ» قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَكَانَ فِي قَلْبِهِ مِنَ الخَيْرِ مَا يَزِنُ شَعِيرَةً، ثُمَّ يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَكَانَ فِي قَلْبِهِ مِنَ الخَيْرِ مَا يَزِنُ بُرَّةً، ثُمَّ يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَكَانَ فِي قَلْبِهِ مَا يَزِنُ مِنَ الخَيْرِ ذَرَّةً».

---

(١) في (د): «بيده».

وبه قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد، ولأبي ذرٍّ: «حدَّثنا» (مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ) بفتح الفاء وتخفيف الضَّاد المعجمة، أبو زيد البصريُّ قال: (حَدَّثَنَا هِشَامٌ) الدَّستُوائيُّ (عَنْ قَتَادَةَ) بن دعامة (عَنْ أَنَسٍ) ﵁ (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: يَجْمَعُ اللهُ) ﷿ (المُؤْمِنِينَ) من الأمم الماضية والأمَّة المحمَّديَّة، ولأبوي الوقت وذرٍّ: «يُجْمَعُ المؤمنون» بضمِّ التَّحتيَّة، مبنيًّا للمفعول، و«المؤمنون» مفعولٌ ناب عن فاعله (يَوْمَ القِيَامَةِ كَذَلِكَ) بالكاف في أوَّله للجميع، قال البرماويُّ والعينيُّ كالكِرمانيِّ: أي: مثل الجمع/ الذي نحن عليه، وقال في «فتح الباري»: وأظنُّ أنَّ[1] أوَّل هذه الكلمة لامٌ، والإشارة إلى يوم القيامة، أو لِمَا يُذكَر بَعْدُ، قال: وقد وقع عند مسلمٍ من رواية معاذ بن هشامٍ عن أبيه: «يجمع إليه المؤمنين يوم القيامة فيهتمُّون لذلك» (فَيَقُولُونَ: لَوِ اسْتَشْفَعْنَا إِلَى رَبِّنَا) أحدًا فيشفع لنا (حَتَّى يُرِيحَنَا مِنْ مَكَانِنَا هَذَا) أي: من الموقف لنُحَاسَب ونخلص من حرِّ الشَّمس والغمِّ الذي لا طاقة لنا به (فَيَأْتُونَ آدَمَ فَيَقُولُونَ: يَا آدَمُ، أَمَا تَرَى النَّاسَ) فيما هم فيه من الكرب؟ (خَلَقَكَ اللهُ بِيَدِهِ) وهذا موضع التَّرجمة (وَأَسْجَدَ لَكَ مَلَائِكَتَهُ، وَعَلَّمَكَ أَسْمَاءَ كُلِّ شَيْءٍ) وضع/ «كلّ[2] شيء» موضع «أشياء» أي: المسمَّيات؛ لقوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا﴾ [البقرة: ٣١] أي: أسماء المسمَّيات إرادةً للتَّقصِّي واحدًا فواحدًا حتَّى يستغرق المسمَّيات كلَّها (شَفِّعْ) بفتح الشِّين المعجمة وكسر الفاء المشدَّدة، مجزومٌ على الطَّلب، قال في «الكواكب»: من التَّشفيع، وهو قبول الشَّفاعة، وهو لا يناسب المقام إلَّا أن يقال: هو «تفعيلٌ» للتَّكثير والمبالغة، ولأبي الوقت وأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنيِّ: «اشفع» (لَنَا إِلَى رَبِّنَا[3] حَتَّى يُرِيحَنَا مِنْ مَكَانِنَا هَذَا، فَيَقُولُ: لَسْتُ هُنَاكَ) أي: ليست لي هذه المرتبة، بل لغيري (وَيَذْكُرُ لَهُمْ خَطِيئَتَهُ الَّتِي أَصَابَ)ها وهي أكله من الشَّجرة (وَلَكِنِ ائْتُوا نُوحًا، فَإِنَّهُ أَوَّلُ رَسُولٍ بَعَثَهُ اللهُ) ﷿ بالإنذار (إِلَى أَهْلِ الأَرْضِ) الموجودين بعد هلاك النَّاس بالطُّوفان، وليست أصل بعثته عامَّةً؛ فإنَّه من خصوصيات نبيِّنا ﷺ، وكانت رسالة آدم لبنيه بمنزلة التَّربية والإرشاد (فَيَأْتُونَ نُوحًا) فيسألونه (فَيَقُولُ) لهم: (لَسْتُ هُنَاكُمْ) بالميم بعد الكاف، ولأبي ذرٍّ عن المُستملي والكُشْمِيهَنيِّ: «هناك» بإسقاطها (وَيَذْكُرُ خَطِيئَتَهُ الَّتِي أَصَابَ)ها، وهي

د٧/٣٠٥ب

١٠/٣٧٥

---

(١) «أنَّ»: ليس في (د).

(٢) «كلّ»: مثبتٌ من (د).

(٣) في (د) و(ع): «ربِّك».

سؤاله نجاة ولده من الغرق (وَلكِن ائْتُوا إِبْرَاهِيمَ خَلِيل الرَّحْمَن، فيأْتون إبْراهيم) فيسألونه (فَيَقُولُ: لَسْتُ هُنَاكُمْ) وللمستملي والكُشْمِيهَنِيِّ: «هناك» (وَيَذْكُرُ لَهُمْ خطاياهُ الَّتِي أَصَابَهَا) وهي قوله: ﴿إِنِّي سَقِيمٌ﴾ [الصَّافات: ٨٩] و﴿بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ[1]﴾ [الأنبياء: ٦٣] وإنَّها أختي (وَلَكِنِ ائْتُوا مُوسَى عَبْدًا آتَاهُ اللهُ التَّوْرَاةَ وَكَلَّمَهُ تَكْلِيمًا، فَيَأْتُونَ مُوسَى) فيسألونه (فَيَقُولُ: لَسْتُ هُنَاكُمْ، وَيَذْكُرُ لَهُمْ خَطِيئَتَهُ الَّتِي أَصَابَ) ولأبي ذرٍّ: «أصابها» وهي قتله النَّفس بغير حقٍّ (وَلَكِنِ ائْتُوا عِيسَى عَبْدَ اللهِ وَرَسُولَهُ) نفيٌ لقول النَّصارى: ابن الله (وَكَلِمَتَهُ) لأنَّه وُجِد بأمره[2] تعالى من غير أبٍ (وَرُوحَهُ) المنفوخة في مريم (فَيَأْتُونَ عِيسَى) فيسألونه (فَيَقُولُ: لَسْتُ هُنَاكُمْ، وَلَكِنِ ائْتُوا مُحَمَّدًا ﷺ) وسقطت «الصَّلاة» لأبي ذرٍّ (عَبْدًا غُفِرَ لَهُ) بضمِّ الغين وكسر الفاء، ولأبوي الوقت وذرٍّ والأَصيليِّ: «غفر الله له» (مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ) عن سهوٍ وتأويلٍ (وَمَا تَأَخَّرَ) بالعصمة (فَيَأْتُونِي) ولأبي ذرٍّ[3] /: «فيأتونني» (فَأَنْطَلِقُ، فَأَسْتَأْذِنُ عَلَى رَبِّي) أي: في الشَّفاعة للإراحة من هول الموقف (فَيُؤْذَنُ لِي) بالفاء، ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنِيِّ: «ويؤذن لي» (عَلَيْهِ، فَإِذَا رَأَيْتُ رَبِّي؛ وَقَعْتُ لَهُ سَاجِدًا، فَيَدَعُنِي مَا شَاءَ اللهُ أَنْ يَدَعَنِي) أي: يتركني[4] ما شاء أن يتركني (ثُمَّ يُقَالُ لِي: ارْفَعْ مُحَمَّدُ) رأسك (وَقُلْ) ولأبي ذرٍّ: «قل» بإسقاط الواو (يُسْمَعْ) بضمِّ التَّحتيَّة وسكون السِّين المهملة وفتح الميم، لك، ولأبي ذرٍّ عن الحَمُّويي والكُشْمِيهَنِيِّ: «تُسمَع» بالفوقيَّة بدل التَّحتيَّة (وَسَلْ) بغير همزٍ (تُعْطَهْ) ولأبي ذرٍّ عن المُستملي[5]: «تعط» بغير هاء (وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ) بضمِّ الفوقيَّة وفتح الفاء مشدَّدة، تُقبَل شفاعتك (فَأَحْمَدُ رَبِّي) تعالى (بِمَحَامِدَ عَلَّمَنِيهَا) زاد أبو ذرٍّ: «ربِّي» وفي «تفسير سورة البقرة» [ح: ٤٤٧٦] «يعلمنيها» بلفظ المضارع (ثُمَّ أَشْفَعُ، فَيَحُدُّ لِي) تعالى (حَدًّا) أي: يعيِّن لي قومًا مخصوصين (فَأُدْخِلُهُمُ الجَنَّةَ، ثُمَّ أَرْجِعُ، فَإِذَا رَأَيْتُ رَبِّي) تعالى (وَقَعْتُ) له (سَاجِدًا فَيَدَعُنِي مَا شَاءَ اللهُ أَنْ يَدَعَنِي ثُمَّ يُقَالُ: ارْفَعْ مُحَمَّدُ) رأسك (وَقُلْ يُسْمَعْ) لقولك،

د٧/٣٠٦أ

(١) زيد في (د): ﴿هَٰذَا﴾.

(٢) في (د): «بأمر الله».

(٣) زيد في (د): «عن الكشمهينيِّ»، وفي (ع): «والكشمهينيِّ»، والمثبت موافقٌ لما في هامش «اليونينيَّة».

(٤) في (ب) و(س): «فيتركني».

(٥) في (ع): «الحَمُّويي»، وليس بصحيحٍ.

ولأبي ذرٍّ عن الحَمُّويي والكُشْمِيهَنيِّ: «تُسمَع» بالفوقيَّة (وَسَلْ تُعْطَهْ) وللمستملي: «تعط» بدون هاء (وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ، فَأَحْمَدُ رَبِّي بِمَحَامِدَ عَلَّمَنِيهَا) زاد أبو ذرٍّ[1]: «ربِّي» (ثُمَّ أَشْفَعُ) فيهم، فيشفِّعني تعالى، ثمَّ أستأذنه تعالى في الشَّفاعة لإخراج قوم من النَّار (فَيَحُدُّ لِي حَدًّا فَأُدْخِلُهُمُ الجَنَّةَ، ثُمَّ أَرْجِعُ، فَإِذَا رَأَيْتُ رَبِّي وَقَعْتُ) له (سَاجِدًا، فَيَدَعُنِي مَا شَاءَ اللهُ أَنْ يَدَعَنِي ثُمَّ يُقَالُ: ارْفَعْ مُحَمَّدُ) رأسك (قُلْ يُسْمَعْ) لك، ولأبي ذرٍّ: «وقل» بالواو «تُسمع» بالفوقيَّة (وَسَلْ تُعْطَهْ) بالهاء (وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ، فَأَحْمَدُ رَبِّي بِمَحَامِدَ عَلَّمَنِيهَا) ولأبي ذرٍّ: «علَّمنيها ربِّي»/ (ثُمَّ أَشْفَعُ، فَيَحُدُّ لِي حَدًّا فَأُدْخِلُهُمُ الجَنَّةَ، ثُمَّ أَرْجِعُ، فَأَقُولُ: يَا رَبِّ، مَا بَقِيَ فِي النَّارِ إِلَّا مَنْ حَبَسَهُ القُرْآنُ) فيها ممَّن أشرك (وَوَجَبَ عَلَيْهِ الخُلُودُ) بنحو قوله فيه[2]: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا﴾ [النساء: ١٦٩] (قَالَ) ولأبي ذرٍّ: «فقال» (النَّبِيُّ ﷺ: يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ) مع: محمَّدٌ رسول الله (وَكَانَ فِي قَلْبِهِ مِنَ الخَيْرِ) زيادة على أصل التَّوحيد (مَا يَزِنُ شَعِيرَةً، ثُمَّ يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَكَانَ فِي قَلْبِهِ مِنَ الخَيْرِ مَا يَزِنُ بُرَّةً) حبَّةً من الحنطة (ثُمَّ يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَكَانَ فِي قَلْبِهِ مَا يَزِنُ مِنَ الخَيْرِ ذَرَّةً) بفتح الذَّال المعجمة وتشديد الرَّاء: واحدة الذَّرِّ، وهو النَّمل الصِّغار، أو الهباء الذي يظهر في عين الشَّمس، أو غير ذلك. ٣٧٦/١٠

وفي الحديث: الرَّدُّ على المعتزلة في نفيهم الشَّفاعة لأصحاب الكبائر، وبيان أفضليَّة[3] نبيِّنا محمَّدٍ ﷺ على جميع الأنبياء، وأمَّا ما نُسِب إلى الأنبياء من الخطايا فمن باب التَّواضع، وأنَّ حسناتِ الأبرار سيِّئاتُ المقرَّبين، وإلَّا فَهُم صلوات الله وسلامه عليهم معصومون مطلقًا.

وسبق الحديث في تفسير «سورة البقرة» [ح: ٤٤٧٦].

٧٤١١ - حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ: حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «يَدُ اللهِ مَلأَى لَا يَغِيضُهَا نَفَقَةٌ، سَحَّاءُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ، وَقَالَ: أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْفَقَ مُنْذُ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ فَإِنَّهُ لَمْ يَغِضْ مَا فِي يَدِهِ، وَقَالَ: عَرْشُهُ عَلَى المَاءِ، وَبِيَدِهِ الأُخْرَى المِيزَانُ يَخْفِضُ وَيَرْفَعُ».

---

(١) «زاد أبو ذرٍّ»: سقط من (د).

(٢) «فيه»: ليس في (د).

(٣) في (د) و(ع): «فضيلة».

د٧/٣٠٦ب

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ) الحكم بن نافعٍ قال/: (أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ) هو ابن أبي حمزة قال: (حَدَّثَنَا) ولأبي ذرٍّ: «أخبرنا» (أَبُو الزِّنَادِ) ذكوان (عَنِ الأَعْرَجِ) عبدِ الرَّحمن بن هرمز (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) ﷺ: (أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: يَدُ اللهِ) ﷻ (مَلأَى) بفتح الميم وسكون اللَّام بعدها همزةٌ (لَا يَغِيضُهَا) بفتح التَّحتيَّة وكسر الغين المعجمة وسكون التَّحتيَّة بعدها ضادٌ معجمةٌ، ولأبي ذرٍّ: «لا تغيضها» بالفوقيَّة بدل التَّحتيَّة، أي: لا ينقصها (نَفَقَةٌ) والمراد من قوله: «ملأى» لازِمُه، وهو أنَّه في غاية الغِنى، وعنده من الرِّزق ما لا نهاية له، هي (سَحَّاءُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ) بفتح السِّين والحاء المشدَّدة المهملتين وبالمدِّ والرَّفع خبرُ مبتدأٍ مضمرٍ كما مرَّ، وبالنَّصبِ منوَّنًا على المصدر، أي: تسحُّ سحًّا، و«اللَّيل والنَّهار» نصبٌ على الظَّرفيَّة، والمعنى أنَّها دائمة الصَّبِّ والهطل بالعطاء، و«اليد» هنا كنايةٌ عن محلِّ عطائه، ووصفها بالامتلاء؛ لكثرة منافعها وكمال فوائدها، فجعلها كالعين التي لا يَغِيُضها الاستقاء (وَقَالَ: أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْفَقَ) سبحانه وتعالى (مُنْذُ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ) أي: ما أنفق في[1] زمان خلق السَّموات والأرض حين كان عرشه على الماء إلى يومنا، ولأبي ذرٍّ: «منذ خلق الله السَّموات والأرض» (فَإِنَّهُ لَمْ يَغِضْ) بفتح التَّحتيَّة وكسر المعجمة، لم يَنقُص (مَا فِي يَدِهِ[2]) قال الطِّيبيُّ: يجوز أن يكون «أرأيتم» استئنافًا فيه معنى التَّرقِّي، كأنَّه لمَّا قيل: «ملأى» أَوْهَمَ جواز النُّقصان، فأُزِيل بقوله: «لا يغيضها نفقةٌ[3]» وقد يمتلئ الشَّيء ولا يفيض، فقيل: «سحَّاء» إشارةً إلى الفيض، وقرنَه بما يدُلُّ على الاستمرار من ذكر اللَّيل والنَّهار، ثمَّ أتبعه بما يدُلُّ على أنَّ ذلك ظاهرٌ غيرُ خافٍ على ذِي بَصَرٍ وبصيرة بعد أن اشتمل[4] من ذكر اللَّيل والنَّهار بقوله: «أرأيتم» على تطاول المدَّة؛ لأنَّه خطابٌ عامٌّ، والهمزة فيه للتَّقرير، قال: وهذا الكلام إذا أخذتَه بجملته من غير نظرٍ إلى مفرداته أبان زيادة المعنى وكمال السَّعة والنِّهاية في الجود والبسط في العطاء (وَقَالَ) وفي نسخةٍ: «وكان»: (عَرْشُهُ عَلَى المَاءِ) أي: قبل خلق السَّموات والأرض (وَبِيَدِهِ الأُخْرَى المِيزَانُ) العدل بين الخلق (يَخْفِضُ) مَن يشاء (وَيَرْفَعُ) مَن يشاء،

---

(١) في (ع): «من».

(٢) في (ع): «ما بيده».

(٣) في (د) و(ع): «شيء».

(٤) في (د): «انتقل».

ويوسِّع الرِّزق على من يشاء، ويضيِّقه على من يشاء، والميزان -كما قاله الخطَّابيُّ- مثلٌ، والمراد: القِسمة بين الخلق، أو المراد يخفض الميزان ويرفعه، فإنَّ الذي يُوزَن بالميزان يخفُّ ويرجح، وفي حديث أبي موسى عند مسلمٍ وابن حبَّان: «إنَّ الله لا ينام ولا ينبغي له[1] أن ينام، يخفض القسط ويرفعه» وظاهره أنَّ المراد بـ«القسط» الميزان، وهو ممَّا يؤيِّد أنَّ الضَّمير المستتر[2] في قوله: «يخفض ويرفع»: لـ«الميزان» وأشار بقوله: «بيده الأخرى» إلى أنَّ/ عادة المخاطَبين تعاطي الأسباب باليدين معًا، فعبَّر عن قدرته على التَّصرُّف بذكر اليدين؛ ليُفهم المعنى المراد ممَّا[3] اعتادوه. ٣٧٧/١٠

والحديث سبق بهذا الإسناد والمتن/ في «تفسير سورة هود» [ح: ٤٦٨٤] وفيه زيادةٌ في أوَّله، وهي: «قال: قال الله عَزَّ وَجَلَّ: أنفق أُنفق عليك»[4]. د٣٠٧/٧ب

٧٤١٢ - ٧٤١٣ - حَدَّثَنَا مُقَدَّمُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عَمِّي القَاسِمُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا عَنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ اللهَ يَقْبِضُ يَوْمَ القِيَامَةِ الأَرْضَ وَتَكُونُ السَّمَوَاتُ بِيَمِينِهِ، ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا المَلِكُ» رَوَاهُ سَعِيدٌ، عَنْ مَالِكٍ. وَقَالَ عُمَرُ بْنُ حَمْزَةَ: سَمِعْتُ سَالِمًا: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِهَذَا. وَقَالَ أَبُو اليَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ: عَنِ الزُّهْرِيِّ: أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَقْبِضُ اللهُ الأَرْضَ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُقَدَّمُ بْنُ مُحَمَّدٍ) الهلاليُّ الواسطيُّ، ولأبي ذرٍّ زيادة: «بن يحيى» (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (عَمِّي القَاسِمُ بْنُ يَحْيَى) بن عطاءٍ (عَنْ عُبَيْدِ اللهِ) بضمِّ العين، العمريِّ (عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا عَنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّ اللهَ يَقْبِضُ يَوْمَ القِيَامَةِ الأَرْضَ) أي: الأرضين السَّبع، ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنيِّ: «الأرضين» بالجمع (وَتَكُونُ السَّمَوَاتُ) السَّبع (بِيَمِينِهِ) أي: مطويَّاتٌ، كما في قوله تعالى: ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَٱلسَّمَـٰوَٰتُ مَطْوِيَّـٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزمر: ٦٧] فالمراد بهذا الكلام إذا أخذته كما هو بجملته ومجموعه تصويرُ

---

(١) «له»: مثبتٌ من (د) و(ع).

(٢) في غير (د): «المحذوف».

(٣) في (ع): «بما».

(٤) في هامش (ج): «بلغ».

عظمته تعالى، والتَّوقيفُ على حكم جلاله لا غير، من غير ذهابٍ بالقبضة ولا باليمين إلى جهة حقيقةٍ أو جهة مجازٍ[1] يعني: أنَّ الأرضين السَّبع مع عِظَمِهنَّ وبسطهنَّ لا يبلُغْنَ إلَّا قبضةً واحدةً من قبضاته (ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا المَلِكُ) ولمسلمٍ من حديث ابن عمر: «أين الجبَّارون أين المتكبِّرون؟».

والحديث سبق في «تفسير سورة الزُّمر» [ح: ٤٨١١].

(رَوَاهُ) أي: الحديث (سَعِيدٌ) بكسر العين، ابنُ داود بن أبي زَنْبَرٍ -بفتح الزَّاي والموحَّدة بينهما نونٌ ساكنةٌ، آخره راءٌ- المدنيُّ، سكن بغداد، وليس له في هذا الكتاب إلَّا هذا الموضع (عَنْ مَالِكٍ) الإمام، وصله الدَّارقطنيُّ في «غرائب مالك» وأبو القاسم اللَّالكائيُّ.

(وَقَالَ عُمَرُ بْنُ حَمْزَةَ) بن عبد الله بن عمر: (سَمِعْتُ سَالِمًا) هو ابن عبد الله بن عمر عمُّ عمرَ[2] المذكور يقول: (سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ) عبد الله رضي الله عنهما (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذَا) الحديث، ووصله مسلمٌ وأبو داود.

(وَقَالَ أَبُو اليَمَانِ) الحكمُ بن نافع: (أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ) هو ابن أبي حمزة (عَنِ الزُّهْرِيِّ) محمَّد ابن مسلمٍ أنَّه قال: (أَخْبَرَنِي) بالإفراد (أَبُو سَلَمَةَ) بن عبد الرَّحمن بن عوفٍ (أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ) رضي الله عنه (قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: يَقْبِضُ اللهُ) عزَّ وجلَّ (الأَرْضَ) وهذا سبق قريبًا في «باب قوله تعالى: ﴿مَلِكِ ٱلنَّاسِ﴾ [الناس: ٢]» [ح: ٧٣٨٢].

٧٤١٤ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: سَمِعَ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ، عَنْ سُفْيَانَ: حَدَّثَنِي مَنْصُورٌ وَسُلَيْمَانُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبِيدَةَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ، أَنَّ يَهُودِيًّا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ إِنَّ اللهَ يُمْسِكُ السَّمَوَاتِ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالأَرَضِينَ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالجِبَالَ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالشَّجَرَ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالخَلَائِقَ عَلَى إِصْبَعٍ، ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا المَلِكُ، فَضَحِكَ رَسُولُ اللهِ ﷺ حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِذُهُ، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ﴾. قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: وَزَادَ فِيهِ فُضَيْلُ بْنُ عِيَاضٍ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبِيدَةَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ: فَضَحِكَ رَسُولُ اللهِ ﷺ تَعَجُّبًا وَتَصْدِيقًا لَهُ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مُسَرْهَدٍ أنَّه (سَمِعَ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ) القطَّان (عَنْ سُفْيَانَ)

---

(١) في (ع): «محال» ولعلَّه تحريف.

(٢) «عمر»: مثبت من (د).

الثَّوريّ أنَّه قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (مَنْصُورٌ) هو ابن المعتمر (وَسُلَيْمَانُ) بن مهران الأعمش، كلاهما (عَنْ إِبْرَاهِيمَ) النَّخعيّ (عَنْ عَبِيدَةَ) بفتح العين وكسر الموحَّدة، ابن عمرٍو السَّلمانيّ (عَنْ عَبْدِ اللهِ) بن مسعودٍ رضي الله عنه: (أَنَّ يَهُودِيًّا) لم يعرف اسمه، وفي «مسلم» من رواية فضيل بن عياضٍ: «جاء حَبْرٌ» وزاد في رواية شيبان [ح:٤٨١١] «من الأحبار» (جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ إِنَّ اللهَ يُمْسِكُ السَّمَوَاتِ) زاد فضيلٌ: «يوم القيامة»/ (عَلَى إِصْبَعٍ، وَالأَرَضِينَ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالجِبَالَ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالشَّجَرَ عَلَى إِصْبَعٍ) زاد في رواية شيبان [ح:٤٨١١]: «الماء والثَّرى» وفي رواية فضيل بن عياضٍ [ح:٤٨١١]: «الجبال والشَّجر على إصبعٍ، والماء والثَّرى على إصبعٍ» (وَالخَلَائِقَ) ممَّن لم يتقدم له ذِكْرٌ (عَلَى إِصْبَعٍ، ثُمَّ يَقُولُ) تعالى: (أَنَا المَلِكُ) وفي رواية [ح:٤٨١١، ٧٤١٥] «أنا الملك» بالتِّكرار مرَّتين (فَضَحِكَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم حَتَّى بَدَتْ) ظهرتْ (نَوَاجِذُهُ) بالجيم والذَّال المعجمة: أنيابه التي تبدو عند الضَّحِك (ثُمَّ قَرَأَ) عليه الصلاة والسلام: (﴿ وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ﴾ [الزمر: ٦٧]) أي: وما عظَّموه حقَّ تعظيمه.

د٧/٣٠٧ب

(قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ) القطَّان رواي الحديث عن الثَّوريّ بالسَّند المذكور: (وَزَادَ فِيهِ فُضَيْلُ بْنُ عِيَاضٍ، عَنْ مَنْصُورٍ) أي: ابنِ المُعتَمِر (عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبِيدَةَ) السَّلمانيّ (عَنْ عَبْدِ اللهِ) بن مسعودٍ رضي الله عنه: (فَضَحِكَ/ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم) حالَ كونِ ضَحِكِه (تَعَجُّبًا) من قول اليهوديّ (وَتَصْدِيقًا لَهُ) ووصله مسلمٌ عن أحمد ابن يونس عن فضيلٍ، وقد سبق في «تفسير سورة الزمر» [ح:٤٨١١] أنَّ الخطَّابيَّ ذكر الإصبع وقال: إنَّه لم يقع في القرآن ولا في حديثٍ مقطوعٍ به، وقد تقرَّر أنَّ اليد ليست جارحة حتَّى يُتوهَّم من ثبوتها ثبوت الأصابع، بل هو توقيفٌ أطلقه الشَّارع فلا يُكيَّف ولا يشبَّه، ولعلَّ ذكر الأصابع من تخليط اليهود، فإنَّ اليهود مشبِّهةٌ، وقول من قال من الرُّواة: «وتصديقًا له» أي: لليهود ظنٌّ وحسبانٌ، وقد رَوَى هذا الحديث غير واحدٍ من أصحاب عبد الله، فلم يذكروا فيه: «تصديقًا له» ثمَّ قال: ولو صحَّ الخبر حملناه على تأويل قوله: ﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزمر: ٦٧]. انتهى. وتعقَّبه بعضهم: بورود الأصابع في عدَّة أحاديث، منها: ما أخرجه مسلمٌ: «إنَّ قلب ابن آدم بين إصبعين من أصابع الرَّحمن» ولكنَّ هذا لا يَرِدُ عليه؛ لأنَّه إنَّما نفى القطع، نعم ذهب الشَّيخ أبو عمرو بن الصَّلاح إلى أنَّ ما اتَّفق عليه الشَّيخان بمنزلة المتواتر، فلا ينبغي التَّجاسر على

١٠/٣٧٨

الطَّعن في ثقات الرُّواة وردّ الأخبار الثَّابتة، ولو كان الأمر على خلاف ما فهمه الرَّاوي بالظَّنِّ لَلَزم منه تقريره ﷺ على الباطل وسكوته عن الإنكار، وحاشَ لله من ذلك، وقد اشتدَّ إنكار ابن خزيمة على من ادَّعى أنَّ الضَّحك المذكور كان على سبيل الإنكار، فقال بعد أن أورد هذا الحديث في «صحيحه» في «كتاب التَّوحيد» بطرقه: قد أجلَّ الله تعالى نبيَّه ﷺ أن يُوصَفَ ربُّه بحضرتِه بما ليس هو مِن صفاته، فيجعل بدل الإنكار والغضب على الوصف ضحكًا، بل لا يصف النَّبيَّ ﷺ بهذا الوصف من يؤمن[1] بنبوَّته. انتهى.

٧٤١٥ - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ: سَمِعْتُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: سَمِعْتُ عَلْقَمَةَ يَقُولُ: قَالَ عَبْدُ اللهِ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ مِنْ أَهْلِ الكِتَابِ فَقَالَ: يَا أَبَا القَاسِمِ إِنَّ اللهَ يُمْسِكُ السَّمَوَاتِ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالأَرَضِينَ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالشَّجَرَ وَالثَّرَى عَلَى إِصْبَعٍ، وَالخَلَائِقَ عَلَى إِصْبَعٍ، ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا المَلِكُ أَنَا المَلِكُ، فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ ضَحِكَ حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِذُهُ، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾.

د٧/٣٠٨أ

وبه قال/: (حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ) سقط لأبي ذرٍّ «بن غياثٍ» قال: (حَدَّثَنَا أَبِي) حفصٌ قال: (حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ) سليمانُ قال: (سَمِعْتُ إِبْرَاهِيمَ) النَّخعيَّ (قَالَ: سَمِعْتُ عَلْقَمَةَ) ابن قيسٍ (يَقُولُ: قَالَ عَبْدُ اللهِ) بن مسعودٍ ﵁: (جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ مِنْ أَهْلِ الكِتَابِ) من اليهود (فَقَالَ: يَا أَبَا القَاسِمِ إِنَّ اللهَ يُمْسِكُ السَّمَوَاتِ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالأَرَضِينَ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالشَّجَرَ وَالثَّرَى عَلَى إِصْبَعٍ، وَالخَلَائِقَ) أي: الذين لم يُذكَروا فيما مرَّ (عَلَى إِصْبَعٍ، ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا المَلِكُ أَنَا المَلِكُ) قالها مرَّتين، قال ابن مسعودٍ: (فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ ضَحِكَ) أي: تعجُّبًا كما مرَّ (حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِذُهُ) بالجيم والمعجمة (ثُمَّ قَرَأَ: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾ [الزمر: ٦٧]) قال القرطبيُّ في «المفهم»: ضَحِكُه ﷺ إنَّما هو للتَّعجُّب من جَهْلِ اليهوديِّ، ولهذا قرأ عند ذلك: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾ فهذه الرِّواية هي الصَّحيحة المحقَّقة، وأمَّا من زاد: «وتصديقًا له» فليست بشيءٍ؛ فإنَّها من قول الرَّاوي وهي باطلةٌ؛ لأنَّه ﷺ لا يصدِّق المُحال، وهذه الأوصاف في حقِّ الله تعالى محالٌ؛ إذ لو كان ذا يدٍ وأصابع[2] وجوارح

(١) في (ج) و(ع) و(ل): «يوصف»، وفي هامش (ج) و(ل): قوله: «من يوصف بنبوَّته» كذا بخطِّه، والَّذي في «الفتح» عن ابن خزيمة: مَن يؤمن بنبوَّته.

(٢) في غير (د): «أو أصابع».

لكان كواحدٍ منَّا، ولو كان كذلك لاستحال أن يكون إلهًا، فقول اليهوديِّ محالٌ وكذبٌ، ولذلك أنزل الله في الرَّدِّ عليه: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ﴾. انتهى. وهذا يردُّه ما سبق قريبًا، والله الموفِّق والمعين لا ربَّ سواه[1].

٢٠ - بابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا شَخْصَ أَغْيَرُ مِنَ اللهِ»

(بابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: لَا شَخْصَ أَغْيَرُ مِنَ اللهِ) «لا» الجنسيَّة، و«أَغْيَر» «أفعل» تفضيلٍ مرفوعٌ خبرها، وسقط لغير أبي ذرٍّ «باب» فالتَّالي مرفوعٌ.

٧٤١٦ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ التَّبُوذَكِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ المَلِكِ، عَنْ وَرَّادٍ كَاتِبِ المُغِيرَةِ، عَنِ المُغِيرَةِ قَالَ: قَالَ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ: لَوْ رَأَيْتُ رَجُلًا مَعَ امْرَأَتِي لَضَرَبْتُهُ بِالسَّيْفِ غَيْرَ مُصَفَّحٍ، فَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولَ اللهِ ﷺ فَقَالَ: «تَعْجَبُونَ مِنْ غَيْرَةِ سَعْدٍ؟ وَاللهِ لَأَنَا أَغْيَرُ مِنْهُ، وَاللهُ أَغْيَرُ مِنِّي، وَمِنْ أَجْلِ غَيْرَةِ اللهِ حَرَّمَ الفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ، وَلَا أَحَدَ أَحَبُّ إِلَيْهِ العُذْرُ مِنَ اللهِ، وَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ بَعَثَ المُبَشِّرِينَ وَالمُنْذِرِينَ، وَلَا أَحَدَ أَحَبُّ إِلَيْهِ المِدْحَةُ مِنَ اللهِ، وَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ وَعَدَ اللهُ الجَنَّةَ» وَقَالَ عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عَمْرٍو، عَنْ عَبْدِ المَلِكِ: «لَا شَخْصَ أَغْيَرُ مِنَ اللهِ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ التَّبُوذَكِيُّ) وثبت لفظ: «التبوذكيُّ» لأبي ذرٍّ قال: (حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ) الوضَّاح اليَشْكُريُّ قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ المَلِكِ) بن عميرٍ (عَنْ وَرَّادٍ) بفتح الواو والرَّاء المشدَّدة (كَاتِبِ المُغِيرَةِ) بن شعبة ومولاه (عَنِ المُغِيرَةِ) ﷺ أنَّه (قَالَ: قَالَ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ) سيِّد الخزرج ﷺ: (لَوْ رَأَيْتُ رَجُلًا مَعَ امْرَأَتِي) غيرَ مَحْرَمٍ لها/ (لَضَرَبْتُهُ بِالسَّيْفِ غَيْرَ مُصَفَّحٍ) بفتح الصَّاد والفاء المشدَّدة وبسكون الصَّاد وتخفيف الفاء، وهو الذي في «اليونينيَّة» أي: غيرَ ضاربٍ بعَرْضِه بل بحدِّه (فَبَلَغَ ذَلِكَ) الذي قاله سعدٌ (رَسُولَ اللهِ ﷺ فَقَالَ: تَعْجَبُونَ) ولأبي ذرٍّ: «أتعجبون» (مِنْ غَيْرَةِ سَعْدٍ؟ وَاللهِ) مجرورٌ بواو القَسَم (لأَنَا) مبتدأٌ دخلت عليه لام التَّأكيد المفتوحة، خبرُه: (أَغْيَرُ مِنْهُ، وَاللهُ أَغْيَرُ مِنِّي) مبتدأٌ وخبرٌ، قال ابن دقيق العيد: المنزِّهون لله إمَّا ساكتون عن التَّأويل، وإمَّا مؤوِّلون، والثَّاني يقول: المراد بالغيرة: المنع من الشَّيء والحماية، وهما من لوازم الغيرة، فأُطلِقت على سبيل المجاز؛ كالملازمة وغيرها من الأوجه الشَّائعة[2] في

٣٧٩/١٠

(١) قوله: «والله الموفِّق والمعين لا ربَّ سواه» ليس في (د).

(٢) في (ع): «السابقة».

د٣٠٨/٧ب لسان العرب، فالمراد الزَّجرُ عن الفواحش، والتَّحريم لها، والمنع منها، وقد بيَّن ذلك/ بقوله: (وَمِنْ أَجْلِ غَيْرَةِ اللهِ) عزَّ وجلَّ (حَرَّمَ الفَوَاحِشَ) جمع فاحشةٍ، وهي كلُّ خصلةٍ قبيحةٍ من الأقوال والأفعال (مَا ظَهَرَ مِنْهَا) كنكاح الجاهليَّة الأمهات (وما بَطَنَ) كالزِّنا (وَلَا أَحَدَ أَحَبُّ) بالرَّفع خبرُ «لا» ولأبي ذرٍّ: «ولا أحدٌ» بالرَّفع منَّونًا «أحبُّ» (إِلَيْهِ العُذْرُ مِنَ اللهِ) برفع «أحبُّ» أيضًا في الفرع كأصله، أو بالنَّصب خبر «لا» على الحجازيَّة، و«العذر» رفعٌ فاعل «أحبُّ» والعُذر: الحُجَّة (وَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ بَعَثَ المُبَشِّرِينَ وَالمُنْذِرِينَ) بكسر الشِّين والذَّال المعجمتين، أي: بعث الرُّسل لخلقه قبل أخذهم بالعقوبة، وفي غير رواية أبي ذرٍّ: تقديم «المنذرين» على «المبشرين» وفي مسلمٍ: «بعث المرسلين مبشرين ومنذرين» (وَلَا أَحَدَ أَحَبُّ إِلَيْهِ المِدْحَةُ) بكسر الميم وسكون الدَّال المهملة مرفوعٌ فاعلٌ «أحبُّ» والمدح: الثناء بذكر أوصاف الكمال والإفضال (مِنَ اللهِ) عزَّ وجلَّ (وَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ وَعَدَ اللهُ الجَنَّةَ) من[1] أطاعه، وحذف أحد مفعولي «وعد» وهو «مَن أطاعه» للعلم به، قال القرطبيُّ: ذكر المدح مقرونًا بالغيرة والعذر بينهما[2] لسعدٍ على ألَّا يعمل بمقتضى غيرته ولا يعجَل، بل يتأنَّى ويترفَّق ويتثبَّت[3] حتَّى يحصل على وجه الصَّواب، فينال كمال الثَّناء والمدح والثَّواب؛ لإيثاره الحقَّ، وقمع نفسه وغلبتها عند هيجانها، وهو نحو قوله: «الشَّديد مَن يملك نفسه عند الغضب» [ح: ٦١١٤] وهو حديثٌ صحيحٌ متَّفقٌ عليه[4].

(وَقَالَ عُبَيْدُ اللهِ) بضمِّ العين (بْنُ عَمْرٍو) بفتحها، ابن أبي الوليد الأسديُّ مولاهم الرَّقيُّ، فيما وصله الدَّارميُّ عن زكريا بن عديٍّ عن عبيد الله بن عمرٍو (عَنْ عَبْدِ المَلِكِ) بن عمير بن سويدٍ الكوفيِّ، عن ورَّادٍ مولى المغيرة، عن المغيرة قال: يبلغ[5] به النَّبيَّ صلى الله عليه وسلم: (لَا شَخْصَ أَغْيَرُ مِنَ اللهِ) قال الخطَّابيُّ: إطلاق الشَّخص في صفات الله عزَّ وجلَّ غير جائزٍ؛ لأنَّ الشَّخص لا يكون إلَّا جسمًا مؤلَّفًا، فخليقٌ ألَّا تكون هذه[6] اللَّفظة صحيحة، وأن تكون تصحيفًا من

(١) في غير (ب) و(س): «المن».

(٢) كذا وفي فتح الباري ١٣/٤٠٠: «تنبيهًا» وهي الصواب.

(٣) «ويتثبت»: ليس في (د).

(٤) شرح هذا الحديث من أوله إلى هنا: جاء في (د) و(ع) و(ل) لاحقًا بعد قوله: «كما صنعه الخطَّابيُّ».

(٥) في هامش (د) من نسخة: «بلغ».

(٦) في (ب): «هذا».

الرَّاوي، ودليل ذلك أنَّ أبا عَوانة روى هذا الحديث عن عبد الملك -يعني في هذا الباب- فلم يذكرها، فمَن لم يُمعِن[1] في الاستماع؛ لم يأمَنِ الوهم، وليس كلُّ الرُّواة يراعي لفظ الحديث حتَّى لا يتعدَّاه، بل كثيرٌ منهم يُحدِّث بالمعنى، وليس كلُّهم فَهِمًا، بل في كلام بعضهم جفاء[2] وتعجرفٌ، فلعلَّ لفظ «شخص» جرى على هذا السَّبيل إن لم يكن غلطًا من قبيل التَّصحيف؛ يعني السَّمعيَّ، قال: ثمَّ إنَّ عبيدالله بن عمرٍو انفرد عن عبد/ الملك ولم يُتابَع عليه، واعتراه[3] الفساد من هذه الوجوه. انتهى. وقال ابن فوركٍ: لفظ «الشَّخص» غير ثابتٍ من طريق السَّند[4]، والإجماع على المنع منه؛ لأنَّ معناه الجسم المركَّب، وكذا قال نحوه الدَّاوديُّ والقرطبيُّ، وطَعْنُهم في السَّند بَنَوه على تفرُّد عبيدالله بن عمرو به، وليس كذلك، فقد أخرجه[5] الإسماعيليُّ من طريق عبيد الله بن عمر القواريريِّ وأبي كاملٍ فضيل بن حسينٍ الجَحْدَريِّ ومحمَّد بن عبد الملك بن أبي الشَّوارب، ثلاثتهم عن أبي عَوانة الوضَّاح بالسَّند الذي أخرجه به البخاريُّ، لكن قال في/ المواضع الثَّلاثة: «لا شخص» بدل «لا أحد» ثمَّ ساقه من طريق زائدة بن قُدامة عن عبد الملك كذلك، فكأنَّ[6] هذه اللَّفظة لم تقع في رواية البخاريِّ في حديث أبي عَوانة عن عبد الملك؛ فلذلك علَّقها عن عبيد الله بن عمرو. انتهى. وقد أخرجه مسلمٌ عن القواريريِّ وأبي كاملٍ كذلك، ومن طريق زائدة أيضًا، فكأنَّ الطَّاعنين لم يستحضروا[7] إذ[8] ذاك «صحيح مسلمٍ» ولا غيره من الكتب التي وقع فيها هذا اللَّفظ من غير رواية عبيد الله بن عمرٍو، وردُّ[9] الرِّوايات الصَّحيحة والطَّعن في أئمَّة الحديث الضَّابطين مع إمكان توجيه ما رَوَوا من الأمور التي أقدم عليها كثيرٌ من غير أهل الحديث، وهو يقتضي

د٧/١٣٠٩ـ ٣٨٠/١٠

(١) في (د): «ينعم»، وفي هامشها من نسخة كالمثبت.

(٢) في (د): «خفاء».

(٣) في (د): «واعتروه».

(٤) في هامش (د) من نسخةٍ: «السُّنَّة».

(٥) في (د): «بل أخرجه».

(٦) في (ع): «وكأن».

(٧) في هامش (ل): وقع في خطِّه: «لم يستحضر» بلفظ المفرد.

(٨) في (ب): «أن»، ولعلَّه تحريفٌ.

(٩) في غير (د) و(ع): «وورود».

قصور فَهْمِ من فعل ذلك منهم، ومن ثمَّ قال الكِرمانيُّ: لا حاجة لتخطئة الرُّواة الثِّقات، بل حكم هذا حكم سائر المتشابهات، إمَّا التَّفويض وإمَّا التَّأويل. انتهى. من «الفتح». وقال في «المصابيح»: هذا ظاهرٌ؛ إذ ليس في هذا اللَّفظ ما يقتضي إطلاق الشَّخص على الله، وما هو إلَّا بمثابة قولك: لا رجلَ أشجعُ من الأسد، وهذا لا يدلُّ على إطلاق الرَّجل على الأسد بوجهٍ من الوجوه، فأيُّ داعٍ بعد ذلك إلى توهيم الرَّاوي في ذكر «الشَّخص» أنَّه تصحيفٌ من قوله: «لا شيءَ[1] أغير من الله» كما صنعه الخطَّابيُّ[2].

٢١ - بابٌ: ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً﴾؟ وَسَمَّى اللهُ تَعَالَى نَفْسَهُ شَيْئًا ﴿قُلِ اللَّهُ﴾ وَسَمَّى النَّبِيُّ ﷺ القُرْآنَ شَيْئًا، وَهْوَ صِفَةٌ مِنْ صِفَاتِ اللهِ، وَقَالَ: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾

(بابٌ) بالتَّنوين يُذكَر فيه قوله تعالى: (﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً﴾؟ [الأنعام: ١٩] وَسَمَّى اللهُ تَعَالَى نَفْسَهُ شَيْئًا) إثباتًا لوجوده، ونفيًا لعدمه، وتكذيبًا للزَّنادقة والدَّهريَّة[3] في قول الله عزَّ وجلَّ: (﴿قُلِ اللَّهُ﴾) ولأبي ذرٍّ: «﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ﴾ فسمَّى الله تعالى نفسه شيئًا» قال في «المدارك»: ﴿أَيُّ شَيْءٍ﴾ مبتدأٌ، و﴿أَكْبَرُ﴾ خبرُه، و﴿شَهَادَةً﴾ تمييزٌ، و«أيُّ» كلمةٌ يُراد بها بعضُ ما تضاف إليه، فإذا كانت استفهامًا كان جوابها[4] مسمًّى باسم ما أُضِيفَت إليه، وقوله: ﴿قُلِ اللَّهُ﴾ جوابٌ، أي: الله أكبر شهادةً، فـ﴿اللَّهُ﴾ مبتدأٌ، والخبرُ محذوفٌ، فيكون دليلًا على أنَّه يجوز إطلاق اسم «الشَّيء» على الله تعالى؛ وهذا لأنَّ الشَّيء اسمٌ للموجود ولا يُطلَق على المعدوم، والله تعالى موجودٌ فيكون شيئًا، ولذا تقول: الله تعالى شيءٌ لا كالأشياء (وَسَمَّى النَّبِيُّ ﷺ القُرْآنَ شَيْئًا) في الحديث الذي بعده (وَهْوَ صِفَةٌ مِنْ صِفَاتِ اللهِ) تعالى، أي: من صفات[5] ذاته (وَقَالَ: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨]) فيه: أنَّ الاستثناء متَّصلٌ، فإنَّه يقتضي اندراج المستثنى في المستثنى منه، وهو الرَّاجح، فيدلُّ[6] على أنَّ لفظ «شيء» يطلَق عليه تعالى،

---

(١) في (ع): «شخص».

(٢) في هامش (ج): بخطِّه: يُكتَب هنا قولُه في أوَّلِ الباب: «وقال عبد الله بن عمرو».

(٣) «والدهرية»: مثبتٌ من (د) و(س).

(٤) في (ع): «جوابًا».

(٥) في (د): «صفة».

(٦) «فيدلُّ»: سقط من (د).

وقيل: الاستثناء منقطعٌ، والتَّقدير: لكن هو سبحانه لا يهلك.

٧٤١٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِرَجُلٍ: «أَمَعَكَ مِنَ القُرْآنِ شَيْءٌ؟» قَالَ: نَعَمْ، سُورَةُ كَذَا وَسُورَةُ كَذَا، لِسُوَرٍ سَمَّاهَا.

وبه قال (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ) التِّنِّيسيُّ قال: (أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الإمام (عَنْ أَبِي حازِمٍ) سلمةَ بنِ دينارٍ (عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ) السَّاعديِّ رضي الله عنه أنَّه قال: (قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِرَجُلٍ) لم يُسَمَّ، لمَّا قال له في المرأة الواهبة/ نفسَها له ولم يُرِدْها عليه الصلاة والسلام: يا رسول الله، إن لم يكن لك بها حاجةٌ فزوِّجنيها، فقال: «وهل عندك من شيءٍ؟» قال: لا، قال: «انظر ولو خاتمًا من حديدٍ» فقال: ولا خاتمًا من حديدٍ، فقال له: (أَمَعَكَ مِنَ القُرْآنِ شَيْءٌ؟ قَالَ: نَعَمْ، سُورَةُ كَذَا وَسُورَةُ كَذَا، لِسُوَرٍ سَمَّاهَا) عيَّن النَّسائيُّ في روايته عن أبي هريرة: «البقرة» والتي تليها[1]، وعند الدَّارقطني: «البقرة» وسورٌ[2] من المفصَّل، وقد أُجمِعَ على أنَّ لفظ «شيء» يقتضي إثبات موجودٍ، ولفظ «لا شيء» يقتضي نفي موجودٍ[3]، وأمَّا قولهم: فلانٌ ليس بشيء؛ فإنَّه على طريق المبالغة في الذَّمِّ، فوُصِفَ لذلك بصفة المعدوم.

د٣٠٩/٧ب

وحديث الباب مختصرٌ من حديثٍ سبق في «النِّكاح» [ح: ٥١٣٥].

٢٢ - بابٌ ﴿وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ﴾ ﴿وَهُوَ رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ﴾

قَالَ أَبُو العَالِيَةِ: ﴿ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾: ارْتَفَعَ ﴿فَسَوَّىٰهُنَّ﴾: خَلَقَهُنَّ. وَقَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿ٱسْتَوَىٰ﴾: عَلَا عَلَى العَرْشِ. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿ٱلْمَجِيدُ﴾: الكَرِيمُ، وَ﴿ٱلْوَدُودُ﴾: الحَبِيبُ. يُقَالُ: حَمِيدٌ مَجِيدٌ، كَأَنَّهُ «فَعِيلٌ» مِنْ مَاجِدٍ، مَحْمُودٌ مِنْ حَمِيدٍ.

(بَابٌ) قوله تعالى: (﴿وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ﴾ [هود: ٧]) أي: فوقه، أي: ما كان تحته خلقٌ قبل خلق السَّموات والأرض إلَّا الماء، وفيه دليلٌ على أنَّ العرش والماء كانا مخلوقين قبل خلق السَّموات والأرض، وروى الحافظ محمَّد بن عثمان ابن أبي شيبة في «كتاب صفة

(١) لم أجده في النسائي، وعزاه العيني في العمرة لأبي داود.

(٢) في (د): «وسورة».

(٣) في (د): «وجوده».

٣٨١/١٠ العرش» عن بعض السَّلف: أنَّ العرش مخلوقٌ/ من ياقوتةٍ حمراءَ بُعْدُ ما بين قُطْرَيه ألف سنةٍ، واتِّساعه خمسون ألفَ سنةٍ، إنَّه أبعد ما بين العرش إلى الأرض السَّابعة مسيرة خمسين ألف سنةٍ، وقيل -ممَّا ذكره في «المدارك»-: إنَّ الله خلق ياقوتةً خضراء، فنظر إليها بالهيبة، فصارت ماءً، ثمَّ خلق ريحًا، فأقرَّ الماء على متنه، ثمَّ وضع عرشه على الماء، وفي وقوف العرش على الماء أعظم اعتبارٍ لأهل الأفكار.

(﴿وَهُوَ رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ﴾ [التوبة: ١٢٩]) روى ابن مردويه في «تفسيره» مرفوعًا: «إنَّ السَّموات السَّبع والأرضين السَّبع عند الكرسيِّ كحلقةٍ ملقاةٍ بأرضٍ فلاةٍ، وإنَّ فضل العرش على الكرسيِّ كفضل الفلاة على تلك الحلقة».

(قَالَ أَبُو العَالِيَةِ) رُفيع بن مهران الرِّياحيُّ في قوله تعالى: (﴿ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾) معناه: (ارْتَفَعَ) وهذا وصله الطَّبريُّ، وقال أبو العالية أيضًا في قوله تعالى: (﴿فَسَوَّىٰهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٩]) أي: (خَلَقَهُنَّ) ولأبي ذرٍّ عن الحَمُّويي والمُستملي: «فسوَّى» أي: «خَلَقَ».

(وَقَالَ مُجَاهِدٌ) المفسِّر في قوله تعالى: (﴿ٱسْتَوَىٰ﴾) ﴿عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤] أي: (عَلَا عَلَى العَرْشِ) وهذا وصله الفِريابيُّ عن ورقاء، عن ابن أبي نَجيح عنه، قال ابن بطَّال: وهذا صحيحٌ، وهو المذهب الحقُّ، وقولُ أهل السُّنَّة؛ لأنَّ الله سبحانه وتعالى وصف نفسه بالعلي، وقال: ﴿سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ وهي صفة من صفات الذات، قال في «المصابيح»: وما قاله مجاهد مِن أنَّه بمعنى علا، ارتضاه غير واحد من أئمَّة أهل السُّنَّة، ودفعوا اعتراض مَن قال: علا بمعنى ارتفع من غير فَرْق، وقد أبطلتموه؛ لِمَا في ظاهره مِنَ الانتقال مِنْ سُفْل إلى علْوٍ، وهو محالٌ على الله، فليكن علا كذلك؟ ووجه الدفع أنَّ الله تعالى وصف نفسه بالعلوِّ، د٣١٠/٧أ ولم يصف نفسه بالارتفاع. وقال المعتزلة معناه: الاستيلاء بالقهر والغلبة/ ورُدَّ: بأنَّه تعالى لم يزل قاهرًا غالبًا مستوليًا، وقوله: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ﴾ يقتضي افتتاح هذا الوصف بعد أن لم يكن، ولازم تأويلهم أنَّه كان مغالَبًا فيه، فاستولى عليه بقهرِ مَن غالبه، وهذا منتفٍ عن الله، وقالت[1] المجسِّمة معناه: الاستقرار، ودُفع: بأنَّ الاستقرار من صفات الأجسام ويَلزمُ منه الحُلُولُ، وهو محالٌ في حقِّه تعالى، وعند أبي القاسم اللَّالكائيِّ في «كتاب السنة» من طريق

(١) في (د): «وقال».

الحسن البصريِّ عن أمِّه عن أمِّ سلمة أنَّها قالت: «الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإقرار به إيمان، والجحود به كفر»، ومن طريق ربيعةَ بن أبي عبد الرَّحمن أنَّه سُئِلَ: كيف استوى على العرش؟ قال: الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، وعلى الله الرسالة، وعلى رسوله البلاغ، وعلينا التسليم.

(وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ) ﵄ فيما وصله ابن أبي حاتم في «تفسيره»: (﴿ٱلْمَجِيدُ﴾) من قوله تعالى: ﴿ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ﴾ [البروج: ١٥] أي: (الكَرِيمُ) والمجد النهاية في الكرم(و﴿ ٱلْوَدُودُ﴾) أي: من[1] قوله تعالى: ﴿ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ﴾ [البروج: ١٤] أي: (الحَبِيبُ) قال في «اللباب»: و﴿ ٱلْوَدُودُ﴾ مبالغةٌ في الودِّ. وقال ابن عبَّاسٍ: هو المتودِّد لعباده بالعفو[2]، وقال في «الفتح»: وقدَّم المصنِّف ﴿ ٱلْمَجِيدِ﴾ على ﴿ ٱلْوَدُودُ﴾ لأنَّ غرضَه تفسير لفظ ﴿ ٱلْمَجِيدِ﴾ الواقع في قوله تعالى: ﴿ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ﴾ فلمَّا فسَّره استطرد لتفسير[3] الاسم الذي قبله إشارةً إلى أنَّه قرئ مرفوعًا اتِّفاقًا، و﴿ذُو ٱلْعَرْشِ﴾ بالرَّفع صفةٌ له، واختلف القرَّاء في ﴿ ٱلْمَجِيدُ﴾ فبالرفع يكون من صفات الله، وبالجرِّ من صفات العرش.

(يُقَالُ: حَمِيدٌ مَجِيدٌ، كَأَنَّهُ فَعِيلٌ) أي: كأنَّ «مجيدًا» على وزن «فعيل» أُخذ (مِنْ مَاجِدٍ) و(مَحْمُودٌ) أُخذ (مِنْ حَمِيدٍ) وللكشميهنيِّ: «مِن حَمِدَ» بغير ياء فعلًا ماضيًا، كذا في الفرع، وقال في «الفتح»: كذا لهم بغير ياء، ولغير أبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنيِّ: «محمودٌ من حميد» وأصل هذا قول أبي عُبيدة في «المجاز» في قوله تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ إِنَّهُۥ حَمِيدٌ مَّجِيدٌ﴾ [هود: ٧٣] أي: محمودٌ ماجد، وقال الكِرمانيُّ: غرضه منه أنَّ مَجِيدًا فعيل بمعنى فاعل كقدير بمعنى قادر، وحميدًا فعيل بمعنى مفعول[4]، فلذلك قال: مجيد من ماجد، وحميد من محمود، قال/: وفي ٣٨٢/١٠ بعض النسخ: «محمود من حميد» وفي أخرى: «محمود من حمِدَ» مبنيًّا للفاعل والمفعول أيضًا، وإنَّما قال: كأنَّه لاحتمال أن يكون حميد بمعنى حامد، ومجيد بمعنى ممجَّد، ثم قال: وفي عبارة البخاريِّ تعقيدٌ، قال في «الفتح»: التعقيد هو في قوله: «محمود من حَمِدَ»، وقد

---

(١) في (د): «في».

(٢) في (د) و(ع): «بالمغفرة»، وفي هامش (د) من نسخة كالمثبت.

(٣) في (د) و(س): «التفسير»، وفي (ع): «تفسير».

(٤) في (ع): «محمود»، والمثبت موافق للفتح.

اختلف الرّواة فيه، والأَولى فيه ما وُجِدَ في أصله، وهو كلام أبي عبيدة. انتهى. قال العينيُّ: قوله: التعقيد في قوله: «محمود من حَمِدَ»، هو كلام مَن لم يَذُقْ مِن علم التصريف شيئًا، بل لفظ محمود مشتقٌّ من حَمِدَ، والتعقيد الذي ذكره الكِرمانيُّ ونسبه إلى البخاريِّ هو قوله/: «ومحمودٌ أُخذ من حميد» لأنَّ محمودًا لم يؤخذ من حميد[1]، وإنَّما كلاهما أخذ[2] من «حَمِدَ» الماضي. انتهى.

د٧/٣١٠ب

٧٤١٨ - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ جَامِعِ بْنِ شَدَّادٍ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ مُحْرِزٍ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ قَالَ: إِنِّي عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ إِذْ جَاءَهُ قَوْمٌ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ فَقَالَ: «اقْبَلُوا البُشْرَى يَا بَنِي تَمِيمٍ» قَالُوا: بَشَّرْتَنَا فَأَعْطِنَا، فَدَخَلَ نَاسٌ مِنْ أَهْلِ اليَمَنِ فَقَالَ: «اقْبَلُوا البُشْرَى يَا أَهْلَ اليَمَنِ إِذْ لَمْ يَقْبَلْهَا بَنُو تَمِيمٍ» قَالُوا: قَبِلْنَا، جِئْنَاكَ لِنَتَفَقَّهَ فِي الدِّينِ، وَلِنَسْأَلَكَ عَنْ هَذَا الأَمْرِ مَا كَانَ، قَالَ: «كَانَ اللهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ قَبْلَهُ، وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى المَاءِ، ثُمَّ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ، وَكَتَبَ فِي الذِّكْرِ كُلَّ شَيْءٍ» ثُمَّ أَتَانِي رَجُلٌ فَقَالَ: يَا عِمْرَانُ أَدْرِكْ نَاقَتَكَ فَقَدْ ذَهَبَتْ، فَانْطَلَقْتُ أَطْلُبُهَا، فَإِذَا السَّرَابُ يَنْقَطِعُ دُونَهَا، وَايْمُ اللهِ؛ لَوَدِدْتُ أَنَّهَا قَدْ ذَهَبَتْ وَلَمْ أَقُمْ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدَانُ) هو[3] عبد الله بن عثمان بن جبلة بن أبي روَّاد العَتَكيُّ المروزيُّ (عَنْ أَبِي حَمْزَةَ) بالحاء المهملة والزاي، محمَّد بن ميمون، ولأبي ذرٍّ عن الحَمُّويي والمُستملي: «أخبرنا أبو حمزة» (عَنِ الأَعْمَشِ) سليمان بن مهران الكوفيِّ (عَنْ جَامِعِ بْنِ شَدَّادٍ) بفتح الشين المعجمة والدال المهملة المشدَّدة، أبي صخرة المحاربيِّ (عَنْ صَفْوَانَ بْنِ مُحْرِزٍ) بضمِّ الميم وسكون الحاء المهملة وبعد الراء زاي، البصريِّ (عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ) بالحاء والصاد المهملتين مُصغَّرًا، رضي الله عنه أنَّه (قَالَ: إِنِّي عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ إِذْ جَاءَهُ قَوْمٌ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ فَقَالَ: اقْبَلُوا البُشْرَى يَا بَنِي تَمِيمٍ) قال في «فتح الباري»: المراد بهذه البِشارة أنَّ مَن أسلم نجا من الخلود في النار، ثمَّ بعد ذلك يترتَّب جزاؤه على وَفق عملِهِ إلَّا أن يعفوَ الله، ولمَّا كان جُلُّ قصدِهِم الاهتمام بالدنيا والاستعطاء (قَالُوا: بَشَّرْتَنَا) بالنَّجاة[4] من النَّار، وقد جئنا للاستعطاء

---

(١) في غير (د) و(ع): «لا أن محمودًا من حمد».

(٢) في غير (د): «أخذا».

(٣) «هو»: ليس في (د).

(٤) في غير (د) و(س): «النجاة».

من المال (فَأَعْطِنَا) منه، زاد في «بدء الخلق» [ح: ٣١٩٠] «فتغيَّر وجهه» (فدخل ناسٌ منْ أهْلِ اليَمَنِ) وهم الأشعريُّون قوم أبي موسى (فَقَالَ) ﷺ لهم: (اقْبَلُوا البُشْرَى يَا أَهْلَ اليمن إِذْ لَمْ يَقْبَلْهَا بَنُو تَمِيمٍ، قَالُوا: قَبِلْنَا) ذلك، وزاد ابن حِبَّان من رواية شيبان بن عبد الرحمن عن الأعمش[1] عن جامع: «يا رسول الله» (جِئْنَاكَ لِنَتَفَقَّهَ فِي الدِّينِ، وَلِنَسْأَلَكَ عَنْ هَذَا) ولأبي ذرٍّ عن الحَمُّويي والمُستملي: «عن أوَّل هذا» (الأَمْرِ) أي: ابتداءِ خَلْق العالم (مَا كَانَ) قال الحافظ ابن حَجَرٍ: ولم أعرف اسمَ قائل ذلك من أهل اليمن (قَالَ) عليه الصلاة والسلام مُجيبًا لهم: (كَانَ اللهُ) في الأزل منفردًا متوحِّدًا (وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ قَبْلَهُ) وفي رواية أبي معاوية: «كان الله قبلَ كلِّ شيءٍ» وقال الطِّيبيُّ: قوله: «ولم يكن شيء قبلَه» حالٌ، وفي المذهب الكوفي خبر، والمعنى يساعدُه؛ إذِ التقديرُ: كان الله منفردًا، وقد جوَّز الأخفش دخول الواو في خبر «كان» وأخواتها نحو: كان زيد وأبوه قائم، على جعل الجملة خبرًا مع الواو تشبيهًا للخبر بالحال، ومال التُّوربشتيُّ إلى أنَّهما جملتان مستقلَّتان (وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى المَاءِ) قال الطِّيبيُّ: «كان» في الموضعين بحسب حال مدخولها، فالمراد[2] بالأول: الأزليَّة والقِدَم، وبالثَّاني[3] الحدوث بعد العدم، ثم قال: والحاصل أنَّ عطف قوله: «وكان عرشه على الماء» على قوله: «كان الله» من باب الإخبار عن حصول الجملتين في الوجود، وتفويض الترتيب إلى الذهن، فالواو فيه بمنزلة «ثم» وقال في «الكواكب» قوله: «وكان عرشه على الماء» معطوف على قوله: «كان الله» ولا يلزم منه المعيَّة؛ إذِ اللازم من الواو العاطفة الاجتماع/ في أصل الثبوت وإن كان هناك تقديم وتأخير، قال غيره: ومن ثَمَّ جاء قوله: «ولم يكن شيء غيره» لنفي توهُّم المعيَّة، ولذا ذكر المؤلِّف رحمه الله الآية الثَّانية في أوَّل الباب عقب الآية الأُولى؛ ليردَّ توهُّمَ مَن توهَّم من قوله: «كان الله ولم يكن شيء قبله[4]، وكان عرشه على الماء»: أنَّ العرش لم يزل مع الله (ثُمَّ) بعدَ خلق العرش والماء (خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ، وَكَتَبَ) أي: قدَّر (فِي) محلِّ (الذِّكْرِ) وهو اللوح المحفوظ (كُلَّ/ شَيْءٍ) من الكائنات، قال عِمرانُ بن حُصَينٍ: (ثُمَّ أَتَانِي رَجُلٌ) لم يُسَمَّ (فَقَالَ: يَا عِمْرَانُ أَدْرِكْ نَاقَتَكَ فَقَدْ

د٧/٣١١أ

٣٨٣/١٠

---

(١) قوله: «عن الأعمش» زيادة من صحيح ابن حبان (٦١٤٢).

(٢) في (ع): «والمراد».

(٣) في (ع): «الثاني».

(٤) في (د) و(ع): «معه».

ذَهَبَتْ، فَانْطَلَقْتُ أَطْلُبُهَا، فَإِذَا السَّرَابُ) الذي يُرَى في شدَّة القَيْظ كأنَّه ماءٌ (يَنْقَطِعُ دُونَهَا) أي: يحول بيني وبين رؤيتها (وَايْمُ اللهِ) وفي «بدء الخلق» [ح: ٣١٩١] «فو الله» (لَوَدِدْتُ) بكسر الدّال الأولى وسكون الثّانية (أَنَّهَا) أي: ناقتي (قَدْ ذَهَبَتْ وَلَمْ أَقُمْ) قبل تمام الحديث، تأسّف على ما فاته منه.

وسبق الحديث في «بدء الوحي» [ح: ٣١٩٠، ٣١٩١].

٧٤١٩ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامٍ: حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ يَمِينَ اللهِ مَلأَى لَا يَغِيضُهَا نَفَقَةٌ سَحَّاءُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ، أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْفَقَ مُنْذُ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ فَإِنَّهُ لَمْ يَنْقُصْ مَا فِي يَمِينِهِ، وَعَرْشُهُ عَلَى المَاءِ، وَبِيَدِهِ الأُخْرَى الفَيْضُ -أَوِ القَبْضُ- يَرْفَعُ وَيَخْفِضُ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ) بن المدينيّ قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ) بنُ همَّامٍ قال: (أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ) هو ابنُ راشدٍ (عَنْ هَمَّامٍ) بفتح الهاء والميم المشدَّدة، ابن منبِّه أنَّه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ) رضي الله عنه (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أنَّه (قَالَ: إِنَّ يَمِينَ اللهِ) عزَّ وجلَّ (مَلأَى) بفتح الميم وسكون اللَّام بعدها همزة (لَا يَغِيضُهَا) بالتَّحتيَّة، ولأبي ذرٍّ: بالفوقيَّة، لا ينقصها (نَفَقَةٌ سَحَّاءُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ) بالسّين والحاء المهملتين بالمدِّ والرّفع؛ دائمة الصَّبِّ والهطل بالعطاء (أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْفَقَ مُنْذُ) ولأبي ذرٍّ: «ما أنفق الله منذ» (خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ فَإِنَّهُ لَمْ يَنْقُصْ) بالقاف والصاد المهملة (مَا فِي يَمِينِهِ) وفي الرّواية السَّابقة في «بابِ قولِ الله تعالى: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]» [ح: ٧٤١١] «فإنَّه لم يغض» بالغين والضّاد المعجمتين «ما في يده» وهما بمعنًى (وَعَرْشُهُ عَلَى المَاءِ) الذي تحتَه، لا ماء البحر (وَبِيَدِهِ الأُخْرَى الفَيْضُ) بالفاء والضاد المعجمة، أي: فيضُ الإحسان بالعطاء[1] (أَوِ القَبْضُ) بالقاف والموحَّدة والمعجمة، أي: قبض الأرواح بالموت، وقد يكون «الفيض» بالفاء بمعنى الموت، يقال: فاضت نفسه إذا مات، و«أو» للشَّكِّ كما في «الفتح» وقال الكِرمانيُّ: ليست للتّرديد بل للتّنويع، ويَحتمل أن يكون شكًّا من الرّاوي، قال: والأوَّل هو الأولى (يَرْفَعُ) أقوامًا (وَيَخْفِضُ) آخرين.

وسبق قريبًا [ح: ٧٤١١] ومطابقة الحديث في قوله: «وعرشه على الماء».

---

(١) في (د): «بالإعطاء».

٧٤٢٠ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: جَاءَ زَيْدُ بْنُ حَارِثَةَ يَشْكُو، فَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ: «اتَّقِ اللهَ، وَأَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ» قَالَتْ عَائِشَةُ: لَوْ كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ كَاتِمًا شَيْئًا؛ لَكَتَمَ هَذِهِ، قَالَ: فَكَانَتْ زَيْنَبُ تَفْخَرُ عَلَى أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ تَقُولُ: زَوَّجَكُنَّ أَهَالِيكُنَّ، وَزَوَّجَنِي اللهُ تَعَالَى مِنْ فَوْقِ سَبْعِ سَمَوَاتٍ.

وَعَنْ ثَابِتٍ: ﴿وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا ٱللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى ٱلنَّاسَ﴾ نَزَلَتْ فِي شَأْنِ زَيْنَبَ وَزَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ) هو أحمد بن سيَّار المروزيُّ فيما قاله أبو نصرٍ الكلاباذيُّ، أو أحمد بن النَّضر النَّيسابوريُّ فيما قاله الحاكم قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ) بضمِّ الميم وفتح القاف والدَّال المهملة المفتوحة المشدَّدة، قال: (حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ) أي: ابن درهمٍ الإمامُ/ أبو إسماعيلَ الأزرقُ (عَنْ ثَابِتٍ) البُنانيِّ (عَنْ أَنَسٍ) رضي الله عنه أنَّه (قَالَ: جَاءَ زَيْدُ بْنُ حَارِثَةَ) مولى رسول الله ﷺ (يَشْكُو) له مِن أخلاق زوجتِه زينبَ بنتِ جحشٍ (فَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ) لمَّا أراد زيدٌ طلاقَها وكان رسول الله ﷺ يحبُّ أن يطلِّقها (يَقُولُ) له: (اتَّقِ اللهَ) يا زيدُ (وَأَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ) فلا تطلِّقْها (قَالَتْ عَائِشَةُ) رضي الله عنها بالسند السابق، ولأبي ذرٍّ: «قال أنس» بدل «قالت عائشة»: (لَوْ كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ كَاتِمًا شَيْئًا) ممَّا أنزل الله عليه[1] (لَكَتَمَ هَذِهِ) الآية: ﴿وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا ٱللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى ٱلنَّاسَ وَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَىٰهُ﴾ [الأحزاب: ٣٧] (قَالَ) أنسٌ: (فَكَانَتْ زَيْنَبُ تَفْخَرُ عَلَى أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ) ولأبي ذرٍّ: «وكانت» بالواو بدل الفاء «تفخر» بإسقاط «زينب» (تَقُولُ: زَوَّجَكُنَّ أَهَالِيكُنَّ) به ﷺ (وَزَوَّجَنِي اللهُ تَعَالَى) به (مِنْ فَوْقِ سَبْعِ سَمَوَاتٍ).

(وَعَنْ ثَابِتٍ) البُنانيِّ بالسَّند السَّابق: (﴿وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا ٱللَّهُ مُبْدِيهِ﴾) أي: مظهِرُه، وهو ما أعلمه الله بأنَّ زيدًا سيطلِّقها ثم تنكِحُها[2] (﴿وَتَخْشَى ٱلنَّاسَ﴾) أي: مقالة الناس إنَّه نكح امرأةَ ابنِه (نَزَلَتْ فِي شَأْنِ زَيْنَبَ وَزَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ) رضي الله عنهما.

٧٤٢١ - حَدَّثَنَا خَلَّادُ بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ طَهْمَانَ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رضي الله عنه يَقُولُ: نَزَلَتْ آيَةُ الحِجَابِ فِي زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ، وَأَطْعَمَ عَلَيْهَا يَوْمَئِذٍ خُبْزًا وَلَحْمًا، وَكَانَتْ تَفْخَرُ عَلَى نِسَاءِ النَّبِيِّ ﷺ وَكَانَتْ تَقُولُ: إِنَّ اللهَ أَنْكَحَنِي فِي السَّمَاءِ.

---

(١) «ممَّا أنزل الله عليه»: مثبتٌ من (د).

(٢) في غير (د) و(ع): «ينكحها».

وبه قال: (حدَّثنا خلَّادُ بْنُ يحْيَى) بفتح الخاء المعجمة وتشديد اللَّام، السُّلميُّ -بضمِّ السِّين وفتح اللام- الكوفيُّ ثمَّ المكِّيُّ قال: (حَدَّثنا عِيسى بْنُ طَهْمَان) بفتح الطَّاء المهملة وسكون الهاء، البصريُّ (قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ ﵁/ يَقُولُ: نزلتْ آيَةُ[1] الحِجاب) ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَدۡخُلُواْ بُيُوتَ ٱلنَّبِيِّ﴾ الآية [الأحزاب: ٥٣] (فِي زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ) ﵂ (وَأَطْعَمَ عليْهَا) أي: على وليمتِها (يَوْمَئِذٍ) الناسَ (خُبْزًا وَلَحْمًا) كثيرًا (وَكَانَتْ تَفْخَرُ عَلَى نِسَاءِ النَّبِيِّ ﷺ وَكَانتْ تَقُولُ: إِنَّ اللهَ) ﷿ (أَنْكَحَنِي) به ﷺ (فِي السَّمَاءِ) حيث قال تعالى: ﴿زَوَّجۡنَٰكَهَا﴾ [الأحزاب: ٣٧] وذات الله تعالى منزَّهة عن المكان والجهة، فالمراد بقولها: «في السماء» الإشارةُ إلى علوِّ الذَّات والصِّفات، وليس ذلك[2] باعتبار أنَّ محلَّه تعالى في السَّماء، تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا، وعند ابن سعد عن أنس: قالت زينب: يا رسول الله لستُ كأحدٍ مِن نسائك؛ ليست منهنَّ امرأة إلَّا زوَّجها أبوها أو أخوها أو أهلُها، ومِن حديث أمِّ سلمة: قالت زينب: ما أنا كأحدٍ من نساء النَّبيِّ ﷺ إنَّهنَّ زُوِّجْنَ بالمهورِ وزوَّجَهُنَّ الآباء، وأنا زوَّجني اللهُ رسولَه، وأنزل فيَّ القرآن[3]، وفي مرسل الشَّعبيِّ ممَّا أخرجه الطبريُّ وأبو القاسم الطلحيُّ[4] في «كتاب الحجّة والبيان» قال: كانت زينب تقول للنَّبيِّ ﷺ: «أنا أعظم نسائك عليك حقًّا، أنا خيرهُنَّ مَنْكَحًا، وأكرمُهُنَّ سفيرًا، وأقربُهُنَّ رَحِمًا، زَوَّجَنِيكَ/ الرَّحمن من فوق عرشه، وكان جبريل هو السّفيرَ بذلك، وأنا ابنة عمَّتِك[5] وليس لك من نسائك قريبةٌ غيري».

وهذا الحديث آخر ما وقع في «البخاريِّ» من ثلاثيَّاتِهِ وهو الثَّالث والعشرون، وأخرجه النَّسائيُّ في «عِشْرة النِّساء» وفي «النِّكاح» و«النّعوت».

٧٤٢٢ - حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ: حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللهَ لَمَّا قَضَى الخَلْقَ كَتَبَ عِنْدَهُ فَوْقَ عَرْشِهِ: إِنَّ رَحْمَتِي سَبَقَتْ غَضَبِي».

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ) الحكمُ بنُ نافعٍ قال: (أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ) هو ابن أبي حمزةَ قال:

(١) في (ب): «آيات».

(٢) في (ع): «كذلك».

(٣) في (د) و(ع): «الكتاب».

(٤) هو قوام السنة إسماعيل بن محمد (ت: ٥٣٥).

(٥) في (د): «عمك»، وهو خطأ.

(حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ) عبد الله بن ذكوان (عَنِ الأَعْرَجِ) عبد الرّحمن بن هرمز (عَنْ أبي هُريرة) رضي الله عنه (عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم) أنَّه (قَالَ: إِنَّ اللهَ) عز وجل (لَمَّا قَضَى[1] الخَلْقَ) أتمَّه وأنفذه (كَتَبَ) أثبت في كتابٍ (عِنْدَهُ فَوْقَ عَرْشِهِ) صفة «الكتاب»: (إِنَّ رَحْمَتِي سَبَقَتْ غَضَبِي) قال في «الكواكب»: فإن قلت: صفات الله تعالى قديمة، والقِدَم هو عدم المسبوقيَّة بالغير فما وجه السَّبْقِ؟ قلت: الرّحمة والغضب من صفات الفعل، والسَّبْقُ باعتبار التعلُّق، والسِّرُّ فيه: أنَّ الغضب بعد صدور المعصية من العبد، بخلاف تعلُّق الرّحمة فإنَّها فائضة على الكلِّ دائمًا أبدًا[2]، والحديث سبق قريبًا [ح: ٧٤٠٤، ٣١٩٤].

٧٤٢٣ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ المُنْذِرِ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ فُلَيْحٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي: حَدَّثَنِي هِلَالٌ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «مَنْ آمَنَ بِاللهِ وَرَسُولِهِ، وَأَقَامَ الصَّلَاةَ، وَصَامَ رَمَضَانَ كَانَ حَقًّا عَلَى اللهِ أَنْ يُدْخِلَهُ الجَنَّةَ، هَاجَرَ فِي سَبِيلِ اللهِ، أَوْ جَلَسَ فِي أَرْضِهِ الَّتِي وُلِدَ فِيهَا» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، أَفَلَا نُنَبِّئُ النَّاسَ بِذَلِكَ؟ قَالَ: «إِنَّ فِي الجَنَّةِ مِئَةَ دَرَجَةٍ أَعَدَّهَا اللهُ لِلْمُجَاهِدِينَ فِي سَبِيلِهِ، كُلُّ دَرَجَتَيْنِ مَا بَيْنَهُمَا كَمَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ، فَإِذَا سَأَلْتُمُ اللهَ؛ فَسَلُوهُ الفِرْدَوْسَ؛ فَإِنَّهُ أَوْسَطُ الجَنَّةِ وَأَعْلَى الجَنَّةِ، وَفَوْقَهُ عَرْشُ الرَّحْمَنِ، وَمِنْهُ تَفَجَّرُ أَنْهَارُ الجَنَّةِ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ المُنْذِرِ) الحِزاميُّ أحدُ الأعلام المدنيُّ قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (مُحَمَّدُ بْنُ فُلَيْحٍ) بضمِّ الفاء آخره مهملة مُصغَّرًا (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (أَبِي) فُليح ابن سليمان قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (هِلَالٌ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ) بالتّحتيَّة والمهملة (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رضي الله عنه (عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم) أنَّه (قَالَ: مَنْ آمَنَ بِاللهِ وَرَسُولِهِ، وَأَقَامَ الصَّلَاةَ) المكتوبة (وَصَامَ رَمَضَانَ، كَانَ) ولأبوي ذرٍّ والوقت: «فإنَّ» (حَقًّا عَلَى اللهِ) عز وجل بحسب وعده الصّادق وفضله العميم (أَنْ يُدْخِلَهُ الجَنَّةَ، هَاجَرَ فِي سَبِيلِ اللهِ) عز وجل (أَوْ جَلَسَ فِي أَرْضِهِ الَّتِي وُلِدَ فِيهَا، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، أَفَلَا نُنَبِّئُ) بضمِّ النّون الأُولى وفتح الثّانية وكسر الموحَّدة المشدَّدة بعدَها همزة؛ نخبرُ (النَّاسَ بِذَلِكَ؟) وفي «الجهاد» [ح: ٢٧٩٠] «أفلا نُبشِّر النّاس» (قَالَ: إِنَّ فِي الجَنَّةِ مِئَةَ دَرَجَةٍ أَعَدَّهَا اللهُ لِلْمُجَاهِدِينَ فِي سَبِيلِهِ، كُلُّ دَرَجَتَيْنِ مَا بَيْنَهُمَا كَمَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ) وفي

(١) في (د) و(ع): «خلق»، وفي هامش (د) من نسخة كالمثبت.

(٢) «أبدًا»: مثبتٌ من (د) و(س)، وهي مثبتة في الكواكب.

«التِّرمذيِّ» أنَّه مئة عام، وفي «الطَّبرانيِّ»: «خمس مئة عام» وعند ابن خزيمة في «التَّوحيد» من «صحيحه» وابن أبي عاصم في «كتاب السُّنَّة» عن ابن مسعود: «بين السَّماء الدُّنيا والتي تليها خمس مئة عام، وبين كل سماء وسماء[1] خمس مئة عامٍ» وفي رواية: «وغِلَظُ كلِّ سماءٍ مسيرة خمس مئة عام، وبين السَّابعة وبين الكرسيِّ خمس مئة عام[2]، وبين الكرسيِّ وبين الماء خمس مئة عام»[3]، والكرسيّ فوق الماء[4]، والله فوق/ العرش، ولا يخفى عليه شيء من أعمالكم» (فَإِذَا سَأَلْتُمُ اللهَ) عَزَّ وَجَلَّ (فَسَلُوهُ الفِرْدَوْسَ) بكسر الفاء وفتح الدَّال (فَإِنَّهُ أَوْسَطُ الجَنَّةِ وَأَعْلَى الجَنَّةِ) و«الأوسطُ»: الأفضل، فلا منافاة بين قوله: أوسط وأعلى (وَفَوْقَهُ) أي: فوق الفردوس (عَرْشُ الرَّحْمَنِ) بنصب «فوقَه» على الظَّرفيَّة، كذا في الفرع/ وقال القاضي عياض: قيَّده الأَصيليُّ بالضَّمِّ، وأنكره ابنُ قُرْقُول، وقال: إنَّما قيَّده الأَصيليُّ بالنَّصب، قال في «المصابيح»: ولإنكار الضمِّ وجهٌ ظاهرٌ، وهو أنَّ «فوق» مِنَ الظروف العادمة للتَّصرف[5]، وذلك ممَّا يأبى رفعه بالابتداء كما وقع في هذه الرِّواية (وَمِنْهُ) من الفردوس ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنِيِّ: «ومنها» أي[6]: من جنَّة الفردوس (تَفَجَّرُ أَنْهَارُ الجَنَّةِ) بفتح الفوقيَّة والجيم المشدَّدة، بحذف أحد المِثْلَين.

١٠/٣٨٥ — د٧/٣١٢ب

والحديثُ سبقَ في «باب درجات المجاهدين في سبيل الله» من «كتاب الجهاد»[7] [ح: ٢٧٩٠].

---

(١) «سماء»: ليس في (د).

(٢) في هامش (ل): سقطت من قلم المؤلِّف.

(٣) قوله: «وبين الكرسي وبين الماء خمس مئة عام» ليس في (د).

(٤) في هامش (ج): قوله: «والكرسي فوق الماء» كذا بخطه، والذي في «الدر المنثور» أخرج عثمان بن سعيد الدارمي في «الرد على الجهمية» وابن المنذر وأبو الشيخ والطبراني وابن مردويه واللالكائي والبيهقي عن ابن مسعود قال: ما بين السموات والأرض مسيرة خمسمائة عام، وما بين كل سمائين خمسمائة عام، ومصير كل سماء -يعني غلظ ذلك- مسيرة خمسمائة عام، ما بين السماء السابعة إلى الكرسي مسيرة خمسمائة عام، وما بين الكرسي والماء مسيرة خمسمائة عام، والعرش على الماء، والله فوق العرش، وهو يعلم ما أنتم عليه. انتهى. قلنا: مراده أن الصواب: «والعرش» لا «والكرسي».

(٥) في (د) و(ع): «التصرف»، والمثبت موافق للمصابيح.

(٦) «أي»: مثبتٌ من (د).

(٧) في غير (ع): «الجنان»، وهو خطأ.

٧٤٢٤ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ -هُوَ التَّيْمِيُّ- عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: دَخَلْتُ المَسْجِدَ وَرَسُولُ اللهِ ﷺ جَالِسٌ، فَلَمَّا غَرَبَتِ الشَّمْسُ قَالَ: «يَا أَبَا ذَرٍّ؛ هَلْ تَدْرِي أَيْنَ تَذْهَبُ هَذِهِ؟» قَالَ: قُلْتُ: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «فَإِنَّهَا تَذْهَبُ تَسْتَأْذِنُ فِي السُّجُودِ فَيُؤْذَنُ لَهَا، وَكَأَنَّهَا قَدْ قِيلَ لَهَا: ارْجِعِي مِنْ حَيْثُ جِئْتِ، فَتَطْلُعُ مِنْ مَغْرِبِهَا» ثُمَّ قَرَأَ: «(ذَلِكَ مُسْتَقَرٌّ لَهَا)» فِي قِرَاءَةِ عَبْدِ اللهِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ جَعْفَرٍ) أي: ابن أعين البخاريُّ البِيكَنديُّ قال: (حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ) محمَّدُ بن[1] خازم، بالخاء والزاي المعجمتين بينهما ألفٌ آخره ميم (عَنِ الأَعْمَشِ) سليمان (عَنْ إِبْرَاهِيمَ هُوَ التَّيْمِيُّ، عَنْ أَبِيهِ) يزيدَ بنِ شريكٍ (عَنْ أَبِي ذَرٍّ) جُندب بن جنادةَ رضي الله عنه أنَّه (قَالَ: دَخَلْتُ المَسْجِدَ وَرَسُولُ اللهِ ﷺ جَالِسٌ) فيه (فَلَمَّا غَرَبَتِ الشَّمْسُ قَالَ) لي: (يَا أَبَا ذَرٍّ، هَلْ تَدْرِي أَيْنَ تَذْهَبُ هَذِهِ) الشَّمس؟ (قَالَ) أبو ذرٍّ: (قُلْتُ: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ) بذلك (قَالَ) عليه الصلاة والسلام: (فَإِنَّهَا تَذْهَبُ تَسْتَأْذِنُ) بأنْ يخلُقَ الله تعالى فيها حياةً يوجَدُ القولُ عندَها، أو أسندَ الاستئذانَ إليها مجازًا، أو المرادُ: المَلَكُ الموكَّلُ بها، ولأبي ذرٍّ: «فتستأذن»[2] (فِي السُّجُودِ، فَيُؤْذَنُ لَهَا) زاد أبو ذرٍّ: «في السجود» (وَكَأَنَّهَا قَدْ قِيلَ لَهَا: ارْجِعِي مِنْ حَيْثُ جِئْتِ، فَتَطْلُعُ مِنْ مَغْرِبِهَا، ثُمَّ قَرَأَ) عليه الصلاة والسلام: ((ذَلِكَ مُسْتَقَرٌّ لَهَا) فِي قِرَاءَةِ عَبْدِ اللهِ) ابنِ مسعودٍ، وفي «بدء الخلق» [ح: ٣١٩٩] «فإنَّها تذهب حتَّى تسجد تحت العرش فتستأذن[3] فيؤذَن لها، ويُوشِكُ أن تسجدَ فلا يُقبَلَ منها، وتستأذنَ فلا يؤذن[4] لها فيقال لها: ارجعي من حيث جئت، فتطلع من مغربها، فذلك قوله تعالى: ﴿وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَّهَا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾» [يس: ٣٨].

٧٤٢٥ - حَدَّثَنَا مُوسَى، عَنْ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ السَّبَّاقِ: أَنَّ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ: وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خَالِدٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنِ ابْنِ السَّبَّاقِ: أَنَّ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ حَدَّثَهُ قَالَ: أَرْسَلَ إِلَيَّ أَبُو بَكْرٍ، فَتَتَبَّعْتُ القُرْآنَ حَتَّى وَجَدْتُ آخِرَ سُورَةِ التَّوْبَةِ مَعَ أَبِي خُزَيْمَةَ الأَنْصَارِيِّ، لَمْ

(١) زيد في (د): «أبي»، ولا يصحُّ.

(٢) قوله: «ولأبي ذر: فتستأذن»: تقدم في (د) عقب قوله: «فإنها تذهب تستأذن».

(٣) في (د): «تستأذن»، وسقط من غيرها، والمثبت موافق للصحيح.

(٤) «فلا يؤذن»: مثبتٌ من (د)، وكذا ثبت في الصحيح.

أَجِدْهَا مَعَ أَحَدٍ غَيْرِهِ: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾ حَتَّى خاتمةِ ﴿بَرَآءَةٌ﴾.

حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يُونُسَ، بِهَذَا، وَقَالَ: مَعَ أَبِي خُزَيْمَةَ الأَنْصَارِيِّ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُوسَى) بن إسماعيل التَّبوذكيُّ (عَنْ إِبْرَاهِيمَ) بن سعدٍ سبط عبد الرحمن ابن عوفٍ قال: (حَدَّثَنَا ابْنُ شِهَابٍ) محمَّد بن مسلمٍ الزُّهريُّ (عَنْ عُبَيْدِ بْنِ السَّبَّاقِ) بضمِّ العين من غير إضافة[1] لشيءٍ، و«السَّبَّاق»: بفتح المهملة والموحَّدة المشدَّدة وبعد الألف قاف، الثقفيِّ (أَنَّ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ) وسقط لأبي ذرٍّ «أن زيد[2] بن ثابت» (وَقَالَ اللَّيْثُ) بن سعدٍ الإمام: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خَالِدٍ) الفَهْمِيُّ والي مصرَ (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهريِّ (عَنِ ابْنِ السَّبَّاقِ) عُبيدٍ: (أَنَّ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ حَدَّثَهُ قَالَ: أَرْسَلَ إِلَيَّ) بتشديد الياء (أَبُو بَكْرٍ) الصديق ﷺ، أي: فأمرني[3] أن أتتبع القرآن[4] (فَتَتَبَّعْتُ القُرْآنَ) أجمعه من الرِّقاع والأكتاف والعُسُب وصدور الرجال (حَتَّى وَجَدْتُ آخِرَ سُورَةِ التَّوْبَةِ مَعَ أَبِي خُزَيْمَةَ الأَنْصَارِيِّ، لَمْ أَجِدْهَا مَعَ أَحَدٍ غَيْرِهِ) بالجرِّ (﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾ [التوبة: ١٢٨] حَتَّى خَاتِمَةِ ﴿بَرَآءَةٌ﴾)/ وهو ﴿رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ﴾ إذ هو أعظمُ خَلْقِ الله تعالى، خُلِقَ مطافًا لأهل السماء، وقِبلةً للدُّعاء. د٣١٣/٧أ

وهذا التعليقُ وصله أبو القاسم البغويُّ في «فضائل القرآن».

وبه قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ) هو يحيى بن عبد الله بن بُكير المخزوميُّ المصريُّ قال: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) بنُ سعدٍ المصريُّ (عَنْ يُونُسَ) بن يزيد الأيليِّ (بِهَذَا) الحديث السابق (وَقَالَ) فيه: (مَعَ أَبِي خُزَيْمَةَ الأَنْصَارِيِّ) كما في الأولى، ووقع في «تفسير سورة براءة» [ح: ٤٦٧٩] من طريق أبي اليمان، عن شعيب، عن الزُّهريِّ «مع خزيمة الأنصاريِّ» بإسقاط «أبي» وفي متابعةِ يعقوبَ بن إبراهيم لموسى بن إسماعيل في روايته عن إبراهيم/ بن سعدٍ، وقال: «مع خزيمة أو أبي خزيمة» بالشَّكِّ، لكن قال في «فتح الباري»: والتَّحقيقُ أنَّ آية التَّوبة مع أبي خُزيمة بالكنية، وآية[5] الأحزاب مع خُزيمة. ٣٨٦/١٠

(١) في (د) و(ع): «انضمامه»، وفي هامش (د) من نسخة كالمثبت.

(٢) «أن زيد»: ليس في (ع).

(٣) في (ع): «فأمر».

(٤) «أي: فأمرني أن أتتبع القرآن»: وقع في (ع) بعد لفظ: «فتتبَّعت القرآن».

(٥) في (د) و(ع): «في رواية»، وفي هامش (د): لعلَّه وأن آية.

٧٤٢٦ - حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ: حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عنْ أبي العالية، عن ابْن عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ عِنْدَ الكَرْبِ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ العَلِيمُ الحلِيمُ، لا إله إلَّا الله ربُّ العَرْشِ العَظِيمِ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَرَبُّ الأَرْضِ رَبُّ العَرْشِ الكَرِيمِ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ) بضمِّ الميم وفتح العين المهملة واللَّام المشدَّدة، العَمِّيُّ، أبو الهيثم الحافظ قال: (حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ) بضمِّ الواو وفتح الهاء[1] ابن خالد (عَنْ سَعِيدٍ) بكسر العين، ابن أبي عَروبة (عَنْ قَتَادَةَ) بن دعامة (عَنْ أَبِي العَالِيَةِ) رُفَيع (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما) أنَّه (قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ عِنْدَ الكَرْبِ) أي: عند حلوله: (لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ العَلِيمُ) الشاملُ علمه لجميع المعلومات المحيط بها، لا تخفى عليه خافية، ولا تعزب[2] عنه قاصية ولا دانية، ولا يَشْغَلُه علمٌ عن علمٍ (الحَلِيمُ) الذي لا يستفزُّه غضبٌ، ولا يحمله غيظٌ على استعجال العقوبة والمسارعة إلى الانتقام (لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ) ولأبي ذرٍّ عن الحَمُّويي والكُشْمِيهَنيِّ: «إلَّا هو» (رَبُّ العَرْشِ العَظِيمِ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ) ولأبي ذرٍّ عن الحَمُّويي والكُشْمِيهَنيِّ: «إلَّا هو» (رَبُّ السَّمَوَاتِ وَرَبُّ الأَرْضِ رَبُّ العَرْشِ الكَرِيمِ) و«العرش»: أرفع المخلوقات وأعلاها، وهو قِوامُ[3] كلِّ شيءٍ من المخلوقات، والمحيط به، وهو مكان العظمة، ومِن فوقه تنبعث الأحكام والحكمة التي بها كوَّن كلَّ شيءٍ، وبها يكون الإيجاد والتدبير، قال الكِرمانيُّ: ووصف العرش بـ«العظيم» أي: من جهة الكم، وبـ«الكريم»[4]، أي: الحسن من جهة الكيف، فهو ممدوح ذاتًا وصفةً، وقال غيره: وصفه بـ«الكرم»؛ لأنَّ الرحمةَ تنزل منه، أو لنسبته[5] إلى أكرم الأكرمين.

والحديث ذكر في «كتاب الدعوات» [ح: ٦٣٤٥، ٦٣٤٦].

٧٤٢٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا سُفيَانُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «يَصْعَقُونَ يَوْمَ القِيَامَةِ، فَإِذَا أَنَا بِمُوسَى آخِذٌ بِقَائِمَةٍ مِنْ قَوَائِمِ العَرْشِ».

---

(١) «وفتح الهاء»: مثبتٌ من (د).

(٢) في (د) و(ع): «يعزب».

(٣) في هامش (ج): «هذا قِوامه» بالكسر والفتح، وتُقلب الواو ياءً جوازًا مع الكسرة؛ أي: عماده الذي يقوم به وينتظم، ومنهم من يقتصر على الكسر.

(٤) في غير (ب): «بالكرم».

(٥) في (ع): «للنسبة».

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ) الفِريابيُّ قال: (حدَّثنا سُفيانُ) الثَّوريُّ (عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى) بفتح العين (عَنْ أَبِيهِ) يحيى بن عمارة المازنيِّ الأنصاريِّ (عَنْ أَبِي سَعِيدٍ) سعد بن مالكٍ (الخُدْرِيِّ) رضي الله عنه (عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم) أنَّه قال: (قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم[1]: يَصْعَقُونَ) ولأبي ذرٍّ: «قال»[2]: «النَّاس يصعقون» (يَوْمَ القِيَامَةِ) أي: يغشى عليهم، وسقطت التَّصلية الثَّانية لأبي ذرٍّ[3] (فَإِذَا أَنَا بِمُوسَى) عليه السلام (آخِذٌ بِقَائِمَةٍ مِنْ قَوَائِمِ العَرْشِ).

٧٤٢٨ - وَقَالَ المَاجِشُونُ: عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ الفَضْلِ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «فَأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ بُعِثَ، فَإِذَا مُوسَى آخِذٌ بِالعَرْشِ».

د٣١٣/٧ب

(وَقَالَ المَاجِشُونُ) بكسر الجيم/ في الفرع كأصله ويجوز الضَّمُّ والفتح بعدها شين معجمة مضمومة آخرُه نونٌ مرفوعٌ؛ عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة ميمونٍ المدنيُّ (عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ الفَضْلِ) بسكون الضاد المعجمة ابن العباس بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطَّلب الهاشميِّ (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ) بن عبد الرحمن بن عوفٍ (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رضي الله عنه (عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم) أنَّه (قَالَ: فَأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ بُعِثَ) وفي رواية أبي سعيد في «أحاديث الأنبياء» [ح: ٣٣٩٨] «أوَّل من يُفِيقُ» (فَإِذَا مُوسَى) ولأبي ذرٍّ عن الحَمُّويي والمُستملي: «فإذا بموسى» (آخِذٌ بِالعَرْشِ).

والحديث سبق في «أحاديث الأنبياء» [ح: ٣٤٠٨][4].

٢٣ - باب قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ وَقَوْلِهِ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾

وَقَالَ أَبُو جَمْرَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: بَلَغَ أَبَا ذَرٍّ مَبْعَثُ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فَقَالَ لأَخِيهِ: اعْلَمْ لِي عِلْمَ هَذَا الرَّجُلِ الَّذِي يَزْعُمُ أَنَّهُ يَأْتِيهِ الخَبَرُ مِنَ السَّمَاءِ، وَقَالَ مُجَاهِدٌ: العَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُ الكَلِمَ الطَّيِّبَ، يُقَالُ: ذِي المَعَارِجِ، المَلَائِكَةُ تَعْرُجُ إِلَى اللهِ.

(باب قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ﴾) تصعدُ في المعارج التي جعلها الله لهم (﴿وَالرُّوحُ﴾)

---

(١) قوله: «قال النبي صلى الله عليه وسلم»: سقط من (د)، وسقط من (ع) دون قوله: «قال».

(٢) زيد في غير (د): «أي أبو سعيد الخدري».

(٣) قوله: «وسقطت التَّصلية الثَّانية لأبي ذرٍّ»: سقط من (د).

(٤) في هامش (ج): «بلغ».

جبريلُ(1)، وخصَّه بالذِّكر بعد العموم، لفضله وشرفه، أو خَلْقٌ هم حفظةٌ على الملائكة، كما أنَّ الملائكةَ حفظةٌ علينا، أو أرواحُ المؤمنين عند الموت (﴿إِلَيْهِ﴾ [المعارج: ٤]) أي: إلى عرشه، أو إلى المكان الذي هو محلُّهم وهو في السماء؛ لأنَّها محلُّ بِرِّه وكرامته (وَقَوْلِهِ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠]) أي: إلى محلِّ القبول والرضا، وكلُّ ما اتَّصف بالقبول وُصِفَ بالرِّفعة والصعود.

(وَقَالَ أَبُو جَمْرَةَ) بالجيم والرَّاء نصر بن عمران الضُّبَعيُّ، مما سبق موصولًا في «باب إسلام أبي ذرٍّ» [ح: ٣٨٦١] (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ) ﵄: (بَلَغَ أَبَا ذَرٍّ مَبْعَثُ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ لأَخِيهِ) أُنيس بضمِّ الهمزة مصغَّرًا: (اعْلَمْ لِي عِلْمَ هَذَا الرَّجُلِ الَّذِي يَزْعُمُ أَنَّهُ يَأْتِيهِ الخَبَرُ مِنَ السَّمَاءِ) وهذا موضع التَّرجمة كما(2) لا يخفى.

(وَقَالَ مُجَاهِدٌ) فيما وصله الفريابيُّ: (العَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُ الكَلِمَ/ الطَّيِّبَ) وقد أخرج البيهقيُّ من طريق عليِّ بن أبي طلحة، عن ابن عبَّاسٍ في تفسيرها: ﴿ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ ذِكْرُ الله، ﴿وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّـٰلِحُ﴾: أداء فرائض الله، فمن ذكر الله ولم يؤدِّ فرائضه رُدَّ كلامه، وقال الفرَّاء معناه: أنَّ العمل الصالح يرفع الكلام الطيِّب إذا كان معه عملٌ صالحٌ، وقال البيهقيُّ: صعود الكلام(3) الطَّيِّب عبارةٌ عن القبول (يُقَالُ): معنى (ذِي المَعَارِجِ) هو (المَلَائِكَةُ) العارجات (تَعْرُجُ إِلَى اللهِ) ﷻ، ولأبي ذرٍّ عن الحَمُّويي والكُشْمِيهَنيِّ: «إليه» وفي قوله: «إلى الله» ما تقدَّم عن السَّلف مِنَ التَّفويض، وعن الخلف مِنَ التأويل، وإضافةُ المعارج إليه تعالى إضافة تشريفٍ، ومعنى الارتفاع إليه اعتلاؤه مع تنزيهه عن المكان.

٣٨٧/١٠

---

(١) في هامش (ج): قد ذكر ابن كثير في تفسير «النبأ» أقوالًا كثيرة في المراد بالروح، استغرب بعضها، ثمَّ قال: وتوقَّف ابن جرير فلم يقطع بواحدٍ مِن هذه الأقوال كلِّها، والأشبه والله أعلم أنَّهم بنو آدم. انتهى. ولم يذكر في الأقوال قولًا بأنَّهم حفظةٌ على الملائكة، وقد نقله العراقيُّ عن بعض أهل العلم، ثمَّ قال: والله أعلم بصحَّة ذلك، وفي «الدرِّ المنثور» روايات كثيرة منها، أخرج عبد بن حُمَيد وابن المنذر عن عكرمة في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَقُومُ ٱلرُّوحُ وَٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ صَفًّا﴾ [النبأ: ٣٨] قال: الروح أعظم خلقًا من الملائكة، ولا ينزل ملك إلَّا ومعه روح.

(٢) (د) وفي (ع): «الما».

(٣) في هامش (د) من نسخة: «الكلم».

٧٤٢٩ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنِي مالِكٌ، عنْ أبي الزِّنادِ، عن الأعرج، عَنْ أبي هُرَيْرَة ﵁: أنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «يَتَعَاقَبُونَ فيكُمْ مَلَائكةٌ باللَّيْل وملائكةٌ بالنَّهارِ، وَيَجْتَمِعُونَ في صلاة العَصْر وَصَلَاةِ الفَجْرِ، ثُمَّ يَعْرُجُ الَّذِينَ بَاتُوا فِيكُمْ، فَيَسْأَلُهُمْ وَهْوَ أعْلَمُ بِهِمْ فيقولُ: كيْف تركْتُمْ عِبادِي؟ فَيَقُولُونَ: تَرَكْنَاهُمْ وَهُمْ يُصَلُّونَ وَأَتَيْنَاهُمْ وَهُمْ يُصَلُّونَ».

وبه قال (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) بن أبي أويسٍ قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (مَالِكٌ) الإمامُ (عَنْ أَبِي الزِّنَادِ) عبد الله بن ذكوان (عَنِ الأَعْرَجِ) عبد الرحمن بن هرمز (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﵁: أَنَّ رَسُولَ اللهِ/ ﷺ قَالَ: يَتَعَاقَبُونَ) يتناوبون (فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ) تأتي جماعة بعدَ أخرى، ثم تعود الأولى عقب الثانية، وتنكير «ملائكة» في الموضعين يُفيدُ أنَّ الثَّانية غير الأولى كما هو ظاهرٌ[1] (وَيَجْتَمِعُونَ فِي) وقت (صَلَاةِ العَصْرِ وَ) وقت (صَلَاةِ الفَجْرِ ثُمَّ يَعْرُجُ) الملائكة (الَّذِينَ بَاتُوا فِيكُمْ) أيُّها المصلُّون (فَيَسْأَلُهُمْ) ربُّهم ﷿ سؤال تعبُّدٍ كما تعبَّدَهُم بكَتْب أعمالهم (وَهْوَ أَعْلَمُ بِهِمْ) أي: بالمصلِّين مِنَ الملائكة، ولغير الكُشْمِيهَنِيِّ: «بكم» بالكاف بدل الهاء (فَيَقُولُ) ﷿: (كَيْفَ تَرَكْتُمْ عِبَادِي؟ فَيَقُولُونَ: تَرَكْنَاهُمْ وَهُمْ يُصَلُّونَ) وهذا آخر الجواب عن سؤالهم: «كيف تركتم» ثمَّ زادوا في الجواب؛ لإظهار فضيلة المصلِّين، والحرص على ذِكرِ ما يُوجِبُ مغفرةَ ذنوبِهم فقالوا: (وَأَتَيْنَاهُمْ وَهُمْ يُصَلُّونَ).

٧/٣١٤أ د

والحديث سبقَ في «باب فضل صلاة العصر» من أوائل «كتاب الصَّلاة» [ح: ٥٥٥].

٧٤٣٠ - وَقَالَ خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ تَصَدَّقَ بِعَدْلِ تَمْرَةٍ مِنْ كَسْبٍ طَيِّبٍ -وَلَا يَصْعَدُ إِلَى اللهِ إِلَّا الطَّيِّبُ- فَإِنَّ اللهَ يَتَقَبَّلُهَا بِيَمِينِهِ، ثُمَّ يُرَبِّيهَا لِصَاحِبِهِ كَمَا يُرَبِّي أَحَدُكُمْ فَلُوَّهُ، حَتَّى تَكُونَ مِثْلَ الجَبَلِ».

وَرَوَاهُ وَرْقَاءُ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «وَلَا يَصْعَدُ إِلَى اللهِ إِلَّا الطَّيِّبُ».

(وَقَالَ) ولأبي ذرٍّ: «قال أبو عبد الله محمَّد بن إسماعيل البخاريُّ: قال» (خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ) بفتح الميم وسكون المعجمة، القطوانيُّ الكوفيُّ شيخ البخاريِّ، فيما وصله أبو بكرٍ الجَوْزَقِيُّ

(١) «كما هو ظاهر»: مثبتٌ من (د).

في «الجمع بين الصّحيحين»: (حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ) ابن بلالٍ قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (عَبْدُ اللهِ بْنُ دِينَارٍ) المدنيُّ (عَنْ أَبِي صَالِحٍ) ذكوان الزَّيّات (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رضي الله عنه (قال: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: مَنْ تَصَدَّقَ بِعَدْلِ تَمْرَةٍ) بفتح العين وكسرها، أي: بمثلها، أو بالفتح: ما عادل الشيء من جنسه، وبالكسر: ما ليس من جنسه (مِنْ كَسْبٍ طَيِّبٍ) أي: حلالٍ (وَلَا يَصْعَدُ إِلَى اللهِ) عز وجل (إِلَّا الطَّيِّبُ) جملةٌ معترضةٌ بين الشّرط والجزاء تأكيدًا لتقرير المطلوب في النّفقة (فَإِنَّ اللهَ يَتَقَبَّلُهَا بِيَمِينِهِ) وعبَّر بـ«اليمين» لأنَّها في العُرْفِ لِمَا عزَّ، والأُخرى لِمَا هَانَ، ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنيِّ: «يقبلها» بحذف الفوقيَّة وسكون القاف وتخفيف الموحَّدة (ثُمَّ يُرَبِّيهَا لِصَاحِبِهِ) أي: لصاحب العدل، ولأبي ذرٍّ عن المُستملي: «لصاحبها» أي: لصاحب الصّدقة بمضاعفة الأجر، أو بالمزيد في الكميّة (كَمَا يُرَبِّي أَحَدُكُمْ فَلُوَّهُ) بفتح الفاء وضمِّ اللّام وتشديد الواو، المُهْر حين فِطامِهِ (حَتَّى تَكُونَ) الصّدقةُ التي عِدل التّمرة (مِثْلَ الجَبَلِ) لتثقُل في ميزانه، وضَرَبَ المثل بالمُهْر؛ لأنَّه يزيد زيادة بيِّنةً.

(وَرَوَاهُ) أي: الحديث (وَرْقَاءُ) بن عمر (عَنْ عَبْدِاللهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ) بالمهملة (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رضي الله عنه (عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم: وَلَا يَصْعَدُ إِلَى اللهِ) عز وجل (إِلَّا الطَّيِّبُ) ولأبي ذرٍّ: «إلَّا طيِّبٌ».

وهذا وصله البيهقيُّ، لكنَّه قال في آخره: «مثل أُحُد» بدل قوله في الرواية المعلَّقة: «مثل الجبل» ومراد المؤلِّف: أنَّ رواية ورقاء موافقةٌ لرواية سليمان إلَّا في شيخ شيخهما، فعند سليمان أنَّه عن أبي صالح، وعند ورقاء أنَّه عن سعيد بن يسار//.

٣٨٨/١٠
د٣١٤/٧ب

٧٤٣١ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الأَعْلَى بْنُ حَمَّادٍ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي العَالِيَةِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ نَبِيَّ اللهِ صلى الله عليه وسلم كَانَ يَدْعُو بِهِنَّ عِنْدَ الكَرْبِ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ العَظِيمُ الحَلِيمُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ رَبُّ العَرْشِ العَظِيمِ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَرَبُّ العَرْشِ الكَرِيمِ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الأَعْلَى بْنُ حَمَّادٍ) أبو يحيى الباهليُّ مولاهم قال: (حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ) الخيَّاط أبو معاويةَ البصريُّ قال: (حَدَّثَنَا سَعِيدٌ) بكسر العين، هو ابن أبي عَروبة (عَنْ قَتَادَةَ) بن دعامة (عَنْ أَبِي العَالِيَةِ) رُفَيع (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ) رضي الله عنهما: (أَنَّ نَبِيَّ اللهِ صلى الله عليه وسلم كَانَ يَدْعُو بِهِنَّ عِنْدَ الكَرْبِ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ العَظِيمُ الحَلِيمُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ رَبُّ العَرْشِ العَظِيمِ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ رَبُّ

السَّمَوَاتِ[1] وَرَبُّ العَرْشِ الكَرِيم) قال النوويُّ: فإن قيل: فهذا[2] ذِكْرٌ وليس فيه دعاءٌ يزيل الكرب، فجوابُه من وجهين:

أحدهُما: أنَّ هذا الذِّكر يَستفتح به الدعاء، ثمَّ يدعو بما شاء[3].

والثاني: هو كما ورد: «مَن شغله ذِكري عن مسألتي أعطيتُه أفضل ما أعطي السّائلين» قيل: وهذا الحديث ليس مطابقًا للترجمة، ومحلُّه في الباب السّابق، ولعلَّ النّاسخ نقله إلى هنا، وقد سبق قريبًا [ح: ٧٤٢٦].

٧٤٣٢ - حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي نُعْمٍ -أَوْ أَبِي نُعْمٍ شَكَّ قَبِيصَةُ- عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: بُعِثَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِذُهَيْبَةٍ فَقَسَمَهَا بَيْنَ أَرْبَعَةٍ. وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ نَصْرٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي نُعْمٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ قَالَ: بَعَثَ عَلِيٌّ وَهُوَ بِاليَمَنِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِذُهَيْبَةٍ فِي تُرْبَتِهَا، فَقَسَمَهَا بَيْنَ الأَقْرَعِ بْنِ حَابِسٍ الحَنْظَلِيِّ ثُمَّ أَحَدِ بَنِي مُجَاشِعٍ، وَبَيْنَ عُيَيْنَةَ بْنِ بَدْرٍ الفَزَارِيِّ، وَبَيْنَ عَلْقَمَةَ بْنِ عُلَاثَةَ العَامِرِيِّ ثُمَّ أَحَدِ بَنِي كِلَابٍ، وَبَيْنَ زَيْدِ الخَيْلِ الطَّائِيِّ ثُمَّ أَحَدِ بَنِي نَبْهَانَ، فَتَغَضَّبَتْ قُرَيْشٌ وَالأَنْصَارُ فَقَالُوا: يُعْطِيهِ صَنَادِيدَ أَهْلِ نَجْدٍ وَيَدَعُنَا قَالَ ﷺ: «إِنَّمَا أَتَأَلَّفُهُمْ» فَأَقْبَلَ رَجُلٌ غَائِرُ العَيْنَيْنِ، نَاتِئُ الجَبِينِ، كَثُّ اللِّحْيَةِ، مُشْرِفُ الوَجْنَتَيْنِ، مَحْلُوقُ الرَّأْسِ فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، اتَّقِ اللهَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «فَمَنْ يُطِيعُ اللهَ إِذَا عَصَيْتُهُ فَيَأْمَنُنِي عَلَى أَهْلِ الأَرْضِ وَلَا تَأْمَنُونِي» فَسَأَلَ رَجُلٌ مِنَ القَوْمِ قَتْلَهُ -أُرَاهُ خَالِدَ بْنَ الوَلِيدِ- فَمَنَعَهُ النَّبِيُّ ﷺ، فَلَمَّا وَلَّى قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ مِنْ ضِئْضِئِ هَذَا قَوْمًا يَقْرَؤُونَ القُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ الإِسْلَامِ مُرُوقَ السَّهْمِ مِنَ الرَّمِيَّةِ، يَقْتُلُونَ أَهْلَ الإِسْلَامِ وَيَدَعُونَ أَهْلَ الأَوْثَانِ، لَئِنْ أَدْرَكْتُهُمْ لَأَقْتُلَنَّهُمْ قَتْلَ عَادٍ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ) بن عقبة أبو عامرٍ السُّوائيُّ قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) الثوريُّ (عَنْ أَبِيهِ) سعيد بن مسروقٍ (عَنِ ابْنِ أَبِي نُعْمٍ) بضمِّ النّون وسكون العين، عبد الرّحمن البَجَليِّ، أبي الحكم الكوفيِّ العابد (أَوْ أَبِي نُعْمٍ[4]) بدون «ابن» (شَكَّ قَبِيصَةُ) بن عقبة المذكور (عَنْ أَبِي

---

(١) زيد في (د): «ورب الأرض».

(٢) في (ع): «هذا».

(٣) في (د): «يشاء».

(٤) في هامش (ل): قال الكِرمانيُّ وتَبِعَهُ العينيُّ: أو أبي نُعيم -مُصغَّرًا- البجليُّ.

سَعِيدٍ) سعد بن مالكٍ، ولأبي ذرٍّ زيادة: «الخدريِّ ﵁» أنَّه (قَال: بُعث) بضمِّ الموحَّدة وكسر العين (إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِذُهَيْبَةٍ) بضمِّ الذَّال المعجمة، والتَّأنيث على إرادة القطعة من الذَّهب، وقد يؤنَّث الذَّهب في بعض اللُّغات (فَقَسَمَهَا) ﷺ (بَيْنَ أَرْبَعَةٍ).

قال المؤلف: (وَحَدَّثَنِي) بالإفراد وواو العطف، ولأبي ذرٍّ: «حدَّثنا» (إِسْحَاقُ بْنُ نَصْرٍ) هو إسحاقُ بن إبراهيمَ بن نصرٍ السَّعديُّ قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ) بن همَّام الصَّنعانيُّ اليمانيُّ قال: (أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ) الثوريُّ (عَنْ أَبِيهِ) سعيدٍ (عَنِ ابْنِ أَبِي نُعْمٍ) عبد الرَّحمن البَجَليِّ (عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ) ﵁ أنَّه (قَالَ: بَعَثَ عَلِيٌّ) أي: ابن أبي طالبٍ (وَهْوَ بِاليَمَنِ) ولأبي ذرٍّ عن الحَمُّويي والمُستملي: «في اليمن» (إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِذُهَيْبَةٍ فِي تُرْبَتِهَا) أي: مستقرَّة فيها، وأراد بالتّربة تِبر الذَّهب، ولا يصير ذهبًا خالصًا إلَّا بعدَ السّبك (فَقَسَمَهَا) ﷺ (بَيْنَ الأَقْرَعِ ابْنِ حَابِسٍ) بالحاء والسّين المهملتين بينهما ألف، فموحَّدة مكسورة[1] (الحَنْظَلِيِّ) بالحاء المهملة والظّاء المعجمة، نسبةً إلى حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن تميم (ثُمَّ أَحَدِ بَنِي مُجَاشِعٍ) بميم مضمومة فجيم فألف فشين معجمة مكسورة فعين مهملة، ابن دارم بن مالك[2] ابن حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن تميم (وَبَيْنَ عُيَيْنَةَ) بضمِّ العين مُصغَّرًا (بْنِ بَدْرٍ الفَزَارِيِّ) بفتح الفاء، نسبةً إلى فزارة بن ذبيان (وَبَيْنَ عَلْقَمَةَ بْنِ عُلَاثَةَ) بضمِّ العين المهملة وتخفيف اللَّام وبعد الألف مثلَّثة (العَامِرِيِّ) نسبةً/ إلى عامر بن عوف (ثُمَّ أَحَدِ بَنِي كِلَابٍ) نسبةً إلى كلاب بن ربيعة (وَبَيْنَ زَيْدِ الخَيْلِ) بالخاء المعجمة واللَّام، ابن مهلهل (الطَّائِيِّ) نسبةً إلى طيِّئ (ثُمَّ أَحَدِ بَنِي نَبْهَانَ) أسود بن عمرو، وهؤلاء الأربعة من المؤلَّفة (فَتَغَضَّبَتْ قُرَيْشٌ وَالأَنْصَارُ) بالفوقيَّة والغين والضّاد المشدَّدة المعجمتين ثم موحَّدة، من الغضب، ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنيِّ والمُستملي[3]: «فتغيّظت» بالظّاء المعجمة، مِنَ الغيظ (فَقَالُوا: يُعْطِيهِ) أي: يعطي ﷺ الذّهب (صَنَادِيدَ أَهْلِ نَجْدٍ) أي: سادات أهل نجدٍ (وَيَدَعُنَا) فلا يُعطينا منه شيئًا (قَالَ ﷺ: إِنَّمَا أَتَأَلَّفُهُمْ) ليثبُتوا على الإسلام (فَأَقْبَلَ رَجُلٌ) اسمه عبد الله ذو الخُويصِرة، بضمِّ الخاء المعجمة وفتح الواو وبعد الياء الساكنة صاد مهملة (غَائِرُ العَيْنَيْنِ)

د٧/١٣١٥أ

(١) «مكسورة»: مثبتٌ من (د).

(٢) «ابن مالك»: ليس في (د).

(٣) «والمُستملي»: ليس في (د) و(ع).

٣٨٩/١٠ داخلتين في رأسه لاصقتين بقعر حدقته[1] (نَاتِئُ الجبين) مُرتفِعه (كثُّ اللِّحيةِ)/ بالمثلَّثة المشدَّدة، كثير شعرها (مُشْرِفُ الوَجْنَتَيْنِ) بضمِّ الميم وسكون الشِّين المعجمة وكسر الرَّاء بعدها فاء، غليظُهُما، و«الوجنة» ما ارتفع من الخدِّ (مَحْلُوقُ الرَّأْسِ، فقال: يا مُحَمَّدُ؛ اتَّقِ الله، فقال النَّبيُّ ﷺ: فَمَنْ يُطِيعُ[2] اللهَ إِذَا عَصَيْتُهُ، فَيَأْمَنِّي) بفتح الميم وتشديد النّون، ولأبي ذرٍّ: «فيأمنني» (عَلَى أَهْلِ الأَرْضِ وَلَا تَأْمَنُونِي) أنتم؟ ولأبي ذرٍّ: «ولا تأمنونني» بنونين كالسّابقة (فَسأَلَ رجُلٌ مِنَ القَوْمِ) زاد أبو ذرٍّ: «النبيَّ ﷺ» (قَتْلَهُ، أُرَاهُ) بضمِّ الهمزة أظنُّه (خَالِدَ بْنَ الوَلِيدِ) وقيل: عمر ابن الخطّاب، فيحتمل أن يكونا سألا (فَمَنَعَهُ النَّبِيُّ ﷺ) من قتله استئلافًا لغيره (فَلَمَّا وَلَّى) الرجل (قَالَ النَّبِيُّ ﷺ) وسقط قوله «النبيُّ ﷺ» في الموضعين لأبي ذرٍّ (إِنَّ مِنْ ضِئْضِئِ هَذَا) بضادين معجمتين مكسورتين بينهما همزة ساكنة وآخره همزة أُخرى، مِن نَسْلِه (قَوْمًا يَقْرَؤُونَ القُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ) جمع حَنْجَرة: منتهى الحُلْقُوم، أي: لا يُرفَع في الأعمال الصّالحة (يَمْرُقُونَ) يَخرجون (مِنَ الإِسْلَامِ مُرُوقَ السَّهْمِ) خروجَه إذا نَفَذَ مِنَ الجهة الأخرى (مِنَ الرَّمِيَّةِ) بفتح الرّاء وكسر الميم وفتح التّحتيَّة مشدَّدةً، الصّيد المَرْمِي (يَقْتُلُونَ أَهْلَ الإِسْلَامِ وَيَدَعُونَ) بفتح الدال، ويتركون (أَهْلَ الأَوْثَانِ) بالمثلَّثة (لَئِنْ أَدْرَكْتُهُمْ لأَقْتُلَنَّهُمْ قَتْلَ عَادٍ) لأستأصلنَّهم بحيث لا أُبقي منهم أحدًا كاستئصال عادٍ، والمراد لازمه وهو الهلاك.

ومطابقة الحديث للتّرجمة تُؤخَذ مِن قوله في رواية «المغازي» [ح: ٤٣٥١] «ألا تأمنوني وأنا أمين من في السماء؟» أي: على العرش فوق السّماء، وهذه عادة البخاريِّ في إدخال الحديث في الباب للفظة تكون في بعض طرقه هي المناسبة لذلك الباب يشير إليها قاصدًا تشحيذَ الأذهان والحثَّ على الاستحضار.

د٣١٥/٧ب والحديث سبق في «باب قول الله ﷻ: ﴿وَأَمَّا عَادٌ فَأُهْلِكُوا﴾ [الحاقة: ٦]» [ح: ٣٣٤٤] وفي «المغازي» في «باب بعث عليٍّ» [ح: ٤٣٥١] وفي تفسير «سورة براءة» [ح: ٤٦٦٧].

٧٤٣٣ - حَدَّثَنَا عَيَّاشُ بْنُ الوَلِيدِ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ قَوْلِهِ: ﴿وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَّهَا﴾ قَالَ: «مُسْتَقَرُّهَا تَحْتَ العَرْشِ».

---

(١) في (د): «خديه».

(٢) في (د): «يطع».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَيَّاشُ بْنُ الوَلِيدِ) بفتح العين المهملة وتشديد التَّحتيَّة، الرَّقَّام قال: (حَدَّثَنَا وَكِيعٌ) هو ابن الجرَّاح أحد الأعلام (عَنِ الأَعْمَشِ) سليمان (عن إبْراهيم التَّيْميِّ عنْ أَبِيهِ) ولأبي ذرٍّ: «أُرَاهُ» بضمِّ الهمزة، أي: أظُنُّه «عن أبيه» يزيد بن شريكٍ التَّيميِّ الكوفيِّ (عنْ أَبِي ذَرٍّ) جندب بن جُنادةَ رضي الله عنه أنَّه (قَالَ: سَأَلْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم عَنْ قَوْلِهِ) عزَّ وجلَّ: (﴿وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَّهَا﴾ [يس: ٣٨] قَالَ: مُسْتَقَرُّهَا تَحْتَ العَرْشِ) شبَّهها بمستقرِّ المسافر إذا قطع مسيره، وسبق مزيدٌ لذلك في محلِّه [ح: ٧٤٢٤] والله الموفق.

وسبق الحديث في «بدء الخلق» [ح: ٣١٩٩] وفي «التَّفسير» [ح: ٤٨٠٢، ٤٨٠٣].

٢٤ - بابُ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾

(بابُ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿وُجُوهٌ﴾) هي وجوه المؤمنين (﴿يَوْمَئِذٍ﴾) يوم القيامة (﴿نَّاضِرَةٌ﴾) حسنةٌ ناعمةٌ (﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢]) بلا كيفيَّة ولا جهة ولا ثبوت مسافةٍ، وقال القاضي: تراه مستغرقةً في مطالعة جماله، بحيث تغفلُ عمَّا سواه، ولذلك قدَّم المفعول، وليس هذا في كلِّ الأحوال حتَّى يُنافيه نظرُها إلى غيرهِ، وحَمْلُ النَّظر على انتظارها لأمر ربِّها أو لثوابه لا يصحُّ؛ لأنَّه يقال: نظرت فيه، أي: تفكرت، ونظرته: انتظرته، ولا يعدَّى بـ«إلى» إلَّا بمعنى الرؤية مع أنَّه لا يليق الانتظار في دار القرار.

٧٤٣٤ - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَوْنٍ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ وَهُشَيْمٌ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ قَيْسٍ، عَنْ جَرِيرٍ قَالَ: كُنَّا جُلُوسًا عِنْدَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم إِذْ نَظَرَ إِلَى القَمَرِ لَيْلَةَ البَدْرِ قَالَ: «إِنَّكُمْ سَتَرَوْنَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرَوْنَ هَذَا القَمَرَ لَا تُضَامُونَ فِي رُؤْيَتِهِ، فَإِنِ اسْتَطَعْتُمْ أَنْ لَا تُغْلَبُوا عَلَى صَلَاةٍ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَصَلَاةٍ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ، فَافْعَلُوا».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَوْنٍ) بفتح العين فيهما، والأخير بالنّون، ابن أوسٍ السُّلَميُّ الواسطيُّ قال: (حَدَّثَنَا خَالِدٌ) الطّحان بن عبد الله الواسطيُّ (وَهُشَيْمٌ) مصغَّرٌ، ابن بشيرٍ الواسطيُّ، وللحَمُّويي والمُستملي: «أو هشيم» بالشَّكِّ (عَنْ إِسْمَاعِيلَ) بن أبي خالدٍ سعد أو هرمز أو كثير الأحمسيِّ الكوفيِّ (عَنْ قَيْسٍ) هو ابن أبي حازم بالزاي والحاء المهملة، البجليِّ (عَنْ جَرِيرٍ) هو ابنُ عبد الله البَجَليِّ رضي الله عنه أنَّه (قَالَ: كُنَّا جُلُوسًا عِنْدَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم إِذْ) بسكون

٣٩٠/١٠ الذال[1] المعجمة (نَظَرَ إِلَى القمر لَيْلَةَ البَدْرِ قال/: إِنَّكُمْ سترَوْن ربّكُمْ) يوم القيامة (كما ترَوْن هَذَا القَمَرَ لَا تُضَامُونَ) بضمِّ الفوقيَّة بعدها ضاد معجمة وتشديد الميم، أي: لا تتزاحمون ولا تختلفون (فِي رُؤْيَتِهِ) وقال البيهقيُّ: سمعت الشَّيخ الإمام أبا الطَّيِّبِ سهل بن محمَّد الصّعلوكيَّ يقول في «إملائه» في قوله: «لا تُضامُّون» بالضَّمِّ والتّشديد معناه: لا تجتمعون لرؤيته في جهة، ولا يُضَمُّ بعضكم إلى بعضٍ، ومعناه بفتح التّاء كذلك، والأصل: لا تتضامنون في رؤيته بالاجتماع في جهة، وبالتّخفيف من[2] الضّيم ومعناه: لا تظلمون فيه برؤية بعضكم دون بعضٍ، فإنَّكم ترونه في جهاتكم كلِّها وهو متعالٍ عن الجهة، والتّشبيه برؤية القمر للرؤيةِ دون تشبيه المرئيِّ، تعالى اللهُ عن ذلك (فَإِنِ اسْتَطَعْتُمْ أَنْ لَا تُغْلَبُوا عَلَى صَلَاةٍ) بضمِّ الفوقيَّة وسكون الغين المعجمة وفتح اللَّام، ولأبي ذرٍّ عن الحَمُّويي والمُستملي: «عن صلاة» (قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَصَلَاةٍ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ) يعني: الفجر والعصر/ كما في «مسلمٍ» (فَافْعَلُوا) عدم المغلوبيَّة بقطع الأسباب المنافية للاستطاعة كنومٍ ونحوه. د٣١٦/٧أ

وسبق الحديث في «باب فضل صلاة العصر» من «كتاب الصلاة» [ح: ٥٥٤].

٧٤٣٥ - حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ مُوسَى: حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ يُوسُفَ اليَرْبُوعِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو شِهَابٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّكُمْ سَتَرَوْنَ رَبَّكُمْ عِيَانًا».

وبه قال: (حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ مُوسَى) القطان الكوفيُّ قال: (حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ يُوسُفَ اليَرْبُوعِيُّ) نسبةً إلى يربوع بن حنظلة، من[3] تميم قال: (حَدَّثَنَا أَبُو شِهَابٍ) عبد ربِّه بن نافع الحنَّاط، بالحاء المهملة والنّون المشدَّدة (عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ) الكوفيِّ الحافظ (عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ) أبي عبد الله البَجَليِّ تابعيٌّ كبير فاتته الصحبة بليالٍ (عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ) البَجَليِّ ﵁ وسقط لأبي ذرٍّ «ابن عبد الله» أنَّه (قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: إِنَّكُمْ) ولأبي ذرٍّ عن المُستملي: «قال خرج علينا رسول الله ﷺ ليلة البدر فقال: إنَّكم» (سَتَرَوْنَ رَبَّكُمْ عِيَانًا)

(١) «الذال»: مثبت من (د).
(٢) قوله: «من» زيادة من فتح الباري (٤٢٧/١٣).
(٣) في (د): «ابن»، وهو بن زيد مناة بن تميم.

بكسر العين من قولك: عاينتُ الشّيء عِيانًا، إذا رأيته بعينك.

٧٤٣٦ - حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا حُسَيْنٌ الجُعْفِيُّ، عَنْ زَائِدَةَ: حَدَّثَنَا بَيَانُ بْنُ بِشْرٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ قَالَ: خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ لَيْلَةَ البَدْرِ فَقَالَ: «إِنَّكُمْ سَتَرَوْنَ رَبَّكُمْ يَوْمَ القِيَامَةِ كَمَا تَرَوْنَ هَذَا، لَا تُضَامُونَ فِي رُؤْيَتِهِ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ عَبْدِ اللهِ) الصَّفَّار البصريُّ قال: (حَدَّثَنَا حُسَيْنٌ الجُعْفِيُّ) بن عليِّ ابن الوليد، ونسب إلى جُعْفَةَ بن سعد العشيرة بن مَذْحِج (عَنْ زَائِدَةَ) بن قُدامة أنَّه قال: (حَدَّثَنَا بَيَانُ بْنُ بِشْرٍ) بموحَّدة مكسورة ومعجمة ساكنة بعدها راء، الأحمسيُّ، بالحاء والسين المهملتين (عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ) البَجَليِّ قال: (حَدَّثَنَا جَرِيرٌ) البَجَليُّ رضي الله عنه أنَّه[1]: (قَالَ: خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ لَيْلَةَ البَدْرِ فَقَالَ: إِنَّكُمْ سَتَرَوْنَ رَبَّكُمْ يَوْمَ القِيَامَةِ كَمَا تَرَوْنَ هَذَا) البدرَ (لَا تُضَامُونَ فِي رُؤْيَتِهِ) بضمِّ أوَّله وتشديد الميم، من الازدحام، أي: لا ينضمُّ بعضكم إلى بعضٍ كما تنضمُّون في رؤية الهلال رأسَ الشهرِ لخفائه ودقَّته، بل ترونَه رؤيةً محقَّقةً لا خفاء فيها.

٧٤٣٧ - ٧٤٣٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ النَّاسَ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ؛ هَلْ نَرَى رَبَّنَا يَوْمَ القِيَامَةِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «هَلْ تُضَارُونَ فِي القَمَرِ لَيْلَةَ البَدْرِ؟» قَالُوا: لَا يَا رَسُولَ اللهِ؛ قَالَ: «فَهَلْ تُضَارُونَ فِي الشَّمْسِ لَيْسَ دُونَهَا سَحَابٌ؟» قَالُوا: لَا يَا رَسُولَ اللهِ؛ قَالَ: «فَإِنَّكُمْ تَرَوْنَهُ كَذَلِكَ، يَجْمَعُ اللهُ النَّاسَ يَوْمَ القِيَامَةِ فَيَقُولُ: مَنْ كَانَ يَعْبُدُ شَيْئًا فَلْيَتَّبِعْهُ، فَيَتْبَعُ مَنْ كَانَ يَعْبُدُ الشَّمْسَ الشَّمْسَ، وَيَتْبَعُ مَنْ كَانَ يَعْبُدُ القَمَرَ القَمَرَ، وَيَتْبَعُ مَنْ كَانَ يَعْبُدُ الطَّوَاغِيتَ الطَّوَاغِيتَ، وَتَبْقَى هَذِهِ الأُمَّةُ فِيهَا شَافِعُوهَا -أَوْ مُنَافِقُوهَا، شَكَّ إِبْرَاهِيمُ- فَيَأْتِيهِمُ اللهُ فَيَقُولُ: أَنَا رَبُّكُمْ، فَيَقُولُونَ: هَذَا مَكَانُنَا حَتَّى يَأْتِيَنَا رَبُّنَا، فَإِذَا جَاءَنَا رَبُّنَا عَرَفْنَاهُ، فَيَأْتِيهِمُ اللهُ فِي صُورَتِهِ الَّتِي يَعْرِفُونَ، فَيَقُولُ: أَنَا رَبُّكُمْ، فَيَقُولُونَ: أَنْتَ رَبُّنَا، فَيَتَّبِعُونَهُ، وَيُضْرَبُ الصِّرَاطُ بَيْنَ ظَهْرَيْ جَهَنَّمَ، فَأَكُونُ أَنَا وَأُمَّتِي أَوَّلَ مَنْ يُجِيزُهَا، وَلَا يَتَكَلَّمُ يَوْمَئِذٍ إِلَّا الرُّسُلُ، وَدَعْوَى الرُّسُلِ يَوْمَئِذٍ: اللَّهُمَّ سَلِّمْ سَلِّمْ، وَفِي جَهَنَّمَ كَلَالِيبُ مِثْلُ شَوْكِ السَّعْدَانِ، هَلْ رَأَيْتُمُ السَّعْدَانَ؟» قَالُوا: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: «فَإِنَّهَا مِثْلُ شَوْكِ السَّعْدَانِ، غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ قَدْرُ عِظَمِهَا إِلَّا اللهُ، تَخْطَفُ النَّاسَ بِأَعْمَالِهِمْ، فَمِنْهُمُ المُوبَقُ بِعَمَلِهِ، وَمِنْهُمُ المُخَرْدَلُ أَوِ المُجَازَى أَوْ نَحْوُهُ، ثُمَّ يَتَجَلَّى

(١) «أنه»: مثبتٌ من (د).

حَتَّى إِذَا فَرَغَ اللهُ مِنَ القَضَاءِ بَيْنَ العباد وأرادَ أنْ يُخرج برحمَتِهِ مَنْ أرادَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ أَمَرَ الملائكة أَنْ يُخْرِجُوا مِنَ النَّارِ مَنْ كَانَ لَا يُشْرِكُ بِاللهِ شَيْئًا، مِمَّنْ أَرَادَ اللهُ أَنْ يَرْحَمَهُ مِمَّنْ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، فَيَعْرِفُونَهُمْ فِي النَّارِ بِأَثَرِ السُّجُودِ، تَأْكُلُ النَّارُ ابْنَ آدَمَ إِلَّا أَثَرَ السُّجودِ، حَرَّمَ اللهُ على النَّارِ أَنْ تَأْكُلَ أَثَرَ السُّجُودِ، فَيَخْرُجُونَ مِنَ النَّارِ قَدِ امْتُحِشُوا، فَيُصَبُّ عَلَيْهِمْ مَاءُ الحَيَاةِ، فَيَنْبُتُونَ تَحْتَهُ كَمَا تَنْبُتُ الحِبَّةُ فِي حَمِيلِ السَّيْلِ، ثُمَّ يَفْرُغُ اللهُ مِنَ القَضَاءِ بَيْنَ العِبَادِ، وَيَبْقَى رَجُلٌ مُقْبِلٌ بِوَجْهِهِ عَلَى النَّارِ هُوَ آخِرُ أَهْلِ النَّارِ دُخُولًا الجَنَّةَ، فَيَقُولُ: أَيْ رَبِّ، اصْرِفْ وَجْهِي عَنِ النَّارِ، فَإِنَّهُ قَدْ قَشَبَنِي رِيحُهَا، وَأَحْرَقَنِي ذَكَاؤُهَا، فَيَدْعُو اللهَ بِمَا شَاءَ أَنْ يَدْعُوَهُ، ثُمَّ يَقُولُ اللهُ: هَلْ عَسَيْتَ إِنْ أُعْطِيتَ ذَلِكَ أَنْ تَسْأَلَنِي غَيْرَهُ؟ فَيَقُولُ: لَا وَعِزَّتِكَ لَا أَسْأَلُكَ غَيْرَهُ، وَيُعْطِي رَبَّهُ مِنْ عُهُودٍ وَمَوَاثِيقَ مَا شَاءَ، فَيَصْرِفُ اللهُ وَجْهَهُ عَنِ النَّارِ، فَإِذَا أَقْبَلَ عَلَى الجَنَّةِ وَرَآهَا سَكَتَ مَا شَاءَ اللهُ أَنْ يَسْكُتَ، ثُمَّ يَقُولُ: أَيْ رَبِّ، قَدِّمْنِي إِلَى بَابِ الجَنَّةِ، فَيَقُولُ اللهُ لَهُ: أَلَسْتَ قَدْ أَعْطَيْتَ عُهُودَكَ وَمَوَاثِيقَكَ أَنْ لَا تَسْأَلَنِي غَيْرَ الَّذِي أُعْطِيتَ أَبَدًا؟ وَيْلَكَ يَا ابْنَ آدَمَ مَا أَغْدَرَكَ، فَيَقُولُ: أَيْ رَبِّ، وَيَدْعُو اللهَ حَتَّى يَقُولَ: هَلْ عَسَيْتَ إِنْ أُعْطِيتَ ذَلِكَ أَنْ تَسْأَلَ غَيْرَهُ؟ فَيَقُولُ: لَا وَعِزَّتِكَ لَا أَسْأَلُكَ غَيْرَهُ، وَيُعْطِي مَا شَاءَ مِنْ عُهُودٍ وَمَوَاثِيقَ، فَيُقَدِّمُهُ إِلَى بَابِ الجَنَّةِ، فَإِذَا قَامَ إِلَى بَابِ الجَنَّةِ انْفَهَقَتْ لَهُ الجَنَّةُ فَرَأَى مَا فِيهَا مِنَ الحَبْرَةِ وَالسُّرُورِ، فَيَسْكُتُ مَا شَاءَ اللهُ أَنْ يَسْكُتَ، ثُمَّ يَقُولُ: أَيْ رَبِّ، أَدْخِلْنِي الجَنَّةَ، فَيَقُولُ اللهُ: أَلَسْتَ قَدْ أَعْطَيْتَ عُهُودَكَ وَمَوَاثِيقَكَ أَنْ لَا تَسْأَلَ غَيْرَ مَا أُعْطِيتَ؟ فَيَقُولُ: وَيْلَكَ يَا ابْنَ آدَمَ مَا أَغْدَرَكَ، فَيَقُولُ: أَيْ رَبِّ لَا أَكُونَنَّ أَشْقَى خَلْقِكَ، فَلَا يَزَالُ يَدْعُو حَتَّى يَضْحَكَ اللهُ مِنْهُ، فَإِذَا ضَحِكَ مِنْهُ قَالَ لَهُ: ادْخُلِ الجَنَّةَ، فَإِذَا دَخَلَهَا قَالَ اللهُ لَهُ: تَمَنَّهْ، فَسَأَلَ رَبَّهُ وَتَمَنَّى، حَتَّى إِنَّ اللهَ لَيُذَكِّرُهُ يَقُولُ: كَذَا وَكَذَا، حَتَّى انْقَطَعَتْ بِهِ الأَمَانِيُّ، قَالَ اللهُ: ذَلِكَ لَكَ وَمِثْلُهُ مَعَهُ». قَالَ عَطَاءُ بْنُ يَزِيدَ: وَأَبُو سَعِيدٍ الخُدْرِيُّ مَعَ أَبِي هُرَيْرَةَ: لَا يَرُدُّ عَلَيْهِ مِنْ حَدِيثِهِ شَيْئًا، حَتَّى إِذَا حَدَّثَ أَبُو هُرَيْرَةَ أَنَّ اللهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَالَ: «ذَلِكَ لَكَ وَمِثْلُهُ مَعَهُ» قَالَ أَبُو سَعِيدٍ الخُدْرِيُّ: «وَعَشَرَةُ أَمْثَالِهِ مَعَهُ» يَا أَبَا هُرَيْرَةَ، قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: مَا حَفِظْتُ إِلَّا قَوْلَهُ: «ذَلِكَ لَكَ وَمِثْلُهُ مَعَهُ» قَالَ أَبُو سَعِيدٍ الخُدْرِيُّ: أَشْهَدُ أَنِّي حَفِظْتُ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ قَوْلَهُ: «ذَلِكَ لَكَ وَعَشَرَةُ أَمْثَالِهِ» قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: فَذَلِكَ الرَّجُلُ آخِرُ أَهْلِ الجَنَّةِ دُخُولًا الجَنَّةَ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللهِ) الأويسيُّ قال: (حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ) بسكون العين، ابنِ إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوفٍ (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) محمَّد بن مسلم الزُّهريِّ (عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ) بالمثلَّثة، ثمَّ الجندعيِّ (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رضي الله عنه (أَنَّ النَّاسَ قَالُوا:

يَا رَسُولَ اللهِ، هَلْ نَرَى رَبَّنَا) عز وجل (يَوْمَ القِيَامَةِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: هلْ تُضارُّون في القمرِ لَيْلَةَ البَدْرِ؟) بضمِّ حرف المضارعة وتشديد الرَّاء، أصله: تُضاررون[1] بالبناء للمفعول، فسكنتِ الرَّاء الأولى، وأُدغمت في الثانية، وفي نسخة بتخفيف الرَّاء، فالمشدَّدة بمعنى لا تتخالفون ولا تتجادلون في صِحَّة النظر إليه لوضوحه وظهوره، والمخفَّف من الضَّير، ومعناه كالأوَّل: (قَالُوا: لَا يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: فَهَلْ تُضَارُّونَ فِي الشَّمْسِ لَيْسَ دُونَهَا سَحَابٌ)/ يحجُبُها؟ (قالوا: لَا يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: فَإِنَّكُمْ تَرَوْنَهُ) عز وجل إذا تجلَّى لكم (كَذَلِكَ) أي: واضحًا جليًّا بلا شكٍّ ولا مشقَّةٍ ولا اختلاف (يَجْمَعُ اللهُ) عز وجل (النَّاسَ يَوْمَ القِيَامَةِ فَيَقُولُ: مَنْ كَانَ يَعْبُدُ شَيْئًا فَلْيَتَّبِعْهُ) بسكون الفوقيَّة وفتح الموحَّدة/ أو بتشديد الفوقيَّة وكسر الموحَّدة، وكذا قوله: (فَيَتْبَعُ مَنْ كَانَ يَعْبُدُ الشَّمْسَ الشَّمْسَ، وَيَتْبَعُ مَنْ كَانَ يَعْبُدُ القَمَرَ القَمَرَ، وَيَتْبَعُ مَنْ كَانَ يَعْبُدُ الطَّوَاغِيتَ الطَّوَاغِيتَ) بالمثنَّاة الفوقيَّة فيهما، جمع طاغوت، فَعلُوت، مِن طغى، أصله طغيوت ثم طيغوت ثم طاغوت: الشَّياطين والأصنام، وفي «الصِّحاح»: هو[2] الكاهن وكلُّ رأس في الضَّلال (وَتَبْقَى هَذِهِ الأُمَّةُ فِيهَا شَافِعُوهَا) بالشِّين المعجمة والعين المهملة أصله: شافعون، فسقطت النّون للإضافة، أي: شافعو الأُمَّة (أَوْ) قال: (مُنَافِقُوهَا، شَكَّ إِبْرَاهِيمُ) بن سعدٍ الرَّاوي، قال الحافظ ابن حَجَر: والأوّل هو[3] المعتمد (فَيَأْتِيهِمُ اللهُ) عز وجل إتيانًا لا يكيَّف، عاريًا عن الحركة[4] والانتقال، أو هو محمولٌ على الإتيان المعروف عندنا، لكن على معنى: أنَّ الله تعالى يخلُقهُ لمَلَكٍ مِنْ ملائكته، فأضافه إلى نفسه على جهة الإسناد المجازي مثل: قطع الأمير اللصَّ، وزاد في «الرِّقاق» [ح: ٦٥٧٣] «في غير الصورة التي يعرفونها» (فَيَقُولُ) لهم: (أَنَا رَبُّكُمْ، فَيَقُولُونَ: هَذَا مَكَانُنَا) وزاد فيه أيضًا: «فيقولون: نعوذ بالله منك، هذا مكاننا» (حَتَّى يَأْتِيَنَا رَبُّنَا فَإِذَا جَاءَنَا) ولغير المُستملي: «جاء» (رَبُّنَا عَرَفْنَاهُ، فَيَأْتِيهِمُ اللهُ) فيتجلَّى لهم بعد تمييز المنافقين (فِي صُورَتِهِ الَّتِي يَعْرِفُونَ) أي: التي هو عليها من التّعالي عن صفات الحدوث بعد أن عرَّفَهم بنفسه المقدَّسة، ورفعَ عن أبصارهم الموانعَ، وقال في

د٧٠٦/٣١٦ب

٣٩١/١٠

---

(١) في (ع): «تضارون».

(٢) «هو»: مثبتٌ من (د).

(٣) «هو»: مثبتٌ من (د).

(٤) في هامش (د) من نسخة: «المماثلة».

«المصابيح»: «في صورته التي يعرفون» أي: في علامةٍ[1] جعلها الله دليلًا على معرفته والتفرقة بينه وبين مخلوقاته، فسمَّى الدَّليل والعلامة صورةً مجازًا، كما تقول العرب: صورةُ أمرك كذا، وصورة حديثك كذا، والأمر والحديث لا صورةَ لهما، وإنَّما يريدون: حقيقة أمرك وحديثك، وكثيرًا ما يجري على ألسنة الفقهاء: صورة هذه المسألة كذا (فَيَقُولُ) لهم: (أَنَا رَبُّكُمْ، فَيَقُولُونَ: أَنْتَ رَبُّنَا، فَيَتَّبِعُونَهُ) بالتَّخفيف والتَّشديد، أي: فيتبعون أمره إيَّاهم بذهابهم إلى الجنَّة، أو ملائكته التي تذهب بهم إليها (وَيُضْرَبُ الصِّرَاطُ) بضمِّ حرف المضارعة وفتح ثالثه و«الصِّراط» الجسر (بَيْنَ ظَهْرَيْ جَهَنَّمَ) على وسطها (فَأَكُونُ أَنَا وَأُمَّتِي أَوَّلَ مَنْ يُجِيزُهَا) أي: يجوز بأُمَّته على الصِّراط ويقطعه، ولأبي ذرٍّ عن الأَصيليِّ وابن عساكر: «من يجيء» (وَلَا يَتَكَلَّمُ يَوْمَئِذٍ) في حال الإجازة (إِلَّا الرُّسُلُ) لشِدَّة الأهوال (وَدَعْوَى الرُّسُلِ يَوْمَئِذٍ: اللَّهُمَّ سَلِّمْ سَلِّمْ) مرَّتين (وَفِي جَهَنَّمَ كَلَالِيبُ) بغير صرف، معلَّقةٌ مأمورةٌ بأخذ مَنْ أُمرتْ به/ (مِثْلُ شَوْكِ السَّعْدَانِ) بفتح السِّين والدَّال بينهما عين مهملات، نباتٌ ذو شوكٍ (هَلْ رَأَيْتُمُ السَّعْدَانَ؟) استفهام تقريرٍ لاستحضار الصُّورة المذكورة (قَالُوا: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: فَإِنَّهَا مِثْلُ شَوْكِ السَّعْدَانِ غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ قَدْرُ عِظَمِهَا) أي: الشوكة، وللكُشميهنيِّ: «ما قَدْرُ عِظَمِها» (إِلَّا اللهُ) تعالى، قال القرطبيُّ: قيَّدنا «قدرُ» عن بعض مشايخنا بضمِّ الرَّاء على أن «ما» استفهاميَّة[2] و«قَدْرُ» مبتدأ، وبنصبِها على أنَّ «ما» زائدة و«قدرَ» مفعول «يَعْلَمُ» (تَخْطَفُ النَّاسَ بِأَعْمَالِهِمْ) بسبب أعمالهم القبيحة (فَمِنْهُمُ المُوبَقُ) بفتح الموحَّدة؛ الهالك (بِعَمَلِهِ) وهو الكافرُ، وللأَصيليِّ وأبي ذرٍّ عن المُستملي: «المؤمن» بالميم والنّون «بَقِيَ بعمله» بالموحَّدة والقاف المكسورة، من البقاء «أو الموبَقُ بعمله» بالشَّكِّ، وللحَمُّويي والكُشْمِيهَنيِّ: «فمنهم الموبَق» بالموحَّدة المفتوحة «بقِي» بالموحَّدة وكسر القاف، ولأبي ذرٍّ عن المُستملي: «يَقِي» بالتحتيَّة مِنَ الوقاية، أي: «يسترُه عمله» وللمستملي: «أو الموثق» بالمثلثة المفتوحة من الوثاق «بعمله» والفاء في قوله: «فمنهم» تفصيل للنَّاس الذين تخطَفُهُمُ الكلاليب بحسب أعمالهم (وَمِنْهُمُ المُخَرْدَلُ[3]) بالخاء المعجمة والدَّال المهملة، المنقطع الذي تقطعه كلاليبُ الصِّراط

د٣١٧/٧أ

(١) في (د): «علامات».

(٢) في غير (د): «استفهام».

(٣) في (ع): «المخذول».

٣٩٢/١٠ حتَّى يهوي في النَّار، وقيل: المخردل المصروع، قال السّفاقسيُّ: وهو أنسب بسياق الخبر/ (أَوِ المُجَازَى) بضمِّ الميم وفتح الجيم المخفَّفة والزّاي بينهما ألف مِنَ الجزاء (أَوْ نَحْوُهُ) شكٌّ من الراوي، ولمسلمٍ: «المجازى» بغير شكٍّ (ثُمَّ يَتَجَلَّى) بتحتيَّةٍ ففوقيَّةٍ فجيمٍ فلامٍ مشدَّدةٍ مفتوحاتٍ كذا في الفرع كأصله مصحَّحًا عليه، أي: يتبيَّن، قال في «الفتح»: ويَحتملُ أن يكون بالخاء المعجمة، أي: يُخلَّى عنه، فيرجع إلى معنى ينجو، وفي حديث أبي سعيدٍ [ح: ٧٤٣٩] «فناج مَسَلَّم، ومخدوشٌ ومكدوسٌ في جهنم» (حَتَّى إِذَا فَرَغَ اللهُ) ﷿ (مِنَ القَضَاءِ بَيْنَ العِبَادِ): أتمَّ، وقال ابن المُنيِّر: الفراغ إذا أضيف إلى الله معناه القضاء، وحلوله بالمقضي عليه، والمراد إخراج الموحِّدين وإدخالهم الجنَّة، واستقرار أهل النّار في النّار، وحاصله أنَّ معنى «يفرغ الله» أي: من القضاء بعذاب مَن يفرغ عذابه ومن لا يفرغ، فيكون إطلاق الفراغ بطريق المقابلة وإن لم يُذكَر لفظُها (وَأَرَادَ أَنْ يُخْرِجَ) بضمِّ أوّله وكسر ثالثه (بِرَحْمَتِهِ مَنْ أَرَادَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ أَمَرَ) تعالى (المَلَائِكَةَ أَنْ يُخْرِجُوا مِنَ النَّارِ مَنْ كَانَ لَا يُشْرِكُ بِاللهِ) ﷿ (شَيْئًا مِمَّنْ أَرَادَ اللهُ) ﷿ (أَنْ يَرْحَمَهُ مِمَّنْ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، فَيَعْرِفُونَهُمْ فِي النَّارِ بِأَثَرِ السُّجُودِ) ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنيِّ: «بآثار السجود» (تَأْكُلُ النَّارُ ابْنَ آدَمَ إِلَّا أَثَرَ السُّجُودِ حَرَّمَ اللهُ) ﷿ (عَلَى النَّارِ أَنْ تَأْكُلَ أَثَرَ السُّجُودِ) وهو موضعُه مِنَ الجبهة، أو مواضع السّجود السّبعة، ورجَّحه النَّوويُّ، لكن في «مسلم»: «إلَّا دارات الوجوه» وهو كما قال القاضي[1] عياض يدُلُّ على أنَّ المراد بـ«أثر السّجود»: الوجه خاصَّةً/ ويؤيِّده أنَّ في بقيَّة الحديث أنَّ منهم مَن غاب في النّار إلى نصف ساقيه، وفي «مسلم» من د٣١٧/٧ب حديث سَمُرة: «وإلى ركبتيه» وفي رواية هشام بن سعد في حديث أبي سعيد: «وإلى حقويه» لكن حمله النوويُّ على قومٍ مخصوصينَ، ونقل بعضُهم: أنَّ علامتَهم[2] الغرَّة، ويضاف إليها التحجيل وهو في اليدين والقدمين ممَّا يصل إليه الوضوء، فيكون أشمل ممَّن قال: أعضاء السّجود؛ لدخول جميع اليدين والرجلين لا تخصيص الكفَّين والقدمين، ولكن ينقص[3] منه الركبتان، وما استُدل به من بقية الحديث لا يمنع سلامةَ هذه الأعضاء مع الانغمار[4]؛ لأنَّ تلك

(١) «القاضي»: مثبتٌ من (د).

(٢) في (ع): «علامته».

(٣) في (د): «تنقص».

(٤) في هامش (د) من نسخة: «الانغماس».

الأحوال الأُخرويَّة خارجةٌ عن قياس أحوال أهل الدنيا، ودلَّ التَّنصيص على «دارات الوجوه» أنَّ الوجه كلَّه لا تؤثِّرُ فيه النَّار إكرامًا لمحلِّ السجود، ويَحتملُ أنَّ[1] الاقتصار عليها على التنويه بها لشرفها (فَيَخْرُجُونَ مِنَ النَّارِ) حالَ كونِهم (قَدِ امْتُحِشُوا) بضمِّ الفوقيَّة والمعجمة بينهما حاء مهملة مكسورة، أو بفتح الفوقيَّة: احترق جلدهم وظهر عظمُهم (فَيُصَبُّ عَلَيْهِمْ) بضمِّ التحتيَّة وفتح الصَّاد (مَاءُ الحَيَاةِ) ضدُّ الموت (فَيَنْبُتُونَ تَحْتَهُ كَمَا تَنْبُتُ الحِبَّةُ) بكسر الحاء المهملة وتشديد الموحَّدة، من بزور الصَّحراء (فِي حَمِيلِ السَّيْلِ) بفتح الحاء المهملة، ما يحملُه مِن طينٍ ونحوه، وفي رواية يحيى بن عمارة: «إلى جانب السّيل» والمراد: أنَّ الغثاء الذي يجيءُ به السّيل يكون[2] فيه الحِبَّة، فتقع في جانب الوادي، فتصبح مِن يومها نابتة، فالتّشبيه في سرعة النّبات وطراوته وحُسنه (ثُمَّ يَفْرُغُ اللهُ مِنَ القَضَاءِ بَيْنَ العِبَادِ، وَيَبْقَى رَجُلٌ) زاد أبو ذرٍّ: «منهم» (مُقْبِلٌ بِوَجْهِهِ عَلَى النَّارِ، هُوَ آخِرُ أَهْلِ النَّارِ دُخُولًا الجَنَّةَ) وفي حديث حذيفة في «أخبار بني إسرائيل»: أنَّه كان نباشًا [ح:٣٤٥٢] وعند الدَّارقطنيِّ في «غرائب مالكٍ»: أنَّه رجلٌ من جُهَينة، وعند السُّهيليِّ اسمه هناد (فَيَقُولُ: أَيْ) بسكون الياء (رَبِّ، اصْرِفْ وَجْهِي عَنِ النَّارِ فَإِنَّهُ قَدْ قَشَبَنِي) بالقاف والمعجمة والموحَّدة مفتوحات: آذاني (رِيحُهَا، وَأَحْرَقَنِي ذَكَاؤُهَا) بفتح الذّال وبعد الكاف همزة، ولأبي ذرٍّ: «ذكاها» بغير همزٍ: شِدَّةُ حرِّها والتهابها (فَيَدْعُو اللهَ) ﷿ (بِمَا شَاءَ أَنْ يَدْعُوَهُ، ثُمَّ يَقُولُ اللهُ) ﷿ له: (هَلْ عَسَيْتَ) بفتح السّين وكسرها (إِنْ أُعْطِيتَ ذَلِكَ) بضمِّ الهمزة، ولأبي ذرٍّ: «إن أعطيتك» بفتحها وبالكاف/ (أَنْ تَسْأَلَنِي غَيْرَهُ[3]؟ فَيَقُولُ: لَا وَعِزَّتِكَ لَا أَسْأَلُكَ غَيْرَهُ، وَيُعْطِي رَبَّهُ) ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنِيِّ: «ويعطي اللهَ» (مِنْ عُهُودٍ وَمَوَاثِيقَ مَا شَاءَ، فَيَصْرِفُ اللهُ) ﷿ (وَجْهَهُ عَنِ النَّارِ، فَإِذَا أَقْبَلَ عَلَى الجَنَّةِ وَرَآهَا سَكَتَ مَا شَاءَ اللهُ) ﷿ (أَنْ يَسْكُتَ) حياءً (ثُمَّ يَقُولُ: أَيْ رَبِّ، قَدِّمْنِي) بسكون الميم بعد كسر الدّال المشدّدة (إِلَى بَابِ الجَنَّةِ، فَيَقُولُ اللهُ) ﷿ (لَهُ: أَلَسْتَ قَدْ أَعْطَيْتَ عُهُودَكَ وَمَوَاثِيقَكَ أَنْ لَا تَسْأَلَنِي غَيْرَ الَّذِي أُعْطِيتَ أَبَدًا؟) أي: غير صَرْفِ/ وجهِكَ عن النَّار (وَيْلَكَ يَا ابْنَ آدَمَ مَا أَغْدَرَكَ) فعلُ تعجُّبٍ مِنَ الغدر ونقض العهد وترك الوفاء (فَيَقُولُ: أَيْ رَبِّ، وَيَدْعُو اللهَ) ﷿ (حَتَّى يَقُولَ) ﷿ له: (هَلْ عَسَيْتَ إِنْ أُعْطِيتَ ذَلِكَ

٣٩٣/١٠

د٣١٨/٧أ

---

(١) «أنَّ»: ليس في (د).

(٢) في (ب) و(س): «تكون».

(٣) في هامش (ج): قوله: «أن تسألني» هو خبر «عسى» «وإن أعطيت ذلك» جملة معترضة؛ كما أفاده الطيبيُّ في نظيره.

أَنْ تَسْأَلَ(١) غَيْرَهُ؟ فَيَقُولُ: لَا وَعِزَّتِكَ لَا أَسْأَلُكَ غَيْرَهُ، وَيُعْطِي) الله (مَا شاءَ من عُهودٍ ومواثيقَ، فَيُقَدِّمُهُ إِلَى بَابِ الجَنَّةِ، فَإِذَا قَامَ إِلَى بَابِ الجَنَّةِ انْفَهَقَتْ) بنونٍ ساكنةٍ ففاءٍ فهاءٍ فقافٍ مفتوحات ففوقيَّة: انفتحتْ واتَّسَعَتْ (لَهُ الجَنَّةُ، فَرَأَى مَا فِيهَا مِنَ الحَبْرَةِ) بفتح الحاء المهملة وسكون الموحَّدة: من النِّعمة وسَعَةِ العيش (وَالسُّرُورِ، فَيَسْكُتُ مَا شَاءَ اللهُ) عَزَّوَجَلَّ (أَنْ يَسْكُتَ ثُمَّ يَقُولُ: أَيْ رَبِّ، أَدْخِلْنِي الجَنَّةَ، فَيَقُولُ اللهُ) عَزَّوَجَلَّ: (أَلَسْتَ قَدْ أَعْطَيْتَ عُهُودَكَ وَمَوَاثِيقَكَ أَنْ لَا تَسْأَلَ غَيْرَ مَا أُعْطِيتَ؟ فَيَقُولُ) وفي الفرع كأصله ضُبِّب على «فيقول» هذه: (وَيْلَكَ يَا ابْنَ آدَمَ مَا أَغْدَرَكَ، فَيَقُولُ: أَيْ رَبِّ، لَا أَكُونَنَّ) بنون التَّوكيد الثَّقيلة، ولأبي ذرٍّ عن الحَمُّويي والكُشْمِيهَنيِّ: «لا أكون» بإسقاطها (أَشْقَى خَلْقِكَ) قال في «الكواكب»: فإن قلت: هذا ليس بأشقى؛ لأنَّه خلص مِنَ العذاب، وزُحزِحَ عن النَّار وإنْ لم يدخل الجنَّة، قلت: يعني أشقى أهل التَّوحيد الذي هم أبناء جنسه فيه، وقال الطِّيبيُّ: فإن قلت: كيف طابق(٢) هذا الجواب قوله: أليس قد أعطيت عهودك ومواثيقك(٣)؟ قلت: كأنَّه قال: يا رب بلى أعطيت العهود والمواثيق، ولكن تأمَّلت كرمَك وعفوك ورحمتك، وقوله تعالى: ﴿وَلَا(٤) تَاْيْـَٔسُواْ مِن رَّوْحِ ٱللَّهِ إِنَّهُۥ لَا يَاْيْـَٔسُ مِن رَّوْحِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [يوسف: ٨٧] فوقفتُ على أنِّي لستُ مِنَ الكفَّار الذين أيسوا من رحمتك وطمعت في كرمك وسَعَة رحمتك، فسألت ذلك، وكأنَّه تعالى رضي بهذا القول فضحك كما قال: (فَلَا يَزَالُ يَدْعُو) الله تعالى (حَتَّى يَضْحَكَ اللهُ) عَزَّوَجَلَّ (مِنْهُ) المراد: لازم الضحك وهو الرِّضا (فَإِذَا ضَحِكَ مِنْهُ قَالَ لَهُ: ادْخُلِ الجَنَّةَ، فَإِذَا دَخَلَهَا قَالَ اللهُ) عَزَّوَجَلَّ (لَهُ: تَمَنَّهْ) بهاءِ السَّكْتِ (فَسَأَلَ(٥) رَبَّهُ) عَزَّوَجَلَّ (وَتَمَنَّى، حَتَّى إِنَّ اللهَ لَيُذَكِّرُهُ) أي: ليُذكِّر المتمنِّي (يَقُولُ) ولأبي ذرٍّ عن الحَمُّويي والمُستملي: «ويقول له: تمنَّ» (كَذَا وَكَذَا) يسمِّي له أجناسَ ما يتمنَّى فضلًا منه ورحمةً (حَتَّى انْقَطَعَتْ بِهِ الأَمَانِيُّ) جمع أمنيَّة (قَالَ اللهُ) عَزَّوَجَلَّ: (ذَلِكَ) الذي سألت (لَكَ وَمِثْلُهُ مَعَهُ) قال الدَّمامينيُّ في «مصابيحه»: فإن قلت: قد علم أنَّ الدَّار الآخرة ليست دار تكليف، فما الحكمة في تكرير أخذ العهود والمواثيق

---

(١) في (د): «تسألني».

(٢) في (ع): «يطابق».

(٣) في (د) و(ع): «العهود والمواثيق».

(٤) في (د) و(س): «لا»، وكذا هو في شرح المشكاة.

(٥) في (ع): «فيسأل».

عليه ألَّا يسأل غير ما أُعطيَه مع أنَّ إخلافه لقوله، وما تقتضيه يمينه لا إثمَ عليه فيه؟ قلت: الحكمة فيه ظاهرةٌ، وهي إظهار التمنُّنِ عليه[1] والإحسان إليه مع تكريره لنقض عهوده ومواثيقه، ولا شكَّ أنَّ للمنَّةِ في نفس العبد[2] مع هذه الحالة التي اتَّصف بها[3] وَقْعًا عظيمًا، وقال الكلاباذيُّ فيما نقله عنه في «الفتح»: سكوت هذا العبد أوَّلًا عن السّؤال؛ يعني: في قوله/ في الحديث: «فيسكتُ ما شاءَ اللهُ حياءً من ربِّه، والله يحبُّ أن يسأل؛ لأنَّه يحبُّ صوت عبده المؤمن، فباسَطَهُ أوَّلًا بقوله: لعلَّك إن أُعطيت هذا تسأل غيره، وهذه حالة المقصِّر، فكيف حالة المطيع، وليس نَقْضُ هذا العبد عهده وتَرْكُه ما أقسم عليه جهلًا منه ولا قلَّة مبالاةٍ، بل عِلمًا منه بأنَّ نقض هذا العهد أولى مِنَ الوفاء به؛ لأنَّ سؤاله ربَّه أولى/ من ترك السّؤال، وقد قال ﷺ: «من حلف على يمينٍ فرأى غيرَها[4] خيرًا منها فليكفِّر عن يمينه، وليأتِ الذي هو خير» [ح: ٤٣٨٥] فعمل هذا العبد على وَفق هذا الخبر[5]، والتكفير قد ارتفع[6] عنه في الآخرة.

د٣١٨/٧ب

٣٩٤/١٠

(قَالَ عَطَاءُ بْنُ يَزِيدَ) الرَّاوي: (وَأَبُو سَعِيدٍ الخُدْرِيُّ مَعَ أَبِي هُرَيْرَةَ) جالسٌ وهو يحدِّث بهذا الحديث (لَا يَرُدُّ عَلَيْهِ مِنْ حَدِيثِهِ شَيْئًا) ولا يغيِّره (حَتَّى إِذَا حَدَّثَ أَبُو هُرَيْرَةَ أَنَّ اللهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَالَ: ذَلِكَ لَكَ وَمِثْلُهُ مَعَهُ، قَالَ أَبُو سَعِيدٍ الخُدْرِيُّ: وَعَشَرَةُ أَمْثَالِهِ مَعَهُ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ، قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: مَا حَفِظْتُ إِلَّا قَوْلَهُ: ذَلِكَ لَكَ وَمِثْلُهُ مَعَهُ، قَالَ أَبُو سَعِيدٍ الخُدْرِيُّ: أَشْهَدُ أَنِّي[7] حَفِظْتُ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ قَوْلَهُ: ذَلِكَ لَكَ وَعَشَرَةُ أَمْثَالِهِ) وجُمع[8] بينهما باحتمال أن يكون أبو هريرة سمع أوَّلًا قوله: «ومثله معه» ثمَّ تكرَّم الله فزاد ما في رواية أبي سعيدٍ، ولم يسمعه أبو هريرة (قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ) رضي الله عنه: (فَذَلِكَ الرَّجُلُ آخِرُ أَهْلِ الجَنَّةِ دُخُولًا الجَنَّةَ[9]).

---

(١) قوله: «عليه» زيادة من مصابيح الجامع (٢٠٩/١٠).

(٢) في (د): «في نقض العهد»، ولا يصحُّ.

(٣) «بها»: ليس في (ج) و(ل)، وفي هامش (ل): كذا بخطِّه.

(٤) «غيرها»: مثبتٌ من (ع).

(٥) في (ع): «الخير».

(٦) في هامش (د) من نسخة: «انقطع».

(٧) زيد في (د): «قد»، وفي (ع): «بأني قد».

(٨) في (د) و(ع): «يجمع».

(٩) «الجنَّة»: سقط من (د) و(ع).

والحديث سبق في «الرِّقاق» [ح: ٦٥٧٣].

٧٤٣٩ - حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ خالد بن يزيد، عنْ سعيد بن أبي هِلَالٍ، عَنْ زَيْدٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ قَالَ: قُلْنَا: يا رسول الله، هلْ نرى رَبَّنا يَوْمَ القِيَامَةِ؟ قَالَ: «هَلْ تُضَارُونَ فِي رُؤْيَةِ الشَّمْسِ وَالقَمَرِ إِذَا كَانَتْ صَحْوًا؟» قُلْنا: لا، قال: «فإنَّكُمْ لَا تُضَارُونَ فِي رُؤْيَةِ رَبِّكُمْ يَوْمَئِذٍ إِلَّا كَمَا تُضَارُونَ فِي رُؤْيَتِهِمَا» ثُمَّ قَالَ: «يُنَادِي مُنادٍ: لِيذهبْ كُلُّ قَوْمٍ إِلَى مَا كَانُوا يَعْبُدُونَ، فَيَذْهَبُ أَصْحَابُ الصَّلِيبِ مَعَ صَلِيبِهِمْ، وَأَصْحَابُ الأَوْثَانِ مَعَ أَوْثَانِهِمْ، وَأَصْحَابُ كُلِّ آلِهَةٍ مَعَ آلِهَتِهِمْ، حَتَّى يَبْقَى مَنْ كَانَ يَعْبُدُ اللهَ مِنْ بَرٍّ أَوْ فَاجِرٍ، وَغُبَّرَاتٌ مِنْ أَهْلِ الكِتَابِ، ثُمَّ يُؤْتَى بِجَهَنَّمَ تُعْرَضُ كَأَنَّهَا سَرَابٌ، فَيُقَالُ لِلْيَهُودِ: مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ؟ قَالُوا: كُنَّا نَعْبُدُ عُزَيْرَ ابْنَ اللهِ، فَيُقَالُ: كَذَبْتُمْ، لَمْ يَكُنْ لِلهِ صَاحِبَةٌ وَلَا وَلَدٌ، فَمَا تُرِيدُونَ؟ قَالُوا: نُرِيدُ أَنْ تَسْقِيَنَا، فَيُقَالُ: اشْرَبُوا، فَيَتَسَاقَطُونَ فِي جَهَنَّمَ، ثُمَّ يُقَالُ لِلنَّصَارَى: مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ؟ فَيَقُولُونَ: كُنَّا نَعْبُدُ المَسِيحَ ابْنَ اللهِ، فَيُقَالُ: كَذَبْتُمْ، لَمْ يَكُنْ لِلهِ صَاحِبَةٌ وَلَا وَلَدٌ، فَمَا تُرِيدُونَ؟ فَيَقُولُونَ: نُرِيدُ أَنْ تَسْقِيَنَا، فَيُقَالُ: اشْرَبُوا، فَيَتَسَاقَطُونَ، حَتَّى يَبْقَى مَنْ كَانَ يَعْبُدُ اللهَ مِنْ بَرٍّ أَوْ فَاجِرٍ، فَيُقَالُ لَهُمْ: مَا يَحْبِسُكُمْ وَقَدْ ذَهَبَ النَّاسُ؟ فَيَقُولُونَ: فَارَقْنَاهُمْ وَنَحْنُ أَحْوَجُ مِنَّا إِلَيْهِ اليَوْمَ، وَإِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي: لِيَلْحَقْ كُلُّ قَوْمٍ بِمَا كَانُوا يَعْبُدُونَ، وَإِنَّمَا نَنْتَظِرُ رَبَّنَا، قَالَ: فَيَأْتِيهِمُ الجَبَّارُ فِي صُورَةٍ غَيْرِ صُورَتِهِ الَّتِي رَأَوْهُ فِيهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ، فَيَقُولُ: أَنَا رَبُّكُمْ، فَيَقُولُونَ: أَنْتَ رَبُّنَا؟ فَلَا يُكَلِّمُهُ إِلَّا الأَنْبِيَاءُ، فَيَقُولُ: هَلْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ آيَةٌ تَعْرِفُونَهُ؟ فَيَقُولُونَ: السَّاقُ، فَيَكْشِفُ عَنْ سَاقِهِ فَيَسْجُدُ لَهُ كُلُّ مُؤْمِنٍ، وَيَبْقَى مَنْ كَانَ يَسْجُدُ لِلهِ رِيَاءً وَسُمْعَةً، فَيَذْهَبُ كَيْمَا يَسْجُدَ فَيَعُودُ ظَهْرُهُ طَبَقًا وَاحِدًا، ثُمَّ يُؤْتَى بِالجَسْرِ فَيُجْعَلُ بَيْنَ ظَهْرَيْ جَهَنَّمَ» قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللهِ، وَمَا الجَسْرُ؟ قَالَ: «مَدْحَضَةٌ مَزِلَّةٌ، عَلَيْهِ خَطَاطِيفُ وَكَلَالِيبُ، وَحَسَكَةٌ مُفَلْطَحَةٌ لَهَا شَوْكَةٌ عُقَيْفَاءُ تَكُونُ بِنَجْدٍ يُقَالُ لَهَا: السَّعْدَانُ، المُؤْمِنُ عَلَيْهَا كَالطَّرْفِ وَكَالبَرْقِ وَكَالرِّيحِ وَكَأَجَاوِيدِ الخَيْلِ وَالرِّكَابِ، فَنَاجٍ مُسَلَّمٌ، وَنَاجٍ مَخْدُوشٌ، وَمَكْدُوسٌ فِي نَارِ جَهَنَّمَ، حَتَّى يَمُرَّ آخِرُهُمْ يُسْحَبُ سَحْبًا، فَمَا أَنْتُمْ بِأَشَدَّ لِي مُنَاشَدَةً فِي الحَقِّ، قَدْ تَبَيَّنَ لَكُمْ مِنَ المُؤْمِنِ يَوْمَئِذٍ لِلْجَبَّارِ، وَإِذَا رَأَوْا أَنَّهُمْ قَدْ نَجَوْا فِي إِخْوَانِهِمْ، يَقُولُونَ: رَبَّنَا إِخْوَانُنَا الَّذِينَ كَانُوا يُصَلُّونَ مَعَنَا، وَيَصُومُونَ مَعَنَا، وَيَعْمَلُونَ مَعَنَا، فَيَقُولُ اللهُ تَعَالَى: اذْهَبُوا، فَمَنْ وَجَدْتُمْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالَ دِينَارٍ مِنْ إِيمَانٍ فَأَخْرِجُوهُ، وَيُحَرِّمُ اللهُ صُوَرَهُمْ عَلَى النَّارِ، فَيَأْتُونَهُمْ وَبَعْضُهُمْ قَدْ غَابَ فِي النَّارِ إِلَى قَدَمِهِ وَإِلَى أَنْصَافِ سَاقَيْهِ، فَيُخْرِجُونَ مَنْ عَرَفُوا، ثُمَّ يَعُودُونَ فَيَقُولُ: اذْهَبُوا فَمَنْ وَجَدْتُمْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالَ نِصْفِ دِينَارٍ فَأَخْرِجُوهُ، فَيُخْرِجُونَ مَنْ عَرَفُوا، ثُمَّ يَعُودُونَ فَيَقُولُ: اذْهَبُوا فَمَنْ وَجَدْتُمْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ مِنْ إِيمَانٍ فَأَخْرِجُوهُ، فَيُخْرِجُونَ مَنْ عَرَفُوا»

قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: فَإِنْ لَمْ تُصَدِّقُوا فاقرَؤُوا: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا﴾ «فَيَشفعُ النَّبِيُّونَ وَالمَلَائِكَةُ وَالمُؤْمِنُونَ، فَيَقُولُ الجَبَّارُ: بَقِيَتْ شفاعتي، فَيَقْبِضُ قبضةً من النَّار، فَيُخرجُ أَقْوَامًا قَدِ امْتُحِشُوا، فَيُلْقَوْنَ فِي نَهَرٍ بِأَفْوَاهِ الجَنَّةِ يُقَالُ لَهُ: مَاءُ الحياةِ، فينبُتون في حافتَيْه كما تَنْبُتُ الحِبَّةُ فِي حَمِيلِ السَّيْلِ، قَدْ رَأَيْتُمُوهَا إِلَى جَانِبِ الصَّخْرَةِ، إِلَى جَانِبِ الشَّجَرَةِ، فما كانَ إلى الشَّمْس مِنْهَا كَانَ أَخْضَرَ، وَمَا كَانَ مِنْهَا إِلَى الظِّلِّ كَانَ أَبْيَضَ، فَيَخْرُجُونَ كَأَنَّهُمُ اللُّؤْلُؤُ، فَيُجْعَلُ فِي رِقابِهِمُ الخَوَاتِيمُ، فَيَدْخُلُونَ الجَنَّةَ، فَيَقُولُ أَهْلُ الجَنَّةِ: هَؤُلَاءِ عُتَقَاءُ الرَّحْمَنِ، أَدْخَلَهُمُ الجَنَّةَ بِغَيْرِ عملٍ عَمِلُوهُ، وَلَا خَيْرٍ قَدَّمُوهُ، فَيُقَالُ لَهُمْ: لَكُمْ مَا رَأَيْتُمْ وَمِثْلُهُ مَعَهُ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ) هو يحيى بن عبد الله بن بُكيرٍ، بضمِّ الموحَّدة وفتح الكاف قال: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ) الإمامُ، وثبت: «ابن سعدٍ» لأبي ذرٍّ (عَنْ خَالِدِ بْنِ يَزِيدَ) الجُمحيِّ[1] (عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِلَالٍ) اللَّيثيِّ مولاهم (عَنْ زَيْدٍ) هو ابن أسلم مولى عمر بن الخطَّاب (عَنْ عَطَاءِ ابْنِ يَسَارٍ) بالتَّحتيَّة والمهملة المخفَّفة (عَنْ أَبِي سَعِيدٍ) سعد بن مالكٍ (الخُدْرِيِّ) رضي الله عنه أنَّه[2] (قَالَ: قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللهِ، هَلْ نَرَى رَبَّنَا يَوْمَ القِيَامَةِ؟ قَالَ) عليه الصلاة والسلام: (هَلْ تُضَارُّونَ) بضمِّ أوَّله وتشديد الرَّاء (فِي رُؤْيَةِ الشَّمْسِ وَالقَمَرِ)؟ وسقط قوله «والقمر» لأبي ذرٍّ، ويروى: «تضارون» بالتَّخفيف (إِذَا كَانَتْ) أي: السَّماء (صَحْوًا؟) أي: ذات صحوٍ، أي: انقشع عنها الغيم (قُلْنَا: لَا، قَالَ: فَإِنَّكُمْ لَا تُضَارُّونَ) لا تُخالفون أحدًا ولا تُنازعونه[3] (فِي رُؤْيَةِ رَبِّكُمْ يَوْمَئِذٍ) يوم القيامة (إِلَّا كَمَا تُضَارُّونَ فِي رُؤْيَتِهِمَا) أي: الشَّمس والقمر، ولأبي ذرٍّ: «في رؤيتها» أي: الشَّمس، والتَّشبيه المذكور هنا[4] إنَّما هو في الوضوح وزوال الشَّكِّ، لا في المقابلة والجهة، وسائر الأمور العاديَّة عند رؤية المُحْدَثات، وقال في «المصابيح»: هذا مِن باب[5] تأكيد المدح بما يشبه الذَّمَّ، وهو مِن أفضل ضَرْبيه؛ وذلك أنَّه استثنى من صفة ذمٍّ منفيَّةٍ عن الشَّيء صفةَ مَدْحٍ لذلك الشَّيء بتقدير دخولها فيها، أي: إلَّا كما تضارُّون في رؤية الشَّمس في حال صحو السَّماء/ أي: إن كان ذلك ضيرًا، فأثبت شيئًا من العيب على تقدير كون رؤية الشَّمس في وقت الصَّحو من العيب، وهذا التَّقدير المفروض

د٧/٣١٩أ

(١) في (س): «الجمعي»، وليس بصحيحٍ.

(٢) «أنه»: ليس في (د).

(٣) في (د): «فلا تنازعوه».

(٤) «هنا»: ليس في (د).

(٥) «باب»: ليس في (د).

محالٌ؛ لأنَّه من كمال التَّمكُّن من الرُّؤية دون ضررٍ يلحق الرَّائي، فهو في المعنى تعليقٌ بالمحال، فالتَّأكيد فيه من جهة أنَّه كدعوى الشَّيء ببيِّنةٍ؛ لأنَّه علَّق نقيض المدَّعى وهو إثبات شيءٍ من العيب بالمحال، والمعلَّق بالمحال محالٌ، فعدم العيب مُحقَّق، ومن جهة أنَّ الأصل في مُطلق الاستثناء الاتِّصال، أي: كون المستثنى منه بحيث يدخُل فيه المستثنى على تقدير السُّكوت عنه، وذلك لِمَا تقرَّر في موضعه من أنَّ الاستثناء المنقطع مجازٌ، وإذا كان الأصل في الاستثناء الاتِّصال فَذِكْرُ أداته قبل ذكر ما بعدها يُوهِم إخراج الشَّيء ممَّا قبله، فإذا وليها صفةُ مدحٍ وتحوَّل الاستثناء من الاتصال إلى الانقطاع جاء[1] التَّأكيد لِمَا فيه من المدح على المدح، والإشعار بأنَّه لم يجد صفة ذمٍّ يستثنيها، فاضطُرَّ إلى استثناء صفة مدحٍ، وتحوَّل الاستثناء إلى الانقطاع (ثُمَّ قَالَ: يُنَادِي مُنَادٍ: لِيَذْهَبْ كُلُّ قَوْمٍ إِلَى مَا كَانُوا يَعْبُدُونَ، فَيَذْهَبُ أَصْحَابُ الصَّلِيبِ) النَّصارى (مَعَ صَلِيبِهِمْ، وَأَصْحَابُ الأَوْثَانِ) المشركون (مَعَ أَوْثَانِهِمْ) بالمثلَّثة فيهما (وَأَصْحَابُ كُلِّ آلِهَةٍ مَعَ آلِهَتِهِمْ) ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنيِّ: «مع إلههم» بكسر الهمزة وإسقاط/ الفوقيَّة بلفظ الإفراد ٣٩٥/١٠ (حَتَّى يَبْقَى مَنْ كَانَ يَعْبُدُ اللهَ) عَزَّوَجَلَّ (مِنْ بَرٍّ) -بفتح الموحَّدة وتشديد الرَّاء- مُطيعٍ لربِّه (أَوْ فَاجِرٍ) مُنهمكٍ في المعاصي والفجور (وَغُبَّرَاتٍ) بضمِّ الغين المعجمة وتشديد الموحَّدة بعدها راءٌ فألفٌ ففوقيَّةٌ، والجرِّ عطفًا على المجرور، أو مرفوع عطفًا على مرفوع «يبقى» أي: بقايا (مِنْ أَهْلِ الكِتَابِ، ثُمَّ يُؤْتَى بِجَهَنَّمَ تُعْرَضُ) بضمِّ الفوقيَّة وفتح الرَّاء (كَأَنَّهَا سَرَابٌ) بالسِّين المهملة، وهو ما يتراءى وسط النَّهار في الحرِّ الشَّديد يلمع كالماء، ولأبي ذرٍّ عن الحَمُّويي والمُستملي: «السَّراب» بالتَّعريف (فَيُقَالُ لِلْيَهُودِ: مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ؟ قَالُوا: كُنَّا نَعْبُدُ عُزَيْرَ[2] ابْنَ اللهِ) قال الجوهريُّ: منصرفٌ لخفَّته وإن كان أعجميًا، مثل نوحٍ ولوطٍ؛ لأنَّه تصغير عزر (فَيُقَالُ) لهم: (كَذَبْتُمْ) في كون عزيرٍ ابن الله (لَمْ يَكُنْ لِلهِ صَاحِبَةٌ وَلَا وَلَدٌ) قال الكِرمانيُّ: فإن قلت: إنَّهم كانوا صادقين في عبادة عُزير، قلت: كذبوا في كونه ابنَ الله، فإن قلت: المرجع هو الحُكم الموقَع لا الحكم المُشار إليه، فالصِّدق والكذب راجعان إلى الحكم بالعبادة، لا إلى الحكم بكونه ابنًا، قلت: إنَّ الكذب راجعٌ إلى الحكم بالعبادة المقيَّدة، وهي مُنتفيةٌ في الواقع باعتبار انتفاء قيدها، أو هو في حكم القضيَّتين كأنَّهم قالوا: عزيرٌ هو ابن الله، ونحن كنَّا نعبده، فكذبهم في القضيَّة

---

(١) في (ع): «جاز».

(٢) غير مصروف في اليونينية.

الأولى. انتهى. وقال البدر الدّمامينيُّ: صرَّح أهل البيان بأنَّ مورد الصِّدق والكذب هو النِّسبة التي يتضمَّنُها[1] الخبر، فإذا قُلت: زيدُ بن عمرٍو قائمٌ؛ فالصِّدق والكذب راجعان إلى القيام لا إلى بنوَّة زيدٍ، وهذا الحديث يردُّ عليهم، وحاول/ بعض المتأخِّرين الجواب بأن قال[2]: يراد كَذبتُم في عبادتكم لعُزيرٍ أو مسيحٍ[3] موصوفٍ بهذه الصِّفة (فَمَا تُريدُون؟ قالُوا: نُريدُ أنْ تَسْقِيَنَا، فَيُقَالُ) لهم: (اشْرَبُوا، فَيَتَسَاقَطُونَ[4] فِي جَهَنَّمَ) وفي «تفسير سورة النِّساء» [ح:٤٥٨١] «فماذا تبغون؟ فقالوا: عَطِشْنَا ربَّنا فاسقنا، فيشار ألا تَرِدون، فيُحشرون إلى النَّار كأنَّها سرابٌ يحطم بعضُها بعضًا، فيتساقطون في النَّار» (ثُمَّ يُقَالُ لِلنَّصَارَى: مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ؟ فَيَقُولُونَ: كُنَّا نَعْبُدُ المَسِيحَ ابْنَ اللهِ، فَيُقَالُ: كَذَبْتُمْ) في كون المسيح ابنَ الله (لَمْ يَكُنْ لِلهِ صَاحِبَةٌ وَلَا وَلَدٌ، فَمَا تُرِيدُونَ؟ فَيَقُولُونَ: نُرِيدُ أَنْ تَسْقِيَنَا، فَيُقَالُ: اشْرَبُوا، فَيَتَسَاقَطُونَ) زاد أبو ذرٍّ: «في جهنَّم» (حَتَّى يَبْقَى مَنْ كَانَ يَعْبُدُ اللهَ) ﷿ (مِنْ بَرٍّ أَوْ فَاجِرٍ، فَيُقَالُ لَهُمْ: ما يَحْبِسُكُمْ) عنِ الذَّهاب، ولأبي ذرٍّ عن الحَمُّويي والمُستملي: «ما يُجلِسُكم» بالجيم واللَّام (وَقَدْ ذَهَبَ النَّاسُ؟ فَيَقُولُونَ: فَارَقْنَاهُمْ) أي: النَّاس الَّذي زاغوا عن الطَّاعة في الدُّنيا (وَنَحْنُ أَحْوَجُ مِنَّا إِلَيْهِ اليَوْمَ) قال البِرماويُّ والعينيُّ كالكِرمانيِّ: أي: فارقنا النَّاس في الدنيا، وكنَّا في ذلك الوقت أحوج إليهم منَّا في هذا اليوم، فكلُّ واحدٍ هو المفضَّل والمفضَّل عليه، لكن باعتبار زمانين، أي: نحن فارقنا أقاربنا وأصحابنا ممَّن كانوا يُحتاج إليهم في المعاش لزومًا لطاعتك، ومقاطعةً لأعدائك أعداء الدِّين، وغرَضُهم فيه التَّضرع إلى الله تعالى[5] في كشف هذه الشِّدَّة خوفًا من

(١) في (د) و(ع): «تضمَّنها».

(٢) زيد في (د): «إما أن».

(٣) «أو مسيح»: ليس في (د).

(٤) في (ل): «فيسقطون»، وفي هامشها من نسخة كالمثبت.

(٥) في هامش (ج) و(ل): قال النَّوويُّ: معناه: أنَّهم تضرَّعوا إلى الله تعالى ولجؤوا إليه، وتوسَّلوا بهذا القول إلى الخلاص؛ يعني ربَّنا فارَقْنا النَّاس في الدُّنيا الذين زاغوا عن طاعتك من الأقرباء، وممَّن يُحتَاجُ إليهم في المعايش والمصالح الدُّنيويَّة، وهكذا كان دأب الصَّحابة ﷺ ومَن بعدهم مِن المؤمنين في جميع الأزمان؛ فإنَّهم كانوا يقاطعون مَن حادَّ الله ورسوله مع حاجتهم إليهم، وآثروا رضا الله تعالى على ذلك. «منه».
قال الشيخ قطة ﵀: قوله: «أحوج منا إليه» هكذا في النسخ متنًا وشرحًا: «إليه» بضمير الإفراد، وهو مخالف لما ذكره الشارح بعد في تفسيره... فلعلَّ ما هنا تحريف، إذ لا مرجع في الكلام لضمير الإفراد وليحرَّر ويتأمل.

المصاحَبَة في النَّار، يعني: كما لم نكن مصاحبين لهم في الدنيا؛ لا نكون مصاحبين لهم في الآخرة (وَإِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي: لِيَلْحَقْ) بالجزم على الأمر (كُلُّ قَوْمٍ بِما كانُوا يَعْبُدُون، وَإِنَّمَا نَنْتَظِرُ رَبَّنَا) زاد في «النِّساء»[1] [ح:٤٥٨١] «الَّذي كنَّا نعبدُ» (قَالَ: فَيَأْتِيهِمُ الجبَّارُ) تعالى إتيانًا منزَّهًا عن الحركة وسمات الحدوث (فِي صُورَةٍ غَيْرِ صُورَتِهِ الَّتِي رَأَوْهُ فيها أوَّل مرَّةٍ) وقوله[2]: «في صورةٍ» أي: علامة وَضَعَها لهم دليلًا على معرفته، أو في صفةٍ، أو هي[3] صورة الاعتقاد، أو خرج على وجه المشاكلة، وقوله: «غير صورته» قيل: يُشير به إلى ما عرفوه حين أخذ ذرِّيَّة آدم من صلبه، ثمَّ أنساهم ذلك في الدُّنيا، ثمَّ يذكِّرهم بها في الآخرة (فَيَقُولُ: أنَا رَبُّكُمْ، فَيَقُولُونَ: أَنْتَ رَبُّنَا؟ فَلَا يُكَلِّمُهُ إِلَّا الأَنْبِيَاءُ/ فَيَقُولُ) ولأبي ذرٍّ: «فيقال»: (هَلْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ آيَةٌ) علامةٌ (تَعْرِفُونَهُ) بها؟ (فَيَقُولُونَ: السَّاقُ) بالسِّين المهملة والقاف، ويَحتمل أنَّ الله عرَّفهم على ألسنة الرُّسل[4] من الأنبياء أو الملائكة أنَّ الله جعل لهم علامةَ تجلِّيه[5]: السَّاق، وهو كما قال ابن عبَّاسٍ في تفسير: ﴿يَوۡمَ يُكۡشَفُ عَن سَاقٖ﴾ [القلم:٤٢] الشِّدَّة من الأمر، والعرب تقول: قامت الحرب على ساقٍ إذا اشتدَّت، أو هو النُّور العظيم كما رُوِيَ عن أبي موسى الأشعريِّ، أو ما يتجدَّد للمؤمنين من الفوائد والألطاف كما قال ابن فورك، أو رحمةٌ للمؤمنين نقمةٌ لغيرهم قاله المهلَّب (فَيَكْشِفُ) تعالى (عَنْ سَاقِهِ) وقيل: «السَّاق» يأتي بمعنى النَّفس، أي: تتجلَّى لهم ذاته المقدَّسة[6] (فَيَسْجُدُ لَهُ كُلُّ مُؤْمِنٍ/ وَيَبْقَى مَنْ كَانَ يَسْجُدُ لِله رِيَاءً) ليراه النَّاس (وَسُمْعَةً) ليسمعهم (فَيَذْهَبُ كَيْمَا يَسْجُدَ) قال العينيُّ: «كي» هنا بمنزلة لام التَّعليل في المعنى والعمل، دخلت على «ما» المصدريَّة، بعدها «أن» مضمرةٌ، تقديره يذهب لأجل السُّجود، قال النَّوويُّ: وهذا السُّجود امتحانٌ من الله تعالى لعباده (فَيَعُودُ ظَهْرُهُ طَبَقًا وَاحِدًا) كالصَّحيفة[7] فلا يَقْدِر على السُّجود (ثُمَّ يُؤْتَى بِالجَسْرِ؟) بكسر الجيم في الفرع وتفتح، والفتح

٣٩٦/١٠

د٧/٣٢٠أ

---

(١) في (ع): «النَّسائيِّ».

(٢) قوله: «غير صورته الَّتي رأوه فيها أوَّل مرَّةٍ وقوله» جاء في (د) و(ع) بعد قوله: «على وجه المشاكلة، وقوله».

(٣) في (د): «في».

(٤) في (ع): «المرسل».

(٥) في (د): «عليه».

(٦) «المقدسة»: ليس في (د).

(٧) في (د) و(ع): «كالصفيحة».

هو الذي في «اليونينيَّة» (فَيُجْعَلُ بَيْنَ ظَهْرَيْ جهنّمَ) بفتح الظَّاء المعجمة وسكون[1] الهاء والياء[2] (قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللهِ وما الجَسْرُ)؟ بفتح الجيم في الفرع كأصله (قال) عليه الصلاة والسلام: (مَدْحضةٌ) بفتح الميم وسكون الدَّال وفتح الحاء المهملتين والضَّاد المعجمة المفتوحة (مزلَّةٌ) بفتح الميم وكسر الزَّاي ويجوز فتحها، وتشديد اللَّام، و«الدَّحض» ما يكون عند الزَّلَق، و«المزلَّة» موضع زَلَلِ الأقدام، وفي رواية الكُشْمِيهَنيِّ: «الدَّحض هو الزَّلق ليُدحِضُوا» بضمِّ التَّحتيَّة، أي: ليُزلِقُوا زَلَقًا لا يَثبُتُ قدمٌ (عَلَيْهِ خَطَاطِيفُ) جمع «خُطَّاف» بضمِّ الخاء المعجمة، الحديدة المعوجَّة كالكلُّوب، يُختَطَفُ بها الشَّيء (وَكَلَالِيبُ) جمع «كلُّوب» (وَحَسَكَةٌ) بالحاء والسِّين المهملتين وفتحاتٍ: نباتٌ مغروسٌ[3] في الأرض ذو شوكٍ ينشبك[4] فيه كلُّ مَن مرَّ به، وربَّما اتُّخِذ مثلُه مِن حديدٍ، وهو مِن آلات الحرب (مُفَلْطَحَةٌ) بضمِّ الميم وفتح الفاء وسكون اللَّام وفتح الطَّاء والحاء المهملتين فهاء تأنيثٍ، فيها عَرْضٌ واتِّساعٌ، وقال الأصمعيُّ: واسعةُ الأعلى دقيقةُ الأسفل، ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنيِّ: «مُطَحْلَفَةٌ» بتقديم الطَّاء والحاء على اللَّام وتأخير الفاء بعد اللَّام (لَهَا شَوْكَةٌ عُقَيْفَاءُ) بضمِّ العين المهملة وفتح القاف والفاء، بينهما تحتيَّةٌ ساكنةٌ، مهموزٌ ممدودٌ: مُعْوَجَّةٌ، ولأبوي الوقت وذرٍّ: «عَقِيْفَةٌ» بفتح العين وكسر القاف وسكون التَّحتيَّة وفتح الفاء بعدها هاء تأنيث، بوزن كَرِيمةٌ (تَكُونُ بِنَجْدٍ يُقَالُ لَهَا: السَّعْدَانُ) يمرُّ (الْمُؤْمِنُ عَلَيْهَا كَالطَّرْفِ) بفتح الطَّاء وسكون الرَّاء، أي: كلمح البصر (وَكَالبَرْقِ وَكَالرِّيحِ وَكَأَجَاوِيدِ الخَيْلِ) جمع «أجواد» و«أجواد» جمع «جواد» وهي الفرس السَّابق الجيِّد (وَالرِّكَابِ) بكسر الرَّاء: الإبل واحدتها «الرَّاحلة» من غير لفظها (فَنَاجٍ مُسَلَّمٌ) بفتح اللَّام المشدَّدة (وَنَاجٍ مَخْدُوشٌ) بفتح الميم وسكون الخاء المعجمة آخره شين معجمةٌ، مخموش مُمَزَّقٌ (وَمَكْدُوسٌ) بميمٍ مفتوحةٍ فكافٍ ساكنةٍ فدالٍ مهملةٍ مضمومةٍ بعدها واوٌ ساكنةٌ فسينٌ مهملةٌ، مصروعٌ (فِي نَارِ جَهَنَّمَ) والحاصل أنَّهم ثلاثة أقسامٍ: قسمٌ مسلَّمٌ لا يناله شيءٌ أصلًا، وقسمٌ يُخدَشُ ثمَّ يَسْلمَ ويخلُص، وقسمٌ يسقط في جهنَّم (حَتَّى يَمُرَّ آخِرُهُمْ) أي: آخر النَّاجين (يُسْحَبُ) بضمِّ أوَّله وفتح ثالثه (سَحْبًا، فَمَا أَنْتُمْ بِأَشَدَّ)

---

(١) في (ع): «بسكون».

(٢) «والياء»: مثبتٌ من (د).

(٣) في (ع): «مفروش».

(٤) في (د): «يتشبَّك»، وفي الهامش من نسخة: «يتشوك».

خبر «ما» والخطاب للمؤمنين (لِي مُنَاشَدَةً) نصبٌ على التَّمييز، أي[1]: مُطالبةً (في الحقِّ) ظرفٌ له (قَدْ/ تَبَيَّنَ لَكُمْ) جملةٌ حاليَّةٌ من «أشدَّ» وقوله[2]: (مِنَ المُؤْمِنِ) صلة «أشدَّ» (يَوْمَئِذٍ لِلْجبَّار) متعلِّق د٧/٣٢٠ب بـ«مناشدةً» (وَإِذَا) بالواو، ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنِيِّ/ «فإذا» (رَأَوْا أَنَّهُمْ قَدْ نَجَوْا فِي إِخْوَانهِمْ) متعلِّق ٣٩٧/١٠ أيضًا بـ«مناشدة» كـ«الجبار» قال في «الكواكب»: أي: ليس طلبكُم منِّي في الدُّنيا في شأن حقٍّ يكون ظاهرًا لكم أشدَّ من طلب المؤمنين من الله في الآخرة من شأن نجاة إخوانهم من النَّار، والغرضُ شدَّة اعتناء المؤمنين بالشَّفاعة لإخوانهم، وجَمع الضَّمير والمؤمن مفردٌ باعتبار الجمع المراد من لفظ الجنس، ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنِيِّ: «وبقي إخوانهم» قال الكِرمانيُّ: وظاهر السِّياق يقتضي أن يكون قوله: «وإذا رأَوا» بدون الواو، ولكن قوله: «في إخوانهم» مقدَّمٌ[3] عليه حُكمًا، وهذا خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ، أي: وذلك إذا رأَوا نجاة أنفُسِهِم، وما بعده استئناف كلامٍ، وهو قوله: (يَقُولُونَ) وقال العينيُّ: الذي يظهر من حَلِّ التَّركيب أنَّ «يقولون» جوابُ[4] «إذا» أي: إذا رأَوا نجاة أنفسهم يقولون: (رَبَّنَا إِخْوَانُنَا الَّذِينَ كَانُوا يُصَلُّونَ مَعَنَا وَيَصُومُونَ مَعَنَا وَيَعْمَلُونَ مَعَنَا)[5] وقال الطِّيبيُّ: هذا بيانٌ لمناشدتهم في الآخرة (فَيَقُولُ اللهُ تَعَالَى: اذْهَبُوا فَمَنْ وَجَدْتُمْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالَ دِينَارٍ مِنْ إِيمَانٍ فَأَخْرِجُوهُ) بقطع الهمزة من «النَّار» (وَيُحَرِّمُ اللهُ) عَزَّ وَجَلَّ (صُوَرَهُمْ عَلَى النَّارِ) تكريمًا لها للسُّجود (فَيَأْتُونَهُمْ) سقطت «فيأتونهم» لأبي ذرٍّ (وَبَعْضُهُمْ قَدْ غَابَ فِي النَّارِ إِلَى قَدَمِهِ[6] وَإِلَى أَنْصَافِ سَاقَيْهِ[7]، فَيُخْرِجُونَ) بضمِّ التَّحتيَّة وكسر الرَّاء (مَنْ عَرَفُوا) مِنَ النَّار (ثُمَّ يَعُودُونَ، فَيَقُولُ) الله تعالى لهم[8]: (اذْهَبُوا، فَمَنْ وَجَدْتُمْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالَ نِصْفِ دِينَارٍ) -فيه أنَّ الإيمان يزيد وينقص- (فَأَخْرِجُوهُ) منها[9] (فَيُخْرِجُونَ) منها (مَنْ عَرَفُوا، ثُمَّ يَعُودُونَ، فَيَقُولُ) تعالى لهم: (اذْهَبُوا

---

(١) في هامش (ج): كذا بخطه: «أو».

(٢) في (ع): «أشدَّ، أو قوله».

(٣) في (ع): «تقدَّم».

(٤) في (د) و(ع): «يقول» خبر.

(٥) «ويعملون معنا»: سقط من (ع).

(٦) في (د): «قدميه».

(٧) زيد في (د): «تثنية ساق».

(٨) «لهم»: مثبتٌ من (د).

(٩) في (د): «من النار»، وفي الهامش من نسخة كالمثبت.

فَمَنْ وَجَدْتُمْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ مِنْ إِيمانٍ) بفتح الذَّال المعجمة وتشديد الرَّاء، قيل: إنَّ مئة نملةٍ وزنُ حبَّة، والذَّرَّةُ واحدةٌ منها، وقيل: الذَّرَّةُ ليس لها وزنٌ، ويراد بها ما يرى في شعاع الشَّمس (فَأَخْرِجُوهُ فَيُخْرِجُونَ مَنْ عَرَفُوا) منها (قَالَ أَبُو سعيدٍ) الخدريّ رضي الله عنه: (فإنْ لَمْ تصدِّقوا) ولأبي ذرٍّ عن الحَمُّويي والمُستملي: «فإذا لم تصدِّقوني» (فاقْرَؤُوا ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضَٰعِفْهَا﴾ [النِّساء: ٤٠]) يُضاعِف ثوابَها[1]، وأنَّث ضمير المثقال لكونه مضافًا إلى مؤنَّثٍ، والتَّجزؤ المذكور هنا، شيءٌ زائدٌ على مجرَّد الإيمان الَّذي هو التَّصديق الَّذي لا يتجزَّأ، فالزَّائد عليه يكون بعمَلٍ صالحٍ كذِكرٍ خفيٍّ، أو عملٍ من أعمال القلوب، من شفقةٍ على مسكينٍ، أو خوفٍ منه تعالى، أو نيَّةٍ صالحةٍ، أو غير ذلك (فَيَشْفَعُ النَّبِيُّونَ وَالمَلَائِكَةُ وَالمُؤْمِنُونَ، فَيَقُولُ الجَبَّارُ) تعالى، قال الحافظ ابن حجرٍ: قرأت في «تنقيح الزَّركشيِّ»: إنَّ قوله: «فيقول الله[2]» زيادةٌ ضعيفةٌ؛ لأنَّها غير متَّصلةٍ، قال: وهذا غلطٌ منه؛ فإنَّها متَّصِلَةٌ هنا، ثمَّ إنَّ لفظ حديث أبي سعيدٍ هنا ليس كما ساقه الزَّركشيُّ، وإنَّما فيه: «فيقول الجبَّار»: (بَقِيَتْ شَفَاعَتِي/ فَيَقْبِضُ قَبْضَةً مِنَ النَّارِ، فَيُخْرِجُ) تعالى (أَقْوَامًا) وهم الذين معهم مجرَّد الإيمان، ولم يأذن فيهم بالشَّفاعة حال كونهم[3] (قَدِ امْتُحِشُوا) بضمِّ الفوقيَّة وكسر الحاء[4] المهملة بعدها معجمةٌ: احترقوا (فَيُلْقَوْنَ) بضمِّ التَّحتيَّة وسكون اللَّام وفتح القاف (فِي نَهَرٍ بِأَفْوَاهِ الجَنَّةِ) جمع «فُوَّهَة» بضمِّ الفاء وتشديد الواو المفتوحة، سُمِعَ من العرب على غير قياسٍ، وأفواه الأزقَّةِ والأنهار: أوائلُها، والمراد هنا مُفْتَتَح مسالك قُصور الجنَّة (يُقَالُ لَهُ: مَاءُ الحَيَاةِ) وسقط لأبي ذرٍّ لفظ «ماء» (فَيَنْبُتُونَ فِي حَافَتَيْهِ) تثنية «حافة» بتخفيف الفاء، أي: جانبي النَّهر

د ٧/ ١٣٢١أ

---

(١) قوله: «فَأَخْرِجُوهُ فَيُخْرِجُونَ مَنْ عَرَفُوا... يُضاعِف ثوابَها» وقع في (د) و(ع) بعد لفظ: «مضافًا إلى مؤنثٍ»، وفي هامش (د): قوله: «وأنَّث ضمير المثقال...» إلى آخره، لا وجه لذكره هنا، وحقُّه التَّأخير عن الآية الآتية قريبًا؛ فافهم، إسماعيل الجراحي. وفي هامش (ج): قوله: «وأنَّث ضمير المثقال... إلى آخره» ليس في الحديث ضمير، لا مذكَّر ولا مؤنَّث، نعم؛ ذَكروا ذلك في الآية: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضَٰعِفْهَا﴾ [النساء: ٤٠] وعبارة السمين: وإنَّما أنَّث ضميره حملًا على المعنى؛ لأنَّه بمعنى: وإن تكن زِنة ذرَّة حسنة، أو لإضافته إلى مؤنَّث، فاكتسب منه التأنيث.

(٢) لم يرد اسم الجلالة في (د) و(ع).

(٣) نقل في هامش (ج) هنا كلام الحافظ في «الفتح» بحروفه، فراجعه.

(٤) «الحاء»: مثبتٌ من (د).

(كَمَا تَنْبُتُ الحِبَّةُ) بكسر الحاء المهملة وتشديد الموحَّدة: اسمٌ جامعٌ لحبوب البقول[1] (في حَمِيلِ السَّيْلِ) ما يحمله من نحو طين، فإذا اتفقت فيه الحبَّة واستقرت على شطِّ مجرى السَّيل نبتت في يومٍ وليلةٍ، فشُبِّه به؛ لسرعة نباته وحُسنِه (قَدْ رَأَيْتُمُوها إلى جانب الصَّخرة إلى) ولأبي ذرٍّ: «وإلى» (جَانِبِ الشَّجَرَةِ، فَمَا كَانَ إِلَى)/ جهة (الشَّمْسِ مِنْهَا كان أخضر، وما كان مِنْهَا إِلَى) جهة (الظِّلِّ كَانَ أَبْيَضَ، فَيَخْرُجُونَ كَأَنَّهُمُ اللُّؤْلُؤُ) بياضًا ونَضارةً (فيُجْعلُ) بضمِّ التَّحتيَّة وفتح العين (فِي رِقَابِهِمُ الخَوَاتِيمُ): شيءٌ من ذهبٍ أو غيره علامةً يُعرفون بها (فَيَدْخُلُونَ الجَنَّةَ، فَيَقُولُ أَهْلُ الجَنَّةِ: هَؤُلَاءِ عُتَقَاءُ الرَّحْمَنِ، أَدْخَلَهُمُ الجَنَّةَ بِغَيْرِ عَملٍ عملُوهُ) في الدُّنيا (وَلَا خَيْرٍ قَدَّمُوهُ) فيها بل برحمته تعالى ومجرَّد الإيمان[2]، دون أمرٍ زائدٍ من عملٍ صالحٍ (فَيُقَالُ لَهُمْ) إذا نظروا في الجنَّة إلى أشياء ينتهي إليها بصرهم: (لَكُمْ مَا رَأَيْتُمْ وَمِثْلُهُ مَعَهُ).

١٠/٣٩٨

وفيه: أنَّ جماعةً من مذنبي هذه الأمَّة يعذَّبون بالنَّار، ثمَّ يخرجون بالشَّفاعة والرَّحمة، خلافًا لمن نفى ذلك عن هذه الأمَّة، وتأوَّل ما ورد بضروبٍ متكلَّفةٍ، والنُّصوص الصَّريحة متضافرةٌ متظاهرةٌ بثبوت ذلك، وإنَّ تعذيب الموحِّدين بخلاف تعذيب الكفَّار؛ لاختلاف مراتبهم: من أخذ النَّار بعضهم إلى السَّاق، وأنَّها لا تأكل أثر السُّجود، وأنَّهم يموتون على ما ورد في حديث أبي سعيدٍ بلفظ: «يموتون فيها إماتةً» فيكون عذابهم فيها إحراقهم وحبسهم عن دخول الجنَّة سريعًا كالمسجونين، بخلاف الكفَّار الذين لا يموتون أصلًا ليذوقوا العذاب، ولا يحيون حياةً يستريحون بها، على أنَّ بعض أهل العلم أوَّلَ حديث أبي سعيدٍ بأنَّه

---

(١) في (ع): «الحبات البقولة».

(٢) في هامش (ج): قال صاحب «الفتح المبين»: الإيمان شرعًا: التصديق بالقلب فقط؛ أي: قبوله وإذعانه لما علم بالضرورة أنَّه من دين محمَّد ﷺ، ثمَّ ما لوحظ إجمالًا -كالملائكة والكتب والرسل- كفى الإيمان به إجمالًا، وما لوحظ تفصيلًا -كجبريل وموسى والإنجيل- اشتُرِطَ الإيمان به تفصيلًا، حتَّى إنَّ من لم يصدِّق بمعيَّن من ذلك ونحوه؛ فهو كافر، ولا يكفي لوجوب الإيمان بشيء معيَّن حتَّى يكون إنكاره ثبوته، بل لا بدَّ من تواتر وجوده حتَّى يقطع به، وحدُّ الإيمان بما ذكرناه هو مختار جمهور الأشاعرة، وعليه الماتريديَّة، وأمَّا ما وقع في «شرح مسلم» للنوويِّ من نقله اتِّفاقَ أهل السنَّة من المحدِّثين والفقهاء والمتكلِّمين على أنَّ من آمن بقلبه ولم ينطق بلسانه مع قدرته كان مخلَّدًا في النار؛ فمعترَضٌ بأنَّه لا إجماع على ذلك، وبأنَّ لكلٍّ من الأئمة الأربعة قولًا أنَّه مؤمن عاصٍ بترك التلفُّظ، بل الَّذي عليه جمهور الأشاعرة وبعض محقِّقي الحنفيَّة -كما قاله المحقِّق ابن الهُمام وغيره- أنَّ الإقرار باللِّسان إنَّما هو شرط لإجراء أحكام الدنيا فحسْب، انتهى المقصود).

ليس المراد أنَّه يحصل لهم الموت حقيقةً، وإنَّما هو كنايةٌ عن غَيبةِ إحساسهم، وذلك للرِّفق[1]، أو كنَّى عن النَّوم بالموت، وقد سَمَّى اللهُ النَّوم: وفاةً.

والحديث سبق في «تفسير سورة النِّساء» [ح:٤٥٨١] لكن باختصارٍ في آخره. قال البخاريُّ بالسَّند إليه:

٧٤٤٠ - وَقَالَ حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ: حَدَّثَنَا هَمَّامُ بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَنَسٍ ﷺ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «يُحْبَسُ المُؤْمِنُونَ يَوْمَ القِيَامَةِ حَتَّى يُهِمُّوا بِذَلِكَ فَيَقُولُونَ: لَوِ اسْتَشْفَعْنَا إِلَى رَبِّنَا فَيُرِيحُنَا مِنْ مَكَانِنَا، فَيَأْتُونَ آدَمَ فَيَقُولُونَ: أَنْتَ آدَمُ أَبُو النَّاسِ خَلَقَكَ اللهُ بِيَدِهِ، وَأَسْكَنَكَ جَنَّتَهُ، وَأَسْجَدَ لَكَ مَلَائِكَتَهُ، وَعَلَّمَكَ أَسْمَاءَ كُلِّ شَيْءٍ، لِتَشْفَعْ لَنَا عِنْدَ رَبِّكَ حَتَّى يُرِيحَنَا مِنْ مَكَانِنَا هَذَا، قَالَ: فَيَقُولُ: لَسْتُ هُنَاكُمْ، قَالَ: وَيَذْكُرُ خَطِيئَتَهُ الَّتِي أَصَابَ، أَكْلَهُ مِنَ الشَّجَرَةِ وَقَدْ نُهِيَ عَنْهَا، وَلَكِنِ ائْتُوا نُوحًا أَوَّلَ نَبِيٍّ بَعَثَهُ اللهُ إِلَى أَهْلِ الأَرْضِ، فَيَأْتُونَ نُوحًا فَيَقُولُ: لَسْتُ هُنَاكُمْ، وَيَذْكُرُ خَطِيئَتَهُ الَّتِي أَصَابَ سُؤَالَهُ رَبَّهُ بِغَيْرِ عِلْمٍ، وَلَكِنِ ائْتُوا إِبْرَاهِيمَ خَلِيلَ الرَّحْمَنِ، قَالَ: فَيَأْتُونَ إِبْرَاهِيمَ فَيَقُولُ: إِنِّي لَسْتُ هُنَاكُمْ، وَيَذْكُرُ ثَلَاثَ كَلِمَاتٍ كَذَبَهُنَّ، وَلَكِنِ ائْتُوا مُوسَى عَبْدًا آتَاهُ اللهُ التَّوْرَاةَ وَكَلَّمَهُ وَقَرَّبَهُ نَجِيًّا، قَالَ: فَيَأْتُونَ مُوسَى فَيَقُولُ: إِنِّي لَسْتُ هُنَاكُمْ، وَيَذْكُرُ خَطِيئَتَهُ الَّتِي أَصَابَ قَتْلَهُ النَّفْسَ، وَلَكِنِ ائْتُوا عِيسَى عَبْدَ اللهِ وَرَسُولَهُ وَرُوحَ اللهِ وَكَلِمَتَهُ، قَالَ: فَيَأْتُونَ عِيسَى فَيَقُولُ: لَسْتُ هُنَاكُمْ، وَلَكِنِ ائْتُوا مُحَمَّدًا ﷺ عَبْدًا غَفَرَ اللهُ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ، فَيَأْتُونِي، فَأَسْتَأْذِنُ عَلَى رَبِّي فِي دَارِهِ، فَيُؤْذَنُ لِي عَلَيْهِ، فَإِذَا رَأَيْتُهُ وَقَعْتُ سَاجِدًا، فَيَدَعُنِي مَا شَاءَ اللهُ أَنْ يَدَعَنِي فَيَقُولُ: ارْفَعْ مُحَمَّدُ، وَقُلْ يُسْمَعْ، وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ، وَسَلْ تُعْطَ قَالَ: فَأَرْفَعُ رَأْسِي، فَأُثْنِي عَلَى رَبِّي بِثَنَاءٍ وَتَحْمِيدٍ يُعَلِّمُنِيهِ، ثُمَّ أَشْفَعُ، فَيَحُدُّ لِي حَدًّا فَأَخْرُجُ فَأُدْخِلُهُمُ الجَنَّةَ». قَالَ قَتَادَةُ: وَسَمِعْتُهُ أَيْضًا يَقُولُ: «فَأَخْرُجُ فَأُخْرِجُهُمْ مِنَ النَّارِ وَأُدْخِلُهُمُ الجَنَّةَ، ثُمَّ أَعُودُ فَأَسْتَأْذِنُ عَلَى رَبِّي فِي دَارِهِ، فَيُؤْذَنُ لِي عَلَيْهِ، فَإِذَا رَأَيْتُهُ وَقَعْتُ سَاجِدًا فَيَدَعُنِي مَا شَاءَ اللهُ أَنْ يَدَعَنِي، ثُمَّ يَقُولُ: ارْفَعْ مُحَمَّدُ، وَقُلْ يُسْمَعْ، وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ، وَسَلْ تُعْطَهْ، قَالَ: فَأَرْفَعُ رَأْسِي، فَأُثْنِي عَلَى رَبِّي بِثَنَاءٍ وَتَحْمِيدٍ يُعَلِّمُنِيهِ، قَالَ: ثُمَّ أَشْفَعُ فَيَحُدُّ لِي حَدًّا، فَأَخْرُجُ فَأُدْخِلُهُمُ الجَنَّةَ» قَالَ قَتَادَةُ: وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: «فَأَخْرُجُ فَأُخْرِجُهُمْ مِنَ النَّارِ وَأُدْخِلُهُمُ الجَنَّةَ، ثُمَّ أَعُودُ الثَّالِثَةَ، فَأَسْتَأْذِنُ عَلَى رَبِّي فِي دَارِهِ، فَيُؤْذَنُ لِي عَلَيْهِ، فَإِذَا رَأَيْتُهُ وَقَعْتُ سَاجِدًا فَيَدَعُنِي مَا شَاءَ اللهُ أَنْ يَدَعَنِي، ثُمَّ يَقُولُ: ارْفَعْ مُحَمَّدُ، وَقُلْ يُسْمَعْ، وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ، وَسَلْ تُعْطَهْ، قَالَ: فَأَرْفَعُ رَأْسِي، فَأُثْنِي

---

(١) في (ع): «المرفق».

عَلَى رَبِّي بِثَنَاءٍ وَتَحْمِيدٍ يُعَلِّمُنِيهِ، قَالَ: ثُمَّ أَشْفَعُ فَيَحُدُّ لِي حدًّا، فَأَخْرُجُ فأُدْخِلُهُمُ الجنة». قال قتادة: وَقَدْ سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «فَأَخْرُجُ فَأُخْرِجُهُمْ مِنَ النَّارِ وَأُدْخِلُهُمُ الجَنَّةَ، حَتَّى مَا يَبْقَى فِي النَّارِ إِلَّا مَنْ حبسه القُرْآنُ أَيْ: وَجَبَ عَلَيْهِ الخُلُودُ، قَالَ: ثُمَّ تَلَا الآيَةَ: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾ قال: وهذا المَقَامُ المَحْمُودُ الَّذِي وُعِدَهُ نَبِيُّكُمْ صلى الله عليه وسلم».

(وَقَالَ حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ) بكسر الميم، وهو أحد مشايخ المؤلِّف، ولعلَّه سمعه منه في المذاكرة ونحوها: (حَدَّثَنَا هَمَّامُ بْنُ يَحْيَى) بفتح الهاء وتشديد الميم، العَوذِيُّ[1]/ الحافظ د٧/٣٢١ب قال: (حَدَّثَنَا قَتَادَةُ) بن دعامة السَّدوسيُّ (عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: يُحْبَسُ المُؤْمِنُونَ يَوْمَ القِيَامَةِ حَتَّى يُهِمُّوا) بضمِّ أوَّله وكسر الهاء، ولأبي ذرٍّ بفتح الياء وضمِّ الهاء، يحزنوا (بِذَلِكَ) الحبس، وقول الزَّركشيِّ: «هذه الإشارة إلى المذكور بعده وهو حديث الشَّفاعة» تعقَّبه في «المصابيح» فقال: هو تكلُّفٌ لا داعي له، والظَّاهر: أنَّ الإشارة راجعةٌ إلى الحبس المذكور بقوله: «يُحبَس المؤمنون حتَّى يهمُّوا» (فَيَقُولُونَ: لَوِ اسْتَشْفَعْنَا) لو طلبنا من يشفع لنا (إِلَى رَبِّنَا فَيُرِيحُنَا مِنْ مَكَانِنَا) برفع «فيريحنا» في الفرع، وقال الدَّمامينيُّ: بالنَّصب؛ لوقوعه في جواب التَّمنِّي[2] المدلول عليه بـ«لو» أي: ليت لنا استشفاعًا فإراحةً فيخلِّصنا ممَّا نحن فيه من الحبس والكرب (فَيَأْتُونَ آدَمَ) عليه السلام (فَيَقُولُونَ) له: (أَنْتَ آدَمُ) من باب قوله:

أنا أبو النَّجم وشِعْري شِعْري

وهو مبهمٌ فيه معنى الكمال، لا يُعلَم ما يراد منه، ففسَّره بقوله: (أَبُو النَّاسِ، خَلَقَكَ اللهُ بِيَدِهِ) زيادةً في الخصوصيَّة، والله تعالى منزَّهٌ عن الجارحة (وَأَسْكَنَكَ جَنَّتَهُ، وَأَسْجَدَ لَكَ مَلَائِكَتَهُ، وَعَلَّمَكَ أَسْمَاءَ كُلِّ شَيْءٍ) وضع «شيءٍ» موضع أشياء، أي: المسمَّيات؛ إرادةً للتَّقصِّي واحدًا فواحدًا حتَّى يستغرق المسمَّيات كلَّها (لِتَشْفَعْ) بلام الطَّلب، ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنيِّ والمُستملي: «اشفع» (لَنَا عِنْدَ رَبِّكَ حَتَّى يُرِيحَنَا مِنْ مَكَانِنَا هَذَا، قَالَ: فَيَقُولُ) لهم: (لَسْتُ هُنَاكُمْ) أي: لست في مقام الشَّفاعة (قَالَ: وَيَذْكُرُ خَطِيئَتَهُ الَّتِي أَصَابَ) والرَّاجع إلى الموصول محذوفٌ، أي: التي أصابها (أَكْلَهُ مِنَ الشَّجَرَةِ) بنصب «أكله» بدلًا من «خطيئته» ويجوز أن يكون

---

(١) في هامش (ج): بفتح العين المهملة وسكون الواو وكسر الذَّال المعجَمة «تقريب».

(٢) في (د): «النَّفي»، وهو تحريفٌ.

بيانًا للضَّمير المبهم المحذوف نحو قوله تعالى: ﴿فَقَضَىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَاتٍ﴾ [فصلت: ١٢] (وَقَدْ نُهِي[1] عَنْهَا، وَلَكِنِ ائْتُوا نُوحًا أَوَّلَ نَبِيٍّ بَعَثَهُ اللهُ) تعالى (إلى أَهْلِ الأرض) الموجودين بعد الطُّوفان (فَيَأْتُونَ نُوحًا) فيسألونه (فَيَقُولُ: لَسْتُ هُنَاكُمْ، وَيَذْكُرُ خَطِيئَتَهُ الَّتِي أَصَابَ[2] سُؤَالَهُ رَبَّهُ بغير عِلْمٍ) يشير إلى قوله/: ﴿رَبِّ إِنَّ ٱبْنِي مِنْ أَهْلِي وَإِنَّ وَعْدَكَ ٱلْحَقُّ﴾ [هود: ٤٥] (ولكن ائْتُوا إبْراهيم خليل الرَّحْمَنِ، قَالَ: فَيَأْتُونَ إِبْرَاهِيمَ) ﷺ (فَيَقُولُ: إِنِّي لَسْتُ هُنَاكُمْ وَيَذْكُرُ ثَلَاثَ كَلِماتٍ) ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنِيِّ: «كَذَبَاتٍ» بفتحاتٍ (كَذَبَهُنَّ) إحداها: قوله: ﴿إِنِّي سَقِيمٌ﴾ [الصَّافات: ٨٩] والأخرى: ﴿بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ﴾ [الأنبياء: ٦٣] والثَّالثة: قوله لسارة [ح: ٢٢١٧]: «هي أختي» والحقُّ أنَّها معاريض[3]، لكن لمَّا كانت صورتها صورة[4] الكذب أشفق منها، ومن كان أعرف فهو أخوف (وَلَكِنِ ائْتُوا مُوسَى عَبْدًا آتَاهُ اللهُ التَّوْرَاةَ وَكَلَّمَهُ وَقَرَّبَهُ نَجِيًّا) مناجيًا (قَالَ: فَيَأْتُونَ مُوسَى) ﷺ (فَيَقُولُ: إِنِّي لَسْتُ هُنَاكُمْ وَيَذْكُرُ خَطِيئَتَهُ الَّتِي أَصَابَ، قَتْلَهُ النَّفْسَ، وَلَكِنِ ائْتُوا عِيسَى) ﷺ (عَبْدَ اللهِ وَرَسُولَهُ/ وَرُوحَ اللهِ وَكَلِمَتَهُ) التي ألقاها إلى مريم (قَالَ: فَيَأْتُونَ عِيسَى فَيَقُولُ: لَسْتُ هُنَاكُمْ، وَلَكِنِ ائْتُوا مُحَمَّدًا ﷺ عَبْدًا غَفَرَ اللهُ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ) وإنَّما لم يُلهَموا إتيان نبيِّنا ﷺ وسؤاله في الابتداء؛ إظهارًا لشرفه وفضله، فإنَّهم لو سألوه ابتداءً لاحتمل أنَّ غيره يقوم بذلك، ففي ذلك دلالةٌ على تفضيله على جميع المخلوقين -زاده الله تشريفًا وتكريمًا- قال ﷺ: (فَيَأْتُونِي[5]) ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنِيِّ والمُستملي: «فيأتونني»[6] (فَأَسْتَأْذِنُ) في الدُّخول (عَلَى رَبِّي فِي دَارِهِ) أي: جنَّته التي اتَّخذها لأوليائه، والإضافة للتَّشريف، وقال في «المصابيح»: أي: أستأذن ربِّي في حال كوني في جنَّته، فأضاف الدَّار إليه تشريفًا (فَيُؤْذَنُ لِي عَلَيْهِ، فَإِذَا رَأَيْتُهُ) تعالى (وَقَعْتُ سَاجِدًا، فَيَدَعُنِي مَا شَاءَ اللهُ أَنْ يَدَعَنِي) وفي «مُسنَد أحمد»: أنَّ هذه السَّجدة مقدار جمعةٍ من جمع الدُّنيا (فَيَقُولُ) تعالى: (ارْفَعْ مُحَمَّدُ)

٣٩٩/١٠

د٣٢٢/٧أ

(١) في (د): «نهى الله».

(٢) «التي أصاب»: سقط من (ع).

(٣) في (ع): «تعاريض».

(٤) «صورة»: ليس في (د).

(٥) في (س): «فيأتون».

(٦) قوله: «ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنِيِّ والمستملي: فيأتونني» سقط من (د).

رأسك (وَقُلْ: يُسْمَعْ) لقولك (وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ) أي: تُقبَل شفاعتك (وسلْ تُعط) سؤلك (قال) رسول الله ﷺ: (فَأَرْفَعُ رَأْسِي) من السُّجود (فَأُثْنِي عَلى رَبِّي بِثَناءٍ وتَحْميدٍ يُعلِّمُنيه) ثمَّ قَالَ: (ثُمَّ أَشْفَعُ، فَيَحُدُّ لِي حَدًّا) أي: فيعيِّن لي طائفةً معيَّنةً (فَأَخْرُجُ) من داره (فأُدْخلُهُمُ الجنَّة) بعد أن أخرجهم من النَّار.

(قَالَ قَتَادَةُ) بن دعامة بالسَّند السَّابق: (وَ) قد[1] (سَمِعْتُهُ أَيْضًا[2]) أي: أنسًا (يَقُولُ: فَأَخْرُجُ) من داره (فَأُخْرِجُهُمْ مِنَ النَّارِ وَأُدْخِلُهُمُ الجَنَّةَ) بضمِّ الهمزة فيهما (ثُمَّ أَعُودُ فَأَسْتَأْذِنُ) ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنِيِّ والمُستملي[3]: «ثمَّ أعود الثَّانية فأستأذن» (عَلَى رَبِّي فِي دَارِهِ) الجنَّة (فَيُؤْذَنُ لِي عَلَيْهِ، فَإِذَا رَأَيْتُهُ) تعالى (وَقَعْتُ سَاجِدًا[4] فَيَدَعُنِي مَا شَاءَ اللهُ أَنْ يَدَعَنِي ثُمَّ يَقُولُ) تعالى: (ارْفَعْ مُحَمَّدُ، وَقُلْ يُسْمَعْ، وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ، وَسَلْ تُعْطَهْ) بهاء السَّكت في هذه دون الأولى، لكن الذي في «اليونينيَّة» بإسقاط الهاء فيهما (قَالَ: فَأَرْفَعُ رَأْسِي فَأُثْنِي عَلَى رَبِّي بِثَنَاءٍ وَتَحْمِيدٍ يُعَلِّمُنِيهِ، قَالَ: ثُمَّ أَشْفَعُ فَيَحُدُّ لِي حَدًّا، فَأَخْرُجُ) بفتح الهمزة (فَأُدْخِلُهُمُ الجَنَّةَ).

(قَالَ قَتَادَةُ) بالسَّند: (وَسَمِعْتُهُ) أي: أنسًا، وللكشميهنيِّ: «أيضًا» (يَقُولُ: فَأَخْرُجُ) بفتح الهمزة[5] (فَأُخْرِجُهُمْ مِنَ النَّارِ وَأُدْخِلُهُمُ الجَنَّةَ، ثُمَّ أَعُودُ الثَّالِثَةَ، فَأَسْتَأْذِنُ عَلَى رَبِّي فِي دَارِهِ، فَيُؤْذَنُ لِي عَلَيْهِ، فَإِذَا رَأَيْتُهُ وَقَعْتُ سَاجِدًا، فَيَدَعُنِي مَا شَاءَ اللهُ أَنْ يَدَعَنِي، ثُمَّ يَقُولُ: ارْفَعْ مُحَمَّدُ، وَقُلْ يُسْمَعْ، وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ، وَسَلْ تُعْطَهْ، قَالَ: فَأَرْفَعُ رَأْسِي، فَأُثْنِي عَلَى رَبِّي بِثَنَاءٍ وَتَحْمِيدٍ يُعَلِّمُنِيهِ، قَالَ: ثُمَّ أَشْفَعُ فَيَحُدُّ لِي حَدًّا، فَأَخْرُجُ) بفتح الهمزة (فَأُدْخِلُهُمُ الجَنَّةَ).

(قَالَ قَتَادَةُ) بالسَّند[6]: (وَقَدْ سَمِعْتُهُ) أي: سمعت أنسًا، زاد الكُشْمِيهَنيُّ: «أيضًا» (يَقُولُ:

---

(١) «قد»: ليس في (د).

(٢) قوله: «أيضًا»، وفي هامش (ج): كذا بخطِّ الشارح، وليست في عدَّةٍ من المتون المعتمدة.

(٣) «والمستملي»: ليس في (د).

(٤) في هامش (ج) و(ل): سُئِل الجلال البلقينيُّ عن حكمِ سجوده ﷺ من حيث الوُضوء؟ فأجاب: بأنَّه باقٍ على طهارة غُسْلِ الموت؛ لأنَّه حيٌّ في قبره، ولا ناقض لطهارته، ويحتمل أن يُجاب: بأنَّ الآخرة ليست دار تكليف، فلا يتوقَّف السُّجود على الوُضوء. انتهى «بدور سافرة».

(٥) «بفتح الهمزة»: مثبتٌ من (د)، وكذا في الموضع اللَّاحق.

(٦) «بالسَّند»: مثبتٌ من (د).

فَأَخْرُجُ) بفتح الهمزة (فَأُخْرِجُهُمْ من النّار وأُدْخِلُهُمُ الجنّة، حتّى ما يبقى في النّار إلّا مَنْ حبسهُ القُرْآنُ، أيْ: وَجَبَ عَلَيْهِ الخُلُودُ)/ بنصِّ القرآن وهم الكفّار (قال: ثمّ تلا الآية) ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنيِّ: «هذه الآية»: (﴿عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾ [الإسراء: ٧٩] قال: وهذا المقامُ المَحْمُودُ الَّذِي وُعِدَهُ) بضمِّ الواو[1] وكسر العين/ (نَبِيُّكُمْ ﷺ).

د٣٢٢/٧ب ٤٠٠/١٠

وهذا الحديث وقع هنا معلَّقًا، ووصله الإسماعيليُّ من طريق إسحاق بن إبراهيم وأبو نُعيمٍ من طريق محمَّد بن أسلم الطُّوسيِّ، قالا: حدَّثنا حجَّاج بن منهالٍ، فذكره بطوله، وساقوا الحديث كلَّه إلَّا أبا ذرٍّ فقال بعد قوله: «حتَّى يُهِمُّوا بذلك»: «وذكر الحديث بطوله» وعنده «يَهُموا» بفتح التَّحتيَّة وضمِّ الهاء، وساق النَّسفيُّ منه إلى قوله: «خلقك الله بيده» ثمَّ قال: «فذكر الحديث» وثبت من قوله: «فيقولون: لو استشفعنا» إلى آخر قوله: «المحمود الذي وُعِده نبيُّكم ﷺ» للمستملي والكُشْمِيهَنيِّ.

٧٤٤١ - حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنِي عَمِّي: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ أَرْسَلَ إِلَى الأَنْصَارِ فَجَمَعَهُمْ فِي قُبَّةٍ وَقَالَ لَهُمْ: «اصْبِرُوا حَتَّى تَلْقَوُا اللهَ وَرَسُولَهُ، فَإِنِّي عَلَى الحَوْضِ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ) بضمِّ العين (بْنُ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ) بسكونها، قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (عَمِّي) يعقوب بن إبراهيم بن سعدٍ قال: (حَدَّثَنَا أَبِي) إبراهيم بن سعد بن إبراهيم[2] ابن عبد الرَّحمن بن عوفٍ (عَنْ صَالِحٍ) هو ابن كيسان (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) محمَّد بن مسلمٍ الزُّهريِّ أنَّه (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ) رضي الله عنه: (أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ) لمَّا أفاء الله عليه ما أفاء من أموال هوازن طفق ﷺ يعطي رجالًا من قريشٍ، وبلغه قول[3] الأنصار: «يعطيهم ويدعنا» (أَرْسَلَ إِلَى الأَنْصَارِ فَجَمَعَهُمْ فِي قُبَّةٍ وَقَالَ لَهُمْ: اصْبِرُوا حَتَّى تَلْقَوُا اللهَ وَرَسُولَهُ) أي: حتَّى تموتوا (فَإِنِّي عَلَى الحَوْضِ) وفيه ردٌّ على المعتزلة في إنكارهم الحوض، وفي أوائل «الفتن» [ح:٧٠٥٧] من رواية أنسٍ عن أُسيد بن الحُضَير في قصَّةٍ فيها: «سترون[4]

---

(١) في (د): «أوَّله».
(٢) «بن إبراهيم»: مثبتٌ من (د) و(س).
(٣) في هامش (ل): كذا بخطِّه: «قول».
(٤) في غير (ع): «فسترون»، والمثبت موافقٌ لما في «صحيح البخاريِّ».

بعدي أثرةً، فاصبروا حتَّى تلقوني على الحوض» والغرض من الحديث هنا قوله: «حتَّى تلقوا الله» فإنَّها زيادةٌ لم تقع في بقيَّة الطُّرق، قاله الحافظ ابن حجرٍ.

٧٤٤٢ - حَدَّثَنِي ثَابِتُ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ الأحول، عَنْ طَاوُسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم إِذَا تَهَجَّدَ مِنَ اللَّيْلِ قَالَ: «اللَّهُمَّ رَبَّنا لَكَ الحَمْدُ، أَنْتَ قَيِّمُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ، وَلَكَ الحَمْدُ أَنْتَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَنْ فِيهِنَّ، وَلَكَ الحَمْدُ أَنْتَ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَنْ فِيهِنَّ، أَنْتَ الحَقُّ، وَقَوْلُكَ الحَقُّ، وَوَعْدُكَ الحَقُّ، وَلِقَاؤُكَ الحَقُّ، وَالجَنَّةُ حَقٌّ، وَالنَّارُ حَقٌّ، وَالسَّاعَةُ حَقٌّ، اللَّهُمَّ لَكَ أَسْلَمْتُ، وَبِكَ آمَنْتُ، وَعَلَيْكَ تَوَكَّلْتُ، وَإِلَيْكَ خَاصَمْتُ، وَبِكَ حَاكَمْتُ، فَاغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ وَمَا أَخَّرْتُ، وَأَسْرَرْتُ وَأَعْلَنْتُ، وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي، لا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ». قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ: قَالَ قَيْسُ بْنُ سَعْدٍ وَأَبُو الزُّبَيْرِ، عَنْ طَاوُسٍ: قَيَّامٌ. وَقَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿ٱلْقَيُّومُ﴾: القَائِمُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ، وَقَرَأَ عُمَرُ: (القَيَّامُ)، وَكِلاهُمَا مَدْحٌ.

وبه قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد، ولأبي ذرٍّ: «حدَّثنا» (ثَابِتُ بْنُ مُحَمَّدٍ) بالمثلَّثة والموحَّدة، أبو إسماعيل العابد الكوفيُّ قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) الثَّوريُّ (عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ) عبد الملك بن عبد العزيز (عَنْ سُلَيْمَانَ الأَحْوَلِ) بن أبي مسلمٍ المكِّيِّ (عَنْ طَاوُسٍ) أبي عبد الرَّحمن بن كيسان (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما) أنَّه (قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم إِذَا تَهَجَّدَ مِنَ اللَّيْلِ قَالَ: اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الحَمْدُ، أَنْتَ قَيِّمُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ) الذي يقوم بحفظهما وحفظ من أحاطتا به واشتملتا[1] عليه، تؤتي كلًّا ما به قوامه، وتقوم على كلِّ شيءٍ مِنْ خَلْقِك بما تراه من التَّدبير (وَلَكَ الحَمْدُ، أَنْتَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَنْ فِيهِنَّ) فهو ربُّ كلِّ شيءٍ ومليكه وكافله ومغذِّيه/ ومصلحه، العوَّاد عليه بنعمه[2] (وَلَكَ الحَمْدُ، أَنْتَ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَنْ فِيهِنَّ) أي: منوِّر ذلك، والعرب تسمِّي الشَّيء باسم الشَّيء إذا كان منه تسبَّب، فهو بمعنى اسمه الهادي؛ لأنَّه يهدي بالنُّور الظَّاهر الأبصار إلى المبصَرات الظَّاهرة، ويهدي بالنُّور الباطن البصائر الباطنة إلى المعارف الباطنة، فهو إذًا منوِّر السَّموات والأرض، وهو النُّور الذي أنار كلَّ شيءٍ ظاهرًا وباطنًا، وإذًا كان هو[3] النُّور؛ لأنَّ منه النُّور وبالنُّور نوَّر البصائر، وأنار الآفاق والأقطار، فهو صفة فعلٍ

د٧/٣٢٣أ

(١) في (ع): «أحاطت به واشتملت».

(٢) في (د): «بنعمته».

(٣) في (د): «منه».

(أَنْتَ الحَقُّ) المتحقِّق وجوده (وقَوْلُكَ الحقُّ) أي: مدلوله ثابتٌ (ووعْدُكَ الحقُّ) لا يدخله خُلْفٌ ولا شكٌّ في وقوعه (وَلِقاؤُكَ الحقُّ) أي: رؤيتك في الآخرة حيث لا مانع (وَالجنَّةُ حقٌّ، وَالنَّارُ حَقٌّ) كلٌّ منهما موجودٌ (وَالسَّاعَةُ) أي: قيامها (حقٌّ، اللَّهمّ لكَ أسْلمْتُ) أي: انقدت لأمرك ونهيك (وَبِكَ آمَنْتُ) أي: صدَّقت بك وبما أنزلت (وعلَيْك تَوَكَّلْتُ) أي: فوَّضت أمري إليك (وَإِلَيْكَ خَاصَمْتُ) مَن خاصمني مِن الكفَّار (وَبِك) وبما آتيتني من البراهين والحجج (حَاكَمْتُ) مَن خاصمني مِن الكفَّار (فَاغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ وَمَا أَخَّرْتُ وَأَسْرَرْتُ وَأَعْلَنْتُ[1] وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنّي، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ) قاله تواضعًا وإجلالًا لله تعالى وتعليمًا لأمَّته.

١٠/٤٠١ (قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ) محمَّد بن إسماعيل البخاريُّ: (قَالَ/ قَيْسُ بْنُ سَعْدٍ) وسقط لأبي ذرٍّ «قال أبو عبد الله» وأثبت الواو في قوله: «وقال قيس بن سعدٍ» بسكون العين، المكِّيُّ الحنظليُّ فيما وصله مسلمٌ وأبو داود (وَأَبُو الزُّبَيْرِ) محمَّد بن مسلم بن تدرس القرشيُّ الأسديُّ، ممَّا وصله مالكٌ في «موطَّئه» (عَنْ طَاوُسٍ: قَيَّامُ) بفتح التَّحتيَّة المشدَّدة فألفٌ بوزن «فعَّال» بالتَّشديد، صيغة مبالغةٍ.

(وَقَالَ مُجَاهِدٌ) المفسِّر فيما وصله الفريابيُّ: (﴿ٱلْقَيُّومُ﴾) هو (القَائِمُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ) وقال في «شرح المشكاة»: ﴿ٱلْقَيُّومُ﴾: «فيعولٌ» للمبالغة كالدَّيُّور والدَّيُّوم[2]، ومعناه: القائم بنفسه، المقيم لغيره، وهو على الإطلاق والعموم، لا يصحُّ إلَّا لله، فإنَّ[3] قوامه بذاته لا يتوقَّف بوجهٍ مَا على غيره، وقوام كلِّ شيء به؛ إذ لا يُتصوَّر للأشياء وجودٌ ودوامٌ إلَّا بوجوده، قال الشيخ أبو القاسم[4]: فمن عرف أنَّه القيَّوم بالأمور استراح عن كدِّ التَّدبير وتعب الاشتغال وعاش براحة التَّفويض، فلم يضنَّ بكريمةٍ، ولم يجعل في قلبه للدُّنيا كثرة قيمةٍ.

(وَقَرَأَ عُمَرُ) بن الخطَّاب ﷺ: ((القَيَّامُ)) من قوله: ﴿ٱللَّهُ[5] لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَيُّ ٱلْقَيُّومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥] بوزن «فعَّالٍ» بالتَّشديد (وَكِلَاهُمَا) أي: ﴿ٱلْقَيُّومُ﴾ و((القيَّام)) (مَدْحٌ) لأنَّهما من صيغ المبالغة، ولا يُستعمَلان في غير المدح بخلاف «القيِّم» فإنَّه يُستعمَل في الذَّمِّ أيضًا.

---

(١) في (د): «وما أسررت وما أعلنت».

(٢) في (ع): «كالدَّيُّور والدَّبُّور».

(٣) في (ل): «فإنَّه»، وفي هامشها: كذا بخطِّه، والمثبت موافق لشرح المشكاة.

(٤) قوله: «قال الشيخ أبو القاسم» زيادة من شرح المشكاة: ٦/١٨٠٣.

(٥) اسم الجلالة ليس في (د).

٧٤٤٣ - حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ مُوسَى: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ: حَدَّثَنِي الأَعْمَشُ، عَنْ خَيْثَمَةَ، عَنْ عَدِيِّ ابْنِ حَاتِمٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا سَيُكَلِّمُهُ رَبُّهُ، لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ تُرْجُمَانٌ وَلَا حِجَابٌ يَحْجُبُهُ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ مُوسَى) بن راشدٍ القطَّان الكوفيُّ قال: (حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ) حمَّاد ابن أسامة قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد/ (الأَعْمَشُ) سليمان بن مهران الكوفيُّ (عَنْ خَيْثَمَةَ) بخاءٍ معجمةٍ مفتوحةٍ وبعد التَّحتيَّة السَّاكنة مثلَّثةٌ، ابن عبد الرَّحمن الجعفيِّ (عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ) بالحاء المهملة والفوقيَّة، الطَّائيِّ رضي الله عنه أنَّه (قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: مَا مِنْكُمْ) خطابٌ للصَّحابة، والمراد العموم (مِنْ أَحَدٍ إِلَّا سَيُكَلِّمُهُ رَبُّهُ) عزَّ وجلَّ (لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ تُرْجُمَانٌ) بفتح الفوقيَّة وضمِّ الجيم أو ضمِّهما، يترجم عنه (وَلَا حِجَابٌ يَحْجُبُهُ) عن رؤية ربِّه تعالى، والمراد بالحجاب نفي المانع من الرُّؤية؛ لأنَّ من شأن الحجاب المنع من الوصول إلى المراد، فاستُعير نفيه لعدم المنع، وكثيرٌ من أحاديث الصِّفات تُخرَّج على[1] الاستعارة التَّخييليَّة؛ وهي أن يشترك شيئان في وصفٍ، ثمَّ يعتمد لوازم أحدهما بحيث تكون جهة الاشتراك وصفًا، فيثبت كماله في المستعار بواسطة شيءٍ آخر، فيثبت ذلك للمستعار مبالغةً في إثبات المشترك، وبالحمل[2] على هذه الاستعارة التَّخييليَّة يحصل التَّخلُّص من مهاوي التَّجسيم، ويحتمل أن يُراد بالحجاب استعارة محسوسٍ لمعقولٍ؛ لأنَّ الحجاب حسِّيٌّ، والمنع عقليٌّ، والله تعالى مُنزَّهٌ عمَّا يحجبه، فالمراد بالحجاب منعه أبصار خلقه وبصائرهم بما شاء كيف شاء، فإذا شاء كشف ذلك عنهم. انتهى. ملخَّصًا ممَّا حكاه في «الفتح» عن الحافظ الصَّلاح العلائيِّ.

د٣٢٣/٧ب

والحديث سبق في «الرِّقاق» [ح: ٦٥٣٩].

٧٤٤٤ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ، عَنْ أَبِي عِمْرَانَ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «جَنَّتَانِ مِنْ فِضَّةٍ آنِيَتُهُمَا وَمَا فِيهِمَا، وَجَنَّتَانِ مِنْ ذَهَبٍ آنِيَتُهُمَا وَمَا فِيهِمَا، وَمَا بَيْنَ القَوْمِ وَبَيْنَ أَنْ يَنْظُرُوا إِلَى رَبِّهِمْ إِلَّا رِدَاءُ الكِبْرِ عَلَى وَجْهِهِ فِي جَنَّةِ عَدْنٍ».

---

(١) في (ع): «عن»، وهو تحريفٌ.

(٢) في (د): «وبالجملة».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ) المدينيُّ قال: (حدّثنا عَبْدُ العزيز بْنُ عبْد الصّمد) العمِّيُّ (عَنْ أَبِي عِمْرَانَ) عبد الملك بن حبيبٍ الجونيِّ، من علماء البصرة (عَنْ أبي بكْر بْن عَبْدِ اللهِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ أَبِيهِ) عبد الله بن قيسٍ أبي موسى الأشعريِّ رضي الله عنه (عن النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم) أنَّه (قَالَ: جَنَّتَانِ) مبتدأٌ (مِنْ فِضَّةٍ) خبرُ قولِه: (آنِيَتُهُمَا) والجملة خبر المبتدأ الأوَّل، ومتعلَّق «من فضَّةٍ» محذوفٌ، أي: آنيتهما كائنةٌ من فضَّةٍ (وَمَا فِيهِمَا) عطفٌ على «آنيتهما» وكذا قوله: (وَجَنَّتَانِ مِنْ ذَهَبٍ آنِيَتُهُمَا وَمَا فِيهِمَا) وفي رواية حمَّاد بن سلمة عن ثابتٍ البُنانيِّ، عن أبي بكر ابن أبي موسى، عن أبيه قال: قال[1] حمَّادٌ: لا أعلمه إلَّا قد رفعه، قال: «جنَّتان من ذهبٍ للمقرَّبين، ومن دونهما جنَّتان من وَرِقٍ لأصحاب اليمين» رواه الطَّبريُّ[2] وابن أبي حاتمٍ ورجاله ثقاتٌ، واستُشكِل ظاهره، إذ مقتضاه أنَّ الجنَّتين من فضَّةٍ لا ذَهَبَ فيهما وبالعكس بحديث أبي هريرة رضي الله عنه: قلنا/: يا رسول الله حدِّثنا عن الجنَّة ما بناؤها؟ قال: «لَبِنةٌ من ذهبٍ ولَبِنةٌ من فضَّةٍ» رواه أحمد والتِّرمذيُّ وصحَّحه ابن حبَّان، وأُجيب بأنَّ الأوَّل: صفةُ ما في كلِّ جنةٍ من آنيةٍ وغيرها، والثَّاني: صفة حوائط الجنان كلِّها (وَمَا بَيْنَ الْقَوْمِ وَبَيْنَ أَنْ يَنْظُرُوا إِلَى رَبِّهِمْ إِلَّا رِدَاءُ الْكِبْرِ) بكسر الكاف وسكون الموحَّدة، وفي نسخةٍ: «الكبرياء» (عَلَى وَجْهِهِ فِي جَنَّةِ عَدْنٍ) أي: جنَّة إقامةٍ، وهو ظرفٌ لـ«القوم» لا لله[3] تعالى؛ إذ لا تحويه الأمكنة، وقال القرطبيُّ: متعلِّقٌ بمحذوفٍ/ في موضع الحال من القوم، مثل كائنين في جنَّة عدنٍ، وقال في «شرح المشكاة»: «على وجهه» حالٌ من «رداء الكبرياء» والعامل معنى «ليس» وقوله: «في الجنَّة» متعلِّقٌ بمعنى الاستقرار في الظَّرف، فيفيد بالمفهوم[4] انتفاء هذا الحصر في غير الجنَّة، وإليه أشار الشَّيخ التُّوربشتيُّ بقوله: يريد أنَّ العبد المؤمن إذا تبوَّأ مقعده من الجنَّة تبوَّأ والحجب مرتفعةٌ، والموانع التي تحجبه عن النَّظر إلى ربِّه مضمحلَّةٌ إلَّا ما يصدُّهم من هيبة الجلال، وسبحات الجمال، وأبَّهة الكبرياء، فلا يرتفع ذلك منهم[5] إلَّا برأفته ورحمته تفضُّلًا

٤٠٢/١٠
د٣٢٤/٧أ

(١) «قال»: ليس في (د).

(٢) في غير (د) و(س): «الطَّبرانيُّ»، والمثبت موافقٌ لما في «الفتح» (١٣/٤٤١)، وهو في تفسير الطبري (٢٣/٥٧).

(٣) في (د) و(ع): «إلى الله».

(٤) في غير (د) و(ع): «المفهوم».

(٥) في (د): «عنهم».

منه على عباده، قال الطِّيبيُّ: وأنشد في المعنى:

أشــتاقه فــإذا بــدا　　أطرقــت مــن إجلالــه

لا خيفــةً بــل هيبــةً　　وصــيانةً لجمالـــه

وأصــدُّ عنــه تجلُّــدًا　　وأروم طيــف خيالــه　　انتهى.

والحديث من المتشابه؛ إذ لا وجه حقيقةً ولا رداءً، فإمَّا أن يُفوَّض أو يُؤوَّل؛ كأن يُقال: استعار لعظيم سلطان الله وكبريائه وعظمته وجلاله المانع إدراك أبصار البشر مع ضعفها[1] لذلك رداء الكبرياء، فإذا شاء تقوية أبصارهم وقلوبهم كشف عنهم حجاب هيبته وموانع عظمته، وقال أبو العبَّاس القرطبيُّ: الرِّداء استعارةٌ كنَّى بها عن العظمة كما في الحديث الآخر: «الكبرياء ردائي والعظمة إزاري» وليس المراد الثِّياب المحسوسة، لكنَّ المناسبة أنَّ الرِّداء والإزار لمَّا كانا ملازمين للمخاطب من العرب عبَّر عن العظمة والكبرياء بهما. انتهى. واستُشكِل في «الكواكب» ظاهر الحديث: بأنَّه يقتضي أنَّ رؤية الله غير واقعةٍ، وأجاب بأنَّ مفهومه بيان قرب النَّظر؛ إذ رداء الكبرياء لا يكون مانعًا من الرُّؤية، فعبَّر عن زوال المانع عن الأبصار بإزالة الرِّداء، قال الحافظ ابن حجرٍ: وحاصله أنَّ رداء الكبرياء مانعٌ من الرُّؤية، فكأنَّ في الكلام حذفًا تقديره بعد قوله: «إلَّا رداء الكبرياء» فإنَّه يمنُّ عليهم برفعه، فيحصل لهم الفوز بالنَّظر إليه، فكأنَّ المراد أنَّ المؤمنين إذا تبوَّؤوا مقاعدهم من الجنَّة لولا ما عندهم من هيبة الجلال لما حال بينهم وبين الرُّؤية حائلٌ، فإذا أراد إكرامهم حفَّهم برأفته، وتفضَّل عليهم بتقويتهم على النَّظر إليه سبحانه وتعالى. انتهى. وهو معنى قول التُّوربشتيِّ السَّابق، والحاصل: أنَّ رؤية الله تعالى[2] واقعةٌ يوم القيامة في الموقف لكلِّ أحدٍ من[3] الرِّجال والنِّساء، وقال قومٌ من أهل السُّنَّة: تقع أيضًا للمنافقين، وقال آخرون: وللكافرين أيضًا، ثمَّ يُحجَبون بعد ذلك لتكون عليهم[4] حسرةً، وأمَّا الرُّؤية في الجنَّة فأجمع أهل السُّنَّة على أنَّها حاصلةٌ للأنبياء والرُّسل والصِّدِّيقين من كلِّ أمَّةٍ ورجال المؤمنين من البشر / من هذه الأمَّة، واختُلِف في نساء هذه　د٧/٣٢٤ب

(١) إلى هنا انتهى السَّقط في (ص). وقد بدأ قبل الحديث: ٧٣٦٩.

(٢) زيد في هامش (د): قف على تحقيق الرُّؤية.

(٣) «من»: ليس في (د).

(٤) «عليهم»: ليس في (ب) و(ص).

الأمَّة فقيل: لا يرين؛ لأنَّهنَّ مقصوراتٌ في الخيام، ولم يَرِد في أحاديث الرُّؤية تصريحٌ برؤيتهنَّ، وقيل: يرين؛ أخذًا من عمومات النُّصوص الواردة في الرُّؤية، أو يرين في مثل أيَّام الأعياد لأهل الجنَّة تجلِّيًا عامًّا، فيرينه لحديث أنسٍ عند الدَّارقطنيِّ مرفوعًا: «إذا كان يوم القيامة رأى المؤمنون ربَّهم عَزَّوَجَلَّ، فأحدثهم/ عهدًا بالنَّظر إليه في كلِّ جمعةٍ، ويراه المؤمنات يوم الفطر ويوم النَّحر» ٤٠٣/١٠ وذهب الشَّيخ عزُّ الدِّين بن عبد السَّلام إلى أنَّ الملائكة لا يرون ربَّهم؛ لأنَّهم لم يثبت لهم ذلك كما ثبت للمؤمنين من البشر، وقد قال تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَـٰرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣] خرج منه مؤمنو البشر بالأدلَّة الثَّابتة، فبقي على عمومه في الملائكة، ولأنَّ للبشر طاعاتٍ لم يثبت مثلها للملائكة كالجهاد والصَّبر على البلايا والمحن وتحمُّل المشاقِّ في العبادات لأجل الله، وقد ثبت أنَّهم يرون ربَّهم ويسلِّم عليهم ويبشِّرهم بإحلال رضوانه عليهم أبدًا، ولم يثبت مثل هذا[1] للملائكة. انتهى.

وقد نقله عنه جماعةٌ ولم يتعقَّبوه بنكيرٍ، منهم: العزُّ ابنُ جماعةٍ، ولكنَّ الأقوى أنَّهم يرونه كما نصَّ عليه أبو الحسن الأشعريُّ في كتابه «الإبانة» فقال: أفضل لذَّات الجنَّة رؤية الله تعالى، ثمَّ رؤية نبيِّه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فلذلك لم يحرم الله أنبياءه المرسلين وملائكته المقرَّبين وجماعة المؤمنين والصِّدِّيقين النَّظر إلى وجهه الكريم، ووافقه على ذلك البيهقيُّ وابن القيِّم والجلال البلقينيُّ.

والحديث سبق في تفسير «سورة الرَّحمن» [ح: ٤٨٧٨].

٧٤٤٥ - حَدَّثَنَا الحُمَيْدِيُّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ المَلِكِ بْنُ أَعْيَنَ وَجَامِعُ بْنُ أَبِي رَاشِدٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنِ اقْتَطَعَ مَالَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ بِيَمِينٍ كَاذِبَةٍ لَقِيَ اللهَ وَهْوَ عَلَيْهِ غَضْبَانُ» قَالَ عَبْدُ اللهِ: ثُمَّ قَرَأَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِصْدَاقَهُ مِنْ كِتَابِ اللهِ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ ٱللَّهِ وَأَيْمَـٰنِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُوْلَـٰٓئِكَ لَا خَلَـٰقَ لَهُمْ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ﴾... الآيَةَ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا الحُمَيْدِيُّ) عبد الله بن الزُّبير قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) بن عيينة قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ المَلِكِ بْنُ أَعْيَنَ) بفتح الهمزة والتَّحتيَّة بينهما عينٌ مهملةٌ ساكنةٌ آخره نونٌ، الكوفيُّ (وَجَامِعُ بْنُ أَبِي رَاشِدٍ) الصَّيرفيُّ الكوفيُّ، كلاهما (عَنْ أَبِي وَائِلٍ) شقيق بن سلمة (عَنْ عَبْدِ اللهِ)

(١) في (د) و(ص): «ذلك»، وفي هامش من نسخة (د) كالمثبت.

ابن مسعودٍ (رضي الله عنه) أنَّه (قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: مَنِ اقْتَطَعَ[1] مَال امْرِئٍ مُسْلِم) أخذ منه قطعةً لنفسه (بِيَمِينٍ كَاذِبَةٍ) صفةٌ لـ«يمينٍ» (لَقِيَ اللهَ) عز وجل (وَهْوَ عَلَيْهِ غَضْبانُ)[2] المراد به لازمه وهو العذاب (قَالَ عَبْدُ اللهِ) بن مسعودٍ: (ثُمَّ قَرَأَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم مِصْدَاقَهُ) «مفعالٌ» من الصِّدق، أي: ما يصدِّق هذا الحديث (مِنْ كِتَابِ اللهِ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشْتَرُونَ﴾) أي: يستبدلون (﴿بِعَهْدِ ٱللَّهِ وَأَيْمَٰنِهِمْ[3]﴾) وبما حلفوا به (﴿ثَمَنًا قَلِيلًا﴾) متاع الدُّنيا (﴿أُوْلَٰٓئِكَ لَا خَلَٰقَ لَهُمْ فِي ٱلْأٓخِرَةِ﴾) لا نصيب لهم فيها (﴿وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧٧]) بما يسرُّهم (الآيَةَ) إلى آخرها: ﴿وَلَا يَنظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾.

والحديث سبق في «الأيمان» في «باب عهد الله» [ح: ٦٦٥٩]/ ومطابقته للتَّرجمة هنا في قوله: «لقي الله». د٧٥/١٣٢٥أ

٧٤٤٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «ثَلَاثَةٌ لَا يُكَلِّمُهُمُ اللهُ يَوْمَ القِيَامَةِ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ: رَجُلٌ حَلَفَ عَلَى سِلْعَةٍ لَقَدْ أَعْطَى بِهَا أَكْثَرَ مِمَّا أَعْطَى وَهْوَ كَاذِبٌ، وَرَجُلٌ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ كَاذِبَةٍ بَعْدَ العَصْرِ لِيَقْتَطِعَ بِهَا مَالَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ، وَرَجُلٌ مَنَعَ فَضْلَ مَاءٍ فَيَقُولُ اللهُ يَوْمَ القِيَامَةِ: اليَوْمَ أَمْنَعُكَ فَضْلِي كَمَا مَنَعْتَ فَضْلَ مَا لَمْ تَعْمَلْ يَدَاكَ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ) المسنديُّ قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) بن عيينة (عَنْ عَمْرٍو) بفتح العين، ابن دينارٍ (عَنْ أَبِي صَالِحٍ) ذكوان السَّمَّان (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رضي الله عنه (عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم) أنَّه (قَالَ: ثَلَاثَةٌ لَا يُكَلِّمُهُمُ اللهُ) عز وجل (يَوْمَ القِيَامَةِ) بما يسرُّهم (وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ) نظر رحمةٍ: (رَجُلٌ حَلَفَ عَلَى سِلْعَةٍ) ولأبي ذرٍّ عن الحَمُّويي والمُستملي: «على سلعته» بهاء الضَّمير[4] (لَقَدْ أَعْطَى بِهَا) بفتح الهمزة والطَّاء: دفع لبائعها (أَكْثَرَ مِمَّا أَعْطَى) بفتحهما أيضًا، الذي يريد شراءها (وَهْوَ كَاذِبٌ، وَرَجُلٌ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ) أي: على محلوف يمينٍ (كَاذِبَةٍ بَعْدَ العَصْرِ) ليس قيدًا، بل خرج مخرج الغالب؛ إذ كان مثله يقع آخر النَّهار عند فراغهم من المعاملات، أو

---

(١) في (ص): «أقطع».

(٢) زيد في هامش (د): تفسير قوله: «لقي الله وهو عليه غضبان»، ومقتضاه: أنَّ الغضب سببٌ لمنع الكلام والرُّؤية، والرِّضا سببٌ لوجودهما. «الحافظ».

(٣) في (ب): «وأيمانه»، وهو تحريفٌ.

(٤) «بهاء الضَّمير»: مثبتٌ من (د).

خصَّه[1]؛ لكونه وقت ارتفاع الأعمال (لِيَقْتَطِعَ بها مال امْرِئٍ مُسْلم، ورجُلٌ[2] منع فَضْل ماءٍ) زائدًا على حاجته من يحتاج إليه، وفي «الشُّرب» [ح: ٢٣٥٨] «رجلٌ كان له فضل ماءٍ بالطَّريق فمنعه من ابن السَّبيل» (فَيَقُولُ اللهُ ﷻ (يَوْمَ القِيَامَةِ[3]: اليَوْمَ أَمْنَعُكَ فَضْلي كما منعْتَ فَضْلَ مَا لَمْ تَعْمَلْ يَدَاكَ) أي: ليس حصوله وطلوعه من منبعه بقدرتك، بل هو بإنعامي وفضلي.

والحديث سبق في «الشُّرب» في «باب إثم من منع ابن السَّبيل من الماء» [ح: ٢٣٥٨].

٧٤٤٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ المُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَهَّابِ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الزَّمَانُ قَدِ اسْتَدَارَ كَهَيْئَتِهِ يَوْمَ خَلَقَ اللهُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ، السَّنَةُ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا؛ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ، ثَلَاثٌ مُتَوَالِيَاتٌ -ذُو القَعْدَةِ وَذُو الحَجَّةِ وَالمُحَرَّمُ- وَرَجَبُ مُضَرَ الَّذِي بَيْنَ جُمَادَى وَشَعْبَانَ، أَيُّ شَهْرٍ هَذَا؟» قُلْنَا: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ، قَالَ: «أَلَيْسَ ذَا الحَجَّةِ؟» قُلْنَا: بَلَى، قَالَ: «أَيُّ بَلَدٍ هَذَا؟» قُلْنَا: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ، قَالَ: «أَلَيْسَ البَلْدَةَ؟» قُلْنَا: بَلَى، قَالَ: «فَأَيُّ يَوْمٍ هَذَا؟» قُلْنَا: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ قَالَ: «أَلَيْسَ يَوْمَ النَّحْرِ؟» قُلْنَا: بَلَى، قَالَ: «فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ -قَالَ مُحَمَّدٌ: وَأَحْسِبُهُ قَالَ: وَأَعْرَاضَكُمْ- عَلَيْكُمْ حَرَامٌ كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، وَسَتَلْقَوْنَ رَبَّكُمْ فَيَسْأَلُكُمْ عَنْ أَعْمَالِكُمْ، أَلَا فَلَا تَرْجِعُوا بَعْدِي ضُلَّالًا، يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ، أَلَا لِيُبَلِّغِ الشَّاهِدُ الغَائِبَ، فَلَعَلَّ بَعْضَ مَنْ يَبْلُغُهُ أَنْ يَكُونَ أَوْعَى لَهُ مِنْ بَعْضِ مَنْ سَمِعَهُ» فَكَانَ مُحَمَّدٌ إِذَا ذَكَرَهُ قَالَ: صَدَقَ النَّبِيُّ ﷺ، ثُمَّ قَالَ: «أَلَا هَلْ بَلَّغْتُ؟ أَلَا هَلْ بَلَّغْتُ؟».

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ المُثَنَّى) أبو موسى، العنزيُّ[4] الحافظ قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَهَّابِ) بن عبد المجيد[5] الثَّقفيُّ قال: (حَدَّثَنَا أَيُّوبُ) السَّختيانيُّ (عَنْ/ مُحَمَّدٍ) هو ابن سيرين (عَنِ ابْنِ أَبِي بَكْرَةَ) عبد الرَّحمن (عَنْ) أبيه (أَبِي بَكْرَةَ) نُفَيع -بضمِّ النُّون وفتح الفاء- ﵁

١٠/٤٠٤

(١) في (د): «خصَّصه».

(٢) قوله: «حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ أي: على... الأعمال لِيَقْتَطِعَ بِهَا مَالَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ، وَرَجُلٌ» سقط من (ص).

(٣) «يوم القيامة»: سقط من (ع).

(٤) في (د): «المقبريُّ»، وهو تحريف.

(٥) في (د): «عبد الحميد»، ولعلَّه تحريف.

(عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أنَّه (قَالَ) يوم النَّحر بمنًى: (الزَّمَانُ قَدِ اسْتَدَارَ) استدارةً (كهيْئته) مثل حالته (يَوْمَ خَلَقَ اللهُ) عَزَّ وَجَلَّ (السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ) أي: عاد الحجُّ إلى ذي الحجَّة وبطل النَّسيء، وذلك أنَّهم كانوا يحلُّون الشَّهر الحرام ويحرِّمون مكانه شهرًا آخر حتَّى رفضوا تخصيص الأشهر الحرم، وكانوا يحرِّمون من شهور[1] العام أربعة أشهرٍ مطلقًا، وربَّما زادوا في الشُّهور فيجعلونها ثلاثة عشر أو أربعة عشر، أي: رجعت الأشهر إلى ما كانت عليه، وعاد الحجُّ إلى ذي الحجَّة، وبطل تغييراتهم، وصار الحجُّ مختصًّا بوقتٍ معيَّنٍ، واستقام حساب السَّنة، ورجع إلى الأصل الموضوع يوم خلق الله السَّموات والأرض (السَّنَةُ) العربيَّة الهلاليَّة (اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا: مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ) لعظم حرمتها وحرمة الذَّنب فيها (ثَلَاثٌ) ولأبي ذرٍّ والأَصيليِّ: «ثلاثةٌ» (مُتَوَالِيَاتٌ) أي: ثلاثٌ سردٌ[2] (ذُو القَعَدَةِ وَذُو الحَجَّةِ) بفتح القاف والحاء كما في «اليونينيَّة» والمشهور فتح القاف وكسر الحاء، وحُكِي كسر القاف (وَالمُحَرَّمُ، وَرَجَبُ مُضَرَ) القبيلة المشهورة، وأُضيف إليها؛ لأنَّهم كانوا متمسِّكين بتعظيمه (الَّذِي بَيْنَ جُمَادَى) بضمِّ الجيم وفتح الدَّال/ (وَشَعْبَانَ، أَيُّ شَهْرٍ هَذَا؟) استفهامٌ تقريريٌّ (قُلْنَا: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ) فيه مراعاة الأدب والتَّحرُّز عن التَّقدُّم بين يدي الله ورسوله (فَسَكَتَ) عليه السلام (حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ[3] بِغَيْرِ اسْمِهِ، قَالَ) عليه الصلاة والسلام: (أَلَيْسَ ذَا الحَجَّةِ؟) بنصب «ذا» خبر «ليس» أي: ليس هو اليوم ذا الحجَّة (قُلْنَا: بَلَى، قَالَ: أَيُّ بَلَدٍ هَذَا؟) بالتَّذكير (قُلْنَا: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ قَالَ: أَلَيْسَ البَلْدَةَ؟) بالنَّصب خبر «ليس» زاد في «الحجِّ» [ح:١٧٤١] «الحرام» بتأنيث «البلدة» وتذكير «الحرام» الذي هو صفتها، وسبق أنَّه استُشكِل وأنَّه أُجيب بأنَّه اضمحلَّ منه معنى الوصفيَّة وصار اسمًا (قُلْنَا: بَلَى، قَالَ: فَأَيُّ يَوْمٍ هَذَا؟ قُلْنَا: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ، قَالَ: أَلَيْسَ[4] يَوْمَ النَّحْرِ؟ قُلْنَا: بَلَى) وثبت قوله «قال: فأيُّ يومٍ...» إلى آخره للكشميهنيِّ والمُستملي، وسقط لغيرهما (قَالَ) ﷺ: (فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ، قَالَ مُحَمَّدٌ) أي: ابن سيرين: (وَأَحْسِبُهُ) أي: أبا بكرة نُفَيعًا (قَالَ:

د٧/٣٢٥ب

---

(١) في (ص): «أشهر».

(٢) «أي: ثلاثٌ سردٌ»: ليس في (د).

(٣) في (ص) و(ع): «يسمِّيه»، وكذا في «اليونينيَّة» وفي نسخةٍ من هامش (د).

(٤) في (ص): «اليوم».

وَأَعْرَاضَكُمْ) جمع عِرضٍ -بكسر العين-: موضع المدح والذَّمِّ من الإنسان، أي: انتهاك دمائكم وأموالكم وأعراضكم (عَلَيْكُمْ حَرَامٌ؛ كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هذا، فِي بلدكُمْ هذا، فِي شَهْرِكُمْ هذا) زاد في «الحجِّ» [ح:١٧٤١] «إلى يوم تلقون ربَّكم» (وَسَتَلْقَوْنَ رَبَّكُمْ) هذا موضع التَّرجمة (فيسْأَلُكُمْ عَنْ أَعْمَالِكُمْ، أَلَا) بالتَّخفيف (فَلَا تَرْجِعُوا) فلا تصيروا (بَعْدِي) بعد فراقي من موقفي هذا، أو بعد موتي (ضُلَّالًا) بضمِّ الضَّاد المعجمة وتشديد اللَّام (يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رقابَ بَعْضٍ) برفع «يضرب» جملةٌ مستأنفةٌ مبيِّنةٌ لقوله: «لا ترجعوا» وهو الذي في الفرع ويجوز الجزم على تقدير شرطٍ، أي: إن[1] ترجعوا بعدي (أَلَا) بالتَّخفيف (لِيُبَلِّغِ الشَّاهِدُ) هذا المجلس (الغَائِبَ) عنه بتشديد لام «ليبلِّغ» والذي في «اليونينيَّة» تخفيفها (فَلَعَلَّ بَعْضَ مَنْ يَبْلُغُهُ) بسكون الموحَّدة (أَنْ يَكُونَ أَوْعَى) أحفظ (لَهُ مِنْ بَعْضِ مَنْ سَمِعَهُ) وسقط لغير أبي ذرٍّ لفظ «له» (فَكَانَ مُحَمَّدٌ) هو ابن سيرين (إِذَا ذَكَرَهُ) أي: الحديث (قَالَ: صَدَقَ النَّبِيُّ ﷺ) فإنَّ كثيرًا من السَّامعين أوعى من شيوخهم (ثُمَّ قَالَ) ﷺ: (أَلَا هَلْ بَلَّغْتُ؟ أَلَا هَلْ بَلَّغْتُ؟) مرَّتين، واللَّام مخفَّفةٌ، أي: بلَّغت ما فُرِض عليَّ تبليغه من الرِّسالة.

١٠/٤٠٥ والحديث سبق مُطوَّلًا/ ومُختَصرًا في غير ما موضعٍ كـ«العلم» [ح:١٠٥] و«الحجِّ» [ح:١٧٤١] و«المغازي» [ح:٤٤٠٦] و«الفتن» [ح:٧٠٧٨].

٢٥ - بابُ مَا جَاءَ فِي قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾

(بابُ مَا جَاءَ فِي قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦]) ذكَّر ﴿قَرِيبٌ﴾ على تأويل الرَّحمة بالرَّحم، أو التَّرحُّم، أو لأنَّه صفة موصوفٍ محذوفٍ، أي: شيءٌ قريبٌ، أو على تشبيهه بـ«فعيلٍ» الذي بمعنى مفعولٍ، أو للإضافة/ إلى المذكَّر، والرَّحمة في اللُّغة: رقَّة قلبٍ[2] وانعطافٌ يقتضي[3] التَّفضُّل والإنعام[4] على من رقَّ له، وأسماء الله تعالى وصفاته إنَّما تُؤخَذ باعتبار الغايات التي هي أفعالٌ، دون المبادئ التي تكون انفعالاتٍ، د٧/١٣٢٦

(١) في (ص): «لن»، وهو تحريفٌ.

(٢) في (د): «القلب».

(٣) في (ب) و(س): «تقتضي».

(٤) في (ع): «والإحسان».

فرحمة الله على العباد إمَّا إرادة الإنعام عليهم ودفع الضَّرر عنهم فتكون صفة ذاتٍ، أو نفس الإنعام والدَّفع فتعود[1] إلى صفة الأفعال.

٧٤٤٨ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَاحِدِ: حَدَّثَنَا عَاصِمٌ، عَنْ أَبِي عُثْمان، عَنْ أُسَامَةَ قَالَ: كَانَ ابنٌ لِبَعْضِ بَنَاتِ النَّبِيِّ ﷺ يَقْضِي، فَأَرْسَلَتْ إِلَيْهِ أَنْ يَأْتِيَهَا فَأَرْسَلَ: «إِنَّ للهِ مَا أَخَذَ، وَلَهُ مَا أَعْطَى، وَكُلٌّ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى، فَلْتَصْبِرْ وَلْتَحْتَسِبْ» فَأَرْسَلَتْ إِلَيْهِ، فَأَقْسَمَتْ عَلَيْهِ، فَقام رَسُولُ اللهِ ﷺ وَقُمْتُ مَعَهُ وَمُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ وَأُبَيُّ بْنُ كَعْبٍ وَعُبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ، فَلَمَّا دَخَلْنَا نَاوَلُوا رَسُولَ اللهِ ﷺ الصَّبِيَّ وَنَفْسُهُ تُقَلْقَلُ فِي صَدْرِهِ، حَسِبْتُهُ قَالَ: كَأَنَّهَا شَنَّةٌ، فَبَكَى رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَقَالَ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ: أَتَبْكِي؟ فَقَالَ: «إِنَّمَا يَرْحَمُ اللهُ مِنْ عِبَادِهِ الرُّحَمَاءَ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ) أبو سلمة التَّبوذكيُّ قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَاحِدِ) بن زيادٍ، العبديُّ قال: (حَدَّثَنَا عَاصِمٌ) الأحول بن سليمان أبو عبد الرَّحمن البصريُّ (عَنْ أَبِي عُثْمَانَ) عبد الرَّحمن بن ملٍّ النَّهديِّ (عَنْ أُسَامَةَ) بن زيد بن حارثة أنَّه (قَالَ: كَانَ ابْنٌ) وفي «النُّذور» [ح: ٥٦٥٥][2] بنتٌ (لِبَعْضِ بَنَاتِ النَّبِيِّ ﷺ) هي زينب كما عند ابن أبي شيبة وابن بشكوال (يَقْضِي) بفتح أوَّله وسكون القاف بعدها ضادٌ معجمةٌ، أي: يموت، والمراد: أنَّه كان في النَّزع، وللكشميهنيِّ: «يُفضي» بضمِّ أوَّله، بعده فاءٌ (فَأَرْسَلَتْ إِلَيْهِ) ﷺ (أَنْ يَأْتِيَهَا فَأَرْسَلَ) عليه الصلاة والسلام إليها (إِنَّ لِلَّهِ مَا أَخَذَ، وَلَهُ مَا أَعْطَى) أي: الذي أخذه هو الذي كان أعطاه، فإن أخذَه أخذ ما هو له (وَكُلٌّ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى) مُقدَّرٍ مُؤجَّلٍ (فَلْتَصْبِرْ وَلْتَحْتَسِبْ) أي: تنوي بصبرها طلب الثَّواب؛ ليُحسَب لها ذلك من عملها الصَّالح، فرجع إليها الرَّسول فأخبرها بذلك (فَأَرْسَلَتْ إِلَيْهِ، فَأَقْسَمَتْ عَلَيْهِ) ليأتينَّها، قال أسامة رضي الله عنه: (فَقَامَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَقُمْتُ مَعَهُ وَمُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ) ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنيِّ: «وقمت[3] ومعه معاذ بن جبلٍ» (وَأُبَيُّ بْنُ كَعْبٍ وَعُبَادَةُ ابْنُ الصَّامِتِ) زاد في «الجنائز» [ح: ١٢٨٤]: «ورجالٌ» (فَلَمَّا دَخَلْنَا نَاوَلُوا رَسُولَ اللهِ ﷺ الصَّبِيَّ) أو الصَّبيَّة (وَنَفْسُهُ) أو نفسها (تُقَلْقَلُ)[4] بضمِّ أوَّله وفتح القافين، تضطرب (فِي صَدْرِهِ) أو

(١) في غير (ب) و(س): «فيعود».

(٢) هذا لفظ كتاب المرضى، ولفظ «النذور» [٦٦٥٥]: «إن ابني».

(٣) «وقمت»: ليس في (د).

(٤) زيد في (د): «في صدرها».

صدرها (حَسِبْتُهُ قَالَ: كَأَنَّهَا) أي: نفسه (شَنَّةٌ) بفتح الشِّين المعجمة والنُّون المشدَّدة، قِربةٌ يابسةٌ[١] (فَبَكَى رَسُولُ اللهِ ﷺ، فقالَ سَعْدُ بْنُ عُبادة: أتبْكي) يا رسول الله، وزاد أبو نُعَيم وتنهى عن البكاء؟ (فَقَالَ) عليه الصلاة والسلام: (إنَّما يَرْحَمُ اللهُ) وفي «الجنائز» [ح: ١٢٨٤] «هذه رحمةٌ[٢] جعلها الله في قلوب عباده، وإنَّما يرحم الله» (مِنْ عِبَادِهِ الرُّحماء)[٣] جمع رحيمٍ كالكرماء جمع كريمٍ، وهو من صيغ المبالغة.

وسبق الحديث في «الجنائز» [ح: ١٢٨٤] و«الطِّبِّ» [ح: ٥٦٥٥] و«النُّذور» [ح: ٦٦٥٥].

٧٤٤٩ - حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «اخْتَصَمَتِ الجَنَّةُ وَالنَّارُ إِلَى رَبِّهِمَا، فَقَالَتِ الجَنَّةُ: يَا رَبِّ مَا لَهَا لَا يَدْخُلُهَا إِلَّا ضُعَفَاءُ النَّاسِ وَسَقَطُهُمْ؟ وَقَالَتِ النَّارُ -يَعْنِي:- أُوثِرْتُ بِالْمُتَكَبِّرِينَ، فَقَالَ تَعَالَى لِلْجَنَّةِ: أَنْتِ رَحْمَتِي، وَقَالَ لِلنَّارِ: أَنْتِ عَذَابِي، أُصِيبُ بِكِ مَنْ أَشَاءُ، وَلِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْكُمَا مِلْؤُهَا، قَالَ: فَأَمَّا الجَنَّةُ فَإِنَّ اللهَ لَا يَظْلِمُ مِنْ خَلْقِهِ أَحَدًا، وَإِنَّهُ يُنْشِئُ لِلنَّارِ مَنْ يَشَاءُ فَيُلْقَوْنَ فِيهَا فَتَقُولُ: ﴿هَلْ مِن مَّزِيدٍ﴾؟ -ثَلَاثًا- حَتَّى يَضَعَ فِيهَا قَدَمَهُ فَتَمْتَلِئُ وَيُرَدُّ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ وَتَقُولُ: قَطْ قَطْ قَطْ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ) بضمِّ العين (بْنُ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ) بسكون العين، ابن سعد بن إبراهيم بن عبد الرَّحمن بن عوفٍ الزُّهريُّ القرشيُّ/ المدنيُّ قال: (حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ) بن إبراهيم ابن سعد بن إبراهيم[٤] بن عبد الرَّحمن بن عوفٍ قال: (حَدَّثَنَا أَبِي) إبراهيم (عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ) مؤدِّب ولد عمر بن عبد العزيز (عَنِ الأَعْرَجِ) عبد الرَّحمن بن هرمز (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رضي الله عنه (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أنَّه (قَالَ: اخْتَصَمَتِ الجَنَّةُ وَالنَّارُ إِلَى رَبِّهِمَا) تعالى مجازًا عن حالهما المشابه للخصومة، أو حقيقةً بأن خلق الله تعالى فيهما الحياة والنُّطق، وقال أبو العبَّاس القرطبيُّ: يجوز أن يخلق الله ذلك القول فيما شاء من أجزاء الجنَّة والنَّار؛ لأنَّه لا يُشترط عقلًا في الأصوات أن يكون محلُّها حيًّا على الرَّاجح، ولو سلَّمنا الشَّرط؛ لجاز أن يخلق الله في بعض

د٧/٣٢٦ب

(١) في (د): «باليةٌ».

(٢) قوله: «رحمة»: سقط من جميع النُّسخ.

(٣) في هامش (ج): «الرحماءَ» بالنصب والرفع؛ كما تقدَّم.

(٤) «بن إبراهيم»: ليس في (ص) و(ع).

أجزائها الجماديَّة حياةً لا سيَّما وقد قال بعض المفسِّرين في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ ٱلدَّارَ ٱلْآخِرَةَ لَهِىَ ٱلْحَيَوَانُ﴾ [العنكبوت: ٦٤] إنَّ كلَّ ما في الجنَّة حيٌّ، ويحتمل أن يكون ذلك بلسان الحال، والأوَّل أولى/ واختصامهما هو افتخار إحداهما على الأخرى بمن يسكنها، فتظنُّ النَّار أنَّها بمن أُلقِي فيها من عظماء الدُّنيا آثر[١] عند الله من الجنَّة، وتظنُّ الجنَّة[٢] أنَّها بمن يسكنها من أولياء الله تعالى آثر عند الله (فَقَالَتِ الجَنَّةُ: يَارَبِّ مَا لَهَا) مقتضى الظَّاهر أن تقول: «ما لي» ولكنَّه على طريق الالتفات (لَا يَدْخُلُهَا إِلَّا ضُعَفَاءُ النَّاسِ وَسَقَطُهُمْ؟) بفتح السِّين والقَّاء، الضُّعفاء السَّاقطون من أعين النَّاس؛ لتواضعهم لربِّهم تعالى وذلَّتهم له (وَقَالَتِ النَّارُ: -يَعْنِي- أُوثِرْتُ) بضمِّ الهمزة وسكون الواو والرَّاء بينهما مُثلَّثةٌ، اختصصتُ (بِالْمُتَكَبِّرِينَ) المتعظِّمين بما ليس فيهم (فَقَالَ اللهُ تَعَالَى) مجيبًا لهما: بأنَّه لا فضل لإحداكما[٣] على الأخرى من طريق من يسكنكما، وفي كلاهما شائبةُ شكايةٍ إلى ربِّهما؛ إذ لم تذكر كلُّ واحدةٍ منهما إلَّا ما اختصَّت به، وقد ردَّ الله[٤] ذلك إلى مشيئته فقال تعالى (لِلْجَنَّةِ: أَنْتِ رَحْمَتِي) زاد في «سورة ق» [ح: ٤٨٥٠] «أرحم بك من أشاء من عبادي» وإنَّما سمَّاها رحمةً؛ لأنَّ بها تظهر رحمته تعالى (وَقَالَ لِلنَّارِ: أَنْتِ عَذَابِي أُصِيبُ بِكِ مَنْ أَشَاءُ) وفي «تفسير سورة ق»: «إنَّما أنت عذابٌ أعذِّب بك من أشاء من عبادي» (وَلِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْكُمَا مِلْؤُهَا) بكسر الميم وسكون اللَّام بعدها همزةٌ (قَالَ: فَأَمَّا الجَنَّةُ فَإِنَّ اللهَ لَا يَظْلِمُ مِنْ خَلْقِهِ أَحَدًا، وَإِنَّهُ يُنْشِئُ لِلنَّارِ مَنْ يَشَاءُ) من خلقه (فَيُلْقَوْنَ فِيهَا) لأنَّ لله تعالى أن يعذِّب من لم يكلِّفه بعبادته[٥] في الدُّنيا؛ لأنَّ كلَّ شيءٍ ملكه، فلو عذَّبهم لكان غير ظالمٍ لهم ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ﴾ [الأنبياء: ٢٣] (فَتَقُولُ: ﴿هَلْ مِن مَّزِيدٍ﴾؟ -ثَلَاثًا- حَتَّى يَضَعَ) الرَّبُّ تعالى (فِيهَا قَدَمَهُ) مَن قدَّمه/ لها من أهل العذاب، أو ثمَّة مخلوقٌ اسمه القدم، أو هو عبارةٌ عن زجرها وتسكينها كما يُقال: جعلته تحت رجلي، ووضعته تحت قدمي (فَتَمْتَلِئُ وَيُرَدُّ) بضمِّ التَّحتيَّة[٦] وفتح الرَّاء (بَعْضُهَا إِلَى

٤٠٦/١٠

د٣٢٧/٧أ

(١) في (د): «أبرُّ»، وكذا في الموضع اللَّاحق.

(٢) في غير (د) و(س): «الأخرى».

(٣) في (ص) و(ع): «لأحدكما».

(٤) زيد في (د): «في».

(٥) في (ص) و(ع): «العبادته».

(٦) في (د): «وتُرَدُّ، بضمِّ الفوقيَّة»، في هامش (ل): وقع في خطِّه: «بضمِّ الفوقيَّة».

بَعْضٍ، وَتَقُولُ: قَطْ قَطْ قَطْ) بالتَّكرار ثلاثًا؛ للتَّأكيد مع فتح القاف وسكون الطَّاء مخفَّفةً فيها، أي: حسبي.

وهذا الحديث قد سبق في «تفسير سورة ق» [ح:٤٨٥٠] بخلاف هذه الرِّواية التي هنا، فإنَّه قال هناك: «وأمَّا النَّار فتمتلئ ولا يظلم الله من خلقه أحدًا، وأمَّا الجنَّة فإنَّ الله ينشئ لها خلقًا» وكذا في «صحيح مسلم»: «وأمَّا الجنَّة فإنَّ الله تعالى ينشئ لها خلقًا» فقال جماعةٌ: إنَّ الذي ورد هنا من المقلوب[1]، وجزم ابن القيِّم بأنَّه غلطٌ محتجًّا بأنَّ الله تعالى أخبر بأنَّ جهنَّم تمتلئ من إبليس وأتباعه، وكذا أنكرها البلقينيُّ واحتجَّ بقوله: ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٤٩] وقال أبو الحسن القابسيُّ: المعروف أنَّ الله ينشئ للجنَّة خلقًا، قال: ولا أعلم في شيءٍ من الأحاديث أنَّه[2] ينشئ للنَّار خلقًا إلَّا هذا. انتهى. واحتجَّ بأنَّ تعذيب الله غير العاصي لا يليق بكرمه، بخلاف الإنعام على غير المطيع، وقال البلقينيُّ: حمله على أحجارٍ تُلقَى في النَّار أقرب من حمله على ذي روحٍ يُعذَّب بغير ذنبٍ، قال في «الفتح»: ويمكن التزام أن يكونوا من ذوي الأرواح، لكن لا يُعذَّبون كما في الخزنة، ويحتمل أن يُراد بالإنشاء: ابتداء إدخال الكفَّار النَّار، وعبَّر عن ابتداء الإدخال[3] بالإنشاء، فهو إنشاء الإدخال، لا الإنشاء الذي بمعنى ابتداء الخلق بدليل قوله: «فيُلقَون فيها ﴿وَتَقُولُ هَلْ مِن مَّزِيدٍ﴾ [ق: ٣٠]» وقال في «الكواكب»: لا محذور في تعذيب الله من لا ذنب له؛ إذ القاعدة القائلة بالحسن والقبح العقليين باطلةٌ، فلو عذَّبه لكان عدلًا، والإنشاء للجنَّة لا ينافي الإنشاء للنَّار، والله يفعل ما يشاء، فلا حاجة إلى الحمل على الوهم، والله أعلم.

٧٤٥٠ - حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «لَيُصِيبَنَّ أَقْوَامًا سَفْعٌ مِنَ النَّارِ بِذُنُوبٍ أَصَابُوهَا عُقُوبَةً، ثُمَّ يُدْخِلُهُمُ اللهُ الجَنَّةَ بِفَضْلِ رَحْمَتِهِ يُقَالُ لَهُمُ: الجَهَنَّمِيُّونَ» وَقَالَ هَمَّامٌ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ: حَدَّثَنَا أَنَسٌ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم.

---

(١) في هامش (ج): ومثله ما ذكره الحافظ ابن حجر في «شرح النُّخبة» مِن أنَّ مِنَ المقلوب في المتن حديثَ مسلم في السبعة الَّذين يُظِلُّهم الله: «ورجل تصدَّق بصدقة حتَّى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله» قال: هذا ممَّا انقلب على أحد الرواة، وإنَّما هو: حتَّى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه؛ كما في «الصحيحين».

(٢) في (د): «أنَّ الله تعالى».

(٣) في (د): «إدخال الكفَّار النَّار».

وبه قال: (حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ) بضمِّ العين، ابن الحارث بن سخبرة الأزديُّ الحوضيُّ قال: (حَدَّثَنَا هِشَامٌ) الدَّستُوائيُّ (عَنْ قَتَادَةَ) بن دعامة السَّدوسيِّ (عَنْ أنسٍ رضي الله عنه، عن النَّبيِّ) ولأبوي الوقت وذرٍّ: «أنَّ النَّبيَّ» (صلى الله عليه وسلم قَالَ: لَيُصِيبَنَّ أَقْوَامًا) من العصاة، واللَّام للتَّأكيد كالنُّون الثَّقيلة، و«أقوامًا» نَصْبُ مفعولٍ (سَفْعٌ)/ بفتح السِّين المهملة وسكون الفاء بعدها عينٌ مهملةٌ، أثر تغيُّر البشرة ليبقى فيها بعض سوادٍ (مِنَ النَّارِ) وقال الكرمانيُّ: اللَّفح واللَّهب، قال العينيُّ: وهو تفسير الشَّيء بما هو أخفى منه، قال: واللَّفح -بفتح اللَّام وسكون الفاء وبالحاء المهملة-: حرُّ النَّار ووهجها، وفي «النِّهاية» السَّفع: علامة تغيُّر ألوانهم من أثر النَّار (بِذُنُوبٍ) بسبب ذنوبٍ (أَصَابُوهَا عُقُوبَةً) لهم (ثُمَّ يُدْخِلُهُمُ اللهُ) عزَّ وجلَّ (الجَنَّةَ بِفَضْلِ/ رَحْمَتِهِ) إيَّاهم (يُقَالُ لَهُمُ: الجَهَنَّمِيُّونَ).

١٠ ٤٠٧/

د٣٢٧/٧ب

(وَقَالَ هَمَّامٌ) بفتح الهاء وتشديد الميم ابن يحيى، ممَّا سبق موصولًا في «كتاب الرِّقاق» [ح: ٦٥٥٩] (حَدَّثَنَا قَتَادَةُ) بن دعامة قال: (حَدَّثَنَا أَنَسٌ) رضي الله عنه (عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم) سقط قوله «عن النَّبيِّ...؟» إلى آخره لأبي ذرٍّ، ومراده بسياق هذا التَّعليق أنَّ العنعنة في الطَّريق السَّابق محمولةٌ على السَّماع بدليل هذا السِّياق، والله الموفِّق وبه المستعان.

٢٦ - بابُ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا﴾

(بابُ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا﴾ [فاطر: ٤١]) أي: يمنعهما من أن تزولا؛ لأنَّ الإمساك منعٌ، وسقط لفظ «باب» لغير أبي ذرٍّ، فـ«قولٌ» مرفوعٌ على ما لا يخفى.

٧٤٥١ - حَدَّثَنَا مُوسَى: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ قَالَ: جَاءَ حَبْرٌ إِلَى رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ إِنَّ اللهَ يَضَعُ السَّمَاءَ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالأَرْضَ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالجِبَالَ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالشَّجَرَ وَالأَنْهَارَ عَلَى إِصْبَعٍ، وَسَائِرَ الخَلْقِ عَلَى إِصْبَعٍ، ثُمَّ يَقُولُ بِيَدِهِ: أَنَا المَلِكُ، فَضَحِكَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم وَقَالَ: «﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾».

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُوسَى) بن إسماعيل التَّبوذكيُّ قال: (حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ) الوضَّاح اليشكريُّ (عَنِ الأَعْمَشِ) سليمان بن مهران (عَنْ إِبْرَاهِيمَ) النَّخعيِّ (عَنْ عَلْقَمَةَ) بن قيسٍ (عَنْ عَبْدِ اللهِ) بن مسعودٍ رضي الله عنه أنَّه (قَالَ: جَاءَ حَبْرٌ) من أحبار يهود (إِلَى رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم فَقَالَ:

يَا مُحَمَّدُ إنَّ اللهَ) يوم القيامة[1] (يَضَعُ السَّماء على إصْبع والأرْض على إصْبع) وفي: «باب قول الله تعالى: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]» [ح: ٧٤١٥] «إنَّ الله يمسك السَّموات على إصبع والأرضين على إصبع» (وَالجِبَالَ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالشَّجر والأنهار على إصْبَعٍ، وسائِر الخلْق) ممَّن لم يُذكَر هنا (عَلَى إِصْبَعٍ) وفي حديث ابن عبَّاسٍ عند التِّرمذيِّ: «مرَّ يهوديٌّ بالنَّبيِّ صلى الله عليه وسلم فقال: يا يهوديُّ حدِّثنا، فقال: كيف تقول يا أبا القاسم إذا وضع الله السَّموات على ذه، والأرضين على ذه، والماء على ذه، والجبال على ذه، وسائر الخلق على ذه؟ وأشار أبو جعفرٍ أحد رواته بخنصره[2] أوَّلًا، ثمَّ تابع حتَّى بلغ الإبهام» قال التِّرمذيُّ: حسنٌ غريبٌ صحيحٌ، وقد جرى في أمثالهم: فلانٌ يقول كذا بإصبعه ويعمله بخنصره (ثُمَّ يَقُولُ بِيَدِهِ: أَنَا المَلِكُ، فَضَحِكَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم) تعجُّبًا من قول الحبر، زاد في الباب المذكور [ح: ٧٤١٥] «حتَّى بدت نواجذه» (وَقَالَ) صلى الله عليه وسلم: (﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾ [الزمر: ٦٧]) أي: ما عرفوه حقَّ معرفته ولا عظَّموه حقَّ تعظيمه، وقال المهلَّب فيما نقله عنه في «الفتح»: الآية[3] تقتضي أنَّ السَّموات والأرض مُمسَكتان بغير آلةٍ يُعتَمد عليها، والحديث يقتضي أنَّهما مُمسَكتان بالأصبع، والجواب: أنَّ الإمساك بالأصبع محالٌ؛ لأنَّه يفتقر إلى مُمْسِكٍ، قال: وأجاب غيره بأنَّ الإمساك في الآية يتعلَّق بالدُّنيا، وفي الحديث بيوم القيامة.

ومطابقة الحديث للتَّرجمة تؤخَذ من قوله في الرِّواية السَّابقة المنبَّه عليها بلفظ: «يمسك» [ح: ٧٤١٥] وجرى المؤلِّف على عادته في الإشارة عن الإفصاح بالعبارة، فالله تعالى يرحمه.

٢٧ - بابُ مَا جَاءَ فِي تَخْلِيقِ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَغَيْرِهِمَا مِنَ الخَلَائِقِ

وَهُوَ فِعْلُ الرَّبِّ تَبَارَكَ وَتَعَالَى وَأَمْرُهُ، فَالرَّبُّ بِصِفَاتِهِ وَفِعْلِهِ وَأَمْرِهِ، وَهُوَ الخَالِقُ، هُوَ المُكَوِّنُ غَيْرُ مَخْلُوقٍ، وَمَا كَانَ بِفِعْلِهِ وَأَمْرِهِ وَتَخْلِيقِهِ وَتَكْوِينِهِ فَهُوَ مَفْعُولٌ مَخْلُوقٌ مُكَوَّنٌ.

١٣٢٨/٧د (بابُ مَا جَاءَ فِي تَخْلِيقِ/ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَغَيْرِهِمَا[4] مِنَ الخَلَائِقِ) قال في «الفتح»: كذا في

---

(١) في (ص): «يضع يوم القيامة».

(٢) قوله: «بخنصره» من سنن الترمذي (٣٢٤٠) والفتح.

(٣) في (ص): «لأنَّه».

(٤) في (س): «وغيرها»، وكذا في «اليونينيَّة».

رواية الأكثرين «تخليق» وفي رواية الكُشْمِيهَنيِّ: «في خلق السَّموات» قال: وهو المطابق للآية (وَهُوَ) أي: التَّخليق أو الخلق (فِعْلُ الرَّبِّ تَبَارَكَ وَتَعَالَى وَأَمْرُهُ) بقوله: كن (فالرَّبُّ) تعالى (بِصِفَاتِهِ) كالقدرة (وَفِعْلِهِ) أي: خلقه (وَأَمْرِهِ) ولأبي ذرٍّ زيادة: «وكلامه» فهو من عطف العامِّ على الخاصِّ؛ لأنَّ المراد بالأمر هنا قوله: «كن» وهو من جملة كلامه (وَهُوَ الخالِقُ، هُو المُكَوِّنُ غَيْرُ مَخْلُوقٍ) بتشديد الواو المكسورة من قوله: «المكوِّن» قال في «الفتح»: لم يرد في الأسماء الحسنى، ولكن ورد/ معناه؛ وهو المصوِّر، واختُلِف في التَّكوين[1] هل هو صفة فعلٍ قديمةٍ أو حادثةٍ؟ فقال أبو حنيفة وغيره من السَّلف: قديمةٌ، وقال الأشعريُّ[2] في آخرين: حادثةٌ؛ لئلَّا يلزم أن يكون المخلوق قديمًا، وأجاب الأوَّل: بأنَّه يوجد في الأزل صفة الخلق ولا مخلوق، وأجاب الأشعريُّ: بأنَّه لا يكون خلقٌ ولا مخلوقٌ كما لا يكون ضاربٌ ولا مضروبٌ، فألزموه بحدوث صفاتٍ، فيلزم حلول الحوادث بالله، فأجاب: بأنَّ هذه الصِّفات لا تُحدث في الذَّات شيئًا جديدًا، فتعقَّبوه: بأنَّه يلزم ألَّا يُسمَّى في الأزل خالقًا ولا رازقًا، وكلام الله تعالى قديمٌ، وقد ثبت فيه أنَّه الخالق الرَّازق، فانفصل بعض الأشعريَّة بأنَّ إطلاق ذلك إنَّما هو بطريق المجاز، وليس المراد بعدم التَّسمية عدمها بطريق الحقيقة، ولم يرتضِ[3] بعضهم هذا، بل قال -وهو قولٌ[4] منقولٌ عن الأشعريِّ نفسه-: إنَّ الأسامي جاريةٌ مجرى الأعلام، والعَلم ليس بحقيقةٍ ولا مجازٍ في اللُّغة، وأمَّا في الشَّرع فلفظ الخالق والرَّازق صادقٌ عليه تعالى بالحقيقة الشَّرعيَّة، والبحث إنَّما هو فيها لا في الحقيقة اللُّغويَّة، فألزموه بتجويز إطلاق اسم الفاعل على من لم يقم به الفعل، فأجاب: بأنَّ الإطلاق هنا شرعيٌّ لا لغويٌّ، قال الحافظ ابن حجرٍ: وتصرُّف البخاريِّ في هذا الموضع يقتضي موافقة الأوَّل، والصَّائر إليه يسلم من الوقوع في

٤٠٨/١٠

(١) في هامش (ل):

تكوينُـهُ أزلـيٌّ لا زمـانَ لـهُ ... لكنْ مُكَوَّنهُ في الوقتِ والآنِ

«نونيَّة».

(٢) في هامش (ل):

وإنَّما التَّكوينُ عنـد الأشعري ... مكـوَّنٌ بقـول كـن للقـادرِ

«خلاصة الفوائد»؛ منظومة جامعة.

(٣) في (د): «يرضَ».

(٤) «قولٌ»: ليس في (د).

مسألة وقوع[1] حوادث لا أوّل لها، وبالله التَّوفيق، وسقط لأبي ذرٍّ قوله «هو» من قوله: «هو المكوَّن» وسقط من بعض النُّسخ قوله «وفعله» قال الكِرمانيُّ: وهو أولى ليصحَّ لفظ «غير مخلوقٍ» قال في «فتح الباري»: سياق المؤلِّف يقتضي التَّفرقة بين الفعل وما ينشأ عن الفعل، فالأوَّل من صفات[2] الفاعل، والباري غير مخلوقٍ، فصفاته غير مخلوقةٍ، وأمَّا مفعوله -وهو ما ينشأ عن فعله- فهو مخلوقٌ، ومن ثمَّ عقَّبه بقوله: (وَمَا كَانَ بِفِعْلِهِ وَأَمْرِهِ وتخْلِيقِهِ وتَكْوِينِهِ فَهْوَ مَفْعُولٌ) و(مَخْلُوقٌ) و(مُكَوَّنٌ) بفتح الواو المشدَّدة، وقال المصنِّف في كتابه «خلق أفعال العباد»: واختلف النَّاس في الفاعل والفعل[3] والمفعول، فقالت[4]/ القدريَّة: الأفاعيل كلُّها من البشر، وقالت الجبريَّة: كلُّها من الله، وقالت الجهميَّة: الفعل والمفعول واحدٌ ولذلك قالوا: «كن» مخلوقٌ، وقال السَّلف: التَّخليق فِعْل اللهِ، وأفاعيلنا مخلوقةٌ، ففِعْل اللهِ صفة الله، والمفعول من سواه من المخلوقات.

د٣٢٨/٧ب

٧٤٥٢ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: أَخْبَرَنِي شَرِيكُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي نَمِرٍ، عَنْ كُرَيْبٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: بِتُّ فِي بَيْتِ مَيْمُونَةَ لَيْلَةً وَالنَّبِيُّ ﷺ عِنْدَهَا لأَنْظُرَ كَيْفَ صَلَاةُ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَتَحَدَّثَ رَسُولُ اللهِ ﷺ مَعَ أَهْلِهِ سَاعَةً، ثُمَّ رَقَدَ، فَلَمَّا كَانَ ثُلُثُ اللَّيْلِ الآخِرُ أَوْ بَعْضُهُ؛ قَعَدَ فَنَظَرَ إِلَى السَّمَاءِ فَقَرَأَ: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿لِأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ ثُمَّ قَامَ فَتَوَضَّأَ وَاسْتَنَّ، ثُمَّ صَلَّى إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً، ثُمَّ أَذَّنَ بِلَالٌ بِالصَّلَاةِ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ خَرَجَ فَصَلَّى لِلنَّاسِ الصُّبْحَ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ) الحكم بن محمَّد الحافظ، أبو محمَّد الجمحيُّ مولاهم قال: (أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ) أي: ابن أبي كثير المدنيُّ قال: (أَخْبَرَنِي) بالإفراد (شَرِيكُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي نَمِرٍ) المدنيُّ (عَنْ كُرَيْبٍ) أبي رشدين مولى ابن عباس (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ) ﵄ أنه (قَالَ: بِتُّ فِي بَيْتِ مَيْمُونَةَ) أمّ المؤمنين ﵂ وهي خالته (لَيْلَةً وَالنَّبِيُّ ﷺ

---

(١) «وقوع»: مثبتٌ من (ب) و(س).

(٢) في (د): «صفة».

(٣) «والفعل»: مثبتٌ من (د).

(٤) في (د): «فقال».

عِنْدَهَا) في نوبتها (لأَنْظُرَ كَيْفَ صَلاةُ رَسُولِ اللهِ ﷺ) زاد أبو ذرٍّ عن الكُشْميهنيِّ: «باللَّيل» (فَتَحَدَّثَ رَسُولُ اللهِ ﷺ مَعَ أَهْلِهِ) زوجته ميمونة (ساعةً ثُمَّ رقد، فلمّا كان ثُلُثُ اللَّيلِ الآخِرُ أَوْ بَعْضُهُ) ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنيِّ: «أو نصفه» (قَعَدَ) رسول الله ﷺ (فنظر إلى السَّمَاءِ فَقَرَأَ: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ لَأٓيَٰتٖ﴾) أي: لَأدلَّةً واضحةً على صانعٍ قديمٍ عليمٍ حكيمٍ قادرٍ (إِلَى قَوْلِهِ: ﴿لِّأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [آل عمران: ١٩٠]) أي: لمن أخلص عقله عن الهوى خلوص اللُّبِّ عن القشر، فيرى أنَّ العرض المحدث في الجواهر يدلُّ على حدوث الجواهر؛ لأنَّ جوهرًا ما لا ينفكُّ عن عرضٍ حادثٍ، وما لا يخلو عن الحادث فهو حادثٌ، ثمَّ حدوثها يدلُّ على محدثها وذا قديمٌ، وإلّا لاحتاج إلى محدثٍ آخر إلى ما لا يتناهى[1]، وحسن صنعه دلَّ على علمه، وإتقانه يدلُّ على حكمته، وبقاؤه يدلُّ على قدرته (ثُمَّ قَامَ) ﷺ (فَتَوَضَّأَ وَاسْتَنَّ) استاك (ثُمَّ صَلَّى إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً) وفي آخر/ «سورة آل عمران» [ح: ٤٥٧١] «فصلَّى ركعتين، ثمَّ ركعتين، ثمَّ ركعتين، ثمَّ ركعتين، ثمَّ ركعتين، ثمَّ ركعتين، ثمَّ أوتر بواحدةٍ» والحاصل[2] أنَّها ثلاث عشرة (ثُمَّ أَذَّنَ بِلَالٌ بِالصَّلَاةِ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ خَرَجَ فَصَلَّى لِلنَّاسِ الصُّبْحَ). ٤٠٩/١٠

والحديث سبق بـ«آل عمران» [ح: ٤٥٧١].

٢٨ - بابٌ: ﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا ٱلْمُرْسَلِينَ﴾

هذا (بابٌ) بالتَّنوين يُذكَر فيه: (﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا ٱلْمُرْسَلِينَ﴾) الكلمة[3] قوله: ﴿إِنَّهُمْ لَهُمُ ٱلْمَنصُورُونَ ۝ وَإِنَّ جُندَنَا لَهُمُ ٱلْغَٰلِبُونَ﴾ [الصَّافَّات: ١٧١-١٧٣] وسمَّاها كلمةً -وهي كلماتٌ- لأنَّها لمَّا انتظمت في معنًى واحدٍ كانت في حكم كلمةٍ مفردةٍ، والمراد بها القضاء المتقدِّم منه قبل أن

(١) في هامش (ل):

نفيُ التَّسلسلِ جمعًا أو معاقبةً أفادَ قُدرةَ ذي صُنعٍ وإتقانِ
كما استدلَّ على علمِ المؤثر من إتقانِ أفعالهِ أربابُ إيقانِ «نونيَّة».

(٢) زيد في (د): «والحال».

(٣) في هامش (ل):

.... وكِلْمةٌ بها كلامٌ قد يُؤَمّ «الفيَّة».

يخلق خلقه في أمِّ الكتاب الذي جرى به القلم بعلوِّ المرسلين على عدوِّهم في مقام الحِجَاج، وملاحم القتال في الدُّنيا، وعلوِّهم عليهم في الآخرة، وعن الحسن: ما غُلِب نبيٌّ في حربٍ، والحاصل أنَّ قاعدةَ أمرهم وأساسه والغالبَ منه الظَّفرُ والنُّصرة وإن وقع في تضاعيف ذلك شوبٌ من الابتلاء والمحنة، والعبرة للغالب.

٧٤٥٣ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﵁: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «لَمَّا قَضَى اللهُ الخَلْقَ كَتَبَ عِنْدَهُ فَوْقَ عَرْشِهِ: إِنَّ رَحْمَتِي سَبَقَتْ غَضَبِي».

وبه قال: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) بن أبي أويسٍ قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (مَالِكٌ) الإمام (عَنْ أَبِي الزِّنَادِ) عبد الله بن ذكوان (عَنِ الأَعْرَجِ)/ عبد الرَّحمن بن هرمز[1] (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﵁ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: لَمَّا قَضَى اللهُ) ﷯ (الخَلْقَ) أي: لمَّا أتَّمه (كَتَبَ) أثبت في كتابٍ (عِنْدَهُ فَوْقَ عَرْشِهِ: إِنَّ رَحْمَتِي سَبَقَتْ غَضَبِي) قال في «الكواكب»: فإن قلت: صفاته تعالى قديمةٌ فكيف يتصوَّر السَّبق بينهما؟ قلت: هما من صفات الفعل لا من صفات الذَّات، فجاز سبق أحد الفعلين الآخر، وذلك لأنَّ[2] إيصال الخير من مقتضيات صفته، بخلاف غيره فإنَّه بسبب معصية العبد، وقال في «فتح الباري»: أشار -أي: البخاريُّ- إلى ترجيح القول: بأنَّ الرَّحمة من صفات الذَّات لكون الكلمة من صفات الذَّات، فمهما استُشكِل في إطلاق السَّبق في صفة الرَّحمة جاء مثله في صفة الكلمة، ومهما أُجيب به عن قوله: ﴿سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا﴾ [الصَّافَّات: ١٧١] حصل به الجواب عن قوله: «سبقت رحمتي» قال: وقد غفل عن مراده من قال: دلَّ وصف الرَّحمة بالسَّبق على أنَّها من صفات الفعل.

والحديث أخرجه النَّسائيُّ في «النُّعوت».

٧٤٥٤ - حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ: سَمِعْتُ زَيْدَ بْنَ وَهْبٍ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللهِ بْنَ مَسْعُودٍ ﵁: حَدَّثَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ وَهْوَ الصَّادِقُ المَصْدُوقُ: «إِنَّ خَلْقَ أَحَدِكُمْ يُجْمَعُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا وَأَرْبَعِينَ لَيْلَةً، ثُمَّ يَكُونُ عَلَقَةً مِثْلَهُ، ثُمَّ يَكُونُ مُضْغَةً مِثْلَهُ، ثُمَّ يُبْعَثُ إِلَيْهِ المَلَكُ فَيُؤْذَنُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ، فَيَكْتُبُ رِزْقَهُ وَأَجَلَهُ وَعَمَلَهُ وَشَقِيٌّ أَمْ سَعِيدٌ؟ ثُمَّ يَنْفُخُ فِيهِ الرُّوحَ، فَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ

د٣٢٩/٧أ

(١) في (ص) و(ع): «سليمان بن مهران» والمثبت هو الصَّواب.

(٢) في (د): «أنَّ»، والمثبت موافق للكواكب.

بِعَمَلِ أَهْلِ الجَنَّةِ، حَتَّى لَا يَكُونُ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ إِلَّا ذِرَاعٌ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الكِتَابُ، فَيَعْمَلُ بِعمل أَهْلِ النَّار فَيَدْخُلُ النَّارَ، وَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ، حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ إِلَّا ذِرَاعٌ، فَيَسْبِقُ عليه الكِتَابُ، فَيَعْمَلُ عَمَلَ أَهْلِ الجَنَّةِ فَيَدْخُلُهَا».

وبه قال: (حَدَّثَنَا آدَمُ) بن أبي إياسٍ قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجَّاج قال: (حدَّثنا الأَعْمَشُ) سليمان قال: (سَمِعْتُ زَيْدَ بْنَ وَهْبٍ) الجهنيَّ[1]، هاجر ففاتته رؤيته ﷺ قال: (سَمِعْتُ عَبْدَ اللهِ بْنَ مَسْعُودٍ ﵁: حَدَّثَنَا) ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنيِّ: «قال حدَّثنا[2]» وله عن الحَمُّويي والمُستملي: «يقول: حدَّثنا» (رَسُولُ اللهِ ﷺ وَهْوَ الصَّادِقُ) في نفسه (المَصْدُوقُ) فيما وعده به[3] ربُّه: (إِنَّ خَلْقَ أَحَدِكُمْ) قال أبو البقاء: لا يجوز في «إنَّ» إلَّا الفتح؛ لأنَّ ما قبله «حدَّثنا» قال البدر الدَّمامينيُّ: بل يجوز الأمران -الفتح والكسر- أمَّا الفتح فلِمَا قال، وأمَّا الكسر فإن بنينا على مذهب الكوفيِّين في جواز الحكاية بما[4] فيه معنى القول دون حروفه فواضحٌ، وإن بَنَيْنا على مذهب البصريِّين وهو المنع[5] نقدِّر قولًا محذوفًا يكون ما بعده محكيًّا به، فتُكسَر همزة «إنَّ» حينئذٍ بالإجماع، والتَّقدير حدَّثنا فقال: إنَّ خلق أحدكم (يُجْمَعُ) بضمِّ أوَّله وفتح ثالثه، أي: ما يُخلَق منه وهو النُّطفة تقرُّ وتُخزَّن[6] (فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا وَأَرْبَعِينَ لَيْلَةً) ليتخمَّر فيها حتَّى يتهيَّأ[7] للخلق (ثُمَّ يَكُونُ عَلَقَةً) دمًا غليظًا جامدًا (مِثْلَهُ) أي: مثل ذلك الزَّمان، وهو أربعون يومًا وأربعون ليلةً (ثُمَّ يَكُونُ مُضْغَةً) قطعة لحمٍ قدر ما يُمضَغ (مِثْلَهُ، ثُمَّ يُبْعَثُ إِلَيْهِ المَلَكُ) ولأبي ذرٍّ عن الحَمُّويي والمُستملي: «ثمَّ يبعث الله الملك» الموكَّل بالرَّحم في الطَّور الرَّابع حين يتكامل بنيانه وتتشكَّل أعضاؤه (فَيُؤْذَنُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ) يكتبها (فَيَكْتُبُ) من القضايا المقدَّرة في الأزل (رِزْقَهُ) كلَّ ما يسوقه

---

(١) زيد في (د): «لمَّا».

(٢) «حدَّثنا»: مثبتٌ من (د).

(٣) في (د): «فيه»، وفي الهامش نسخةٌ كالمثبت.

(٤) في (ع): «ممَّا»، والمثبت موافق لمصابيح الجامع.

(٥) زيد في غير (ب) و(س): «أن»، وعبارة «المصابيح» (ص ٢٢٦): «فلا مانع أن...»، ولعلَّ المثبت صوابٌ.

(٦) في (ص) و(ع): «يقرّ ويخزن».

(٧) زيد في (د): «فيها».

١٠/٤١٠ إليه ممَّا يُنتَفع به؛ كالعلم والرِّزق حلالًا وحرامًا، قليلًا وكثيرًا/ (وأجلهُ) طويلًا أو قصيرًا
د٧/ ٣٢٩ب (وَعَمَلَهُ)/ أصالحٌ أم لا؟ (وَشَقِيٌّ أَمْ سَعيدٌ؟) حسبما اقتضته حكمته وسبقت به[1] كلمته، وكان من حقِّ الظَّاهر أن يُقال: سعادته وشقاوته، فعدل عنه إمَّا حكايةً لصورة ما يكتبه؛ لأنَّه يكتب شقيٌّ أو سعيدٌ، أو التَّقدير أنَّه شقيٌّ أو سعيدٌ فعدل؛ لأنَّ الكلام مسوقٌ إليهما، والتَّفصيل واردٌ عليهما، قاله في «شرح المشكاة»، وقال في «المصابيح»: «أم» -أي: في قوله أم سعيدٌ- هي المتَّصلة، فلا بدَّ من تقدير الهمزة محذوفةً، أي: أشقيٌّ أم سعيدٌ، فإن قلت: كيف يصحُّ تسليط فعل الكتابة على هذه الفعليَّة الإنشائيَّة[2] التي هي من كلام المَلَك، فإنَّه يسأل ربَّه عن الجنين أشقيٌّ هو أم سعيدٌ؟ فما أخبر[3] الله به من سعادته أو شقاوته كتبه الملك، ومقتضى الظَّاهر أن يُقال: وشقاوته أو سعادته، فما وجه ما وقع هنا؟ قلت: ثَمَّ مضافٌ محذوفٌ، تقديره وجواب «أشقيٌّ[4] أم سعيدٌ» وجواب هذا اللَّفظ هو شقيٌّ أو هو سعيدٌ، فمضمون هذا الجواب هو الذي يُكتَب، وانتظم الكلام ولله الحمد، وهو نظير قولهم: علمت أزيدٌ قائمٌ، أي: جواب هذا الكلام، ولولا ذلك لم يستقم[5] ظاهره لمنافاة الاستفهام لحصول العلم وتحقُّقه (ثُمَّ يَنْفُخُ فِيهِ الرُّوحَ) بعد تمام صورته (فَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الجَنَّةِ) من الطَّاعة (حَتَّى لَا) ولأبي ذرٍّ عن الحَمُّويي والمُستملي: «حتَّى ما» (يَكُونُ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ إِلَّا ذِرَاعٌ) هو مَثَلٌ يُضرَب لمعنى المقاربة إلى الدُّخول (فَيَسْبِقُ عَلَيهِ الكِتَابُ)[6] الذي كتبه الملك وهو في بطن أمِّه عقب ذلك (فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ) من المعصية (فَيَدخُلُ النَّارَ، وَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ إِلَّا ذِرَاعٌ، فَيَسْبِقُ عَلَيهِ الكِتَابُ فَيَعْمَلُ عَمَلَ[7] أَهْلِ الجَنَّةِ فَيَدْخُلُهَا).

---

(١) «به»: مثبتٌ من (د).

(٢) في مصابيح الجامع ١/٢٢٦: «الجملة الإنشائية».

(٣) في (س): «أخبره»، والمثبت موافق للمصابيح.

(٤) في (د): «وشقيٌّ».

(٥) في هامش (ل): في خطِّه: «لم يستقيم»؛ بإثبات الياء.

(٦) زيد في (ع): «وتحقُّقه».

(٧) في (د) و(ص): «بعمل»، والمثبت موافقٌ لما في «اليونينيَّة».

فيه أنَّ ظاهر الأعمال من الطَّاعات والمعاصي أماراتٌ وليست بموجباتٍ، فإنَّ مصير الأمور في العاقبة إلى ما سبق به القضاء، وجرى به القدر في السَّابقة.

والحديث سبق[1] في «بدء الخلق» [ح: ٣٢٠٨] وغيره، والله الموفِّق والمعين.

٧٤٥٥ - حَدَّثَنَا خَلَّادُ بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ ذَرٍّ: سَمِعْتُ أَبِي يُحَدِّثُ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﵄: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «يَا جِبْرِيلُ مَا يَمْنَعُكَ أَنْ تَزُورَنَا أَكْثَرَ مِمَّا تَزُورُنَا؟» فَنَزَلَتْ: ﴿وَمَا نَتَنَزَّلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ لَهُۥ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا﴾... إِلَى آخِرِ الآيَةِ. قَالَ: هَذَا كَانَ الجَوَابَ لِمُحَمَّدٍ ﷺ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا خَلَّادُ بْنُ يَحْيَى) الكوفيُّ قال: (حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ ذَرٍّ) بضمِّ العين و«ذَرٍّ» بفتح الذَّال المعجمة وتشديد الرَّاء، الهَمْدانيُّ قال: (سَمِعْتُ أَبِي) ذرَّ بن عبد الله بن زرارة الهَمْدانيَّ (يُحَدِّثُ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ) الوالبيِّ مولاهم (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﵄، عَنِ[2] النَّبِيِّ ﷺ) أنَّه[3] (قَالَ) لجبريل[4]: (يَا جِبْرِيلُ مَا يَمْنَعُكَ أَنْ تَزُورَنَا أَكْثَرَ مِمَّا تَزُورُنَا؟ فَنَزَلَتْ) آية (﴿وَمَا نَتَنَزَّلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ﴾) والتَّنزُّل[5] على معنيين: معنى النُّزول على مهلٍ، ومعنى النُّزول على الإطلاق، والأوَّل أليق هنا، يعني: أنَّ نزولنا في الأحايين وقتًا غبَّ وقتٍ ليس إلَّا بأمر الله (﴿لَهُۥ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا﴾... إِلَى آخِرِ الآيَةِ [مريم: ٦٤]) أي: ما[6] قُدَّامنا وما خلفنا من الأماكن، فلا نملك[7] أن ننتقل من مكانٍ إلى مكانٍ إلَّا بأمر الله ومشيئته (قَالَ: هَذَا كَانَ) وفي رواية أبي ذرٍّ: «كان هذا» وفي رواية أبي ذرٍّ عن الحَمُّويي والمُستملي: «فإنَّ هذا كان» (الجَوَابَ لِمُحَمَّدٍ ﷺ). د٧/٣٣٠أ

٧٤٥٦ - حَدَّثَنَا يَحْيَى: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ قَالَ: كُنْتُ أَمْشِي مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ فِي حَرْثٍ بِالمَدِينَةِ، وَهْوَ مُتَّكِئٌ عَلَى عَسِيبٍ، فَمَرَّ بِقَوْمٍ مِنَ اليَهُودِ

---

(١) في (ص): «وسبق ذلك».

(٢) في (د): «أنَّ»، وكذا في «اليونينيَّة».

(٣) في هامش (ل): كذا بخطِّه، لفظة «أنَّه» بعد التَّصلية.

(٤) «لجبريل»: مثبتٌ من (د) و(س).

(٥) في (د) و(ع): «والتَّنزيل».

(٦) «ما»: ليس في (د).

(٧) في (د): «يمكن».

فَقَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: سَلُوهُ عَنِ الرُّوحِ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا تَسْأَلُوهُ، فَسَأَلُوهُ عَنِ الرُّوحِ فَقَامَ مُتَوَكِّئًا على العَسِيبِ وَأَنَا خَلْفَهُ، فَظَنَنْتُ أَنَّهُ يُوحَى إِلَيْهِ فَقَالَ: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ فَقَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: قَدْ قُلْنَا لَكُمْ: لَا تَسْأَلُوهُ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى) قال الحافظ ابن حجرٍ: هو ابن جعفرٍ، أي: الأزديّ البيكنديّ الحافظ، وقال الكِرمانيُّ: هو ابن موسى الختِّيُّ أو ابن جعفرٍ قال: (حَدَّثَنَا وَكِيعٌ) هو ابن الجرَّاح (عَنِ الأَعْمَشِ) سليمان بن مهران[1] (عَنْ إِبْرَاهِيمَ) النَّخعيِّ (عَنْ عَلْقَمَةَ) بن قيسٍ (عَنْ عَبْدِ اللهِ) بن مسعودٍ رضي الله عنه أنَّه (قَالَ: كُنْتُ أَمْشِي مَعَ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم فِي حَرْثٍ) بالحاء المهملة المفتوحة وسكون الرَّاء بعدها مثلَّثةٌ، وللكشميهنيِّ: «فِي خَرِبٍ» بفتح الخاء المعجمة وكسر الرَّاء بعدها مُوحَّدةٌ، أو بكسرٍ ثمَّ فتحٍ (بِالْمَدِينَةِ) طَيْبَة (وَهْوَ مُتَّكِئٌ عَلَى عَسِيبٍ) بالمهملتين بفتح الأوَّل وكسر الثَّاني آخره مُوحَّدةٌ بعد تحتيَّةٍ ساكنةٍ، عصًا من جريد النَّخل (فَمَرَّ بِقَوْمٍ مِنَ اليَهُودِ فَقَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: سَلُوهُ/ عَنِ الرُّوحِ) الذي يحيا به بدن الإنسان ويدبِّره عن مسلكه وامتزاجه به، أو ماهيَّتها، أو عن جبريل، أو القرآن، أو الوحي، أو غير ذلك (وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا تَسْأَلُوهُ) عنه (فَسَأَلُوهُ عَنِ الرُّوحِ) والذي في «اليونينيَّة»: «لا تسألوه عن الرُّوح فسألوه» (فَقَامَ) عليه الصلاة والسلام (مُتَوَكِّئًا عَلَى العَسِيبِ[2] وَأَنَا خَلْفَهُ، فَظَنَنْتُ) فتحقَّقت (أَنَّهُ يُوحَى إِلَيْهِ فَقَالَ: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾) أي: ممَّا استأثر بعلمه، وعجزت الأوائل عن إدراك ماهيَّته بعد نفاق[3] الأعمار الطَّويلة على الخوض فيه إشارةٌ إلى تعجيز العقل عن إدراك معرفة مخلوقٍ مجاورٍ له؛ ليدلَّ على أنَّه عن إدراك خالقه أعجز (﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٨٥]) والخطاب عامٌّ، أو هو خطابٌ لليهود خاصَّةً (فَقَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: قَدْ قُلْنَا لَكُمْ: لَا تَسْأَلُوهُ) أي: لا[4] يستقبلكم بشيءٍ تكرهونه، وذلك أنَّهم قالوا فيما بينهم[5]: إن فسَّره فليس بنبيٍّ وذلك أنَّ في التَّوراة أنَّ الرُّوح ممَّا انفرد الله بعلمه، ولا يطلع عليه أحدًا من عباده، فإذا لم يفسِّره دلَّ على نبوَّته وهم يكرهونها.

٤١١/١٠

---

(١) «بن مهران»: مثبتٌ من (ب) و(س).

(٢) في (د): «عسيبٍ».

(٣) في (ب) و(س): «إنفاق».

(٤) في (د): «لئلَّا».

(٥) «فيما بينهم»: مثبتٌ من (د).

وقد سبق في «تفسير الإسراء» [ح: ٤٧٢١].

٧٤٥٧ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أبي هُريرة: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «تَكَفَّلَ اللهُ لِمَنْ جَاهَدَ فِي سَبِيلِهِ لَا يُخرِجُهُ إِلَّا الجِهَادُ فِي سَبِيلِهِ، وتَصْدِيقُ كَلِمَاتِهِ، بِأَنْ يُدْخِلَهُ الجَنَّةَ، أَوْ يَرْجِعَهُ إِلَى مَسْكَنِهِ الَّذِي خَرَجَ مِنْهُ مَعَ مَا نَالَ مِنْ أَجْرٍ أَوْ غَنِيمَةٍ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) بن أبي أويس، قال[1]: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (مَالِكٌ) الإمام (عَنْ أَبِي الزِّنَادِ) عبد الله بن ذكوان (عَنِ الأَعْرَجِ) عبد الرَّحمن (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) ﷺ: (أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: تَكَفَّلَ اللهُ) ﷻ (لِمَنْ جَاهَدَ فِي سَبِيلِهِ لَا يُخْرِجُهُ إِلَّا الجِهَادُ فِي سَبِيلِهِ وَتَصْدِيقُ كَلِمَاتِهِ) الواردة في القرآن (بِأَنْ يُدْخِلَهُ الجَنَّةَ) بفضله (أَوْ يَرْجِعَهُ إِلَى مَسْكَنِهِ الَّذِي خَرَجَ مِنْهُ مَعَ مَا نَالَ مِنْ أَجْرٍ) بلا غنيمةٍ إن لم يغنموا (أَوْ) من أجرٍ مع (غَنِيمَةٍ) إن غنموا، وقوله: «تكفَّل الله» قال في «الكواكب»: هو من باب التَّشبيه، أي: هو كالكفيل، أي: كأنَّه التزم بملابسة الشَّهادة إدخال الجنَّة، وبملابسة السَّلامة الرَّجع[2] بالأجر والغنيمة، أي: أوجب تفضُّلًا على ذاته/ يعني: لا يخلو من الشَّهادة أو السَّلامة، فعلى الأوَّل يدخل الجنَّة بعد الشَّهادة في الحال، وعلى الثَّاني لا ينفكُّ عن أجرٍ أو غنيمةٍ مع جواز الاجتماع بينهما؛ إذ هي قضيَّةٌ مانعة الخلوِّ لا مانعة الجمع.

د٧/٣٣٠ب

والحديث سبق في «الخمس»[3] [ح: ٣١٢٣].

٧٤٥٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: الرَّجُلُ يُقَاتِلُ حَمِيَّةً وَيُقَاتِلُ شَجَاعَةً وَيُقَاتِلُ رِيَاءً، فَأَيُّ ذَلِكَ فِي سَبِيلِ اللهِ؟ قَالَ: «مَنْ قَاتَلَ لِتَكُونَ كَلِمَةُ اللهِ هِيَ العُلْيَا فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللهِ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ) بالمثلَّثة، قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) بن عيينة (عَنِ الأَعْمَشِ) سليمان بن مهران[4] (عَنْ أَبِي وَائِلٍ) بالهمزة[5]، شقيق بن سلمة (عَنْ أَبِي مُوسَى) عبد الله بن قيس الأشعريِّ ﷺ أنَّه (قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ) اسمه لاحق بن ضميرة كما مرَّ في «الجهاد» [ح: ٢٨١٠]

---

(١) «قال»: ليس في (د).

(٢) في (ص): «الرُّجوع».

(٣) في (د): «الجهاد»، وفي الهامش نسخةٌ كالمثبت.

(٤) «بن مهران»: ليس في (ص) و(ع).

(٥) في (د): «بالهمز».

(إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ[1]): يا رسول الله (الرَّجُلُ يُقاتِلُ حميَّةً) بفتح الحاء المهملة وكسر الميم وتشديد التَّحتيَّة، أنفةً ومحافظةً على ناموسه (وَيُقاتِلُ شجاعَةً ويُقاتِلُ رياءً، فَأيُّ ذلِك فِي سَبِيلِ اللهِ؟ قَالَ) ﷺ: (مَنْ قاتَلَ لِتَكُون كلِمةُ الله) أي: كلمة التَّوحيد (هِيَ العُلْيا) بضمِّ العين (فَهُوَ) أي[2]: المقاتل (فِي سَبِيلِ اللهِ) عزَّ وجلَّ، لا المقاتل حميَّةً ولا للشَّجاعة ولا للرِّياء.

والحديث سبق في «الجهاد» [ح: ٢٨١٠] و«الخمس» [ح: ٣١٢٦].

٢٩ - بابُ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾

(بابُ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [النحل: ٤٠]) أي: فهو يكون، أي: إذا أردنا وجود شيءٍ؛ فليس إلَّا أن نقول[3] له: احدث، فهو يحدث بلا توقُّفٍ، وهو عبارةٌ عن سرعة الإيجاد، يبيِّن[4] أنَّ مراده لا يمتنع عليه، وأنَّ وجوده عند إرادته غير متوقِّفٍ كوجود المأمور به عند أمر الآمر المطاع إذا ورد على المأمور المطيع الممتثل، ولا قول ثمَّ، والمعنى أنَّ إيجاد كلِّ مقدورٍ على الله تعالى بهذه السُّهولة، فكيف يمتنع عليه البعث الذي هو من بعض المقدورات، فإن قلت: قوله: ﴿كُن﴾ إن كان خطابًا مع المعدوم فهو محالٌ، وإن كان خطابًا مع الموجود كان أمرًا بتحصيل الحاصل وهو محالٌ، أُجيب بأنَّ هذا تمثيلٌ لنفي الكلام[5] والمعاياة، وخطابٌ مع[6] الخلق بما يعقلون ليس هو خطاب المعدوم/؛ لأنَّ ما أراد فهو كائنٌ على كلِّ حالٍ، أو على ما أراده من الإسراع، ولو أراد خلق الدُّنيا والآخرة بما فيهما من السَّموات والأرض في قدر لمح البصر لقدر على ذلك، ولكن خاطب العباد بما يعقلون، وسقط لأبي ذرٍّ قوله[7] «﴿أَن نَّقُولَ﴾[8]...» إلى آخره.

٤١٢/١٠

---

(١) في (ص): «قال».

(٢) «أي»: ليس في (ص) و(ع).

(٣) في (ص): «يقول».

(٤) في (د): «بيَّن».

(٥) في هامش (ل): الظَّاهر: الكلام.

(٦) «مع»: ليس في (د).

(٧) في (ص): «قول».

(٨) في غير (ب) و(س): «يقول»، ولعلَّه تصحيفٌ.

٧٤٥٩ - حَدَّثَنَا شِهَابُ بْنُ عَبَّادٍ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ حُمَيْدٍ، عَنْ إِسْماعيلَ، عَنْ قيسٍ، عن المُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَزَالُ مِنْ أُمَّتِي قَوْمٌ ظَاهرين على النَّاس حتى يَأْتِيَهُمْ أَمْرُ اللهِ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا شِهَابُ بْنُ عَبَّادٍ) بتشديد الموحَّدة بعد فتح سابقها، الكوفيُّ قال: (حدَّثنا إِبْرَاهِيمُ بْنُ حُمَيْدٍ) بضمِّ الحاء المهملة وفتح الميم، ابن عبد الرَّحمن الرُّؤاسيُّ[1] الكوفيُّ (عَنْ إِسْمَاعِيلَ) بن أبي خالدٍ البجليِّ الكوفيِّ (عَنْ قَيْسٍ) أي: ابن أبي حازمٍ (عَنِ المُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ) رضي الله عنه أنَّه (قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: لَا يَزَالُ مِنْ أُمَّتِي قَوْمٌ ظَاهِرِينَ) غالبين أو عالين (عَلى النَّاسِ) بالبرهان (حَتَّى يَأْتِيَهُمْ أَمْرُ اللهِ) بقيام السَّاعة، وأمره تعالى بقيامها/ هو حكمه وقضاؤه، وهو الغرض المناسب للتَّرجمة، وزاد في «الاعتصام» [ح:٧٣١١] «وهم ظاهرون» أي: غالبون على من خالفهم.

د٧/٣٣١أ

٧٤٦٠ - حَدَّثَنَا الحُمَيْدِيُّ: حَدَّثَنَا الوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ جَابِرٍ: حَدَّثَنِي عُمَيْرُ بْنُ هَانِئٍ: أَنَّهُ سَمِعَ مُعَاوِيَةَ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَزَالُ مِنْ أُمَّتِي أُمَّةٌ قَائِمَةٌ بِأَمْرِ اللهِ، مَا يَضُرُّهُمْ مَنْ كَذَّبَهُمْ، وَلَا مَنْ خَالَفَهُمْ حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللهِ وَهُمْ عَلَى ذَلِكَ» فَقَالَ مَالِكُ بْنُ يُخَامِرَ: سَمِعْتُ مُعَاذًا يَقُولُ: وَهُمْ بِالشَّأْمِ، فَقَالَ مُعَاوِيَةُ: هَذَا مَالِكٌ يَزْعُمُ أَنَّهُ سَمِعَ مُعَاذًا يَقُولُ: وَهُمْ بِالشَّأْمِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا الحُمَيْدِيُّ) عبد الله بن الزُّبير قال: (حَدَّثَنَا الوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ) الأمويُّ الدمشقيُّ قال: (حَدَّثَنَا ابْنُ جَابِرٍ) هو عبد الرَّحمن بن زيد[2] بن جابرٍ الأسديُّ الشَّاميُّ قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (عُمَيْرُ بْنُ هَانِئٍ) بضمِّ العين وفتح الميم، و«هانئ» بالهمز آخره، الشَّاميُّ (أَنَّهُ سَمِعَ مُعَاوِيَةَ) بن أبي سفيان رضي الله عنه (قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: لَا يَزَالُ مِنْ أُمَّتِي أُمَّةٌ قَائِمَةٌ بِأَمْرِ اللهِ) عزَّ وجلَّ بحكمه الحقِّ (مَا) ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنِيِّ: «لا» (يَضُرُّهُمْ مَنْ كَذَّبَهُمْ وَلَا مَنْ خَالَفَهُمْ) ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنِيِّ: «ولا من خذلهم» (حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللهِ) بإقامة السَّاعة (وَهُمْ عَلَى ذَلِكَ) الواو للحال (فَقَالَ مَالِكُ بْنُ يُخَامِرَ) بضمِّ التَّحتيَّة وفتح المعجمة وبعد

(١) في هامش (ج): بضمِّ الرَّاءِ وفتح الهمزةِ مخفَّفةً وبالسِّين المهملة، وقد تُبدَل الهمزةُ واوًا خفيفةً، كذا في «المطالع».

(٢) في هامش (ج) و(ل): «زيد» كذا بخطِّ الشارح، والَّذي في «التَّقريب»: يزيد.

الألف ميمٌ مكسورةٌ فراءٌ (سمِعْتُ مُعَاذًا) يعني ابن جبلٍ (يقُولُ: وهُمْ) أي: الأمَّة القائمة[1] بأمر الله (بِالشَّأمِ، فَقَالَ مُعَاوِيَةُ) بن أبي سفيان: (هذا مالكٌ) يعني ابن يخامر (يَزْعُمُ: أنَّهُ سَمِعَ مُعَاذًا يَقُولُ: وَهُمْ بِالشَّأمِ).

٧٤٦١ - حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي حُسَيْنٍ، حَدَّثَنَا نَافِعُ بْنُ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: وَقَفَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى مُسَيْلِمَةَ فِي أَصْحَابِهِ فَقَالَ: «لَوْ سَأَلْتَنِي هَذِهِ القِطْعَةَ مَا أَعْطَيْتُكَهَا، وَلَنْ تَعْدُوَ أَمْرَ اللهِ فِيكَ، وَلَئِنْ أَدْبَرْتَ لَيَعْقِرَنَّكَ اللهُ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ) الحكم بن نافعٍ قال: (أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ) هو ابن أبي حمزة (عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي حُسَيْنٍ) بضمِّ الحاء، هو عبد الله بن عبد الرَّحمن بن أبي حسينٍ المكِّيِّ القرشيِّ النَّوفليِّ قال: (حَدَّثَنَا نَافِعُ بْنُ جُبَيْرٍ) بضمِّ الجيم ابن مُطْعِمٍ (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ) ﵄ أنه (قَالَ: وَقَفَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى مُسَيْلِمَةَ) الكذَّاب[2] (فِي أَصْحَابِهِ فَقَالَ) لمَّا قال مسيلمة[3]: إن جعل لي محمَّدٌ الأمر[4] من بعده تبعته، وكان في يد رسول الله ﷺ قطعة جريدٍ: (لَوْ سَأَلْتَنِي هَذِهِ القِطْعَةَ مَا أَعْطَيْتُكَهَا، وَلَنْ تَعْدُوَ أَمْرَ اللهِ فِيكَ) أي: لن تجاوز حكمه، وثبتت الواو مفتوحةً في «تعدو» على القاعدة مثل أن تغزو[5]، وفي بعض النُّسخ بحذف الواو، ويتخرَّج على الجزم بـ«لن» مثل لن تُرَعْ (وَلَئِنْ أَدْبَرْتَ) عن الإسلام (لَيَعْقِرَنَّكَ اللهُ) ليهلكنَّك، ومطابقته للتَّرجمة في قوله: «ولن تعدو أمر الله فيك».

وسبق الحديث في أواخر «المغازي» [ح: ٤٣٧٣].

٧٤٦٢ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ عَبْدِ الوَاحِدِ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: بَيْنَا أَنَا أَمْشِي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي بَعْضِ حَرْثِ المَدِينَةِ، وَهْوَ يَتَوَكَّأُ عَلَى عَسِيبٍ مَعَهُ، فَمَرَرْنَا عَلَى نَفَرٍ مِنَ اليَهُودِ فَقَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: سَلُوهُ عَنِ الرُّوحِ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا تَسْأَلُوهُ أَنْ يَجِيءَ فِيهِ بِشَيْءٍ تَكْرَهُونَهُ فَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَنَسْأَلَنَّهُ، فَقَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ مِنْهُمْ فَقَالَ: يَا أَبَا القَاسِمِ مَا الرُّوحُ؟

---

(١) في (ع): «الأئمَّة القائمين».

(٢) في هامش (ج): «مُسَيلِمة الكذَّاب» بكسر اللَّام «تنقيح» في آخر «المغازي».

(٣) «مسيلمة»: مثبتٌ من (د).

(٤) «الأمر»: مثبتٌ من (د).

(٥) في (ص) و(ع): «يغزو».

فَسَكَتَ عَنْهُ النَّبِيُّ ﷺ فَعَلِمْتُ أَنَّهُ يُوحَى إِلَيْهِ فَقَالَ: (وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتُوا مِنَ العِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا) قَالَ الأَعْمَشُ: هَكَذَا فِي قِرَاءَتِنَا.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ) التَّبوذكيُّ (عَنْ عَبْدِ الوَاحِدِ) بن زيادٍ (عَنِ الأَعْمَشِ) سليمان (عَنْ إِبْرَاهِيمَ) النَّخعيِّ (عَنْ عَلْقَمَةَ) بن قيسٍ (عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ) عبد الله ﵁ أنَّه (قَالَ: بَيْنَا) بغير ميمٍ (أَنَا أَمْشِي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي بَعْضِ حَرْثِ المَدِينَةِ) بالحاء المهملة والمثلَّثة، ولأبي ذرٍّ: «حرثٍ» -بالتَّنوين- «بالمدينة» بزيادة حرف الجرِّ، وللمستملي[1] «خِرَبٍ» بكسر الخاء المعجمة وفتح الرَّاء والتَّنوين: «بالمدينة» (وَهْوَ يَتَوَكَّأُ عَلَى عَسِيبٍ) من جريد النَّخل (مَعَهُ، فَمَرَرْنَا/ عَلَى نَفَرٍ مِنَ اليَهُودِ فَقَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: سَلُوهُ عَنِ الرُّوحِ، وقَالَ[2] بَعْضُهُمْ: لَا تَسْأَلُوهُ أَنْ يَجِيءَ فِيهِ بِشَيْءٍ تَكْرَهُونَهُ) وهو إبهامه؛ إذ هو مبهمٌ في التَّوراة، وإنَّه ممَّا استأثر الله بعلمه، فإن أبهمه دلَّ على نبوَّته/ وهمزة «أن» مفتوحةٌ (فَقَالَ بَعْضُهُمْ[3]: لَنَسْأَلَنَّهُ) عنه (فَقَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ مِنْهُمْ فَقَالَ: يَا أَبَا القَاسِمِ مَا الرُّوحُ؟ فَسَكَتَ عَنْهُ النَّبِيُّ ﷺ، فَعَلِمْتُ أَنَّهُ يُوحَى إِلَيْهِ فَقَالَ: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾) الجمهور: على أنَّه الرُّوح الذي في الحيوان سألوه عن حقيقته، فأخبر أنَّه من أمر الله، أي: ممَّا استأثر الله[4] بعلمه، وقيل: سألوه عن خلق الرُّوح أهو مخلوقٌ أم لا؟ وقوله: ﴿مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾ دليلٌ على خلق الرُّوح، فكان هذا جوابًا لسؤالهم[5] ((وَمَا أُوتُوا)) بواوٍ بعد الفوقيَّة (﴿مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٨٥] قَالَ الأَعْمَشُ) سليمان: (هَكَذَا فِي قِرَاءَتِنَا) «أوتوا»[6] وهو خطابٌ لليهود[7]؛ لأنَّهم قالوا: قد أوتينا التَّوراة وفيها الحكمة ﴿وَمَن يُؤْتَ ٱلْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ [البقرة: ٢٦٩] فقيل لهم: إنَّ علم التَّوراة قليلٌ في جنب علم الله، فالقلَّة والكثرة من الأمور الإضافيَّة، فالحكمة التي أوتيها

د٣٣١/٧ب

٤١٣/١٠

---

(١) زيد في (ع): «أو».

(٢) في (د): «فقال»، وكذا في «اليونينيَّة».

(٣) زيد في (د): «البعض».

(٤) اسم الجلالة ليس في (د) و(ص).

(٥) «لسؤالهم»: مثبتٌ من (د).

(٦) «أوتوا»: مثبتٌ من (د) و(س).

(٧) قال الشيخ قطة ﵀: «الأولى أن يقول: وهو في شأن اليهود، أو نحو ذلك كما لا يخفى».

العبد خيرٌ كثيرٌ في نفسها إلَّا أنَّها إذا أُضيفت إلى علم الله تعالى فهي قليلةٌ، قال في «الفتح»: ووقع[1] في رواية الكُشْمِيهَنيِّ: «﴿وَمَآ أُوتِيتُم﴾» وفق القراءة المشهورة.

والحديث سبق قريبًا [ح: ٧٤٥٦][2].

٣٠ - باب قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّى لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّى وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا﴾. ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ﴾. ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ يُغْشِى ٱلَّيْلَ ٱلنَّهَارَ يَطْلُبُهُۥ حَثِيثًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ وَٱلنُّجُومَ مُسَخَّرَٰتٍۭ بِأَمْرِهِۦٓ أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾. ﴿سَخَّرَ﴾: ذَلَّلَ

(باب قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ﴾) أي: ماء البحر (﴿مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّى﴾) أي: لو كُتِبت كلمات[3] علم الله وحكمته وكان البحر مدادًا لها، والمراد بـ﴿ٱلْبَحْرِ﴾ الجنس (﴿لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّى وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ﴾) بمثل البحر (﴿مَدَدًا﴾ [الكهف: ١٠٩]) لنفد أيضًا، والكلمات غير نافدةٍ، و﴿مَدَدًا﴾ تمييزٌ، والمراد[4] مثل المداد وهو ما يُمَدُّ به ينفد (﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ﴾ [لقمان: ٢٧]) أي: ولو ثبت كون الأشجار أقلامًا، وثبت البحر ممدودًا بسبعة أبحرٍ، وكان مقتضى الكلام أن يُقال: ولو أنَّ الشَّجر أقلامٌ والبحر مدادٌ، لكن أغنى عن ذكر المداد قوله: ﴿يَمُدُّهُۥ﴾ لأنَّه من قولك: مدَّ الدَّواة وأمدَّها، جعل البحر الأعظم بمنزلة الدَّواة، وجعل الأبحر السَّبعة مملوءةً مدادًا، فهي تصبُّ فيه مدادها أبدًا صبًّا حتَّى لا ينقطع، والمعنى ولو أنَّ أشجار الأرض أقلامٌ، والبحر ممدودٌ بسبعة أبحرٍ، وكُتِبت[5] بتلك الأقلام وبذلك المداد كلمات الله لما نفدت كلماته ونفدت الأقلام والمداد كقوله: ﴿قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّى﴾ [الكهف: ١٠٩] وأخرج عبد الرَّزَّاق في «تفسيره» من طريق أبي الجوزاء قال: لو كان كلُّ شجرةٍ في الأرض أقلامًا والبحر مدادًا لنفد الماء وتكسَّرت الأقلام قبل أن تنفد كلمات الله، وقال/ ابن أبي حاتمٍ: حدَّثني أبي: سمعت بعض أهل العلم يقول: قول الله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَىْءٍ

د٧/١٣٣٢

(١) «ووقع»: ليس في (د).

(٢) زيد في (ع): «والله الموفِّق».

(٣) «كلمات»: ليس في (ع).

(٤) في (ب) و(س): «أو المراد».

(٥) في (د): «وكتب».

﴿خَلَقۡنَٰهُ بِقَدَرٖ﴾ [القمر: ٤٩] وقوله: ﴿قُل لَّوۡ كَانَ ٱلۡبَحۡرُ مِدَادٗا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّي لَنَفِدَ ٱلۡبَحۡرُ﴾... الآية [الكهف: ١٠٩] يدلُّ على أنَّ القرآن[1] غير مخلوقٍ؛ لأنَّه لو كان مخلوقًا لكان له قَدْرٌ وكانت له غايةٌ، ولنفد كنفاد المخلوقين، وتلا قوله تعالى: ﴿قُل لَّوۡ كَانَ ٱلۡبَحۡرُ مِدَادٗا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّي﴾ إلى آخر[2] الآية.

(﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٖ﴾) أراد السَّموات والأرض وما بينهما، أي: من الأحد إلى الجمعة؛ لاعتبار الملائكة شيئًا فشيئًا، وللإعلام بالتَّأنِّي في الأمور، وأنَّ لكلِّ عملٍ يومًا؛ لأنَّ إنشاء شيءٍ بعد شيءٍ أدلُّ على عالمٍ مدبِّرٍ مريدٍ، يصرفه على اختياره، ويجريه على مشيئته (﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ﴾) استولى (﴿عَلَى ٱلۡعَرۡشِ﴾) أضاف الاستيلاء إلى العرش وإن كان سبحانه مستوليًا على جميع المخلوقات؛ لأنَّ العرش أعظمها[3] وأعلاها، وتفسير العرش بالسَّرير، والاستواء بالاستقرار كما يقوله المشبِّهة باطلٌ؛ لأنَّه تعالى كان قبل العرش ولا مكان، وهو الآن كما كان؛ لأنَّ التَّغيُّر من صفات الأكوان (﴿يُغۡشِي ٱلَّيۡلَ ٱلنَّهَارَ﴾) أي: يلحق اللَّيل بالنَّهار والنَّهار[4] باللَّيل (﴿يَطۡلُبُهُۥ حَثِيثٗا﴾) حالٌ من ﴿ٱلَّيۡلَ﴾ أي: سريعًا، والطَّالب هو اللَّيل، كأنَّه لسرعة مضيِّه يطلب النَّهار (﴿وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ وَٱلنُّجُومَ﴾) أي: وخلقها (﴿مُسَخَّرَٰتِۭ﴾) حالٌ، أي: مُذلَّلاتٍ (﴿بِأَمۡرِهِۦٓ﴾) هو/ أمر تكوينٍ (﴿أَلَا لَهُ ٱلۡخَلۡقُ وَٱلۡأَمۡرُ﴾) أي: هو الذي خلق الأشياء وله الأمر (﴿تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [الأعراف: ٥٤]) كثر خيره أو دام برُّه، من البركة والنَّماء. ١٠/٤١٤

(﴿سَخَّرَ﴾ [النحل: ١٤] ذَلَّلَ) باللَّام[5]، وسقط لأبي ذرٍّ من قوله «﴿يُغۡشِي ٱلَّيۡلَ ٱلنَّهَارَ﴾....» إلى آخره، وقال بعد قوله: ﴿ٱلنَّهَارَ﴾: «الآية»[6].

٧٤٦٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «تَكَفَّلَ اللهُ لِمَنْ جَاهَدَ فِي سَبِيلِهِ، لَا يُخْرِجُهُ مِنْ بَيْتِهِ إِلَّا الجِهَادُ فِي سَبِيلِهِ وَتَصْدِيقُ كَلِمَتِهِ أَنْ يُدْخِلَهُ الجَنَّةَ، أَوْ يَرُدَّهُ إِلَى مَسْكَنِهِ بِمَا نَالَ مِنْ أَجْرٍ أَوْ غَنِيمَةٍ».

---

(١) في غير (د) و(ع): «البحر»، ولعلَّ المثبت هو الصَّواب.

(٢) «إلى آخر»: ليس في (ع).

(٣) في (ص): «أعمُّها».

(٤) في (ب) و(ص): «أو النَّهار».

(٥) «﴿سَخَّرَ﴾: ذلَّل؛ باللَّام»: سقط من (د).

(٦) قوله: «﴿سَخَّرَ﴾ [النحل: ١٤]: (ذَلَّلَ)... ﴿ٱلنَّهَارَ﴾: الآية» سقط من (ع).

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ) التِّنِّيسيُّ قال: (أَخْبرنا مالكٌ) الإمام (عَنْ أبي الزِّنَاد) عبد الله بن ذكوان (عَنِ الأَعْرَجِ) عبد الرَّحمن بن هرمز (عَنْ أَبِي هُرَيْرَة) ﷺ (أَنَّ رَسُول الله ﷺ قَالَ: تَكَفَّلَ اللهُ) فضلًا منه تعالى (لِمَنْ جاهد في سبيلِهِ، لا يُخْرِجُهُ مِنْ بيْتِهِ إلَّا الجِهادُ في سَبِيلِهِ[1] وَتَصْدِيقُ كَلِمَتِهِ) بالإفراد، ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنيِّ والمُستملي: «وتصديق كلماته» (أَنْ يُدْخِلَهُ الجَنَّةَ، أَوْ يَرُدَّهُ إِلَى مَسْكَنِهِ) الذي خرج منه (بِمَا نَالَ مِنْ أَجْرٍ) بغير غنيمةٍ إن لم يغنموا (أَوْ) من أجرٍ مع (غَنِيمَةٍ) إن غنموا.

والحديث سبق قريبًا [ح: ٧٤٥٧].

٣١ - بابٌ: فِي المَشِيئَةِ وَالإِرَادَةِ ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾

وَقَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿تُؤْتِي ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ﴾ ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْىْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ۝ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَآءُ﴾ قَالَ سَعِيدُ بْنُ المُسَيَّبِ: عَنْ أَبِيهِ: نَزَلَتْ فِي أَبِي طَالِبٍ. ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾.

هذا (بابٌ) بالتَّنوين (فِي المَشِيئَةِ وَالإِرَادَةِ) فلا فرق بين المشيئة والإرادة إلَّا عند الكرَّاميَّة حيث جعلوا المشيئة صفةً واحدةً أزليَّةً تتناول ما يشاء[2] الله تعالى بها من حيث يحدث، والإرادة حادثةٌ متعدِّدةٌ بعدد المرادات، ويدلُّ لأهل السُّنَّة قوله تعالى/: (﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الإنسان: ٣٠]) قال إمامنا الشَّافعيُّ -فيما رواه البيهقيُّ عن الرَّبيع بن سليمان عنه- المشيئة إرادة الله، وقد أعلم الله خلقه أنَّ المشيئة له دونهم فقال: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ فليست للخلق مشيئةٌ إلَّا أن يشاء الله تعالى[3]. انتهى. وقد دلَّت الآية على أنَّه تعالى خالقُ أفعال العباد، وأنَّهم لا يفعلون إلَّا ما يشاء، وقال تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلُوا۟﴾ [البقرة: ٢٥٣] ثمَّ أكَّد ذلك بقوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ فدلَّ على أنَّه[4] فعل اقتتالهم الواقع بينهم[5]؛ لكونه مريدًا له، وإذا كان هو الفاعل لاقتتالهم فهو المريد لمشيئتهم والفاعل، فثبت بذلك أنَّ

د٧/٣٣٢ب

(١) في (ع): «سبيل الله».

(٢) في (ص): «شاء».

(٣) في (ص) و(ع): «به».

(٤) في (د): «أنَّ».

(٥) في (ص): «منهم».

كسب العباد إنَّما هو بمشيئة الله وإرادته، ولو لم يرد وقوعه ما وقع، وقسم بعضهم الإرادة إلى[1] قسمين: إرادة أمرٍ وتشريعٍ، وإرادة قضاءٍ وتقديرٍ، فالأولى تتعلَّق بالطَّاعة والمعصية سواءٌ وقعت أم لا، والثَّانية: شاملةٌ لجميع الكائنات، محيطةٌ بجميع الحادثات طاعةً ومعصيةً، وإلى الأوَّل[2] الإشارة بقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥] وإلى الثَّاني[3] بقوله تعالى: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾ [الأنعام: ١٢٥].

(وَقَوْلِ اللهِ تَعَالَى) بالجرِّ عطفًا على المجرور السَّابق، وسقط الباب وتاليه لغير أبي ذرٍّ، فقوله: «وقول الله تعالى[4]» رفعٌ: (﴿تُؤْتِى ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ﴾ [آل عمران: ٢٦]) وقوله تعالى: (﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَا۟ىْءٍ إِنِّى فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ۝ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الكهف: ٢٣]) وقوله[5] تعالى: (﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾ [القصص: ٥٦]) يخلق[6] فعل الاهتداء فيمن يشاء، فدلَّت هذه الآيات على إثبات الإرادة والمشيئة لله تعالى، وأنَّ العباد لا يريدون شيئًا إلَّا وقد سبقت إرادة الله تعالى له[7]، وأنَّه الخالق لأعمالهم طاعةً أو معصيةً.

(قَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ: عَنْ أَبِيهِ: نَزَلَتْ) آية: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ﴾ [القصص: ٥٦] (فِي أَبِي طَالِبٍ) وقد أجمع المفسِّرون على أنَّها نزلت فيه كما قاله الزَّجَّاج، وهذا التَّعليق وصله في «تفسير سورة القصص» [ح: ٤٧٧٢].

وقوله تعالى: (﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]) تمسَّك به المعتزلة بأنَّه لا يريد المعصية، وأجيب بأنَّ معنى إرادة اليسر التَّخيير بين الصَّوم في السَّفر ومع المرض والإفطار بشرطه، وإرادة العسر المنفيَّة الإلزام بالصَّوم في السَّفر في جميع الحالات، فالإلزام هو

---

(١) في (ع): «على».

(٢) في (د): «الأولى».

(٣) في (د): «الثَّانية».

(٤) «تعالى»: ليس في (د).

(٥) في (ع): «وقول الله».

(٦) في (ع): «يحقِّق».

(٧) «له»: مثبتٌ من (ب) و(س).

الذي لا يقع؛ لأنَّه لا يريده، وقد تكرَّر ذكر الإرادة في القرآن، واتَّفق أهل السُّنَّة على أنَّه لا يقع إلَّا ما يريده الله تعالى، وأنَّه مريدٌ لجميع الكائنات وإن لم يكن آمرًا بها، وقالت المعتزلة: لا يريد الشَّرَّ؛ لأنَّه لو أراده لطلبه، وشنَّعوا على أهل السُّنَّة[1] أنَّه يلزمهم أنَّ يقولوا: إن الفحشاء/ مرادةٌ لله تعالى/ وينبغي أن يُنزَّه عنها، وأجاب أهل السُّنَّة بأنَّ الله تعالى قد يريد الشَّيء ولا يرضاه؛ ليعاقب عليه، ولثبوت أنَّه خلق الجنَّة والنَّار وخلق لكلٍّ أهلًا، وألزموا المعتزلة بأنَّهم جعلوا أنَّه يقع في ملكه ما لا يريده[2].

د٧/٣٣٣أ ١٠/٤١٥

٧٤٦٤ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَارِثِ، عَنْ عَبْدِ العَزِيزِ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِذَا دَعَوْتُمُ اللهَ فَاعْزِمُوا فِي الدُّعَاءِ، وَلَا يَقُولَنَّ أَحَدُكُمْ: إِنْ شِئْتَ فَأَعْطِنِي، فَإِنَّ اللهَ لَا مُسْتَكْرِهَ لَهُ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مُسَرْهَدٍ قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَارِثِ) بن سعيدٍ (عَنْ عَبْدِ العَزِيزِ) بن صهيبٍ (عَنْ أَنَسٍ) رضي الله عنه أنَّه (قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: إِذَا دَعَوْتُمُ اللهَ) عزَّ وجلَّ (فَاعْزِمُوا) بهمزة وصلٍ (فِي الدُّعَاءِ) وفي «الدَّعوات» [ح:٦٣٣٨]: «فليعزم المسألة» أي: فليقطع بالسُّؤال ويجزم به حسن ظنٍّ بكرم ربِّه تعالى (وَلَا يَقُولَنَّ أَحَدُكُمْ: إِنْ شِئْتَ فَأَعْطِنِي) بهمزة قطعٍ، أي: لا يشترط المشيئة لعطائه؛ لأنَّه أمرٌ متيقَّنٌ أنَّه لا يعطي إلَّا أن يشاء، فلا معنى لاشتراط المشيئة؛ لأنَّها إنَّما تُشترط فيما يصحُّ أن يفعل بدونها من إكراهٍ أو غيره ولذا أشار عليه السلام بقوله: (فَإِنَّ اللهَ لَا مُسْتَكْرِهَ لَهُ) بكسر الرَّاء، وأيضًا ففي قوله: «إن شئت» نوعٌ من الاستغناء عن عطائه كقول القائل: إن شئت أن تعطيني كذا فافعل، ولا يُستعمَل هذا غالبًا إلَّا في مقامٍ يشعر بالغنى، وأمَّا مقام الاضطرار فإنَّما فيه عزم المسألة وبتُّ الطَّلب.

والحديث سبق في «الدَّعوات» [ح:٦٣٣٨] ومطابقته لِمَا تُرجم به[3] هنا في[4] قوله: «إن شئت».

٧٤٦٥ - حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ. (ح) وَحَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنَا أَخِي عَبْدُ الحَمِيدِ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عَتِيقٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ: أَنَّ حُسَيْنَ

---

(١) «أهل السُّنَّة»: مثبتٌ من (د).

(٢) في (ص): «يريد».

(٣) في (د): «له».

(٤) «في»: ليس في (ص).

ابْنَ عَلِيٍّ ﷺ أَخْبَرَهُ: أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ أَخْبَرَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ طرقه وفاطمة بنت رسول الله ﷺ لَيْلَةً فَقَالَ لَهُمْ: «أَلَا تُصَلُّونَ؟» قَالَ عَلِيٌّ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ إِنَّما أنفسنا بيدِ الله فإذا شاء أنْ يَبْعَثَنَا بَعَثَنَا، فَانصَرَفَ رَسُولُ اللهِ ﷺ حِينَ قُلْتُ ذَلِكَ، وَلَمْ يَرْجِعْ إِلَيَّ شَيْئًا، ثُمَّ سمعْتُهُ وهُو مُدْبِرٌ يَضْرِبُ فَخِذَهُ وَيَقُولُ: «﴿وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا﴾».

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ) الحكم بن نافعٍ قال: (أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ) هو ابن أبي حمزة (عَنِ الزُّهْرِيِّ) محمَّد بن مسلمٍ.

(ح) للتَّحويل قال المؤلِّف: (وَحَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) بن أبي أويسٍ قال: (حَدَّثَنَا أَخِي عَبْدُ الحَمِيدِ) وفي نسخةٍ: «حدَّثني» بالإفراد[1]، أبو بكر بن أبي أُوَيسٍ الأصبحيُّ (عَنْ سُلَيْمَانَ) ابن بلالٍ (عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عَتِيقٍ) عبد الرَّحمن الصِّدِّيقيِّ التَّيميِّ (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهريِّ (عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ) بضمِّ الحاء (أَنَّ) أباه (حُسَيْنَ بْنَ عَلِيٍّ ﷺ أَخْبَرَهُ: أَنَّ) أباه (عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ) ﵁ (أَخْبَرَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ طَرَقَهُ وَفَاطِمَةَ بِنْتَ رَسُولِ اللهِ ﷺ لَيْلَةً) أي: أتاهما في ليلةٍ، ونصب «فاطمة» عطفًا على الضَّمير المنصوب في «طرقه» (فَقَالَ لَهُمْ) أي: لعليٍّ وفاطمة ومن عندهما[2] يحضُّهم: (أَلَا) بالتَّخفيف (تُصَلُّونَ؟ قَالَ عَلِيٌّ) ﵁: (فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ إِنَّمَا أَنْفُسُنَا بِيَدِ اللهِ) استعارةٌ لقدرته ﷻ (فَإِذَا شَاءَ أَنْ يَبْعَثَنَا بَعَثَنَا) أن[3] يوقظنا للصَّلاة أيقظنا (فَانْصَرَفَ رَسُولُ اللهِ ﷺ) مدبرًا (حِينَ قُلْتُ) له (ذَلِكَ، وَلَمْ يَرْجِعْ) بفتح أوَّله وكسر ثالثه (إِلَيَّ) بالتَّشديد (شَيْئًا) لم يجبني بشيءٍ (ثُمَّ سَمِعْتُهُ وَهُوَ مُدْبِرٌ) حال كونه (يَضْرِبُ فَخِذَهُ) بالمعجمتين تعجُّبًا من/ سرعة الجواب[4] (وَيَقُولُ) والحال أنَّه يقول[5]: (﴿وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا﴾ [الكهف: ٥٤]) نصبٌ على التَّمييز يعني أنَّ جدل الإنسان أكثر من جدل كلِّ شيءٍ، وقراءته[6] الآية -كما قال في «الكواكب»- إشارةٌ إلى أنَّ الشَّخص يجب عليه

د٧/٣٣٣ب

(١) قوله: «وفي نسخةٍ: حدَّثني؛ بالإفراد»: مثبتٌ من (د).

(٢) في (د): «عنده».

(٣) في (د): «أي».

(٤) زيد في (د): «البليغ».

(٥) «يقول»: ليس في (ص) و(ع).

(٦) في (د) و(ع): «وقراءة»، وفي (ص): «وقرأ».

متابعة أحكام الشَّريعة لا ملاحظة الحقيقة، ولذا جعل جوابه من باب الجدل، ومطابقة الحديث في قوله: «إذا شاء».

وسبق في: «باب قوله: ﴿وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا﴾» من «الاعتصام» [ح: ٧٣٤٧].

٧٤٦٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ: حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ: حَدَّثَنَا هِلَالُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يسارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «مَثَلُ الْمُؤْمِنِ كَمَثَلِ خَامَةِ الزَّرْعِ يَفِيءُ وَرَقُهُ، مِنْ حَيْثُ أَتَتْهَا الرِّيحُ تُكَفِّئُهَا، فَإِذَا سَكَنَتِ؛ اعْتَدَلَتْ، وَكَذَلِكَ الْمُؤْمِنُ يُكَفَّأُ بِالْبَلَاءِ، وَمَثَلُ الْكَافِرِ كَمَثَلِ الْأَرْزَةِ صَمَّاءَ مُعْتَدِلَةً حَتَّى يَقْصِمَهَا اللهُ إِذَا شَاءَ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ) العَوَقيُّ[1] أبو بكرٍ قال: (حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ) بضمِّ الفاء وفتح اللَّام وبعد التَّحتيَّة السَّاكنة حاءٌ مهملةٌ، ابن سليمان العدويُّ مولاهم[2] المدنيُّ قال: (حَدَّثَنَا هِلَالُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: مَثَلُ الْمُؤْمِنِ كَمَثَلِ خَامَةِ الزَّرْعِ) بالخاء المعجمة وتخفيف الميم، الطَّاقة الغضَّة الرَّطبة أوَّل ما تنبت على ساقٍ (يَفِيءُ) بالتَّحتيَّة المفتوحة والفاء المكسورة، بعدها همزةٌ ممدودًا[3]، يتحوَّل ويرجع (وَرَقُهُ، مِنْ حَيْثُ أَتَتْهَا الرِّيحُ) ولأبي ذرٍّ عن الحَمُّويي والمُستملي: «من حيث انتهى الريح» بالنون (تُكَفِّئُهَا) بضمِّ/ الفوقيَّة وفتح الكاف وكسر الفاء مشدَّدةً بعدها همزةٌ، تقلبها وتحوِّلها من جهةٍ إلى جهةٍ أخرى (فَإِذَا سَكَنَتِ) وفي نسخةٍ: «فإذا أمسكت[4]» الرِّيح (اعْتَدَلَتْ، وَكَذَلِكَ الْمُؤْمِنُ يُكَفَّأُ بِالْبَلَاءِ) بضمِّ التَّحتيَّة وفتح الكاف والفاء المشدَّدة، ضربه مثلًا للمؤمن، فإنَّه يُسَرُّ مرَّةً ويُبتلَى مرَّةً، وكذلك خامة الزَّرع تعتدل مرَّةً عند سكون الرِّيح، وتضطرب أخرى عند هبوبها.

٤١٦/١٠

(وَمَثَلُ الْكَافِرِ كَمَثَلِ الْأَرْزَةِ) بفتح الهمزة والزَّاي بينهما راءٌ ساكنةٌ آخرها هاء تأنيثٍ، شجر الصَّنوبر كما قاله أبو عبيدة، وقال الدَّاوديُّ: الأرزة من أعظم الشَّجر لا يميل الرِّيح أكبرها، ولا تهتزُّ من أسفلها، ورواها أصحاب الحديث بإسكان الرَّاء، ورُوِي: «كمثل الآرزة» على وزن

---

(١) في (د): «العوفيُّ»، وهو تصحيفٌ.

(٢) قوله: «أبو بكرٍ، قال: حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ... ابن سليمان العدويُّ مولاهم» سقط من (ص).

(٣) في (د): «ممدودةٌ».

(٤) «وفي نسخةٍ: فإذا أمسكت»: مثبتٌ من (د).

«فاعلة» أي: كمثل الشَّجرة الثَّابتة، ورُوِيت بتحريك الرَّاء، والذي رويناه بإسكانها (صمّاء مُعْتَدِلَةً حَتَّى يَقْصِمَهَا اللهُ) عزَّ وجلَّ (إِذَا شَاءَ) فيكون الموت أشدَّ عذابًا عليه، ومطابقة الحديث في قوله: «إذا شاء» أيضًا.

والحديث سبق في أوائل «الطِّبِّ» [ح: ٥٦٤٤].

٧٤٦٧ - حَدَّثَنَا الحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللهِ: أَنَّ عَبْدَ اللهِ بْنَ عُمَرَ رضي الله عنهما قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم وَهْوَ قَائِمٌ عَلَى المِنْبَرِ: «إِنَّمَا بَقَاؤُكُمْ فِيمَا سلف قَبْلَكُمْ مِنَ الأُمَمِ كَمَا بَيْنَ صَلَاةِ العَصْرِ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ، أُعْطِيَ أَهْلُ التَّوْرَاةِ التَّوْرَاةَ، فَعَمِلُوا بِهَا حَتَّى انْتَصَفَ النَّهَارُ ثُمَّ عَجَزُوا، فَأُعْطُوا قِيرَاطًا قِيرَاطًا، ثُمَّ أُعْطِيَ أَهْلُ الإِنْجِيلِ الإِنْجِيلَ، فَعَمِلُوا بِهِ حَتَّى صَلَاةِ العَصْرِ ثُمَّ عَجَزُوا، فَأُعْطُوا قِيرَاطًا قِيرَاطًا، ثُمَّ أُعْطِيتُمُ القُرْآنَ، فَعَمِلْتُمْ بِهِ حَتَّى غُرُوبِ الشَّمْسِ، فَأُعْطِيتُمْ قِيرَاطَيْنِ قِيرَاطَيْنِ، قَالَ أَهْلُ التَّوْرَاةِ: رَبَّنَا هَؤُلَاءِ أَقَلُّ عَمَلًا وَأَكْثَرُ أَجْرًا؟ قَالَ: هَلْ ظَلَمْتُكُمْ مِنْ أَجْرِكُمْ مِنْ شَيْءٍ؟ قَالُوا: لَا، فَقَالَ: فَذَلِكَ فَضْلِي أُوتِيهِ مَنْ أَشَاءُ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا الحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ) أبو اليمان قال: (أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ) هو ابن أبي حمزة (عَنِ الزُّهْرِيِّ) محمَّد بن مسلم أنَّه قال: (أَخْبَرَنِي) بالإفراد (سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللهِ: أَنَّ) أباه (عَبْدَ اللهِ بْنَ عُمَرَ رضي الله عنهما قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم وَهْوَ قَائِمٌ عَلَى المِنْبَرِ) زاد أبو ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنِيِّ: «يقول»: (إِنَّمَا بَقَاؤُكُمْ فِيمَا) ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنِيِّ: «فيمن» أي: إنَّما بقاؤكم بالنِّسبة إلى «ما» أو «من» (سَلَفَ قَبْلَكُمْ مِنَ الأُمَمِ كَمَا بَيْنَ) أجزاء[1] وقت (صَلَاةِ العَصْرِ) المنتهية (إِلَى غُرُوبِ/ الشَّمْسِ، أُعْطِيَ أَهْلُ التَّوْرَاةِ التَّوْرَاةَ، فَعَمِلُوا بِهَا حَتَّى انْتَصَفَ النَّهَارُ ثُمَّ عَجَزُوا) أي: عن استيفاء عمل النَّهار كلِّه (فَأُعْطُوا قِيرَاطًا قِيرَاطًا) الأوَّل مفعول «أُعطِي» و«قيراطًا» الثَّاني تأكيدٌ، والمراد بالقيراط هنا النَّصيب، وكُرِّر ليدلَّ على تقسيم القراريط على جميعهم (ثُمَّ أُعْطِيَ أَهْلُ الإِنْجِيلِ الإِنْجِيلَ، فَعَمِلُوا بِهِ) من نصف النَّهار (حَتَّى صَلَاةِ العَصْرِ ثُمَّ عَجَزُوا) عن العمل (فَأُعْطُوا قِيرَاطًا قِيرَاطًا، ثُمَّ أُعْطِيتُمُ القُرْآنَ، فَعَمِلْتُمْ بِهِ) من العصر (حَتَّى غُرُوبِ الشَّمْسِ، فَأُعْطِيتُمْ قِيرَاطَيْنِ قِيرَاطَيْنِ) بالتَّثنية (قَالَ أَهْلُ التَّوْرَاةِ: رَبَّنَا هَؤُلَاءِ أَقَلُّ عَمَلًا) بالإفراد، ولأبي ذرٍّ: «أعمالًا» (وَأَكْثَرُ أَجْرًا؟) ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنِيِّ: «جزاءً» (قَالَ) الله

د٧/٣٣٤أ

(١) في (د) و(ع): «آخر».

تعالى: (هَلْ ظَلَمْتُكُمْ) أي: هل نقصتكم (مِنْ أَجْرِكُمْ) بالإفراد (مِنْ شيْءٍ؟) ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنيِّ: «من أجوركم شيئًا» (قالوا: لا، فقال: فذلك) أي: فكلٌ ما أعطيته[1] من الأجر (فَضْلِي أُوتِيهِ مَنْ أَشَاءُ) هذا[2] موضع التَّرجمة من الحديث.

وسبق[3] في «باب من أدرك ركعةً من العصر قبل الغروب» [ح: ٥٥٧] من «كتاب الصَّلاة».

٧٤٦٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ المُسْنَدِيُّ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ: بَايَعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ فِي رَهْطٍ فَقَالَ: «أُبَايِعُكُمْ عَلَى أَلَّا تُشْرِكُوا بِاللهِ شَيْئًا، وَلَا تَسْرِقُوا، وَلَا تَزْنُوا، وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ، وَلَا تَأْتُوا بِبُهْتَانٍ تَفْتَرُونَهُ بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ، وَلَا تَعْصُونِي فِي مَعْرُوفٍ، فَمَنْ وَفَى مِنْكُمْ فَأَجْرُهُ عَلَى اللهِ، وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَأُخِذَ بِهِ فِي الدُّنْيَا فَهْوَ لَهُ كَفَّارَةٌ وَطَهُورٌ، وَمَنْ سَتَرَهُ اللهُ فَذَلِكَ إِلَى اللهِ إِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ، وَإِنْ شَاءَ غَفَرَ لَهُ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ) بن محمَّدٍ (المُسْنَدِيُّ) بضمِّ الميم وسكون المهملة وفتح النُّون، قال: (حَدَّثَنَا هِشَامٌ) هو ابن يوسف الصَّنعانيُّ قال: (أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ) بفتح الميمين بينهما مهملةٌ ساكنةٌ، ابن راشدٍ (عَنِ الزُّهْرِيِّ) محمَّد بن مسلمٍ (عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ) عائذ الله -بالمعجمة- الخولانيِّ (عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ) رضي الله عنه أنَّه (قَالَ: بَايَعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ فِي رَهْطٍ) هم النُّقباء الذين بايعوا ليلة العقبة بمنًى قبل الهجرة (فَقَالَ: أُبَايِعُكُمْ عَلَى) التَّوحيد (أَلَّا تُشْرِكُوا بِاللهِ شَيْئًا، وَ) على أن (لَا تَسْرِقُوا) بحذف المفعول ليدلَّ على العموم (وَلَا تَزْنُوا، وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ) وإنَّما خصَّهم بالذِّكر لأنَّهم كانوا غالبًا يقتلونهم خشية الإملاق (وَلَا تَأْتُوا بِبُهْتَانٍ) بكذبٍ يبهت سامعه كالرَّمي بالزِّنا (تَفْتَرُونَهُ) تختلقونه (بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ) وكنَّى باليد والرِّجل عن الذَّات؛ إذ معظم الأفعال بهما (وَلَا تَعْصُونِي) ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنيِّ: «ولا تعصوا» (فِي مَعْرُوفٍ) وهو ما عُرِف من الشَّارع[4] حسنه؛ نهيًا وأمرًا (فَمَنْ وَفَى مِنْكُمْ[5]) بتخفيف الفاء وتُشدَّد[6]، ثبت على

(١) في (د): «أعطيه».

(٢) في (د): «هو».

(٣) في (د): «وسيق».

(٤) في (ص): «الشَّرع».

(٥) «منكم»: سقط من (د) و(ع).

(٦) في (د): «وتشديدها».

العهد (فَأَجْرُهُ/ عَلَى اللهِ) فضلًا ووعدًا بالجنَّة (وَمَنْ أصاب) منكم أيُّها المؤمنون (مِنْ ذلك شَيْئًا) غير الكفر (فَأُخِذَ) بضمِّ الهمزة وكسر الخاء المعجمة، وفي «الإيمان» [ح:١٨] «فعوقب» (بِهِ فِي الدُّنْيَا) بأن أُقيم عليه الحدُّ مثلًا (فَهْوَ) أي: العقاب (لَهُ كَفَّارَةٌ وَطَهُورٌ) بفتح الطَّاء، أي: مطهرةٌ[١] لذنوبه، فلا يُعاقَب عليها في الآخرة (وَمَنْ سَتَرَهُ اللهُ فَذَلِكَ) أي: فأمره (إِلَى اللهِ) ﷻ (إِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ) بعدله (وَإِنْ شَاءَ غَفَرَ لَهُ) بفضله، والغرض منه هنا قوله: «إن شاء عذَّبه، وإن شاء[٢] غفر له» على ما لا يخفى. ٤١٧/١٠

وسبق/ في «كتاب الإيمان» بعد قوله: «باب علامة الإيمان» [ح:١٨]. د٣٣٤/٧ب

٧٤٦٩ - حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ: حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ نَبِيَّ اللهِ سُلَيْمَانَ ﵇ كَانَ لَهُ سِتُّونَ امْرَأَةً فَقَالَ: لأَطُوفَنَّ اللَّيْلَةَ عَلَى نِسَائِي، فَلْتَحْمِلْنَ كُلُّ امْرَأَةٍ وَلْتَلِدْنَ فَارِسًا يُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللهِ، فَطَافَ عَلَى نِسَائِهِ، فَمَا وَلَدَتْ مِنْهُنَّ إِلَّا امْرَأَةٌ، وَلَدَتْ شِقَّ غُلَامٍ، قَالَ نَبِيُّ اللهِ ﷺ: «لَوْ كَانَ سُلَيْمَانُ اسْتَثْنَى لَحَمَلَتْ كُلُّ امْرَأَةٍ مِنْهُنَّ، فَوَلَدَتْ فَارِسًا يُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللهِ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ) العمِّيُّ أبو[٣] الهيثم الحافظ قال: (حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ) بضمِّ الواو وفتح الهاء، ابن خالدٍ البصريُّ (عَنْ أَيُّوبَ) السَّختيانيِّ (عَنْ مُحَمَّدٍ) هو ابن سيرين (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) ﵁ (أَنَّ نَبِيَّ اللهِ سُلَيْمَانَ ﵇ كَانَ لَهُ سِتُّونَ امْرَأَةً فَقَالَ: لأَطُوفَنَّ اللَّيْلَةَ عَلَى نِسَائِي) أي: لأجامعهنَّ (فَلْتَحْمِلْنَ) بسكون اللَّامين[٤] وتخفيف النُّون وقد يُفتَحان وتُشدَّد النُّون (كُلُّ امْرَأَةٍ) منهنَّ (وَلْتَلِدْنَ) بسكونٍ وتخفيفٍ، أو فتحٍ وتشديدٍ[٥]، وفي «الملكيَّة»: «أو لتلدنَّ» (فَارِسًا يُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللهِ) ﷻ (فَطَافَ عَلَى نِسَائِهِ) أي: جامعهنَّ (فَمَا وَلَدَتْ مِنْهُنَّ إِلَّا امْرَأَةٌ) واحدةٌ (وَلَدَتْ شِقَّ غُلَامٍ) بكسر الشِّين المعجمة، ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنيِّ: «جاءت بشقِّ غلامٍ» وحكى النَّقَّاش في «تفسيره» أنَّ الشِّقَّ المذكور هو الجسد الذي أُلقِي على كرسيِّه (قَالَ

---

(١) في هامش (د) من نسخة: «مطهِّرٌ».

(٢) قوله: «عذَّبه، وإن شاء»: مثبتٌ من (د) و(س).

(٣) في (د): «ابن»، وليس بصحيحٍ.

(٤) في (ص): «اللَّام».

(٥) في (ص): «وكسر» وليس بصحيحٍ.

نَبِيُّ اللهِ ﷺ: لَوْ كَانَ سُلَيْمَانُ اسْتَثْنَى) أي: قال: إن شاء الله (لحملتْ كُلُّ امْرَأَةٍ مِنْهُنَّ فَوَلَدَتْ فَارِسًا يُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللهِ) عزَّ وجلَّ، ولفظ «ستُّون» لا ينافي سبعين وتسعين؛ إذ مفهوم العدد لا اعتبار له، ووقع في «الجهاد» [ح: ٢٨١٩] «مئة امرأةٍ أو تسعٌ وتسعون» بالشَّكِّ، وجُمع بأنَّ السِّتِّين حرائر وما سواهنَّ سراري، وفي «أحاديث الأنبياء» [ح: ٣٤٢٤] زيادة فوائد تُراجَع، والله الموفِّق، والمطابقة بين الحديث والتَّرجمة ظاهرةٌ.

٧٤٧٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ الحَذَّاءُ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ دَخَلَ عَلَى أَعْرَابِيٍّ يَعُودُهُ فَقَالَ: «لَا بَأْسَ عَلَيْكَ، طَهُورٌ إِنْ شَاءَ اللهُ» قَالَ: قَالَ الأَعْرَابِيُّ: طَهُورٌ؟! بَلْ حُمَّى تَفُورُ عَلَى شَيْخٍ كَبِيرٍ، تُزِيرُهُ القُبُورَ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «فَنَعَمْ إِذًا».

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ) هو ابن سلامٍ كما قاله ابن السَّكن، أو هو ابن المثنَّى قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَهَّابِ) بن عبد المجيد (الثَّقَفِيُّ) قال: (حَدَّثَنَا خَالِدٌ الحَذَّاءُ) بالحاء المهملة والذَّال المعجمة المشدَّدة، ممدودًا[1] (عَنْ عِكْرِمَةَ) مولى ابن عبَّاسٍ (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ دَخَلَ عَلَى أَعْرَابِيٍّ يَعُودُهُ) بالدَّال المهملة، من عاد المريض إذا زاره، والأعرابيُّ -قال الزَّمخشريُّ في «ربيعه»-: هو قيس بن أبي حازمٍ (فَقَالَ) ﷺ له: (لَا بَأْسَ عَلَيْكَ، طَهُورٌ) أي: مرضك مطهِّرٌ لذنوبك (إِنْ شَاءَ اللهُ، قَالَ) ابن عبَّاسٍ: (قَالَ الأَعْرَابِيُّ) استبعادًا لقوله عليه الصلاة والسلام: (طهورٌ؟!) وفُهِم أنَّ النَّبيَّ ﷺ ترجَّى حياته، فلم يوافق على ذلك؛ لِمَا وجده من المرض المؤْذِن بموته، فقال: (بَلْ حُمَّى) ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنيِّ: «بل هي حمَّى» (تَفُورُ) بالفاء: تغلي -بالغين المعجمة- (عَلَى شَيْخٍ كَبِيرٍ، تُزِيرُهُ القُبُورَ) بضمِّ الفوقيَّة وكسر الزَّاي، من أزاره إذا حمله على الزِّيارة، والضَّمير المرفوع للحمَّى، والمنصوب للأعرابيِّ، و«القبور» مفعولٌ، أي: ليس كما رجوت لي من تأخير الوفاة، بل الموت من هذا المرض هو الواقع ولا بدَّ لما أحسَّه من نفسه (قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: فَنَعَمْ إِذًا) فيه دليلٌ على أنَّ قوله: «لا بأس عليك» إنَّما كان على طريق التَّرجِّي، لا على/ طريق الإخبار عن الغيب، كذا في «المصابيح» وذكر[2] د٧/٣٣٥أ

(١) في (د): «ممدودٌ».

(٢) في هامش (ل): وقع في خطِّه: «وذكَرَهُ المؤلِّف؛ الحديث»، بزيادة ضمير بعد الرَّاء.

المؤلِّف الحديث في «علامات النُّبوَّة» [ح:٣٦١٦] وذكرت ثَمَّ أنَّ الطَّبرانيَّ زاد فيه: أنه ﷺ قال للأعرابيِّ: «إذ أبيت فهي كما تقول، وقضاء الله كائنٌ» فما أمسى من الغد إلَّا ميِّتًا، وأنَّ الحافظ ابن حجرٍ قال: إنَّ بهذه الزِّيادة يظهر دخول الحديث في «علامات النُّبوَّة».

٧٤٧١ - حَدَّثَنَا ابْنُ سَلَامٍ: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ حُصَيْنٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أبيه حين نَامُوا عَنِ الصَّلَاةِ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ اللهَ قَبَضَ أَرْوَاحَكُمْ حِينَ شَاءَ، وَرَدَّهَا حِينَ شَاء» فقضوْا حَوَائِجَهُمْ وَتَوَضَّؤُوا إِلَى أَنْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ وَابْيَضَّتْ، فَقَامَ فَصَلَّى.

وبه قال: (حَدَّثَنَا ابْنُ سَلَامٍ) هو محمَّدٌ/ قال: (أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ) بضمِّ الهاء مُصغَّرًا، ابن بشيرٍ (عَنْ حُصَيْنٍ) بضمِّ الحاء وفتح الصَّاد المهملتين، ابن عبد الرَّحمن السُّلميِّ أبي الهُذَيل، الكوفيِّ ابن عمِّ منصورٍ (عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ) أبي إبراهيم السُّلَمِيِّ (عَنْ أَبِيهِ) أبي قتادة الحارث بن ربعيٍّ الأنصاريِّ أنَّهم (حِينَ نَامُوا عَنِ الصَّلَاةِ) كذا أورده هنا مختصرًا بحذفٍ من أوَّله، وساقه في «باب حكم الأذان بعد ذهاب الوقت» [ح:٥٩٥] بلفظ: «سرنا مع النَّبيِّ ﷺ ليلةً فقال بعض القوم: لو عرَّست بنا يا رسول الله، قال[1]: أخاف أن تناموا عن الصَّلاة، قال بلالٌ: أنا أوقظكم، فاضطجعوا[2]، وأسند بلالٌ ظهره إلى راحلته، فغلبته عيناه فنام، فاستيقظ النَّبيُّ ﷺ وقد طلع حاجب الشَّمس، فقال: يا بلال أين ما قلت؟ قال: ما أُلقِيت عليَّ نومةٌ مثلُها قطُّ» (قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: إِنَّ اللهَ قَبَضَ أَرْوَاحَكُمْ) أي: أنفسكم، قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَٱلَّتِى لَمْ تَمُتْ فِى مَنَامِهَا﴾ [الزمر:٤٢] وقبضُها هنا بقطع تعلُّقها عن الأبدان، وتصرُّفها ظاهرًا لا باطنًا (حِينَ شَاءَ، وَرَدَّهَا) عليكم عند اليقظة (حِينَ شَاءَ، فَقَضَوْا حَوَائِجَهُمْ وَتَوَضَّؤُوا إِلَى أَنْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ وَابْيَضَّتْ) بتشديد الضَّاد من غير ألفٍ، أي: صفت (فَقَامَ) النَّبيُّ ﷺ (فَصَلَّى) بالنَّاس الصُّبح الفائتة قضاءً، والمطابقة ظاهرةٌ.

٤١٨/١٠

٧٤٧٢ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ قَزَعَةَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ وَالأَعْرَجِ. وَحَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنِي أَخِي، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عَتِيقٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: اسْتَبَّ رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَرَجُلٌ مِنَ

(١) في (ب) و(س): «فقال».

(٢) في (د): «فاضطجعنا».

اليَهُودِ فَقَالَ المُسْلِمُ: وَالَّذِي اصْطَفَى مُحَمَّدًا عَلى العالمين في قسم يُقْسِمُ به، فقال اليَهُودِيُّ: وَالَّذِي اصْطَفَى مُوسَى عَلَى العَالَمِينَ، فَرَفَعَ المُسْلِمُ يدَهُ عِنْد ذلك فلطم اليَهُودِيّ، فذهب اليَهُودِيُّ إلى رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَأَخْبَرَهُ بِالَّذِي كَانَ مِنْ أَمْرِه وَأَمْرِ المُسْلم، فقال النَّبِيُّ ﷺ: «لا تُخَيِّرُونِي عَلَى مُوسَى، فَإِنَّ النَّاسَ يَصْعَقُونَ يَوْمَ القِيَامَةِ فَأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ يُفِيقُ، فإذا مُوسَى باطشٌ بجانبِ العَرْشِ، فَلَا أَدْرِي أَكَانَ فِيمَنْ صَعِقَ فَأَفَاقَ قَبْلِي أَوْ كَانَ مِمَّنِ اسْتَثْنَى اللهُ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ قَزَعَةَ) بفتح القاف والزَّاي والعين المهملة، المكِّيُّ المؤذِّن قال: (حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ) بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرَّحمن بن عوفٍ (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) محمَّد بن مسلمٍ الزُّهريِّ (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ) بن عبد الرَّحمن بن عوفٍ (وَالأَعْرَجِ) عبد الرَّحمن بن هرمز.

قال البخاريُّ: (وَحَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) بن أبي أويسٍ قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (أَخِي) عبد الحميد (عَنْ سُلَيْمَانَ) بن بلالٍ (عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عَتِيقٍ) هو محمَّد بن عبد الله بن أبي عتيقٍ، واسم أبي عتيقٍ: محمَّدُ بن عبد الرَّحمن بن أبي بكرٍ الصِّدِّيق (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهريِّ (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَسَعِيدِ بْنِ المُسَيَّبِ) بن حزنٍ المخزوميِّ، أحد الأعلام وسيِّد التَّابعين/: (أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ) رضي الله عنه (قَالَ: اسْتَبَّ رَجُلٌ مِنَ المُسْلِمِينَ) هو أبو بكرٍ الصِّدِّيق كما في «جامع سفيان بن عيينة» و«البعث»[1] لابن أبي الدُّنيا، لكن في «تفسير الأعراف» [ح:٤٦٣٨] التصريح بأنَّه من الأنصار، فيحتمل تعدُّد القصَّة (وَرَجُلٌ مِنَ اليَهُودِ) قيل: إنَّه فنحاصٌ[2]، وفيه نظرٌ سبق في «الخصومات»[3] [ح:٢٤١١] (فَقَالَ المُسْلِمُ: وَ) الله (الَّذِي اصْطَفَى مُحَمَّدًا عَلَى العَالَمِينَ) من جنٍّ وإنسٍ وملائكةٍ (فِي قَسَمٍ يُقْسِمُ بِهِ، فَقَالَ اليَهُودِيُّ: وَالَّذِي اصْطَفَى مُوسَى عَلَى العَالَمِينَ، فَرَفَعَ المُسْلِمُ يَدَهُ عِنْدَ ذَلِكَ فَلَطَمَ اليَهُودِيَّ) عقوبةً له على كذبه لِمَا فهمه من عموم لفظ «العالمين» الشَّامل للنَّبيِّ ﷺ والمقرَّر أنَّه أفضل (فَذَهَبَ اليَهُودِيُّ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ فَأَخْبَرَهُ بِالَّذِي كَانَ مِنْ أَمْرِهِ وَأَمْرِ المُسْلِمِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَا تُخَيِّرُونِي عَلَى مُوسَى) تخييرًا يؤدِّي إلى تنقيصه[4]، أو يفضي بكم إلى الخصومة، أو قاله تواضعًا، أو

د٣٣٥/٧ب

(١) في (ص): «والنَّعت»، وهو تصحيف.

(٢) في هامش (ج): بكسر الفاء وسكون النون ومهملتين.

(٣) في هامش (ج): وهو أنَّ لأبي بكر مع فنحاص قصَّةً أخرى.

(٤) في (د) و(ع): «نقصه».

قبل أن يعلم سؤدده عليهم (فَإِنَّ النَّاسَ يَصْعَقُونَ) يُغشَى عليهم من الفزع عند النَّفخ في الصُّور (يَوْمَ القِيَامَةِ) فأصعق معهم (فَأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ يُفِيقُ، فَإِذَا مُوسَى بَاطِشٌ) آخذٌ بقوَّةٍ (بجانب العرش، فَلَا أَدْرِي أَكَانَ) بهمزة الاستفهام (فِيمَنْ صَعِقَ فَأَفَاقَ قَبْلِي أَوْ كَان مِمَّنِ اسْتَثْنَى اللهُ) ﷻ في قوله: ﴿فَصَعِقَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الزمر: ٦٨] ومطابقة الحديث ظاهرةٌ.

وسبق في «الخصومات» [ح: ٢٤١١].

٧٤٧٣ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ أَبِي عِيسَى: أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «المَدِينَةُ يَأْتِيهَا الدَّجَّالُ فَيَجِدُ المَلَائِكَةَ يَحْرُسُونَهَا فَلَا يَقْرَبُهَا الدَّجَّالُ وَلَا الطَّاعُونُ إِنْ شَاءَ اللهُ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ أَبِي عِيسَى) جبريل، وليس له إلَّا هذه الرِّواية قال: (أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ) أبو خالدٍ السُّلَمِيُّ الواسطيُّ أحد الأعلام قال: (أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ) بن الحجَّاج (عَنْ قَتَادَةَ) بن دِعامة (عَنْ أَنَسِ بْنِ/ مَالِكٍ ﷺ) أنَّه (قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: المَدِينَةُ) طابة (يَأْتِيهَا الدَّجَّالُ) الأعور الكذَّاب ليدخلها (فَيَجِدُ المَلَائِكَةَ) على أنقابها (يَحْرُسُونَهَا فَلَا يَقْرَبُهَا الدَّجَّالُ وَلَا الطَّاعُونُ إِنْ شَاءَ اللهُ) تعالى، وهذا الاستثناء للتَّبرُّك والتَّأدُّب، وليس للشَّكِّ، والغرض منه التَّحريض على سكنى المدينة ليحترسوا بها من الفتنة. ٤١٩/١٠

والحديث سبق في «الفتن» [ح: ٧١٣٤].

٧٤٧٤ - حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لِكُلِّ نَبِيٍّ دَعْوَةٌ، فَأُرِيدُ إِنْ شَاءَ اللهُ أَنْ أَخْتَبِئَ دَعْوَتِي شَفَاعَةً لِأُمَّتِي يَوْمَ القِيَامَةِ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ) الحكم بن نافعٍ قال: (أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ) بضمِّ الشِّين المعجمة[1] وفتح العين المهملة، ابن أبي حمزة -بالحاء المهملة والزَّاي- الحافظ أبو بِشْرٍ الحمصيُّ مولى بني أميَّة (عَنِ الزُّهْرِيِّ) محمَّد بن مسلمٍ أنَّه قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) بن عوفٍ: (أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ) ﷺ (قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: لِكُلِّ نَبِيٍّ دَعْوَةٌ)

---

(١) «المعجمة»: ليس في (د).

٧/١٣٣٦ د مقطوعٌ باستجابتها/ (فَأُرِيدُ إنْ شاء اللهُ) عز وجل (أَنْ أَخْتَبئَ[١]) أن أؤخِّر[٢] (دعوتي) المحقَّقة الإجابة (شَفَاعَةً لأُمَّتِي يَوْمَ القِيَامَةِ) جزاه الله عنَّا أفضل ما جزى نبيًّا عن أمَّته و صلى الله عليه وسلم.

٧٤٧٥ - حَدَّثَنَا يَسَرَةُ بْنُ صَفْوَانَ بْنِ جَمِيلٍ اللَّخْمِيُّ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: «بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ رَأَيْتُنِي عَلَى قَلِيبٍ، فَنَزَعْتُ مَا شَاءَ اللهُ أَنْ أَنْزِعَ، ثُمَّ أَخَذَهَا ابْنُ أَبِي قُحَافَةَ فَنَزَعَ ذَنُوبًا أَوْ ذَنُوبَيْنِ وَفِي نَزْعِهِ ضَعْفٌ، وَاللهُ يَغْفِرُ لَهُ، ثُمَّ أَخَذَهَا عُمَرُ فَاسْتَحَالَتْ غَرْبًا، فَلَمْ أَرَ عَبْقَرِيًّا مِنَ النَّاسِ يَفْرِي فَرِيَّهُ، حَتَّى ضَرَبَ النَّاسُ حَوْلَهُ بِعَطَنٍ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا يَسَرَةُ بْنُ صَفْوَانَ) بفتح التَّحتيَّة والسِّين المهملة (بْنِ جَمِيلٍ) بالجيم المفتوحة (اللَّخْمِيُّ) قال: (حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ) بسكون العين، ابن إبراهيم بن عبد الرَّحمن بن عوفٍ (عَنِ الزُّهْرِيِّ مُحَمَّدٍ) بن مسلمٍ (عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ) المخزوميِّ (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رضي الله عنه أنَّه (قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ) صلى الله عليه وسلم[٣]، ولأبوي ذرٍّ والوقت: «(قال النَّبيُّ» صلى الله عليه وسلم: بَيْنَا) بغير ميم (أَنَا نَائِمٌ رَأَيْتُنِي) بضمِّ الفوقيَّة، رأيت نفسي (عَلَى قَلِيبٍ) بفتح القاف وكسر اللَّام وبعد التَّحتيَّة السَّاكنة مُوحَّدةٌ، بئرٍ (فَنَزَعْتُ) من مائها (مَا شَاءَ اللهُ) عز وجل (أَنْ أَنْزِعَ، ثُمَّ أَخَذَهَا) منِّي (ابْنُ أَبِي قُحَافَةَ) أبو بكرٍ الصِّدِّيق[٤] رضي الله عنه (فَنَزَعَ) من البئر (ذَنُوبًا أَوْ ذَنُوبَيْنِ) دلوًا أو دلوين (وَفِي نَزْعِهِ ضَعْفٌ، وَاللهُ يَغْفِرُ لَهُ، ثُمَّ أَخَذَهَا عُمَرُ) بن الخطَّاب رضي الله عنه (فَاسْتَحَالَتْ) أي: الدَّلو في يده (غَرْبًا) بفتح الغين المعجمة وسكون الرَّاء، من الصِّغر إلى الكبر (فَلَمْ أَرَ عَبْقَرِيًّا) بسكون الموحَّدة وفتح القاف، سيِّدًا (مِنَ النَّاسِ يَفْرِي) بفتح أوَّله وسكون الفاء (فَرِيَّهُ) بفتح الفاء وكسر الرَّاء[٥] وتشديد التَّحتيَّة[٦]، أي: لم أرَ سيِّدًا[٧] يعمل

---

(١) في غير (د) و(س): «أختبي»، وكذا في «اليونينيَّة».

(٢) في (ب) و(س): «أدَّخر».

(٣) «صلى الله عليه وسلم»: مثبتٌ من (د).

(٤) «الصِّدِّيق»: ليس في (د).

(٥) «وكسر الرَّاء»: مثبتٌ من (د).

(٦) «وتشديد التَّحتيَّة»: مثبتٌ من (د) و(س).

(٧) في هامش (ل): كذا بخطِّه بصورة المرفوع.

عمله في غاية الإجادة ونهاية الإصلاح (حَتَّى ضَرَبَ النَّاسُ حَوْلَهُ بِعَطَنٍ) وهو الموضع الذي تُساق إليه الإبل بعد السَّقي للاستراحة، وهذا مثالٌ لما جرى للعمرَين ﵄ في خلافتهما[1]، وانتفاع[2] النَّاس بهما بعده ﷺ، فكان ﵇ هو صاحب الأمر قام به أكمل قيامٍ، وقرَّر قواعد الإسلام، ومهَّد أساسه، وأوضح أصوله وفروعه، فخلفه أبو بكرٍ ﵁ وقطع دابر أهل الرِّدَّة، فخلفه عمر فاتَّسع الإسلام في زمانه، فشبَّه أمر المسلمين بالقليب لما فيها من الماء الذي به حياتهم، وأميرهم بالمستقي لهم، وليس في قوله: «وفي نزعه ضعفٌ» حطٌّ من مرتبة أبي بكرٍ وترجيحٌ لعمر[3] عليه، إنَّما هو إخبارٌ عن قصر مدَّة ولايته، وطول مدَّة عمر[4]، وكثرة انتفاع النَّاس به؛ لاتِّساع بلاد الإسلام، وأمَّا قوله: «والله يغفر له» فهي كلمةٌ يدعم بها المتكلِّم كلامه ونعمت الدِّعامة، وليس فيها تنقيصٌ ولا إشارةٌ إلى ذنبٍ، قاله في «الكواكب».

وسبق ذلك وغيره في «المناقب» [ح: ٣٦٦٤] مع غيره، وذكرته هنا لطول العهد به.

٧٤٧٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ العَلَاءِ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ بُرَيْدٍ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَتَاهُ السَّائِلُ -وَرُبَّمَا قَالَ: جَاءَهُ السَّائِلُ- أَوْ صَاحِبُ الحَاجَةِ؛ قَالَ: «اشْفَعُوا فَلْتُؤْجَرُوا، وَيَقْضِي اللهُ عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ مَا شَاءَ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ العَلَاءِ) أبو كُرَيبٍ الهَمْدانيُّ الحافظ قال: (حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ) حمَّاد بن أسامة (عَنْ بُرَيْدٍ) بضمِّ الموحَّدة وفتح الرَّاء، ابن عبد الله/ (عَنْ) جدِّه (أَبِي بُرْدَةَ) بضمِّ الموحَّدة وسكون الرَّاء عامرٍ، أو الحارث (عَنْ) أبيه (أَبِي مُوسَى) عبد الله بن قيسٍ الأشعريِّ ﵁ أنَّه (قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَتَاهُ السَّائِلُ وَرُبَّمَا قَالَ: جَاءَهُ/ السَّائِلُ[5] أَوْ صَاحِبُ الحَاجَةِ قَالَ) لمن عنده من أصحابه: (اشْفَعُوا) في حاجته لديَّ (فَلْتُؤْجَرُوا) بسبب شفاعتكم، قال في «المصابيح»: لم أتحرَّر الرِّواية في لام «فلتؤجروا» هل هي ساكنةٌ أو محرَّكةٌ؟ فإن كانت ساكنةً

د٧/٣٣٦ب

١٠/٤٢٠

(١) في (د): «خلافتيهما».

(٢) في هامش (د) من نسخةٍ: «من انتفاع».

(٣) في (ع): «عمر»، والمثبت موافق للكواكب.

(٤) في هامش (ل): وقع في خطِّه زيادة الهاء في «عمر»، والمثبت موافق للكواكب.

(٥) قوله: «وربَّما قال: جاءه السَّائل»: سقط من (ص).

تعيَّن كونها لام الطَّلب، وإن كانت مكسورةً احتمل كونها للطَّلب وكونها حرف جرٍّ، وعلى الأوَّل ففيه دخول الأمر على الفاعل المخاطب وهو قليلٌ، وعلى الثَّاني فيحتمل كون الفاء زائدةً واللَّام متعلِّقةً بالفعل المتقدِّم، ويحتمل كون[1] الفاء زائدةً واللَّام متعلِّقةً بفعلٍ محذوفٍ، أي: اشفعوا، فلأجل أن تؤجروا أمرتكم بذلك. انتهى. قلت: والذي في فرع «اليونينيَّة» ورويته بسكون اللَّام (وَيَقْضِي اللهُ عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ مَا شَاءَ) ولأبي ذرٍّ عن الحَمُّويي والمُستملي: «ما يشاء» أي: يظهر الله على لسان رسوله بالوحي أو الإلهام ما قدَّره في علمه أنَّه سيكون.

والحديث سبق في «باب قول الله تعالى: ﴿مَّن يَشْفَعْ شَفَٰعَةً حَسَنَةً﴾ [النِّساء: ٨٥]» من «كتاب الأدب» [ح: ٦٠٢٧].

٧٤٧٧ - حَدَّثَنَا يَحْيَى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ هَمَّامٍ، سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَقُلْ أَحَدُكُمْ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي إِنْ شِئْتَ، ارْحَمْنِي إِنْ شِئْتَ، ارْزُقْنِي إِنْ شِئْتَ، وَلْيَعْزِمْ مَسْأَلَتَهُ، إِنَّهُ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ، لَا مُكْرِهَ لَهُ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى) هو ابن موسى الجعفيُّ، أو أبو جعفرٍ البلخيُّ قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ) بن همَّام بن نافعٍ الحافظ الصَّنعانيُّ (عَنْ مَعْمَرٍ) هو ابن راشدٍ (عَنْ هَمَّامٍ) هو ابن منبِّهٍ أنَّه (سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ) رضي الله عنه (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أنَّه (قَالَ: لَا يَقُلْ أَحَدُكُمْ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي إِنْ شِئْتَ) اللَّهمَّ (ارْحَمْنِي إِنْ شِئْتَ) اللَّهمَّ (ارْزُقْنِي إِنْ شِئْتَ) ونحو ذلك، فلا يشكَّ في القبول، بل يستيقن وقوع مطلوبٍ به[2] ولا يعلِّق ذلك بمشيئة الله (وَلْيَعْزِمْ مَسْأَلَتَهُ) وليجزم بها حُسْن ظنٍّ بكرم[3] أكرم الكرماء (إِنَّهُ) تعالى (يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ، لَا مُكْرِهَ لَهُ) بكسر الرَّاء، تعالى اللهُ عن ذلك[4] نعم لو[5] قال: «إن شاء الله[6]» للتَّبرُّك لا للاستثناء لم يُكرَه.

والحديث سبق قريبًا [ح: ٦٣٣٩] ومطابقته ظاهرةٌ.

---

(١) في (ب) و(س): «أن تكون».

(٢) في (د): «مطلوبه».

(٣) في (ص): «تكرُّم».

(٤) «عن ذلك»: مثبتٌ من (د).

(٥) في (د): «إن».

(٦) اسم الجلالة ليس في (ص).

٧٤٧٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا أَبُو حَفْصٍ عَمْرٌو: حَدَّثَنَا الأوزاعيُّ: حدَّثني ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما: أَنَّهُ تمارى هُوَ وَالحُرُّ بْنُ قَيْسِ بْنِ حِصْنٍ الفَزَارِيُّ فِي صَاحِبِ مُوسَى أَهُوَ خَضِرٌ؟ فَمَرَّ بِهِمَا أُبَيُّ بْنُ كَعْبٍ الأَنْصَارِيُّ، فدعاهُ ابْنُ عَبَّاسٍ فَقَالَ: إِنِّي تَمَارَيْتُ أَنَا وَصَاحِبِي هَذَا فِي صَاحِبِ مُوسَى الَّذِي سَأَلَ السَّبِيلَ إِلَى لُقِيِّه، هلْ سَمِعْتَ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم يَذْكُرُ شَأْنَهُ؟ قَالَ: نَعَمْ، إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: «بَيْنَا مُوسَى فِي مَلأ بَنِي إِسْرَائِيلَ إِذْ جَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: هَلْ تَعْلَمُ أَحَدًا أَعْلَمَ مِنْكَ؟ فَقَالَ مُوسَى: لَا، فَأُوحِيَ إِلَى مُوسَى بَلَى، عَبْدُنَا خَضِرٌ، فَسَأَلَ مُوسَى السَّبِيلَ إِلَى لُقِيِّهِ، فَجَعَلَ اللهُ لَهُ الحُوتَ آيَةً وَقِيلَ لَهُ: إِذَا فَقَدْتَ الحُوتَ فَارْجِعْ فَإِنَّكَ سَتَلْقَاهُ، فَكَانَ مُوسَى يَتْبَعُ أَثَرَ الحُوتِ فِي البَحْرِ، فَقَالَ فَتَى مُوسَى لِمُوسَى: ﴿أَرَءَيْتَ إِذْ أَوَيْنَآ إِلَى ٱلصَّخْرَةِ فَإِنِّى نَسِيتُ ٱلْحُوتَ وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيْطَـٰنُ أَنْ أَذْكُرَهُۥ﴾ قَالَ مُوسَى: ﴿ذَٰلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ فَٱرْتَدَّا عَلَىٰٓ ءَاثَارِهِمَا قَصَصًا ۝ فَوَجَدَا﴾ خَضِرًا، فَكَانَ مِنْ شَأْنِهِمَا مَا قَصَّ اللهُ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ) المسنَديُّ قال: (حَدَّثَنَا أَبُو حَفْصٍ عَمْرٌو) بفتح العين، ابن أبي سلمة التِّنِّيسيُّ -بكسر الفوقيَّة والنُّون المشدَّدة- قال: (حَدَّثَنَا الأَوْزَاعِيُّ) عبد الرَّحمن قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (ابْنُ شِهَابٍ) محمَّد بن مسلمٍ الزُّهريُّ (عَنْ عُبَيْدِ اللهِ) بضمِّ العين (بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما: أَنَّهُ) أي: ابن عبَّاسٍ (تَمَارَى) تنازع وتجادل (هُوَ وَالحُرُّ) بضمِّ الحاء المهملة وتشديد الرَّاء (بْنُ قَيْسِ بْنِ حِصْنٍ الفَزَارِيُّ) بفتح الفاء والزَّاي (فِي صَاحِبِ مُوسَى) عليه السلام (أَهُوَ خَضِرٌ[1]؟ فَمَرَّ بِهِمَا/ أُبَيُّ بْنُ كَعْبٍ الأَنْصَارِيُّ، فَدَعَاهُ ابْنُ عَبَّاسٍ فَقَالَ) له: (إِنِّي تَمَارَيْتُ) تجادلت (أَنَا وَصَاحِبِي هَذَا) الحرُّ بن قيسٍ (فِي صَاحِبِ مُوسَى الَّذِي سَأَلَ) موسى (السَّبِيلَ إِلَى لُقِيِّهِ، هَلْ سَمِعْتَ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم يَذْكُرُ شَأْنَهُ؟ قَالَ) أبيٌّ[2]: (نَعَمْ إِنِّي[3] سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: بَيْنَا) بغير ميمٍ (مُوسَى فِي مَلأ بَنِي) ولأبي ذرٍّ: «في ملأ من بني» (إِسْرَائِيلَ) أي: من أشرافهم، أو في[4] جماعةٍ منهم (إِذْ جَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ): يا موسى (هَلْ تَعْلَمُ أَحَدًا أَعْلَمَ مِنْكَ؟ فَقَالَ مُوسَى: لَا) أعلم أحدًا أعلم منِّي (فَأُوحِيَ) بضمِّ الهمزة،

٥/٣٣٧ب

(١) في (د): «الخضر».

(٢) «أبيٌّ»: ليس في (ص).

(٣) «إنِّي»: سقط من (ص).

(٤) زيد في (د): «قوم».

ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنيِّ: «(فأوحى الله» (إلى مُوسى) عليه السلام (بلى) بفتح اللَّام كـ«على» (عَبْدنا خَضِرٌ[1]) أعلم منك بما أعلمته من الغيوب وحوادث القدرة ممَّا[2] لا يعلم الأنبياء منه إلَّا ما أُعلِموا[3] به (فَسَأَلَ مُوسَى السَّبِيلَ) الطَّريق (إلى لُقيِّه فجعل الله) عزَّ وجلَّ (لهُ الحُوت) المملوح الميت (آيَةً) علامةً على مكان الخضر ولقيِّه (وَقِيلَ لَهُ): يا موسى (إذا فَقَدْتَ الحُوت) بفتح القاف (فَارْجِعْ فَإِنَّكَ سَتَلْقَاهُ، فَكَانَ مُوسَى يَتْبَعُ) بسكون الفوقيَّة (أثرَ الحُوت فِي البَحْرِ، فقَالَ فَتَى مُوسَى) يوشع بن نونٍ (لِمُوسَى: ﴿أَرَءَيْتَ﴾) ما دهاني[4] (﴿إِذْ﴾) أي: حين (﴿أَوَيْنَآ إِلَى ٱلصَّخْرَةِ﴾) أي: الصَّخرة التي رقد عندها موسى، أو التي دون نهر الزَّيت[5]؛ وذلك أنَّ/ الحوت اضطرب ووقع في البحر (﴿فَإِنِّى نَسِيتُ ٱلْحُوتَ وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيْطَـٰنُ أَنْ أَذْكُرَهُۥ﴾)؟ (قَالَ مُوسَى: ﴿ذَٰلِكَ﴾) أي: فَقْد الحوت (﴿مَا كُنَّا نَبْغِ﴾) أي: الذي نطلبه علامةً على وجدان الخضر (﴿فَٱرْتَدَّا عَلَىٰٓ ءَاثَارِهِمَا﴾) يقصَّان (﴿قَصَصًا ۝ فَوَجَدَا﴾ [الكهف: ٦٣ ٦٥] خَضِرًا) عليه السلام (فَكَانَ[6] مِنْ شَأْنِهِمَا) الخضر وموسى (مَا قَصَّ اللهُ) عزَّ وجلَّ في سورة الكهف، ومطابقة الحديث للتَّرجمة في قوله[7] بقيَّة الآية: ﴿سَتَجِدُنِىٓ إِن شَآءَ ٱللَّهُ صَابِرًا﴾ [الكهف: ٦٩] وقوله: ﴿فَأَرَادَ رَبُّكَ﴾ [الكهف: ٨٢].

٤٢١/١٠

والحديث سبق في «باب ما ذكر في ذهاب موسى في البحر إلى الخضر» [ح: ٧٤] من «كتاب العلم».

٧٤٧٩ - حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ. وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ قَالَ: «نَنْزِلُ غَدًا إِنْ شَاءَ اللهُ بِخَيْفِ بَنِي كِنَانَةَ حَيْثُ تَقَاسَمُوا عَلَى الكُفْرِ» يُرِيدُ المُحَصَّبَ.

---

(١) قال الشيخ قطة رحمه الله: «وقع هنا في بعض النسخ بعد المتن ما نصه: بفتح الخاء وكسرها وسكون الضاد وبفتحها وكسر الضاد، سُمي به لأنَّه جلس على الأرض فصارت خضرة، وكان اسمه (بَلْيا) بفتح الباء الموحدة وإسكان اللام وبالتحتانية مقصوراً، وكنيته أبو العباس».

(٢) في (د): «بما».

(٣) في (ص): «اعلموا».

(٤) في هامش (ج): قوله: «ما دَهاني» أي: أصابني. فـ«ما» إمَّا استفهاميَّة أو موصولة، فليراجع «سعديٌّ».

(٥) في هامش (ج): قوله: «دون نهر الزيت» أي: عنده، سُمِّي النهرُ به لكثرة أشجار الزيت على شاطئه «سعدي».

(٦) في (د): «وكان» وكذا في «اليونينيَّة».

(٧) زيد في (ب): «في».

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ) الحكم بن نافع قال: (أَخبَرنا شُعيبٌ) هو ابن أبي حمزة (عن الزُّهْرِيِّ) محمَّد بن مسلمٍ.

قال البخاريُّ بالسَّند إليه: (وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ) أبو جعفر بن الطَّبريِّ المصريُّ الحافظ فيما رواه عنه مذاكرةً: (حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ) عبد الله قال: (أَخْبَرَنِي) بالإفراد (يُونُسُ) بن يزيد (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهريِّ (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) بن عوفٍ (عَنْ أَبِي هُرَيْرَة) رضي الله عنه (عَنْ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم) أنَّه (قَالَ) في حجَّة الوداع: (نَنْزِلُ غَدًا إِنْ شَاءَ اللهُ بِخَيْفِ بَنِي كِنَانَةَ حَيْثُ تَقَاسَمُوا) أي: تحالف قريشٌ (عَلَى الكُفْرِ) أي[1]: من أنَّهم لا[2] يناكحوا بني هاشمٍ وبني المطَّلب ولا يبايعوهم/ ولا يساكنوهم[3] بمكَّة حتَّى يسلموا إليهم النَّبيَّ صلى الله عليه وسلم، وكتبوا بذلك صحيفةً وعلَّقوها في الكعبة، قال البخاريُّ: (يُرِيدُ) صلى الله عليه وسلم بخيف بني كنانة: (المُحَصَّبَ) بضمِّ الميم وفتح الحاء والصَّاد المشدَّدة المهملتين آخره مُوحَّدةٌ، موضعٌ بين مكَّة ومنًى، والخيف في الأصل ما انحدر من غلظ الجبل وارتفع من مسيل الماء.

د٧/٣٣٧ب

والحديث سبق في «الحجِّ» في «باب نزول النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم مكَّة» من «كتاب الحجِّ» [ح: ١٥٨٩] ومطابقته لا خفاء بها.

٧٤٨٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي العَبَّاسِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: حَاصَرَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم أَهْلَ الطَّائِفِ فَلَمْ يَفْتَحْهَا فَقَالَ: «إِنَّا قَافِلُونَ إِنْ شَاءَ اللهُ» فَقَالَ المُسْلِمُونَ: نَقْفُلُ وَلَمْ نَفْتَحْ؟ قَالَ: «فَاغْدُوا عَلَى القِتَالِ» فَغَدَوْا فَأَصَابَتْهُمْ جِرَاحَاتٌ، قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «إِنَّا قَافِلُونَ غَدًا إِنْ شَاءَ اللهُ» فَكَأَنَّ ذَلِكَ أَعْجَبَهُمْ، فَتَبَسَّمَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ) المسنديُّ قال: (حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ) سفيان (عَنْ عَمْرٍو) بفتح العين، ابن دينارٍ (عَنْ أَبِي العَبَّاسِ) السَّائب بن فرُّوخ، الشَّاعر المكِّيِّ الأعمى (عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ) بن الخطَّاب رضي الله عنهما، وفي رواية أبي ذرٍّ عن غير الحَمُّويي والمُستملي: «عن عبد الله بن عَمْرٍو» بفتح العين وسكون الميم، أي: ابن العاص، وصوَّب الأوَّل الدَّارقطنيُّ

(١) «أي»: مثبتٌ من (ب) و(س).

(٢) في (ب): «أي: أن لا».

(٣) في (د): «لا يناكحون... ولا يبايعونهم ولا يساكنونهم».

وغيره أنَّه (قَالَ: حَاصَرَ النَّبيُّ ﷺ أَهْل الطَّائف) ثمانية عشر يومًا (فَلمْ يفْتحْها) وفي «المغازي» [ح: ٤٣٢٥] «فلم يَنَلْ منهم شيئًا» (فقال: إنَّا قافلُون) أي: راجعون إلى المدينة (إنْ شَاءَ اللهُ، فَقَالَ المُسْلِمُون: نقْفُلُ) بضمِّ الفاء بعد سكون القاف، أي: نرجع (ولَمْ نَفْتَحْ) حصنهم؟ (قَالَ) ﷺ: (فاغْدُوا على القِتَالِ) بالغين المعجمة، أي: سيروا أوَّل النَّهار لأجل القتال (فَغَدَوْا فَأَصَابَتْهُمْ[1] جِرَاحاتٌ) لأنَّ أهل الطَّائف رموهم من أعلى السُّور، فكانوا ينالون منهم بسهامهم ولا تصل السِّهام إليهم؛ لكونهم أعلى السُّور ولم يُفتَح لهم، فلمَّا رأوا ذلك ظهر لهم تصويب الرُّجوع (قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: إنَّا قَافِلُونَ غَدًا إنْ شَاءَ اللهُ، فَكَأَنَّ) بتشديد النُّون (ذَلِكَ أَعْجَبَهُمْ، فَتَبَسَّمَ رَسُولُ اللهِ ﷺ).

والحديث سبق في «المغازي» [ح: ٤٣٢٥].

٣٢ - بابُ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ قَالُوا۟ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا۟ ٱلْحَقَّ وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْكَبِيرُ﴾ وَلَمْ يَقُلْ: مَاذَا خَلَقَ رَبُّكُمْ؟

وَقَالَ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ وَقَالَ مَسْرُوقٌ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ: إِذَا تَكَلَّمَ اللهُ بِالوَحْيِ سَمِعَ أَهْلُ السَّمَوَاتِ شَيْئًا، فَإِذَا فُزِّعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ وَسَكَنَ الصَّوْتُ عَرَفُوا أَنَّهُ الحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ وَنَادَوْا: ﴿مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا۟ ٱلْحَقَّ﴾ وَيُذْكَرُ عَنْ جَابِرٍ، عَنْ عَبْدِاللهِ بْنِ أُنَيْسٍ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «يَحْشُرُ اللهُ العِبَادَ فَيُنَادِيهِمْ بِصَوْتٍ يَسْمَعُهُ مَنْ بَعُدَ كَمَا يَسْمَعُهُ مَنْ قَرُبَ: أَنَا المَلِكُ، أَنَا الدَّيَّانُ».

(بابُ قَوْلِ اللهِ[2] تَعَالَى: ﴿وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ﴾) أي: أذن الله تعالى؛ يعني: إلَّا مَن[3] وقع الإذن للشَّفيع[4] لأجله، وهي اللَّام الثَّانية[5] في قولك: أذن لزيدٍ لعمرٍو، أي: لأجله (﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ﴾) أي: كُشِف الفزع عن قلوب الشَّافعين والمشفوع لهم بكلمةِ

(١) في (ص): «فأصابهم».

(٢) في (ب): «قوله».

(٣) في (د): «لمن».

(٤) زيد في (ص): «إلَّا»، وهو تكرارٌ.

(٥) في هامش (ج): قوله: «وهي اللَّام الثانية... إلى آخره» يعني: أنَّ اللَّام الأولى للتبليغ، والثانية لام العلَّة، في المثال الَّذي ذكره.

يتكلَّم بها ربُّ العزَّة في إطلاق الإذن، والتَّفزيع إزالة الفزع، و﴿حَتَّىٰٓ﴾ غايةٌ لما فُهم من أنَّ ثَمَّ انتظارًا للإذن، وتوقُّفًا وفزعًا من الرَّاجين للشَّفاعة والشُّفعاء هل يُؤذَن لهم أو لا يُؤذن لهم؟ كأنَّه قيل: يتربَّصون ويتوقَّفون مليًّا فزعين حتَّى إذا فُزِّع عن قلوبهم (﴿قَالُواْ﴾)/ سأل بعضهم بعضًا (﴿مَاذَا قَالَ رَبُّكُمۡ قَالُواْ﴾) قال: (﴿ٱلۡحَقَّ﴾) أي: القول الحقَّ، وهو الإذن بالشَّفاعة لمن ارتضى (﴿وَهُوَ ٱلۡعَلِيُّ ٱلۡكَبِيرُ﴾ [سبأ: ٢٣]) ذو العلوِّ والكبرياء، ليس لملكٍ ولا نبيٍّ أن يتكلَّم في[1] ذلك اليوم إلَّا بإذنه، وأن يشفع إلَّا لمن ارتضى، وقال في «الفتح»: وأظنُّ/ البخاريَّ أشار بهذا إلى ترجيح قول من قال: إنَّ الضَّمير في قوله: ﴿عَن قُلُوبِهِمۡ﴾ للملائكة، وإنَّ فاعل الشَّفاعة في قوله: ﴿وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ﴾ هم الملائكة، بدليل قوله بعد وصف الملائكة: ﴿وَلَا يَشۡفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرۡتَضَىٰ وَهُم مِّنۡ خَشۡيَتِهِۦ مُشۡفِقُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٨] بخلاف قول من زعم أنَّ الضَّمير للكفَّار المذكورين في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدۡ صَدَّقَ عَلَيۡهِمۡ إِبۡلِيسُ ظَنَّهُۥ فَٱتَّبَعُوهُ﴾ [سبأ: ٢] كما نقله بعض المفسِّرين، وزعم أنَّ المراد بالتَّفزيع حالة مفارقة الحياة، ويكون اتِّباعهم إيَّاه مستصحبًا إلى يوم القيامة على طريق المجاز، والجملة من قوله: ﴿قُلِ ٱدۡعُواْ[2]﴾... إلى آخره [سبأ: ٢٢] معترضةٌ، وحمل هذا القائل على هذا الزَّعم أنَّ قوله: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمۡ﴾ غايةٌ لابدَّ لها من مغيًّا، فادَّعى أنَّه ما ذكره، وقال بعض المفسِّرين من المعتزلة: المراد بالزَّعم الكفر في قوله: ﴿زَعَمۡتُم﴾ أي: تماديتم في الكفر إلى غاية التَّفزيع، ثمَّ تركتم زعمكم وقلتم: قال: ﴿ٱلۡحَقَّ﴾ وفيه التفاتٌ من الخطاب إلى الغيبة، ويُفهَم من سياق الكلام أنَّ هناك فزعًا ممَّن يرجو الشَّفاعة هل يُؤذَن له في الشَّفاعة أو لا؟ فكأنَّه قال: يتربَّصون زمانًا فزعين حتَّى إذا كُشِف الفزع عن الجميع بكلامٍ يقوله الله في إطلاق الإذن تباشروا بذلك، وسأل بعضهم بعضًا: ﴿مَاذَا قَالَ رَبُّكُمۡ قَالُواْ ٱلۡحَقَّ﴾ أي: القولَ الحقَّ، وهو الإذن في الشَّفاعة لمن ارتضى.

قال الحافظ ابن حجرٍ: وجميع ذلك مخالفٌ لهذا الحديث الصَّحيح، ولأحاديث كثيرةٍ تؤيِّده، والصَّحيح في إعرابها[3] ما قاله ابن عطيَّة وهو أنَّ المغيَّا محدودٌ[4] كأنَّه قيل: ولا هم

٤٢٢/١٠ — د٧/ ٣٣٨أ

(١) «في»: مثبتٌ من (ب) و(س).

(٢) زيد في (ص): «الله»، وليس بصحيحٍ.

(٣) في (ص): «إعرابه».

(٤) في الفتح: «محذوف».

شفعاء كما تزعمون، بل هم عنده ممسكون لأمره إلى أن يزول الفزع عن قلوبهم، والمراد بهم الملائكة، وهو المطابق للأحاديث الواردة في ذلك، فهو المعتمد. وغرض المؤلِّف من ذكر هذه الآية بل من الباب كلِّه: إثبات كلام الله القائم بذاته تعالى، ودليله أنَّه قال: ﴿مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ﴾ (وَلَمْ يَقُلْ: مَاذَا خَلَقَ رَبُّكُمْ؟) وهذا أوَّل بابٍ ذكره المؤلِّف في مسألة الكلام، وهي مسألةٌ طويلةٌ، وقد تواتر القول -بأنَّه تعالى متكلِّمٌ- عن الأنبياء، ولم يختلف في ذلك أحدٌ من أرباب المِلَل والمذاهب، وإنَّما الخلاف في معنى كلامه وقِدَمه وحدوثه، فعند أهل الحقِّ[1] أنَّ كلامه ليس من جنس الأصوات والحروف، بل صفةٌ أزليَّةٌ قائمةٌ بذاته تعالى منافيةٌ للسُّكوت الذي هو ترك التَّكلُّم مع القدرة عليه، والآفة التي هي عدم مطاوعة الآلة، إمَّا بحسب الفطرة/ كما في الخرس، أو بحسب صفتها وعدم بلوغها حدَّ القوَّة كما في الطُّفوليَّة، هو بها آمرٌ ناهٍ مخبرٌ وغير ذلك، يدلُّ عليها بالعبارة أو الكتابة أو الإشارة، فإذا عبَّر عنها بالعربيَّة فقرآنٌ وبالسُّريانيَّة فإنجيلٌ، وبالعبرانيَّة فتوراةٌ، والاختلاف على العبارات دون المسمَّى كما إذا ذُكِر الله بألسنةٍ متعدِّدةٍ ولغاتٍ مختلفةٍ، والحاصل أنَّه صفةٌ واحدةٌ تتكثَّر[2] باختلاف التَّعلُّقات، كالعلم والقدرة وسائر الصِّفات، فإنَّ كلًّا منها واحدةٌ قديمةٌ، والتَّكثُّر والحدوث إنَّما هو في التَّعلُّقات والإضافات لما أنَّ ذلك أليق بكمال التَّوحيد، ولأنَّه لا دليل على تكثُّر كلٍّ منها في نفسها، وقد خالف جميع الفرق، وزعموا أنَّه لا معنى للكلام إلَّا المنتظم من الحروف المسموعة الدَّالَّة على المعاني المقصودة، وأنَّ الكلام النَّفسيَّ غير معقولٍ، ثمَّ قالت الحنابلة والحشويَّة: إنَّ تلك الأصوات والحروف مع تواليها وترتُّب بعضها على بعضٍ، وكون الحرف الثَّاني من كلِّ كلمةٍ مسبوقًا بالحرف المتقدِّم عليه، كانت ثابتةً في الأزل قائمةً بذات الباري -تعالى وتقدَّس- وإنَّ المسموع من أصوات القرَّاء/ والمرئيَّ من أسطر الكتاب نفس كلام الله، في كلامٍ طويلٍ، وتحقيق الكلام بينهم وبين أهل السُّنَّة يرجع إلى إثبات الكلام النَّفسيِّ ونفيه، وإلَّا فأهل السُّنَّة لا يقولون بقِدَم الألفاظ والحروف، وهم لا يقولون بحدوث كلامٍ نفسيٍّ، واستدلَّ أهل السُّنَّة على قِدَم كلامه تعالى وكونه نفسيًّا لا حسِّيًّا: بأنَّ المتكلِّم مَن

د٧/٣٣٨ب

٤٢٣/١٠

---

(١) في غير (د) و(س): «الحديث».

(٢) في (د): «تكثر».

قام به الكلام، لا مَن أوجد الكلام ولو في محلٍّ آخر، للقطع بأنَّ موجد الحركة في جسمٍ آخر لا يُسمَّى متحرِّكًا، وأنَّ الله تعالى لا يُسمَّى بخلق الأصوات مصوِّتًا، وأمَّا إذا سمعنا قائلًا يقول: أنا قائمٌ فنسمِّيه متكلِّمًا وإن لم نعلم أنَّه الموجد لهذا الكلام، بل وإن علمنا أنَّ موجده هو الله تعالى كما هو رأي أهل الحقِّ، وحينئذٍ فالكلام القائم بذات الباري تعالى لا يجوز أن يكون هو الحسِّيَّ أعني المنتظم من الحروف المسموعة؛ لأنَّه حادثٌ ضرورة أنَّ له ابتداءً وانتهاءً، وأنَّ الحرف الثَّاني من كلِّ كلمةٍ مسبوقٌ بالأوَّل ومشروطٌ بانقضائه، وأنَّه يمتنع اجتماع أجزائه في الوجود وبقاء شيءٍ منها بعد الحصول، والحادث يمتنع قيامه بذات الباري تعالى، فتعيَّن النَّفسيُّ القديم، وقال البيهقيُّ في «كتاب الاعتقاد»: القرآن كلام الله، وكلام الله صفةٌ من صفات ذاته، وليس شيءٌ من صفات ذاته مخلوقًا ولا محدثًا ولا حادثًا، قال تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ ۞ عَلَّمَ ٱلۡقُرۡءَانَ ۞ خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ﴾ [الرَّحمن: ١-٣] فخصَّ القرآن بالتَّعليم لأنَّه كلامه وصفته، وخصَّ الإنسان بالتَّخليق لأنَّه خلقه ومصنوعه، ولولا ذلك لقال: خلق القرآن والإنسان، في آياتٍ أوردها دالَّةٍ على ذلك لا نطيل بها/. د٧/٣٣٩أ

(وَقَالَ) الله (جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِي يَشۡفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذۡنِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٥٥]) أي: ليس لأحدٍ أن يشفع عنده لأحدٍ إلَّا بإذنه، و﴿مَن﴾ وإن كان لفظها استفهامًا فمعناها[1] النَّفي؛ ولذا دخلت «إلَّا» في قوله: ﴿إِلَّا بِإِذۡنِهِۦ﴾ و﴿عِندَهُۥٓ﴾ متعلِّقٌ بـ﴿يَشۡفَعُ﴾ أو بمحذوفٍ؛ لكونه [حالًا][2] من الضَّمير في ﴿يَشۡفَعُ﴾ أي: يشفع مستقرًّا عنده، وقويَ هذا الوجه بأنَّه إذا لم يشفع عنده من هو عنده وقريبٌ منه فشفاعة غيره أبعد، وهذا بيانٌ لملكوته وكبريائه، وأنَّ أحدًا لا يتمالك أن يتكلَّم يوم القيامة إلَّا إذا أذن له في الكلام، وفيه ردٌّ لزعم الكفَّار أنَّ الأصنام تشفع لهم.

(وَقَالَ مَسْرُوقٌ) هو ابن الأجدع ممَّا وصله البيهقيُّ في «الأسماء والصِّفات» من طريق أبي معاوية، عن الأعمش، عن مسلم بن صبيح وهو[3] أبو الضُّحى، عن مسروقٍ (عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ) عبد الله ﵁: (إِذَا تَكَلَّمَ اللهُ بِالوَحْيِ سَمِعَ أَهْلُ السَّمَوَاتِ شَيْئًا) ولفظ البيهقيِّ وهو عند أحمد:

---

(١) في غير (ب) و(س): «فمعناه».

(٢) «حالًا»: مثبتٌ من (ب) و(س)، وليست في كل الأصول، وفي هامش (ج): لعلَّه: «لكونه حالًا من الضمير».

(٣) «هو»: ليس في (ع).

«سمع أهل السَّماء صلصلةً كجرِّ السِّلسلة على الصَّفا فيُصعَقون، فلا يزالون كذلك حتَّى يأتيهم جبريل، فإذا جاءهم جبريل فُزِّع عن قلوبهم» (فإذا فُزِّع عنْ قُلُوبهِمْ وَسكنَ الصَّوْتُ) بالنُّون بعد الكاف الخفيفة: الصَّوت المخلوق لإسماع[1] أهل السَّموات، والأدلَّة ناطقةٌ[2] بتنزيه الباري جلَّ وعلا عن الصَّوت المستلزم للحدوث، ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهنيِّ: «وثبت الصَّوت» بمُثلَّثةٍ فمُوحَّدةٍ ففوقيَّةٍ (عَرَفُوا أَنَّهُ الحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ) بالكاف، وسقطت لغير أبي ذرٍّ (وَنَادَوْا: ﴿مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ﴾)؟ لأنَّهم سمعوا قولًا ولم يفهموا معناه كما ينبغي لفزعهم (﴿قَالُوا﴾): قال: (﴿ٱلْحَقَّ﴾ [سبأ: ٢٣]) وفي رواية أحمد: «ويقولون: يا جبريل ماذا قال ربُّكم؟[3] قال[4]: فيقول: الحقَّ» قال: فيُنادون: الحقَّ الحقَّ، قال البيهقيُّ: ورواه أحمد بن أبي سُرَيجٍ[5] الرَّازي وعليُّ بن إشكاب[6] وعليُّ بن مسلمٍ، ثلاثتهم عن أبي معاوية مرفوعًا، أخرجه أبو داود في «السُّنن» عنهم، ولفظه مثله إلَّا أنَّه قال: «فيقولون: ماذا قال ربُّك»؟

(وَيُذْكَرُ) بضمِّ أوَّله بصيغه التَّمريض، وفي «كتاب العلم» [قبل ح: ٧٨] بصيغة الجزم (عَنْ جَابِرٍ) أي: ابن عبد الله الأنصاريِّ (عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ أُنَيْسٍ) بضمِّ الهمزة وفتح النُّون، الأنصاريِّ أنَّه (قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ/ يَقُولُ: يَحْشُرُ اللهُ) عَزَّ وَجَلَّ (العِبَادَ) يوم القيامة (فَيُنَادِيهِمْ) يقول لهم (بِصَوْتٍ) مخلوقٍ غير قائمٍ بذاته، أو يأمر تعالى مَن ينادي، ففيه مجاز الحذف، وقال البيهقيُّ: الكلام ما ينطق به المتكلِّم وهو مستقرٌّ في نفسه، ومنه قول عمر في حديث السَّقيفة: «وكنت هيَّأت في نفسي كلامًا»/ فسمَّاه كلامًا قبل التَّكلُّم به، فإن كان المتكلِّم ذا مخارج سُمِع كلامه ذا حروفٍ وأصواتٍ، وإن كان غير ذي مخارج فهو بخلاف ذلك، والباريُ تعالى ليس بذي مخارج فلا يكون كلامه بحروفٍ وأصواتٍ، فإذا فهمه السَّامع تلاه بحروفٍ وأصواتٍ، وأمَّا حديث ابن أنيسٍ فاختلف الحفَّاظ في الاحتجاج بروايات ابن عقيلٍ لسوء حفظه، ولم يثبت لفظ الصَّوت في حديثٍ

١٠/٤٢٤ — د٧/٣٣٩ب

(١) في (ص): «الاستماع».

(٢) في (ص): «قاطعةٌ».

(٣) زيد في (ص) و(ع): «قال: الحقَّ»، ولعلَّه تكرارٌ.

(٤) زيد في (د): «الحقَّ»، ولعلَّه سبق نظرٍ.

(٥) في غير (د): «شُرَيح»، والمثبت هو الصَّواب.

(٦) في هامش (ج): «إشكاب»: بكسر الهمزةِ وسكون الشِّين المعجمةِ وبعد الكافِ ألفٌ فموحَّدةٌ «ترتيب».

صحيحٍ مرفوعٍ غير حديثه هذا[1]، فإن ثبت رجع إلى حديث ابن مسعودٍ يعني: أنَّ الملائكة يسمعون عند حصول الوحي صوتًا، فيحتمل أن يكون صوت السَّماء، أو الملك الآتي بالوحي، أو صوت أجنحة الملائكة، وإذا احتمل ذلك لم يكن نصًّا في المسألة، أو أنَّ الرَّاوي أراد فينادي نداءً، فعبَّر عنه بقوله: بصوتٍ، قال في «الفتح»: وهذا يلزم منه أنَّ الله لم يُسمِع أحدًا من ملائكته ولا رسله كلامه بل ألهمهم إيَّاه، وحاصل الاحتجاج للنَّفي الرُّجوع إلى القياس على أصوات المخلوقين؛ لأنَّها التي عُهِد أنَّها ذات مخارج، ولا يخفى ما فيه إذ الصَّوت قد يكون من غير مخارج؛ كما أنَّ الرُّؤية قد تكون من غير اتِّصال أشعَّةٍ كما تقرَّر، سلَّمنا لكن نمنع القياس المذكور، وصفة الخالق لا تُقاس على صفة المخلوقين، وإذا ثبت ذكر الصَّوت بهذه الأحاديث الصَّحيحة وجب الإيمان به ثمَّ التَّفويض، وأمَّا[2] التَّأويل وقوله: (يَسْمَعُهُ) أي: الصَّوت (مَنْ بَعُدَ كَمَا يَسْمَعُهُ مَنْ قَرُبَ) فيه خرق العادة؛ إذ في سائر الأصوات التَّفاوتُ ظاهرٌ بين القريب والبعيد، وليُعلَم أنَّ المسموع كلام الله كما أنَّ موسى لمَّا كلَّمه الله كان يسمعه من جميع الجهات، ومقول قوله تعالى: (أَنَا المَلِكُ) ذو الملك (أَنَا الدَّيَّانُ) لا مالك إلَّا أنا ولا مُجازيَ إلَّا أنا، وهو من حصر المبتدأ[3] في الخبر، وقال الحَليميُّ: هو مأخوذٌ من قوله: ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤] وهو المحاسب المجازي لا يضيع عمل عاملٍ، وقال في «الكواكب»: واختار هذا اللَّفظ؛ لأنَّ فيه إشارةً إلى الصِّفات السَّبعة -الحياة والعلم والإرادة والقدرة والسَّمع والبصر والكلام- ليمكن المجازاة على الكلِّيَّات والجزئيَّات قولًا وفعلًا.

٧٤٨١ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: عَنْ عَمْرٍو، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا قَضَى اللهُ الأَمْرَ فِي السَّمَاءِ ضَرَبَتِ المَلَائِكَةُ بِأَجْنِحَتِهَا خُضْعَانًا لِقَوْلِهِ، كَأَنَّهُ سِلْسِلَةٌ عَلَى صَفْوَانٍ، قَالَ عَلِيٌّ: وَقَالَ غَيْرُهُ: صَفَوَانٍ، يَنْفُذُهُمْ ذَلِكَ، فـ﴿إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمۡ قَالُواْ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمۡۖ قَالُواْ ٱلۡحَقَّۖ وَهُوَ ٱلۡعَلِيُّ ٱلۡكَبِيرُ﴾».

قَالَ عَلِيٌّ: وَحَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا عَمْرٌو، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بِهَذَا. قَالَ سُفْيَانُ: قَالَ عَمْرٌو: سَمِعْتُ عِكْرِمَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ: قَالَ عَلِيٌّ: قُلْتُ لِسُفْيَانَ: قَالَ: سَمِعْتُ عِكْرِمَةَ قَالَ: سَمِعْتُ

---

(١) «هذا»: مثبتٌ من (د).

(٢) هكذا في الأصول، ولعل الصواب: أو بتأويل.

(٣) في (ع): «الابتداء».

أَبَا هُرَيْرَةَ؟ قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ لِسُفْيَانَ: إِنَّ إِنسَانًا رَوَى عَنْ عَمْرٍو، عَنْ عِكْرِمةَ، عَنْ أبي هُرَيْرَةَ يَرْفَعُهُ: أَنَّهُ قَرَأَ: ﴿فُرِّغَ﴾ قَالَ سُفيَانُ: هَكَذَا قَرَأَ عَمْرٌو، فَلَا أَدري سَمِعَهُ هكذا أَمْ لا؟ قال سُفيانُ: وهِيَ قراءتُنا.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ) المدينيُّ قال: (حَدَّثنا سُفْيَانُ) بن عيينة (عَنْ عَمْرٍو) بفتح العين، ابن دينار (عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رضي الله عنه (يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم) أنَّه (قَالَ: إِذَا قَضَى اللهُ الأَمْرَ فِي السَّمَاءِ) وعند الطَّبرانيِّ من حديث النَّوَّاس بن سمعان مرفوعًا: «إذا تكلَّم الله بالوحي» (ضَرَبَتِ المَلَائِكَةُ بِأَجْنِحَتِهَا) حال كونها (خُضْعَانًا) بضمِّ الخاء وسكون الضَّاد المعجمتين، خاضعين طائعين (لِقَوْلِهِ) جلَّ وعلا: (كَأَنَّهُ) أي: القول المسموع (سِلْسِلَةٌ) صوت سلسلةٍ/ (عَلَى صَفْوَانٍ) حجرٍ أملس (قَالَ عَلِيٌّ) هو ابن المدينيِّ: (وَقَالَ غَيْرُهُ) أي: غير سفيان بن عيينة: (صَفَوَانٍ) بفتح الفاء مصحَّحًا عليه في الفرع كأصله كالسُّكون في الأوَّل (يَنْفُذُهُمْ) بفتح أوَّله وضمِّ ثالثه بينهما نونٌ ساكنةٌ والذَّال المعجمة (ذَلِكَ) فالاختلاف في فتح فاء «صفوان» وسكونها، وأمَّا «ينفذهم» فغير مختصٍّ بالغير، بل مشتركٌ بين سفيان وغيره، فقد أخرجه ابن أبي حاتمٍ عن محمَّد بن عبد الله بن يزيد عن سفيان ابن عيينة بهذه الزِّيادة، وسقط لغير أبي ذرٍّ عن الحَمُّويي والمُستملي «ينفذهم[1]» (فـ﴿إِذَا فُزِّعَ﴾) كُشِف (﴿عَن قُلُوبِهِمْ قَالُوا مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا﴾) قال: (﴿ٱلْحَقَّ﴾) ولأبي ذرٍّ عن الحَمُّويي والمُستملي: «قالوا: للذي» وللكُشْمِيهَنِيِّ: «الذي قال: الحقَّ[2]» (﴿وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْكَبِيرُ﴾ [سبأ: ٢٣]) ذو العلوِّ والكبرياء.

د٧/٣٤٠أ

(قَالَ عَلِيٌّ) هو ابن عبد الله المدينيُّ: (وَحَدَّثَنَا سُفْيَانُ) بن عيينة قال: (حَدَّثَنَا عَمْرٌو) هو ابن دينارٍ (عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رضي الله عنه (بِهَذَا) الحديث، أي: أنَّ سفيان حدَّثه عن عمرو بلفظ التَّحديث لا بالعنعنة كما في الطَّريق الأولى (قَالَ سُفْيَانُ) بن عيينة أيضًا: (قَالَ عَمْرٌو) أي: ابن دينارٍ أيضًا[3]: (سَمِعْتُ عِكْرِمَةَ) يقول: (حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ) رضي الله عنه (قَالَ عَلِيٌّ)/ بن[4]

١٠/٤٢٥

(١) «ينفذهم»: ليس في (د) و(ع).

(٢) «الحقَّ»: ليس في (د).

(٣) قوله: «قَالَ عَمْرٌو أي: ابن دينارٍ أيضًا» سقط من (ص).

(٤) «ابن»: ليس في (د).

المدينيّ أيضًا: (قُلْتُ لِسُفيَانَ) بن عيينة: (قَال) عمرٌو[1]: (سمعْتُ عكْرمة قال: سمعْتُ أبا هُرَيْرَةَ؟ قَالَ: نَعَمْ) ومراده أنَّ ابن عيينة كان يسوق السَّند مرَّةً بالعنعنة، ومرَّةً بالتَّحديث والسَّماع، فاستثبته عليُّ بن المدينيِّ عن ذلك فقال: نعم، قال عليّ: (قُلْتُ لسُفيان) بن عيينة: (إِنَّ إِنْسَانًا رَوَى عَنْ عَمْرٍو) أي: ابن دينارٍ (عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ أَبي هُرَيْرَةَ يَرْفَعُهُ) إلى النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم (أَنَّهُ قَرَأَ: ﴿فُزِّعَ﴾ [سبأ: ٢٣]) بالزَّاي والعين المهملة في الفرع وأصله، وقال ابن حجرٍ: «فُرِّغ» بالرَّاء المهملة والغين المعجمة بوزن القراءة المشهورة، قال: ووقع للأكثر هنا كالقراءة المشهورة، قال: والسِّياق يدلُّ للأوَّل (قَالَ سُفْيَانُ) بن عيينة: (هَكَذَا قَرَأَ عَمْرٌو) أي: ابن دينارٍ (فَلَا أَدْرِي سَمِعَهُ هَكَذَا) من عكرمة (أَمْ لَا؟) أي: قرأها كذلك من قِبل نفسه بناءً على أنَّها قراءته (قَالَ سُفْيَانُ) بن عيينة: (وَهْيَ قِرَاءَتُنَا) يريد نفسه ومن تابعه، وظاهره أنَّه أراد قراءة الزَّاي والعين المهملة[2]، وحُكِي عن الحافظ أبي ذرٍّ أنَّها الصَّواب هنا، قلت: وهي قراءة الحسن، والقائم مقام الفاعل الجارُّ بعده، و«فُعِّل» بالتَّشديد معناها السَّلب هنا نحو قرَّدت البعير، أي: أزلت قراده كذا هذا، أي: أُزِيل[3] الفزع عنها، قراءة[4] ابن عامرٍ بفتح الفاء والزَّاي، مبنيًّا للفاعل.

٧٤٨٢ - حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: «مَا أَذِنَ اللهُ لِشَيْءٍ مَا أَذِنَ لِلنَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم يَتَغَنَّى بِالقُرْآنِ» وَقَالَ صَاحِبٌ لَهُ: يُرِيدُ أَنْ يَجْهَرَ بِهِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ) بضمِّ الموحَّدة نسبه لجدِّه، واسم أبيه: عبد الله، المخزوميُّ مولاهم المصريُّ قال: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ)/ بن سعدٍ الإمام (عَنْ عُقَيْلٍ) بضمِّ العين، ابن خالدٍ الأيليِّ (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) محمَّد بن مسلمٍ الزُّهريِّ أنَّه قال: (أَخْبَرَنِي) بالإفراد (أَبُو سَلَمَةَ د٧/٣٤٠ب

(١) «عمرٌو»: مثبتٌ من (د).

(٢) في (د) و(ج): «الرَّاء والعين المهملتين» وفي هامش (ج): قوله: «الرَّاء والعين المهملتين» كذا بخطِّه، وفيه تأمُّل.

(٣) في (د): «أزال».

(٤) في (د): «وقرأ».

ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) بن عوفٍ (عَنْ أبي هُرَيْرَةَ) رضي الله عنه (أَنَّهُ كان يقُولُ: قال رسُولُ الله صلى الله عليه وسلم: ما أَذِنَ اللهُ) عز وجل (لِشَيْءٍ مَا أَذِنَ) بكسر المعجمة المخفَّفة فيهما، ما استمع لشيءٍ ما استمع (لِلنَّبِيِّ) ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنِيِّ: «النبيِّ» (صلى الله عليه وسلم يتغنّى بالقُرْآنِ) واستماع الله تعالى مجازٌ عن تقريب القارئ وإجزال ثوابه أو قبول قراءته (وَقال صاحِبٌ لهُ) أي: لأبي هريرة (يُرِيدُ) بالتَّغنِّي (أَنْ يَجْهَرَ بِهِ) ولأبي ذرٍّ عن الحَمُّويي والمُستملي: «يريد يجهر به» وله عن الكُشْمِيهَنيِّ: «يريد أن يجهر بالقرآن» قال في «المصابيح»: قال ابن نُباتة[1] في كتاب[2] «مطلع الفوائد ومجمع الفرائد»: وجدت في كتاب «الزَّاهر»: يُقال: تغنَّى الرَّجل، إذا جهر صوته فقط، قال: وهذا نقلٌ غريبٌ لم أجده في أكثر الكتب في اللُّغة، وقال الكِرمانيُّ: فَهِمَ البخاريُّ من الإذن القول لا الاستماع به بدليل أنَّه أدخل هذا الحديث في هذا الباب، كذا قال.

وسبق الحديث في «فضائل القرآن» [ح: ٥٠٢٣].

٧٤٨٣ - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ: حَدَّثَنَا أَبُو صَالِحٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «يَقُولُ اللهُ: يَا آدَمُ، فَيَقُولُ: لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ، فَيُنَادَى بِصَوْتٍ: إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تُخْرِجَ مِنْ ذُرِّيَّتِكَ بَعْثًا إِلَى النَّارِ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ) قال: (حَدَّثَنَا أَبِي) حفصٌ قال: (حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ) سليمان بن مهران الكوفيُّ قال: (حَدَّثَنَا أَبُو صَالِحٍ) ذكوان الزَّيَّات (عَنْ أَبِي سَعِيدٍ) سعد بن مالكٍ (الخُدْرِيِّ رضي الله عنه) أنَّه (قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: يَقُولُ اللهُ) عز وجل يوم القيامة: (يَا آدَمُ، فَيَقُولُ): يا ربَّنا (لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ، فَيُنَادَى) بفتح الدَّال مُصحَّحًا عليها بالفرع[3] وأصله[4] (بِصَوْتٍ: إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تُخْرِجَ مِنْ ذُرِّيَّتِكَ بَعْثًا إِلَى النَّارِ) بفتح الموحَّدة وسكون العين، أي: مبعوثًا، أي: طائفةً شأنهم أن يُبعَثوا إليها فابعثهم.

والحديث سبق في «تفسير سورة الحجِّ» [ح: ٤٧٤١] بأتمَّ من سياقه هنا.

---

(١) في هامش (ج): «نُباتة»: بضمِّ النُّون.

(٢) في (د): «كتابه»، والمثبت موافق للمصابيح.

(٣) في (د): «في الفرع».

(٤) زيد في غير (د) و(س): «اليونينيِّ».

٧٤٨٤ - حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ هشام، عَنْ أبيه، عَنْ عائشة ﵂ قَالَتْ: مَا غِرْتُ عَلَى امْرَأَةٍ مَا غِرْتُ عَلَى خَدِيجَةَ، وَلَقَدْ أَمَرَهُ رَبُّهُ أَنْ يُبَشِّرها بِبيتٍ فِي الجنة.

٤٢٦/١٠ وبه قال: (حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ) بضمِّ العين من/ غير إضافةٍ، وكان اسمه عبيد الله، أبو محمَّدٍ القرشيُّ الكوفيُّ قال: (حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ) حمَّاد بن أسامة (عَنْ هِشَامٍ) ولأبي ذرٍّ: «عن هشام بن عروة» (عَنْ أَبِيهِ) عروة بن الزُّبير بن العوَّام (عَنْ عَائِشَةَ ﵂) أنَّها (قَالَتْ: مَا غِرْتُ عَلَى امْرَأَةٍ مَا غِرْتُ عَلَى خَدِيجَةَ) ﵂ (وَلَقَدْ أَمَرَهُ) أي: أمر النَّبيَّ ﷺ (رَبُّهُ) تبارك وتعالى، ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنيِّ: «ولقد أمره الله» (أَنْ يُبَشِّرَهَا بِبَيْتٍ فِي الجَنَّةِ) وللحَمُّويي والمُستملي: «من الجنَّة» والحديث مرَّ في «المناقب»[1] [ح: ٣٨١٦].

٣٣ - باب كَلَامِ الرَّبِّ مَعَ جِبْرِيلَ وَنِدَاءِ اللهِ المَلَائِكَةَ

وَقَالَ مَعْمَرٌ: ﴿وَإِنَّكَ لَتُلَقَّى ٱلْقُرْءَانَ﴾ أَيْ: يُلْقَى عَلَيْكَ، وَتَلَقَّاهُ أَنْتَ، أَيْ: تَأْخُذُهُ عَنْهُ، وَمِثْلُهُ: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ﴾.

(باب كَلَامِ الرَّبِّ) ﷿ (مَعَ جِبْرِيلَ) ﵇ (وَنِدَاءِ اللهِ) ﷿ (المَلَائِكَةَ) ﵈.

(وَقَالَ مَعْمَرٌ) هو ابن المثنَّى أبو عبيدة -لا معمر بن راشدٍ- في قوله تعالى: (﴿وَإِنَّكَ لَتُلَقَّى ٱلْقُرْءَانَ﴾ [النمل: ٦] أَيْ: يُلْقَى عَلَيْكَ) مبنيٌّ[2] للمجهول (وَتَلَقَّاهُ)/ بفتح الفوقيَّة واللَّام والقاف ٣٤١/٧د المشدَّدة (أَنْتَ، أَيْ: تَأْخُذُهُ عَنْهُ[3]) ﴿مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾ [النمل: ٦] قالوا: إنَّ جبريل يتلقَّى، أي: يأخذ من الله تلقِّيًا روحانيًّا، ويلقي على محمَّدٍ ﷺ تلقِّيًا جسمانيًّا (وَمِثْلُهُ) قوله تعالى: (﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ﴾ [البقرة: ٣٧]) و«تلقَّى»: «تفعَّل» قال القفَّال: أصل التَّلقِّي هو التَّعرُّض للِّقاء، ثمَّ وُضِع في موضع الاستقبال للمتلقِّي، ثمَّ[4] موضع القبول والأخذ، وكان النَّبيُّ ﷺ يتلقَّى الوحي، أي: يستقبله ويأخذه.

(١) زيد في (ع): «والله الموفِّق».

(٢) في (د): «مبنيًّا».

(٣) في غير (د) و(س): «عنهم»، وكذا في «اليونينيَّة».

(٤) زيد في (د): «وُضِع في».

٧٤٨٥ - حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ: حَدَّثنا عبْدُ الرَّحْمَن -هُو ابْنُ عبْد الله بْن دينارٍ- عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: «إنّ الله تبارك وتعالى إذا أَحَبَّ عَبْدًا نَادَى جِبْرِيلَ: إِنَّ اللهَ قَدْ أَحَبَّ فُلَانًا فَأَحِبَّهُ، فَيُحِبُّهُ جِبْرِيلُ ثُمَّ يُنَادِي جِبْرِيلُ فِي السَّماء: إِنَّ اللهَ قَدْ أَحَبَّ فُلَانًا فَأَحِبُّوهُ، فَيُحِبُّهُ أَهْلُ السَّمَاءِ، وَيُوضَعُ لَهُ القَبُولُ فِي أَهْلِ الأَرْضِ».

وبه قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد، ولأبي ذرٍّ بالجمع (إِسْحَاقُ) هو ابن منصور بن بهرام الكوسج، قال الحافظ ابن حجرٍ: وتردَّد أبو عليٍّ الجيَّانيُّ بينه وبين إسحاق بن رَاهُوْيَه، وإنَّما جزمت بأنَّه ابن منصورٍ؛ لأنَّ ابن رَاهُوْيَه لا يقول إلَّا «أخبرنا» وهنا قال: «حدَّثنا». انتهى. ورأيت في حاشية الفرع وأصله ما نصُّه: هو ابن رَاهُوْيَه وفوقه حاءٌ ممدودةٌ، فالله أعلم، قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ) ابن عبد الوارث قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ -هُوَ ابْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ دِينَارٍ- عَنْ أَبِيهِ) عبد الله (عَنْ أَبِي صَالِحٍ) ذكوان الزَّيَّات (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه) أنَّه (قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: إِنَّ اللهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى إِذَا أَحَبَّ عَبْدًا نَادَى جِبْرِيلَ) نصبٌ على المفعوليَّة: (إِنَّ اللهَ) تعالى (قَدْ أَحَبَّ فُلَانًا فَأَحِبَّهُ) بفتح الهمزة وكسر الحاء المهملة وفتح الموحَّدة مُشدَّدةً (فَيُحِبُّهُ جِبْرِيلُ، ثُمَّ يُنَادِي) بكسر الدَّال (جِبْرِيلُ) رفعٌ على الفاعليَّة (فِي السَّمَاءِ) وفي «الأدب» [ح:٦٠٤٠] «في أهل السَّماء» (إِنَّ اللهَ) عز وجل (قَدْ أَحَبَّ فُلَانًا فَأَحِبُّوهُ، فَيُحِبُّهُ أَهْلُ السَّمَاءِ وَيُوضَعُ لَهُ القَبُولُ فِي) قلوب (أَهْلِ الأَرْضِ) فيحبُّونه، فمحبَّة النَّاس علامةٌ على[1] محبَّة الله، ووجه المطابقة ظاهرٌ.

والحديث سبق في «باب ذكر الملائكة» من «كتاب بدء الخلق» [ح:٣٢٠٩]، و«باب المِقَة من الله تعالى» من «كتاب الأدب» [ح:٦٠٤٠].

٧٤٨٦ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ، وَيَجْتَمِعُونَ فِي صَلَاةِ العَصْرِ وَصَلَاةِ الفَجْرِ، ثُمَّ يَعْرُجُ الَّذِينَ بَاتُوا فِيكُمْ فَيَسْأَلُهُمْ وَهُوَ أَعْلَمُ: كَيْفَ تَرَكْتُمْ عِبَادِي؟ فَيَقُولُونَ: تَرَكْنَاهُمْ وَهُمْ يُصَلُّونَ، وَأَتَيْنَاهُمْ وَهُمْ يُصَلُّونَ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ) أبو رجاءٍ البلخيُّ (عَنْ مَالِكٍ) الإمام الأعظم (عَنْ أَبِي الزِّنَادِ) عبد الله بن ذكوان (عَنِ الأَعْرَجِ) عبد الرَّحمن بن هرمز (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رضي الله عنه: (أَنَّ

(١) «على»: مثبتٌ من (ب) و(س).

رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: يَتَعَاقَبُونَ) يتناوبون في الصُّعود والنُّزول (فيكُمْ ملائكةٌ) لرفع أعمالكم (بِاللَّيْلِ، وَمَلَائِكَةٌ) لرفع أعمالكم (بِالنَّهَارِ) وقوله: «يتعاقبون» على لغة: «أكلوني البراغيث» (وَيَجْتَمِعُونَ فِي) وقت (صَلَاةِ العَصْرِ وَ) وقت (صَلَاةِ الفَجْرِ، ثُمَّ يَعْرُجُ) الملائكة (الَّذِينَ بَاتُوا فِيكُمْ فَيَسْأَلُهُمْ) ربُّهم تعبُّدًا لهم كما تعبَّدهم بكتب أعمالهم (وَهْوَ أَعْلَمُ) زاد أبو ذرٍّ: «بهم من الملائكة» (كَيْفَ تَرَكْتُمْ عِبَادِي؟ فَيَقُولُونَ: تَرَكْنَاهُمْ وَهُمْ يُصَلُّونَ وَأَتَيْنَاهُمْ وَهُمْ يُصَلُّونَ).

والحديث سبق في «الصَّلاة» [ح: ٥٥٥]/ مع ما فيه من المباحث، ومطابقته ظاهرةٌ. د٧/٣٤١ب

٧٤٨٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ وَاصِلٍ، عَنِ المَعْرُورِ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا ذَرٍّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَتَانِي جِبْرِيلُ فَبَشَّرَنِي أَنَّهُ مَنْ مَاتَ لَا يُشْرِكُ بِاللهِ شَيْئًا دَخَلَ الجَنَّةَ» قُلْتُ: وَإِنْ سَرَقَ وَإِنْ زَنَى؟ قَالَ: «وَإِنْ سَرَقَ وَإِنْ زَنَى».

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ) بالموحَّدة والمعجمة المشدَّدة، قال: (حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ) محمَّد بن جعفرٍ قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجَّاج (عَنْ وَاصِلٍ) الأحدب/ بن حيَّان، بالحاء المهملة وتشديد التَّحتيَّة (عَنِ المَعْرُورِ) بالمهملات بوزن «مفعولٍ» ابن سويدٍ الكوفيِّ أنَّه (قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا ذَرٍّ) جندب بن جنادة ﷺ (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أنَّه (قَالَ: أَتَانِي جِبْرِيلُ) ﵇ وفي «الرِّقاق» [ح: ٦٤٤٣] «عرض لي في جانب الحرَّة» (فَبَشَّرَنِي أَنَّهُ مَنْ مَاتَ) من أمَّتي (لَا يُشْرِكُ بِاللهِ شَيْئًا) وجواب الشَّرط قوله: (دَخَلَ الجَنَّةَ، قُلْتُ): يا جبريل (وَإِنْ سَرَقَ وَإِنْ زَنَى) يدخل الجنَّة؟ ولغير الكُشْمِيهَنِيِّ: «وإن زنى» بالياء خطًّا بدل الألف (قَالَ) جبريل: (وَإِنْ سَرَقَ وَإِنْ زَنَى) ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنِيِّ: «وزنى» أي: يدخل الجنَّة. ١٠/٤٢٧

وسبق الحديث بزيادةٍ ونقصانٍ في «الاستقراض» [ح: ٢٣٨٨] و«الاستئذان» [ح: ٦٢٦٨] و«الرِّقاق» [ح: ٦٤٤٣] قال في «الفتح» وفي مناسبته للتَّرجمة هنا غموضٌ، وكأنَّه[1] من جهة أنَّ جبريل إنَّما يبشِّر النَّبيَّ ﷺ بأمرٍ يتلقَّاه عن[2] ربِّه تعالى، فكأنَّ الله تعالى قال له: بشِّر محمَّدًا بأنَّ من مات من أمَّته لا يشرك بالله شيئًا دخل الجنَّة، فبشَّره بذلك.

---

(١) قال الشيخ قطة ﵀: «قوله: وكأنه يعني وجه المناسبة».

(٢) في (ص): «من».

٣٤ - بابُ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَشْهَدُونَ﴾

قَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿يَتَنَزَّلُ ٱلْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ﴾ بَيْنَ السَّمَاءِ السَّابِعَةِ وَالأَرْض السَّابعة.

(بابُ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ﴾) أي: أنزله[١]، وهو عالمٌ بأنَّك أهلٌ لإنزاله[٢] إليك وأنَّك مبلِّغه، أو أنزله بما علم من مصالح العباد، وفيه نفي قول المعتزلة في إنكار الصِّفات، فإنَّه أثبت لنفسه العلم (﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَشْهَدُونَ﴾ [النساء: ١٦٦]) لك بالنُّبوَّة، قال ابن بطَّالٍ: المراد بالإنزال إفهام العباد معاني الفروض، وليس إنزاله له[٣] كإنزال الأجسام المخلوقة؛ لأنَّ القرآن ليس بجسمٍ ولا مخلوقٍ.

(قَالَ مُجَاهِدٌ) هو ابن جبرٍ المفسِّر في قوله تعالى: (﴿يَتَنَزَّلُ ٱلْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ﴾ [الطلاق: ١٢] بَيْنَ السَّمَاءِ السَّابِعَةِ وَالأَرْضِ السَّابِعَةِ) ولأبي ذرٍّ عن المُستملي والكُشْمِيهَنيِّ: «من السَّماء» وهذا وصله الفريابيُّ.

٧٤٨٨ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا أَبُو الأَحْوَصِ: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ الهَمْدَانِيُّ، عَنِ البَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «يَا فُلَانُ إِذَا أَوَيْتَ إِلَى فِرَاشِكَ، فَقُلِ: اللَّهُمَّ أَسْلَمْتُ نَفْسِي إِلَيْكَ، وَوَجَّهْتُ وَجْهِي إِلَيْكَ، وَفَوَّضْتُ أَمْرِي إِلَيْكَ، وَأَلْجَأْتُ ظَهْرِي إِلَيْكَ، رَغْبَةً وَرَهْبَةً إِلَيْكَ، لَا مَلْجَأَ وَلَا مَنْجَى مِنْكَ إِلَّا إِلَيْكَ، آمَنْتُ بِكِتَابِكَ الَّذِي أَنْزَلْتَ، وَبِنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ، فَإِنَّكَ إِنْ مُتَّ فِي لَيْلَتِكَ مُتَّ عَلَى الفِطْرَةِ، وَإِنْ أَصْبَحْتَ أَصَبْتَ أَجْرًا».

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مُسَرْهَدٍ قال: (حَدَّثَنَا أَبُو الأَحْوَصِ) بالحاء والصَّاد المهملتين، سلَّامٌ -بتشديد اللَّام- ابن سُلَيمٍ الكوفيُّ قال: (حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ) عمرٌو السَّبيعيُّ (الهَمْدَانِيُّ) بسكون الميم بعدها مهملةٌ (عَنِ البَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ) ﵁ أنَّه (قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: يَا فُلَانُ) يريد البراء بن عازبٍ (إِذَا أَوَيْتَ) بالقصر (إِلَى فِرَاشِكَ) أي: مضجعك لتنام (فَقُلِ) بعد أن تنام على شقِّك الأيمن: (اللَّهُمَّ أَسْلَمْتُ نَفْسِي) ذاتي (إِلَيْكَ، وَوَجَّهْتُ وَجْهِي) أي: قصدي (إِلَيْكَ، وَفَوَّضْتُ أَمْرِي) أي: رددته (إِلَيْكَ) إذ لا قدرة لي ولا

(١) في (د): «أنزل القرآن إليك».

(٢) في (د): «بإنزاله».

(٣) «له»: مثبتٌ من (د).

تدبيرَ على جلب نفعٍ ولا دفع ضرٍّ، فأمري[1] مفوَّض إليك (وألْجأْتُ ظهْري) أي: أسندته (إلَيْكَ) كما يعتمد الإنسان بظهره/ إلى ما يسنده إليه (رَغْبَةً) في ثوابك (ورَهْبةً إليْك) خوفًا من عقابك (لَا مَلْجَأَ) بالهمز[2] واللَّام (وَلَا مَنْجَى) بالنُّون من غير همزٍ (مِنْك إلَّا إليْك) أي: لا ملجأ منك إلى أحدٍ إلَّا إليك، ولا منجى إلَّا إليك (آمَنْتُ) صدَّقت (بِكِتَابِك) القرآن (الَّذي أَنْزَلْتَ) أي: أنزلته على رسولك ﷺ، والإيمان بالقرآن يتضمَّن الإيمان بجميع كتب الله (وَبِنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ) بحذف ضمير المفعول، أي: الذي أرسلته[3] (فَإِنَكَ إِنْ مُتَّ فِي)[4] ولأبي ذرٍّ: «من» (لَيْلَتِكَ مُتَّ عَلَى الفِطْرَةِ) الإسلاميَّة، أو الدِّين القويم ملَّة إبراهيم (وَإِنْ أَصْبَحْتَ أَصَبْتَ أَجْرًا) بالجيم السَّاكنة بعد الهمزة، أي: أجرًا عظيمًا فالتَّنكير للتَّعظيم[5]، ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنيِّ: «خيرًا» بالخاء المعجمة بعدها تحتيَّةٌ ساكنةٌ بدل «أجرًا».

د ٣٤٢/٧أ

والحديث سبق آخر «الوضوء» [ح:٢٤٧] وفي «الدَّعوات» في «باب استحباب النَّوم على الشِّقِّ الأيمن» [ح:٦٣١٥].

٧٤٨٩ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَوْمَ الأَحْزَابِ: «اللَّهُمَّ مُنْزِلَ الكِتَابِ، سَرِيعَ الحِسَابِ، اهْزِمِ الأَحْزَابَ وَزَلْزِلْ بِهِمْ».

زَادَ الحُمَيْدِيُّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي خَالِدٍ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللهِ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ) البلخيُّ قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) بن عيينة (عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ) الكوفيِّ الحافظ (عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى) رضي الله عنهما أنَّه (قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَوْمَ الأَحْزَابِ) يوم اجتمع قبائل العرب على مقاتلته ﷺ يدعو عليهم: (اللَّهُمَّ) يا (مُنْزِلَ الكِتَابِ) القرآن يا (سَرِيعَ) زمان/ (الحِسَابِ) أو سريعًا في الحساب (اهْزِمِ الأَحْزَابَ وَزَلْزِلْ بِهِمْ)

٤٢٨/١٠

(١) في (د): «فأمرها» وفي هامشها من نسخةٍ كالمثبت.

(٢) في (د): «بالهمزة».

(٣) «الذي»: ليس في (د) وفي (ص) و(ع) و(ج): «أنزلته»، وكتبه بهامشها: كذا بخطه وصوابه: «أي أرسلته».

(٤) زيد في (ص): «ليلتك».

(٥) في (ع): «فالشُّكر التَّعظيم» وهو تحريفٌ.

ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنيِّ والمُستملي: «وزلزلهم» فلا يثبتون عند اللِّقاء بل تطيش عقولهم (زَادَ الحُمَيْدِيُّ) عبد الله بن الزُّبير فقال: (حدَّثنا سُفيانُ) بن عيينة قال: (حدَّثنا ابْنُ أبي خالدٍ) إسماعيل قال: (سَمِعْتُ عَبْدَ اللهِ) بن أبي أوفى رضي الله عنه قال: (سمعْتُ النَّبيَّ صلى الله عليه وسلم) وغرضه بسياق هذه الزِّيادة التَّصريح في رواية سفيان بالتَّحديث والتَّصريح بالسَّماع في رواية ابن أبي خالدٍ، وبالسَّماع في رواية ابن أبي أوفى، بخلاف رواية قتيبة فإنَّها بالعنعنة.

والحديث سبق في «باب الدُّعاء على المشركين بالهزيمة» من «كتاب الجهاد» [ح: ٢٩٣٣].

٧٤٩٠ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، عَنْ هُشَيْمٍ، عَنْ أَبِي بِشْرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما: ﴿وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا﴾ قَالَ: أُنْزِلَتْ وَرَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم مُتَوَارٍ بِمَكَّةَ، فَكَانَ إِذَا رَفَعَ صَوْتَهُ سَمِعَ المُشْرِكُونَ فَسَبُّوا القُرْآنَ وَمَنْ أَنْزَلَهُ وَمَنْ جَاءَ بِهِ، وَقَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا﴾ لَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ حَتَّى يَسْمَعَ المُشْرِكُونَ، وَلَا تُخَافِتْ بِهَا عَنْ أَصْحَابِكَ فَلَا تُسْمِعُهُمْ ﴿وَٱبْتَغِ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا﴾ أَسْمِعْهُمْ وَلَا تَجْهَرْ حَتَّى يَأْخُذُوا عَنْكَ القُرْآنَ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مُسَرْهَدِ بن مسربلٍ الأسديُّ البصريُّ الحافظ أبو الحسن (عَنْ هُشَيْمٍ) بضمِّ الهاء وفتح المعجمة، ابنِ بُشَيرٍ[1]، مُصغَّرًا كأبيه[2]، أبو معاوية السَّلَمِيِّ حافظ بغداد (عَنْ أَبِي بِشْرٍ) بكسر الموحَّدة وسكون المعجمة، جعفر بن أبي وحشيَّة واسمه إياس البصريِّ (عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ) بضمِّ الجيم وفتح الموحَّدة، الوالبيِّ مولاهم أحد الأعلام (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما) في قوله تعالى: (﴿وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا﴾ [الإسراء: ١١٠] قَالَ: أُنْزِلَتْ وَرَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم مُتَوَارٍ)/ وفي «تفسير[3] سورة الإسراء» [ح: ٤٧٢٢]: «مُخْتَفٍ» (بِمَكَّةَ) أي: في أوَّل الإسلام (فَكَانَ إِذَا) صلَّى بأصحابه[4] (رَفَعَ صَوْتَهُ) بالقرآن (سَمِعَ المُشْرِكُونَ) قراءته (فَسَبُّوا القُرْآنَ وَمَنْ أَنْزَلَهُ) جبريل (وَمَنْ جَاءَ بِهِ) محمَّدٌ[5] صلوات الله وسلامه عليه (وَقَالَ اللهُ

د٣٤٢/٧ب

---

(١) في (ب) و(ص) و(ج): «بسير»، وهو تصحيف، وفي هامش (ج): كذا بخطِّه، والَّذي في «التَّقريب» كـ«التَّهذيب»: ابن بَشِير؛ بوزنِ «عَظِيم»، وليس ثَمَّ غيره. فليحرَّر.

(٢) في (د): «كابنه».

(٣) «تفسير»: مثبتٌ من (د).

(٤) زيد في (د): «الصُّبح».

(٥) «محمَّدٌ»: مثبتٌ من (د).

تَعالَى: ﴿وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ﴾) ولأبي ذرٍّ والأَصيليِّ: «فقال الله: ﴿وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ﴾» فيه حذف مضافٍ، أي: بقراءة صلاتك (﴿وَلَا تُخَافِتْ﴾) لا تخفض صوتك (﴿بِهَا﴾) أي: (لا تجْهرْ بصلاتك) بقراءتها، وسقط لأبي ذرٍّ والأَصيليِّ «﴿وَلَا تُخَافِتْ بِهَا﴾» ولأبي ذرٍّ[1] وحده: «﴿لَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ﴾» (حَتَّى يَسْمَعَ المُشْرِكُونَ) فيسبُّوا، واستُشكِل بأنَّ القياس أن يُقال: حتَّى لا يسمع المشركون. وأجاب في «الكواكب»: بأنَّه غايةٌ للمنهيِّ لا للنَّهي (﴿وَلَا تُخَافِتْ بِهَا﴾ عَنْ أَصْحابك فلا تُسْمِعُهُمْ) برفع العين (﴿وَابْتَغِ﴾) اطلب (﴿بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ١١٠]) وسطًا بين الأمرين، لا الإفراط ولا التَّفريط (أَسْمِعْهُمْ وَلَا تَجْهَرْ حَتَّى يَأْخُذُوا عَنْكَ القُرْآنَ) قال الحافظ أبو ذرٍّ: فيه تقديمٌ وتأخيرٌ، تقديره: أسمعهم حتَّى يأخذوا عنك القرآن ولا تجهر، والمراد من الحديث قوله: «أنزلت» والآيات المصرِّحة بلفظ الإنزال والتَّنزيل في القرآن كثيرةٌ، والفرق بينهما في وصف القرآن والملائكة كما قال[2] الرَّاغب: إنَّ التَّنزيل يختصُّ بالموضع الذي يشير إلى إنزاله متفرِّقًا مرَّةً بعد أخرى، والإنزال أعمُّ من ذلك، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ [القدر: ١] فعبَّر بالإنزال دون التَّنزيل؛ لأنَّ القرآن نزل دفعةً واحدةً إلى سماء الدُّنيا، ثمَّ نزل بعد ذلك شيئًا فشيئًا، ومن الثَّاني قوله تعالى: ﴿وَقُرْآنًا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ وَنَزَّلْنَاهُ تَنزِيلًا﴾ [الإسراء: ١٠٦] ويؤيِّد التَّفصيل قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي أَنزَلَ مِن قَبْلُ﴾ [النساء: ١٣٦] فإنَّ المراد بالكتاب الأوَّل القرآن، وبالثَّاني ما عداه، والقرآن نزل نجومًا إلى الأرض بحسب الوقائع؛ بخلاف غيره من الكتب، لكن يَرِدُ على التَّفصيل المذكور قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً﴾ [الفرقان: ٣٢] وأُجيب بأنَّه أطلق ﴿نُزِّلَ﴾ موضع «أَنْزل» قال: ولولا هذا التَّأويل لكان متدافعًا لقوله: ﴿جُمْلَةً وَاحِدَةً﴾ وهذا بناه على القول: بأنَّ ﴿نُزِّلَ﴾ المشدَّد يقتضي التَّفريق، فاحتاج إلى ادِّعاء ما ذُكِر، وإلَّا فقد قال غيره: إنَّ التَّضعيف لا يستلزم حقيقة التَّكثير بل يَرِدُ للتَّعظيم وهو في حكم التَّكثير يعني: فبهذا يندفع الإشكال. انتهى. من «كتاب فتح الباري»[3]/ وسقط لأبي ذرٍّ والأَصيليِّ من قوله «﴿وَلَا تُخَافِتْ بِهَا﴾» إلى قوله: «لَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ». ٤٢٩/١٠

---

(١) زيد في (ع): «والأصيليِّ»، وليس بصحيحٍ.

(٢) في (ص): «قاله».

(٣) قوله: «من كتاب فتح الباري»: مثبتٌ من (د) و(س).

د٧/٣٤٣ب وسبق الحديث آخر «سورة الإسراء» [ح: ٤٧٢٢]/.

٣٥ - بابُ قَوْلِ اللهِ تَعالَى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُوا كَلَامَ اللَّهِ﴾ ﴿لَقَوْلٌ فَصْلٌ﴾: حقٌّ ﴿وَمَا هُوَ بِالْهَزْلِ﴾: باللَّعِبِ

(بابُ قَوْلِ اللهِ تَعالَى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُوا كَلَامَ اللَّهِ﴾ [الفتح: ١٥]) قال المفسِّرون -واللَّفظ «للمدارك»-: أي: يريدون أن يغيِّروا مواعد[1] الله لأهل الحديبية، وذلك أنَّه وعدهم أن يعوِّضهم من مغانم مكَّة مغانم خيبر إذا قفلوا موادعين لا يصيبون منهم شيئًا، وقال ابن بطَّالٍ: أراد البخاريُّ بهذه التَّرجمة وأحاديثها ما أراد في الأبواب قبلها: أنَّ كلام الله صفةٌ قديمةٌ[2] قائمةٌ به، وأنَّه لم يزل متكلِّمًا ولا يزال، قال الحافظ ابن حجرٍ: والذي يظهر لي أنَّ غرضه أنَّ كلام الله لا يختصُّ بالقرآن، فإنَّه ليس نوعًا واحدًا، وأنَّه وإن كان غير مخلوقٍ وهو صفةٌ قائمةٌ به، فإنَّه يُلقيه على من يشاء من عباده بحسب حاجتهم في الأحكام الشَّرعيَّة وغيرها من مصالحهم، قال: وأحاديث الباب كالمصرِّحة بهذا المراد.

وقوله تعالى: (﴿لَقَوْلٌ﴾) ولأبي ذرٍّ: «﴿إِنَّهُ لَقَوْلٌ﴾» (﴿فَصْلٌ﴾) أي: (حَقٌّ ﴿وَمَا هُوَ بِالْهَزْلِ﴾ [الطَّارق: ١٣-١٤]) أي: (بِاللَّعِبِ) وهذا مأخوذٌ من قول أبي عبيدة في كتابه «المجاز»: ومن حقِّ القرآن وقد وصفه الله تعالى بهذا أن يكون مهيبًا في الصُّدور، مُعظَّمًا في القلوب، يترفَّع به قارئه وسامعه أن يلمَّ بهزلٍ أو يتفكَّه بمزاحٍ.

٧٤٩١ - حَدَّثَنَا الحُمَيْدِيُّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ المُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «قَالَ اللهُ تَعَالَى: يُؤْذِينِي ابْنُ آدَمَ، يَسُبُّ الدَّهْرَ وَأَنَا الدَّهْرُ، بِيَدِي الأَمْرُ، أُقَلِّبُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا الحُمَيْدِيُّ) عبد الله بن الزُّبير قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) بن عيينة قال: (حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ) محمَّد بن مسلم (عَنْ سَعِيدِ بْنِ المُسَيَّبِ) سيِّد التَّابعين (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) ﷺ أنَّه (قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: قَالَ اللهُ تَعَالَى: يُؤْذِينِي ابْنُ آدَمَ) أي: بأن[3] ينسب إليَّ ما لا يليق بجلالي[4]،

(١) في (د): «مواعيد».

(٢) «قديمةٌ»: مثبتٌ من (د).

(٣) «بأن»: مثبتٌ من (ب) و(س).

(٤) «بجلالي»: ليس في (ص).

وهذا من المتشابهات، والله تعالى مُنزَّهٌ عن أن يلحقه أذًى؛ إذ هو محالٌ عليه، فهو من التَّوسُّع في الكلام، والمراد أنَّ من وقع ذلك منه تعرَّض لسخط الله تعالى (يَسُبُّ الدَّهْر) اللَّيل والنَّهار، فيقول إذا أصابه مكروهٌ: بؤسًا للدَّهر وتبًّا له، ونحو ذلك (وَأَنَا الدَّهْرُ) أي: خالقه (بِيدِي الأَمْرُ) الذي ينسبونه إلى الدهر (أُقَلِّبُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ) فإذا سبَّ ابنُ آدمَ الدَّهرَ من أجل أنَّه فاعل هذه الأمور، عاد سبُّه إليَّ لأنِّي فاعلها، وإنَّما الدَّهر زمانٌ جعلته ظرفًا لمواقع الأمور.

ومطابقته لِمَا ترجم في إثبات إسناد القول إلى الله تعالى، وهو من الأحاديث القدسيَّة.

وسبق في «تفسير سورة الجاثية» [ح: ٤٨٢٦].

٧٤٩٢ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «يَقُولُ اللهُ ﷻ: الصَّوْمُ لِي وَأَنَا أَجْزِي بِهِ، يَدَعُ شَهْوَتَهُ وَأَكْلَهُ وَشُرْبَهُ مِنْ أَجْلِي، وَالصَّوْمُ جُنَّةٌ، وَلِلصَّائِمِ فَرْحَتَانِ: فَرْحَةٌ حِينَ يُفْطِرُ، وَفَرْحَةٌ حِينَ يَلْقَى رَبَّهُ، وَلَخُلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللهِ مِنْ رِيحِ المِسْكِ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ) الفضل بن دُكَينٍ قال: (حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ) سليمان، كذا للجميع «أبو نُعيمٍ عن الأعمش» إلَّا لأبي عليٍّ بن السَّكن، فقال: «حدَّثنا أبو نُعيم: حدثنا سفيان -وهو الثَّوريُّ[1]- حدَّثنا الأعمش» فزاد فيه «الثَّوريُّ» لكن قال أبو عليٍّ الجيَّانيُّ: الصَّواب قول من خالفه من سائر الرُّواة (عَنْ/أَبِي صَالِحٍ) ذكوان الزَّيَّات (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رضي الله عنه (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أنَّه (قَالَ: يَقُولُ اللهُ ﷻ: الصَّوْمُ لِي) خصَّه الله[2] تعالى به[3] لأنَّه لم يُعبَد به أحدٌ غيره، بخلاف السُّجود وغيره (وَأَنَا أَجْزِي) صاحبه (بِهِ) وقد عُلِم أنَّ الكريم إذا تولَّى الإعطاء بنفسه كان في ذلك إشارةٌ إلى تعظيم ذلك العطاء، ففيه مضاعفة الجزاء من غير عددٍ ولا حسابٍ (يَدَعُ) يترك الصَّائم (شَهْوَتَهُ) الجماع[4] (وَ) يدع (أَكْلَهُ وَشُرْبَهُ مِنْ أَجْلِي) أي: خالصًا (وَالصَّوْمُ جُنَّةٌ) بضمِّ الجيم وتشديد النُّون: وقايةٌ من النَّار أو المعاصي لأنَّه يكسر الشَّهوة ويضعف القوَّة (وَلِلصَّائِمِ

د٧/٣٤٣ب

---

(١) قوله: «حدَّثنا سفيان وهو الثَّوريُّ»: من (د)، وليست في باقي النسخ، وبهامش (ج): كذا بخطِّه، [حدَّثنا أبو نُعيم: حدَّثنا الأعمش]، والَّذي في «الفتح»: حدَّثنا سفيان -وهو الثَّوريُّ- حدَّثنا الأعمش، فزاد فيه: الثوري».

(٢) اسم الجلالة مثبتٌ من (د).

(٣) «به»: ليس في (د).

(٤) في (د) و(ع): «للجماع».

فَرْحَتَانِ) يفرحهما: (فَرْحَةٌ حِينَ يُفْطِرُ) حين انتهاء صومه في الدُّنيا (وفرْحةٌ حين يلْقى ربَّهُ) يوم القيامة (وَلَخُلُوفُ) بفتح اللَّام وضمِّ الخاء المعجمة: رائحة (فم الصَّائم) المتغيِّرة[1] لخلاء معدته من الطَّعام (أَطْيَبُ عِنْدَ اللهِ مِنْ رِيحِ المِسْكِ) أي: أذكى عند الله منه؛ إذ إنَّه تعالى لا يُوصَف بالشَّمِّ. نعم هو عالمٌ به كبقيَّة المدركات المحسوسات ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ﴾؟ [الملك: ١٤].

٤٣٠/١٠ والحديث سبق في «الحجِّ» [ح: ١٩٠٤] بمباحثه وما فيه، ومطابقته لِمَا تُرجم به في/ قوله: «يقول الله».

٧٤٩٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «بَيْنَمَا أَيُّوبُ يَغْتَسِلُ عُرْيَانًا خَرَّ عَلَيْهِ رِجْلُ جَرَادٍ مِنْ ذَهَبٍ، فَجَعَلَ يَحْثِي فِي ثَوْبِهِ، فَنَادَاهُ رَبُّهُ: يَا أَيُّوبُ أَلَمْ أَكُنْ أَغْنَيْتُكَ عَمَّا تَرَى؟ قَالَ: بَلَى يَا رَبِّ، وَلَكِنْ لَا غِنَى بِي عَنْ بَرَكَتِكَ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ) المسنَديُّ قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ) بن همَّام بن نافعٍ الحافظ أبو بكرٍ الصَّنعانيُّ قال: (أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ) بفتح الميمين وسكون العين المهملة، ابن راشدٍ (عَنْ هَمَّامٍ) بفتح الهاء والميم المشدَّدة، ابن منبِّهٍ (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رضي الله عنه (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أنَّه (قَالَ: بَيْنَمَا) بالميم (أَيُّوبُ) عليه السلام (يَغْتَسِلُ) حال كونه (عُرْيَانًا خَرَّ عَلَيْهِ رِجْلُ جَرَادٍ) بكسر الرَّاء وسكون الجيم، جماعةٌ كثيرةٌ منه (مِنْ ذَهَبٍ) وسُمِّي جرادًا لأنَّه يجرد الأرض فيأكل ما عليها (فَجَعَلَ) أيُّوب (يَحْثِي) بفتح أوَّله وسكون الحاء المهملة بعدها مُثلَّثةٌ، يأخذ بيده ويرمي (فِي ثَوْبِهِ، فَنَادَاه) فقال له (رَبُّهُ) تعالى: (يَا أَيُّوبُ) كلَّمه كموسى أو بواسطة المَلَك: (أَلَمْ أَكُنْ أَغْنَيْتُكَ) بفتح الهمزة وبعد التَّحتيَّة السَّاكنة فوقيَّةٌ، ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنيِّ: «أُغْنِكَ» بضمِّ الهمزة وبعد المعجمة السَّاكنة نونٌ مكسورةٌ فكافٌ (عَمَّا تَرَى) من جراد الذَّهب؟ (قَالَ: بَلَى، يَا رَبِّ) أغنيتني (وَلَكِنْ لَا غِنَى بِي[2] عَنْ بَرَكَتِكَ) أي: عن خيرك، و«غنى» بكسر الغين المعجمة مقصورٌ من غير تنوينٍ، و«لا» نافيةٌ للجنس.

وسبق الحديث في «باب من اغتسل عريانًا» من «الطَّهارة» [ح: ٢٧٩].

---

(١) في (د) و(ع): «التغيُّره».

(٢) في (ع): «لي».

٧٤٩٤ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أبي عبْد الله الأغرّ، عنْ أبي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «يَتَنَزَّلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّماء الدُّنيا حين يبْقى ثُلُثُ اللَّيْلِ الآخِرُ فَيَقُولُ: مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ؟ مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ؟ مَنْ يَسْتَغْفِرُني فأغفر له»؟

وبه قال: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) بن أبي أويسٍ قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (مَالِكٌ) هو ابن أنسٍ إمام دار الهجرة الأصبحيُّ (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) محمَّد بن مسلمٍ الزُّهريِّ (عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ الأغرّ) بالغين المعجمة المفتوحة والرَّاء المشدَّدة، واسمه سلمان/الجهنيِّ المدنيِّ (عَنْ أَبِي هُرَيْرَة) ﵁: (أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: يَتَنَزَّلُ) بتحتيَّةٍ ففوقيَّةٍ وتشديد الزَّاي من «باب التَّفعُّل» ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنيِّ: «ينزل» (رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الآخِرُ) أي: ينزل مَلَكٌ بأمره، وتأوَّله ابن حزمٍ[1]: بأنَّه فعلٌ يفعله الله في سماء الدُّنيا كالفتح لقبول الدُّعاء، وأنَّ تلك السَّاعة من مظانِّ الإجابة، وهذا معهودٌ[2] في اللُّغة، يُقال[3]: فلانٌ نزل لي عن حقِّه، بمعنى وهبه لي، لكن في حديث أبي هريرة عند النَّسائيِّ وابن خزيمة في «صحيحه» «إذا ذهب ثلث اللَّيل...» فذكر الحديث وزاد فيه: «فلا يزال بها حتَّى يطلع الفجر، فيقول: هل من داعٍ فيستجاب له؟» وهو من رواية محمَّد بن إسحاق واختُلِف فيه، وفي حديث ابن مسعودٍ عند ابن خزيمة: «فإذا طلع الفجر صعد إلى العرش» وهو من رواية إبراهيم الهجريِّ، وفيه مقالٌ، وفي أحاديث أُخر مُحصَّلها ذكر الصُّعود بعد النُّزول، وكما يُؤوَّل النُّزول فلا مانع من تأويل الصُّعود بما يليق -كما مرَّ- والتَّسليم أسلم، والغرض من الحديث هنا قوله: (فَيَقُولُ: مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ) بالنَّصب على جواب الاستفهام، وليست السِّين للطلب بل «أستجيب» بمعنى أجيب (لَهُ؟ مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ) سؤله؟ (مَنْ) وللأَصيليِّ: «ومن» (يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ) ذنوبه؟

وسبق الحديث مع مباحثه بـ«التَّهجد» من أواخر «الصَّلاة» [ح:١١٤٥] وكذا في «الدَّعوات» [ح:٦٣٢١].

د٧.٤٤٣١

(١) في (ع): «حازم»، وهو تحريف.

(٢) في (د): «مفهومٌ».

(٣) في (د): «تقول».

٧٤٩٥ - ٧٤٩٦ - حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ: حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ: أَنَّ الأَعْرَجَ حَدَّثَهُ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ: أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «نَحْنُ الآخِرُونَ السَّابِقُونَ يَوْمَ القِيَامَةِ».

وَبِهَذَا الإِسْنَادِ قَالَ اللهُ: «أَنْفِقْ أُنْفِقْ عَلَيْكَ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ) الحكم بن نافعٍ قال: (أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ) بضمِّ الشِّين المعجمة، ابن أبي حمزة الحافظ أبو بِشْرٍ الحمصيُّ مولى بني أميَّة قال: (حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ) عبد الله بن ذكوان (أَنَّ الأَعْرَجَ) عبدَ الرَّحمن بن هرمز (حَدَّثَهُ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ) رضي الله عنه: (أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: نَحْنُ الآخِرُونَ) في الدُّنيا (السَّابِقُونَ يَوْمَ القِيَامَةِ).

(وَبِهَذَا الإِسْنَادِ) المذكور وهو: «حدَّثنا أبو اليمان... إلى آخره» قال[1]: (قَالَ اللهُ) عزَّ وجلَّ: (أَنْفِقْ) على عباد الله، و«أَنفِق» بفتح الهمزة وكسر الفاء مجزومٌ على الأمر (أُنْفِقْ عَلَيْكَ) بضمِّ الهمزة مجزومٌ جوابًا، أي: أعطك خَلَفه، بل أكثر منه أضعافًا مضاعفةً، ويُحكَى ممَّا ذكره في «الكواكب» عن/ بعض الصُّوفيَّة: أنَّه قد[2] تصدَّق برغيفين محتاجًا إليهما، فبعث بعض أصحابه إليه سُفْرَةً فيها إدامٌ وثمانية عَشَر رغيفًا، فقال لحاملها: أين الرَّغيفان/ الآخران؟ قال: كنت محتاجًا فأخذتهما في الطَّريق منها[3]، فقيل له: بِمَ عرفت أنَّها كانت عشرين؟ قال: من قوله تعالى: ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠] وقوله: «نحن الآخرون السَّابقون يوم القيامة» ذكره في «الدِّيات» [ح: ٦٨٨٧]. وقوله: «أَنفِق أُنفق عليك» طرفٌ من حديثٍ أورده تامًّا في «تفسير سورة هودٍ» [ح: ٤٦٨٤] والمراد منه هنا نسبة القول إلى الله تعالى في قوله: «أنفق».

٤٣١/١٠

د٣٤٤/٧ب

٧٤٩٧ - حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ فُضَيْلٍ، عَنْ عُمَارَةَ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ فَقَالَ: «هَذِهِ خَدِيجَةُ أَتَتْكَ بِإِنَاءٍ فِيهِ طَعَامٌ، أَوْ إِنَاءٍ فِيهِ شَرَابٌ، فَأَقْرِئْهَا مِنْ رَبِّهَا السَّلَامَ، وَبَشِّرْهَا بِبَيْتٍ مِنْ قَصَبٍ، لَا صَخَبَ فِيهِ وَلَا نَصَبَ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ) بضمِّ الزَّاي مُصغَّرًا، و«حَرْبٍ» بالحاء المهملة وبعد الرَّاء السَّاكنة مُوحَّدةٌ، النَّسائيُّ الحافظ قال: (حَدَّثَنَا ابْنُ فُضَيْلٍ) بضمِّ الفاء وفتح المعجمة، محمَّدٌ

(١) «قال»: مثبتٌ من (د).

(٢) «قد»: ليس في (د).

(٣) «منها»: ليس في (د) و(ع).

الضَّبِّيُّ مولاهم الحافظ أبو عبد الرَّحمن (عَنْ عُمَارَةَ) بن القعقاع (عنْ أبي زُرْعة) بضمِّ الزَّاي وسكون الرَّاء، هرمِ البجليِّ (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللهُ عَنْهُ (فقالَ: هَذِه خديجةُ أتتْك) ولأبي ذرٍّ عن المُستملي: «تأتيك» وسبق في «باب تزويج النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خديجة وفضلها» [ح:٣٨٢٠] من طريق قتيبة بن سعيدٍ عن محمَّد بن فضيلٍ إلى أبي هريرة قال: «أتى جبريلُ النَّبيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فقال: يا رسول الله هذه خديجة قد أتت» (بِإِنَاءٍ فِيهِ طَعَامٌ، أَوْ إِنَاءٍ فِيهِ شَرَابٌ) بالشَّكِّ، وللأَصيليِّ: «أو شرابٌ» ولأبي ذرٍّ: «أو إناءٌ أو شرابٌ» كذا بالرَّفع في الفرع وأصله[1] شكَّ هل قال: «فيه طعامٌ» أو قال: «إناءٌ» فقط، لم يذكر ما فيه، ويجوز الرَّفع والجرُّ في قوله: «أو شرابٌ» (فَأَقْرِئْهَا) بهمزةٍ مفتوحةٍ بعد الفاء وأخرى ساكنةٍ بعد الرَّاء (مِنْ رَبِّهَا السَّلَامَ، وَبَشِّرْهَا بِبَيْتٍ) في الجنَّة (مِنْ قَصَبٍ) «لؤلؤةٍ مُجوَّفةٍ» كما في «المعجم الكبير» للطَّبرانيِّ (لَا صَخَبَ) بالصَّاد المهملة والخاء المعجمة والموحَّدة المفتوحات[2]، لا صياح (فِيهِ وَلَا نَصَبَ) ولا تعب ﴿جَزَآءً وِفَاقًا﴾ [النَّبأ: ٢٦] لأنَّه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لمَّا دعا النَّاس إلى الإسلام أجابت[3] من غير منازعةٍ ولا تعبٍ، بل أزالت عنه كلَّ تعبٍ وآنسته من كلِّ وحشةٍ، فناسب أن يكون بيتها في الجنَّة بالصِّفة المقابلة لفعلها، قاله السُّهيليُّ في «الرَّوض»[4].

وسبق الحديث في الباب المذكور [ح:٣٨٢٠].

٧٤٩٨ - حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ أَسَدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «قَالَ اللهُ: أَعْدَدْتُ لِعِبَادِي الصَّالِحِينَ مَا لَا عَيْنٌ رَأَتْ، وَلَا أُذُنٌ سَمِعَتْ، وَلَا خَطَرَ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ أَسَدٍ) أبو عبد الله المروزيُّ، نزل البصرة[5] قال: (أَخْبَرَنَا) وللأَصيليِّ: «حدَّثنا» (عَبْدُ اللهِ) بن المبارك المروزيُّ قال: (أَخْبَرَنَا) وللأَصيليِّ: «حدَّثنا»

---

(١) قوله: «كذا بالرَّفع في الفرع وأصله» ليس في (د).

(٢) في (د): «مفتوحات».

(٣) في (د): «أجابته».

(٤) قوله: «في الرَّوض»: ليس في (د) و(س).

(٥) قوله: «نزل البصرة»: ليس في (د).

(مَعْمَرٌ) هو ابن راشدٍ (عَنْ هَمَّام بْنِ مُنَبِّهٍ) بكسر الموحَّدة المشدَّدة (عَنْ أبي هُرَيْرَةَ ﵁[1])، عن النَّبِيِّ ﷺ) أنَّه (قَالَ: قَالَ اللهُ ﷿: (أَعْدَدْتُ لِعِبَادِي الصَّالِحِين) والإضافة للتَّشريف، أي: هيَّأت لهم في الجنَّة (مَا لَا عَيْنٌ رَأَتْ) أي: ما رأت العيون كلُّهنَّ ولا عينٌ واحدةٌ، فالعين في سياق النَّفي، فتفيد الاستغراق، ومثله قوله: (وَلَا أُذُنٌ سَمِعَتْ، وَلَا خَطَرَ عَلَى قَلْبِ بَشرٍ).

وسبق الحديث في «سورة السَّجدة» [ح: ٤٧٧٩].

٧٤٩٩ - حَدَّثَنَا مَحْمُودٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي سُلَيْمَانُ الأَحْوَلُ: أَنَّ طَاوُسًا أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا تَهَجَّدَ مِنَ اللَّيْلِ قَالَ: «اللَّهُمَّ لَكَ الحَمْدُ أَنْتَ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ، وَلَكَ الحَمْدُ أَنْتَ قَيِّمُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ، وَلَكَ الحَمْدُ أَنْتَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَنْ فِيهِنَّ، أَنْتَ الحَقُّ، وَوَعْدُكَ الحَقُّ، وَقَوْلُكَ الحَقُّ، وَلِقَاؤُكَ الحَقُّ، وَالجَنَّةُ حَقٌّ، وَالنَّارُ حَقٌّ، وَالنَّبِيُّونَ حَقٌّ، وَالسَّاعَةُ حَقٌّ، اللَّهُمَّ لَكَ أَسْلَمْتُ، وَبِكَ آمَنْتُ، وَعَلَيْكَ تَوَكَّلْتُ، وَإِلَيْكَ أَنَبْتُ، وَبِكَ خَاصَمْتُ، وَإِلَيْكَ حَاكَمْتُ، فَاغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ وَمَا أَخَّرْتُ، وَمَا أَسْرَرْتُ وَمَا أَعْلَنْتُ، أَنْتَ إِلَهِي لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا مَحْمُودٌ) هو ابن غيلان قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ) بن همَّامٍ قال: (أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ) عبد الملك/ بن عبد العزيز قال: (أَخْبَرَنِي) بالإفراد (سُلَيْمَانُ) بن أبي مسلمٍ (الأَحْوَلُ) المكِّيُّ (أَنَّ طَاوُسًا) اليمانيَّ (أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ) ﵄ (يَقُولُ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا تَهَجَّدَ مِنَ اللَّيْلِ قَالَ: اللَّهُمَّ لَكَ الحَمْدُ أَنْتَ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ) منوِّرهما (وَلَكَ الحَمْدُ أَنْتَ قَيِّمُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ) الذي يقوم بحفظهما (وَلَكَ الحَمْدُ أَنْتَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَنْ فِيهِنَّ، أَنْتَ الحَقُّ) المتحقِّق وجوده (وَوَعْدُكَ الحَقُّ) الذي لا يدخله خُلْفٌ (وَقَوْلُكَ الحَقُّ) الثَّابت مدلوله اللَّازم (وَلِقَاؤُكَ الحَقُّ) وللأَصيليِّ: «حقٌّ» بلا ألفٍ ولامٍ، أي: رؤيتك في الآخرة حيث لا مانع (وَالجَنَّةُ حَقٌّ، وَالنَّارُ حَقٌّ) أي: كلٌّ منهما موجودٌ (وَالنَّبِيُّونَ/ حَقٌّ، وَالسَّاعَةُ حَقٌّ) أي: قيامها (اللَّهُمَّ؛ لَكَ أَسْلَمْتُ) أي: انقدت لأمرك ونهيك (وَبِكَ آمَنْتُ) أي: صدَّقت بك وبما أنزلت (وَعَلَيْكَ تَوَكَّلْتُ) أي: فوَّضت أمري إليك (وَإِلَيْكَ أَنَبْتُ) رجعت (وَبِكَ خَاصَمْتُ) أي: بما آتيتني من البراهين خاصمت من خاصمني من الكفَّار

د٧/٣٤٥أ ٤٣٢/١٠

(١) قوله: «﵁»: سقط من (د).

(وَإِلَيْكَ حَاكَمْتُ) كلَّ من أبى قبول ما أرسلتني به (فَاغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ وما أخَّرْتُ، وما أسْرَرْتُ وَمَا أَعْلَنْتُ، أَنْتَ إِلَهِي لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ) ومطابقته للتَّرجمة في قوله: «وقولك الحقُّ».

وسبق في «التَّهجُّد» [ح: ١١٢٠] وغيره.

٧٥٠٠ - حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ النُّمَيْرِيُّ: حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ الأَيْلِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ الزُّهْرِيَّ قَالَ: سَمِعْتُ عُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ وَسَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ وَعَلْقَمَةَ بْنَ وَقَّاصٍ وَعُبَيْدَ اللهِ ابْنَ عَبْدِ اللهِ، عَنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ حِينَ قَالَ لَهَا أَهْلُ الإِفْكِ مَا قَالُوا، فَبَرَّأَهَا اللهُ مِمَّا قَالُوا -وَكُلٌّ حَدَّثَنِي طَائِفَةً مِنَ الحَدِيثِ الَّذِي حَدَّثَنِي- عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: وَلَكِنْ وَاللهِ مَا كُنْتُ أَظُنُّ أَنَّ اللهَ يُنْزِلُ فِي بَرَاءَتِي وَحْيًا يُتْلَى، وَلَشَأْنِي فِي نَفْسِي كَانَ أَحْقَرَ مِنْ أَنْ يَتَكَلَّمَ اللهُ فِيَّ بِأَمْرٍ يُتْلَى، وَلَكِنِّي كُنْتُ أَرْجُو أَنْ يَرَى رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي النَّوْمِ رُؤْيَا يُبَرِّئُنِي اللهُ بِهَا، فَأَنْزَلَ اللهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ جَاءُو بِالْإِفْكِ﴾ العَشْرَ الآيَاتِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ) بكسر الميم، قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ) بضمِّ العين (النُّمَيْرِيُّ) بضمِّ النُّون وفتح الميم، قال: (حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ الأَيْلِيُّ) بفتح الهمزة وسكون التَّحتيَّة وكسر اللام (قَالَ: سَمِعْتُ الزُّهْرِيَّ) محمَّد بن مسلمٍ (قَالَ: سَمِعْتُ عُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ) بن العوَّام (وَسَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ وَعَلْقَمَةَ بْنَ وَقَّاصٍ) اللَّيثيَّ (وَعُبَيْدَ اللهِ) بضمِّ العين (ابْنَ عَبْدِ اللهِ) ابن عتبة بن مسعودٍ، أربعتهم (عَنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ حِينَ قَالَ لَهَا أَهْلُ الإِفْكِ مَا قَالُوا، فَبَرَّأَهَا اللهُ) عزَّ وجلَّ (مِمَّا قَالُوا) بما أنزل في القرآن (وَكُلٌّ) من الأربعة (حَدَّثَنِي) بالإفراد (طَائِفَةً) قطعةً (مِنَ الحَدِيثِ الَّذِي حَدَّثَنِي) به منه (عَنْ) حديث (عَائِشَةَ) رضي الله عنها (قَالَتْ) بعد أن ذكرت سفرها معه ﷺ في غزوةٍ غزاها... الحديث بطوله في قصَّة الإفك السَّابقة في غير ما موضعٍ، وقولها: «والله يعلم أنِّي حينئذٍ بريئةٌ وأنَّ الله مبرِّئي ببراءتي» (وَلَكِنْ)[1] ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنِيِّ: «ولكنِّي» (وَاللهِ مَا كُنْتُ أَظُنُّ أَنَّ اللهَ) تبارك وتعالى (يُنْزِلُ) بضمِّ الياء، من أنزل (فِي بَرَاءَتِي) ممَّا نسبه لي أهل الإفك (وَحْيًا يُتْلَى) يُقرأ (وَلَشَأْنِي فِي نَفْسِي كَانَ أَحْقَرَ مِنْ أَنْ يَتَكَلَّمَ اللهُ) عزَّ وجلَّ (فِيَّ) بتشديد الياء (بِأَمْرٍ يُتْلَى، وَلَكِنِّي كُنْتُ أَرْجُو أَنْ يَرَى رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي النَّوْمِ/ رُؤْيَا يُبَرِّئُنِي اللهُ د٧/٣٤٥ب

---

(١) في (ص): «ولكنني».

بِهَا، فَأَنْزَلَ اللهُ تَعَالَى ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ جَآءُو بِٱلْإِفْكِ﴾ [النور: ١١] العشر الآيات[1] في براءتي.

ومطابقته للتَّرجمة في قوله: «من أن يتكلَّم الله فيَّ بأمرٍ يُتلَى» وسبق الحديث في[2] غير مرَّةٍ [ح: ٢٦٦١، ٤١٤١، ٤٧٥٠].

٧٥٠١ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا الْمُغِيرَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «يَقُولُ اللهُ: إِذَا أَرَادَ عَبْدِي أَنْ يَعْمَلَ سَيِّئَةً فَلَا تَكْتُبُوهَا عَلَيْهِ حَتَّى يَعْمَلَهَا، فَإِنْ عَمِلَهَا فَاكْتُبُوهَا بِمِثْلِهَا، وَإِنْ تَرَكَهَا مِنْ أَجْلِي فَاكْتُبُوهَا لَهُ حَسَنَةً، وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَعْمَلَ حَسَنَةً فَلَمْ يَعْمَلْهَا فَاكْتُبُوهَا لَهُ حَسَنَةً، فَإِنْ عَمِلَهَا فَاكْتُبُوهَا لَهُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا إِلَى سَبْعِ مِئَةٍ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ) أبو رجاءٍ قال: (حَدَّثَنَا الْمُغِيرَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) المدنيُّ (عَنْ أَبِي الزِّنَادِ) عبد الله بن ذكوان (عَنِ الأَعْرَجِ) عبد الرَّحمن بن هرمز (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) ﵁: (أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: يَقُولُ اللهُ) ﷿: (إِذَا أَرَادَ عَبْدِي أَنْ يَعْمَلَ سَيِّئَةً فَلَا تَكْتُبُوهَا عَلَيْهِ حَتَّى[3] يَعْمَلَهَا) بفتح الميم (فَإِنْ عَمِلَهَا) بكسرها، ولأبي ذرٍّ عن الحَمُّويي والمُستملي: «فإذا عملها» (فَاكْتُبُوهَا) عليه (بِمِثْلِهَا) من غير تضعيفٍ (وَإِنْ تَرَكَهَا مِنْ أَجْلِي) أي: خوفًا منِّي (فَاكْتُبُوهَا لَهُ حَسَنَةً) واحدةً غير مضاعفةٍ، وزاد في رواية ابن عبَّاسٍ في «الرِّقاق» [ح: ٦٤٩١] «كاملةً» (وَإِذَا أَرَادَ) عبدي (أَنْ يَعْمَلَ حَسَنَةً فَلَمْ يَعْمَلْهَا؛ فَاكْتُبُوهَا لَهُ حَسَنَةً) زاد ابن عبَّاسٍ: «كاملةً» أي: لا نقص فيها (فَإِنْ عَمِلَهَا) بكسر الميم (فَاكْتُبُوهَا لَهُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا إِلَى سَبْعِ مِئَةٍ) ولأبي ذرٍّ عن الحَمُّويي والمُستملي: «إلى سبع مئة ضعفٍ» زاد في الرِّواية المذكورة «إلى أضعافٍ كثيرةٍ» أي: بحسب الزِّيادة في الإخلاص، والغرض من الحديث قوله: «يقول الله».

وسبق نحوه في «باب مَن همَّ بحسنةٍ» [ح: ٦٤٩١] من حديث ابن عبَّاسٍ.

٧٥٠٢ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي مُزَرِّدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﵁: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «خَلَقَ اللهُ الْخَلْقَ، فَلَمَّا فَرَغَ مِنْهُ قَامَتِ

(١) في (د): «آياتٍ».

(٢) «في»: ليس في (د).

(٣) في (ص): «حين» وهو تحريف.

الرَّحِمُ فَقَالَ: مَهْ، قَالَتْ: هَذَا مَقَامُ العَائِذِ بِكَ مِنَ القَطِيعَةِ، فَقَالَ: أَلَا تَرْضَيْنَ أَنْ أصل مَنْ وصلك، وَأَقْطَعَ مَنْ قَطَعَكِ؟ قَالَتْ: بَلَى يَا رَبِّ، قَالَ: فَذَلِكِ لَكِ» ثُمَّ قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوا أَرْحَامَكُمْ﴾.

وبه قال: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللهِ) الأويسيُّ قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ) وسقط «ابن بلالٍ» لأبي ذرٍّ (عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي مُزَرِّدٍ) بضمِّ الميم وفتح الزَّاي وكسر الرَّاء المشدَّدة، والذي في «اليونينيَّة» فتحها بعدها دالٌ مهملةٌ، واسمه عبد الرَّحمن بن يسارٍ -بالتَّحتيَّة والمهملة المخفَّفة- (عَنْ) عمِّه (سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي/ هُرَيْرَةَ ﵁: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: خَلَقَ اللهُ) ﷿ (الخَلْقَ، فَلَمَّا فَرَغَ مِنْهُ) أي: أتمَّه وقضاه (قَامَتِ الرَّحِمُ) حقيقةً بأن تجسَّمت[1]، زاد في «تفسير سورة القتال» [ح: ٤٨٣٠] «قامت الرَّحم فأخذت بحقْوِ[2] الرَّحمن» وهو استعارةٌ؛ إذ من عادة المستجير أن يأخذ بذيل المُستَجار به أو بطرف ردائه، وربَّما أخذ بحقو إزاره مبالغةً في الاستجارة (فَقَالَ) تعالى لها: (مَهْ) بفتح الميم وسكون الهاء، أي: اكففي (قَالَتْ) بلسان الحال أو بلسان القال[3] وفي حديث عبد الله بن عمرٍو وعند أحمد «أنَّها تكلَّم بلسانٍ طلقٍ ذلقٍ» وللأَصيليِّ: «فقالت»: (هَذَا مَقَامُ العَائِذِ) أي: قيامي هذا قيام المستجير (بِكَ مِنَ القَطِيعَةِ فَقَالَ) جلَّ وعلا، ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنيِّ: «قال»: (أَلَا) بالتَّخفيف (تَرْضَيْنَ أَنْ أَصِلَ مَنْ وَصَلَكِ) بأن أتعطَّف عليه (وَأَقْطَعَ مَنْ قَطَعَكِ) فلا أتعطَّف عليه؟ (قَالَتْ: بَلَى)/ رضيت (يَا رَبِّ، قَالَ) تعالى: (فَذَلِكِ لَكِ) بكسر الكاف فيهما (ثُمَّ قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ﴾ [محمَّد: ٢٢]) وفي «الأدب» [ح: ٥٩٨٧] قال رسول الله ﷺ: «فاقرؤوا ما شئتم: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ﴾» (﴿إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوا أَرْحَامَكُمْ﴾ [محمد: ٢٢]).

٤٣٣/١٠

د٣٤٦/٧أ

وهذا[4] الحديث سبق في «تفسير سورة القتال» [ح: ٤٨٣٠] وفي «كتاب الأدب» [ح: ٥٩٨٧].

---

(١) في (ع): «تجمَّعت».

(٢) في هامش (ع): الحقْوُ: الكَشْح والإزار، ويُكسَر، أو مَعْقِده كالحَقْوة «قاموس».

(٣) في (ص) و(م): «المقال».

(٤) «هذا»: ليس في (د).

٧٥٠٣ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنا سُفيانُ، عَنْ صالحٍ، عنْ عُبَيْدِ اللهِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خالِدٍ قال: مُطِرَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «قَالَ اللهُ: أَصْبَحَ مِنْ عِبادي كافِرٌ بي وَمُؤْمِنٌ بي».

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مُسَرْهَدٍ قال: (حدَّثَنا سُفْيَانُ) بن عيينة (عَنْ صالحٍ) هو ابن كيسان (عَنْ عُبَيْدِ اللهِ) بضمِّ العين ابن عبد الله بن عتبة بن مسعودٍ (عَنْ زَيْدِ بْنِ خالِدٍ) الجهنيِّ رضي الله عنه أنَّه (قَالَ: مُطِرَ النَّبِيُّ ﷺ) بضمِّ الميم وكسر الطَّاء، أي: حصل المطر بدعائه ﷺ (فَقَالَ) عليه الصلاة والسلام: (قَالَ اللهُ) عز وجل: (أَصْبَحَ مِنْ عِبَادِي كافِرٌ بِي) وهو من قال: مُطِرنا بنوء كذا (وَمُؤْمِنٌ بِي) وهو من قال: مُطِرنا بفضل الله ورحمته كما وقع مبيَّنًا في الحديث الآخر السَّابق في «الاستسقاء» [ح: ١٠٣٨] ومطابقته هنا ظاهرةٌ[١].

٧٥٠٤ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «قَالَ اللهُ: إِذَا أَحَبَّ عَبْدِي لِقَائِي أَحْبَبْتُ لِقَاءَهُ، وَإِذَا كَرِهَ لِقَائِي كَرِهْتُ لِقَاءَهُ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) بن أبي أويسٍ قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (مَالِكٌ) الإمام (عَنْ أَبِي الزِّنَادِ) عبد الله (عَنِ الأَعْرَجِ) عبد الرَّحمن بن هرمز (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رضي الله عنه (أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: قَالَ اللهُ) عز وجل: (إِذَا أَحَبَّ عَبْدِي لِقَائِي) أي: الموت، وقال ابن الأثير: المراد باللِّقاء المصير إلى الدَّار الآخرة، وطلب ما عند الله، وليس المراد به الموت؛ لأنَّ كلًّا يكرهه، فَمن ترك الدُّنيا وأبغضها أحبَّ لقاء الله، ومن آثرها وركن إليها كره لقاء الله (أَحْبَبْتُ لِقَاءَهُ) أي: إرادة الخير له والإنعام عليه (وَإِذَا كَرِهَ) عبدي (لِقَائِي كَرِهْتُ لِقَاءَهُ) فيه: أنَّ محبة لقاء الله لا تدخل في النَّهي عن تمنِّي الموت؛ لأنَّها ممكنةٌ مع عدم تمنِّيه؛ لأنَّ النَّهي محمولٌ على حال الحياة المستمرَّة، أمَّا عند المعاينة والاحتضار فلا تدخل تحت النَّهي، بل هي مستحبَّةٌ.

وسبقت مباحث الحديث في «باب من أحبَّ لقاء الله» من «كتاب الرِّقاق» [ح: ٦٥٠٧][٢].

٧٥٠٥ - حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ: حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «قَالَ اللهُ: أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي».

---

(١) في هامش (ج): وفي «المغازي» وفي «أبواب صفة الصلاة».

(٢) من رواية عبادة بن الصامت، وعائشة.

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ) الحكم بن نافع قال: (أخبرنا شُعَيْبٌ) أي[1]: ابن أبي حمزة قال: (حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ) عبد الله بن ذكوان (عَنِ الأَعْرَجِ) عبد الرَّحمن (عَنْ أَبِي هُرَيْرَة) ﵁: (أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: قَالَ اللهُ) ﷿: (أَنَا) ولأبي ذرٍّ عن المُستملي[2]: «لأنا» (عِنْد ظَنِّ عَبْدِي بِي) إن ظنَّ خيرًا فله، أو غيره فله.

وسبق في «بابِ ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ﴾ [آل عمران: ٢٨]» [ح: ٧٤٠٥] من «كتاب التَّوحيد».

٧٥٠٦ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «قَالَ رَجُلٌ لَمْ يَعْمَلْ خَيْرًا قَطُّ: فَإِذَا مَاتَ فَحَرِّقُوهُ وَاذْرُوا نِصْفَهُ فِي البَرِّ وَنِصْفَهُ فِي البَحْرِ فَوَاللهِ لَئِنْ قَدَرَ اللهُ عَلَيْهِ لَيُعَذِّبَنَّهُ عَذَابًا لَا يُعَذِّبُهُ أَحَدًا مِنَ العَالَمِينَ، فَأَمَرَ اللهُ البَحْرَ فَجَمَعَ مَا فِيهِ، وَأَمَرَ البَرَّ فَجَمَعَ مَا فِيهِ، ثُمَّ قَالَ: لِمَ فَعَلْتَ؟ قَالَ: مِنْ خَشْيَتِكَ وَأَنْتَ أَعْلَمُ، فَغَفَرَ لَهُ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) بن أبي أويسٍ قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (مَالِكٌ) الإمام (عَنْ أَبِي الزِّنَادِ) عبد الله (عَنِ الأَعْرَجِ) عبد الرَّحمن بن هرمز[3] (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) ﵁: (أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ/ قَالَ: قَالَ[4] رَجُلٌ) كان نبَّاشًا في بني إسرائيل (لَمْ يَعْمَلْ خَيْرًا قَطُّ) لأهله أو لبَنِيْه: (فَإِذَا) ولأبي ذرٍّ: «إذا» (مَاتَ) كان مقتضى السِّياق أن يقول: إذا متُّ، لكنَّه/ على طريق الالتفات (فَحَرِّقُوهُ وَاذْرُوا) بالذَّال المعجمة (نِصْفَهُ فِي البَرِّ وَنِصْفَهُ فِي البَحْرِ، فَوَاللهِ لَئِنْ قَدَرَ اللهُ) بتخفيف الدَّال، أي: ضيَّق الله (عَلَيْهِ) كقوله تعالى: ﴿وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُۥ﴾ [الطَّلاق: ٧] أي: ضُيِّق عليه، وليس شكًّا في القدرة على إحيائه (لَيُعَذِّبَنَّهُ عَذَابًا لَا يُعَذِّبُهُ أَحَدًا مِنَ العَالَمِينَ) زاد في «بني إسرائيل» [ح: ٣٤٨١]: «فلمَّا مات فُعِل به ذلك» (فَأَمَرَ اللهُ) ﷿ (البَحْرَ فَجَمَعَ) بالفاء ولأبي ذرٍّ عن الحَمُّويي: «ليجمع» (مَا فِيهِ، وَأَمَرَ البَرَّ فَجَمَعَ مَا فِيهِ) وزاد أيضًا «فإذا هو قائمٌ» أي: بين يدي الله تعالى (ثُمَّ قَالَ) تعالى له: (لِمَ فَعَلْتَ) هذا؟ (قَالَ: مِنْ خَشْيَتِكَ) يا ربِّ (وَأَنْتَ أَعْلَمُ) جملةٌ حاليَّةٌ أو معترضةٌ (فَغَفَرَ لَهُ).

د٧/٣٤٦ب

٤٣٤/١٠

---

(١) «أي»: ليس في (د).

(٢) في (د): «الكشميهنيِّ»، والمثبت موافقٌ لما في هامش «اليونينيَّة».

(٣) «ابن هرمز»: مثبتٌ من (د).

(٤) قوله: «الله ﷿: أنا، ولأبي ذر عن المستملي: لأنا.... قَالَ: قَالَ» سقط من (ص).

وسبق الحديث في «ذكر بني إسرائيل» [ح: ٣٤٨١].

٧٥٠٧ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِسْحَاقَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَاصِمٍ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللهِ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي عَمْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ عَبْدًا أَصَابَ ذَنْبًا -وَرُبَّمَا قَالَ: أَذْنَبَ ذَنْبًا- فَقَالَ: رَبِّ أَذْنَبْتُ -وَرُبَّمَا قَالَ: أَصَبْتُ- فَاغْفِرْ، فَقَالَ رَبُّهُ: أَعَلِمَ عَبْدِي أَنَّ لَهُ رَبًّا يَغْفِرُ الذَّنْبَ، وَيَأْخُذُ بِهِ؟ غَفَرْتُ لِعَبْدِي، ثُمَّ مَكَثَ مَا شَاءَ اللهُ، ثُمَّ أَصَابَ ذَنْبًا أَوْ أَذْنَبَ ذَنْبًا، فَقَالَ: رَبِّ أَذْنَبْتُ -أَوْ أَصَبْتُ- آخَرَ فَاغْفِرْهُ فَقَالَ: أَعَلِمَ عَبْدِي أَنَّ لَهُ رَبًّا يَغْفِرُ الذَّنْبَ وَيَأْخُذُ بِهِ؟ غَفَرْتُ لِعَبْدِي، ثُمَّ مَكَثَ مَا شَاءَ اللهُ ثُمَّ أَذْنَبَ ذَنْبًا -وَرُبَّمَا قَالَ: أَصَابَ ذَنْبًا- قَالَ: رَبِّ أَصَبْتُ -أَوْ قَالَ: أَذْنَبْتُ- آخَرَ فَاغْفِرْهُ لِي، فَقَالَ: أَعَلِمَ عَبْدِي أَنَّ لَهُ رَبًّا يَغْفِرُ الذَّنْبَ وَيَأْخُذُ بِهِ؟ غَفَرْتُ لِعَبْدِي -ثَلَاثًا- فَلْيَعْمَلْ مَا شَاءَ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِسْحَاقَ) بن الحصين بن جابر، السُّرْماريُّ -بفتح السِّين المهملة الأولى[1] وكسرها وسكون الرَّاء- الكلَّابيُّ[2] نسبةً إلى سرمارة قريةٍ من قرى بخارى، قال: (حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَاصِمٍ) بفتح العين وسكون الميم، أبو عثمان الكلاباذي البصريُّ، حدَّث عنه البخاريُّ بلا واسطةٍ في «كتاب الصَّلاة» [ح: ٥٧٥] وغيره[3] قال: (حَدَّثَنَا هَمَّامٌ) هو ابن يحيى قال: (حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللهِ) بن أبي طلحة الأنصاريُّ التَّابعيُّ المشهور قال: (سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي عَمْرَةَ) بفتح العين وسكون الميم، التَّابعيَّ الجليل المدنيَّ، واسم أبيه كنيته، وهو أنصاريٌّ صحابيٌّ، وقيل: إنَّ لعبد الرَّحمن[4] رؤيةً (قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ) ﵁ (قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: إِنَّ عَبْدًا أَصَابَ ذَنْبًا -وَرُبَّمَا قَالَ: أَذْنَبَ ذَنْبًا-) بالشَّكِّ (فَقَالَ): يا (رَبِّ أَذْنَبْتُ) ذنبًا[5] (وَرُبَّمَا قَالَ: أَصَبْتُ) أي: ذنبًا (فَاغْفِرْ) ذنبي، ولأبي ذرٍّ: «فاغفره» وللكشميهنيِّ: «فاغفر لي» (فَقَالَ رَبُّهُ: أَعَلِمَ عَبْدِي) بهمزة الاستفهام والفعل الماضي، وللأصيليِّ: «علم» بحذف الهمزة (أَنَّ لَهُ رَبًّا يَغْفِرُ الذَّنْبَ وَيَأْخُذُ بِهِ؟) أي: يعاقب

(١) «الأولى»: مثبتٌ من (د) و(س).

(٢) في غير (د): «الكلابذيُّ»، والمثبت موافقٌ لكتب التَّراجم.

(٣) في غير (ب) و(س): «وغيرها»، وغير كتاب الصلاة مثل: [٥٠١٦، ٥٨١٢، ٦١٦٧، ٦٢٦٣].

(٤) زيد في (د): «أيضًا».

(٥) «ذنبًا»: مثبتٌ من (د) و(س).

عليه، وللأَصيليِّ: «يغفر الذُّنوب ويأخذ بها» (غفَرْتُ لعبْدي) ذنبه، أو قال[1]: ذنوبه (ثُمَّ مكث مَا شَاءَ اللهُ) من الزَّمان (ثُمَّ أَصَابَ ذَنْبًا) آخر، وفي رواية حمَّادٍ عند مسلم: «ثمَّ عاد فأذنب» (أَوْ) قال: (أَذْنَبَ ذَنْبًا، فَقَالَ): يا (رَبِّ أَذْنَبْتُ -أَوْ) قال: (أَصَبْتُ-) ذنبًا (آخر فاغْفِرْهُ) لي، وللأَصيليِّ: «فاغفر لي» (فَقَالَ) ربُّه: (أَعَلِمَ) وللأَصيليِّ: «علم» (عَبْدِي أَنَّ لَهُ رَبًّا يغْفِرُ الذَّنب وَيَأْخُذُ بِهِ) ويعاقب فاعله عليه؟ (غَفَرْتُ لِعَبْدِي، ثُمَّ مَكَثَ مَا شَاءَ الله) من الزَّمان (ثُمَّ أَذْنب ذَنْبًا) آخر (-وَرُبَّمَا قَالَ: أَصَابَ ذَنْبًا- قَالَ)[2]: يا (رَبِّ أَصَبْتُ، أَوْ قَالَ) سقط لفظ «قال» لغير أبي ذرٍّ: (أَذْنَبْتُ) ذنبًا (آخَرَ فَاغْفِرْهُ لِي) كذا بالشَّكِّ في هذه المواضع/ المذكورة كلِّها في هذا الحديث من هذا الوجه، ورواه حمَّاد بن سلمة عن إسحاق عند مسلمٍ بلفظ: «عن النَّبيِّ ﷺ فيما يروي عن ربِّه ﷻ قال: أذنب عبدي ذنبًا» ولم يشكَّ، وكذا في بقيَّة المواضع (فَقَالَ) ربُّه[3]: (أَعَلِمَ عَبْدِي أَنَّ لَهُ رَبًّا يَغْفِرُ الذَّنبَ وَيَأْخُذُ بِهِ؟ غَفَرْتُ لِعَبْدِي -ثَلَاثًا-) أي: الذُّنوب الثَّلاثة، وسقط لفظ «ثلاثًا» لأبي ذرٍّ كقوله: (فَلْيَعْمَلْ مَا شَاءَ) إذا كان هذا دأبه يذنب الذَّنب فيتوب منه ويستغفر، لا أنَّه يذنب الذَّنب ثمَّ يعود إليه، فإنَّ هذه توبة الكذَّابين، ويدلُّ له قوله: «أصاب ذنبًا آخر» كذا قرَّره المنذريُّ، وقال أبو العبَّاس في «المفهم»: هذا الحديث يدلُّ على عظم فائدة الاستغفار، وكثرة فضل الله وسعة رحمته وحلمه وكرمه، لكنَّ هذا الاستغفار هو الذي يثبت معناه في القلب مقارنًا للِّسان؛ لتنحلَّ به عقدة الإصرار ويحصل مع النَّدم، ويشهد له حديث: «خياركم كل مُفتَنٍ توَّابٍ» أي: الذي يتكرَّر منه الذَّنب والتَّوبة، فكلَّما وقع في ذنبٍ عاد إلى التَّوبة، لا من قال: أستغفر الله، بلسانه، وقلبُه مُصِرٌّ على تلك المعصية، فهذا الذي استغفاره يحتاج إلى استغفارٍ، وفي حديث ابن عبَّاسٍ عند ابن أبي الدُّنيا/ مرفوعًا: «التَّائب من الذَّنب كمن لا ذنب له، والمستغفر من الذَّنب وهو مقيمٌ عليه كالمستهزئ بربِّه» لكنَّ الرَّاجح أنَّ قوله: «والمستغفر...» إلى آخره موقوفٌ، وقال ابن بطَّالٍ في هذا الحديث: إنَّ المصرَّ على المعصية في مشيئة الله إن شاء عذَّبه، وإن شاء غفر له مغلِّبًا لحسنته التي جاء بها، وهي اعتقاد أنَّ له ربًّا خالقًا يعذِّبهُ ويغفر له، واستغفاره إيَّاه على ذلك

د٧/٣٤٧أ

٤٣٥/١٠

(١) «قال»: ليس في (ب).

(٢) زيد في (د): «قال»، وهو تكرارٌ.

(٣) في (ص): «له».

يدلُّ عليه قوله تعالى: ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠] ولا حسنة أعظم من التَّوحيد، فإن قيل: إنَّ استغفاره ربَّه توبةٌ منه قلنا: ليس الاستغفار أكثر من طلب المغفرة، وقد يطلبها المصرُّ والتَّائب، ولا دليل[1] في الحديث على أنَّه تاب ممَّا سأل الغفران عنه؛ لأنَّ حدَّ التَّوبة الرُّجوع عن الذَّنب والعزم ألَّا يعود إليه والإقلاع عنه، والاستغفار بمجرَّده لا يُفهَم منه ذلك، وقال السُّبكيُّ في «الحلبيَّات»: الاستغفار طلب المغفرة إمَّا باللِّسان أو بالقلب/ أو بهما، فالأوَّل: فيه نفعٌ لأنَّه خيرٌ من السُّكوت، ولأنَّه يعتاد قول الخير، والثَّاني: نافعٌ جدًّا، والثَّالث: أبلغ منه، لكن لا يمحِّصان الذَّنب حتَّى توجد التَّوبة منه[2]، فإنَّ العاصي المصرَّ يطلب المغفرة ولا يستلزم ذلك وجود التَّوبة إلى أن قال: والذي ذكرته من أنَّ معنى الاستغفار غير معنى التَّوبة هو بحسب وضع اللَّفظ، لكنَّه غلب عند كثيرٍ من النَّاس أنَّ لفظ «أستغفر الله» معناه التَّوبة، فمن كان ذلك معتقده فهو يريد التَّوبة لا محالة، ثمَّ قال: وذكر بعضهم أنَّ التَّوبة لا تتمُّ إلَّا بالاستغفار لقوله تعالى: ﴿وَأَنِ ٱسْتَغْفِرُوا۟ رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوٓا۟ إِلَيْهِ﴾ [هود: ٣] والمشهور أنَّه لا يُشترَط، وقال بعضهم: يكفي في التَّوبة تحقُّق النَّدم على وقوعه منه، فإنَّه يستلزم الإقلاع عنه والعزم على عدم العود، فهما ناشئان عن النَّدم لا أصلان معه[3]، ومن ثمَّ جاء[4] الحديث: «النَّدم توبةٌ» وهو حديثٌ حسنٌ من حديث ابن مسعودٍ، أخرجه ابن ماجه وصحَّحه الحاكم، وأخرجه ابن حبَّان من حديث أنسٍ وصحَّحه[5]. انتهى. ملخَّصًا من «فتح الباري».

د٧/٣٤٧ب

وسقط للأصيليِّ «فقال: أَعَلِمَ عبدي أنَّ له ربًّا» الثَّالثة إلى آخر الحديث، ومطابقته للتَّرجمة في قوله: «فقال[6] ربُّه» وفي قوله: فقال: «أَعَلِمَ عبدي؟».

وأخرجه مسلمٌ في «التَّوبة» والنَّسائيُّ في «اليوم واللَّيلة».

---

(١) في (ب) و(س): «دلالة».

(٢) قوله: «منه»: جاء في غير (ب) و(س) بعد قوله لاحقًا: «وجود التَّوبة».

(٣) في هامش (ص) و(ل): وقع في خطِّه: لا أصلان معه.

(٤) زيد في (د): «في».

(٥) قوله: «وقال بعضهم: يكفي في التَّوبة تحقُّق... من حديث أنسٍ وصحَّحه» جاء في (د) و(ع) بعد قوله سابقًا: «لا يُفهَم منه ذلك».

(٦) زيد في (ب) و(س): «له».

٧٥٠٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ أَبِي الأَسْوَدِ: حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ: سَمِعْتُ أَبِي: حَدَّثَنَا قتادةُ، عنْ عُقبة بن عَبْدِ الغَافِرِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَّهُ ذَكَرَ رَجُلًا فِيمَنْ سلف أوْ فيمَنْ كان قبْلَكُمْ قال كَلِمَةً يَعْنِي -أَعْطَاهُ اللهُ مَالًا وَوَلَدًا- فَلَمَّا حَضَرَتِ الوَفَاةُ قَالَ لِبَنِيهِ: أَيَّ أَبٍ كُنْتُ لَكُمْ؟ قَالُوا: خَيْرَ أَبٍ، قَالَ: فَإِنَّهُ لَمْ يَبْتَئِرْ -أَوْ لَمْ يَبْتَئِزْ- عِنْدَ اللهِ خَيْرًا، وَإِنْ يَقْدِرِ اللهُ عَلَيْهِ يُعَذِّبْهُ، فَانْظُرُوا إِذَا مُتُّ فأحرقوني حَتَّى إِذَا صِرْتُ فَحْمًا فَاسْحَقُونِي -أَوْ قَالَ: فَاسْحَكُونِي- فَإِذَا كَانَ يَوْمُ رِيحٍ عَاصِفٍ فَأَذْرُونِي فِيهَا» فَقَال نَبِيُّ اللهِ ﷺ: «فَأَخَذَ مَوَاثِيقَهُمْ عَلَى ذَلِكَ وَرَبِّي فَفَعَلُوا، ثُمَّ أَذْرَوْهُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ، فَقَالَ اللهُ ﷻ: كُنْ، فَإِذَا هُوَ رَجُلٌ قَائِمٌ، قَالَ اللهُ: أَيْ عَبْدِي مَا حَمَلَكَ عَلَى أَنْ فَعَلْتَ مَا فَعَلْتَ؟ قَالَ: مَخَافَتُكَ، أَوْ فَرَقٌ مِنْكَ، قَالَ: فَمَا تَلَافَاهُ أَنْ رَحِمَهُ عِنْدَهَا -وَقَالَ مَرَّةً أُخْرَى: فَمَا تَلَافَاهُ غَيْرُهَا-» فَحَدَّثْتُ بِهِ أَبَا عُثْمَانَ فَقَالَ: سَمِعْتُ هَذَا مِنْ سَلْمَانَ غَيْرَ أَنَّهُ زَادَ فِيهِ: أَذْرُونِي فِي البَحْرِ، أَوْ كَمَا حَدَّثَ.

حَدَّثَنَا مُوسَى: حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ وَقَالَ: لَمْ يَبْتَئِرْ، وَقَالَ خَلِيفَةُ: حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ وَقَالَ: لَمْ يَبْتَئِزْ، فَسَّرَهُ قَتَادَةُ: لَمْ يَدَّخِرْ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ أَبِي الأَسْوَدِ) البصريُّ قال: (حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ) قال: (سَمِعْتُ أَبِي) سليمان بن طرخان التَّيميَّ البصريَّ قال: (حَدَّثَنَا قَتَادَةُ) بن دعامة (عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَبْدِ الغَافِرِ) الأزديِّ (عَنْ أَبِي سَعِيدٍ) سعد بن مالكٍ الخدريِّ رضي الله عنه (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ ذَكَرَ رَجُلًا) لم يُسَمَّ (فِيمَنْ سَلَفَ) في جملتهم (أَوْ فِيمَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ) أي: في بني إسرائيل، والشَّكُّ من الرَّاوي، وللأَصيليِّ: «قبلهم» بالهاء بدل الكاف (قَالَ) عليه الصلاة والسلام (كَلِمَةً يَعْنِي) معنى الكلمة: (أَعْطَاهُ اللهُ) ﷻ وسبق في «بني إسرائيل» [ح:٣٤٧٨]: «رَغَسَه[1] اللهُ» وهو معنى «أعطاه الله» (مَالًا وَوَلَدًا، فَلَمَّا حَضَرَتِ الوَفَاةُ[2]) أي: حضرته الوفاة، ولأبي ذرٍّ: «فلمَّا حضره الوفاة» (قَالَ لِبَنِيهِ: أَيَّ أَبٍ كُنْتُ لَكُمْ؟ قَالُوا: خَيْرَ أَبٍ) قال أبو البقاء: هو بنصب «أيَّ» على أنَّه خبر «كنت» وجاز تقديمه لكونه استفهامًا، ويجوز الرَّفع، قلت: وهو الذي في الفرع وصُحِّح عليه، و«خير أبٍ» قال أبو البقاء: الأجود فيه النَّصب على تقدير: كنتَ خيرَ أبٍ، فيوافق[3] ما هو جوابٌ

---

(١) في هامش (ج): «الرَّغْسُ» بغين معجمةٍ بين مهملتين: النعمة والبركة والنماء، أرغَسَه الله مالًا: أكثر له وبارك فيه؛ كـ«رغَسَهُ» كـ«مَنَعه» «قاموس».

(٢) في (د) و(ع): «حضره الموت»، وهي روايةٌ لأبي ذرٍّ؛ كما في هامش «اليونينيَّة».

(٣) في (ع): «ليوافق».

عنه، ويجوز الرَّفع بتقدير: أنت خيرُ أبٍ (قال: فإنَّهُ لَمْ يبْتئرْ) بفتح التَّحتيَّة وسكون الموحَّدة وفتح الفوقيَّة بعدها همزة مكسورةٌ فراءٌ مهملةٌ، قال في «المصابيح»[1]: وهو المعروف في اللُّغة (أوْ) قال: (لَمْ يَبْتَئِزْ) بالزَّاي المعجمة بدل الرَّاء المهملة، وقال في «المطالع»: وقع للبخاريِّ في «كتاب التَّوحيد» على الشَّكِّ في الرَّاء والزَّاي، وفي بعضها: «لم[2] يأتبر» أي: لم يقدِّم (عِنْدَ اللهِ خَيْرًا) ليس المراد نفي كلِّ خيرٍ على العموم، بل نفي ما عدا التَّوحيد/ ولذلك غُفِر له، وإلَّا فلو كان التَّوحيد منتفيًا أيضًا لتحتَّم عقابه سمعًا ولم يُغفَر له (وَإِنْ يَقْدِرِ اللهُ)/ يضيِّق الله (عَلَيْهِ يُعَذِّبْهُ) بالجزم، وسقط «عليه» لأبي ذرٍّ والأَصيليِّ (فَانْظُرُوا إِذَا مُتُّ فَأَحْرِقُونِي) بهمزة قطع[3] (حَتَّى إِذَا صِرْتُ فَحْمًا فَاسْحَقُونِي -أَوْ قَالَ: فَاسْحَكُونِي-) بالكاف بدل القاف وهما بمعنًى والشَّكُّ من الرَّاوي (فَإِذَا كَانَ يَوْمُ رِيحٍ عَاصِفٍ فَأَذْرُونِي فِيهَا) بهمزة قطعٍ وبإسقاطها في «اليونينيَّة» وبمعجمةٍ، يُقال: ذرى الرِّيحُ الشَّيءَ وأذرته: أطارته وأذهبته (فَقَالَ نَبِيُّ اللهِ صلى الله عليه وسلم: فَأَخَذَ مَوَاثِيقَهُمْ عَلَى ذَلِكَ وَرَبِّي) قَسَمٌ من المخبر بذلك عنهم تأكيدًا لصدقه، وإن كان محقَّق الصِّدق صادقًا قطعًا (فَفَعَلُوا) ما قال لهم، وأخذ عليهم مواثيقهم بعد موته من الإحراق والسَّحق (ثُمَّ أَذْرَوْهُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ) ريحُه (فَقَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ له[4]: (كُنْ، فَإِذَا هُوَ رَجُلٌ قَائِمٌ) زاد أبو عَوانة في «صحيحه»: «في أسرع من طرفة العين» (قَالَ اللهُ) عَزَّ وَجَلَّ له: (أَيْ عَبْدِي مَا حَمَلَكَ عَلَى أَنْ فَعَلْتَ مَا فَعَلْتَ؟ قَالَ: مَخَافَتُكَ أَوْ فَرَقٌ) وللأَصيليِّ: «مخافتَك[5] أو فَرَقًا» بالنَّصب فيهما (مِنْكَ) بفتح الفاء والرَّاء، والشَّكُّ من الرَّاوي، ومعناهما واحدٌ، و«مخافتك» ومعطوفه رفعٌ، قال البدر الدَّمامينيُّ: خبر مبتدأ محذوفٍ، أي: الحامل[6] لي مخافتك، أو فَرَقٌ منك، فإن قلت: هلَّا جعلته فاعلًا بفعلٍ مُقدَّرٍ، أي: حملني على ذلك مخافتك أو فَرَقٌ منك؟ قلت: يمتنع[7] لوجهين:

٤٣٦/١٠ — د٣٤٨/٧أ

---

(١) في (د): «المصباح»، وهو تحريفٌ.

(٢) «لم»: مثبتٌ من (د).

(٣) زيد في (د): «وبإسقاطها» وهو سبق نظر.

(٤) «له»: مثبتٌ من (د).

(٥) «مخافتك»: ليس في (د).

(٦) في (ص): «الحاصل».

(٧) «يمتنع»: مثبتٌ من (ب) و(س).

أحدهما: أنَّه إذا دار الأمر بين كون المحذوف فعلًا والباقي فاعلًا، وكونه مبتدأً والباقي خبرًا؛ فالثَّاني أولى؛ لأنَّ المبتدأ عين الخبر، فالمحذوف عين الثَّابت، فيكون حذفًا كَلا حذفٍ، وأمَّا الفعل فإنَّه غير الفاعل.

الوجه الثَّاني: أنَّ التَّشاكل بين جملتي السُّؤال والجواب مطلوبٌ، ولا خفاء بأنَّ قوله: «ما حملك على أن فعلت ما فعلت؟» جملةٌ اسميَّةٌ، فليكن جوابها كذلك؛ لمكان المناسبة، ولك على هذا أن تجعل «مخافتك» مبتدأً والخبر محذوفٌ، أي: حَمَلَتْنِي[1]. انتهى.

(قَالَ: فَمَا تَلَافَاهُ) بالفاء (أَنْ) بفتح الهمزة، أي: بأن (رَحِمَهُ عِنْدَهَا) قال في «الكواكب»: مفهومه عكس المقصود، ثمَّ أجاب بأنَّ «ما» موصولةٌ، أي: الذي تلافاه هو الرَّحمة، أو نافيةٌ وكلمة الاستثناء محذوفةٌ عند من جوَّز حذفها، قال البدر الدَّمامينيُّ: وهو رأي السُّهيليِّ، والمعنى فما تلافاه إلَّا برحمته، ويؤيِّد هذا قوله: (وَقَالَ مَرَّةً أُخْرَى: فَمَا تَلَافَاهُ غَيْرُهَا) قال سليمان التَّيميُّ: (فَحَدَّثْتُ بِهِ) بهذا الحديث (أَبَا عُثْمَانَ) عبد الرَّحمن النَّهديَّ (فَقَالَ: سَمِعْتُ هَذَا) الحديث (مِنْ سَلْمَانَ) الفارسيِّ الصَّحابيِّ كما رويته (غَيْرَ أَنَّهُ زَادَ فِيهِ: أَذْرُونِي[2] فِي البَحْرِ) أي: ذروه في يوم عاصف في البحر (أَوْ كَمَا حَدَّثَ).

وبه قال: (حَدَّثَنَا/ مُوسَى) بن إسماعيل التَّبوذكيُّ قال: (حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ) هو ابن سليمان (وَقَالَ) في روايته: (لَمْ يَبْتَئِرْ) بالرَّاء المهملة. (وَقَالَ خَلِيفَةُ) بن خيَّاطٍ الشَّيخ المصنِّف: (حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ) المذكور (وَقَالَ: لَمْ يَبْتَئِزْ) بالزَّاي المعجمة (فَسَّرَهُ قَتَادَةُ) بن دعامة: (لَمْ يَدَّخِرْ) خرَّجه الإسماعيليُّ، قال في «المصابيح»: قال السَّفاقسيُّ: وعند المعتزلة أنَّ هذا الرَّجل إنَّما غُفِر له من أجل توبته التي تابها؛ لأنَّ قبول التَّوبة واجبٌ عقلًا، والأشعريُّ: قطع بها سمعًا، وغيره: جوَّز القبول كسائر الطَّاعات، وقال ابن المنيِّر: قبول التَّوبة عند المعتزلة واجبٌ على الله تعالى عقلًا، وعندنا واجبٌ بحكم الوعد والتَّفضُّل والإحسان، لنا وجوهٌ:

د٣٤٨/٧ب

الأوَّل: الوجوب لا يتقرَّر[3] معناه إلَّا إذا كان بحيث لو لم يفعله الفاعل استحقَّ الذَّمَّ، فلو

---

(١) في (ص): «حملني».

(٢) «أذروني»: مثبتٌ من (د) و(ع)، وكذا في «اليونينيَّة».

(٣) في (د): «يتصوَّر».

وجب القبول على الله تعالى لكان بحيث لو لم يقبل لصار مستحقًّا للذَّمِّ، وهو محالٌ؛ لأنَّ من كان كذلك فإنَّه يكون مستكملًا بفعل القبول، والمستكمل بالغير ناقصٌ[1] لذاته، وذلك في حقِّ الله تعالى محالٌ.

الثَّاني: أنَّ الذَّمَّ إنَّما يمنع من الفعل من كان يتأذَّى بسماعه، وينفر[2] عنه طبعه، ويظهر له[3] بسببه نقصان حالٍ، أمَّا من كان/ متعاليًا عن الشَّهوة والنُّفرة والزِّيادة والنُّقصان لم يُعقَل تحقُّق الوجوب في حقِّه بهذا المعنى. ٤٣٧/١٠

الثَّالث: أنَّه تعالى تمدَّح بقبول التَّوبة في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ﴾ [التَّوبة: ١٠٤] ولو كان ذلك واجبًا لما تمدَّح به؛ لأنَّ أداء الواجب لا يفيد المدح والثَّناء والتَّعظيم، قال بعض المفسِّرين: قبول التَّوبة من الكفر يُقطَع به على الله تعالى إجماعًا، وهذه نازلة[4] هذه الآية، وأمَّا المعاصي فيُقطَع بأنَّ الله تعالى يقبل التَّوبة منها من طائفةٍ من الأمَّة، واختُلِف[5] هل يقبل توبة الجميع؟ وأمَّا إذا عُيِّن إنسانٌ تائبٌ فيُرجَى[6] قبول توبته ولا يُقطَع به على الله تعالى، وأمَّا إذا فرضنا تائبًا غير مُعيَّنٍ صحيح التَّوبة فقيل: يُقطَع على الله بقبول توبته، وعليه طائفة، فيها[7] الفقهاء والمحدِّثون؛ لأنَّه تعالى أخبر بذلك عن نفسه، وعلى هذا يلزم أن يقبل توبة جميع التَّائبين، وذهب أبو المعالي وغيره إلى أنَّ ذلك[8] لا يُقطَع به على الله بل يقوى في الرَّجاء، والقول الأوَّل أرجح، ولا فرق بين التَّوبة من الكفر والتَّوبة من المعاصي بدليل أنَّ الإسلام يجبُّ ما قبله، والتَّوبة تجبُّ ما قبلها. انتهى.

والحديث سبق في «ذكر بني إسرائيل» [ح: ٣٤٧٨] وفي «الرِّقاق» [ح: ٦٤٨١].

---

(١) في هامش (ج): «ناقصًا». وبخطِّه.

(٢) في هامش (ج): من «بابَي ضرب وقعد».

(٣) «له»: ليس في (ص).

(٤) في كلِّ الأصول: «نزلة»، وصححت في (ب) و(س) إلى المثبت، وفي هامش (ج): بخطه: «نازلة»، وفي نسخة: «نزلت».

(٥) زاد في (ص) و(ع) «فيها».

(٦) في (ص): «فيترجَّى».

(٧) في (د): «منها».

(٨) في (د): «هذا».

٣٦ - بابُ كَلامِ الرَّبِّ عَزَّ وَجَلَّ يَوْمَ القِيَامَةِ مَعَ الأَنْبِياءِ وغيرِهِمْ

(بابُ كَلَامِ الرَّبِّ عَزَّ وَجَلَّ يَوْمَ القِيَامَةِ مَعَ الأَنْبِيَاءِ وَغَيْرِهِمْ).

٧٥٠٩ - حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ رَاشِدٍ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ، عَنْ حُمَيْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: «إِذَا كَانَ يَوْمُ القِيَامَةِ شُفِّعْتُ، فَقُلْتُ: يَا رَبِّ أَدْخِلِ الجَنَّةَ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ خَرْدَلَةٌ، فَيَدْخُلُونَ، ثُمَّ أَقُولُ: أَدْخِلِ الجَنَّةَ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ أَدْنَى شَيْءٍ» فَقَالَ أَنَسٌ: كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى أَصَابِعِ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم.

وبه قال: (حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ رَاشِدٍ) هو يوسف بن موسى بن راشدٍ القطَّان الكوفيُّ، نزيل بغداد قال: (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ) اليربوعيُّ/ روى عنه المصنِّف بغير واسطةٍ في «الوضوء» [ح:١٩٧] وغيره [ح:٢٦، ٦٢١] قال: (حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ) بالتَّحتيَّة المشدَّدة والمعجمة القارئ راوي عاصمٍ أحد القرَّاء (عَنْ حُمَيْدٍ) بضمِّ الحاء وفتح الميم، الطَّويل أنَّه (قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: إِذَا كَانَ يَوْمُ القِيَامَةِ شُفِّعْتُ) بضمِّ المعجمة وكسر الفاء المشدَّدة، من التَّشفيع وهو تفويض الشَّفاعة إليه والقبول منه، قاله في «الكواكب»، ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنيِّ: «شَفَعْتُ[1]» بفتح المعجمة والفاء مع التَّخفيف[2] (فَقُلْتُ: يَا رَبِّ أَدْخِلِ الجَنَّةَ) بفتح الهمزة وكسر الخاء المعجمة، من الإدخال (مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ خَرْدَلَةٌ) من إيمانٍ، وفي الرِّواية الآتية بعد هذه [ح:٧٥١٠] إنَّ الله تعالى هو الذي يقول له ذلك، وهو المعروف في سائر الأخبار (فَيَدْخُلُونَ) الجنَّة (ثُمَّ أَقُولُ) بالهمزة[3]: يا ربِّ (أَدْخِلِ الجَنَّةَ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ أَدْنَى شَيْءٍ) من إيمان، وهو التَّصديق الذي لا بدَّ منه (فَقَالَ أَنَسٌ: كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى أَصَابِعِ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم) حيث يقلِّله عند قوله: «أدنى شيءٍ» ويشير إلى رأس أصبعه بالقلَّة، وقال[4] في «الفتح»: كأنَّه يضمُّ أصابعه ويشير بها، وقال الدَّاوديُّ: قوله: «ثمَّ أقول» خلاف سائر الرِّوايات، فإنَّ فيها أنَّ الله أمره أن يُخرِج، وتعقَّبه في «الفتح» فقال: فيه

د٧/٣٤٩أ

(١) في (ع): «تشفَّعت»، والمثبت موافقٌ لما في هامش «اليونينيَّة».

(٢) في (د): «التَّحتيَّة»، وهو تحريفٌ.

(٣) في (س): «بالهمز».

(٤) «قال»: ليس في (د).

نظرٌ، والموجود عند أكثر الرُّواة: «ثمَّ أقول» بالهمز، والذي أظنُّ أنَّ البخاريَّ أشار إلى ما في بعض طرقه كعادته، ففي «مُستخرج أبي نُعَيم» من طريق أبي عاصمٍ أحمد بن جوَّاسٍ -بفتح الجيم وتشديد الواو آخره سينٌ مهملةٌ- عن أبي بكر بن عيَّاشٍ: أشفع يوم القيامة فيُقال لي: لك من في قلبه شعيرةٌ، ولك من في قلبه خردلةٌ[1]، ولك من في قلبه شيءٌ، فهذا من كلام الرَّبِّ مع النَّبيِّ ﷺ قال: ويمكن التَّوفيق بينهما بأنَّه ﷺ يسأل ذلك أوَّلًا، فيُجاب إلى ذلك ثانيًا، فوقع في إحدى الرِّوايتين ذكر السُّؤال، وفي البقيَّة ذكر الإجابة.

٧٥١٠ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ: حَدَّثَنَا مَعْبَدُ بْنُ هِلَالٍ العَنَزِيُّ قَالَ: اجْتَمَعْنَا نَاسٌ مِنْ أَهْلِ البَصْرَةِ فَذَهَبْنَا إِلَى أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ وَذَهَبْنَا مَعَنَا بِثَابِتٍ إِلَيْهِ يَسْأَلُهُ لَنَا عَنْ حَدِيثِ الشَّفَاعَةِ، فَإِذَا هُوَ فِي قَصْرِهِ فَوَافَقْنَا يُصَلِّي الضُّحَى، فَاسْتَأْذَنَّا فَأَذِنَ لَنَا، وَهْوَ قَاعِدٌ عَلَى فِرَاشِهِ، فَقُلْنَا لِثَابِتٍ: لَا تَسْأَلْهُ عَنْ شَيْءٍ أَوَّلَ مِنْ حَدِيثِ الشَّفَاعَةِ فَقَالَ: يَا أَبَا حَمْزَةَ هَؤُلَاءِ إِخْوَانُكَ مِنْ أَهْلِ البَصْرَةِ، جَاؤُوكَ يَسْأَلُونَكَ عَنْ حَدِيثِ الشَّفَاعَةِ، فَقَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ ﷺ قَالَ: «إِذَا كَانَ يَوْمُ القِيَامَةِ مَاجَ النَّاسُ بَعْضُهُمْ فِي بَعْضٍ، فَيَأْتُونَ آدَمَ فَيَقُولُونَ: اشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ، فَيَقُولُ: لَسْتُ لَهَا، وَلَكِنْ عَلَيْكُمْ بِإِبْرَاهِيمَ فَإِنَّهُ خَلِيلُ الرَّحْمَنِ، فَيَأْتُونَ إِبْرَاهِيمَ فَيَقُولُ: لَسْتُ لَهَا، وَلَكِنْ عَلَيْكُمْ بِمُوسَى فَإِنَّهُ كَلِيمُ اللهِ، فَيَأْتُونَ مُوسَى فَيَقُولُ: لَسْتُ لَهَا، وَلَكِنْ عَلَيْكُمْ بِعِيسَى فَإِنَّهُ رُوحُ اللهِ وَكَلِمَتُهُ، فَيَأْتُونَ عِيسَى فَيَقُولُ: لَسْتُ لَهَا، وَلَكِنْ عَلَيْكُمْ بِمُحَمَّدٍ ﷺ، فَيَأْتُونِي فَأَقُولُ: أَنَا لَهَا فَأَسْتَأْذِنُ عَلَى رَبِّي فَيُؤْذَنُ لِي وَيُلْهِمُنِي مَحَامِدَ أَحْمَدُهُ بِهَا لَا تَحْضُرُنِي الآنَ، فَأَحْمَدُهُ بِتِلْكَ المَحَامِدِ وَأَخِرُّ لَهُ سَاجِدًا، فَيُقَالُ: يَا مُحَمَّدُ ارْفَعْ رَأْسَكَ وَقُلْ يُسْمَعْ لَكَ وَسَلْ تُعْطَ وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ، فَأَقُولُ: يَا رَبِّ أُمَّتِي أُمَّتِي، فَيُقَالُ: انْطَلِقْ فَأَخْرِجْ مِنْهَا مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ شَعِيرَةٍ مِنْ إِيمَانٍ، فَأَنْطَلِقُ فَأَفْعَلُ ثُمَّ أَعُودُ فَأَحْمَدُهُ بِتِلْكَ المَحَامِدِ، ثُمَّ أَخِرُّ لَهُ سَاجِدًا فَيُقَالُ: يَا مُحَمَّدُ ارْفَعْ رَأْسَكَ وَقُلْ يُسْمَعْ لَكَ وَسَلْ تُعْطَ وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ، فَأَقُولُ: يَا رَبِّ أُمَّتِي أُمَّتِي، فَيُقَالُ: انْطَلِقْ فَأَخْرِجْ مِنْهَا مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ أَوْ خَرْدَلَةٍ مِنْ إِيمَانٍ، فَأَنْطَلِقُ فَأَفْعَلُ، ثُمَّ أَعُودُ فَأَحْمَدُهُ بِتِلْكَ المَحَامِدِ، ثُمَّ أَخِرُّ لَهُ سَاجِدًا فَيُقَالُ: يَا مُحَمَّدُ ارْفَعْ رَأْسَكَ وَقُلْ يُسْمَعْ لَكَ وَسَلْ تُعْطَ وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ، فَأَقُولُ: يَا رَبِّ أُمَّتِي أُمَّتِي، فَيَقُولُ: انْطَلِقْ فَأَخْرِجْ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ أَدْنَى أَدْنَى مِثْقَالِ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ مِنْ إِيمَانٍ فَأَخْرِجْهُ مِنَ النَّارِ، فَأَنْطَلِقُ فَأَفْعَلُ». فَلَمَّا خَرَجْنَا مِنْ عِنْدِ أَنَسٍ قُلْتُ لِبَعْضِ أَصْحَابِنَا: لَوْ مَرَرْنَا بِالحَسَنِ وَهْوَ مُتَوَارٍ فِي مَنْزِلِ أَبِي خَلِيفَةَ بِمَا حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ

(١) قوله: «ولك من في قلبه خردلة»: مثبتٌ من (د) و(س).

مَالِكٍ، فَأَتَيْنَاهُ فَسَلَّمْنَا عَلَيْهِ فَأَذِنَ لَنَا فَقُلْنَا لَهُ: يَا أَبَا سَعِيدٍ جِئْنَاكَ مِنْ عند أخيك أنس بن مالكٍ، فلمْ نَرَ مِثْلَ مَا حَدَّثَنَا فِي الشَّفَاعَةِ، فَقَالَ: هِيهِ، فَحَدَّثْنَاهُ بِالحَدِيثِ فَانْتَهَى إلى هذا الموْضع، فقال: هِيه، فَقُلْنَا: لَمْ يَزِدْ لَنَا عَلَى هَذَا فَقَالَ: لَقَدْ حَدَّثَنِي وَهُوَ جَمِيعٌ مُنْذُ عِشْرِينَ سَنَةً، فَلَا أَدْرِي أَنَسِي أمْ كره أنْ تَتَّكِلُوا، قُلْنَا: يَا أَبَا سَعِيدٍ فَحَدِّثْنَا، فَضَحِكَ وَقَالَ: خُلِقَ الإِنْسَانُ عَجُولًا، مَا ذَكَرْتُهُ إِلَّا وَأَنَا أُرِيدُ أَنْ أُحَدِّثَكُمْ: حَدَّثَنِي كَمَا حَدَّثَكُمْ بِهِ، قَالَ: «ثُمَّ أَعُودُ الرَّابِعَةَ فَأَحْمَدُهُ بِتِلْكَ، ثُمَّ أَخِرُّ لَهُ سَاجِدًا فَيُقَالُ: يَا مُحَمَّدُ ارْفَعْ رَأْسَكَ وَقُلْ يُسْمَعْ وَسَلْ تُعْطَهْ وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ، فَأَقُولُ: يَا رَبِّ ائْذَنْ لِي فِيمَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، فَيَقُولُ: وَعِزَّتِي وَجَلَالِي وَكِبْرِيَائِي وَعَظَمَتِي لَأُخْرِجَنَّ مِنْهَا مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ) بفتح الحاء المهملة وسكون الرَّاء، الواشحيُّ قال: (حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ) أي: ابن درهمٍ الإمام أبو إسماعيل قال: (حَدَّثَنَا مَعْبَدُ بْنُ هِلَالٍ) بفتح الميم والموحَّدة بينهما عينٌ مهملةٌ ساكنةٌ (العَنَزِيُّ) بفتح العين المهملة وكسر الزَّاي (قَالَ: اجْتَمَعْنَا نَاسٌ) بيانٌ لقوله: «اجتمعنا» وهو مرفوعٌ خبر مبتدأ محذوفٍ، أي: اجتمعنا نحن ناسٌ (مِنْ أَهْلِ/ البَصْرَةِ) أي: ليس فيهم أحدٌ من غير أهلها (فَذَهَبْنَا إِلَى أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ) ﵁ (وَذَهَبْنَا مَعَنَا) بفتح العين (بِثَابِتٍ إِلَيْهِ) إلى أنسٍ (يَسْأَلُهُ) و«ثابتٌ» بالمثلَّثة، ولأبي ذرٍّ والأَصيليِّ/: «بثابتٍ البُنانيِّ» نسبةً إلى بُنَانة -بضمِّ الموحَّدة وتخفيف النُّون- أَمَةٌ لسعد بن لؤيٍّ كانت تحضنه، أو زوجته ونُسِب إليها، أو لأنَّه كان ينزل سكَّة[1] بُنانة بالبصرة، قال السَّفاقسيُّ: فيه تقديم الرَّجل الذي هو من خاصَّة العالم ليسأله، ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنيِّ: «فسأله» أي: ثابتٌ (لَنَا عَنْ حَدِيثِ الشَّفَاعَةِ، فَإِذَا هُوَ فِي قَصْرِهِ) بالزَّاوية على نحو فرسخين من البصرة (فَوَافَقْنَا) بسكون القاف وحذف الضَّمير، وللكشميهنيِّ: «فوافقناه» (يُصَلِّي الضُّحَى فَاسْتَأْذَنَّا) في الدُّخول عليه (فَأَذِنَ لَنَا، وَهُوَ قَاعِدٌ عَلَى فِرَاشِهِ، فَقُلْنَا لِثَابِتٍ: لَا تَسْأَلْهُ عَنْ شَيْءٍ أَوَّلَ مِنْ حَدِيثِ الشَّفَاعَةِ) قال الكِرمانيُّ: أي: أسبق، وفيه إشعارٌ بأنَّه «أفعل» لا «فوعل» وفيه اختلافٌ بين علماء التَّصريف (فَقَالَ) ثابتٌ: (يَا أَبَا حَمْزَةَ) وهي كنية أنسٍ (هَؤُلَاءِ إِخْوَانُكَ) معبدٌ وأصحابه (مِنْ أَهْلِ البَصْرَةِ جَاؤُوكَ) وسقط الكاف من «جاؤوك» لأبي ذرٍّ والأَصيليِّ (يَسْأَلُونَكَ عَنْ حَدِيثِ الشَّفَاعَةِ، فَقَالَ) أنسٌ ﵁: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ ﷺ قَالَ: إِذَا كَانَ يَوْمُ القِيَامَةِ مَاجَ النَّاسُ) بالجيم (بَعْضُهُمْ فِي بَعْضٍ) أي: اضطربوا من هول ذلك اليوم، يُقال: ماج

١٠/٤٣٨ — ٧/٣٤٩ب

(١) في (ب): «مكَّة»، وهو تحريفٌ.

البحر إذا اضطربت أمواجه (فَيَأْتُونَ آدَمَ) ﷺ (فَيَقُولُونَ: اشْفَعْ لَنا إلى ربِّك)[1] ليريحنا ممَّا نحن فيه، وسقط «لنا» لأبي ذرٍّ (فَيَقُولُ: لَسْتُ لها) أي: ليست لي هذه المرتبة (وَلَكِنْ عَلَيْكُمْ بِإِبْرَاهِيمَ فَإِنَّهُ خَلِيلُ الرَّحْمَنِ، فَيَأْتُونَ إِبْرَاهِيمَ) ﷺ وفي الأحاديث السَّابقة: «فيقول آدم: عليكم بنوحٍ» [ح:٣٣٤٠] ولم يذكر هنا نوحًا (فَيَقُولُ) إبراهيم: (لَسْتُ لها، ولكنْ عليْكُمْ بمُوسَى فإنَّهُ كَلِيمُ اللهِ) ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنِيِّ: «فإنَّه كلَّم الله» بلفظ الماضي (فَيَأْتُونَ مُوسَى) ﷺ (فَيَقُولُ: لَسْتُ لَهَا، وَلَكِنْ عَلَيْكُمْ بِعِيسَى فَإِنَّهُ رُوحُ اللهِ وَكَلِمَتُهُ، فَيَأْتُونَ عِيسَى) ﷺ (فَيَقُولُ: لَسْتُ لَهَا وَلَكِنْ عَلَيْكُمْ بِمُحَمَّدٍ ﷺ فَيَأْتُونِي) ولأبي ذرٍّ: «فيأتونني» (فَأَقُولُ: أَنَا لَهَا) أي: للشَّفاعة (فَأَسْتَأْذِنُ عَلَى رَبِّي، فَيُؤْذَنُ لِي) أي: في الشَّفاعة الموعود بها في فصل القضاء، ففيه حذفٌ، وفي «مُسنَد البزَّار» أنَّه ﷺ يقول: «يا ربِّ عجِّل على الخلق الحساب». انتهى. ثمَّ تذهب كلُّ أمةٍ مع من كانت تعبد، ويُؤتَى بجهنَّم والموازين والصِّراط وتتناثر الصُّحف وغير ذلك، ثمَّ من هنا ابتدأ ببيان الشَّفاعة الأخرى الخاصَّة بأمَّته ﷺ[2] (وَيُلْهِمُنِي) بالواو، ولأبي ذرٍّ: «فيلهمني» أي: الله (مَحَامِدَ) ولأبوي ذرٍّ والوقت: «لمحامد[3]» (أَحْمَدُهُ بِهَا لَا تَحْضُرُنِي الآنَ، فَأَحْمَدُهُ بِتِلْكَ المَحَامِدِ وَأَخِرُّ لَهُ سَاجِدًا، فَيُقَالُ) ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنِيِّ: «فيقول»: (يَا مُحَمَّدُ ارْفَعْ رَأْسَكَ وَقُلْ يُسْمَعْ لَكَ وَسَلْ تُعْطَ)/ سؤلك، ولأبي ذرٍّ والأَصيليِّ: «تعطهْ» بهاء السَّكت (وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ، فَأَقُولُ: يَا رَبِّ أُمَّتِي أُمَّتِي) أي: شفِّعني في أمَّتي، فيتعلَّق بمحذوفٍ حُذِف لضيق المقام وشدَّة الاهتمام. قال الدَّاوديُّ: قوله: «أمَّتي أمَّتي» لا أراه محفوظًا؛ لأنَّ الخلائق اجتمعوا واستشفعوا، ولو كان المراد هذه الأمَّة خاصَّةً لم تذهب إلى غير نبيِّها[4]، فدلَّ على أنَّ المراد الجميع، وإذا كانت الشَّفاعة لهم في فصل القضاء فكيف يخصُّها بقوله: «أمَّتي» ثمَّ قال: وأوَّل الحديث ليس متَّصلًا بآخره، بل بقي بين طلبهم الشَّفاعة وبين قوله: «فاشفع» أمورٌ كثيرةٌ[5]. انتهى. وأُجيب بأنَّه وقع في حديث حذيفة المقرون بحديث أبي هريرة بعد قوله: «فيأتون محمَّدًا فيقوم ويُؤذَن له في الشَّفاعة، ويرسل الأمانة

د٧/٣٥٠أ

---

(١) في (ع): «ربِّنا».

(٢) «ﷺ»: مثبتٌ من (ع).

(٣) في غير (د): «بمحامد»، والمثبت موافقٌ لما في هامش «اليونينيَّة».

(٤) في (د): «غيره»، وفي هامشها من نسخةٍ كالمثبت.

(٥) في (س): «كثيرة أمور».

والرَّحم فيقومان جنبي الصِّراط يمينًا وشمالًا، فيمرُّ أوَّلهم كالبرق...» الحديث، فبهذا يتَّصل الكلام؛ لأنَّ الشَّفاعة التي يلجأ[1] النَّاس إليه فيها هي الإراحة من كرب/ الموقف، ثمَّ تجيء الشَّفاعة في الإخراج فيقول ﷺ: «يا ربِّ أمَّتي أمَّتي» (فَيُقَالُ) ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهنيِّ: «فيقول»: (انْطَلِقْ فَأَخْرِجْ منها) أي: من النَّار (من كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ شَعِيرَةٍ مِنْ إيمانٍ، فأنطلقُ فَأَفْعَلُ) ما أُمِرت به من الإخراج (ثُمَّ أَعُودُ فَأَحْمَدُهُ) تعالى (بِتِلْكَ المَحَامِدِ، ثُمَّ أَخِرُّ لَهُ سَاجدًا فَيُقَالُ) ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنيِّ: «فيقول»: (يَا مُحَمَّدُ ارْفَعْ رَأْسَكَ وَقُلْ يُسْمَعْ لَكَ وَسَلْ تُعْطَ وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ، فَأَقُولُ: يَا رَبِّ أُمَّتِي أُمَّتِي، فَيُقَالُ) ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنيِّ: «فيقول»: (انْطَلِقْ فَأَخْرِجْ مِنْهَا مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ) بالذَّال المعجمة والرَّاء المشدَّدة (أَوْ خَرْدَلَةٍ مِنْ إِيمَانٍ) ولأبي ذرٍّ: «فأخرجه» بالجزم على الأمر (فَأَنْطَلِقُ فَأَفْعَلُ، ثُمَّ أَعُودُ فَأَحْمَدُهُ بِتِلْكَ المَحَامِدِ، ثُمَّ أَخِرُّ لَهُ سَاجِدًا فَيُقَالُ) ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنيِّ: «فيقول»: (يَا مُحَمَّدُ ارْفَعْ رَأْسَكَ وَقُلْ يُسْمَعْ لَكَ وَسَلْ تُعْطَ وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ، فَأَقُولُ: يَا رَبِّ أُمَّتِي أُمَّتِي، فَيَقُولُ) وللأصيليِّ: «فيُقال»: (انْطَلِقْ فَأَخْرِجْ) منها (مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ أَدْنَى أَدْنَى أَدْنَى) مرَّتين، وللكشميهنيِّ: «أدنى» مرَّةً ثالثةً، وفائدة التَّكرار التَّأكيد (مِثْقَالِ حَبَّةٍ مِنْ[2] خَرْدَلٍ مِنْ إِيمَانٍ، فَأَخْرِجْهُ مِنَ النَّارِ[3]) فهي ثلاث تأكيداتٍ لفظيَّةٍ، فهو بالغٌ أقصى المبالغة باعتبار الأدنى البالغ هذا المبلغ في الإيمان الذي هو التَّصديق، ويحتمل أن يكون التَّكرار للتَّوزيع على الحبَّة والخردلة، أي: أقلَّ حبَّةٍ من أقلِّ خردلةٍ من الإيمان، ويُستفاد منه صحَّة القول بتجزُّؤ الإيمان وزيادته ونقصانه، ولأبي ذرٍّ: «من النَّار من النَّار من النَّار[4]» بالتَّكرير ثلاثًا كقوله: «أدنى أدنى أدنى» (فَأَنْطَلِقُ فَأَفْعَلُ).

قال معبدٌ: (فَلَمَّا خَرَجْنَا مِنْ عِنْدِ أَنَسٍ قُلْتُ لِبَعْضِ أَصْحَابِنَا) البصريِّين: (لَوْ مَرَرْنَا بِالحَسَنِ)/ البصريِّ (وَهْوَ مُتَوَارٍ) مختفٍ (فِي مَنْزِلِ أَبِي خَلِيفَةَ) الطَّائيِّ البصريِّ خوفًا من الحجَّاج بن يوسف الثَّقفيِّ (بِمَا) وللأَصيليِّ وأبي ذرٍّ عن الحَمُّويي والمُستملي: «فحدَّثنا» وللكشميهنيِّ والأَصيليِّ: «فحدَّثناه بما» (حَدَّثَنَا) بفتح المثلَّثة (أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، فَأَتَيْنَاهُ فَسَلَّمْنَا عَلَيْهِ فَأَذِنَ لَنَا فَقُلْنَا لَهُ:

٤٣٩/١٠
د٧/٣٥٠ب

---

(١) في غير (د) و(ع): «لجأ».

(٢) «من»: ليس في (ص)، وكذا في «اليونينيَّة».

(٣) زيد في (د): «من النَّار من النَّار»، وهي رواية أبي ذرٍّ الآتية.

(٤) «من النَّار من النَّار»: سقط من (د)، و«من النَّار»: سقط من (ص) و(ع).

يَا أَبَا سَعِيدٍ) وهي كنية الحسن (جِئْنَاكَ مِنْ عِنْدِ أخيك) في الدِّين (أنس بْنِ مَالِكٍ، فَلَمْ نَرَ مِثْلَ مَا حَدَّثَنَا) بفتح المثلَّثة (فِي الشَّفَاعَةِ، فقال: هِيهِ) بكسر الهاءين[1] من غير تنوينٍ وقد تُنوَّن، كلمة استزادةٍ، أي: زيدوا من الحديث (فَحَدَّثْنَاهُ) بسكون المثلَّثة (بِالحدِيثِ) الذي حدَّثنا به أنسٌ (فَانْتَهَى[2] إِلَى هَذَا المَوْضِعِ فَقَالَ: هِيهِ) أي: زيدوا (فَقُلْنَا: لَمْ) وللأصيليِّ: «فقلنا له: لم» (يَزِدْ لَنَا) أنسٌ (عَلَى هَذَا فَقَالَ: لَقَدْ حَدَّثَنِي) بالإفراد، أنسٌ (وَهُوَ جَمِيعٌ) أي: وهو مجتمعٌ، أي: حين كان شابًّا مجتمع العقل، وهو إشارةٌ إلى أنَّه كان حينئذٍ لم يدخل في الكِبَر الذي هو مظنَّة تفرُّق الذِّهن وحدوث اختلاط الحفظ (مُنْذُ) بالنُّون (عِشْرِينَ سَنَةً، فَلَا أَدْرِي أَنَسِيَ أَمْ كَرِهَ أَنْ تَتَّكِلُوا) على الشَّفاعة فتتركوا العمل (قُلْنَا) ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنِيِّ: «فقلنا»: (يَا أَبَا سَعِيدٍ فَحَدِّثْنَا) بسكون المثلَّثة (فَضَحِكَ وَقَالَ: خُلِقَ الإِنْسَانُ عَجُولًا، مَا ذَكَرْتُهُ) لكم (إِلَّا وَأَنَا أُرِيدُ أَنْ أُحَدِّثَكُمْ: حَدَّثَنِي) أنسٌ (كَمَا حَدَّثَكُمْ بِهِ، قَالَ) ﷺ: (ثُمَّ أَعُودُ الرَّابِعَةَ فَأَحْمَدُهُ بِتِلْكَ، ثُمَّ) ولأبي ذرٍّ والأَصيليِّ: «بتلك المحامد، ثمَّ» (أَخِرُّ لَهُ سَاجِدًا فَيُقَالُ: يَا مُحَمَّدُ ارْفَعْ رَأْسَكَ وَقُلْ يُسْمَعْ) لك (وَسَلْ تُعْطَهْ) بهاء السَّكت (وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ فَأَقُولُ: يَا رَبِّ ائْذَنْ لِي فِيمَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، فَيَقُولُ) ﷯: (وَعِزَّتِي وَجَلَالِي وَكِبْرِيَائِي وَعَظَمَتِي لأُخْرِجَنَّ) بضمِّ الهمزة (مِنْهَا مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ) أي: مع: محمَّدٌ رسول الله، وفي «مسلمٍ»: «ائذن لي فيمن قال: لا إله إلَّا الله، قال: ليس ذلك لك، ولكن وعزَّتي وكبريائي وعظمتي وجبريائي[3] لأخرجنَّ من قال: لا إله إلى الله»، أي: ليس هذا لك، وإنَّما/ أفعل ذلك تعظيمًا لاسمي، وإجلالًا لتوحيدي. ١٠/٤٤٠

وفي الحديث: الإشعار بالانتقال من التَّصديق القلبيِّ إلى اعتبار المقال من قوله ﷺ: «ائذن لي فيمن قال: لا إله إلَّا الله» واستُشكِل؛ لأنَّه[4] إن اعتُبِر تصديق القلب اللِّسان فهو كمال الإيمان[5]، فما وجه التَّرقِّي من الأدنى المؤكَّد، وإن لم يُعتَبر التَّصديق القلبيُّ بل مجرَّد

---

(١) في (د): «الهاء».

(٢) في (د): «فانتهينا»، وفي هامشها من نسخةٍ كالمثبت، ونبَّه الشيخ قطة ﵀ أنَّ في بعضه أيضًا: «فلما انتهينا».

(٣) «وجبريائي»: ليس في (د) و(ع).

(٤) في (د): «بأنَّه».

(٥) في (د): «إيمانٍ».

اللَّفظ فيدخل المنافق، فهو موضع إشكالٍ على ما لا يخفى؟ وأُجيب: بأن يُحمل هذا على من أوجد هذا اللَّفظ وأهمل العمل[1] بمقتضاه، ولم يتخالج قلبه فيه بتصميمٍ عليه ولا منافٍ له، فيخرج المنافق لوجود التَّصميم منه على الكفر؛ بدليل قوله[2] في آخر الحديث كما في الرِّواية الأخرى [ح:٧٤١٠] «فأقول: يا ربِّ ما بقي في النَّار إلَّا من حبسه القرآن» أي: من وجب/ عليه الخلود وهو الكافر، وأجاب الطِّيبيُّ: بأنَّ ما يختصُّ بالله تعالى هو التَّصديق المجرَّد عن الثَّمرة، وما يختصُّ بالنَّبيِّ ﷺ هو الإيمان مع الثَّمرة من ازدياد اليقين أو العمل. انتهى. قال البيضاويُّ: وهذا الحديث مخصِّصٌ لعموم قوله ﷺ في حديث أبي هريرة [ح:٩٩] «أسعد النَّاس بشفاعتي يوم القيامة» ويحتمل أن يجري على عمومه ويُحمَل على حالٍ أو مقامٍ. انتهى. لكن قال في «شرح المشكاة»: إذ قلنا: إنَّ المختصَّ بالله تعالى هو التَّصديق المجرَّد عن الثَّمرة، وإنَّ[3] المختصَّ بالنَّبيِّ ﷺ الإيمان معها فلا اختلاف، ومطابقة الحديث للتَّرجمة ظاهرةٌ لا خفاء فيها.

د ١٠ ٣٥١أ

والحديث أخرجه مسلمٌ في «الإيمان» والنَّسائيُّ في «التَّفسير».

٧٥١١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبِيدَةَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ آخِرَ أَهْلِ الجَنَّةِ دُخُولًا الجَنَّةَ وَآخِرَ أَهْلِ النَّارِ خُرُوجًا مِنَ النَّارِ رَجُلٌ يَخْرُجُ حَبْوًا، فَيَقُولُ لَهُ رَبُّهُ: ادْخُلِ الجَنَّةَ، فَيَقُولُ: رَبِّ الجَنَّةُ مَلأَى، فَيَقُولُ لَهُ ذَلِكَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَكُلُّ ذَلِكَ يُعِيدُ عَلَيْهِ الجَنَّةُ مَلأَى، فَيَقُولُ: إِنَّ لَكَ مِثْلَ الدُّنْيَا عَشْرَ مِرَارٍ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ) هو محمَّد بن يحيى بن عبد الله بن خالدٍ الذُّهليُّ كما جزم به الحاكم والكلاباذيُّ وأبو مسعود[4]، وقيل: هو محمَّد بن خالد بن جبلة الرَّافقيُّ[5]، وجزم به أبو أحمد ابن عديٍّ وخلفٌ في أطرافه، قال الحافظ ابن حجرٍ: وفي رواية الكُشْمِيهَنيِّ: «محمَّد

---

(١) في (ع): «ولم يعمل».

(٢) في (د): «ما».

(٣) قوله: «المختصَّ بالله تعالى هو التَّصديق المجرَّد عن الثَّمرة، وإنَّ» سقط من غير (د) و(س).

(٤) قوله: «وأبو مسعود» زيادة من الفتح.

(٥) في هامش (ج): «الرَّافقِيُّ» بفتح الراء وكسر القاف في آخره قاف، نسبة إلى الرافقة؛ بلدة على الفرات، يقال لها الآن: الرَّقَّة، انتهى «اللباب».

ابن مخلدٍ» والأوَّل هو الصَّواب، ولم يذكر أحدٌ ممَّن صنَّف في رجال البخاريِّ ولا في رجال الكتب السِّتَّة أحدًا اسمه: محمَّد بن مخلدٍ، والمعروف محمَّد بن خالدٍ قال: (حَدَّثَنا عُبَيْدُ اللهِ) بضمِّ العين (بْنُ مُوسَى) الكوفيُّ (عَنْ إِسْرَائِيلَ) بن موسى بن أبي إسحاق السَّبيعيِّ (عَنْ مَنْصُورٍ) هو ابن المعتمر (عَنْ إِبْرَاهِيمَ) النَّخعيِّ (عَنْ عَبِيدَةَ) بفتح العين وكسر الموحَّدة، السَّلمانيِّ (عَنْ عَبْدِ اللهِ) بن مسعودٍ ﵁ أنَّه (قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِنَّ آخِرَ أَهْلِ الجَنَّةِ دُخُولًا الجَنَّةَ وَآخِرَ أَهْلِ النَّارِ خُرُوجًا مِنَ النَّارِ رَجُلٌ يَخْرُجُ حَبْوًا) بفتح الحاء المهملة وسكون الموحَّدة، زحفًا (فَيَقُولُ لَهُ رَبُّهُ) تعالى: (ادْخُلِ الجَنَّةَ، فَيَقُولُ) وفي «الرِّقاق» [ح: ٦٥٧١] «فيأتيها فيُخيَّل إليه أنَّها ملأى فيرجع فيقول»: (رَبِّ) وللأصيليِّ: «أيْ ربِّ» (الجَنَّةُ مَلأَى، فَيَقُولُ) تعالى (لَهُ ذَلِكَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَكُلُّ ذَلِكَ) بالفاء، وللأصيليِّ وأبي ذرٍّ عن الحَمُّويي والمُستملي: «كلُّ ذلك» (يُعِيدُ) العبد (عَلَيْهِ) تعالى: (الجَنَّةُ مَلأَى، فَيَقُولُ) ﷿: (إِنَّ لَكَ مِثْلَ الدُّنْيَا عَشْرَ مِرَارٍ) وللكشميهنيِّ: «مرَّاتٍ».

والحديث سبق في «صفة[1] الجنَّة» في[2] «الرِّقاق» مُطوَّلًا [ح: ٦٥٧١].

٧٥١٢ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ: أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ خَيْثَمَةَ، عَنْ عَدِيِّ ابْنِ حَاتِمٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَا مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا سَيُكَلِّمُهُ رَبُّهُ، لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ تُرْجُمَانٌ، فَيَنْظُرُ أَيْمَنَ مِنْهُ فَلَا يَرَى إِلَّا مَا قَدَّمَ مِنْ عَمَلِهِ، وَيَنْظُرُ أَشْأَمَ مِنْهُ فَلَا يَرَى إِلَّا مَا قَدَّمَ، وَيَنْظُرُ بَيْنَ يَدَيْهِ فَلَا يَرَى إِلَّا النَّارَ تِلْقَاءَ وَجْهِهِ، فَاتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ».

قَالَ الأَعْمَشُ: وَحَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ مُرَّةَ، عَنْ خَيْثَمَةَ مِثْلَهُ، وَزَادَ فِيهِ: «وَلَوْ بِكَلِمَةٍ طَيِّبَةٍ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ) بضمِّ الحاء المهملة وسكون الجيم، السَّعديُّ المروزيُّ حافظ مَرْوَ قال: (أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ) بن أبي إسحاق السَّبيعيُّ (عَنِ الأَعْمَشِ) سليمان ابن مهران (عَنْ خَيْثَمَةَ) بفتح الخاء المعجمة وسكون التَّحتيَّة وبالمثلَّثة، ابن عبد الرَّحمن الجعفيِّ (عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ) الطَّائيِّ الجواد ابن الجواد ﵁ أنَّه (قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: مَا مِنْكُمْ أَحَدٌ) وللأصيليِّ/: «من أحدٍ» (إِلَّا سَيُكَلِّمُهُ رَبُّهُ لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ تُرْجُمَانٌ) بفتح الفوقيَّة د٣٥١/٧ب

(١) في هامش (د) من نسخة: «وصف».

(٢) في النُّسخ: (و)، ولعلَّه مُحرَّف عن المثبت.

وتُضَمُّ، يترجم له (فَيَنْظُرُ أَيْمَنَ مِنْهُ فَلَا يَرَى إِلَّا مَا قَدَّمَ مِنْ عمله، وينْظُرُ) ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنِيِّ: «ثمَّ ينظر» (أَشْأَمَ مِنْهُ فَلَا يَرَى إِلَّا مَا قَدَّمَ) من عمله (وينْظُرُ بيْن يديْه فلا يرى إلّا النَّارَ تِلْقَاءَ وَجْهِهِ) لأنَّها تكون في ممرِّه، فلا يمكنه أن يحيد عنها؛ إذ لا بدَّ له[1] من المرور على الصِّراط (فَاتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ) بكسر المعجمة/ بنصفها، أي: فاحذروا النَّار فلا تظلموا أحدًا ولو بمقدار[2] شقِّ تمرةٍ، أو فاجعلوا الصَّدقة جُنَّةً بينكم وبين النَّار ولو بشقِّ تمرةٍ. ٤٤١/١٠

(قَالَ الأَعْمَشُ) سليمان بالسَّند السَّابق: (وَحَدَّثَنِي) بالإفراد (عَمْرُو بْنُ مُرَّةَ، عَنْ خَيْثَمَةَ) بن عبد الرَّحمن الجعفيِّ، عن عديِّ بن حاتمٍ (مِثْلَهُ) أي: مثل السَّابق (وَزَادَ فِيهِ: وَلَوْ بِكَلِمَةٍ طَيِّبَةٍ) كالدَّلالة على هدًى، والصُّلح بين اثنين، أو بكلمةٍ طيِّبةٍ يردُّ بها السَّائل ويطيِّب قلبه؛ ليكون ذلك سببًا لنجاته من النَّار.

والحديث سبق بزيادةٍ ونقصٍ في أوائل «الزَّكاة» [ح: ١٤١٣] وكذا في «الرِّقاق»[3] [ح: ٦٥٣٩].

٧٥١٣ - حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبِيدَةَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ ﵁ قَالَ: جَاءَ حَبْرٌ مِنَ اليَهُودِ فَقَالَ: إِنَّهُ إِذَا كَانَ يَوْمَ القِيَامَةِ جَعَلَ اللهُ السَّمَوَاتِ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالأَرَضِينَ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالمَاءَ وَالثَّرَى عَلَى إِصْبَعٍ، وَالخَلَائِقَ عَلَى إِصْبَعٍ، ثُمَّ يَهُزُّهُنَّ ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا المَلِكُ أَنَا المَلِكُ، فَلَقَدْ رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَضْحَكُ حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِذُهُ تَعَجُّبًا وَتَصْدِيقًا لِقَوْلِهِ، ثُمَّ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾ إِلَى قَوْلِهِ ﴿يُشْرِكُونَ﴾.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ) أبو الحسن العبسيُّ مولاهم الكوفيُّ الحافظ قال: (حَدَّثَنَا جَرِيرٌ) هو ابن عبد الحميد (عَنْ مَنْصُورٍ) هو ابن المعتمر (عَنْ إِبْرَاهِيمَ) النَّخعيِّ (عَنْ عَبِيدَةَ) بفتح العين، السَّلمانيِّ (عَنْ عَبْدِ اللهِ) بن مسعودٍ (﵁) أنَّه (قَالَ: جَاءَ حَبْرٌ مِنَ اليَهُودِ فَقَالَ) وللأَصيليِّ: «إلى النَّبيِّ ﷺ فقال»: (إِنَّهُ إِذَا كَانَ يَوْمَ القِيَامَةِ جَعَلَ اللهُ) ﷿ (السَّمَوَاتِ) السَّبع (عَلَى إِصْبَعٍ، وَالأَرَضِينَ) السَّبع (عَلَى إِصْبَعٍ، وَالمَاءَ وَالثَّرَى) بالمثلَّثة (عَلَى إِصْبَعٍ، وَالخَلَائِقَ عَلَى إِصْبَعٍ، ثُمَّ يَهُزُّهُنَّ) أي: يحرِّكهن إشارةً إلى حقارتهنَّ؛ إذ لا يثقل

---

(١) «له»: ليس في (د).

(٢) في (ب): «بمقدور».

(٣) في (ص): «الرَّقائق»، وهو تحريف.

عليه إمساكها ولا تحريكها (ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا الملِكُ أنا الملكُ) مرَّتين (فَلَقَدْ رَأَيْتُ النَّبيَّ ﷺ يَضْحَكُ حَتَّى بَدَتْ) ظهرت (نَوَاجِذُهُ) بالذَّال المعجمة، أنيابه التي تبدو عند الضَّحك (تَعَجُّبًا) من قول الحبر (وَتَصْدِيقًا لِقَوْلِهِ، ثُمَّ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿يُشْرِكُونَ﴾ [الزمر: ٦٧]) والتَّعبير بالإصبع والضَّحك من المتشابهات كما سبق، فيتأوَّل على نوعٍ من المجاز، وضربٍ من التَّمثيل ممَّا جرت[1] عادة الكلام بين النَّاس في عرف تخاطبهم، فيكون المعنى إنَّ قدرته تعالى على طيِّها وسهولة الأمر في جمعها بمنزلة من جمع شيئًا في كفِّه فاستخفَّ حمله، فلم يشتمل عليه بجميع كفِّه، بل أقلَّه ببعض أصابعه، وقد يقول الإنسان في الأمر الشَّاقِّ[2] إذا أُضيف إلى القويِّ: إنَّه يأتي عليه بإصبعٍ أو إنَّه يقلُّه بخنصره، والظَّاهر أنَّ هذا -كما مرَّ- من تخليط اليهود وتحريفهم، وأنَّ ضحكه ﷺ/ إنَّما كان على وجه[3] التَّعجُّب والنَّكير[4] له، والعلم عند الله، قاله الخطَّابيُّ فيما[5] نقله عنه في «الفتح» ومطابقة الحديث في قوله: «ثمَّ يقول: أنا الملك، أنا الملك».

د٧/٣٥٢أ

وسبق في «باب قوله[6] تعالى: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]» [ح: ٧٤١٤].

٧٥١٤ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ مُحْرِزٍ: أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ ابْنَ عُمَرَ: كَيْفَ سَمِعْتَ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ فِي النَّجْوَى؟ قَالَ: «يَدْنُو أَحَدُكُمْ مِنْ رَبِّهِ حَتَّى يَضَعَ كَنَفَهُ عَلَيْهِ فَيَقُولُ: أَعَمِلْتَ كَذَا وَكَذَا؟ فَيَقُولُ: نَعَمْ، وَيَقُولُ: عَمِلْتَ كَذَا وَكَذَا؟ فَيَقُولُ: نَعَمْ، فَيُقَرِّرُهُ، ثُمَّ يَقُولُ: إِنِّي سَتَرْتُ عَلَيْكَ فِي الدُّنْيَا، وَأَنَا أَغْفِرُهَا لَكَ الْيَوْمَ».

وَقَالَ آدَمُ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ: حَدَّثَنَا صَفْوَانُ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) أي: ابن مُسَرْهَدٍ قال: (حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ) الوضَّاح اليشكريُّ (عَنْ قَتَادَةَ) بن دعامة (عَنْ صَفْوَانَ بْنِ مُحْرِزٍ) بضمِّ الميم وسكون الحاء المهملة وبعد الرَّاء

(١) زيد في (ب): «به».
(٢) في (ب): «الثَّاني»، وهو تحريف.
(٣) في (د): «معنى».
(٤) في (د): «والتَّنكُّر».
(٥) في (د): «ممَّا».
(٦) في (د): «قول الله».

المكسورة زايٌ، المازنيِّ (أَنَّ رَجُلًا) لم يُسَمَّ (سَأَلَ ابْنَ عُمَرَ) رضي الله عنهما فقال له: (كَيْفَ سمعْتَ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ فِي النَّجْوَى) التي تقع بين الله وبين عبده يوم القيامة؟ (قال) ابن عمر: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (يَدْنُو أَحَدُكُمْ مِنْ رَبِّهِ) أي: يقرب منه تعالى قرب رحمةٍ (حَتَّى يَضَعَ) الله تعالى (كَنَفَهُ عَلَيْهِ) بفتح الكاف والنُّون، أي: يحفظه[1] ويستره عن أهل الموقف فضلًا منه، حيث يذكر له معاصيه سرًّا (فَيَقُولُ) له: (أَعَمِلْتَ كَذَا وَكَذَا؟ فَيَقُولُ) العبد: (نَعَمْ) يا ربِّ (وَيَقُولُ) له: (عَمِلْتَ) وللأصيليِّ: «أعملت» (كَذَا وَكَذَا؟ فَيَقُولُ: نَعَمْ) يا ربِّ (فَيُقَرِّرُهُ) بذنوبه ليعرِّفه منَّته عليه في ستره عليه[2] في الدُّنيا وعفوه عنه[3] في الآخرة (ثُمَّ يَقُولُ) تعالى: (إِنِّي سَتَرْتُ) ذنوبك (عَلَيْكَ فِي الدُّنْيَا، وَأَنَا أَغْفِرُهَا لَكَ الْيَوْمَ) ومطابقته للتَّرجمة في قوله: «فيقول» في الموضعين.

وأخرجه في «باب قول الله تعالى: ﴿أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ [هود: ١٨]» من «كتاب المظالم» [ح: ٢٤٤١].

(وَقَالَ آدَمُ) بن أبي إياسٍ: (حَدَّثَنَا شَيْبَانُ) بن عبد الرَّحمن قال: (حَدَّثَنَا قَتَادَةُ) بن دعامة قال: (حَدَّثَنَا صَفْوَانُ) بن محرزٍ (عَنِ ابْنِ عُمَرَ) أنَّه قال: (سَمِعْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم) ذكره لتصريح قتادة فيه[4] بقوله: «حدَّثنا صفوان»، وليس في أحاديث هذا/ الباب كلام الرَّبِّ مع الأنبياء إلَّا في حديث أنسٍ، وإذا ثبت كلامه مع غير الأنبياء فوقوعه معهم أولى، والله الموفِّق[5]. ٤٤٢/١٠

٣٧ - بابُ قَوْلِهِ: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾

(بابُ قَوْلِهِ) عزَّ وجلَّ: (﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]) الجمهور على رفع الجلالة الشَّريفة[6]، و﴿تَكْلِيمًا﴾ مصدرٌ رافعٌ للمجاز، قال الفرَّاء: العرب تسمِّي ما يُوصَل إلى

---

(١) في (د): «حفظة».

(٢) «عليه»: مثبتٌ من (د).

(٣) «عنه»: مثبتٌ من (د).

(٤) «فيه»: مثبتٌ من (د).

(٥) في (ع): «أعلم».

(٦) في هامش (ج): وقرأ يحيى بن وثَّاب والنخعيُّ: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهَ مُوسَىٰ﴾ [النساء: ١٦٤] بنصب الجلالة، وهي واضحة «سمين».

الإنسان كلامًا بأيِّ طريقٍ وصل، ولكن لا تحقُّقه بالمصدر، فإذا حُقِّق[1] بالمصدر لم يكن إلَّا حقيقة الكلام، وقال القرطبيُّ: ﴿تَكۡلِيمٗا﴾ مصدرٌ معناه التَّأكيد[2]، وهذا يدلُّ على بطلان قول من يقول:

خلق الله[3] لنفسه كلامًا في شجرةٍ[4] يسمعه[5] موسى، بل هو الكلام الحقيقيُّ الذي يكون به المتكلِّم متكلِّمًا، قال النَّحَّاس: وأجمع النَّحويُّون على أنَّك إذا أكَّدت الفعل بالمصادر لم يكن مجازًا، وأنَّه لا يجوز في قول الشَّاعر:

امتلأ الحوض وقال: قَطْني

د٣٥٢/٧ب أن يقول: وقال قولًا، وكذا لمَّا قال: ﴿تَكۡلِيمٗا﴾ وجب أن يكون كلامًا على الحقيقة/. قال في «المصابيح» بعد أن ذكر نحو ما ذكرته: واعتُرِض هذا بقوله تعالى: ﴿وَمَكَرُواْ مَكۡرٗا وَمَكَرۡنَا مَكۡرٗا﴾ [النَّمل: ٥٠] وقوله تعالى: ﴿وَأَكِيدُ كَيۡدٗا﴾ [الطَّارق: ١٦] وقول الشَّاعر:

بكى الخَزُّ[6] من رَوْحٍ وأنكر جلده وعجَّت عجيجًا من جذامَ المطارفُ[7]

---

(١) في (ب) و(س): «تحقَّق».

(٢) في هامش (ج): التأكيد بالمصدر ليس من قبيل التأكيد اللَّفظيِّ، بل ممَّا يُعنى به البيان؛ لأنَّه يرفع المجاز ويُثبِت الحقيقة، نقله ابن عقيل والدمامينيُّ عن ابن جنِّي والأبَّديِّ، واقرأهما كلَّه تعلمْ ما في كلام السنوسيِّ.

(٣) اسم الجلالة ليس في (ب).

(٤) في (ص): «سحره».

(٥) في (د): «ليسمعه».

(٦) في هامش (ج): تقول: إن زوجها روحاً قد بكى ثيابها الخز من لبسه؛ لأنَّه ليس من أهل الخز، وكذلك صرخت صراخًا في جذام وهي قبيلة روح. ثياب المطارف؛ تعني أنهم ليسوا من أهل تلك الثياب. وفي هامش (د): قوله: «بكى الخزُّ...» إلى آخره عبارة الخفاجيِّ في حواشي «البيضاويِّ» كقول هند بنت النُّعمان في زوجها روح ابن زنباع وزير عبد الملك بن مروان:

بكى الخزُّ من روحٍ وأنكر جلده وعجَّت عجيجًا من جذام المطارف

أي: بكى الخزُّ من لبسه له؛ لأنَّه ليس من أهله، ولذلك صرفت المطارف من لبس جذام لها؛ وهي قبيلة روحٍ، فأُكِّدت «عجَّا» بـ«عجيجًا» مع أنَّه مجازٌ؛ لأنَّ الثِّياب لا تعجُّ. انتهت.

(٧) في هامش (ج): جمع «مطرف» وهي أردية من خزٍّ، مربَّعة لها أعلام، قال الفرَّاء: وأصله الضمُّ؛ لأنَّه في المعنى مأخوذ من «أُطرِفَ» أي: جُعِل في طرفيه العلمان، ولكنَّهم استثقلوا الضمَّة فكسروه.

فإنَّ ذلك كلَّه مجازٌ مع وجود التَّأكيد بالمصدر، ولهذا قال بعضهم: والتَّأكيد بالمصدر يرفع المجاز في الأمر العامِّ؛ يريد الغالب، قال: وكان الشَّيخ بهاء الدِّين بن عقيلٍ يقول: الجواب عن هذا البيت يؤيِّد تحقيقًا سمعناه من شيخنا علاء الدِّين القونويِّ فيقول: لا تخلو الجملة التي أُكِّد الفعل فيها بالمصدر من أن تكون صالحةً لأن[1] تُستعمَل لكلٍّ من المعنيين، يريد الحقيقة والمجاز، أو لا يصلح استعمالها إلَّا في المعنى المجازيِّ فقط، فإن كان الأوَّل كان التَّأكيد بالمصدر يرفع المجاز، وإن كان الثَّاني لم يكن التَّأكيد رافعًا له، فمثال الأوَّل قولك: ضربت زيدًا ضربًا، ومثال الثَّاني البيت المذكور[2]؛ لأنَّ عجيج المطارف لا يقع إلَّا مجازًا. انتهى[3]. واختُلِف في سماع كلام الله تعالى[4] فقال الأشعريُّ: كلام الله تعالى القائم

(١) في (د) و(ص): «بأن» ثمَّ زيد في (ص): «تكون».

(٢) في هامش (ج): قال ابن عقيل: وهو نادر لا يقاس عليه، وقال البدر في «شرح التسهيل»: وهو نادر جاء على سبيل المبالغة.

(٣) في هامش (ج): قال السمين: ثمَّ رشَّحتْ ذلك بقولها: «عجيجًا».

(٤) في هامش (ج): وعبارة السنوسيِّ في «الكبرى»: إنَّ إطلاق كلام الله موسى بمعنى خلق الكلام مجاز، وتوكيد الفعل بالمصدر في الآية يمنعه، فإن قلت: لا نسلِّم أنَّ التوكيد يدفعه؛ لوقوعه مع المجاز، ومنه: بكى الخزُّ... وأنشد البيت، سلَّمنا دفع التوكيد المجاز؛ لكنَّه إنَّما يدفعه في الآية إن لو وقع بالمعنويِّ الَّذي يدفع توهُّم المجاز في النسبة، إذ فيها دفع النزاع لا في المسند؛ لأنَّ الكلام حقيقة قد وقع، وإنَّما النزاع فيمن وقع منه، قلت: الجواب عن الأوَّل: أنَّ البيت من باب الاستعارة التبعيَّة؛ لوقوعها في الفعل، والاستعارة مطلقًا مبنيَّة على تناسي التَّشبيه، حتَّى قال فيها طائفة من علماء البيان: إنَّها حقيقة لغويَّة، وصحَّ التأكيد فيها للمبالغة في دخول المشبَّه في جنس المشبَّه به، والآية لا قرينة فيها على الاستعارة، بخلاف البيت، فإنَّ قرينة الاستعارة إسناد العجيج إلى ما لا يتأتَّى منه حقيقته؛ إلَّا أنَّه لا نسلِّم هذا الجواب من ورود الاعتراض عليه بالمصادرة على المطلوب؛ إذ الخصمُ يدَّعي أنَّ الكلام ليس إلَّا الحروف والأصوات، واستند في الآية إلى من لا يتأتَّى منه، فهو عنده كإسناد العجيج في البيت إلى المطارف، لكنَّ أهل السُّنَّة رضي الله تعالى عنهم إنَّما استدلُّوا بالآية بعد أن قام لهم البرهان القطعيُّ على عدم انحصار الكلام في الحروف والأصوات، فصحَّ الاستدلال بها، ولا يُعترَض بالبيت؛ لِما سبق، وأيضًا ادِّعاء هدم قاعدة شهيرة عند علماء اللِّسان بمجرد بيت شعرٍ يحتمل أمورًا لا يخفى ضعفُه، والجواب عن الثاني: أنَّ النزاع إنَّما هو في النسبة لا في المسند، وذلك أنَّ المعتزلة يوافقون على إسناد الكلام إلى الله تعالى حقيقة لا مجازًا، وأنَّه هو الَّذي كلَّم موسى لا غيره، لكن تأوَّلوا الكلام المسند إليه على معنى الخلق للكلام عندهم، فمعنى ﴿كَلَّمَ﴾: خلق الكلام، والمتكلِّم عندهم هو الخالق للكلام، ولا شكَّ أنَّ استعمال ﴿كَلَّمَ﴾ بمعنى «خَلَقَ الكلام» مجازٌ، وتوكيده بالمصدر يدفعه، وإن زعم المعتزلة أنَّ ﴿كَلَّمَ﴾ بمعنى «خلق» هو الحقيقة، وغيره مجازكان النزاع معهم لغويًّا، ويلزم ألَّا يتكلَّم حقيقة إلَّا الله؛ إذ لا خالق إلَّا هو، =

بذاته يُسمَع عند تلاوة كلِّ تالٍ وقراءة كلِّ قارئٍ، وقال الباقلانيُّ: إنَّما تسمع[1] التِّلاوة دون المتلوِّ، والقراءة دون المقروء، ولم يذكر في هذه الآية المتكلِّم به، نعم في سورة الأعراف: ﴿قَالَ يَٰمُوسَىٰٓ إِنِّي ٱصْطَفَيْتُكَ عَلَى ٱلنَّاسِ بِرِسَٰلَٰتِي وَبِكَلَٰمِي﴾ [الأعراف: ١٤٤] أي: وبتكليمي إيَّاك، ووقع في رواية أبي ذرٍّ: «باب ما جاء في ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ[2]﴾» وقال في «فتح الباري»: في رواية أبي زيدٍ المروزيِّ: «باب ما جاء في قوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ﴾» [النِّساء: ١٦٤].

٧٥١٥ - حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ: حَدَّثَنَا عُقَيْلٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «احْتَجَّ آدَمُ وَمُوسَى، فَقَالَ مُوسَى: أَنْتَ آدَمُ الَّذِي أَخْرَجْتَ ذُرِّيَّتَكَ مِنَ الجَنَّةِ، قَالَ: أَنْتَ مُوسَى الَّذِي اصْطَفَاكَ اللهُ بِرِسَالَاتِهِ وَكَلَامِهِ، ثُمَّ تَلُومُنِي عَلَى أَمْرٍ قَدْ قُدِّرَ عَلَيَّ قَبْلَ أَنْ أُخْلَقَ، فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى».

وبه قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ) هو يحيى بن عبد الله بن بُكَيرٍ قال: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) بن سعدٍ الإمام قال: (حَدَّثَنَا) ولأبي ذرٍّ: «حدَّثني» (عُقَيْلٌ) بضمِّ العين وفتح القاف، ابن خالدٍ (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) محمَّد بن مسلمٍ الزُّهريِّ أنَّه قال: (حَدَّثَنَا) وللأَصيليِّ: «أخبرني» بالإفراد (حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رضي الله عنه (أَنَّ النَّبِيَّ) ولأبي ذرٍّ والأَصيليِّ: «أنَّ رسول الله» (صلى الله عليه وسلم قَالَ: احْتَجَّ آدَمُ وَمُوسَى) أي: تحاجَّا (فَقَالَ مُوسَى: أَنْتَ آدَمُ الَّذِي[3] أَخْرَجْتَ ذُرِّيَّتَكَ مِنَ الجَنَّةِ، قَالَ: أَنْتَ) ولغير أبي ذرٍّ والأَصيليِّ: «قال آدم: أنت» (مُوسَى الَّذِي اصْطَفَاكَ اللهُ) تعالى (بِرِسَالَاتِهِ وَكَلَامِهِ[4]، ثُمَّ تَلُومُنِي عَلَى أَمْرٍ قَدْ قُدِّرَ) بضمِّ القاف وكسر الدَّال المشدَّدة (عَلَيَّ) بتشديد الياء (قَبْلَ أَنْ أُخْلَقَ) بضمِّ الهمزة (فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى) أي: غلب عليه بالحجَّة في قوله: «أنت آدم...» إلى آخره[5] بأن ألزمه أنَّ ما صدر عنه لم يكن هو مستقلًّا به متمكِّنًا من

= ومنعهم لذلك بمقتضى أصلهم الفاسد -من تأثير القدرة الحادثة في مقدورهم- لا يُسمَع؛ لفساده وباطله، فنحن لم نذكر هذه الآية إلَّا على سبيل التقوية لإثبات الكلام النفسيِّ القديم لسماع موسى عليه السلام، وإلَّا فإنكار الكلام النفسيِّ وحصرُه في الحروف والأصوات واضح الإمكان عقلًا ونقلًا.

(١) في غير (ب) و(س): «يُسمَع».

(٢) «﴿مُوسَىٰ﴾»: ليس في (ص) و(ع).

(٣) زيد في (ع): «خلقك الله بيده».

(٤) في (ب): «وبكلامه».

(٥) قوله: «أنت آدم... إلى آخره»: مثبتٌ من (ب) و(س)، وثبت في غيرهما بعد: «مقضيًا».

تركه، بل كان أمرًا مقضيًّا[1] وليس معنى قوله: «تلومني على أمرٍ قد قُدِّر عليَّ» أنَّه لم يكن له فيه كسبٌ واختيارٌ، بل المعنى: أنَّ الله أثبته في أمِّ الكتاب قبل كوني، وحكم بأنَّ ذلك كائنٌ لا محالة لعلمه[2] السَّابق، فهل يمكن أن يصدر/ عنِّي خلاف علم الله؟ فكيف تغفل عن العلم السَّابق، وتذكر الكسب[3] الذي هو السَّبب، وتنسى الأصل الذي هو القدر وأنت ممَّن اصطفاك الله من المصطفَين الذين يشاهدون سرَّ الله من وراء الأستار؟! قاله[4] التُّوربشتيُّ/، ومطابقته للتَّرجمة في قوله: «اصطفاك الله برسالاته وبكلامه».

د٧، ١٣٥٣ ١٠/٤٤٣

وسبق في «القدر» [ح: ٦٦١٤].

٧٥١٦ - حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَنَسٍ ﵁ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «يُجْمَعُ الْمُؤْمِنُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَيَقُولُونَ: لَوِ اسْتَشْفَعْنَا إِلَى رَبِّنَا فَيُرِيحُنَا مِنْ مَكَانِنَا هَذَا، فَيَأْتُونَ آدَمَ فَيَقُولُونَ لَهُ: أَنْتَ آدَمُ أَبُو الْبَشَرِ، خَلَقَكَ اللهُ بِيَدِهِ، وَأَسْجَدَ لَكَ الْمَلَائِكَةَ، وَعَلَّمَكَ أَسْمَاءَ كُلِّ شَيْءٍ، فَاشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّنَا حَتَّى يُرِيحَنَا، فَيَقُولُ لَهُمْ: لَسْتُ هُنَاكُمْ، فَيَذْكُرُ لَهُمْ خَطِيئَتَهُ الَّتِي أَصَابَ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ) الفراهيديُّ قال: (حَدَّثَنَا هِشَامٌ) الدَّستُوائيُّ قال: (حَدَّثَنَا قَتَادَةُ) بن دعامة (عَنْ أَنَسٍ ﵁) أنَّه (قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ) ولأبوي الوقت وذرٍّ والأَصيليِّ: «قال النَّبيُّ» (ﷺ: يُجْمَعُ الْمُؤْمِنُونَ) بضمِّ الياء من «يُجمَع» و«المؤمنون» نائب الفاعل (يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَيَقُولُونَ: لَوِ اسْتَشْفَعْنَا إِلَى رَبِّنَا فَيُرِيحُنَا[5] مِنْ مَكَانِنَا هَذَا) لما ينالهم من الكرب (فَيَأْتُونَ آدَمَ) ﵇ (فَيَقُولُونَ لَهُ: أَنْتَ آدَمُ أَبُو الْبَشَرِ، خَلَقَكَ اللهُ بِيَدِهِ) أي: بقدرته، وخصَّه بالذِّكر إكرامًا وتشريفًا له، أو أنَّه خلق إبداعٍ من غير واسطةِ رحمٍ (وَأَسْجَدَ لَكَ الْمَلَائِكَةَ) بأن أمرهم أن يخضعوا لك، والجمهور على أنَّ المأمور به وضع الوجه على الأرض

(١) في هامش (ج): كذا بخطِّه، ولعلَّه أراد نقل عبارة «الطيبيِّ»، ونصُّها: وقوله: «أنت آدم الَّذي خلقَكَ الله» الظاهر: «خَلَقه» ليعود إلى الموصول، لكن عدل إلى الخطاب مطابقةً؛ كقوله: «أنا الَّذي سمَّتني أُمِّي حيدره» أي: «سمَّتْهُ» انتهى ما أردنا نقله منها بحروفه، وقد بسط الكلام على ذلك. فليراجع.

(٢) في (ب) و(س): «بعلمه».

(٣) في (د): «النَّفس».

(٤) في (ع): «قال» وهو تحريف.

(٥) في (ص): «ليريحنا»، وفي (ع): «فيخرجنا».

وكان تحيَّةً له؛ إذ لو كان لله لما امتنع عنه إبليس، وكان سجود التَّحيَّة[1] جائزًا فيما مضى، ثمَّ نُسِخ بقوله ﷺ لسلمان حين أراد أن يسجد له: «لا ينبغي لمخلوقٍ أن يسجد لأحدٍ إلَّا لله تعالى» (وَعَلَّمَكَ أَسْمَاءَ كُلِّ شَيْءٍ) أي: أسماء المسمَّيات، فحذف المضاف إليه لكونه[2] معلومًا مدلولًا عليه بذكر الأسماء؛ إذ الاسم يدلُّ على المسمَّى (فَاشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّنَا حَتَّى يُرِيحَنَا[3]) ممَّا نحن فيه من الكرب (فَيَقُولُ لَهُمْ: لَسْتُ هُنَاكُمْ) بضمِّ الهاء[4]، أي: لست في المنزلة التي تحسبونني وهي مقام الشَّفاعة (فَيَذْكُرُ[5] لَهُمْ خَطِيئَتَهُ الَّتِي أَصَابَ) أي: التي أصابها وهي أكله من الشَّجرة التي نُهِي عنها، قاله تواضعًا وإعلامًا بأنَّها لم تكن له.

وهذا الحديث ذكره هنا مختصرًا، ولم يذكر فيه ما ترجم له على عادته في الإشارة، وقد سبق في تفسير «سورة البقرة» [ح:٤٤٧٦] عن مسلم بن إبراهيم شيخه هنا بتمامه، وفيه «ائتوا موسى عبدًا كلَّمه الله تعالى وأعطاه التَّوراة...» الحديث، وساقه أيضًا في «كتاب التَّوحيد» في «باب قول الله تعالى: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]» [ح:٧٤١٠] وفيه[6]: «ائتوا موسى[7] عبدًا آتاه الله التَّوراة وكلَّمه تكليمًا».

٧٥١٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ، عَنْ شَرِيكِ بْنِ عَبْدِ اللهِ أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ مَالِكٍ يَقُولُ لَيْلَةَ أُسْرِيَ بِرَسُولِ اللهِ ﷺ مِنْ مَسْجِدِ الكَعْبَةِ: إِنَّهُ جَاءَهُ ثَلَاثَةُ نَفَرٍ قَبْلَ أَنْ يُوحَى إِلَيْهِ وَهْوَ نَائِمٌ فِي المَسْجِدِ الحَرَامِ، فَقَالَ أَوَّلُهُمْ: أَيُّهُمْ هُوَ؟ فَقَالَ أَوْسَطُهُمْ: هُوَ خَيْرُهُمْ، فَقَالَ آخِرُهُمْ: خُذُوا خَيْرَهُمْ، فَكَانَتْ تِلْكَ اللَّيْلَةَ، فَلَمْ يَرَهُمْ حَتَّى أَتَوْهُ لَيْلَةً أُخْرَى فِيمَا يَرَى قَلْبُهُ، وَتَنَامُ عَيْنُهُ وَلَا يَنَامُ قَلْبُهُ، وَكَذَلِكَ الأَنْبِيَاءُ تَنَامُ أَعْيُنُهُمْ وَلَا تَنَامُ قُلُوبُهُمْ، فَلَمْ يُكَلِّمُوهُ حَتَّى احْتَمَلُوهُ فَوَضَعُوهُ عِنْدَ بِئْرِ زَمْزَمَ، فَتَوَلَّاهُ مِنْهُمْ جِبْرِيلُ فَشَقَّ جِبْرِيلُ مَا بَيْنَ نَحْرِهِ إِلَى لَبَّتِهِ حَتَّى فَرَغَ مِنْ صَدْرِهِ وَجَوْفِهِ، فَغَسَلَهُ مِنْ مَاءِ زَمْزَمَ بِيَدِهِ حَتَّى أَنْقَى جَوْفَهُ، ثُمَّ أُتِيَ بِطَسْتٍ مِنْ ذَهَبٍ فِيهِ تَوْرٌ مِنْ ذَهَبٍ مَحْشُوًّا إِيمَانًا

---

(١) في (د): «التَّحتيَّة»، وهو تحريفٌ.

(٢) في (ع): «فيكون».

(٣) في (د): «ربَّنا ليريحنا».

(٤) في (د): «التَّاء».

(٥) في (ب) و(س): «ويذكر»، والمثبت موافقٌ لما في «اليونينيَّة».

(٦) في (ع): «وبه».

(٧) في هامش (ل): كذا بخطِّه تكرير: «ائتوا موسى» مرَّتين.

وَحِكْمَةً، فَحَشَا بِهِ صَدْرَهُ وَلَغَادِيدَهُ - يَعْنِي: عُرُوقَ حَلْقِهِ - ثُمَّ أَطْبَقَهُ، ثُمَّ عرج بهِ إلى السَّماءِ الدُّنيا، فَضَرَبَ بَابًا مِنْ أَبْوَابِهَا فَنَادَاهُ أَهْلُ السَّمَاءِ: مَنْ هَذَا؟ فَقَالَ: جِبْرِيلُ، قَالُوا: وَمَنْ معك؟ قال: معي مُحَمَّدٌ، قَالَ: وَقَدْ بُعِثَ إِلَيْهِ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالُوا: فَمَرْحَبًا بِهِ وَأَهْلًا، فَيَسْتَبْشِرُ بِهِ أَهْلُ السَّماء، لا يَعْلمُ أَهْلُ السَّمَاءِ بِمَا يُرِيدُ اللهُ بِهِ فِي الأَرْضِ حَتَّى يُعْلِمَهُمْ، فَوَجَدَ فِي السَّمَاءِ الدُّنْيَا آدَمَ فَقَالَ لَهُ جِبْرِيلُ: هذا أَبُوكَ فَسَلِّمْ عَلَيْهِ، فَسَلَّمَ عَلَيْهِ وَرَدَّ عَلَيْهِ آدَمُ فَقَالَ: مَرْحَبًا وَأَهْلًا بِابْنِي، نِعْمَ الابْنُ أَنْتَ، فَإذا هُو فِي السَّماءِ الدُّنْيَا بِنَهَرَيْنِ يَطَّرِدَانِ فَقَالَ: مَا هَذَانِ النَّهَرَانِ يَا جِبْرِيلُ؟ قَالَ: هَذَا النِّيلُ وَالفُرَاتُ عُنْصُرُهما، ثُمَّ مَضَى بِهِ فِي السَّمَاءِ فَإِذَا هُوَ بِنَهَرٍ آخَرَ عَلَيْهِ قَصْرٌ مِنْ لُؤْلُؤٍ وَزَبَرْجَدٍ، فَضَرَبَ يَدَهُ، فَإِذَا هُوَ مِسْكٌ، قَالَ: مَا هَذَا يَا جِبْرِيلُ؟ قَالَ: هَذَا الكَوْثَرُ الَّذِي خَبَأَ لَكَ رَبُّكَ، ثُمَّ عَرَجَ إِلَى السَّمَاءِ الثَّانِيَةِ، فَقَالَتِ المَلَائِكَةُ لَهُ مِثْلَ مَا قَالَتْ لَهُ الأُولَى: مَنْ هَذَا؟ قَالَ: جِبْرِيلُ، قَالُوا: وَمَنْ مَعَكَ؟ قَالَ مُحَمَّدٌ ﷺ، قَالُوا: وَقَدْ بُعِثَ إِلَيْهِ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالُوا: مَرْحَبًا بِهِ وَأَهْلًا، ثُمَّ عَرَجَ بِهِ إِلَى السَّمَاءِ الثَّالِثَةِ وَقَالُوا لَهُ مِثْلَ مَا قَالَتِ الأُولَى وَالثَّانِيَةُ، ثُمَّ عَرَجَ بِهِ إِلَى الرَّابِعَةِ، فَقَالُوا لَهُ مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ عَرَجَ بِهِ إِلَى السَّمَاءِ الخَامِسَةِ فَقَالُوا مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ عَرَجَ بِهِ إِلَى السَّادِسَةِ فَقَالُوا لَهُ مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ عَرَجَ بِهِ إِلَى السَّمَاءِ السَّابِعَةِ فَقَالُوا لَهُ مِثْلَ ذَلِكَ، كُلُّ سَمَاءٍ فِيهَا أَنْبِيَاءُ قَدْ سَمَّاهُمْ فَأَوْعَيْتُ مِنْهُمْ إِدْرِيسَ فِي الثَّانِيَةِ، وَهَارُونَ فِي الرَّابِعَةِ، وَآخَرَ فِي الخَامِسَةِ لَمْ أَحْفَظِ اسْمَهُ، وَإِبْرَاهِيمَ فِي السَّادِسَةِ، وَمُوسَى فِي السَّابِعَةِ بِتَفْضِيلِ كَلَامِ اللهِ، فَقَالَ مُوسَى: رَبِّ لَمْ أَظُنَّ أَنْ يُرْفَعَ عَلَيَّ أَحَدٌ، ثُمَّ عَلَا بِهِ فَوْقَ ذَلِكَ بِمَا لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللهُ حَتَّى جَاءَ سِدْرَةَ المُنْتَهَى وَدَنَا الجَبَّارُ رَبُّ العِزَّةِ فَتَدَلَّى حَتَّى كَانَ مِنْهُ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى فَأَوْحَى اللهُ فِيمَا أَوْحَى خَمْسِينَ صَلَاةً عَلَى أُمَّتِكَ كُلَّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ. ثُمَّ هَبَطَ حَتَّى بَلَغَ مُوسَى فَاحْتَبَسَهُ مُوسَى فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ؛ مَاذَا عَهِدَ إِلَيْكَ رَبُّكَ؟ قَالَ: عَهِدَ إِلَيَّ خَمْسِينَ صَلَاةً كُلَّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، قَالَ: إِنَّ أُمَّتَكَ لَا تَسْتَطِيعُ ذَلِكَ، فَارْجِعْ فَلْيُخَفِّفْ عَنْكَ رَبُّكَ وَعَنْهُمْ، فَالتَفَتَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى جِبْرِيلَ كَأَنَّهُ يَسْتَشِيرُهُ فِي ذَلِكَ، فَأَشَارَ إِلَيْهِ جِبْرِيلُ: أَنْ نَعَمْ إِنْ شِئْتَ، فَعَلَا بِهِ إِلَى الجَبَّارِ فَقَالَ وَهُوَ مَكَانَهُ: يَا رَبِّ خَفِّفْ عَنَّا؛ فَإِنَّ أُمَّتِي لَا تَسْتَطِيعُ هَذَا، فَوَضَعَ عَنْهُ عَشْرَ صَلَوَاتٍ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى مُوسَى فَاحْتَبَسَهُ، فَلَمْ يَزَلْ يُرَدِّدُهُ مُوسَى إِلَى رَبِّهِ حَتَّى صَارَتْ إِلَى خَمْسِ صَلَوَاتٍ، ثُمَّ احْتَبَسَهُ مُوسَى عِنْدَ الخَمْسِ فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ وَاللهِ لَقَدْ رَاوَدْتُ بَنِي إِسْرَائِيلَ قَوْمِي عَلَى أَدْنَى مِنْ هَذَا فَضَعُفُوا فَتَرَكُوهُ، فَأُمَّتُكَ أَضْعَفُ أَجْسَادًا وَقُلُوبًا وَأَبْدَانًا وَأَبْصَارًا وَأَسْمَاعًا، فَارْجِعْ فَلْيُخَفِّفْ عَنْكَ رَبُّكَ، كُلَّ ذَلِكَ يَلْتَفِتُ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى جِبْرِيلَ لِيُشِيرَ عَلَيْهِ وَلَا يَكْرَهُ ذَلِكَ جِبْرِيلُ، فَرَفَعَهُ عِنْدَ الخَامِسَةِ فَقَالَ: يَا رَبِّ إِنَّ أُمَّتِي ضُعَفَاءُ أَجْسَادُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ وَأَسْمَاعُهُمْ وَأَبْدَانُهُمْ فَخَفِّفْ عَنَّا، فَقَالَ الجَبَّارُ: يَا مُحَمَّدُ، قَالَ: لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ، قَالَ: إِنَّهُ لَا يُبَدَّلُ القَوْلُ لَدَيَّ، كَمَا فَرَضْتُ

عَلَيْكَ فِي أُمِّ الكِتَابِ قَالَ: فَكُلُّ حَسَنَةٍ بِعَشْرِ أَمْثالِها، فَهِيَ خَمْسُونَ في أُمِّ الكتاب وَهي خَمْسٌ عَلَيْك، فَرَجَعَ إِلَى مُوسَى فَقَالَ: كَيْفَ فَعَلْتَ؟ فَقَالَ خَفَّفَ عَنَّا أعْطانا بكُلِّ حسنَةٍ عَشْرَ أَمْثالِها، قالَ مُوسى: قَدْ وَاللهِ رَاوَدْتُ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى أدْنَى مِنْ ذلك فَتَرَكُوهُ، ارْجِعْ إِلى رَبِّكَ فَلْيُخَفِّفْ عَنْكَ أَيْضًا، قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: يَا مُوسَى قَدْ وَاللهِ اسْتَحْيَيْتُ مِنْ رَبِّي مِمَّا اخْتَلَفْتُ إِلَيْهِ، قَالَ: فَاهْبِطْ بِسْمِ اللهِ، قَالَ: وَاسْتَيْقَظَ وَهْوَ فِي مَسْجِدِ الحَرَامِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللهِ) بن يحيى الأويسيُّ قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (سُلَيْمَانُ) بن بلالٍ (عَنْ شَرِيكِ بْنِ عَبْدِ اللهِ) بن أبي نَمِرٍ -بفتح النُّون وكسر الميم بعدها راءٌ- المدنيِّ التَّابعيِّ (أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ مَالِكٍ) ولأبي ذرٍّ والأَصيليِّ: «سمعت أنس بن مالكٍ ﷺ» (يَقُولُ لَيْلَةَ أُسْرِيَ) بضمِّ الهمزة (بِرَسُولِ اللهِ ﷺ مِنْ مَسْجِدِ الكَعْبَةِ: إِنَّهُ جَاءَهُ) بكسر الهمزة، ولأبي ذرٍّ عن الحَمُّويي والمُستملي: «أنَّه» بفتح الهمزة «جاء» بإسقاط الضَّمير (ثَلَاثَةُ نَفَرٍ) كذا في الفرع كأصله، وقال في «الفتح»: في رواية الكُشْمِيهَنِيِّ/: «إذ جاءه» بدل «إنَّه» قال: والأوَّل أولى، والنَّفر الثَّلاثة لم أقف على أسمائهم صريحًا، لكنَّهم من الملائكة، لكن في رواية ميمون بن سياهٍ عن أنسٍ عند الطَّبريِّ[1]: «فأتاه جبريل وميكائيل» (قَبْلَ أَنْ يُوحَى إِلَيْهِ وَهْوَ نَائِمٌ فِي المَسْجِدِ الحَرَامِ، فَقَالَ أَوَّلُهُمْ: أَيُّهُمْ هُوَ) محمَّدٌ؟ وقد رُوِي أنَّه كان نائمًا معه حينئذٍ عمُّه حمزة بن عبد المطَّلب وابن عمِّه جعفر بن أبي طالبٍ (فَقَالَ أَوْسَطُهُمْ: هُوَ خَيْرُهُمْ، فَقَالَ آخِرُهُمْ) ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنِيِّ: «فقال أحدهم» أي: أحد النَّفر الثَّلاثة: (خُذُوا خَيْرَهُمْ) للعروج به إلى السَّماء (فَكَانَتْ تِلْكَ اللَّيْلَةَ) أي: فكانت تلك القصَّة الواقعة تلك اللَّيلة ما ذُكِر هنا، فالضَّمير المستتر في «كانت» لمحذوفٍ، وكذا خبر «كان» (فَلَمْ يَرَهُمْ) ﷺ بعد ذلك (حَتَّى أَتَوْهُ لَيْلَةً أُخْرَى) لم يعيِّن المدَّة بين المجيئين، فيُحمَل على أنَّ المجيء الثَّاني كان بعد أن أُوحِي إليه، وحينئذٍ وقع الإسراء والمعراج، وإذا كان بين المجيئين مدَّةٌ فلا فرق بين أن تكون تلك المدَّة ليلةً واحدةً، أو ليالي كثيرةً، أو عدَّة[2] سنين، وبهذا يحصل الجواب عمَّا استشكله الخطَّابيُّ وابن حزمٍ وعبد الحقِّ وعياضٌ والنَّوويُّ من قوله: «قبل أن يُوحَى إليه» ونسبتهم رواية شريكٍ إلى الغلط؛ لأنَّ المُجمَع عليه أنَّ فرض الصَّلاة كان ليلة الإسراء، فكيف يكون قبل أن

د٣٥٣/٧ب

(١) في (د): «الطَّبرانيّ»، وكذا في «الفتح» (١٣/٤٨٨).

(٢) في (ع): «عدد».

يُوحَى إليه؟ وإنَّ شريكًا/ تفرَّد بذلك، فارتفع الإشكال؛ كذا[1] قرَّره الحافظ ابن حجرٍ رحمه الله، وقيل: ١٠/٤٤٤ المراد قبل أن يُوحَى إليه في بيان الصَّلاة، ومنهم من أجراه على ظاهره ملتزمًا أنَّ الإسراء كان مرَّتين قبل النُّبوَّة[2] وبعدها كما حكاه في «المصابيح» ونقلته عنه في كتابي[3] «المواهب اللَّدنيَّة» وأمَّا دعواهم تفرُّد شريكٍ فقال الحافظ أيضًا: إنَّه قد وافقه كثير بن خُنَيسٍ -بالخاء المعجمة ونونٍ مُصغَّرًا[4]- عن أنسٍ كما أخرجه سعيد بن يحيى بن سعيدٍ الأمويُّ في «كتاب المغازي» من طريقه، وكان مجيء الملائكة له صلى الله عليه وسلم (فِيمَا يَرَى قَلْبُهُ، وَتَنَامُ عَيْنُهُ وَلا يَنَامُ قَلْبُهُ، وَكَذَلِكَ الأَنْبِيَاءُ تَنَامُ أَعْيُنُهُمْ وَلَا تَنَامُ قُلُوبُهُمْ) الثَّابت في الرِّوايات أنَّه كان في اليقظة، فإن قلنا بالتَّعدُّد فلا إشكال، وإلَّا فيُحمَل هذا مع قوله آخر الحديث: «واستيقظ وهو في المسجد الحرام» على[5] أنَّه كان في طرفي القصَّة نائمًا، وليس في ذلك ما يدلُّ على كونه نائمًا فيها كلِّها (فَلَمْ يُكَلِّمُوهُ) صلى الله عليه وسلم (حَتَّى احْتَمَلُوهُ فَوَضَعُوهُ عِنْدَ بِئْرِ زَمْزَمَ، فَتَوَلَّاهُ مِنْهُمْ جِبْرِيلُ) عليه السلام (فَشَقَّ جِبْرِيلُ مَا بَيْنَ نَحْرِهِ إِلَى لَبَّتِهِ) بفتح اللَّام والموحَّدة المشدَّدة، موضع القلادة من الصَّدر ومنها تُنحَر الإبل (حَتَّى فَرَغَ مِنْ صَدْرِهِ وَجَوْفِهِ، فَغَسَلَهُ مِنْ مَاءِ زَمْزَمَ بِيَدِهِ) بيد جبريل (حَتَّى أَنْقَى جَوْفَهُ) ليتهيَّأ للتَّرقِّي/ إلى الملأ الأعلى، ويثبت في المقام الأسنى، ويتقوَّى لاستجلاء الأسماء د٧/٣٥٤أ الحسنى، وكذا وقع شقُّ صدره الشَّريف[6] في صغره عند حَلِيمة وعند النُّبوَّة، ولكلٍّ حكمةٌ، بل ذكر الشَّقِّ مرَّةً أخرى نبَّهتُ عليها مع غيرها في «المواهب» تبعًا للحافظ ابن حجرٍ.

(ثُمَّ أُتِيَ) عليه الصلاة والسلام (بِطَسْتٍ مِنْ ذَهَبٍ) وكان إذ ذاك لم يحرم استعماله (فِيهِ تَوْرٌ مِنْ ذَهَبٍ) بالمثنَّاة الفوقيَّة من «تورٍ» وهو إناءٌ يُشرَب فيه، وهو يقتضي أن يكون غير الطَّست، وأنَّه كان داخل الطَّست (مَحْشُوًّا إِيمَانًا وَحِكْمَةً) قال في «الفتح»: قوله: «محشوًّا» حالٌ من الضَّمير في الجارِّ والمجرور[7]، والتَّقدير بطستٍ كائنٍ من ذهبٍ، فنقل الضَّمير من اسم الفاعل إلى الجارِّ

---

(١) في (د): «كما».

(٢) زيد في (ص): «أيضًا».

(٣) في (ع): «كتاب».

(٤) في (د): «مُصغَّرٌ».

(٥) «على»: ليس في (ص) و(ع).

(٦) في (ع): «الشَّريفة».

(٧) في هامش (ج): أو قال: مِن طِسْتٍ، وهو وإن كان نكرةً، لكنَّه تخصَّص بالوصف؛ وهو «مِن ذَهَبٍ» «برماويُّ».

والمجرور، وأمَّا «إيمانًا» فعلى التَّمييز، وتعقَّبه العينيُّ فقال: فيه نظرٌ، والذي يُقال: إنَّ «محشوًّا» حالٌ من التَّور الموصوف بقوله: «من ذهبٍ» وأمَّا «إيمانًا» فمفعول قوله: «محشوًّا» لأنَّ اسم المفعول يعمل عمل فعله، و«حكمةً» عطفٌ عليه، ويحتمل أن يكون أحد الإناءين -أعني الطَّست والتَّور- فيه ماء زمزم والآخر المحشوُّ بالإيمان، وأن يكون التَّور ظرف الماء وغيره، والطَّست لمَّا يصبُّ فيه عند الغسل صيانةً له عن التَّبذُّد في الأرض، والمراد: أنَّ الطَّست كان فيه شيءٌ يحصل به كمال الإيمان[١]، فالمراد سببهما مجازًا (فَحَشَا بِهِ) بفتح الحاء المهملة والشِّين المعجمة (صَدْرَهُ وَلَغَادِيدَهُ) بالغين المعجمة والمهملتين بينهما تحتيَّةٌ ساكنةٌ، ولأبي ذرٍّ عن الحَمُّويي والمُستملي: «فحُشِي» -بضمِّ الحاء وكسر الشِّين- «به[٢] صدرُه ولغاديدُه» برفعهما، وفسَّر اللَّغاديد بقوله: (يَعْنِي عُرُوقَ حَلْقِهِ، ثُمَّ أَطْبَقَهُ) ثمَّ أركبه البراق إلى بيت المقدس (ثُمَّ عَرَجَ بِهِ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا) بفتح العين والجيم (فَضَرَبَ بَابًا مِنْ أَبْوَابِهَا فَنَادَاهُ أَهْلُ السَّمَاءِ مَنْ هَذَا؟ فَقَالَ: جِبْرِيلُ، قَالُوا: وَمَنْ مَعَكَ؟ قَالَ: مَعِي مُحَمَّدٌ) ﷺ (قَالَ) قائلهم: (وَقَدْ بُعِثَ إليه) للإسراء وصعود السَّموات؟ وليس المراد الاستفهام عن أصل البعثة والرِّسالة، فإنَّ ذلك لا يخفى عليه إلى هذه المدَّة[٣]، ولأنَّ أمر نبوَّته كان مشهورًا في الملكوت الأعلى، وهذا هو الصَّحيح (قَالَ) جبريل: (نَعَمْ، قَالُوا: فَمَرْحَبًا بِهِ وَأَهْلًا، فَيَسْتَبْشِرُ بِهِ أَهْلُ السَّمَاءِ) وسقطت الفاء من «فيستبشر» للأَصيليِّ، وزاد -أي: الأَصيليُّ-: «الدُّنيا» (لَا يَعْلَمُ أَهْلُ السَّمَاءِ بِمَا) وللأَصيليِّ وأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنِيِّ: «ما» (يُرِيدُ اللهُ) ﷻ (بِهِ فِي الأَرْضِ حَتَّى يُعْلِمَهُمْ) أي[٤]: على لسان من شاء كجبريل ﵇ (فَوَجَدَ فِي السَّمَاءِ الدُّنْيَا آدَمَ) ﵇ (فَقَالَ لَهُ جِبْرِيلُ: هَذَا أَبُوكَ فَسَلِّمْ[٥]) وللأَصيليِّ: «أبوك آدم فسلِّم» (عَلَيْهِ، فَسَلَّمَ عَلَيْهِ وَرَدَّ عَلَيْهِ آدَمُ) السَّلامَ (فَقَالَ: مَرْحَبًا وَأَهْلًا/ بِابْنِي، نِعْمَ/ الِابْنُ أَنْتَ، فَإِذَا هُوَ فِي السَّمَاءِ الدُّنْيَا بِنَهَرَيْنِ) بفتح الهاء (يَطَّرِدَانِ) بتشديد الطَّاء المهملة، يجريان (فَقَالَ) ﷺ

٤٤٥/١٠
د٣٥٤/٧ب

---

(١) قال الشيخ قطة ﵀: أي: والحكمة، بدليل قوله: فالمراد سببهما، تأمل.

(٢) «به»: ليس في (د) وفي (ع).

(٣) في هامش (ج): أي: «على القائل».

(٤) «أي»: ليس في (د).

(٥) زيد في (د): «عليه».

لجبريل: (مَا هَذَانِ النَّهَرَانِ يَا جِبْرِيلُ؟ قَالَ: هَذَا[1] النِّيلُ وَالفُرَاتُ عُنْصُرُهُما) بضمِّ العين والصَّاد المهملتين، أي: أصلهما (ثُمَّ مَضَى بِهِ فِي السَّمَاءِ) أي: الدُّنيا (فإذا هو بنهرٍ آخر عليه قَصْرٌ مِنْ لُؤْلُؤٍ وَزَبَرْجَدٍ، فَضَرَبَ يَدَهُ) أي: في النَّهر، وللأَصيليِّ: «بيده» (فإذا هو مسْكٌ) ولأبي ذرٍّ والأَصيليِّ: «مسكٌ أذفر» بالذَّال المعجمة، جيِّد الرَّائحة (قَالَ: مَا هَذَا يَا جِبْرِيلُ؟ قَالَ: هَذَا الكَوْثَرُ الَّذِي خَبَأَ لَكَ) «خبأ» بالخاء المعجمة والموحَّدة المفتوحتين مهموزٌ، أي: ادَّخر لك (رَبُّكَ) ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنيِّ: «حَبَاك» بفتح الحاء المهملة والموحَّدة وبعد الألف كافٌ «به ربُّك» هذا ممَّا يستشكل[2] من رواية شريكٍ، فإنَّ الكوثر في الجنَّة، والجنَّة في السَّماء[3] السَّابعة، ويحتمل أن يكون هنا حذفٌ تقديره: ثمَّ مضى به في السَّماء الدُّنيا إلى السَّابعة فإذا هو بنهرٍ (ثُمَّ عَرَجَ[4] إِلَى السَّمَاءِ) ولأبي ذرٍّ والأَصيليِّ: «ثمَّ عرج به إلى السَّماء» (الثَّانِيَةِ، فَقَالَتِ المَلَائِكَةُ) التي فيها[5] (لَهُ مِثْلَ مَا قَالَتْ لَهُ الأُولَى: مَنْ هَذَا؟ قَالَ: جِبْرِيلُ، قَالُوا: وَمَنْ مَعَكَ؟ قَالَ: مُحَمَّدٌ ﷺ قَالُوا: وَقَدْ بُعِثَ إِلَيْهِ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالُوا: مَرْحَبًا بِهِ وَأَهْلًا، ثُمَّ عَرَجَ بِهِ) جبريل (إِلَى السَّمَاءِ الثَّالِثَةِ وَقَالُوا لَهُ مِثْلَ مَا قَالَتِ الأُولَى وَالثَّانِيَةُ، ثُمَّ عَرَجَ بِهِ) جبريل (إِلَى الرَّابِعَةِ فَقَالُوا لَهُ مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ عَرَجَ بِهِ) جبريل (إِلَى السَّمَاءِ الخَامِسَةِ فَقَالُوا) له (مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ عَرَجَ بِهِ) جبريل (إِلَى السَّادِسَةِ) ولأبي ذرٍّ: «إلى السَّماء السَّادسة» (فَقَالُوا لَهُ مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ عَرَجَ بِهِ) جبريل (إِلَى السَّمَاءِ السَّابِعَةِ فَقَالُوا لَهُ مِثْلَ ذَلِكَ، كُلُّ سَمَاءٍ فِيهَا أَنْبِيَاءُ قَدْ سَمَّاهُمْ فَأَوْعَيْتُ) بفتح الهمزة والعين، ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنيِّ: «فوعيت» (مِنْهُمْ إِدْرِيسَ) وللأَصيليِّ وأبي ذرٍّ عن الحَمُّويي والمُستملي: «قد سمَّاهم منهم إدريس» (فِي الثَّانِيَةِ، وَهَارُونَ فِي الرَّابِعَةِ، وَآخَرَ فِي الخَامِسَةِ لَمْ أَحْفَظِ اسْمَهُ، وَإِبْرَاهِيمَ فِي السَّادِسَةِ، وَمُوسَى فِي السَّابِعَةِ بِتَفْضِيلِ[6] كَلَامِ اللهِ) عزَّ وجلَّ، أي: بسبب أنَّ له فضل كلام الله إيَّاه، وهذا موضع التَّرجمة من الحديث.

---

(١) في (س): «هذان».

(٢) في (ب) و(س): «استشكل».

(٣) «السَّماء»: ليس في (د).

(٤) في (ع): «أعرج».

(٥) قوله: «التي فيها»: مثبتٌ من (د).

(٦) في (ع): «بفضل».

(فَقَالَ مُوسَى: رَبِّ؛ لَمْ أَظُنَّ أَنْ يُرْفَعَ) بضمِّ التَّحتيَّة وفتح الفاء (عليّ) بتشديد الياء (أحدٌ) ولأبي ذرٍّ عن الحَمُّويي والمُستملي: «لم أظنَّ أن ترفع عليَّ أحدًا» (ثمّ علا به) جبريل (فوْق ذَلِكَ بِمَا لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللهُ) عز وجل (حَتَّى جَاءَ سِدْرَةَ الْمُنْتَهَى) إليها ينتهي علم الملائكة ولم يجاوزها أحدٌ إلَّا نبيُّنا ﷺ (وَدَنَا الْجَبَّارُ رَبُّ العِزَّةِ) دنوَّ قربٍ ومكانةٍ لا دنوَّ مكانٍ ولا قرب زمانٍ إظهارًا لعظيم[1] منزلته وحظوته عند ربِّه تعالى، ولأبي ذرٍّ: «ودنا للجبَّار» (فَتَدَلَّى) طلب زيادة القرب، وحكى مكِّيٌّ والماورديُّ عن ابن عبَّاسٍ/: هو الرَّبُّ دنا من محمَّدٍ فتدلَّى إليه، أي: أَمْرُه وحُكْمه (حَتَّى كَانَ مِنْهُ قَابَ قَوْسَيْنِ) قدر قوسين: ما بين مقبض القوس والسِّية بكسر السِّين المهملة والتَّحتيَّة الخفيفة، وهي ما عُطِف من طرفيها، ولكلِّ قوسٍ قابان، وقاب قوسين بالنِّسبة له ﷺ عبارةٌ عن نهاية القرب ولطف المحلِّ وإيضاح المعرفة، وبالنِّسبة إلى الله إجابةٌ ورفع درجةٍ[2] (أَوْ أَدْنَى) أي:[3] أقرب (فَأَوْحَى اللهُ) زاد أبو الوقت وأبو ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنيِّ: «إليه» (فِيمَا أَوْحَى) ولغير أبي ذرٍّ: «إليه» ولأبي ذرٍّ والأَصيليِّ وأبي الوقت: «فيما يوحِي» بكسر الحاء (خَمْسِينَ صَلَاةً عَلَى أُمَّتِكَ كُلَّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، ثُمَّ هَبَطَ) صلوات الله وسلامه عليه (حَتَّى بَلَغَ مُوسَى) عليه السلام (فَاحْتَبَسَهُ مُوسَى فَقَالَ) له: (يَا مُحَمَّدُ مَاذَا عَهِدَ إِلَيْكَ رَبُّكَ؟) أي: ماذا أمرك أو أوصاك (قَالَ: عَهِدَ إِلَيَّ) أن أصلِّيَ (خَمْسِينَ صَلَاةً[4] كُلَّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ) وآمر بها أمَّتي (قَالَ) له موسى: (إِنَّ أُمَّتَكَ لَا تَسْتَطِيعُ ذَلِكَ، فَارْجِعْ) إلى ربِّك (فَلْيُخَفِّفْ عَنْكَ رَبُّكَ وَعَنْهُمْ) وعن أمَّتك (فَالتَفَتَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى جِبْرِيلَ كَأَنَّهُ يَسْتَشِيرُهُ فِي ذَلِكَ) الذي قاله موسى من الرُّجوع للتَّخفيف/ (فَأَشَارَ إِلَيْهِ جِبْرِيلُ: أَنْ نَعَمْ) بفتح الهمزة وتخفيف النُّون مفسِّرةٌ، ولأبي ذرٍّ عن الحَمُّويي والمُستملي: «أي: نعم» بالتَّحتيَّة بدل النُّون، وهما بمعنًى (إِنْ شِئْتَ، فَعَلَا بِهِ) جبريل (إِلَى الجَبَّارِ) تعالى (فَقَالَ) عليه الصلاة والسلام: (وَهْوَ مَكَانَهُ) أي: في مقامه الأوَّل الذي قام فيه قبل هبوطه (يَا رَبِّ خَفِّفْ عَنَّا فَإِنَّ أُمَّتِي لَا تَسْتَطِيعُ هَذَا) المأمور به من[5] الخمسين صلاةً (فَوَضَعَ) تعالى (عَنْهُ عَشْرَ صَلَوَاتٍ) من الخمسين (ثُمَّ رَجَعَ إِلَى مُوسَى فَاحْتَبَسَهُ، فَلَمْ يَزَلْ يُرَدِّدُهُ مُوسَى إِلَى رَبِّهِ)

د٧/٣٥٥أ — ٤٤٦/١٠

---

(١) في (د): «التعظيم».

(٢) في (د): «درجته».

(٣) زيد في (ع): «أو».

(٤) زيد في (ص): «في».

(٥) «من»: ليس في (ع).

تعالى (حَتَّى صَارَتْ إِلَى خَمْسِ صَلَوَاتٍ، ثُمَّ احْتَبَسَهُ مُوسَى عِنْدَ الخَمْسِ فقال: يا مُحمَّدُ والله لَقَدْ رَاوَدْتُ) أي: راجعت (بَنِي إِسْرَائِيلَ قَوْمِي عَلَى أَدْنَى) أي[1]: أقلَّ (مِنْ هَذا) القدر (فضَعُفُوا فَتَرَكُوهُ) ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنِيِّ: «من هذه الصَّلوات الخمس فضعفوا فتركوها[2]» وفي تفسير ابن مردويه من رواية يزيد[3] بن أبي مالكٍ عن أنسٍ: «فُرِض على بني إسرائيل صلاتان فما قاموا بهما» (فَأُمَّتُكَ أَضْعَفُ أَجْسَادًا وَقُلُوبًا وَأَبْدَانًا وَأَبْصَارًا وَأَسْمَاعًا) و«الأجسام» بالميم و«الأجساد» بالدَّال سواءٌ، والجسم والجسد جميع الشَّخص، والأجسام أعمُّ من الأبدان؛ لأنَّ البدن من الجسد ما سوى الرَّأس والأطراف، وقيل: البدن أعالي الجسد دون أسافله (فارْجِعْ) إلى ربِّك (فَلْيُخَفِّفْ عَنْكَ رَبُّكَ، كُلَّ ذَلِكَ) أي: في كلِّ ذلك/ (يَلْتَفِتُ) بتحتيَّةٍ فلامٍ ساكنةٍ، وللأَصيليِّ وأبي ذرٍّ عن الحَمُّويي والمُستملي: «يتلفَّت» بفوقيَّةٍ بعد التَّحتيَّة وتشديد الفاء (النَّبِيُّ ﷺ إِلَى جِبْرِيلَ لِيُشِيرَ عَلَيْهِ وَلَا يَكْرَهُ ذَلِكَ جِبْرِيلُ، فَرَفَعَهُ عِنْدَ) المرَّة (الخَامِسَةِ فَقَالَ: يَا رَبِّ؛ إِنَّ أُمَّتِي ضُعَفَاءُ أَجْسَادُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ وَأَسْمَاعُهُمْ وَأَبْدَانُهُمْ) وللأَصيليِّ وأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنِيِّ: «وأسماعهم وأبصارهم وأبدانهم» (فَخَفِّفْ عَنَّا، فَقَالَ الجَبَّارُ: يَا مُحَمَّدُ، قَالَ: لَبَّيْكَ) ربِّ (وَسَعْدَيْكَ، قَالَ: إِنَّهُ لَا يُبَدَّلُ القَوْلُ لَدَيَّ، كَمَا فَرَضْتُ) ولأبي ذرٍّ: «فرضته» (عَلَيْكَ) أي: وعلى أمَّتك (فِي أُمِّ الكِتَابِ) وهو اللَّوح المحفوظ (قَالَ: فَكُلُّ حَسَنَةٍ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا فَهْيَ خَمْسُونَ فِي أُمِّ الكِتَابِ وَهْيَ خَمْسٌ عَلَيْكَ) أي: وعلى أمَّتك (فَرَجَعَ) ﷺ (إِلَى مُوسَى فَقَالَ) له: (كَيْفَ فَعَلْتَ؟ فَقَالَ: خَفَّفَ) ربُّنا (عَنَّا أَعْطَانَا بِكُلِّ حَسَنَةٍ عَشْرَ أَمْثَالِهَا، قَالَ مُوسَى: قَدْ وَاللهِ رَاوَدْتُ) راجعتُ (بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى أَدْنَى) أقلَّ (مِنْ ذَلِكَ فَتَرَكُوهُ) وقوله: «راودت» يتعلَّق[4] بـ«قد» والقَسَم بينهما مقحمٌ لإرادة التَّأكيد[5] (ارْجِعْ إِلَى رَبِّكَ فَلْيُخَفِّفْ عَنْكَ أَيْضًا، قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: يَا مُوسَى قَدْ وَاللهِ اسْتَحْيَيْتُ مِنْ رَبِّي مِمَّا اخْتَلَفْتُ إِلَيْهِ) بهمزة وصلٍ وفتح اللَّام وسكون الفاء بعدها فوقيَّةٌ، ولأبي ذرٍّ عن الحَمُّويي والمُستملي: «مما أَخْتَلِفُ» بهمزة قطعٍ وكسر اللَّام وحذف الفوقيَّة (قَالَ) له جبريل: (فَاهْبِطْ بِسْمِ اللهِ) وليس القائل

(١) في (د): «على».
(٢) «فتركوها»: مثبتٌ من (د).
(٣) «يزيد»: مثبتٌ من (د) و(س).
(٤) في (ب) و(س): «متعلِّق».
(٥) في هامش (ج): المراد: أنَّ «قد» داخلة على الفعلِ.

«اهبط» موسى وإن كان هو ظاهر السِّياق (قَالَ: وَاسْتَيْقَظَ) ﷺ (وَهُوَ فِي مَسْجِدِ الحَرَامِ) بغير ألفٍ ولامٍ في الأوَّل، أي: استيقظ من نومةٍ نامها بعد الإسراء، أو أنَّه أفاق ممَّا كان فيه ممَّا خامر باطنه من مشاهدة الملأ الأعلى، فلم يرجع إلى حال[1] بشريَّته إلَّا وهو نائمٌ.

تنبيهٌ: قال الخطَّابيُّ: هذه القصَّة كلُّها إنَّما هي حكايةٌ يحكيها أنسٌ من تلقاء نفسه، لم يعزُها إلى النَّبيِّ ﷺ ولا نقلها[2] عنه ولا أضافها إلى قوله، فحاصل النَّقل: أنَّها من جهة الرَّاوي إمَّا من أنسٍ، وإمَّا من شريكٍ، فإنَّه كثير التَّفرُّد بمناكير الألفاظ التي لا يتابعه عليها سائر الرُّواة. انتهى. وتعقَّبه الحافظ ابن حجرٍ: بأنَّ ما نفاه من أنَّ أنسًا لم يسند هذه القصَّة إلى النَّبيِّ ﷺ لا تأثير له، فأدنى أمره أن يكون مُرسَل صحابيٍّ، وإمَّا أن يكون تلقَّاها عن النَّبيِّ ﷺ، أو عن صحابيٍّ تلقَّاها عنه، ومثل ما اشتملت عليه هذه القصَّة لا يُقال بالرَّأي، فله حكم الرَّفع، ولو كان لما ذكره تأثيرٌ لم يُحمَل حديث أحدٍ روى مثل ذلك على الرَّفع أصلًا، وهو خلاف عمل المحدِّثين قاطبةً/، فالتَّعليل/ بذلك مردودٌ، وقال أبو الفضل بن طاهرٍ: تعليل الحديث بتفرُّد شريكٍ، ودعوى ابن حزمٍ أنَّ الآفة منه، شيءٌ لم يُسبَق إليه، فإنَّ شريكًا قَبِله أئمَّة الجرح والتَّعديل، ووثَّقوه ورووا عنه، وأدخلوا حديثه في تصانيفهم واحتجُّوا به، قال: وحديثه هذا رواه عنه سليمان بن بلالٍ، وهو ثقةٌ، وعلى تقدير تفرُّده بقوله: «قبل أن يُوحَى إليه» لا يقتضي طرح حديثه، فوهمُ الثِّقةِ في موضعٍ من الحديث لا يُسقِط جميع الحديث، ولا سيَّما إذا كان الوهم لا يستلزم ارتكاب محذورٍ، ولو ترك حديث من وهم في تاريخٍ لتُرِك حديث جماعةٍ من أئمَّة المسلمين، وقال الحافظ ابن حجرٍ: ومجموع ما خالفت فيه رواية شريكٍ غيره من المشهورين عشرة أشياء[3]، بل تزيد على ذلك، وهي أمكنة الأنبياء في السَّموات، وقد أفصح بأنَّه لم يضبط منازلهم، وقد وافقه الزُّهريُّ في بعض ما ذكر كما[4] في أوَّل «الصَّلاة» [ح: ٣٤٩] وكون المعراج قبل البعثة وسبق الجواب عنه، وكونه منامًا وسبق ما فيه، ومحلُّ سدرة المنتهى وأنَّها فوق السَّابعة بما لا يعلمه إلَّا الله، والمشهور أنَّها في السَّابعة أو السَّادسة، ومخالفته في

د٧/١٣٥٦أ
٤٤٧/١٠

(١) في (د): «حالة».

(٢) في (د): «تلقَّاها»، في أعلام الحديث: «ولا رواها عنه»، والمثبت موافق للفتح.

(٣) زيد في هامش (د): قف على أنَّ شريكًا خالف رواية غيره في عشرة أشياء في حديث الإسراء.

(٤) «كما»: ليس في (د).

النّهرين -النّيل والفرات- وأنّ عنصرهما في السّماء الدّنيا والمشهور أنّهما في السّابعة، وشقّ الصّدر عند الإسراء، وذكر نهر الكوثر في السّماء الدّنيا، والمشهور أنّه في الجنّة، ونسبة[1] الدّنوّ والتّدلّي إلى الله تعالى والمشهور في الحديث أنّه جبريل، وتصريحه بامتناعه[2] ﷺ من الرّجوع إلى سؤال ربّه التّخفيف كان عند الخامسة[3] فخالف ثابتًا عن أنسٍ، وأنّه وضع عنه في كلّ مرّةٍ خمسًا، وأنّ المراجعة كانت تسع مرّاتٍ، وقوله: «فعلا به إلى الجبّار فقال: وهو مكانه[4]»، وقد سبق ما فيه ورجوعه بعد الخمس، والمشهور في الأحاديث: أنّ موسى ﵇ أمره بالرّجوع بعد أن انتهى التّخفيف إلى الخمس فامتنع، وزيادته ذكر التّور في الطّست وسبق ما فيه. انتهى.

ومطابقة الحديث للتّرجمة في قوله: «بتفضيل كلام الله» كما نبّهت عليه ثَمّ[5].

٣٨ - بابُ كَلَامِ الرَّبِّ مَعَ أَهْلِ الجَنَّةِ

(بابُ كَلَامِ الرَّبِّ) تعالى (مَعَ أَهْلِ الجَنَّةِ) فيها.

٧٥١٨ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ: حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ ﵁ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ اللهَ يَقُولُ لأَهْلِ الجَنَّةِ: يَا أَهْلَ الجَنَّةِ، فَيَقُولُونَ: لَبَّيْكَ رَبَّنَا وَسَعْدَيْكَ وَالخَيْرُ فِي يَدَيْكَ، فَيَقُولُ: هَلْ رَضِيتُمْ؟ فَيَقُولُونَ: وَمَا لَنَا لَا نَرْضَى يَا رَبِّ وَقَدْ أَعْطَيْتَنَا مَا لَمْ تُعْطِ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ؟ فَيَقُولُ: أَلَا أُعْطِيكُمْ أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ؟ فَيَقُولُونَ: يَا رَبِّ وَأَيُّ شَيْءٍ أَفْضَلُ مِنْ ذَلِكَ؟ فَيَقُولُ: أُحِلُّ عَلَيْكُمْ رِضْوَانِي، فَلَا أَسْخَطُ عَلَيْكُمْ بَعْدَهُ أَبَدًا».

وبه قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ) أبو سعيدٍ الجعفيُّ الكوفيُّ نزيل مصر قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (ابْنُ وَهْبٍ) عبدُ الله (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد أيضًا (مَالِكٌ) الإمام (عَنْ زَيْدِ ابْنِ أَسْلَمَ) العدويِّ مولى عمر (عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ) الهلاليِّ مولى ميمونة (عَنْ أَبِي سَعِيدٍ) سعد بن مالكٍ

---

(١) «نسبة»: مثبتٌ من (ب) و(س).

(٢) في (ب) و(س): «بأنّ امتناعه».

(٣) قال الشيخ قطة ﵀: لعل صوابه: بعد الخامسة، كما يؤخذ من الحديث، تأمل.

(٤) في (ع): «بمكانه».

(٥) زيد في (ع): «والله الموفّق».

(الخُدْرِيِّ ﷺ) أنَّه (قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: إِنَّ اللهَ) تعالى (يَقُولُ لأَهْلِ الجَنَّةِ) وهم فيها: (يَا أَهْلَ الجَنَّةِ[1]، فَيَقُولُونَ: لَبَّيْكَ) يا (رَبَّنَا وَسَعْدَيْكَ وَالخَيْرُ فِي يَدَيْكَ) خصَّه رعايةً للأدب (فَيَقُولُ) تعالى لهم: (هَلْ رَضِيتُمْ؟ فَيَقُولُونَ: وَمَا لَنَا لَا نَرْضَى يَا ربِّ/ وَقَدْ أَعْطَيْتنا ما لَمْ تُعْطِ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ؟ فَيَقُولُ) جلَّ جلاله: (ألا) بالتَّخفيف (أُعْطِيكُمْ) بضمِّ الهمزة (أَفْضَل مِنْ ذَلِكَ؟) الذي أعطيتكم من نعيم الجنَّة (فَيَقُولُونَ: يَا رَبِّ وَأَيُّ شَيْءٍ أَفْضَلُ مِنْ ذَلِك؟ فَيَقُولُ) جلَّ وعزَّ: (أُحِلُّ عَلَيْكُمْ رِضْوَانِي فَلَا أَسْخَطُ عَلَيْكُمْ بَعْدَهُ أَبَدًا) ومفهومه أنَّ لله أن يسخط على أهل الجنَّة؛ لأنَّه متفضِّلٌ عليهم بالإنعامات كلِّها، سواءٌ كانت دنيويَّةً أو أخرويَّةً، وكيف لا والعمل المتناهي لا يقتضي إلَّا جزاءً متناهيًا؟ وفي الجملة لا يجب على الله شيءٌ أصلًا، قاله الكِرمانيُّ، وهو مأخوذٌ من كلام ابن بطَّالٍ، وظاهر الحديث أيضًا: أنَّ الرِّضا أفضل من اللِّقاء، وأُجيب بأنَّه لم يقل: أفضل من كلِّ شيءٍ، بل أفضل من الإعطاء، واللِّقاء يستلزم[2] الرِّضا، فهو من باب إطلاق اللَّازم وإرادة الملزوم كذا نقله في «الكواكب» قال في «الفتح»: ويحتمل أن يُقال: المراد: حصول أنواع الرِّضوان، ومن جملتها اللِّقاء، وحينئذٍ فلا إشكال، والمطابقة ظاهرةٌ.

د٣٥٦/٧ب

وأخرجه في «الرِّقاق» في «باب صفة الجنَّة والنَّار» [ح: ٦٥٤٩].

٧٥١٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ: حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ: حَدَّثَنَا هِلَالٌ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَوْمًا يُحَدِّثُ، وَعِنْدَهُ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ البَادِيَةِ: «أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الجَنَّةِ اسْتَأْذَنَ رَبَّهُ فِي الزَّرْعِ فَقَالَ: أَوَ لَسْتَ فِيمَا شِئْتَ؟ قَالَ: بَلَى، وَلَكِنِّي أُحِبُّ أَنْ أَزْرَعَ، فَأَسْرَعَ وَبَذَرَ فَتَبَادَرَ الطَّرْفَ نَبَاتُهُ وَاسْتِوَاؤُهُ وَاسْتِحْصَادُهُ وَتَكْوِيرُهُ أَمْثَالَ الجِبَالِ، فَيَقُولُ اللهُ تَعَالَى: دُونَكَ يَا ابْنَ آدَمَ، فَإِنَّهُ لَا يُشْبِعُكَ شَيْءٌ» فَقَالَ الأَعْرَابِيُّ: يَا رَسُولَ اللهِ لَا تَجِدُ هَذَا إِلَّا قُرَشِيًّا أَوْ أَنْصَارِيًّا فَإِنَّهُمْ أَصْحَابُ زَرْعٍ، فَأَمَّا نَحْنُ فَلَسْنَا بِأَصْحَابِ زَرْعٍ، فَضَحِكَ رَسُولُ اللهِ ﷺ.

---

(١) زيد في هامش (د): في «صحيح مسلم» [١٨١] و«مسند أحمد» [١٨٩٤١] وغيره أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: إذا دخل أهل الجنَّة الجنَّة؛ نادى منادٍ إنَّ لكم عند الله موعدًا يريد أن ينجزكموه، قالوا: ألم يبيِّض وجوهنا وينجِّينا من النَّار ويدخلنا الجنَّة؟ قال: فيُكشَف الحجاب، فوالله ما أعطاهم شيئًا أحبَّ إليهم مِن النَّظر إليه، زاد مسلمٌ: ثمَّ تلا: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦].

(٢) في (د): «مستلزمٌ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ) بكسر السِّين المهملة وتخفيف النُّون الأولى، العوقيُّ[1] قال: (حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ) بضمِّ الفاء مُصغَّرًا، ابن سليمان قال: (حَدَّثَنَا هِلَالٌ) هو ابن عليٍّ (عَنْ عطاء ابنِ/ يَسَارٍ) بالسِّين المهملة المخفَّفة (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) ﵁: (أَنَّ النَّبِيَّ) ولأبي ذرٍّ: «أنَّ رسول الله» (ﷺ كَانَ يَوْمًا يُحَدِّثُ) أصحابه (وَعِنْدَهُ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ البَادِيَةِ) لم يُسَمَّ: (أَنَّ رَجُلًا) هو مفعول «يحدِّث»[2] (مِنْ أَهْلِ الجَنَّةِ اسْتَأْذَنَ) بصيغة الماضي، ولأبي ذرٍّ عن الحَمُّويي[3]: «يستأذن» (رَبَّهُ فِي الزَّرْعِ، فَقَالَ: أَوَلَسْتَ) وللكشميهنيِّ: «فقال له: أولست» (فِيمَا شِئْتَ؟) من المشتهيات (قَالَ: بَلَى) يا ربِّ (وَلَكِنِّي) ولأبي ذرٍّ عن الحَمُّويي والمُستملي: «ولكن» (أُحِبُّ أَنْ أَزْرَعَ) فأذن له (فَأَسْرَعَ وَبَذَرَ) بالذَّال المعجمة (فَتَبَادَرَ) ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنِيِّ: «فبادر» (الطَّرْفَ) بفتح الطَّاء، منصوبٌ مفعولٌ لقوله: (نَبَاتُهُ[4] وَاسْتِوَاؤُهُ وَاسْتِحْصَادُهُ وَتَكْوِيرُهُ) جمعه في البيدر (أَمْثَالَ الجِبَالِ) يعني: نبت واستوى إلى آخره قبل طرفة العين (فَيَقُولُ اللهُ تَعَالَى: دُونَكَ) خذه (يَا ابْنَ آدَمَ، فَإِنَّهُ لَا يُشْبِعُكَ شَيْءٌ) أي: لِمَا طُبِع عليه؛ لأنَّه لا يزال يطلب الازدياد إلَّا من شاء الله، وقوله: لا «يُشْبِعك»؛ بضمِّ التَّحتيَّة وسكون الشِّين المعجمة بعدها مُوحَّدةٌ مكسورةٌ، واستُشكِل هذا بقوله تعالى: ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى﴾ [طه: ١١٨] وأُجيب بأنَّ نفي الشِّبع أعمُّ من الجوع؛ لثبوت الواسطة وهي الكفاية، وأكل أهل الجنَّة لا عن جوعٍ فيها أصلًا لنفي الله له عنهم، واختُلِف في الشِّبع فيها، والمختار أن لا شبع؛ لأنَّه لو كان فيها لمنع طول الأكل المستلذِّ، وإنَّما أراد الله تعالى بقوله: «لا يشبعك شيءٌ» ذمَّ ترك تلك القناعة/ بما[5] كان، وطلب الزِّيادة[6] عليه، ولأبي ذرٍّ عن الحَمُّويي والمُستملي: «لا يَسَعك» بفتح التَّحتيَّة والسِّين المهملة، من الوسع (فَقَالَ الأَعْرَابِيُّ: يَا رَسُولَ اللهِ لَا تَجِدُ هَذَا) الذي زرع في الجنَّة (إِلَّا قُرَشِيًّا أَوْ أَنْصَارِيًّا فَإِنَّهُمْ أَصْحَابُ زَرْعٍ، فَأَمَّا نَحْنُ) أهل البادية (فَلَسْنَا بِأَصْحَابِ[7]

٧٥١٩ ٢٣٤٨

د٧/٢٥٧أ

---

(١) في (د): «العوفيُّ»، وهو تصحيفٌ.

(٢) «هو مفعول يحدِّث»: مثبتٌ من (د).

(٣) زيد في (د): «والمُستملي» والمثبت موافقٌ لِمَا في هامش «اليونينيَّة».

(٤) في هامش (ج): فيه مسامحة، والأولى «مفعولٌ» لـ«تبادر»، وقوله: «نباته» فاعل.

(٥) في (د) و(ع): «ممَّا».

(٦) في (ع): «للزِّيادة».

(٧) في (ع): «أصحاب».

زَرْعٍ، فَضَحِكَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم) ومطابقة الحديث ظاهرٌ.

وسبق في «كتاب المزارعة» في بابٍ مجرَّدٍ عقب: «باب كراء الأرض بالذَّهب» [ح: ٢٣٤٨].

٣٩ - بابُ ذِكْرِ اللهِ بِالأَمْرِ وَذِكْرِ العِبَادِ بِالدُّعَاءِ وَالتَّضَرُّعِ وَالرِّسَالَةِ وَالإِبْلَاغِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى:

﴿فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ﴾. ﴿وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ نُوحٍ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ إِنْ كَانَ كَبُرَ عَلَيْكُمْ مَقَامِي وَتَذْكِيرِي بِآيَاتِ اللَّهِ فَعَلَى اللَّهِ تَوَكَّلْتُ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُنْ أَمْرُكُمْ عَلَيْكُمْ غُمَّةً ثُمَّ اقْضُوا إِلَيَّ وَلَا تُنْظِرُونِ ۞ فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُمْ مِنْ أَجْرٍ إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى اللَّهِ وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ ﴿غُمَّةً﴾: هَمٌّ وَضِيقٌ. قَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿اقْضُوا إِلَيَّ﴾ مَا فِي أَنْفُسِكُمْ، يُقَالُ: افْرُقِ اقْضِ، وَقَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ﴾ إِنْسَانٌ يَأْتِيهِ فَيَسْتَمِعُ مَا يَقُولُ وَمَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ، فَهْوَ آمِنٌ حَتَّى يَأْتِيَهُ فَيَسْمَعَ كَلَامَ اللهِ، وَحَتَّى يَبْلُغَ مَأْمَنَهُ حَيْثُ جَاءَ ﴿النَّبَإِ الْعَظِيمِ﴾: الْقُرْآنُ ﴿صَوَابًا﴾ حَقًّا فِي الدُّنْيَا وَعَمَلٌ بِهِ.

(بابُ ذِكْرِ اللهِ) تعالى لعباده يكون (بِالأَمْرِ) لهم والإنعام عليهم إذا أطاعوه، أو بعذابه إذا عصوه (وَذِكْرِ العِبَادِ) له تعالى (بِالدُّعَاءِ وَالتَّضَرُّعِ وَالرِّسَالَةِ وَالإِبْلَاغِ) ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنيِّ: «والبلاغ» لغيرهم من الخلق ما وصل إليهم من العلوم (لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ﴾ [البقرة: ١٥٢]) الذِّكر يكون بالقلب والجوارح، فذكر اللِّسان: الحمد والتَّسبيح والتَّمجيد[(١)] وقراءة القرآن، وذكر القلب: التَّفكُّر في الدَّلائل الدَّالَّة على ذاته وصفاته، والتَّفكُّر في الجواب عن الشُّبه العارضة في تلك الدَّلائل، والتفكُّر في الدَّلائل[(٢)] الدَّالَّة على كيفيَّة تكاليفه من أوامره ونواهيه ووعده ووعيده، فإذا عرفوا كيفيَّة التَّكليف وعرفوا ما في الفعل من الوعد وفي التَّرك من الوعيد سَهُل فعله عليهم والتَّفكُّر في أسرار مخلوقاته تعالى، وأمَّا الذِّكر بالجوارح فهو عبارةٌ عن كون الجوارح مستغرقةً في الأعمال التي أُمِروا بها، وخاليةً عن الأعمال التي نُهوا عنها، فقوله تعالى: ﴿فَاذْكُرُونِي﴾ تضمَّن جميع الطَّاعات، ولهذا قال سعيد بن جبيرٍ: «اذكروني بطاعتي أذكركم بمغفرتي» فأجملَه حتَّى يُدخِل الكلَّ فيه، وقال ابن عبَّاسٍ[(٣)] فيما ذكره السَّفاقسيُّ: «ما من عبدٍ يذكر الله تعالى إلَّا ذكره الله تعالى، لا يذكره مؤمنٌ إلَّا ذكره برحمته، ولا يذكره كافرٌ

(١) في (د): «والتَّحميد».

(٢) قوله: «والتَّفكُّر في الدَّلائل»: سقط من (د).

(٣) في تفسير الطبري والثعلبي والقرطبي هذا قول السدي.

إلَّا ذكره بعذابه»، وقيل: المراد ذكره باللِّسان وذكره بالقلب عندما يهمُّ العبد بالسَّيِّئة، فيذكر مقام ربِّه، وقال قومٌ: إنَّ هذا الذِّكر أفضل، وليس كذلك، بل ذكره بلسانه وقوله: «لا إله إلَّا الله» مخلصًا من قلبه أعظم من ذكره بالقلب[1] دون اللِّسان، وذكر البدر الدَّمامينيُّ أنَّه سمع شيخه وليَّ الدِّين بن خلدون يذكر أنَّه كان بمجلس شيخه ابن عبد السَّلام شارح ابن الحاجب الفرعيِّ وهو يتكلَّم على آيةٍ وقع فيها الأمر بذكر الله، ورجَّح أن يكون المراد بالذِّكر فيها: الذِّكر اللِّسانيَّ لا القلبيَّ، فقال له الشَّريف التِّلمسانيُّ: قد عُلِم أنَّ الذِّكر ضدُّ النِّسيان، وتقرَّر في محلِّه أنَّ الضِّدَّ إذا تعلَّق بمحلٍّ وجب تعلُّق ذلك الضِّدِّ الآخر بعين/ ذلك[2] المحلِّ، ولا نزاع في أنَّ النِّسيان محلُّه القلب، فليكن الذِّكر كذلك عملًا بهذه القاعدة، فقال له ابن عبد السَّلام على الفور: يمكن أن يُعارَض هذا بمثله فيُقال: قد عُلِم أنَّ الذِّكر ضدُّ الصَّمت، ومحلُّ الصَّمت اللِّسان، فليكن الذِّكر كذلك عملًا بهذه القاعدة. انتهى. د٧/٣٥٧ب

وقوله تعالى: (﴿وَٱتۡلُ عَلَيۡهِمۡ نَبَأَ نُوحٍ﴾) أي: خبره مع قومه[3] (﴿إِذۡ قَالَ لِقَوۡمِهِۦ يَٰقَوۡمِ إِن كَانَ كَبُرَ﴾) عظم وشقَّ[4] (﴿عَلَيۡكُم مَّقَامِي﴾) مكاني، يعني نفسه، أو قيامي ومكثي بين أظهركم ألف سنةٍ إلَّا خمسين عامًا، وهو من باب الإسناد المجازيِّ كقولهم: ثقل عليَّ ظلُّه (﴿وَتَذۡكِيرِي بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ﴾) لأنَّهم كانوا إذا/ وعظوا الجماعة قاموا على أرجلهم يعظونهم؛ ليكون مكانهم بيِّنًا وكلامهم مسموعًا (﴿فَعَلَى ٱللَّهِ تَوَكَّلۡتُ﴾) جواب الشَّرط، وتاليه عطفٌ عليه وهو قوله: (﴿فَأَجۡمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ وَشُرَكَآءَكُمۡ﴾) أي: مع شركائكم (﴿ثُمَّ لَا يَكُنۡ أَمۡرُكُمۡ عَلَيۡكُمۡ غُمَّةً﴾) فُسِّر بالسُّترة، من غمَّه إذا ستره، والمعنى حينئذٍ: ولا يكن قصدكم إلى إهلاكي مستورًا عليكم، وليكن مكشوفًا مشهورًا تجاهرونني به (﴿ثُمَّ ٱقۡضُوٓاْ إِلَيَّ﴾) ذلك الأمر الذي تريدون بي (﴿وَلَا تُنظِرُونِ﴾) ولا تمهلونِ (﴿فَإِن تَوَلَّيۡتُمۡ﴾) فإن أعرضتم عن تذكيري ونصيحتي (﴿فَمَا سَأَلۡتُكُم[5] مِّنۡ أَجۡرٍ﴾) فأوجب التَّولِّي (﴿إِنۡ أَجۡرِيَ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ﴾) وهو الثَّواب الذي يثيبني به في الآخرة، أي: ما نصحتكم إلَّا لله لا لغرضٍ من أغراض الدُّنيا (﴿وَأُمِرۡتُ أَنۡ أَكُونَ مِنَ ١٠/٤٤٩

---

(١) في (د): «من قلبه» وفي (ع): «بقلبه».

(٢) في (ص): «الآخر بذلك».

(٣) في (د): «قوله» وهو تحريف.

(٤) «وشقَّ»: مثبتٌ من (د).

(٥) زيد في (د): «عليه».

﴿ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ [يونس: ٧١-٧٢]) أي: من المستسلمين لأوامره ونواهيه، وسقط لأبي ذرٍّ من قوله «﴿وَتَذْكِيرِى بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ﴾...» إلى آخره، وقال: «إلى قوله: ﴿وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾».

وقوله: (﴿غُمَّةً﴾) فسَّره بقوله: (هَمٌّ وَضِيقٌ) وقال في «اللُّباب»: يُقال: غمٌّ وغمَّةٌ نحو كَرْبٍ وكُربةٍ، قال أبو الهيثم: غُمَّ علينا الهلال فهو مغمومٌ إذا التُمِس فلم يُرَ، قال طرفة بن العبد:

لعمرك[1] ما أمري عليَّ بغُمَّةٍ نهاري، ولا ليلي عليَّ بسرمدي

وقال اللَّيث: هو في غمَّةٍ من أمره إذا لم يتبيَّن له.

(قَالَ مُجَاهِدٌ) المفسِّر فيما وصله الفريابيُّ في «تفسيره» عن ورقاء عن ابن أبي نَجيحٍ عن مجاهدٍ[2] في قوله تعالى: (﴿ٱقْضُوٓا۟ إِلَىَّ﴾ [يونس: ٧١]) أي: (مَا فِي[3] أَنْفُسِكُمْ)[4] وقال غير مجاهدٍ: (يُقَالُ: افْرُقِ) أي: (اقْضِ).

(وَقَالَ مُجَاهِدٌ) فيما وصله الفريابيُّ أيضا بالسَّند السَّابق: (﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦] إِنْسَانٌ) من المشركين (يَأْتِيهِ) ﷺ (فَيَسْتَمِعُ[5] مَا يَقُولُ) من كلام الله (وَمَا أُنْزِلَ) بضمِّ الهمزة وكسر الزَّاي، ولأبي ذرٍّ: «وما[6] يُنَزَّلُ» (عَلَيْهِ) بتحتيَّةٍ بدل الهمزة مضمومةً[7] مع فتح الزَّاي أو مفتوحةً مع كسرها (فَهْوَ آمِنٌ حَتَّى يَأْتِيَهُ) عليه الصلاة والسلام (فَيَسْمَعَ) منه[8] (كَلَامَ اللهِ) ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنيِّ: «حين يأتيه فيسمعُ/ كلام الله» (وَحَتَّى يَبْلُغَ مَأْمَنَهُ[9] حَيْثُ جَاءَ) يعني: إن أراد مشركٌ سماع كلام الله فاعرِض عليه القرآن وبلِّغه إليه وأمِّنه عند السَّماع، فإن أسلم فذاك، وإلَّا فردَّه إلى مأمنه من حيث أتاك.

د٣٥٨/٧أ

---

(١) في (د): «لعمري».

(٢) في هامش (ج): عبارة البرماويِّ: فسَّره مجاهدٌ: اعْمَلوا؛ أي: ما في أنفسكم من هلاكي ونحوه من سائر الشُّرورِ.

(٣) «في»: ليس في (ل)، وفي هامشها: سقط من قلمه «في» من «ما في».

(٤) في هامش (ج): كذا بخطِّه، وعبارة «البيضاويِّ»: ﴿ثُمَّ ٱقْضُوٓا۟﴾ أدُّوا ﴿إِلَىَّ﴾ ذلك الأمرَ الَّذي تُريدون.

(٥) في (د): «فيسمع».

(٦) «وما»: مثبتٌ من (د) و(س).

(٧) في (ع): «المضمومة».

(٨) «منه»: مثبتٌ من (د) و(س).

(٩) زيد في (ص) و(ع): «منه».

وقال مجاهدٌ أيضًا فيما وصله الفريابيُّ أيضًا: (﴿ٱلنَّبَإِ ٱلْعَظِيمِ﴾ [النبأ: ٢]) هو (القرآن) وقوله: (﴿صَوَابًا﴾ [النبأ: ٣٨]) أي: قال: (حَقًّا فِي الدُّنْيَا وَعَمَلٌ بِهِ) فإنَّه يُؤذن له يوم القيامة بالتَّكلُّم وللأَصيليِّ: «وعملًا» بدل قوله: «وعملٌ» واستطرد المصنِّف بذكره هنا على عادته في المناسبة، والمقصود من ذكر هذه الآية في هذا الباب: أنَّه ﷺ مذكورٌ بأنَّه أُمِر بالتِّلاوة على الأمَّة والتَّبليغ إليهم، وأنَّ نوحًا كان يذكِّرهم بآيات الله وأحكامه كما أنَّ المقصود بالباب في هذا الكتاب بيان كونه تعالى ذاكرًا ومذكورًا بمعنى الأمر والدُّعاء، ولم[1] يذكر المصنِّف في هذا الباب حديثًا مرفوعًا، ولعلَّه كان بيَّض له فأدمجه النُّسَّاخ كغيره ممَّا بيَّضه[2].

٤٠ - بابُ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا﴾

وَقَوْلِهِ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿وَتَجْعَلُونَ لَهُۥٓ أَندَادًا ذَٰلِكَ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ وَقَوْلِهِ: ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ﴾ ﴿وَلَقَدْ أُوحِىَ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ۞ بَلِ ٱللَّهَ فَٱعْبُدْ وَكُن مِّنَ ٱلشَّٰكِرِينَ﴾ وَقَالَ عِكْرِمَةُ: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ﴾ ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ﴾ وَمَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ ﴿لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ فَذَلِكَ إِيمَانُهُمْ، وَهُمْ يَعْبُدُونَ غَيْرَهُ. وَمَا ذُكِرَ فِي خَلْقِ أَفْعَالِ العِبَادِ وَاكْتِسَابِهِمْ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا﴾ وَقَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿مَا نُنَزِّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ إِلَّا بِٱلْحَقِّ﴾: بِالرِّسَالَةِ وَالعَذَابِ. ﴿لِّيَسْـَٔلَ ٱلصَّٰدِقِينَ عَن صِدْقِهِمْ﴾: المُبَلِّغِينَ المُؤَدِّينَ مِنَ الرُّسُلِ. وَإِنَّا لَهُ حَافِظُونَ عِنْدَنَا ﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ﴾ القُرْآنُ ﴿وَصَدَّقَ بِهِۦٓ﴾ المُؤْمِنُ يَقُولُ يَوْمَ القِيَامَةِ: هَذَا الَّذِي أَعْطَيْتَنِي، عَمِلْتُ بِمَا فِيهِ.

(بابُ قَوْلِ اللهِ[3] تَعَالَى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا﴾ [البقرة: ٢٢]) أي: اعبدوا ربَّكم فلا تجعلوا له أندادًا[4]؛ لأنَّ أصل العبادة وأساسها التَّوحيد، وألَّا يُجعَل لله ندٌّ ولا شريكٌ، والنِّدُّ: المثل، ولا يُقال إلَّا للمثل المخالف المناوئ[5].

(وَقَوْلِهِ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿وَتَجْعَلُونَ لَهُۥٓ أَندَادًا﴾) شركاء وأشباهًا (﴿ذَٰلِكَ﴾) الذي خلق ما سبق (﴿رَبُّ

---

(١) في (ص): «وثَمَّ»، وهو تحريفٌ.

(٢) قوله: «ولم يذكر المصنِّف في هذا... النُّسَّاخ كغيره ممَّا بيَّضه» جاء في (ع) بعد قوله سابقًا: «في المناسبة».

(٣) في (ع): «قوله».

(٤) في (د): «ندًّا».

(٥) في هامش (ل): ناوَأْته مناوأةً ونِواء، من «باب قاتل» إذا عاديتَهُ، أو فعلتَ مثلَ فعلِهِ. «مصباح».

ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [فصِّلت: ٩]) خالق جميع الموجودات لتكون منافع.

(وَقَولِهِ) تعالى: (﴿وَٱلَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ﴾ [الفرقان: ٦٨]) أي: لا يشركون.

(﴿وَلَقَدْ أُوحِىَ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ﴾) من الأنبياء عليهم السلام (﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾) وحَّد ﴿أَشْرَكْتَ﴾ والموحَى إليهم جماعةٌ؛ لأنَّ المعنى أوحى إليك لئن أشركت ليحبطنَّ عملك وإلى الذين من قبلك مثله، واللَّام الأولى موطِئةٌ للقَسَم المحذوف، والثَّانية لام الجواب، وهذا الجواب سادٌّ مسدَّ الجوابين، أعني: جوابَي القَسَم والشَّرط، وإنَّما صحَّ هذا الكلام مع علمه تعالى بأنَّ رسله لا يشركون به[1] لأنَّ الخطاب للنَّبيِّ صلى الله عليه وسلم والمراد به غيره، أو لأنَّه على سبيل الفرض، والمحالات يصحُّ فرضها، والغرض تشديد الوعيد على من أشرك، وأنَّ للإنسان عملًا يُثاب عليه إذا سلم من الشِّرك، ويبطل ثوابه إذا أشرك (﴿بَلِ ٱللَّهَ فَٱعْبُدْ﴾) ردٌّ لما أَمروه به من عبادة آلهتهم (﴿وَكُن مِّنَ ٱلشَّٰكِرِينَ﴾ [الزُّمر: ٦٥-٦٦]) على ما أنعم به عليك، وسقط قوله «﴿وَلَتَكُونَنَّ﴾...» إلى آخره لأبي ذرٍّ، وقال: «إلى قوله: ﴿بَلِ ٱللَّهَ فَٱعْبُدْ وَكُن مِّنَ ٱلشَّٰكِرِينَ﴾»[2].

(وَقَالَ عِكْرِمَةُ) مولى ابن عبَّاسٍ فيما وصله الطَّبريُّ: (﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ﴾. ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم﴾)/ وللأصيليِّ/: «لئن تسألهم» ولأبي ذرٍّ: «قال: ﴿لَئِن سَأَلْتَهُم﴾» (﴿مَّنْ خَلَقَهُمْ﴾ وَمَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ ﴿لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [الزُّخرف: ٨٧]) بتشديد النُّون، ولأبي ذرٍّ والأَصيليِّ: «فيقولون[3]» بالتَّخفيف وزيادة واوٍ وفاءٍ بدل اللَّام[4] (فَذَلِكَ) القول (إِيمَانُهُمْ، وَهُمْ يَعْبُدُونَ غَيْرَهُ) تعالى من الأصنام ونحوها.

د٣٥٨/٧ب
٤٥٠/١٠

(وَ) بابُ (مَا ذُكِرَ فِي خَلْقِ أَفْعَالِ العِبَادِ) ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنيِّ: «أعمال العباد» (وَاكْتِسَابِهِمْ[5] لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَىْءٍ﴾) أي: أحدث كلَّ شيءٍ وحده (﴿فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا﴾ [الفرقان: ٢]) فهيَّأهُ لما يصلح له بلا خللٍ فيه، وهو يدلُّ على أنَّه تعالى خلق الأعمال من وجهين أحدهما: أنَّ قوله: ﴿كُلَّ شَىْءٍ﴾ يتناول جميع الأشياء، ومن جملتها أفعال العباد، وثانيها: أنَّه

---

(١) «به»: مثبتٌ من (د).

(٢) في هامش (ج): بلغ عرضًا على خطِّه رضي الله عنه.

(٣) في (د) و(ص): «ليقولون»، والمثبت موافقٌ لما في هامش «اليونينيَّة».

(٤) «وفاءٍ بدل اللَّام»: سقط من (د).

(٥) في (د): «وأكسابهم»، وكذا في «اليونينيَّة».

تعالى نفى الشَّريك فكأنَّ قائلًا قال[1]: هنا أقوامٌ معترفون بنفي الشُّركاء والأنداد، ومع ذلك يقولون: بخلق أفعال أنفسهم، فذكر الله هذه الآية ردًّا عليهم، ولا شبهة فيها لمن لا يقول: الله شيءٌ، ولا لمن يقول بخلق القرآن؛ لأنَّ الفاعل بجميع صفاته لا يكون مفعوله.

(وَقَالَ مُجَاهِدٌ) المفسِّر فيما وصله الفريابيُّ في قوله تعالى: (﴿مَا تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ﴾ [الحجر: ٨]) أي: (بِالرِّسَالَةِ وَالعَذَابِ) وقال في «الكواكب»: ﴿مَا نُنَزِّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ﴾ بالنُّون ونصب ﴿ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ﴾ استشهادٌ لكون نزول الملائكة بخلق الله، وبالتَّاء المفتوحة والرَّفع لكون نزولهم بكسبهم.

(﴿لِيَسْـَٔلَ ٱلصَّٰدِقِينَ عَن صِدْقِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٨]) أي: (المُبَلِّغِينَ المُؤَدِّينَ) بكسر اللَّام والدَّال المشدَّدتين فيهما (مِنَ الرُّسُلِ) أي: الأنبياء المبلِّغين المؤدِّين الرِّسالة عن تبليغهم، والتَّفسير بهم إنَّما هو بقرينة السَّابق عليه[2] وهو قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّۦنَ مِيثَٰقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ وَإِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ وَأَخَذْنَا مِنْهُم مِّيثَٰقًا غَلِيظًا﴾ [الأحزاب: ٧] وهو لبيان الكسب حيث أسند الصِّدق إليهم والميثاق ونحوه.

(وَإِنَّا لَهُ حَافِظُونَ) ولأبوي الوقت وذرٍّ: «﴿لَحَٰفِظُونَ﴾» [الحجر: ٩] (عِنْدَنَا) هو أيضًا من قول مجاهدٍ أخرجه الفريابيُّ، وقال مجاهدٌ[3] أيضًا ممَّا وصله الطَّبريُّ: (﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ﴾ [الزمر: ٣٣]) هو (القُرْآنُ ﴿وَصَدَّقَ بِهِۦٓ﴾) هو (المُؤْمِنُ يَقُولُ يَوْمَ القِيَامَةِ: هَذَا الَّذِي أَعْطَيْتَنِي عَمِلْتُ بِمَا فِيهِ) وهو أيضًا للكسب إذا أُضيف التَّصديق[4] إلى المؤمن لا سيَّما وأضاف العمل أيضًا إلى نفسه حيث قال: «عملت» والكسب له جهتان فأثبتهما بالآيات، وقد اجتمعا[5] في كثيرٍ من الآيات نحو: ﴿وَيَمُدُّهُمْ فِى طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [البقرة: ١٥] قاله في «الكواكب» قال ابن بطَّالٍ: غرض البخاريِّ في هذا الباب: نسبة الأفعال كلِّها لله تعالى، سواءٌ كانت من المخلوقين خيرًا أو شرًّا، فهي لله خلقٌ وللعباد كسبٌ، ولا يُنسَب شيءٌ من الخلق لغير الله تعالى، فيكون شريكًا وندًّا ومساويًا له في

---

(١) في (ع): «يقول».

(٢) في (ب) و(س): «عليهم».

(٣) قوله: «أخرجه الفريابيُّ، وقال مجاهدٌ»: سقط من غير (د) و(س).

(٤) «التَّصديق»: مثبتٌ من (د).

(٥) في (ب) و(س): «اجتمعتا»، وفي (د): «اجتمع».

د٧/١٣٥٩ نسبة الفعل إليه، وقد نبَّه الله تعالى/ عباده على ذلك بالآيات المذكورة وغيرها المصرِّحة بنفي الأنداد والآلهة المدعوَّة معه، فتضمَّنت الرَّدَّ على من يزعم أنَّه يخلق أفعاله، وفيه الرَّدُّ على الجهميَّة حيث قالوا: لا قدرة للعبد أصلًا، وعلى المعتزلة حيث قالوا: لا دخل لقدرة الله فيها[1]؛ إذ المذهب الحقُّ لا جبر ولا قدر، ولكن أمرٌ بين أمرين، أي: بخلق الله وكسب العبد، وهو قول الأشعريَّة، وللعبد قدرةٌ فلا جبر، وبها يُفرَّق[2] بين النَّازل من المنارة والسَّاقط منها، ولكن لا تأثير لها، بل الفعل واقعٌ بقدرة الله، وتأثير قدرته فيه بعد تأثير قدرة العبد عليه، وهذا هو المسمَّى بالكسب.

٧٥٢٠ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُرَحْبِيلَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ قَالَ: سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ: أَيُّ الذَّنْبِ أَعْظَمُ عِنْدَ اللهِ؟ قَالَ: «أَنْ تَجْعَلَ للهِ نِدًّا وَهْوَ خَلَقَكَ» قُلْتُ: إِنَّ ذَلِكَ لَعَظِيمٌ، قُلْتُ: ثُمَّ أَيٌّ؟ قَالَ: «ثُمَّ أَنْ تَقْتُلَ وَلَدَكَ تَخَافُ أَنْ يَطْعَمَ مَعَكَ» قُلْتُ: ثُمَّ أَيٌّ؟ قَالَ: «ثُمَّ أَنْ تُزَانِيَ بِحَلِيلَةِ جَارِكَ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ) أبو رجاءٍ قال: (حَدَّثَنَا جَرِيرٌ) هو ابن عبد الحميد (عَنْ مَنْصُورٍ) هو ابن المعتمر (عَنْ أَبِي وَائِلٍ) شقيق بن سلمة (عَنْ عَمْرِو بْنِ شُرَحْبِيلَ) بفتح العين، و«شُرَحْبِيل» بضمِّ المعجمة وفتح الرَّاء وسكون الحاء المهملة وكسر الموحَّدة وبعد التَّحتيَّة السَّاكنة لامٌ، منصرفًا وغير منصرفٍ، الهَمْدانيِّ أبي ميسرة (عَنْ عَبْدِ اللهِ) بن مسعودٍ رضي الله عنه أنَّه (قَالَ[3]: سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ: أَيُّ الذَّنْبِ أَعْظَمُ عِنْدَ اللهِ؟ قَالَ) ﷺ: (أَنْ تَجْعَلَ للهِ نِدًّا) بكسر النُّون وتشديد المهملة: مثلًا وشريكًا، ولأبي ذرٍّ والحَمُّويي: «أن تجعل له[4] ندًّا» (وَهْوَ خَلَقَكَ، قُلْتُ: إِنَّ ذَلِكَ لَعَظِيمٌ، قُلْتُ: ثُمَّ أَيٌّ) أي: أيُّ شيءٍ من الذُّنوب أعظم بعد الكفر؟ (قَالَ) عليه الصلاة والسلام: (ثُمَّ أَنْ تَقْتُلَ وَلَدَكَ) بفتح الهمزة (تَخَافُ) بالفوقيَّة والمعجمة المفتوحتين (أَنْ يَطْعَمَ مَعَكَ) بفتح التَّحتيَّة[5] والعين (قُلْتُ: ثُمَّ أَيٌّ؟) بسكون «أيّ» مشدَّدةً في «اليونينيَّة»

---

(١) زيد في (ع): «أصلًا».

(٢) في (ع): «نفرِّق».

(٣) في هامش (ل): في خطِّه: «قال» بالحمرة قبل أن تُجعل مُكرَّرة.

(٤) في (د): «لله»، وهو تحريفٌ.

(٥) في (ع): «الفوقيَّة»، وليس بصحيحٍ.

(قَالَ: ثُمَّ[1] أَنْ تُزَانِيَ[2] بِحَلِيلَةِ جَارِكَ) بالحاء المهملة، أي: بزوجته، قال ﷺ: «ما زال جبريل يوصيني بالجار حتَّى ظننت أنَّه سيورِّثه» [ح: ٦٠١٥]، فالزِّنى بزوجة الجار زنى وإبطال حقِّ الجار مع الخيانة فهو أقبح، والغرض من الحديث هنا: الإشارة إلى أنَّ[3] من زعم أنَّه يخلق فعل/ نفسه يكون كمن جعل لله ندًّا، وقد ورد فيه الوعيد الشَّديد فيكون اعتقاده حرامًا، قاله في «فتح الباري». ٤٥١/١٠

وأخرج الحديث في «باب إثم الزُّناة» من «الحدود» [ح: ٦٨١١][4].

٤١ - باب قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا كُنتُمْ تَسْتَتِرُونَ أَن يَشْهَدَ عَلَيْكُمْ سَمْعُكُمْ وَلَآ أَبْصَـٰرُكُمْ وَلَا جُلُودُكُمْ وَلَـٰكِن ظَنَنتُمْ أَنَّ ٱللَّهَ لَا يَعْلَمُ كَثِيرًا مِّمَّا تَعْمَلُونَ﴾.

(باب قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا كُنتُمْ تَسْتَتِرُونَ أَن يَشْهَدَ عَلَيْكُمْ سَمْعُكُمْ وَلَآ أَبْصَـٰرُكُمْ وَلَا جُلُودُكُمْ﴾) أي: أنَّكم كنتم تستترون بالحيطان والحجب عند ارتكاب الفواحش، وما كان استتاركم ذلك خيفة أن تشهد عليكم جوارحكم؛ لأنَّكم كنتم غير عالمين بشهادتها عليكم، بل كنتم جاحدين البعث والجزاء أصلًا/ (﴿وَلَـٰكِن ظَنَنتُمْ أَنَّ ٱللَّهَ لَا يَعْلَمُ كَثِيرًا مِّمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [فصلت: ٢٢]) ولكنَّكم إنَّما استترتم لظنِّكم أنَّ الله لا يعلم كثيرًا ممَّا[5] تعملون، وهو الخفيَّات من أعمالكم، وسقط لأبي ذرٍّ قوله «﴿وَلَآ أَبْصَـٰرُكُمْ﴾...» إلى آخر الآية، وقال بعد قوله: ﴿سَمْعُكُمْ﴾: «الآية». د٣٥٩/٧ب

٧٥٢١ - حَدَّثَنَا الحُمَيْدِيُّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا مَنْصُورٌ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ ﵁ قَالَ: اجْتَمَعَ عِنْدَ البَيْتِ ثَقَفِيَّانِ وَقُرَشِيٌّ، أَوْ قُرَشِيَّانِ وَثَقَفِيٌّ، كَثِيرَةٌ شَحْمُ بُطُونِهِمْ، قَلِيلَةٌ فِقْهُ قُلُوبِهِمْ، فَقَالَ أَحَدُهُمْ: أَتَرَوْنَ أَنَّ اللهَ يَسْمَعُ مَا نَقُولُ؟ قَالَ الآخَرُ: يَسْمَعُ إِنْ جَهَرْنَا، وَلَا يَسْمَعُ إِنْ أَخْفَيْنَا، وَقَالَ الآخَرُ: إِنْ كَانَ يَسْمَعُ إِذَا جَهَرْنَا فَإِنَّهُ يَسْمَعُ إِذَا أَخْفَيْنَا، فَأَنْزَلَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا كُنتُمْ تَسْتَتِرُونَ أَن يَشْهَدَ عَلَيْكُمْ سَمْعُكُمْ وَلَآ أَبْصَـٰرُكُمْ وَلَا جُلُودُكُمْ﴾... الآيَةَ.

---

(١) «ثمَّ»: سقط من (ع).

(٢) في (د): «تزني».

(٣) «أنَّ»: ليس في (د).

(٤) زيد في (ع): «والله الموفِّق».

(٥) زيد في (ص) و(ع): «كنتم».

وبه قال: (حَدَّثَنَا الحُمَيْدِيُّ) عبد الله بن الزُّبير قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) بن عيينة قال: (حَدَّثَنَا مَنْصُورٌ) هو ابن المعتمر (عَنْ مُجَاهِدٍ) هو ابن جبرٍ المفسِّر المكِّيِّ (عَنْ أبي مَعْمَرٍ) عبد الله بن سَخْبرة الأزديِّ (عَنْ عَبْدِ اللهِ) بن مسعودٍ (ﷺ) أنَّه (قال: اجْتَمَعَ عِنْدَ البَيْتِ) الحرام (ثقفيَّان) بالمثلَّثة القاف ثمَّ الفاء (وَقُرَشِيٌّ، أَوْ قُرَشِيَّانِ) هما صفوان وربيعة ابنا أميَّة بن خلفٍ[1] (وَثَقَفِيٌّ) هو عبد ياليل بن عمرو بن عُمَيرٍ، وقيل: حبيب بن عمرٍو، وقيل: الأخنس بن شريقٍ، والشَّكُّ من الرَّاوي، وعند ابن بشكوال: القرشيُّ الأسود بن عبد يغوث الزُّهريُّ، والثَّقفيَّان الأخنس بن شريقٍ، والآخر لم يُسَمَّ (كَثِيرَةٌ) بالتَّنوين (شَحْمُ بُطُونِهِمْ) بإضافة «شحم» لتاليه، وللأَصيليِّ: «شحوم» بلفظ الجمع (قَلِيلَةٌ) بالتَّنوين (فِقْهُ قُلُوبِهِمْ) بالإضافة أيضًا، وقوله: «كثيرةٌ شحم بطونهم، قليلةٌ فقه قلوبهم» قال الكِرمانيُّ وغيره: «بطونهم» مبتدأٌ «كثيرةٌ شحم» خبره إن كان «البطون» مرفوعًا، والكثيرة مضافةٌ إلى الشَّحم. وإن كان بطونهم مجرورًا بالإضافة فيكون الذي هو مضافٌ مرفوعًا بالابتداء و«كثيرةٌ» خبره مقدَّمًا، وهذا الثَّاني هو الذي في الفرع قالوا: وأنَّث الشَّحم والفقه؛ لإضافتهما إلى البطون والقلوب، والتَّأنيث يسري من المضاف إليه إلى المضاف[2]، قال في «المصابيح»: وهذا غلطٌ؛ لأنَّ المسألة مشروطةٌ بصلاحيَّة المضاف للاستغناء عنه، فلا يجوز: غلام هندٍ ذهبت، ومن ثمَّ ردَّ ابن مالكٍ في «التَّوضيح» قولَ أبي[3] الفتح في توجيه قراءة أبي العالية: ﴿يوم لا تنفع نفسًا إيمانها﴾ [الأنعام: ١٥٨] بتأنيث الفعل: إنَّه من «باب قُطِعت بعض أصابعه» لأنَّ المضاف هنا لو سقط لقيل: «نفسًا لا تنفع» بتقديم المفعول؛ ليرجع إليه الضَّمير المستتر المرفوع الذي ناب عن الإيمان في الفاعليَّة، ويلزم من ذلك تعدِّي فعل المضمر[4] المتَّصل إلى ظاهره نحو قولك: زيدٌ[5] أظلم،

---

(١) في (د): «خليفة»، وهو تحريفٌ.

(٢) «إليه إلى المضاف»: مثبتٌ من (د)، وفي هامش (ل):

وَرُبَّمَـا أَكْسَـبَ ثَـانٍ أَوَّلَا تأنِيثًا إِنْ كَانَ لِحَذْفٍ مُوهَلَا

«ألفيَّة ابن مالك الأندلسيِّ».

(٣) في (ع): «قوله إلى»، وهو تحريفٌ.

(٤) في (د): «الضَّمير».

(٥) في (ع): «زوجك».

تريد أنَّه ظلم نفسه، وذلك لا يجوز، وإنَّما الوجه في الحديث أن يكون أفرد الشَّحم والفقه، والمراد الشُّحوم والفهوم لأمن اللَّبس؛ ضرورة أنَّ البطون لا تشترك في شحمٍ واحدٍ، بل لكلِّ بطنٍ منها شحمٌ يخصُّه، وكذلك الفقه بالنِّسبة إلى القلوب. انتهى.

(فَقَالَ أَحَدُهُمْ) للآخَرِين: (أَتَرَوْنَ) بفتح الفوقيَّة وتُضَمُّ (أَنَّ اللهَ يَسْمَعُ مَا نَقُولُ؟ قَالَ الآخَرُ) للآخرَين[1]: (يَسْمَعُ إِنْ جَهَرْنَا، وَلَا يَسْمَعُ إِنْ أَخْفَيْنَا، وَقَالَ الآخَرُ) وهو أفطن أصحابه: (إِنْ كَانَ يَسْمَعُ إِذَا جَهَرْنَا/ فَإِنَّهُ[2] يَسْمَعُ إِذَا أَخْفَيْنَا) ووجه الملازمة في قوله: «إن كان يسمع» أنَّ جميع المسموعات نسبتها إلى الله تعالى على السَّواء (فَأَنْزَلَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا كُنتُمْ تَسْتَتِرُونَ أَن يَشْهَدَ عَلَيْكُمْ سَمْعُكُمْ وَلَآ أَبْصَٰرُكُمْ وَلَا جُلُودُكُمْ﴾... الآيَةَ [فصِّلت: ٢٢]) قال ابن بطَّالٍ فيما نقلوه عنه: غرض البخاريِّ في هذا الباب: إثبات السَّمع لله، وإثبات القياس الصَّحيح وإبطال القياس الفاسد؛ لأنَّ الذي قال: يسمع إن جهرنا ولا يسمع[3] إن أخفينا» قاس قياسًا فاسدًا؛ لأنَّه شبَّه سمع الله تعالى بأسماع خلقه الذين يسمعون الجهر ولا يسمعون السِّرَّ، والذي قال: «إن كان يسمع إن جهرنا فإنَّه يسمع إن أخفينا» أصاب في قياسه حيث لم يشبِّه الله تعالى بخلقه ونزَّهه عن مماثلتهم، وإنَّما وصف الجميع بقلَّة الفقه؛ لأنَّ هذا الذي أصاب لم يعتقد حقيقة ما قال، بل شكَّ بقوله: «إن كان».

د٧/٣٦٠أ

والحديث سبق في «سورة فُصِّلت» [ح: ٤٨١٧].

٤٢ - باب قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾. وَ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ﴾. وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَٰلِكَ أَمْرًا﴾ وَإِنَّ حَدَثَهُ لَا يُشْبِهُ حَدَثَ المَخْلُوقِينَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾. وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّ اللهَ يُحْدِثُ مِنْ أَمْرِهِ مَا يَشَاءُ، وَإِنَّ مِمَّا أَحْدَثَ أَلَّا تَكَلَّمُوا فِي الصَّلَاةِ»

(باب قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ [الرَّحمن: ٢٩]) أي: كلَّ وقتٍ وحينٍ يحدث أمورًا ويجدِّد أحوالًا كما رُوِي[4] ممَّا سبق معلَّقًا عن أبي الدَّرداء قال: «﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ يغفر ذنبًا،

(١) «للآخرين»: مثبتٌ من (د).

(٢) في (د): «فهو».

(٣) قوله: «جهرنا، ولا يسمع»: سقط من غير (د) و(س).

(٤) زيد في (ص) و(ع): «أنَّ من شأنه كما رُوِي».

ويكشف[١] كربًا، ويرفع قومًا ويضع آخرين» [ح: قبل ٤٨٧٨]، وعن ابن[٢] عيينة: الدَّهر عند الله يومان: أحدهما: اليوم الذي هو مدَّة الدُّنيا، فشأنه فيه الأمر والنَّهي والإحياء والإماتة والإعطاء والمنع، والآخر: يوم القيامة، فشأنه فيه الحساب والجزاء، واستُشكِل بأنَّه قد صحَّ أنَّ القلم جفَّ بما هو كائنٌ إلى يوم القيامة، وأُجيب/ بأنَّها شؤونٌ يبديها لا شؤونٌ يبتديها. ١٠/٤٥٢

(وَ) قوله تعالى: (﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ﴾ [الأنبياء: ٢]) ذكر الله تعالى ذلك بيانًا لكونهم معرضين في قوله: ﴿وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ مُّعْرِضُونَ﴾ [الأنبياء: ١] وذلك أنَّ الله تعالى يجدِّد[٣] لهم الذِّكر في[٤] كلِّ وقتٍ، ويظهر لهم الآية بعد الآية، والسُّورة بعد السُّورة؛ ليكرِّر[٥] على أسماعهم الموعظة لعلَّهم يتَّعظون، فما يزيدهم ذلك إلَّا استسخارًا، فمعنى ﴿مُّحْدَثٍ﴾ هو أنَّ يحدث الله الأمر بعد الأمر، أو مُحدَثٌ في التَّنزيل، فالإحداث بالنِّسبة للإنزال، وأمَّا المنزَّل[٦] فقديمٌ، وتعلُّق القدرة حادثٌ، ونفس القدرة قديمةٌ، فالمذكور -وهو القرآن- قديمٌ، والذِّكر حادثٌ لانتظامه من الحروف الحادثة، فلا تمسُّك للمعتزلة بهذه الآية على حدوث القرآن، ويحتمل أن يكون المراد بالذِّكر هنا هو وعظ رسول الله[٧] ﷺ وتحذيره إيَّاهم عن معاصي الله، فسُمِّي وعظه ذكرًا، وأضافه إليه تعالى لأنَّه فاعله في الحقيقة، ومقدِّرٌ رسوله على اكتسابه.

(وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَٰلِكَ أَمْرًا﴾ [الطَّلاق: ١] وإنَّ حدثه لا يشبه حدث المخلوقين؛ لقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ۖ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشُّورى: ١١]/) لعلَّ مراده أنَّ[٨] المحدث غير المخلوق كما هو رأي البلخيِّ وأتباعه، وقد تقرَّر أنَّ صفات الله تعالى إمَّا سلبيَّةٌ وتُسمَّى بالتَّنزيهات، وإمَّا وجوديَّةٌ حقيقةٌ كالعلم والإرادة والقدرة وأنَّها قديمةٌ لا محالة، وإمَّا إضافيَّةٌ د٧/٣٦٠ب

(١) في هامش (د) من نسخةٍ: «ويفرِّج».
(٢) في (ب): «أبي»، وهو تحريفٌ.
(٣) في (د): «يحدث».
(٤) «في»: مثبتٌ من (د).
(٥) في هامش (ج): «لِيلونَ» كذا بخطِّ الشارح، والَّذي في «القاضي»: لِيكرر. وفي (د): «ليكون».
(٦) في (ص): «المنزول».
(٧) في (د): «الرَّسول».
(٨) «أنَّ»: ليس في (ص) و(ع).

كالخلق والرِّزق، وهي حادثةٌ، ولا يلزم من حدوثها تغيُّرٌ في ذات الله وصفاته التي هي بالحقيقة صفاتٌ له كما أنَّ تعلُّق العلم وتعلُّق القدرة بالمعلومات والمقدورات حادثةٌ[1]، وكذا كلُّ صفةٍ فعليَّةٍ له.

(وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ) عبد الله ﷺ: (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: إِنَّ اللهَ) عزَّ وجلَّ (يُحْدِثُ مِنْ أَمْرِهِ مَا يَشَاءُ، وَإِنَّ مِمَّا أَحْدَثَ أَلَّا تَكَلَّمُوا فِي الصَّلَاةِ) أخرجه أبو داود موصولًا مُطوَّلًا، ومراد المؤلِّف من سياقه هنا الإعلام بجواز الإطلاق على الله تعالى بأنَّه مُحدِثٌ -بكسر الدَّال- لكنَّ إحداثه لا يشبه إحداث المخلوقين، تعالى الله.

٧٥٢٢ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ، حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ وَرْدَانَ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ: كَيْفَ تَسْأَلُونَ أَهْلَ الكِتَابِ عَنْ كُتُبِهِمْ وَعِنْدَكُمْ كِتَابُ اللهِ؟ أَقْرَبُ الكُتُبِ عَهْدًا بِاللهِ، تَقْرَؤُونَهُ مَحْضًا لَمْ يُشَبْ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ) المدينيُّ قال: (حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ وَرْدَانَ) بالحاء المهملة، وفتح واو «وَرْدان» وسكون رائه، المصريُّ قال: (حَدَّثَنَا أَيُّوبُ) السَّختيانيُّ (عَنْ عِكْرِمَةَ) مولى ابن عبَّاسٍ (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ) أنَّه (قَالَ: كَيْفَ تَسْأَلُونَ أَهْلَ الكِتَابِ عَنْ كُتُبِهِمْ وَعِنْدَكُمْ كِتَابُ اللهِ؟ أَقْرَبُ الكُتُبِ عَهْدًا بِاللهِ) عزَّ وجلَّ، أي: أقربها نزولًا إليكم وإخبارًا عن[2] الله تعالى، وفي اللَّفظ الآخر «أحدث الكتب» وهو أليق بالمراد هنا من «أقرب» ولكنَّه على عادة المؤلِّف في تشحيذ الأذهان ثمَّ (تَقْرَؤُونَهُ مَحْضًا لَمْ يُشَبْ) بضمِّ التَّحتيَّة وفتح المعجمة، لم يُخلَط بغيره كما خلط اليهود التَّوراة وحرَّفوها.

٧٥٢٣ - حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ اللهِ: أَنَّ عَبْدَ اللهِ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ: يَا مَعْشَرَ المُسْلِمِينَ كَيْفَ تَسْأَلُونَ أَهْلَ الكِتَابِ عَنْ شَيْءٍ؟ وَكِتَابُكُمُ الَّذِي أَنْزَلَ اللهُ عَلَى نَبِيِّكُمْ ﷺ أَحْدَثُ الأَخْبَارِ بِاللهِ مَحْضًا لَمْ يُشَبْ، وَقَدْ حَدَّثَكُمُ اللهُ أَنَّ أَهْلَ الكِتَابِ قَدْ بَدَّلُوا مِنْ كُتُبِ اللهِ وَغَيَّرُوا فَكَتَبُوا بِأَيْدِيهِمْ، قَالُوا: هُوَ ﴿مِنْ عِندِ ٱللَّهِ لِيَشْتَرُوا﴾ بِذَلِكَ ﴿ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ أَوَ لَا يَنْهَاكُمْ مَا جَاءَكُمْ مِنَ العِلْمِ عَنْ مَسْأَلَتِهِمْ؟ فَلَا وَاللهِ مَا رَأَيْنَا رَجُلًا مِنْهُمْ يَسْأَلُكُمْ عَنِ الَّذِي أُنْزِلَ عَلَيْكُمْ.

---

(١) في (ب) و(س): «حادثان».

(٢) في (د): «من».

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ) الحكم بن نافع قال: (أخبرنا شُعَيْبٌ) هو ابن أبي حمزة (عَنِ الزُّهْرِيِّ) محمَّد بن مسلم أنَّه قال: (أَخْبَرَنِي[1]) بالإفراد (عُبَيْدُ اللهِ) بضمِّ العين (بْنُ عَبْدِ اللهِ) بن عتبة بن مسعودٍ: (أَنَّ عَبْدَ اللهِ بْنَ عَبَّاسٍ) رضي الله عنهما[2] (قال: يا مَعْشَرَ المُسْلِمِينَ كَيْفَ تَسْأَلُونَ أَهْلَ الكِتَابِ عَنْ شَيْءٍ؟ وَكِتَابُكُمُ الَّذِي أَنْزَلَ اللهُ[3] على نبيِّكُمْ صلى الله عليه وسلم أَحْدَثُ الأَخْبَارِ بِاللهِ) عزَّ وجلَّ لفظًا أو نزولًا أو إخبارًا من الله تعالى (مَحْضًا لَمْ يُشَبْ) لم يخالطه غيره (وَقَدْ حَدَّثَكُمُ اللهُ) عزَّ وجلَّ في كتابه (أَنَّ أَهْلَ الكِتَابِ قَدْ بَدَّلُوا مِنْ كُتُبِ اللهِ وَغَيَّرُوا فَكَتَبُوا بِأَيْدِيهِمْ) زاد أبو ذرٍّ: «الكتب» يشير إلى قوله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ ٱلْكِتَـٰبَ بِأَيْدِيهِمْ﴾ إلى ﴿يَكْسِبُونَ﴾ [البقرة: ٧٩] (قَالُوا: هُوَ ﴿مِنْ عِندِ ٱللَّهِ لِيَشْتَرُوا﴾ بِذَلِكَ[4] ﴿ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ [البقرة: ٧٩]) عوضًا[5] يسيرًا (أَوَ لَا) بفتح الواو (يَنْهَاكُمْ مَا جَاءَكُمْ مِنَ العِلْمِ عَنْ مَسْأَلَتِهِمْ؟) وإسناد المجيء إلى العلم مجازٌ؛ كإسناد النَّهي إليه (فَلَا وَاللهِ مَا رَأَيْنَا رَجُلًا مِنْهُمْ يَسْأَلُكُمْ[6] عَنِ الَّذِي أُنْزِلَ عَلَيْكُمْ) وللمستملي: «إليكم» فلِمَ تسألون أنتم منهم مع علمكم أنَّ كتابهم مُحرَّفٌ؟!

د٧/٣٦١أ والحديث/ وسابقه موقوفان.

٤٣ - باب قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ﴾ وَفِعْلِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم حَيْثُ يُنْزَلُ عَلَيْهِ الوَحْيُ

وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم: «قَالَ اللهُ تَعَالَى: أَنَا مَعَ عَبْدِي حَيْثُ مَا ذَكَرَنِي وَتَحَرَّكَتْ بِي شَفَتَاهُ».

(باب قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ﴾ [القيامة: ١٦]) بالقرآن (﴿لِسَانَكَ﴾ وَ) باب (فِعْلِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم) بكسر الفاء وسكون العين المهملة[7] (حَيْثُ) بفتح الحاء وبالمثلَّثة، ولأبي ذرٍّ: «حين» (يُنْزَلُ) بضمِّ أوَّله وفتح الزَّاي (عَلَيْهِ الوَحْيُ) ممَّا يأتي بيانه إن شاء الله تعالى في حديث الباب [ح: ٧٥٢٤].

---

(١) في (د): «حدَّثني»، وفي هامشها من نسخةٍ كالمثبت.

(٢) زيد في (د): «أنَّه».

(٣) اسم الجلالة ليس في (د) و(ع).

(٤) في (د): «به».

(٥) في (د): «عرضًا».

(٦) في (د): «ليسألكم».

(٧) «المهملة»: ليس في (د).

(وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ) رضي الله عنه: (عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم) أنَّه قال: (قالَ اللهُ تعالى: أنا معَ عبْدي حيثُ) ولأبي ذرٍّ عن الحَمُّويي والمُستملي: «إذا[1]» (مَا ذَكَرَنِي) ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهنيِّ: «مع عبدي ما[2] ذكرني» (وَتَحَرَّكَتْ بِي شَفَتَاهُ) هذا طرفٌ من حديثٍ أخرجه أحمد والمؤلِّف في «خلق أفعال العباد» وكذا أخرجه غيرهما، أي: أنا معه بالحفظ والكلاءة، وقوله: «تحرَّكت بي شفتاه» أي: باسمي/ لا أنَّ شفته ولسانه يتحرَّكان بذاته تعالى.

٥٣/١٠

٧٥٢٤ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ مُوسَى بْنِ أَبِي عَائِشَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ﴾ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم يُعَالِجُ مِنَ التَّنْزِيلِ شِدَّةً، وَكَانَ يُحَرِّكُ شَفَتَيْهِ، فَقَالَ لِي ابْنُ عَبَّاسٍ: أُحَرِّكُهُمَا لَكَ كَمَا كَانَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم يُحَرِّكُهُمَا، فَقَالَ سَعِيدٌ: أَنَا أُحَرِّكُهُمَا كَمَا كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يُحَرِّكُهُمَا، فَحَرَّكَ شَفَتَيْهِ، فَأَنْزَلَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ ۞ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ﴾ قَالَ: جَمْعُهُ فِي صَدْرِكَ، ثُمَّ تَقْرَؤُهُ ﴿فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ﴾ قَالَ: فَاسْتَمِعْ لَهُ وَأَنْصِتْ، ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا أَنْ تَقْرَأَهُ، قَالَ: فَكَانَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم إِذَا أَتَاهُ جِبْرِيلُ عليه السلام اسْتَمَعَ، فَإِذَا انْطَلَقَ جِبْرِيلُ قَرَأَهُ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم كَمَا أَقْرَأَهُ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ) البلخيُّ قال: (حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ) الوضَّاح اليشكريُّ (عَنْ مُوسَى بْنِ أَبِي عَائِشَةَ) بالهمز، الهَمْدانيِّ الكوفيِّ (عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ) الوالبيِّ مولاهم (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ) رضي الله عنهما (فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ﴾) بالقرآن (﴿لِسَانَكَ﴾ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم يُعَالِجُ مِنَ التَّنْزِيلِ) القرآنيِّ[3] لثقله عليه (شِدَّةً، وَكَانَ) عليه الصلاة والسلام (يُحَرِّكُ شَفَتَيْهِ) قال سعيد بن جُبَير: (فَقَالَ لِي ابْنُ عَبَّاسٍ: أُحَرِّكُهُمَا)[4]، ولأبي ذرٍّ: «فأنا أحرِّكهما» (لَكَ كَمَا كَانَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم يُحَرِّكُهُمَا، فَقَالَ سَعِيدٌ) أي: ابن جبير: (أَنَا أُحَرِّكُهُمَا كَمَا كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يُحَرِّكُهُمَا، فَحَرَّكَ شَفَتَيْهِ فَأَنْزَلَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ[5]: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ﴾) أي: بالقرآن (﴿لِسَانَكَ﴾) قبل أن يتمَّ وحيه (﴿لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ﴾) لتأخذه على عجلةٍ خوف أن يتفلَّت منك (﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ﴾) أي: قراءته، فهو مصدرٌ مضافٌ للمفعول.

---

(١) «إذا»: سقط من (د).

(٢) «ما»: سقط من (ب).

(٣) في (د): «القرآن».

(٤) زيد في (د): «لك».

(٥) في (ب) و(س): «تعالى».

(قَالَ) ابن عبَّاسٍ مفسِّرًا لقوله: ﴿جَمْعَهُۥ﴾ أي: (جَمْعُهُ فِي صَدْرِك) بفتح الجيم وسكون الميم (ثُمَّ تَقْرَؤُهُ ﴿فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ﴾) بلسان جبريل عليك (﴿فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ﴾ [القيامة: ١٦-١٨] قَالَ) ابن عبَّاسٍ: أي: (فَاسْتَمِعْ لَهُ وَأَنْصِتْ) بهمزة قطعٍ مفتوحةٍ وكسر الصَّاد، أي: لتكن[1] حال قراءته ساكتًا (ثُمَّ[2] إِنَّ عَلَيْنَا أَنْ تَقْرَأَهُ) وفي «بدء الوحي» [ح: ٥]: «﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ﴾ ثمَّ إنَّ علينا أن تقرأه» (قَالَ) ابن عبَّاسٍ: (فَكَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا أَتَاهُ جِبْرِيلُ ﵇ اسْتَمَعَ) قراءته (فإِذَا انْطلق جِبْرِيلُ قَرَأَهُ النَّبِيُّ ﷺ كَمَا أَقْرَأَهُ) ولأبي ذرٍّ: «كما أقرأه جبريل» ففي هذا الحديث أنَّ القرآن يُطلَق ويُراد بقوله: ﴿قُرْءَانَهُۥ﴾ القراءة، لا نفس القرآن، وأنَّ تحريك اللِّسان والشَّفتين بقراءة القرآن عملٌ للقارئ يُؤجَر عليه، وقوله: ﴿فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ﴾ فيه إضافة الفعل إلى الله تعالى، والفاعل له من يأمره بفعله، فإنَّ القارئ لكلامه تعالى على النَّبيِّ ﷺ/ هو جبريل، ففيه بيانٌ لكلِّ ما أشكل من فعلٍ يُنسَب إلى الله تعالى ممَّا لا يليق به فعله من المجيء والنُّزول ونحو ذلك، قاله ابن بطَّالٍ.

د٧/٣٦١ب

قال الحافظ ابن حجرٍ: والذي يظهر أنَّ مراد البخاريِّ بهذين الحديثين الموصول والمعلَّق الرَّدُّ على من زعم أنَّ قراءة القارئ قديمةٌ، فأبان أنَّ حركة لسان القارئ بالقرآن من فعل القارئ بخلاف المقروء، فإنَّه كلام الله القديم كما أنَّ حركة لسان ذاكر الله حادثةٌ من فعله، والمذكور هو الله تعالى.

وهذا[3] الحديث سبق في «بدء الخلق» [ح: ٥].

٤٤ - بابُ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿وَأَسِرُّوا۟ قَوْلَكُمْ أَوِ ٱجْهَرُوا۟ بِهِۦٓ ۖ إِنَّهُۥ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ۝ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾. ﴿يَتَخَٰفَتُونَ﴾: يَتَسَارُّونَ

(بابُ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى[4]: ﴿وَأَسِرُّوا۟ قَوْلَكُمْ أَوِ ٱجْهَرُوا۟ بِهِۦٓ﴾) ظاهره الأمر بأحد الأمرين الإسرار والإجهار، ومعناه: ليستوِ عندكم إسراركم وإجهاركم في علم الله بهما (﴿إِنَّهُۥ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾ [الملك: ١٣]) أي: بضمائرها قبل أن تترجم الألسنة عنها، فكيف لا يعلم ما تكلَّم[5] به! (﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ

---

(١) في (د): «تكون».

(٢) «﴿ثُمَّ﴾»: سقط من غير (ب) و(س).

(٣) «هذا»: ليس في (د).

(٤) «تعالى»: سقط من (ص).

(٥) في هامش (د) من نسخةٍ: «يتكلَّم».

﴿خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [الملك: ١٤]) أي: العالم بدقائق الأشياء و﴿ٱلْخَبِيرُ﴾ العالم بحقائق الأشياء، وفيه إثبات خلق الأقوال فيكون دليلًا على خلق أفعال العباد[١] (﴿يَتَخَٰفَتُونَ﴾ [طه: ١٠٣]) أي: (يَتَسَارُّونَ) بتشديد الرَّاء، فيما بينهم بكلامٍ خفيٍّ.

٧٥٢٥ - حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ زُرَارَةَ، عَنْ هُشَيْمٍ، أَخْبَرَنَا أَبُو بِشْرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا﴾ قَالَ: نَزَلَتْ وَرَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُخْتَفٍ بِمَكَّةَ، فَكَانَ إِذَا صَلَّى بِأَصْحَابِهِ رَفَعَ صَوْتَهُ بِالقُرْآنِ، فَإِذَا سَمِعَهُ المُشْرِكُونَ سَبُّوا القُرْآنَ وَمَنْ أَنْزَلَهُ وَمَنْ جَاءَ بِهِ، فَقَالَ اللهُ لِنَبِيِّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ﴿وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ﴾ أَيْ: بِقِرَاءَتِكَ، فَيَسْمَعُ المُشْرِكُونَ، فَيَسُبُّوا القُرْآنَ ﴿وَلَا تُخَافِتْ بِهَا﴾ عَنْ أَصْحَابِكَ فَلَا تُسْمِعُهُمْ ﴿وَٱبْتَغِ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا﴾.

وبه قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (عَمْرُو بْنُ زُرَارَةَ) بفتح العين، و«زُرَارة» بضمِّ الزَّاي وتخفيف الرَّاء، الكلابيُّ النَّيسابوريُّ (عَنْ هُشَيْمٍ) بضمِّ الهاء وفتح الشِّين المعجمة، ابن بشيرٍ[٢] قال: (أَخْبَرَنَا أَبُو بِشْرٍ) بمُوحَّدةٍ فمعجمةٍ ساكنةٍ، جعفر بن أبي وحشيَّة واسمه إياس (عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ﴾) بقراءة صلاتك (﴿وَلَا تُخَافِتْ﴾) لا تخفض صوتك (﴿بِهَا﴾ [الإسراء: ١١٠]) زاد في «الإسراء» [ح: ٤٧٢٢]: «عن أصحابك فلا تُسمِعهم» (قَالَ) ابن عبَّاسٍ: (نَزَلَتْ وَرَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُخْتَفٍ بِمَكَّةَ) عن الكفَّار (فَكَانَ إِذَا صَلَّى بِأَصحَابِهِ رَفَعَ صَوْتَهُ بِالقُرْآنِ) واستُشكِل بأنَّه إذا كان مختفيًا عن الكفَّار فكيف يرفع صوته وهو ينافي الاختفاء؟ وأجاب في «الكواكب»: بأنَّه لعلَّه أراد الإتيان بشبه الجهر، أو أنَّه ما كان يبقى له عند الصَّلاة ومناجاة الرَّبِّ اختيارٌ لاستغراقه في ذلك (فَإِذَا سَمِعَهُ المُشْرِكُونَ سَبُّوا القُرْآنَ وَمَنْ أَنْزَلَهُ) جبريل (وَمَنْ جَاءَ بِهِ) صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (فَقَالَ اللهُ) عَزَّ وَجَلَّ (لِنَبِيِّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ﴿وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ﴾ أَيْ: بِقِرَاءَتِكَ) فيه حذف مضافٍ كما مرَّ (فَيَسْمَعَ المُشْرِكُونَ) بنصب «فيسمعَ» في الفرع وأصله[٣]، ويجوز الرَّفع (فَيَسُبُّوا القُرْآنَ ﴿وَلَا تُخَافِتْ بِهَا﴾ عَنْ أَصْحَابِكَ فَلَا تُسْمِعُهُمْ) بالرَّفع (﴿وَٱبْتَغِ بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾) الجهر والمخافتة (﴿سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ١١٠]) وسطًا، قال الكرمانيُّ: فأجاد هذه الملَّة الإسلاميَّة الحنيفيَّة البيضاء أصولها وفروعها، كلُّها واقعةٌ في حاقِّ الوسط، لا إفراط/ ولا ١٠/٤٥٤

(١) زيد في (ع): «وقوله».
(٢) في (ب): «بسير»، وهو تصحيف.
(٣) في (د) و(ع): «كأصله».

د٧/٣٦٢أ تفريط كما في «الإلهيَّات» لا تشبيه ولا تعطيل، وفي «أفعال العباد» لا جبر ولا قدر، بل أمرٌ بين/ أمرين، وفي «أمر المعاد» لا يكون وعيديًا ولا مرجيًا، بل بين الخوف والرَّجاء، وفي «الإمامة» لا رفض ولا خروج، وفي «الإنفاق» لا إسراف ولا تقتير، وفي «الجراحات» لا قصاص واجبًا -كما في التَّوراة- ولا عفوًا واجبًا -كما في الإنجيل- بل شرع القصاص والعفو كلاهما، وهلمَّ جرًّا.

وسبق الحديث قريبًا [ح:٧٤٩٠] وكذا في «سورة الإسراء» من «التَّفسير» [ح:٤٧٢٢].

٧٥٢٦ - حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ ﵂ قَالَتْ: نَزَلَتْ هَذِهِ الآيَةُ: ﴿وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا﴾ فِي الدُّعَاءِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ) بضمِّ العين مُصغَّرًا، وكان اسمه: عبد الله القرشيُّ الكوفيُّ قال: (حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ) حمَّاد بن أسامة (عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ) عروة بن الزُّبير (عَنْ عَائِشَةَ ﵂) أنَّها (قَالَتْ: نَزَلَتْ هَذِهِ الآيَةُ: ﴿وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا﴾ [الإسراء: ١١٠] فِي الدُّعَاءِ) هذا وجهٌ آخر في سبب نزول هذه الآية، أو هو من باب إطلاق الكلِّ على الجزء؛ إذ الدُّعاء بعض أجزاء الصَّلاة.

وسبق في «الإسراء» [ح:٤٧٢٣].

٧٥٢٧ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ شِهَابٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَمْ يَتَغَنَّ بِالقُرْآنِ» وَزَادَ غَيْرُهُ: «يَجْهَرُ بِهِ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ) هو ابن منصور، وقال الحاكم: ابن نصرٍ، ورجَّح الأوَّل أبو عليٍّ الجيَّانيُّ قال: (حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ) الضَّحَّاك النَّبيل، شيخ المؤلِّف روى عنه كثيرًا بلا واسطةٍ، قال: (أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ) عبد الملك بن عبد العزيز قال: (أَخْبَرَنَا ابْنُ شِهَابٍ) محمَّد بن مسلمٍ (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ) بن عبد الرَّحمن بن عوفٍ (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) ﵁ أنَّه (قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: لَيْسَ مِنَّا) أي: ليس من أهل سنَّتنا (مَنْ لَمْ يَتَغَنَّ بِالقُرْآنِ) أي: يحسن صوته به كما قاله الشَّافعيُّ وأكثر العلماء، وقال سفيان بن عيينة: يستغني به عن النَّاس (وَزَادَ غَيْرُهُ) غير أبي هريرة، وفي «فضل القرآن» [ح:٥٠٢٣]: وقال صاحبٌ له: معنى «يتغنَّى بالقرآن»: (يَجْهَرُ بِهِ) فهي جملةٌ مبيِّنةٌ لقوله: «يتغنَّ بالقرآن» فلن يكون المبيِّن على خلاف البيان، فكيف يُحمَل على غير تحسين الصَّوت؟ والصَّاحب المذكور هو عبد الحميد بن عبد الرَّحمن بن زيد بن

الخطَّاب كما سبق في «فضل القرآن» [ح: ٥٠٢٣] وقال في «الفتح»: وسيأتي قريبًا من طريق محمَّد ابن إبراهيم التَّيميِّ عن أبي سلمة بلفظ: «ما أذن الله لشيءٍ ما أذن لنبيٍّ حسن الصَّوت بالقرآن يجهر به» فيُستفاد منه أنَّ الغير المبهم في حديث الباب وهو الصَّاحب المبهم في رواية عُقيلٍ هو محمَّد بن إبراهيم التَّيميُّ، والحديث واحدٌ إلَّا أنَّ بعضهم رواه[1] بلفظ «ما أذن» وبعضهم بلفظ «ليس منَّا» قال ابن بطَّالٍ: مراد البخاريِّ بهذا الباب: إثبات أنَّ العلم لله تعالى صفةٌ ذاتيَّةٌ لاستواء علمه بالجهر من القول والسِّرِّ، وتعقَّبه ابن المُنيِّر فقال: ما أظنُّ أنَّه قصد بالتَّرجمة إثبات العلم، وليس كما ظنَّ، وإلَّا؛ لتقاطعت المقاصد ممَّا اشتملت عليه التَّرجمة لا سيَّما[2] بين العلم وبين حديث «ليس منَّا/ من لم يتغنَّ بالقرآن» وإنَّما قصد البخاريُّ الإشارة إلى النُّكتة التي كانت سبب محنته بمسألة اللَّفظ، فأشار بالتَّرجمة إلى أنَّ تلاوات الخلق تتَّصف بالسِّرِّ والجهر، ويستلزم أن تكون مخلوقةً وأنَّها تُسمَّى تغنِّيًا، وهذا هو الحقُّ اعتقادًا لا إطلاقًا حذرًا من الإيهام وفرارًا من الابتداع؛ لمخالفة السَّلف في الإطلاق، وقد ثبت عن البخاريِّ أنَّه قال: من نقل عنِّي أنِّي قلت: «لفظي بالقرآن مخلوقٌ فقد كذب[3]، وإنَّما قلت: إنَّ أفعال العباد مخلوقةٌ».

د٣٦٢/٧ب

٤٥ - بابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «رَجُلٌ آتَاهُ اللهُ القُرْآنَ فَهْوَ يَقُومُ بِهِ آنَاءَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، وَرَجُلٌ يَقُولُ: لَوْ أُوتِيتُ مِثْلَ مَا أُوتِيَ هَذَا فَعَلْتُ كَمَا يَفعَلُ» فَبَيَّنَ اللهُ أَنَّ قِيَامَهُ بِالكِتَابِ هُوَ فِعْلُهُ، وَقَالَ: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ خَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَٰنِكُمْ﴾ وَقَالَ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿وَٱفْعَلُواْ ٱلْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾

(بابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ) في حديث الباب (رَجُلٌ آتَاهُ اللهُ) ﷻ (القُرْآنَ فَهْوَ يَقُومُ بِهِ آنَاءَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ) ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنِيِّ: «آناء اللَّيل وآناء النَّهار» (وَرَجُلٌ يَقُولُ: لَوْ أُوتِيتُ مِثْلَ مَا أُوتِيَ هَذَا فَعَلْتُ كَمَا يَفْعَلُ) وقال البخاريُّ: (فَبَيَّنَ اللهُ أَنَّ قِيَامَهُ) أي: قيام الرَّجل (بِالكِتَابِ هُوَ فِعْلُهُ) حيث أسند القيام إليه، وسقط لأبي ذرٍّ والأَصيليِّ لفظ الجلالة، ولأبي ذرٍّ

(١) «رواه»: مثبتٌ من (د).

(٢) في (د): «التَّرجمة، لأنَّه لا مناسبة».

(٣) في هامش (ل): وكان الذُّهليُّ يقول: من قال: إنَّ القرآن مخلوقٌ فقد كفر، ومن قال: لفظيٌّ به مخلوق فقد ابتدع، ولمَّا سُئِل البخاريُّ عن ذلك قال: أعمال العباد كلُّها مخلوقة لا يزيد على ذلك. «منه».

عن الكُشْمِيهَنيِّ: «فبيَّن النَّبيُّ ﷺ أنَّ قراءته الكتاب» (وقال) تعالى: (﴿وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦ خَلْقُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَـٰفُ أَلْسِنَتِكُمْ﴾) أي: اللُّغات، أو أجناس النُّطق وأشكاله، وهو يشمل الكلام فتدخل القراءة (﴿وَأَلْوَٰنِكُمْ﴾ [الروم: ٢٢]) كالسَّواد والبياض وغيرهما، ولاختلاف ذلك وقع التَّعارف، وإلَّا فلو تشاكلت الألسن والألوان[1] واتَّفقت لوقع التَّجاهل والالتباس، ولتعطَّلت المصالح، وفي ذلك آيةٌ بيِّنةٌ حيث وُلِدوا من أبٍ واحدٍ، وهم على الكثرة التي لا يعلمها إلَّا الله متفاوتون.

(وَقَالَ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿وَٱفْعَلُواْ ٱلْخَيْرَ﴾) عامٌّ يتناول سائر الخيرات كقراءة القرآن والذِّكر والدُّعاء، أو أُريد به صلة الأرحام ومكارم الأخلاق (﴿لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [الحج: ٧٧]) أي: كي تفوزوا، وافعلوا هذا كلَّه وأنتم راجون للفلاح غير مستيقنين، ولا تتَّكلوا على أعمالكم[2].

٧٥٢٨ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا تَحَاسُدَ إِلَّا فِي اثْنَتَيْنِ: رَجُلٌ آتَاهُ اللهُ القُرْآنَ فَهْوَ يَتْلُوهُ آنَاءَ اللَّيْلِ وَآنَاءَ النَّهَارِ، فَهْوَ يَقُولُ: لَوْ أُوتِيتُ مِثْلَ مَا أُوتِيَ هَذَا لَفَعَلْتُ كَمَا يَفْعَلُ، وَرَجُلٌ آتَاهُ اللهُ مَالًا فَهْوَ يُنْفِقُهُ فِي حَقِّهِ فَيَقُولُ: لَوْ أُوتِيتُ مِثْلَ مَا أُوتِيَ عَمِلْتُ فِيهِ مِثْلَ مَا يَعْمَلُ».

١٠/٤٥٥ وبه قال: (حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ) بن سعيدٍ قال: (حَدَّثَنَا جَرِيرٌ) هو ابن عبد/ الحميد (عَنِ الأَعْمَشِ) سليمان بن مهران (عَنْ أَبِي صَالِحٍ) ذكوان الزَّيَّات (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رضي الله عنه أنَّه (قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: لَا تَحَاسُدَ) بفوقيَّةٍ مفتوحةٍ قبل الحاء وضمِّ السِّين المهملتين، جائزٌ في شيءٍ (إِلَّا فِي اثْنَتَيْنِ) -بالتَّأنيث- إحدى الاثنتين[3]: (رَجُلٌ) بالرَّفع، أي: خصلةُ رجلٍ (آتَاهُ اللهُ) عزَّ وجلَّ (القُرْآنَ فَهْوَ يَتْلُوهُ آنَاءَ اللَّيْلِ وَآنَاءَ النَّهَارِ) أي: ساعات اللَّيل وساعات النَّهار، ولأبوي الوقت وذرٍّ: «من آناء اللَّيل وآناء النَّهار» (فَهْوَ) أي: الحاسد (يَقُولُ: لَوْ أُوتِيتُ) لو أُعطيت (مِثْلَ مَا أُوتِيَ) أُعطِي (هَذَا) من القرآن (لَفَعَلْتُ كَمَا يَفْعَلُ) لقرأت كما يقرأ[4] (وَرَجُلٌ) وخصلةُ رجلٍ/ د٧/٣٦٣أ

(١) «الألسن والألوان»: ليس في (ص) و(ع).

(٢) قوله: «وَقَالَ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿وَٱفْعَلُواْ ٱلْخَيْرَ﴾... مستيقنين، ولا تتَّكلوا على أعمالكم» جاء في (د) بعد قوله سابقًا: «أنَّ قراءته الكتاب»، وسقط من (ع).

(٣) «إحدى الاثنتين»: مثبتٌ من (د) و(س).

(٤) في (د) و(ص): «يقرؤه»، وفي (ع): «يقرأ به».

(آتَاهُ اللهُ مَالًا فَهُوَ يُنْفِقُهُ فِي حَقِّهِ) من الصَّدقة الواجبة ووجوه الخير المشروعة، لا في التَّبذير ووجوه المكاره (فَيَقُولُ) الحاسد: (لَوْ أُوتِيتُ مِثْلَ ما أُوتي) هذا من المال (عملتُ فيه مثل مَا يَعْمَلُ) من الإنفاق في حقِّه، قال في «شرح المشكاة»: أثبت الحسد في هذا الحديث لإرادة[1] المبالغة في تحصيل النِّعمتين الخطيرتين اللَّتين لو اجتمعتا في امرئٍ بلغ من العلياء كلَّ مكانٍ.

٧٥٢٩ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: قَالَ الزُّهْرِيُّ: عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا حَسَدَ إِلَّا فِي اثْنَتَيْنِ: رَجُلٌ آتَاهُ اللهُ القُرْآنَ فَهُوَ يَتْلُوهُ آنَاءَ اللَّيْلِ وَآنَاءَ النَّهَارِ، وَرَجُلٌ آتَاهُ اللهُ مَالًا فَهُوَ يُنْفِقُهُ آنَاءَ اللَّيْلِ وَآنَاءَ النَّهَارِ». سَمِعْتُ سُفْيَانَ مِرَارًا، لَمْ أَسْمَعْهُ يَذْكُرُ الخَبَرَ، وَهُوَ مِنْ صَحِيحِ حَدِيثِهِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ) المدينيُّ قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) بن عيينة (قَالَ الزُّهْرِيُّ) محمَّد بن مسلم: (عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ) عبد الله بن عمر ﵄ (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أنَّه (قَالَ: لَا حَسَدَ إِلَّا فِي اثْنَتَيْنِ) إحداهما: (رَجُلٌ آتَاهُ اللهُ) ﷿ -بمدِّ همزة «آتاه»- أي: أعطاه الله (القُرْآنَ فَهُوَ يَتْلُوهُ) ولأبي ذرٍّ والأَصيليِّ: «يقوم به» (آنَاءَ اللَّيْلِ وَآنَاءَ النَّهَارِ) ساعاتهما، وواحد الآناء -قال الأخفش-: أني مثل معي، وقيل: أنو، يُقال: مضى أنيان من اللَّيل وأنوان (وَ) ثانيتهما[2] (رَجُلٌ آتَاهُ اللهُ) ﷿ (مَالًا فَهُوَ يُنْفِقُهُ) في حقِّه (آنَاءَ اللَّيْلِ وَآنَاءَ النَّهَار) قال البغويُّ: المراد هنا من الحسد: الغِبطة وهي أن يتمنَّى الرَّجل مثل ما لأخيه من غير أن يتمنَّى زواله عنه، والمذموم أن يتمنَّى زواله وهو الحسد، ومعنى الحديث التَّرغيب في التَّصدُّق[3] بالمال وتعليم العلم. انتهى.

قال عليُّ بن عبد الله المدينيُّ: (سَمِعْتُ سُفْيَانَ) ولأبوي الوقت وذرٍّ: «سمعت من سفيان» (مِرَارًا، لَمْ أَسْمَعْهُ يَذْكُرُ الخَبَرَ) أي: لم أسمعه بلفظ: «أخبرنا أو حدَّثنا الزُّهريُّ»، بل بلفظ: «قال»: (وَهُوَ) مع ذلك (مِنْ صَحِيحِ حَدِيثِهِ) فلا قدح فيه؛ إذ هو معلومٌ من الطُّرق الصَّحيحة، فعند الإسماعيليِّ عن أبي يَعلى عن أبي خيثمة قال: حدَّثنا سفيان هو ابن عيينة قال: حدَّثنا الزُّهريُّ عن سالمٍ به، وكذا هو في «مسلمٍ» عن أبي خيثمة زهير بن حربٍ، وقال في «الكواكب»:

---

(١) في (د): «لإفادة».

(٢) في (ب): «ثانيهما».

(٣) في هامش (د) من نسخةٍ: «الصَّدقة».

أورد البخاريُّ التَّرجمة مخرومةً؛ إذ ذكر من صاحب القرآن حال المحسود فقط، ومن صاحب المال حال الحاسد فقط، ولا لبسَ في ذلك؛ لأنَّه اقتصر على ذكر حامل القرآن حاسدًا ومحسودًا، وترك حال ذي المال.

وسبق الحديث في «العلم» [ح: ٧٣] و«فضائل القرآن» [ح: ٥٠٢٥] و«التَّمنِّي» [ح: ٧٢٣٢].

٤٦ - بابُ قَوْلِ اللهِ تَعالَى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ﴾

وَقالَ الزُّهْرِيُّ: مِنَ اللهِ الرِّسالَةُ، وَعَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ البَلاغُ، وَعَلَيْنا التَّسْليمُ. وَقالَ: ﴿لِّيَعْلَمَ أَن قَدْ أَبْلَغُوا۟ رِسَٰلَٰتِ رَبِّهِمْ﴾ وَقالَ: ﴿أُبَلِّغُكُمْ رِسَٰلَٰتِ رَبِّى﴾. وَقالَ كَعْبُ بْنُ مالِكٍ حِينَ تَخَلَّفَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: ﴿وَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ﴾. وَقالَتْ عائِشَةُ: إِذا أَعْجَبَكَ حُسْنُ عَمَلِ امْرِئٍ فَقُلْ: ﴿ٱعْمَلُوا۟ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ وَٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ وَلا يَسْتَخِفَّنَّكَ أَحَدٌ. وَقالَ مَعْمَرٌ: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ هَذا القُرْآنُ ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ بَيانٌ وَدِلالَةٌ، كَقَوْلِهِ تَعالَى: ﴿ذَٰلِكُمْ حُكْمُ ٱللَّهِ﴾ هَذا حُكْمُ اللهِ ﴿لَا رَيْبَ﴾ لا شَكَّ. ﴿تِلْكَ ءَايَٰتُ﴾ يَعْنِي: هَذِهِ أَعْلامُ القُرْآنِ، وَمِثْلُهُ: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِى ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم﴾ يَعْنِي: بِكُمْ. وَقالَ أَنَسٌ: بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ خالَهُ حَرامًا إِلَى قَوْمِهِ وَقالَ: أَتُؤْمِنُونِي أُبَلِّغُ رِسالَةَ رَسُولِ اللهِ ﷺ فَجَعَلَ يُحَدِّثُهُمْ.

(بابُ قَوْلِ اللهِ تَعالَى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ﴾) ناداه بأشرف الصِّفات البشريَّة وقوله: ﴿بَلِّغْ﴾[(١)] وهو قد بلَّغ[(٢)] فأجاب في «الكشَّاف» بأنَّ المعنى: جميع ما أُنزل إليك، أي: أيَّ شيءٍ أُنزل غير مراقبٍ في تبليغه أحدًا، ولا خائفٍ أن ينالك مكروهٌ، وقوله: ﴿مَآ﴾ يحتمل أن تكون بمعنى «الذي»، ولا يجوز أن تكون نكرةً موصوفةً؛ لأنَّه مأمورٌ بتبليغ الجميع كما مرَّ، والنَّكرة لا تفي بذلك فإنَّ تقديرها: بلِّغ شيئًا أُنزل/ إليك، وفي ﴿أُنزِلَ﴾ ضميرٌ مرفوعٌ يعود على ما قام مقام الفاعل (﴿وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ﴾ [المائدة: ٦٧]) بلفظ الجمع، وهي قراءة نافعٍ وابن عامرٍ وأبي بكرٍ[(٣)]، أي: إن لم تفعل التَّبليغ، فحذف المفعول، ثمَّ إنَّ الجواب لا بدَّ وأن يكون مغايرًا للشَّرط لتحصل[(٤)] الفائدة، ومتى اتَّحدا اختلَّ الكلام ولم تحصل منه فائدةٌ،

د٣٦٣/٧ب

(١) قوله: «وقوله: ﴿بَلِّغْ﴾»: ليس في (ص).

(٢) «وهو قد بلَّغ»: ليس في (ع).

(٣) في (ل): «وأبو بكرٍ»، وفي هامشها: كذا بخطِّه.

(٤) في (ع): «لتحصيل».

وكلام البلغاء يُصان عن ذلك[1]، فلو قلت: إن أتى زيدٌ فقد جاء، لم يجز، وظاهر قوله تعالى: ﴿وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ﴾ اتِّحاد الشَّرط والجزاء، فإنَّ المعنى يؤول ظاهرًا إلى[2] «وإن لم تفعل لم تفعل» ولا معنى له[3]، وأجاب النَّاس عن ذلك بأجوبةٍ، فقيل: هو أمرٌ بتبليغ الرِّسالة في المستقبل، أي: بلِّغ ما أُنزل إليك من ربِّك في المستقبل، وإن لم تفعل -أي: وإن لم تبلِّغ الرِّسالة في المستقبل- فكأنَّك لم تبلِّغ الرِّسالة أصلًا، أو بلِّغ ما أُنزل إليك من ربِّك الآن ولا تنتظر به كثرة الشَّوكة والعدَّة، فإن لم تبلِّغ كنت كمن لم[4]يبلِّغ أصلًا، أو بلِّغ غير خائفٍ أحدًا، فإن لم تبلِّغ على هذا الوصف فكأنَّك لم تبلِّغ الرِّسالة أصلًا، ثمَّ قال مشجِّعًا له في التَّبليغ: ﴿وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾ [المائدة: ٦٧] وقال البدر الدَّمامينيُّ في «مصابيحه»: وجه التَّغاير بين الشَّرط والجزاء: أنَّ الجزاء ممَّا أُقيم فيه السَّبب مقام المسبِّب؛ إذ عدُم التَّبليغ سببٌ لتوجيه العتب، وهذا المسبَّب[5] في الحقيقة هو الجزاء، فالتَّغاير حاصلٌ، لكنَّ[6] نكتة العدول عنه إلى ذكر السَّبب/ إجلالُ النَّبيِّ ﷺ وترفيع محلِّه عن أن يُواجَه بعتبٍ أو بشيءٍ[7] ممَّا يتأثَّر منه ولو على سبيل الفرض، فتأمَّله. انتهى. ٤٥٦/١٠

(وَقَالَ الزُّهْرِيُّ) محمَّد بن مسلمٍ: (مِنَ اللهِ ﷻ الرِّسَالَةُ، وَعَلَى رَسُولِ اللهِ) وللأَصيليِّ: «وعلى رسوله» (ﷺ البَلَاغُ، وَعَلَيْنَا التَّسْلِيمُ) فلا بدَّ في الرِّسالة من ثلاثة أمورٍ: المرسِل والرَّسول والمرسَل إليه، ولكلٍّ منهم شأنٌ، فللمرسِل الإرسال، وللرَّسول التَّبليغ، وللمرسَل إليه القبول والتَّسليم، وهذا وقع في قصَّةٍ أخرجها الحميديُّ في «النَّوادر» ومن طريقه الخطيب.

(وَقَالَ: ﴿لِيَعْلَمَ﴾) ولأبي ذرٍّ: «وقال الله[8] تعالى: ليعلم» أي: الله تعالى (﴿أَن قَدْ أَبْلَغُوا﴾) أي: الرُّسل (﴿رِسَالَاتِ رَبِّهِمْ﴾ [الجن: ٢٨]) كاملةً بلا زيادةٍ ولا نقصانٍ إلى المرسَل إليهم، أي: ليعلم الله

(١) قوله: «ولم تحصل منه فائدةٌ، وكلام البلغاء يُصان عن ذلك» مثبتٌ من (د).
(٢) «إلى»: مثبتٌ من (د).
(٣) قوله: «ولا معنى له»: مثبتٌ من (د).
(٤) في (ص) و(ع): «لا».
(٥) في (د) و(س) و(ص): «السَّبب»، والمثبت موافقٌ لما في «مصابيح الجامع» (١٠/٢٦٤).
(٦) في هامش (ل): وقع في خطِّه: «لكنَّه»؛ بزيادة ضمير.
(٧) في (د): «شيء».
(٨) اسم الجلالة مثبتٌ من (د) و(س)، وكذا هي رواية أبي ذرٍّ.

ذلك موجودًا حال وجوده كما كان يعلم ذلك قبل وجوده أنَّه يوجده، وقيل: ليعلم محمَّدٌ ﷺ أنَّ الرُّسل قبله قد بلَّغوا الرِّسالة، وقال القرطبيُّ: فيه حذفٌ يتعلَّق به الكلام[1]، أي: اخترنا لحفظنا الوحي[2] ليعلم أنَّ الرُّسل قبله كانوا على مثل[3] حالته من التَّبليغ بالحقِّ والصِّدق، وقيل: ليعلم إبليس أنَّ الرُّسل قد أبلغوا رسالات ربِّهم[4] سليمةً من تخليطه واستراق أصحابه. (وَقَالَ) تعالى: (﴿أُبَلِّغُكُمْ رِسَالَاتِ رَبِّي﴾ [الأعراف: ٦٢]) أي: ما أُوحِي إليَّ في د٣٦٤/٧أ الأوقات المتطاولة[5]، أو في المعاني المختلفة من الأوامر والنَّواهي والبشائر والنَّذائر والتَّبليغ/ فعلٌ، فإذا بلَّغ فقد فعل ما أُمِر به.

(وَقَالَ كَعْبُ بْنُ مَالِكٍ) الأنصاريُّ (حِينَ تَخَلَّفَ عَنِ النَّبِيِّ[6] ﷺ) في غزوة تبوك ممَّا سبق بطوله في «سورة التَّوبة» [ح:٤٦٧٧] (﴿وَسَيَرَى[7] اللَّهُ﴾) وللأبوين[8]: «﴿فَسَيَرَى اللَّهُ﴾» (﴿عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ﴾ [التوبة: ٩٤]) ولأبي ذرٍّ والأَصيليِّ: «والمؤمنون» يشير إلى قوله في القصَّة، قال الله تعالى: ﴿يَعْتَذِرُونَ إِلَيْكُمْ إِذَا رَجَعْتُمْ إِلَيْهِمْ قُل لَّا تَعْتَذِرُوا لَن نُّؤْمِنَ لَكُمْ قَدْ نَبَّأَنَا اللَّهُ مِنْ أَخْبَارِكُمْ وَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ[9]﴾... الآية، ومراد البخاريِّ تسمية ذلك كلِّه عملًا.

(وَقَالَتْ عَائِشَةُ) ﵂: (إِذَا أَعْجَبَكَ حُسْنُ عَمَلِ امْرِئٍ فَقُلِ: ﴿اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ [التَّوبة: ١٠٥] وَلَا يَسْتَخِفَّنَّكَ أَحَدٌ) بالخاء المعجمة وتشديد الفاء والنُّون، أي: لا يستخفنَّك أحدٌ[10] بعمله فتسارع إلى مدحه وظنِّ الخير به، لكن تثبَّت حتَّى تراه عاملًا بما

---

(١) في هامش (ل): سقطت الكاف من قوله: «الكلام».

(٢) هكذا في كل الأصول، والذي في تفسير القرطبي: «أي: أخبرناه بحفظنا الوحي....». ونبَّه لهذا التحريف الشيخ قطة ﵀.

(٣) «مثل»: مثبتٌ من (ص) و(ع).

(٤) «ربِّهم»: ليس في (ع).

(٥) في (ع): «المتطاولات».

(٦) في هامش (د) من نسخةٍ: «رسول الله».

(٧) في هامش (د) من نسخةٍ: ﴿فَسَيَرَى﴾.

(٨) في (د) و(ع): «وللأصيليِّ»، والمثبت موافقٌ لما في هامش «اليونينيَّة».

(٩) زيد في النُّسخ: «والمؤمنون»، وليس بصحيحٍ.

(١٠) «أحدٌ»: مثبتٌ من (د).

يرضاه الله ورسوله والمؤمنون، وصله البخاريُّ في «خلق أفعال العباد» مُطوَّلًا، وفيه ما كان من شأن عثمان حين نجم[1] القرَّاء الذين طعنوا فيه، وقالوا قولًا لا يُحسَن مثله، وقرؤوا قراءةً لا يُحسَن مثلها، وصلَّوا صلاةً لا يُصلَّى مثلها... الحديث بطوله، والمراد: أنَّها سمَّت ذلك كلَّه عملًا.

(وَقَالَ مَعْمَرٌ) بفتح الميمين، بينهما عينٌ مهملةٌ ساكنةٌ، هو أبو عبيدة بن المثنَّى اللُّغويُّ في «كتاب مجاز القرآن» له: (﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾) أي: (هَذَا القُرْآنُ) قال: وقد يخاطب[2] العرب[3] الشَّاهد بمخاطبة الغائب، وقال في «المصابيح»: قوله: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾: هذا[4] القرآن، يعني: أنَّ الإشارةَ إلى الكتاب المرادُ به القرآن، وليس ببعيدٍ، فكان مقتضى الظَّاهر أن يُشار إليه بـ«هذا» لكن أتى «بذلك» الذي يُشار به إلى البعيد؛ لأنَّ القصد فيه إلى تعظيم المشار إليه وبُعْد درجته، قال: وفي كلام الزَّركشيِّ في «التَّنقيح» هنا خبطٌ. وقال تعالى: (﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢]) أي: (بَيَانٌ وَدِلَالَةٌ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ذَٰلِكُمْ حُكْمُ ٱللَّهِ﴾ [الممتحنة: ١٠] هَذَا حُكْمُ اللهِ) يعني: أنَّ «ذلك» بمعنى: «هذا» (﴿لَا رَيْبَ﴾) زاد أبوا ذرٍّ والوقت: «فيه» أي: (لَا شَكَّ).

(﴿تِلْكَ ءَايَٰتُ[5]﴾ [البقرة: ٢٥٢] يَعْنِي: هَذِهِ أَعْلَامُ القُرْآنِ) فاستعمل ﴿تِلْكَ﴾ التي للبعيد في موضع «هذه» التي للقريب (وَمِثْلُهُ) في الاستعمال قوله تعالى: (﴿حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِى ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم﴾ [يونس: ٢٢] يَعْنِي بِكُمْ) فلمَّا شاع استعمال ما هو للبعيد للقريب جاز استعمال ما هو للغائب للحاضر.

(وَقَالَ أَنَسٌ) ﵁: (بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ خَالَهُ) وفي نسخةٍ «خالي» (حَرَامًا) أي: ابن ملحان أخا أمِّ سُلَيمٍ إلى بني عامرٍ[6] (إِلَى قَوْمِهِ) بني عامرٍ، ولأبي ذرٍّ: «إلى قومٍ» (وَقَالَ) لهم حرامٌ:

---

(١) في هامش (ج): نَجَمَ: ظَهَر وطلع «قاموس».

(٢) في (س): «تخاطب».

(٣) في (د): «القريب».

(٤) في (د): «هو».

(٥) زيد في (س): «﴿ٱللَّهِ﴾» وليس في «اليونينيَّة».

(٦) «إلى بني عامرٍ» ليس في (د).

(أَتُؤْمِنُونِي) بسكون الهمزة وكسر الميم، أي: أتجعلوني آمنًا (أبلِّغ رسالة رسول الله ﷺ) فأمّنوه (فَجَعَلَ يُحَدِّثُهُمْ)/ عن النَّبيِّ ﷺ؛ إذ أومؤوا إلى رجلٍ منهم فطعنه فقال: فزت وربِّ الكعبة. د٣٦٤/٧ب

وهذا وصله في «الجهاد» [ح: ٢٨٠١] و«المغازي»[1] [ح: ٤٠٩١].

٧٥٣٠ - حَدَّثَنَا الفَضْلُ بْنُ يَعْقُوبَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ جَعْفَرٍ الرَّقِّيُّ: حَدَّثَنَا المُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الثَّقَفِيُّ: حَدَّثَنَا بَكْرُ بْنُ عَبْدِ اللهِ المُزَنِيُّ وَزِيَادُ بْنُ جُبَيْرِ بْنِ حَيَّةَ، عَنْ جُبَيْرِ بْنِ حَيَّةَ، قَالَ المُغِيرَةُ: أَخْبَرَنَا نَبِيُّنَا ﷺ عَنْ رِسَالَةِ رَبِّنَا: «إِنَّهُ مَنْ قُتِلَ مِنَّا صَارَ إِلَى الجَنَّةِ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا الفَضْلُ بْنُ يَعْقُوبَ) الرُّخاميُّ البغداديُّ قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ جَعْفَرٍ الرَّقِّيُّ) بفتح الرَّاء وكسر القاف المشدَّدة، قال: (حَدَّثَنَا المُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ) التَّيميُّ، وقيل: إنَّ صوابه: «المُعمَّر» بتشديد الميم الثَّانية[2] وفتحها وضمِّ الميم الأولى؛ لأنَّ عبد الله بن جعفر لا يروي عن المعتمر بن سليمان، قاله في «المصابيح»، وقال الكِرمانيُّ: وفي بعضها «معمر» من التَّعمير، وصوابه «معتمرٌ» من الاعتمار، قال: (حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الثَّقَفِيُّ) بالمثلَّثة ثمَّ/ القاف ثمَّ الفاء و«عبد الله»[3] بفتح العين، مكبَّرًا كذا في الفرع مكتوبًا على كشطٍ[4]، قال الجيَّانيُّ: وكذا كان في نسخة الأَصيليِّ إلَّا أنَّه أصلحه: «عُبيد الله» بالتَّصغير، وقال: هو سعيد ابن عبد الله بن جبير بن حيَّة قال: (حَدَّثَنَا بَكْرُ بْنُ عَبْدِ اللهِ المُزَنِيُّ) بالزَّاي (وَزِيَادُ بْنُ جُبَيْرِ بْنِ حَيَّةَ) بالحاء المهملة والتَّحتيَّة المشدَّدة (عَنْ) أبيه (جُبَيْرِ بْنِ حَيَّةَ، قَالَ المُغِيرَةُ) بن شعبة رضي الله عنه لترجمان عامل كسرى بندارٍ لمَّا بعث عمر النَّاس في أفناء الأمصار، وخرج عليهم في أربعين ألفًا: (أَخْبَرَنَا نَبِيُّنَا ﷺ عَنْ رِسَالَةِ رَبِّنَا) تبارك وتعالى: (إِنَّهُ مَنْ قُتِلَ مِنَّا) في الجهاد (صَارَ إِلَى الجَنَّةِ) زاد في «الجزية» [ح: ٣١٥٩]: «في نَعِيمٍ لم يرَ مثلها قطُّ، ومن بقي منَّا ملك رقابكم...» الحديث بطوله. ٤٥٧/١٠

---

(١) «والمغازي» مثبت من (د) و(س).

(٢) «الثانية»: مثبتٌ من (د).

(٣) قوله: «وعبد الله»: مثبتٌ من (د).

(٤) هكذا في اليونينية مكبرًا، قال في «الفتح» عن التصغير: -عُبيد الله- أو هو للأكثر.

٧٥٣١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ إِسْمَاعِيل، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ ﵂ قَالَتْ: مَنْ حَدَّثَكَ أَنَّ مُحَمَّدًا ﷺ كَتَمَ شَيْئًا؟ وَقَالَ مُحَمَّدٌ: حَدَّثَنَا أَبُو عامرٍ العقديُّ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَة قالتْ: مَنْ حدَّثك أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَتَمَ شَيْئًا مِنَ الوَحْيِ فَلَا تُصَدِّقْهُ إِنَّ اللهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ﴾.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ) الفريابيُّ قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) الثَّوريُّ (عَنْ إِسْمَاعِيلَ) ابن أبي خالدٍ (عَنِ الشَّعْبِيِّ) عامر بن شراحيل (عَنْ مَسْرُوقٍ) بالسِّين المهملة السَّاكنة، ابن الأجدع (عَنْ عَائِشَةَ ﵂) أنَّها (قَالَتْ: مَنْ حَدَّثَكَ أَنَّ مُحَمَّدًا ﷺ كَتَمَ شَيْئًا؟ وَقَالَ مُحَمَّدٌ) يحتمل أن يكون هو محمَّد بن يوسف الفريابيّ، فيكون الحديث موصولًا، أو غيره فيكون معلَّقًا (حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ) عبد الملك (العَقَدِيُّ) بفتح العين والقاف، قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجَّاج (عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ) واسمه سعدٌ -على خلافٍ فيه- (عَنِ الشَّعْبِيِّ) عامرٍ (عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ) ﵂ أنَّها (قَالَتْ: مَنْ حَدَّثَكَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَتَمَ شَيْئًا مِنَ الوَحْيِ فَلَا تُصَدِّقْهُ إِنَّ اللهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ﴾ [المائدة: ٦٧]) ووجه الاستدلال بالآية: أنَّ ما أُنزل عامٌّ، والأمر للوجوب، فيجب عليه تبليغ كلِّ ما أُنزل عليه، وقال في «الفتح»: كلُّ ما أُنزل على الرَّسول فله بالنِّسبة إليه طرفان: طرف الأخذ من جبريل ﵇ وقد مضى في الباب/ السَّابق، وطرف الأداء للأمَّة وهو المسمَّى بالتَّبليغ، وهو المراد هنا، والله أعلم. د٧/٣٦٥أ

٧٥٣٢ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُرَحْبِيلَ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللهِ: قَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللهِ أَيُّ الذَّنْبِ أَكْبَرُ عِنْدَ اللهِ؟ قَالَ: «أَنْ تَدْعُوَ لِلَّهِ نِدًّا وَهُوَ خَلَقَكَ» قَالَ: ثُمَّ أَيٌّ؟ قَالَ: «ثُمَّ أَنْ تَقْتُلَ وَلَدَكَ، أَنْ يَطْعَمَ مَعَكَ» قَالَ: ثُمَّ أَيٌّ؟ قَالَ: «أَنْ تُزَانِيَ حَلِيلَةَ جَارِكَ» فَأَنْزَلَ اللهُ تَصْدِيقَهَا: ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِي حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ۞ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ﴾... الآيَةَ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ) أبو رجاءٍ قال: (حَدَّثَنَا جَرِيرٌ) هو ابن عبد الحميد (عَنِ الأَعْمَشِ) سليمان (عَنْ أَبِي وَائِلٍ) شقيق بن سلمة (عَنْ عَمْرِو بْنِ شُرَحْبِيلَ) أبي ميسرة

الهَمْدانيّ، أنَّه (قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللهِ) بن مسعودٍ: (قال رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللهِ) وفي «باب قول الله: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا﴾ [البقرة: ٢٢]» [ح:٤٤٧٧] «عن عبد الله -أي: ابن مسعودٍ-: سألت رسول الله ﷺ»: (أَيُّ الذَّنْبِ أَكْبَرُ[1] عِنْدَ اللهِ) تعالى؟ (قَالَ) عليه الصلاة والسلام: (أَنْ تَدْعُوَ لِلَّهِ نِدًّا) شريكًا (وَهْوَ خَلَقَكَ، قَالَ: ثُمَّ أَيُّ) أي: أيُّ شيءٍ من الذُّنوب أكبر من ذلك[2]؟ (قَالَ: ثُمَّ أَنْ تَقْتُلَ وَلَدَكَ أَنْ) ولأبي ذرٍّ: «مخافة أن» (يَطْعَمَ مَعَكَ، قَالَ: ثُمَّ أَيُّ؟ قَالَ: أَنْ) ولأبوي الوقت وذرٍّ: «ثمَّ أن» (تُزَانِيَ حَلِيلَةَ[3] جَارِكَ) أي: زوجته (فَأَنْزَلَ اللهُ) تبارك وتعالى (تَصْدِيقَهَا: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَٰهًا آخَرَ﴾) أي: لا يشركون (﴿وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ﴾) قتلها (﴿إِلَّا بِالْحَقِّ﴾) بِقَوَدٍ أو رجمٍ أو ردَّةٍ أو شِركٍ أو سعيٍ في الأرض بالفساد (﴿وَلَا يَزْنُونَ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ﴾) المذكور (﴿يَلْقَ أَثَامًا﴾) جزاء الإثم (﴿يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ﴾ الآية [الفرقان: ٦٩]) أي: يُعذَّب على مرور الأيَّام في الآخرة عذابًا على عذابٍ، قال في «الكواكب»: كيف وجَّه التَّصديق؟ يعني: في قوله: «فأنزل الله تصديقها» قلت: من جهة[4] إعظام هذه الثَّلاثة[5] حيث ضاعف لها العذاب وأثبت لها الخلود، وقال في «فتح الباري»: ومناسبة قوله: «فأنزل الله تصديقها...» إلى آخره للتَّرجمة أن التَّبليغ على نوعين: أحدهما -وهو الأصل- أن يُبلِّغه بعينه وهو خاصٌّ بالقرآن، الثَّاني: أن يُبلِّغ ما يستنبط من أصول ما تقدَّم إنزاله، فينزل عليه موافقته فيما استنبطه إمَّا بنصِّه، وإمَّا بما يدلُّ على موافقته بطريق الأولى كهذه الآية، فإنَّها اشتملت على الوعيد الشَّديد في حقِّ من أشرك، وهي مطابقةٌ بالنَّصِّ، وفي حقِّ من قتل النَّفس بغير حقٍّ، وهي مطابقةٌ للحديث بطريق الأولى؛ لأنَّ القتل بغير حقٍّ وإن كان عظيمًا لكنَّ قتل الولد أقبح من قتل من ليس بولدٍ، وكذا القول في الزنى فإنَّ الزنى بحليلة الجار أعظم قبحًا من مطلق الزنى، ويحتمل أن يكون إنزال هذه الآية سابقًا على إخباره ﷺ بما أُخْبرَ به، لكن لم يسمعه الصَّحابيُّ إلَّا بعد ذلك، ويحتمل أن يكون كلٌّ من الأمور الثَّلاثة نزل تعظيم الإثم فيها سابقًا، ولكن اختصَّت هذه الآية بمجموع

---

(١) في (ص): «أعظم».

(٢) في هامش (ص) و(ل): كذا بخطِّه، ولعلَّه: «دون ذلك». وذكر ذلك الشَّيخ قطة رحمه الله، وقال: «أو: يلي ذلك».

(٣) في (د): «بحليلة».

(٤) في (ص): «وجه».

(٥) في (ص): «الآية».

الثلاثة في سياق واحد مع الاقتصار[1] عليها/ فيكون المراد بالتَّصديق الموافقة في الاقتصار عليها، فعلى هذا فمطابقة الحديث للتَّرجمة ظاهرٌ[2] جدًّا، والله أعلم. د٧/٣٦٥ب

٤٧ - بابُ قَوْلِ اللهِ تَعالَى: ﴿قُلْ فَأْتُوا بِالتَّوْرَاةِ فَاتْلُوهَا﴾

وَقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «أُعْطِيَ أَهْلُ التَّوْرَاةِ التَّوْرَاةَ فَعَمِلُوا بِهَا، وَأُعْطِيَ أَهْلُ الإِنْجِيلِ الإِنْجِيلَ فَعَمِلُوا بِهِ، وَأُعْطِيتُمُ القُرْآنَ فَعَمِلْتُمْ بِهِ». وَقَالَ أَبُو رَزِينٍ: ﴿يَتْلُونَهُ﴾: يَتَّبِعُونَهُ وَيَعْمَلُونَ بِهِ حَقَّ عمله. يُقَالُ: ﴿يُتْلَى﴾ يُقْرَأُ، حَسَنُ التِّلَاوَةِ: حَسَنُ القِرَاءَةِ لِلْقُرْآنِ. ﴿لَا يَمَسُّهُ﴾: لَا يَجِدُ طَعْمَهُ وَنَفْعَهُ إِلَّا مَنْ آمَنَ بِالقُرْآنِ وَلَا يَحْمِلُهُ بِحَقِّهِ إِلَّا المُوقِنُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَاةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾. وَسَمَّى النَّبِيُّ ﷺ الإِسْلَامَ وَالإِيمَانَ عَمَلًا. قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِبِلَالٍ: «أَخْبِرْنِي بِأَرْجَى عَمَلٍ عَمِلْتَهُ فِي الإِسْلَامِ» قَالَ: مَا عَمِلْتُ عَمَلًا أَرْجَى عِنْدِي أَنِّي لَمْ أَتَطَهَّرْ إِلَّا صَلَّيْتُ، وَسُئِلَ: أَيُّ العَمَلِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «إِيمَانٌ بِاللهِ وَرَسُولِهِ، ثُمَّ الجِهَادُ، ثُمَّ حَجٌّ مَبْرُورٌ».

(بابُ قَوْلِ اللهِ تَعالَى: ﴿قُلْ فَأْتُوا بِالتَّوْرَاةِ فَاتْلُوهَا﴾ [آل عمران: ٩٣]) فاقرؤوها/ فالتِّلاوة مفسَّرةٌ بالعمل، والعمل من فعل العامل (وَ) باب (قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: أُعْطِيَ أَهْلُ التَّوْرَاةِ التَّوْرَاةَ فَعَمِلُوا بِهَا، وَأُعْطِيَ أَهْلُ الإِنْجِيلِ الإِنْجِيلَ فَعَمِلُوا بِهِ، وَأُعْطِيتُمُ القُرْآنَ فَعَمِلْتُمْ بِهِ) وصله في آخر هذا الباب [ح: ٧٥٣٣] لكن بلفظ: «أُوتي» في الموضعين و«أُوتيتم». ١٠/٤٥٨

(وَقَالَ أَبُو رَزِينٍ) براءٍ ثمَّ زاي بوزن «عظيمٍ» مسعود بن مالكٍ الأسديُّ الكوفيُّ التابعيُّ الكبير، في قوله تعالى: (﴿يَتْلُونَهُ﴾ [البقرة: ١٢١]) أي: «﴿حَقَّ تِلَاوَتِهِ﴾» كما في رواية أبي ذرٍّ (يَتَّبِعُونَهُ وَيَعْمَلُونَ بِهِ حَقَّ عَمَلِهِ) وصله سفيان الثوريُّ في «تفسيره».

(يُقَالُ: ﴿يُتْلَى﴾) أي: (يُقْرَأُ) قاله أبو عبيدة في «المجاز» في قوله تعالى[3]: ﴿أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ﴾ [العنكبوت: ٥١] (حَسَنُ التِّلَاوَةِ) أي: (حَسَنُ القِرَاءَةِ لِلْقُرْآنِ) وكذا يُقال: رديء التِّلاوة، أي: القراءة، ولا يُقال: حسن القرآن ولا رديء القرآن، وإنَّما يُسنَد إلى العباد

(١) قوله: «الإثم فيها سابقًا،... في سياق واحد مع الاقتصار» سقط من غير (د) و(س).

(٢) في (ب) و(س): «ظاهرة».

(٣) زيد في هامش (د): أوَّل الآية ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ﴾.

القراءة لا القرآن[1]؛ لأنَّ القرآن كلام الله، والقراءة فعل العبد.

(﴿لَّا يَمَسُّهُۥٓ﴾) من قوله تعالى: ﴿لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ﴾ [الواقعة: ٧٩] أي: (لَا يَجِدْ طَعْمَهُ وَنَفْعَهُ إِلَّا مَنْ آمَنَ بِالقُرْآنِ) أي: المطهَّرون من الكفر (ولا يَحْمِلُهُ بحَقِّهِ إِلَّا المُوقِنُ) ولأبي ذرٍّ وابن عساكر: «إلَّا المؤمن» بدل «الموقن» -بالقاف- أي: بكونه من عند الله، المتطهِّر من الجهل والشَّكِّ (لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا ۚ بِئْسَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ ۚ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾ [الجمعة: ٥]).

(وَسَمَّى النَّبِيُّ ﷺ الإِسْلَامَ وَالإِيمَانَ) وزاد أبو ذرٍّ: «والصَّلاة» (عَمَلًا) في حديث سؤال جبريل السَّابق مرارًا، وفي الحديث المعلَّق في الباب.

(قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِبِلَالٍ: أَخْبِرْنِي بِأَرْجَى عَمَلٍ) بفتح الميم (عَمِلْتَهُ) بكسرها (فِي الإِسْلَامِ، قَالَ): يا رسول الله (مَا عَمِلْتُ عَمَلًا أَرْجَى عِنْدِي أَنِّي لَمْ أَتَطَهَّرْ) طهورًا[2] في ساعةٍ من ليلٍ أو نهارٍ (إِلَّا صَلَّيْتُ) أي: بذلك الطَّهور[3] ركعتين كما في بعض الرِّوايات، ودخول هذا الحديث هنا من جهة أنَّ الصَّلاة لا بدَّ فيها من القراءة، والحديث سبق غير مرَّةٍ [ح: ١١٤٩].

(وَسُئِلَ) النَّبيُّ ﷺ: (أَيُّ العَمَلِ أَفْضَلُ؟) أي: أكثر ثوابًا عند الله (قَالَ: إِيمَانٌ بِاللهِ وَرَسُولِهِ، ثُمَّ الجِهَادُ) في سبيل الله (ثُمَّ حَجٌّ مَبْرُورٌ) مقبولٌ لا يخالطه إثمٌ.

والحديث سبق موصولًا في «الإيمان» في «باب من قال: إنَّ الإيمان هو العمل» [ح: ٢٦] فجعل ﷺ الإيمان والجهاد والحجَّ عملًا.

٧٥٣٣ - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، أَخْبَرَنِي سَالِمٌ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا بَقَاؤُكُمْ فِيمَنْ سَلَفَ مِنَ الأُمَمِ كَمَا بَيْنَ صَلَاةِ العَصْرِ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ، أُوتِيَ أَهْلُ التَّوْرَاةِ التَّوْرَاةَ فَعَمِلُوا بِهَا حَتَّى انْتَصَفَ النَّهَارُ، ثُمَّ عَجَزُوا فَأُعْطُوا قِيرَاطًا قِيرَاطًا، ثُمَّ أُوتِيَ أَهْلُ الإِنْجِيلِ الإِنْجِيلَ فَعَمِلُوا بِهِ حَتَّى صُلِّيَتِ العَصْرُ، ثُمَّ عَجَزُوا فَأُعْطُوا قِيرَاطًا قِيرَاطًا، ثُمَّ أُوتِيتُمُ القُرْآنَ فَعَمِلْتُمْ بِهِ حَتَّى غَرَبَتِ الشَّمْسُ، فَأُعْطِيتُمْ قِيرَاطَيْنِ قِيرَاطَيْنِ، فَقَالَ أَهْلُ

---

(١) «لا القرآن»: مثبتٌ من (د) و(س).

(٢) في (ص): «طهرًا».

(٣) في (ص): «الطهر».

الكِتَابِ: هَؤُلَاءِ أَقَلُّ مِنَّا عَمَلًا وَأَكْثَرُ أَجْرًا، قَالَ اللهُ: هَلْ ظَلَمْتُكُمْ مِن حَقِّكُمْ شَيْئًا؟ قالوا: لا، قال: فَهو فَضلِي أُوتِيهِ مَنْ أَشَاءُ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدَانُ)/ هو لقب عبد الله بن عثمان المروزيُّ قال: (أخبرنا عَبْدُ الله) بن المبارك المروزيُّ قال: (أَخْبَرَنَا يُونُسُ) بن يزيد الأيليُّ (عَنِ الزُّهْرِيِّ) محمَّد بن مسلم بن شهابٍ أنَّه قال: (أَخْبَرَنِي) بالإفراد (سَالِمٌ) هو ابن[1] عبد الله بن[2] عمر[3] (عَنِ ابْنِ عُمَرَ) أبيه (رضي الله عنهما: أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: إِنَّمَا بَقَاؤُكُمْ فِيمَنْ سَلَفَ مِنَ الأُمَمِ كَمَا بَيْنَ) أجزاء[4] وقت (صَلَاةِ العَصْرِ) المنتهية (إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ، أُوتِيَ أَهْلُ التَّوْرَاةِ التَّوْرَاةَ فَعَمِلُوا بِهَا حَتَّى انْتَصَفَ النَّهَارُ، ثُمَّ عَجَزُوا) عن استيفاء عمل النَّهار كلِّه بأن ماتوا قبل النَّسخ (فَأُعْطُوا قِيرَاطًا قِيرَاطًا) بالتَّكرار مرَّتين، وفيه كلامٌ سبق في «الصَّلاة» في «باب من أدرك ركعةً من العصر قبل الغروب» [ح: ٥٥٧] (ثُمَّ أُوتِيَ أَهْلُ الإِنْجِيلِ الإِنْجِيلَ فَعَمِلُوا بِهِ) من نصف النَّهار (حَتَّى صُلِّيَتِ العَصْرُ، ثُمَّ عَجَزُوا) عن العمل، أي: انقطعوا (فَأُعْطُوا قِيرَاطًا قِيرَاطًا، ثُمَّ أُوتِيتُمُ القُرْآنَ فَعَمِلْتُمْ بِهِ حَتَّى غَرَبَتِ الشَّمْسُ) ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنِيِّ: «حتَّى[5] غروب الشَّمس» (فَأُعْطِيتُمْ قِيرَاطَيْنِ قِيرَاطَيْنِ) بالتَّثنية فيهما (فَقَالَ أَهْلُ الكِتَابِ) اليهود والنَّصارى: (هَؤُلَاءِ أَقَلُّ مِنَّا عَمَلًا وَأَكْثَرُ أَجْرًا، قَالَ اللهُ) عزَّ وجلَّ: (هَلْ ظَلَمْتُكُمْ) نقصتكم (مِنْ حَقِّكُمْ) الذي شرطته لكم (شَيْئًا؟ قَالُوا: لَا، قَالَ: فَهُوَ) أي: كلّ ما أعطيه من الثَّواب (فَضْلِي أُوتِيهِ مَنْ أَشَاءُ).

والحديث سبق في «الصَّلاة» [ح: ٥٥٧] ومطابقته للتَّرجمة هنا في قوله: «أوتي أهل التَّوراة».

٤٨ - بابٌ: وَسَمَّى النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم الصَّلَاةَ عَمَلًا، وَقَالَ: لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ الكِتَابِ

(بابٌ) بالتَّنوين بغير ترجمةٍ، فهو كالفصل من السَّابق[6]، ولذا عطف عليه قوله: (وَسَمَّى النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم الصَّلَاةَ عَمَلًا) في حديث الباب (وَقَالَ) صلى الله عليه وسلم: (لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ

---

(١) «ابن»: سقط من (س).

(٢) «عبد الله بن»: سقط من (ب) و(س) و(ص).

(٣) «ابن عمر»: ليس في (د).

(٤) في (ع): «آخر».

(٥) في (د): «حين»، وهو تحريف.

(٦) في (د) و(ص): «للسَّابق».

الكِتَابِ) كما سبق موصولًا من[1] حديث عبادة بن الصَّامت في «الصَّلاة» في «باب وجوب القراءة للإمام[2] والمأموم» [ح: ٧٥٦].

٧٥٣٤ - حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الوَلِيدِ، وَحَدَّثَنِي عَبَّادُ بْنُ يَعْقُوبَ الأَسَدِيُّ: أَخْبَرَنَا عَبَّادُ ابْنُ العَوَّامِ عَنِ الشَّيْبَانِيِّ، عَنِ الوَلِيدِ بْنِ العَيْزَارِ، عَنْ أَبِي عَمْرٍو الشَّيْبَانِيِّ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ ﵁: أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ: أَيُّ الأَعْمَالِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «الصَّلَاةُ لِوَقْتِهَا، وَبِرُّ الوَالِدَيْنِ، ثُمَّ الجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللهِ».

وبه قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد، ولأبي ذرٍّ: «حدَّثنا» (سُلَيْمَانُ) بن حربٍ الواشحيُّ قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجَّاج (عَنِ الوَلِيدِ) بن العَيْزَار، قال البخاريُّ: (وَحَدَّثَنِي) بالواو والإفراد (عَبَّادُ بْنُ يَعْقُوبَ) بفتح العين والموحَّدة المشدَّدة (الأَسَدِيُّ) قال: (أَخْبَرَنَا عَبَّادُ بْنُ العَوَّامِ) بتشديد الواو (عَنِ الشَّيْبَانِيِّ) سليمان بن فيروز أبي/ إسحاق الكوفيِّ (عَنِ الوَلِيدِ بْنِ العَيْزَارِ) بفتح العين المهملة وبعد الياء التَّحتيَّة السَّاكنة زايٌ فألفٌ فراءٌ (عَنْ أَبِي عَمْرٍو) بفتح العين، سعد بن إياسٍ (الشَّيْبَانِيِّ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ) عبد الله (﵁: أَنَّ رَجُلًا) هو ابن مسعودٍ (سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ: أَيُّ الأَعْمَالِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: الصَّلَاةُ لِوَقْتِهَا) أي: على وقتها/ أو في وقتها، وحروف الخفض ينوب بعضها عن بعضٍ عند الكوفيِّين (وَبِرُّ الوَالِدَيْنِ، ثُمَّ الجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللهِ).

٤٥٩/١٠ — د٣٦٦/٧ب

والحديث سبق بأطول من هذا في «الصَّلاة» [ح: ٥٢٧] وفي «الأدب» [ح: ٥٩٧٠].

٤٩ - بابُ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ خُلِقَ هَلُوعًا﴾ ضَجُورًا ﴿إِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُّ جَزُوعًا ۝ وَإِذَا مَسَّهُ ٱلْخَيْرُ مَنُوعًا﴾ ﴿هَلُوعًا﴾ ضَجُورًا

(بابُ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ خُلِقَ هَلُوعًا﴾: ضَجُورًا) كذا ثبت في هامش «اليونينيَّة» بالحمرة من غير رقمٍ مع إثباته بعد قوله: «﴿هَلُوعًا﴾» وعن ابن عبَّاسٍ يفسِّره ما بعده (﴿إِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُّ جَزُوعًا ۝ وَإِذَا مَسَّهُ ٱلْخَيْرُ مَنُوعًا﴾ [المعارج: ١٩-٢١] ﴿هَلُوعًا﴾) قال أبو عبيدة: (ضَجُورًا) وقال غيره: الهلع[3]: سرعة الجزع عند مسِّ المكروه، و[4]سرعة المنع عند مسِّ الخير، وسأل محمَّد بن

---

(١) في (د): «في».

(٢) في (د): «قراءة الإمام».

(٣) زيد في هامش (د): «هلع» من باب «تعب».

(٤) زيد في (ع): «هو».

عبد الله بن طاهرٍ[1] ثعلبًا عن الهلع فقال: قد فسَّره الله، ولا يكون تفسيرٌ أبين من تفسيره، وهو الذي إذا ناله شرٌّ أظهر شدَّة الجزع، وإذا ناله خيرٌ بخل به ومنعه النَّاس، وهذا طبعه، وهو مأمورٌ بمخالفة طبعه وموافقة شرعه.

٧٥٣٥ - حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ: حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ عَنِ الحَسَنِ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ تَغْلِبَ قَالَ: أَتَى النَّبِيَّ ﷺ مَالٌ، فَأَعْطَى قَوْمًا وَمَنَعَ آخَرِينَ، فَبَلَغَهُ أَنَّهُمْ عَتَبُوا، فَقَالَ: «إِنِّي أُعْطِي الرَّجُلَ وَأَدَعُ الرَّجُلَ، وَالَّذِي أَدَعُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ الَّذِي أُعْطِي، أُعْطِي أَقْوَامًا لِمَا فِي قُلُوبِهِمْ مِنَ الجَزَعِ وَالهَلَعِ، وَأَكِلُ أَقْوَامًا إِلَى مَا جَعَلَ اللهُ فِي قُلُوبِهِمْ مِنَ الغِنَى وَالخَيْرِ مِنْهُمْ: عَمْرُو بْنُ تَغْلِبَ» فَقَالَ عَمْرٌو: مَا أُحِبُّ أَنَّ لِي بِكَلِمَةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ حُمْرَ النَّعَمِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ) محمَّد بن تَغْلِب -بفتح الفوقيَّة وسكون الغين المعجمة وكسر اللَّام- العبديُّ قال: (حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ) الأزديُّ (عَنِ الحَسَنِ) البصريِّ أنَّه قال: (حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ تَغْلِبَ) بفتح العين وسكون الميم، و«تَغْلِب» بفتح الفوقيَّة وسكون المعجمة وكسر اللَّام بعدها موحَّدةٌ، النَّمَريُّ، بفتح النُّون والميم مُخفَّفًا (قَالَ: أَتَى النَّبِيَّ ﷺ مَالٌ فَأَعْطَى) عليه الصلاة والسلام منه[2] (قَوْمًا وَمَنَعَ آخَرِينَ، فَبَلَغَهُ أَنَّهُمْ عَتَبُوا) عليه (فَقَالَ) عليه الصلاة والسلام: (إِنِّي أُعْطِي الرَّجُلَ وَأَدَعُ الرَّجُلَ) أي: أترك إعطاءه (وَالَّذِي أَدَعُ) أترك (أَحَبُّ إِلَيَّ) بتشديد الياء (مِنَ الَّذِي أُعْطِي) ثمَّ بيَّن النبيُّ ﷺ ذلك بقوله[3]: (أُعْطِي أَقْوَامًا لِمَا فِي قُلُوبِهِمْ مِنَ الجَزَعِ وَالهَلَعِ) وهذا موضع التَّرجمة (وَأَكِلُ أَقْوَامًا إِلَى مَا جَعَلَ اللهُ) عزَّ وجلَّ (فِي قُلُوبِهِمْ مِنَ الغِنَى وَالخَيْرِ) بكسر الغين والقصر من غير همزٍ[4]، ضدُّ الفقر، ولأبي ذرٍّ عن الحَمُّويي والمُستملي: «من الغَناء» بفتح الغين والهمزة والمدِّ، من الكفاية (مِنْهُمْ: عَمْرُو بْنُ تَغْلِبَ فَقَالَ عَمْرٌو: مَا أُحِبُّ أَنَّ لِي بِكَلِمَةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ) التي قالها (حُمْرَ النَّعَمِ) بفتح النُّون، قال ابن بطَّالٍ: مراد البخاريِّ في هذا الباب إثبات خلق الله للإنسان بأخلاقه من الهلع والصَّبر والمنع والإعطاء،

---

(١) في (د): «ظاهر»، وهو تصحيفٌ.

(٢) قوله: «عليه الصلاة والسلام منه»: مثبت في (د).

(٣) قوله: «ثمَّ بين النبي ﷺ ذلك بقوله» مثبتٌ من (د).

(٤) في (د): «همزة».

وفيه: أنَّ المنع قد لا يكون مذمومًا ويكون أفضل للممنوع؛ لقوله: «وأَكِلُ أقوامًا» وهذه المنزلة التي شهد لهم[1] بها صلى الله عليه وسلم أفضل من العطاء[2] الذي هو عَرَضُ الدُّنيا، ولذا[3] اغتبط به عمرٌو رضي الله عنه.

والحديث سبق في «الخمس» في «باب ما كان النَّبيُّ صلى الله عليه وسلم يعطي المؤلَّفة قلوبهم» [ح:٣١٤٥].

٥٠ - بابُ ذِكْرِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وَرِوَايَتِهِ عَنْ رَبِّهِ

٣٦٧/٧د أ (بابُ ذِكْرِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وَرِوَايَتِهِ عَنْ رَبِّهِ)/ عز وجل بدون واسطة جبريل عليه السلام، وقال في «الفتح»: يحتمل أن تكون الجملة الأولى محذوفة المفعول، والتَّقدير ذكر النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم ربَّه، ويحتمل أن يكون ضمَّن الذِّكر معنى التَّحديث، فعدَّاه بـ«عن» فيكون قوله: «عن ربِّه» يتعلَّق بالذِّكر والرِّواية[4] معًا.

٧٥٣٦ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ: حَدَّثَنَا أَبُو زَيْدٍ سَعِيدُ بْنُ الرَّبِيعِ الهَرَوِيُّ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم يَرْوِيهِ عَنْ رَبِّهِ قَالَ: «إِذَا تَقَرَّبَ العَبْدُ إِلَيَّ شِبْرًا تَقَرَّبْتُ إِلَيْهِ ذِرَاعًا، وَإِذَا تَقَرَّبَ مِنِّي ذِرَاعًا تَقَرَّبْتُ مِنْهُ بَاعًا، وَإِذَا أَتَانِي مَشْيًا أَتَيْتُهُ هَرْوَلَةً».

وبه قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد، ولأبي ذرٍّ: «حدَّثنا» (مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ) الملقَّب بصاعقة قال: (حَدَّثَنَا أَبُو زَيْدٍ سَعِيدُ بْنُ الرَّبِيعِ) بفتح الرَّاء وكسر الموحَّدة (الهَرَوِيُّ) قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) ابن الحجَّاج (عَنْ قَتَادَةَ) بن دعامة (عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم يَرْوِيهِ) أي: الحديث (عَنْ رَبِّهِ) تبارك وتعالى أنَّه (قَالَ) جلَّ وعلا: (إِذَا تَقَرَّبَ العَبْدُ إِلَيَّ) بتشديد الياء (شِبْرًا تَقَرَّبْتُ إِلَيْهِ ذِرَاعًا، وَإِذَا تَقَرَّبَ مِنِّي) ولأبي الوقت: «إليَّ» (ذِرَاعًا تَقَرَّبْتُ مِنْهُ بَاعًا، وَإِذَا أَتَانِي مَشْيًا) وفي نسخةٍ: «يمشي» (أَتَيْتُهُ هَرْوَلَةً) أي: مسرعًا، أي: من تقرَّب بطاعةٍ قليلةٍ جازيته بثوابٍ كثيرٍ، ولفظ التَّقرُّب والهرولة إنَّما هو على طريق المشاكلة أو الاستعارة، أو المراد[5] لازمهما.

---

(١) في (د): «له».

(٢) في (د): «الإعطاء».

(٣) في (د): «ولهذا».

(٤) في (د): «وبالرِّواية».

(٥) في (ص) و(ع): «المراد».

٧٥٣٧ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: عَنْ يَحْيَى، عَنِ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: - رُبَّمَا ذَكَرَ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم - قَالَ: «إِذَا تَقَرَّبَ العَبْدُ مِنِّي شِبْرًا تَقَرَّبْتُ مِنْهُ ذِرَاعًا، وَإِذَا تَقَرَّبَ مِنِّي ذِرَاعًا تَقَرَّبْتُ مِنْهُ بَاعًا، أَوْ بُوعًا».

وَقَالَ مُعْتَمِرٌ: سَمِعْتُ أَبِي: سَمِعْتُ أَنَسًا، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم يَرْوِيهِ عَنْ رَبِّهِ عزَّ وجلَّ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مُسَرْهَدٍ (عَنْ يَحْيَى) بن سعيدٍ القطَّان (عَنِ التَّيْمِيِّ) سليمان ابن طرخان، وهذا هو الصَّواب، ووقع في «اليونينيَّة»: «التَّميميِّ» ولعلَّه سبق قلمٍ (عَنْ أَنسِ ابْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رضي الله عنهما أنَّه (قَالَ -رُبَّمَا ذَكَرَ) أبو هريرة (النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم- قَالَ: إِذَا تَقَرَّبَ العَبْدُ مِنِّي شِبْرًا) كذا للجميع ليس فيه الرِّواية عن الله، نعم عند الإسماعيليِّ من رواية محمَّد ابن أبي بكرٍ المقدَّميِّ عن يحيى بلفظ: عن أبي هريرة ذكر النَّبيَّ صلى الله عليه وسلم قال: قال الله عزَّ وجلَّ: «إذا تقرَّب العبد منِّي شبرًا»[1] /(تَقَرَّبْتُ مِنْهُ ذِرَاعًا، وَإِذَا تَقَرَّبَ مِنِّي ذِرَاعًا تَقَرَّبْتُ مِنْهُ بَاعًا) ٤٦٠/١٠ بالألف (أَوْ بُوعًا) بالواو -بالشَّكِّ- وهما بمعنًى، وقال الخطَّابيُّ: الباع معروفٌ وهو قدر مدِّ اليدين، وقال الباجي: الباع طول ذراعي الإنسان وعضديه وعرض صدره، وذلك قدر أربعة أذرعٍ، وهذا[2] تمثيلٌ ومجازٌ؛ إذ حمله على الحقيقة محالٌ على الله تعالى، فوصفُ العبدِ بالتَّقرُّب إليه شبرًا وذراعًا وإتيانه ومشيه معناه: التَّقرُّب إلى ربِّه بطاعته وأداء مفترضاته[3] ونوافله، وقربه[4] تعالى من عبده وإتيانه ومشيه عبارةٌ عن إثابته على طاعته[5] وتقريبه من رحمته[6].

(وَقَالَ مُعْتَمِرٌ) هو ابن سليمان، التَّيميُّ، فيما وصله مسلمٌ: (سَمِعْتُ أَبِي) سليمان/ قال: د٧/٣٦٧ب (سَمِعْتُ أَنَسًا) رضي الله عنه (عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم يَرْوِيهِ) أي: الحديث السَّابق (عَنْ رَبِّهِ عزَّ وجلَّ) فصرَّح فيه بالرِّواية عن الله تعالى، والحديث الأوَّل كالثَّاني، لكن الثاني فيه أنَّ أنسًا يروي عن أبي هريرة،

---

(١) قوله: «إذا تقرَّب العبد منِّي شبرًا»: مثبتٌ من (د) و(س).

(٢) في (د): «وهو».

(٣) في (ص): «مفروضاته».

(٤) في (ب) و(س): «وتقرُّبه».

(٥) في (ص): «بطاعته».

(٦) زيد في (ل): «وهذا» وفي هامشها: كذا بخطِّه: «وهذا» فليُتأمَّل.

وفي الأوَّل أنسٌ يروي عن النَّبيِّ ﷺ، وفي المعلَّق يروي المعتمر عن أبيه عن أنسٍ عن النَّبيِّ ﷺ.

٧٥٣٨ - حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زِيَادٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ يَرْوِيهِ عَنْ رَبِّكُمْ قَالَ: «لِكُلِّ عَمَلٍ كَفَّارَةٌ، وَالصَّوْمُ لِي، وَأَنَا أَجْزِي بِهِ، وَلَخُلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللهِ مِنْ رِيحِ المِسْكِ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا آدَمُ) بن أبي إياسٍ قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجَّاج قال: (حَدَّثَنَا[1] مُحَمَّدُ ابْنُ زِيَادٍ) القرشيُّ الجمحيُّ مولاهم أنَّه (قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ) رضي الله عنه (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ يَرْوِيهِ عَنْ رَبِّكُمْ) تبارك وتعالى أنَّه (قَالَ: لِكُلِّ عَمَلٍ) من المعاصي (كَفَّارَةٌ) توجب ستره وغفرانه (وَالصَّوْمُ لِي) لا يتعبَّد به لغيري (وَأَنَا أَجْزِي بِهِ) الصَّائم، وغير الصَّوم[2] قد يفوَّض جزاؤه للملائكة (وَلَخُلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ) بضمِّ الخاء المعجمة: تغيُّر رائحة فمه بسبب خلاء معدته (أَطْيَبُ عِنْدَ اللهِ مِنْ رِيحِ المِسْكِ) والله تعالى منزَّهٌ عن الأطيبيَّة، فهو على سبيل الفرض يعني: لو فُرِض لكان أطيب منه، واستُشكِل بأنَّ دم الشَّهيد كريح المسك والخلوف أطيب، فيلزم منه[3] أن يكون الصَّائم أفضل من الشَّهيد، وأُجيب بأنَّ منشأ الأطيبيَّة ربَّما يكون الطَّهارة؛ لأنَّ الخلوف طاهرٌ والدَّم نجسٌ.

والحديث سبق في «الصَّوم» [ح: ١٨٩٤].

٧٥٣٩ - حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ.(ح): وَقَالَ لِي خَلِيفَةُ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي العَالِيَةِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِيمَا يَرْوِيهِ عَنْ رَبِّهِ قَالَ: «لَا يَنْبَغِي لِعَبْدٍ أَنْ يَقُولَ: إِنَّهُ خَيْرٌ مِنْ يُونُسَ بْنِ مَتَّى» وَنَسَبَهُ إِلَى أَبِيهِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ) بن الحارث بن سَخْبرة الأزديُّ، أبو عمر الحوضيُّ قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجَّاج (عَنْ قَتَادَةَ) بن دعامة السَّدوسيِّ.

(ح): للتَّحويل، قال المؤلِّف: (وَقَالَ لِي خَلِيفَةُ) بن خيَّاطٍ: (حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ) بضمِّ

(١) في (د): «عن».

(٢) في (د) و(ع): «الصَّائم».

(٣) «منه»: ليس في (د).

الزَّاي مصغَّرًا (عَنْ سَعِيدٍ) هو ابن أبي عَروبة، واللَّفظ لسعيدٍ (عنْ قتادة، عنْ أبي العالية) رُفيع -بضمِّ الرَّاء وفتح الفاء وبعد التَّحتيَّة السَّاكنة مهملةٌ- الرِّياحيِّ (عن ابْن عبَّاسٍ ﵄، عن النَّبيِّ ﷺ فِيمَا يَرْوِيهِ عَنْ رَبِّهِ) تبارك وتعالى أنَّه (قَالَ: لا يَنْبَغِي لِعَبْدٍ أَنْ يَقُول: إِنَّهُ) ولأبي ذرٍّ عن الحَمُّويي والمُستملي: «أن يقول: أنا» (خَيْرٌ مِنْ يُونُسَ بْنِ مَتَّى) بفتح الميم والفوقيَّة المشدَّدة مقصورًا (وَنَسَبَهُ[1] إِلَى أَبِيهِ) جملةٌ حاليَّةٌ، أي: ليس لأحدٍ أن يفضِّل نفسه على يونس، أو ليس لأحدٍ أن يفضِّلني عليه تفضيلًا يؤدِّي إلى تنقيصه لا سيَّما إن توهَّم ذلك من قصَّة الحوت، فإنَّها ليست حاطَّةً من مرتبته العليَّة صلوات الله وسلامه على جميعهم وزادهم شرفًا، أو قاله تواضعًا، أو قاله قبل علمه بسيادته على الجميع، والدَّلائل متظاهرةٌ على تفضيله عليهم[2].

والحديث سبق في «سورة النِّساء» [ح: ٤٦٠٤] و«الأنعام» [ح: ٤٦٣٠] وليس فيه: «فيما يرويه[3] عن ربِّه» «ولا عن ربه»[4] وكذا في «أحاديث الأنبياء» [ح: ٣٤١٣] عن حفص بن عمر/ بالسَّند المذكور، قال في «الفتح»: وقد أخرجه الإسماعيليُّ من رواية عبد الرَّحمن بن مهديٍّ ولم أرَ في شيءٍ من الطُّرق عن شعبة فيه: «عن ربِّه» ولا «عن الله» وقال السَّفاقسيُّ: ليس في أكثر الرِّوايات «يرويه عن ربِّه» فإن كان محفوظًا فهو من سوى النَّبيِّ ﷺ. د٣٦٨/٧أ

٧٥٤٠ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ أَبِي سُرَيْجٍ: أَخْبَرَنَا شَبَابَةُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ قُرَّةَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُغَفَّلٍ المُزَنِيِّ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَوْمَ الفَتْحِ عَلَى نَاقَةٍ لَهُ يَقْرَأُ سُورَةَ الفَتْحِ، أَوْ مِنْ سُورَةِ الفَتْحِ قَالَ: فَرَجَّعَ فِيهَا، قَالَ: ثُمَّ قَرَأَ مُعَاوِيَةُ يَحْكِي قِرَاءَةَ ابْنِ مُغَفَّلٍ، وَقَالَ: «لَوْلَا أَنْ يَجْتَمِعَ النَّاسُ عَلَيْكُمْ، لَرَجَّعْتُ كَمَا رَجَّعَ ابْنُ مُغَفَّلٍ» يَحْكِي النَّبِيَّ ﷺ، فَقُلْتُ لِمُعَاوِيَةَ: كَيْفَ كَانَ تَرْجِيعُهُ؟ قَالَ: آآآ -ثَلَاثَ مَرَّاتٍ-.

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ أَبِي سُرَيْجٍ) بالسِّين المهملة المضمومة آخره جيمٌ، هو أحمد ابن

(١) في (ع): «ونسبته».
(٢) في (ع): «ﷺ على جميعهم».
(٣) «فيما يرويه»: مثبتٌ من (د).
(٤) قوله: «ولا عن ربِّه»: ليس في (د)، وفي هامش (س) و(ل): قوله: «ولا عن ربِّه»، كذا بخطِّه، ولعلَّه: ولا عن الله، كما يُؤخَذ ممَّا بعده.

الصَّبَّاح أبو جعفر بن أبي سُرَيج النَّهشليُّ الرَّازيُّ قال: (أَخْبَرَنَا شبابَةُ) بالشِّين المعجمة وتخفيف الموحَّدة الأولى، ابن سَوَّارٍ -بفتح المهملة[1] وتشديد الواو- أبو عمر الفزاريُّ مولاهم قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجَّاج (عَنْ مُعَاوِيَةَ بْن قُرَّة) بضمِّ القاف وتشديد الرَّاء المفتوحة، المزنيِّ (عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُغَفَّلٍ) بضمِّ الميم وفتح المعجمة وتشديد الفاء المفتوحة، ولأبي ذرٍّ: «المغفَّل» (المُزَنِيِّ) ﷺ أنَّه (قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَوْمَ الفَتْحِ عَلَى نَاقَةٍ لَهُ يَقْرَأُ سُورَةَ الفَتْحِ، أَوْ مِنْ سُورَةِ الفَتْحِ) بالشَّكِّ من الرَّاوي (قَالَ: فَرَجَّعَ فِيهَا) بتشديد الجيم، أي: ردَّد صوته بالقراءة (قَالَ) شعبة: (ثُمَّ قَرَأَ مُعَاوِيَةُ يَحْكِي قِرَاءَةَ ابْنِ مُغَفَّلٍ، وَقَالَ) معاوية: (لَوْلَا أَنْ يَجْتَمِعَ النَّاسُ/ عَلَيْكُمْ لَرَجَّعْتُ كَمَا رَجَّعَ ابْنُ مُغَفَّلٍ يَحْكِي[2] النَّبِيَّ ﷺ) قال ابن بطَّالٍ: فيه أنَّ القراءة بالتَّرجيع والألحان تجمع نفوس النَّاس إلى الإصغاء إليه، وتستميلها بذلك حتَّى لا تكاد[3] تصبر عن استماع التَّرجيع المشوب بلذَّة الحكمة المهمَّة، قال شعبة: (فَقُلْتُ لِمُعَاوِيَةَ: كَيْفَ كَانَ تَرْجِيعُهُ[4]؟ قَالَ: آ آ آ، ثَلَاثَ مَرَّاتٍ) بهمزةٍ مفتوحةٍ بعدها ألفٌ، وهو محمولٌ على الإشباع في محلِّه، وسبقت مباحثه في «فضائل القرآن» [ح: ٥٠٣٤] وفيه: جواز القراءة بالتَّرجيع والألحان الملذَّذة للقلوب بحسن الصَّوت، ووجه دخول هذا الحديث في هذا الباب أنَّه ﷺ كان أيضًا يروي القرآن عن ربِّه، وقال الكرمانيُّ: الرِّواية عن الرَّبِّ أعمُّ من أن تكون[5] قرآنًا أو غيره، بالواسطة أو بدونها، لكنَّ المتبادر إلى الذِّهن المتداول على الألسنة كان بغير الواسطة.

٤٦١/١٠

٥١ - باب مَا يَجُوزُ مِنْ تَفْسِيرِ التَّوْرَاةِ وَغَيْرِهَا مِنْ كُتُبِ اللهِ بِالعَرَبِيَّةِ وَغَيْرِهَا؛ لِقَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿فَأْتُوا بِالتَّوْرَاةِ فَاتْلُوهَا إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾

(باب مَا يَجُوزُ مِنْ تَفْسِيرِ التَّوْرَاةِ وَغَيْرِهَا مِنْ كُتُبِ اللهِ) ﷻ كالإنجيل (بِ)ـاللُّغة (العَرَبِيَّةِ وَغَيْرِهَا) من اللُّغات (لِقَوْلِ اللهِ[6] تَعَالَى): ﴿قُلْ﴾ (﴿فَأْتُوا بِالتَّوْرَاةِ فَاتْلُوهَا إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾[آل عمران: ٩٣]) ووجه

(١) في (د): «الميم»، وليس بصحيح.
(٢) زيد في (د): «قراءة».
(٣) في غير (ب) و(س): «يكاد».
(٤) في (ع): «ترجيعكم».
(٥) «تكون»: ليس في (د).
(٦) في (ص): «لقوله».

الدَّلالة منها أنَّ التَّوراة بالعبرانيَّة، وقد أمر الله أن تُتلى على العرب وهم لا يعرفون العبرانيَّة، ففيه الإذن في التَّعبير عنها بالعربيَّة/. د٣٦٨/٧ب

٧٥٤١ - وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو سُفْيَانَ بْنُ حَرْبٍ: أَنَّ هِرَقْلَ دَعَا تُرْجُمَانَهُ، ثُمَّ دَعَا بكتاب النَّبِيِّ ﷺ فَقَرَأَهُ: «بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، مِنْ مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللهِ وَرَسُولِهِ إِلَى هِرَقْلَ، و﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ تَعَالَوۡاْ إِلَىٰ كَلِمَةٖ سَوَآءِۭ بَيۡنَنَا وَبَيۡنَكُمۡ﴾»...؛ الآيَةَ.

(وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ) رضي الله عنهما: (أَخْبَرَنِي) بالإفراد (أَبُو سُفْيَانَ) صخر (بْنُ حَرْبٍ: أَنَّ هِرَقْلَ) ملك الروم قيصر (دَعَا تُرْجُمَانَهُ) ولم يُسَمَّ (ثُمَّ دَعَا بِكِتَابِ النَّبِيِّ ﷺ فَقَرَأَهُ) فإذا فيه: (بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، مِنْ مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللهِ وَرَسُولِهِ إِلَى هِرَقْلَ، و﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ تَعَالَوۡاْ إِلَىٰ كَلِمَةٖ سَوَآءِۭ بَيۡنَنَا وَبَيۡنَكُمۡ﴾ الآية [آل عمران: ٦٤]) وجه الدَّلالة منه أنَّه ﷺ كتب إلى هرقل باللِّسان العربيِّ، ولسان هرقل روميٌّ، ففيه إشعارٌ بأنَّه اعتمد في إبلاغه ما في الكتاب على من يترجم عنه بلسان المبعوث إليه ليفهمه، والمترجم المذكور هو التُّرجمان.

والحديث سبق مطوَّلًا في أوَّل «الصَّحيح» [ح: ٧].

٧٥٤٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ: أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: كَانَ أَهْلُ الْكِتَابِ يَقْرَؤُونَ التَّوْرَاةَ بِالْعِبْرَانِيَّةِ، وَيُفَسِّرُونَهَا بِالْعَرَبِيَّةِ لأَهْلِ الإِسْلَامِ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا تُصَدِّقُوا أَهْلَ الْكِتَابِ وَلَا تُكَذِّبُوهُمْ و﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ﴾ الآيَةَ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ) بالموحَّدة والمعجمة المشدَّدة ابن عثمان أبو بكرٍ العبديُّ مولاهم المعروف ببندارٍ قال: (حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ) بضمِّ العين، ابن فارسٍ البصريُّ قال: (أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ الْمُبَارَكِ) الهنائيُّ (عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ) بالمثلَّثة، الطَّائيِّ مولاهم (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ) بن عبد الرَّحمن بن عوفٍ، الزُّهريِّ (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رضي الله عنه أنَّه (قَالَ: كَانَ أَهْلُ الْكِتَابِ يَقْرَؤُونَ التَّوْرَاةَ بِالْعِبْرَانِيَّةِ) بكسر العين وسكون الموحَّدة (وَيُفَسِّرُونَهَا بِالْعَرَبِيَّةِ لأَهْلِ الإِسْلَامِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: لَا تُصَدِّقُوا أَهْلَ الْكِتَابِ وَلَا تُكَذِّبُوهُمْ) قال البيهقيُّ: فيه دليلٌ على أنَّ أهل الكتاب إن صدَّقوا ما[1] فسَّروا من كتابهم بالعربيَّة كان ذلك ممَّا أُنزل إليهم على طريق

---

(١) في (د): «بما».

التَّعبير عمَّا أُنزِل، وكلام الله واحدٌ لا يختلف باختلاف اللُّغات[1]، فبأيِّ لسانٍ قُرِئَ فهو كلام الله، ثمَّ أسند عن مجاهدٍ في قوله تعالى: ﴿لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَ﴾ [الأنعام: ١٩] يعني: ومن أسلم من العجم وغيرهم، قال البيهقيُّ: وقد لا يكون يعرف العربيَّة، فإذا بلغه معناه بلسانه فهو له نذيرٌ (و﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ﴾ الآيَةَ [البقرة: ١٣٦]) والمراد: القرآن.

٧٥٤٣ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما قَالَ: أُتِيَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم بِرَجُلٍ وَامْرَأَةٍ مِنَ اليَهُودِ قَدْ زَنَيَا فَقَالَ لِلْيَهُودِ: «مَا تَصْنَعُونَ بِهِمَا؟» قَالُوا: نُسَخِّمُ وُجُوهَهُمَا وَنُخْزِيهِمَا، قَالَ: «﴿فَأْتُواْ بِٱلتَّوْرَىٰةِ فَٱتْلُوهَآ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾» فَجَاؤُوا فَقَالُوا لِرَجُلٍ مِمَّنْ يَرْضَوْنَ: يَا أَعْوَرُ؛ اقْرَأْ، فَقَرَأَ حَتَّى انْتَهَى إِلَى مَوْضِعٍ مِنْهَا فَوَضَعَ يَدَهُ عَلَيْهِ، قَالَ: «ارْفَعْ يَدَكَ» فَرَفَعَ يَدَهُ فَإِذَا فِيهِ آيَةُ الرَّجْمِ تَلُوحُ فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ إِنَّ عَلَيْهِمَا الرَّجْمَ، وَلَكِنَّا نُكَاتِمُهُ بَيْنَنَا، فَأَمَرَ بِهِمَا فَرُجِمَا، فَرَأَيْتُهُ يُجَانِئُ عَلَيْهَا الحِجَارَةَ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مُسَرْهَدٍ قال: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) ابن عُلَيَّة (عَنْ أَيُّوبَ) السَّختيانيِّ (عَنْ نَافِعٍ) مولى ابن عمر (عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما) أنَّه (قَالَ: أُتِيَ) بضمِّ الهمزة وكسر الفوقيَّة (النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم بِرَجُلٍ) لم يُسَمَّ، ولأبي ذرٍّ: «أنَّ النَّبيَّ صلى الله عليه وسلم أُتِي برجلٍ» (وَامْرَأَةٍ) قال ابن العربيِّ اسمها: بُسْرة، كلاهما (مِنَ اليَهُودِ قَدْ زَنَيَا فَقَالَ) صلى الله عليه وسلم (لِلْيَهُودِ: مَا تَصْنَعُونَ بِهِمَا؟ قَالُوا: نُسَخِّمُ) بضمِّ النُّون وفتح السِّين المهملة وكسر الخاء المعجمة المشدَّدة، نسوِّد (وُجُوهَهُمَا وَنُخْزِيهِمَا) بضمِّ النُّون وسكون الخاء المعجمة وكسر الزَّاي، أي: نُركِبهما على حمارٍ معكوسين[2] وندور بهما في الأسواق (قَالَ) صلى الله عليه وسلم لهم: (﴿فَأْتُواْ بِٱلتَّوْرَىٰةِ فَٱتْلُوهَآ إِن كُنتُمْ / صَٰدِقِينَ﴾ فَجَاؤُوا) بها (فَقَالُوا لِرَجُلٍ مِمَّنْ يَرْضَوْنَ) هو عبد الله بن صوريَّا الأعور اليهوديُّ: (يَا أَعْوَرُ) منادًى غير مضاف[3]، ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنِيِّ: «أعورَ» مجرورٌ بالفتحة، صفةٌ لـ «رجلٍ» والذي في «اليونينيَّة» بالرَّفع على أصل المنادى مع حذف الأداة (اقْرَأْ، فَقَرَأَ حَتَّى انْتَهَى إِلَى مَوْضِعٍ مِنْهَا) من التَّوراة (فَوَضَعَ يَدَهُ عَلَيْهِ) على الموضع، ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنِيِّ: «عليها»

د٣٦٩/٧أ

(١) في هامش (ل):

لا يقتضي خلق نفس وكثرته خلقُ اللُّغات كإنجيلٍ وفرقانِ «نونيَّة».

(٢) في (د): «مقلوبين».

(٣) قوله: «غير مضاف»: مثبتٌ من (د).

على آية الرَّجم (قَالَ) له ابن سلامٍ: (ارْفَعْ يدكَ) عنها (فرَفع يدهُ فإذا فيه) في الموضع الذي وضع يده عليه (آيَةُ الرَّجْمِ تَلُوحُ) بالحاء المهملة (فقال: يا مُحمَّدُ إنّ عليْهما) ولأبوي الوقت وذر: «إن بينهما» (الرَّجْمَ، وَلَكِنَّا نُكَاتِمُهُ بَيْنَنَا) بضمِّ النُّون بعدها كافٌ، وللأصيليِّ وأبي ذرٍّ عن الحَمُّويي والمُستملي/: «نَتَكاتمه» بفتح النُّون والفوقيَّة والتَّذكير، أي: الرَّجم أيضًا، ولأبي ذرٍّ أيضًا عن الكُشْمِيهَنيِّ: «نتكاتمها» -بالتَّأنيث- أي: آية الرَّجم (فأمر بهما) ﷺ (فَرُجِمَا). قال ابن[1] عمر رضي الله عنهما: (فَرَأَيْتُهُ) يعني: اليهوديَّ المرجومَ (يُجَانِئُ) بضمِّ التَّحتيَّة وفتح الجيم[2] وبعد الألف نونٌ مكسورةٌ فهمزةٌ مضمومةٌ، يكبُّ (عَلَيْهَا) أي: على اليهوديَّة يقيها (الحِجَارَةَ).

١٠/٦٢٤

والحديث سبق في آخر «علامات النُّبوَّة» [ح: ٣٦٣٥] وفي «باب الرَّجم بالبلاط» من «كتاب المحاربين» [ح: ٦٨١٩].

٥٢ - بابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «المَاهِرُ بِالقُرْآنِ مَعَ الكِرَامِ البَرَرَةِ، وَزَيِّنُوا القُرْآنَ بِأَصْوَاتِكُمْ»

(بابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: المَاهِرُ بِالقُرْآنِ) الجيِّد التِّلاوة مع الحفظ (مَعَ الكِرَامِ) وللأصيليِّ وأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنيِّ: «مع السَّفرة الكرام»[3]، وله عن الحَمُّويي والمُستملي: «مَع سَفَرةِ الكرامِ» (البَرَرَةِ) بإضافة «سَفرة» لـ«الكرام» من باب إضافة الموصوف للصِّفة، و«السَّفرة» الكَتَبة، جمع سافرٍ مثل: كاتبٍ وزنًا ومعنًى وهم الكَتَبة الذين يكتبون من اللَّوح المحفوظ، و«الكرام»: المكرَّمون عند الله تعالى، و«البررة»: المطيعون المطهَّرون من الذُّنوب، وأصل هذا حديثٌ تقدَّم موصولًا في «التَّفسير» [ح: ٤٩٣٧] لكن بلفظ: «مثل الذي يقرأ القرآن وهو حافظٌ له مع السَّفرة الكرام البررة» قال الهرويُّ: والمراد بالمَهَارة بالقرآن: جودة الحفظ وجودة التِّلاوة من غير تردُّدٍ فيه؛ لكونه يسَّره الله تعالى عليه كما يسَّره على الملائكة، فكان مثلها[4] في الحفظ والدَّرجة (وَ) قوله ﷺ: (زَيِّنُوا القُرْآنَ بِأَصْوَاتِكُمْ) بتحسينها،

(١) «ابن»: سقط من (د).

(٢) في هامش (ل): وقع في خطِّه: «وفتح الجيم».

(٣) زيد في (د): «البررة» وفي (ع): «مع سفرة الكرام البررة» ولعلَّه سبق نظر.

(٤) في هامش (ل): كذا بخطِّه.

ومراد المؤلِّف إثبات كون التِّلاوة فعل العبد، فإنَّها يدخلها التَّرتيل والتَّحسين والتَّطريب، وهذا التَّعليق وهو «زيِّنوا...» إلى آخره وصله أبو داود وغيره.

٧٥٤٤ - حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَمْزَةَ: حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي حازِمٍ عَنْ يَزِيدَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «مَا أَذِنَ اللهُ لِشَيْءٍ مَا أَذِنَ لِنَبِيٍّ حَسَنِ الصَّوْتِ بِالقُرْآنِ يَجْهَرُ بِهِ».

وبه قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد، ولأبي ذرٍّ: «حدَّثنا» (إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَمْزَةَ) بالحاء المهملة والزَّاي، أبو إسحاق الزُّبيريُّ[1] الأسديُّ قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد/ (ابْنُ أَبِي حَازِمٍ) بالحاء المهملة والزَّاي، سلمة بن دينارٍ (عَنْ يَزِيدَ) من الزِّيادة ابن عبد الله بن أسامة بن الهاد اللَّيثيِّ (عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ) التَّيميِّ (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ) بن عبد الرَّحمن بن عوفٍ (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) ﵁ (أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: مَا أَذِنَ اللهُ لِشَيْءٍ) أي: ما استمع الله لشيءٍ (مَا أَذِنَ) ما استمع (لِنَبِيٍّ حَسَنِ الصَّوْتِ بِالقُرْآنِ) حال كونه (يَجْهَرُ بِهِ) ولا بدَّ من تقدير مضافٍ عند قوله: «لنبيٍّ» أي[2]: لصوت[3] نبيٍّ، والنَّبيُّ جنسٌ شائعٌ في كلِّ نبيٍّ، فالمراد «بالقرآن» القراءة، ولا يجوز أن يحمل الاستماع على الإصغاء؛ إذ هو مستحيلٌ على الله تعالى، بل هو كنايةٌ عن تقريبه وإجزال ثوابه؛ لأنَّ سماع الله تعالى لا يختلف.

د٧/٣٦٩ب

٧٥٤٥ - حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ يُونُسَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ وَسَعِيدُ بْنُ المُسَيَّبِ وَعَلْقَمَةُ بْنُ وَقَّاصٍ وَعُبَيْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ اللهِ، عَنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ حِينَ قَالَ لَهَا أَهْلُ الإِفْكِ مَا قَالُوا -وَكُلٌّ حَدَّثَنِي طَائِفَةً مِنَ الحَدِيثِ- قَالَتْ: فَاضْطَجَعْتُ عَلَى فِرَاشِي، وَأَنَا حِينَئِذٍ أَعْلَمُ أَنِّي بَرِيئَةٌ وَأَنَّ اللهَ يُبَرِّئُنِي، وَلَكِنْ -وَاللهِ- مَا كُنْتُ أَظُنُّ أَنَّ اللهَ يُنْزِلُ فِي شَأْنِي وَحْيًا يُتْلَى، وَلَشَأْنِي فِي نَفْسِي كَانَ أَحْقَرَ مِنْ أَنْ يَتَكَلَّمَ اللهُ فِيَّ بِأَمْرٍ يُتْلَى، وَأَنْزَلَ اللهُ ﷿: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ جَآءُو بِٱلۡإِفۡكِ عُصۡبَةٞ مِّنكُمۡ﴾ العَشْرَ الآيَاتِ كُلَّهَا.

وبه قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ) هو يحيى بن عبد الله بن بُكيرٍ، بضمِّ الموحَّدة مصغَّرًا،

---

(١) في (د): «الزُّهريّ»، وفي الهامش نسخةٌ كالمثبت.

(٢) «أي»: ليس في (د).

(٣) في (د) و(ع): «بصوت».

قال(١): (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) بن سعدٍ الإمام (عَنْ يُونُسَ) بن يزيد الأيليِّ (عن ابْن شهابٍ) محمَّد ابن مسلمٍ الزُّهريِّ أنَّه قال: (أَخْبَرَنِي) بالإفراد (عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ) بن العوَّام (وسعيدُ بْنُ المُسيّب) ابن حزنٍ سيِّد التَّابعين (وَعَلْقَمَةُ بْنُ وَقَّاصٍ) اللَّيثيُّ (وَعُبَيْدُ اللهِ) بضمِّ العين (بْنُ عَبْد الله) بن عتبة ابن مسعودٍ، أربعتهم (عَنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ) ﵂ (حِينَ قَالَ لَهَا أَهْلُ الإِفْك) الكذب الشَّديد (مَا قَالُوا، وَكُلٌّ) من الأربعة (حَدَّثَنِي) بالإفراد (طَائِفَةً مِنَ الحَدِيثِ) أي: بعضه، فجميعه عن مجموعهم لا أنَّ مجموعه عن كلٍّ واحدٍ منهم، فذكرتِ الحديثَ بطوله إلى أن قالت: «فلئن قلت لكم: إنِّي بريئةٌ -والله يعلم أنِّي منه بريئةٌ- لا تصدِّقوني بذلك، ولئن اعترفت لكم بأمر -والله يعلم أنِّي منه بريئةٌ(٢)- لتصدِّقنِّي بذلك(٣)، والله ما أجد لي ولكم مثلًا إلَّا قول أبي يوسف(٤): ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ﴾ [يوسف: ١٨]» [ح: ٤٧٥٠] (قَالَتْ: فَاضْطَجَعْتُ عَلَى فِرَاشِي، وَأَنَا حِينَئِذٍ أَعْلَمُ أَنِّي بَرِيئَةٌ وَأَنَّ اللهَ يُبَرِّئُنِي، وَلَكِنْ) ولأبوي الوقت وذرٍّ عن الكُشْمِيهَنيِّ: «ولكنِّي» (وَاللهِ مَا كُنْتُ أَظُنُّ أَنَّ اللهَ) ﷿ (يُنْزِلُ) ولأبي ذرٍّ: «مُنزِلٌ» (فِي شَأْنِي وَحْيًا يُتْلَى) يُقرأ (وَلَشَأْنِي فِي نَفْسِي كَانَ أَحْقَرَ مِنْ أَنْ يَتَكَلَّمَ اللهُ) ﷿ (فِيَّ) بتشديد الياء (بِأَمْرٍ يُتْلَى) بالأصوات في المحاريب والمحافل وغير ذلك (وَأَنْزَلَ اللهُ) ﷿: ﴿إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِنْكُمْ﴾ [النور: ١١] العَشْرَ الآيَاتِ كُلَّهَا) قال ابن حجرٍ: آخر العشر: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النور: ١٩]. انتهى. قلت: قد سبق في «تفسير سورة النُّور» [ح: ٤٧٥٠] أنَّها إلى ﴿رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ فليُراجَع، وثبت قوله: «عصبةٌ منكم» لأبي ذرٍّ وسقط لغيره، وقد أورد الحديثَ من طرقٍ(٥) أخرى المؤلِّف في «خلق أفعال العباد» ثمَّ قال: فبيَّنت عائشة ﵂ أنَّ الإنزال من الله، وأنَّ النَّاس يتلونه.

٧٥٤٦ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا مِسْعَرٌ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ، أُرَاهُ عَنِ البَرَاءِ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقْرَأُ فِي العِشَاءِ: ﴿وَالتِّينِ وَالزَّيْتُونِ﴾ فَمَا سَمِعْتُ أَحَدًا أَحْسَنَ صَوْتًا أَوْ قِرَاءَةً مِنْهُ.

---

(١) «قال»: مثبتٌ من (ب) و(س).

(٢) قوله: «لا تصدِّقوني بذلك، ولئن اعترفت لكم بأمر، والله يعلم أنِّي منه بريئةٌ» سقط من (ص) و(ع) و(ل)، وفي هامش (ص) و(ل): وقيل: سقطت هذه الجملة من قلم الشَّارح ﵀.

(٣) «بذلك»: مثبتٌ من (ب) و(س).

(٤) زيد في (ص) و(ع): «قال».

(٥) في (د): «طريق».

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيمٍ) الفضل بن دُكَينٍ قال: (حدّثنا مسْعرٌ) بكسر الميم وسكون السِّين وفتح العين المهملتين، ابن كدام الكوفيُّ (عنْ عديِّ بْن ثابتٍ) الأنصاريِّ (أُراهُ) بضمِّ الهمزة، أظنُّه/ (عَنِ البَرَاءِ) ولأبي ذرٍّ والأصيليِّ: «قال: سمعت البراء» أي: ابن عازبٍ ﵄ (قَالَ) ولأبي ذرٍّ والأَصيليِّ وأبي الوقت/: «يقول» (سمِعْتُ النَّبيَّ ﷺ يقرأُ في) صلاة (العِشَاءِ ﴿وَٱلتِّينِ﴾) ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنيِّ: «بالتِّين» (﴿وَٱلزَّيْتُونِ﴾ [التين: ١] فما سَمِعْتُ أحدًا أَحْسَنَ صَوْتًا أَوْ قِرَاءَةً مِنْهُ) وغرض المؤلِّف من إيراده هنا بيان اختلاف الأصوات بالقراءة من جهة النَّغم، والله أعلم.

١٠/٤٦٣ — د٧/١٣٧٠أ

٧٥٤٧ - حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ أَبِي بِشْرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﵄ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ مُتَوَارِيًا بِمَكَّةَ، وَكَانَ يَرْفَعُ صَوْتَهُ، فَإِذَا سَمِعَ الْمُشْرِكُونَ سَبُّوا الْقُرْآنَ وَمَنْ جَاءَ بِهِ، فَقَالَ اللهُ ﷻ لِنَبِيِّهِ ﷺ: ﴿وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا﴾.

وبه قال: (حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ) الأنماطيُّ البصريُّ قال: (حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ) بضمِّ الهاء وفتح المعجمة، ابن بُشيرٍ[1] مصغَّرًا أيضًا، الواسطيُّ السُّلَمِيُّ (عَنْ أَبِي بِشْرٍ) بكسر الموحَّدة وسكون المعجمة جعفر بن أبي وحشيَّة (عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ) الوالبيِّ مولاهم (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﵄) أنَّه (قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ مُتَوَارِيًا بِمَكَّةَ) من المشركين في أوَّل بعثته، وفي «باب ﴿وَأَسِرُّوا۟ قَوْلَكُمْ﴾ [الملك: ١٣]» [ح: ٧٥٢٥][2] «مُخْتَفٍ بمكَّة» (وَكَانَ يَرْفَعُ صَوْتَهُ) بالقراءة في الصَّلاة (فَإِذَا سَمِعَ الْمُشْرِكُونَ) قراءته (سَبُّوا الْقُرْآنَ وَمَنْ جَاءَ بِهِ، فَقَالَ اللهُ ﷻ لِنَبِيِّهِ ﷺ: ﴿وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ﴾) أي: بقراءة صلاتك (﴿وَلَا تُخَافِتْ بِهَا﴾ [الإسراء: ١١٠]) زاد في «باب قوله: ﴿وَأَسِرُّوا۟ قَوْلَكُمْ﴾ [الملك: ١٣]» [ح: ٧٥٢٥]: «عن أصحابك فلا تُسمِعهم ﴿وَٱبْتَغِ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا﴾».

٧٥٤٨ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي صَعْصَعَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ: أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ ﵁ قَالَ لَهُ: «إِنِّي أَرَاكَ تُحِبُّ الْغَنَمَ وَالْبَادِيَةَ، فَإِذَا كُنْتَ فِي غَنَمِكَ أَوْ بَادِيَتِكَ فَأَذَّنْتَ لِلصَّلَاةِ فَارْفَعْ صَوْتَكَ بِالنِّدَاءِ، فَإِنَّهُ لَا يَسْمَعُ مَدَى صَوْتِ الْمُؤَذِّنِ جِنٌّ وَلَا إِنْسٌ وَلَا شَيْءٌ إِلَّا شَهِدَ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ.

---

(١) في (ب): «بسير»، وهو تحريفٌ، وفي هامش (ل): عبارة «التَّقريب»: هُشَيم -بالتَّصغير- ابن بَشير؛ بموحَّدة فمعجمة، بوزن: «عظيم»، وبه يُعلَم ما في كلام الشَّارح.

(٢) زيد في (ص) و(ع): «وكان».

وبه قال: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) بن أبي أويسٍ قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (مالكٌ) الإمام ابن أنسٍ الأصبحيُّ (عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَن بن أبي صعصعة، عَنْ أبيه) عبد الله (أَنَّهُ أَخْبَرَهُ: أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الخُدْرِيَّ رضي الله عنه قَالَ لَهُ) لعبد الله بن عبد الرَّحمن: (إنّي أراك تُحبُّ الغنم وَ) تحبُّ (البَادِيَةَ) الصَّحراء؛ لأجل رعي الغنم (فَإِذَا كُنتَ فِي غَنَمِكَ) في غير باديةٍ (أَوْ) في (بَادِيَتِكَ) من غير غنمٍ، أو معها، وهو شكٌّ[1] من الرَّاوي (فَأَذَّنْتَ لِلصَّلاة؛ فارْفعْ صوْتك بِالنِّدَاءِ) بالأذان (فَإِنَّهُ لَا يَسْمَعُ مَدَى) بفتح الميم والدَّال المهملة مقصورًا، ولأبي ذرٍّ عن الحَمُّويي والمُستملي: «نداء» (صَوْتِ المُؤَذِّنِ جِنٌّ وَلَا إِنْسٌ وَلَا شَيْءٌ) من الحيوان والجماد بأن يخلق الله تعالى له إدراكًا (إِلَّا شَهِدَ لَهُ يَوْمَ القِيَامَةِ، قَالَ أَبُو سَعِيدٍ) الخدريُّ رضي الله عنه: (سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم) أي: قوله: «فإنَّه لا يسمع...» إلى آخره، فذِكْر البادية والغنم موقوفٌ، قال في «الفتح»: مراد المؤلِّف هنا: بيان اختلاف الأصوات بالرَّفع والخفض، وقال في «الكواكب»: وجه مناسبته أنَّ رفع الأصوات بالقرآن أحقُّ بالشَّهادة له وأولى.

وسبق الحديث في «بابِ رفع الصَّوت بالنداء» من «كتاب الصَّلاة» [ح: ٦٠٩].

٧٥٤٩ - حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم يَقرَأُ القُرْآنَ وَرَأْسُهُ فِي حَجْرِي وَأَنَا حَائِضٌ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ) بفتح القاف وكسر الموحَّدة وبالصَّاد المهملة، ابن عقبة أبو عامرٍ السُّوائيُّ قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) الثَّوريُّ (عَنْ مَنْصُورٍ) هو ابن عبد الرَّحمن التَّيميِّ (عَنْ أُمِّهِ) صفيَّة بنت شيبة الحجبيِّ المكِّيِّ[2] (عَنْ عَائِشَةَ) رضي الله عنها أنَّها (قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم يَقْرَأُ القُرْآنَ وَرَأْسُهُ فِي حَجْرِي) بفتح الحاء المهملة (وَأَنَا حَائِضٌ) جملةٌ حاليَّةٌ، والحديث مرَّ في «الحيض» [ح: ٢٩٧].

٥٣ - بابُ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ﴾

(بابُ/ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ﴾ [المزَّمِّل: ٢٠]) وللأَصيليِّ وأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنِيِّ: «ما تيسَّر منه» قيل المراد نفس القراءة، أي: فاقرؤوا فيما تصلُّون به اللَّيل ما خفَّ د٧/٣٧٠ب

(١) في (د): «معها والشَّكُّ».

(٢) «المكي»: مثبت من (ب) و(س).

عليكم، قال السُّدِّيُّ: مئة آيةٍ، وقيل: صلُّوا ما تيسَّر عليكم والصَّلاة تُسمَّى قرآنًا، قال الله تعالى: ﴿وَقُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ﴾ [الإسراء: ٧٨] أي: صلاة الفجر.

٧٥٥٠ - حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، حَدَّثَنِي عُرْوَةُ: أَنَّ المِسْوَرَ بْنَ مَخْرَمَةَ وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَبْدٍ القَارِيَّ حَدَّثَاهُ: أَنَّهُمَا سَمِعَا عُمَرَ بْنَ الخَطَّابِ يَقُولُ: سَمِعْتُ هِشَامَ بْنَ حَكِيمٍ يَقْرَأُ سُورَةَ الفُرْقَانِ فِي حَيَاةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ فَاسْتَمَعْتُ لِقِرَاءَتِهِ، فَإِذَا هُوَ يَقْرَأُ عَلَى حُرُوفٍ كَثِيرَةٍ لَمْ يُقْرِئْنِيهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَكِدْتُ أُسَاوِرُهُ فِي الصَّلَاةِ، فَتَصَبَّرْتُ حَتَّى سَلَّمَ، فَلَبَّبْتُهُ بِرِدَائِهِ فَقُلْتُ: مَنْ أَقْرَأَكَ هَذِهِ السُّورَةَ الَّتِي سَمِعْتُكَ تَقْرَأُ؟ قَالَ: أَقْرَأَنِيهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَقُلْتُ: كَذَبْتَ، أَقْرَأَنِيهَا عَلَى غَيْرِ مَا قَرَأْتَ، فَانْطَلَقْتُ بِهِ أَقُودُهُ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ فَقُلْتُ: إِنِّي سَمِعْتُ هَذَا يَقْرَأُ سُورَةَ الفُرْقَانِ عَلَى حُرُوفٍ لَمْ تُقْرِئْنِيهَا، فَقَالَ: «أَرْسِلْهُ، اقْرَأْ يَا هِشَامُ» فَقَرَأَ القِرَاءَةَ الَّتِي سَمِعْتُهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «كَذَلِكَ أُنْزِلَتْ» ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «اقْرَأْ يَا عُمَرُ» فَقَرَأْتُ الَّتِي أَقْرَأَنِي فَقَالَ: «كَذَلِكَ أُنْزِلَتْ، إِنَّ هَذَا القُرْآنَ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ، فَاقْرَؤُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ) نسبه لجدِّه، واسم أبيه عبد الله قال: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) بن سعدٍ الإمام (عَنْ عُقَيْلٍ) بضمِّ العين، ابنِ خالدٍ (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) محمَّد بن مسلمٍ الزُّهريِّ أنَّه قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (عُرْوَةُ) بن الزُّبير: (أَنَّ المِسْوَرَ) بكسر الميم (بْنَ مَخْرَمَةَ) بفتحها وسكون المعجمة وفتح الرَّاء (وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَبْدٍ القَارِيَّ) بتشديد الياء نسبةً إلى القارة (حَدَّثَاهُ أَنَّهُمَا سَمِعَا عُمَرَ بْنَ الخَطَّابِ) رضي الله عنه (يَقُولُ: سَمِعْتُ هِشَامَ بْنَ حَكِيمٍ يَقْرَأُ سُورَةَ الفُرْقَانِ) لا سورة الأحزاب (فِي حَيَاةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ فَاسْتَمَعْتُ لِقِرَاءَتِهِ، فَإِذَا هُوَ يَقْرَأُ عَلَى حُرُوفٍ كَثِيرَةٍ لَمْ يُقْرِئْنِيهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ فَكِدْتُ أُسَاوِرُهُ) بالسِّين المهملة، آخذ برأسه (فِي الصَّلَاةِ، فَتَصَبَّرْتُ) فتكلَّفت الصَّبر (حَتَّى سَلَّمَ، فَلَبَّبْتُهُ) بتشديد الموحَّدة الأولى وتُخفَّف، وهو الذي في «اليونينيَّة» وسكون[1] الثَّانية (بِرِدَائِهِ) جمعتها عليه عند لبَّته خوف أن ينفلت منِّي (فَقُلْتُ) له: (مَنْ أَقْرَأَكَ هَذِهِ السُّورَةَ الَّتِي سَمِعْتُكَ[2] تَقْرَأُ) ها؟ (قَالَ) ولأبي الوقت[3] «فقال»: (أَقْرَأَنِيهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَقُلْتُ) له: (كَذَبْتَ أَقْرَأَنِيهَا) رسول الله ﷺ (عَلَى غَيْرِ مَا قَرَأْتَ)ها

---

(١) في غير (د): «وسكِّن».

(٢) في (س): «سمعت».

(٣) في (د): «ذرٍّ»، والمثبت موافق لما في هامش «اليونينيَّة».

(فَانطَلَقْتُ بِهِ أَقُودُهُ) وأجرُّه بردائه (إلى رَسُولِ الله ﷺ فقلتُ): يا رسول الله (إنِّي/ سمعتُ هَذَا يَقْرَأُ سُورَةَ الفُرْقَانِ عَلَى حُرُوفٍ لَمْ تُقْرِئْنِيهَا، فَقَالَ: أَرْسِلْهُ) بهمزة قطعٍ وبكسر السِّين، أطلقه، ثمَّ قال عليه الصلاة والسلام: (اقْرَأْ يَا هِشَامُ) قال عمر رضي الله عنه: (فَقَرَأَ القِرَاءة الَّتي سمعْتُهُ) يقرأ بها (فقال رَسُولُ اللهِ ﷺ: كَذَلِكَ) وللأَصيليِّ: «كذا» (أُنْزِلَتْ، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: اقْرَأْ يَا عُمَرُ، فَقَرَأْتُ) القراءة (الَّتِي أَقْرَأَنِي) بها رسول الله[1] ﷺ (فَقَالَ: كَذلِك) وللأصيليِّ: «كذا» (أُنْزِلَتْ) ثمَّ قال: (إِنَّ هَذَا القُرْآنَ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ) أي: لغاتٍ (فَاقْرَؤُوا ما تيسَّر مِنْهُ) من الأحرف المنزَّل بها بالنِّسبة إلى ما يستحضره القارئ من القراءات، فالذي في آية المزَّمِّل للكميَّة، والذي في الحديث للكيفيَّة، قال في «الفتح»: ومناسبة التَّرجمة وحديثها للأبواب السَّابقة من جهة التَّفاوت في الكيفيَّة، ومن جهة جواز نسبة القراءة للقارئ.

٤٦٤/١٠

وسبق الحديث في «الفضائل» [ح: ٤٩٩٢] و«الخصومات» [ح: ٢٤١٩].

٥٤ - باب قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾ وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «كُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ» يُقَالُ: مُيَسَّرٌ مُهَيَّأٌ

(باب قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ﴾) أي: سهَّلناه للادِّكار[2] والاتِّعاظ (﴿فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾ [القمر: ١٧]) متَّعظٍ يتَّعظ، وقيل/: ولقد سهَّلناه للحفظ وأعنَّا عليه من أراد حفظه فهل من طالبٍ لحفظه ليُعان عليه؟ ويُروَى أنَّ كتب أهل الأديان -كالتَّوراة والإنجيل- لا يتلوها أهلها إلَّا نظرًا ولا يحفظونها ظاهرًا كالقرآن، وثبت قوله: «﴿فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾» لأبي ذرٍّ والأَصيليِّ، وسقط لغيرهما (وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: كُلٌّ) بالتَّنوين (مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ) وصله هنا (يُقَالُ: مُيَسَّرٌ) قال المؤلِّف: أي: (مُهَيَّأٌ) وزاد هنا أبوا ذرٍّ والوقت والأَصيليُّ: «وقال مجاهدٌ» المفسِّر «يسَّرنا القرآن بلسانك» أي: «هوَّنَّا قراءته عليك» وهذا وصله الفريابيُّ، وزاد الكُشْمِيهَنيُّ: «وَقَالَ مَطَرٌ الوَرَّاقُ» بن طهمان، أبو رجاءٍ الخراسانيُّ: «﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾ قَالَ: هَلْ مِنْ طَالِبِ عِلْمٍ فَيُعَانَ عَلَيْهِ» وهذا[3] وصله الفريابيُّ.

د٧/١/٣٧١أ

---

(١) «رسول الله»: مثبتٌ من (د).

(٢) في غير (ب) و(س): «للأذكار».

(٣) «وهذا»: مثبتٌ من (د).

٧٥٥١ - حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَارِثِ، قَالَ يَزِيدُ: حَدَّثَنِي مُطَرِّفُ بْنُ عَبْدِ اللهِ، عَنْ عِمْرَانَ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ فِيمَا يَعْمَلُ العَامِلُونَ؟ قَالَ: «كُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ) عبد الله بن عمرو المُقْعَد قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَارِث) بن سعيدٍ، التَّنوريُّ (قَالَ[1] يَزِيدُ) من الزِّيادة ابن أبي يزيد واسمه سنان، المشهور بالرِّشك الضُّبَعيُّ (حَدَّثَنِي) بالإفراد (مُطَرِّفُ بْنُ عَبْدِ اللهِ) بن الشِّخِّير العامريُّ (عَنْ عِمْرَانَ) بن الحصين رضي الله عنه أنَّه (قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ فِيمَا يَعْمَلُ العَامِلُونَ) سبق في «كتاب القدر» [ح:٦٥٩٦]: «يا رسول الله أيُعرَف أهل الجنَّة من أهل النَّار؟ قال: «نعم» قال: فلِمَ[2] يعمل العاملون؟» أي: إذا سبق العلم بذلك فلا يحتاج العامل إلى العمل؛ لأنَّه سيصير[3] إلى ما قُدِّر له (قَالَ: كُلٌّ مُيَسَّرٌ) بتشديد السِّين المفتوحة (لِمَا خُلِقَ لَهُ) فعلى المكلَّف أن يدأب في الأعمال الصَّالحة، فإنَّ عمله أمارةٌ إلى ما يؤول إليه أمره غالبًا، ومطابقته للتَّرجمة ظاهرةٌ.

وسبق في «القدر» [ح:٦٥٩٦].

٧٥٥٢ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مَنْصُورٍ وَالأَعْمَشِ: سَمِعَا سَعْدَ ابْنَ عُبَيْدَةَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَلِيٍّ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم أَنَّهُ كَانَ فِي جِنَازَةٍ، فَأَخَذَ عُودًا فَجَعَلَ يَنْكُتُ فِي الأَرْضِ فَقَالَ: «مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا كُتِبَ مَقْعَدُهُ مِنَ الجَنَّةِ أَوْ مِنَ النَّارِ» قَالُوا: أَلَا نَتَّكِلُ؟ قَالَ: «اعْمَلُوا فَكُلٌّ مُيَسَّرٌ، ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ﴾»... الآيَةَ.

وبه قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد، ولأبي ذرٍّ: بالجمع (مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ) بالموحَّدة والمعجمة، بندارٌ قال: (حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ) محمَّد بن جعفرٍ قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجَّاج (عَنْ مَنْصُورٍ) هو ابن المعتمر (وَالأَعْمَشِ) سليمان بن مهران أنَّهما (سَمِعَا سَعْدَ بْنَ عُبَيْدَةَ) بسكون العين في الأوَّل وضمِّها في الثَّاني وفتح الموحَّدة، أبا حمزة -بالمهملة والزَّاي- السُّلميَّ -بالضَّمِّ- الكوفيَّ (عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ) عبد الله بن حبيبٍ الكوفيِّ السُّلَميِّ (عَنْ عَلِيٍّ) أي: ابن أبي طالبٍ رضي الله عنه (عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم: أَنَّهُ كَانَ فِي جِنَازَةٍ) زاد في «الجنائز» [ح:١٣٦٢]: «في بقيع الغرقد» (فَأَخَذَ

---

(١) زيد في (د): «حدَّثنا».

(٢) في (د): «فيم».

(٣) في (د): «يصير».

عُودًا فَجَعَلَ يَنْكُتُ) بضمِّ الكاف بعدها مُثنَّاةٌ فوقيَّةٌ، يضرب به (فِي الأَرْضِ فقال: ما منْكُمْ منْ أَحَدٍ إِلَّا كُتِبَ) بضمِّ الكاف، أي: قُدِّر في الأزل (مَقْعَدُهُ مِنَ الجَنَّةِ أَوْ مِنَ النَّارِ) «من» بيانيَّةٌ (قَالُوا) سبق تعيين القائل في «الجنائز»، وفي «التِّرمذيِّ» أنَّه عمر بن الخطَّاب: (ألا نتَّكِلُ) أي: نعتمد؟ زاد في «الجنائز»: «على كتابنا وندع العمل؟» [ح:١٣٦٢] (قَالَ: اعْمَلُوا) صالحًا (فَكُلٌّ مُيَسَّرٌ) أي: لما خُلِق له، ثمَّ قرأ ﷺ (﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ﴾ الآيَةَ [اللَّيل: ٥]).

ومطابقة الحديث للتَّرجمة في قوله: «ميسَّرٌ».

وسبق في «الجنائز» [ح:١٣٦٢].

٥٥ - بابُ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ ۝ فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ﴾.

﴿وَالطُّورِ ۝ وَكِتَٰبٍ مَّسْطُورٍ﴾ قَالَ قَتَادَةُ: مَكْتُوبٌ، يَسْطُرُونَ يَخُطُّونَ ﴿فِيٓ أُمِّ ٱلْكِتَٰبِ﴾ جُمْلَةِ الكِتَابِ وَأَصْلِهِ ﴿مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ﴾ مَا يَتَكَلَّمُ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا كُتِبَ عَلَيْهِ، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: يُكْتَبُ الخَيْرُ وَالشَّرُّ ﴿يُحَرِّفُونَ﴾ يُزِيلُونَ، وَلَيْسَ أَحَدٌ يُزِيلُ لَفْظَ كِتَابٍ مِنْ كُتُبِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَلَكِنَّهُمْ يُحَرِّفُونَهُ يَتَأَوَّلُونَهُ عَلَى غَيْرِ تَأْوِيلِهِ. ﴿دِرَاسَتِهِمْ﴾ تِلَاوَتُهُمْ. ﴿وَاعِيَةٌ﴾ حَافِظَةٌ ﴿وَتَعِيَهَآ﴾ تَحْفَظُهَا. ﴿وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ لِأُنذِرَكُم بِهِۦ﴾ يَعْنِي أَهْلَ مَكَّةَ ﴿وَمَنۢ بَلَغَ﴾ هَذَا القُرْآنُ فَهُوَ لَهُ نَذِيرٌ.

(بابُ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ﴾) أي: شريفٌ عالي الطَّبقة في الكتب، وفي نظمه وإعجازه، فليس كما تزعمون أنَّه مفترًى وأنَّه أساطير الأوَّلين (﴿فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ﴾ [البروج:٢٢]) من وصول الشَّياطين إليه/. د٣٧١/٧ب

وقوله تعالى: (﴿وَالطُّورِ﴾) الجبل الذي كلَّم الله عليه موسى وهو بمَدْيَن (﴿وَكِتَٰبٍ مَّسْطُورٍ﴾ [الطور: ١-٢] قَالَ قَتَادَةُ) فيما وصله المؤلِّف في كتاب «خلق أفعال العباد» أي: (مَكْتُوبٌ. يَسْطُرُونَ) أي: (يَخُطُّونَ) رواه عبد بن حُمَيدٍ من طريق شيبان عن قتادة (﴿فِيٓ أُمِّ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الزخرف: ٤] جُمْلَةِ الكِتَابِ وَأَصْلِهِ) كذا أخرجه عبد الرَّزَّاق في «تفسيره» عن مَعْمَرٍ عن قتادة.

(﴿مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ﴾ [ق:١٨]) أي: (مَا يَتَكَلَّمُ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا كُتِبَ/ عَلَيْهِ) وصله ابن أبي حاتمٍ من طريق شعيب بن إسحاق عن سعيد بن أبي عَروبة عن قتادة و(1) الحسن، ومن طريق زائدة بن ٤٦٥/١٠

(1) في (ب) و(س): «عن»، والمثبت موافق لما في «الفتح» (١٣/٢٣٢).

قدامة عن الأعمش عن مجمعٍ قال: «الملك مداده ريقه، وقلمه لسانه».

(وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ) رضي الله عنهما في قوله تعالى: ﴿مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ﴾ (يُكْتَبُ الخَيْرُ وَالشَّرُّ).

وقوله: (﴿يُحَرِّفُونَ﴾) في قوله تعالى: ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾ [المائدة: ١٣] أي: (يُزِيلُونَ، وَلَيْسَ أَحَدٌ يُزِيلُ لَفْظَ كِتَابٍ مِنْ كُتُبِ اللهِ عز وجل، وَلَكِنَّهُمْ يُحَرِّفُونَهُ يَتَأَوَّلُونَهُ عَلى غَيْرِ تَأْوِيلِهِ) يحتمل أن يكون هذا من كلام المؤلِّف ذيَّل[1] به على تفسير ابن عبَّاسٍ، وأن يكون من بقيَّة كلام ابن عبَّاسٍ في تفسير الآية، وقد صرَّح كثيرٌ بأنَّ اليهود والنَّصارى بدَّلوا ألفاظًا كثيرةً من التَّوراة والإنجيل وأتوا بغيرها من قِبَل أنفسهم، وحرَّفوا أيضًا كثيرًا من المعاني بتأويلها على غير الوجه، ومنهم من قال: إنَّهم بدَّلوهما كلَّهما، ومن ثمَّ قيل: بامتهانهما، وفيه نظرٌ؛ إذ الآيات والأخبار كثيرةٌ في أنَّه بقي منهما أشياء كثيرةٌ لم تُبدَّل، منها آية ﴿ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِيَّ ٱلْأُمِّيَّ﴾ [الأعراف: ١٥٧] وقصَّة رجم اليهوديِّين، وقيل: التَّبديل وقع في اليسير منهما، وقيل: وقع في المعاني لا في الألفاظ، وهو الذي ذكره هنا، وفيه نظرٌ فقد وُجِد في الكتابين ما لا يجوز أن يكون بهذه الألفاظ من عند الله أصلًا، وقد نقل بعضهم الإجماع على أنَّه لا يجوز الاشتغال بالتَّوراة والإنجيل ولا كتابتهما ولا نظرهما، وعند أحمد والبزَّار -واللَّفظ له- من حديث جابرٍ قال: نسخ عمر كتابًا من التَّوراة بالعربيَّة، فجاء به إلى النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم فجعل يقرأ، ووجه النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم يتغيَّر، فقال له رجلٌ من الأنصار: ويحك يا ابن الخطَّاب؛ ألا ترى وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا تسألوا أهل الكتاب عن شيءٍ فإنَّهم لن يهدوكم و[2]قد ضلُّوا، وإنَّكم إمَّا أن تكذِّبوا[3] بحقٍّ أو تصدِّقوا بباطلٍ، والله لو كان موسى بين أظهركم ما حلَّ له إلَّا اتِّباعي[4]» ورُوِي في ذلك أحاديث أخر كلُّها ضعيفةٌ، لكنَّ مجموعها يقتضي أنَّ لها أصلًا، قال الحافظ ابن حجرٍ في «الفتح» -ومنه لخَّصت ما ذكرته-: والذي يظهر أنَّ كراهة[5] ذلك للتَّنزيه لا للتَّحريم، والأَولى في هذه المسألة التَّفرقة بين من لم يتمكَّن ويَصِرْ

---

(١) في (ع): «دليل»، وهو تحريفٌ.

(٢) زيد في (ع): «إنَّهم».

(٣) في (د): «تكذِّبوهم».

(٤) في هامش (د) من نسخة: «إلَّا أن يتبعني».

(٥) في (د): «كراهيَّة».

من الرَّاسخين في الإيمان، فلا يجوز له/ النَّظر في شيءٍ من ذلك، بخلاف الرَّاسخ فيه ولا سيَّما عند الاحتياج إلى الرَّدِّ على المخالف، ويدلُّ له نقل الأئمَّة قديمًا وحديثًا من التَّوراة، وإلزامهم التَّصديق بمحمَّدٍ ﷺ بما يستخرجونه من كتابهم، وأمَّا الاستدلال للتَّحريم بما ورد من غضبه عليه الصلاة والسلام فمردودٌ بأنَّه قد يغضب من فعل المكروه، ومن فعل ما هو خلاف الأولى إذا صدر ممَّن لا يليق به ذلك كغضبه من تطويل معاذٍ الصَّلاة بالقراءة. انتهى. د٢/٣٧٢

وقوله: (﴿دِرَاسَتِهِمْ﴾) في قوله تعالى: ﴿وَإِن كُنَّا عَن دِرَاسَتِهِمْ لَغَٰفِلِينَ﴾ [الأنعام: ١٥٦] هي (تِلَاوَتُهُمْ) وصله ابن أبي حاتمٍ من طريق عليِّ بن أبي[1] طلحة، عن ابن عبَّاسٍ.

وقوله: (﴿وَٰعِيَةٌ﴾) من قوله تعالى: ﴿وَتَعِيَهَآ أُذُنٌ وَٰعِيَةٌ﴾ [الحاقَّة: ١٢] أي: (حَافِظَةٌ ﴿وَتَعِيَهَآ﴾) أي: (تَحْفَظُهَا) وصله ابن أبي حاتمٍ عن ابن عبَّاسٍ أيضًا، وقوله تعالى: (﴿وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ لِأُنذِرَكُم بِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٩]) قال ابن عبَّاسٍ فيما وصله ابن أبي حاتمٍ أيضًا: (يَعْنِي أَهْلَ مَكَّةَ، ﴿وَمَنۢ بَلَغَ﴾ هَذَا القُرْآنُ فَهْوَ لَهُ نَذِيرٌ) وصله ابن أبي حاتمٍ عن ابن عبَّاسٍ أيضًا.

٧٥٥٣ - وَقَالَ لِي خَلِيفَةُ بْنُ خَيَّاطٍ: حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ: سَمِعْتُ أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَمَّا قَضَى اللهُ الخَلْقَ كَتَبَ كِتَابًا عِنْدَهُ غَلَبَتْ -أَوْ قَالَ: سَبَقَتْ- رَحْمَتِي غَضَبِي، فَهْوَ عِنْدَهُ فَوْقَ العَرْشِ».

قال البخاريُّ: (وَقَالَ لِي خَلِيفَةُ بْنُ خَيَّاطٍ) أي: في المذاكرة: (حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ) قال: (سَمِعْتُ أَبِي) سليمان بن طرخان (عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ) نُفَيعٍ الصَّائغ البصريِّ (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رضي الله عنه (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: لَمَّا قَضَى اللهُ الخَلْقَ) أي: أتمَّه (كَتَبَ كِتَابًا عِنْدَهُ) والعنديَّة المكانيَّة مستحيلةٌ في حقِّه تعالى، فتُحمَل على ما يليق به أو تُفوَّض إليه، ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنيِّ: «لمَّا خلق الله الخلق كتب كتابًا عنده»: (غَلَبَتْ -أَوْ قَالَ: سَبَقَتْ- رَحْمَتِي غَضَبِي، فَهْوَ عِنْدَهُ فَوْقَ العَرْشِ) واستُشكِل بأنَّ صفات الله قديمةٌ، والقِدَم عدم المسبوقيَّة، فكيف يتصوَّر السَّبق؟ وأجيب بأنَّهما من صفات الأفعال، أو[2] المراد سبق تعلُّق الرَّحمة، وذلك لأنَّ إيصال العقوبة بعد عصيان العبد بخلاف إيصال الخير فإنَّه من مقتضيات صفاته، قال المهلَّب: وما ذُكِر من

(١) «أبي»: سقط من غير (ع).

(٢) في (د): «وبأنَّ».

سبق رحمتِه غضبَه فظاهرٌ؛ لأنَّ من غضب عليه من خلقه لم يخيِّبه في الدُّنيا من رحمته، وقال غيره: إنَّ رحمته لا تنقطع عن أهل النَّار المخلَّدين من الكفَّار؛ إذ في قدرته تعالى أن يخلق لهم عذابًا يكون عذاب النَّار يومئذٍ لأهلها رحمةً وتخفيفًا بالإضافة إلى ذلك العذاب.

٧٥٥٤ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي غَالِبٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ: أَنَّ أَبَا رَافِعٍ حَدَّثَهُ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ ﷺ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ اللهَ كَتَبَ كِتَابًا قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ الخَلْقَ: إِنَّ رَحْمَتِي سَبَقَتْ غَضَبِي، فَهُوَ مَكْتُوبٌ عِنْدَهُ فَوْقَ العَرْشِ».

وبه قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد، ولأبي ذرٍّ: بالجمع (مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي غَالِبٍ) بالغين المعجمة وكسر اللَّام أبو عبد/الله القومسيُّ -بالقاف والميم والسِّين المهملة- نزل بغداد، ويقال له: الطَّيالسيُّ، وكان حافظًا من أقران البخاريِّ قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ) البصريُّ، ويقال له: ابن أبي سمينة بالسِّين المهملة وبالنُّون بوزن «عظيمة» ولم يتقدَّم له في البخاريِّ ذكرٌ، قال: (حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ) قال/: (سَمِعْتُ أَبِي) سليمان بن طرخان التَّيميَّ (يَقُولُ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ) بن دعامة: (أَنَّ أَبَا رَافِعٍ) نُفيعًا الصَّائغ المدنيَّ[1] (حَدَّثَهُ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ ﷺ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: إِنَّ اللهَ) ﷻ (كَتَبَ كِتَابًا) إمَّا حقيقةً عن كتابة اللَّوح المحفوظ، أي: خلق صورته فيه، أو أمر بالكتابة (قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ الخَلْقَ: إِنَّ رَحْمَتِي سَبَقَتْ غَضَبِي، فَهُوَ مَكْتُوبٌ عِنْدَهُ فَوْقَ العَرْشِ) وفي الحديث السَّابق [ح:٧٥٥٣]: «لمَّا قضى الله الخلق كتب» ففيه: أنَّ الكتابة بعد الخلق، وقال هنا[2]: «قبل أن يخلق الخلق» فالمراد من الأوَّل: تعلُّق الخلق، وهو حادثٌ فجاز أن يكون بعده، وأمَّا الثَّاني فالمراد منه: نفس الحكم وهو أزليٌّ؛ فبالضَّرورة يكون قبله، والحديث سبق مرارًا، والله الموفِّق والمعين.

٤٦٦/١٠

د٣٧٢/٧ب

٥٦ - بابُ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾. ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾

وَيُقَالُ لِلْمُصَوِّرِينَ: أَحْيُوا مَا خَلَقْتُمْ ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ يُغْشِى ٱلَّيْلَ ٱلنَّهَارَ يَطْلُبُهُۥ حَثِيثًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ وَٱلنُّجُومَ مُسَخَّرَٰتٍۭ بِأَمْرِهِۦٓ أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ قَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ: بَيَّنَ اللهُ الخَلْقَ مِنَ الأَمْرِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾ وَسَمَّى النَّبِيُّ ﷺ الإِيمَانَ عَمَلًا، قَالَ أَبُو ذَرٍّ وَأَبُو هُرَيْرَةَ: سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ: أَيُّ الأَعْمَالِ أَفْضَلُ؟ قَالَ:

---

(١) لا يتعارض هذا مع ما سبق من أنه بصري، فهو مدني نزل البصرة.

(٢) «هنا»: ليس في (د).

«إِيمَانٌ بِاللهِ وَجِهَادٌ فِي سَبِيلِهِ وَقَالَ: ﴿جَزَآءَۢ بِمَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ﴾» وَقَالَ وَفْدُ عَبْدِ القَيْسِ لِلنَّبِيِّ ﷺ: مُرْنَا بِجُمَلٍ مِنَ الأَمْرِ إِنْ عَمِلْنَا بِهَا دَخَلْنَا الجَنَّةَ، فَأَمَرَهُمْ بِالإِيمَانِ وَالشَّهَادَةِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، فَجَعَلَ ذَلِكَ كُلَّهُ عَمَلًا.

(بابُ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمۡ﴾) أي: أتعبدون من الأصنام ما تنحتونها وتجعلونها[1] بأيديكم والله خلقكم (﴿وَمَا تَعۡمَلُونَ﴾ [الصَّافات: ٩٦]) أي: وخلق عملكم وهو التَّصوير والنَّحت ك: عَمِلَ الصَّائغُ السِّوارَ، أي: صاغه، فجوهرُها بخلق الله، وتصويرُ أشكالها وإن كان من عملهم فبخلقه تعالى وإقدارهم على ذلك، وحينئذٍ فـ﴿مَا﴾ مصدريَّةٌ على ما اختاره سيبويه؛ لاستغنائها عن الحذف والإضمار، منصوبة المحلِّ عطفًا على الكاف والميم في ﴿خَلَقَكُمۡ﴾ وقيل: هي موصولةٌ بمعنى «الذي» على حذف الضَّمير، منصوبة المحلِّ عطفًا على الكاف والميم من ﴿خَلَقَكُمۡ﴾ أيضًا، أي: أتعبدون الذي تنحتون والله خلقكم وخلق ذلك[2] الذي تعملونه بالنَّحت، ويرجِّح كونها بمعنى «الذي» ما قبلها وهو قوله تعالى: ﴿أَتَعۡبُدُونَ مَا تَنۡحِتُونَ﴾ [الصَّافَّات: ٩٥] توبيخًا لهم على عبادة ما عملوه بأيديهم من الأصنام؛ لأنَّ كلمة ﴿مَا﴾ عامَّةٌ تتناول[3] ما يعلمونه من الأوضاع والحركات والمعاصي والطَّاعات وغير ذلك، فإنَّ المراد بأفعال العباد المختلف في كونها بخلق العبد، أو بخلق الرَّبِّ ﷿: هو ما يقع بكسب العبد ويُسنَد إليه مثل الصَّوم والصَّلاة والأكل والشُّرب والقيام والقعود ونحو ذلك، وقيل: إنَّها استفهاميَّةٌ منصوبةُ المحلِّ بقوله: ﴿تَعۡمَلُونَ﴾ استفهام توبيخٍ وتحقيرٍ لشأنها، وقيل: نكرةٌ موصوفةٌ حكمها حكم الموصوف[4]، وقيل: نافيةٌ، أي: إنَّ العمل في الحقيقة ليس لكم فأنتم لا تعملون ذلك لكنَّ الله هو خالقه، والذي ذهب إليه أكثر أهل السُّنَّة أنَّها مصدريَّةٌ، وقال[5] المعتزلة: إنَّها موصولةٌ محاولةً لمعتقدهم الفاسد، وقالوا: التَّقدير أتعبدون حجارةً تنحتونها والله خلقكم وخلق تلك الحجارة التي تعملونها؟ قال السُّهيليُّ في «نتائج الفِكَر»: ولا يصحُّ

---

(١) في (ب) و(س): «تعملونها».

(٢) «ذلك»: مثبتٌ من (د).

(٣) في (د): «متناولةٌ».

(٤) في (د): «الموصول»، وهو تحريفٌ.

(٥) في (ص): «وقالت».

د٧/١٣٧٣ ذلك من جهة النَّحو؛ إذ «ما» لا يصحُّ أن[1] تكون مع الفعل الخاصِّ إلَّا مصدريَّةً/ فعلى هذا فالآية تردُّ مذهبهم وتفسد قولهم، والنَّظم على قول أهل السُّنَّة أبدع، فإن قيل: قد تقول: عملت الصَّحفة وصنعت الجفنة، وكذا يصحُّ: عملت الصَّنم، قلنا: لا يتعلَّق ذلك إلَّا بالصُّورة التي هي التَّركيب والتَّأليف، وهي الفعل الذي هو الإحداث دون الجواهر بالاتفاق، ولأنَّ الآية وردت في إثبات استحقاق الخالق العبادة لانفراده بالخلق، وإقامة الحجَّة على من يعبد ما لا يخلق وهم يُخلَقون، فقال: أتعبدون ما لا يَخلق، وتَدَعون عبادة من خلقكم وخلق أعمالكم التي تعملون، ولو كان كما زعموا لَمَا قامت[2] الحجَّة من هذا الكلام؛ لأنَّه لو جعلهم خالقين لأعمالهم وهو خالق الأجناس لشرّكهم معه في الخلق -تعالى الله عن إفكهم- وقال البيهقيُّ في «كتاب الاعتقاد»: قال الله تعالى: ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [غافر: ٦٢] فدخل فيه الأعيان والأفعال من الخير والشَّرِّ، وقال تعالى: ﴿أَمْ جَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ خَلَقُوا۟ كَخَلْقِهِۦ فَتَشَٰبَهَ ٱلْخَلْقُ عَلَيْهِمْ قُلِ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّٰرُ﴾ [الرَّعد: ١٦] فنفى أن يكون خالقٌ غيرَه، ونفى أن يكون شيءٌ سواه غيرَ مخلوقٍ، فلو كانت الأفعال غيرَ مخلوقةٍ له لكان خالقَ بعضِ شيءٍ، وهو بخلاف الآية، ومن المعلوم أنَّ الأفعال أكثر من الأعيان، فلو كان الله خالق الأعيان، والنَّاس خالقي الأفعال، لكان مخلوقات النَّاس أكثر من مخلوقات الله -تعالى الله عن ذلك- وقال الشَّمس الأصفهانيُّ[3] في تفسير قوله[4]: ﴿وَمَا تَعْمَلُونَ﴾: أي: عملكم، وفيه دليلٌ على أنَّ أفعال العباد مخلوقةٌ لله تعالى، وأنَّها مكتسبةٌ للعباد حيث أثبت لهم عملًا، فأبطلت هذه الآية مذهب القدريَّة والجبريَّة معًا[5]، وقد رجَّح بعض العلماء كونها مصدريَّةً؛ لأنَّهم[6] لم يعبدوا الأصنام إلَّا لعملهم لا لجرم الصَّنم، وإلَّا لكانوا يعبدونه ١٠/٤٦٧ قبل/ النَّحت، فكأنَّهم عبدوا العمل، فأنكر عليهم عبادة المنحوت الذي لم ينفكَّ عن عمل

---

(١) «أن»: ليس في (د)، و«يصحُّ أن»: ليس في (ص) و(ع).

(٢) في (د): «زعموا لكانت»، ولا يصحُّ.

(٣) في (د): «الأصبهانيُّ».

(٤) في (د): «تفسيره».

(٥) في هامش (ل):

ودليلُ بطلانِ التَّولُّد ظاهرٌ لِقُصورِنا عن ردِّ سهمٍ جارِ «رائيَّة».

(٦) في (د): «لكونهم».

المخلوق، وقال الشَّيخ تقيُّ الدِّين ابن تيميَّة: سلَّمنا أنَّها موصولةٌ، لكن[1] لا نسلِّم أنَّ للمعتزلة فيها حجَّةً؛ لأنَّ قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ﴾ يدخل فيه ذاتهم وصفاتهم، وعلى هذا إذا كان خلقكم وخلق الذي تعملونه إن[2] كان المراد خلقه لها[3] قبل النحت؛ لزم أن يكون المعمول غير المخلوق وهو باطلٌ، فثبت أنَّ المراد خلقه لها قبل النَّحت وبعده، وأنَّ الله خلقها بما فيها من التَّصوير والنَّحت، فثبت أنَّه خالقُ ما تولَّد من فعلهم، ففي الآية دليلٌ على أنَّ الله[4] تعالى خلق أفعالهم القائمة بهم وخلق ما تولَّد عنها[5]، وقال الحافظ عماد الدِّين ابن كثيرٍ: كلٌّ من قولَي المصدر والموصول متلازمٌ[6]، والأظهر ترجيح المصدريَّة؛ لِمَا رواه البخاريُّ في كتاب «خلق أفعال العباد» من/ حديث حذيفة مرفوعًا: «إنَّ الله يصنع[7] كلَّ صانعٍ وصنعته» وأقوال الأئمَّة في هذه المسألة كثيرةٌ، والحاصل أنَّ العمل يكون مسندًا إلى العبد من حيث إنَّ له قدرةً عليه، وهو المسمَّى بالكسب، ومسندًا إلى الله تعالى من حيث إنَّ وجوده بتأثيره، فله جهتان: بإحداهما: ينفي الجبر، وبالأخرى ينفي القدر، وإسناده إلى الله حقيقة، وإلى العبد عادة، وهي صفةٌ يترتَّب عليها الأمر والنَّهي والفعل والتَّرك، فكلُّ ما أُسنِد من أفعال العباد إلى الله تعالى فهو بالنَّظر إلى تأثير القدرة، ويقال له الخلق، وما أسند إلى العبد إنَّما يحصل بتقدير الله تعالى، ويُقال له الكسب، وعليه يقع المدح والذَّمُّ كما يُذَمُّ المشوَّه الوجه، ويُحمَد الجميل الصُّورة، وأمَّا الثَّواب والعقاب فهو علامةٌ، والعبد إنَّما هو ملكٌ لله، يفعل فيه ما يشاء، والله أعلم.

د٧/٣٧٣ب

وقوله تعالى: (﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩]) مُقدَّرًا مُرتَّبًا على مقتضى الحكمة، أو مُقدَّرًا مكتوبًا في اللَّوح المحفوظ معلومًا قبل كونه، قد علمنا حاله وزمانه، و﴿كُلَّ شَيْءٍ﴾ منصوبٌ

---

(١) في (د): «لكنَّا».

(٢) في هامش (د) من نسخة: «إذا».

(٣) في (د): «له»، وفي هامشها من نسخةٍ كالمثبت.

(٤) في (د): «على أنَّه».

(٥) في هامش (ل):

الله خالقُ أفعالِ العبادِ وما ... يُظَنُّ توليده مِن فِعْلِ إنسانِ «نونيَّة».

(٦) قال الشيخ قطة رحمه الله: لعلَّ الأصوب أن يقول: «وكلا قولي المصدر والموصول متلازمان» لما لا يخفى.

(٧) في (ع): «صانعُ».

على الاشتغال، وقرأ أبو[1] السَّمَّال بالرَّفع، ورجَّح النَّاس النَّصب، بل أوجبه ابن الحاجب حذرًا من لبس المفسَّر بالصِّفة؛ لأنَّ الرَّفع يوهم ما لا يجوز على قواعد أهل السُّنَّة، وذلك لأنَّه إذا رُفِع كان مبتدأً، و﴿خَلَقْنَٰهُ﴾ صفةً لـ﴿كُلَّ﴾ أو لـ﴿شَيْءٍ﴾، و﴿بِقَدَرٍ﴾ خبره، وحينئذٍ يكون له مفهومٌ لا يخفى على متأمِّله، فيلزم أن يكون الشَّيء الذي ليس مخلوقًا لله تعالى لا بقدرٍ، وقال أبو البقاء: وإنَّما كان النَّصب أولى لدلالته على عموم الخلق، والرَّفع لا يدلُّ على عمومه، بل يفيد أنَّ كلَّ شيءٍ مخلوقٌ فهو بقدرٍ[2]. انتهى. وإنَّما دلَّ النَّصب في ﴿كُلَّ﴾ على العموم؛ لأنَّ التَّقدير إنَّا خلقنا كلَّ شيءٍ خلقناه بقدرٍ، فـ﴿خَلَقْنَٰهُ﴾ تأكيدٌ وتفسيرٌ لـ﴿خَلَقْنَٰهُ﴾ المضمر النَّاصب لـ﴿كُلَّ﴾ وإذا حذفته وأظهرت الأوَّل صار التَّقدير إنَّا خلقنا كلَّ شيءٍ بقدرٍ، فـ﴿خَلَقْنَٰهُ﴾ تأكيدٌ وتفسيرٌ لـ﴿خَلَقْنَا﴾ المضمر النَّاصب لـ«كلَّ شيءٍ» فهذا لفظٌ عامٌّ يعمُّ جميع المخلوقات، ولا يجوز أن يكون ﴿خَلَقْنَٰهُ﴾ صفةً لـ﴿شَيْءٍ﴾ لأنَّ الصِّفة والصِّلة لا يعملان فيما قبل الموصوف ولا الموصول، ولا يكونان تفسيرًا لِمَا يعمل فيما قبلهما، فإذا لم يبق ﴿خَلَقْنَٰهُ﴾ صفة لم يبقَ إلَّا أنَّه تأكيدٌ وتفسيرٌ للمضمر النَّاصب، وذلك يدلُّ على العموم، وقد نازع الرَّضيُّ ابنَ الحاجب في قوله السَّابق[3] فقال: المعنى في الآية لا يتفاوت بجعل الفعل خبرًا أو صفةً وذلك لأنَّ مراد الله تعالى بـ﴿كُلَّ شَيْءٍ﴾: كلُّ مخلوقٍ، نصبتَ ﴿كُلَّ﴾ أو رفعتَه، سواءٌ جعلت ﴿خَلَقْنَٰهُ﴾ صفة ﴿كُلَّ﴾[4] مع الرَّفع أو خبرًا عنه، وذلك أنَّ قوله: «خلقنا كلَّ شيءٍ بقدرٍ[5]» لا يريد به خلقنا كلَّ ما يقع عليه اسم شيءٍ؛ لأنَّه تعالى لم يخلق الممكنات غير المتناهية، ويقع على كلِّ واحدٍ منها اسم «شيء» فـ﴿كُلَّ شَيْءٍ﴾ في هذه الآية ليس كما في قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٨٤] لأنَّ معناه أنَّه قادرٌ/ على ممكنٍ غير متناهٍ، فإذا تقرَّر هذا قلنا: إنَّ معنى ﴿كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾ على أنَّ ﴿خَلَقْنَٰهُ﴾ هو الخبر: كل مخلوقٍ مخلوقٌ بقدرٍ، وعلى أنَّ ﴿خَلَقْنَٰهُ﴾ صفةٌ: كلُّ شيءٍ مخلوقٍ كائنٌ بقدرٍ، والمعنيان واحدٌ؛ إذ لفظ ﴿كُلَّ شَيْءٍ﴾ في الآية

د٣٧٤/٧أ

---

(١) زيد في (ص): «بكر»، ولعلَّه تحريفٌ.

(٢) في (ص): «مُقدَّرٌ».

(٣) قوله في مصابيح الجامع (٢٧١/١٠): «جعله ابن الحاجب مثالاً لما يجب فيه النصب في باب الاشتغال؛ حذرًا من لبس المفسَّر بالصفة فيوقع ذلك في خلاف المقصود».

(٤) في غير (ب) و(س): «كائن»، ولعلَّ المثبت هو الصَّواب.

(٥) «بقدرٍ»: ليس في (ص).

مختصٌّ بالمخلوقات، سواءٌ كان ﴿خَلَقْتُمْ﴾ صفةً له أو خبرًا، وليس ذلك[1] مع التَّقدير الأوَّل أعمَّ منه مع التَّقدير الثَّاني كما في مثالنا.

(وَيُقَالُ) بضمِّ أوَّله (لِلْمُصَوِّرِينَ) يوم القيامة، ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنيِّ: «ويقول» أي: الله أو الملَك بأمره تعالى: (أَحْيُوا) بفتح الهمزة (مَا خَلَقْتُمْ) أسند الخلق إليهم على سبيل الاستهزاء والتَّعجيز والتَّشبيه في الصُّورة فقط، وقال ابن بطَّالٍ: إنَّما نسب خلقها إليهم تقريعًا لهم لمضاهاتهم الله تعالى في خلقه، فبكَّتهم بأن قال: إذ شابهتم بما صوَّرتم مخلوقات الله تعالى فأحيوها كما أحيا هو -جلَّ وعلا- ما خلق، وقال في «الكواكب»: أسند الخلق إليهم صريحًا، وهو خلاف التَّرجمة، لكنَّ المراد كسبهم، فأُطلِق الخلق عليه استهزاءً، أو ضمَّن «خلقتم» معنى: «صوَّرتم» تشبيهًا بالخلق، أو أُطلِق بناءً على زعمهم فيه/. ٤٦٨/١٠

(﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ﴾) أي: في ستَّة أوقاتٍ، أو مقدار ستَّة أيَّامٍ، فإنَّ المتعارف زمان طلوع الشَّمس إلى غروبها، ولم يكن حينئذٍ، وفي خلق الأشياء تدريجًا مع القدرة على إيجادها دفعةً دليلٌ على الاختيار، واعتبارٌ للنُّظَّار، وحثٌّ على التَّأنِّي في الأمور (﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾) الاستواء «افتعالٌ» من السَّواء، والسَّواء يكون بمعنى: العدل والوسط، وبمعنى: الإقبال كما نقله الهرويُّ عن الفرَّاء، وتبعه ابن عرفة، وبمعنى: الاستيلاء، وأنكره ابن الأعرابيِّ وقال: العرب لا تقول: استولى، إلَّا لمن له[2] مضادٌّ، وفيما قاله نظرٌ، فإنَّ الاستيلاء من الولاء وهو القرب، أو من الولاية، وكلاهما لا يفتقر في إطلاقه لمضادٍّ[3]، وبمعنى: اعتدل، وبمعنى: علا، وإذا عُلِم هذا فيُنزَّل على ذلك الاستواء المناسب إلى الباري[4] تعالى على الوجه اللائق به، وقد ثبت عن الإمام مالكٍ أنَّه سُئِل: كيف استوى؟ فقال: «كيف» غير معقولٍ، والاستواء غير مجهولٍ، والإيمان به واجبٌ، والسُّؤال عنه بدعةٌ، فقوله: «كيف» غير معقولٍ؟ أي: «كيف» من صفات الحوادث، وكلُّ ما كان من صفات الحوادث فإثباته في صفات الله تعالى ينافي ما يقتضيه العقل، فيُجزَم بنفيه عن الله تعالى،

(١) «ذلك»: مثبتٌ من (ع).

(٢) «له»: ليس في (د).

(٣) في (د) و(ع): «المضادة».

(٤) في (ب) و(س): «الثَّابت للباري».

وقوله: «والاستواء غير مجهولٍ» أي: أنَّه معلوم المعنى عند أهل اللُّغة، و«الإيمان به على الوجه اللَّائق به تعالى واجبٌ»؛ لأنَّه من الإيمان بالله تعالى وكتبه[1]، و«السُّؤال عنه بدعةٌ» أي: حادثٌ؛ لأنَّ الصَّحابة ﷺ كانوا عالمين بمعناه اللَّائق بحسب اللُّغة، فلم يحتاجوا للسُّؤال عنه، فلمَّا جاء من/ لم يُحَط بأوضاع لغتهم ولا له نورٌ كنورهم يهديه لنور صفات الباري تعالى؛ شرع يسأل عن ذلك، فكان سؤاله سببًا لاشتباهه على النَّاس وزيغهم[2]، وتعيَّن على العلماء حينئذٍ أن يهملوا البيان، وقد مرَّ أنَّ «استوى» «افتعل» وأصله: العدل، وحقيقة الاستواء المنسوب إلى الله[3] تعالى في كتابه بمعنى: اعتدل، أي: قام بالعدل، وأصله من قوله: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ إلى قوله: ﴿قَآئِمَۢا بِٱلْقِسْطِ﴾ [آل عمران: ١٨] والعدل هو استواؤه، ويرجع معناه إلى أنَّه أعطى بعزَّته كلَّ شيءٍ خلقه موزونًا بحكمته البالغة في التَّعريف لخلقه بوحدانيَّته، ولذلك قرنه بقوله: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ والاستواء المذكور في القرآن استواءان: سماويٌّ وعرشيٌّ، فالأوَّل: مُعدًّى بـ«إلى» قال تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة: ٢٩] والثَّاني: بـ«على» لأنَّه تعالى قام بالقسط متعرِّفًا بوحدانيَّته في عالمَين -عالم الخلق، وعالم الأمر- وهو عالم التَّدبير[4]، فكان استواؤه على العرش للتَّدبير بعد انتهاء عالم الخلق، وبهذا يُفهَم سرُّ تعدية الاستواء العرشيِّ بـ«على» لأنَّ التَّدبير للأمر لا بدَّ فيه من استعلاءٍ واستيلاءٍ، والعرش جسمٌ كسائر الأجسام، سُمِّي به لارتفاعه، أو للتَّشبيه بسرير الملِك، فإنَّ الأمور والتَّدابير تنزل منه (﴿يُغْشِى ٱلَّيْلَ ٱلنَّهَارَ﴾) يغطِّيه[5]، ولم يذكر عكسه للعلم به (﴿يَطْلُبُهُۥ حَثِيثًا﴾) يعقبه سريعًا كالطَّالب له، لا يفصل بينهما شيءٌ، والحثيث «فعيلٌ» من الحثِّ، وهو صفة مصدرٍ محذوفٍ أو حالٌ من الفاعل بمعنى: حاثًّا، أو المفعول بمعنى: محثوثًا (﴿وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ وَٱلنُّجُومَ مُسَخَّرَٰتٍۭ بِأَمْرِهِۦٓ﴾) بقضائه وتصريفه، ونصبها بالعطف على ﴿ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ ونصب ﴿مُسَخَّرَٰتٍۭ﴾ على الحال (﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾) فإنَّه الموجد والمتصرِّف (﴿تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأعراف: ٥٤]) تعالى بالوحدانيَّة في الألوهيَّة، وتعظَّم بالتفرُّد في الرُّبوبيَّة، وسقط لأبي

د٣٧٤/٧ب

---

(١) في (د): «وبكتبه».

(٢) في (د): «زيغهم».

(٣) في (د): «لله».

(٤) في (د): «التقدير».

(٥) في (د): «يطلبه».

ذرٍّ قوله «﴿فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ﴾...» إلى آخر الآية، وقال بعد قوله: ﴿وَالْأَرْضَ﴾ «إلى: ﴿تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾».

(قَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ) سفيان، فيما وصله ابن أبي حاتمٍ في كتاب «الرَّدِّ على الجهميَّة»: (بيَّنَ اللهُ الخَلْقَ مِنَ الأَمْرِ) أي: فرَّق بينهما (بِقَوْلِهِ[1] تَعَالَى) في الآية السَّابقة: (﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤]) حيث عطف أحدهما على الآخر، فـ﴿الْخَلْقُ﴾ هو المخلوقات، و﴿الْأَمْرُ﴾ هو الكلام، فالأوَّل حادثٌ، والثَّاني قديمٌ، وفيه: أن لا خلق لغيره تعالى، حيث حصر على ذاته تعالى بتقديم الخبر على المبتدأ (وَسَمَّى النَّبِيُّ ﷺ الإِيمَانَ عَمَلًا، قَالَ أَبُو ذَرٍّ) الغفاريُّ ﵁ فيما وصله المؤلِّف في «العتق» [ح:٢٥١٨] (وَأَبُو هُرَيْرَةَ) ﵁ فيما وصله في «الإيمان» [ح:٢٦] و«الحجِّ» [ح:١٥١٩] (سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ: أَيُّ الأَعْمَالِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: إِيمَانٌ بِاللهِ وَجِهَادٌ فِي سَبِيلِهِ، وَقَالَ) تعالى: (﴿جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [السجدة: ١٧]) من الإيمان وغيره من[2] الطَّاعات، فسمِّي الإيمان/ عملًا حيث أدخله في جملة الأعمال (وَقَالَ وَفْدُ عَبْدِ القَيْسِ) ربيعة (لِلنَّبِيِّ ﷺ) فيما وصله المؤلِّف بعدُ [ح:٧٥٥٥]: (مُرْنَا بِجُمَلٍ) أمورٍ[3] كليَّةٍ مجملةٍ (مِنَ الأَمْرِ إِنْ عَمِلْنَا بِهَا دَخَلْنَا الجَنَّةَ، فَأَمَرَهُمْ بِالإِيمَانِ) أي: بتصديق الشَّارع ﵊ فيما عُلِم مجيئه به ضرورةً (وَالشَّهَادَةِ)/ بالوحدانيَّة لله تعالى (وَإِقَامِ الصَّلَاةِ) المفروضة (وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ) المكتوبة (فَجَعَلَ) ﷺ (ذَلِكَ كُلَّهُ) ومن جملته الإيمان (عَمَلًا).

د٧/١٣٧٥أ

٤٦٩/١٠

٧٥٥٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ الوَهَّابِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَهَّابِ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ وَالقَاسِمِ التَّمِيمِيِّ، عَنْ زَهْدَمٍ قَالَ: كَانَ بَيْنَ هَذَا الحَيِّ مِنْ جَرْمٍ وَبَيْنَ الأَشْعَرِيِّينَ وُدٌّ وَإِخَاءٌ، فَكُنَّا عِنْدَ أَبِي مُوسَى الأَشْعَرِيِّ فَقُرِّبَ إِلَيْهِ الطَّعَامُ فِيهِ لَحْمُ دُجَاجٍ، وَعِنْدَهُ رَجُلٌ مِنْ بَنِي تَيْمِ اللهِ كَأَنَّهُ مِنَ المَوَالِي، فَدَعَاهُ إِلَيْهِ فَقَالَ: إِنِّي رَأَيْتُهُ يَأْكُلُ شَيْئًا فَقَذِرْتُهُ، فَحَلَفْتُ لَا آكُلُهُ، فَقَالَ: هَلُمَّ فَلأُحَدِّثْكَ عَنْ ذَاكَ: إِنِّي أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فِي نَفَرٍ مِنَ الأَشْعَرِيِّينَ نَسْتَحْمِلُهُ قَالَ: «وَاللهِ لَا أَحْمِلُكُمْ، وَمَا عِنْدِي مَا أَحْمِلُكُمْ» فَأُتِيَ النَّبِيُّ ﷺ بِنَهْبِ إِبِلٍ فَسَأَلَ عَنَّا فَقَالَ: «أَيْنَ النَّفَرُ الأَشْعَرِيُّونَ» فَأَمَرَ لَنَا بِخَمْسِ ذَوْدٍ غُرِّ الذُّرَى، ثُمَّ انْطَلَقْنَا قُلْنَا: مَا صَنَعْنَا؟ حَلَفَ رَسُولُ اللهِ ﷺ لَا يَحْمِلُنَا، وَمَا عِنْدَهُ مَا يَحْمِلُنَا، ثُمَّ

---

(١) في (د): «لقوله»، وكذا في «اليونينيَّة».

(٢) قوله: «غيره من»: ليس في (ع).

(٣) «أمور»: ليس في (د).

حَمَلَنَا، تَغفَّلْنَا رَسُولَ اللهِ ﷺ يَمِينَهُ، وَاللهِ لَا نُفلِحُ أَبَدًا، فَرَجَعْنَا إِلَيْه فَقُلْنَا لَهُ فقالَ: «لَسْتُ أنا أَحْمِلُكُمْ، وَلَكِنَّ اللهَ حَمَلَكُمْ، إِنِّي وَاللهِ لَا أَحْلِفُ عَلَى يَمِينٍ فَأَرَى غَيْرَهَا خَيْرًا منها إِلَّا أَتَيْتُ الَّذِي هُو خَيْرٌ، وَتَحَلَّلْتُهَا».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ الوَهَّابِ) الحجبيُّ قال: (حدَّثنا عبْدُ الوهَّاب) بن عبد المجيد الثَّقفيُّ قال: (حَدَّثَنَا أَيُّوبُ) بن أبي تميمة، أبو بكرٍ السَّختيانيُّ الإمام (عنْ أبي قِلَابَةَ) بكسر القاف، عبد الله زيدٍ الجرميّ (وَالقَاسِمِ) بن عاصمٍ (التَّمِيمِيِّ) وقيل الكلبيّ، وقيل اللَّيثيّ، كلاهما (عَنْ زَهْدَمٍ) بفتح الزَّاي وبالدَّال المهملة بينهما هاءٌ ساكنةٌ، ابن مضَرِّبٍ بالضَّاد المعجمة المفتوحة والرَّاء المشدَّدة المكسورة، من التَّضريب، أنَّه (قَالَ: كَانَ بَيْنَ هَذَا الحَيِّ مِنْ جَرْمٍ) بفتح الجيم وسكون الرَّاء (وَبَيْنَ الأَشْعَرِيِّينَ) جمع أشعريٍّ نسبةً إلى أشعر أبي قبيلة من اليمن (وُدٌّ) بضمِّ الواو وتشديد الدَّال، محبَّةٌ (وَإِخَاءٌ) بكسر الهمزة وتخفيف الخاء المعجمة ممدودًا، مؤاخاةٌ، قال[1]: (فَكُنَّا عِنْدَ أَبِي مُوسَى) عبد الله بن قيسٍ (الأَشْعَرِيِّ) رضي الله عنه (فَقُرِّبَ إِلَيْهِ الطَّعَامُ) بضمِّ القاف مبنيًّا للمفعول، و«الطَّعام» معرَّفٌ، وللأَصيليِّ: «طعامٌ» كذا رأيته في أصلٍ معتمدٍ، وهو الذي في «اليونينيَّة» والذي في الفرع بالتَّنكير فقط غير معزوٍّ (فِيهِ لَحْمُ دُجَاجٍ) مثلَّث الدَّال، يقع على الذَّكر والأنثى (وَعِنْدَهُ) وعند أبي موسى (رَجُلٌ مِنْ بَنِي تَيْمِ الله) بفتح الفوقيَّة وسكون التَّحتيَّة، قبيلةٍ من قضاعة (كَأَنَّهُ) وللأَصيليِّ ممَّا ليس في الفرع «كان» (مِنَ المَوَالِي، فَدَعَاهُ) أبو موسى (إِلَيْهِ) أي: إلى لحم الدَّجاج (فَقَالَ) الرَّجل: (إِنِّي رَأَيْتُهُ يَأْكُلُ شَيْئًا) من النَّجاسة، وثبت «شيئًا» للكشميهنيِّ، وسقط لغيره (فَقَذِرْتُهُ) بكسر الذَّال المعجمة، أي: فكرهته (فَحَلَفْتُ، لَا آكُلُهُ) وللكشميهنيِّ: «ألَّا آكله» واختُلِف بالجَلَّالة فقال مالكٌ: لا بأس بأكل الجَلَّالة من الدَّجاج وغيره، إنَّما جاء النَّهي عنها للتَّقذُّر، ولأبي داود والنَّسائيِّ من حديث عبد الله بن عمرو بن العاصي: «نهى رسول الله ﷺ يوم خيبر عن لحوم الحمر الأهليَّة، وعن الجَلَّالة إذا تغيَّر لحمها بأكل النَّجاسة» وصحَّح النَّوويُّ أنَّه إذا ظهر تغيُّر لحم الجَلَّالة من نَعَمٍ أو دجاجٍ بالرَّائحة والنَّتن في عرقها وغيره كُرِه أكلها، وذهب جماعةٌ من الشَّافعيَّة -وهو قول الحنابلة- إلى أنَّ النَّهي للتَّحريم، وهو الذي صحَّحه الشَّيخ أبو إسحاق المروزيُّ وإمام الحرمين والبغويُّ والغزاليُّ. ولم يُسَمَّ الرَّجل المذكور في الحديث،

---

(١) «قال»: مثبتٌ من (د).

وفي سياق التِّرمذيِّ: أنَّه زهدم، وكذا عند أبي عَوانة في «صحيحه» ويحتمل أن يكون كلٌّ من زَهْدَم والآخر امتنعا من الأكل (فَقَالَ) أبو موسى له: (هلُمَّ) تعال (فلأُحَدِّثك[1]/ عن ذاك) أي: فوالله لأحدِّثك، أي: عن الطَّريق في حلِّ اليمين، وفي أصل «اليونينيَّة»: «فلْأحدِّثك» بسكون اللَّام والمثلَّثة، ولأبي ذرٍّ عن الحَمُّويي والمُستملي: «فلأحدثنَّك»[2] بنون التَّأكيد عن ذلك باللَّام قبل الكاف: (إنِّي أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فِي نَفَرٍ مِنَ الأَشْعَرِيِّين) ما بين الثَّلاثة إلى العشرة من الرِّجال (نَسْتَحْمِلُهُ) نطلب منه أن يحملنا ويحمل أثقالنا في غزوة تبوك على شيءٍ من الإبل (قَالَ) صلوات الله وسلامه عليه: (وَاللهِ لَا أَحْمِلُكُمْ، وَمَا عِنْدِي مَا أَحْمِلُكُمْ) أي: عليه (فَأُتِيَ النَّبِيُّ) بضمِّ الهمزة مبنيًّا للمفعول (ﷺ بِنَهْبِ إِبِلٍ) من غنيمةٍ (فَسَأَلَ عَنَّا فَقَالَ: أَيْنَ النَّفَرُ الأَشْعَرِيُّونَ؟) فأتينا (فَأَمَرَ لَنَا بِخَمْسِ ذَوْدٍ) بفتح الذَّال المعجمة وسكون الواو بعدها دالٌ مهملةٌ، وهو من الإبل ما بين الثِّنتين إلى التِّسعة، وقيل: ما بين الثَّلاثة إلى العشرة، واللَّفظة مؤنَّثةٌ لا واحد لها من لفظها كالنَّعم، وقال أبو عبيدٍ: الذَّود من الإناث دون الذُّكور، وفي «غزوة تبوك» [ح: ٤٤١٥] ستَّة أبعرةٍ، وفي «الأيمان والنُّذور» [ح: ٦٧١٨] بثلاثة ذودٍ، ولا تنافي في ذلك لأنَّ ذكر عددٍ لا ينافي غيره، وقوله: «خمس» بالتَّنوين، وفي رواية[3]: بغير تنوينٍ على الإضافة، واستنكره أبو البقاء في «غريبه»[4] وقال: والصَّواب تنوين «خمس» وأن يكون «ذود» بدلًا من «خمس» فإنه لو كان بغير تنوينٍ لتغيَّر المعنى؛ لأنَّ العدد المضاف غير المضاف إليه، فيلزم أن يكون «خمس» خمسة عشر بعيرًا؛ لأنَّ الإبل الذَّود ثلاثةٌ[5]، وتعقَّبه الحافظ ابن حجرٍ فقال: ما أدري كيف حُكِم

د/٧: ٣٧٥ب

---

(١) في هامش (ل): في «الفرع»: «فلأُحَدِّثَكَ»؛ بسكون اللَّام وفتح المثلَّثة. «منه».

(٢) زيد في (د): «بسكون اللَّام والمثلَّثة، ولأبي ذرٍّ عن الحمُّويي والمُستملي: فلأحدثنَّك»، وهو تكرار.

(٣) في (د) و(ع): «ورُوِي»، و«رواية»: ليس في (ل)، وفي هامش (ص) و(ل): كذا في خطِّه: «وفي»، ولم يذكرِ المنسوب إليه مِن الكتب أو غيرها؛ فليُحرَّر.

(٤) في (ع): «غرائبه».

(٥) قال السندي في «حاشيته»: (فأمر لنا بخمس ذودٍ) وهو بإضافة خمسٍ إلى ذود، وذود: جمع (ناقة) معنى، وإضافة اسم العدد إليه تفيدُ أنَّ آحادها خمسٌ، كلُّ واحد من تلك الآحاد ناقةٌ لا ذود، كما أنَّ إضافة خمسة في قولك: عندي خمسة رجال، إلى رجالٍ؛ لإفادة أنَّ العدد لآحاد الرجال لا لنفس الجمع، وكلُّ واحد من الآحاد رجلٌ لا رجال.

ومثل: (خمس ذود) قوله تعالى: ﴿وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ﴾[النمل: ٤٨]؛ لإفادةِ أن آحاد الرَّهط كانوا تسعة، وكلُّ واحد من تلك الآحاد رجل لا رهط.

=

بفساد المعنى إذا كان العدد كذا، وليكن عدد الإبل خمسة عشر بعيرًا فما الذي يضرُّ؟ وقد ثبت في بعض طرقه: خذ هذين القرينين وهذين القرينين إلى أن عدَّ ستَّ مرَّاتٍ، والذي قاله إنَّما يتمُّ أنْ[1] لو جاءت روايةٌ صريحةٌ أنَّه لم يُعطهم سوى خمسة أبعرةٍ (غُرِّ الذُّرى) بضمِّ الغين المعجمة وتشديد الرَّاء، و«الذُّرى» بالذَّال المعجمة المضمومة وفتح الرَّاء، جمع ذروةٍ، وهي أعلى كلِّ شيءٍ، أي: ذوي الأسنمة البيض من سمنهنَّ وكثرة شحومهنَّ.

١٠/٤٧٠ (ثُمَّ انْطَلَقْنَا قُلْنَا: مَا صَنَعْنَا؟) بسكون العين/ (حَلَفَ رَسُولُ اللهِ ﷺ لَا يَحْمِلُنَا) ولأبي ذرٍّ: «أن لا يحملنا» (وَمَا عِنْدَهُ مَا يَحْمِلُنَا، ثُمَّ حَمَلَنَا) بفتح اللَّام في الأخير[2] (تَغَفَّلْنَا رَسُولَ اللهِ ﷺ يَمِينَهُ) بسكون اللَّام، أي: طلبنا غفلته وكنَّا سبب ذهوله عمَّا وقع (وَاللهِ لَا نُفْلِحُ أَبَدًا، فَرَجَعْنَا إِلَيْهِ) صلوات الله وسلامه عليه (فَقُلْنَا لَهُ) ذلك (فَقَالَ: لَسْتُ أَنَا أَحْمِلُكُمْ، وَلَكِنَّ اللهَ حَمَلَكُمْ) حقيقةً؛ لأنَّه خالق أفعال العباد، وهذا مناسبٌ لِمَا تُرجم به[3]، وقال ابن المُنيِّر[4]: الذي يظهر أنَّ النَّبيَّ ﷺ حلف لا يحملهم، فلمَّا حملهم راجعوه في يمينه، فقال: «ما أنا حملتكم، ولكنَّ الله حملكم» فبيَّن أنَّ يمينه إنَّما انعقدت/ فيما يملك، فلو حملهم على ما يملك لحنث وكفَّر، ولكنَّه حملهم على ما لا يملك ملكًا خاصًّا وهو مال الله، وبهذا لا يكون قد حنث في يمينه هذا مع قصده عليه الصلاة والسلام في الأوَّل أنَّه لا يحملهم على ما لا يملك[5] بقرضٍ يتكلَّفه[6] ونحو ذلك، وأمَّا قوله د٧/٣٧٦أ

= والحاصل: أنَّ اسم العدد من ثلاثة إلى عشرة يُضاف إلى الجمع لفظًا أو معنًى، لإفادة عدد آحاد ذلك الجمع لا تعدد نفس الجمع.

والعجبُ من أبي البقاء مع كمالهِ في علمِ العربية قال: الصَّواب تنوين «خمس»، فإنَّه لو كان بغير تنوين لتغير المعنى؛ لأنَّ العدد المضاف غير المضاف إليه، فيلزم أن تكون خمس خمسة عشر بعيرًا؛ لأنَّ أقلَّ الذَّود ثلاثة.

ثمَّ العجبُ من القسطلاني أنَّه قرَّرها على ذلك، فسبحان من لا يذهلُ ولا ينسى. والله تعالى أعلم. قال المحقق: والقسطلاني لم يقره على ذلك بل نقل تعقب الحافظ ابن حجر عليه في الفتح كما هو ظاهر في الشرح فتأمل.

(١) «أن»: ليس في (ص).

(٢) في (د): «الآخرة».

(٣) في (د): «له».

(٤) في (ص): «الزُّبير»، وهو تحريفٌ.

(٥) في (د): «يملكه».

(٦) «يتكلَّفه»: ليس في (د).

صلى الله عليه وسلم عقب ذلك: «لا أحلف على يمين...» إلى آخره فتأسيس قاعدةٍ مبتدأةٍ كأنَّه يقول: ولو كنت حلفت ثمَّ رأيت ترك ما[1] حلفت عليه خيرًا منه لأحنثت نفسي وكفَّرت عن يميني، قال: وهم إنَّما سألوه ظنًّا أنَّه يملك حملانًا فحلف[2] لا يحملهم على شيءٍ يملكه؛ لكونه كان حينئذٍ لا يملك شيئًا من ذلك. انتهى. ووجَّهه البدر الدَّمامينيُّ في «مصابيحه»: بأنَّ مكارم أخلاقه صلى الله عليه وسلم ورأفته بالمؤمنين ورحمته بهم تأبى أنَّه صلى الله عليه وسلم يحلف على عدم حملانهم مطلقًا، قال: والذي يظهر لي أنَّ قوله: «وما عندي ما أحملكم» جملةٌ حاليَّةٌ من فاعل الفعل المنفيِّ بـ«لا» أو مفعوله، أي: لا أحملكم في حالة عدم وجداني لشيءٍ أحملكم عليه، أي: إنَّه[3] لا يتكلَّف حملهم بقرضٍ أو غيره لِمَا رآه من المصلحة المقتضية لذلك، وحينئذٍ فحمله لهم على ما جاءه من مال الله لا يكون مقتضيًا لحنثه، وأُجيب بأنَّ المعنى: إزالة المنَّة عنهم[4]، وإضافة النِّعمة لمالكها الأصليِّ، ولم يرد أنَّه لا صنع له أصلًا في حملهم؛ لأنَّه لو أراد ذلك ما قال بعد: (إِنِّي) ولأبي ذرٍّ: «وإنِّي» (وَاللهِ لَا أَحْلِفُ عَلَى يَمِينٍ) أي: على محلوفِ يمينٍ، وسمَّاه يمينًا مجازًا للملابسة بينهما، والمراد ما شأنه أن يكون محلوفًا عليه، وإلَّا فهو قبل اليمين ليس محلوفًا عليه، فيكون من مجاز الاستعارة، ومثله صلَّى على قبره بعدما دُفِن، أي: صلَّى على صاحب القبر، وأطلق القبر على صاحب القبر، ويدلُّ لهذا التأويل رواية مسلمٍ حيث قال فيها بدل قوله: «على يمين»: «على أمرٍ» (فَأَرَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا) أي: خيرًا من الخصلة المحلوف عليها (إِلَّا أَتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ[5]، وَتَحَلَّلْتُهَا) بالكفَّارة، وفي «الأيمان والنذور» [ح:٦٧١٨] «فأرى غيرها خيرًا منها إلَّا كفَّرت عن يميني، وأتيت الذي هو خيرٌ» فقدَّم الكفَّارة على الإتيان، ففيه دلالةٌ على الجواز؛ لأنَّ الواو لا تقتضي التَّرتيب، وقد ذهب أكثر الصَّحابة إلى جواز تقدُّم الكفَّارة على اليمين، وإليه ذهب الشَّافعيُّ ومالكٌ وأحمد إلَّا أنَّ الشَّافعيَّ استثنى الصِّيام[6]،

---

(١) في (د): «تركي لما».

(٢) زيد في (د): «أن».

(٣) «إنه»: ليس في (د).

(٤) في (د): «عليهم».

(٥) زيد في غير (د) و(س): «منه»، وكذا في «اليونينيَّة».

(٦) في (ب) و(س): «الصائم».

فقال: لا يجزئ(1) إلَّا بعد الحنث، واحتجُّوا له بأنَّ الصِّيام من حقوق الأبدان، ولا يجوز تقديمها قبل وقتها كالصَّلاة بخلاف العتق والكسوة والإطعام فإنَّها من حقوق الأموال، فيجوز تقديمها كالزَّكاة، وقال أصحاب الرَّأي/: لا تجزئ قبله. د٣٧٦/٧ب

والحديث سبق في «المغازي» [ح:٤٣٨٥] و«النُّذور» [ح:٦٦٤٩] و«الذَّبائح» [ح:٥٥١٨] وغيرها.

٧٥٥٦ - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ: حَدَّثَنَا قُرَّةُ بْنُ خَالِدٍ: حَدَّثَنَا أَبُو جَمْرَةَ الضُّبَعِيُّ: قُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ فَقَالَ: قَدِمَ وَفْدُ عَبْدِ القَيْسِ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ فَقَالُوا: إِنَّ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ المُشْرِكِينَ مِنْ مُضَرَ، وَإِنَّا لَا نَصِلُ إِلَيْكَ إِلَّا فِي أَشْهُرٍ حُرُمٍ، فَمُرْنَا بِجُمَلٍ مِنَ الأَمْرِ، إِنْ عَمِلْنَا بِهِ، دَخَلْنَا الجَنَّةَ، وَنَدْعُو إِلَيْهَا مَنْ وَرَاءَنَا، قَالَ: «آمُرُكُمْ بِأَرْبَعٍ، وَأَنْهَاكُمْ عَنْ أَرْبَعٍ: آمُرُكُمْ بِالإِيمَانِ بِاللهِ، وَهَلْ تَدْرُونَ مَا الإِيمَانُ بِاللهِ؟ شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ، وَتُعْطُوا مِنَ المَغْنَمِ الخُمُسَ، وَأَنْهَاكُمْ عَنْ أَرْبَعٍ لَا تَشْرَبُوا فِي الدُّبَّاءِ، وَالنَّقِيرِ، وَالظُّرُوفِ المُزَفَّتَةِ، وَالحَنْتَمَةِ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ) بفتح العين وسكون الميم، ابن يحيى الصَّيرفيُّ قال: (حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ) الضَّحَّاك النَّبيل وهو شيخ المؤلِّف، روى عنه كثيرًا بلا واسطةٍ، قال: (حَدَّثَنَا قُرَّةُ بْنُ خَالِدٍ) بضمِّ القاف وتشديد الرَّاء، السَّدوسيُّ قال: (حَدَّثَنَا أَبُو جَمْرَةَ) بالجيم والرَّاء، نصر بن عمران (الضُّبَعِيُّ) بضمِّ الضَّاد المعجمة وفتح الموحَّدة، قال: (قُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ) ﵄، أي: حدِّثنا مطلقًا أو عن قصَّة عبد القيس، فحذف مفعول «قلت» وعند الإسماعيليِّ من طريق أبي عامرٍ عبد الملك بن عمرٍو العَقَديِّ عن قرَّة قال: «حدَّثنا أبو جمرة قال: قلت لابن عبَّاسٍ: إنَّ لي جرَّةً أنتبذ فيها فأشربه حلوًا لو أكثرت منه فجالست القوم لخشيت(2) أن أفتضح» (فَقَالَ: قَدِمَ وَفْدُ عَبْدِ القَيْسِ) وكانوا أربعة عشر رجلًا بالأشجِّ، وكانوا ينزلون بالبحرين (عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ) عام الفتح قبل خروجه ﷺ من مكَّة (فَقَالُوا: إِنَّ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ المُشْرِكِينَ مِنْ مُضَرَ) بضمِّ الميم وفتح المعجمة غير منصرفٍ، للعلميَّة والتَّأنيث (وَإِنَّا لَا نَصِلُ إِلَيْكَ إِلَّا فِي أَشْهُرٍ حُرُمٍ) بالتَّنكير فيهما وذلك لأنَّهم كانوا يمتنعون عن القتال فيها، وللحَمُّويي والمُستملي: «في أشهر الحرم»

(1) في (د) و(ع): «يجوز»، وفي هامش (د) من نسخة كالمثبت.

(2) في غير (ب) و(س): «فخشيت»، والمثبت موافق لما في «الفتح» (١٣/٥٤٤).

بتنكير الأوَّل وتعريف الثَّاني، وهو من إضافة الموصوف إلى الصفَّة، والبصريُّون يمنعونها ويؤوِّلون ذلك على حذف مضافٍ، أي: أشهر الوقت الحرام[1] (فمُرْنا) بوزن «عُلْ»/ وأصله: «أؤمر» بهمزتين، من أمر يأمر، فحُذِفت الهمزة الأصليَّة للاستثقال، فصار أُمْرنا، فاستُغنِي عن همزة الوصل فحُذِفت، فصار مُرْنا (بِجُمَلٍ مِنَ الأَمْرِ، إِنْ عَمِلْنَا بِهِ) أي: بالأمر، وللكشميهنيِّ: «إن عملنا[2] بها» أي: بالجمل (دَخَلْنَا الجَنَّةَ، وَنَدْعُو إِلَيْهَا) ولأبي ذرٍّ عن الحَمُّويي والمُستملي: «إليه» إلى الأمر (مَنْ وَرَاءَنَا) من قومنا (قَالَ: آمُرُكُمْ) بهمزةٍ ممدودةٍ (بِأَرْبَعٍ) من الجمل (وَأَنْهَاكُمْ عَنْ أَرْبَعٍ: آمُرُكُمْ بِالإِيمَانِ بِاللهِ) زاد في «كتاب الإيمان» [ح: ٥٣]: «وحده» (وَهَلْ تَدْرُونَ مَا الإِيمَانُ بِاللهِ؟) هو[3] (شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ) زاد في «الإيمان» «وأنَّ محمَّدًا رسول الله» ويجوز خفض «شهادة» على البدليَّة (وَإِقَامُ الصَّلَاةِ) المفروضة (وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ) المكتوبة (وَتُعْطُوا مِنَ المَغْنَمِ الخُمُسَ، وَأَنْهَاكُمْ عَنْ أَرْبَعٍ: لَا تَشْرَبُوا فِي الدُّبَّاءِ) بضمِّ الدَّال وتشديد الموحَّدة، ممدودًا: اليقطين (وَالنَّقِيرِ) ما يُنقَر في أصل النَّخلة فيُوعَى فيه[4] (وَالظُّرُوفِ المُزَفَّتَةِ) المطليَّة بالزِّفت، ولأبي ذرٍّ عن المُستملي: «والمزفتة» (وَالحَنْتَمَةِ) بالحاء المهملة المفتوحة والنُّون السَّاكنة والمثنَّاة الفوقيَّة المفتوحة[5]: الجرَّة الخضراء، نهى عن الانتباذ في هذه المذكورات بخصوصها؛ لأنَّه يسرع إليها[6] الإسكار، فربَّما شرب منها من لا يشعر بذلك، ثمَّ ثبتت الرُّخصة في الانتباذ في كلِّ وعاءٍ مع النَّهي عن كلِّ مسكرٍ/.

١٠ ٧١ ٤؛ د٧/٣٧٧أ

وهذا الحديث سبق في «الإيمان» [ح: ٥٣].

٧٥٥٧ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ القَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ ﵂: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ أَصْحَابَ هَذِهِ الصُّوَرِ يُعَذَّبُونَ يَوْمَ القِيَامَةِ، وَيُقَالُ لَهُمْ: أَحْيُوا مَا خَلَقْتُمْ».

(١) في (ب) و(س): «الأوقات الحرم».
(٢) في (د): «علمنا»، وهو تحريف.
(٣) «هو»: ليس في (د).
(٤) «فيه»: ليس في (د).
(٥) قوله: «والنُّون السَّاكنة والمثنَّاة الفوقيَّة المفتوحة» سقط من (د).
(٦) «إليها»: ليس في (د).

وبه قال: (حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ) أبو رجاء الثَّقفيُّ قال: (حَدَّثنا اللَّيْثُ) بن سعدٍ الإمام (عَنْ نَافِعٍ) العدويِّ المدنيِّ، مولى ابن عمر (عَنِ القاسم بْنِ مُحَمَّدٍ) هو ابن أبي بكرٍ الصِّدِّيق (عَنْ عَائِشَةَ ﵂: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: إِنَّ أَصْحَابَ هذه الصُّوَرِ) أي: المصوِّرين، والمراد بـ«الصُّور» هنا التَّماثيل التي لها روحٌ[1] (يُعَذَّبُونَ يَوْمَ القِيَامَةِ، وَيُقَالُ لَهُمْ) على سبيل التَّهكُّم والتَّعجيز: (أَحْيُوا) بفتح الهمزة (مَا خَلَقْتُمْ) أي: اجعلوا ما صوَّرتم حيوانًا ذا روحٍ، فلا يقدرون على ذلك، فيستمرُّ تعذيبهم، واستُشكِل بأنَّ استمرار التَّعذيب إنَّما يكون للكافر، وهذا مسلَّمٌ، وأُجيب بأنَّ المراد: الزَّجر الشَّديد بالوعيد بعقاب الكافر؛ ليكون أبلغ في الارتداع، وظاهره غير مرادٍ، وهذا في حقِّ العاصي بذلك، أمَّا من فعله مستحلًّا فلا إشكال فيه، وفيه: إطلاق لفظ الخلق على الكسب استهزاءً، أو ضمَّن «خلقتم» معنى: «صوَّرتم» تشبيهًا بالخلق، أو أُطلِق بناءً على زعمهم فيه، قال في «الفتح»: والذي يظهر أنَّ مناسبة ذكر حديث المصوِّرين للتَّرجمة من جهة أنَّ[2] من زعم أنَّه يخلق فعل نفسه لو صحَّت دعواه لَمَا وقع الإنكار على هؤلاء المصوِّرين، فلمَّا كان أمرهم بنفخ الرُّوح فيما صوَّروه أمر تعجيزٍ، ونسبةُ الخلق إليهم إنَّما هي على سبيل التَّهكُّم، دلَّ على فساد قول من نسب خلق فعله إليه استقلالًا. انتهى.

وهذا الحديث أخرجه النَّسائيُّ في «الزينة» وابن ماجه في «التِّجارات».

٧٥٥٨ - حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﵄ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ أَصْحَابَ هَذِهِ الصُّوَرِ يُعَذَّبُونَ يَوْمَ القِيَامَةِ، وَيُقَالُ لَهُمْ: أَحْيُوا مَا خَلَقْتُمْ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ) محمَّد بن الفضل السَّدوسيُّ قال: (حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ) أي: ابن درهمٍ (عَنْ أَيُّوبَ) السَّختيانيِّ (عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﵄) أنَّه (قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: إِنَّ أَصْحَابَ هَذِهِ الصُّوَرِ) المصوِّرين لها (يُعَذَّبُونَ يَوْمَ القِيَامَةِ) بفتح ذال «يعذَّبون» (وَيُقَالُ لَهُمْ: أَحْيُوا مَا خَلَقْتُمْ) واستُدِلَّ به على أنَّ أفعال العباد مخلوقةٌ لله تعالى للُحوق الوعيد بمن تشبَّه بالخالق، فدلَّ على أنَّ غير الله ليس بخالقٍ، وأجاب بعضهم بأنَّ الوعيد وقع على خلق الجواهر، ورُدَّ بأنَّ الوعيد لاحقٌ باعتبار الشَّكل والهيئة، وليس ذلك بجوهرٍ.

---

(١) قال الشيخ قطة ﵀: هكذا في النسخ، ومعناه التي على مثال الحيوان.

(٢) في (د): «أنه».

٧٥٥٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ العَلَاءِ: حَدَّثَنَا ابْنُ فُضَيلٍ، عَنْ عُمَارَةَ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، سمع أبا هريرة رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: «قَالَ اللهُ عز وجل: وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذَهب يخلُق كخلقي فليخلقوا ذَرَّةً، أَوْ لِيَخْلُقُوا حَبَّةً أَوْ شَعِيرَةً».

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ العَلَاءِ) الهَمْدانيُّ أبو كُرَيبٍ الكوفيُّ قال: (حَدَّثَنَا ابْنُ فُضَيْلٍ) هو محمَّد بن فُضَيلٍ -بضمِّ الفاء وفتح الضَّاد[1] المعجمة- ابن غزوان الضَّبِّيُّ مولاهم، الحافظ أبو عبد الرَّحمن (عَنْ عُمَارَةَ) بضمِّ العين وتخفيف الميم، ابن القعقاع (عَنْ أَبِي زُرْعَةَ) هَرِم -بكسر الرَّاء[2]- ابن عمرو بن جريرٍ البجليِّ أنَّه (سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه/ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ[3] صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: قَالَ اللهُ عز وجل: وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذَهَبَ) أي: قصد (يَخْلُقُ كَخَلْقِي) أي: ولا أحدَ أظلمُ ممَّن قصد حال كونه أن[4] يصنع ويقدِّر كخلقي، وهذا تشبيهٌ[5] لا عموم له؛ يعني: كخلقي في فعل الصُّورة، لا من كلِّ الوجوه، واستُشكِل التَّعبير بـ«أظلم» لأنَّ الكافر أظلم قطعًا، وأُجيب بأنَّه إذا صوَّر الصَّنم للعبادة كان كافرًا، فهو هو، أو يزيد عذابه على سائر الكفَّار لزيادة قبح كفره (فَلْيَخْلُقُوا ذَرَّةً) بفتح الذَّال المعجمة: نملةً صغيرةً أو الهباء (أَوْ لِيَخْلُقُوا حَبَّةً) بفتح الحاء، أي: حبَّة منتفعًا بها كالحنطة (أَوْ شَعِيرَةً) هو من باب عطف الخاصِّ على العامِّ، أو هو شكٌّ من الرَّاوي، والمراد تعجيزهم وتعذيبهم تارةً بخلق الحيوان/ وأخرى بخلق الجماد، وفيه نوعٌ من التَّرقِّي في الخساسة، ونوعٌ من التَّنزُّل في الإلزام، وإن كان بمعنى الهباء، فهو بخلق ما ليس له جرمٌ محسوسٌ تارةً، وبما له جرمٌ أخرى، وحُكِيَ أنَّه وقع السُّؤال عن حكمة التَّرقِّي من الذَّرَّة إلى الحبَّة إلى الشَّعيرة في قوله: «فليخلقوا ذرَّةً» فأجاب الشَّيخ تقيُّ الدِّين الشُّمنِّيُّ بديهةً بأنَّ صنع الأشياء الدَّقيقة فيه صعوبةٌ، والأمر بمعنى التَّعجيز، فناسب التَّرقِّي من الأعلى للأدنى، فاستحسنه الحافظ ابن حجرٍ، وزاد في إكرام الشَّيخ تقيِّ الدِّين وإشهار فضيلته رحمهما الله.

وأخرجه المؤلِّف في «نقض الصُّور» من «كتاب اللِّباس» [ح:٥٩٥٣] وأخرجه مسلمٌ فيه أيضًا.

د٣٧٧/٧ب
٤٧٢/١٠

(١) «الضاد»: مثبت من (د) و(س).

(٢) «بكسر الراء»: ليس في (د).

(٣) في (د): «رسول الله»، وفي الهامش نسخة كالمثبت.

(٤) قال الشيخ قطه رحمه الله: هكذا في النسخ، والأولى حذف (أن)، أو حذف قوله (حال كونه) تأمل.

(٥) في (د): «التشبيه».

٥٧ - بابُ قِرَاءَةِ الفَاجِرِ وَالمُنَافِقِ، وَأَصْوَاتُهُمْ وَتِلَاوَتُهُمْ لَا تُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ

(بابٌ) بيان حال (قِراءَةِ الفَاجِر وَالمُنافق) هو من العطف التَّفسيريِّ؛ لأنَّ المراد هنا بـ«الفاجر» المنافق بقرينة جعله في حديث الباب قسيمًا للمؤمن ومقابلًا له، قال في «فتح الباري»: ووقع في رواية أبي ذرٍّ: «قراءة الفاجر أو المنافق» بالشَّكِّ أو للتَّنويع، والفاجر أعمُّ فيكون من عطف الخاصِّ على العامِّ (وَأَصْوَاتُهُمْ وَتِلَاوَتُهُمْ) مبتدأٌ ومعطوفٌ عليه، والخبر قوله: (لَا تُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ) جمع حَنْجَرةٍ وهي الحلقوم، وهو مجرى النَّفس كما أنَّ المريء مجرى الطَّعام والشَّراب، وجمعه على الحكاية عن لفظ الحديث.

٧٥٦٠ - حَدَّثَنَا هُدْبَةُ بْنُ خَالِدٍ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ: حَدَّثَنَا أَنَسٌ، عَنْ أَبِي مُوسَى رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «مَثَلُ المُؤْمِنِ الَّذِي يَقْرَأُ القُرْآنَ كَالأُتْرُجَّةِ، طَعْمُهَا طَيِّبٌ وَرِيحُهَا طَيِّبٌ، وَالَّذِي لَا يَقْرَأُ كَالتَّمْرَةِ، طَعْمُهَا طَيِّبٌ وَلَا رِيحَ لَهَا، وَمَثَلُ الفَاجِرِ الَّذِي يَقْرَأُ القُرْآنَ كَمَثَلِ الرَّيْحَانَةِ، رِيحُهَا طَيِّبٌ وَطَعْمُهَا مُرٌّ، وَمَثَلُ الفَاجِرِ الَّذِي لَا يَقْرَأُ القُرْآنَ كَمَثَلِ الحَنْظَلَةِ، طَعْمُهَا مُرٌّ وَلَا رِيحَ لَهَا».

وبه قال: (حَدَّثَنَا هُدْبَةُ بْنُ خَالِدٍ) بضمِّ الهاء وسكون الدَّال المهملة، القيسيُّ قال: (حَدَّثَنَا هَمَّامٌ) بفتح الهاء وتشديد الميم الأولى، ابن يحيى العوذيُّ قال: (حَدَّثَنَا قَتَادَةُ) بن دعامة قال: (حَدَّثَنَا أَنَسٌ) هو ابن مالكٍ (عَنْ أَبِي مُوسَى) عبد الله بن قيسٍ الأشعريِّ (رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم) أنَّه (قَالَ: مَثَلُ المُؤْمِنِ الَّذِي يَقْرَأُ القُرْآنَ كَالأُتْرُجَّةِ) بضمِّ الهمزة والرَّاء بينهما فوقيَّةٌ ساكنةٌ وتشديد الجيم، ويُقال[1]: الأُتْرُنْجَة -بالنُّون- والتُّرُنْجَة وتُرُنْج (طَعْمُهَا طَيِّبٌ وَرِيحُهَا طَيِّبٌ) وجرمها كبيرٌ ومنظرها حسنٌ؛ إذ هي صفراء فاقعٌ لونها تسرُّ النَّاظرين، وملمسها ليِّنٌ تتوق[2] إليها النَّفس قبل/ تناولها، تفيد آكلها بعد الالتذاذ بمذاقها طيب نكهةٍ ودباغ معدةٍ وقوَّة هضمٍ، اشتركت الحواسُّ الأربعة -البصر والذَّوق والشَّمُّ واللَّمس- في الاحتظاء بها، ثمَّ إنَّها في أجزائها تنقسم إلى طبائع، فقشرها حارٌّ يابسٌ ويمنع السُّوس من الثِّياب، ولحمها حارٌّ رطبٌ، وحامضها باردٌ يابسٌ، وتُسكِّن[3] غلمة النِّساء، وتجلو[4] اللَّون والكلف، وبزرها حارٌّ مُجفِّفٌ،

د١٣٧٨/٧

(١) «يقال»: مثبتٌ من (ب) و(س).

(٢) في (د): «تشوق»: ليس في (د).

(٣) في غير (ب) و(س): «ويسكن».

(٤) في (ص) و(ع): «ويجلو».

وفيها من المنافع غير ذلك ممَّا ذكره الأطبَّاء في كتبهم، فهي أفضل ما وُجِد من الثِّمار في سائر البلدان، وقال المظهريُّ: المؤمن الذي يقرأ هكذا من حيث الإيمان في قلبه ثابتٌ طيِّب الباطن، ومن حيث إنَّه يقرأ القرآن، ويستريح النَّاس بصوته، ويُثابون بالاستماع إليه، ويتعلَّمون منه، مثل الأترجَّة يستريح النَّاس برائحتها (وَ) المؤمن (الَّذي) ولأبي الوقت[1]: «ومثل الذي» (لَا يَقْرَأُ) القرآن (كَالتَّمْرَةِ) بالمثنَّاة الفوقيَّة وسكون الميم (طَعْمُهَا طَيِّبٌ وَلَا رِيحَ لَهَا) وقوله: «يقرأ القرآن» على صيغة المضارع، ونفيه في قوله: «لا يقرأ» ليس المراد منها[2] حصولها مرَّةً ونفيها بالكلِّيَّة، بل المراد منها: الاستمرار والدَّوام عليها[3]، وإنَّ القراءة دأبه عادته وليست[4] من هجيراه[5] كقوله: فلانٌ يقري الضَّيف ويحمي الحريم (وَمَثَلُ الفَاجِرِ) أي: المنافق (الَّذِي يَقْرَأُ القُرْآنَ كَمَثَلِ الرَّيْحَانَةِ، رِيحُهَا طَيِّبٌ وَطَعْمُهَا مُرٌّ) شبَّهه[6] بالرَّيحانة لأنَّه لم ينتفع ببركة القرآن، ولم يفُزْ بحلاوة أجره، فلم يجاوز الطِّيب موضع الصَّوت وهو الحلق، ولا اتَّصل بالقلب، وهؤلاء الذين يمرقون من الدِّين، قاله ابن بطَّالٍ (وَمَثَلُ الفَاجِرِ) أي[7]: المنافق (الَّذِي لَا يَقْرَأُ القُرْآنَ كَمَثَلِ[8] الحَنْظَلَةِ) هي معروفةٌ[9]، وتسمَّى في بعض البلاد بِطِّيخ أبي جهلٍ (طَعْمُهَا مُرٌّ وَلَا رِيحَ لَهَا) نافعٌ، وفيه -كما قال ابن بطَّالٍ-: أنَّ قراءة الفاجر والمنافق لا تُرفَع إلى الله، ولا تزكو عنده، وإنما يزكو عنده[10] ما أريد به وجهه.

ورجال هذا الحديث كلُّهم بصريُّون، وفيه رواية الصَّحابيِّ عن الصَّحابيِّ، وسبق في «فضائل القرآن» [ح: ٥٠٢٠].

---

(١) في (د): «ولأبوي الوقت وذرٍّ»، والمثبت موافقٌ لما في هامش «اليونينيَّة».

(٢) في (ب) و(س): «منهما»، وكذا في الموضع اللَّاحق.

(٣) في (ب) و(س): «عليهما».

(٤) في غير (ب) و(س): «إذ ليس»، وثَمَّ زيد في (د) و(ص): «ذلك».

(٥) في هامش (ل): هجيراه، أي: دَأْبهُ وشَأْنهُ «قاموس».

(٦) في (د): «شبْه».

(٧) «أي»: ليس في (د).

(٨) في (ع): «مثل».

(٩) قوله: «هي معروفة»: ليس في (د).

(١٠) قوله: «إنما يزكو عنده»: مثبت من (د) و(س).

٧٥٦١ - حَدَّثَنَا عَلِيٌّ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ. (ح): وحَدَّثَني أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ: حَدَّثَنَا عَنْبَسَةُ: حَدَّثَنَا يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، أَخْبَرَنِي يَحْيَى بْنُ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ: أَنَّهُ سَمِعَ عُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ يَقُولُ: قَالَتْ عَائِشَةُ ﵂: سَأَلَ أُنَاسٌ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الكُهَّانِ فقالَ: «إِنَّهُمْ لَيْسُوا بِشَيْءٍ» فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ فَإِنَّهُمْ يُحَدِّثُونَ بِالشَّيْءِ يَكُونُ حَقًّا، قَالَ: فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «تِلْكَ الكَلِمَةُ مِنَ الحَقِّ يَخْطَفُهَا الجِنِّيُّ فَيُقَرْقِرُهَا فِي أُذُنِ وَلِيِّهِ كَقَرْقَرَةِ الدُّجَاجَةِ، فَيَخْلِطُونَ فِي أَكْثَرَ مِنْ مِئَةِ كَذْبَةٍ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَلِيٌّ) هو ابن عبد الله المدينيُّ قال: (حَدَّثَنَا هِشَامٌ) هو ابن يوسف الصَّنعانيُّ قال: (أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ) هو ابن راشدٍ (عَنِ الزُّهْرِيِّ) محمَّد بن مسلمِ بن شهابٍ، ولفظ طريق عليِّ بن المدينيِّ سبقت في «باب الكهانة» من[1] «الطِّبِّ» [ح: ٥٧٦٢].

(ح) لتحويل السَّند، قال المؤلِّف: (وَحَدَّثَنِي) بالإفراد والواو (أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ) أبو جعفرٍ البصريُّ قال: (حَدَّثَنَا) وللأَصيليِّ ممَّا ليس في الفرع: «أخبرنا» (عَنْبَسَةُ) بعينٍ وموحَّدةٍ مفتوحتين بينهما نونٌ ساكنةٌ، ابن خالد بن يزيد ابن أخي يونس قال: (حَدَّثَنَا يُونُسُ) بن يزيد الأيليُّ وهو عمُّ عنبسة/ (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ)/ الزُّهريِّ قال: (أَخْبَرَنِي) بالإفراد (يَحْيَى بْنُ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ: أَنَّهُ سَمِعَ) أباه (عُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ) بن العوَّام (يَقُولُ: قَالَتْ عَائِشَةُ ﵂: سَأَلَ أُنَاسٌ النَّبِيَّ ﷺ) بهمزةٍ مضمومةٍ، وهم ربيعة بن كعبٍ الأسلميُّ وقومه كما ثبت في «مسلمٍ» (عَنِ الكُهَّانِ) بضمِّ الكاف وتشديد الهاء، جمع كاهنٍ وهو الذي يدَّعي علم الغيب كالإخبار بما سيقع في الأرض مع الاستناد إلى سببٍ، والأصل فيه استراق الجنِّيِّ السَّمعَ من كلام الملائكة فيلقيه في أذن الكاهن، وقال الخطَّابيُّ: الكهنة قومٌ لهم أذهانٌ حادَّةٌ ونفوسٌ شرِّيرةٌ وطباعٌ ناريَّةٌ، فألفتهم الشَّياطين لِمَا بينهم من التَّناسب في هذه الأمور، وساعدتهم بكلِّ ما تصل قدرتهم إليه، وكانت الكهانة فاشيةً في الجاهليَّة خصوصًا في العرب؛ لانقطاع النُّبوَّة (فَقَالَ) ﵊: (إِنَّهُمْ) أي: الكهَّان (لَيْسُوا بِشَيْءٍ) أي: ليس قولهم بشيءٍ يعتمد عليه[2] (فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ فَإِنَّهُمْ يُحَدِّثُونَ بِالشَّيْءِ يَكُونُ حَقًّا) هذا أورده السَّائل إشكالًا على عموم قوله ﵊: «إنَّهم ليسوا بشيءٍ» لأنَّه فَهِمَ منه أنَّهم لا يصدقون أصلًا (قَالَ: فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ)

(١) في (د): «في».

(٢) في (د): «فيه».

د٧/٣٧٨ب ١٠/٤٧٣

مجيبًا عن سبب ذلك الصِّدق، وأنَّه إذا اتَّفق أن يصدق لم يتركه خالصًا، بل يشوبه بالكذب (تِلْكَ الكَلِمَةُ مِنَ الحَقِّ يَخْطَفُهَا الجِنِّيُّ) بفتح التَّحتيَّة والطَّاء المهملة بينهما خاءٌ معجمةٌ، أي: يختلسها[1] بسرعةٍ من الملك، وسقط لأبي ذرٍّ «من[2] الحقِّ» ولأبوي ذرٍّ والوقت عن الكُشْمِيهَنِيِّ: «يحفظها» بحاءٍ مهملةٍ ففاءٍ فظاءٍ معجمة، من الحفظ[3]، قال الحافظ ابن حجرٍ: والأوَّل هو المعروف (فَيُقَرْقِرُهَا) أي: يردِّدها (فِي أُذُنِ وَلِيِّهِ) الكاهن حتَّى يفهمها (كَقَرْقَرَةِ الدُّجَاجَةِ) بتثليث الدَّال، أي: صوتها إذا قطعته، يقال: قرَّت الدجاجة[4] تُقِرُّ قرًّا وقريرًا، وقرقرت قرقرةً، ولأبي ذرٍّ عن المُستملي: «الزُّجاجة» بالزَّاي المضمومة، وأنكرها الدَّارقطنيُّ وعدَّها من التَّصحيف، لكن وقع في «باب ذكر الملائكة» من «كتاب بدء الخلق» [ح:٣٢٨٨] «فيقرُّها في أذنه كما تُقَرُّ القارورة» أي: كما يسمع صوت الزُّجاجة إذا حُكَّت على شيءٍ أو أُلقِي فيها شيءٌ، وقال القابسيُّ[5]: المعنى: أنَّه يكون لِمَا يُلقيه الجنِّيُّ إلى الكاهن حسٌّ كحسِّ القارورة إذا حُرِّكت باليد أو على الصَّفا، وقال الطِّيبيُّ: «قرَّ الدَّجاجة[6]» مفعولٌ مطلقٌ، وفيه معنى التَّشبيه، فكما يصحُّ أن يشبَّه إيراد ما اختطفه من الكلام في أذن الكاهن بصبِّ الماء في القارورة؛ يصحُّ أن يُشبَّه ترديد الكلام في أذنه بترديد الدَّجاجة[7] صوتها في أذن صواحباتها، وباب التَّشبيه واسعٌ لا يفتقر إلى العلاقة، على أنَّ الاختطاف مستعارٌ للكلام من فعل الطَّير كما قال تعالى: ﴿فَتَخْطَفُهُ ٱلطَّيْرُ﴾ [الحج: ٣١] فيكون ذكر الدَّجاجة/ هنا أنسب من ذكر الزُّجاجة؛ لحصول التَّرشيح في الاستعارة (فَيَخْلِطُونَ) أي: الأولياء، وجُمِع بعد الإفراد نظرًا إلى الجنس (فِي) المخطوف (أَكْثَرَ مِنْ مِئَةِ كَذْبَةٍ) بسكون المعجمة وفتح الكاف، وحُكِيَ الكسر، وأنكره بعضهم؛ لأنَّه بمعنى الهيئة والحالة، وليس هذا موضعه.

د٣٧٩/٧أ

ومطابقته للتَّرجمة من حيث مشابهة الكاهن بالمنافق من جهة أنَّه لا ينتفع بالكلمة الصَّادقة

---

(١) في (د): «يختطفها».

(٢) «من»: ليس في (د).

(٣) في (ص): «الحافظ».

(٤) «الدجاجة»: مثبتٌ من (ع).

(٥) في (ع): «السفاقسي»، والمثبت موافقٌ لما في «الفتح» (٢٣١/١٠).

(٦) في غير (ب) و(س): «الزُّجاجة»، ولعلَّ المثبت هو الصَّواب.

(٧) في (ص): «الزجاجة»، وهو تحريفٌ.

لغلبة الكذب[1] عليه ولفساد حاله كما لا ينتفع المنافق بقراءته لفساد عقيدته، وانضمام خبثه إليها، قاله في «الكواكب» وقال في «الفتح»: والذي يظهر لي من مراد[2] البخاريِّ أنَّ تلفُّظ المنافق بالقرآن كما يتلفَّظ به المؤمن، فتختلف تلاوتهما والمتلوُّ واحدٌ، ولو كان المتلوُّ عين التِّلاوة، لم يقع فيه تخالفٌ، وكذلك الكاهن في تلفُّظه بالكلمة من الوحي التي يخبره بها الجنِّيُّ ممَّا يختطفه من المَلَك تلفظه بها، وتلفُّظ الجنِّيِّ مغايرٌ لتلفُّظ المَلَك فتغايرا.

وسبق الحديث في «باب الكهانة» أواخر «الطِّبِّ» [ح: ٥٧٦٢].

٧٥٦٢ - حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ: حَدَّثَنَا مَهْدِيُّ بْنُ مَيْمُونٍ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ سِيرِينَ يُحَدِّثُ عَنْ مَعْبَدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «يَخْرُجُ نَاسٌ مِنْ قِبَلِ المَشْرِقِ وَيَقْرَؤُوْنَ القُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ تَرَاقِيَهُمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ، ثُمَّ لَا يَعُودُونَ فِيهِ حَتَّى يَعُودَ السَّهْمُ إِلَى فُوقِهِ» قِيلَ: مَا سِيمَاهُمْ؟ قَالَ: «سِيمَاهُمُ التَّحْلِيقُ» أَوْ قَالَ: «التَّسْبِيدُ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ) محمَّد بن الفضل قال: (حَدَّثَنَا مَهْدِيُّ بْنُ مَيْمُونٍ) الأزديُّ قال: (سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ سِيرِينَ) أبا بكرٍ أحد الأعلام (يُحَدِّثُ عَنْ) أخيه (مَعْبَدِ بْنِ سِيرِينَ) بفتح الميم وسكون العين المهملة بعدها مُوحَّدةٌ مفتوحةٌ فدالٌ مهملةٌ (عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم) أنَّه (قَالَ: يَخْرُجُ نَاسٌ مِنْ قِبَلِ المَشْرِقِ) أي: من جهة مشرق المدينة كنجدٍ وما بعده، وهم الخوارج، ومن معتقدهم تكفير عثمان رضي الله عنه، وأنَّه قُتِل بحقٍّ، ولم يزالوا مع عليٍّ حتَّى وقع التَّحكيم بصفِّين، فأنكروا التَّحكيم وخرجوا على عليٍّ وكفَّروه (وَيَقْرَؤُوْنَ) بالواو، ولأبي ذرٍّ: «يقرؤون» (القُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ تَرَاقِيَهُمْ) بالنَّصب على المفعوليَّة، جمع تَرْقُوَةٍ -بفتح الفوقيَّة وسكون الرَّاء وضمِّ القاف وفتح الواو- العظم الذي بين ثغرة النَّحر والعنق، وهذا موضع التَّرجمة (يَمْرُقُونَ) بضمِّ الراء، يخرجون (مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ/ الرَّمِيَّةِ) بفتح الراء وكسر[3] الميم وتشديد التَّحتيَّة، أي: المرميِّ إليها (ثُمَّ لَا يَعُودُونَ فِيهِ) أي: في الدِّين، وسقط «ثُمَّ[4]» في بعض ١٠/٤٧٤

(١) في (د): «الكذبة».

(٢) «مراده»: ليست في (ب).

(٣) «الراء وكسر»: سقط من غير (د) و(س).

(٤) في (ع): «فيه».

النُّسخ (حَتَّى يَعُودَ السَّهْمُ إِلَى فُوقِهِ) بضمِّ الفاء موضع الوتر من السَّهم، وهو لا يعود إلى فوقه قطُّ بنفسه (قِيلَ: مَا سِيمَاهُمْ؟) بكسر السِّين المهملة مقصورًا، ما علامتهم؟ قال الحافظ ابن حجرٍ ﵀: والسَّائل لم أقف على تعيينه (قَالَ) ﵊: (سِيمَاهُمْ) أي: علامتهم (التَّحْلِيقُ) أي: إزالة الشَّعر، أو إزالة شعر الرَّأس، قال الحافظ ابن حجرٍ: طرق الحديث المتكاثرة كالصَّريحة في إرادة حلق الرَّأس، وإنَّما كان هذا علامتهم وإن كان غيرهم يحلق/ رأسه أيضًا؛ لأنَّهم جعلوا الحلق لهم دائمًا، وزمن الصَّحابة إنَّما كانوا يحلقون رؤوسهم في نسكٍ أو حاجةٍ، وقيل: المراد حلق الرَّأس واللِّحية وجميع الشُّعور (أَوْ قَالَ: التَّسْبِيدُ) بفوقيَّةٍ مفتوحةٍ فسينٍ مهملةٍ ساكنةٍ وبعد الموحَّدة المكسورة تحتيَّةٌ ساكنةٌ فدالٌ مهملةٌ، وهو بمعنى التَّحليق، أو هو[1] أبلغ منه استئصال الشَّعر، أو ترك غسله وترك[2] دهنه، والشَّكُّ من الرَّاوي.

د٣٧٩.٧ب

ولمَّا كان آخر الأمور التي يظهر بها المفلح من الخاسر ثقل الموازين وخفَّتها جعله المؤلِّف آخر تراجم كتابه، فبدأ[3] بحديث: «الأعمال بالنِّيَّات» [ح:١] وذلك في الدُّنيا[4] وختم: بأنَّ الأعمال تُوزَن يوم القيامة، [ح:٧٥٦٣] إشارةً إلى أنه إنَّما يتقبَّل منها ما كان بالنِّيَّة الخالصة لله تعالى، فقال ﵀[5]:

٥٨ - بابُ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ وَأَنَّ أَعْمَالَ بَنِي آدَمَ وَقَوْلَهُمْ يُوزَنُ

وَقَالَ مُجَاهِدٌ: القُسْطَاسُ العَدْلُ بِالرُّومِيَّةِ، وَيُقَالُ: القِسْطُ مَصْدَرُ المُقْسِطِ، وَهْوَ العَادِلُ، وَأَمَّا القَاسِطُ فَهْوَ الجَائِرُ.

(بابُ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ﴾) العدل، وهو منصوبٌ على أنَّه نعتٌ لـ﴿ٱلْمَوَٰزِينَ﴾ وعلى[6] هذا فلِمَ أُفرِد؟ وأجيب بأنَّه[7] في الأصل مصدرٌ، والمصدر يوحَّد مطلقًا، أو على أنَّه

(١) «هو»: ليس في (ع).
(٢) «ترك»: ليس في (ع).
(٣) في (د): «اقتدى».
(٤) في (د) و(ص): «أوَّله».
(٥) «﵀»: مثبتٌ من (ع).
(٦) في (ص): «عُلِم».
(٧) في (ص) و(ع): «لأنَّه».

على حذف مضافٍ، أي: ذوات القسط، وَ﴿ٱلْمَوَٰزِينَ﴾ جمع ميزانٍ، وجاء ذكرها في القرآن بلفظ الجمع، وفي السُّنَّة به وبالإفراد، فجوَّز بعضهم لمَّا أشكل عليه الجمع في الآية أن يكون ثَمَّ موازين للعامل الواحد يوزن بكلِّ ميزانٍ منها صنفٌ واحدٌ من أعماله، قال الشَّاعر:

ملكٌ تقومُ الحادثاتُ لأجلهِ ... فلكلِّ حادثةٍ لها ميزانُ

والذي عليه الأكثرون أنَّه ميزانٌ واحدٌ، عبَّر عنه بلفظ الجمع للتَّفخيم كقوله تعالى: ﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [الشعراء: ١٠٥] وإنَّما هو رسولٌ واحدٌ، أو الجمع باعتبار العباد وأنواع الموزونات، أي: ونضع الموازين العادلات (﴿لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [الأنبياء: ٤٧]) وثبت قوله: «ليوم القيامة» لأبي ذرٍّ، وسقط لغيره، واللَّام بمعنى: «في» وإليه ذهب ابن قتيبة وابن مالكٍ، وهو رأي الكوفيِّين، ومنه عندهم: ﴿لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ إِلَّا هُوَ﴾ [الأعراف: ١٨٧] أو هي للتَّعليل، ولكن على حذف مضافٍ، أي: لحساب يوم القيامة، أو بمعنى: «عند» كقوله: جئتك لخمسٍ خلون من الشَّهر، وقول النَّابغة:

تَوَهَّمْتُ آيَاتٍ لَهَا فَعَرَفْتُهَا ... لستَّةِ أَعْوَامٍ وذا العَامُ سَابِعُ

(وَأَنَّ) بفتح الهمزة وقد تُكسَر (أَعْمَالَ بَنِي آدَمَ وَقَوْلَهُمْ يُوزَنُ) بالإفراد، وللقابسيِّ: «وأقوالهم[1] تُوزَن» بميزانٍ له لسانٌ وكفَّتان خلافًا للمعتزلة المنكرين لذلك إلَّا أنَّ منهم من أحاله عقلًا، ومنهم من جوَّزه ولم يحكم بثبوته كالعلَّاف وابن المعتمر، واحتجُّوا: بأنَّ الأعمال أعراضٌ وقد عدمت، فلا يمكن إعادتها، وإذا[2] أمكن إعادتها يستحيل وزنها؛ إذ لا تقوم بأنفسها فلا توصف/ بخفَّةٍ ولا ثقلٍ، والقرآن يردُّ عليهم، قال الله تعالى: ﴿وَٱلْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ ٱلْحَقُّ﴾ [الأعراف: ٨] أي: وزن الأعمال يومئذٍ الحقُّ ﴿فَأَمَّا مَن[3] ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ ۞ فَهُوَ فِى عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾ [القارعة: ٦-٧] سلَّمنا أنَّ الأعراض لا تُوصَف بخفَّةٍ ولا ثقلٍ، لكن لمَّا ورد الدَّليل على ثبوت الميزان والوزن كالحساب والصِّراط وجب علينا اعتقاده، وإن عجزت عقولنا عن إدراك بعضٍ، فنَكِلُ علمه إلى الله تعالى ولا نشتغل بكيفيَّته، والعمدة في إثباتها عند أهل الحقِّ أنَّها

د٧/٣٨٠أ

(١) في (ص): «وأعمالهم».

(٢) في غير (د) و(س): «وإن».

(٣) في (د) و(س): «الحقُّ فمن»، ولا يستقيم مع تمام الآية.

ممكنةٌ في أنفسها[1]؛ إذ لا يلزم من فرض وقوعها محالٌ لذاته مع إخبار الصَّادق عنها، فأجمع المسلمون[2] عليها قبل ظهور المخالف عليها، والله تعالى قادرٌ على أن يعرِّف عباده مقادير أعمالهم وأقوالهم يوم القيامة بأيِّ طريقٍ شاء؛ إمَّا بأن يجعل الأعمال والأقوال أجسامًا، أو يجعلها في أجسام، وقد روى بعض المتكلِّمين عن ابن عبَّاسٍ رضي الله عنهما: أنَّ الله تعالى يقلب الأعراض أجسامًا، فيزنها أو توزن صحفها، ويؤيِّد هذا حديث البطاقة المرويّ في «التِّرمذيِّ» وقال: حسنٌ غريبٌ، وابن ماجه وابن حبَّان في «صحيحه» والحاكم والبيهقيّ من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما: أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إنَّ الله يستخلص رجلًا من أمَّتي على رؤوس الخلائق يوم القيامة، فينشر عليه تسعةً وتسعين سجلًّا، كلُّ سجلٍّ مثل مدِّ البصر، ثمَّ يقول: أتنكر من هذا/ شيئًا؟ أظلمك كتبتي الحافظون؟ فيقول: لا يا ربِّ، فيقول: أَفَلَكَ[3] عذرٌ؟ فيقول[4]: لا يا ربِّ، فيقول الله تعالى: بلى، إنَّ لك عندنا حسنةً، فإنَّه لا ظلمَ عليك، فيخرِج بطاقةً فيها[5] أشهد أن لا إله إلَّا الله وأشهد أن محمَّدًا عبده ورسوله، فيقول: احضر وزنك، فيقول: يا ربِّ ما هذه البطاقة مع هذه السِّجلَّات؟ فيقول[6]: فإنَّك لا تُظلَم، فتُوضَع السِّجلَّاتُ في كفَّةٍ والبطاقةُ في كفَّةٍ، فطاشت السِّجلَّات وثقلت البطاقة، فلا يثقل مع اسم الله شيءٌ» وقال ابن ماجه بدل قوله: «إنَّ الله يستخلص رجلًا من أمَّتي»: «يُصاح برجلٍ من أمَّتي» وقال محمَّد بن يحيى: البطاقة الرُّقعة، وهذا يدلُّ على الميزان الحقيقيِّ، وأنَّ الموزون صحف[7] الأعمال، ويكون رجحانها باعتبار كثرة ما كُتِب فيها، وخِفَّتُها بقلَّته فلا إشكال، وقيل: إنَّه ميزانٌ كميزان الشِّعر، وفائدته: إظهار العدل والمبالغة في الإنصاف، ولو جاز حمله على ذلك لجاز حمل الصِّراط على الدِّين الحقِّ، والجنَّة والنَّار على ما يَرِدُ على الأرواح دون الأجساد من الأحزان والأفراح، وهذا كلُّه فاسدٌ؛ لأنَّه رُدَّ لما جاء به الصَّادق على ما لا يخفى، فإن قلت/: أهل القيامة إمَّا أن يكونوا

١٠/٤٧٥

د٧/٣٨٠ب

---

(١) في (ب) و(س): «نفسها».

(٢) في (د): «المتكلمون».

(٣) في (د): «ألك».

(٤) في غير (د): «فقال».

(٥) في (ع): «وبها».

(٦) في (ص) و(ع): «فيقال».

(٧) في (ع): «صحائف».

عالمين بكونه تعالى عادلًا غير ظالمٍ أو لا، فإن علموا ذلك كان مجرَّد حكمه كافيًا، فلا فائدة في وضع الميزان، وإن لم يعلموا ذلك لم تحصل الفائدة في وزن الصَّحائف، وحينئذٍ فلا فائدة في وضعها أصلًا، أجيب بأنَّهم عالمون بعدله تعالى، وإنَّما فعل ذلك لإقامة الحجَّة عليهم، وبيانًا لكونه لا يظلم مثقال ذرَّةٍ، وإظهارًا لعظمة قدرته في أنَّ كلَّ كفَّةٍ طباق السَّموات والأرض ترجح بمثقال الحبَّة من الخردل وتخفُّ، وأيضًا فإنَّه سبحانه وتعالى ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ﴾ [الأنبياء: ٢٣] وقد رُوِي عن سلمان[١] أنَّه قال: فإن أنكر ذلك منكرٌ جاهلٌ -بمعنى توجيه معنى خبر الله تعالى وخبر رسوله ﷺ عن الميزان- وقال: أَوَ بالله حاجةٌ إلى وزن الأشياء وهو العالم بمقدار كلِّ شيءٍ قبل خلقه إيَّاه وبعده في كلِّ حالٍ؟ قيل له: وزان ذلك إثباته إيَّاه في أمِّ الكتاب واستنساخه في الكتب من غير حاجةٍ إلى ذلك؛ لأنَّه سبحانه لا يخاف النِّسيان وهو عالمٌ بكلِّ ذلك على كلِّ حالٍ ووقتٍ قبل كونه وبعد وجوده، وإنَّما يفعل ذلك تعالى ليكون حجَّةً على خلقه كما قال تعالى[٢]: ﴿كُلُّ أُمَّةٍ جَاثِيَةً كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَىٰٓ إِلَىٰ كِتَٰبِهَا ٱلْيَوْمَ تُجْزَوْنَ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ۝ هَٰذَا كِتَٰبُنَا يَنطِقُ عَلَيْكُم بِٱلْحَقِّ إِنَّا كُنَّا نَسْتَنسِخُ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الجاثية: ٢٨-٢٩] فكذلك وزنه تعالى لأعمال خلقه بالميزان حجَّةٌ عليهم ولهم إمَّا بالتَّقصير في طاعته والتَّضييع، وإمَّا بالتَّكميل والتَّتميم، وإظهارٌ لكرمه وعفوه ومغفرته وحلمه مع قدرته بعد إطلاع كلِّ أحدٍ منَّا على مساوئه، ومسامحته له وغفرانه وإدخاله إيَّاه الجنَّة بعد معصيته.

وحكى الزَّركشيُّ[٣] عن بعضهم: أنَّ رجحان الوزن في الآخرة بصعود الرَّاجح عكس الوزن في الدُّنيا، واستند في ذلك إلى قوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾... الآية [فاطر: ١٠] وهو غريبٌ مصادمٌ لقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ﴾ الآية[٤] [القارعة: ٦] وقد جاء أنَّ كفَّة الحسنات من نورٍ والأخرى من ظلامٍ، وأنَّ الجنَّة توضع عن يمين العرش والنَّار عن يساره، ويُؤتَى بالميزان فيُنصَب[٥] بين يدي الله عَزَّ وَجَلَّ كفَّة الحسنات عن يمين العرش مقابل[٦] الجنَّة،

---

(١) كذا قال ولم أره منسوبًا إليه في شيء من الكتب.

(٢) زيد في (ص): «في»، ويليه بياض.

(٣) زيد في هامش (د): قوله: «حكى الزَّركشيُّ...» إلى آخره قاله في «التَّنقيح» وقال عقبه: وهو غريبٌ.

(٤) قوله: «وهو غريبٌ مصادمٌ لقوله... الآية» سقط من (د).

(٥) في (ص) و(ع): «فتنصب».

(٦) في (ب) و(س): «مقابلة»، وكذا في الموضع اللَّاحق.

وكفَّة السَّيِّئات عن يسار العرش مقابل النَّار، ذكره التِّرمذيُّ الحكيم في «نوادر الأصول» وأبو القاسم اللَّالكائيُّ في «سننه» وعن حذيفة موقوفًا[1]: «إنَّ صاحب الميزان يوم القيامة جبريل ﷺ»، وعند البيهقيِّ عن أنسٍ مرفوعًا قال: «ملك الموت مُوكَّلٌ بالميزان».

وفي «الطَّبرانيِّ الصَّغير» من حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «يقول الله -أي: يوم القيامة-: يا آدم قد جعلتك حكمًا بيني وبين ذرِّيَّتك، قم عند الميزان فانظر ما يُرفَع إليك من أعمالهم، فمن رجح منهم خيره على شرِّه مثقال ذرَّةٍ فله الجنَّة حتَّى تعلم[2] أنِّي لا أُدخِل/ منهم النَّار إلَّا ظالمًا...» الحديث، وقال الطَّبرانيُّ: لا يروى هذا عن أبي هريرة إلَّا بهذا الإسناد، تفرَّد به عبد الأعلى. د٣٨١/٧

وعند الحاكم عن سلمان[3] مرفوعًا: «يُوضَع الميزان يوم القيامة، فلو آوى فيه السَّموات والأرض لوُضِعت، فتقول الملائكة: يا ربِّ لمن تزن بهذا؟ فيقول الله تعالى: لمن شئت من خلقي، فتقول الملائكة: سبحانك ما عبدناك حقَّ عبادتك».

وعند صاحب «الفردوس» وابنه أبي منصورٍ الدَّيلميِّ عن عائشة مرفوعًا: «خلق الله ﷻ كفتي الميزان مثل أو ملء السَّموات والأرض، فقالت الملائكة: يا ربَّنا ما تزن بهذا؟ قال: أَزِنُ به من شئت من خلقي» وقيل: سأل داود ﷺ ربَّه ﷻ أن يريه الميزان، فلمَّا رآه أُغمِي عليه من هوله، ثمَّ أفاق فقال: إلهي من يقدر على ملء كفة هذا الميزان حسناتٍ؟ فقال الله تعالى: «يا داود إنِّي إذا رضيت على عبدي/ ملأته بتمرةٍ واحدةٍ، يا داود أملؤها بكلمة لا إله إلَّا الله» ثمَّ إنَّ ظاهر قول البخاريِّ: «وإنَّ أعمال بني آدم وقولهم يُوزَن» التَّعميم، وليس كذلك، بل خصَّ منهم من يدخل الجنَّة بغير حسابٍ، وهم السَّبعون ألفًا كما في «البخاريِّ» [ح: ٣٢٤٧] فإنَّه لا يُرفَع[4] لهم ميزانٌ ولا يأخذون صحفًا، وإنَّما هي براءاتٌ[5] مكتوبةٌ كما قاله الغزاليُّ، وكذلك من لا ذنب له إلَّا الكفر فقط ولم يعمل حسنةً، فإنَّه يقع في النَّار من غير حسابٍ ولا ميزانٍ، وفي «البخاريِّ» ١٠/٤٧٦

(١) في (د): «مرفوعًا»، وهو تحريفٌ.

(٢) في (د): «يعلم».

(٣) في غير (د) و(س): «سليمان»، وهو تحريفٌ.

(٤) في غير (ب) و(س): «ترفع».

(٥) في (د) و(ع): «براءة».

مرفوعًا [ح: ٤٧٢٩] «إنَّه ليأتي الرَّجل العظيم السَّمين يوم القيامة لا يزن عند الله جناح بعوضةٍ، واقرؤوا إن شئتم: ﴿فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَزْنًا﴾» [الكهف: ١٠٥] أي: لا ثواب لهم، وأعمالهم مقابلةٌ بالعذاب، فلا حسنة لهم تُوزَن في موازين القيامة، ومن لا حسنة له فهو في النَّار.

(وَقَالَ مُجَاهِدٌ) المفسِّر في قوله تعالى: ﴿وَزِنُوا۟ بِٱلْقِسْطَاسِ ٱلْمُسْتَقِيمِ﴾ [الإسراء: ٣٥] ممَّا وصله الفريابيُّ في «تفسيره» (القُِسْطَاسُ) بضمِّ القاف وكسرها (العَدْلُ بِالرُّومِيَّةِ) أي: بلغة أهل الرُّوم، ففيه وقوع المعرَّب في القرآن، وأمَّا قوله تعالى: ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ فلا ينافيه ألفاظٌ نادرةٌ، أو هو من توافق اللُّغتين لقوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾ [يوسف: ٢] وليس بشيءٍ؛ لأنَّ المعنى: أنَّه عربيُّ الأسلوب والنَّظم، ولو سلَّمنا فباعتبار الأعمِّ الأغلب، ولم يُشتَرط في الكلام العربيِّ أن تكون[1] كلُّ كلمةٍ منه عربيَّةً، ولا يجوز اشتمال القرآن على كلمةٍ غير فصيحةٍ، وقيل يجوز، وردَّه المولى سعد الدِّين التَّفتازانيُّ: بأنَّ ذلك يقود إلى نسبة الجهل أو العجز[2] إلى الله تعالى عن ذلك، واعترضه البونيُّ أحد تلامذة الشَّيخ بأنَّه يجوز أن يختار الله تعالى غير الفصيح مع القدرة على الفصيح/ لحكمةٍ هي إمَّا أنَّ دلالته على المراد أوضح من الفصيح أو غير ذلك ممَّا لا يعلمه إلَّا هو، فلا يلزم شيءٌ من العجز والجهل، قال: وعرضته على الشَّيخ فاستحسنه. د٧/٣٨١ب

(وَيُقَالُ: القِسْطُ مَصْدَرُ المُقْسِطِ) اعترضه الإسماعيليُّ بأنَّ مصدر «المقسط» الإقساط؛ لأنَّه رباعيٌّ، وأُجيب بأنَّ المراد المصدر[3] المحذوف الزَّوائد نظرًا إلى أصله، فهو مصدر[4] مصدره؛ إذ لا خفاء أنَّ المصدر الجاري على فعله هو الإقساط، قاله في «اللَّامع» و«المصابيح» كـ«الكواكب» (وَهْوَ) أي: المقسط (العَادِلُ) قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ﴾ [المائدة: ٤٢].

(وَأَمَّا القَاسِطُ فَهْوَ الجَائِرُ) قال الله[5] تعالى: ﴿وَأَمَّا ٱلْقَٰسِطُونَ فَكَانُوا۟ لِجَهَنَّمَ حَطَبًا﴾ [الجن: ١٥] و«قسط» الثُّلاثيُّ بمعنى: «جار»، و«أقسط» الرُّباعيُّ بمعنى: «عدل» وحكى الزَّجَّاج أنَّ الثُّلاثيَّ يُستعمَل كالرُّباعيِّ، والمشهور الأوَّل، ومن الغريب ما حُكِي أنَّ الحجَّاج لمَّا أحضر سعيد بن

(١) في غير (ب) و(س): «يكون».

(٢) في (ب) و(س): «والجهل».

(٣) في (د): «بالمصدر».

(٤) «مصدر»: ليس في (ع).

(٥) اسم الجلالة: ليس في (د).

جُبيرٍ قال: ما تقول فيَّ؟ قال: قاسطٌ عادلٌ، فأعجب الحاضرين، فقال لهم الحجَّاج: ويلكم لم تفهموا، جعلني جائرًا كافرًا ألم تسمعوا قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا الْقَاسِطُونَ فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَبًا﴾ [الجن: ١٥] وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ [الأنعام: ١]؟!

٧٥٦٣ - حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ إِشْكَابٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ القَعْقَاعِ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «كَلِمَتَانِ حَبِيبَتَانِ إِلَى الرَّحْمَنِ، خَفِيفَتَانِ على اللِّسَانِ، ثَقِيلَتَانِ فِي المِيزَانِ سُبْحَانَ اللهِ وَبِحَمْدِهِ، سُبْحَانَ اللهِ العَظِيمِ».

وبه قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد، ولأبي ذرٍّ: «حدَّثنا» (أَحْمَدُ بْنُ إِشْكَابٍ) بكسر الهمزة وفتحها وسكون الشِّين المعجمة وبعد الألف موحَّدةٌ غير منصرفٍ، وقيل منصرفٌ، الصَّفَّار الكوفيُّ ثمَّ المصريُّ قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ) بضمِّ الفاء وفتح الضَّاد المعجمة[1] مُصغَّرًا، الضَّبِّيُّ بالمعجمة والموحَّدة المشدَّدة (عَنْ عُمَارَةَ بْنِ القَعْقَاعِ) بضمِّ العين المهملة وتخفيف الميم، ابن القعقاع -بقافين مفتوحتين بينهما عينٌ مهملةٌ ساكنةٌ- الضَّبِّيِّ أيضًا (عَنْ أَبِي زُرْعَةَ) هَرِمٍ -بفتح الهاء وكسر الرَّاء- البجَليِّ، بالموحَّدة والجيم المفتوحة (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) عبد الرَّحمن بن صخرٍ (رضي الله عنه) أنَّه (قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: كَلِمَتَانِ) خبرٌ مقدَّمٌ، وما بعده صفةٌ بعد صفة[2]، أي: كلامان، فهو من باب إطلاق «الكلمة» على «الكلام» ككلمة الشَّهادة (حَبِيبَتَانِ إِلَى الرَّحْمَنِ) تثنية حبيبةٍ، أي: محبوبةٌ بمعنى المفعول لا الفاعل، و«فعيلٌ» إذا كان بمعنى «مفعول» يستوي فيه المذكَّر والمؤنَّث إذا ذُكِرَ الموصوف نحو: رجلٌ قتيلٌ وامرأةٌ قتيلٌ[3]، فإن لم يُذْكر الموصوف فرِّق بينهما نحو: قتيلٌ وقتيلةٌ، وحينئذٍ فما وجه لحوق علامة التَّأنيث هنا؟ أُجيب بأنَّ التَّسوية جائزةٌ لا واجبةٌ، وقيل: إنَّما أنَّثها لمناسبة الخفيفة والثَّقيلة؛ لأنَّهما بمعنى الفاعليَّة لا المفعوليَّة[4]، والمراد محبوبيَّة قائلها، ومحبَّة الله تعالى لعبده إرادته إيصال الخير له والتَّكريم، وخصَّ اسمه[5]

---

(١) «المعجمة»: ليس في (د).

(٢) «بعد صفة»: مثبتٌ من (د) و(س).

(٣) في هامش (ل):

ومِن فَعيلٍ كقتيلٍ إنْ تَبعْ مَوصوفَهُ غالبًا التَّا تَمْتَنِعْ «ألفيَّة».

(٤) في (ب) و(س): «الفاعلة لا المفعولة».

(٥) في (د): «اسم».

د٧/٣٨٢أ «الرَّحمن» دون غيره من الأسماء الحسنى لأنَّ كلَّ اسمٍ منها إنمَّا يُذكَر في المكان/ اللَّائق به، وهذا من محاسن البديع الواقع في الكتاب العزيز وغيره من الفصيح كقوله تعالى: ﴿ٱسْتَغْفِرُواْ رَبَّكُمْ إِنَّهُۥ كَانَ غَفَّارًا﴾ [نوح: ١٠] وكذلك هنا لمَّا كان[1] جزاء من يسبِّح بحمده تعالى الرَّحمة ذكر في سياقها الاسم المناسب لذلك وهو «الرَّحمن» (خَفِيفَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ) لِلِين حروفهما وسهولة خروجهما، فالنُّطق بهما/ سريعٌ وذلك لأنَّه ليس فيهما من حروف الشِّدَّة المعروفة عند أهل ١٠/٤٧٧ العربيَّة وهي: الهمزة والباء الموحَّدة والتَّاء المثنَّاة الفوقيَّة والجيم والدَّال والطَّاء المهملتان والقاف والكاف، ولا من حروف الاستعلاء أيضًا، وهي: الخاء المعجمة والصَّاد والضَّاد والطَّاء والظَّاء والغين المعجمة والقاف، سوى حرفين الباء الموحَّدة والظَّاء المعجمة، وممَّا يُستثقَل أيضًا من الحروف: الثَّاء المثلَّثة والشِّين المعجمة، وليستا[2] فيهما، ثمَّ إنَّ الأفعال أثقل من الأسماء، وليس فيهما فعلٌ، وفي الأسماء أيضًا ما يُستثقَل كالذي لا ينصرف، وليس فيهما شيءٌ من ذلك، وقد اجتمعت فيهما حروف اللِّين الثَّلاثة: الألف والواو والياء، وبالجملة فالحروف السَّهلة الخفيفة فيهما أكثر من العكس (ثَقِيلَتَانِ فِي المِيزَانِ) حقيقةً لكثرة الأجور المدَّخَرة لقائلهما، والحسنات المضاعفة للذَّاكر بهما[3] وقوله: «حبيبتان» و«خفيفتان» و«ثقيلتان» صفةٌ لقوله: «كلمتان» وفي هذه الرِّواية تقديم «حبيبتان» وتأخير «ثقيلتان» وقوله: (سُبْحَانَ اللهِ) اسم مصدرٍ لا مصدرٌ، يقال: سبَّح يسبِّح تسبيحًا؛ لأنَّ قياس «فعَّل» -بالتَّشديد- إذا كان صحيح اللَّام «التَّفعيل» كالتَّسليم والتَّكريم، وقيل: إنَّ «سبحان»[4] مصدرٌ؛ لأنَّه سُمِع له فعلٌ ثلاثيٌّ، وقول الشَّاعر:

سبحانه ثمَّ سبحانًا يعود له ... وقبلنا سبَّح الجوديُّ والجمد

يساعد من قال: إنَّ «سبحان» مصدرٌ لوروده منصرفًا، قاله في «اللُّباب» وغيره، وقال بعض الكبراء: إنَّ فيه وجوهًا: أحدها: أنَّه مصدرٌ تأكيديٌّ كما في ضربت ضربًا، فهو في قوَّة قولنا: أسبِّح الله تسبيحًا، فلمَّا حُذِف الفعل أضيف المصدر إلى المفعول، ومعنى: «أسبِّح الله» أي:

(١) في (ص): «وكذلك كان هنا».
(٢) في غير (ب) و(س): «وليسا».
(٣) في (د): «المضاعفة لذاكرها».
(٤) في (ص): «وقيل: سبحان الله».

أنظم نفسي في سلك الموقنين بتقديسه عن جميع ما لا يليق بجنابه سبحانه، وأنَّه[1] مقدَّس أزلًا وأبدًا وإن لم يقدِّسه أحدٌ.

د٧ ٣٨٢ب

الثَّاني: أنَّه مصدرٌ نوعيٌّ على مثال/ ما يُقال: عظِّمِ السُّلطان تعظيمَ السُّلطان، أي: تعظيمًا يليق بجنابه، ويناسب من يتَّصف بالسَّلطنة، والمعنى: أسبِّحه تسبيحًا يختصُّ به، وذلك إذا كان بما[2] يليق بجنابه ولا يستحقُّه غيره، فالإضافة لا إلى الفاعل ولا إلى المفعول، بل للاختصاص، فتأمَّله.

الثَّالث: أنَّه مصدرٌ نوعيٌّ، ولكنه على مثال ما يُقال: اذكر الله مثل ذكر الله، فالمعنى: أسبِّح الله تسبيحًا مثل تسبيح الله لنفسه، أي: مثل ما سبَّح الله به نفسه، فهو صفةٌ لمصدرٍ محذوفٍ بحذف المضاف إلى «سبحان» وهو لفظ المثل، فالإضافة في «سبحان الله» إلى الفاعل.

الرَّابع: أنَّه مصدرٌ أُرِيد به الفعل مجازًا كما أنَّ الفعل يُذكَر ويُراد به المصدر مجازًا كقوله: «تسمع بالمعيديِّ» وذلك لأنَّ[3] المصدر جزء مفهوم الفعل، وذكرُ البعضِ وإرادة الكلِّ مجازٌ كعكسه، ولمَّا كان المراد منه[4] الفعل الذي أُريد به إنشاء التَّسبيح بُنِي هذا المصدر على الفتح، فلا محلَّ له من الإعراب وذلك لأنَّ الأصل في الفعل أن يكون مبنيًّا وذلك لأنَّ الشَّبه الذي به أُعرِب المضارع منعدمٌ في الإنشاء، فمثله كمثل أسماء الأفعال، وهذا وجهٌ نحويٌّ يمكن أن يُقال به فافهم، قال: وما ذكرناه لا يبطل كون هذا اللَّفظ مُعرَبًا في الأصل، فلا يضرُّنا ما جاء في شعر أميَّة منوَّنًا، وأمَّا ما يتعلَّق بمعناه ومغزاه فهو أنَّه قد فُهِم من هذا أيضًا تقدُّس الأسماء والصِّفات؛ لأنَّ الذَّات مع الأسماء والصِّفات متلازمان في الوجود والعدم بالتَّحقيق، ولأنَّ انتفاء تقديس الأسماء والصِّفات يستلزم انتفاء تقديس الذَّات؛ لأنَّها قائمةٌ بالذَّات ومقتضياتها، لكنَّ انتفاء تقديس الذَّات منتفٍ، وإذا حصل الاعتراف والاعتقاد بأنَّه مُنزَّهٌ عن جميع النَّقائص وما لا ينبغي أن يُنسَب إليه ثبتت الكمالات ضرورةَ التزامًا، وحصل توحيد الرُّبوبيَّة، وثبت التَّقديس في كلِّ كمالٍ عن المشابهة والمماثلة والشَّركة وكلِّ ما لا يليق، فثبت

---

(١) في (د): «والله».

(٢) في (د): «ممَّا».

(٣) في (ع): «أن».

(٤) في (د) و(ص): «من»، ولعلَّ المثبت هو الصَّواب.

أنَّه الرَّبُ على الإطلاق، للأنفس والآفاق، فهو المستحقُّ لأن يُشكَر ويُعبَد بكلِّ ما يمكن على الانفراد بالحقِّ والحقيقة، وتوحيد الرُّبوبيَّة حجَّةٌ ملزمةٌ وبرهانٌ موجبٌ توحيد الألوهيَّة، فتتضمَّن هذه الكلمة إثبات التَّوحيدين كما تتضمَّن إثبات الكمالين، وهذان الإثباتان في ضمنهما كلُّ مدحٍ ممكنٍ فيما يرجع إلى الله تعالى، ولمَّا كان الاتِّصاف بالكمال الوجوديِّ مشروطًا بخلوِّه عمَّا ينافيه قُدِّم التَّسبيح على التَّحميد في الذِّكر كما تُقدَّمُ التَّخليةُ على[1] التَّحلية، ومن هذا القبيل تقدُّم النَّفي على الإثبات في «لا إله إلَّا الله». انتهى.

د٣٨٣/٧أ والواو في قوله: (وَبِحَمْدِهِ) للحال، أي: أسبِّحه متلبِّسًا بحمدي/ له، من أجل توفيقه لي للتَّسبيح ونحوه، وقيل: عاطفةٌ، أي: أسبِّح وأتلبَّس[2] بحمده، وأمَّا الباء فيحتمل أن تكون سببيَّةً، أي: أسبِّح الله وأُثني عليه بحمده، وقال ابن هشامٍ/ في «مغنيه»: اختُلِف في الباء من قوله: ٤٧٨/١٠ ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾ [الحجر: ٩٨] فقيل: إنَّها للمصاحبة، والحمد مضافٌ للمفعول، أي: سبِّحه حامدًا له، أي: نزِّهه عمَّا لا يليق به، وأثبِتْ له ما يليق به، قال البدر الدَّمامينيُّ في شرحه لـ«المغني»: قصد -أي: ابن هشامٍ- تفسير التَّسبيح والحمد بما ذكره إذ هو الثَّناء بالصِّفات الجميلة، فإن قلت: من أين يلزم الأمر بالحمد، وهو إنَّما وقع حالًا مقيِّدةً للتَّسبيح، ولا يلزم من الأمر بشيءٍ الأمر بحاله المقيِّدة له بدليل: اضرب هندًا جالسةً؟ وأجاب: بأنَّه إنَّما يلزم ذلك إذا لم يكن الحال من نوع الفعل المأمور به، ولا من فعل الشَّخص المأمور كالمثال المذكور، أمَّا إذا كانت بعض أنواع الفعل المأمور به نحو: حُجَّ مفردًا[3] أو قارنًا[4]، أو كانت من فعل المأمور به[5] نحو: ادخل مكَّة محرمًا، فهي مأمورٌ بها، وما تكلَّم فيه[6] في «المغني» من هذا القبيل. انتهى. قال في «المغني»: وقيل: الباء للاستعانة، والحمد مضافٌ للفاعل، أي: سبِّحه بما حمد به نفسه؛ إذ ليس كلُّ تنزيهٍ محمودًا، ألا ترى أنَّ تسبيح المعتزلة اقتضى تعطيل كثيرٍ من الصِّفات؟ وقال الخطَّابيُّ: المعنى: وبمعونتك التي هي نعمةٌ توجب عليَّ حمدك سبَّحتك، لا بحولي وقوَّتي

---

(١) «التَّخلية على»: سقط من (ع).

(٢) في (د): «ألتبس».

(٣) في (د): «منفردًا».

(٤) «أو قارنًا»: مثبتٌ من (ب) و(س).

(٥) «به»: ليس في (د).

(٦) في (د): «عنه».

يريد أنَّه ممَّا أُقيم فيه المسبَّب مقام السَّبب، ثمَّ إنَّ جنس الحمد -كما قاله بعض العلماء- لمَّا وقع ذكره بعد التَّقديس عن كلِّ ما لا يليق به تعالى بغير تخصيص بعض المحامد تضمَّن الكلام واستلزم[1] إثبات جميع الكمالات الوجوديَّة الجائزة له مطابقةً، ولزم منه التَّقديس عن كلِّ ما لا يليق به تعالى وهو كلُّ ما ينافيها ولا يجامعها، هذا مع أنَّ كلمة الجلالة تدلُّ على الذَّات المقدَّسة المستجمعة للكمالات أجمع، وكذا[2] الضَّمير في «وبحمده» إلى الهويَّة[3] الخاصَّة السُّبوحيَّة القدُّوسيَّة[4] الجامعة لجميع خاصيَّات الذَّات الواجبة وخواصِّها، فهذه الكلمة اشتملت على اسمَي الذَّات اللَّذين لا أجمع منهما أحدهما: فيه اعتبارٌ غلبة أحكام الشَّهادة والغيب، والآخر: فيه غلبة أحكام الغيب وغيب الغيب، وأيضًا تشتمل[5] على جميع التَّقديسات والتَّنزيهات، وعلى جميع الأسماء والصِّفات، وعلى كلِّ توحيدٍ.

وختم بقوله: (سُبْحَانَ اللهِ العَظِيمِ) ليجمع بين مقامَي[6] الرَّجاء والخوف؛ إذ معنى «الرَّحمن» يرجع إلى الإنعام والإحسان، ومعنى «العظيم» يرجع إلى الخوف من هيبته تعالى، وقوله «سبحان الله...» إلى آخره مبتدأٌ، وما بينه وبين الخبر صفةٌ له بعد صفةٍ، وقد أورد صاحب/ «المصابيح» سؤالين فقال: فإن قلت: المبتدأ مرفوعٌ و«سبحان الله» في المحلَّين معربٌ[7] منصوبٌ؛ فكيف وقع مبتدأ مع ذلك؟ وأجاب: بأنَّ لفظهما محكيٌّ، وقال في الثَّاني: فإن قلت: الخبر مثنًّى، والمخبر عنه غير متعدِّدٍ ضرورةَ أنَّه ليس ثَمَّ حرف عطفٍ يجمعهما[8]، ألا ترى أنَّه لا يصحُّ قولك: زيدٌ عمرٌو قائمان؟ وأجاب: بأنَّه على حذف العاطف، أي: «سبحان الله وبحمده» و«سبحان الله العظيم» كلمتان خفيفتان على اللِّسان... إلى آخره، وقد نصَّ أهل المعاني[9] على

د٧/٣٨٣ب

(١) في (د): «استلزام».

(٢) في (د): «وهذا».

(٣) في (د): «ألوهيَّة»، وفي هامشها من نسخةٍ كالمثبت.

(٤) في (ب): «القدسيَّة».

(٥) في غير (ب) و(س): «يشتمل».

(٦) في (د): «معاني».

(٧) «معربٌ»: مثبتٌ من (ص) و(ع). وفي مطبوع المصابيح ٢٧٨/١٠: «... في المحلين مرفوع أو معرب منصوب».

(٨) في (ص) و(ع): «يجمعها».

(٩) في (ع): «المعلَّق»، وهو تحريفٌ.

أنَّ من جملة الأسباب المقتضية لتقديم المسند تشويقَ السَّامع إلى المبتدأ بأن يكون في المسند المقدَّم طولٌ يشوِّق النَّفس إلى ذكر المسنَد إليه، فيكون أوقعَ في النَّفس، وأدخلَ في القبول؛ لأنَّ الحاصل بعد الطَّلب أعزُّ من المساق[1] بلا تعبٍ، ولا يخفى أنَّ ما ذكره القوم متحقِّق في هذا الحديث، بل هو أحسن من المثال الذي أوردوه بكثير[2]، وهو قول الشَّاعر:

ثلاثــةٌ تشــرقُ الــدُّنيا ببهجَتِهــا   شمسُ الضُّحى وأبو إسحاق والقمر

ومراعاة مثل هذه النُّكتة البلاغيَّة هو الظَّاهر من تقديم الخبر على المبتدأ، لكن رجَّح المحقِّق الكمال ابن الهمام ﵀ أنَّ «سبحان الله» هو الخبر، قال: لأنَّه مُؤخَّرٌ لفظًا، والأصل عدم مخالفة اللَّفظ محلَّه إلَّا لموجبٍ يوجبه، قال: وهو من قبيل الخبر المفرد بلا تعدُّدٍ؛ لأنَّ كلًّا من «سبحان الله» مع عامله المحذوف الأوَّل، والثَّاني مع عامله الثَّاني إنَّما أُريد[3] لفظه، والجمل المتعدِّدة إذا أُريد لفظها فهي من قبيل المفرد الجامد، ولذا لا تتحمَّل ضميرًا، ولأنَّه محطُّ الفائدة بنفسه، بخلاف «كلمتان» فإنَّه إنَّما يكون محطًّا للفائدة باعتبار وصفه بالخفَّة على اللِّسان، والثِّقل في الميزان، والمحبَّة للرَّحمن، ألا ترى أنَّ جعلَ «كلمتان» الخبرَ غيرُ بيِّنٍ؛ لأنَّه ليس متعلَّق الغرض الإخبار منه ﷺ عن «سبحان الله..» إلى آخره أنَّهما كلمتان، بل بملاحظة وصف الخبر بما[4] تقدَّم[5]، أعني: «خفيفتان، ثقيلتان، حبيبتان» فكان اعتبار «سبحان الله...» إلى آخره خبرًا أولى، وقد ذهب بعضهم إلى تعيين خبريَّة «سبحان الله...» إلى آخره، ووجَّهه بوجهين:

أحدهما: أنَّ «سبحان الله» لزمَ الإضافةَ إلى مفردٍ، فجرى مجرى الظُّروف، والظُّروف لا تقع إلَّا خبرًا/. ١٠/٤٧٩

ثانيهما: أنَّ «سبحان الله...» إلى آخره كلمةٌ؛ إذ المرادُ بالكلمة في الحديث اللُّغويَّةُ كما تقدَّم، فلو جُعِل مبتدأً لزم الإخبار عمَّا هو كلمةٌ بأنَّه كلمتان، وأُجيب بأنَّه لا يخفى على سامعٍ

---

(١) في (ب) و(س): «المنساق».

(٢) «بكثير»: ليس في (د).

(٣) زيد في (ص): «به».

(٤) في (د): «كما».

(٥) زيد في (د): «أي».

أنَّ المراد اعتبار «سبحان الله وبحمده» كلمةً، و«سبحان الله العظيم» كلمةً، فهذا كما يصحُّ أن يُعبَّر عنه بكلمةٍ كذلك يصحُّ/ أن يعبَّر عن كلِّ جملةٍ منه بكلمةٍ، غير أنَّه لمَّا كان كلٌّ من الجملتين د٧/١٣٨٤ -أعني: «سبحان الله وبحمده، سبحان الله العظيم» - ممَّا يستقلّ ذكرًا تامًّا ويُفرَد بالقصد اعتُبِر كلمةً وعُبِّر عنهما بكلمتين، على أنَّ ما ذكره لازمٌ على تقدير جعل «سبحان الله» الخبرَ كما هو لازمٌ على تقدير جعله مبتدأً؛ لأنَّه كما لا يصحُّ أن يُخبَر عمَّا هو كلمةٌ بأنَّه كلمتان كذلك لا يُخبَر عمَّا هو كلمتان بما هو كلمةٌ. انتهى.

وفي هذا الحديث من علم البديع: المقابلةُ والمناسبة والموازنة في السَّجع، أمَّا المقابلة فقد قابل الخفَّة على اللِّسان بالثِّقل في الميزان، وأمَّا الموازنة في السَّجع؛ ففي قوله: «حبيبتان إلى الرَّحمن» ولم يقل: للرَّحمن؛ لأجل موازنته على اللِّسان، وفيه نوعٌ من الاستعارة في قوله: «خفيفتان» فإنَّه كنايةٌ عن قلَّة حروفهما ورشاقتهما، قال الطِّيبيُّ: فيه استعارةٌ؛ لأنَّ الخفَّة مستعارةٌ للسُّهولة. انتهى. والظَّاهر أنَّها من قبيل الاستعارة بالكناية، فإنَّه شبَّه سهولة جريانهما على اللِّسان بما يخفُّ على الحامل من بعض الأمتعة، فلا تتعبه كالشَّيء الثقيل، فحذف ذكر المشبَّه به وأبقى شيئًا من لوازمه وهو الخفَّة، وأمَّا الثِّقل فعلى الحقيقة عند أهل السُّنَّة؛ إذ الأعمال تتجسَّم كما مرَّ، وفيه حثٌّ على المواظبة عليها، وتحريضٌ على ملازمتها، وتعريضٌ بأنَّ سائر التَّكاليف صعبةٌ شاقَّةٌ على النُّفوس ثقيلةٌ، وهذه خفيفةٌ سهلةٌ عليها مع أنَّها تثقل في الميزان، وقد رُوِي في الآثار أنَّ عيسى ﵇ سُئِل: ما بال الحسنة تثقل والسَّيِّئة تخفُّ[1]؟ فقال: لأنَّ الحسنة حضرت مرارتها وغابت حلاوتها فثقلت، فلا يحملنَّك ثقلها على تركها، والسَّيِّئة حضرت حلاوتها وغابت مرارتها فلذلك خفَّت عليكم، فلا يحملنَّك على فعلها خفَّتها، فإنَّ بذلك تخفُّ الموازين يوم القيامة.

ويستفاد من هذا الحديث أنَّ مثل هذا السَّجع جائزٌ، وأنَّ المنهيَّ عنه في قوله ﷺ: «سجعٌ كسجع الكهَّان» ما كان متكلَّفًا أو متضمِّنًا لباطلٍ، لا ما جاء عن غير قصدٍ، أو تضمَّن حقًّا.

وفيه من علم العروض إفادة: أنَّ الكلام المسجَّع ليس بشعرٍ فلا يُوزَن وإن جاء على وفق البحور في الجملة هذا مع ضميمة قوله تعالى ﴿وَمَا عَلَّمْنَٰهُ ٱلشِّعْرَ وَمَا يَنۢبَغِي لَهُۥٓ﴾ [يس: ٦٩] وقد جاء في

---

(١) في هامش (د): قف على أنَّ عيسى ﵇ سُئِل: ما بال الحسنة تثقل والسَّيئة تخفّ؟

الكتاب والسُّنَّة أشياء على وفق البحور؛ فمنها ما جاء على وفق الرَّجز؛ نحو[1]: ﴿إِن يَنتَهُواْ يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال: ٣٨] ومن السُّنَّة قوله ﷺ [ح: ٢٨٠٢]: «هل أنت إلَّا أصبعٌ دميت، وفي سبيل الله ما لقيت» وسبق مزيدٌ لذلك في هذا الشَّرح، فليُراجَع.

د٧/٣٨٤ب وفي سنده من اللَّطائف: القول في موضعين، والتَّحديث/ في موضعين، والعنعنة وهي في البخاريِّ محمولةٌ على السَّماع، فهي مثل أخبرنا؛ إذ العنعنة من غير المدلِّس محمولةٌ على السَّماع كما تقرَّر في المقدِّمة أوَّل هذا الشَّرح.

وفي الحديث أيضًا: الاعتناء بشأن التَّسبيح أكثر من التَّحميد؛ لكثرة المخالفين فيه، وذلك من جهة تكريره بقوله: «سبحان الله وبحمده، سبحان الله العظيم» وقد جاءت السُّنَّة به على أنواعٍ شتَّى، ففي «مسلمٍ» عن سَمُرة مرفوعًا: «أفضل الكلام سبحان الله والحمد لله ولا إله إلَّا الله والله أكبر» أي: أفضل الذِّكر بعد كتاب الله، والموجب لفضلها[2] اشتمالها على جملة أنواع الذِّكر من التَّنزيه والتَّحميد والتَّمجيد، ودلالتها على جميع المطالب الإلهيَّة إجمالًا؛ لأنَّ النَّاظر المتدرِّج في المعارف يعرفه سبحانه أوَّلًا بنعوت الجلال التي تنزِّه ذاته عمَّا يوجب حاجةً أو نقصًا، ثمَّ بصفات الإكرام وهي الصِّفات الثُّبوتيَّة التي يستحقُّ بها الحمد، ثمَّ يعلم أنَّ مَنْ هذا شأنه لا يماثله غيره ولا يستحقُّ الألوهيَّة سواه، فيُكشَف له من ذلك أنَّه أكبر؛ إذ ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨] وفي «التِّرمذيِّ» -وقال: حديثٌ غريبٌ- عن ابن عمر أنَّ رسول الله ﷺ قال: «التَّسبيح نصف الميزان، والحمد لله تملؤه[3]، ولا إله إلَّا الله ليس لها حجابٌ/ دون الله حتَّى تخلص إليه» وفيه وجهان: د٧/٣٨٥أ

أحدهما: أن يُراد التَّسوية بين التَّسبيح والتَّحميد بأنَّ كلَّ واحدٍ منهما يأخذ نصف الميزان، فيملآن الميزان[4] معًا وذلك لأنَّ الأذكار التي هي أمُّ العبادات البدنيَّة الغرض الأصليُّ من شرعها ينحصر في نوعين: أحدهما: التَّنزيه، والآخر التَّحميد، والتَّسبيح يستوعب القسم الأوَّل، والتَّحميد يتضمَّن القسم الثَّاني.

---

(١) زيادة من (ص) و(ع): «﴿قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾».

(٢) في (ص): «للفضل».

(٣) في (ص) و(ع): «يملؤه».

(٤) قوله: «فيملآن الميزان»: ليس في (د).

وثانيهما: أن يُراد تفضيل الحمد على التَّسبيح، وأنَّ ثوابه ضِعف ثواب التَّسبيح؛ لأنَّ التَّسبيح نصف الميزان/، والتَّحميد وحده يملؤه؛ وذلك لأنَّ الحمد المطلق إنَّما يستحقُّه من كان مُبرّأً عن النَّقائص، منعوتًا بنعت الجلال وصفات الإكرام، فيكون الحمد شاملًا للأمرين وأعلى القسمين، وإلى الوجه الأوَّل أشار عليه الصلاة والسلام بقوله: «كلمتان خفيفتان على اللِّسان، ثقيلتان في الميزان» وقوله: «لا إله إلَّا الله ليس لها حجابٌ» لأنَّها اشتملت على التَّنزيه والتَّحميد، ونفى ما سواه تعالى صريحًا، ومن ثمَّ جعله من جنسٍ آخر؛ لأنَّ الأوَّلين دخلا في معنى الوزن والمقدار في الأعمال، وهذا حصل منه القرب إلى الله تعالى من غير حاجزٍ ولا مانعٍ[1] ففي «مسلمٍ» من حديث جويرية: أنَّه صلى الله عليه وسلم خرج من عندها بكرةً حين صلَّى الصُّبح وهي في مسجدها، ثمَّ رجع بعد أن أضحى وهي جالسةٌ، قال: ما زلتِ على الحال التي فارقتك عليها؟ قالت: نعم، قال النَّبيُّ صلى الله عليه وسلم: «لقد قلت بعدك أربع كلماتٍ ثلاث مرَّاتٍ[2]، لو وُزِنت بما قلت منذ اليوم لوزنتهن: سبحان الله وبحمده عدد خلقه، ورضا نفسه، وزنة عرشه، ومداد كلماته» صرَّح في القرينة الأولى بالعدد، وفي الثَّالثة[3] بالزِّنة، وترك الثَّانية والرَّابعة منهما[4] ليؤذن بأنَّهما لا يدخلان في جنس المعدود والموزون، ولا يحصرهما المقدار لا حقيقةً ولا مجازًا، فيحصل التَّرقِّي حينئذٍ من عدد الخلق إلى رضا الحقِّ، ومن زنة العرش إلى مداد الكلمات، وفي «التِّرمذيِّ» من حديث سعد بن أبي وقَّاصٍ رضي الله عنه: أنَّه دخل مع النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم على امرأةٍ وبين يديها نوًى أو حصًى تسبِّح به؛ فقال: «ألا أخبرك بما هو أيسر عليك من هذا أو أفضل؟ سبحان الله عدد ما خلق في السَّماء، وسبحان الله عدد ما خلق في الأرض، وسبحان الله عدد ما بين ذلك، وسبحان الله عدد ما هو خالقٌ، والله أكبر مثل ذلك، والحمد لله مثل ذلك، ولا إله إلَّا الله مثل ذلك، ولا حول ولا قوَّة إلَّا بالله مثل ذلك» وفي قوله: «عدد ما هو خالقٌ» إجمالٌ بعد تفصيلٍ؛ لأنَّ اسم الفاعل إذا أُسنِد إلى الله يفيد الاستمرار من بدء الخلق إلى الأبد، وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم [ح:٦٤٠٥]: «من قال: سبحان الله وبحمده في يومٍ مئة مرَّةٍ

١٠/٤٨٠

---

(١) قوله: «ففي مسلمٍ عن... ولا مانعٍ» جاء في (د) و(ص) بعد قوله لاحقًا: «من بدء الخلق إلى الأبد».

(٢) في هامش (د): قف على: أربع كلمات تقال ثلاث مرَّات.

(٣) في (ع): «الثانية»، وهو تحريف.

(٤) في (ع): «معها».

حُطَّت خطاياه وإن كانت مثل زبد البحر» رواه الشَّيخان، وهذا وأمثاله نحو: «ما طلعت عليه الشَّمس» كناياتٌ عبَّر بها عن الكثرة عرفًا، وظاهر الإطلاق يشعر بأنَّه يحصل هذا الأجر[1] المذكور لمن قال ذلك مئة مرَّةٍ، سواءٌ قالها متواليةً أو متفرِّقةً في مجالس، أو بعضها أوَّل النَّهار وبعضها آخره، لكنَّ الأفضل أن يأتي بها متواليةً في أوَّل النَّهار.

وهذه الفضائل الواردة في التَّسبيح ونحوه -كما قاله ابن بطَّالٍ وغيره- إنَّما هي لأهل الشَّرف في الدِّين والكمال؛ كالطَّهارة من الحرام والمعاصي العظام، فلا يظنُّ ظانٌّ أنَّ من أدمن الذِّكر، وأصرَّ على ما شاء من شهواته، وانتهك دين الله وحرماته أنَّه يلتحق بالمطهَّرين المقدَّسين، ويبلغ منازلهم بكلامٍ أجراه على لسانه ليس معه تقوى ولا عملٌ صالحٌ[2]، وفي «التِّرمذيِّ» -وقال: حديثٌ حسنٌ غريبٌ- عن ابن مسعودٍ ﵁ قال: قال رسول الله ﷺ: «لقيت إبراهيم ﵇ ليلة أُسرِي بي فقال: يا محمَّد أقرئ أمَّتك منِّي السَّلام وأخبرهم أنَّ الجنَّة طيِّبة التربة، عذبة الماء، وأنَّها قيعان، وأنَّ غراسها: سبحان الله والحمد لله ولا إله إلَّا الله والله أكبر» والقيعان جمع قاعٍ، وهو المستوي من الأرض/، والغراس: جمع غرسٍ وهو ما يُغرَس، والغرس إنَّما يصلح في التُّربة الطَّيِّبة، وينمو بالماء العذب، أي: أَعْلِمهم أنَّ هذه الكلمات تورِّث قائلها الجنَّة، وأنَّ السَّاعي في اكتسابها لا يضيع سعيه؛ لأنَّها المغرس الذي لا يتلف ما استُودِع فيه، قاله التُّوربشتيُّ، وقال الطِّيبيُّ: وههنا إشكالٌ[3] لأنَّ هذا الحديث يدلُّ على أنَّ أرض الجنَّة خاليةٌ عن الأشجار والقصور، ويدلُّ قوله تعالى: ﴿جَنَّٰتٍ[4] تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ﴾ [البقرة: ٢٥] وقوله تعالى: ﴿أُعِدَّتۡ لِلۡمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٣] على أنَّها غير خاليةٍ عنها؛ لأنَّها إنَّما سمِّيت جنَّةً؛ لأشجارها المتكاثفة المظلَّة بالتفاف أغصانها[5]، وتركيب الجنَّة دائرٌ على معنى السَّتر، وأنَّها مخلوقةٌ معدَّةٌ.

د٧/٣٨٥ب

---

(١) في (ع): «الأمر».

(٢) زيد في (د): «قال الشيخ الأبيُّ في «شرح مسلم» بعد نقله كلام ابن بطالٍ بقليل قال: وفيما قاله نظر، بل هي عامَّة لكل من قالها. انتهى».

(٣) في هامش (د): قف على إشكال في الحديث، إبراهيم الطِّيبيُّ.

(٤) زيد في (د): «﴿عَدۡنٍ﴾».

(٥) في هامش (ل): ويدلُّ عليه قولُه في «سورة الرَّحمن»: ﴿ذَوَاتَآ أَفۡنَانٖ﴾ [الرحمن: ٤٨] وفي «سورة الواقعة» وغيرها.

والجواب أنَّها كانت قيعانًا، ثمَّ إنَّ الله تعالى أوجد بفضله وسعة رحمته فيها أشجارًا وقصورًا على حسب أعمال العاملين لكلِّ عاملٍ ما يختصُّ به بحسب عمله، ثمَّ إنَّ الله تعالى لمَّا يسَّره لِمَا خُلِق له من العمل لينال به ذلك الثَّواب جعله كالغارس لتلك الأشجار على سبيل المجاز؛ إطلاقًا للسَّبب على المسبَّب، ولمَّا كان سبب إيجاد الله الأشجار عملُ العامل أسند الغراس إليه، والله أعلم بالصَّواب.

ولمَّا كان التَّسبيح مشروعًا في الختام ختم البخاريُّ ﵀ كتابه بكتاب «التَّوحيد» والحمدُ بعد التَّسبيح آخر دعوى أهل الجنة، قال الله تعالى: ﴿دَعْوَىٰهُمْ فِيهَا سُبْحَٰنَكَ ٱللَّهُمَّ وَتَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلَٰمٌ وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾/ [يونس: ١٠] قال القاضي: لعلَّ المعنى: أنَّهم إذا دخلوا الجنَّة وعاينوا عظمة الله وكبرياءه مجَّدوه ونعتوه بنعوت الجلال، ثمَّ حيَّاهم الملائكة بالسَّلامة من الآفات، والفوز بأصناف الكرامات، فحمدوه وأثنوا عليه بصفات الإكرام، قال في «فتوح الغيب»: ولعلَّ الظَّاهر أن يضاف السَّلام إلى الله ﷿ إكرامًا لأهل الجنَّة، وينصره قوله تعالى في سورة يس: ﴿سَلَٰمٌ قَوْلًا مِّن رَّبٍّ رَّحِيمٍ﴾ [يس: ٥٨] أي: يسلِّم عليهم بغير واسطةٍ؛ مبالغةً في تعظيمهم وإكرامهم وذلك متمنَّاهم، وهذا يدلُّ على أنَّه يحصل للمؤمنين بعد نعيمهم في الجنَّة ثلاثة أنواعٍ من الكرامات[1]: أوَّلها: ﴿سَلَٰمٌ قَوْلًا مِّن رَّبٍّ رَّحِيمٍ﴾ وثانيها: ما يقولون عند مشاهدتها: ﴿سُبْحَٰنَكَ ٱللَّهُمَّ﴾ [يونس: ١٠] وهي[2] سطوع نور الجمال من[3] وراء حجاب الجلال، وما أفخم شأن اقتران ﴿ٱللَّهُمَّ﴾ بـ﴿سُبْحَٰنَكَ﴾ في هذا المقام؛ كأنَّهم لمَّا رأوا أشعَّة تلك الأنوار لم يتمالكوا ألَّا يرفعوا أصواتهم، وآخرها أجلّ منهما ولذلك ختموا الدُّعاء عند رؤيتها بـ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ وما هي إلَّا نعمة الرُّؤية التي كلُّ نعمةٍ دونها، فكأنَّ الكرامة الأولى[4] كالتَّمهيد للثَّالثة، وما أشدَّ طباق هذا التَّأويل بما رويناه عن ابن ماجه عن جابرٍ ﵁/ عن النَّبيِّ ﷺ: «بينا أهل الجنَّة في نعيمهم إذ سطع لهم نورٌ فرفعوا رؤوسهم، فإذا الرَّبُّ سبحانه وتعالى قد أشرف عليهم من فوقهم فقال: «السَّلام عليكم يا أهل الجنَّة» قال: وذلك

٤٨١/١٠

د٣٨٦/٧أ

(١) في (ص) و(ع): «الكرامة».

(٢) في (د): «وهو».

(٣) «من»: ليس في (د).

(٤) في (ب) و(س): «الكرامات الأول».

قوله تعالى: ﴿ سَلَٰمٌ قَوْلًا مِّن رَّبٍّ رَّحِيمٍ ﴾ [يس: ٥٨] قال: فينظر إليهم وينظرون إليه، فلا يلتفتون إلى شيءٍ من النَّعيم ما داموا ينظرون إليه حتَّى يحتجب عنهم ويبقى نوره ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِى ٱلسَّبِيلَ ﴾ [الأحزاب: ٤].

وقد أخبرني الحافظ الشَّيخ شمس الدِّين أبو الخير محمَّد بن زين الدِّين السَّخاويُّ، وأبو عمرٍو عثمان الدِّيميُّ، ونجم الدِّين عمر بن تقيِّ الدِّين، وقاضي القضاة أبو المعالي محمَّد بن الرَّضيِّ محمَّدٍ الطَّبريُّ المكِّيَّان الشَّافعيُّون، وقاضي القضاة أبو الحسن عليُّ ابن قاضي القضاة أبي اليمن النُّويريُّ المالكيُّ، والعلَّامة المقرئ أبو العبَّاس أحمد بن أسدٍ الأسيوطيُّ إذنًا مشافهةً، قالوا: أخبرنا شيخ الإسلام والحفَّاظ[1] أبو الفضل بن أبي الحسن العسقلانيُّ، قال: قرأت على إمام الأئمَّة عزِّ الدِّين محمَّد ابن المسنِد الأصيل شرف الدِّين أبي بكرٍ بسماعه على جدِّه أبي عمر عبد العزيز قاضي القضاة/ بدر الدِّين محمَّد بن جماعة. د٧/٣٨٦ب

«ح»: وأباح لي أيضًا مسند وقته أبو العبَّاس أحمد بن محيي الدِّين بن طريفٍ الحنفيُّ، أنبأنا الحافظ زين الدِّين عبد الرَّحيم بن الحسين العراقيُّ: أخبرنا القاضي أبو عمر عبد العزيز عزُّ الدِّين ابن القاضي بدر الدِّين بن جماعةٍ سماعًا عليه: أخبرنا القاضي أبو العباس أحمد بن محمَّدٍ الحلبيُّ إجازةً: أخبرنا يوسف بن خليلٍ الحافظ بحلب: أخبرنا محمَّد بن أحمد بن نصرٍ السِّلفيُّ بأصبهان: أخبرنا الحسن بن أحمد الحدَّاد: أخبرنا أبو نُعيم أحمد بن عبد الله السُّفيانيُّ[2]: حدَّثنا عبد الله بن جعفرٍ الفارسيُّ: حدَّثنا إسماعيل بن عبد الله العبديُّ: حدَّثنا سعيد بن الحكم: حدَّثنا خلَّاد بن سليمان الحضرميُّ أبو سليمان: حدَّثني خالد بن أبي عمران، عن عروة بن الزُّبير، عن عائشة قالت: ما جلس رسول الله صلى الله عليه وسلم مجلسًا، ولا تلا قرآنًا، ولا صلَّى إلَّا ختم ذلك بكلماتٍ، فقلت: يا رسول الله أراك ما تجلس مجلسًا، ولا تتلو قرآنًا، ولا تصلِّي صلاةً إلَّا ختمت بهؤلاء الكلمات، قال: «نعم من قال خيرًا كُنَّ طابعًا له على ذلك الخير، ومن قال شرًّا كانت كفَّارةً له: سبحانك اللَّهمَّ وبحمدك، لا إله إلَّا أنت، أستغفرك وأتوب إليك» هذا الحديث أخرجه النَّسائيُّ في «اليوم والليلة» عن محمَّد بن سهل بن عسكر، عن سعيد بن الحكم بن أبي

---

(١) في (ع): «والحافظ».

(٢) في هامش (د): في نسخة: «الشيباني».

مريم به[1]، فوقع لنا به عاليًا.

وأنبأني الشَّيخ شهاب الدِّين بن عبد القادر الشَّاوي، وأمُّ حبيبة زينب ابنة الشَّيخ شهاب الدِّين الشَّوبكيُّ، وأمُّ كمالٍ كماليَّة ابنة الإمام نجم الدِّين المرجانيُّ المكِّيَّتان بها قالوا: أنبأنا الحافظ الزَّين بن[2] الحسين العراقيُّ قال: أخبرنا القاضي أبو عمر عزُّ الدِّين سماعًا عليه بجامع الأقمر في القاهرة سنة إحدى وستِّين وسبع مئةٍ قال: قرأت على موسى بن أبي الحسن المقرئ بالقاهرة، أخبرك أبو الفرج بن عبد المنعم بن عليٍّ قراءةً عليه وأنت تسمع عن أحمد ابن محمَّد بن محمَّدٍ التَّيميِّ، فأقرَّ به، أخبرنا[3] الحسن بن أحمد الحدَّاد: أخبرنا أحمد بن عبد الله بن إسحاق الحافظ: حدَّثنا أبو بكرٍ الطَّلحيُّ: حدَّثنا أحمد بن عبد الرَّحيم بن دُحَيمٍ: حدَّثنا عمرٌو الأوديُّ[4]، حدَّثني أبو بكرٍ أبيٌّ، عن سليمان عن أبي حمزة الثُّماليِّ ثابت بن أبي صفيَّة، عن الأصبغ وهو ابن نباتة، عن عليٍّ ﷺ قال: من أحبَّ أن يكتال بالمكيال الأوفى فليقل آخر مجلسه أو حين يقوم: ﴿سُبْحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ۞ وَسَلَٰمٌ عَلَى ٱلْمُرْسَلِينَ ۞ وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾/ [الصَّفات: ١٨٠-١٨٢]. ٤٨٢/١٠

وقد آن أن أثني[5] عنان القلم، وأستغفر الله ممَّا زلَّت به القدم، ووقع لي في هذا الشَّرح من الزَّلل والخطل[6]، ملتمسًا ممَّن وقف[7] عليه من الفضلاء أن يسدَّ بسداد فضله ما عثر عليه من الخلل، فالمتصدِّي للتَّصنيف[8]، والمعتني بالتَّأليف[9]، ولو بلغ السُّها في النُّهى إذا صنَّف فقد استهدف، ومن أنصف أسعف، ولله درُّ بعض الأكياس حيث قال: من صنَّف فقد وضع عقله في طبقٍ وعَرَضَهُ على النَّاس، لا سيَّما من كان مثلي قليل البضاعة، في كلِّ علمٍ وصناعة،

---

(١) «به»: مثبتٌ من (د).

(٢) زيد في (د): «أبو»، ولعلَّه سبق نظر.

(٣) في (ع): «أخبره».

(٤) في (د): «الأزدي».

(٥) في (د): «وقد انثني».

(٦) في غير (د) و(س): «والخطأ».

(٧) في (د): «وقع».

(٨) في غير (ع): «للتأليف».

(٩) في (ب) و(س): «بالتصنيف».

على أنِّي -والله عَزَّ وَجَلَّ يعلم[1]- في أكثر مدَّة جمعي له في كربٍ ووجلٍ مع قلَّة المعين والنَّاصر، والمنبِّه والمذاكر، فإنْ[2] تصفَّح النَّاظرُ فيه الغلطَ فليصفح، ولا يكن من أناسٍ بالأغاليط يفرحون، وليصلح ما يجده فاسدًا، فإنَّ الله تعالى ذمَّ رهطًا قال فيهم: ﴿يُفْسِدُونَ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ﴾ [الشعراء: ١٥٢] والله أسألُ أن يجعلَ هذا الشرح وسيلةً إلى رضاه والجنَّة، ويَحُولَ بيننا وبين النَّار بأوثق جِنَّة، وكما مَنَّ به يتمُّ بالقبول حسنة تلك المِنَّة.

قال مؤلِّفه[3]: وقد فرغت من تأليفه وكتابته في يوم السَّبت سابع عشري ربيع الثَّاني سنة ستَّ عشرة وتسع مئةٍ، حامدًا مصلِّيًا مسلِّمًا ومحوقلًا ومحسبلًا[4][5]/. ٤٨٣/١٠

(١) «يعلم»: ليست في (ب).

(٢) في غير (د) و(س): «فإذا».

(٣) «قال مؤلفه»: مثبتٌ من (س) و(ع).

(٤) قوله: «وقد آن أن أثني... ومحسبلًا» جاء في (ص) بعد قوله سابقًا: «﴿يَهْدِى ٱلسَّبِيلَ﴾ والله أعلم».

(٥) زيد في (د): «وافق الفراغ من نسخ هذا الجزء المبارك يوم الاثنين المبارك ثامن محرَّم الحرام من شهور سنة ثمانٍ وتسعين وألفٍ من الهجرة النَّبويَّة، على صاحبها أفضل الصَّلاة وأتمُّ التَّسليم، وحسبنا الله ونعم الوكيل».
وقوله: «حامدًا مصليًا مسلمًا ومحوقلًا ومحسبلًا» ليس في (ع) وفيها: «والحمد لله ربِّ العالمين حقَّ حمده، قال كاتبه العبد الفقير إلى الله تعالى محمَّد الشَّاذليُّ بن الشَّيخ جاد الكريم البهنسيُّ الشَّافعيُّ -عفا الله تعالى عنه-: فرغت من كتابته يوم الاثنين المبارك تاسع شهر صفر الخير من شهور سنة ستٍّ وتسعين وألفٍ من الهجرة النَّبويَّة على صاحبها أفضل الصَّلاة والسَّلام، ولا حول ولا قوَّة إلَّا بالله العليِّ العظيم، وصلَّى الله على سيِّدنا محمَّدٍ وعلى آله وصحبه وأزواجه وأنصاره وذرِّيَّته وأشياعه ومحبِّيه وذرِّيَّته وتابعيه وعلينا معهم أجمعين، آمين يا ربَّ العالمين، أستودع الله عَزَّ وَجَلَّ ديني ونفسي وأهلي وعيالي وأحبَّائي وهذا الكتاب الذي لا تخيب ودائعه، إنَّه على كل شيءٍ قديرٌ، والحمد لله ربِّ العالمين آمين، تمَّ».

الفهرس



الفهرس الموضوعي الشامل

١

فهرس المجلد الأوّل







فهرس المجلد الثاني



٣

فهرس المجلد الثالث



٣





فهرس المجلد الرابع

٤



فهرس المجلد الخامس

٥

١٦ - كِتَابُ الكُسُوفِ ٣٤٧/٥

١٧ - أبوابُ سجودِ الْقرآن وسنَّتها ٤١١/٥







فهرس المجلد السادس





فهرس المجلد السابع






٧

فهرس المجلد الثامن

٨

فهرس المجلد التاسع

٤١ - مَا جَاءَ فِي الحَرْثِ وَالْمُزَارَعَةِ........ ٤٦١/٩



فهرس المجلد العاشر

١٠

١٠

٥٢ - كتاب الشَّهادات.. ٣٤٥/١٠



١٠

١٠

فهرس المجلد الحادي عشر



١١

١١

١١


١١



فهرس المجلد الثاني عشر

١٢

٦١ - بَابُ المَنَاقِبِ ٣٤١/١٢

٦٢ - بَابُ فَضَائِلِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ...................................... ٥٤١/١٢

١٢

فهرس المجلد الثالث عشر



٦٤ - كِتَاب المَغَازِي ٢٤٧/١٣

١٣

فهرس المجلد الرابع عشر

١٤

١٤

١٤

١٤



١٤

فهرس المجلد الخامس عشر

١٥

١٥

١٥

١٥

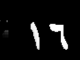
١٥

١٥

١٥

١٥

فهرس المجلد السادس عشر



١٦


١٦

٦٩ - كِتابُ النَّفَقاتِ........................٤٧٩/١٦

٧٠ - كِتابُ الأَطْعِمَةِ........................٥١٥/١٦

١٧


١٧

فهرس المجلد السابع عشر

١٧

١٧

١٦





فهرس المجلد الثامن عشر

١٨

٧٩ - كِتَابُ الِاسْتِئْذَانِ ٧١٥/١٧

١٧

١٨

١٨

٨٢ - كِتَابُ الْقَدَرِ ٤٤١/١٨

٨٣ - كِتَابُ الأَيْمَانِ وَالنُّذُورِ ٤٨٧/١٨

فهرس المجلد التاسع عشر

٩٠ - كِتَابُ الْحِيَلِ ٢٥٣/١٩

٩١ - باب التَّعْبِيرِ ٢٩٣/١٩

١٩



فهرس المجلد العشرون

نال شرف إخراج هذا الكتاب: أيمن سليمان الكاك